

الفاخر

في شرح جمل عبد القاهر

تأليف

محمد بن أبي الفتح البعلي

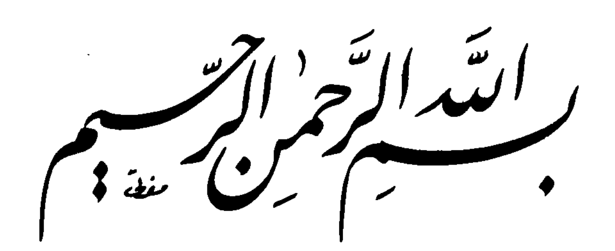
«٦٤٥ - ٧٠٩» هـ

الجزء الأول

تحقيق الدكتور/ ممدوح محمد خسارة

السلسلة التراثية

٢٤


بسم الله الرحمن الرحيم

مدخل

البعليّ النحوي وكتابه الفاخر

(البعليُّ النحوي)

هو محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل بن أبي علي بركات البعليّ، الحنبليُّ مذهباً، الدمشقيُّ منشأً. لقبه شمس الدين وكنيته أبو عبد اللَّه.(١)

ولد البعلي في مدينة (بَعْلَبَكَّ)، إحدى مدن الشام في سهل البقاع سنة(٦٤٥)هـ على الأرجح. انتقل مع ذويه إلى دمشق صغيراً، وفيها نشأ وتعلَّم وأُجيز، واتخذها دار إقامة. عمل إماماً ومفتياً ومحدِّثاً ومدرِّساً. توفي ـ رحمه اللَّه ـ في القاهرة سنة(٧٠٩)هـ في أول زيارة له إليها.

قال عنه السيوطي: "المُسَمَّوْن بالبعلي جماعةٌ أشهرهم محمد بن أبي الفتح تلميذ ابن مالك(٢).

* شيوخه:

تتلمذ البعلي على أنبه علماء عصره في العربية، وعلى بعض من كبار علماء الحديث والفقه، وهم:

– ابن مالك : جمال الدين أبو عبد اللَّه محمد بن عبد اللَّه بن مالك الطائي الجيَّاني المتوفى (٦٧٢)هـ، إمام العربية الغني عن التعريف، صاحب الألفية والتسهيل وعمدة الحافظ.... وغيرها(٣).

– اليونيني: محمد بن أبي الحسين أحمد بن عبد اللَّه اليونيني الحافظ (٦٥٨)هـ.

---

(١) تنظر ترجمته في: الوافي بالوفيات ٣١٦/٤، تذكرة الحفاظ ١٠٥١/٢، الدرر الكامنة ١٤٠/٤–١٤١، السلوك للمقرزي ٨٤/١، بغية الوعاة ٢٠٧/١، شذرات الذهب ٢٠/٦–٢١ بروكلمان ١٧٥/٢ و١٤١/٢، معجم المؤلفين ١١٦/١١، الأعلام ٣٢٦/٦.

(٢) بغية الوعاة ٣٧٠/٢.

(٣) بغية الوعاة ٢٠٧/١.

وهو من كبار فقهاء عصره، ووالد العالمَينْ: المؤرخ قطب الدين اليونيني،والمحدِّث شرف الدين اليونيني الذي أصهر إليه البعلي(١).

- ابن عبد الدائم: زين العابدين أحمد بن عبد الدائم مُسند الشام ومحدِّثها.(٢)

- النووي: محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف الحزامي الحوراني الشافعي ، الإمام المحدِّث، مصنِّف المنهاج، و التحقيق، و الأذكار ، ورياض الصالحين، المتوفى (٦٧٦هـ)(٣).

* تلامذته:

تتلمذ على البعلي ثلاثةٌ من أشهر رجال القرن الهجري الثامن:

- ابن قيِّم الجوزيَّة: شمس الدين أبو عبد اللّه محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي ثم الدمشقي (٧٥١)هـ (٤). صاحب (زاد المعاد) و(بدائع الفوائد).

- التقيّ السبكي: تقي الدين أبو الحسن علي عبد الكافي بن علي السبكي الشافعي، قاضي الشام (٧٥٦)هـ. صاحب (المنهاج في الفقه)(٥).

- الحافظ الذهبي: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٧٤٨)هـ. صاحب (سِيَر أعلام النبلاء) و(تذكرة الحفاظ)(٦).

* مصنَّفاته:

في العلوم الشرعية:

١- المُطْلع على أبواب المُقْنع، في الفقه، وهو شرح لغوي واصطلاحي لكتاب (المقنع) لعبد اللّه بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي (٦٢٠هـ)(٧).

---

(١) طبقات الحفاظ للذهبي/٥٠٢، وشذرات الذهب ١٩٤/٥.

(٢) شذرات الذهب ٣٢٥/٥.

(٣) طبقات الحفاظ/٥١٣.

(٤) الدرر الكامنة ٤٠٠/٣ وشذرات الذهب ١٦٨/٦.

(٥) بغية الوعاة ٢٠٧/١ وشذرات الذهب ١٨٠/٦.

(٦) ذيل العبر للذهبي ٢١/٤ وتذكرة الحفاظ ١٠٥١/٢.

(٧) كشف الظنون ١٨٠٩/٢، وشذرات الذهب ٨٨/٥.

٢- شرح الرعاية: وهو شرح لكتاب (الرعاية) في الفقه الحنبلي، ألفه ابن حمدان الحرّاني المتوفى سنة (٦٩٥هـ)(١).

٣- أربعون باباً في الطب من الأحاديث الصحاح والحسان: ولم يذكر هذا الكتاب أحدٌ ممن ترجم له. ولكن عثر على مخطوطة له في مكتبة (عارف حكمة) بالمدينة المنورة، وقد طبع ونشر(٢).

في علوم العربية:

١- إكمال الإعلام بتثليث الكلام: ويعزو بعضهم هذا الكتاب لشيخه ابن مالك، على أن لابن مالك كتاب (الإعلام بتثليث الكلام)، وهذا الكتاب هو إكمالٌ على كتاب ابن مالك(٣).

٢- المثلث ذو المعنى الواحد: رسالة صغيرةٌ، ولعله مختارات من كتابه السابق(٤).

٣- الغرائب والفرائد فيما على (فَعَل وأَفْعَل) من الزوائد: لم يذكره أحدٌ ممن ترجم له، لكنَّ البعلي ذكر هذا الكتاب، وأنه ألفه إلحاقاً بكتاب لشيخه ابن مالك في هذا الموضوع(٥).

٤- شرح ألفية ابن مالك . وكان شرحاً مبسوطاً كما ذكر السيوطي،(٦) ولا نعرف عنه شيئاً.

٥- شرح المقدمة الجزولية: وهي مقدمة نحوية لعيسى بن عبد العزيز الجزولي المتوفى سنة (٦٠٧) هـ(٧).

٦- الفاخر في شرح جمل عبد القاهر. وهو هذا الكتاب الذي نحققه.

---

(١) معجم المؤلفين ١١/١١٦ وشذرات الذهب ٥/٤٢٨.

(٢) طبع بعناية أحمد البزرة وعلي رضا عبد اللّه ـ نشر المكتب الإسلامي ـ دمشق ١٤٠٥-١٩٨٥.

(٣) بروكلمان ٥/٢٩٥ وتسهيل الفوائد مقدمة المحقق: ٢٦.

(٤) نوادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا ١/١٧٣، الأعلام ٦/٣٢٦.

(٥) الفاخر في شرح جمل عبد القاهر: الورقة ٨٨/ب.

(٦) بغية الوعاة ١/٢٠٧.

(٧) هدية العارفين ٢/١٤٣.

كتاب (الفاخر في شرح جمل عبد القاهر)

ألفه الشيخ محمد بن أبي الفتح البعلي، شرح فيه كتاب (الجُمَل في النحو) الذي وضعه الشيخ أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني المتوفى سنة(٤٧١)هـ.

وتعرف (الجمل في النحو) باسم (الجمل الجرجانية) أو (الجرجانية) اختصاراً. وهي مقدمة نحوية تقع في نحو عشرين ورقة، صنَّفها الجرجاني وفق نظرية العامل، فجاءت في خمسة فصول.

الفصل الأول: في المقدمات. وتضمنت مباحث: الكلمة، الإعراب والبناء، المعرب بغير عامل لفظي.

الفصل الثاني: في عمل الأفعال.

الفصل الثالث: في عمل الحروف.

الفصل الرابع: في عمل الأسماء.

الفصل الخامس: في أشياء منفردة، كالنكرة والمعرفة، والتوابع.

حظيت جمل الجرجاني بعناية الشراح، إذ بلغت شروحها سبعة عشر شرحاً(١)، أهمها: شرح المصنف الجرجاني نفسه، وشرح ابن السيِّد البطليوسي (٥٢١)هـ، وشرح ابن الخشَّاب (٥٦٧)هـ، وسماه (المرتجل في شرح الجمل)(٢)،وشرح ابن خروف (٦٠٩)هـ، وشرح ابن عصفور الإشبيلي (٦٦٩)هـ. وشرح محمد بن أبي الفتح البعلي هذا.

وشرح البعلي أوسع هذه الشروح؛ قال الصفدي: "وصنَّف شرحاً كبيراً للجرجانية"(٣) وكذا قال ابن حجر العسقلاني(٤)، وغيرهما.

---

(١) كشف الظنون ١/٦٠٢، وبروكلمان ٥/٢٠٥.

(٢) طبع الكتاب في دمشق سنة ١٩٧٢ بتحقيق علي حيدر.

(٣) الوافي بالوفيات ٤/٣١٦ .

(٤) الدرر الكامنة ٤/١٤٠ .

وقد وهم بروكلمان عندما عدَّ فاخر البعلي شرحاً لجمل الزجاجي(١)، وأخطأ اسماعيل باشا الحلبي صاحب (هدية العارفين وإيضاح المكنون) إذ نسب الفاخر للبعلي مرة، ولعمر بن عبد المجيد الرُّنْديّ مرة أخرى(٢).

رتب البعلي شرحه كما يلي:

- خطبة الكتاب
- شرح خطبة (الجمل في النحو) للجرجاني.
- شرح فصول كتاب (الجمل في النحو) بحسب ترتيبها فيه، الذي ذكرناه قبل قليل.
- ولكن البعلي استدرك على الجرجاني ستة أبواب هي: (باب جمع التكسير،باب التصغير، باب النسب، باب التصريف،باب ما يجوز في ضرورة الشعر، باب الوقف).

يمتاز شرح البعلي بخصائص أهمها: الموسوعية، والغنى بالشواهد والنقول النحوية، والنزعة التعليمية. وهو يقع في (٢٧٣) ورقة من القطع الكبير.

الكتب المسماة (بالفاخر) أربعة: الفاخر للفراء (٢٠٦)هـ، لا يُعلم عنه شيء، والفاخر في اللغة للمفضل بن سلمة (٢٩١)هـ ـ وهو مطبوع ـ والفاخر في الطب للرازي (٣١١)هـ، والفاخر في شرح جمل عبد القاهر (في النحو) للبعلي.

(مخطوطات الفاخر)

تفرقت مخطوطات (الفاخر) في شرق العالم وغربه. وقد عرفنا له حتى الآن عشر نسخ، في المكتبات التالية:

١- الظاهرية بدمشق، نسخة أولى برقم ١٦٩٠ و ١٦٩١/عام.

٢- الظاهرية بدمشق، نسخة ثانية برقم ١٦٨٩/عام (٣).

---

(١) بروكلمان ٢/١٧٥ .

(٢) هدية العارفين ٢/١٤١، وإيضاح المكنون ٢/١٥٣ .

(٣): (١،٢) مخطوطات المكتبة الظاهرية ـ النحو/٣٧٣-٣٧٤

٣- القاهرة برقم ١٤٣/٢ (الجزء الأول).

٤- الأسكوريال، بإسبانيا، برقم ثان/٢٧

٥- قيليج علي، بتركيا، برقم ٩٣٤ [ولعل الأصوب ٩٥٢].

٦- خالص أفندي بتركيا برقم ١٤٠١

٧- بنكبور بالهند، برقم ٢٠٢١/٢ (١).

٨- صوفيا ببلغاريا، برقم ٦٨٨ . P٥٠(٢).

٩- شستربيتي بإيرلندة، نسخة أولى برقم ٣٥٨٧. M.S .

١٠- شستربيتي بإيرلندة، نسخة ثانية برقم ٤٥٤٨. M.S (٣).

* وصف المخطوطات المعتمدة في التحقيق:

اعتمدنا في تحقيق الكتاب على خمس نسخ، هي التالية:

١- نسخة شستربيتي الأولى: وهي نسخة تامة، أولها: "اللهم يسِّر وأعن برحمتك، قال الفقير إلى عفو ربه ولطفه وإمداده بمعونته محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البعلي الحنبلي عفا اللَّه عنه: الحمد للَّه الذي خلق الإنسان، وعلمه البيان، وفضله على جميع الحيوان بالعقل ونطق اللسان...". وآخرها: "فهذا آخر ما تيسَّر زيادته على آخر الجمل الجرجانية، والحمد لله رب العالمين أولاً وآخراً...". وكانت خاتمته يوم الجمعة سلخ جمادى الآخرة سنة خمس وتسعين وست مئة بدمشق. على ورقة الغلاف الأولى اسَم الكتاب واسم مؤلفه، وعليها توقيعات وتواريخ (سنة ٨١١، سنة ١١٧٩). وبآخر الكتاب فهرسٌ لكتاب الجمل وآخر للفاخر، وربما كتبا في مرحلة متأخرة. كتب الناسخ بعد دعاء خاتمة الكتاب: "كمل يوم الخميس لأربع ليال بقين من جمادى الأولى سنة خمس وخمسين وسبع مئة. كتبه لنفسه، بخط يده الفانية راجي عفو ربه (عبد الرحمن بن أبي بكر بن

---

(١): (من ٣-٨) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢٠٥/٥

(٢) فهرس المخطوطات العربية بصوفيا/١٤٩-١٥٠.

(٣): (٩و١٠) مخطوطات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. مصورة.

أحمد بن علي بن سبع بن مالك، النفزيُّ نسبُه، الحميريُّ البياريّ جده، الأندلسي،عفا اللَّه عنهم وغفر لهم ورحمهم بمنٍّه وكرمه. قوبل بما نُسِخ منه فصَحّ". النسخة مُصَحَّحة، وكتب على الهامش برأس كل مسألة غالباً: (مطلب)، مثلاً: مطلب ابتداء النحو ... مطلب كلا وكلتا. وهي نسخة كاملة كتبت بخط نسخ مقروء. عدد أوراقها (٢٧٣) ورقة، مسطرتها (٢٣) سطراً، ترك لها هامش بنحو (٢,٥-٣)سم. وقد اعتمدنا هذه النسخة لتكون هي الأصل في التحقيق، وذلك للمسوّغات التالية.

أ - هي أقرب نسخة إلى عهد المؤلِّف.

ب - لأنها - بالمقارنة مع غيرها - أكثرها زيادةً وأقلها سقطاً.

جـ - كاتب هذه النسخة هو مالكها الأول، وقد كتبها لنفسة مما يُرجِّح أن يدفعه ذلك لتدقيق نسخه.

د - هي مكتوبة عن نسخة المصنِّف كما يبدو، فقد كُتب على الهامش أحياناً، عند ورود كلمة مشكلة عبارة: (كذا بخط المصنِّف).

هـ - يبدو أن ناسخها كان عالماً أو طالبَ علمٍ، فقد ورد تعليق له على هامش الورقة (١١٠/أ)، يوحي بذلك، قال: "قال شيخنا (أثير الدين) في شرح التسهيل: وإذا كان حرف الجر زائداً جاز تقديمُ الحال عليه ... وقال الشيخ (جمال الدين بن مالك)، في (إكمال العمدة) له: "وحالُ المجرور بحرفٍ لا يتقدَّم على المجرور إذا كان فاعل (أَفْعِل) تعجُّباً، نحو: (أحْسِن بزيدٍ مقبلاً) ..." وواضح من هذه الحاشية المكتوبة بخط الناسخ، أن صاحبها لم يكن بعيداً عن الجو العلمي، ولعله أحد تلاميذ أبي حيان الأندلسي فكلاهما نفزي أندلسي.

و - ثم إن هذه النسخة مصحَّحةٌ على نسخة المصنِّف، كما أثبت ناسخها في آخرها.

٢- نسخة الظاهرية الأولى: وقد رمزنا لها بالحرف (أ). وهي نسخة تامَّةٌ تقع في جزأين. الجزء الأول، يبتدئ بعد البسملة وذكر اسم مؤلفه بقوله: "الحمد لله الذي خلق الإنسان وعلَّمه البيان وفضله على جميع الحيوان بالعقل ونطق اللسان..."

وآخره: ".. وأدلة المجاز موجودةٌ فيها إذا كانت ظرفاً، فتعيَّن أنها بمعنى (غير) حقيقة، وأنها في الظرف مجاز، والله أعلم". ثم قوله: "آخر الجزء الأول من الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، ويتلوه: قال رحمه اللَّه: والثالث من السبعة حروفُ النداء". يلي ذلك اسم الناسخ (عبد الوهاب بن علي بن خلف بن كامل الغزي). ثم تاريخ النسخ (٧٨٤)هـ. يقع هذا الجزء في (٢٣٥) ورقة بقياس (١٩×١٣,٥)سم، ومسطرتها (١٦) سطراً، ترك لها هامش بعرض (٢,٥-٣)سم، ندر أن عُلِّق عليه. كتبت أوائل عباراته بخط كبير، وكتب النص بخط مهمل. وفيه سقط قليل.

والجزء الثاني يبتدئ بقوله: "قال الجرجاني رحمه اللَّه: والثالث من السبعة حرفُ النداء، ينصب النكرة والمضاف والمضارع له"، وآخره: "هذا آخر ما تيسَّر زيادته على شرح الجمل الجرجانية". يلي ذلك خطبة الختام، ثم اسم الناسخ (محمد ابن خليل الغزي) سنة (٧٩٦)هـ. وبآخره وقف باسم الشيخ (شمس الدين بن طولون). وهو جزء تام، يقع في (٢٢٧) ورقة مقاسها (١٩×١٣,٥)سم ومسطرتها(٢٠) سطراً.

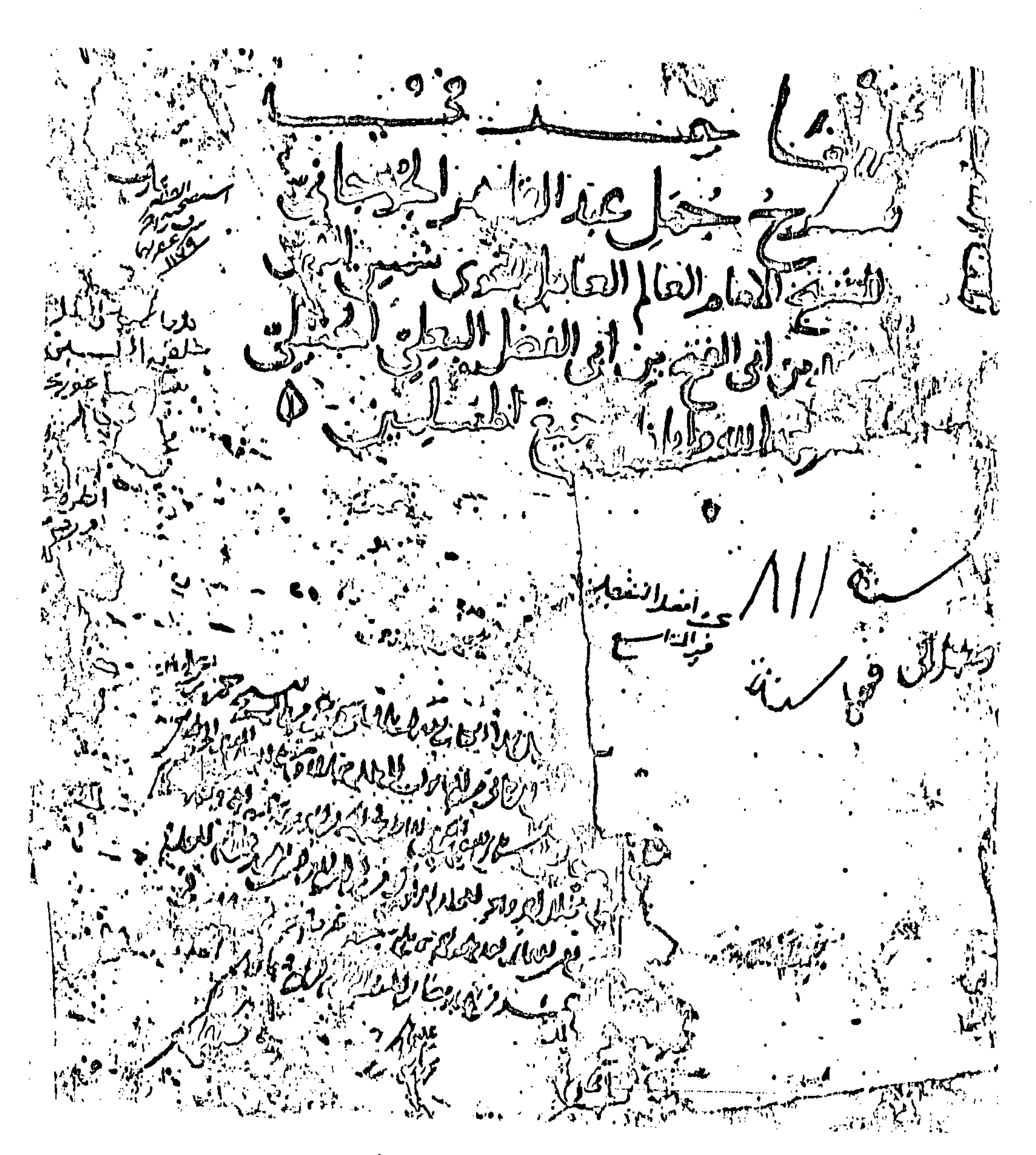
٣- نسخة الظاهرية الثانية: ورمزنا لها بالحرف (ظ). وهي نسخة تامة، كتبت في جزأين، في مجلَّد واحد. أولها: "الحمد لله الذي خلق الإنسان وعلمه البيان وفضله على جميع الحيوان بالعقل ونطق اللسان ..." وآخره: "...هذا آخر ما تيسَّر زيادتُه على شرح الجمل الجرجانية، والحمد لله رب العالمين". يلي ذلك تاريخ النسخ (٩٣٨)هـ، فاسم الناسخ (أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد اللَّه الحسيني). يقع المخطوط في (٢٦١) ورقة. مقاسها (٢٧×١٨,٥) سم ومسطرتها (٢٥) سطراً، ترك لها هامش بعرض (٣,٥-٤) سم، ندر أن عُلِّق عليه. خطوط هذه النسخة رديئة غالباً، ومتغيِّرة، وكأنها كتبت بخطوط متعدِّدة. ويبدو أن هذه النسخة نسختْ من النسخة (أ)، او أنهما نسختا من أصل واحد، فقد توافقت النسختان في مواضع كثيرة، من حيث السقط، وتطابقتا من حيث التجزئة تماماً.

٤- نسخة الاسكوريال: ورمزنا لها بالحرف (س). وهي نسخة تامة. على

الغلاف اسم الكتاب واسم مؤلفه، وعلى الزاوية اليسرى منه تأريخ لوفاة (البعلي)، وتاريخُ مولده، ثم عبارة: "لم تر العين مثله ديانة وورعاً ومحبَّة لطلبة العلم، وإفادة وحسن اعتقاد". ويلحظ أن هذه العبارة في تقريظه وردتْ حرفياً في النسخة (أ). أول هذه النسخة بعد البسملة خطبة البعلي: "الحمد لله الذي خلق الإنسان... إلخ"، وآخره ".. فالوجهُ رفع (جنات) وما بعده، ولكن نصبه بفعل محذوف، أي وجدنا لهم جناتٍ وعيناً سلسبيلاً، ونظائر ذلك كثيرة ، واللَّه أعلم". أي أنه قد سقطت الورقة الأخيرة من المخطوط بحسب نسخ الأصل و أ و ظ. وليس الكتاب مجزءاً في هذه النسخة. ليس على النسخة ما يدل على تاريخ كتابتها، ولكنها نسخت في دمشق؛ جاء في الورقة الأخيرة منها: "كتب هذا الفرعُ من أصل نسخ من أصل المصنِّف، وقوبل الأصل عليه، وذلك بدمشق المحروسة صانها اللَّه". كُتبت النسخة بخط فارسي معجم ومشكول أحياناً، لكنه ليس مضبوطاً تماماً. تقع النسخة في (٢٧٦) ورقة ولا يعرف اسم ناسخها. ويلحظ التقارب بينها وبين نسختَيْ الظاهرية؛ فقد توافقت النسخ الثلاث في كثيرٍ من المواضع لا سيما مواضع السقط. ولا يبعد أن تكون هذه النسخ الثلاث أخذت عن نسخة أخرى، أو أنها أخذت عن النسخة (أ). وعلى هامش هذه النسخة بعض التصحيحات.

٥- نسخة شستربيتي الثانية. ورمزنا لها بالحرف (ب). وهي نسخة غير تامة، مخرومة الأول بنحو أربعين ورقة. وهي المجلدة الأولى من الكتاب، كما ذكر ناسخها. فالكتاب ـ بحسبها ـ مجزَّأ إلى جزأين، لكن الجزء الأول الذي سماه الناسخ (مجلَّدة)، ينتهي مع نهاية بحث النداء، أي بزيادة نحو عشرين ورقة عن الجزء الأول، بحسب النسختَيْن أ و ظ . أول المجلدة قوله: "... تنوب فيه الحروف عن الحركات التثنية والجمع. والتثنية والجمع مصدران ، والمراد المثنَّى والمجموع". وآخرها: "...وألف الترخيم لاتكون منقلبةً، ولاتكون للتأنيث،وأجازه (السيرافي)، لأنه بقيَ بعد الترخيم ما لا نظير له، كقولك في (حارث): يا حارُ، بالضم، فإن وزنه (فاع)، ولا (.. بياض...)،على ما ذكرت تستعمل بقية المسائل، فلا حاجة إلى

الإطالةِ في تكثيرها. والله أعلم. آخر هذه المجلدة من الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، يتلوه - إن شاء الله - قال رحمه الله تعالى: الأربعة الباقية من النواصب للفعل المضارع". ثم اسم ناسخها (إبراهيم بن أحمد الزرعي)، وسنة النسخ (٨٤٠)هـ. تقع المخطوطة في (١٦٥) ورقة مقاسها (٢٠×١٥) سم. كتبت بخط نسخٍ مهمل غالباً، وعليها بعض التصحيحات.



الورقة الأولى من نسخة شستربيتي الأولى

اذا بعض السنين تعرّقتنا كفى الايتام فقد ابي اليتيم ٥ وكان حقه ان يقول تعرفنا

لان البعض مذكر وقال الاخر

لما اتى خبر الزبير تواضعت سور المدينة والجبال الخشع ٥ والسور مذكر لكن سرى

اليه التانيث من المدينة والله اعلم وقد تقدم الكلام على اكثر الضرائر في ابوابها

ولا حاجة الى الاطالة هنا باكثر من ذلك فهذا اخر ما تيسر زيادته على شرح

الجمل الجرجانية والحمد لله رب العالمين اولا واخرا وباطنا وظاهرا حمدا يوافي

نعمه ويكافي مزيده وصلوات الله تعالى وسلامه الاكملان على نبيه وصفيه

وحبيبه وخليله محمد وعلى اله وازواجه وذريته واصحابه وتابعيهم باحسان

الى يوم الدين ٥ انهاه كتابة وتاليفا العبد الفقير الى لطف الله القدير

محمد بن ابي الفتح بن ابي الفضل البعلي مولدا الدمشقي منشأ الحنبلي مذهبا حامدا

لله تعالى ومصليا على رسوله ومسلما وداعيا بالمنفعة لمن كتبه او نظر فيه

ومستغفرا لمن عثر فيه على عثرة فاصلحها او تقصير في عبارة ونحوها فيما وزنه

تجاوز الله عنا وعنه بفضله ورحمته وانا بما نرجو بكرمه ٥ وكان تمامه

يوم الجمعة سلخ جمادى الاخرى سنة خمس وتسعين وست مائة بدمشق

كمل يوم الخميس لاربع ليال بقين من جمادى الاولى

سنة خمس وخمسين وسبع مائة ٥

كتبه لنفسه بخط يده الفانية راجي عفو ربه عبد الرحمن بن ابي بكر بن احمد بن

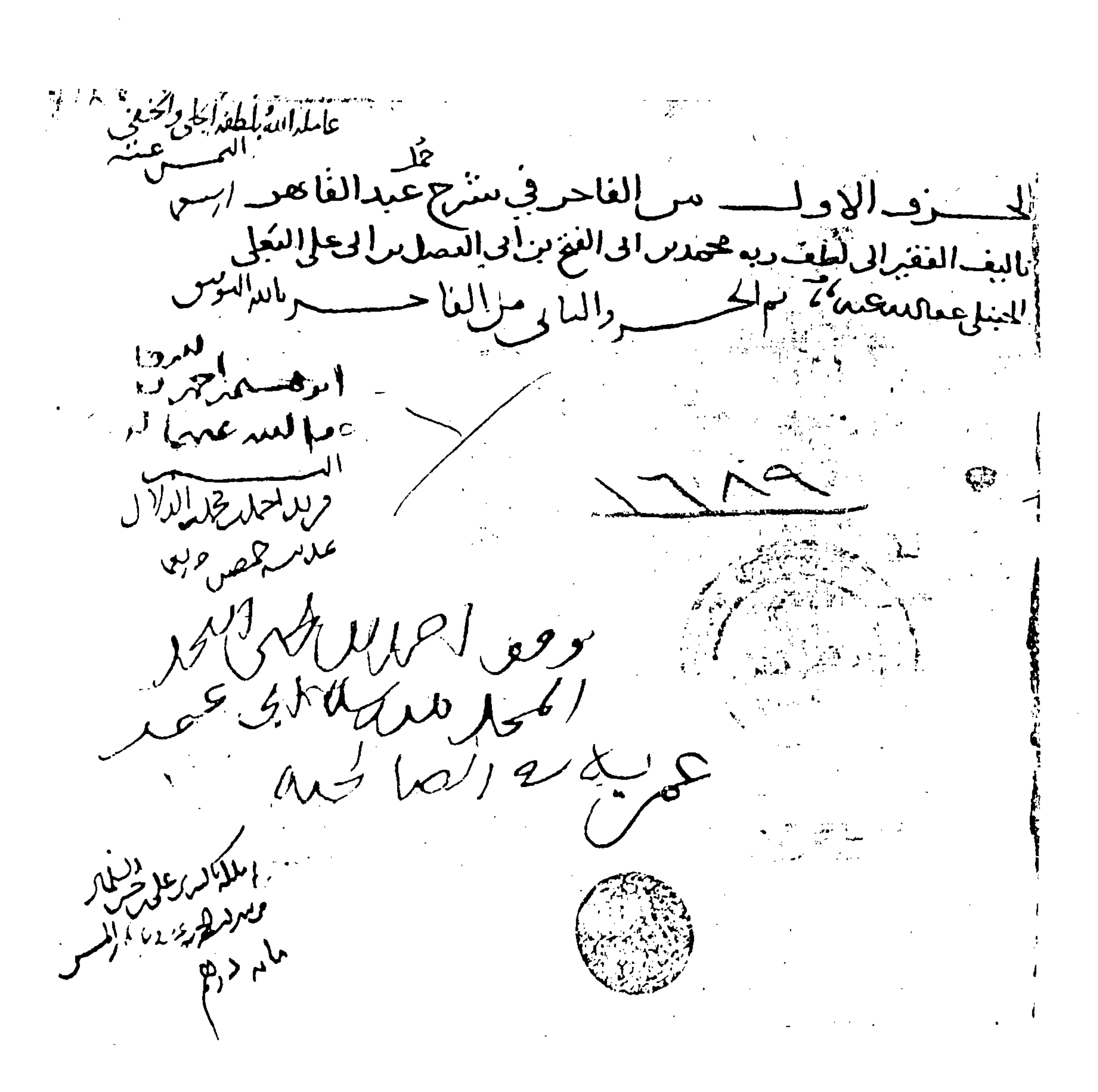
علي بن احمد بن علي بن سبع بن مالك النفزي نسبه الجيري البياري جده

الاندلسي عفا الله عنهم وغفر لهم ورحمهم بمنه وكرمه ٥

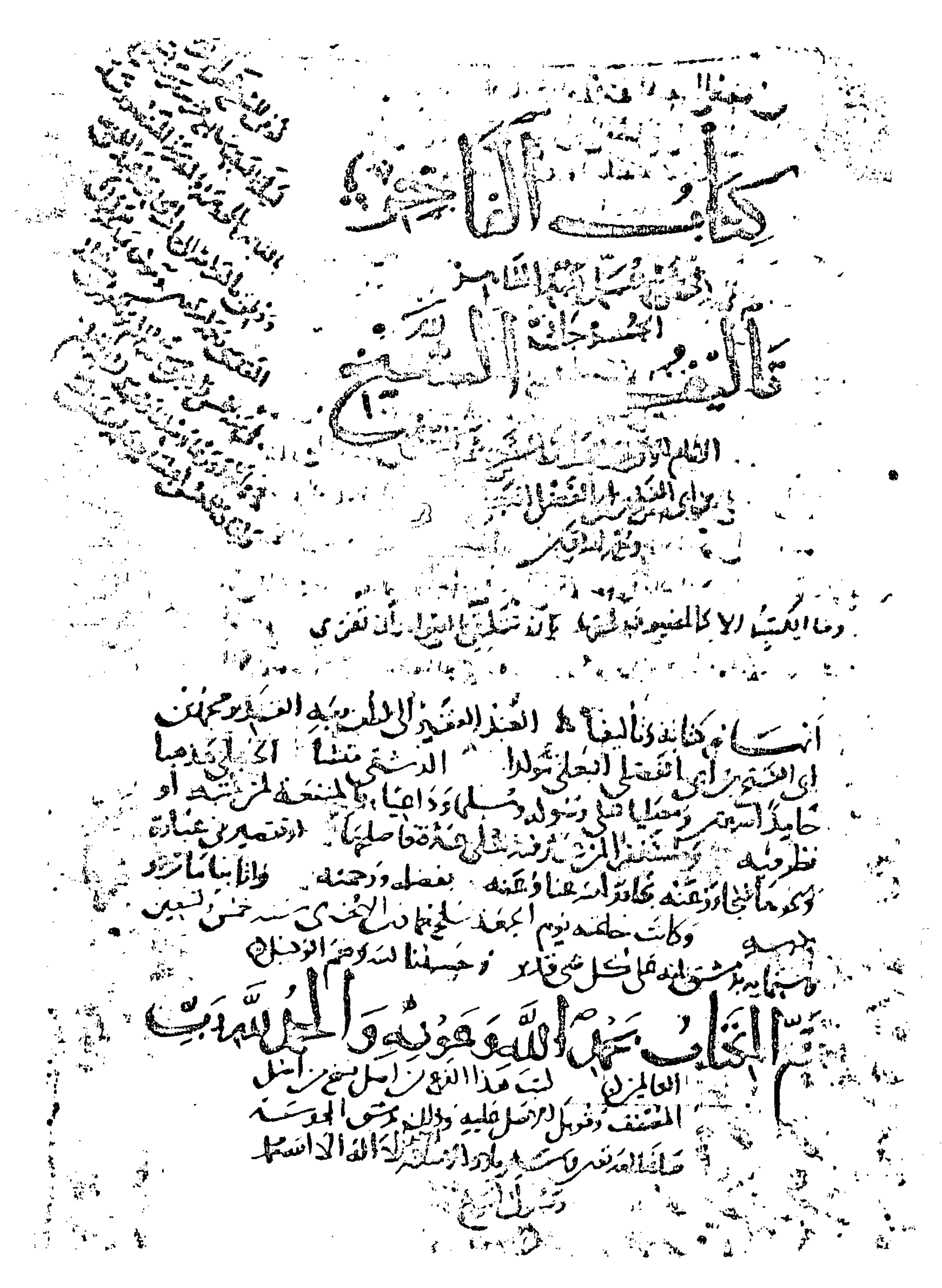
قوبل

بما فيه منه فصح

الورقة الأخيرة من نسخة شستربيتي الأولى


الجزء الأول من الفاخر في شرح جمل عبد القاهر
تأليف الفقير إلى لطف ربه محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل بن أبي علي البعلي
الحنبلي عفا الله عنه ثم الجزء الثاني من الفاخر

الورقة الأولى من نسخة الظاهرية الأولى



الورقتان الأولى والأخيرة من نسخة الأسكوريال

منهج التحقيق

راعيت في منهج التحقيق، توصياتِ الندوات المتخصِّصة بالتحقيق وإحياء التراث، وخبراتِ المتقدمين في هذا النوع من العمل العلمي، لا سيما ما جاء في كتيِّب (أسس تحقيق التراث العربي ومناهجه) الصادر عن المعهد العربي للمخطوطات، التابع لجامعة الدول العربية. وقمت بما يلي.

١- حاولْتُ أن أقدِّم النص على أقرب صورة وضعه المؤلف عليها.

٢- وضّحْتُ النص، وضبطْتُ ما يلزم ضبطُه، مع مراعاة أكبر قدرٍ من الأمانة العلمية.

٣- دلَلْتُ على مواضِع الآيات القرآنية ـ المستشهد بها ـ في القرآن الكريم.

٤- خرَّجْتُ القراءات القرآنية الواردة في النص.

٥- خرَّجْتُ الشواهد الحديثية، ضبطاً وتوثيقاً، من كتب الحديث.

٦- خرَّجْتُ الشواهد الشعريَّة، ضبطاً وتوثيقاً من دواوين أصحابها، ما أمكن،وإلاَّ فمن كتب النحو والأدب. وشرحتُ ـ شرحاً عاماً ـ ما يحتاج منها إلى شرح.

٧- خرَّجْتُ النقول النحوية واللغوية من كتب أصحابها ما أمكن، وإلاَّ فمن المراجع النحوية واللغوية والمعجمات.

٨- كتبت النصَّ، ملتزماً رسم الكتابة القديمة، إلا فيما درج عليه المعاصرون في قواعدهم الإملائية الحديثة، ومراعياً قواعد التنقيط.

٩- علَّقتُ بإيجاز، في بعض المواضع، ما رأيت ذلك ضرورياً لفهم العبارة.

١٠- قارنت بين النسخ الخمس التي أمكن الحصول عليها متجنِّباً الإغراق فيما لا يفيد ذكرُه من الفروق بينها.

١١- وضعت عنواناتٍ رئيسية لمباحث الكتاب وميَّزتُها بحرفٍ كبيرٍ.

١٢- تدخَّلْتُ ـ في حدود ضيِّقة جداً ـ في النص، عندما كان الأمر يتعلق بضبط آية قرآنية، أو خطأٍ بيِّنٍ في حكم نحوي أو عبارة. وقد وضعْتُ كلماتي بين حاصرتين، وأشرت إلى ذلك في الحواشي.

١٣- صَنعْتُ فهارس فنية للكتاب تسهِّل الرجوع إليه.

بسم الله الرحمن الرحيم

اللّهم يسِّر وأعن برحمتك. قال الفقير إلى عفو ربِّه ولطفه، وإمداده بمعونته، محمد بنُ أبي الفتح بن أبي الفضل بن علي البعلي الحنبلي، عفا اللّه عنه(١):

الحمدُ لله الذي خلقَ الإنسان، وعلّمه البيان، وفضّله على جميع الحيوان بالعقل ونطقِ اللسان، ثم فضّل العرب منهم، وخصَّهم باللَّسَن(٢) والتِّبيان، وأنزل بلغتهم القرآن، المعجزة الباقية على ممَرِّ الأزمان، وأشهد أن لا إلهَ إلا اللّه وحدَه لا شريك له، شهادةً تُبوِّئ قائلَها دار الأمان، وأشهد أن محمداً عبدُه ورسوله، سيِّدُ ولد مُضَر ابن نزار بن معدِّ بن عدنان، المبعوث بواضحِ البرهان، صلّى اللّه عليه، وعلى آله وأصحابه وأزواجه وذريَّاتهم، وتابعيهم بإحسانٍ ما اختلف الملَوان(٣)، وتعاقب الجديدان.

أمّا بعدُ: فإن كتاب (الجمل في النحو)(٤)، لعبد القاهر الجرجاني، رحمه اللّه تعالى، قد كثُرَ اعتناءُ المبتدئين في الاشتغال في النحوِ بهِ. وقد تكرّر سؤالُ غير واحد من المشتغلين إليَّ، أن أعلِّق لهم شَرحاً أكثرَ وضوحاً وبَسْطاً من شرحَيْ مصنِّفه، والإمامِ (أبي محمد بن الخشاب)(٥)، فقدَّر اللّه الكريم أنني شرعْت في هذا الشرح مستعيناً باللّه على إجادته وإتمامِه، وأسأل اللّه تعالى أن يجعل ذلك خالصاً لوجهه الكريم، موصلاً إلى رضوانه العميم، وهو حَسْبنا ونعم الوكيل.

وأقدِّم قبل الشروع في كلامه فصولاً:

---

(١) مقدمة الناسخ هذه متفقة في أ و ظ، ومختلفة في النسخ الأخرى.

(٢) اللَّسَن: الفصاحة، واللِّسْن: اللِّسان.

(٣) الملَوان: الليل والنهار، وقيل: طرفا النهار، واحدهما (ملا).

(٤) الجمل في النحو: كتاب مختصر في النحو، ويقال له (الجرجانية)، ألفه الشيخ عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني. له شروح كثيرة، منها: شرح الشيخ البعلي هذا. والكتاب محقق ومطبوع. كشف الظنون ١/٦٠٢ ـ بروكلمان ١/٥٠٤.

(٥) ابن الخشاب: عبد اللّه بن أحمد بن أحمد بن عبد اللّه بن نصر بن الخشاب، أبو محمد النحوي، من مصنّفاته: شرح جمل الجرجاني وشرح اللمع لابن جني، وتهذيب الإصلاح، شرح مقدمة الوزير ابن هبيرة في النحو، وكتابه في شرح جمل الجرجاني اسمه (المرتجل في شرح =

الفصل الأول: في بيان حقيقة علم النحو ومقصوده.

النحوُ في اللغة القصدُ والطريق، يقال: نَحَوْتُ نَحْوَكَ، أي قَصَدْتُ قَصْدَكَ، ويقال: نَحَوْتُ بَصَري ونَحَيْتُه وأَنْحَيْتُه: أَمَلْتُه، ونحا له وأَنْحى له إذا قَصَد(١). وفي الاصطلاح معرفة كيفيَّةِ كلام العرب وتصرفاتِهم فيه، وما يستحقُّه كلُّ نوع منه من الإعراب، كرفع الفاعل، ونصب المفعول وجرِّ المضاف(٢).

فأمَّا العربيةُ، فللعلماء فيما تُطْلَق عليه ثلاثةُ أقوال: أحدها أنها الإعرابُ. والثاني أنها الألفاظُ العربيةُ من حيث هي ألفاظُ العرب. والثالث اللغة العربية من حيث اختصاصها بأحوال هي الإعرابُ، لا توجد في غيرها من اللُّغات.//والفرقُ ٢/أ بينها وبين اللغة(٣)، وقوعُ العربية على أحوالِ كلٍّ مفرد ومركَّب، واللغةُ لا تُطْلَق على أحوال المركب(٤)، كقولك: الجملةُ في موضع رفع خبر المبتدأ. بل اللغةُ عبارةٌ عن ضبطِ المفردات على ما تكلَّمت به العرب، وشرح معانيها.

والمقصودُ من علم النحوِ التكلُّمُ كما تكلَّمتْ به العرب، ومعرفةُ كلامهم على ما تكلَّموا به، من إعرابه ومعانيه. وتعلُّمُ النحوِ طريقٌ صالح إلى هذا المقصود، والله أعلم.

= الجمل) وهو مطبوع. قال صاحب الأعلام: فالمرتجل في شرح الجمل للزجاجي، والثابت أن المرتجل هو في شرح جمل الجرجاني. توفي (٥٦٧)هـ: بغية الوعاة ٢/٢٩، شذرات الذهب ٤/٢٢٠،....

(١) من معاني هذه المادة "أنحى وانتحى: اعتمد على الشيء. ونحا الرجل وانتحى: مال على أحد شقيه، والانتحاء: الميل والاعتماد" لسان العرب/نحا.

(٢) للنحو حدود أخرى منها: "العلم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب" وهو لابن الأنباري. ومنها: "انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره" وهو لابن جني، وهو قريب من حد الشارح. منثور الفوائد/٢٣، الاقتراح/٦.

(٣) أي الفرق بين مصطلَحيْ (اللغة والعربية) عند إطلاقهما.

(٤) في س: (واللغة تطلق على أحوال المركب) ومثلها في " أ " ولعل الصواب ما أثبتناه. قال ابن يعيش في شرح المفصل (٤/١): "والمراد بالعربية اللغة، وإن كانت العربية أعم من اللغة لأن اللغة تقع على كل مُفْرَدٍ من كلام العرب، والعربية تقع على المفرد والمركب".

الفصل الثاني: في فضيلة علم النحو.

اعلمْ أن النحو من أعلى العلومِ مرتبةً، وأتمِّها منقبةً، وأسناها عائدةً لأن فائدتَه العثورُ على معرفة كتاب اللّه تعالى وسنّةِ رسوله، صلّى اللّه عليه وسلّم، لأنّهما بالعربية. قال اللّه تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآناً عَرَبِيّاً﴾(١) وقال: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآناً عَرَبِيّاً﴾(٢)، وقال: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِيْنٍ﴾(٣)، أي بكلامٍ عربيٍّ، وقال تعالى: ﴿وما أَرْسَلْنَا من رَسُولٍ إلا بِلِسَانِ قَوْمِه﴾(٤). ومدارُ الشريعةِ على الكتابِ والسنَّة، ولا سبيل إلى معرفةِ واحدٍ منهما على وجههِ، إلا بتعلُّم العربيةِ، {وما لا يتمُّ الواجبُ المطلقُ إلاَّ به، وكان مقدوراً للمكلَّف فهو واجبٌ، فحينئذٍ يكون العلمُ به واجباً.(٥)}ورُوِيَ عن عمرَ بن الخطاب رضي اللّه عنه أنه قال: "تعلَّمُوا العربيَّةَ،فإنها تَزِيدُ في العقل والمروءة"، وعنه أنه كتبَ إلى (أبي موسى الأشعري) أنْ "مُرْ مَنْ قِبَلَكَ بتعلُّم العربية، فإنها تدلُّ على صوابِ الكلامِ، ومُرْهُمْ برواية الشعر فإنها تدلُّ على معالي الأخلاق"(٦)، ورُوِيَ عنه أنه قال: "تَعَلَّموا الفرائضَ والسُّنَّة واللَّحَنَ كما تَعلَّمُونَ القرآن"(٧). ويروى عن ابن عمر أنه كان يضربُ ولدَه على اللَّحْن ويروِّي بنيه. ورَوَى (أبو العالية) قال: "كان ابنُ عباس يعلّمنا اللَّحْن أي إصْلاَح اللَّحْنِ" ويحتمل أن يكون: يعلمنا اللحن الذي هو صوابٌ وفطنةٌ، من قوله صلّى اللّه عليه وسلّم: (لعلَّ بعضكم أن يكون أَلْحَنَ بحُجَّته)(٨)، ومنه قول مالك بن أسماء: بن خارجة:

---

(١) يوسف/٢ (٢) الزخرف/٣ (٣) الشعراء/١٩٥. (٤) ابراهيم/٤.

(٥) في بقية النسخ: "مالا يتم الواجب إلاَّ به واجب".

(٦) جامع الأحاديث للسيوطي ١٤٨/٣.

(٧) ورد في النسخ ماعدا الأصل "كما تَعلَّموا القرآن" ولا وجه لها. ووردت العبارة في لسان العرب "تَعلَّموا اللَّحَنَ في القرآن كما تَعلَّمونه"، واللَّحَن، بالتحريك: اللغة، واللَّحْنُ، بالسكون: الخطأ في الإعراب. وبرواية الأصل هذه وردت العبارة في جامع الأحاديث للسيوطي ١٣٢/٣. ينظر لسان العرب/لحن.

(٨) صحيح البخاري/٩٥٢، صحيح مسلم/٢٦٢٢، وفيه (..لعل بعضكم أن يكون أبلغ..).

وحديثٍ ألـذُّهُ وهو مِمَّا ينعتُ الناعتون يُوزنُ وَزْناً

مَنْطِقٌ صائبٌ وتلحنُ أَحْيا ناً وخيرُ الحديثِ ماكان لحناً(١)

وقال أبو بكر وعمر رضي اللّه عنهما: "إعراب القرآن أحب إلينا من حفظ بعض حروفه"(٢). وعن(الحسن البصري)//"من لحن في القرآن فقد كذب على الله". ٢/ب وعن (شعبة بن الحجاج): "مَثَل صاحب الحديث الذي لا يعرف العربية، مثل الحمار عليه مِخْلاة لا علف فيها". وعن (حماد بن سلمة) نحوُه، وعن (ابن شبرمة) قال: "ما لبس الرجال لُبساً أزينَ من العربية"، وعن (أيوب السَّخْتياني) أنه كان إذا لحن قال: أستغفر اللّه. وقال رجلٌ لبنيه: "يابني أصلحُوا ألسنتكم، فإنَّ الرجل تنوبه النائبةُ يحبُّ أن يتجمَّل فيها، فيستعيرُ من أخيه دابته وثوبه، ولا يجد من يعيره لسانه".

ويُروى عن أمير المؤمنين (علي بن أبي طالب) رضي اللّه عنه أنه قال:

النحوُ يُصلح من لسان الأَلْكَنِ والمرءُ تُعظِمُه إذا لم يَلْحَنِ

فإذا أردْتَ من العلوم أجلَّها فأجلُّها منها مقيمُ الألسُنِ(٣)

وقال علي بن حمزة الكسائي فيه أيضاً:

إنَّما النحوُ قياسٌ يُتَّبعْ وبه في كلِّ أمرٍ يُنْتفعْ

فإذا ما أبصرَ النحوَ الفتى مرَّ في المنطق مرّاً فاستُمع

فاتَّقاه كلُّ من جالسَه من جليسٍ ناطقٍ أو مستمِع

وإذا لم يبصر النحوَ الفتى هابَ أن ينطقَ جُبْناً فانقطع

---

(١) تَلْحَن: تعرِّض في حديثها فتزيله عن جهته من فطنتها. البيان والتبيين١/١٧٣، لسان العرب/لَحَن.

(٢) جامع الأحاديث للسيوطي ٢/١٤٥.

(٣) ينسب هذان البيتان مع أبيات أخرى لإسحق بن خلف البهراني من المُولَّدين، ويستبعد أن تكون للخليفة علي بن أبي طالب، كما أنها ليست في الديوان المنسوب إليه، ينظر الكامل للمبرد/٣٦١.

فتـراه ينصـبُ الرفـعَ ومـا	كان من خَفضٍ ومن نصبٍ رَفع
يقـرأُ القـرآنَ لا يعـرف مـا	صـرَّف الإعـرابُ فيه وصَنع
والـذي يَعـرفُه يقـرؤه	فإذا مـا شَـكَّ في حرف رجَع
ناظـراً فيـه وفي إعرابـه	فإذا مـا عَـرف النحـوَ صَدَع(١)

وفـي الجملـةِ فـإنَّ الأمـةَ مـن السـلفِ والخلـفِ مجمعون علـى استحسـان علـم العربية، والندب إليه، والحثِّ عليه. واتَّفقوا علـى أنَّ تعلُّمَهـا وتعليمَهـا مـن فـروض الكفايات. واللّه أعلم.

الفصل الثالث: أولُ من وضـع النحـو (علي بن أبي طالب) رضي اللّه عنـه.

عن (أبي الأسـود الدؤلي) قال: "دخلـت على أمير المؤمنين علي بن أبي طالـب //فرأيته مُطْرِقاً مفكراً، فقلت فيمَ تفكِّر يا أميرَ المؤمنين؟ قـال: سمعْتُ ببلدِكم لحناً ٣/أ فأردتُ أن أصنَعَ كتاباً في أصول العربية، ثم أتيتُـه بعد أيـام، فـألقى إلـيَّ بصحيفـة فيها: بسم اللّه الـرحمن الرحيم، الكلام كلُّه اسمٌ وفعـل وحـرف، فالاسـم مـا أنبـأ عن المسمَّى، والفعلُ ما أنبأ عن حركة المسمَّى، والحـرف مـا أنبـأ عـن معنـى ليس باسـم ولا فعل. ثم قال: {تتبَّعْه وزد فيـه مـا وقـع لـك}(٢)، فتتبَّعْتُ أشـياء وعرضتُهـا عليـه، فكـان مـن ذلـك حـروف النصـب، فذكـرْتُ منهـا: إنَّ وأنَّ وليـت ولعَـلَّ وكـأنَّ، ولم أذكرْ (لكـنَّ)، فقـال: لمَ تركْتَها؟ قلت: لم أحسبْها منها، قال: بلى هي منهـا فزدْها فيها(٣).

---

(١) ينسب هذا النظم التعليمي للكسـائي، ولكن بعض النحـاة المتقدمين، والباحثين المتأخرين لا يقرون هذه النسبة لما يظهر من أثر التكلـف والتصنع عليـه، وبقـولهم نقـول. ينظـر: طبقـات الزبيدي/١٤٠ إنباه الرواة ٢/٢٦٦-٢٦٧، ......

(٢) ما بين المعترضتين ساقط من " أ و ظ و ب ".

(٣) يذهب كثير من كتب النحو إلى الأخذ بهذه الـرواية عن بداية علم النحو، كما يذهب نحـاة آخـرون إلى معارضتها، ونحن أمْيَل إليهم، فـإن ما في هذه الرواية من دقة المصطلح النحوي =

هذا الأشهرُ من أمر ابتـداء النحـو. وقيل: إن أولَ مـن وضعَـه أبـو الأسـود، والصحيـحُ الأولُ ، وأخذه عن علي رضي اللّه عنه أبو الأسود، وأخـذه عنـه نصـرُ بـن عـاصم البصري، وأخذه عنه أبو عَمْرو بن العلاء، وأخذه عنه أبو بِشْـر سـيبويه عَمْرو بـن عثمان بن قنبر، وأخذه عنه أبو الحسن سعيدُ بـن مسـعدة الأخفش، وأخـذه عنـه أبـو عثمان بكر بن محمد المازني الشيباني وأبو عمرو الجَرْمي، وأخذه عنه أبو العبـاس محمد بن يزيد المبرِّد، وأخذه عنه أبو إسحاق الزجّاج وأبو بكـر بـن السرَّاج، وأخـذ عن ابن السراج أبو علي الفارسي، {وأخذه عنه أبو الفتح بن جني وعلي بـن عيسـى الرُّماني وعلي بن عيسى الرَّبَعي، وأخذه عن الربعي النابغة ابن(   )(١) وأخذه عـن النابغة ابن طَبَاطَبَا، وأخذه عنه أبو السعادات هِبَةُ اللَّـه بـن حمـزة العلـوي المعـروف بابن الشجري، وأخذه عنه أبـو البركـات عبدُ الرحمـن بـن محمـد بـن عبـد اللّـه بـن الأنباري، وعبد اللّه بن محمد بن أحمد بـن الخشـاب، وأخـذه عـن ابـن الخشـاب أبـو البقاء عبد اللّه بن الحسين العكبري، وأخـذه عنـه شـيخنا أبـو زكريـا يحيـى بـن أبـي منصورِ بن أبي الفتح الحرَّاني، وأخذتُ أنا عنه الكثير، وأجازني غير مرَّة، رضـي اللّه عنهم أجمعين}.(٢)

الفصل الرابع: في شرح حال المصنِّف رحمه اللّه.

فهـو الإمـامُ أبـو بكـرِ عبـدُ القاهـر بـنُ عبـد الرحمـن الجرجـانيّ، فارسـيٌّ الأصـل، جـرجـانـيّ الـدار، عالـمٌ بالنحـوِ والبلاغـةِ، أخـذ النحـوَ بجـرجـانَ عَـن أبي الحسـين محمـد بن الحسـين بن عبد الوارث//الفارسـيّ، وأكثَرَ عنه، وقـرأَ ونظَـر في تصانيـفِ النحـاة، وتصـدَّر (بجـرجان) وحُثَّت إليـه الرحـالُ، وصنَّـف التصــانيفَ ٣/ب

= يرجح أنها صيغت في مرحلة متأخرة نسبياً، لكن نفي نص الرواية لا يعني نفي مضمونها كلـه. ينظر: الأشباه والنظائر/١١، جامع الأحاديث للسيوطي ٢٠٣/٣، وغيرها.

(١) بياض في الأصل. ولم أقف على نحوي بهذا الاسم فيما توفر لي من مراجع، ولعله مـن غير المشهورين.

(٢) ما بين المعترضتين ساقط في أ و ظ و ب و س. وتفردت به نسخة الأصل.

الجليلة، فمنها كتاب (المقتصِد)(١) في شرح (الإيضاح)(٢) و(التكملة)(٣)، وله كتاب (شرح العوامل المئة)(٤)، وكتاب (إعجاز القرآن)(٥)، وله مسائل منثورة أثبتَها في مجلَّد. ولم يزل مقيماً بجرجانَ يفيد الراحلين إليه، والوافدين عليه، إلى أن توفي سنة إحدى وسبعين وأربع مئة، رحمه اللّه ورضي عنه. وله شِعْرٌ حَسَن، تركْتُ ذكر شيء منه اختصاراً.

(والجُرجَانِيّ) بضم الجيم وبعدَها راءٌ مهملةٌ، وبعدها جيمٌ بعدها ألفٌ ونون، نسبة إلى (جُرجَان)، وهي بلدةٌ حسنةٌ فتحها (يزيد بن المهلب) أيام (سليمان بن عبد الملك)، خرج منها جماعةٌ من العلماء قديماً وحديثاً.

قال رحمه اللّه(٦): "الحمد للّه حمدَ الشاكرين، وصلواته على نبيِّه محمد وآله وصحبه أجمعين".

---

(١) المقتصد: هو تلخيص لكتاب (المغني) الذي كان الجرجاني قد شرح فيه كتاب الإيضاح، فالمقتصد - إذن - ليس شرحاً للإيضاح، بل تلخيص لشرحه المطول. كشف الظنون ١٧٩٣/٢. هدية العارفين ٦٠٦/١. والكتاب محقق ومطبوع.

(٢) الإيضاح: مقدمة في النحو لأبي علي الفارسي، ألّفه لعضد الدولة ولذا سمي (الإيضاح العضدي) أيضاً. وهو مطبوع. وقد حظي الكتاب بعناية كبيرة من الشراح والمدرسين قديماً. كشف الظنون ٢١١/١، هدية العارفين ٢٧٢/١.

(٣) التكملة: كتاب في النحو والصرف لأبي علي الفارسي، وهو تكملة لكتاب الإيضاح ويسمى أيضاً (تكملة الإيضاح). وهو مطبوع. كشف الظنون ٢١١/١، هدية العارفين ٢٧٢/١.

(٤) العوامل المئة: كتاب في العوامل النحوية لعبد القاهر الجرجاني، قسم فيه العوامل إلى معنوية ولفظية، وإلى عوامل رفع وجر ونصب. وهو مطبوع. كشف الظنون ١١٧٩/٢. هدية العارفين ٦٠٦/١.

(٥) إعجاز القرآن: كتاب لأبي عبد اللّه محمد بن زيد الواسطي(٣٠٦)هـ، وقد شرحه عبد القاهر الجرجاني شرحين: كبيراً وسماه (المعتضد)، وصغيراً، لكن الشارح البعلي وصاحب الأعلام وصاحب معجم المؤلفين ينسبون الكتاب إلى الجرجاني. كشف الظنون ١٢٠/١، هدية العارفين ٦٠٦/١........

(٦) (قال رحمه اللّه) ساقطة من ظ، وفي نسخة الجمل المحققة ذكرت بعد الحمدلة بما يوحي بأن هذه الحمدلة ليست من كلام الجرجاني.

الشرح: تضمَّن هذا الكلامُ ذكر الحمْدِ والشكْرِ، فالحَمْدُ للّه الثناءُ عليه بجميل صفاته، والشُكْرُ الثناء على المحسن بما أولاكه من المعروف، يقال شَكَرْتُه وشكَرْت له، وباللام أفصح، وبهما جاء القرآنُ. وبين الحمدِ والشكرِ عمومٌ وخصوص. فعمومُ الحمد أنَّه للمحمود مطلقاً في السرَّاء والضَّراء، والشدَّةِ والرَّخاء، وخصوصُه أنَّه لا يكون إلاَّ باللسان، وعمومُ الشكر أنه يكونُ بالأفعالِ واللِّسانِ والجَنان، قال الشاعر:

أَفَادَتْكُمُ النعماءُ عندي ثلاثةً يدي ولِساني والضميرَ المحجَّبا(١)

وخصوصُه أنَّه لا يكونُ إلاَّ في مقابلةِ النِّعمَة. والألفُ واللامُ في (الحمد) لاستغراق الجنس، فكأنَّه قال: أَحْمَدُه حَمْدَ كلِّ شاكر. و(حَمْد) مصدرٌ مبيِّنٌ للنوع، والمبيِّنُ للنوعِ فيه معنى التشبيه، فأفادَ ذلك أنَّه حامدٌ للَّهِ شاكرٌ له بجميع أنواع الحمد والشكر. وهذه عادة كلِّ مُصنِّفٍ وخطيبٍ ونحوهما أن يبدأ بالحمدِ لله، وذلك لِمَا روَى (أبو هريرة) رضي اللّه عنه، قال: قال رسول اللّه صلّى اللّه عليه وسلّم:(**كلُّ أمْرٍ ذي بالٍ لا يُبْدَأُ فيه بالحمد للّهِ فهو أجذم**)(٢) رواه (أبو داوود) و(النسائي) في عملِ اليوم والليلة، و(ابنُ ماجة)، وعنده "فهو أقطع"، ورواه (أبو عوانة يعقوب ابن إسحاق) الحافظ، في أول كتابه المُخْرَج على صحيح مسلم، ورجال إسناده على شرط الصَّحيحين، سوى (قُرَّة بن عبد الرحمن) فإنه من أفراد مسلم.//و(صلواتُه): ٤/أ جمع صلاة، والصلاة من اللّه الرحمةُ، ومن الملائكة الاستغفارُ ومن المؤمنين الدعاءُ والتضرُّع. وقال (أبو العالية): صلوات اللّه عليه ثناؤُه عليه عند الملائكة.

---

(١) النعماء والنعيم والنِّعمة كله: الخفض والدعة والمال. يقول: إنعامكم عليَّ جعل لكم شكر يدي ولساني وجناني. لم أعثر على اسم قائل البيت. الكشاف للزمخشري ٧/١، المطلع على أبواب المقنع للبعلي/٢.

(٢) سنن ابن ماجة ٦١٠/١ وفيه "....فهو أقطع".

و(النبيُّ) يُهمزُ ولا يُهمز، فَمنْ همزَه جعله من النبأ، لأنه يُنْبِئ الناس، أو لأنه يُنَبَّأ بالوحي، ومن لم يهمز - وهو الأكثر -(١) إمَّا سهَّله، وإمَّا أخذه من النَّبْوة، وهي الارتفاع، لرفع اللّه تعالى منزلتَه على الخلق. وقيل: هو مأخوذٌ من النبي الذي هو الطريق، لأنهم الطرق إلى اللّه تعالى. (محمَّد): سُمِّي بذلك لكثرة خصاله المحمودة، عَلَمٌ منقول من التحميد، مشتق من الحميد، اسم لِلَّه تعالى. (وآله): الصواب جواز إضافته إلى المُضْمَر، خلافاً لمن أنكر ذلك. وللعلماء فيهم ثلاثة أقوال، أحدها: أنهم أتباعه على دينه، والثاني: أنهم بنو هاشم وبنو المُطَّلب، والثالث: أنهم أهلُه. و(صحبُه): جمع صاحب، كراكب وركْب، وقد اختلف الناس في الصحابي، فمذهب الإمام (أحمد) وجماعته أنه من صَحِب النبيَّ صلى اللّه عليه وسلَّم - ولو ساعةً - مع الإيمان به، و(أجمعين) توكيد.

قولُه(٢): "هذه جُمَلٌ رتَّبْتُها ترتيباً قريبَ المُتَنَاوَل، وضمَّنتُها جميع العوامل، تُهذِّب ذهنَ المبتدئِ وفهمَه، وتعرِّفُه سَمْتَ الإعراب ورَسْمَه، وتُقيِّد في حِفْظِ المُتَوَسِّط الأصولَ المتفرِّقةَ، والأبوابَ المختلفة، لِنَظْمِها في أقصر عِقْدٍ، وجمعها في أقربِ حدٍّ، وجعلْتُها خمسةَ فُصول:

الفصل الأول في المقدمات.

الفصل الثاني في عوامل الأفعال.

الفصل الثالث في عوامل الحروف.

الفصل الرابع في عوامل الأسماء.

الفصل الخامس في أشياء منفردة.

الشرح: قوله: "هذه جُمَلٌ رتَّبْتُها"، (هذه) إشارةٌ إلى حاضرٍ، و(رتَّبْتُها) فعلٌ ماضٍ، فكيف يشير إلى (الجمل) قبل وجودها، ويخبر عنها بصيغة الماضي؟ فالجواب عن ذلك من وجهَيْن مشهورين، أحدهما: أن يكون رتَّبها في ذهنه قبل

---

(١) لسان العرب/نبأ، قال: "والأجود ترك الهمز".

(٢) قوله: أي قول الجرجاني.

تسطيرها، وأشار إليها، ولا يُمكن مصنفاً أن يسطر شيئاً إلا بعد أن يُرتبه في ذهنه، فإن الحكمَ على الشيء فرعُ تصوُّره. والوَجْهُ الثاني: أن يكونَ قال: (هذه جملٌ) بعد أن أكمل تصنيفَ الكتاب، فتكونُ (هذه) إشارةً إلى حاضرٍ و(رتَّبتُها إخباراً عن ماض). و(الجمل) جَمْعُ جُمْلَة، وهي في اللُّغة عبارةٌ عن مجموع أفراد، يقال // أجْمَلْتُ الحساب إذا جَمَعْتُ آحادَه، وكمَّلتُ أفرادَه(١). وهي في ٤/ب الاصطلاحِ عبارةٌ عن كلِّ لفظٍ أفاد السامعَ فائدةً يحسُن سكوتُ المتكلم عليها. ويحتمل أن يكونَ أراد بالجُمَلِ، ما رتَّبَه فيها من الترتيب الخاصّ، فيكون الكلامُ في الإعرابِ جُمْلةً، والكلامُ في البناء جملةً وكذلك جميعُ أبوابها.

قوله: "قريبُ المُتَنَاوَل"، المراد قريب التناوُل، والمتناول اسم مفعول من تناوَلتُ، مرادٌ به المصدر، ومتى كان الفعل زائداً على ثلاثة أحرف، فوزنُ اسم المفعول منه صالحٌ للمصدر، كقوله تعالى: ﴿ربِّ أدْخِلْني مُدْخَلَ صِدْقٍ وأخرجْني مُخْرَجَ صِدْقٍ﴾(٢)، أي إدخالَ صدق وإخراج صدق، قال الشاعر:

مُدَحْرَجُنا الرؤوسَ [إذ](٣) التقينا نهاكم عن معاودةِ القتال(٤)

أي: دَحْرَجَتُنا رؤوسكم، ويصلحُ أيضاً للزمان والمكان، كقولك: يومُ الجمعة مُكْرَمُ الأبرارِ والمسجدُ مُجْتَمَعُهم، فهو حينئذٍ صالحٌ لأربعة أشياء. قوله: "وضَمَّنْتُها جميع العوامل"، أي: جعلتُ جميع العوامل في ضمنِها، قال: (الجوهري) "كلُّ شيءٍ جعلتَه في وعاء فقد ضمَّنتَه إيَّاه، وأنفذتُه ضِمنَ كتابي أي: في طيِّه"(٥). و(العوامل): جمع

---

(١) لسان العرب/جَمَل. وقد أورد المعاني ذاتها، دون المعنى الاصطلاحي.

(٢) الإسراء/٨٠.

(٣) مابين الحاصرتين من المحقق، وفي الأصل وبقية النسخ "...إذا التقينا" ورجَّحنا (إذ) لأن توجيه الكلام إلى الماضي.

(٤) أي إن مشاهدتكم شدة بأسنا، نهتكم عن التصدي لنا مرَّة أخرى، لم أقف على اسم قائل البيت، والشاهد فيه ورود اسم المفعول والمصدر الميمي على وزن واحد من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف، في قوله (مُدَحْرَجُنا). شرح عمدة الحافظ/٧٣٠.

(٥) الصحاح للجوهري/ضمن.

عامل، قال الإمام المحقِّق (أبو عَمْرو عثمان بن عمرو بن أبي بكر المالكي): "والعاملُ ما به يتقوَّم المعنى المُقْتَضَى"(١)، وقد علمنا أن المقتضي للإعراب هو الفاعلية والمفعوليَّة والإضافة خيفةَ التباسها، ولا يَتَقَوَّم كلٌّ واحدٍ منها إلاَّ بأمرٍ يَنْضَمُّ إليه في التركيب، فذلك الذي يستقِلُّ به المعنى يسمَّى عاملاً، مثالُه أنك إذا قلت: (قامَ زيدٌ) فالمقتضي {للرفع الفاعلية، ولم تَتَقَوَّم الفاعليَّة في (زيد) إلاَّ بـ (قام) المسند}(٢) إليه، لأنك لو قطعْت النظر عنه لم تفهم الفاعليَّة، فـ (قام) هو العامل. وإنْ وقَع اختلاف في العامل في بعض الصُّور، فليس اختلافاً في هذه القاعدة، وإنما هو اختلافٌ فيما يُحَقَّقُ به المعنى المقتضى(٣). واللَّه أعلم.

قوله: "تهذِّبُ ذهنَ المبتدئ وفَهْمَه"، يقال: هَذَبْتُ الشيء، وهَذَّبْتُه: خلَّصتُه ونقَّيْتُه، ورجل مهذَّب: أي مطهَّر الأخلاق، والذِّهْنُ: الفطنةُ والحفظ، والذَّهَن مثله، وله نظائرُ وهي: شَبَه و شِبْه، ومَثَل ومِثْل، وحَرَج وحِرْج(٤)، وعَشَق وعِشْق. و(المبتدئ) من ابتدأ بالشيء إذا شرع في فِعله، والمرادُ المبتدئُ بالاشتغال في عِلم العربية، و(الفَهْم) والفَهَم: المعرفة بالشيء،//يقالُ: فهمتُ الشيءَ فَهْماً وفَهَماً وفهاميَّة إذا عقلتُه. وحكى (أبو محمد بن السِّيْد) في (شرح أدب الكاتب)(٥) عن الكوفيين، أن ما كان على (فَعْل) حلقيِّ العين ساكنَها، جاز تَحَرُّكُها، نحو: شَعْرٍ وشَعَر، وشَهْرٍ وشَهَر، وبَعْرٍ وبَعَر(٦)، وعند البِصْريين مقصورٌ على السَّماع، فالفَهْم والفَهَم جائزان بلا خلافٍ لاجتماعِ السَّماع والقياس. فقال: إنَّ هذه الجمل تهذِّب فِطْنته ومعرفته بالأشياء من أنواع الكلام. و (السَّمْتُ):

٥/أ

---

(١) شرح الكافية ٢٥/١.

(٢) ما بين المعترضتين ساقط من ظ.

(٣) أي ليس الخلاف في حقيقة وجود العامل، بل في توجيه الكلام إلى عامل معيَّن.

(٤) لسان العرب/ذهن... والحِرْج لغةٌ في الحَرَج: أشد الضيق. لسان العرب/حرج.

(٥) شرح أدب الكاتب: هو شرح ابن السِّيْد البطليوسي لكتاب (أدب الكاتب) لابن قتيبة الدينوري، وهو المسمَّى (الاقتضاب في شرح أدب الكتاب). كشف الظنون ٤٧/١.

(٦) الاقتضاب في شرح أدب الكتاب /٢٢٤.

الطريق، يقالُ: سَمَتَ يَسْمُتُ، بالضم أي قَصَد، فكأنّه قال: تُعرِّفه طريق الإعراب، {وأمَّا الإعراب فنتكلَّم عليه حيث ذكره المصنِّف رحمه اللّه تعالى لكون ذلك المكان أمسَّ به. قوله: (ورسمه)، الرسْمُ مصدر، ورسمَ الشيءَ إذا علَّمه بعلامة، فهو هنا مصدرٌ مطلق على المفعول كقولِه تعالى: ﴿هذا خَلْقُ اللَّهِ﴾(١)، أي مخلوقُه، ونظائرهُ كثيرةٌ، فالرسم نفسُ تعليم الشيء، فليس المرادُ إلا معرفة علامات الإعراب، فمراده ـ واللّه أعلم ـ أنها تعرِّفه طريق الإعراب وعلاماته.}(٢) وعلامات الإعراب تذكر في مواضعها إنْ شاءَ اللّه تعالى. قولُه: (وتُقَيِّدُ)، أصلُ التقييد جَعْلُ القيد في الرِّجْل، يُقال: قَيَّدْتُ الرَّجُلَ: جَعَلْتُ القيدَ في رجله، ثمَّ توسَّعُوا في ذلك فقالوا: قيَّدْتُ الكتاب، إذا شَكَلْتُه شَبَهاً للشكل بالقيد، وحكى (الصاحب بن عباد) في كتابه (المحيط في اللغة)(٣): قِيْدَ الرجلُ أي قُيِّد، وقِدْتُه أَقيدُه، ثلاثياً متعدياً بنفسه(٤)، فيمكن على هذا، أن يكون التضعيف في (تُقيِّدُ) للتكثير. و(المتوسِّط) اسم فاعل من توسَّط، مطاوع وسطَه، إذا جعله في الوسط، فالمتوسط هنا ليس بمبتدئٍ ولا منتهياً، ولم يذكر المنتهي، لأنه مستغنٍ عن هذه الجمل وما أشبَهَها من المقدمات الصغار. و(الأصول) جمع أصل، وأصل كلِّ شيء ما هو متفرِّعٌ منه، وفي النحو أصولٌ وفروع، فالأصول نحو كونِ الأصل في الرفعِ للفاعلِ، والنصبِ للمفعولِ والجرِّ للمضافِ، ونحو ذلك، و(الأبوابُ)، جمعُ باب، كبابِ (كان) وبابِ (ظنَّ) ونحوِ ذلك من أبوابِ النحو. قولُه: (لِنَظْمِها)، أي لجَمْعِها، يقالُ: نَظَمْتُ اللؤلؤ، إذا جَمَعْتُه في السِّلْك. و(العِقْد) بكسر العين: القلادة، شَبَّهَها بالعِقْدِ//القصيرِ السِّلْكِ، فإن الخرزَ يكون فيه مجتمعاً متلاصقاً غيرَ متبدِّد، ومن عادة الصغيرِ الحجمِ أن يكونَ فَهْمُه صعباً، فعقَّب على ذلك بقولِه: (وجمْعِها في أقربِ حدٍّ)، أي في أقربِ

٥/ب

---

(١) لقمان/١١.

(٢) مابين المعترضتين ساقط من " أ ".

(٣) المحيط في اللغة: كتاب في سبع مجلدات، لإسماعيل بن عباد الصاحب الوزير المتوفى٣٨٥هـ. وهو كتاب كثير اللفظ، قليل الشواهد. كشف الظنون ١٦٢١/٢، هدية العارفين ٢٠٩/١.

(٤) لم يذكر لسان العرب (قيد) ثلاثياً متعدياً بنفسه، بل ذكره مضعَّفاً فقط، لسان العرب/قيد.

الحدود إلى الفَهْم مع اختصارها، فقولُه (لنظمِها في أقربِ عِقْد وجمعِها في أقربِ حدٍّ) من المتباين، وليس أحدُهما مرادِفاً للآخرَ ولا مؤكِّداً له.

قولُه "الفصل الأول في المقدِّمات": الفصلُ هو الحجزُ بين الشيئين، ومنه فصلُ الربيع لأنه يحجُزُ بين الشتاءِ والصيف، وهو في الكتب المصنَّفة في أنواع العلوم كذلك، لأنَّه يحجُزُ بين أجناسِ المسائلِ وأنواعِها. و(المقدمات): جمع مقدِّمة، فيجوز أن تكون بفتح الدال، أخْذاً من مقدَّمة الرَّحْلِ، فإنها بفتح الدال، اسم مفعول من قدَّمتُه، فهو مُقَدَّم، لأنها قُدِّمتْ على العواملِ وغيرها، ويجوزُ أن تكونَ مقدِّمة بكسر الدال، أَخْذاً من مقدِّمة الجيش، ومقدِّمة الناصية، ومقدِّم العين، الثلاثة بالكسر ذكرها صاحب (المحيط)، فيكون على هذا مقدِّمة بمعنى متقدِّمة اسم فاعل من (قدَّم) بمعنى تقدَّم. قال الجوهري: "وقدَّم بين يديه أي تقدَّم"، قال اللّه تعالى: ﴿**لا تُقَدِّمُوا بين يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِه**﴾(١) أي: لا تتقدَّموا. أنشدني شيخنا الإمامُ أبو عبد اللّه بن مالك رحمه اللّه:

قدِّموا إذْ قيلَ قيسٌ قدِّموا وارْفَعُوا المجدَ بأطرافِ الأسَلْ(٢)

أي تقدَّموا إذْ قيل لهم: تقدَّموا.

و(المقدِّمات) هنا، المرادُ بها ـ واللّه أعلم ـ ما قَدَّمه قبلَ الفصولِ الأربعةِ، مما هو قواعدُ يُبْنى عليها علمُ النحو، من الاسمِ والفعلِ والحرفِ، والمُعْربِ والمبنيِّ، والمفردِ والمثنى والمجموع، والماضي والمضارعِ والأمر، والمنصرفِ وغير المنصرف، إلى غير ذلك.

قولُه: "الفصلُ الثاني في عواملِ الأفعال، والثالث في عواملِ الحروف، والرابع في عوامل الأسماء"، المرادُ: في الأفعالِ العوامل والحروفِ العوامل والأسماء العوامل، فهو من إضافة الصفة إلى الموصوف، كسَحْقِ عمامةٍ وجَرْدِ قطيفة، أي عِمامةٌ سَحْقٌ، وقطيفةٌ جَرْدٌ(٣)، وليس هو من إضافةِ اسمِ الفاعل إلى مفعولِه.

---

(١) الحجرات/١.

(٢) أطراف الأسل: أطراف الرماح، البيت للبيد، والشاهد فيه استعمال (قدَّم) بمعنى تقدم، ديوانه/١٥٢،..

(٣) سحق عمامة: عمامة سحق أي: عمامة بالية. قطيفة جَرْدٌ: قطيفة خلَق.

الفصل الأول

المقدمات

الكلمة وأقسامها

قال رحمه الله تعالى:

"الفصلُ الأولُ في المقدمات، اعلَمْ أن الكلماتِ ثلاثٌ: اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ".

الشرح: الكلماتُ جمع كَلِمَة وهو جمع قلَّة، لأن أقلَّ الجمعِ ثلاثةٌ. فنبدأ أولاً بتعريف الكَلِمَةِ، لأنها الأصلُ، ثم بتعريفِ الكَلاَم ثمَّ الكَلِمِ والقولِ. أما الكلمةُ فقد حكى //(الفرَّاء) في لفظِها ثلاثَ لغات: كَلِمَة وكِلْمَة، كَلْبَة ولِبْنَة، وكَلْمة بوزن تَمْرَة(١). ٦/أ
وقد اختلفَت العباراتُ في حدِّها، فقيل: {هي اللفظُ المفردُ الدال على معنى بالوضع}(٢) وقيل: اللّفظُ الدالُّ بالوضع على معنى مفرد، وقيل: هي اللفظةُ المفردةُ وقيل: الجزءُ المفردُ، وقيل: اللفظة الموضوعةُ بإزاءِ معنى ، وقيل: لفظٌ بالقُوَّة أو الفعلِ ، مستقِلٌ دالٌ بجملته على معنىً بالوَضْع، وهذا أصحُّ ما قيل من الحدود في الكلمة. (فاللَّفظُ) مُخْرِجٌ للعَقْد(٣) والإشارةِ، و(بالقوَّة) مُدْخِلٌ للضمير المستترِ المرفوع، و(مُسْتقِل) مخرجٌ للأبعاضِ الدالة على مَعْنىً كألفِ المفاعلةِ، وحروفِ المضارعة. و(دالٌ) مُعَمِّمٌ لما دلالتُه ثابتةٌ (كرَجُل)، ولما دلالتُه زائلةٌ، كأحدِ جُزْأَي (امرئ القيس)، لأنه كلمة، ولذلك أعربَ بإعرابِ على حدِّه. و(بجُمْلَته) مخرجٌ للمركَّب (كغلام زيد)، فإنّه دالٌ بجزأيه على جزأيْ معناه. و(بالوضع) مخرجٌ

---

(١) لسان العرب/كلم. وفيه اللغات الثلاث عن الفراء.

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من ظ.

(٣) العقد: النيَّة أو العزم.

للمُهْمَل، ولما دلالتُه عقليَّة كدلالةِ اللفظِ على حالِ اللاَّفظ به.

وقد تُطْلَق الكلمةُ على الكلامِ المفيد، فتُطلقُ على القصيدةِ والرسالةِ والخُطْبَةِ مجازاً، لأنَّه من باب إطلاقِ البعضِ على الكلِّ، ومن ذلك قولُه صلّى اللّه عليه وسلّم: (**إنَّ أصدقَ كلمةٍ قالَها شاعرٌ كلمةُ** (لبيد): **ألاَ كلُّ شيءٍ ما خلا اللَّهَ باطلُ**)(١)

أمَّا (الكلامُ) فقد اختُلِفَ أيضاً في حدِّه، فقال (أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي): "الكلامُ هو اللفظُ المركَّبُ المفيدُ بالوضع"، وقال (الزمخشري): "هو المركبُ من كلمتَيْن أُسْنِدَتْ إحداهما إلى الأخرى"(٢)، وقال شيخنا (أبو عبد اللّه بن مالك): "الكلامُ عند النحويين كلُّ لفظٍ مفيدٍ فائدةً يحسُن السكوتُ عليها"(٣)، فاحترُز (بكل لفظ) عن غيرِ اللَّفظ، كالإشارة والعَقْد، و(مفيدٌ) مخرجٌ لغيرِ المفيد كالمُهْمَلات ومدخل للمفرد (كزيد)، وللمضاف والمضاف إليه (كغلام زيد)، والموصول بصلته (كالذي ضربْتُه)، فكل ذلك لفظٌ ولا يُسمَّى كلاماً. وكمُل الحدُّ بقوله: (فائدة يحسُنُ السكوت عليها)، فخرجَ به كل مالم يَحسُنِ السكوتُ عليه ممَّا ذُكر، وخرج الشرط بانفراده، والجواب بانفراده، ونحو (بَرَقَ نحرُه وتأبَّط شرّاً)، فإن ذلك كلَّه لا يسمَّى كلاماً مع أنَّه قد تضمَّن كلمتين بالإسناد، وقد تركَّب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى. وهذا الحدُّ أقربُ الحدودِ إلى الصحَّة.

٦/ب ولا يتركَّب الكلام من أقلَّ من جزأين: مسندٍ ومسندٍ إليه//ولا يكونان إلا اسمَيْن نحو (محمدٌ صادقٌ)، أو اسماً وفِعلاً، نحو (صدق اللّه)، وقد يُضَمُّ الحرف إلى كلِّ واحدةٍ من الجملتَيْن، فيكون فيها فضلَةً، بمعنى أنه صالح للسقوط، كقوله تعالى: ﴿**أجئتنا بالحقِّ أمْ أَنْتَ من اللاعبين**﴾(٤)، ولا يتركَّب من فِعْلَيْن ولا حرفين، ولا فِعْلٍ وحرفٍ، ولا اسمٍ وحرفٍ في غير النداء.

---

(١) صحيح البخاري ـ باب الأدب ٩٠، صحيح مسلم ـ كتاب الشعر ٣ و٦ ومنه ضبطنا الحديث.

(٢) المفصل للزمخشري/٦.

(٣) حدَّه ابن مالك في التسهيل بما يقرب من هذا القول. ينظر التسهيل/٣.

(٤) سورة الأنبياء/٥٥.

أمـا (الكَلِـمُ) فهـو اسم جنسٍ(١)، واحدُه كَلِمة، كلَبِنة ولَبِن، ونَبِقة ونَبِق(٢). وهـو اسـم جنـس جمعيّ، قال الجوهري: لا يكون أقلَّ من ثـلاثٍ، ولهذا قـال (سـيبويه): "هــذا بابُ عِلْمِ مـا الكَلِمُ مـن العـربية"(٣) لأنـه أراد نفـسَ ثلاثـة أشــياء: الاســم والفعل والحرف.

فإن قيل أيّما أعمُّ، الكلام أو الكَلِم ؟ فـالجـواب أن بينهمـا عمـوماً وخصوصـاً فعمـوم الكـلامِ تنـاولُه للمـركب من كلمتين فصـاعداً، وخصـوصـه أنه لا يتنـاول غير المفيـد. وعمـوم الكَلِمِ تنـاوله للمفيـد وغيـره، وخصـوصـه أنه لا يتنـاول المركب من كلمتين.

أمَّا القولُ فهو مصدَرُ (قال، يقول)، ويُطْلَق على الكلمةِ المفردة وعلـى المركَّـب مفيداً وغيرَ مفيد. فكلُّ كلامٍ وكَلِمٍ قـولٌ، وليـس كـلُّ قـولٍ كلامـاً ولا كَلِمـاً. يقـال فـي مصدر (قال) أيضاً: قِيْلٌ وقَالٌ ومَقَالةٌ وقَوْلَةٌ وقَالَةٌ. والألفُ والـلاَّمُ مـن (الكلمـات)(٤) لاستغراقِ الجنس، فكأنه قال: كلُّ الكلمات ثلاثٌ. والدليل على أنها ثلاثٌ لا رابعَ لهـا أنَّ كلَّ كلمةٍ، إمَّا أن تقبلَ الإسناد أولا، فإن لم تقبلْه فهي حرفٌ، وإنْ قبلَتْـه بطرفَيْهـا فهـي اسمٌ، وإلا فهـي فِعلٌ. بهذا اســـتدلَّ شــيخُنا رحمــه اللّـه تعـالى، واسـتدلَّ قـوم على الحصرِ بأنَّ الكلامَ وُضِع للتعبير عــن المعـاني. والمعـاني ثلاثـةٌ: مَعْنـىً مخبرٌ عنه، ومعنى مخبرٌ به، ومعنى يربط أحدَهما بالآخر، فكانت العبـاراتُ عنهـا كذلـك. فثبتَ بذلك انحصارُها في ثلاثةٍ: قسم عُبِّر عنه بالاسم، وقسم عُبِّر عنه بالفعل، وقسم عُبِّر عنه بالحرف. واسمُ الكلمةِ شاملٌ لكل واحدٍ منها، فـلا بدَّ لكل واحدٍ منهـا مـن مُمَيِّزٍ يُمَيِّزه عن قسيمَيْه. ولكلٍّ واحـدٍ منها حـدٌّ وعلامـاتٌ واشـتقاقٌ، فـالحدُّ يحصـرُ

---

(١) "الجنس عند النحويين والفقهاء هو اللفظ العام، وكل لفظ عـمَّ شيئين فصـاعداً فهـو جنـس لمـا تحته... فالعام جنس، وما تحته نوع .. فالكلمة إذن جنسٌ، والاسم والفعل والحرف أنـواع". شـرح المفصل ٢٠/١.

(٢) جاء في الأصل (وعِنَبة وعِنَب) وقد اسقطناها لأنها ليست من لغات (كلمة).

(٣) سيبويه ١٢/١.

(٤) من قوله: اعلم أن الكلمات ثلاث، ص ١٤ .

ذات المحدود، والعلامةُ تُعرِّفُه، {والاشتقاقُ يكشفُ عن وضع لفظِه}(١).

أ/٧ **فنبدأ أوَّلاً بالكلام//على الاسم.** والكلامُ عليه من أربعة أوجه:

الأول: في حـدِّه، واختلفَتْ عباراتُهم في حدِّه، فقيل: كلُّ ما دلَّ على معنىً مفردٍ في نفسِه، وقيل: كلُّ لفظٍ دلَّ على معنى في نفسهِ غير مقترنٍ بزمانٍ(٢) وقيل: كلُّ ما دلَّ على معنى في نفسهِ غـيرِ مقترن بزمـان مُحَصَّلٍ. وقـال (السيرافي) فـي حدِّه: "كلمةٌ دلَّت على معنى في نفسِها، من غير اقترانٍ بزمان محصَّل"(٣)، وهذا أقربُ مـا حُدَّ به. فقولُه (كلمة)، جنسٌ تشترك فيه الكلمات الثلاث، وهـو أخـصُّ مـن قولـه (ما دلَّ)، ومن قولِهم (كلُّ لفظٍ دلَّ). وقولُه (تدلُّ على معنىً في نفسِها) فَصْلٌ احـتُرز بـه عـن الحـرفِ، لأن الحــرفَ معنـاه فــي غـيره. قولُــه (مــن غـيرِ اقــتران بزمــانٍ مُحَصَّل)،فصلٌ ثانٍ مدخِلٌ للمصــادر فـي الأسماءِ، ومُخْرِجٌ للأفعـال. وقـد اعتُرِض على هـذا الحدِّ بـ (مَضْرِبَ الشَّوْلِ وخفوقَ النجم)، وزعموا أن (مضربَ الشَّوْل) يدلُّ على الضِّراب وزمنِه، وذلك وقتٌ معلوم، وكذلك (خفوقَ النجـم)، وأُجيبَ عـن ذلـك بأن (المضربَ) وُضِع للزمان الـذي يقـع فيـه الضـرابُ دونَ الضـرابِ، فهو كقولنـا (مَشْتى و مَصِيـف)، والضـرابُ إنمـا فُهِم مـن كونـه مُشـتقًّا مـن لفظِـه، أمـا (خفوقَ النجم)، فهو مصدرٌ نُصِبَ انتصابَ الظرف، لقيامِه مقامَه، والأصل فيه: وقتَ خفوق النجم، ودخلَ في قوله (مُحَصَّل) الصَّبُوحُ، وهو الشربُ وقت الصبَاح، والغَبوقُ وهو الشرب في وقت المساء.

الـوجــه الثــاني: فـي اشـتقاقه. وهـو مشـتقٌ عنـد البصـريين مـن السـموِّ والعلـوّ، وعنـد الكوفيين(٤) مـن السِّمةِ والعلامـة، والمحذوف عندهم فـاؤه، فوزنُـه عندهم (اعلٌ)، وحجَّتُهـم أنَّـه علامـةٌ علـى مسـمَّاه، فيكون مشـتقاً مـن السِّمةِ لأنهـا العلامة، والصحيحُ الأول، وأدلتُه ثلاثةٌ:

(١) مابين المعترضتين ساقط من أ و ظ و ب و س .

(٢) هذا الحد ساقط من أ.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٢٢/١.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف/٤-٥.

أحدها أن المحذوف منه يرجع إلى موضع اللام لا موضعِ الفاء، فيقولون: سمَّيتُ وأسمَيْتُ وسَمِيٌّ و سُمَيٌّ، وأسماء وأسامٍ، فقلبوا الواو التي هي لام الاسم في سَمَّيْتُ وأسمَيْتُ لوقوعها رابعةً على حدِّ أغزيتُ وادَّعيتُ، وقلبوها ياءً أيضاً في سَمِيٍّ وسُمَيٍّ، لوقوعها متحركة بعد ياءٍ ساكنة (كسَيِّد وميِّت)، وقُلبتْ همزةً في أسماء لوقوعها أخيرةً بعد ألف زائدة، وقُلبت ياءً في أسامي، لانكسار ما قبلها، ولو كان من السمةِ لقيل: وسمْتُ وأوسمْتُ، ووَسْمٌ، ووُسَيْم وأَوْسام، فلمَّا لم يقولوا شيئاً من ذلك دلَّ على أنَّه مشتق من السموّ.// ٧/ب

الدليل الثاني: أن الهمزةَ فيه بدلٌ من المحذوف، وقد أُلِفَ من عادتهم أن يُعَوِّضوا في غير موضعِ الحذف كـ (عِدَة)، لمَّا كان المحذوفُ من أوله، عوَّضوا في آخره، لأن اشتقاقه من الوعد.

الدليل الثالث: أن الاسم عالٍ على مسمَّاه، لأن المعنى تحت الاسم(١)، فالاسمُ عالٍ على المعنى كالطابَعِ على الدينارِ والدرهم. وما ذكره الكوفيون معارَضٌ بالوجه الثالث، مرجوحٌ بالدليلين الأخيرين. واللّه أعلم.

الوجه الثالث: فيما فيه من اللغات، وهي خمس: (إِسم) بكسر الهمزة وهو أشهرها، و(أُسمٌ) بضمِّها، و(سِمٌ) بكسر السين.

قال الشاعر:

باسمِ الذي في كلِّ سُورةٍ سِمُه(٢)

و(سُمٌ) بضم السين ، قال الآخر:

وعامُنا أعجَبَنا مُقَدَّمُه ... يُدْعى أبا السَّمْحِ وقِرضَابٌ سُمُه(٣)

---

(١) اللسان/ سما.

(٢) البيت من رجز لرجل من كلب، يصف فيه فحل إبل أرسله الراعي بينها، وقبله: "أرسل فيها بازلاً يُقرِّمُه"، ويروى (سُمُه). والشاهد فيه ورود (سِم) لغة في (اسم). نوادر أبي زيد/١٦٦ المقتضب ١/٢٢٩، ....

(٣) قرضب: أكل شيئاً يابساً، القرضاب: الفقير، وهو القرضوب أيضاً، والقرضاب: اللص =

أنشدهما الجوهري، وقال: بالضمِّ والكسر جميعاً، وقد حكي فيه لغةٌ خامسةٌ (سُمَاً) بزِنَةِ هُدًى، قال الشاعر:

واللّهُ أَسـماك سُـمَاً مباركاً ... آثَرَكَ اللّـهُ بـه إيثـاركا(١)

فإن لم يكن لحاكي هذه اللغة شاهدٌ إلاَّ هذا البيت، فليست بلغةٍ خامسةٍ، لاحتمال أن يكون على لغةِ من قال (سُم) بضم السين، ثم نصبَه مفعولاً ثانياً لـ (أسماك) واللَّه أعلم.

الوجه الرابع: في تقديمه على الفعل والحرف. وقُدِّم لوجهين:

أحدهما: أنّ الأسماء أصل، وغيرها فرعٌ، وتقديمُ الأصل أولى.

الثاني: أن الاسم مستغنٍ عنهما في الإفادة، وهما مفتقران إليه، فلذلك قُدِّم واللّه أعلم.

والعلاماتُ تُذكر حيث ذكرها رحمه اللّه، إنْ شاء اللّه تعالى.

أمَّا الفعلُ فالكلام عليه من ثلاثة أوجه:

الأول: في حدِّه، وقد اختلفَت العبارة في حدِّه(٢)، ومن أجود ما قيل في حدِّه: اللفظُ الدال على معنىً في نفسه مقترناً بزمانٍ محصَّل. (فاللفظُ) مخرجٌ للعقد والإشارة، و(الدال على معنى) مخرجٌ للمهملات. و(في نفسه) مخرجٌ {للحرف، و(مقترناً بزمان) مخرج للاسم و(محصَّل) مخرجٌ}(٣) للصبوح والغبوق ونحو ذلك. فإن قيل: يَخْرُج من الحدِّ الأفعالُ الناقصةُ لأنها مسلوبةُ الدلالة على المصدر، ويخرج الفعل المضارع المجرد من القرائن، لأن زمنه غير محصَّل، لأنه

= وكثير الأكل. والمعنى أنهم أعجبوا بمقدم العام وظنوه عام رخاء، فإذا هو عام شدة وجدب. لم يعز البيت لشاعر معيَّن، والشاهد فيه ورود (سُمُه) لغة في (اسم). أمالي ابن الشجري ٦٦/٢، الإنصاف/١٦،...

(١) أسماك: ألهم أهلك أن يسمُّوك، سُما: اسم، آثرك: ميَّزك. والبيت لابن خالد القَناني، والشاهد فيه ورود (سُما) لغة في (اسم). الإنصاف/١٥. شرح ابن عقيل ٣٤/١، ....

(٢) ينظر سيبويه ١٢/١، جمل الزجاجي/١٧، أصول ابن السراج ٣٧/١، اللمع/٤٦..

(٣) مابين المعترضتين ساقط من أ.

صالح للحال//والاستقبال. فالجواب عن الأفعال الناقصة بأنا لا نُسلِّم أنها لا تدل ٨/أ على المصادر، بل هي دالَّةٌ عليها، وإنَّما المسلوب عنها هو استعمال المصدر مع الخبر، لأنه صار كالغائب عنه، وكذلك لو ظهر المصدر لم يكن محالاً عقلاً، كما لو ظهر الزمان، ويقال: (عجبْتُ من كون زيدٍ قائماً)، وهو مصدر الناقصة لا محالة، قال الشاعر:

ببذلٍ وحلمٍ ساد في قومه الفتى وكونُك إياه عليك يسيرُ(١)

وسيردُ الكلام على ذلك في باب (كان) إن شاء اللّـه تعالى. وأمَّا الفعل المضارع المجرَّد فإنّه للحال، واستعماله في غير الحال بالقرينة، فيكون مجازاً فيما عدا الحال، والحدُّ إنما هو للموضوع الأصلي الباقي على أصالته واللّه أعلم.

الوجه الثاني: في تسميته بالفعل.

(الفَعْل)، بفتح الفاء، مصدرُ (فَعَل)، وبالكسر كذلك، وقال الجوهري: "والفِعْلُ ـ بالكسر ـ الاسمُ، وقُرِئ ﴿وَأَوْحَيْنا إليهم فَعْلَ الخيرات﴾(٢) بالفتح"(٣) فسمَّى الفِعْلَ (فَعْلاً) باسم أصله، وهو المصدر، لأنه مشتقٌ منه، والفعلُ دالٌّ عليه، قال الإمام (أبو محمد بن الخشاب): "والفِعْلُ أعمُّ من العمل، ألا ترى أنك إذا أمرْتَ مأموراً بالبناء مثلاً، فائتمَر، جاز أن يقول: (قد فَعَلْتُ) ما أَرَدْتَ، و(قد عملتُ) ما أردْتَ. ولو قلت: (تكلَّمْ) ـ مثلاً ـ فائتمر، لم يقل إلاَّ: (قد فَعَلْتُ)، ولم يحسن (قد عملْتُ)(٤). فالفعل أعم فلذلك لقَّبوا المثال الدال على المعنى وزمانه فعلاً. واللّه أعلم.

---

(١) أي من اليسير عليك أن تسود إذا اتصفت بالكرم والحلم، وبهاتين الصفتين يسود الفتى في قومه. البيت مجهول القائل، والشاهد فيه استعمال مصدر (كان) الناقصة. أوضح المسالك ٢٣٩/١، العيني ١٥/٢،....

(٢) الأنبياء/٧٣. والقراءة المشهورة ﴿وأوحينا إليهم فِعْلَ الخيرات﴾ بكسر فاء (فِعل). أما القراءة موضوع الشاهد فقد وردت في صحاح الجوهري/فعل ولم ينسبها لقارئ معين، ولم أعثر عليها في كتب القراءات المتوفرة.

(٣) صحاح الجوهري/فعل.

(٤) المرتجل في شرح الجمل/١٤-١٥.

الوجه الثالث: في تقديمه على الحرف، وإنّما قُدِّم عليه لأنَّ الفعل يفيد مع الاسم باطراد، ولا يفيد الحرفُ مع واحدٍ منهما إلاَّ في النداء خاصة، يفيد مع الاسم صورة، ولأَن الأفعالَ أكثرُ من الحروف، فتقديمها الأولى.

وأمَّا الحرفُ، فالكلام عليه من ثلاثة أوجه:

أحدها: في حدِّه، يُذْكر حيث ذكره المصنِّف رحمه اللّه(١).

الوجه الثاني: في تسميته بهذا الاسم، فالحرف في اللغة طرفُ الشيء(٢)، فلمَّا كان الحرف الصناعي لا يكون ركناً في الإسناد، ولا يكون في الكلام إلاَّ فَضْلَةً صار طرَفاً، فسُمِّيَ حرفاً لذلك، ولذلك أُخِّر، ولأنه لمَّا انحطَّت رتبتُه عن رتبةِ قسيمَيْه، استحق التأخير.

الوجه الثالث: في مقصوده وتقسيمه، وذلك يرِدُ عقبَ حدِّه لكون ذلك المكان أمسَّ به إن شاء اللّه تعالى.

علامات الاسم

قال رحمه اللّه: "فالاسمُ مادخَلَهُ التنوينُ نحو (زيدٌ)، والألفُ واللام نحو (الرجل)، وحرْفُ الجرِّ نحو (بزيدٍ)، وجاز الإخبارُ عنه نحو (خرج زيدٌ) ".

الشرح: لمَّا اشتركَ الاسمُ والفعلُ والحرفُ في مُسَمَّى الكلمة، لم يكنْ بدٌّ من مميِّز، وحقُّ المميِّز أن يكون مختصَّاً ليحصل//به التمييزُ، وذلك يحصُل بالحدِّ ٨/ب والعلامة، إلاَّ أن دلالة الحدِّ عامَّةٌ لضروب الأسماءِ كلِّها، ويُشْتَرَطُ فيه الاطِّرادُ والانعكاس، {والعلامة لا تَعُمُّ ولا يُشْتَرَطُ فيها الاطرادُ والانعكاس}(٣)، مثال ذلك أنك إذا قُلْتَ في حدِّه: (كلمةٌ تدلُّ على معنى في نفسِها غيرِ مقترنٍ بزمانٍ محصَّل) عمَّ ذلك جميعَ ضروبِ الاسم، وحيث وُجد هذا الحدُّ وُجد المحدودُ، وحيث انتفى

---

(١) سوف يذكر في ص٣٩ .

(٢) لسان العرب/حرف.

(٣) مابين المعترضتين من س.

انتفى، وإذا قُلتَ (الرجل) مثلاً، دلَّت الألف واللام على خصوصِ كون هذه الكلمة اسماً، ولم تعمَّ جميعَ الأسماء، ولا يُشترط فيها الانعكاس، فلا يقال: مالا تدخلُ عليه الألف واللام فليس باسم.

فذكر رحمه اللّه للاسم أربعَ علامات.

العلامة الأولى: التنوينُ. فالتنوينُ في الأصل مصدرُ (نوَّنْتُ) الاسمَ، إذا ألحقتُ آخرَه نوناً ساكنة، ثابتةً لفظاً ساقطةً خطَّاً، واحتُرز بسقوطها خطَّاً من نون التوكيد الخفيفة، لأن النطقَ بها كالنطق بالتنوين، فقولك {لَنَسْفَعاً}(١) كقولك: رأيت زيداً. وهي داخلة في حدِّ التنوين لولا تقييده بالسقوط خطَّاً، {وإنما دخلَ التنوينُ الاسمَ لأنه علامةٌ على خفَّةِ الاسم وتَمَكُّنِه، وهو قولُ (سيبويه)، وذلك [أن](٢) ما يشبه الفعل من الأسماء يثقل(٣)، فلا يحتمل الزيادة، وما يشبه الحرف يُبْنى، وما عَرِيَ منهما باق على خِفَّته، فزيادةُ التنوين عليه، تشعرُ ببقاء الخفَّة، وقال (الفراء): "إنما دخل التنوين الاسم ليفرِّق بين المنصرف وغيره"(٤)، وقيل: إنما دخل الاسمَ ليفرِّق بين الاسم والفعل، وقيل: دخل ليفرِّق بين المفرد والمضاف. والصحيحُ الأولُ، والثاني فاسدٌ لأنه تعليل الشيء بنفسِه، لأن الصرفَ التنوينُ، فكأنه قال: التنوينُ يُفَرِّقُ به بين ما يُنَوَّن وما لا ينون. والثالث فاسدٌ لوجهين: أحدهما أن مالا ينصرف اسمٌ وهو غير منوَّن، والثاني: أنَّ الفوارق بين الاسم والفعل كثيرةٌ، فلا حاجة إلى التنوين. والرابعُ فاسدٌ لوجهين: أحدهما أن غير المنصرف يكون مفرداً ولا ينوَّن، والثاني: أن ما فيه الألف واللام مفرداً لا يُنَوَّن.}(٥)

---

(١) العلق/١٥ وعبارة (فقولك لنسفعاً) ساقطة من أ.

(٢) مابين الحاصرتين زيادة من المحقق لإقامة المعنى.

(٣) سيبويه١/٢٢.قال: "فالتنوين علامة للأمكن عندهم والأخف عليهم،وتركه علامةٌ لما يستثقلون".

(٤) نقل السيوطي عن الفراء أنه قال: إن التنوين يدخل فرقاً بين الاسم والفعل. وهو القول اللاحق الذي لم ينسبه البعلي. همع الهوامع ٧٩/٢.

(٥) مابين المعترضتين في هذه الصفحة وما قبلها من أ، وهو ساقط من الأصل وظ وب وس.

والتنوين ستة أقسام. أربعةٌ منها مختصَّةٌ بالأسماء.

القسم الأول: تنوين الأمكنيَّة، وهو اللاَّحِقُ للاسم المنصرف، للدلالة على خفَّتِه وزيادةِ تمكُّنه كـ (رجلٍ وفرسٍ، ومحمدٍ ولاحقٍ)

والثاني: تنوين التنكير كـ (صَهٍ ومَهٍ وإيهٍ) فإن الاسم من هذه الأسماء يدُلُّ - منوَّناً - على مصدر مُنَكَّر، أي: اسكُتْ سكوتاً وكُفَّ كفاً، وحدِّث حديثاً، وإذا ترك تنوينه دلَّ على مصدرٍ معرَّفٍ، أي: اسكت السكوتَ وكُفَّ الكفَّ وحدِّث الحديثَ. وسيأتي الكلام على أسماءِ الأفعال في موضعِهِ إن شاء اللّه تعالى.

والثالث: تنوين المقابلة، كـ (مسلماتٍ)، فإن التنوين فيه مقابلٌ للنون في (مسلمين)، ووجهُ تقابُلِهما أن النون في (مسلمين) بَدَلٌ من التنوين في آحادِهِ، وتنوين (مسلمات) كذلك، وليس ذلك تنوين صرفٍ(١)، بدليل دخوله في (عرفاتٍ وأذرعاتٍ) مع وجود التأنيث والعلميَّة.

الرابع: تنوينُ التَّعويض، وهو ما جِيءَ به عِوَضاً من جملة {محذوفةٍ أو من غير جملةٍ، فالأول كـ (يومئذٍ وحينئذٍ)، فـ (إذٍ) ظرفُ زمانٍ ماضٍ، مبنيٌّ لافتقارِه إلى جُمْلَةٍ يُضاف إليها، فحُذفَت الجملةُ للعِلْم بها وعُوِّض عنها بالتنوين}(٢)، وكُسِر (إذٍ) لالتقاءِ الساكنين وهما: التنوين والذال، قال (أبو ذؤيب):

نَهَيْتُك عن طِلابِك أمَّ عمروٍ بعاقبةٍ وأنت إذٍ صحيحُ(٣)

أراد: وأنتَ إذ نَهَيْتُكَ صحيح.

والثاني: نحو (جوارٍ)، قال اللّه تعالى: ﴿**لَهُمْ من جَهَنَّمَ // مِهَادٌ ومِنْ** ٩/أ **فوقِهم غَوَاشٍ**﴾(٤)، فالتنوينُ في هذا ونحوه عِوَضٌ من الياء المحذوفة لأنه غير

---

(١) وهو قول الربعي والزمخشري. يُنظر شرح الكافية ١/١٤.

(٢) مابين المعترضتين ساقط من أ.

(٣) العاقبة: النهاية، يعاتب الشاعر قلبه بأنه قد نهاه عن التعلُّق بتلك المرأة، وذكَّره بعاقبة ذلك عندما كان قلبه صحيحاً. الشاهد في البيت تنوين الظرف (إذٍ) تنوين العوض من جملة محذوفة والتقدير: وأنت إذ نهيتك صحيح. معاني القرآن للأخفش/٢٧١، والخصائص ٢/٣٧٦،.....

(٤) الأعراف /٤١.

منصرف، لأنه جَمْعٌ لا نظيرَ له في الآحاد.

فهذه الأربعةُ(١) تَخْتَصُّ بالاسم، لأنها لمعانٍ لا تليقُ إلا بالاسم، لأن الأمكنيَّة والتنكيرَ، والمقابلةَ لجمع المذكرِ السالم، وقبولَ الإضافة والتَّعويض، مما استأثَر به الاسمُ على غيره.

الخامس: تنوين الترنُّم، وهو المبدلُ من حرف الإطلاق، عوضاً من مدَّات الترنُّم، وهي: الألفُ والواوُ والياءُ، فالألفُ كقولِ الراجز:

ياصاحِ ما هَاجَ العُيونَ الذُّرَّفَنْ   من طَلَلٍ كالأَتْحَمِيِّ أَنْهَجَنْ(٢)

الأتحميُّ: ضربٌ من برودِ اليمن. والواوُ في قول الآخر:

سُقِيتِ الغَيْثَ أَيَّتُها الخِيامُنْ(٣)

والياءُ، كقولِ الآخر:

كانَتْ مُبَارَكةً على الأَيَّامِنْ(٤)

---

(١) أي هذه الأنواع الأربعة من أنواع التنوين.

(٢) الذُّرَّفَن: جمع الذارف والذارفة، وهو القاطر والسائل، الطلل: مارأيت شخصَه، أنهج: أخلق وبليَ. هذان بيتان من الرجز، من قصيدتين مختلفتين، الأولى فائية، وبعد هذا المطلع قوله: "من طلل أمسى تخال المصحفا". والثانية جيمية، وقبل هذا البيت قوله: "ماهاجَ أحزاناً وشجوا قد شجا" وهما للعجاج، وقد وردا في الديوان بلا نون ساكنة. والشاهد فيهما - على هذه الرواية - إبدالُ حرف الإطلاق بتنوين يدعى تنوين الترنم في قوله (ذُرَّفَن، أنهجن) وأصلهما: ذُرَّفا، أنهجا. ديوان العجاج ٢١٩/٢ و ١٣/٢، سيبويه ٢٠٧/٤(الأول).

(٣) هذا عجز بيت، وصدرُه: (متى كان الخيام بذي طلوحٍ). وذو طلوح: موضع. سقيت الغيث: دعاءٌ لها. البيت لجرير، والشاهد فيه إبدال تنوين الترنم بحرف الإطلاق الواو. ديوان جرير/٥١٢، سيبويه ٢٠٦/٤، ....

(٤) هذا عجز بيت وصدره: (أَيْهَاتَ منزلُنا بنعفِ سويقةٍ). أيهات: لغة في هيهات، نعف سويقة: موضع، والنعف: المكان المرتفع المعترض. كانت مباركة: أي كانت تلك الأيام التي عشناها فيها مباركة. ويروى: (هيهات منزلنا) ينسب البيت لجرير، وليس في ديوانه، والشاهد فيه إبدال تنوين الترنم بحرف المد الياء. سيبويه٢٠٦/٤، الخصائص٤٣/٣،...ولم يرد الشاهد منوناً في هذه المصادر.

السادس: **تنوين الغالي**. وهو اللاَّحق الرويَّ المُقَيَّد، نحو قوله:

وقـاتمِ الأَعْمَـاقِ خَاوِي المُخْتَرَقْنْ   مُشْـتَبِهِ الأَعْـلامِ لَمَّـاعِ الخَفَقْنْ(١)

أنشده الجرجاني وقال: "الغرض من هذا التنوين الدِّلالة على الوقف، لأجل أن الشعرَ مسكَّنُ الأخير، فزيدتْ هذه الزيادةُ لينفصِلَ الوقفُ من الوصل"(٢) وليس هـذا بخـارجٍ عن القياس، لأنهم فَصَلوا بين الوَقْفِ والوصل بالحذف، جاز أن يَفْصِلوا بين الحـالَيْن في الشعر المقيَّد بالزيادةِ، لأن الساكنَ لا يمكنُ إسكانُه، وسُمِّيَ الغالي لمجاوزتهِ حـدَّ الوزن، والغُلُوُّ مجاوزةُ الحدِّ، فهذا والخامسُ قبلَه غيرُ مختصَّيْن بالأسماء، بل يَشْترك في لحاقِهما الاسمُ وغيرُه، كقولِ بعضِهم: "**يا أبتا علَّك أو عَسَاكَنْ**"(٣).

العـلامةُ الثانية من علاماتِ الاسمِ دخـولُ الألـفِ والـلاّم عليـه، ويُعبَّر عنهمـا {بألْ، فيُقال: (أل) حرفُ تعريف، كما يُقال (قد) حرفُ تقريب}(٤)، و(ليت) حرفُ تَمَنٍّ. وهي من خواصِّ الاسم، لأنها موضوعةٌ للتعريـفِ ورفـعِ الإبهام، وإنمـا يَقْبَل ذلك الاسمُ. وأماَّ (أل) الموصولةُ فغالبُ دخولِها على الأسماءِ، وقد تدخلُ على الفعل على قِلَّةٍ، كقول الشاعر:

وَيَسْـتَخْرِجُ اليُرْبُـوعَ من نافِقَـائِهِ   ومـن جُحْـرِه بالشِّيخة(٥) اليَتَقَصَّعُ

---

(١) يصف مفازة بأنها مترامية الأطراف، لا أحد يخترقهـا ويصعب السير فيها لتشابه معالمهـا. البيت لرؤبة بن العجاج، والشاهد فيه لحاق التنوين الرويّ المقيَّد وهو تنوين الغـالي، وذلك قولـه (مخترَقْنْ، خَفَقْنْ) وأصلهما: مخترق، خَفَق. ديـوان رؤبـة بـن العجـاج/١٠٤، الخصـائص ١/٢٦٤ (أورد الصدر غير منون)،....

(٢) خزانة الأدب ١/٣٨، بمعناه.

(٣) بيت من الرجز وقبله: "تقول بنتي قد أنى إناكا". أنى: حان، الإنى: الوقت، أي تقول لي بنتـي: لقـد حـان الوقت لتذهب وتلتمس لنـا شـيئاً. البيت مما ينسـب لرؤبـة بـن العجـاج، والشـاهد فيـه لحـاق تنوين الـترنم الأفعـال. ديـوان رؤبـة/١٨١ ـ فـي الأبيـات المنسوبة إليـه، سـيبويه ٢/٣٧٥ و٤/٢٠٧،.... ولم يرد الفعل (عساكن) بالنون في كل هذه المصادر.

(٤) ما بين المعترضتين ساقط من ظ.

(٥) في الأصل: ذو الشيحة.

يقـولُ الخَنَا وَأَبْغَضُ العُجْمِ ناطِقاً إلى رَبِّنا صوتُ الحِمارِ اليُجَـدَّعُ(١)

وقول الآخر:

ما أَنْتَ بالْحَكَمِ التُـرْضَى حُكُومَتُهُ ولا الأصيلِ ولا ذي الرأيِ والجَدَلِ(٢)

وهـذا عنـدهم مختـصٌ بالضرورة. قال شـيخُنا رحمه اللّه: "هذا ليس بضرورة لتمكُّن الشـاعرِ أن//يقـول في الـبيت الأول: (المتقصِّـع)، وفي البيت الثاني: (صوتُ حمارٍ ٩/ب يُجدَّع)، وفي الثالث: (ما أنت بالحكم المرضي) "(٣).

وأهل اليمن يجعلون عوضَ اللام ميماً فيقولون في الرجل: (أمْرَجل). وقـد ورد عن النبيِّ صلَّى اللّه عليـه وسلّم أنه قال:(**ليس مـن امْـبرِّ امصيـامُ فـي امْسَـفَر**)(٤) يريد: ليس من البِرِّ الصيامُ في السفر، رواه الإمام أحمد في المسند، ومنه قول الشاعر:

ذاك خـليـلــي وذو يُـوَاصـلـني يَرْمِي ورائي بامْسَهْمِ وامْسَلَمَه(٥)

---

(١) اليربوع: دابة تحفر في الأرض، النافقاء: جحر اليربوع يستره ويظهر غيره، القاصعاء: جحر آخر لليربوع. الخنى: الكلام الفاحش، يجدع: يقطع أنفـه، يتقصَّـع: يدخـل فـي القاصعـاء، الشـيخة: موضع، وهي رملـة بيضـاء في بلاد بني أسـد. والبيتـان لـذي الخـرق الطهوي، همـا ليسـا بهـذا التتابع، فالبيت الثاني يسبق، وقد قالهما في هجاء الثعلبي بن ديسق، ويتوعده بأنه سيجيئه بجيش لا حيلة له في الخلاص منه ولو تحيَّل بحيل اليربوع. والشاهد فيه دخول (ال) الموصولة على الفعـل ضرورة. الانصاف/١٥١، شرح ابن يعيش ١/٢٥، ....

(٢) الأصيل: الحسيب، الجدل: شدة الخصومة. ينسب البيت للفرزدق، وليس في ديوانـه، والشـاهد فيه دخول (أل) الموصولة على الفعل ضـرورة فـي قولـه: (الترضى). الإنصـاف/٥٢١، شذور الذهب/١٦، العيني ١/١١١، ...

(٣) مذهب ابن مالك أن (أل) الموصولة، توصل بالمضارع اختياراً، وبالمبتدأ والخـبر أو الظـرف اضطراراً. ينظر التسهيل/٣٤.

(٤) مسند الإمام أحمد ٥/٤٣٤ . وقد ورد الحديث فيه بمتن آخر وهو: "ليس من البر الصيـام فـي السفر" كما ورد الحديث في صحيح مسلم بالمتن التالي: "ليـس مـن الـبر أن تصومـوا فـي السـفر". ينظر صحيح مسلم ـ باب الصيام (٩٢).

(٥) البيت ملفَّق من بيتين وهما:

ذاك خليـلي وذو يواصلني لا إحنـة بيننـا ولا جَرَمـه =

يريد: يَرْمي ورائي بالسَّهمِ والسَّـلَمةِ، وهـي بفتـح السـين والـلام، واحـدَةُ السَّلَم وهـو شجرٌ من شجر العِضاه.(١)

العلامةُ الثالثةُ من علاماتِ الاسمِ صلاحيةُ دخولِ حـرفِ الجرِّ عليـه، وحـروفُ الجرِّ سبعةَ عَشَر، مذكورةٌ في الفصل الثالث من الكتاب، وهي مختصةٌ بالأسماء لأن عملَها الجرُّ، والجرُّ مختصٌ بالأسماء، لأن كلَّ مجرور مخبَرٌ عنـه فـي المعنـى، ولا يُخْبَر إلاَّ عن الاسم، فلا يُجَرُّ إلا الاسمُ، فقولك: (مررْتُ بزيدٍ) في معنى قولك: (زيدٌ ممرورٌ به) و(غلامُ زيدٍ) في معنى قولك: (زيدٌ ذو غلامٍ). وقيل: إنما اختص حـرف الجـر بالاسـم لأن الغـرض منـه إيصـالُ الفعـل القـاصر إلـى مـا يقتضيـه، والفعـل لا يَقْتَضي إلا الاسمَ فصار حرفُ الجرِّ وَصلَةً بين الفعلِ ومـا يتعدَّى إليـه، فـلا يدخُـلُ حرفُ الجرِّ إلا على اسمٍ صريحٍ (كزيد أو رجل)، أو مقدَّرٍ كقولـه تعـالى: ﴿**ذلـك بأنَّهم آمنوا**﴾(٢) أي بإيمانهم، و﴿**حتَّـى يقـولَ الرسـولُ**﴾(٣) أي حتـى أن يقـولَ الرسولُ، أيْ إلى قولِه، و﴿**لِنَعْلَمَ أيُّ الحِزْبَيْن**﴾(٤)، أي لِعِلْمنا. وقال بعضُ العـرب وقد هُنِّئَ ببنت وُلِدَتْ له، فقيل له: نِعْمَ المولودةُ: "ماهِيَ بِنِعْمَ المولودةُ"، فأدخل البـاءَ على (نِعْمَ)، وهي فِعْلٌ، فالتقدير: ما هي بمقولٍ فيها ذلك.

العـلامةُ الـرابعةُ مـن عـلاماتِ الاسـم جـوازُ الإخبـار عنـه. ذكـرَ رحمـه اللّه للاسـمِ أربـع علامـات، ثلاثاً منهـا لفظيـةً، وواحـدةً معنـويَّةً، وهـي جـوازُ الإسـنادِ إليـه، والإسـناد ضـربان: لفظـيٌّ ومعنويّ، فاللفظـيُّ أن تنسـب إلى اللَّفظِ//شـيئاً ممَّا ١٠/أ لمسمَّاه، كقولك (أنا مؤمنٌ وأنت صديـقٌ وهـو كـاتبٌ)، فهذا مختـصٌ بالأسـماء، لأنَّ

= ينصـرني منـك غيـر معتـذرٍ   يرمي ورائي بامْسهمِ وامْسَلِمَه

والبيتـان لبجير بـن غنمـة الطـائي، جـاهلي مقل، والشـاهد فيهمـا إبـدال الميـم بـاللام فـي(الــ) التعريـف،علـى لغـة أهـل اليمـن، فـي قولــه: (بامسـهم وامسـلمة). ابـن يعيـش ٩/٢٠، مغنـي اللبيب/٤٨،....

(١) العضاه: أعظم الشجر، واحدها عِضَاهَة وعِضَهَة، وعِضَة.

(٢) المنافقون/٣.   (٣) البقرة/٢١٤.   (٤) الكهف/١٢.

الموضوعَ للنسبةِ هو الاسمُ، ولأنَّ الإسنادَ إلى الفعلِ والحرفِ لا يُفيد، فأمَّا الفعل فلأنَّه وُضعَ للخبر، وإذا أُسند إلى الخبرِ مثلُه لم يُفِد المخاطَبَ شيئاً، لأن الفائدةَ إنَّما تحصُل بإسنادِ الخبرِ إلى مُخْبَرٍ عنه معروفٍ، والفعلُ ليس كذلك. وأما الحرفُ فلأن معناه في غيرِه، فلم يُفد الإسنادُ إليه. ولو قال المصنِّف رحمه اللَّه: (وجوازُ الإسنادِ إليه) بدلَ (جوازُ الإخبار عنه) لكان أعَمَّ، لأن الإسناد أعمُّ من الإخبار، ولأن الإخبارَ لايكون إلا فيما أُسنِدَ على جِهَةِ الخبر، والإسنادُ يشمَلُ الطلبَ والخَبَر، فالألفُ والواوُ في (قُومَا وقُومُوا مسنَدٌ إلى كلٍّ واحدٍ منهما، وليس بمُخْبَرٍ عنه. فهذه العلامةُ أعمُّ علامات الاسمِ لشمولِها مالا يحسُنُ معه التنوينُ ولا (الــ) ولا الجرّ، كالضمائر المرفوعةِ نحو (أنا وأنت).

ومن علامات الاسم التي لم يذكرْها رحمه اللّه تعالى النداءُ، نحو: (يا فُلُ(١) ويا نَوْمَانُ ويا لُكَعُ)، فهذه لا تُعرَفُ اسميَّتُها إلا بالنداء. لأنَّها لم تُستَعملْ إلا مناداةً، وإنَّما اختصَّ النداء بالاسمِ، لأن المنادى مفعولٌ به في المعنى، والمفعول لا يكونُ إلا اسماً، لأنه مُخْبَرٌ عنه في المعنى.

ومن علاماتِه أيضاً التثنيةُ والجمعُ وجوازُ إضافتِهِ، والإضافةِ إليه، وجوازُ وصفِه نحو: (رجلٌ كريمٌ)، وجوازُ إضماره كقولك: (أباك أكرمْتُه ومحمدٌ مَنْ مرَرْتُ به).

ومن علامتِه المعنوية أن يكون فاعلاً، أو مفعولاً، وأن يكون دالاً على حدثٍ ماضٍ غيرَ قابلٍ لتاءِ التأنيث كـ (هيهاتَ)، أو على أمْرٍ غيرَ قابلٍ للنونِ كـ (نزالِ)، أو مرادفاً للفعل المضارِع غيرَ قابل لِلَمْ كـ (أفٍّ).

فهذه العلامات شاملةٌ جميعَ الأسماء(٢). فإن قيل: ما الدليلُ على اسميَّة (كيف وقطُّ وعوْضُ وأيْنَما) وأسماءِ الأفعال؟ فالجواب: أمَّا (كيف) فقد نَقَل (محمدٌ بن

---

(١) يا فُلُ ويا فُلَةُ، بمعنى يا رجل ويا امرأة.

(٢) وردت معظم هذه العلامات في كتب النحاة المتقدّمين، كما زاد عليها المتأخرون، حتى وصل عدد ضوابط الاسم إلى نحو ثلاثين عند السيوطي. ينظر: المقتضب ٣/١، أصول النحو لابن السراج ٣٧/١-٣٨، الأشباه والنظائر ٨/٢.

المستنير قطربٌ) عن العرب: "على كيف تبيع الأحمرَيْن، وانظرْ إلى كيف يَصنَعُ"(١). وأمَّا (قطُّ) فهو للزمان الماضي، و(عَوْضُ) للمستقبل، فإنهما عبارةٌ عن زمان مجرَّدٍ عن الحدث ومخبَرٌ عنهما معنىً، فإذا قلت: ما فَعَلْتُه قطُّ ولا أفْعَلُه عَوْضُ، فكأنك قلت: الزمان الماضي ما فَعَلْتُ فيه كذا، والزمان المستقبل لا أفعلُ فيه كذا.

أمَّا أسماء الأفعال، فما كان منها منوناً كـ(صَهٍ ومَهٍ)، فالتنوين دليل اسميته، وما كان غيرَ منون ولاقابل للتنوين، فالدليلُ على اسميَّته أنَّ منه ما يدل على حدث ماضٍ غير قابلٍ للتاء كـ (هيهاتَ وشتَّان)، ومنه ما يدل على أمرٍ ولم يقبل النون كـ (نزالِ)، ومنه ما هو مفسَّر بالمضارع غير قابل (لِلَمْ) كـ (وَيْ) بمعنى أَتَعَجَّبُ، و(أَوَّه) بمعنى أتوجَّع، وذلك من علامات الأسماء. ويمكن الاستدلال على اسميَّتها بالحصْرِ فنقول: لا جائز أن تكون حروفاً لإفادتها مع الأسماء كـ(هَيْهاتَ الأمرُ)، ولا أفعالاً لأنها لا يحسُنُ معها علامات الأفعال، فتعيَّن أن تكون أسماء، فإن قيل: لا يحسن معها علامات الأسماء أيضاً فتكون أفعالاً، فالجوابُ بأنَّا لا نسلِّم أنها لا يحسنُ معها شيءٌ من علامات الأسماء، فإن من علامة الاسم دلالتَه على الحدث المذكور غيرَ قابلٍ لما ذُكر، وبتقدير التسليم فلا بدَّ من إلحاقها بأحد القسمَيْن فإلحاقُها بالاسم أولى لوجهين: أحدهما أنَّ الأسماءَ أكثرُ، والثاني أنها أصلٌ، والإلحاقُ بالأصل والأكثر أولى.

علامات الفعل

قال رحمه الله تعالى: "والفعلُ ما دخَلَه قد والسين وسوف، نحو: (قد قام وقد يقوم(٢)، وسيقومُ وسوف يقومُ)، وتاءُ الضمير وأَلِفُه وواوُه، نحو (أكرمْتُ وأكرَمَا وأكرمُوا)، وتاءُ التأنيث الساكنة، نحو: (نِعْمَتْ، وبئسَتْ) وحرف الجزم نحو: (لم يضربْ) ".

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١٠٩/٤.

(٢) (قد يقوم): هذه العبارة من نسخة الجمل المحقَّقة، وهي ساقطة في الأصل وبقية النسخ.

الشرح: قد ذكر رحمه الله للفعل ثمانيَ علامات.

العلامة الأولى: (قد)، وهي مختصَّةٌ بالفعل لأنها وُضِعَت لمعنى لا يصح إلا فيه، وهو تقريبُ الماضي من الحال، وتقليلُ المستقبل نحو: (قد قام) أي عن قريب، و(قد يقومُ) أي يقلُّ ذلك منه. فإن تعذَّر التقليل كانت للتحقيق كقوله تعالى: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾(١)، ﴿وقَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ﴾(٢)، ونحو ذلك مما لا يُتَصَوَّرُ فيه تقريبٌ ولا تقليل، فإنَّ علْمَ اللّه تعالى لا يوصف بقلَّةٍ ولا بقُرْبٍ فإنه قديم.

العلامة الثانية والثالثة (السين وسوف)، وهما حرفان موضوعان للتنفيس، مختصَّان بالفعلِ المضارِع يخلِّصانه للاستقبال ويُزيلان عنه ماكان يحتمله من الشِّياع قبل دخولهما عليه. و(سوف) أكثرُ تنفيساً من السين، فإذا قلْتَ: (سوفَ أفعَل) كان أكثر تنفيساً من قولك (سأفعل)، وذلك أن (سوف) أكثرُ حروفاً من (السين) وكثرةُ الحروف تدلُّ على كثرة المعنى، من ذلك أن التوكيد بالنون الثقيلة //أكثرُ منه بالخفيفة. قال اللّه تعالى حاكياً عن امرأة العزيز: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونَاً من الصَّاغِرِيْن﴾(٣). قال (أبو البقاء): "وإنما اختصَّا بالفعل لأن معناهما جوابُ: لن يفعل، ولمَّا كانت (لن) لا معنى لها إلاَّ في المستقبل كان جوابها كذلك"(٤). ولا خلاف أن (سوف) موضوعةٌ على هذه الصيغة، وأمَّا (السين) فكذلك عند البصريين، لأن الحذف على خلاف الأصل، فلا يُصار إليه إلاَّ بدليل، ولأن (سوف) أشدُّ تنفيساً، ويدخل عليها لام التوكيد، وليس كذلك (السين)، وإذا اختلفا حكماً لم يكن أحدهُما أصلاً للآخر. وذهب الكوفيون إلى أن أصلها (سوف)، فحُذفت منها الواو والفاءُ لأن العرب قد قالوا: (سَوْ أَفْعَلُ) بحذف الفاء، فكذلك حذفُ الواو، لأن الأفعال أصولٌ، وقد دخلَها الحذفُ فالحروف التي هي فروعٌ أَوْلَى. والصحيحُ الأولُ لِما

١١/أ

---

(١) البقرة/١٤٤. (٢) الأنعام/٣٣. (٣) يوسف/٣٢.

(٤) شرح المفصل ١٤٩/٨.

ذكر، والجوابُ أن الحذف في أصله غيرُ مقيس، فلا يقاس عليه غيرُه ولا يلزم من حذفِ حرفٍ جوازُ حذفِ حَرْفَيْن. والله أعلم.

العلامة الرابعة والخامسة والسادسة تاءُ الضمير وألفُه وواوُه.

فأمّا تاء الضمير فهي: التاء المتحركةُ بضمَّةٍ للمتكلم، وفتحةٍ للمخاطب وكسرةٍ للمخاطبة. وألف الضمير الألفُ التي للاثنين، وواوُه واو الجماعة كما مثّله بقوله: (أكرمْتُ وأكرما وأكرمُوا)، وكذلك نون ضمير الإناث نحو (أكرمْنَ).

فهذه الضمائر الأربعة مختصَّةٌ بالفعل لأنها فاعلةٌ، والفاعل يفتقرُ إليه الفعل افتقاراً أصليّاً، والأسماء لا تفتقر إلى الفاعل إلا بطريق العَرَض كالمصادرِ العاملة وأسماءِ الفاعلين ونحو ذلك، فلذلك لم تتصل هذه الضمائر بها كاتصالها بالفعل، لأنه له العملُ بحكم الأصل، والاسمِ بحكم الفرع.

العلامة السابعة: تاء التأنيث الساكنةُ اللاحقةُ آخر الفعل، وقيَّدَها بالسكون احترازاً من المتحركة، فإنها تكون في الاسم نحو (قائمة وقاعدة). وتُقلبُ هاءً في الوقف إلاَّ في لغة بعضِ العرب، فإنه يقِفُ عليها بالتاء(١)، ومن ذلك قولُ بعضهم: "واللَّهُ نَجَّاكَ بكَفَّيْ مَسْلَمَتْ"(٢) ورُوي في بعضِ كلامهم: (يا أصحابَ سورة البَقَرَتْ)، فأجابه المجيب: (واللّه ما معي منها آيَتْ). فأما الداخلةُ على الفعلِ فإنها ساكنةٌ في الوقف، وهي مختصَّةٌ بالفعل، وإنما اختصَّت به لأنَّ الغرضَ منها الدلالةُ

---

(١) وهي لهجة (طيء) من العرب. صحاح الجوهري/ها، اللهجات في الكتاب/٢٨٨.

(٢) ورد في ظ ثلاثة أبيات من الرجز تالية لهذا البيت وهي:

واللـه نجـاك بكفـي مسلمت من بعـدما وبعـدما وبعدمَـتْ
صارت نفوس القوم عند الغلصمتْ وكادت الحرة أن تدعى أمَتْ

بعدمت: أي بعدما، قلب الألف هاءً ووقف عليها بالتاء كما يفعل بهاء التأنيث، أمَت: أمة. الغلصمَتْ: الغلصمة، رأس الحلقوم، والأبيات من رجز لأبي النجم العجلي، والشاهد في البيت الوقوف على تاء التأنيث المتحركة بالتاء على لغة طيء، والعرب تقف عليها بالهاء، وذلك في قوله (مَسْلَمَتْ). الخصائص ٣٠٤/١، شرح ابن يعيش ٨١/٩، ....

علـى تأنيثِ الفـاعل {فقط، لا الدلالة على تأنيث الفعل}(١)، إذ الفعلُ لا يؤنَّث، لأنه لا يكون منه مذكَّرٌ//ومؤنثٌ، فتفصِلُ التـاءُ بين المذكـر منه والمؤنث، لا تتحـرَّك هـذه التاء في الفعل إلاَّ إذا لقِيَها ساكنٌ، فتُكْسَر لالتقاء الساكنين، قال اللّه تعـالى: ﴿قَالَتِ الأَعْرَابُ آمَنَّا﴾(٢).

١١/ب

العلامة الثامنة دخولُ حرف الجـزم عليه، وحـرف الجـزم مذكـورٌ فـي الفصـل الثـالث. فاتصـال حـرف الجـزم بـه مـن خواصـِّه كقولـه تعـالى: ﴿لَـمْ يَلِـدْ وَلَـمْ يُـولَـدْ﴾(٣) و﴿لمَّا يقضِ ما أمَرَه﴾(٤) و﴿لِيَقْضِ علينا ربُّك﴾(٥) و﴿لا تدعُ مـع اللّهِ إلهاً آخرَ﴾(٦).

وإنما اختصَّت بالفعل لأن معانيها لا تصحُّ إلاَّ فيه، فهـي نظـيرةُ حـروف الجـر في الأسماء، لأن معانيها مختَصَّةٌ بها، والحرف إنما يدخُل حيث يصحُّ معناه.

فهذه العلامات الثماني التي ذكرها رحمه اللّه، وهي شـاملةٌ جميع الأفعال، وهـي منقسمةٌ أربعةَ أقسام: قسم يتصل بالماضي والمضارع والأمـر، وهـو الألـف والـواو كقـولك: (قـاما وقـاموا ويقـومـان ويقـومون وقـومُـوا) {وقسم مختصٌ بالماضي وهو تـاء الضـمير وتـاء التـأنيث نحـو: (قُمْتُ وقامَتْ)}(٧)، وقسم مختـص بالمضـارع وهـو السـين وسـوف وحـروف الجزم غيـرَ (إنْ) الشـرطيَّة. وقسم مشتركٌ بيـن المـاضي والمضارع، وهي (قد) كقوله تعالى: ﴿قَدْ عَلِمْنا﴾(٨) و﴿قدْ نَعْلَمُ﴾(٩).

فـإن قيـل: مـا الدليـلُ علـى فعليَّـة فعـل التعجُّـب وفعليَّـة الأفعـال المسـتثنى بهـا؟ فالجواب: أمَّا فِعلُ التعجُّب فـالدليل علـى فِعْلِيَّتِـه وجـوبُ نـون الوقايـة معـه قبـل يـاء المتكلم، وهي لا تلزم في غير الأفعال.

وأمـا (خـلا وعـدا) فالدليـل على فعليَّتها جواز وصل (ما) المصدرية بهما، كقولك:

---

(١) مابين المعترضتين ساقط من أ و ظ و ب.

(٢) الحجرات/١٤. (٣) الإخلاص/٣. (٤)عبس/٢٣. (٥) الزخرف/٧٧. (٦) القصص/٨٨.

(٧) ما بين المعترضتين ساقط من أ.

(٨) ق/٤ ، ومواضع أخرى. (٩) الأنعام/٣٣

(ما خلا زيداً وما عدا عَمْراً)، وهي لا توصل إلا بالفعل، مع أن الحد المتقدّم شاملٌ لجميع ما ذُكر.

أقسام الفعل ـ الفعل الماضي

قال رحمه اللّه تعالى: "وهو على ثلاثة أَمْثِلَةٍ: (فَعَل) المفتوح الآخر نحو (ضرب وانطلق)، وهو للماضي خاصة".

الشرح: لمَّا فرغ من علامات الفعل أخذ في تقسيمه، وهو مقسَّمٌ ثلاثة أقسام، فقسمٌ عُبِّر عنه بالماضي، وقسمٌ عُبِّر عنه بالمضارع، وقسمٌ عُبِّر عنه بالأمر.

وهذا التقسيم بالنسبة إلى الصيغة {مع قَطْعِ النظر عن المعنى، لأنّه قد يكون لفظه ماضياً ومعناه مستقبلاً كما هو مع أداة الشرط، وقد يكون لفظُه مضارعاً ومعناه المُضِيّ، كـ (لم يذهبْ)، وقد يكون لفظُه أمراً مراداً به غيرُ الأمر}(١)، فالمقصود هنا تقسيمُه من حيث الصيغةُ فقط، ولذلك قال المصنِّف رحمه اللّه تعالى: "وهو على ثلاثة أمثلةٍ" ولم يقُلْ: هو ماضٍ ومضارعٌ وأمرٌ.

فالقسم الأول: الماضي، ولم يذكر له رحمه اللّه تعالى علامةً غير الصِّيغة، فجَعَل (فَعَل) علَماً على الماضي، وليس مراده (فَعَل) خاصَّةً // بل ما جرى مجراه، ولذلك مثَّله بـ (ضَرَبَ وانْطَلَق). وقد علَّمه بعضُ النحويين (بأمس)، وليس بعلامة جيدة، لصلاحيَّة (أمس) مع المضارع المنفي (بلم) وعدم صلاحيته مع الماضي إذا دخل عليه حرف الشرط كقولك: (إن قُمْتَ قُمْتُ)، ولا يُقال في واحد منهما (أمس). ١٢/أ

وإنما العلامةُ المطردةُ للماضي قبولُه لـ (تاء الضمير) و(تاء التأنيث ـ المذكورة قبلُ ـ الساكنةِ). تقول: (اشتريتُ أمسِ) وكذا تقول إذا قصدت الإنشاء، وتقول: (إنْ اشتريتُ غداً واسَيْتُك)(٢)، فتلحق الماضي والحاضر والمستقبل.

فإن قيل: فعلُ التعجُّب وخلا وعدا في الاستثناء من قبيل الماضي ولا يلحُق شيئاً منها إحدى التاءَيْن، فالجواب أن كلَّ واحد منهما قابلٌ للتاء، لكن منع من

---

(١) ما بين المعترضتين ساقط من أ .

(٢) العبارة كذا في جميع النسخ،وهي صحيحةٌ من حيث التركيب، غير واضحة من حيث المعنى.

اتصالها به عدمُ الاستعمالِ. واللّه أعلم. وقولُه: (المفتوح الآخر) إشارةٌ إلى أن الماضي كلَّه مبنيٌّ على الفتح، فيُسألُ فيه عن ثلاثة أشياء، فيقال: لِمَ بُنِيَ؟ ولِمَ حُرِّك؟ ولِمَ كانت حركتُه فتحة؟ فالعلة في بنائه أنه فعلٌ، والأصل في الأفعال البناءُ، لأن الفعل يدلُّ بصيغٍ مختلفة على معانٍ مختلفةٍ فأغنى اختلاف صيغه عن إعرابه، وإنّما أُعربَ المضارع لما نذكرُ بعد إن شاء اللّه تعالى. وإنَّما حرِّك لِشَبهِهِ بالمضارع في كونه يقع خبراً وصفةً نحو قولك: (زيدٌ قام ومررْتُ برجل قام)، كما تقول (زيدٌ يقوم، ومررْتُ برجلٍ يقوم). فإن قيل: هلاّ أعربَ لشَبَهِهِ بهذا المضارع المعرب؟ فالجواب أنه لم يشبه المضارع فيما أُعربَ لأجله، بل أَشْبَهَه في غير ذلك، فلم يُلْغَ هذا الشَّبَهُ، بل أُلْحِقَ به في الحركة لا في الإعراب. وكانت الحركة فتحة لكونها أخف الحركات.

فإن اتَّصل بهذا الماضي واوُ الجمع ضُمَّ آخرُه نحو: (ضربُوا)، فإن كان الآخر حرف علة حُذف نحو: (هم غَزَوْا و رَمَوْا)، وزنُه (فَعَوْا)، وإن اتصل به تاء الضمير أو شيءٌ من فروعها نحو: (ضربْتُ وضربْتُم) أو نون الضمير نحو: (ضَرَبْنَ) سُكِّن آخره، لأن الفاعلَ كالجزء من الكلمة، فكأنَّ الفعلَ والفاعلَ كلمةٌ واحدةٌ، والكلمةُ الواحدة لا يتوالى فيها أربع متحرِّكات، فلم يكنْ بدٌّ من تسكين واحدٍ من الأربعة، وكانت اللام متعيِّنةً للسكون، لأن تسكين الفاء يلزم منه الابتداء بساكن، وتسكينَ العين يُخِلُّ ببناء الفعل، وتسكينَ الضمير يوقِعُ في اللَّبْس.

وإذا سكَنَت اللامُ حذفت العينُ إن كانت معتلَّةً، لالتقاء الساكنين، ونقلت حركتُها إلى الفاء إن كانت كسرةً نحو: (خِفْتُ)//أو ضمَّة نحو: (طُلْتُ)، أصلها (طَوُلْتُ)، وإن كانت فتحة لم تُنْقَل إلى الفاءِ، لكن إن كانت العينُ واواً ضَمَمْتَ الفاء، فقلتَ: (قُلْتُ)، وإن كانت ياء كَسَرْتَ نحو (بِعْتُ). ١٢/ب

الفعل المضارع

ثمَّ لمَّا فرغ من ذكر الماضي، شَرَعَ في تبيين المضارع، فقال رحمه اللّه تعالى: "وما دخله الزوائدُ الأربعُ: (أَفْعَلُ وَنَفْعَلُ وتَفْعَلُ ويَفْعَلُ) ويسمَّى المضارع،وهو

يصلح للحال والاستقبالِ، تقول: (يفعلُ) وهو في الفعل، و(يَفْعَلُ غداً)، فإذا دخله السينُ أو سوف اختصَّ بالمستقبل"(١)

الشرح:

القسمُ الثاني من أقسام الفعلِ، المضارعُ. والكلامُ عليه في ثلاثة فصول.

الفصل الأول: في علاماته.

وأحسنُها الزوائدُ الأربعُ، وهي المعبَّر عنها بحروف المضارعة وهي أربعة يجمعُها (نأتي ونأيْتُ وأنَيْتُ وأنتي). أما الهمزة فالمراد بها الدلالة على المتكلم [نحو (أذهبُ أنا)، فإن لم تكن للمتكلم، لم يكن مضارعاً نحو (أكرمَ وأعلمَ). والنون، مادلَّت على أن الفاعلَ المتَكَلِّمُ](٢) مشاركاً نحو: (نذهب نحن)، أو معظِّماً نفسه كقوله تعالى: ﴿إنَّا نَحْنُ نُحْيِي ونُمِيتُ﴾(٣)، فإن لم تدلَّ على ذلك لم يكن الفعلُ مضارعاً، نحو (نرجَسْتُ الدواء)، إذا جَعَلْتُ فيه نرجساً. وأما التاء، فالمراد بها ما يدلُّ على المخاطب مطلقاً نحو: (تذهب أنت وتذهبين)، أو على المؤنثة الغائبة نحو قوله تعالى: ﴿ويَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ﴾(٤) فإن لم تدل على ذلك لم يكنْ مضارعاً نحو: (تَكَلَّم وتَسَلَّم) فإن دخلَتْ على مثلِها جاز حذفُها نحو قوله تعالى: ﴿تَنَزَّلُ المَلائكةُ﴾(٥)، أي تتنزل الملائكة. وأما الياء، فالمرادُ بها الدلالةُ على الغائب نحو قوله تعالى: ﴿يَسْعَى نورُهم﴾(٦)، فإن لم تدلَّ على ذلك لم يكن مضارعاً نحو: (يَرْنَأَ الشيءَ)، إذا خضَّبَه باليُرَنَّاء وهو الحِنَّاء.

فهذه هي الزوائدُ الأربعُ التي ذكرها، وأما النطقُ بها، فإنها تُضَمُّ في الرباعيِّ مطلقاً نحو: (دَحْرَجَ يُدَحْرِجُ، وأسلم يُسْلِمُ، وأَعْلَمَ يُعْلِمُ)، وتفتح مع غيره مطلقاً على

---

(١) في الجمل المحققة زاد بعد هذه العبارة قوله: "إن دخله اللام اختص بالحال، نحو: إنه ليأكل" ولم أثبتها، لأن الشارح عندما تكلم على القرينة المخلصة للحال لم يذكرها. ينظر ص٣٨.

(٢) مابين المعترضتين ساقط من ظ.

(٣) ق/٤٣. (٤) الروم/١٢. (٥) القدر/٤. (٦) الحديد/١٢.

اللغة المشهورة. والمراد بقوله (الزوائد الأربع) أي: إحدى الزوائد الأربعِ، فحذَفَ المضافَ، وأقامَ المضافَ إليه مقامَه.

ومن علامة كون الفعل مضارعاً أن يحسُنَ اقترانه بـ (لم)، وكذلك (اللام ولا) الطلبيَّتين نحو قوله تعالى: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾(١) و﴿لا تَعْتَذِرُوا﴾(٢). ومن علامتِه قبولُ ياء المخاطبة موصولة//بنون الرفع نحو: (تَفْعَلين)، وقد تقدَّم أن السين وسوف مختصان به. ١٣/أ

الفصل الثاني: في تَسْميته بالمضارع.

وذلك أن المضارعة في اللغة المشابَهَةُ، والمضارعُ المشابه، فالفعل المضارع أي المُشَابِهُ للاسمِ لأنه أشبَهَهُ في أشياء تذكر عن قريب إن شاء اللّه تعالى.

الفصل الثالث: في كونه صالحاً للحال والاستقبال.

المقصودُ من اشتقاق الأفعال من المصادر، الاختصارُ، لأن المصدرَ لا يدل بلفظه على الزمان، فاشتقُّوا منه ما يدلُّ على الحدث والزمان بلفظه. والزمن ثلاثةُ أقسام: ماضٍ وحاضرٌ ومستقبل، والدليل على أنها ثلاثةٌ، أن زمنَ الإخبار عن الفعل، إن كان زمنَ وُقُوعِه فهو الحاضرُ؟، وإن كان سابقاً(٣) فهو المستقبل، وإن كان بعد وقوعه فهو الماضي. فإن قيل: الفعلُ إمَّا أن يدخل في الوجود أو لا، فإن دَخَل فهو الماضي وإن لم يدخل فهو المستقبل فلا واسطة بينهما، فالجواب أنَّا نُفَرِّق بالضرورة بين حال الفاعل قبل الشروع في الفعل، وبعد الفراغ منه، وبين حاله حالةَ الفعل، فالحالة الوسطى هي المعبَّر عنها بالزمن الحاضر، ولا يَسَعُ أحداً إنكارُ مثلِ هذا. ومما يُحتَجُّ به على منكر فعل الحال أن يقال له: أنت الآن في زمنِ ماضٍ أو مستقبَل، وكلاهما معدوم، فلا يجد بدَّاً من الاعتراف بأنه في زمنٍ حاضرٍ. وقد جاءت العبارةُ عن الثلاثة في قوله تعالى: ﴿ما بَيْنَ أَيْدِينَا وما خَلْفَنا

---

(١) الزخرف/٧٧. (٢) التوبة/٦٦.

(٣) في نسخة الأصل (متأخراً) بدل سابقاً.

وما بَيْنَ ذلك﴾(1)، وفي قول (زهير):

وأعلم ما في اليومِ والأمسِ قَبْلَه ولكنَّني عن علمِ ما في غدٍ عَمِ(2)

فإذا ثبت أن الأزمنة ثلاثةٌ وأن الفعل مشتقٌ لأجل الزمان، وجَبَ انقسامها ثلاثة أقسام، للماضي صيغة (فَعَل) على اختلاف أوزانها، فعند إطلاقها مجرَّداً عن القرائن لا يُفْهَم منه غير الماضي، وقد يذكر معه (أمس) توكيداً، وقد تقدَّم ذكره. وللمستقبل بالوَضع (افْعَلْ) على اختلاف صِيَغِه ومعانيه من الأمر والدعاء وغيرهما. وللحاضرِ (يَفْعَلُ) على اختلافِ صِيَغِه، إلا أنها مشتركةٌ تدلُّ على المستقبل أيضاً، لأن الناظر إذا نظر فيه إلى ما هو دونه من الزمان رآه حاضراً، وإن نظر إلى مالمْ يقعْ رآه مستقبَلاً. فلمَّا كان لا يتخلَّص الفعلُ وَضَعوا له أيضاً صيغة مبهمةً غير مخلِّصةٍ لأحد الزمانين،// ليُطابق اللفظ المعنى، فلذلك قال رحمه اللَّه تعالى: (وهو يصلحُ ١٣/ب للحال والاستقبال)، وبالقرينة يتخلَّصُ لأحد الزمانين، وقد يكون معناه ماضياً بالقرينة، فالقرائن إذن ثلاثة أقسام:

القسم الأول: القرينة المخلِّصة للاستقبال، وهي دخول اللام ولا الطلبيَّتيْن عليه، ولام القسم ولا النافية، ونونَيْ التوكيد وحرفَيْ التنفيس والنواصبِ كلِّها، وأدواتِ الشرط إلاَّ (لو)، وإعماله في الظرف المستقبل مطلقاً. (فاللام) كقوله تعالى: ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بالبَيْتِ العَتيقِ﴾(3)، وقولِه حكاية عن المجرمين: ﴿ونادَوْا يا مالكُ لِيَقْضِ علينا ربُّك﴾(4). و(لا) كقوله تعالى: ﴿ولا تَكُنْ كَصَاحِبِ الحُوتِ﴾(5) و﴿ربَّنا لا تُزِغْ قُلُوبَنا﴾(6)، وإنَّما اختصَّا بالاستقبال لأنهما للطلب، فالمطلوب لا بُدَّ

---

(1) مريم/٦٤.

(2) المعنى واضح، والشاهد في البيت التعبير عن الأزمنة الثلاثة: الماضي والحاضر والمستقبل، في قوله (اليوم والأمس..وغد)، وذلك للرد على من ذهب إلى أن الزمان حالان: ماضٍ ومستقبل، والقضية ليست لغوية أصلاً ولا جدوى من بحثها. ديوان زهير بن أبي سلمى/٢٩.

(3) الحج/٢٩. (4) الزخرف/٧٧. (5) القلم/٤٨. (6) آل عمران/٨.

أن يكون معدوماً حتى يُطلب إيجاده وجوداً أو عَدَمَاً. فإن قيل: قد يُؤمر بالموجود، وينهى عن المعدوم، كقوله تعالى: ﴿يا أيُّها النبيُّ اتَّقِ اللَّهَ﴾(١) و﴿ولا تَدْعُ مع اللَّه إلهاً آخر﴾(٢) فالجواب أن المراد بمثل ذلك الاستدامةُ، وزمنُها مستقبلٌ بالنسبة إلى زمن الطلب. و(لام القسم): كقولِه تعالى: ﴿تاللَّهِ لَتُسْأَلُنَّ﴾(٣) وإنما خُصَّتْ بالاستقبال لأن نون التوكيد تلزمه، وهي مخلِّصةٌ للاستقبال، لأن المراد من الإتيان بها تأكيد طلبِ الفعل. وأمَّا (لا) النافية فإنَّها موضوعةٌ لنفي المستقبل. وكذلك (السين وسوف) موضوعان للاستقبال، كما وُضِعَت التاء للتأنيث. وكذلك النواصب وأدواتُ الشرط غيرَ (لو).

القسم الثاني: القرينة المخلصة للحال. وهي إعمالُه في الزمن الحاضر نحو: (يَفْعَلُ الآن)، وما في معنى ذلك.

القسم الثالث: {القرينة الصارفة إلى المضيِّ. وهي: (لَوْ ولَمْ ولَمَّا النافية وربَّما)، نحو قوله تعالى: ﴿لو نشاءُ جَعَلْنَاه أُجَاجَاً﴾(٤) و﴿لم يَكُنِ الذين كَفَرُوا من أَهْلِ الكِتَابِ﴾(٥) و﴿لَمَّا يَقْضِ ما أَمَرَه﴾(٦) و﴿ربَّما يَوَدُّ الذين كفرُوا لَوْ كانُوا مُسْلِمين﴾(٧).

فعل الأمر

قال رحمه اللَّه تعالى: "والثالثُ من الأمثلةِ، الموقوفُ الآخر نحو: (اخْرُجْ وأَكْرِمْ)، يكون أمراً للمخاطب"

الشرح:}(٨) القسم الثالث من أقسام الفعل فعلُ الأمر. ولم يذكر له رحمه اللَّه تعالى علامةً تخصُّه، كما ذكر للمضارع. وعلامتُه كونُه دالاً على الأمر قابلاً//لنون ١٤/أ

---

(١) الأحزاب/١ (٢) القصص/٨٨ (٣) النحل/٥٦ (٤) الواقعة/٧٠
(٥) البيِّنة/١ (٦) عبس/٢٣ (٧)الحجر/٢
(٨) ما بين المعترضتين ساقط من ظ.

التوكيد، كقولك في: قُمْ: (قُومَنَّ)، فإنْ دلَّت الكلمةُ على معنى فعل الأمر، ولم تقبل نون التوكيد نحو: (صَهْ ومَهْ) فهي اسم، وإن قبلَتْ النونَ ولم تدلَّ على الأمر فهي فِعْلٌ مضارعٌ كقولك في: يقوم: (ليقومَنَّ).

وقولُ المصنِّف رحمه اللَّه تعالى (الموقوف الآخرِ) إشارةٌ إلى حُكْمِه، وذلك يذكرُ عند قوله: (والأمرُ مبنيٌّ على الوقف)، إن شاء اللَّه تعالى.

وفعل الأمر موضوعٌ للاستقبال، ولا قرينةَ تصرفُه عنه، لأنَّ موضوعَه طَلَبُ تحصيل الفعل، وطَلَبُ الحاصل مُحال. قوله: (يكون أمراً للمخاطب) احترازٌ عن أمرِ الغائب، فإنَّه بلفظ المضارع مجزوماً بلام الأمر، وهو مُعْرَبٌ مجزوم باتفاق من طائفتَيْ البصريين والكوفيين، فليس ذلك أَمْراً بالوَضْع، بل هو مضارعٌ عرضَ له الأمرُ بدخول اللام الجازمة عليه. واللّه أعلم.

الحرف

قال رحمه اللَّه تعالى: "والحرفُ ماجاءَ لمعنىً ليس باسمٍ ولا فِعْلٍ، نحو (هل وبل وقد وثُمَّ) ".(١)

الشرح: الكلام على الحرف في فصول.

الفصل الأول: في حدِّه.

اختلفَت العبارات في حدِّه، فقيل: كلمةٌ تجيءُ لمعنى في غيرها، وقيل: ما لايجوز أن تخبر به ولا عنه.

وقيل: ما جاء لمعنىً ليس غيرُ(٢). وقيل: كلُّ كلمةٍ لا تدلُّ على معنى في نفسِها، لكن في غيرها. وقال أبو البقاء: "ما دلَّ على معنىً في غيره فقط"(٣)، فهذا والذي يليه(٤) من أحسن حدوده. فأمَّا حد المصنِّف رحمه اللَّه فقوله: (ماجاء لمعنىً)

---

(١) في الجمل المحققة: "والحرف ما جاء لمعنى ليس فيه معنى اسم ولا فعل"، وهو حد سيبويه للحرف أيضاً. سيبويه ١/١٢.

(٢) وهو قول أبي علي الفارسي نقله أبو البقاء في شرح الإيضاح. الورقة ٧/ب.

(٣) شرح المفصل ٨/٣.

(٤) أي: والذي يليه هذا الحدُّ.

مُخـرِجٌ للمهمَلات، وقوله: (ليس باسم ولا فعلٍ) أي ليس ذلك المعنى بمعنى اسم ولا فِعْلٍ، أي ليس هو من معاني الأسماء، ولا معاني الأفعال، لأن كلَّ واحدٍ منهمـا يـدلُّ على معنى في نفسه، والحرفُ معناه في غيره، فصار كأنَّه قال: الحرف ما دلَّ على معنىً في غيره. وغَرَضُه بذلك إخراجُ الاسمِ والفعل من حدِّ الحرف. لكنَّ هـذا الحدَّ غيرُ مانعٍ لدخولِ الأسماءِ المتضمِّنَةِ معنى الحـرف، وأسماء التوكيد، نحـو: (أَجْمَع وأَكْتَع وأَبْصَع) في حدِّ الحرف، لأنَّ كلَّ واحدٍ من الأسماء المذكورة يدلُّ على معنـىً في غيره وليس بحرف. وقولُ أبي البقاء: (في غيره فقط) مخرجٌ للأسماء المتضمِّنة معنى الحرف، ولم يُخرجْ منه أسماء التوكيد لأنها تدل على معنى فـي غيرهـا فقـط. ولو زيد في كل واحدٍ من الحدَّين: (ولم يَقْبَلْ شـيئاً مـن علامـات الأسـماء والأفعـال) لخَرَجَ أسماءُ التوكيد لقبولها الإضافةَ والجمع.

١٤/ب

الفصل الثاني: //في علاماته.

فمنها امتناعُ دخول علامـات صاحبَيْـه(١) عليـه، لأن معانيهـا لا تصـحُّ فيـه. ومنها أنه لا يَنْعَقِدُ منه ومن الاسم وحده، ولا من الفعل وحدَه فائدةٌ تامَّةٌ، وهو معنـى قولهم: الحرفُ ما لم يكن أحَدَ جزأيْ الجملة(٢)، وإنما أفاد في النداء مع الاسمِ لنيابتـه عن الفعل.

الفصل الثالث: في أقسامه.

قد تقرَّر أن الحرف معناه في غيره، وغيرُه إمـا اسمٌ وإمَّـا فعـلٌ وإمـا مركَّـبٌ منهما وهو الجملة، والحرف على أضرب:

الأول: منفرد، نحو (عنْ، وفي، وقد، وعلى، وأل، وسوف، وواو العطف، وباء الجر ولامِه وكافِه، ونحو ذلك).

الثـاني: مركَّـب: نحـو: (لـولا وهـلاًّ) فلـولا: مركـب مـن (لـو) و (لا)، وهـلاًّ مركبٌ من: (هل) و(لا). والحـروف إذا تركَّب بعضها مـع بعـض تغيَّـرَتْ أحكامهـا

---

(١) أي علامات الاسم والفعل.

(٢) وهو قول أبي البركات الأنباري. ينظر الفوائد المنثورة/٢٤.

ومعانيها، وليس هذا مكانَ بيان ذلك واستقصائه، بل ذلك كلُّه في الفصل الثالث(١) {وإنّما الغرضُ هنا تنويعُه فقط، واللّه أعلم.}(٢)

الثالث: مختص بالاسم،كحروف الجر والنداء،وحرف التعريف، وإنَّ وأخواتها.

الرابعُ: مختصٌ بالفعل كـ (قد والسين وسوف) والجوازمِ والنواصب، وحروفِ التحضيض.

الخامس: مشترك، يدخل على الاسم والفعل كـ (هل) وهمزة الاستفهام والحروف المكفوفة كـ (إنَّما وربَّما) ونحوهما.

السادس: أن يكون غير عامل، نحو: قد وهل وهمزة الاستفهام، وحروف التحضيض، ونحو ذلك.

السابع: أن يكون عاملاً، وهو في ذلك على ستة أقسام:

الأول: ما يعمل لفظاً ومعنىً، كحروف الجر، فإنها تجرُّ الأسماءَ الداخلة عليها، وتوجبُ وصولَ الفعل إلى الاسمِ على حدٍّ مخصوص، فينتظم العملَ لفظاً ومعنىً. ومن ذلك حروف الجزم، و(إنَّ) وأخواتها. لأنك إذا قُلْتَ: (لم يضربْ) أفادت (لم) النفيَ في المعنى والجزمَ في اللفظ، وكذا (ليت) أفاد معنى التمنِّي ونَصَبَ الاسمَ ورفَعَ الخبر.

القسم الثاني: ما يعمل معنى ولا يعمل لفظاً، كـ (هل وهمزة الاستفهام). تقول: هل زيدٌ منطلِقٌ؟ وأخَرَجَ زيدٌ؟ فتنقل هل والهمزة معنى الجملة من الخبر إلى الاستفهام. وكذا (إلاَّ) في الاستثناء المفرَّغ نحو: ما زيدٌ إلا قائمٌ. وكذا حروف العطف لأنها لا تعمل بأنفسها، وإنما تنوبُ عن العوامل، فأغنى عن تكريره، فالعمل للفعل على الحقيقة، وهذه على سبيل الإتباع والنيابة، ولو كانت هي العاملة بنفسها لعملَتْ عملاً مخصوصاً ولم//تفتقر إلى متابعة ما قبلها، كأنَّ وأخواتها. ١٥/أ

---

(١) يحيل على الفصل الثالث، لأن ذلك الفصل من الكتاب مخصص لعمل الحروف.

(٢) ما بين المعترضتين ساقط من ظ.

الثالث: ما يعمل لفظاً ولا يعمل معنىً، وذلك حروف الجرّ إذا كانت مزيدةً نحو: (ألقى بيده)، قال الشاعر:

هنَّ الحرائرُ لا رباتُ أحمرةٍ سودُ المحاجرِ لا يَقْرأنَ بالسُّوَرِ(١)

أي: ألقى يده، ولا يقرأن السورَ. وعلامة الزيادة أن يكون سقوطُ الحرف وثبوتُه سواءً.

وقد يقع في الحروف العاملة ما يتجاذبه شَبَهان: شَبَهُ هذا القسم والذي يليه. وذلك مثل قولك: (ما جاءني من أَحَدٍ)، فتفيد (من) استغراق الجنس، فهي شبيهةٌ بالعامل لفظاً ومعنى من {هذا الوجه، وتشبه العاملَ لفظاً لا معنىً من}(٢) جهة أنها لم تخرجْ (أحداً)(٣) عن كونه فاعلاً معنى. فإجراؤُها مجرى أحدهما على الإطلاق خلافُ التحقيق. ومثل (مِن) في جمع الشَبَهَيْن (الباء) المؤكدة بعد ليس وما النافية، ومنه قوله تعالى: ﴿**أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ**﴾(٤) والأصل: إن اللَّه قادرٌ.

الرابع: ما يعملُ لفظاً ومعنىً ولا يعمل حُكْماً، كاللام في قولهم: (لاغلامَيْ لزيدٍ ولا يَدَيْ لعَمْرٍو)، وذلك أن الإضافة تُحْدِثُ في المضاف إليه معنىً وتوجبُ حكماً، فالمعنى التعريف أو التَّخصيص، والحكمُ حذفُ التنوين أو النون، فاللام قد سلبَتْ المضافَ إليه ما كان يستحقُّه لولاها، لكنها لم تُزل الحكْمَ الذي هو سقوط التنوين، فقد عملَتْ في اللفظ الجرَّ، وفي المعنى أفادتْ الملك، ولم تَعْمَلْ حُكْماً.

---

(١) الأحمرة: ج حمار، وهي رذال المال. المحجر: ما يقع عليه النقاب، ويروى: أخمرة: وهو ما تستر به المرأة رأسها. وقيل: سود المحاجر أي سود الوجوه. يصف نسوة بالعفة والتدين. ينسب البيت للراعي النميري والقتال الكلابي، وهو في ديوانَيْ الشاعرين مما لا يقطع بصحة نسبته. والشاهد فيه عمل حرف الجر الزائد لفظاً لا معنى. في قوله: (لايقرأن بالسور). ديوان الراعي النميري/١٢٢، مجالس ثعلب ١/٣٠١، .....

(٢) ما بين المعترضتين ساقط من ظ.

(٣) (أحداً) من المحقق، وهي في الأصل (رجلاً)، ولكن هذه الكلمة لم ترد في المثال.

(٤) الأحقاف/٣٣

الخامس: ما يعمل حكماً ولا يغيِّرُ معنى ولا يؤثر في اللفظ، ومثاله (لام الابتداء) المعلِّقة في قولك: (علمْتُ لَزيدٌ منطلِقٌ)، والأصل: علمت زيداً منطلقاً، فلمَّا دخلت اللام منَعَتْ (علمْتُ) العَمَلَ وأوجبَتْ إعادة المنصوبَيْن مرفوعَيْن بالابتداء، فالمعنى على حاله، لأن (علمْتُ) عاملٌ فيهما مرفوعَيْن عملَه فيهما منصوبَيْن حُكْماً، والرفع ليس باللام، بل بالابتداء، فَعَمَلُ اللام ــ إذن ـ صرفُها الاسمين عن كونهما منصوبَيْن بـ (علمْتُ) إلى كونهما مرفوعين بالابتداء، وذلك حكمٌ من الأحكام.

السادس: ما لا يعمل بوجه. وذلك مثل (ما) إذا كانت صلةً كقوله تعالى: ﴿فَبِما رَحْمَةٍ﴾(١)، ومثل (أنْ) في قوله تعالى: ﴿ولمَّا أن جاء البشيرُ﴾(٢)، وما أشبه ذلك من الحروف الداخلة حَشْواً فلا تغيِّر لفظاً ولا حُكْماً. واللّه أعلم.

الإعراب

قال رحمه اللّه تعالى:// "والإعراب يكونُ في الاسمِ المتمكِّن والفعلِ ١٥/ب المضارع، فإعراب الاسم(٣) على الرفع والنصب والجرّ، فالرفع نحو: (جاءني زيدٌ)، والنصب: (رأيت زيداً)، والجر (مَرَرْتُ بزيدٍ). وحدُّ الإعراب أن يختلف آخر الكلمة باختلاف العوامل، كما رأيتَ من اختلاف آخر (زيد)، لاختلاف ما دخل عليه من: (جاءني ورأيْتُ والباء) "

الشرح: يردُ الكلام على هذه المسألة في فصول.

الفصل الأول: في الإعراب، وإن كان المصنِّفُ رحمه اللّه تعالى قد أخَّره، فتقديمه أولى، لأن الحكمَ على الشيءِ فرعُ تصوُّره، فينبغي أن يعرف الإعراب قبل ذكرِ أنواعِه ومحلِّه وصُوَرِ مسائله. وفيه مسائل:

المسألة الأولى في الأصل المنقول عنه لغة، وفيه أربعة أوجه:

أحدها: وهو الأكثر، أنه من قولهم: أعرب الرجل، إذا أبان عمَّا في نفسِه. وهو

---

(١) آل عمران/١٥٩. (٢) يوسف/٩٦.

(٣) في الجمل المحققة: (فإعراب الاسم المتمكن على الرفع ...).

في الاصطلاح كذلك(١)، لأنَّه يبيِّن الفاعل من المفعول من المضاف، ويفرِّق بين المعاني كما في قولك: (ما أَحسن زيداً)، فإنه إذا عَرِيَ عن الإعراب احتمل النفيَ والاستفهامَ والتعجُّبَ، وكذلك إذا قلت: (ضرب زيد غلام عمرو)، لم يُعرف الفاعل من المفعول من المضاف إليه إلاَّ بالإعراب.

الثاني: أنه من قولك: (أعرب الرجل) إذا تكلَّم بالعربية، [و] كقولهم: (أعرب الرجلُ) إذا كانت له خيلٌ عراب، فالمتكلم بالرفع والنصب والجرِّ متكلِّمٌ بكلام العرب، وليس البناء كذلك، لأنه لا يخصُّ العربَ دون غيرهم.

الثالث: أنه من قولهم: (أعْـرَبْتُ مَعِدَةَ البعير)(٢) إذا أصلحتُها بعد فسادِها. يقال: (عَرِبَت المعدة) إذا فسدَتْ، فالهمزة فيه همزة السلب. كقولك: عتب عليَّ فأعتبْتُه، وشكا إليَّ فأشْكيْتُه، أي أزلت عنه عَتْبَه وشكواه.

الرابع: أنه من قولهم (امرأة عروب) أي محبَّبَةٌ إلى زوجها لحُسْنِها فالإعراب يحبِّب الكلام إلى المستمع.

نقل الأربعة الإمام أبو البقاء رحمه اللّه تعالى(٣).

المسألة الثانية: الإعراب معنى يدلُّ اللفظ عليه، وبه قال أكثر النحويين، لأنه اختلاف آخر الكلمة، والاختلافُ معنى، لأنه مصدر أعرب إعراباً، والمصادر معان، ولأنه تضاف إليه الحركاتُ فيقال: (ضمَّة إعراب)، والمضافُ غيرُ المضاف إليه. وقال قوم: هو لفظ دالٌ على الفاعل والمفعول مثلاً، واختاره أبو البقاء(٤) وشيخُنا الإمام أبو عبد اللّه بن مالك، رضي اللَّه عنهما، لأن الإعرابَ فارقٌ بين المعاني العارضة//وبين الفاعليَّة والمفعوليَّةِ والتعجُّبِ والنفي والاستفهام، والفرق الحاصلُ عن الفارق يعرف تارةً بالعقل وتارةً بالحسِّ من السمع والبصر والشمِّ ١٦/أ

---

(١) لسان العرب/عرب. همع الهوامع ١/١٣-١٤.

(٢) لم يرد هذا المعنى في لسان العرب، وإن كان قد ورد في مراجع أخرى. ينظر: لسان العرب/عرب.

(٣) شرح الإيضاح للعكبري الورقة ٩/ب بتصرف.

(٤) المصدر السابق نفسه.

والذوق واللَّمْس، والإعرابُ من قبيل ما يُعرفُ بحاسة السمع، ألا ترى أنك إذا قلت لإنسانٍ: بيِّن الفاعلَ والمفعول والمضاف إليه من قولك:(ضربَ زيدٌ غلامَ عمرٍو) فإذا ضمَّ واحداً وفتح واحداً و كَسَر آخَرَ، حصلَ الفرق بألفاظِه لا من طريق المعنى.

قال شيخنا رحمه اللّه مُجيباً عن إضافة الحركات إلى الإعراب، بأن إضافةَ أحد الاسمين إلى الآخر ـ توافقَهما معنىً أو تقاربَهما ـ واقعةٌ في كلامهم بإجماع، وأكثر ذلك فيما يُقَدَّرُ أحدُهما بعضاً أو نوعاً، والثاني كلاً أو جنساً، وكلا التقديرين في حركات الإعراب صالحٌ، فلم يلزم من استعماله خلاف ما ذكرنا.

المسألة الثالثة: في حدِّه.

قال أبو البقاء: "الإعرابُ عند النحويِّين اختلاف آخر الكلمة لاختلاف العامل فيها لفظاً أو تقديراً، ويدخل في هذا إعرابُ الاسمِ الصحيح والمعتل"(١). وقال شيخنا رحمه اللَّه تعالى: "الإعرابُ ماجيء به لبيان مُقْتَضَى العامل من حركةٍ أو سكونٍ أو حرفٍ أو حذف"(٢)، وهذا الحدُّ من الشيخ رحمَه اللَّه تعالى بناءً على ما قدَّر من أن الإعراب لفظٌ لا معنى. وقال (الجزولي): "الإعرابُ تغيُّر أواخر الكلم لاختلاف العواملِ الداخلة عليها لفظاً أو(٣) تقديراً". وقد قيل في حدِّه غيرُ ذلك. وقولُ المصنِّف رحمه الله تعالى في حدِّه: (أن يختلف آخرُ الكلمة باختلاف العوامل) احترازٌ مِمَّا لا يختَلفُ آخره، ممَّا بني على حركةٍ أو سكونٍ من الكلمات الثلاث. وقولُه: (باختلاف العوامل) مُخرجٌ لما يختلف من غير عامل، مِمَّا حُرِّك لالتقاء الساكنَيْنْ أو لإلقاء حركة غيره عليه، فالأول نحو: (شُدُّ وشُدَّ وشُدِّ)، فهذا وشبهُه يجوز فيه الضَمُّ للاتباع،والفتح للتخفيف،والكسر لالتقاء الساكنَيْن. والثاني نحو قولك: (كَمَ خَذْتَ؟ وكَمِ بِلُك؟ وكَمُ خُتاً لك؟) أصله:كم أخذت؟وكم إبلك؟وكم أُختاً لك؟ ألقيت حركاتُ الهمزات على الميم تخفيفاً. وقوله: (أن يختلف آخر الكلمة)، المرادُ أن تختلف حركة آخر

---

(١) البيتين عن خلافات النحويين للعكبري/١٦٧.

(٢) التسهيل/٧.

(٣) في أ: (لفظاً لا تقديراً).

المعرب، لأنَّ الحرف في نفسه لا(١) يختلفُ، لكنَّه نسب الاختلاف إليه لكونه مَحَلاً له، ولو لم يقل في حدِّه: (كما رأيت من اختلاف آخر زيد) لكان الحدُّ جامعاً، لكنَّه خرج بذلك ما هو مُعْرَبٌ تقديراً كالمقصور وغيره، لأنَّه قيَّد الاختلاف باللفظيِّ بقوله: (كما رأيت)، فكأنه قال: أن يختلف آخره اختلافاً مثلَ اختلاف آخر زيد.

١٦/ب **المسألة الرابعة: حرف//الإعراب من كل مُعْرَبٍ آخرُه**، لأنَّ الإعراب كالوصف، والوصف لا يكون إلا آخراً، ولأنَّه لمعنىً طارئٍ على الكلمة بعد تمامها كالفاعليَّة، فكان بعد استيفاء الصيغة، بخلاف لام التعريف وألف التكسير وياء التصغير، ولأن أول المعرب لا يمكن تسكينُه(٢) لأن من الإعراب السكونَ، والابتداءُ به ممتنعٌ، ولأنَّ أولَ المعرب يتحرك ضرورة، وحركةُ الإعراب تحدُثُ بعامل، والحرف الواحدُ لا يحتمل حركتَيْن، ولأنَّ تحريكه بحركةِ الإعراب يفضي إلى اختلاط الأبنية. ولا يمكن جعل الإعراب في وسطه لما يفضي إليه من اختلاط الأبنية، ولأنَّه يفضي إلى الجمع بين الساكنَيْن في بعضِ الصور، ولأنه يفضي إلى توالي أربعة متحركات في كلمةٍ واحدةٍ كـ (مُدَحْرِج) إذا تحركت الحاءُ ولا يمكن تحريك غيرها، ولأنَّ حشوَ الكلمة قد يكون حروفاً كثيرة، فتَعْيينُ واحدٍ منها للحركةِ ضربُ تَحكُّم. فتَعَيَّن أن يكون حرفُ الإعراب الآخرَ. واللَّه أعلم.(٣)

المسألة الخامسة: حركات الإعراب سابقةٌ حركاتِ البناء،وقيل: بالعكس، وقيل: هما متطابقان. وجهُ الأول أن واضع اللغة حكيمٌ، ومن حكمته وضع الكلام للتفاهم، ولا يتمُّ إلا بالإعراب، فَوَجَبَ أن يكون مقارناً للكلامِ لتحصُل فائدة الوضع. ووجهُ الثاني أن حركاتِ البناء لازمةٌ وحركاتِ الإعرابِ منتقلَةٌ، واللازمُ أصلٌ وسابق. ووجْهُ الثالث أن واضع اللغة حكيمٌ، فيَعْلَمُ من الابتداء ما يحرَّك للإعراب، وما يُحَرَّك للبناء، فيجب أن تتساوق لا أن تتسابق.

---

(١) (لا) من "س" وهي ساقطة في الأصل وبقية النسخ.

(٢) في " أ و ظ ": لا يمكن تحريكه.

(٣) وردت هذه التعليلات عند النحويين القدامى، كالمبرد والزجاج والزجاجي. ينظر: الأشباه والنظائر للسيوطي ٩٧/١.

المسألة السادسة: ليس في الكلمات كلمةٌ لا معربةٌ ولا مبنيَّةٌ، لقضاء القسمة العقليَّة في انحصار الكلمات في قِسْمَي المعرب والمبني، وذهب (أبو الحسن بن باب شاذ) إلى أن المضاف إلى ياء المتكلم كذلك لانتفاء مقتضى الإعراب والبناء.(١) والصحيح الأولُ لما ذكر. والجواب عمَّا ذكرَه بالمنع. والله أعلم.

الفصل الثاني: في الكلام على الاسم المُتَمكِّن وغيرِ المتمكن.

لَمَّا ذكر أن الكلمات ثلاثٌ وقَسَّمها، وذكر علامة كلِّ واحد منها، ذكر أن بعضها معربٌ وبعضَها مبني، فقال: "والإعرابُ يكون في الاسم المتمكن والفعل المضارع".

والأصل في الأسماء أن تكون معربَةً، وفي الأفعال والحروف أن تكون مبنيةً، لأنَّ الأسماء يطرأ عليها معانٍ//مختلفةٌ بالتركيب، فإنْ غيَّروا الصِّيَغَ أدَّى إلى كَثْرَتِها، وإن بَقَّوْها من غير تغييرٍ أدى إلى التباس معانيها بعضِها ببعض، فإنك إذا قلت: (ضرب زيد غلام عمرو)، فلو ضَمَمْتَ الثلاثة أو فَتَحْتَها أو كَسَرْتَها أو سكَّنْتَها، لم يعرف الفاعلُ من المفعول من المضاف إليه، فإذا رفَعْتَ واحداً ونَصَبْتَ واحداً وجَرَرْتَ واحداً حصلَ الفرقُ بين المعاني العارضة بالتركيب، فَبَقَّوْا الصيغة بحالها وغيَّروا أواخرَها. والمعاني العارضةُ على ضربين: أحدهُما عارضٌ قبل التركيب، كالتصغير والمبالغة والمفاعلة والمطاوعة، فهذا الضربُ بإزاءِ كلِّ معنى من معانيه صيغةٌ تدلُّ عليه، فلا حاجةَ إلى الإعراب بالنسبة إليه. والثاني: ما يعرض عند التركيب، كالفاعلية والمفعوليَّة والإضافةِ، فهذا الذي جيءَ بالإعراب لأجله. ولَمَّا كانت الأفعالُ والحروف تدلُّ بصيغٍ مختلفة على معانٍ مختلفة، أغنى اختلاف صِيَغها عن إعرابها. وإنما أعرب الفعل المضارع لما يُذكر إن شاء الله تعالى.

١٧/أ

---

(١) (في المضاف إلى ياء المتكلم ثلاثةُ أقوال، أصحها وعليه الجمهور أنه معرب .. والثاني: مبني لإضافته إلى مبني بناء على أن ذلك من أسباب البناء وعليه الجرجاني وابن الخشاب. والثالث واسطةٌ لا مبني ولا معرب لعدم ظهور الإعراب فيه وعليه ابن جني) هذا قول السيوطي في همع الهوامع ١٩/١. وذكر العكبري هذا الحكم في التبيين/١٥٠ دون أن ينسبه لنحوي معين.

واعلم أن للاسم المعرب دَلالتَيْن: إحداهما بنفسه على المعنى الموضوع له بالوضع، ودلالةً بإعرابه على المعنى الذي عرض لمسمَّاه من كونه فاعلاً أو مفعولاً أو غير ذلك. وكونه فاعلاً إنما يُحقَّقُ بإسناد الفعل العامل إليه، فجُعِلَ [الإعراب](١) الحادثُ دليلاً على (المعنى)(٢) الحادث عند حدوث العاملِ، ليقع الأصلُ في مقابلةِ الأصل، والعارض في مقابلة العارض.

علة البناء

إذا تقرَّر أن الأصل في الاسم أن يكون معرباً، وفي الفعل أن يكون مبنيًّا، فقد تبنى بعض الأسماء، ويعبَّر عنه بغير المتمكن وتعربُ بعض الأفعال. فلا بدَّ من تبيان سبب خروج كل واحد منهما عن أصله.

والنحويون يعبِّرون عن المعرب الباقي على أصله بالمُتَمكِّن، {وعن المبني الخارج عن أصله بغير المتمكن}(٣).

فالمتمكن من الأسماء هو السالم من شَبَه الحرفِ كـ (زيد وفرس)، وغيرُ المتمكِّن ما أشبه الحرفَ إمَّا في اللفظ، وإمَّا في المعنى وإما في الاستعمال.

وجَعْلُ شبه الاسم للحرف سبباً لبنائه أولى من جعل غيره، لأن اعتبارَه مغنٍ عن اعتبار غيره، واعتبار غيره لا يغني عن اعتباره. فشَبَهُه به لفظاً أن يكون على حرفٍ واحد، أو حرفَيْن، ولا ثالث له يعودُ إليه، فإن الأصلَ في الاسم أن يكونَ على ثلاثةٍ//فصاعداً لانقسامه على المراتب الثلاث: المبدأ والمنتهى والوسط بالسويَّة، والأصلُ في الحرف أن يكونَ على حرفٍ واحدٍ (كباء الجر ولام الجزم)، أو حرفينِ كـ (قد وعن) ونحوهما. فإذا وضع الاسمُ على حرف واحد كفاعل (فعلْتُ وفَعَلا وفَعَلوا وفَعَلْنَ) أو حرفين كفاعل (فَعَلْنا) ونحوه، استحقَّ البناء لشبههِ بالحرف فيما هو من خواصّه. واحترزتُ بقولي: (لا ثالث له يعود إليه) من نحو (يدٍ وأخٍ

١٧/ب

---

(١) ما بين حاصرتين من المحقق وهي في الأصل (المبني)، ولا يستقيم الكلام بها.

(٢) (المعنى) من سوى الأصل، وفيه (الفعل).

(٣) ما بين المعترضتين ساقط من أ.

ودمٍ وحَمٍ وهنٍ) ونحو ذلك، فإن كل واحد من أولئك لـه ثـالثٌ يعودُ إليـه فـي بعض الأحوال. تقولُ في تثنية يد ودم: يديان ودَمَيان ودَمَوَان أيضاً، أنشد الجوهري:

يَـدَيَـان بَيْضَــاوان عنــد محرِّقٍ قد تمنعــانِك منهمــا أن تُهْضَما(١)

وقال الآخر:

فَلَــوْ أنَّا على حَجَـرٍ ذُبحْنَــا جَرَى الدَّمَيان في مَجْرَى اليقين(٢)

وبعضهم يقول: (دَمَوان) ويقول: (أَبَوان وأَخَوَان وَحَمَوَان وَهَنَوَان) فلمَّا لم يكنْ ذلك موضوعاً في الأصل على حرفَيْن لم يكنْ شبيهاً بالحرف لفظاً.

وأمَّا شَبَهُه بالحرف معنىً، فأن يتضَمَّن معنىً من معاني الحروف تضمُّناً لازماً للَّفظ أو المحلِّ، غيرَ معارَضٍ بما يقتضي الإعراب كـ (أين وهـذا) والمنـادى المفرد المعرفـة، نحـو يـا زيـد. (فـأين وهـذا) اسـمان لدخـولِ حـرف الجـرِّ عليهمـا، مبنيَّـان لشَبَهِهِما بالحرف معنى. (فأين) متضمِّنٌ معنى همزة الاستفهام تضمُّناً لازماً، و(هذا) ونحوه من أسماء الإشـارة متضمـن معنـى الإشـارة تضمُّنـاً لازمـاً، فإنـه معنـى من معاني الحروف، وإنْ لم يوضـع لـه مـا يـدلُّ عليـه، لكنـه كالخطـابِ والتنبيـه. وأمَّا المنادى المفردُ المعرفةُ فإنه مبنيٌّ للزوم محلِّه تضمُّنَ معنى الخطابِ؛ فإن كلَّ منـادى مخاطب، فلما لازم محلُّه معنى الحرف بلا معارضٍ بُنِيَ، ولو عارَضَ شَبَهَ الحـرف

---

(١) يروى هذا البيت: (عند محلِّم) بدل (محرِّق). كمـا يـروى العجـز: (قد تمنعـانك أن تضـام وتضـهدا) ومحرِّق: هو لقب لملِكِ الحيرة عمرو بن هند اللخمي، ولقبٌ لملك الغساسنة الحارث بـن عمرو الغساني. لم يعز هذا البيت لأحد على كثرة تداوله. والشاهد فيه هنا أن (يـد) أصلهـا (يـديٌ) ولذا ثناها على (يديان) في قوله: يديان بيضاوان. شرح ابن يعيش ١٥١/٤، شرح الشافية ١١٣/٤،...

(٢) الدميـان: مثنـى دم. يـدور مفهوم البيـت علـى مـا كـان يعتقده بعض العرب قديمـاً مــن أن المتباغضين لا تختلط دماؤهما، والمعنى أنه لو ذبحنا معاً علـى حجـر واحـد لافـترقت دماؤنـا ولـم تختلط مؤكدة عداوتنا. والشاهد في البيت أن أصل دم (دَمَيٌ) الثلاثي، ولذا ثنـاه علـى (دميـان) فـي قـوله: (جـرى الدميـان) . اختلف النحاة في نسبة هذا البيت، فنسبوه للمثقب العبدي وليس فـي ديوانه، ونسـبوه للفـرزدق والأخطـل ومـرداس بـن عمـرو ويرجـح أنـه لعلـي بـن بـدال كمـا نسبه البغدادي متابعاً ابن دريد. المقتضب ٢٣١/١، أمالي ابن الشجري ٣٤٤/٢،....

ما يقتضي الإعرابَ استُصْحِبَ لأنه الأصل، وذلك نحو: (أي) في الاستفهام والشرط كقولك: (أيُّهم قام، وأيُّهم يَقُمْ أقُمْ)، فقد عارض تضمُّنَها معنى الحرف لزوماً لزومُ الإضافة، والإضافةُ من خواصِّ الأسماء، فرَجَحَ جانبُ الإعراب لأنه الأصلُ.
وأمَّا شَبَهُه في الاستعمال فقسمان: أحدهما: أن يكون مُفْتَقِراً إلى الجملة افتقاراً أصليَّاً كالأسماء الموصولة، وذلك أن الحرف يفتقر إلى الجملة، فكلُّ اسم شَابَهه في لزوم الافتقار إلى جملة وجبَ بناؤه كـ (حيث وإذْ//وإذا) والأسماء الموصولة ١٨/أ إلا (أيَّا، فإنها أعربت لامتيازها من أخواتها بالإضافة، كما أعربَتْ في بابي الاستفهام والشرط. إلا أنَّ الموصولة إذا حُذِفَ شطرُ صلتها وأضيفت لفظاً، بنيت على أجود الوجهَيْن كقوله تعالى: ﴿أَيُّهم أشدُّ على الرَّحْمَن عِتِيَّا﴾(١). والثاني شَبَهُه به في عدم التعلُّق بعامل، وذلك أن الحروف لا تستحق إعراباً ولا تقع موقعَ ما يستحقُّ إعراباً(٢)، فلا يتعلَّق شيءٌ منها بعاملٍ أصلاً. فأيُّ اسم وُجِد غير مُتَعلِّق بِعامل فقد أشبه الحرف شَبَهاً يوجب له البناء، (كنزالِ وشتَّانَ وأفٍّ) وغيرها من أسماء الأفعال، وكذا الأسماءُ العاريةُ من التركيب، كأسماءِ الحروف (ا، ب، ت، ث)، وأسماء العدد (أحدٌ، اثنان، ثلاثةٌ) فإنها بُنِيَتْ لشَبَهِها بالحرف في عدم التعلُّق بعامل،وكذلك الأسماء قبل العقد والتركيب، لأنها غير متعلِّقة بعامل.

فمتى سلمَ الاسمُ من شَبَهِ الحرف لفظاً ومعنىً واستعمالاً، كان متمكِّناً. فإن سَلِمَ من شَبَهِ الفعلِ من الوجهَيْن المُعْتَبَرَيْن في منع الصرف كان الأمكن، وسنوضحُ ذلك في أول الكلام على مالا ينصرف، إن شاء اللّه تعالى.

الفصل الثالث: في الكلام على إعراب الفعل المضارع.

لمَّا كان الأصل في الأسماءِ الإعرابَ، اعتذرْنا في الفصل السابق عن ما بُنِيَ منها. فكذلك لمَّا كان الأصلُ في الأفعال البناءَ، نعتذرُ في هذا الفصل عن إعراب المضارع منها، مع أن أصله البناء.

والذي علَّلَ به أكثر النحويِّين إعرابَه شَبَهُه بالاسم في الإبهام والتخصُّص

---
(١) مريم/٦٩.
(٢) في أ: (.. ولا تقع موقع ما لايستحق إعراباً)، وهو غلط.

ودخولِ لام الابتداء والجَرَيانِ على حركات اسم الفاعل وسَكَناتِه. ولم يجعله شيخُنا(١) رحمه اللَّه تعالى محمولاً على الاسم في ذلك، بل حَمَلَه عليه لمشاركتِه إيَّاه في المعنى الذي أُعربَ الاسمُ من أجله، وهو أولى من اعتبار شَبَهِهِ به في غير ذلك، فقال: "وينبغي أن نعلم أن المعاني التي تعرض للمتكلم على ضربَيْن: أحدهما ما يعرِضُ قبل التركيب. والثاني منهما ما يعرضُ مع التركيب كالفاعليَّة والمفعوليَّة والإضافة، وكَوْنِ الفعلِ مأموراً به أو عِلَّةً أو معطوفاً أو مستأنفاً، فهذا الضربُ تتعاقب معانيه على صيغةٍ واحدةٍ فَيَفْتَقِرُ إلى إعراب يميِّز بعضَها من بعض، والاسمُ والفعلُ المضارعُ شريكان في قبول ذلك مع التركيب، فاشتركا في الإعراب. لكنَّ الاسم عند التباس بعضِ ما يعرضُ له ببعضٍ ليس له ما يُغنيه عن الإعراب، لأن معانيه//مقصورة عليه، فجُعِلَ قبولُه لها واجباً، لأنَّ الواجب لا محيص عنه، والفعل ١٨/ب المضارعُ وإن كان بالتركيب قابلاً لمعانٍ يخاف التباس بعضها ببعض،فقد يغنيه عن الإعراب تقديرُ اسمِ مكانه، نحو (لا تُعْنَ بالجفاءِ وتمدحْ عَمْراً)، فإنه يحتمل أن يكون نهياً عن الفِعْلَيْن مطلقاً، وعن الجمع بينهما، وعن الجفاء وحده مع استئناف الثاني، والجزم دليلٌ على الأول، والنصب دليلٌ على الثاني، والرفع دليلٌ على الثالث، ويغني عن ذلك وضعُ اسمِ مكانَ كلٍّ واحدٍ من المجزوم والمنصوب والمرفوع، نحو أن تقول: (لا تعْنَ بالجفاءِ ومدحِ عمرٍو)، ولا تعنَ بالجفاء مادحاً عَمْراً، ولا تُعْنَ بالجفاء ولك مدحُ عمرٍو)، فقد ظهر بهذا تفاوت ما بين سبب إعراب الاسمِ وإعرابِ الفعل في القوة والضَّعف. فلذا جُعِلَ الاسمُ أصلاً، والفعل المضارعُ فرعاً، والجمعُ بينهما بما ذكرتُه أولى من الجمع بالإبهامِ والتخصيص ولام الابتداء ومجاراة اسم الفاعل في الحركة والسكون، لأن المشابهة بهذه الأمور بِمَعْزِلٍ عمَّا جيء بالإعراب لأجلِه، بخلافِ المشابهةِ التي اعتُبر بها، لأنَّ في الماضي من مشابهة الاسم ما يقاوم(٢) المشابهةَ المعزوَّة للمضارع، ولعلَّها أكملُ، فمن ذلك أن

---

(١) أي: ابن مالك. وهو المقصود عند إطلاقه عبارة (شيخنا)، دائماً.

(٢) ما يقاوم المشابهة: ما يقوم لها ويماثلها. والمعنى أن مشابهة الماضي للاسم تماثل مشابهة =

الماضي بدون (قد) مبهمٌ و(بقد) مخلَّص للقرب، فهذا شبيةٌ بإبهام المضارع وتخليصه من الشّياع للاستقبال بحرف التنفيس.

أمَّا لامُ الابتداء في المضارع، فيقاومها اللام الواقعةُ بعد (لو) الداخلة على الاسم والفعل الماضي خاصَّة، كقوله تعالى: ﴿لو أنَّهُمْ آمنُوا واتَّقَوْا لَمَثُوبةٌ﴾(١)، و﴿ولو أسْمَعَهُم لَتوَلَّوْا﴾(٢).

وأمَّا مجاراةُ اسمِ الفاعل في الحركة والسكون، فالماضي غيرُ الثلاثي شريكُه فيها. ولمَّا أَشْبَهَ المضارعُ الاسمَ في جميع ما ذُكر سُمِّي مضارعاً، أي مشابهاً "(٣).

وإنما يستحقُّ المضارعُ الإعرابَ إذا تجرَّد آخرُه من نونَيْ التوكيد والتأنيث، وسيُذكر ذلك إن شاء اللَّه تعالى عند الكلام على البناء اللازم والعارض حيث ذكره المصنِّف رحمه اللَّه تعالى.

الفصل الرابع: أنواع الإعراب أربعةٌ: رَفْعٌ ونَصْبٌ وجَرٌّ وجَزْمٌ.

فالرفع والنَّصبُ يشترك في الإعرابِ بهما الاسمُ والفعلُ، إذ لا مانعَ من اشتراكهما. والجرُّ مختصٌّ بالأسماء، والجزمُ بالأفعال كما يُذْكر في موضِعه عن قريب إن شاء اللَّه تعالى.

وإنما كانت أنواعُ الإعراب أربعةً لا خامسَ لها، لأن الأعراضَ إمَّا حركةٌ وإمَّا سكونٌ، والسكون نوعٌ واحدٌ، والحركات ثلاث//فمن هنا انقسمَتْ إلى هذه العدَّة. ١٩/أ وقُدِّم الرفعُ والنصبُ للاشتراك فيهما، وقُدِّم الرفعُ لأنَّ الكلام قد يَسْتَغني به عن غيره، وقُدِّم الجرُّ لاختصاصه بما هو أصلٌ، وأُخِّر الجزم لاختصاصه بما هو فرع. فإن قيل: فما حقيقة الرفع والنصب والجرّ والجزم؟ فالجوابُ أن الرفعَ عبارةٌ عن

= المضارع له، ومع ذلك فالماضي لم يعرب، وعليه فلا يصح تعليل إعراب المضارع بمشابهة الاسم.

(١) البقرة /١٠٣. (٢) الأنفال/٢٣.

(٣) لعل النقل عن ابن مالك ينتهي هنا، ولم أستطع تنصيصه بالضبط، لأني لم أعثر على قول ابن مالك هذا فيما توفر لي من كتبه: التسهيل وشرح الكافية الشافية وشرح عمدة الحافظ.

الهيئة الحاصلة عند وجود الضمَّة، أو ما ناب عنها من الألف والواو والنون، فلقَّبوا الهيئة الحاصلة بذلك رفعاً، وقالوا: الضمَّةُ علامةُ الرفع، فالرفع ليس الضمَّة، لأنها علامةُ الرفع، وعلامةُ الشيْ غيرُه، ويجوز أن يراد بالرفع المرفوعُ مجازاً فيُقال: علامةُ الرفع أي علامةُ الاسم المرفوع، أي الاسم الموجود في آخره الهيئة الحاصلة الدالَّة على إسناد شيءٍ إليه ونحوه. وإذا عُرِفَ قيل مثلُه في الباقي.

والأصل في كل معرَب أن يكون إعرابه بالحركات، لأنَّها أيسرُ من غيرها. وهي كافيةٌ في الدلالة على الإعراب، فلا يصارُ إلى الأثقل مع الاستغناء عنه،ولأن الإعراب معنىً عارض في الكلمة، فكانت علامتُه حركةً عارضة في الكلمة، لِما بينهما من التناسب، ولأنَّ الحرفَ من جملةِ الصِّيغة الدالة على معنى الكلمة اللازم لها. فلو جُعل الحرف دليلاً على الإعراب لأدَّى ذلك إلى أن يُدَلَّ في الشيء الواحد على معنيَينْ، وفي ذلك اشتراك، والأصلُ أن يُخَصَّ كل معنى بدليل وسيأتي الكلام على المعرب بالحروف عن قريب إن شاء اللَّه.

الإعراب التقديري

ولما كان المعرب بالحركات قسمين: قسماً معرباً بحركات ظاهرة كما تقدَّم، وقسماً معرباً بحركة مقدرة، أفرده بالذكر، **فقال رحمه اللَّه تعالى:**"والاسم المعتلُّ إذا كان في آخره ألفٌ لم يظهر فيه الإعراب، مثل (حُبْلى وبُشْرى) وإذا كان في آخره ياءٌ متحرِّك ما قبله نحو: القاضي {سُكِّن في الرفع والجرِّ، وتَحَرَّك في النصب، تقول: جاءني القاضي، ومررتُ بالقاضي، ورأيْتُ القاضيَ}(١). فإن سَكَنَ ما قبل الياء والواو نحو: (دَلْوٌ وظَبْيٌ) كان في حكم الصحيح "

الشرح: الاسم المعربُ ضربان: صحيحٌ ومُعْتَلٌ.

فالمعتلُّ ـ لغة ـ ما فيه حرف عِلَّة، وعند النحاة: ما حرفُ إعرابه حرفُ علَّة. وحروف العلة ثلاثة عند الأكثرين: الألف والياء والواو، وعند (الفراء) هي أربعة

---

(١) ما بين المعترضتين ساقط من ظ.

يجمعها قولك: (آوي). والعلَّةُ هي المغيِّرة للشيء، وهذه الحروف تتغيَّر كثيراً فسُمِّيَ ما فيه حرفُ العلَّة معتلاً//. والهمزة لما يدخلها من التغيير بالتليين والحذف ١٩/ب والانقلاب تُشَبَّه بحروف العلَّة. ووُصِفَ الاسمُ بكمالِه بالاعتلال، وإن كان حرفُ العلة جزءاً منه، كما وُصِف بالإعراب وهو في حَرْفٍ منه، فيقال: مُعْتَلّ، كما يقال: مُعْرَب. ومذهبُ التصريفيِّين أن يقال: معتلُّ اللام، كما يقال معتل الفاء ومعتل العين، ولم يَحْتَج النحوي إلى ذلك لأن عنايته بالإعراب والبناء الواقِعَيْن كذلك(١).

المقصور والمنقوص

والمعتلُّ من الأسماء المتمكنة قسمان: مقصور ومنقوص.

القسم الأول: المقصور، وفيه مسائل.

المسألة الأولى: في حدِّه. وحدُّه: الاسم المعربُ الذي آخره ألفٌ لازمةٌ. (فالاسمُ) مخرج للفعل نحو: (يخشى ويرضى)، (والمعرَبُ) مخرجٌ للمبني نحو (متى وذا وإذا)، و(الذي آخره ألفٌ) مخرجٌ لما آخره غيرُ ألف نحو: (كساء ورداء)،فإن آخره همزَةٌ لا ألفٌ. وتقييدُ الألف باللزوم مخرجٌ لما هو اسم معربٌ آخره ألفٌ غير لازمة، كالمثنى رفعاً والأسماء الستَّة نصباً.

وحدُّ المصنِّف غير مانع، لكونه لم يذكر الإعراب ولزوم الألف، فدخل في حدِّه المثنى رفعاً والأسماءُ الستَّةُ نصباً، ومتى وإذا، ونحو ذلك. ويمكن أن يُقَال: مثال المصنِّف رحمه اللّه تعالى (بحبلى وبشرى) مكمِّل لحدِّه، لأنَّ (حبلى وبشرى)، كل واحد منهما اسمٌ معربٌ آخره ألفٌ لازمةٌ. والمثنى تنقلب ألفُه ياءً جرًّا ونصباً على الأفصح(٢)، والأسماء الستَّة تنقلب ألفُها واواً رفعاً، وياء جرًّا، إلاَّ على لغة قليلة.

المسألة الثانية: في تسميته مقصوراً.

المقصور اسم مَفْعول من قَصَرْتُ الشيءَ أي حبستُه، ومنه قوله تعالى: ﴿حُورٌ

(١) أي: عناية النحوي بالإعراب والبناء الواقعين على الحرف الأخير المعتل في الكلمة.

(٢) يشير إلى لغة (بلحارث) التي تعامل المثنى بالألف مطلقاً، ولا يعدها فصيحة.

مَقْصُوراتٌ في الخِيَامِ﴾(١) وامرأة قصيرةٌ أي: محبوسةٌ في خِدْرِها.

قال كثيِّــر:

وأنـت التـي حبَّبْـتِ كـلَّ قصيـرةٍ	**إلـيَّ ومـا تَدْري بـذاك القَصَــائرُ**
عَنَيْتُ قصِيراتِ الحجـال ولم أُرِدْ	**قِصَارَ الخُطَا شَرُّ النساء البَحَاتِرُ**(٢)

وأنشـده الفراء: (قصورة)، والبحاتر: وأحدُها بُحْتُر، ويقـال بُهْتر، بضـمِّ الباب فيهمـا، ويقـال:(حَبْتَر) بفتـح الحـاء المهملـةِ، كُلُّـه القِصَـر(٣)، فالاسـم المقصـور أي المحبـوس عن ظهـور الإعـراب {في لفظـه. وقيل: قُصِرعن المـدِّ، وقيـل قُصِـرَ الإعرابُ فيه، أي حُبس، فأصل الكلام على هذا القول: مقصورٌ فيه الإعرابُ}(٤)، ثم حُذِفَ ذلك وجعل اسماً للاسم الذي هذه صفته.

المسألة الثالثة: المقصور(٥) على ضربين: مَقيسٍ ومَسموع.

٢٠/أ فالمقيسُ كلُّ ما له نظيرٌ في الصحيح مطَّرِدٌ فتحُ ما قبل آخره كـ (مِرَى//ومُدَى) جمع مِرْيَة ومُدْيَة، فإن نظيرهما من الصحيح قِرْبَة وقِرَب، وغُرْفَة وغُرَف. وكاسمِ المفعول ممـا زادَ علـى ثلاثـةِ أحـرفٍ نحـو (مُعْطَـى ومُصْطَفى) فـإنَّ نظيرهمـا من الصحيح: مُكْرَم ومُحترَم. وكذا مَصدرُ (فَعِل) اللازم كـ (عَمِيَ عَمَــىً وجَـوِيَ جَوَىً) فـإنَّ نظيرهما من الصحيح: دَنِفَ دَنَفاً وأَسِفَ أسَفاً. وما ليس له نظيرٌ اطَّرَدَ فتـحُ مـا قبلَ آخره فقَصْرُه سماعي نحو: (الفتى)، واحد الفِتْيان، و(السَّنا)، الضوء، و(الـثَّرَى)

---

(١) الرحمن/٧٢.

(٢) الحِجَال: ج حَجَلة، وهي بيت كالقُبَّة يستتر بها. وقصيرات الحجال أي النساء المحبوسات في بيوتهن. يصف الشاعر حبيبته بالاستتار في خدرها ولم يرد أنها قصيرة القامة. الشـاهد فـي البيت استعمال القصر بمعنى الحبس في قوله: قصيرات الحجال وقصيرة. ديوان كثير/٣٦٩، شرح ابن يعيش ٣٧/٦،.....

(٣) البُحتُر والحَبتَر والحَتْرَب: القصر. لسان العرب/ حبت.

(٤) مابين المعترضتين ساقط من ظ.

(٥) يسمِّي سيبويه (المقصور) منقوصاً. وقد أورد هـو والمبرد معظم ضوابط الاسم المقصـور. ينظر سيبويه ٥٣٦/٣-٥٣٩، المقتضب ٢٥٨/١

الترابُ، و(الحجى) العقل، و(اليد والدم) قالوا: (يَدَا ودَمَا)، قال الراجز:

يا ربَّ سـارٍ باتَ ما توسَّدا   إلاَّ ذراعَ العَنْسِ أو كـفَّ اليَـدَا(١)

قال الشاعر:

كأَطـومٍ فَقَـدَتْ بَرْغَـزَهـا   أعْقَبَتْـها الغُبْـسُ منها عَدَما

غَفِلَتْ ثـم أتَـتْ تطـلُبُـه   فإذا هِيْ بعظـام ودَمَـا(٢)

العنس: الناقة الصُلبة، والأَطوُم: البقرة، وبَرْغَزَها، بفتح الباء الموحدة والغين المعجمة: ولدها. والغُبْس: الذئاب.

ولا خلافَ في جواز قَصْر الممدود للضرورة، والخلافُ في جواز مدِّ المقصورِ. فمنعَه البصريون وأجازه الكوفيون(٣) مُحتجِّين بنحو قول الراجز:

يا لَكَ من تَمْـرٍ ومن شِيْشَـاءِ   يَنْشَـبُ في المَسْعَل واللَّهـاءِ(٤)

الشِّيش والشِّيشا: لغةٌ في الشِّيص والشيصاء، وهو التمر الذي لا يشتدُّ نواه. واللَّهاء: جمع لهاة، ومدَّه للضرورة، وهو واجب القَصرْ لأنه نظير (حصى وقطا).

المسألة الرابعةُ: في حكمه. حكم الاسم المقصور سكونُ ألفِه مطلقاً، وتقديرُ الضمَّةِ عليها رفعاً، والفتحةِ نصباً، والكسرةِ جرًّا. وإنَّما لم تظهر فيها الحركاتُ لأنها ـ أعني الألفَ ـ حرفٌ هوائي، يجري مع النَّفَسِ، لا اعتماد لها في الفم، والحركة

---

(١) الساري: الماشي ليلاً. توسَّد: اتخذ وسادة. ويروى: العيس، وهي النوق البيض. يصف مدلجَ ليلٍ خشن العيش. لم يعرف قائل هذا الرجز، والشاهد فيه استعمال "اليدا" اسماً مقصوراً. قال ابن سيده: واليدا: لغة في اليد جاء متمماً على فَعَل. شرح ابن يعيش ١٥٢/٤، لسان العرب/يدي،....

(٢) يصف بقرة وحشية غفلت عن ولدها فأضاعته، وعندما بحثت عنه لم تجد من أثره إلا العظام والدم. البيت مجهول القائل، والشاهد فيه استعمال "الدما" مقصوراً سماعاً. أمالي ابن الشجري ٣٤/٢، شرح ابن يعيش ٨٤/٥، .....

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف/٧٤٦.

(٤) المَسْعَل: مكان السعال. اللَّهاء: ج لهاة، وهي هنة مطبقة في أقصى سقف الحلق. والشيشاء: أردأ أنواع التمر. ينشب: يعلق. يصف تمراً رديئاً يعلق في حلق طاعمه. ينسب الرجز لأبي المقدام الراجز وغيره. والشاهد فيه مد الاسم المقصور "اللَّها" ضرورة أو جوازاً على مذهب الكوفيين. أمالي القالي ٢٤٦/٢، الخصائص ٢٣١/٢، ......

تمنعُ الحرفَ من الجريِ وتَقْطَعُه عن استطالته، فلم يجتمعا، ولهذا إذا حُرِّكت الألفُ انقلبتْ همزة.

فإنْ كان المقصور منصرفاً نُوِّن في الوصل مع فَقْدِه الألفَ واللامَ والإضافة، كقولك (هذه عصاً يا فتىً)، فتُحْذَف ألفُه حينئذٍ لسكونها وسكونِ التنوين بعدها، والجمع بين ساكنين متعذِّر، فلا بدَّ من حذفِهما أو حذف أحدهما أو تحريكِه، ولا يجوز حذفُهما لأنه إخلالٌ بالكلمة، ولا يجوز تحريكُ الألفِ لأن بتحريكها تنقلب همزة، ولا تحريكُ التنوين، لأنَّ التحريك يُثْقِلُه، لم يَبْقَ إلاَّ حذفُ أحدهما. وكان حذفُ الألفِ أولى لثلاثةِ أوجه: أحدها: أنها//أوَّلُ الساكنين في كلمة، وحذفُ الأول هو القياسُ ٢٠/ب نحو: (لم يَبِعْ ولم يَقُلْ)، مع أن الألفَ حرفُ علَّةٍ والنون حرفٌ صحيح. والثاني: أن الألف على حذفها دليلٌ، بخلاف التنوين، والثالث: أن التنوين دخلَ لِمَعْنىً فحَذْفُه يُخِلُّ بذلك المعنى.

فإنْ وقَفْتَ على المجرور والمرفوع حَذَفْتَ التنوينَ ورددْتَ الألفَ المحذوفة فوقفْتَ عليها، فقلْتَ: (هذه عصا، ومررْتُ بعصا)، وإنْ وقَفْتَ على المنصوب قلَبْتَ التنوين ألفاً ووقَفْتَ عليها، فقلْتَ: (كَسَرْتُ عَصَا)، وزنه (فَعَا)، لأن المعتل فرعُ الصحيح، والصحيحُ لا يُحذف تنوينُه نصباً، بل يقلَبُ ألفاً. وذهب (السيرافيّ) إلى أن الألفَ في الأحوال الثلاث لامُ الكلمة، وذهبَ (المازنيّ) إلى أنها في الأحوال الثلاث بَدَلٌ من التنوين، لأن علَّة إبدالها في حال النصب، كونُه ساكناً بعد فتحةٍ، وهي موجودة رفعاً وجرّاً. والصحيح الأول. واللَّه أعلم.

القسم الثاني: المنقوص.

وهو اسم مَفْعُول من (نَقَصْتُ الشيءَ). و(نَقَص) يستعمل لازماً ومتعدِّياً إلى مفعول واحد تارةً، وإلى اثنين تارة أخرى.

فحَدُّ المنقوص اصطلاحاً: الاسمُ المعربُ الذي آخره ياءٌ لازمةٌ تلي كَسْرَةً نحو: (السَّاعِي والمُعْطِي). فاحترُز بالاسمِ من الفعل نحو: (يهدي ويرمي). وبالمعرب من المبنيِّ نحو: (الذي والتي)، وبلزوم الياء من غير اللازمةِ نحو: (يا مسلِمِيْنَ) جمعاً

جراً ونصباً(١)، و(ياءِ) الأسماء الستَّةِ جرًّا، فإنها غيرُ لازمةٍ، واحترز بكونها (تلي كسرة)، مِمَّا تلا ساكناً نحو: (جِدْيٌ وظَبْيٌ)، و(تلي كسرة) خَيْرٌ من قولهم: (قبلها كسرةٌ)، لأن (نِحْيَاً)(٢) ونحوه اسم معربٌ آخره ياءٌ لازمة قبلها كسرة، وليس بمنقوص، لكون الكسرة لا تليـ[ـها](٣) الياءُ.

والمنقوص يقدر ضمُّ آخره رفعاً، وجرُّه كَسْراً، وياؤه ساكنة [نحو: هذا القاضي وهذا قاضٍ، ومررتُ بالقاضي، ومَررْت بقاضٍ](٤) والأصل (هذا قاضِيٌ ومَررْتُ بقاضِيٍ) فاستُثْقِلَتْ الضَّمَّةُ والكسرةُ على الياء فَحُذِفَتا. وقد حُركَتْ بالضمَّةِ في الضرورة في قول علي بن أبي طالب رضي اللّه عنه، أنشدنيه شيخنا رحمه اللَّه تعالى:

ليس لكم ما شِئْتُمُ وشِيْتُ ... بل ما يشاء المُحْيِيُ المَميتُ(٥)

وفي قول الشاعر:

تَراهُ وَقدْ فَاتَ الرُّماةَ كأنَّه ... أمامَ الكلابِ مُصْغِيُ الخدِّ أصلَمُ(٦)

وحُرِّكَتْ بالكسرةِ في قول (ابن قيس الرقيات):

لا باركَ اللَّهُ بالغَوانِي هَلْ ... يُصْبِحْنَ إلاَّ لَهُنَّ مُطَّلَبُ(٧)

---

(١) وذلك في حال الإضافة حيث تحذف النون نحو: يا مسلمي البلد.

(٢) النِّحْيُ: زق السمن. جمعه نُحِيٌّ.

(٣) تليها: الضمير (ها) بين الحاصرتين زيادة من المحقق اقتضاها السياق.

(٤) ما بين الحاصرتين زيادة من المحقق اقتضاها قول المصنف بعدها: "والأصل: هذا قاضيٌ ومررتُ بقاضيٍ" مما يدل على أنه كان قد ذكر الفرع الذي زدناه.

(٥) المعنى واضح، والشاهد فيه تحريك الاسم المنقوص للضرورة في قوله (مايشاء المُحْيِيُ). ديوان علي بن أبي طالب/٥١.

(٦) فات الرماة: سبقهم. أصلم: مقطوع الأذنين، مصغي الخد: مُميلُه. يصف ظبياً بسرعة العدو. البيت لأبي خِراش الهذلي، والشاهد فيه تحريك الاسم المنقوص (مصغي)، بالضم ضرورة، والأصل إسكان الياء هنا. ويروى البيت بنصب (مصغي) على الحال، فلا شاهد. ديوان الهذليين ٢/١٤٦، الخصائص ١/٢٥٨،....

(٧) اطَّلَبَ: طلب. يصف النساء الغواني بأنهن كثيرات المطالب، أو أنهنَّ يطلُبْن من يواصلهن بكثرة ولا يكتفين بواحد. والشاهد في البيت كسر ياء الاسم المنقوص (الغَوَانِيِ) ضرورةً، وحقُه الإسكان. ديوان ابن الرقيات/٣، سيبويه ٣/٣١٤،....

وفيما أنشده (السيرافي) من قول (جرير):

فيوماً يُجارين الهَوى غَيْرَ ماضِيٍ ويوماً ترى فيهِنَّ غُوْلاً تَغَوَّلُ(١)

وقال: المعنى يجارين//الهوى بالحديث والمجالسة دون التخطِّي إلى ما لا يجوز. ٢١/أ فلمَّا لم تدخل الضمَّةُ والكَسْرَةُ سُمِّيَ منقوصاً.

وأمَّا في حال النصب فتتحرك الياء لخفَّةِ الفتحة، وقد قُرِئَ قولُه تعالى: ﴿ثَانِيْ اثَنَيْنِ إِذْهُمَا فِي الغَارِ﴾(٢) بسكون الياء، نقلها أبو البقاء وقال: "وهو من أحسن الضرورات في الشعر"، وقال قومٌ ليس بضرورة {ولذلك أجازوه في القرآن}(٣). قال الشاعر:

مَهْلاً بني عمِّنا مَهْلاً مواليْنَا لا تَنْبِشوا بَيْنَنَا ما كانَ مَدْفُونا(٤)

وقال آخر:

كأنَّ أيديهِنَّ بالقاعِ القَرِقِ أيدي جوارٍ يتعاطَيْنَ الوَرِقْ(٥)

---

(١) الغول: دابة أسطورية مهلكة ، تَغَوَّل: تتغوَّل: تهلك. يصف الغواني بالتقلب. الشاهد في البيت جر الاسم المنقوص (ماضي) بكسرة ظاهرة للضرورة، وحقُّها التقدير. ويروى: (ليس ماضياً)، فلا شاهد فيه، وورد في الديوان (غيرماصِيَا) ولا شاهد فيه أيضاً. ديوان جرير/٤٥٥، سيبويه ٣/٣١٤،...

(٢) التوبة/٤٠. من قوله تعالى: {...إذ أخرجه الذين كفروا ثانيَ اثنين إذْهما في الغار..} بفتح ياء (ثانيَ)، أو بالتسكين فهو قراءة شاذة. "قال أبو الفتح الذي يعمل عليه في هذا أن يكون أراد (ثانيَ اثنين) كقراءة الجماعة، إلا أنه أسكن الياء تشبيهاً لها بالألف. قال أبو العباس وهو من أحسن الضرورات.." المحتسب ١/٢٨٩.

(٣) ما بين المعترضتين ساقط من ظ.

(٤) المولى: ابن العم والنصير والخادم. لا تنبشوا ما كان مدفوناً: لا تثيروا الحزازات القديمة. يطلب الشاعر من أبناء عمه تناسي ما كان بينهما من خلافات. قائل البيت الفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لهب، والشاهد فيه تسكين ياء المنقوص المنصوب ضرورة، وذلك في قوله (مواليْنَا). الحماسة لأبي تمام ١/٢٢٤.

(٥) القاع القرِق: الأرض الملساء. يتعاطين: يتناولن. الورق: الدراهم. يصف إبلاً أو حُمُرَ وحشٍ =

وقال الآخر:

سـوَّى مسـاحيْهن تقطيطُ الحُقَقِ تفليلَ ما قارَعْنَ من سُمْرِ الطُّرُقْ(١)

والاسم المنقوصُ إذا وقَفْتَ عليه، فإنْ كان معرَّفاً بلام التعريف كان الجيدَ الوقف بالياء نحو (القاضي)، ويجوز الوقف بحذفها، {وإن كان منصوباً كان الوقف عليه بالياء لا غير}(٢)، وإنْ كان مُنَكَّراً نحو (قاضٍ) وقَفْتَ عليه منصوباً بالألف، على ما هو الأفصح في الوقفِ على الصحيح، فتقول: (رأيْتُ قاضيا). وإنْ كان مرفوعاً أو مجروراً، فالجيدُ الوقف عليه بغير ياء فتقول: (هذا قاضٍ ومَرَرْتُ بقاضٍ) لأنه قابلٌ للتنوين، ولك أن تقف عليه بالياء لزوال التنوين الذي حُذِفَتْ من أجله، فنقول: (هذا قاضي ومررتُ بقاضي)

وإذا أُضيفَ المنقوص لم تحذف الياء منه، تقولُ: (هذا قاضيكم، ورأيْتُ قاضيَكم، ومررْتُ بقاضيكم) ، وقد حُذفَتْ في الضرورة، وأنشد (سيبويه) قول (خُفَاف بن نُدْبَة):

كنـواحِ ريشِ حَمَـامةٍ نجـديّةٍ ومَسَحْتِ باللِّثَتَيْنِ عَصْفَ الإثْمدِ(٣)

= بسرعة السير. ينسب البيت لرؤية بن العجاج، والشاهد فيه تسكين ياء الاسم المنقوص المنصوب ضرورة في قوله (كأن أيديْهنّ). وحقه ظهور الفتحة. ديوان رؤبة/١٧٩ (بيت مفردٌ من الأبيات المنسوبة إليه. وورد فيه: القَرَق، الوَرَق). الخصائص ٣٠٦/١، الأمالي الشجرية ١٠٥/١،....

(١) مساحيهن: حوافرهن، شبهها بالمساحي لأنها تسحو الأرض أي تقشرها. تقطيط: تقطيع وتسوية. الحقق: ج. حقَّة، وعاء الطيب. الطرق: ما تطارق من الصفا فوق بعضه والمعنى أن الصفا والصخر سوَّى حوافر تلك الأتن كالحقق، لكثرة ما فلَّها وهي تعدو. فالبيت في وصف أتن وحشية. قائل البيت رؤبة والشاهد فيه إسكان الاسم المنقوص المنصوب ضرورة وذاك في قوله: (سوَّى مساحيْهنّ) وحقه ظهور الفتحة عليه. ديوان رؤبة/١٠٦ سيبويه ٣٠٦/٣،...

(٢) ما بين المعترضتين ساقط من أ.

(٣) نواحي الريش: أطرافه. نجدية: منسوبة إلى نجد، عصف الإثمد: ما سحق من الكحل. وفي الكلام قلب، والأصل: ومَسَحتِ اللِّثتين بالإثمد، ويروى: ومسحْتُ. يصف شفتي امرأة بالرقة واللطف.والشاهد فيه حذف الياء من الاسم المنقوص (نواحي) ضرورة، وحقها البقاء لأن الاسم مضاف. سيبويه ٢٧/١، الإنصاف/٥٤٦...

أراد (نواحي)، تحذف الياء تشبيهاً للمضاف بالمُنَوَّن.

ومتى لقيَ ياءَ المنقوص في غير النَّصْبِ ساكِنٌ حذفَتْ سواءٌ كان تنويناً نحو: (مررْتُ بقاضٍ فاضلٍ)، فتحذف لِما ذُكر في حذف ألف المقصور(١) أو كان(٢) لامَ تعريفٍ مضافاً أو غير مضاف، فالمضاف نحو: (مررت بقاضِ البلد)، وأنشد (سيبويه):

وطِرْتُ بمُنْصُلي في يَعْمَلاتٍ دوامِ الأَيْدِ يَخْبِطْنَ السَّرِيْحا(٣)

المُنْصُل: السيف، بضم الميم، أحدما جاء من الآلات بالضم. والسَّريح: جمع سريحة، وهي السيور المشدودة على أرجلهن. والمعنى: قام بسيفه في نوق فَعَقَرَهُنَّ ودميَتْ أيديهنَّ فخبطن السريح. وغير المضاف نحو: (قال القاضِ الفاضلُ قولَه). فإنْ سَكَنَ ما قبلَ الواو والياء نحو: (ظَبْيٌ و دَلْوٌ) كان في حكم الصحيح، يعني إذا سكَن ما قبلَ الياءِ حُرِّكَت//الياءُ بحركات الإعراب كلِّها: الضَّمة والفتحة ٢١/ب والكسرة، لأن المنقوص إنّما مُنِعَ الضَّمةَ والكسرةَ للثقل الحاصل بحركةِ الياء وحركة ما قبلها، وقد زال ذلك بسكونِ ما قَبْلَها، ولأنَّ الياء لو سكنَتْ لكان جمعاً بين ساكِنَيْن. وما في آخره ياء مشدَّدة نحو: (كرسيّ)، كذلك(٤)، لأن الياء المشدَّدة ياءان: الأولى منهما ساكنة، فهو كـ (ظَبْي ونِحْي). وكذلك (الواو) إذا سكن ما قبلها نحو: (دَلْو وجَرْو)، فإن تحرَّك ما قبلها وجب الإعلال، فإن كانت الحركةُ ضمَّةً وجب قلبُها كسرةً، وقلبت الواو بعدها ياءً، كقولك في جمع دلو: (أَدْلٍ) قياسُه (أَدْلُوٌ)، فإن قياس جمع (فَعْل) صحيح العين في القلة (أَفْعُل)، لكن استثقل ذلك فيما عينه واو، لاجتماع الضمَّة والواو مع كونها طَرَفاً، فرُفِضَ ذلك في كلامهم، فليس في

---

(١) ينظر ص٥٦.

(٢) أي كان الساكن الذي تلتقي به ياءُ المنقوص لامَ تعريف.

(٣) اليعملات: جمع يعملة، وهي الناقة القوية على العمل. الأيد: أي الأيدي. يُنْسَبُ البيت لمضرِّس بن رِبَعي الأسدي، والشاهد فيه حذف ياء الاسم المنقوص ضرورة في قوله (دوامِ) لإضافته للمعرَّف بأل في قوله (دوام الأيد)، ويروى: (دوامي الأيد) فلا شاهد. سيبويه ١/٢٧ و٤/١٩٠،....

(٤) أي كذلك تظهر الحركات على آخره.

كلامهم اسمٌ معربٌ آخره واوٌ تلي ضمَّةً، فمتى أدَّى القياس إليه وجب الإعلال. وإن كانت الحركة كسرةً وجَبَ قلْبُ الواوِ ياءً نحو: (غازي وداعي)، أصلهما: (غازِوٌ وداعِوٌ). {وإنْ كانت الحركة فتحةً قلبَتْ الواو ألفاً نحو (عصا). وما في آخره واوٌ}(١) مشدَّدة كـ (عَدُوّ) جارٍ مجرى الصحيح، لأنَّ الواو المشدَّدة واوان: أولاهما ساكنة، ففي آخره (واو) ساكنٌ ما قبلها.

وإن كان آخر الاسم همزةً، أعربَ بوجوه الإعراب نحو (كساء ورداء وخبيء وخطأ)؛ لأن الهمزة حرف صحيح ثبتَ في الجزم. والله أعلم.

إعراب الفعل

قال رحمه الله تعالى: "وإعرابُ الفعل على الرفع والنَّصْبِ والجزمِ، فالجزمُ يختصُّ بالأفعال، والجرُّ بالأسماء، فالرفع نحو: (يضربُ) والنصب: (لن يضربَ)، والجزم: (لم يضرِبْ). وللنصب والجزم حروف تُذْكَر بعدُ إنْ شاء الله تعالى".

الشرح: قد تقدَّم أن أنواع الإعراب أربعةٌ: رفعٌ ونصبٌ وجرٌّ وجزمٌ، وأن الرفع والنصب يشترك فيهما الاسم والفعل، وذُكرَ دليلُ ذلك كلِّه، ووعَدْتُ ثَمَّ(٢) بذكر دليل كلٍّ واحدٍ منهما بما اختصَّ به.

أمَّا الاسم فإنما اختصَّ بالجرِّ، لأنَّ المعاني التي جيء في الاسمِ بالإعراب من أجلها ثلاثة أجناس: معنىً هو عمدةٌ في الكلام لا يُسْتَغْنى عنه كالفاعلية، وله الرفع، ومعنىً هو فَضْلَةٌ يتِمُّ الكلام بدونه كالمفعولية، وله النصبُ، ومعنىً بين العمدة والفَضْلة، وهو المضاف إليه نحو: (غلامُ زيدٍ)، وله الجرُّ، فالمضاف إليه مخبَرٌ عنه في المعنى، وقد تقدَّم أن الإخبار مختصٌّ بالأسماء، لأن الاسم لمَّا كان//أصلاً للفعل كانت عواملُه أصلاً لعوامله، فقَبِل رافعُ الاسم وناصبُه أن يفرَّعَ ٢٢/أ عليهما لاستقلالهما بالعمل وعدم تعلُّقهما بعامل آخر، بخلاف عامل الجر، فإنه غير مستقِلّ لافتقاره إلى ما يتعلَّق به من فعلٍ أو ما يقوم مقامه، فموضع المجرور نصبٌ

---

(١) ما بين المعترضتين ساقط من ظ.

(٢) ينظر ص٥٢.

بما يتَعلَّق به الجار، وكذلك إذا حذف الجار نصب معموله. فشارك المضارعُ الاسمَ في الرفعِ والنصبِ لقوة عامليهما بالاستقلال وإمكان التفريع عليهما، وضَعُفَ عاملُ الجرِّ لعدم استقلاله عن تفريع غيره {فانفرد به الاسمُ؛ لأنَّ إعراب الفعل فرعٌ}(١). وقد أعربَ بالرفع والنصب فلو دخله الجرُّ لساوى الفرعُ أصلَه، والفرع قاصرٌ عن الأصل، ولأن الجزم دخَل الفعل للمعنى الذي يذكر، فلو دخَله الجرُّ لزاد على الاسمِ في الإعراب، ولأن الجرَّ بعاملٍ لا يصحُّ معناه في الفعل، فاختص بالاسم.

أما الفعلُ فإنما اختُصَّ بالجزمِ، لأن الإعرابَ في الأسماءِ لِمَعْنىً، وقد وفَّت الحركات بذلك المعنى،وهو الفرقُ بين الفاعليَّةِ والمفعوليَّةِ والإضافةِ،وليس ثَمَّ معنىً رابع يَدُلُّ عليه الجزمُ، ولأنَّ الجزمَ ليس بأصل في الإعراب لأنه سكونٌ، والسكونُ للمبنيّ، إلاَّ أنه جُعِل إعراباً فرعاً،فخُصَّ بإعرابِه فرعٌ وهو الفعل، ولأنه دخلَ الأفعال عوضاً من الجرِّ في الأسماء، فَلَوْ لم يختص بالفعل لجُمع للاسمِ بين العِوَض والمعوَّض،ولأنَّ الجزم حذفٌ وذلك تخفيف،فيليق بالفعلِ لِثِقَلِه، والاسمُ خفيفٌفَجَزْمُهُ يحذفُ منهُ التنوينُ والحركة،وذلك إجحافٌ به،مع أنَّ التنوين دليلُ الأمكنيَّة،والحركةُ دليلُ معنىً، وليس كذلك الفعل، ولأنَّ الجزمَ بعوامل لا يصحُّ معناها في الاسم. ثمَّ مثَّل الرفع والنَّصْبَ والجزم فقال: فالرفعُ نحو (يضربُ)، والضَّمةُ علامةُ الرفع. والنصب نحو (لن يضربَ)، فالفتحة علامةُ النصب. والجزمُ: (لم يضربْ)،فالسكون علامةُ الجزم، ثم قال: "وللنصبِ والجزمِ حروفٌ تذكر بعد". فالمضارعُ المعربُ إن كان معه ناصبٌ نَصبَه، أو جازم جزمه، فإن خلا منهما كان مرفوعاً لما يُذْكَرُ في موضعه من آخر الفصل إن شاء اللَّه تعالى، لكون ذلك المكان أمسَّ به.

المعرب بالحروف

الأسماء الستَّة

قال رحمه اللَّه تعالى: "واعلم أنَّ الحروف تنوبُ عن الحركات فيكون فيها علامةُ الإعراب، وذلك في الأسماء الستة {المعتلة المضافة إلى غير ياء المتكلم

---

(١) ما بين المعترضتين ساقط من أ.

نحـو:}(١) (أَبُوه وأَخُوه، وحَمُوه وهَنُوه وفُوه//وذو مال). تقول: (جاءني أبوه، ورأيت ٢٢/ب أباه، ومررْتُ بأبيه) فتدلُّ الواو على الرفع، والألفُ على النصب، والياء على الجرّ".

الشرح: قد تقدَّم أن الأصل في كلِّ معربٍ أن يعرب بالحركات، وقد ينوبُ عنها غيرها. وذلك أنواع:

النوع الأول: الأسماء الستَّة المعتلة المضافة إلى غير ياء المتكلِّم. وإنَّما قدِّمت لأنها تستوعبُ الحروفَ الثلاثةَ، فتكون بالواو رفعاً، وبالألف نصباً، وبالياء جَرًّا. (فأبٌ وأخٌ وحمٌ وهنٌ وفمٌ وذو) محذوفاتُ اللاَّمات، فأصل أبٍ (أَبَوٌ) بالتحريك لأنَّ جمعَهُ (آباء) كأقفاء وأرجاء، والمحذوف (واوٌ) لقولهم في تثنيته: (أبوان)، وقد جمع بالواو والنونِ كقولِه:

فلمَّا تَعَرَّفْنَ أصواتَنا بكَيْنَ وفدَّيْنَنَا بالأبينا(٢)

وعلى هذا خُرِّجَتْ قراءة من قرأ: ﴿وإلهَ أبيكَ﴾(٣)، والنونُ محذوفةٌ للإضافة، وذكر (الأزهري) أنَّ تشديد بائه لغةٌ، وأنَّه يقال: (استأبَبْتُ فلاناً) بباءين، أي اتخذته أباً(٤).

وأمَّا (الأخ) فأصلُه (أَخَوٌ) بالتحريك، لأنه جُمِع على (آخاء) مثل آباء، وتثنيتُه (أَخَوان)، وبعضُ العرب تقول: (أخان) بالنقص، ويُجمَع أيضاً على (إخْوان)، مثل: خَرَب وخِربان، وعلى (إِخْوَة وأُخْوَة) بضم الهمزة عن (الفراء)(٥)، {وذكر (ابن

---

(١) ما بين المعترضتين ساقط من أ و ظ و س.

(٢) فداه بأبيه: قال له: فديتك بأبي. والمعنى أنه لمَّا عدنا إلى الحي وعرفتْنا نسوتنا فدَّيْنَنَا بآبائهن لما كان لنا من حسن بلاءٍ في الحرب. البيت لزياد بن واصل السلمي، شاعرجاهلي، والشاهد فيه جمع (أب) جمع سلامة في قوله: (بالأبينا)، والأصل أن يجمع جمع تكسير . سيبويه ٤٠٦/٣، المقتضب ١٧٤/٢،...

(٣) البقرة/١٣٣، والقراءة المشهورة: (وإله آبائك)، من قوله تعالى عن يعقوب: (...إذ قال لبنيه ما تعبدون بعدي قالوا نعبدُ إلهك وإله آبائك...)، والقراءة موضوع البحث هي قراءة يحيى بن يعمر. إتحاف فضلاء البشر/١٤٨.

(٤) لسان العرب/أبى. وثمَّ رواية الأزهري وهي: تأبَّيْتُ أباً، (بالياء) تخذته.

(٥) ينظر لسان العرب/أخا، والرواية عن الفراء، والصحاح للجوهري/أخا.

سيدة) في جمعه (أُخْوان) بضم الهمزة}(١)، وأكثرُ ما تستعمل (الإخوان) في الأصدقاء، و(الأُخْوَة) في الولادة، وقد جمع بالواو والنون في قول الشاعر:

فكانَ بنو فَزَارةَ شرَّ عمٍّ وكُنْتُ لهمْ كشَرِّ بَني الأَخِيْنَا(٢)

وقد تشدَّد خاؤه فيقال (أخّ)، نقلها الأزهري(٣)، وقد يقال(أَخْوٌ) بوزن أَجْر(٤)، نقلها شيخنا في شرح التسهيل(٥)، وأنشد رجلٌ من طيِّء:

ما المرءُ أَخوُكَ إنْ لم تُلْفِه وَزَراً عند الكريهةِ مِعْوَاناً على النُّوَبِ(٦)

قال: وأنشد الفراء:

لِأَخْوَيْنِ كانا أَحْسَنَ الناسِ شيمةً وأنفعَه في حاجةٍ لي أريدُها(٧)

أما (الحمُ) فهو من كان من أقارب الزوج كأبيه وابنه وأخيه وعمِّه ونحو ذلك، هذا

---

(١) ما بين المعترضتين ساقط من أ و ظ و س.

(٢) فزارة: حي من غطفان. يصفهم الشاعر بالشرّ وأنه جازاهم بمثله. البيت لعقيل بن عُلَّفة المري، والشاهد فيه جمع: أخ على (أخين) جمع تصحيح في قوله: (كشرِّ بني الأخينا).
نوادر أبي زيد /١١١، المقتضب ١٧٤/٢،....

(٣) تهذيب اللغة للأزهري ٦٢٣/٧. قال: "وزعم بعض العرب أنه يقال للأخ (أخّ) مثقَّل، قال: ذكره ابن الكلبي ولا أدري ما صحته".

(٤) وكذلك وردت في التسهيل/٩.

(٥) شرح التسهيل: هو كتابٌ في شرح (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) لابن مالك. وكان ابن مالك صنَّف كتابه (التسهيل) ثم شرحه. كشف الظنون ٤٠٦/١، بروكلمان ٢٧٦/٥ .

(٦) وزر: ملجأ. الكريهة: ما يكرهه الإنسان من حرب أو نازلة. النوب: ج نائبة وهي ما ينزل بالإنسان من الحوادث. يصف الأخ والصديق والحميم بأنه من يعين على نوائب الدهر ونوازله. لم ينسب البيت لشاعر معيَّن، والشاهد فيه استعمال (أَخْوٌ) لغة في (أخ) في قوله: ما المرءُ أَخْوُكَ.
همع الهوامع ٣٩/١

(٧) هذا البيت واحد من بيتين ذكرهما صاحب لسان العرب نقلاً عن ابن الأعرابي وهما:

قد قلت يوماً والركاب كأنها قوارب طير حان منها ورودها

لأَخْوَيْن كانا أحسن الناس شيمةً وأسرعه في حاجة لي أريدها.

نسب البيتان لِخُلَيح الأعيوي، والشاهد في البيت استعمال (أَخْو) لغة في (أخ). لسان العرب/أخا.

المشهور، وحكى (ابن فارس) اللغوي أن (الحمَ) يطلق على أقارب الزوج والزوجة(١)، وعليه يتخرَّج صحَّةُ تمثيل المصنف بقوله: (وحَمُوه). وأقاربُ الزوجةِ أَخْتَان، والصِّهرُ يُطْلَق على كلا الفريقين فتقول: هذا حَمُو هندٍ وخَتَنُ زيدٍ، وصِهْرُ زيدٍ وصِهْرُ هندٍ.

هذا معناه، أمَّا لغاته فأربعٌ: (حَمَا) كقفَا، و(حَمْوٌ) كَفَرْو، و(حُمْءٌ) كقُرْوٌ، و(حَمَأ) كخَطَأ، ففي هذه اللغات الأربع هو معربٌ بالحركات مضافاً وغيرَ مضاف، {وفيه// ٢٣/أ لغة خامسة هو فيها بالحروف مضافاً}(٢) وبالحركات مقطوعاً عنها، وهي التي ذكرها المصنِّف.

وأمَّا (الهنُ) فقال الجوهري: هو كلمة كفايةٍ، ومعناه شيء، وأصلُه (هَنَوٌ)، تقول: هذا هَنُك، أي هذا شيئُك(٣)، وهما هَنَوان، والجمع هَنُون، وقد تشدَّد نون (هن)، أنشد شيخنا رحمه اللَّه تعالى لسحيم عبد بني حسحاس.

ألا لَيْتَ شِعْري هل أبيْتَنَّ ليْلَةً وهَنِّيَ جاذٍ بين لِهْزِمَتَيْ هَنِ(٤)

وجاذ، بالذال المعجمة أي منتصب، يقال: جذا وأجذى إذا انتصب.

أمَّا (فوه)، فأصلُه (فوهُه)، لامه هاء، فاستثقلوا الهاء فحذفوها فقالوا: (فو زيد)، وجمعه أفواه، كسوق وأسواق. وإذا أُفردَ لم يحتمل الواو والتنوين فحذفوها {وعَوَّضوا من الهاء ميماً، فقالوا: فَم وفَمَان وفَمَوان}(٥)، ولو كان الميمُ عوضاً من الواو لم يجتمع معها، هذا هو المشهور فيه. وذكر شيخُنا في (الفم) تسع لغات: فتح الفاء {وكسرها وضمّها مع تخفيف الميم والنقص، وفتحها}(٦) وضمّها مع تشديد

(١) لم أعثر على هذا التفسير لابن فارس في المقاييس، ولم ينسب إليه في لسان العرب ولا تاج العروس

(٢) ما بين المعترضتين ساقط من أ و ظ و س.

(٣) صحاح الجوهري/هنو.

(٤) الهن: الفرج، وهو لغة في (الهنو). اللهزمتان: عظمان ناتئان تحت الأذنين، وكنَّى بهما الشاعر عن (....). جاذ: منتصب. والشاهد في البيت استعمال (هن) مشدَّدة النون، وهي لغة في (هنو). وذلك في قوله: (وهَنِّيَ جاذٍ..). لسان العرب/هنا، همع الهوامع ٣٩/١،.... (وعدَّ الجواليقي تشديد نون هن من لحن العوام)، والبيت ليس في ديوان الشاعر المطبوع.

(٥-٦) ما بين المعترضتين ساقط من أ.

الميم، وفتحها وضمّها وكسرها مع التخفيف والقصر، وأنشد الفراء:

"يا حَبَّذا عَيْنَا سُلَيْمَى والفما".(١)

وحكى (ابن الأعرابي): فموان و فَمَيان، وحكى (اللحياني) أنه يقال: فمٌ وأفمام. فعُلِمَ بهذا النقل أن التشديد لغةٌ صحيحة لأنها قد ثبت الجمع على وفقها. فثبتَ أن للفم أربع مواد:أحدها (ف م ي)، والثانية (ف م و)، والثالثة (ف م م)،والرابعة (ف و ه) وكلها أصولٌ متوافقة في المعنى. واللغة التاسعة: النقص وإتباع الميم في الحركات الإعرابية، تقول: (هذا فَمُه ورأيت فَمَه، نظرتُ إلى فمِه) ونظير ذلك: امرؤ وابنم.

وأمَّا (ذو) فأصله (ذَوَى)، لقولهم: ذواتا مال. قال اللّه تعالى: ﴿**ذَوَاتَا أَفْنَانٍ**﴾(٢)، وقيل: الألف منقلبة من "واو"، ثم حذفَتْ كراهة اجتماع الواوين، لأنه كان يلزم في التثنية (ذووان)، كعَصَوان، فَبَقِيَ ذاً مُنَوَّنٌ(٣)، ثم ذهب التنوين للإضافة في قولك (ذو مال)، قال الجوهري: ولو جَمَعْتَ (ذو) قلت: هؤلاء ذوون. قال (الكميت):

ولا أعْنِــي بذلك أَسْــفَلِيكُم ولكنِّــي أُريــدُ بهــا الذوينا(٤)

---

(١) هذا بيت من الرجز وبعده: (والجيدُ والنحرُ وثديٌ قد نما). لم يعز البيت لقائل معيَّن، والشاهد فيه استعمال (الفما) اسما مقصوراً لغةً في الفم. الخصائص ١/١٧٠، لسان العرب/فوه، ....

(٢) الرحمن/٤٨.

(٣) اتفق اللغويون على أن أصل "ذو" "ذَوَيٌ"، لكنهم اختلفوا في أصل الألف لام الكلمة، فذهب بعضهم إلى أنها منقلبة من واو، وذهب آخرون إلى أنها منقلبة من ياء، كما اختلفوا في الحرف المحذوف منها: هل هو (الواو) عين الكلمة أم الألف لامها. وذهب الجوهري إلى أن المحذوف هو الواو عين الكلمة، فبعد الحذف أصبحت (ذاً) منونةً، ثم ذهب التنوين للإضافة.ينظر التفصيل في: شرح المفصل لابن يعيش ١/٥٣، صحاح الجوهري/ذو، لسان العرب/ذو، والعبارة في الأخيرين: "فبقي ذاً منونٌ" ولعل الأرجح "فبقي ذاً منوناً".

(٤) الذوين: ج ذو، أراد أذواء اليمن أي ملوكها، الأسفلين خلاف الأعْلَيْنَ، والمعنى أنه يعني بهجائه خاصَّةً اليمنيين لا سوقتهم. البيت من قصيدة للكميت، يهجو بها الأعور الكلبي شاعر اليمانية، والشاهد فيه جمع "ذو" على ذوين، جمع تصحيح. شرح هاشميات الكميت/٢٩٢، سيبويه ٣/٣٨٢،...

٢٣/ أراد ملوك اليمن من قُضاعة//المُسَمَّين بذي يَزَن وذي الكَلاَع وذي أصبح ونحو ذلك، ومعناها: صاحب كذا.

والمقصود "بذو" التوصُّل إلى الوصف بأسماءِ الأجناس، ولذلك لا تضاف إلاَّ إلى اسم الجنس. أمَّا "ذو" في لغة "طيء" فبمعنى "الذي" وتكون بالواو مطلقاً، وقد تأتي معربةً، أنشد ابن جنِّي" قول الشاعر:

وإمَّا كِرامٌ موسرون أتَيْتُهم فحَسْبيَ من ذِي عِنْدَهم ما كفانيا(١)

بالياء، ورواه غيرُه بالواو على البناء.

فهذا معنى هذه الأسماء الستَّة، أمَّا إعرابُها فاختلفوا فيه على سبعة مذاهب:

الأول: أن حروف المد فيها حروفُ إعراب، والإعرابُ مقدَّرٌ عليها، وهو مذهب (سيبويه)(٢)، لأنها أسماءٌ معربةٌ، فكان لها حروف إعراب {كسائر الأسماء المعربة ، لأن الإعراب إمَّا معنىً وإما حركة}(٣) وكلاهما يفتقران إلى محلٍّ يقوم به كسائر الأعراض المعقولة، ومحلُّه حرفُه كالدال من (زيد)، والياء والألف من (مُعْطي ومُعْطى)، ولأن هذه الأسماء لها حروف إعراب قبل الإضافة، فكذلك بعدها. كسائر الأسماء.

والثاني: أن حروفَ المدِّ دوالٌّ على الإعراب فقط، وهو قول (الأخفش)(٤)، لأن هذه الحروف يلزم منها الرفعُ والنصبُ والجرُّ،ولا يكون لهذه الكلمات حروفُ إعرابٍ كالأمثلة الخمسة.

والثالث: أن قَلْبَها إعرابٌ، وهو قول (الجرمي)، لأنَّ الواو في الرفع أصلٌ فتكون حرف إعرابٍ مقدراً عليها الإعراب، وفي الجرِّ والنصبِ، الموجبُ لقَلْبِها

---

(١) موسرون: أغنياء. البيت لمنظور بن سحيم الفقعسي، شاعر إسلامي مقل، والشاهد فيه استعمال "ذو" بمعنى "الذي" في لغة طيِّئ، في قوله "من ذي عندهم". شرح ابن يعيش ١٤٨/٣ "من ذو عندهم"، مغني اللبيب/٤١٠،...

(٢) هذا ظاهر كلام سيبويه، ينظر: الكتاب ١٣/١، المقتضب ١٥٣/٢.

(٣) ما بين المعترضتين ساقط من أ.

(٤) المقتضب ١٥٤/٢-١٥٥.

الحركةُ، فقد ناب الحرفان عن الحركتَيْن، والنائب عن الشيء يقوم مقامه.(١)

والرابعُ: أن هذه الحروف نفسها إعرابٌ، وهو مذهب (قطرب) و(أبي إسحاق الزيادي) لأن الإعراب ما اختلفَ باختلاف العوامل، وهذه الحروف كذلك، فتكون إعراباً(٢).

والخامس: أنها ناشئةٌ عن إشباع الحركات، والإعراب قبلَها، وهو مذهب (المازني)، لأنَّ الحركات قبل حروف المد ناشئةٌ عن عاملٍ لأنها تختلف بحسب اختلافه، ولكنْ لما أُريد تمكينها أُشْبِعَتْ، فنشأت عنها هذه الحروف.

السادس: أن هذه الحروفَ هي حروفُ الإعراب ودوالٌّ عليه وليس فيها إعرابٌ مقدَّر، وهو مذهب (أبي علي) وأصحابه(٣)، لأنه وجد هذه الحروفَ لاماتٍ فقضى بها حروف إعراب//(٤) ووجدها دالَّةً على الإعراب، فقضى بها حكماً للدليل، وغيرُ ممتنعٍ أن يكون الشيء الواحد دالاً على أشياء، كالتاء في (هي تقوم)، هي حرف المضارعة، ودليل التأنيث، وهي في (أنت تقوم) حرفُ المضارعة ودليل الخطاب. ٢٤/أ

والسابع: أنها معربَةٌ من مكانين: حرف المد وحركة ما قَبْلَها، وهو مذهب (الفراء)، لأنه وجد الحروف الثلاثة والحركات قبلها تختلفُ باختلاف العوامل، فكانا جميعاً إعراباً(٥).

والصحيحُ الأول لِما ذُكر، والجوابُ عن الثاني من وجهين: أحدهما: أن دلالة الشيء على الإعراب تحتاج إلى محلٍّ لئلا يبقى الإعرابُ عرضاً قائماً بنفسه، والثاني: أن ذلك يفضي إلى مُحال في بعض الأسماء، وذلك أن (فوك وذو مال)، إذا كان المدُّ فيهما دليلَ الإعراب يبقى الاسم المعربُ على حرفٍ واحدٍ، ولا نظير له في الأسماء

---

(١) شرح الكافية للرضي ٢٧/١، والهمع ٣٩/١.

(٢) الهمع ٣٨/١. قال: "وهو مذهب الزيادي والزجاجي من البصريين، وهشام من الكوفيين".

(٣) الإيضاح العضدي للفارسي/١١-١٢.

(٤) في س: "لأنه وجدها حروف الإعراب والدوال عليها، وليس فيها إعراب مُقدَّر ولا لامات فقضى بها حروف إعراب".

(٥) همع الهوامع ٣٨/١.

المعربة {ويمكن أن يقال وجه ثالث، وهو أن الدال يفتقر إلى مدلول عليه، والمدلول عليه هنا هو الرفع والنصب والجر، فإن كانت هذه المعاني هي المدلول عليها وهي نفس هذه الحروف أفضى إلى أن يكون الدليل هو المدلول عليه، وإن كان المدلول عليه غيرها، احتاج إلى محلٍّ ويعودُ الكلامُ الأوَّلُ}(١).

والجواب عن الثالث: أن الرفع لا انقلاب فيه وهو معرب، {وأيضاً فإن هذه الأسماء من جملة المفردات (كغلام زيد وصاحب عمرو)، وسائر المفردات إنما تعرب بالحركات، فلو كانت تعرب بالتغيير، لأدى ذلك إلى خروجها عن نظائرها من الأشياء المفردة}(٢).

وعن الرابع: أن الحروف الثلاثة لم تحدثْ عن عاملٍ، {وأيضاً فإن الإعرابَ زائدٌ على الكلمة، ومن جملة هذه الأسماء (فو و ذومال)، فيؤدي هذا إلى بقائها على حرف واحد، واسمٌ معربٌ على حرفٍ واحد لا يوجد في كلام العرب.}(٣)

وعن الخامس: أن حدوثَ الحروف عن الإشباع خلافُ القياس، وهو شاذٌّ وبابه الشعر، {قال الشاعر في إشباع الواو:

اللَّـهُ يَعْلَـمُ أنَّا فـي تَلَفُتِنـا … يَوْمَ اللِّقـاءِ إلـى أحبـابِنا صُـورُ

وأنني حيثما أُلْقِى الهَوَى بَصَرِي … من حيثما سلكوا أدنو فأنظورُ(٤)

وقال في إشباع الألف:

أعـوذُ باللّـه من العَقْـرَابِ … الشـائلاتِ عُقَـدَ الأذنـابِ(٥)

---

(١) ما بين المعترضتين زيادة في الأصل، وليست في أ و ظ و س.

(٢) ما بين المعترضتين في الأصل، وليست في أ و ظ و س.

(٣) ما بين المعترضتين في الأصل، وليست في أ و ظ و س.

(٤) صور: ج أصور وهو مائل العنق. أنظور: أصلها أنظر، وروي: وأنَّني حوثُما يسري الهوى.. وغيرها. يشير إلى شدة تعلقه بمن يحب. ينسب البيت لابراهيم بن هرمة والشاهد فيه إشباع الضمة وانقلابها واواً في قوله: (فأنظور)، والأصل أنظر، ديوان ابن هرمة/١١٨ (وفيه: "وأنني حوثما يَشْرِي الهوى بصري" أي يميل). الانصاف/٢٤، شرح ابن يعيش ١٠/١٠٦،...

(٥) الشائلات: الرافعات، المعنى واضح، والشاهد في البيت إشباع الفتحة وانقلابها ألفاً في قوله =

وقال في إشباع الياء:

يحبك قلبي ما حَيِيْتُ فإن أمُتْ ‌‌‌ ‌‌ يحبُّـك عظـمٌ في التـرابِ تريبُ(١)

وإنمـا يقـال: عظـمٌ (تَرِب)، أي لاصق بالتراب، ولا يجوز مثل هذا إلاَّ في ضرورة الشعر، وأيضاً // فإن الإشباعَ زائدٌ على الكلمة فيؤدي ذلك إلى بقاء (فوك وذو مال) على حرف واحد}(٢). ٢٤/ب

وعن السادس: أنه ليس كلُّ مقدَّرٍ عليه دليلٌ لفظيّ، بدليل المقصور.

وعن السابع: أن الإعرابَ للفرقِ، وهو حاصلٌ بواحدٍ.

فإن قيل: إذا كـان الصحيحُ الأوَّلَ الـذي هـو مذهـب سيبويه، وأنهـا معربـة بحـركات مقدَّرة، فلِمَ كـانت بالواو رفعـاً، وبالألف نصبـاً، وباليـاء جَـرًّا؟ فالجـوابُ أن هـذه الأسماءَ أواخرُها حالَ الإضافة معتَلَّـةٌ، فأعربوهـا بحركـات مقدَّرة وأَتْبَعُـوا تلـك الحـركات حركـةَ مـا قبلهـا، فـأدَّى ذلـك إلـى كـونِه واواً فـي الرفـع، وألفـاً فـي النصب، وياءً في الجر. بيان ذلك أن (ذو) أصله (ذَوَى) كما تقدم(٣)، فحذفت اليـاءُ وبقيت الواو حرفَ الإعراب، ثم أُلْزِمَ الإضافةَ والإتباع، تقول في الرفـع: (ذو مـال) أصله (ذُوُ مال) بواو مضمومة للرفع وذال مضمومة للإتباع، ثم حُذِفَتْ ضمَّة الـواو استثقالاً كما في نحو (يغزو)، وتقول فـي النصـب: رأيـتُ ذا مـال، أصلـه (ذَوَ مـال) بواو مفتوحة للنصب، وذال مثلها للإتباع، وتقول في الجرِّ: مررت بذي مال، أصلـه

= (العقراب) وأصلهـا (العقرَب). ولـم أقـف علـى اسم قـائل البيـت. مغنـي اللبيـب/٣٧٢، تـاج العروس/عقرب.

(١) معنى البيت واضح، والشاهد فيه إشباع الكسرَة وتحولها إلى (ياء) في قوله (تريب)، وأصلها (ترِب). ولم أقف على اسم قائل البيت ولا على تخريج له.

(٢) ما بين المعترضتين من الأصل وليست في أ و ظ و س.

(٣) يلحظ تنـاقض بيـن هذا القـول حـول (ذو)، وبيـن مـا سبق ص٦٨. قـال هنـاك: أصـل ذو: (ذوىَ)، والألف منقلبة من واو، ثم حذفت كراهة اجتمـاع الواويـن فبقـي (ذاً) منـون، ويقـول هنـا: (ذو) أصله (ذَوَى) فحذفت الياء وبقيت الواو حرف الإعراب. ولعل الصواب أن يقال: (ذو) أصلـه (ذوى) فحذفت الألف وبقيت الواو حرف إعراب.

(بذِوِ مالٍ) ثم حذفَتْ الكسرة وقلبت الواو ياءً.

وأمَّا (فم) فأصله (فَوَهٌ)، فحُذفَت الهاء، فإذا لم يُضَف يُعَوَّضُ من واوه ميمٌ، ويعربُ بالحركات، ويجوز التعويض مع الإضافة أيضاً، تقول: هذا فمٌ وفَمُك ورأيتُ فماً وفَمَكَ، ومررتْ بفمٍ وفمك. وإذا لم يُعَوَّض يلزم الإتباعَ،(١) فيقال: هذا فُوك، ورأَيْتُ فاك، ونظرْتُ إلى فيك، والأصل (فُوْك وفَوك، وفِوك)، يُفْعَل به ما فُعِل بـِ (ذو).

وأمَّا (أبٌ وأخٌ وحمٌ)، فقد تقدم الكلام على أن أصلها (أَبَوٌ وأَخَوٌ، وحَمَوٌ)، فحذفوا أواخرها ثم ردُّوا المحذوف في الإضافة إلى غير ياء المتكلم، وأَتْبَعوا حركةَ العين حركة اللام فصارتْ بواوٍ في الرفع، وألف في النصب، وياء في الجر كما تقدَّم. ونظيرها في الإتباع بحركة الإعراب (امرُؤ وابنُم)، تقول: هذا امروٌ وابنُمٌ، ورأيت امرأً وابنَماً ومرَرْتُ بامرِئٍ وابنِمٍ. وامرؤ بمعنى رجل، وابنُم بمعنى ابن، والميم فيه زائدة.

وأمَّا (هَنٌ) فقد تقدَّم أنَّ أصله (هَنَوٌ)، والمشهور فيه إجراؤه مجرى (يد) في ملازمة النقصِ إفراداً وإضافةً، وفي إعرابه بالحركات. لما روي من أنَّ النبيَّ صلّى اللَّه عليه وسلَّم قال: (**من تَعَزَّى بِعَزاءِ// الجاهليَّة، فأعِضُّوه بِهَنِ أبيه ولا تُكْنوا**)(٢)، وعن علي رضي اللَّه تعالى عنه أنه قال: "من يَطُلْ هَنُ أبيه يَنْتَطِقْ به"(٣). /٢٥

وقال الشاعر:

رُحْتِ وفي رِجْلَيْكِ ما فيهما وقد بَدا هَنْك من المئزرِ(٤)

---

(١) أي إتباع حركة فاء الاسم (فو)، بحركة حرف الإعراب فيه (الواو أو الألف أو الياء).

(٢) مسند ابن حنبل ١٣٦/٥ و ١٣٣/٥.

(٣) لسان العرب/هنا. تعزَّى بعزاء الجاهلية: انتسب إليها وانتمى. ينتطق به: أي يتقوَّى بأخوته.

(٤) الهن: كناية عن الفرج. المئزر: ما يستر وسط الإنسان ورجلَيْه. كانت زوج الشاعر ضحكَتْ منه ولامته عندما سكر وسقط على الأرض، فأجابها بأبيات منها هذا البيت، أي: لو سكرتِ لسقطْتِ مثلي وبدا هَنُكِ. البيت للأقيشر الأسدي والشاهد فيه إعراب (الهن) بالحركات، كالأسماء الصحيحة في قوله (وقد بدا هَنْك) سيبويه ٢٠٣/٤، معاني القرآن للأخفش/٩٣،....

أراد (هَنُك)، فسكَّن النون. قال سيبويه: "سكَّنَها للضرورة"(١) وقال شيخُنا رحمه اللَّه: "شَبَّهَهُ بعَضُد، فسكَّن النون كما تُسَكَّن الضاد"، ومن العربِ من يقول: (هذا هَنُوك، ورأيت هَنَاك، ومرَرْتُ بهنيكَ)، وهو قليل، ولذلك لم يذكرْ بعضُ المصنِّفين وهو (أبو القاسم الزجاجي) إلا الأسماءَ الخمسةَ، فلم يذكر (الهَن)(٢)

وأمَّا (ذو) فلا يُقْطَع عن الإضافة، ولا يضاف إلى مُضْمَر ولا إلى غير اسم الجنس، ولأن القصد منها التوصُّلُ إلى الوصف بأسماء الأجناس، لتعذُّر الوصفِ بها بدون (ذو)، لا تقول: (زيدٌ مالٌ ولا دِيْنٌ)، وتقول: زيدٌ ذو مَالٍ وذو دِيْنٍ، ولذلك لم تُضَف إلى الضمير لأنه ليس بجنس، وإنما عَدَلوا عن (صاحب) إلى (ذو) وإن كانت بمعناها لأن (صاحباً) يضاف إلى الجنس والعَلَم وغيرهما، و(ذو) لا تضاف إلا إلى الجنس.

وأمَّا (الفم) فإنه معرَبٌ بالحركات الظاهرة، وإن كان بدونها، كان بالواو رفعاً وبالألف نصباً، وبالياء جرًّا.

وأمَّا الأبُ والأخُ والحمُ"، فالأكثر استعمالها كذلك(٣)، وبها جاء القرآن العزيزُ، قال اللَّه تعالى: ﴿قالَ أبوهم﴾(٤)، وقال تعالى: ﴿قالوا يا أَبَانا﴾(٥) وقال: ﴿ارْجِعُوا إِلى أَبِيْكُم﴾(٦)

وقد تلزمُ الثلاثَةَ (الأب والأخَ والحمَ) الألفُ فيُقَال: هذا أباك وأخاك وحَمَاك، ورأيت أَبَاك وأخاك وحَمَاك، ومررت بأبَاكَ وأَخَاك وحَمَاك. وفي المثل "مُكْرَهٌ أخَاكَ لا بَطَلٌ"(٧)، ويروى بالواو. وجاء في صحيح البخاري أن (عبد اللَّه بن مسعود) قال لأبي جهل وهو مُثْخَنٌ بالجراح: "أَنْتَ أبا جَهْلٍ"(٨)، وقال الشاعر ـ أنشده

(١) سيبويه ٢٠٣/٤. ولم يقل إنها ضرورة.

(٢) الجمل في النحو للزجاجي/٣-٤.

(٣) أي تعرب بالحروف كذلك.

(٤) يوسف:٩٤. (٥) يوسف/١١. (٦) يوسف/٨١.

(٧) مجمع الامثال للميداني ٣١٨/٢. وفيه (مكرهٌ أخوك لا بطل)، بالواو على القياس.

(٨) صحيح البخاري/المغازي ٧، وفيه روايتان: بالألف والواو.

شيخنا رحمه اللَّه تعالى في شرح التسهيل:

أخــاك الـذي إن تَـدْعُـه لِمُـلِمَّـةٍ   يُجِبْك بما تَبْغي ويَكْفِيك من يَبْغي(١)

وقال الراجز:

إنَّ أبَاهَـــا وأبَـا أبَاهـــا   قـد بَلَغـــا في المجـدِ غَايَتَـاها(٢)

{وليس ذلك بضرورة}(٣).

واستعمال (الحمِ) مقصوراً مشهورٌ، وعلى قصره قالوا للمرأة (حَمَاة)، والتزامُ نقص الثلاثة وإعرابها بالحركات قليلٌ، ومنه قول الراجز:

بأبِــهِ اقتــدى عديٌّ في الكَـرَمْ   ومـن يُشَــابهْ أبَـهُ فَمَـا ظَلَـمْ//(٤) ٢٥/ب

وعلى هذه اللغةِ قيل في التثنية (أبان)، قال الشاعر:

بما عُنِيْتَ به من سُؤْدُدٍ ونَــدَى   يَحْيَـى أبَــاكَ رهينَيْ مِيْتَةٍ وبِلَى(٥)

المثنى

قال رحمه اللَّه تعالى: "ومنه التثنيةُ والجمعُ، لأن الاسمَ إذا ثُنِّيَ لحقه ألفٌ ونونٌ مكسورةٌ أو ياءٌ مفتوحٌ ما قَبْلَها ونـونٌ مكسورةٌ، فتكون الألفُ علامـةً للرفع

---

(١) الملمة: الغائبة والنازلة، تبغي:تريد، يبغي: يظلم ويجور. لم ينسب البيت إلى قائل معيَّن، والشاهد فيه استعمال (أخاك) بـالألف مطلقاً كالاسم المقصور، وردَّ بعضهم بأنه من المحتمل أن يكون (أخاك) قد انتصب بفعل محذوف تقديره: ألزم، فلا شاهد. شذور الذهب/٢٢٣، الاقتراح/٢٩.

(٢) ينسب هذا الرجز لأبي النجم العجلي ورؤبة بن العجاج، والشاهد فيه استعمال (الأب) بـالألف مطلقاً كالاسم المقصور، وقال أبو عبيدة: هو من صنعة المفضَّل. ديوان أبي النجم العجلي/٢٢٧، ديوان رؤبة بن العجاج/١٦٨ (في الأبيات المنسوبة إليه)،...

(٣) ما بين المعترضتين ساقط من أ.

(٤) ينسب هذا الرجز لرؤبة بن العجاج من كلمة يزعم أنه مدح فيها عدي بن حاتم الطائي، والشاهد فيه استعمال (الأب) معرباً بالحركات كالاسم الصحيح. ديوان رؤبة بن العجاج/١٨٢ (في الأبيات المنسوبة إليه)، شرح ابن عقيل ١/٥٠،...

(٥) المعنى أن كرم الولد وسيادته يخلد ذكر والدَيْه، الشاهد في البيت استعمال (أب) بـالنقص وتثنيته على (أبان) في قوله (يحيى أباك)، والأصل(أبـانك)فحذفت نون المثنى للإضافة،لم أعثر على تخريج لهذا البيت.

كقولك (جاء مسلمان)، والياءُ المفتوحُ ما قبلها علامةً للجرِّ كقولك: (مَررْتُ بمسلمَيْن)، والنصبُ يتبعُ الجرَّ، فيقال: (رأيْتُ مسلمَيْن).

الشرح: قوله: (ومنه) أي ومِمَّا تنوبُ(١) فيه الحروفُ عن الحركات التثنيةُ والجمعُ. و(التثنيةُ والجمعُ) مصدران، والمراد: المثنَّى والمجموع، فأُوقِعَ المصدر على المفعول، فهو كالخلق بمعنى المخلوق، والضرب بمعنى المضروب، وغرضُه(٢) تبيينُ إعراب المثنى.

والكلام يردُ على ذلك في مسائل:

المسألة الأولى: في حد التثنية. فحدُّها اصطلاحاً جَعْلُ الاسمِ القابل دليلَ اثنَيْن متفقَيْن لفظاً، وفي المعنى على رأي، بزيادة الألف رفعاً، وياءٍ تلي فتحةً جرّاً ونصباً، صالحاً للتجريد وعطف مثله عليه.

(فالجَعْلُ) تصرُّفُ الناطق بالاسم على هذا الوجه، لا وضعُ الواضعِ له كذلك، فخرَج من ذلك (زَكا)(٣) ونحوُه مِمَّا وُضِعَ لاثنَيْن، وذِكْرُ الاسم خيرٌ من قولنا: جعل الواحد، لأن المجعول دليلَ اثنين يكون واحداً (كرجل ورجلَيْن)، ويكون جمعاً (كجِمال وجِمالَيْن)، واسم جمع (كغَنَم وغنمَيْن). و (القابل) احترازٌ ممَّا لا يقبل التثنية كالمثنى والمجموع على حدِّه، والذي لا نظير له في الآحاد وأسماء العدد غيرَ مئة وألف. واحترز (بمُتَّفِقَيْن لفظاً) من المختلفين كـ (ليث وأسد)، فإنّه لا يمكن تثنيتُه، فأمَّا اتفاقهُما معنى، فأكثر المتأخرين على منع تثنيتهِ وجمعهِ، والأصحُّ الجوازُ(٤). وممن صرَّح بجواز ذلك (ابن الأنباري)، واحتجَّ بقوله صلّى اللّه عليه وسلّم: (**الأيدي ثلاثةٌ، فيَدُ اللّه العليا، ويَدُ المعطِي {التي تليها}**(٥)**، ويَدُ السائل**

---

(١) من هنا تبدأ النسخة (ب) نسخة شستربيتي، الثانية.

(٢) أي وغرض المصنف الجرجاني من قوله.

(٣) الزَّكا: الشفع من العدد، الزوجان، والمفرد: خَسًا. ينظر لسان العرب/زكا.

(٤) أي يشترط في التثنية اتفاق الاسمين لفظاً، فلا يثنى (أسد وليث) على (ليثين)، لكن لا يشترط اتفاقهما معنى، فيمكن تثنية العين الجارية والعين الباصرة على (عينين).

(٥) ما بين المعترضتين من مسند ابن حنبل، وليست في الأصل ولا النسخ الأخرى.

السفلى إلى يوم القيامة)(١). ومما يؤيد ذلك قولهم: "القَلَمُ أحدُ اللسانَيْن، والخال أحد الأبوَيْن، وقِلَّةُ العِيال أحد اليسارَيْن"، أنشدني شيخنا رحمه الله تعالى:

عَيْنَان إحداهما عارَتْ وثانِيَةٌ غَارَتْ فدَمْعِي على العَيْنَيْن مَسْكوبُ(٢)

عارت العين: لغة في عَوِرَت. أخبَر أن العين الناظرة عارتْ والنابعة غارَ ماؤُها، فهذا من الألفاظ المشتركة، والمشتركُ هو المقول حقيقةً على شيئين مختلفَيْن// بالحقائق. وأنشدني أيضاً: ٢٦/أ

كم لَيْثٍ اعتنَّ يا ذا أَشْبُلٍ غَرِثَتْ فكانَنِي أَعْظَمُ اللَّيْثَيْنِ إقْدَاما(٣)

اعتنَّ أي: عرض لي. وأَشْبُل: ج شِبْل وهو ولد الأسد، غرثت: جاعت. فكانني: كان وخبرها، والتقدير: (فكان أعظم الليثين إقداماً إيَّاي)، فسمَّى نفسَه ليثاً مجازاً ثم ثنَّى، فقال: لَيْثَيْن. قال الشيخ رحمه الله تعالى: "ويمكن أن يكون منه قول الشاعر:

يداك كَفَتْ إحداهما كلَّ بائسٍ وأخراهُما كفَّتْ أَذَى كلِّ معتدي(٤)

ولأنَّ أصل التثنية والجمع العطفُ، بدليل أن الشاعر لما اضطُرّ عطفَ فقال:

كأنَّ بين فكِّها والفكِّ فارَةَ مِسْكٍ ذُبِحَتْ في سُكِّ(٥)

---

(١) مسند ابن حنبل ٤٧٣/٣، رواه عن مالك بن فضلة. ولم يرد عند غيره فيما أعلم.

(٢) يأسف الشاعر على فقد إحدى عينيه، وعلى ما حلَّ ببلده من جفاف. الشاهد في البيت جواز تثنية الاسمين المتفقين لفظاً المختلفين معنى، وذلك قوله: (عينان). يعني بهما العين الباصرة والعين الجارية. ولم أقف على اسم قائل البيت ولا على تخريجه.

(٣) يفخر الشاعر بشجاعته وإقدامه. الشاهد في البيت جواز تثنية اللفظين المتفقين معنى مجازياً. وذلك قوله: (اللَّيثَيْن)، فالليث الأول حقيقي والليث الثاني مجازي، يعني به نفسه. لم أقف على اسم قائل البيت. تذكرة النحاة/٤٩.

(٤) يصف الشاعر ممدوحه بالكرم والشجاعة، والشاهد في البيت تثنية الاسمين المتفقين لفظاً، والمتفقين معنى مجازاً، وذلك قوله: (يداك)، فاليد الاولى هي الكرم، والثانية هي النجدة والشجاعة. لم أقف على اسم قائل البيت ولا على مصدر ذكره، ولا أرى أن البيت يحتمل هذا الحكم، بل يمكن عدُّ هذا المثنى مما اتفق لفظاً ومعنى حقيقياً.

(٥) الفأرة: وعاء الطيب، المسك نوع من الطيب. الفك: أعظم الحنك. الذبح: الشَقّ. السُّك: ضربٌ من الطيب. يصف امرأة بطيب رائحة الفم. البيت لمنظور بن مرثد الأسدي، والشاهد فيه أن =

والعطف في القبيلَيْن جائزٌ باتفاق، والعدول عنه اختصار، وقد أُوثِرَ استعماله في أحدهما، فليُجزْ في الآخر قياساً. فإن خيفَ اللَّبْسُ أُزيلَ بعد العدول بما أزيل قبله، إذْ لا فرق بين قولنا: رأيتُ ضارباً ضرباً وضارباً ضريبةً، وبين قولنا: رأيت ضاربَيْن ضرباً وضريبةً.

وقُيِّد(١) (بالزيادة) احترازاً من المصدر المجعول لاثنين خبراً أو وصفاً نحو: هذان رضىً، ومررْتُ برجلَيْن رِضىً. وقُيِّد (بصلاحية التجريد) احترازاً مِمَّا لا تنزع منه الزيادة (كالمِذْرَوَيْن) وهما جانبا الرأس وجانبا القوس وجانبا الإليتَيْن، ولم يستعملوه مفرداً فهو غير صالح للتجريد، ومثله ما حكى (المبرد) من قول العرب: "جاءَ فلانٌ يضربُ أصدَرَيْه"(٢)، إذا جاء فارغاً، ولا يصلح للتجريد من الزيادة.

واحتُرز (بجواز عطف مثله عليه) مِمَّا لو جُرِّد من الزيادة لم يعطف مثله عليه، كما أنشدني شيخنا رحمه اللّه تعالى من قول الشاعر:

فَجَعَلْنَ مَدْفَع عاقِلَيْن أيامِناً ... وجَعَلْن أمْعَزَ رامتينِ شِمالا(٣)

أراد (عاقلاً) وهو جبل، و(رامة) وهو موضع، فثنَّاهما مجازاً، والأمعز المكان الصلب الكبير الحصى.

فإن قيل: فهذا حد التثنية، فما حدُّ المثَّنى؟ فالجواب أن المثنى هو الاسم القابل المجعول دليل اثنين .. إلى آخر حد التثنية.

وما أُعْرِبَ إعرابَ المثنى خارجاً عن حدِّه فهو محمول على المثنى، فمن ذلك (اثنان واثنتان وكلا وكلتا)، لأنه لا واحدَ لشيء من ذلك من لفظه، ومن المحمول

= أصل المثنى العطف بالواو، وذلك قوله: (بين فكِّها والفكِّ)، وكان القياس أن يقول (بين فكَّيْها). المخصص لابن سيدة ١١/٢٠٠، الأمالي الشجرية ١/١٠،....

(١) أي حدُّ التثنية. والكلام هنا ما زال في شرح حد التثنية الذي عرضه الشارح.

(٢) المقتضب ٣/٤٠ وفيه (جاء ينفض مِذْرَوَيْه).

(٣) أيامناً: عن يمينهن، المدفع: مندفع الماء، وروي (أمامنا) بدلاً من (أيامناً)، لم ينسب البيت لقائل معيَّن، والشاهد فيه تثنية (عاقل) اسم جبل، مجازاً، لأنه مما لا يجوز العطف عليه فهو اسم جبل بعينه. وكذلك (رامتَيْن). لسان العرب/عقل. شرح قصيدة كعب بن زهير لابن هشام/١٧٩.

على المثنى ما قُصِد به الكثرةُ بلفظ المثنى، نحو قوله تعالى: ﴿ثم ارْجِعِ البَصَر كرَّتَيْن﴾(١)، والمرادُ (كرَّاتٍ)، لأن البصرَ لا ينقلب خاسئاً وهو حسيرٌ من كرَّتين. ومن ذلك: (حنَانَيك)، فالمرادُ حنانٌ بعد حنان دون انقطاع، ومن ذلك (لَبَّيْكَ اللهمَّ لَبَّيْكَ)، أي: إقامةً على إجابتك بعد إقامة، فناب لفظ التثنية عن لفظ الجمع، كما ناب لفظ الجمع عن لفظ التثنية في قوله تعالى: ﴿قدْ صَغَتْ قلوبُكما﴾(٢). ومنه ما لفظه مثنًّى ومسمَّاه واحد كقول (تميم العجلاني):

دَعَتْنَا بكَهْفٍ من كُنَابَيْنِ دَعْوَةً ... على عَجَلٍ دهماءُ والركبُ رائحُ(٣)

و(كنابَيْن) موضع(٤).

المسألة الثانية: الاسم المثنى والمجموع جمع السلامة معربان، لأن المعربَ من الأسماء السالمُ من شَبَهِ الحرفِ، وهما كذلك، فيكونان معربَيْن بحكم الأصل.

وحُكِيَ عن (الزجاج) أنهما مبنيَّان(٥) لتَضَمُّن كلٍّ واحد منهما معنى واو العطف، لأنَّ ما تضمَّنَ معنى الحرف مبنيّ كخمسةَ عَشَرَ، والصحيحُ الأوَّلُ، وليس واحدٌ منهما متضمِّناً معنى واو العطف، لأن ما تَضَمَّنَ معنى الحرف يبقى لفظه كأينَ وخمسةَ عشَرَ، ولفظ المفرد غيرُ لفظ المثنى، والمركب يمكن ظهورُ الواو معه ولا يمكن ظهورُها مع المثنى والمجموع. واللَّه أعلم.

المسألة الثالثة: حروف المدّ واللين في المثنى والمجموع حروف إعراب

---

(١) الملك/٤. (٢) التحريم/٤.

(٣) دهماء: اسم امرأة أبي الشاعر. كناب: اسم جبل، وبجانبه جبل آخر يقال له (عناب) وقيل لهما (كنابان). كهف: اسم موضع. أي: دعته زوج أبيه من ذلك الموضع على عجل. والشاهد في البيت إلحاق ما لفظه مثنى ومسمَّاه واحد بالمثنى، وذلك قوله (من كنابَيْن). ديوان ابن مقبل/٤٠ شرح عمدة الحافظ/١٢٥.

(٤) معجم البلدان ٤/٤٨٠.

(٥) الهمع ١/١٩.

عند (سيبويه)(١)، لأنها أسماء معربة فكان لها حروف إعراب كسائر الأسماء المعربة، ولأنها زائدةٌ لمعنى، فكانت حروفَ إعراب، كتاء التأنيث وياء النسب، ولأنَّ حرفَ الإعراب هو الحرفُ الأخير الذي إذا سقَطَ يَخْتَلُّ المعنى، ولو أسقطَتْ هنا اختل معنى التثنية والجمع، ولأنه لو سُمِّيَ رجلٌ (بمُسلمان أو بزيدون) ثمَّ رُخِّم لحذف الألف والواو. وقال (الأخفش والمازني والمبرد): ليست حروف إعراب، لأنها تدلُّ على الإعراب، وحروف الإعراب لا تدل عليه(٢)، وقال (الجرمي): "الانقلاب هو الإعراب"(٣)، وقال (الفراء وقطرب): "هي أنفسُها إعراب"(٤) لأن الإعراب ما كان حادثاً من عاملٍ دالاً على الفاعل والمفعول، وهذه كذلك فتكون إعراباً بالحركة.

والصحيح الاولُ، والجوابُ عن حُجَّة (الأخفش) أنَّها لو كانت دليل الإعراب لكان الإعراب إمَّا فيها وإمَّا في غيرها، وكلاهما باطلٌ. وعن حجة (الفراء) أنها لو كانت إعراباً لما دَلَّتْ على غير الإعراب، لكنَّها دالَّةٌ على غيره، فهي كتاء التأنيث وياء النسب.

فإن قيل: لو كانت حروف المد واللين حروفَ إعراب لم تَقَعْ تاءُ التأنيث قبلها نحو (مسلمتان)، فالجواب أنها لمَّا كانت دالَّةً على الإعراب من وجه، وحروفَ إعراب من وجه، جاز وقوع التاء قبلها من حيث أنها//دالة على الإعراب، لا من حيث هي حروفُ إعراب، وإنَّما روعي ذلك، لأن التأنيث معنى يحافَظُ عليه، كما أنَّ التثنية كذلك. والله أعلم. ٢٧/أ

المسألة الرابعة: المشهور في كلام العرب إجراء المثنى بالألف رفعاً وبالياء المفتوح ما قبلَها جرّاً ونصباً، وقد تقدَّم أن مذهب (سيبويه) أن الألف والياء حرفا إعراب، واختلف أصحابه فقال بعضُهم: الإعرابُ فيها مقدَّر، وخرج ذلك من مذهبه

---

(١) سيبويه ١/١٨-١٩.

(٢) المقتضب ٢٠/١٥٤، وفيه قول الأخفش واختيار المبرد إياه.

(٣) همع الهوامع ٤٨/١. وينسب السيوطي هذا المذهب للجرمي والمازني وابن عصفور.

(٤) المصدر السابق ٤٧/١. وينسب السيوطي هذا المذهب للكوفيين وقطرب والزجاج والزجاجي.

في الأسماء الستَّة، وقد تقدَّمت حجَّتُه. وقال بعضُهم: لا يقدر عليها إعرابٌ، وإنما زيدت الألف في المثنى رفعاً لأن التثنية كثيرةُ الدور في الكلام، والألف أخفُّ حروف المد، ومدلولٌ بها على التثنية مع الفعل اسماً في نحو: (أخواك فَعَلا)، وحرفاً في نحو: (فَعَلا أخواك).

وجُعل الإعرابُ بالانقلاب، لأن التثنية مطلوبٌ فيها ظهورُ الإعراب، والألف لا يمكن تحريكها، ولأن الرفع أصلٌ، والألف أصلٌ لأُخْتَيْها فَجُعِل الأصل مع الأصل، ولأنَّ الرفع أسْبَقُ من إخوتِهِ، والألفُ أسبقُ فجُعِلَ الأسبقُ للأسبق. فإذا دخَلَ عاملُ الجرِّ قلبوا الألف ياءً لمكان المناسبة وأبْقَوا الفتحة قبلها إشعاراً بأنها ألف في الأصل، ثم حملوا النصب على الجرِّ، لأن الجرَّ أصلٌ ينفرد به الاسمُ، فكان حملُ النصب على المختصِّ أولى. ولأنَّ المجرور والمنصوب فضلتان، وحملُ الفضلةِ على الفضلةِ أولى من حملِه على العمدةِ، ولأن المجرور بحرف الجرِّ حقُّه النصب في الأصل، فعُكِسَ ذلك في التثنية، ولأنَّ الجرَّ بالياء، {وهي أخفُّ من الواو، ولأنَّ النصب من الحلق، وهو أقرب إلى الياء}(١)، إذ كانت من وسط الفم.

ومن العرب مَن يُجري المثنى مَجْرى المقصور فيجعلُه بالألف في كلِّ حالٍ، وهي لغة بني الحارث بن كعب، ونسبها بعضُهم إلى بني العنبر وبني الهُجَيْم، وبهذه اللغة قرأ (نافع) و(ابن عامر) والكوفيون إلاَّ (حفصاً) قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَـٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾(٢)، ولا يجوز أن تخرَّج على أن تكون (إنْ) بمعنى نعم، لاستلزامه كون كون اللام في خبر المبتدأ، وهو مختَصٌّ بالضرورة، بل الصوابُ كونُها من هذه اللغة، ومنه قول (هَوْبَر الحارثي):

تَزَوَّدَ مِنِّي بين أُذْنَاه ضربةً ... دَعَتْه إلى هابِي التُّرابِ عقيمُ(٣)

---

(١) ما بين المعترضتين ساقط من أ.

(٢) طه/٦٣. قرأ ابن كثير وحفص (إنْ) بالتخفيف، وشدَّد الباقون، وقرأ أبو عمرو: (هذين)، وقرأ الباقون بالألف. الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي ٢/٩٩، التيسير في القراءات السبع/١٥١.

(٣) هابي التراب: ما ارتفع منه. عقيم: لا تثنَّى لأنها نافذة. ويروى (طعنة) بدل (ضربة) كما =

الهابي: تراب القبر، وقول الآخر:

وأَطْرَقَ إطراقَ الشجاع ولو رأى مساغاً لناباه الشجاعُ لَصَمَّمَا(١)

وأنشدني//شيخُنا رحمه اللّه تعالى: ٢٧/ب

تفرَّقُوا ثم أعَاضَ الرحمـا نُ ابنانِ كالغُصْنانِ أيَّ غُصْنَان(٢)

وأنشد (أبو سعيد) في شرح الكتاب:

إن لِسَلْمَى عندنا ديوانا أخْزَى فُلاناً وابْنَه فُلانا

كانت عجوزاً عُمِّرت زمانا فهي ترى سيِّئَها إحْسَانا

أعرفُ منها الأنْفَ والعَيْنَانا ومِنْخَرَيْنِ أشْبَها ظَبْيَانا(٣)

قال: أراد مِنْخَرَيْ ظَبْيَيْنِ، وليس المراد (ظبيان) اسم رجل. وليس ذلك ضرورةً لإمكان أن يكون ذلك كله بالياء مع إقامة الوزن.

المسألة الخامسة: في كيفية تثنية الممدود والمقصور.

الاسم المتمكن ينقسم إلى صحيح ومنقوص ومقصور وممدود. فإذا ثُنِّي الصحيحُ

= يروى بكسر (عقيم). والمعنى أنه طعنه طعنة واحدة في مقتل فقضى عليه. والشاهد في البيت إجراء المثنى بالألف مطلقاً، في قوله "بين أذناه" على بعض لغات العرب، والأصل أن يقال (بين أذنيه) على القياس. شرح ابن يعيش ١٢٨/٣، لسان العرب/هبا،...

(١) الشجاع: الحية الذكر. أطرق: نظر إلى الأرض. مساغاً: مُضيًّا. صمَّم: عضَّ ونيَّب. يعتذر الشاعر بأن تأخره عن الضرب والمعركة كان له ما يسوغه. ينسب البيت للمتلمس جرير بن يزيد، والشاهد فيه قوله "لناباه" حيث أجرى المثنى بالألف كالاسم المقصور على بعض لغات العرب، وحقُّه الجر بالياء لأنه مثنى، وللبيت روايات أخرى قياسية (لنابيه)، فلا شاهد. ديوان المتلمس/٣٤ (وفيه: لنابيه)، المؤتلف والمختلف/٩٥،...

(٢) يشير إلى ما أنعم اللّه به على أحدهم بجمع شمله وتعويضه عما فقد. والشاهد في البيت إجراء المثنى بالألف مطلقاً في قوله (ابنان كالغصنان أي غصنان)، على لغة بعض العرب، وقياسه النصب والجر بالياء. ولم أقف على قائل هذا البيت أو تخريجه.

(٣) يهجو الشاعر امرأة وابنتها ويصفهما بسوء الخُلُق والخَلْق، ينسب هذا البيت لرؤبة بن العجاج ولرجل من ضبَّة، وقال بعضهم: هو مصنوع. والشاهد فيه إجراء المثنى (العينانا) بالألف مطلقاً كالاسم المقصور. ديوان رؤبة/١٨٧ (من الأبيات المنسوبة إليه)، نوادر أبي زيد/١٥،...

والمنقوصُ لم يتغيَّر آخره مع علامة التثنية، تقول: عندي رَجُلاَن وجَارِيَتَان وراميان، ونحو ذلك.

أمَّا المقصور والممدودُ فيتغيَّر آخره، فلذلك أفرد بمسألة.

فأمَّا المقصورُ: فإن كان رباعيًّا فصاعداً وجب قلبُ ألفه (ياءً) نحو (مُعْطَى ومُعْطَيان) و (مُصْطَفَى ومُصْطَفَيَان). وإن كانت ألفه ثالثة مبدلة من (ياء) نحو (فتى)، أو مجهولة الأصل وأميلَتْ كـ (مَتِى) مسمًّى به، وجَبَ قلبها (ياءً) أيضاً نحو: (فَتَيَان ومَتَيان). وإن كانت بدلاً من (واو) نحو (قفا وعصا) أو مجهولةً ولم تُمَل كـ (أَلَى) مُسَمًّى به، وجب قلبها (واواً)، تقول: (قَفَوان وعَصَوَان وأَلَوَان).

وأما الممدود، فهو على أربعة أضرب: أحدها: تثبُتُ الهمزة فيه على حالها، وذلك إذا كانت أصلاً غيرَ بَدَل نحو: (قُرَّاء)، وهو الرجل المتنسك، تقول: (قُرَّاءان). والثاني: تقلب فيه (واواً)، وذلك إذا كانت للتأنيث نحو: (حمراوان وصحراوان). والثالث: أن تكون بدلاً من أصل نحو: (كساء وحياء)، فيجوز قلبها (واواً)، أو إقرارها على حالها، تقول: (كساوان وحياوان) و (كساءان وحياءان)، وهو أجود. الرابع: أن تكون للإلحاق نحو: (عِلْباء) وهو عَصَبُ العنق، و(قُوباء)، وهو داء معروف يتقشَّر ويتَّسع(١)، جاز إقرارها على حالها، تقول: (علباءان وقُوباءان)، وجاز قَلبها (واواً)، وهو الأجود، تقول: (علباوان وقُوباوان).

وما خرج عن ذلك مقصور على السماع كقولهم: (قُرَّاوان وحمراءان) وقياسهما: (قُرَّاءان وحمراوان)، وقولِ بعضِهم في (قاصِعاء) وهو أحد//جِحَرَة ٢٨/أ اليَرْبوع(٢): (قاصِعَان)، بحذف الهمزة، وقياسُه (قاصِعَاوان)، وكقول بعضهم في

---

(١) يتقشر ويتسع: وهذه عبارة لسان العرب أيضاً والمعنى: يتقشر فيه الجلد ويتسع، ولعله ما يعرف اليوم بالحزازة. ينظر لسان العرب/قوب.

(٢) جِحَرَة: ج جُحر، ويجمع أيضاً على أجحار. والقاصعاء: جُحْر اليربوع، وقيل: هو باب جحره، أو فم جحر اليربوع، وما فسره البعلي هو (النافقاء)، على ما أورده صاحب اللسان. ينظر لسان العرب/قصع، نفق.

(الخَوْزَلَى)(١)، (خَوْزَلان)، والقياسُ (خَوْزَلَيان).

المسألة السادسة: في الكلامِ على نون المثنَّى والمجموع وما حُمِل عليهما.

النونُ في التثنية والجمع عوضٌ من الحركة والتنوين اللَّذين كانا في الواحد عند (سيبويه)(٢) وجمهورِ النحويِّيْن، لأن الاسمَ مُستحِقٌّ للحركةِ، وقد تعذَّرا في التثنية والجمع، والنون صالحة أن تكون عوضاً منها، فيغلِبُ على الظن أنها زيدت لذلك. وقال بعض البصريين: هي عوضٌ من الحركة مع الألف واللام، وفيما لا ينصرف، ومن التنوين وحدَه في نحو: (غُلامَا زيد)، و {منهما في نحو قولك: (الرجلان وأحمدان)}(٣)، ومنهما في نحو (رجلان). وقيل: هي بدلٌ من الحركة مطلقاً، وقيل: من التنوين وحده، وقال (الفراء): "فُرِّق بها بين ألف التثنية وبين المنصوب المنون"(٤). والصحيحُ الأولُ لما ذكر. وأمَّا ثبوتُها في تثنية (هذا والذي)، كقولك: (هذان واللذان)، ففيه وجهان: أحدهما: أنها صيغةٌ وضِعَت للتثنية، لا أنها تثنيةٌ على التحقيق. والثاني: أنهما بنيا في الإفراد لِشَبَهِهما بالحرف، وفي التثنية زال ذلك، إذ الحرف لا يُثَنَّى، وإذا أعربا استحقَّا الحركة والتنوين. وذهبَ قوم إلى أن النون فيهما عوضٌ من المحذوف وهما: (الألف) في (هذا)، و(الياء) في (الذي). وقال شيخنا رحمه اللّه تعالى: "النون فيهما لدفعِ تَوَهُّم الإضافة أو الإفراد"(٥). أمَّا دفْعُ توهُّمِ الإضافة، فلأنَّه لو لم يكنْ بعد حروف التثنية والجمع نونٌ لما عُلِمَ المضافُ من غيره. أما دفعُ توهم الإفراد أيضاً فَبَيِّنٌ في مواضع منها تثنية اسم الإشارة وبعض المقصورات نحو: (هذان الخوزلان)، في تثنية (الخوزلى). ومنها جمعُ المنقوص في حال الجر نحو: (مررْتُ بالمهتدين، وانتسبْتُ إلى أَبِيْنَ كِرَام)، فلولا النون في هذه وما أشْبَهَها لكان لفظُ الواحدِ كغيره. وليستْ نائبةً عن

---

(١) الخوزلى: مشية فيها تثاقل.

(٢) سيبويه ١/١٧-١٨.

(٣) ما بين المعترضتين ساقط من أ و ظ.

(٤) الهمع ١/٤٨. قال عن نون المثنى "إنها فارقة بين رفع المثنى ونصب المفرد.. وعليه الفراء".

(٥) التسهيل لابن مالك/١٣.

الحركات، لأن حروف المدِّ نائبةٌ عنها قائمةٌ مقامها في بيان مقتضى العامل، ولا عوضاً من تنوينه لثبوتها في ما لا تنوين في واحده، نحو: (يا زيدان، ولا رجلين فيها)، وإذا لم تكن عوضاً من أحدهما فأولى ألا تكونَ عوضاً منهما.

وحُرِّكَتْ النون فيهما فراراً من التقاء الساكنين، وكانت حركتها في التثنية كسرة على أصل التقاء الساكنين، لأن ما قبلَ حرفِ التثنية مفتوحٌ،فَجَعلُوا ما بعده مكسوراً، تعديلاً، وعَكَسُوه في الجمع. هذا الأكثرُ في كلامهم.

ومنهم مَن يفتح النونَ في التثنية، أنشد (الفراء)// ٢٨/ب

على أحوذيّيْنَ استقلَّتْ عَشِيَّةً فما هي إلاَّ لَمْحَةٌ وتغيبُ(١)

بالفتح، وليس موضع ضرورة.

وحكى (أبو علي)، عن (أبي عمرِو الشَّيْبانيّ): "هما خليلانُ"، وقال: "ضمُّ نونِ التثنيةِ لُغَةٌ".(٢)

وتحذف ُ في الإضافة اتفاقاً، كقوله تعالى: ﴿**تَبَّتْ يدا أبي لَهَبٍ وتَبَّ**﴾(٣).

وقد تحذف للضرورة كما في (قول السّعدي)(٤):

لها مَتْنَتَانِ خَظَاتَا كَما أَكَبَّ على ساعدَيْه النَّمِر(٥)

---

(١) الأحوذي: الحاذق، أو الراعي الماهر، وأراد هنا: جناحي القطاة. يصف الشاعر قطاة بسرعة الطيران. البيت لحميد بن ثور الهلالي. والشاهد فيه فتح نون المثنى في قوله: (على أحوذيَّيْنَ) وقياسها الكسر. ديوان حميد بن ثور/٥٥، شرح ابن يعيش ١٤١/٤،...

(٢) سر صناعة الإعراب لابن جني ٤٨٩/٢. قال: "وقد حكي أن منهم من ضم النون في نحو (الزيدانُ والعمرانُ)، وهذان من الشذوذ بحيث لا يقاس عليهما" ويلاحظ أنه لم يسند الحكاية لواحد معيَّن، وينظر التصريح على التوضيح ٧٨/١.

(٣) المسد/١.

(٤) السَّعدي: كذا في جميع النسخ، ولعله (الكندي)، لأن البيت التالي هو لامرئ القيس الكندي. ولم أعثر عليه في شعرِ أيٍّ ممن نسبتُهم (السعدي).

(٥) المتنتان: جانبا الصلب. يصف فرساً بالامتلاء والشدة. البيت لامرئ القيس الكندي، والشاهد فيه حذف نون المثنى في قوله (خظاتا) للضرورة، وأصلها (خظاتان). ديوان امرئ القيس/١٢٢، شرح ابن يعيش ٢٨/٩،...

أراد: (خَظَاتَان)، فحذفَ النونَ للضرورةِ، وخظاتا، أي مُتَكَثِّرتا اللحم.

وقال (تأبط شرًّا):

همـــا خُطَّـــتَا إمَّا إســـارٌ ومِنَّـــةٌ   وإمَّــا دَمٌ والقتـــلُ بالحـــرِّ أجْدَرُ(١)

رُويَ برفع إسَار ومِنه وجرِّهما، فالجرُّ على أن تكون إمَّا زائدة بين المضاف والمضاف إليه، والنون محذوفة للإضافة، والرفعُ على أن تكون (إسارٌ ومنَّةٌ) بدلاً من (خُطَّتا)، والنون محذوفة للضرورة.

وقد تحذف لتقصير الصلة كقول الشاعر:

خليليَّ مــا إن أنتما الصَّادقا هوىً   إذا خِفتُمــا فيــه عـذولاً وَوَاشِيا(٢)

وقول (الأخطل):

أبنـي كُلَيـبٍ إن عَمَّـيَّ اللَّـــذا   قتَـلا المـلوكَ وفكَّكَـــا الأغْـلالا(٣)

وأما نون الجمع فحركَتْ بالفتح لخفته، وكسرُها لغةٌ، ومنه قول الشاعر:

عَــرينٌ من عُرَيْنَـــةَ ليـــس منَّــا   بَرِئْتُ إلــى عُـــرَيْنَةَ من عَرينِ

عَرَفْنــا جَعْفَـــراً وبنـــي رَبَــاحٍ   وأنْكَــرْنَا زعــانفَ آخـــرينِ(٤)

---

(١) الإسار: الأسر. المنة: التفضُّل، أي إطلاق السراح تفضُّلا. وإمَّا دمٌ: أي وإمَّا قتلٌ. ينسب البيت لتأبط شرًّا، ونسبه العيني في واحد من موضعين للشنفرى، والشاهد فيه حذفُ نون المثنى ضرورة في قوله (خُطَّتا)، وأصلها (خُطَّتَان). الخصائص ٤٠٥/٢، مغني اللبيب/٦٤٣،....

(٢) العذول: اللائم. يصف المحب الصادق بأنه من لا يحفل بكلام العذال والوشاة. الشاهد في البيت حذف نون المثنى لتقصير الصلة في قوله (الصادقا هوى)، و (ال) في قوله هذا هي ال الموصولية. لم يعز البيت لشاعر معيَّن. همع الهوامع ٤٩/١، الدرر اللوامع ٢٣/١،...

(٣) عَمَّا الشاعر هما عمرو ومُرَّة ابنا كلثوم، مُرَّة قتل المنذر بن النعمان، وعمرو قتل عمرَو بن هند ملك الغساسنة. الأغلال: ج غل وهو طوق يوضع في عنق الأسير. الشاهد في البيت حذف نون المثنى لتقصير الصلة في قوله (اللَّذا قتلا الملوك) وأصله (اللذان). ديوان الأخطل/٤٤ (طبعة دار إحياء التراث ببيروت)، سيبويه ١٨٦/١،...

(٤) عرين: هو عرين بن ثعلبة بن يربوع، وله أخوان هما جعفر وعبيد. يهجو الشاعرُ فضالةَ العرني التميمي وينفيه من تميم. البيتان لجرير، والشاهد فيهما كسر نون جمع المذكر السالم على لغة بعض العرب، في قوله (زعانف آخرينِ)، وحقها الفتح. ديوان جرير/٥٧٧ (وفيه: وبني عبيد)، أوضح المسالك/٦٧،...

ويُرْوى: (وبني أبيه)، وأنشده في (شرح التسهيل): (وبني عُبَيْد)، وعَرين: بطنٌ من تميم، وعُرَيْنَة بطن من بُجَيْلة، والزعانف: الأدعياء الذين ليس أصلهم واحداً، وقيل: هم الفِرَق بمنزلةِ زعانف الأديم وهي أطرافه.

وقال الآخر:

أَكُلَّ الدَّهْرِ حِلٌّ وارتحـالٌ   أما يُبقي عليَّ ولا يقيني

ومـاذا يَدَّري الشعراء مني   وقد جاوزْتُ حدَّ الأربعينِ(١)

وقيل: كسرها مخصوصٌ بالضرورة.

فأمَّا حذفُها للإضافة فكثيرٌ مُطَّرِدٌ، كقوله تعالى: ﴿غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ﴾(٢).

وتحذف للضرورة كقول الشاعر:

لـو كُنْتُمُ مُنْجِدِي حينَ استَغَثْتُكُم   لم تُعْدَمُوا ساعداً منِّي ولا عَضُدا(٣)

وتحذف لتقصير الصلة، كقول الشاعر:

الحافِظُـو عـورة العشيرةِ لا   يأتيهُمُ من ورائهم نَطَـفُ(٤)

النَّطفَة// بفتح النون والطاء المهملة التلطُّخُ بالعيب، وكقول الآخر: ٢٩/أ

---

(١) يدَّري: يختل ويخدع. يفخر الشاعر بنفسه واكتمال تجربته الشعرية. ولا أرى علاقة للبيت الأول بمعنى البيت الثاني، إلا إذا أراد أن يشير إلى أثر ترحاله في اكتساب الخبرة والتجربة. البيت لسحيم بن وثيل الرياحي ، والشاهد فيه كسر نون جمع المذكر السالم أو الملحق به، وهي لغة. المقتضب ٣٣٢/٣، شرح ابن يعيش ١١/٥،...

(٢) المائدة/١.

(٣) يعتب الشاعر على قوم لم يهبوا لنجدته إذ طلب إليهم ذلك، ويروى: (حين استعنتكم)، لم ينسب البيت لشاعر معيَّن، والشاهد: فيه حذف نون جمع المذكر السالم للضرورة، في قوله (منجدي) ولولا الحذف لقال: منجدين. همع الهوامع ٥٠/١، الدرر اللوامع ٢٤/١.

(٤) العورة: المكان الذي يخاف منه العدو، ويروى (وكف) بدل (نطف)، وهو بمعناه. ينسب البيت إلى عمرو بن امرئ القيس الخزرجي ولقيس بن الخطيم، وللحارث بن ظالم المري! والشاهد فيه حذف نون جمع المذكر السالم لتقصير الصلة في قوله: (والحافظو)، و (ال) فيها موصولية. سيبويه ١٨٦/١، معاني القرآن للأخفش/٨٥،...

وإنَّ الـذي حـانت بفَلْجٍ دماؤهم هُـم القـومُ كلُّ القومِ يا أمَّ خالدِ(١)

وحـانَتْ: حَضَـرَتْ، وفَلْج، بفتح الفاء وسكون اللام: موضع بين البصرة وضَرِيَّة، مذكر مصروف، ومنه قولُه تعالى: ﴿**وخُضْتُم كالذي خاضُوا**﴾(٢)، أي كالذين على أحَدِ الأقوال.

وقد تسقط اختياراً قبل لام ساكنة كقوله تعالى: ﴿**وَاعْلَمُوا أَنَّكُم غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهَ**﴾(٣) بالنصب، حكاها (أبو زيد)، وحكى (ابن جني): ﴿**إنَّكُم لَذَائِقُو العذابَ الأليمَ**﴾(٤) بالنصب أيضاً. وهو شبيه بقولهم في: بني العنبر (بَلْعَنْبَر)، وحكى (ابن جني) {أيضاً: ﴿**وماهُمْ بضارِّي به من أَحَدٍ إلاَّ بإذنِ اللَّه**﴾(٥) وهو في}(٦) غاية الشذوذ، بخلاف الذي قبله، والله أعلم.

جمع المذكر السالم

قال رحمه اللَّه تعالى: "وإذا جُمِعَ لحقهُ واوٌ مضمومٌ ما قبله ونونٌ مفتوحةٌ، وياءٌ مكسور ما قَبْلَهُ ونون مفتوحة. فيكون الواو علامةً للرفع، كقولك:

---

(١) حانت دماؤهم: لم يؤخذ لهم بدية. هم القوم: أي هم القوم الكاملون. يرثي الشاعر قوماً ويصفهم بالكمال. البيت لأشهب بن رميلة، والشاهد فيه حذف النون من (الذين) لتقصير الصلة في قوله: (وإن الذي)، أصلها (الذين). ويروى: (فإن الأُلى) فلا شاهد. سيبويه ١/١٨٧ معاني القرآن للأخفش/٨٥، المقتضب ٤/١٤٦،...

(٢) التوبة/٦٩

(٣) التوبة/٢. والقراءة المشهورة: "...واعلموا أنكم غيرُ معجزي اللَّهِ" بكسر الهاء من لفظ الجلالة أما فتحها فهي قراءة الكسائي، على ما ذكر السيوطي، ينظر همع الهوامع ١/٥٠.

(٤) الصافات/٣٨ من قوله تعالى: ﴿..لذائقوا العَذابِ..﴾. أما قراءة النصب، فينظر البحر المحيط٧/٣٥٨ .

(٥) البقرة /١٠٢، القراءة المشهورة: (..وماهم بضارِّين به من أحد إلا بإذن اللَّه..) والقراءة موضوع الشاهد في المحتسب ١/١٠٣ .

(٦) ما بين المعترضتين ساقط من ظ.

(جاءني مسلمُونَ)، والياء المكسور ما قبله علامةً للجرِّ في قولك: (مَرَرْتُ بمسلِمِيْنَ)، والنصبُ يتبع الجرَّ، فيقال: (رأيتُ مُسْلِمِيْنَ)".

الشرح: الضمير في (جُمِعَ) للاسم، أي: وإذا جُمِعَ الاسمُ، والكلام على المجموع يرد في مسائل:

الأولى: في حدِّ الجمع والمجموع. فحدُّ الجمع جعلُ الاسم القابل دليل ما فوق الاثنين، كما سبق، بتَغْيير ظاهرٍ أو مقدَّر، وهو التكسير، أو بزيادة في الآخر يقدَّرُ انفصالها لغيرِ عِوَضٍ وهو الصحيح. فأشار بقوله: (دليل ما فوق اثنين) إلى أنَّ أقَلَّ الجمع ثلاثةٌ، فإنْ استعمل لفظ الجمع في أقل من ثلاثةٍ فليس جمعاً، بل هو مثنى، أو مفردٌ استعير له لفظ الجمع نحو: ﴿قد صَغَتْ قلوبُكما﴾(١) و﴿وَنَحْنُ الوارِثُون﴾(٢).

و(كما سبق) إشارةٌ إلى اتفاق اللفظ والمعنى على نحو ماذُكر في التثنية، فنظيرُ قولهم في الشمس والقمر (القمران)، قولُهم: (الخُبَيْبُون") يريدون خبيباً وأصحابه، و(خُبَيْب) لقب (عبد اللَّه بن الزبير).

و(بتَغْيير) متعلق بدليل ما فوق اثنين، فلا يتناول تغيير نحو: (مُصْطَفَيْن ومُصْطَفَيان)، وقد غُيِّر إذْ جُمِعا بحذف وقلب، إلاَّ أن تغييرهما ليس هو المشعر بالجمعيَّة، بل المشعر بها الزيادة اللاحقة، إذْ لو قُدِّر انفرادها ـ ولا حذف ولا قلب ـ لم تُجهل الجمعية.

و(التغيير الظاهر) إمَّا بزيادةٍ، كـ (صِنْوٍ وصِنْوان)(٣)، وإمَّا بحذف كـ (تُخْمَة وتُخَمَ)، أو بتبديل شكل كـ (أَسَد وأُسْد)، أو بزيادة وتبديل شكلٍ كـ (رَجُل ورجال)، أو بنقص وتبديل شكلٍ كـ (قضيب وقُضُب)، أو بزيادةٍ ونقصٍ وتبديلِ شكلِ كـ (غلام وغِلْمَان).

و(التغيير المقدر) كـ (فُلْك)، فإنه يقعُ على الواحد وعلى الجميع، فإن كان واحداً

---

(١) التحريم/٤ (٢) الحِجر/٢٣

(٣) الصنو: الأخ الشقيق، والعم، والابن، الجمع صنوان، والمؤنث صِنْوَة.

فهـو كـ (قُفْل)، وإذا كـان جمعـاً//فهـو كـ (بُدْن)، فيُقَدَّر زوال الضـمَّة الكـائنة في ٢٩/ب الواحد، وتبديلُها بضَمَّةٍ مشعرة بالجمع، هذا هو مذهب سيبويه"(١).

واحتُرز بكون الزيادة في جمع التصحيح مقدَّرةَ الانفصال من نحـو: (صِنْوان) فإن زيادته كزيادةِ(زَيْدِيْن)، لكن زيادة (زيدِيْن) مقدرةُ الانفصال لأنَّ نونه تسـقط فـي الإضافة. ولـو سُمِّيَ بـه {ثم نُسِبَ إليـه لحُذِفَت المـدةُ والنـونُ، و(صِنْـوان) ونحـوه بخلاف ذلك.}(٢)

واحترز بكونها لغير عِوَض، من نحو (سنين)، فإنـه جمـع تكسـير، جَرَى فـي الإعراب مجرى التَّصْحيح، ومعنى التعويض فيه أن واحدَه منقوصٌ، فزيدَ في آخـره زيادةُ جمْعِ التصحيح عوضـاً مـن الجزء(٣) الفـائت بعدم التكسير، لأنهمـا يجعلانـه شبيهاً بـ (فُعُول) لو كُسِّر.

وأمَّا حد المجموع، فهـو الاسم القابلُ المجعولُ دليلَ ما فوق اثنين، إلـى آخـر ما قيل في حدِّ الجمع، فدخل فـي ذلـك المجمـوع جمـع التكسـير، والمجمـوع بـالواو والنون، والألفِ والتاء.

وأمَّا جمعُ التكسير، فحكمُه في الإعراب حكمُ المفرد.

المسـألة الثانيـة: المجمـوع بـالواو رفعـاً وباليـاء جَـرّاً ونصـباً قسـمان: مقيسٌ، وغيرُ مقيس.

القسم الأول: المقيس. هو ما كان واحدُه خاليـاً مـن تـاء التـأنيث، ومـن تركيـب يُشْبِهُها، مذكَّراً عاقلاً، أو شبيهاً به، عَلَماً أو مُصَغَّراً، أو صفةً تقبل تـاء التـأنيث إن قُصِدِ معناها.

فاحترز (بالخلو من تاء التأنيث) عن نحو (حمـزة وضاربـة) وبـتركيب يُشْبِهُها من نحو (معدي كرب)، وبالتذكير والعقل عن المؤنث وغير العاقل (كزينب وحائض وشِـدْقَم وصـاهل).

---

(١) سيبويه ٣/٥٧٧.

(٢) ما بين المعترضتين ساقط من ظ.

(٣) في أ و ظ و س (عوضاً من الخبر الفائت).

واحترز (بالشَّبيه بالعاقل) عن نحو: ﴿والشمسَ والقَمَر رأيْتُهم لي سَاجِدِيْن﴾(١) و﴿قالَتا أتَيْنا طائِعيْن﴾(٢).

واحتُرز (بالعلَم) عَمَّا ليس بِعَلَمٍ نحو: (رجل، إنسان)، وقُيِّد بمُصَغَّر نحو (عُلَيِّم وعُلَيِّمون)، لأن التصغير وصف في المعنى.

واحترز (بالصفة)، عن غيرها مما ليس بصفةٍ، وخرج بتقييدها بـ (٣) (قبول تاء التأنيث)، ما كان على (أفْعَل) مؤنثه (فعلاء)، كـأحمر وحمراء، وعلى (فعلان) مؤنثه (فَعْلى) كسَكْران، وما كان صفةً يشترك فيها المذكر والمؤنث كصبور ومعطار ومنطيق، فإن ذلك كلّه لا يقبل تاء التأنيث عند قصد معناها، لا يقال (أشنبة ولا سكرانة ولا صبورة ولا معطارة ولا منطيقة).

ومِمَّا شُبِّه بمن يعقِل الدواهي والعجائب والأشياء المستعظمة نحو: (أصابَهم الأمْرُون والفِتْكَرون ـ مثلث الفاء ـ والبِرَحُون،//مثلث الباء)(٤)، الدواهي، و(عمل بهم العَمَلِيْن) أي الأعمالَ العجيبةَ التي كأنها غايةُ ما أُريدَ منها، وقالوا للمطر الذي يعظم شأنه ويَعُمُّ نفعُه (وابلون)، قال الشاعر: ٣٠/أ

فأصبحت المذاهبُ قد أذاعَتْ بهـا الإعصارُ بَعْدَ الوَابِلِيْنا(٥)

وقال "أبو صخر الهذلي":

تلاعبُ الريحُ بالعَصْرَيْنِ قسْطلَه والوابلـون وتَهْتَـانُ التَّجَـاويدِ(٦)

---

(١) يوسف/٤.

(٢) فصّلت/١١ (والضمير يعود على السماء والأرض).

(٣) بقبول: (الباء) زيادة من المحقق.

(٤) البِرَحون والفِتْكَرون: بكسر الباء وضمّها. لسان العرب/برح.

(٥) المذاهب: الطرق. والمعنى أن الأعاصير والأمطار غيرت معالم الطرق. لم يعز البيت لقائل معيَّن، والشاهد فيه جمع الأشياء المستعظمة جمع مذكر سالم وذلك في قوله (الوابلين). تهذيب اللغة ١٨٨/٣، لسان العرب/وبل،...

(٦) التجاويد: المطردون الوبل. يصف الشاعر طللاً. والشاهد في البيت جمع (الوابل) في قوله: (والوابلون) جمع مذكَّر سالم لاستعظامه. شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٩٦/١، شواهد العيني ١٦٢/١، .....

العصران: الغداة والعشيّ، والقسطل والقصطل: الغبار، والتهتان: نحوٌ من الدِّيمة، عن أبي زيد(١)، وقيل: التهتان: مطرُ ساعةٍ ثم يفتُر ثم يعود.

ولم يشترط الكوفيون الخلوَّ من تاء التأنيث ولا قبولها عند قصد معناه، بل أجازوا أن يقال في هبيرة، (هبيرون)، وفي أحمر، (أحمرون)(٢).

وإذا أردت أن تجمع أو تثني مذكراً أو مؤنثاً أو عاقلاً وغيره، غَلَّبْتَ المذكر والعاقل، فنقول في مسلم ومسلمة: (مسلمان)، وفي مسلم ومسلمتين: (مسلمُون)، وفي رجلٍ سابقٍ وفرسَيْن سابقَيْن: (سابقون). وإن أمكن ترك التغليب فهو اولى. تقول (بعيران) في جملٍ وناقة، أولى من (جَمَلَيْن).

القسم الثاني: غير المقيس، وهو ما فاته بعض الشروط المذكورة في المقيس. فمن ذلك قولُهم في جمع (رجل عَلاَنية) وهو المشهور: (رجالٌ عَلاَنُون)، وفي جمع (رَبْعَة) وهو المعتدل القامة: (رَبْعُون)، وفي جمع أهل: (أهلون)، وفي جمع أرض: (أَرَضُون)، وفي عالَم، بفتح اللام (عالَمُون) وفي أحمر وأسود: (أَحْمَرُون وأَسْوَدون)، وفي عانس: (عانسون)، وهو من بلغ حدَّ التزوُّج ولم يتزوَّج، مذكَّراً كان أو مؤنثاً، قال الشاعر:

فما وجدت نساءُ بني نزار ... حلائلَ أَسْودِينَ وأَحْمَرينَ(٣)

وقال الآخر:

مِنَّا الذي هو ما إن طرَّ شاربُه ... والعانِسُون ومنَّا المُرْدُ والشّيَّبُ(٤)

---

(١) صحاح الجوهري/هتن، وثَمَّ قول أبي زيد.

(٢) شرح الكافية للرضي ٢/١٨٠-١٨٢.

(٣) حلائل: ج حليل وهو الزوج. يهجو الشاعر المضريَّةَ ويتَّهم نساءهم. البيت لحكيم بن عياش الكلبي شاعر اليمانية، والشاهد فيه جمع أسود وأحمر على (أسودين وأحمرين) جمع تصحيح غير مقيس لأن مفرده مما لا تلحقه التاء. شرح ابن يعيش ٥/٦٠، همع الهوامع ١/٤٥،...

(٤) المرد: ج أمرد، وهو من لم ينبت شعر لحيته. البيت لأبي قيس بن رفاعة ـ وهو جاهلي. ونسب لأبي قيس بن الأسلت، والشاهد فيه جمع عانس على (عانسين) جمع تصحيح غير مقيس، لأنه ليس صفة لمذكر بل لمذكر ومؤنث. مغني اللبيب/٣٠٤، العيني ١/١٦٧.

المراد: بالأسودين العربُ، وبالأحمَرين العَجَمُ، وطَرَّ شاربُه، بفتح الطاء: نَبَتَ. ومن ذلك (أُلو) بمعنى أصحاب، لا واحدَ له من لفظه، بل واحدُه (ذو)، قال اللّه تعالى: ﴿ولا يَأْتَلِ أُولو الفضْلِ منكم والسَّعةِ أَنْ يُؤْتوا أُولي القُرْبَى﴾(١). ومن ذلك (عِلِّيُّون)، {قال تعالى: ﴿إنَّ كتاب الأَبْرارِ في عِلِّيِّيْن. وما أَدْرَاكَ ما عِلِّيُّون﴾(٢)}(٣).

ومن ذلك (عِشْرُون) وأخواتُه إلى التسعين، لأن كلَّ واحد من عشرين وثلاثين إلى تسعين يختصُّ بمقدار//والجمعُ لا يختصُّ بمقدار. ومنه (سِنَةٌ) وبابُه، مِمَّا هو محذوفُ اللام مُعَوَّضٌ بالهاءِ مِمَّا لم يُكَسَّر، فما كان منه مكسور الفاء (كمئة) و(عِزَة) وهي الجماعة، سلِمَتْ فيه الكسرةُ، تقول: (مِئَة، مِئُون)، وما كان مفتوحَها كُسِرَ في الجمع: (كسَنَة وسِنِين)، وما كان مضمومَها جاز فيه بقاءُ الضمَّة وإبدالُها كَسْرَةً، كـ (بُرَة) وهي الحَلَقَةُ في أنف البعير، و(ثُبَة) وهي الجماعة، تقول: (بُرُون وثُبُون وبِرُون وثِبون). ٣٠/ب

المسألة الثالثة: إذا جُمع الاسمُ جمعَ السلامةِ زيد عليه علامةٌ للجمع: [في الرفع](٤) واوٌ بعد ضَمَّة، وفي الجرِّ والنَّصْب ياءٌ بعد كَسْرَة.

ولا يخرج عن ذلك المقصور نحو [قوله تعالى](٥): ﴿وأَنْتُم الأَعْلَونَ﴾(٦) و﴿وإنَّهم عندنا لَمِنَ المُصْطَفَيْنَ الأخيارِ﴾(٧) لأنَّ قبل الواو والياء ضَمَّةً وكسرةً مقدَّرَتَيْن في الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين.

وعند شيخنا أنه مُعْرَبٌ بالحروف، فالواو علامة الرفع والياء علامةُ الجرِّ والنصب. وقد تقدَّم الخلافُ في ذلك عند إعراب المثنى(٨) وإنما استُعمل هذا

---

(١) النور/٢٢ (٢) المطففين/١٨-١٩

(٣) ما بين المعترضتين ساقط من أ.

(٤) ما بين الحاصرتين زيادة من المحقق لإقامة المعنى.

(٥) ما بين الحاصرتين زيادة من المحقق.

(٦) آل عمران/١٣٩ . (٧) ص/٤٧.

(٨) ينظر الصفحة ٧٩ .

الجمع هذا الاستعمالَ لأنه كالمثنى في كثرة دورِه في الكلام، فَأُجْرِيَ مجرى المثنّى في خِفَّة العلامة وتَرْكِ الإخلال بظهور الإعراب، فجُعِلَت علامةُ الجمع واواً في الرفع، لأنها من أمَّهات الزوائد، ومدلولٌ بها على الجمعيَّة مع الفعل اسماً نحو "فَعَلوا" وحَرْفاً نحو: (أكلوني البراغيث). وضَمُّوا ما قبل الواو إتباعاً. وجُعل الإعرابُ فيه بالانقلاب على مذهب (سيبويه)، لامتناع ظهور الحركات على الواو المضمومِ ما قبلها، وأُقِرَّت الواو في الرفع على صورتِها، فإذا دخل عاملُ الجرِّ قُلِبَتْ ياءً لأنها من جنس الكسرة، وكسَروا ما قبل الياء كما ضمُّوا ما قبل الواو لِئلا يلتبس بالمثنى في بعض الصور، وحَمَلوا النصْب على الجرِّ كما في التثنية، لأنك لو قلبْتَ الواوَ ألفاً في النصب لأفضى ذلك إلى الالتباس بالمثنى المرفوع.

أمَّا النونُ بعد الواو والياء، فقد تقدَّمَ الكلام عليها مع نون التثنية فَلْيُعلَم ذلك.(١)

الملحق بالمثنى

قال رحمه اللَّه تعالى: "وكِلاَ وكِلْتَا، إذا أضيفا إلى المُضْمَر أُعْرِبا إعراب (مَسْلِمَيْن)، فتقول: جاءني كلاهُما، بالألف في الرفع، ورأَيْتُ كِلَيْهما، ومَرَرْتُ بِكلَيْهما، بالياء في الجرِّ والنصب".

الشرح: (كلا)، اسمٌ مفردٌ في اللفظ مُثَنًّى في المعنى، فلو ذكره (الجرجاني) في المفرد لكان له وَجْه، وكذا لو ذكره مع المثنَّى. فأمَّا ذكرُه عُقَيْبَ الجمع فلا وَجْهَ له.

واعتبارُ اللفظِ في خبره وضميره أكثَرُ من اعتبار المعنى، قال اللَّه تعالى: ﴿كِلْتَا الجنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾(٢)، ولو اعتبر المعنى لقال: (آتتا)، وقد اجتمع اعتبار اللَّفظ//والمعنى في قول الشاعر: ٣١/أ

كلاهُما حينَ جدَّ الجَرْيُ بينَهما ... قد أَقْلَعا وكِلاَ أنْفَيْهما رَابي(٣)

---

(١) ينظر ص٨٣ .

(٢) الكهف/٣٣

(٣) كلاهما: الضمير يعود على ابنة جرير وزوجها، إذ أرغمهما جرير على الطلاق عسفاً =

ولَمَّا كان له حظٌّ من كل واحدٍ من الإفراد والتثنية أُعْربَ بإعرابِ المفردِ تارةً، وبإعراب المثنّى تارةً، فأُعربَ بإعراب المفرد عند إضافته إلى الظاهر، وأُعربَ بإعراب المثنّى عند إضافته إلى المُضْمَر، لأن الظاهرَ أصلٌ للمُضْمَر، فالإضافة إليه أصلٌ، والمضمرُ فرعٌ {فالإضافةُ إليه فرع}(١)، والإعرابُ بالحركاتِ أصلٌ وبالحروف فرعٌ، فجُعِل الأصلُ مع الأصل والفرعُ مع الفرعِ لكمال المناسبة.

و(كِلْتَا) ككِلاَ في جميع ما ذُكر، إلا أنَّ (كِلاَ) للمذكَّر، و(كلتا) للمؤنث.

و(كنانةُ) تجريهما مع الظاهر إجراءَهما مع المضمر فتقول: (جاءني كلا أخويك) بالألف، و(رأيْتُ كِلَيْ أخوَيْك، ومرَرْتُ بِكِلَيْ أخوَيْك) بالياء في الجر والنصب(٢).

وعلى ما تقدَّم من لغة (بلحارث) يكونان بالألفِ في كل حال(٣).

ولا يستعمل (كلا وكلتا) إلا مضافَيْن، ولا يُضَافان إلاَّ إلى معرَّف {مثنى}(٤) لفظاً ومعنى، نحو: (جاءني كلا أَخَوَيْك وكِلْتا أُخْتَيْك)، أو معنىً لا لفظاً كما في قول الشاعر:

كِلانا غَنِيٌّ عن أخيه حياتَه ... ونحن إذا مِتْنَا أشدُّ تغانيا(٥)

وقول الآخر:

= كما يقال، أقلعا: كفَّا. رابي: منتفخ. يهجو الشاعرُ جريراً بأنه طلَّق ابنته من زوجها جهلاً وطمعاً، وكان الزوجان متكافئين. البيت للفرزدق، والشاهد فيه الإخبار عن (كلا) بالإفراد تارة بحسب اللفظ، وبالمثنى تارة بحسب المعنى، في قوله (كلاهما أقلعا .. كلا أنفيهما رابي). ديوان الفرزدق/٣٤، الخصائص ٢/٤٢١ و٣/٣١٤،...

(١) ما بين المعترضتين ساقط من أ.

(٢) معاني القرآن للأخفش ٢/١٨٤، شرح الكافية الشافية ١/١٨٧.

(٣) ينظر ص ٨٢ .

(٤) كلمة (مثنى) ساقطة من الأصل. وهي في بقية النسخ.

(٥) غني عن أخيه: لا حاجة به إليه. حياته: أي في حياته. ينسب البيت للأُبَيْرِد الرياحي، بحسب ابن الأعرابي وينسب للمغيرة بن حبناء التميمي، ولعبد اللّه بن معاوية بن جعفر، والشاهد فيه إضافةُ (كلا) إلى مثنى معنىً لا لفظاً في قوله: (كلانا غنيٌّ). لسان العرب/غني، أوضح المسالك ٣/١٣٨، مغني اللبيب/٢٠٤،...

إنَّ للخيـــرِ وللشـــــرِّ مَـــدَى   وكـــــلا ذلك وَجْـــهٌ وقَبَـل(١)

ولا يضاف إلى مفردٍ معطوفٍ عليه آخرُ إلاَّ في الضرورة كقوله:

كِلاَ أَخِي وخليلي واجِدِي عَضُداً   فـي النـــائباتِ وإلْمـــامِ المُلِمَّاتِ(٢)

وقول الآخر:

كلا الضَّيْفنِ المَشْنُوءِ والضَّيْفِ واجدٌ(٣)

الضيفن: تابع الضيف، وهو الذي يُسَمَّى الطفيليّ.

جمع المؤنَّث السالم

قال رحمه اللَّه تعالى: "ويستوي الجرُّ والنَّصبُ في خمسةِ مواضعَ: الأولُ التثنيةُ، والثاني جمع المذكَّر بالواو والنون، وقد مضى ذكرُهما، والثالثُ جمع المؤنَّث بالألف والتاء نحو: (مُسلِمَات)، تقول: (جاءني مُسلِماتٌ، ورأيتُ مُسْلِماتٍ ومررْتُ بمُسْلِماتٍ)، فيكونُ لفظ الجرِّ كلفظِ النصب. والرابعُ مالا ينصرف، نحو: (رأيْتُ أحمَدَ ومررتُ بأحْمَدَ)، والخامسُ الضميرُ في: (أكرَمْتُك، ومررْتُ بك، وإنَّه، ولـه) وكذلك الجميع"(٤).

---

(١) قَبَل: وجه، طريق واضح. والمعنى أن كلاً من الخير والشر وجه من الوجوه التي يصرِّف بها الإنسان شؤونه. البيت لعبد اللَّه بن الزبعرَى. والشاهد فيه إضافة (كلا) إلى مثنىً معنى لا لفظاً في قوله (وكلا ذلك). ديوان عبد اللَّه بن الزبعرى/٤١، شرح ابن يعيش ٣/٢، ....

(٢) عضد: أي معين. الملمات: نوائب الدهر ونوازله. لم ينسب البيت لشاعر معيَّن، والشاهد فيه إضافة (كلا) إلى المفرد المعطوف ضرورة، والأصل أن يضاف إلى المثنى، وذلك في قوله (كلا أخي وخليلي). أوضح المسالك ٣/١٤٠، مغني اللبيب/٢٠٣،...

(٣) المشنوء: المكروه. هذا صدر بيت وتمامه:

كلا الضيفَنِ المشنوءِ والضيفِ واجدٌ   لديَّ المنى والأمن في اليسر والعسر

والمعنى أنه يكرم من يستحق الإكرام ومن لا يستحقُّه تدليلاً على كرمه الزائد. لم ينسب البيت لقائل معيَّن. والشاهد فيه إضافة (كلا وكلتا) إلى المفرد المعطوف عليه ضرورة، وذلك في قوله:(كلا الضيَّفن المشنوء والضَّيف) والأصل أن يضافا إلى المثنَّى. وكأنَّ المعطوف والمعطوف عليه صارا بمنزلة المثنى فهما اثنان. العيني ٣/٤٢١، شرح الأشموني ٢/٢٦٠،....

(٤) أي وجميع الضمائر التي تقع في محل نصب وجر.

الشرح: لمَّا ذكرَ أنَّ أنواعَ الإعراب أربعةٌ: رفعٌ ونصبٌ وجـرٌ وجزمٌ، وأنَّ علامةَ كلِّ نوعٍ منها مخالِفةٌ الأخرى، أخبرَ أنه قد استوى لفظ الجرِّ والنصب في خمسة مواضع، تقدم منها اثنان. والمرادُ بالتثنية والجمع المثنى والمجموع//كما تقدَّم حكماً وتعليلاً. ٣١/ب

والثالثُ مما استوى فيه لفظ الجرِّ والنصب ما جُمع بالألف والتاء.

وفيه مسائل:

المسألة الأولى: في إعرابه. وهو مُعْرَبٌ بحركتَيْن: ضَمَّةٍ وكسرةٍ، فالضمَّةُ علامةُ الرفع والكسرةُ علامةُ الجرِّ على ما تقدَّم. ثم حُمِلَ النصبُ على الجرِّ لأنه جمعُ تصحيح، فحُمِلَ المنصوب على المجرور كجمعِ المذكَّر، لأنَّه فرعٌ على المذكر، والفروع تُحمَل على الأصول، فلَوْ لمْ يُحملْ فيه النصبُ على الجرِّ لكان الفرعُ أوسعَ من الأصلِ، وهذا استحسانٌ من العربِ، لا أنَّ الفتح متعذِّرٌ(١).

وكسرتُه في النصب إعرابٌ، وقال الأخفش: بناءٌ. وهو ضعيفٌ لأنَّه سالمٌ من شَبَهِ الحرفِ، ولو صحَّ ذلك لكان فتحُ المجرور فيما لا ينصرف بناءً، ولكان المثنى والمجموع في النصب مبنيَّيْن.

والتنوينُ الداخلُ عليه ليس تنوينَ الصَّرْفِ. وقال (الرَّبَعيّ): "هو تنوين الصرف"(٢)، وهو ضعيفٌ بدليل ثبوتِه(٣) فيما لا ينصرف، كقوله تعالى: ﴿**فإذا أفَضْتُم من عَرَفَاتٍ**﴾(٤)، وإنما هذا التنوين للمقابلة على ما تقدَّم(٥)، وقيل: التنوين هنا عوضٌ مِمَّا مُنِعَ الاسمُ من الفتحة في النصب، كما عُوِّضَتَ النون من الحركة في

---

(١) في الأصل: (لأن الفتح متعذر) وما أثبتناه هو عبارة أ و ظ و ب و س .

(٢) شرح الكافية ١/١٤، وهمع الهوامع ٢/٨٠.

(٣) (ثبوته) من النسخ أ و ظ و ب وفي الأصل (تنوينه) وهو غلط، لأن الكلام إنما هو عن التنوين.

(٤) البقرة/١٩٨

(٥) ينظر ص ٢٣.

التثنية والجمع. وجُعِلَ هذا التنوين كتنوين الصرف في أنه لا يَثْبتُ وقفاً وخطّاً ولا مع الألف واللام، لأنَّه عوضٌ عن حركةٍ واحدهِ. واللَّه أعلم.

المسألة الثانية: المجموع بالألف والتاء قسمان: مقيسٌ وشاذّ.

فالمقيسُ، ذكر شيخنا رحمه اللَّه تعالى أنه خمسةُ أشياء(١).

الأول: ما كان مُخْتَتَماً بتاء التأنيث مطلقاً سواء كانت تُقْلَبُ هاءً في الوقف كتَمْرَة وحَمْزَة، أو سالمةً من ذلك كبِنْتَ وأختْ، يقال: (تَمْرات وحَمْزات وبَنَات وأَخَوات).

والثاني: ماكان عَلَماً لمؤنث مطلقاً أي سواء كان بتاء كفاطمة، أو دونها (كزينَبَ وسُعْدَى وسُعَادَ).

الثالث: ما كان صفة مذكَّر لا يعقِل، (كأيَّامٍ معلوماتٍ ومعدوداتٍ وجبالٍ راسياتٍ).

الرابع: ما كان مُصَغَّر مذكَّر لا يعقِل غير ثلاثي (كَدُرَيْهِمات وكُتَيِّباتٍ).

الخامس: ما كان فيه ألف التأنيث مقصورة أو ممدودةً، ليس من باب (فَعْلاء أَفْعَل) كحمراء، ولا(فَعْلى فَعْلان) كسَكْرى، لأن مذكَّر هذين لا يُجْمَع بالواو والنون(٢). وكلُّ ما لا يُجمعُ مذكرُه بالواو والنون لا يُجْمَع مؤنثه بالألف والتاء. بل المجموع بالألف والتاء ما كان كصحراءَ وقاصِعَاء، وامرأةٍ عجزاء، وديمةٍ هطلاءَ، وكذا حوَّاء وبطحاء وإن كانا وَصفَيْن في الأصل، لكنَّهما نُقِلا إلى الاسمية// ٣٢/أ

وأمَّا الشاذ فنحو: سماء وسماوات، وأرض وأَرَضَات، وعُرس وعُرُسات، وعَيْر وعيرات(٣)، وشِمال وشمالات وخَوْد وخَوْدات، وثيِّب وثَيِّبَات. وأشذُّ من هذا جمع المذكَّرات الجامدة المجردة كذلك، كحُسَام وحُسَامات، وحمَّام وحَمَّامات، وسُرادِق وسرادِقات، وكلُّ ذلك شاذٌّ مقصورٌ على السماع.

---

(١) تسهيل الفوائد لابن مالك/٢٠ .

(٢) ما كان على (أفعل ـ فعلاء) يجمع قياساً على (فُعْل) لمذكره ومؤنثه، وما كان على وزن (فعلى) مؤنث (فعلان) يجمع قياساً جمع تكسير نقول: (أحمر وحمراء وحُمر) و (عَطْشَان وعَطْشَى، عِطَاش و عَطَاشى).

(٣) لم يرد في لسان العرب هذا الجمع لعير، وإنما ورد: (أعيار وعِيار وعُيُور وعُيُورة وعِيارات). ينظر لسان العرب/عير.

المسألة الثالثة: في كيفيَّة الجمعِ بالألف والتاء.

المفرد ينقسم إلى مُخْتَتَمٍ بتاء التأنيث، {وإلى مجرَّدٍ. فالمُخْتَتَمُ بتاءِ التأنيث}(١) تحذَفُ منه في الجمع، لأنَّ الغرضَ منها التأنيث، وقد حصل بتاء الجمع، ولأنَّ تاء التأنيث لم تقعْ حَشْواً، ولهذا حُذِفَتْ في النسب، فلا يُقال: (مَكَّتِي)، فلَوْ لم تُحْذَفْ لوقعَتْ حشواً، وكذلك لم تحذف الثانية وتبقى الأولى، لأن الثانية تدلُّ على شَيْئَيْن: التأنيث والجمع، فلذلك بَقِيتْ.

وما قبل التاء، إن كان غيرَ ألفٍ وهمزة بقيَ بحاله، كقولك في مُسْلِمَة ومُؤْمِنَة: مسلمات ومؤمنات. وإنْ كان ألفاً قُلِبَتْ (ياءً) إن كانت رابعةً مطلقاً، أو ثالثةً بدلاً من ياء نحو: (مُعْطَاة ومُعْطَيَات، وفتاة وفَتَيات). و(واواً) إن كانت بدلاً منها نحو: (قَطَاة وقَطَوات). وإن كانت همزةً أصليَّة وجب تصْحيحُها نحو: (وضَّاءَة ووَضَّاءات). وإن كانت بدلاً من أصل بعد ألف زائدة جاز إبقاؤها وقلبُها (واواً)(٢)، نحو: (بَنَّاءَة وبنَّاءات وبنَّاوات)، وإنما قلبت واواً لأن الهمزة تشبه الواو في الثقل ومقابلتِها في مخرجها، ولهذا أُبْدِلَتْ منها في (أُقِّتَتْ)، وليحصل الفرق بين جمع المقصور والممدود.

وإن كان واحدُ المؤنث اسماً ثلاثياً صحيحَ العين ساكنَها غيرَ مضاعَف، بتاءٍ ودونها، نحو: تَمْرة وغُرْفَة وكِسْرَة ودَعْد وجُمْل وهند، أُتْبِعَتْ عينُه حركة فائه، تقول: تَمَرات ودَعَوات وغُرُفَات وجُمُلات وكِسِرات وهِنِدات.

ويجوز فتحُ عينِها وتسكينُها بعد الضمَّةِ والكسرةِ تقول: غُرَفات وغُرْفَات، وجُمَلات وجُمْلات، وهِنَدات وهِنْدات، وكِسَرات وكِسْرات.

فإن كان معتلَّ العين نحو جَوْزَة وبَيْضَة فالأكثر تسكينُه، و(هذيل) يجرونه مجرى الصحيح في فتح عينه(٣)، فيقولون (جَوَزات وبَيَضات)، قال شاعرهم:

أخو بَيَضَاتٍ رائحٌ متأوِّبٌ ... رفيقٌ بمَسْحِ المَنْكِبَيْنِ سَبُوحُ(٤)

---

(١) ما بين المعترضتين ساقط من س.

(٢) في الأصل (ياءً)، وهو غلط، وقد أثبتنا ما جاء في أ و ظ و س و ب.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٥/٣٠ .

(٤) رائح متأوِّب: ذاهب راجع. المنكب: ما بين العضد والكتف. رفيق بمسح المنكبين: أي =

وإن كان مضمومَ الفاء أو مكسورها نحو: (سُومَة وبِيْعَة) تعيَّنَ فيه السكون، تقول: (سُومَات وبِيْعات). // وكذلك المضاعفُ نحو (عُدَّات وشِدَّات)، وإذا كان صفةً(١)، كضَخْمَة وضَخْمات. ٣٢/ب

وإن كانت لامُه واواً بعد كسرةٍ (كذِروة) أو ياءً بعد ضمةٍ (كزُبْيَة)، امتنع الاتباعُ وجازَ الفتحُ والإسكان كقولك: ذرَوات وذِرْوات وزُبَيات.

وما خرج عن ذلك فنادرٌ أو ضرورةٌ. فمن النادر قولُهم عير وعِيَرات بفتح الياء، وحقُّه الإسكان لأنه مثل بِيْعَة وبِيْعات، ومنه قولُ بعضِهم جِرْوَة(٢) وجِرِوات {بالاتباعِ}(٣)، لأنه نظير ذِرْوة، فحقُّه الإسكانُ والفتح، ومنه قولُ بعضِهم: كَهْلَة وكَهَلات، بالفتح مع كونه صفةً، فحقُّه الإسكانُ، ومن الضرورةِ قول الراجز:

علَّ صروفَ الدهر أو دُولاتِها تُدِلْنَنَا اللَّمَّةَ من لَمَّاتِها

فتستريحَ النفسُ من زفْراتها(٤)

وحقُّه من (زَفَراتها)، بفتح الفاء، إلاَّ أنه سكَّنه للضرورة.

الرابع: مما يستوي فيه الجرُّ(٥) والنصب مالا ينصرف.

= يتحرك يميناً وشمالاً. سبوح: شديد الجري: يصف ذكر نعام بالسرعة والخفة. البيت لشاعر من هذيل ولم ينسب لواحد منهم، والشاهد فيه فتح عين الثلاثي معتل العين في جمع المؤنث السالم على لغة هذيل في قوله (بَيَضات)، والقياس إسكان العين. الخصائص ٣/١٨٤، شرح ابن يعيش ٥/٣٠،...

(١) أي إذا كان المؤنث اسماً ثلاثياً صحيح العين ساكنها وكان صفةً فإن عينه تسكن في جمع المؤنث السالم كما مثل بـ (ضَخْمة وضَخْمات)، لأنه لو لم يكن صفة لجاز اتباعُ عينه حركة فائه نحو (تمْرة وتَمَرات وتَدَرات).

(٢) جرْوَة: الصغير من كل شيْ، والنفس.

(٣) (بالاتباع) ساقطة من الأصل. وهي في أ و ظ و س و ب.

(٤) صروف الدهر: حوادثه. دولاتها: ما تداول منها، تُدِلْنَنَا اللَّمَّة: تبدلْنَنَا اجتماعاً بعد تفرُّق. يتمنى الشاعر اجتماع شمله وراحة نفسه. قائل الرجز مجهول. والشاهد فيه هنا إسكانَ عين (زَفْراتها) وحقها الفتح. الخصائص ١/٣١٦، الإنصاف/٢٢٠،..

(٥) في ظ (مما يستوي فيه الرفع والنصب)، وهو غلط.

كلُّ اسم لا ينصرف، فرفعُه بالضمَّة ونصبُه وجرُّه بالفتحة، فالضَّمةُ في الرفع أصلٌ، والفتحة في النصب أصلٌ، وحَمَلوا الجرَّ على النصب لأن كلَّ واحدٍ منهما فضلة. فإن أُضيفَ(١) ما لا ينصرف أو دخلَتْه لام التعريف انجرَّ بالكسرة. وسيأتي الكلام على مالا ينصرف في موضعه إن شاء اللَّه تعالى.

الخامس مما يستوي فيه الجرُّ والنصبُ الضَّميرُ المُتَّصِلُ المنصوبُ، وهو اثنا عشر: اثنان للمتكلم (الياء ونا) في نحو: (أكرَمَنِي وأكْرَمَنَا). وخمسةٌ للمخاطب (الكاف وفروعها)، وخمسةٌ للغائب (الهاء وفروعها). تقول: أكْرَمَنِي غلامي وأكرمك غلامك وأكرمَه غلامُه، فالياء والكاف والهاء في أكرمني وأَكْرَمَك وأكْرَمَه منصوبةٌ لأنَّها مفعول به، وفي الغلام مجرورٌ بالإضافة. وسيأتي الكلام على الضمير مُسْتَوْفَىً إن شاء اللَّه تعالى. ولو لم يذكر هذا القسم مع هذه الأربعة لكان أولى، لأن الضمائرَ مبنيَّةٌ، وكلامُه في المعربات. واللَّه أعلم.

الأفعال الخمسة

قال رحمه اللَّه تعالى: "ومن قيام الحرف مقام الحركة النونُ التي بعد ألف ضمير الاثنين، وواوِ ضمير جماعة الذكور، وياءِ ضمير المؤنث في قولك، يَفْعَلاَن وتَفْعَلان وتَفْعَلون ويَفْعَلون وتَفْعَلين. فإنه علامة للرفع، ويسقط في الجزم والنصب، تقول: لم يفعلا، ولن تفعلا، وكذا الباقي".

الشرح: هذه الأفعال المذكورة اشْتُهِرَتْ بالأمثلة الخمسة. وهي معربَةٌ، لأنَّ المعنى الذي أعرب لأجله المضارع موجودٌ//فيها من غير مانع، ولأنَّ النون تثبتُ في رفعها وتسقط في غيره. وهذا الاختلاف إعرابٌ. وليس لها حرفُ إعراب، لأنَّه إمَّا أن يكونَ قبل الألف والواو والياء، أو هي، أو النون بعدها.

٣٣/أ

لا يجوزُ أن يكون ما قبلها، لأن حركتَه لا تختلف باختلاف العوامل، ولا أن

---

(١) في ظ (فإن أضيف إلى مضمر) وهو غلط.

يكون أحدَ الثلاثةِ، لأنه ضمير الفاعل غالباً، أو حرفٌ دالٌ على حال الفاعل، وحرفُ الإعراب حقُّه أن يكون أحد حروف المُعْرَبِ أو منزَّلاً منزلته،كتاء التأنيث. ولا يجوز أن يكون النون، لأنها حرفٌ صحيح يسقط في الجزم والنصب، وحرفُ الإعرابِ ثابتٌ، ولأنَّ وقوعها بعد الفاعل يُحيل كونَها من الفعل لفظاً أو حكماً، فتعيَّن أن ليس لها حروف إعراب.

وحذفُ النون في الأمثلة الخمسة أصلٌ في الجزم، والنصبُ محمولٌ عليه في الحذف، لأنَّ الجزم في الفعل نظيرُ الجرِّ في الاسم. وقد حُمِلَ النصب على الجرِّ في التثنية والجمع، فكذا حُمِلَ في هذه الأمثلة النصْبُ على الجزم الذي هو نظيرُ الجرّ.

والألفُ والواوُ يكونان ضميرَي الفاعل وحَرْفاً دالاً على حال الفاعل في نحو: (يقومان أَخَوَاك، ويقومون أخوتُك)، فلو قال: (بعد ألف الاثنين وواو جماعة الذكور وحذَفَ (ضمير)(١)، لدَخَل في ذلك ضمير الفاعل وغيرُه.

وهذه النونُ نائبةٌ عن الضمَّة، تَثبت حيثُ تَثْبُتُ، وتزولُ حيثُ تزول، فإنها تثبتُ عند عدمِ الجازمِ والناصبِ، وتزول عند وجودِ أحدِهما، وكذلك النون، قال اللَّه تعالى: ﴿فإنْ لم تَفْعَلُوا ولَنْ تَفْعَلُوا﴾(٢).

هذا هو المشهور في كلام العرب. وقد ثَبَتَت النون مع الجازم والناصب وحُذِفَتْ مع عدمهما. فالأول كقول الشاعر:

لَوْلاَ الفَوَارسُ من نجدٍ وأسرَتِهم ... يَوْمَ الصُّلَيْفَاء لم يُوفُون للجارِ(٣)

وقول الآخر وهو لغزٌ في الاست:

أَبَى عُلَماءُ الناسِ أن يُخبرونَني ... بناطقةٍ خرساءَ مِسْواكُها حَجَر(٤)

---

(١) أي لو قال الجرجاني في عبارته السابقة في الجمل، ص ١٠٠ .

(٢) البقرة/٢٤

(٣) يوم الصليفاء: يوم من أيام العرب لهوازن على فزارة وعبس وجُشَم، ويروى: (من ذُهْلٍ وأسرتهم. ومن نُعْمٍ وأخوتهم). لم يعز البيت لشاعر معيَّن، والشاهد فيه رفع الفعل المضارع بالنون مع وجود الجازم قبلها: في قوله (لم يوفون). شرح ابن يعيش ٧/٨، مغني اللبيب/٢٧٧،...

(٤) معنى البيت ميسور، وهو مجهول القائل كما أن تواره في كتب النحو قليل، والشاهد فيه =

وقولِ الآخر:

يا صاحبَيَّ فَدَتْ نفسي نفوسَكُما   وحَيْثُ ما كُنْتُما لُقِّيتُما رَشَدا
إنْ تَحْمِلا حاجةً لي خفَّ محملُها   لُقِّيتُما مِنَّةً عندي بها ويَدا(١)
أنْ تقرآنِ على أسماءَ ويْحكُمَا   منِّي السلامَ وأنْ لا تُشْعِرا أحَدا(٢)

والثاني: كقوله صلّى اللّه عليه وسلّم: (والذي نفسي بيده، لا تدخلوا الجنَّةَ حتَّى تُؤْمِنُوا ولا تُؤْمِنُوا حتَّى تَحَابُّوا)(٣) رواه مسلم. وقد جاء منه في الكلامِ مواضعُ، منها قولُ الراجز:

أَبِيْتُ أَسْرِي وتبيتي تَدْلُكي   وَجْهَكِ بالعنبر والمسك الذَّكِيّ.(٤)

وقولُ//أبي طالب: ٣٣/ب

فإنْ يَكُ قومٌ سَرَّهم ما صَنَعْتُم   سَتَحْتَلِبُوها لاقحاً غيرَ باهلِ(٥)

أراد فَسَتَحْتَلبونها، فحذفَ الفاءَ والنونَ للضرورة. ولا يجوز اعتقادُ حذف النون

= ثبوت نون الأفعال الخمسة بعد الناصب في قوله: (أن يخبرونني). شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك/١٨١.

(١) هذا البيت ساقط من الأصل وهو في أ و ظ و س و ب.

(٢) يطلب الشاعر من صاحبَيْه أن يبلغا حبيبته (أسماء) سلامَه سرّاً. قائل البيت مجهول، والشاهد فيه ثبوت نون الأفعال الخمسة بعد الناصب في قوله: (أن تقرآنِ) وذلك خلاف القياس. الإنصاف/٥٦٣، شواهد التوضيح والتصحيح/١٨٠،...

(٣) صحيح مسلم، كتاب الإيمان ـ ٩٣ (وفيه: لا تدخلون ..)، مسند ابن حنبل ١٦٥/١.

(٤) دلك الشيء: مرسه بيده. يقارن الشاعر بين حاله وحال صاحبته. البيت مجهول القائل، والشاهد فيه حذف نون الأفعال الخمسة مع عدم الجازم والناصب في قوله: (وتبيتي تدلكي) والأصل ثبوتها علامةً للرفع. الخصائص ٣٨٨/١، شواهد التوضيح والتصحيح/١٧٣،...

(٥) اللاقح: التي قبلت اللقاح من النوق، الباهل: الناقة المتروكة بلا خطام ولا سِمَة. والمعنى أن الشاعر ينذر بأحداث جسام. ينسب البيت لأبي طالب عم الرسول (ص)، والشاهد فيه حذف النون من الأفعال الخمسة مع عدم الناصب والجازم، والأصل ثبوتها علامةً للرفع. شرح ديوان أبي طالب/٩ وفيه (سيحتلبوها)، شرح الكافية الشافية ٢١١/١.

للجازم على ما يستحقُّه المضارعُ المجرَّد من حرف التنفيس إذا وقع جواباً، لأن شرط جزم الجواب أن يَصلُح لمباشرةِ حرف الشرط، والمقترن بالسين لا يباشرُ حرف الشرط.

إعراب الفعل المضارع المعتل

قال رحمه اللَّه تعالى: "ومن ذلك حروفُ المدِّ واللين في الفعل المُعتَلّ الآخر، فإنها تثبُتُ ساكنةً في الرفعِ نحو: (يَرْمِي ويَغْزُو ويَخْشَى)، وتسقطُ في الجزم سقوطَ الحركة نحو: (لم يغزُ، ولم يرمِ، ولم يخشَ)، وتتحرك الياءُ والواو في النصب نحو: (لن يَغْزُوَ ولن يَرْمِيَ)، وتبقى الألفُ ساكنةً في النصب، مثلها في الرفع نحو: (لن يخشاها) لامتناعها من الحركة".

الشرح: قوله: (ومن ذلك)، أي من قيام الحرفِ مقامَ الحركةِ حروفُ المدِّ واللين، وهي ثلاثةٌ: الألفُ والواوُ المضمومُ ما قبلها والياء المكسور ما قبلها.

والفعل ينقسم إلى صحيح ومعتلّ،فالصحيحُ يُرْفَعُ بضَمَّةٍ،ويُنْصَب بفَتْحَةٍ، ويُجزم بالسُّكون نحو: هو يذهبُ، ولن يذهبَ، ولم يذهبْ.

وأما المعْتلّ فما كان آخرُه ألفاً أو واواً أو ياءً نحو: يرمي ويدعو ويخشى. فذو الألف يُقَدَّرُ رفعُه ونصبُه لتعذُّر تحريك الألف، ويظهر جزمُه بحذفها نحو: (هو يَرْضَى ولم يَرْضَ ولن يَرْضَى)، فعلامةُ الرفع ضمَّةٌ مقدَّرةٌ، وعلامةُ النصب فتحةٌ مقدَّرةٌ، وعلامةُ جزمه حذفُ حرفِ العِلَّةِ، فقام حرفُ العِلَّةِ مقامَ الحركة في الحذف في الجزم.

وذو الواو والياء لم يظهرْ فيه الرفعُ لِثِقَل الضمَّةِ على الياءِ المكسور ما قبلها، والواوِ المضمومِ ما قبلها. ويظهر النصب فيهما بالفتحة لخفَّتها، والجزمُ بحذفهما. تقول: (هو يَدْعُو ويَرْمِي) فَعَلامَةُ الرفعِ ضمَّة مقدَّرةٌ عليهما، (ولن يدعُوَ ولن يرميَ) علامة النصب فَتْحُهُما. (ولم يدعُ ولم يرمِ) فعلامةُ جزمهما حذف حرفِ العلَّةِ نيابةً عن حذفِ الضمَّة.

هذا هو المشهور في كلام العرب. وقد جاء حرف العلّة ثابتاً مع الجازم نَثْراً ونَظْماً، فمن النثر قراءة (قُنْبُل)(١): ﴿إنَّه من يَتَّقِي ويَصْبِرْ﴾(٢)، وقولُ النبـيِّ صلى اللَّه عليه وسلّم : (مُرُوا أبا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّي بالناسِ)(٣)، وقوله صلّى اللّه عليه وسـلّم: (مَنْ أكَلَ مِن هذه الشجرةِ فلا يَغْشَانَا)(٤)، رواهما البخاري. ومن النظم قولُ الشاعر:

وتَضْحَكُ مِنِّـي شَـيْخَةٌ عَبْشَـمِيَّةٌ كـأنْ لم تَـرَى قَبْلي أسيراً يَمَانِيا(٥)

٣٤/أ

وقولُ الآخر://

إذا العَجُـــوزُ غَضِبَت فَطَـلِّقِ ولا تَرَضَّـــاها ولا تَمَلَّـــقِ(٦)

وقول الآخر:

أَلَـمْ يأتيـكَ والأنبـــاء تنمي بمـــا لاقَتْ لَبُـــونُ بنــي زيـــادِ(٧)

---

(١) قُنْبُل: هو المقرئ محمد بن عبد الرحمن المخزومـي، مولاهم. أخذ عن ابن شَنَبُوذ وابن مجاهد. توفي سنة (٢٩١)هـ. وفيات الأعيان ٤٢/٣، طبقات القراء للذهبي ١٢٩/١ .

(٢) اتحاف فضلاء البشر/٢٦٧. قال: "وقرأ: (يتقِي) بإثبات الياء وصلاً ووقفاً قنبل". وهي الآية ٩٠ من سورة يوسف.

(٣) صحيح البخـاري/كتـاب الجماعـة والإمامـة ١١ وفيـه: (..أن يصلـي)، صحيـح مسلم/كتـاب الصلاة ٩٥، سـنن أبـي داوود ٤١٢/٤-٤١٣، وفيـه: (مَـرُوا ... فليُصَـلِّ) (مَـرُوا ... يُصَـلِّ) فـلا شاهد. وفي ظ و س ورد هذا الحديث مؤخراً عن تاليه.

(٤) صحيح البخاري/باب الأطعمة ٤٧، وفيه: (فلا يقْرَبَنَّ) و(... فَلْيَعْـتَزِلْ). صحيـح مسلم/كتـاب المساجد ٧٥، وفيه: (.. فلا يَغْشَنَا)، مسند ابن حنبل ٢٦٤/٢، وفيه (... فلا يؤذينا بها).

(٥) عبشمية: نسبة إلى (عبد شمس) أحد بطون قريش. البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي، والشاهد فيه إثبات حرف العلة في المضارع المعتل المجزوم في قوله: (لم تَرَى)، وللبيـت روايـات أخـرى تتوافق والقياس وهي: (لم تَرَيْ) (لم تَرَ)، فلا شاهد. جمل الزجاجي/٢٥٦، شرح ابن يعيش٩٧/٥،...

(٦) لا تملق: لا تتملّقها ولا تَتَرَفّق بها. قائل هذا الرجز رؤبـة بـن العجاج، والشـاهد فيـه إثبـات حرف العلة في المضارع المعتل المجزوم، وذلك في قولـه: (ولا تَرَضَّاهـا)، وروي (ولا ترضَّهـا فلا شاهد. ديوان رؤبة/٩٣ (في الأبيات المنسوبة إليه)، الخصائص ٣٠٧/١، الإنصاف/٢٦،...

(٧) تنمي الأنباء: تشيع. اللبون: ذات اللبن. بنو زياد: بطن من عبس، وكان الشاعر قد اعترض راحلة أم الربيع بن زياد العبسي وارتهنها بدرع كانت له عند الربيع، والمعنى في البيت التشهير=

وقول الآخر:

هَجَـوْتَ زبَّـان ثم جِئْتَ معتــذراً من هَجْوِ زبَّانَ لم تَهْجُو ولم تدعِ(١)

وأجيبَ عما وردَ من ذلك بوجْهَيْن: أحدهما أنه عاملَ المعتلَّ معاملـة الصـحيح فجزمَه بحذف الضمَّة المقدَّرة في حال الرفع، ويبقى حرفُ العلة بحاله لأنَّه حرفُ الإعراب.

والثاني: أن يكون حذف حروفَ العِلَّة الثلاثةَ، ثم أشبع الحركاتِ فصارَتْ حروفاً. وقد جاء ذلك نثراً ونظماً. فمن النثر قولُهم: (بَيْنا زيدٌ قائمٌ)، أي بين أوقات قيام زيد. وحكى (الفراء) عن بعض العرب: (أَكَلْتُ لَحْمَا شاتَيْن)(٢)، يريد: لحمَ شاتَيْن. ومن النظم قول الفرزدق في إشباع الفتحة:

فظلاً يَخيطَانِ الوَرَاقَ عليهما بأيْديهما من أَكْلِ شرِّ طَعَام(٣)

ومن إشباعِ الكسرة قولُ الآخر:

تنفي يدَاها الحَصَى في كلِّ هاجِرةٍ نَفْيَ الدَّراهيمِ تنقادُ الصَّيَاريفِ(٤)

ومن إشباع الضمَّة قول الآخر:

= والتهديد. قائل البيت قيس بن زهير بن جذيمة العبسي، والشاهد فيه إثبات حرف العلة في المضارع المعتل المجزوم في قوله (ألم ياتيك). سيبويه ٣١٦/٣، جمل الزجاجي/٤٠٧،...

(١) زبان: اسم علم، وقيل: المقصود فيه أبو عمرو بن العلاء واسمه (زبَّان). يلوم الشاعرُ مخاطبه على هجوه ثم اعتذاره. لم ينسب البيت إلى قائل معيَّن على الأغلب، ونسبه بعضهم إلى أبي عمرو بن العلاء، ويقال إن الفرزدق كان هجاه ثم اعتذر منه. والشاهد في البيت إثبات حرف العلة في المضارع المعتل المجزوم (.. لم تهجو). الأمالي الشجرية ٨٥/١، الإنصاف/٢٤، ...

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح/٢٢ .

(٣) الوَرَاق: لغة في الورق، وهو أيضاً خضرةُ الأرض من الحشيش، وفي البيت إشارة إلى قصة آدم وحواء. والشاهد في البيت إشباع الفتحة في (الورق) وانقلابها ألفاً في قوله: (.. يخيطان الوَرَاق). ديوان الفرزدق/٧٧١، شواهد التوضيح والتصحيح/٢٢ .

(٤) تنفي: ترد، الصياريف: ج صيرف وهو الذي ينقد الدراهم ويصرفُها. الهاجرة: حر الظهيرة. يصف ناقة بشدَّة السير. البيت للفرزدق، والشاهد فيه إشباع الكسرة وقلبها ياءً في قوله: (الدراهيم، الصياريف). ديوان الفرزدق/٥٠، سيبويه ٢٨/١،...

وأنَّني حَوْثَما يَسْرِي الهَوَى بَصَرِي   من حوثما سَلَكُوا أَدْنُو فَأَنْظُور(١)

أراد: أنظر فأشبع الضمَّة.

مسألة: تقول: (الرجالُ يَعفُون والنساء يَعْفُون). فاللفظُ بهما واحدٌ والتقديرُ(٢) مختلفٌ، فَفِعْلُ الرجال حُذِفَتْ لامه، وأصلُه: يَعْفُوون، مثل يَخْرُجُون، فحُذِفت الواو الأولى التي هي لامُ الفعل، لِسُكونِها وسكونِ واو الضمير بعدها، كما حُذِفَت الياء من يرمون، وبقيَتْ واو الضمير، والنونُ علامةُ الرفع. وفِعْلُ النساء لم يُحْذَفْ منه شيءٌ لأنه مبنيٌّ وواوُه لامُه. والنونُ اسمٌ هو ضمير النساء، ولذلك ثَبَتَتْ في الأحوال الثلاث على صورةٍ واحدةٍ، قال اللَّه تعالى: ﴿**إلاَّ أَنْ يَعْفُون**﴾(٣).

فهذا جميعُ ما ينوبُ فيه غيرُ الحركات عنها، فجميعُ علاماتِ الإعراب خَمْسَ عَشْرَةَ، للرفع أربعُ علاماتٍ: الضمَّة، والألف في المثنى وما حُمِلَ عليه، والواو في الأسماءِ الستَّةِ،وفي المجموع جمعَ السلامة وما حُمِلَ عليه،والنونُ في الأمثلةالخمسة.

وللنصب خمسُ علامات: الفتحةُ، والألفُ في الأسماء الستَّة، والياءُ في المثنى والمجموع وما حُمِل عليهما، والكسرةُ في المجموعِ بالألف والتاء، وحذفُ نون الأمثلة الخمسة. وللجرِّ ثلاثُ علاماتٍ: الكسرةُ، والياءُ//في الأسماء الستَّةِ والمثَّنى والمجموعِ وما حُمِل عليهما، والفتحةُ فيما لا ينصرف.   ٣٤/ب

وللجزم ثلاثُ علاماتٍ: السكونُ، وحذفُ النونِ، وحذفُ حرفِ العِلَّة من نحو: لم يغزُ ويرمِ ويخشَ. واللَّه أعلم.

الممنوع من الصرف

قال رحمه اللَّه تعالى: "واعلمْ أنَّ الأسماءَ على ضربَيْن: مُعْرَبٍ ومبنيّ. ثم المعربُ على ضربَيْن: منصرفٍ وغيرِ منصرف. فالمنصرفُ ما دخله الجرُّ مع

---

(١) مر البيت وتخريجه وللشاهد نفسه في ص ٧٠ حاشية(٤).

(٢) (التقدير مختلف): في نسخة الأصل: (والمعنى مختلف) وهو غلط، لأن الاختلاف بين الصيغتين هو من حيث التقدير وليس المعنى.

(٣) البقرة/٢٣٧ .

التنوين نحو: (زيدٌ). وغيرُ المنصرفِ مالم يدخلْه الجرُّ مع التنوين، وكان في موضع الجرِّ مفتوحاً، نحو: (بأحمدَ)".

الشرح: الاسم ينقسم بشهادة التأمُّل إلى متمكِّنٍ وغير مُتَمكِّن. فغيرُ المتمكن ما أشبه الحرفَ شبهاً اقتضى التسوية بينهما في امتناع الإعراب، واستحقاق البناء. فقيل له غير متمكِّن، أي غيرُ متثبِّتٍ في الاسمية المُتَمَحِّضة، وقيل للسالم من ذلك الشَبَه: مُتَمكِّن. وقد تقدم ذكرُ وجوهِ الشَّبَه(١).

ثمَّ المتمكِّنُ ينقسم إلى شبيه بالفعل، وغيرِه. فالسالمُ من شَبَهِ الفِعْلِ يُعَبَّر عنه بالأمكن، وهو المنصرف. وحكمُه الجرُّ بالكسرةِ مطلقاً، ويدخله التنوين للدلالة على خِفَّتِه وزيادة تمكُّنِه، إلاَّ مع الألف واللامِ والإضافةِ، (كالغلام وغلام زيد)، ويُسَمَّى منصرفاً، واشتقاقُه من الصريف، وهو صوتُ البكرة عند الاستقاء، وكذلك صريفُ ناب البعير، وصريفُ القلم. وفي حديث الإسراء: (**حتى ظَهَرْتُ لمستوى أَسْمَعُ فيه صريفَ الأقلامِ**)(٢). والتنوينُ غُنَّةٌ تُشْبِهُ ذلك الصوتَ، تقولُ: صَرَفْتُ الاسمَ فانصرف، فهو مُنصَرِفٌ إذا نَوَّنتَه.

ومذهب المحققين من النحويين أنَّ الصرفَ التنوينُ وحدَه، لمطابقته الاشتقاقَ، ولأنَّ الاسمَ الذي لا ينصرف يدخلُه الجرُّ مع الألف واللام والإضافة، مع وجودِ المانع من الصرف، ولأنَّ الشاعر إذا اضطُرَّ إلى تنوين المرفوع والمنصوب قيل: قد صرفَ للضرورة، ولاجرَّ هناك، وقيل: الصرفُ الجرُّ مع التنوين، والصحيحُ الأولُ لما ذُكر.

وأما الشبيهِ بالفعل فهو ما كان فيه عِلَّتان فَرْعِيَّتان مختلفتان، مَرْجِعُ أحدهما اللفظُ، ومرجع الأخرى المعنى، أو فرعيَّةٌ تقوم مقامَ الفرعيَّتَيْن. وذلك أن في الفعل فرعيةً على الاسم في اللفظ، وهي اشتقاقُه من المصدر، وفرعيَّةً في المعنى، وهي افتقارُه إلى الفاعل، والفاعل لايكونُ إلاَّ اسماً، فلا يكمل شَبَهُ الاسمِ بالفعل بحيثُ يُحْمَل عليه في الحكم إلاَّ إذا// كانت فرعيَّتُه كفَرْعِيَّة الفعل، فلو كانت الفرعيتان في ٣٥/أ

---

(١) تقدم ذلك في ص ٤٨ وما بعدها.

(٢) صحيح البخاري/باب الصلاة ١ ، صحيح مسلم/كتاب الإيمان ٧٤ .

الاسمِ من جهةٍ واحدةٍ كان منصرفاً، (كأُجَيْمال)، فيه فرعيتان، لكنهما من جهة اللفظ وهما: الجمع والتصغير. و(حائض وطامث)، في كلٍّ منهما فرعيَّتان، لكنهما معنويتان: التأنيث والوصف، فكل ذلك منصرفٌ، لأنه لم يَصِرْ بهاتين الفرعيتَيْن كامل الشبه بالفعل.

فأمَّا (أحمد) الذي مثَّل به ففيه فرعيَّتان: مرجعُ إحداهما اللفظُ وهي وزنُ الفعل، ومرجعُ الأخرى المعنى وهي التعريف. فلمَّا كَمُل له الشبهُ مُنِعَ من الصرف فثقل فيه ما يثقل في الفعل، فلم يدخلْه التنوينُ، وكان في موضع الجرِّ مفتوحاً.

وجميعُ ما لا ينصرف قسمان: أحدُهما لا ينصرف معرفةً ولا نكرةً وهي خمسةٌ: ما فيه ألف التأنيث (كحبلى وحمراء)، والوصف الذي على وزن (فَعْلاَن) أو (أَفْعَل) غير صالح للهاء، (كسكران وأَحْمَر) وشبْهِهِما، أو معه العدلُ كثُلاث ورُباع، وما وازن مَفَاعِل أو مَفَاعيل، كدراهِم ودنانير.

وسبعةٌ لا تنصرف معرفةً، وهي ما فيه مع العَلَميَّة عجمةٌ شخصيَّة (كإبراهيم) أو تأنيث (كطلحة وزينب)، أو عدلٌ (كعمر)، أو تركيبٌ (كبَعْلَبَكّ)، أو زيادةُ الألف والنون (كعُثْمان)، أو وزنُ الفعل (كأحمدَ وشَمَّر)، أو ألفُ إلحاقٍ(١) (كأرطى).

ولمَّا أراد الشروعَ في ذلك **قال رحمه اللَّه تعالى:** "وجميعُ ما لا ينصرفُ أحَدَ عَشَر. خمسةٌ لا تنصرفُ أبداً مع انها نكرةٌ وهي: (أفعل) صفة نحو: أحمر وأصفر. و(فَعْلاَن) الذي مؤنثُه (فَعْلى) نحو: سكران وسكرى. والصفةُ المعدولة نحو: ثُلاثَ ورُباعَ، كقوله تعالى: ﴿**أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وثُلاَثَ ورُبَاع**﴾(٢)،فمثنى وثلاث ورباع صفة لأجنحةٍ معدولةٍ عن اثنَيْن اثنين، وثلاثةٍ ثلاثةٍ، وأربَعةٍ أَرْبَعَةٍ، وكذا جميع الأعداد المعدولة، ومن ذلك (أُخَر) في قولهم: مَررْتُ بنسوة أُخَرٍ، وما فيه ألف التأنيث مقصورةً نحو: حُبْلى وبُشرى، أو ممدودة نحو: حمراء

---

(١) الدليل الذي تعلم به الألف الملحقة أن تُنوَّن وتدخل عليها هاء، نحو من جَعَل ألف (عَلْقى) ملحقةً، فنوَّن وألحق الهاء فقال (علقاة). أصول النحو لابن السراج/٨٤.

(٢) فاطر/١

وصفراء، والجمعُ الذي بعد ألفِه حرفان أو ثلاثةٌ {أوسطُها ساكن نحو: مساجد ومصابيح، فإن كان أوسط الثلاثة}(١) متحرِّكاً، كان الاسمُ منصرفاً البتَّةَ نحو: صياقلة، فإنْ كان بعد ألفِ الجمع حرفان ثانيهما ياءٌ حذفْتَها في الرفع والجر {ونَوَّنْتَ الاسمَ}(٢)، وأَثْبَتَّها في النصب بغير تنوين، وذلك في قولك: هؤلاءِ جَوارٍ ومررْتُ بجوارٍ ورأيت جواريَ، فاعلم ذلك".

الشرح: الأول من الخمسة//التي لا تتصرف مطلقاً ما كان وصفاً أصلياً على ٣٥/ب وزن (أفعل) غير قابل للتاء نحو: أحمر وأشنب وأفضل من زيد. فهذا ونحوُه لا ينصرف لأن فيه فرعيَّةَ المعنى بكونه صفةً، وفرعيَّةَ اللفظ لكونه على وزنِ الفِعْلُ به أولى، لأن الزيادة أدلَّةٌ تدلُّ على معنى في الفعل دون الاسم، وما زيادتُه لمعنى أصلٌ لما زيادتُه لغير معنى، واشترط ألا تلحقَه تاءُ التأنيث، لأن ما يلحقُه تاء التأنيث من الصفات ضعيفُ الشَّبهِ بلفظ الفعل المضارع، لأن تاء التأنيث لا تلحقه، بخلاف ما لا مؤنث له (كآدر وأَكْمَر)، وما مؤنثُه على غير بناء مذكره كما مَثَّل به من: أحمر وأصفر، فإن مؤنثهما حمراء وصفراء، ومن ذلك أُحَيْمِر وأُصَيْفِر، فإنه لا ينصرف لأنه صفةٌ لا تلحقه التاء، وهو على وزن الفعل كـ(أُبَيْطِر)، فإن قَبِلَ تاءَ التأنيث ضَعُفَ شَبَهُه فصُرِف، وذلك كأرمل، قال (أبو عبيد): هو الذي لا امرأةَ له، والأنثى أرملةٌ، و(أَباتِر)، وهو القاطعُ رحمَه، و(أَدَابِر) وهو الذي لا يقبل نصحاً، والأنثى أَباتِرة وأدابِرَة. وكذلك (أربع) في قولك: مررْتُ بنسوة أربعٍ، تقول مررْتُ برجالٍ أربعَةٍ، وهو أحقُّ بالصرف، لأنَّه مع قبولِه التاء عارضُ الوضعيَّة، لأنه في الأصل من أسماء العدد، وهي لغير الوصفية.{والمعتبر عند (سيبويه) أصالةُ الوصفيَّة}(٣)(٤). فلو طرأت في الاسم كان مصروفاً (كأرنب)

---

(١) ما بين المعترضتين ساقط من أ .

(٢) ما بين المعترضتين من أ وَ س.

(٣) ما بين المعترضتين ساقط من ظ .

(٤) سيبويه ٣/٢٠٣. قال: "وكل (أفعل) يكون اسماً تصرفه في النكرة".

بمعنى ذليل، قال الشاعر:

خِلْتُكَ اللَّيْثَ إذْ أَمِنْتَ فَأَلْـــ ـــفَيْتُك في الـروع أرنبـاً بل أذَلاَّ(١)

ولو طرأت الاسميَّة (كأحمر) منكَّراً بعد العلميَّة كان ممنوعاً اعتباراً بأصالة الوصفية. وعند (الأخفش) هو مصروف لأنه ليس بصفةٍ فهو كأربع(٢). فأما (الأدهمُ) للقيد فممنوعٌ من الصرف لكونه صفةً في الأصل على وزن أفعل، ولم يؤثِّر فيه عروض الاسميَّة، وأمَّا (أَجْدَل) للصقر و(أَخْيَل) لطائرٍ فيه خَيَلان، و(أفعى) لضَرْبٍ من الحيَّات، فأكثر العرب يصرفونه(٣) لخلُوِّه من أصالة الوصفيَّة، ومنهم من لم يصرفْه لأنه يُلحَظُ فيه معنى الوصف، وهو في (أفعى) أبعدُ منه في (أجدل وأخيل) لأنهما مأخوذان من الجدْل وهو الشدُّ، ومن المخيول وهو الكثير الخيلان.

قال الشاعر:

كأنَّ العقيليِّيْنَ يومَ لقيتُهم ... فِراخُ القَطا لاقَيْنَ أَجْدَلَ بازيا(٤)

وقال الآخر:

ذريني وعِلْمي بالأُمورِ وشيمتي ... فَمَا طائري يوماً عليَّ بأَخْيَلا(٥)

---

(١) الروع: الفزع. المعنى واضح، والشاهد في البيت صرف (أرنب)، لأن الوصفية فيه عارضَةٌ، والأصل فيه الاسميَّة. وذلك في قوله (فألفيتك أرنباً). لم أقف على اسم قائل البيت. شرح عمدة الحافظ لابن مالك/٨٤٥ .

(٢) معاني القرآن للأخفش ١/٢٥٥.

(٣) وهو مذهب سيبويه أيضاً. قال: "هذا بابُ ما كان من (أفعل) صفةً في بعض اللغات واسماً في أكثر الكلام، وذلك: (أجدل وأخيل وأفعى) فأجود ذلك أن يكون هذا النحو اسماً". ينظر سيبويه٣/٢٠٠.

(٤) يصف الشاعر نفسه بالطائر الجارح وخصومَه بالضعاف من الطير . البيت للشاعر القطامي عمير بن شُيَيْم، والشاهد فيه منع صرف (أجدل) ـ وهو اسم أصلاً ـ لتضمُّنه معنى الوصفية. ومنعه الصرف هنا لغةٌ وليس هو القياس. ديوان القطامي/١٨٢، شرح ابن الناظم/٢٤٨، أوضح المسالك٤/١١٩،...

(٥) الأخيل: طائر أخضر كثير الخيلان. يفخر الشاعر بخبرته في الحياة وأن الأمور لا تختلط عليه. البيت للشاعر حسان بن ثابت، والشاهدُ فيه منع صرف (أخيل) ـ وهو اسم أصلاً ـ لتضمُّنه =

وأمَّا (أفعى)//فلا مادة له في الاشتقاق، لكنَّ ذكرَها يقارنُ بصورِ إيذائها فأشْبَهَت المشتق وجَرَتْ مجراه. ٣٦/أ

{وكما شذَّ الاعتدادُ بعروض الوصفيَّة في أجدل وأخيل وأفعى}(١) شذَّ الاعتداد بعروض الاسميَّة في (أبطح)، فصرفَه بعضُ العرب والمشهورُ منعُ صرفه. واللَّه أعلم.

الثاني: مما لا ينصرف أبداً الوصفُ الذي على وزن (فَعْلاَن) لا تلحقه تاءُ التأنيث نحو: سكْران وَغَضْبَان وعطشان، فلا ينصرف لوجود العلَّتَيْن فيه: اللفظية والمعنوية، أما اللفظية فالزيادتان المضارعتان لألِفَيْ التأنيث في (صحراء وحمراء)، فإنهما في بناء يخصُّ المذكر، كما أن ألفَيْ (حمراء) في بناء يخصُّ المؤنث، وأنهما لا تلحقهما التاء، فلا يقال: (حمراءة ولا سكرانة).

و(فَعْلان) وصفاً ثلاثةُ أقسام: فَعْلان مؤنثه (فَعْلى)، فيُمنع الصرفَ بلا خلاف. وفعلان مؤنثه (فَعْلانة)، فهو مصروف بلا خلاف كـ (سَيْفَان). وفعلان ليس له (فَعْلى ولا فَعْلانة)كـ (ثَرْيان)-للمكان النديِّ- و(رحمان)، فمنهم مَنْ يصرفُه لانتفاء فَعْلى، فلم يكمُل فيه شَبَهُ الزيادة بألفَيْ التأنيث، لأنه لم يصدقْ عليه أن بناء مذكره على غير بناء مؤنَّثه. ومنهم من يمنعه الصرفَ لانتفاء (فعلانة)، وهو المختار، لأنَّه وإن لم يكن له مؤنث موجودٌ فله مؤنَّث مقدَّر، وفَعْلى أولى به من فعلانة لأنه أكثر، والتقدير في حكم الموجود بدليل الإجماع على منع (أَكْمَر وآدَر)، مع أنه لا مؤنث له.

وبنو أسد يصرفون كل صفة على (فَعْلان) لأنهم يؤنثونه بالتاء فيستغنون فيه (بفعلانة) عن (فَعْلى)(٢). فليست الزيادة عندهم في فَعْلان شبيهةً بألفَيْ حمراء فلم يُمنع الصرف.

= معنى الوصفية، ومنعه الصرف لغةٌ وليس القياس. ديوان حسان بن ثابت/٣٤٨ (بشرح البرقوقي) أوضح المسالك ٤/١٢٠،...

(١) ما بين المعترضتين ساقط من ظ .

(٢) شرح ابن الناظم/٢٤٧ قال: "وبنو أسد يصرفون كل صفة على (فعلان) لأنهم يؤنثونه بالتاء ويستغنون فيه بفعلانة عن فعلى" .

وكلُّ (فَعْلان) صفةً فمؤنثه (فَعْلى) إلاَّ اثني عشرَ موضعاً جاء فيها فعلان مؤنثه فعلانة، وقد نظمَها شيخنا رحمه اللّه تعالى فقال:

أَجِـزْ (فعلى لفعلانـا) إذا استثنَيْتَ حَبْــلانا
ودَخْنــــاناً وسَـخْنَاناً وسَــــيْفاناً وضَـحْيَانَا
وضَـوْجَاناً وعَـــلاَّنا وَقَشْــواناً ومَصَّـــانَا
ومَــوْتاناً ونَدْمَــــاناً واَتْبِعْهُــنَّ نَصْــرانَا(١)

الحبلان: الكبير البطن، والأنثى حبلانة. ودَخْنان: كثير الدخان، والأنثى دخنانة. يـومٌ سخنان من السخونة، وليلةٌ سخنانة. والسَيْفان: الرجل الطويل، وامرأةٌ سَيْفَانة، ويومٌ ضَحْيان أي ضـاحي، وليـلةٌ ضَحْيَانَة، وضَوْجَان من الدواب: الشديد الصلب والأنثى ضَوْجَانة، وَعَلاَّن: رجلٌ كثير النسيان//والأنثى علاَّنة، وقشوان: القليل اللحم، والأنثى قشـوانَة، ومَصَّان: رَجُلٌ لئيمٌ والأنثى مَصَّانة، ومَوْتَان: رجلٌ ضعيف الفؤاد والأنثـى مَوْتَانَة، ونَدْمان بمعنى منادم والأنثى نَدْمانَة، ونَصْران: رجل نصراني، وامرأةٌ نَصْرَانَة. ٣٦/ب

الثالث مما لا ينصرف أبداً ما كـان فيـه عـدلٌ ووصفٌ. وذلـك فـي موضعَيْن: أحدهما في العدد، والثاني في (أُخَر).

أمَّا العـددُ فمـا كـان مـوازنَ (مَفْعَل وفُعـال) مـن واحـد واثنيـن وثلاثـةٍ وأربعـةٍ وعشرةٍ، وموازنَ (مَفْعَل) من خمسة، وذلـك: أُحـادَ ومَوْحَـد، وثُنـاء ومَثْنـى، وثُـلاث ومَثْلَث، ورُبَاع ومَرْبَع، ومَخْمَس، وعُشار ومَعْشَر، فهذه إحدى عشـرة لفظـةً منقولـةً عـن العـرب، وأجـاز (الزجـاج) والكوفيـون: خُمَـاس وسُـدَاس ومَسْـدَس(٢)، وسُـبَاع ومَسْبَع، وثُمان ومَثْمَن، وتساع ومَتْسَع(٣).

---

(١) الأشباه والنظائر ٤٣/٢ .

(٢) (مسدس). ساقطة من ظ . وفي أ (مخمس ومسدس)، وذكرُ (مخمس) غلط، لأنه من المعـدول السماعي المنقول. والكلام هنا عن المعدول المقيس.

(٣) أي إن الألفاظ (خماس وسداس ومسدس وسباع ومسبع وثمان ومثمن وتسـاع ومتسـع)، هـذه الألفاظ التسع مقيسة في عدلها عن ألفاظ العدد، أما ما سواها من ألفاظ الأعداد المعدولة من (واحد إلى عشرة) فهي مسموعةٌ عن العرب. ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج/٤٤.

والعدلُ هو تغيير اللفظ دون تغيير المعنى، فإن تَغَيَّر اللفظُ والمعنى لم يكن معدولاً، كأمثلة المبالغة نحو: ضَرَّاب وضَرُوب، فإنَّ معناهما مغايرٌ لمعنى ضارب، فإنه لِمنَ وقع منه الضربُ، وهُما لمن تكرَّر منه الضربُ. فجميع الأعداد المذكورة معدولَةٌ عن المكرَّر، فأُحاد ومَوْحَد، وثُنَاء ومَثْنَى وثُلاَث ومَثْلَث معدولةٌ عن: واحد واحد، واثنين اثنين، وثلاثة ثلاثة، كذلك سائرها لأنها تفيد فائدة التكرار.

وأما أُخَر، فجمعُ (أُخرى)، مؤنَّث (آخَر). واتفقوا على أنه غير مصروف، وأن المانع العدلُ والوصفُ، أمَّا الوصفُ فظاهرٌ، وأمَّا العدل فاختلفوا فيمَ عُدِل عنه، فقيل: هو معدولٌ عن (الآخَر) لأنه من باب أفعل التفضيل، فأصلُه أن يُقْرَن (بأل) إذا جُمع كالكبرى والكُبَر، والصُّغْرى والصُّغَر، فَعُدِل عن ذلك وأُعطي من الجمعيَّة مجرَّداً ما لا يعطاه غيرُه مقروناً بأل. وقيل: معدول عن (أُخْرَيَات)، لأن (أُخَر) جمعُ (أُخْرى)، {وأُخْرَى مذكرها آخَر، {وقد جُمِع آخر}[1] بالواو والنون فحقُّ أخرى أن}[2] تُجمع بالألف والتاء، لأن ما جمع مذكرُه بالواو والنون جُمع مؤنثه بالألف والتاء، فَعُدل عن (أخريات) إلى (أُخَر). وقيل هو معدول عن (آخر من كذا) لأنه جمع (أخرى) مؤنث آخر، وآخَر على صيغة (أَفْعَل) التفضيل، فحقُّه إذا كان بغير أل أن يكون موصولاً بـ (مِن)، في الإفراد والتثنية والجمع، فأصله: (مَررْتُ بنسوةٍ أُخَرَ مِنكِ)، كما تقول: مرَرْتُ بنسوةٍ أَفْضَلَ منكِ.

فأمَّا (أُخَر) جمع (أُخْرَى) بمعنى آخرة، فمصروفٌ لأنه ليس بمعدول، ومنه قوله تعالى: ﴿قالَتْ أُخْرَاهُم لأُولاَهُم﴾[3]، تقول: مَرَرْتُ بنسوةٍ أُخَرٍ[4].

فالأعدادُ المذكورةُ كلها و(أُخَر)، لا تنصرف لوجود العلتَينْ الفرعيتين في كلِّ واحدٍ منهما:// اللفظيَّةِ بالعدل، والمعنويَّةِ بالوصف. ٣٧/أ

---

(١) ما بين المعترضتين ساقط من الأصل.

(٢) ما بين المعترضتين ساقط من ظ .

(٣) الأعراف/٣٨

(٤) بعد هذه العبارة في (س وب) نحو سبعة أسطر حول العلم المؤنث الممنوع من الصرف، وليس موضعه هنا.

ولو سَمَّيْتَ بـ (أُخَر) لم تصرفه للعدل والعلميَّة، فلَوْ نُكِّر صُرِفَ عند (الأخفش)، ولم يصرفْ عند (سيبويه) للعدل وأصالة الوصفيَّة(١). والله أعلم.

الرابع ممَّا لا ينصرف أبداً ما فيه ألف التأنيث مطلقاً، أي ممدودةً كانت أو مقصورة،نكرة ما هي فيه أو معرفة،مفرداً أو جمعاً، اسماً أو صفةً، كذِكْرَى وحِجْلَى وسَلْوَى ومَرْضى ورَضْوى، وصحراء وأشياء وحمراء وأصدقاء، وزكريَّاء، فلا ينصرف ما هي فيه، لأن فيه فرعيَّةً في اللفظ للزوم الزيادة، حتى كأنها من نفس الكلمة، بدليل أنها تُكَسَّر عليها، تقولُ في حُبْلَى (حَبَالى)، فَتُثبتُ الألفَ، وتقول فيما تأنيثُه لفظيٌ: ضاربةٌ وضوارب، وما لا يُحذف أبداً يصير كأنَّه أحدُ أصول الكلمة، وما يحذف في الجمع ونحوه يُعَدُّ كالمنفصل، فليس له من القوَّة والتأثير ما للأزم منه، وفيه فرعيَّةٌ في المعنى، وهي تأنيث ما هي فيه، والتأنيثُ فرعٌ على التذكير، لاندراج كلِّ مؤنَّث تحت مذكَّر، فلما اجتمع فيه الفرعيَّتان: لزوم الزيادة، والدلالة على التأنيث، كَمُل له شَبَهُ الفعلِ، فمُنع الصرف.

فإن قيل: إنما لم تنصرف (حبلى وحمراء) للصفة والتأنيث، فالجوابُ أنَّ شرط العلَّة أن تكون عامة، والوصف ليس بعام، بدليل مَنْعهم (صحراء وحِجلى) ونحوهما ممَّا ليس فيه وصفٌ، فتَعَيَّن أن المانع من الصرف إنما هو التأنيث ولزوم الألف.

ولا بُدَّ من تمييز ألف التأنيث من غيرها، وذلك أنه لا يخلو كلُّ مقصورٍ أو ممدودٍ من أن تكون ألفه أصليَّةً أو زائدةً، والزائدةُ إمَّا للتأنيث أو الإلحاق أو التكثير، فإنْ لم يسبقْها أكثر من أصلين {فهي أصلية كعَصَا ورَحَى وسماء ورداء، فإن سبقها أكثر من أصلين}(٢) فهي زائدةٌ للتأنيث إن مَنَعَت الاسمَ من الصرف، وإنْ لم تمنعْ فهي إمَّا للإلحاق (كعَلْقَى) لِنَبْت و (عِلْبَاء) لعروقِ العُنُق، أو للتكثير (كقَبَعْثَرى) للعظيم الشديد الخَلْق.

ولكل واحدةٍ من أَلِفَيْ التأنيث أوزان تختصُّ بها، فللمقصورةِ أوزانٌ بعضُها

---

(١) المقتضب ٣/٣٧٦-٣٧٧. وقد أورد ثمَّ رأي كل من الأخفش وسيبويه كما جاءت هنا.

(٢) ما بين المعترضتين ساقط من الأصل و أ .

مشهورة، وبعضُها غير مشهورة.

فالمشهورة منها: (فُعَلَى) كأُرَبَى(١)، للداهية، وأُدَمَى(٢) وشُعَبَى(٣)، موضعان. و(فُعْلَى) اسماً: كبُهْمَى(٤)، نبت، أو صفةً: كحُبلى، أو مصدراً: كرُجْعَى. و(فَعَلَى) كبَرَدى، أو مصدراً: كمَرطى، لضربٍ من العَدْو. و(فَعْلى) جمعاً: كصَرْعى، أو مصدراً: كدَعْوَى، أو صفةً: كسكْرى. ومنه (فُعَالَى): كحُبَارَى(٥). و(فُعَّلَى) كسُمَّهَى، للباطل. و(فِعَلَّى) كسِبَطْرى، ضربٌ من العَدْو. و(فِعْلَى) مصدراً: كذِكْرَى، أو جمعاً كظِرْبَى جمع//ظِرْبَان وهي دويبةٌ منتنةُ الريح، وحِجْلى جمع حَجَل، وهي صغارُ أولاد الإبل. قال الجوهري وغيره: لا نظير له في الجمع. و(فِعِّيلَى) كحِثِّيثَى وخِصِّيصَى مصدر أَحَثَّه(٦) وخَصَّه. و(فُعُّلَى) ككُفُّرَى بضم الفاء وفتحها، وهو وعاء الطلع. و(فُعَّيْلَى) كخُلَّيْطى، للاختلاط. و(فُعَّالى) كشُقَّارى لنبت. و(فَعْلَلَى) كفَرْتَنَى، اسمُ امرأة واسم قصر بِمَرْوِرُوذ(٧) و(فَوْعَلَى) كخَوْزلى. و(فَعْلَوَى) كهَرْنَوَى، نبت(٨). و(فَيْعُولى) كقَيْضُوضَى. و(فُعَلايَا) كبُرَحايا(٩). و(أَفْعُلاوَى) كأَرْبُعَاوى، لضربٍ من مَشْي الأرنب. و(فَعْلَلُولى) كَحَنْدَقُوقَى، لنبت. و(فَعَيَّلَى) كهَبَيَّخَى للمتلئ الجسم(١٠). و(فِعْلِلَّى)

٣٧/ب

(١) لسان العرب/أرب .

(٢) أُدَمَى: أرض بظهر اليمامة، معجم ما استعجم ١٢٧/١. قال: هي موضع في بلاد بني سعد.

(٣) اسم موضع في بلاد طيء. معجم ما استعجم ٧٩٩/٢، لسان العرب/شعب.

(٤) البهمى: نبتٌ من البقول وهو بلفظ واحد للمفرد والجمع. لسان العرب/بهم.

(٥) الحبارى: طائر على شكل الإوزة. لسان العرب/ حبر.

(٦) في لسان العرب: "حثَّه حثّاً. والحِثِّيثَى الاسم نفسه ... والحِثِّيثَى الحثُّ" لسان العرب/حث ويلحظ أنه لم يورد (أَحَثَّ).

(٧) فرتنى: ومن معانيها: الأمة، والمومسة..إلخ. لسان العرب/ فرتن.

(٨) أنكر بعض اللغويين (الهرنوى) اسم نبت. وشكَّ بعضهم إن كانت (هرنوى) أم (هرنويّ). لسان العرب/هرن.

(٩) البُرَحايا: الشدة والمشقة.

(١٠) الهَبَيَّخى: مشية فيها تبختر وتهادٍ. والهَبَيَّخ: الغلام. لسان العرب/ هبخ.

كشِفْصِلَّى(١) و(فَعَلَيَّا) كبَرَحَيَّا، زجرٌ في الرمي، عن (الجرمي).و(فَعْلَلايَا) كبَرْدرايا(٢).

وأمَّا الممدودة فلها أيضاً أوزانٌ مشهورة وغيرُه. فمن المشهور: (فَعْلاَء) كصَحْراء. و(أَفْعِلاَء) ـ مثلث العين ـ كأرْبعاء، لليوم الرابع من الأسبوع. و(فَعْلَلاَء) كعقْرَباء، أنثى العقارب. و(فِعَالاَء) كقِصَاصاء(٣). و(فُعْلُلاَء)، كقُرفُصاء. و(فاعُولاَء) كعاشوراء.و(فاعِلاَء) كقاصِعَاء(٤) و(فِعْلِيَاء)، ككِبْرِياء. و(مَفْعُولاء)، كمَشْيُوخاء. و(فَعَالاء)، كَثَلاثَاء. و(فَعِيْلاء)، كقَرِيثَاء وكَرِيثَاء،نوعان من التمر. و(فَعُولاَء) كدَبُوقَاء للشيء المُتَدَبِّق. و(فُعْلاء)(٥)، كحُنْفاء، مكان. و(فِعَلاء)، كسِيَراء(٦). و(فُعَلاَء)، كخُيَلاَء.

ومن غير المشهور: (فِيَعْلاَء) كدِيَكْسَاء، للقطيع من الغنم. و(فُعَيْلِيَاء) كمُزَيْقِيَاء، اسم ملك باليمن. و(فُعَلْلاَء) كسُلَحْفاء(٧)، و(فَعَلِيَّاء) كزكَرِيَّاء. و(فِعِّيْلاَء) كخِصِّيْصَاء(٨)، و(فُعَالِلاَء) كجُخَادِباء، لجرادة كبيرة خضراء.

الخامس مما لا ينصرف أبداً الجمع المشبه (مَفَاعِل أو مفاعيل)، في كونِ أوّله مفتوحاً، وثالثِ حروفِه ألفاً غير عِوَض، تليها كسرةٌ أصليَّةٌ ملفوظٌ بها، أو مقدَّرةٌ على أوّل حرفَيْن بعدها كـ (دراهِم ودوابّ)، أو ثلاثةٍ أوسطُها ساكن غيرَ منويٍّ به وبما بعده الانفصال، كدَنانير. فهذا لا ينصرف لأن فيه فرعيَّة المعنى

---

(١) الشِّفْصِلَّى: نبت طفيلي يتسلق الأشجار، له حب كالسمسم.

(٢) بردرايا: موضع بالنهروان، من أعمال بغداد.

(٣) القِصَاصَاء: القَوَدُ، وهو القتل بالقتل قصاصاً. لسان العرب/قصَّ.

(٤) القاصعاء: أحد بابي جحر اليربوع.

(٥) في صحاح الجوهري: حَنْفَاء: اسم ماء لبني عامر. ولكنها بفتح الحاء، وليس بضمِّها. ولم أعثر على (فُعْلاَء) في الأبنية.

(٦) السِّيَراء: ضرب من البرود فيها خيوط حرير.

(٧) وهي السُّلَحفَاة أيضاً. لسان العرب/سلح.

(٨) خِصِّيصَاء: هي خِصِّيصَى في الأصل، وهي مصدر خَصَّ، وهي اسم يمد ويُقْصر. لسان العرب/خَصَصَ.

بالجمعيَّة، وفرعيَّة اللفظ بالخروج عن صيغ الآحاد العربية لأنهما مختصَّان بالجمع أو بما نُقل منه، كحَضَاجِر للضبُع، لأنَّا لا نجد مفرداً ثالثُه ألفٌ بعدها حرفان أو ثلاثةٌ إلا وأوّله مضمومٌ، كعُذافر وهو العظيم، أو ألفُه عوضٌ من إحدى ياءَيْ النسب (كيَمَانٍ)//أي يمنيّ، أو ما يلي الألف ساكنٌ (كعَبَال)(١) وهو الثِّقَل، يقال: ألقى عليه عَبَالَه أي ثِقلَه، أو مفتوحٌ (كبَرَاكَاء)(٢)، أو مضموم (كتَجَادُل)، أو عارضُ الكسرِ لأجل اعتلال الآخر (كتَعَالٍ)، أو ثاني الثلاثةِ متحركٌ (كطَوَاعيَة)، أو هو والثالثُ عارضٌ منويٌّ بهما الانفصال (كرَبَاحِيّ) وكِنَانِيّ)، أو غيرُ منويٍّ (كحواريّ)، وهو الناصر، و(حوالِيّ)، وهو المحتال. فأمَّا (قَمَاريّ وبَخَاتيّ)(٣)، فإنهما بمنزلة مصابيح، ولاختصاص الرتبتَيْن بالجمع لم يُشَبِّهوا شيئاً مما جاء عليهما بالآحاد ولم يكسِّروه، مع أنهم قد كسَّروا غيرهما من الجموع، كأقوال وأقاويل، وقالوا: أَكَمَةٌ ثمَّ أَكَم، ثم إكَام، بكسر الهمزة، ثم أُكُم، ككِتَاب وكُتُب، ثم آكام نحو: عُنُق وأعناق، وقالوا: كَلْبٌ وأَكْلُبٌ ثم أكَالِب.

٣٨/أ

فأمَّا (ثمانٍ) فالمعروف فيه الصرفُ لأن ألفَه عوضٌ من إحدى ياءَيْ النسب، قال الجوهري: "هو في الأصل منسوب إلى الثُّمنِ لأنَّه الجزءُ الذي صَيَّر السبعةَ ثمانيةً، فهو كالمنسوب إلى الثمن".(٤) وأنشدوا:

ولقد شربْتُ ثمانياً وثمانياً ... وثمانَ عَشْرَةَ واثنَتَيْنِ وأَرْبَعَا(٥)

وتركُه نادرٌ، قال الشاعر:

---

(١) عَبال: ورد جبلي، وعِبال: ج عَبَلَة وهي ممتلئة الجسم. وألقى عليه عَبَالَّته أي ثقله، وقد تخفَّف فيقال: عَبَالَته. أمَّا (عبال) بمعنى الثقل فلم يثبته الصحاح واللسان. الصحاح/عبل، اللسان/عبل.

(٢) البَرَاكاء: الثبات في الحرب.

(٣) القَماريّ: نوع من الطير، والبخاتي: نوعٌ من الإبلِ.

(٤) صحاح الجوهري/ثمن.

(٥) المعنى واضح. وينسب البيت للأعشى، ولم أجده في ديوانه، والشاهد فيه صرف (ثمان)، لأن ألفه عوض من ياء النسب وليست للتكسير. وذلك في قوله (ولقد شربت ثمانياً وثمانياً..) شرح الكافية الشافية/١٦٧٤، المقرب لابن عصفور ٣٠٩/١،...

يَحْـدُو ثَمَـانِيَ مُوْلَعـاً بِلِقَـاحِهَا حتــى هَمَمْـنَ بِزَيْغَـةِ الإِرْتَـاجِ(١)

فمنعه من الصرف تشبيهاً بدراهمَ، لأنه جمعٌ في المعنى، وليس هو على النسب حقيقةً، فكَأَنَّ أَلِفَه أَصْلِيَّةٌ.

والذي بعد ألِفِه حرفان ضربان: أحدهما: ألاَّ يكون ثانيهما ياءً، كمساجد ودراهم، فتدخلُه الضمَّةُ رفعاً، والفتحةُ نصباً وجَرًّا، إلا مع الألف واللام والإضافة، فإنه يُجَرُّ بالكسرةِ كالدراهم والمساجد.

وثانيهما: أن يكون ثانيهما ياءً، وهو ضربان: أحدهما: تُبَدَّل فيه الكسرةُ فتحةً، والياءُ ألفاً نحو عَذَارَى وصَحَارَى، ولا يُنَوَّن بحال، وكذا كل مقصور منع الصرف. والثاني: تُقَرُّ فيه الكسرةُ ويُلْزَمُ آخرُه بلفظ الياء، فإنْ خلاَ من الألف واللام جَرَى في الرفعِ والجرِّ مَجْرَى المنقوص في التنوين وحذفِ الياء، كما مَثَّل به من قولِه: هؤلاء جوارٍ، ومررْتُ بجوارٍ لأن فيه مزيدَ ثقَل، لكونِ آخرِه ياءً بعد كسرةٍ، فحُذِفَ استثقالاً. وعُوِّض عنها بالتنوين، لئلاَّ يكونَ في اللفظ إخلالٌ بصيغةِ الجمع. وذهب (الأخفش) إلى أنَّ تنوينه للصرف(٢)، لأن الياءَ لمَّا حُذِفَت تخفيفاً، بقي الاسمُ في اللفظ على زِنَةِ الآحاد: كدَجَاجٍ وجناحٍ، وليس بقويٍّ، لأن المحذوف في قوة الموجود، لأن الباقي//ليس هو حرفَ الإعراب. وذهب (الزجاج) إلى أن التنوين عوضٌ من ذهاب الحركة على الياء، وأنَّ الحركةَ محذوفةٌ لالتقاء الساكنين(٣)، وهو ضعيف، لأنَّ الألف في موسى وعيسى أولى بالتعويض، لأنها لا تظهر فيهما بحال، ولم يُعَوَّض عنها.

٣٨/ب

---

(١) ثماني: يعني ثماني أُتُن، زيغة: ميلة أو إسقاط. الإرتاج: الإغلاق. يصف أُتُناً يطاردهن عير بعنفٍ حتى كدن يسقطن أجنتهنَّ. البيت لابن ميادة، والشاهد فيه منع صرف (ثماني) تشبيهاً له بدراهم، وليس لأنه ممنوع الصرف حكماً، وذلك قوله: (يحدو ثمانيَ). ديوان ابن ميادة/٩١، سيبويه ٣/٢٣١،...

(٢) شرح الكافية للرضي ٥٨/١. ونسب هذا القول للزجاج. والتصريح على التوضيح ٢١٢/٢ وقد نسبه للأخفش.

(٣) ما ينصرف وما لا ينصرف/١١٢، لكن الزجاج نقل هذا القول عن المبرِّد.

وذهب المبرِّد إلى أن فيما لا ينصرف تنويناً مقدَّراً بدليل الرجوعِ إليه في الشعر، فحكَمُوا له في (جوارٍ) ونحوه بحُكْمِ الموجود، وحذفوا لأجله الياء رفعاً وجرًّا، ثم عوَّضوا عمَّا حُذِفَ بالتنوين الظاهر(١)، وهو بعيدٌ جداً، لأن الحذفَ لأجل الساكن إنما كان للثقل اللفظيّ، وما لم يكن ملفوظاً به لا ثقل فيه، ولأنهم لم يحذفوا الألف من موسى وعيسى ونحوهما مع وجود ما عُلِّل به من التنوين المقدَّر.

فأمَّا (سراويل) فالأكثرون على أنه ممنوعٌ من الصرف وجهاً واحداً، لأنَّه اسمٌ أعجميّ حُمِل على موازِنِه في العربية كمصابيح، فأجريَ مجراه تشبيهاً له به. ومنهم من قال: هو عربيٌّ، ولكنه جمع (سروالة) في الأصل، وأنشد:

علَيْه من اللُّؤْمِ سِرْوَالَةٌ فليسَ يَرِقُّ لِمُسْتعْطِفِ(٢)

ثمَّ سُمِّيَ به هذه الآلة، فيكون حينئذٍ كحَضَاجِر، ومنهم من زعم أنه ذو وَجْهَيْن: الصرفِ وتركِه. قال أبو الحسن: "من العرب من يجعلُه واحداً فيصرفه".(٣)

ومتى سُمِّيَ مثال (مفاعل ومفاعيل) منع الصرف، سواء كان منقولاً من جمع محقَّق كمساجد، أو مقدَّر كشراحيل، والعِلَّةُ في منعِه ما فيه من الصِّيغة مع أصالةِ الجمعيَّة، أو قيامِ العلميَّة مقامَها، ولو ظُنَّ التنكيرُ انصرف على مقتضى التعليل الثاني دون الأوَّل. واللَّه أعلم.

العلم الممنوع من الصرف

قال رحمه اللَّه تعالى: "وستَّةٌ لا تنصرف في المعرفة وتنصرف في النكرة، وهي: الاسمُ الأعجمي الذي يكون علَماً نحو إبراهيم وإسماعيل، فإن كان الأعجميُّ اسمَ جنس كاللجامِ والفِرَنْد لم يَدْخُل في ذلك. و(فَعْلان) الذي لا فَعْلى له

---

(١) همع الهوامع للسيوطي ٧٩/٢-٨٠ .

(٢) السروالة: لباس أو قطعة منه. يصف الشاعر مهجوَّه باللؤم والبخل. لم يعز البيت لشاعر معين والشاهد فيه أن (سراويل) كلمة عربية وهي جمع (سروالة) كما في البيت وقال العيني: هو بيت مصنوع. المقتضب ٣٤٦/٣، شرح ابن يعيش ٦٤/١، ...

(٣) شرح ابن يعيش ٦٤/١-٦٥.

نحو: مروان. وكذا كل اسمٍ في آخره ألفٌ ونونٌ مزيدتان نحو: عثمان. والاسمُ الذي يكون على وزن الفعل نحو: أحمد ويزيد ويشكر. والمعدول، نحو: عُمَر وزُفَر عدلاً عن عامرٍ وزافر. والمؤنث بالتاء نحو: طلحة وحمزة، أو بالمعنى نحو: سعاد وزينب. والاسمان جُعِلا اسماً واحداً، نحو: مَعْدِيْ كَرِبَ وبَعْلَبَكّ.

فهذا كله لا ينصرف معرفةً وينصرف نكرةً، تقول: مررت بأحمدَ وإبراهيمَ ومروانَ وعُمَرَ وطَلْحَةَ وسعادَ//ومَعْدي كَرِبَ، {فلا تصرف لقصدك المعرفة.وتقول: ربَّ أحمدٍ وإبراهيمٍ ومروانٍ وعُمَرٍ وطَلْحَةٍ وزينبٍ وسعادٍ ومعدي كربٍ}(١) لقيتُهم،فتصرف لقصدك النكرة". ٣٩/أ

الشرح: لمَّا فرغ من الكلام على ما لا ينصرفُ منَكَّراً، أخذ في الكلام على ما لا ينصرف مُعَرَّفاً، وهو سبعةُ(٢) أقسام.

القسم الأول: مالا ينصرف للعجمة والعَلَميَّة. والمراد بالاسم الذي فيه عُجْمَةٌ ما كان خارجاً عن كلام العرب من أي لسانٍ كان من عبرانيٍّ وسريانيٍّ ويونانيٍّ وتركيٍّ، وغيرِ ذلك. ويُعرفُ ذلك بعلامات منها خروجُها عن أبنية العرب نحو: إبراهيم وإسماعيل وجبرائيل. ومنها مجيئُهُ في كلامهم غيرَ مصروف، نحو: إبليس، ولو كان عربياً لا نصرف، إذ العلميَّةُ وحدها لا تمنع الصرفَ، ولا يجوز أن يكون مشتقاً من (أَبْلَسَ) لأن الأسماء الأعجميَّة لا اشتقاق لها. ومنها أن الجيم والقاف لم يجتمعا في كلمة عربيَّةٍ نحو: جِلَّق، عَلَم دمشق، وقيل: موضعٌ بقرب دمشق. وكذلك الجيم والصاد نحو: الجصّ، وليس في أصولِ العربِ اسمٌ فيه نونٌ بعدها راء، نحو: نَرْجِس، ولا زايَ بعد دال، كالهنداز. ومنها أن كلَّ رباعيٍّ الأصول أو خماسيِّها متى خلا من بعض حروف الذلاقة الستَّة فهو أعجمي، نص على ذلك (ابن جني)(٣) وغيرُه من أئمةِ اللغة، وهي الراءُ والنونُ واللامُ والفاءُ

---

(١) ما بين المعترضتين ساقط من ظ وس.

(٢) في الأصل (ستة) أقسام. و(سبعة) من أ و ظ و س و ب. وهو الصواب لأن الشارح عدَّد سبعة أقسام مضيفاً قسماً على ما ذكره المصنِّف.

(٣) سر صناعة الإعراب ٦٤/١.

والباءُ والميم، وقد جمَعْتُها في (فرَّمَنْ لَبَّ) ثم نظمتُها في بيتٍ وهو:

فَرَّ من لبَّ قد جمَعْنَ حُرُوفاً ... ستّةً سُمِّيَتْ حروفَ الذَّلاقَة

ثمَّ إن العُجْمَةَ المانعة من الصرف، يُشترط فيها شرطان: **أحدهما** أن تكون شخصيَّةً كما مَثَّل به من إبراهيم وإسماعيل. أما (إبراهيم) ففيه ستُ لغات: إِبْرَاهِيمُ، إِبْرَاهَامُ إِبراهُومُ، إِبْرَاهِم، إبراهَمْ، إبراهُم. وقد نظمَهَا شيخُنا الإمام أبو عبد اللّه بن مالك في بيتٍ فقال:

تَثليثُهم هاءَ إبراهيم صحَّ بمَدٍّ ... أو بقصْرٍ ووجها الضم قد غَرُبا(١)

وأمَّا (إسماعيل)، ففيه لغتان: اللام والنون(٢)، حكاهما غيرُ واحد.

فأمَّا العُجْمَةُ الجنسيَّة فلا أَثَر لها في منع الصرف كعجمة ديباج وإستبرق، وسَجَنْجَل وهو المرآة، واللجام والفرند، فالديباج بكسر الدال وفتحها رقيقُ الحرير، والإستبرق غليظه، واللجامُ هو المعروف للخيل ونحوها، والفِرَنْدُ قال (أبو منصور): هو جوهر السيف وماؤُه وطرائقه، حُكِيَ بالفاء وبالباء، والفرند//هو الحرير أيضاً. ونحوُ ذلك من الأسماء الأعجميَّة الشائعة، فإن عُجْمَتها لا تُعْتَبر، فلو سُمِّيَ بشيءٍ من ذلك كان مصروفاً، مع أن فيه العلميَّةَ والعجمةَ، ولو سُمِّيَ رجلٌ بـ(قُمْ)(٣) لم ينصرف للعلميَّة ووزن الفعل، وكذا لو سُمِّي بصَوْلجان، لم ينصرف للعلميَّة والزيادة، والعجمة فيهما ملغاةٌ لكونها جنسيَّة.

٣٩/ب

والشرط الثاني: أن تكونَ في اسم زائدٍ على ثلاثة أحرف، فإن كانت في ثلاثيٍّ كـ(نوح)، فسيأتي الكلامُ عليه في موضِعه إن شاء اللّه تعالى.

فما اجتمع فيه العجمة الشخصيَّة والعلميَّة لم ينصرف لأنَّه فرعٌ من وجهَيْن،أحدُهما لَفْظيٌّ وهو كونُه من الأوضاع الأعجميَّة.والثاني معنويّ لكونِه عَلَماً وأصلُه التنكير(٤).

---

(١) المطلع على أبواب المقنع للبعلي/٢٤٩.

(٢) أي يقال: إسماعيل وإسماعين.

(٣) قُمْ: مدينة في بلاد فارس.

(٤) زاد في ظ بعدها: (لأن فيه فرعية المعنى بالعلميَّة).

القسمُ الثاني: مما لا ينصرف معرفةً ما كان آخرُه ألفاً ونوناً مزيدتين، على أي وزن كان نحو: مروان وعمران وعُثْمان وغَطَفان وأَصْبَهان، فلا ينصرف لوجود فرعيَّةِ المعنى فيه بالعلميَّة، وفرعيَّة اللفظ بوجود الزيادتين المضارعتين لألِفَيْ التأنيث في حمراء على ما تقدَّم في باب (سكران)، فمتى تحقَّقَتْ زيادة الألف والنون، مُنع الصرف البتَّة علماً نحو: مروان، وتحقَّقَتْ زيادة الألف والنون، لأنهما بعد ثلاثة أصول. وإن عُلِمَ عدمُ الزيادة فيهما أو في أحدهما كان مصروفاً البتَّةَ، كتَبَّان ومُسْتَعان مُسَمَّى به. وإن تجاذ به أصلان كان فيه وجهان، كتَبَّان {علماً}(١)، يَحتمل أن يكون (فعَّالا) من التِّبْن، ويَحْتَمل أن يكون (فَعْلان) من التبّ، الخسران. وكذلك (شيطان) عَلَماً، لأن في اشتقاقه وجهَيْن لأهل اللغة، أحدهما: أنه من (شَطَنَ) إذا بَعدُ، والثاني: أنَّه من شاط يشيط إذا هلك. وأمَّا (رُمَّان) عَلَماً، فإن سيبويه والخليل لا يصرفانه(٢)، ويَحْكمان على الألف والنون بالزيادة حَمْلاً على الأكثر، و(أبو الحسن) يصرفه ويحمل النون على أنها أصلٌ، وحُجَّتُه أنه قد كثر في النبات (فُعَّال) نحو: سُمَّاق وحُمَّاض وعُنَّاب وجُمَّاز. وأمَّا (حسَّان) فإنه فَعْلان من الحس لا فعَّال من الحسن، لوروده ممنوعاً من الصرف نثراً ونظماً. أمَّا النثر فقول النبي صلّى اللَّه عليه وسلّم: (**اللَّهُمَ أَيِّدْ حَسَّانَ بروح القُدُس**)(٣). وأمَّا النظم فمنه قولُ (حَسَّان):

فَمَنْ للقوافي بَعْد حَسَّانَ وابنِه ... ومَنْ للمثاني بعد زيدِ بنِ ثابتِ(٤)

---

(١) (عَلَماً) ساقطة من الأصل.

(٢) سيبويه ٣/٢١٨. قال: وسألته [الخليل] عن رُمَّان فقال لا أصرفه، وأحمله على الأكثر.

(٣) صحيح البخاري/باب الأدب ٩١٠، وبدء الخلق ٦٠. صحيح مسلم/كتاب فضائل الصحابة١٥١. مسند ابن حنبل ٥/٢٢٢. وليس للحديث رواية بلفظ (حسان)، بل الروايات كلها باستعمال الضمير (أيِّدْه).

(٤) حسان وابنه: أي حسان بن ثابت وابنه عبد الرحمن بن حسان، المثاني: آيات القرآن الكريم. زيد بن ثابت: أخو حسان بن ثابت، وكان صحابياً فقيهاً. يفخر حسَّان بشاعريته وشاعرية ابنه وبعلم أخيه بالقرآن. والشاهد في البيت منع صرف(حسان)، على أن الألف والنون زائدتان. =

وقولُ//الخنساء:

فقد ودَّعْتُ يومَ فراقِ صَخْرٍ أبي حسَّانَ لَذَّاتي وأُنْسِي(١)

وقولُ الآخر:

ألاَ أبْلِغا حَسَّانَ عنِّي رسالةً فلاتَكُ كالمُسْتَبْحِثاتِ عن المُدى(٢)

ويحتمل أن يكونَ (فَعَّالاً) من الحسن، ومنع الصرفَ ضرورةً، وكُتِبَ في النثر بلا ألف على لغة (ربيعَة) فإنهم يقفون على المنصوب بلا ألف(٣).

وتعرفُ زيادةُ النون والألف بأن يتقدم عليها ثلاثةُ أحرفٍ، أو أربعةٌ أو خمسةٌ، ما لم يدلَّ على أصالةِ النون ثبوتُها في جميع التصاريف، كنون استئذان وتبيان ومِهْوان(٤).

}وقولُ المصنِّف رحمه اللَّه: (وفَعْلان لا فَعْلى له نحو: مروان)(٥)، لعلَّه احترز بذلك عن (سكران) مُسَمَّى به، فإنَّه لا ينصرف عند سيبويه(٦) معرفةً ولا نَكِرَةً، للعَلَميَّة والزيادة ما دامَ معرفةً، أو للزيادةِ وأَصَالةِ الوصفيَّةِ إذا نُكِّر{(٧).

القسم الثالث مما لا ينصرف معرفةً ما كان فيه مع العلميَّة وزنُ الفعل الخاصُّ به أو الغالبُ عليه }بشرط كونه لازماً غيرَ مغيَّرٍ إلى مثالٍ هو للاسم، (فامْرُؤ) لو

= ديوان حسان بن ثابت ٤٤٧/١، سير أعلام النبلاء ٤٤٠/٢،...

(١) صخر: هو صخر بن محمد بن الشريد أخو الشاعرة الخنساء، وكانت فقدته شاباً. المعنى واضح، والشاهد في البيت منع صرف (حسان) لأنه مشتقٌّ من الحسّ، والألف والنون زائدتان. وذلك قولُها: (..أبي حَسَّان). ديوان الخنساء/٥٠ .

(٢) المدى: ج مُدْيَة وهي السكين، يحذره مِن تعرُّضه له، فهو إن فَعَل سيكون كمن يبحث عمَّا فيه حتفُه. لم أقف على اسم قائل البيت، والشاهد فيه منع (حسان) من الصرف على تقدير اشتقاقه من (الحسّ) وليس من (الحُسْن). وذلك في قوله (..أبلغا حسَّانَ). شرح عمدة الحافظ لابن مالك/٨٦٥.

(٣) شرح الشافية ٢٧٩/٢، الهمع ٢٠٥/٢، ...

(٤) مهوان: مبالغة اسم فاعل من (أهان)، بمعنى أرْخَص.

(٥) (مروان) هذه الكلمة ساقطة من الأصل.

(٦) سيبويه ٢١٥/٣ .

(٧) ما بين المعترضتين ساقط من س.

سُمِّيَ به انصرف، لأن عينه تتبَع حركةَ لامه، والفعل لا إتباعَ فيه. وكذلك لو سُمِّيَ بـ (رُدَّ وقِيْلَ) لصُرِفا، لأنَّهما قد خرجا بالاعتلالِ إلى مشابهةِ (بُرْد وعِلْم). والتغييرُ العارضُ عند (سيبويه) كاللازم، وعند (المبرِّد) هو كالمفقود، فلو سُمِّي بـ (ضُرْبَ) مسكن الراء، لكان عنده ممنوع الصرف،(١) وعند سيبويه مصروفاً}(٢). فهذا لا ينصرف لوجود فرعيَّة اللفظ فيه بالزِّنَةِ وفرعيَّةِ المعنى بالعَلَميَّة.

ووزنُ الفعل على أربعة أضربٍ:

أحدُها: كثيرٌ في الأسماء والأفعال كفَرَس وكَتِف وعَضُد وفَرِح وضَرَب وشَرَف، فلا أثَرَ له في منع الصرف.

والثاني: ما كان كثيراً في الأسماءِ قليلاً في الأفعال، كفِلْس وقُفْل وعِلْم، فهو أولى ألاَّ يمنعَ الصرفَ.

والثالث: ما كان غالباً في الأفعال وهو ما كان الفعلُ به أولى، إمَّا لكثرته كإصْبَع وإثْمِد وأُبْلُم(٣)، فإن أوزانها تكثر في الأمر من الثلاثي وتقِلُّ في الاسمِ، وإمَّا لأنَّ في أوله زيادةً تدلُّ على معنى في الفعل ولا تدلُّ على معنى في الاسم، فالهمزة في (أَفْكُل وأكْلُب) لاتدلُّ على معنى، وفي (أَضْرِبُ وأَكْتُب) {دالَّةٌ على معنى}(٤)، وكذلك سائرُ ما مثَّله المصنف رحمه اللَّه تعالى من أحمد ويزيد ويشكر، وما هي فيه - دالة على معنىً - أصلٌ لما لم تدلَّ فيه على معنى.

الرابع: ما كان خاصَّاً بالأفعال، ووجودُه في غيرها نادرٌ أو أعجمِيّ أو علَم. فالنادرُ كدُئِل لدُوَيْبّة، والأَعْجَميُّ كإستبرق//، والعَلَم كشَمَّر. فالنادرُ والأعجمِيُّ لا حُكْمَ لهما، والعَلَمُ منقولٌ من الفعل فلم يمنع ذلك الاختصاصَ(٥)، وله أمثلةٌ: ٤٠/ب

أحدها: أن يكون على صيغة المبني للمفعول، شرطَ ألاَّ يُعلَّ بسكونِ عينه نحو:

---

(١) المقتضب ٣/٣١٤ .

(٢) ما بين المعترضتين ساقط من ظ و س.

(٣) الإبلِم والأُبْلُم والأبْلَم: الخوصة وكذلك الأُبلُمة - الإبلِمة.

(٤) ما بين المعترضتين ساقط من الأصل.

(٥) أي لم يمنع نقلُه إلى العلميَّة اختصاصَ الفعل به.

(عِلْم)، ولا بالإبدال نحو: (قيل)، ولا بالتضعيف نحو (رُدَّ)(١).

الثاني: ما كان على (فَعَّل) بتشديد العين، نحو: عَلَّم وسَلَّم، فلا توجد في الاسم إلا هو فعلٌ في الأصل كقول الشاعر:

أبوك حُبَابٌ سارقُ الضيف بُرْدَه   وجدِّي يا حجَّاجُ فارسُ شمَّرا(٢)

وهو عَلَمُ فرسه. وكذا (عَثَّر) اسم موضع(٣)، أنشد الجوهري:

ليثٌ بِعَثَّر يَصْطَادُ الرِّجالَ إذا   ما اللَّيْثُ كذَّب عن أقْرانِه صَدَقا(٤)

الثالث: ما كان بهمزة الوصل، نحو: (اقتدر وانطلق)، وقيل: هذا من الغالب.

الرابع: ما كان أوَّله تاء مطاوعةٍ نحو: (تَعلَّمَ وتَكَلَّم).

فهذا(٥) والثالث قبلَه، وهما الخاص بالفعل والغالب فيه يمنع من الصرف مع العلميَّة بلا خلاف.

مسائل من هذا الباب:

الأولى: إذا سُمِّيَ بـ (أَلْبُب) لم ينصرف عند (سيبويه)(٦)، لأنه لم يخرج بالفكِّ إلى وزنٍ ليس للفعل فيجب الاعتدادُ به. ورُوِي عن (الأخفش) أنه كان يرى صرفه لأنه باين الفعلَ بالفكِّ.

المسألة الثانية: إذا سُمِّيَ بفعل في أوَّلِه همزةُ وصل كانطلق واستخرج، لم

---

(١) لأنه إذا طرأت عليه هذه التغييرات صار إلى صيَغ هي أقرب إلى الأسماء.

(٢) حُباب: خبيث ماكر. شمَّر: اسم فرس. يهجو خَصْمَه بأن جدَّه دنيء غدار في حين أن جد الشاعر فارس. قائل البيت جميل بن عبد الله بن معمر العذري، والشاهد فيه منع صرف (شمَّر) للعلميَّة، ووزن الفعل الخاص به. ديوان جميل بثينة/٥٥ وفيه (يا شماخ)، الحماسة ١/٣٠٠ (بشرح التبريزي)،...

(٣) عثَّر: بلد باليمن، معجم البلدان ٤/١٨٤.

(٤) عثَّر: اسم مكان. القِرْن: الكفء، يصفه بالجرأة والإقدام إذا أحجم الشجاع. قائل البيت زهير ابن أبي سلمى المزني، والشاهد فيه منع صرف (عثَّر) للعلمية ووزن الفعل الخاص به. ديوان زهير بن أبي سلمى/٥٤، صحاح الجوهري/عثر، شرح ابن يعيش ١/٦١ .

(٥) أي الثالث والرابع من أضرب أوزان الفعل. ينظر ص ١٢٤.

(٦) سيبويه ٣/١٩٥ و ٣/٣٢٠.

يصرفْ وقُطِعَتْ همزتُه، لأنَّ التسمية أحدثَـتْ فيـه مـع التعيين مـا لـم يكـن فيـه مـن دخول عوامل الأسماء عليه، وغير ذلك من أحـوال الأسـماء، فَسُلِكَ بـهمزتـه مسلك همزات الأسماء الجارية على القياس {فقُطِعَتْ}(١)، ولو سُمِّي بمصدر هـذا الفعـل لـم تقطع همزته لأنه منقولٌ من اسم، فلم يتطرق إليه من التغيير أكثر مـن التعيين بعد الشياع، بخلاف المنقول من فعله.

المسألة الثالثة: لو سَمَّيْتَ بنحـو: (ضَـربَ ودَحْـرَج) صرفْتَـه، لأنَّـه وزنٌ غيرُ مختصٍّ بالفعل ولاغالبٌ عليه، ويؤيد ذلك إجماعُهم على صرفِ (كَعْسَب) اسم رجـل مع أنه منقول مـن (كَعْسَـبَ) بمعنـى أسـرع. وكـان (عيسـى بـن عمـر) لا يصـرف المنقول من الفعل تمسكاً بنحو قول الشاعر:

أنا ابنُ جـــلا وطـــلاعُ الثَّنَــايا متـى أضَـعِ العِمَــامةَ تعـرفوني(٢)

ولا حُجَّةَ في ذلك لاحتمال كونِه صفةً لموصوف محذوف تقديره: انا ابن رجلٍ جـلا الأمورَ وجرَّبَها، فهو فِعْلٌ وفاعلٌ مُضْمَرٌ محكيٌّ، لا ممنوع الصرف.

٤١/أ **المسـألة الرابعة:** (يربوع)//ونظائرُه مصروفـٌ عند التسميةِ به إذ ليس له نظيرٌ فـي الأفعـال. قـال أبـو البقــاء: "فأمَّـا أَبَـاتِر فمصــروفٌ بكـل حـال لأنـه كثـير فــي الأسـماء، نحـو: دُلاَمِـص وعُكَـامس وعُلابـط".(٣) فـالدلامص الـدرعُ البراقـة، وليــل عُكامس أي مظلم، والعلابط: القطيع من الغنم. واللّه أعلم.

الرابع مما لا ينصرف معرفةً، ما كان فيه مع العدل التعريـفُ، فإنـه يمنـع مـن الصرف لأنَّ فيه فرعيَّة اللفظ بالعدل، وفرعية المعنـى بـالتعريف. وقـد تقدَّم الكـلامُ

---

(١) ما بين المعترضتين ساقط من الأصل. وهو من بقية النسخ.

(٢) ابن جلا: أي واضح مكشوف، الثنايا: ج ثنية وهي الطريق فـي الجبـل، ويقـال لكـل مضطلـع بالشدائد. البيت لسحيم بن وثيل اليربوعي، والشاهد فيه أن (جلا) اسم نقل مـن الفعـل (جـلا) علـى قول (عيسى بن عمر) ولذا فقد منعه من الصرف، مع أنه ليس على مثال خاص بالأفعال أو غالب عليها. وفي البيت أقوال أخرى، منهـا قـول ابـن الحـاجب أن تقديـره (ابـن ذي جـلا)، والجـلا هـو انحسار الشعر عن مقدم الرأس، فلا شاهد. سيبويه ٢٠٧/٣، شرح ابن يعيش ٦١/١،...

(٣) شرح الإيضاح للعكبري الورقة ٢٠٤/ب. الكلام ثم بمعناه وليس بنصه ولا تمثيله.

على العدل فلا حاجة إلى إعادته.

والذي لا ينصرف للعدل والتعريف أربعةُ أقسام.

الأول: (فُعَل) المعدول عن فاعل نحو: عُمَر وزُفَر وزُحَل، فلا ينصرف لما فيه من العدل والعلميَّة. أما العلمية فظاهرةٌ، وأما العدل فمن عامر وزافر وزاحل. وطريقُ العلم بكونه معدولاً سماعُه عن العرب غيرَ مصروف، خالياً من الموانع إلاَّ التعريف، وهو منفردٌ لا يمنع الصرف، فَعُلم أنَّ ثمَّ سبباً آخر، لئلا يلزم ترتيب الحكم على غير سبب، ولا يمكنُ جَعْلُ غيرِ العدلِ سبباً مع التعريف للعلم بانتفائه، بيانُ العلم بانتفاء غير العدل أن المؤثر مع العلمية ستَّة أشياء: زيادة الألف والنون، والعجمة ووزن الفعل والتركيب والتأنيث، فهذه الخمسة منتفيةٌ لفظاً فتعيَّن تقدير كونِه معدولاً. فلو سَمَّيْتَ بما لم يثبتْ عدلُه مما هو على وزن (فُعَل) لصرفته، كقولك في رجل سَمَّيْتَه (عُمَر) جمع (عُمْرَة): هذا عُمَرٌ، ورأَيْتُ عُمَراً، ومرَرْتُ بعُمَرٍ.

ومن هذا القبيل (أُدَد)، رُوِيَ مصروفاً، فَعُلم أنه غير معدول(١)، بخلاف ما رويَ ممنوعَ الصرف كـ (عُمَر) فإنه مُنِع الصرف مع العلم بانتفاء غير العدل، فتعَيَّن أن يكون معدولاً، فإنه ليس في الكلام اسمٌ منع الصرف للتعريف وحدَه.

ويجري مجراه في منع الصرف (فُعَل) المعدولَ في النداء، إذا سُمِّيَ به. تقول في رجل اسمُه (غُدَر): هذا غُدَرُ، ورأيْتُ غُدَرَ، ومرَرْتُ بغُدَرَ، فلا تصرفه للعلمية والعدل المحقق.

الثاني مما لا ينصرف للعدل والتعريف (فُعَل) التوكيد، كقولك: (رأَيتُ الهنداتِ جُمَع)، فلا ينصرف للتعريف والعدل، وهما عِلَّتان فرعيتان: لفظية ومعنوية، أما العدلُ فَعَن (جَمْعَاوات)، فإنَّه جَمْع (فَعْلاء) مؤنث (أَفْعل)، وقد جُمع (أَفْعَل) منه بالواو والنون، فكان حقُّ (فَعْلاء) أن تُجْمَع بالألف والتاء، فلما جيءَ به على (فُعَل) عُلِم أنه معدولٌ عن (فَعْلَاوات)// ٤١/ب

قال (سيبويه): "وسألتُه يعني (الخليل) عن (جُمَع وكُتَع)، فقال: هما معرفةٌ، بمنزلة

---

(١) في ظ : (فعُلِمَ أنه معدول). وهو غلط، إذ لو كان معدولاً لما ورد مصروفاً عن العرب.

(كلِّهم)، وهما معدولتان عن جَمْعٍ (جَمْعاء) وجمعِ (كتعاء)"، هذا نصُّه(١). وقال الأخفش والسيرافي: (جُمَع) معدولٌ عن (فُعْل) بضم الفاء وسكون العين(٢). والصحيحُ الأولُ، لأنَّ (أفعل) المجموع بالواو والنون لا يُجْمَع مؤنثُه على (فُعَل) كبُرْد.

وأما التعريف(٣) فبالإضافة المنويَّة، فإنَّ أصل (رأيْتُ الهنداتِ جُمَعَ): رَأَيْتُ الهنداتِ جميعهنَّ، كما يقال: رأيتُهُنَّ كُلَّهُنَّ، فاستغنى بنيَّةِ المضاف إليه عن ذكره، وصار (جُمَع) لتعريفه بغير علامة لفظية كأنه عَلَم.

فإن قيل: لم نَرَ غير العلميَّة من أنواع التعريف مؤثِّراً في منع الصرف، فَدَلَّ على أنَّ (جُمَع) علَمٌ، كعُمَر وزُفَر، فالجوابُ أن (جُمَع) لا يجوز أن تكون علماً، لأنَّ العلمَ إمَّا شخصيٌّ وإما جِنْسيٌّ، فالشخصيّ مخصوصٌ ببعض الأشخاص، والجنسيّ مخصوصٌ ببعض الأجناس، و(جُمَع) بخلاف ذلك، فالحكمُ بعلَميَّته باطل.

الثالث مما لا ينصرف للعدل والتعريف، (سَحَر) المقصود به سَحرُ يومٍ بعينِه، كقولك: أتَيْتُ اليومَ سَحَرَ، وأتَيْتُك يومَ الجمعةِ سَحَر، فهذا ملازمٌ للظرفية، ممنوعٌ من الصرف للعدل والتعريف، كجُمَع. أما العدلُ فعَن السَّحَر المعرَّف باللام، لأن (سَحَر) متى قُصِد به سحَرُ يومٍ بعينِه عُرِّف باللاَّم أو الإضافة، ولا يَعْرى، وهو معرفة، عن أحدهما إلا إذا كان ظرفاً، فيجوزُ حينئذٍ تجريدُه ممنوعَ الصرف. وكان الأصلُ أن يُذْكَر معرَّفاً بالألف واللام، فعُدِل عن اللفظ بالألف واللام، وقُصِد به التعريف بنيَّة الإضافة إلى ضميرِ اليوم، فاجتمع فيه العدلُ والتعريف فمُنِعَ الصرف، كجُمَع.

وذهب بعضُهم إلى أنَّ (سَحَرَ) المعيَّن مبنيٌّ على الفتح لتضمُّنه معنى حرف التعريف، وليس بصحيح، لأنه لو كان مبنيَّاً لكان غيرُ الفتحة أولى به، لأنَّه في موضع نصبٍ، فيجبُ اجتنابُ الفتحةِ فيه لئلاَّ تُوهِمَ الإعرابَ، كما اجتُنِب في (قبلُ وبعدُ) والمنادى المفردِ المعرفة، ولأنَّ دَعْوى مَنْعِ الصرف أسهلُ من دعوى

---

(١) سيبويه ٣/٢٢٤

(٢) التصريح على التوضيح ٢/٢٢٢. وهو رأي الفارسي وابن عصفور أيضاً.

(٣) أي تعريف (جُمَع). ينظر ص١٢٧.

البناء، لأنَّه أبعدُ عن الأصل، ودَعْوى الأسهلِ أرجحُ من دعوى غير الأسهل. وإذا ثَبَتَ أنه غيرُ متضمِّنٍ معنى لام التعريف(١)، تعيَّن أنه معدول.

فإن قيل: ما الفرقُ بين التضمين والعدل؟ قيل: الفرقُ بينهما أن التضمين استعمالُ الكلمةِ في معناها الأصلي مزيداً عليه معنى آخر. والعدلُ تغييرُ صيغة اللفظ مع بقاء معناه. (فسَحَرَ) المذكور مُغَيَّرٌ عن لفظ//السَّحَر من غير تغيُّرٍ لمعناه. ٤٢/أ
ولو نُكِّر (سَحَر) انصرفَ، كقوله تعالى: ﴿نجَّيْناهم بسَحَرٍ﴾(٢).

مسألة: (أمس)، إذا اقترن بألْ أو أضيفَ أو نُكِّر أو صُغِّر أو كُسِّر كان معرباً بلا خلاف. تقول: مضى الأمسُ المبارك، ومضى أمسُنا، وكلُّ غدٍ صائرٌ أمساً، وكان ذلك أُمَيْساً، ومَضَتْ عليه أُمُوس.

وإذا كان معرفةً(٣)، فأكثرهم يبنونه على الكسر لتضمُّنه معنى لام التعريف. وبنو تميم يعربونه ويمنعونه الصرفَ في حال الرفع خاصَّةً، فيقولون: ذهب أمسُ بما فيه. وفي النصب والجر يبنونه على الكسر(٤).

وبعضُهم يعربه مطلقاً ويمنعُه الصرف، ومن ذلك قول الراجز، أنشده (سيبويه):

لقد رَأَيْتُ عجباً مُذ أمسا … عجائزاً مثلَ السَّعالي خَمْساً
يَأْكُلْنَ ما في رَحْلِهِنَّ هَمْسَا … لا تَرَكَ اللَّه لَهُن ضِرْسَا(٥)

وكلُّ معدولٍ مُسَمَّىً به فَعَدْلُه باقٍ إلا (سَحَر وأمس) عند بني تميم، فإن عدلهما يزول بالتسمية(٦)، وليس في لفظهما ما يشعر بالعدل، بخلاف غيرهما.

---

(١) في ظ: لأنه متضمِّن معنى لام التعريف. وهو غلط.

(٢) القمر/٣٤

(٣) أي يقصد به اليوم السابق.

(٤) شرح المفصَّل لابن يعيش ١٠٦/٤. والعبارة للزمخشري.

(٥) السعالي: ج سعلاة وهي الغول أو ساحرة الجن كما يزعم القدماء. الهمس: الخفاء. لم يعز الرجز لشاعر معيَّن، على كثرة توارده. والشاهد فيه إعراب كلمة (أمس) ومنعها الصرف في قوله: (مذ أمسا). ولولا المنع من الصرف لقال: مذ أمسٍ. سيبويه٢٨٥/٣، شرح ابن يعيش١٠٦/٤، ...

(٦) سيبويه ٢٨٤/٣.

ولا فرق عند (سيبويه) في ذلك بين العدد وغيره، وذهب (الأخفش وأبو علي وابنُ بَرهان) إلى صرف العدد المعدول مُسَمًّى به(١).

الرابع ممّا لا ينصرف للعدل والتعريف (فَعالِ) كحذامِ، وقطامِ في لغة بني تميم على ما ستقف عليه حيثُ ذكره المصنِّف رحمه اللّه تعالى.

الخامس مِمَّا لا ينصرف معرفةً {العَلَمُ المؤنثُ لأن فيه فرعيَّةَ المعنى بالعلميَّة وفرعيَّة اللفظ بالتأنيث، نحو: حمزة وطلحة وسعاد وزينب، تقديرُ العلامـةِ فيها قائمٌ مقام ظهورِها(٢).

ثمَّ العَلَمُ المؤنَّث ينقسم قسمَيْن: أحدهما يتحتَّم فيه منعُ الصرف وهو أربعةُ أقسام.

الأول: ما زاد على ثلاثةِ أحرف، كزينبَ وسعادَ وسَلْمَى.

الثاني: ما كان ثلاثياً متحرك الوسط (كسَقَر)، أقيم فيه حركةُ وسطِه مقام الحرفِ الرابع في الرباعي.

الثالث: ما كان ثلاثيًّا ساكن الوسط فيه عُجْمَة (كمَاه وجور)، ففيه ثلاثةُ أسباب: العَلَمِيَّةُ والعُجْمَةُ والتأنيثُ. وحكى الجوهري في كلٍّ واحد من (مَاه وجُور) أنَّه يُذَكَّر ويؤنث، فعلى هذا يكون كنوح ولوط على ما يأتي إن شاء اللّه تعالى.

الرابع: ما كان ثلاثياً ساكنَ الوسط منقولاً من مذكَّر، كزيد ونحوه مُسَمًّى به امرأة، لأنه حصل له بنقله من التذكير إلى التأنيث ثِقَلٌ عادلَ خِفَّةَ اللفظ. هذا هو المشهور، وعند (المبرد//وعيسى ابن عُمَر والجرمي) أنَّه ذو وَجْهَيْن، فلم يعتبروا ثِقَلَ النقل، فهو عندهم كهندْ ودَعْد(٣). ٤٢/ب

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٦٣/١. قال: "فإن سمِّيَ رجل بمثنى وثلاث ورباع انصرف في المعرفة فتقول مثنىً وثلاثٌ بالتنوين ... فإن نكرته بعد التسمية لم ينصرف على قياس قول سيبويه.. وينصرف على قياس قول أبي الحسن".

(٢) أي إن ثمة علامة تأنيث مقدرة على الأسماء المؤنثة التي لا تظهر عليها علامة التأنيث، وترد هذه العلامة إليها وتظهر في التصغير نحو: عنز وعنيزة.

(٣) المقتضب ٣٥١/٣-٣٥٢. قال المبرد: "فإن سَمَّيْتَ مؤنثاً بمذكر على هذا الوزن ـ [ثلاثي ساكن الوسط] ـ عربي، فإن فيه اختلافاً، فأما سيبويه والخليل والأخفش والمازني فيرون أن =

والثاني من قسمَيْ العلم المؤنث يجوز فيه الصرفُ وتركُه ويأتي ذكره في موضعه إن شاء اللَّه تعالى}(١).

السادس ممَّا لا ينصرف معرفةً، العلمُ المركَّبُ لأن فيه فرعيَّة اللفظ بالتركيب، وفرعيَّةَ المعنى بالتعريف.

والتركيبُ على ثلاثة أضرب: تركيب إضافة (كعبد اللَّه)، وإسنادٍ (كبَرَق نحرُه)، ومزجٍ (كبَعْلَبَكَّ). وهو المانع من الصرف مع العلميَّة. والمراد بتركيب المزج جَعْلُ الاسمَيْن اسماً واحداً دون إضافةٍ ولا إسنادٍ، لكن بتنزيل ثانيهما منزلةَ هاءِ التأنيثِ مُلتَزِماً فَتْحُ ما قبله، إنْ لم يكنْ ياءً مكسوراً ما قبلها (كبَعْلَبَكَّ وحَضْرَمَوتَ)، وإن كان الياءَ(٢)، سكنَتْ نحو (مَعْديْ كَرِبَ). فإنْ قيل: الياءُ المكسورُ ما قبلها تُحَرَّكُ مع تاء التأنيث نحو: (قاضيَة وراميَة)، فلِمَ سكَنَتْ مع ما نُزّل منزلتَها؟ فالجوابُ أن ثِقَلَ التركيبِ أشدُّ من ثِقَل التأنيث، فناسبَ أن يُخَصَّ بمزيدِ التَّخفيف.

وقد يضافُ الأولُ إلى الثاني، فيُحَرَّك آخرُ المضافِ بما توجبُه العوامل .وإن كان آخرُه الياءَ المذكورة سكنَتْ في وجوه الإعراب الثلاثة، نصَّ عليه شيخُنا رحمه اللَّه تعالى(٣). ويعرب عجزُه بالجر للإضافة.

فإنْ كانَ فيه مع العلميَّة سببٌ آخرُ منع الصرف، كالعجمة في (هرمز) من (رامَ هُرْمُزَ)، وإلاَّ كان مصروفاً (كحَضْرَمَوْتٍ)(٤)، وإن كان مبنيَّاً بقي على ما كان

= صرفه لا يجوز نحو امرأة إن سَمَّيْتَها (زيداً أو عمراً)، فأما عيسى بن عمر ويونس بن حبيب وأبو عمرو وأحسبه قول أبي عمرو بن العلاء، فإنهم كانوا إذا سَمَّوْا مؤنثاً بمذكر على ما ذكرنا رأوا صرفه جائزاً" إذن فالقول بالجواز ليس للمبرد، وإنما هو ينقل قَوْلَيْ المجوزين وغيرهم. وينظر أيضاً شرح الكافية ١/٥١.

(١) ما بين المعترضتين ساقط من س.

(٢) أي إن كان ما قبل الاسم الثاني من التركيب المزجي ياء.

(٣) التسهيل لابن مالك /٢٢١

(٤) أي إذا عومل المركب المزجي معاملة المضاف والمضاف إليه أعرب عجزه بالجر بالإضافة=

عليه (كسيبويهِ ونِفْطَوَيْهِ)، لأنَّ (وَيْه) اسمُ صوتٍ مبنيٌّ قبل التركيب.

ولك في الأسماءِ المركبةِ بناءُ الاسمَيْن على الفتح للتركيب، (كخَمْسَةَ عشرَ)، ولك بناءُ الأولِ على الفتحِ وجرُّ الثاني بالإضافةِ، كل ذلك في غير الياءِ، فأمَّا الياءُ فلا بُدَّ من سكونها. ومثَّل رحمه اللّه هذا النوعَ (بِمَعْدِيْ كَرِب وبَعْلَبَكَّ) فأمَّا (معدي كرب) فإنه مركَّبٌ من (مَعْدي)، قال ابن سيدة: من جعله (مَفعِلاً) كان له مخرجٌ من الياء والواو(١)، وأمَّا (كَرِب) فَلَعَلَّه من (أبي كِرْب) ملك من ملوك حِمْيَر، وهو بكسر الكاف، ولَعَلَّ (كُرَيْباً) مصغرُه.

وأما (بَعْلَبَك)، فمركَّبٌ من (بَعْل) - وهو اسمٌ لِصنَمٍ كان لقوم (إلياس) النبي عليه السلام، عن كُرَاع(٢)، قال اللّه تعالى: ﴿أَتَدْعُونَ بَعْلاً﴾(٣) - ومِن (بَك).

السابع: مما لا ينصرف معرفةً، ولم يذكره الجرجانيّ رحمه اللّه تعالى ما كان فيه من العلميَّة(٤) ألفُ الإلحاق. وألفُ الإلحاق على//ضربَيْن ممدودة ومقصورة. ٤٣/أ فالممدودة (كعِلْباء) وهو عَصَبُ العنق، و(قُوبَاء)، وهو داءٌ، والمقصورة نحو (عَلْقَى) وهو نبتٌ، و(عِزْهَى)، وهو الذي لا يَقبل طبعُه الطرب. فالممدودة لا يُمْنَعُ ما هي فيه من الصرف، سواء كان عَلَمًا لمذكَّر (كعِلْبَاء بن أحمر) أحد رجال مسلم، او غيرَ علمٍ. والمقصورة يُمْنَع ما هي فيه من الصرف مع العلميَّة، وذلك نحو (حَبَنْطَى ودَلَنْظَى، وعَفَرْنَى وجَلَعْبَى وصَلَخْدَى، وسَبَنْتَى وسَبَنْدَى) كلُّ ذلك ألفُه للإلحاق. فالحنبطى: القصير البطين، ونقل الجرمي عن الأصمعيّ أنه الممتلِئ غضباً أو بِطْنَةً، وسَرَنْدَى: صفةٌ للشديد، ودلنظى: صفةٌ للصُلْب، وعَفَرْنَى: هو الغليظ من السباع، وناقةٌ عَفَرناة، قال الأعْشَى:

= ولا يمنع الصرف إلا إذا كان فيه مع العلمية سبب آخر، إذ بإضافته زالت عنه علة المزج.

(١) عبارة ابن سيدة بنصها في لسان العرب، ولكنها غير معزوة إليه. ينظر لسان العرب/عدا.

(٢) لسان العرب/بعل. قال: "وقال كراع: هو صنم كان لقوم يونس ... وفي الصحاح: البعل صنمٌ كان لقوم إلياس.

(٣) الصافات/١٢٥

(٤) (العلمية) ساقطةٌ من الأصل. وهي في النسخ الأخرى.

بذاتِ لَوْثٍ عفَرْنَاةٍ إذا عثَرتْ   فالتَّعْسُ أدْنَى لها من أن أقولَ لعا(١)

وجَلَعْبَى: صفةٌ للجمل الغليظ العظيم، وصلَخْدى نحوه، وسَبَنْتَى وسبندى: صفتان للجري.

فمتى صار شيءٌ من هذه الألفاظ ونحوها علَماً مُنع من الصرف لوجود فرعيَّةِ المعنى فيه بالعلميَّة وفرعيَّةِ اللَّفْظِ بشَبَهِ أَلِفِه بألفِ التأنيث في الزيادة والموافقةِ لمثال ماهي فيه. (فَعَلْقى) على وزن سكْرى، و(عِزْهَى) على وزن ذِكْرَى، وشَبَهُ الشيءِ بالشيء كثيراً ما يُلحقُه به (كحاميم)، اسم رجل، فإنه عند (سيبويه) ممنوعٌ من الصرف(٢) لِشَبَهِهِ بهابيل في الوزن والامتناعِ من الألفِ واللام.

فإن قيل: كيف نفرّق بين ألفِ الإلحاق وألفِ التأنيث؟ فالجوابُ أن ألف التأنيث لا يَقبل ما هي فيه التنوينَ ولا تاءَ التأنيث، وألف الإلحاق تقبلها أو تقبل أحدَهما.

وقد يستعمل بعضُ الأسماءِ مُنوَّناً وغيرَ مُنوَّن، فتُجعل ألفُه إذا نُوِّن للإلحاق، وإذا لم ينوَّن للتأنيث، ومنه قوله تعالى: ﴿ثم أرسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَىً﴾(٣)، قرأه منوَّناً (ابن كثير وأبو عمرو) على أنَّ ألفَه للإلحاق، وقرأه بلا تنوين (ابنُ عامر) والكوفيون، على أن ألفه للتأنيث. واللَّه أعلم.

فهذه السبعةُ مادامَتْ معرفةً لم تنصرف لوجود السَّبَبَيْن المانعَيْن كما مثَّلَ بقوله: مررْتُ بأحمدَ وإبراهيمَ ... إلى آخرها. وما نُكِّر منها فهو منصرفٌ لكونه ذا سبب واحدٍ أو سَبَبَيْن أو أسباب، شرطُ كلٍّ واحد منها العلمية، وهي منتفيةٌ كما مَثَّل به من قوله: "وتقولُ رُبَّ أحمدٍ وإبراهيمٍ//. إلى آخرها" فَمثَّلَها مصروفةً لدخولِ ربَّ عليها، وهي مختصَّة بالنكرات. ٤٣/ب

---

(١) ذات اللوث: الناقة القوية. العفرناة: الشديدة. لَعَا: كلمة تقال لمن يعثر في مشيته. والشاهد في البيت استعمال (عفرناة) مؤنث (عَفَرْنَى) المزيدة بألف الالحاق، والاستشهاد هنا لغويٌ ـ كما يبدو ـ لا نحوي. ديوان الأعشى/١٠٧، خزانة الأدب ٤/٥٥٠،...

(٢) سيبويه ٣/٢٥٧.

(٣) المؤمنون/٤٤. قوله تعالى: (تَتْرَىً) "قرأها أبو عمرو وابن كثير بالتنوين وقرأ الباقون بغير تنوين". الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/١٨٨، التيسير في القراءات السبع/١٥٩.

ومثال ما بقي فيه بعد العلميَّة سببان: (أُرَّجَان) مُنَكَّراً بقي فيه العُجْمَةُ والزيـادة. ومثال ما بقي فيه أكثر من سَبَبَيْن (أَذَرْبَيْجَان) مُنَكَّراً، بقي فيه العجمة والزيادة والتأنيث، شرط منع كلِّ واحدٍ من الأربعةِ العلميَّةُ وهي غير موجودة في المنكر.

الممنوع من الصرف جوازاً

قال رحمه اللَّه تعالى: "وإذا وقع في هذه الستة اسمٌ على ثلاثة أحرف ساكن الأوسط، جاز فيه الصرفُ وتركُه، مع كونه معرفةً، ويكون ذلك في المؤنثِ نحو: هِند ودَعْد، والأعجميِّ نحو: نوح ولوط. فأمَّا في النكرة فليس إلا الصرفُ، فإن كان الاسمُ متحركَ الأوسط لم يصرف في المعرفة نحو: (سَقَر)،وحكم متحرِّك الأوسط حكمُ ما زاد على ثلاثة أحرف نحو: (سُعاد)، وكذلك إذا اجتمع في الاسم أن يكون مؤنثاً وأعجميًّا، فإنه يمنع الصرف البَتَّةَ في المعرفة. وإن كان على ثلاثة أحرف ساكن الأوسط نحو (ماه وجور)، في اسمَيْ بلدين. فأمَّا في النكرة فليس إلا الصرف.

فهذا جميع ما لا ينصرف،فإذا جاوزْتَ ذلك،لم يكن الاسم المعربُ إلاَّمنصرفاً".

الشرح: قد تقدَّم في شرح الأعجميِّ والمؤنث أن من أقسام كلِّ واحدٍ منهما أن يكون ثلاثياً ساكنَ الأوسط، وَوَعَدْتُ بذكرهما(١)، وهذا موضعه.

فأمَّا المؤنث من هذا فضربان: **أحدهما** يتحتَّم منعُ صرفه، وهو قسمان: أحدهُما: أن يكون منقولاً من مذكَّر (كزيد) مُسَمًّى به امرأة، وعند (المبرِّد وعيسى بن عمر) أنه ذو وَجْهَيْن، وقد تقدم ذكره(٢). والثاني: أن يكون فيه مع التأنيث والعلميَّة عُجْمَة نحو: (ماه وجور)، فإنَّ الخفَّةَ الحاصلة بسكونِ وسطِه قاومت أَحَدَ الأسبابِ فصار كأنَّه ذو سببَيْن، وذو السَّبَبَيْن لا ينصرف. وقد حكى (الجوهري) في كلِّ واحدٍ من

---

(١) ينظر ص ١٣٠.

(٢) ينظر ص ١٣٠-١٣١. وينظر المقتضب ٣/٣٥١-٣٥٢ وشرح الكافية ١/٥١.

(مَاه وجُوْر) التذكير والتأنيث(١)، فبتقدير تأنيثه يكون ذا سبب ثالث، فلا ينصرف أصلاً، وبتقدير تذكيره يكون كنوح ولوط على ما يأتي إن شاء اللَّه تعالى.

والضربُ الثاني: يجوز صرفُه نظراً إلى أنَّ سكونَ وسطِه أفاده خِفَّةً قابلت أحدَ السَّبَبَيْن، ويجوز تركَ صَرْفِه، وهو الأجود، نظراً إلى وجود السَّبَبَيْن فيه بالجملة، وحكى (السيرافي) عن (الزجاج) وجوبَ صرفِه(٢)، قال (سيبويه): "فأنت بالخيار، إن شئْتَ صرفْتَه وإن شِئْتَ لم تصرفه، وتركُ الصرفِ أجود"(٣). وتلك الأسماءُ نحو: (قِدْر//وعَنْز ودَعْد وجُمْل ونُعْم وهِنْد). وقد قال الشاعر ـ فصرف ذلك ولم يصرفه ـ: ٤٤/أ

لم تتلَفَّع بفَضْل مِئْزَرِها … دَعْدٌ ولم تُغْذَ دَعْدُ في العُلَبِ(٤)

فصرَفَ، ولم يصرفْ آخرَ كلامِه، والتَّلَفُّع: التَّقَنُّع والتردِّي(٥)، والعلب: جمع عُلْبة كظُلْمَة وظُلَم. وهو إناءٌ من جلد تشرب به الأعرابُ، يصفها بأنها حضريةٌ رقيقةُ العيش، ما تَلْبَسُ ما يَلْبَسُه العرب، ولا تشرب فيما يشربون به. ومثْلُه قولِ الآخر:

ألاَ حَبَّذا هندٌ وأرضٌ بها هندُ … وهندٌ أَتَى من دونِها النَّأْيُ والبُعْدُ.(٦)

فصرفَ (هنداً) في موضعين من البيت، وليس ذلك من قبيل الضرورة، لأنه لو لم يصرف لم ينكسرْ وزنُ البيت. وكان (الزجاجُ) لا يرى صرف نحو: هِنْدْ ودَعْد

---

(١) صحاح الجوهري/ جور، ماه.

(٢) ما ينصرف ومالا ينصرف للزجاج/٤٩ قال: "وإن كان المؤنث على ثلاثة أحرف أوسطها ساكنٌ، وكان ذلك الاسم لشيء مؤنث أو مخصوص به التأنيث، فإنه لا ينصرف في المعرفة أيضاً، وينصرف في النكرة" فما نقله السيرافي عن الزجاج فيه نظر.

(٣) سيبويه ٣/٢٤٠.

(٤) البيت للشاعر جرير، والشاهد فيه جواز صرف العلم المؤنث الثلاثي ساكن الوسط وذلك في قوله: (لم تتلفع..دعدٌ ولم تغذ دعدُ). ديوان جرير/٨٢، سيبويه ٣/٢٤١،...

(٥) التَّردِّي: لبس الرداء.

(٦) يمدح الشاعر هنداً ويشكو من بعدها. قائل البيت الحطيئة، والشاهد فيه جواز صرف العلم المؤنث الثلاثي ساكن الوسط في قوله: (ألا حبذا هندٌ .. بها هندٌ .. وهندٌ أتى من دونها..). ديوان الحطيئة/١٤٠، الأمالي الشجرية ٢/٣٦،...

وجُمُل، لوجودِ السَّبَبيْن فيه(١). وصِحَّةُ صرفِه عن العرب حُجَّةٌ عليه مع أنَّ الصرفَ هو الأصلُ. واللَّه أعلم.

أمَّا الأعجميُّ الثلاثي الساكن الوسط، فقال (سيبويه) في آخر باب الأسماءِ الأعجميَّة: "فأمَّا هود ونوح ولوط فتصرف على كل حالٍ لخفَّتِها"(٢)، وكذا قال (أبو بكر بن السراج)(٣).

وزعم المصنِّفُ رحمه اللَّه أنه ذو وَجْهَيْن، وتبعه على ذلك (أبو القاسم الزمخشريّ)(٤) وغيرُه من المتأخرين، إلحاقاً للأعجميِّ بالمؤنث، نحو: هنْد ودَعْد، وليس ذلك بصحيح لأنه خلاف السَّماعِ والقياس.

أما السماعُ فقد حكى شيخُنا وغيرُه من المحققين أنه لم يُسْمَع في نوح ولوط ونحوهما إلا الصرفُ،(٥) ومن ذهب إلى ترك الصرف فلم يذكرْ له شاهداً من كلام العرب لا نثراً ولا نظماً، بل ألحقه بالمؤنث.

وأمَّا القياسُ فإنَّ الأصل في الأسماء الصرفُ لِما تقدَّم، ولم يُنْقَل عن العرب اعتبار هذا النوع من العجمة، ولا يصحُّ قياسُ الأعجميِّ على المؤنث، لأن بينهما فروقاً، أحدها: أن التأنيث سببٌ قويٌّ، والعجمةُ سببٌ ضعيفٌ، ويدلُّ على قوة التأنيث وضعْفِ العجمةِ أن منها ما يُلْغَى وهو عُجمَةُ الأجناسِ، وليس في التأنيث ما يُلْغَى. والثاني: أن العُجْمَةَ لا علامةَ لها لفظاً ولا تقديراً، وللتأنيثِ علامةٌ في اللفظ وهي ظاهرةٌ، وفي التقدير، ويدلُّ عليها ظهورُها في تصغير الثلاثي المؤنث بلا علامة ظاهرة، كقولك في عَنْزٍ (عُنَيْزَة). الثالث: أن العجمة لا تُكسِبُ المُسَمَّى معنى بخلاف التأنيث. الرابع: أنَّ التأنيث يؤثِّر مع العلمية وغيرها، والعُجْمَةُ لا تؤثِّر إلاَّ مع العلميَّة.

---

(١) ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج/٤٩. ويلحظ أن قول الزجاج هنا يخالف ما نسبه إليه السيرافي في الصفحة السابقة.

(٢) سيبويه ٣/٢٣٥.

(٣) أصول النحو لابن السراج ٢/٩٢.

(٤) المفصل للزمخشري/١٧.

(٥) التسهيل لابن مالك/٢١٩.

فإن تحرّك أوسطُ الأعجميّ الثلاثي فالصحيح أنه// يصرفُ، كالسَّاكِنِ ٤٤/ب الأوسط، ذكره (السيرافي وابن برهان)، قال شيخنا رحمه اللَّه: "ولا أعلم لمن قَبْلَهُما في هذه المسألة قولاً"(١).

ولا يُلْتَفَتُ إلى من جعل حركة وسطه مقامَ حرف رابعٍ قياساً على المؤنث، قال (ابن بَرْهَان): إن تحرك الوسطُ من الثلاثيّ الأعجمي صَرَفْتَه، والفرقُ بينَه وبين المؤنث أن العجمة أَخفُّ من التأنيث، لأنها لا يُعْتَدُّ بها في نوح ولوط"(٢).

وقد جزم (الجرجاني) - رحمه اللَّه - في المتحرك الوسط بمنعِ الصرفِ بقوله: "فإن كان الاسمُ متحرّكَ الأوسطِ لم يصرف في المعرفة". وقد ذكرنا أن الصحيحَ فيه الصرفُ، لأن الثلاثيَّ المتحرك الوسط يشاكل الأسماءَ العربيةَ في أوزانها، فَخَفَّ بذلك ، فوجب أن تُلْغى عُجْمَتُه، بخلاف الزائد على ثلاثة أحرف، فإنه مع ثِقَلِه بكثرة حروفِه، تكثر فيه مخالفةُ الأوزان العربية (كسِرْجِسَ وهابيل وكابُل وتونُس وجبرائيل وميكائيل، وابراهيم وزكريًا)(٣).

وقول المصنِّف - رحمه اللَّه -: "وإن كان على ثلاثة أحرف ساكنَ الوسط نحو (ماه وجور) في اسمَيْ بلدين"، جوابُ الشرط محذوف عند الأكثرين لتقدُّم ما دلَّ عليه وهو: "فإنه يمنع الصرفَ البَتَّةَ"(٤).

وقوله: "فأمَّا في النكرة فليس إلا الصرفُ" لأنَّ التأنيث والعجمةَ في (ماه وجور) ونحوهما، شرطُ تأثير كلِّ واحدٍ منهما إنما هو مع العلميَّة، فلذلك ينصرف إذا نُكِّر، وإن كان فيه سببان: التأنيث والعجمة.

وقوله: "فهذا جميع ما لا ينصرف". أي إنَّه محصورٌ في الأقسام المذكورةِ، لأن الاسمَ إنما يمنعُ الصرفَ إذا كان كالفِعِل في كونه فَرْعاً من وَجْهَيْن، ولم يوجد ذلك

---

(١) شرح عمدة الحافظ لابن مالك/٨٥٧ .

(٢) شرح اللمع لابن برهان ٢/٤٥٨ .

(٣) سرجس: اسم علم شخصي، وكابُل: مدينة في أفغانستان.

(٤) ينظر ص ١٣٤، متن الجمل.

إلاَّ في الأقسام المذكورة، فلذلك انْحَصَر ما لا ينصرفُ فيها. ثم قال: "فإذا جاوَزْتَ ذلك لم يَكُن الاسمُ المعربُ إلاَّ منصرفاً" لانتفاء مانع الصرف.

الممنوع من الصرف على خلاف - فَعالِ

قال رحمه اللّه تعالى: "فأمَّا (حذامِ) على قولِ من أعربَ فقال: هذه حذامُ، ورأَيْتُ حذامَ ومرَرْتُ بحذامٍ، فلا تخرجْ عن هذه الأقسام لأن حذام معدولة عن حاذمة، فهي في المؤنث كعُمَر في المذكَّر. أمَّا على قول من بناها على الكسرِ فقال: (حذامِ) في كلِّ حال، فلا تدخُلُ في هذا الباب. وكذا (فَعَالِ) التي تختص بالنداء نحو: (يالَكَاعِ)، والتي بمعنى الفعل نحو: (نزَالِ)، لا مَدْخَل لهما فيه لأن البناءَ على الكسرِ يلزمهما".

الشرح: لما فرغ من أقسام مالا ينصرف، وكان بعضُ الأسماءِ داخلاً فيها عند قومٍ وغير داخلٍ عند آخرين، أفرده بالذكر، فقال: "فأمَّا//حذام..إلى آخره". ٤٥/أ

واعلَمْ أن صيغةَ (فَعَالِ) في الكلام ثلاثةُ أقسام: مبنيٌّ بالاتفاق، ومعربٌ بالاتفاق، ومختلفٌ فيه.

فأمَّا المبنيُّ بالاتفاق فأربعة أقسام:

القسم الأول: (فَعَالِ) مراداً به الأمرُ، نحو: (نَزَالِ وتَرَاكِ)، بمعنى: انْزِلْ واترُك، وهو عند (سيبويه) مطَّرِدٌ في الثلاثي نحو: (أَكَالِ وشَرَابِ)(١). ومنعَه المبرِّد فقال: "لا يطَّرِدُ، فلا يُقال: قوامِ ولا قعادِ، في معنى قُمْ واقْعُد، بل ذلك من قبيل السماع(٢)، وليس لأحدٍ أن يخترع صيغةً لم يضَعْها العربُ"(٣). فعلى هذا يُتَأول ما قاله (سيبويه) أنه أراد بالاطراد الكثرةَ، فكأنَّه قياس لكثرته. وفرَّق سيبويه بين الثلاثي والرباعي، لكثرتِه في الثلاثي وقِلَّته في الرباعي، فإنه لم يُسْمَع من الرباعيِّ إلاَّ (قرقارِ وعرعارِ).

---

(١) سيبويه ٣/٢٨٠ .

(٢) (السماع) في الأصل، وفي بقية النسخ (الأوضاع).

(٣) شرح الكافية للرضي ٢/٧٦ .

قالَتْ لــه رِيــحُ الصَّـبا قَرْقَـارِ(١)

أي: قرقر الرعدُ للسحاب. و(عرعار) لعبةٌ للصبيان. وقال المبرد: "لم يأتِ في الرباعيِّ عدلٌ البتَّة، وإنَّما (قرقار) حكايةُ صوت الرعد، و(عَرْعَارِ) حكايةُ أصواتِ الصِّبْيان".

قال شيخُنا رحمه اللَّه: "ولم يأتِ (فَعَال) من (أفعل)، إلاَّ (دَرَاكِ) بمعنى أدرِكْ"(٢) وهو مبنيٌّ بلا خلاف، واختلف في علة بنائه، فذهب الأكثرون إلى أنه مبنيٌّ لوقوعه موقعَ المبنيّ، (فَنَزَالِ) واقع موقِعَ (انْزِل)، ودَرَاكِ موقع أدْرِكْ. وقيل إنما بُنيَ لِشَبَهِه بالحرفِ في عدم التعلُّق بعامل، وهو الأولى من الأول لأنه مُطَّرِدٌ، والأول منتقضٌ بالمصدر الذي هو بَدَلٌ من اللفظ بالفعل، فإنّه مُعْرَبٌ مع وقوعه موقع المبنِيّ، وحُرِّك بالكسرة فراراً من التقاء الساكنين.

القسم الثاني: (فَعَال) في سبِّ الإناث، نحو: (يا لَكَاعِ ويا خَبَاثِ)، وهو عند (سيبويه) مقيسٌ في كلِّ وصفٍ من فعل ثلاثي، ولا يستعمل إلاَّ مبنياً على الكسر لِشَبَهِهِ بنزال، فَلَكاعِ معدولٌ عن لكعاء، وخباثِ معدولٌ عن خبيثة.

القسم الثالث: (فَعَالِ) معدولٌ عن المصدر كقولهم: جاءت الخيل بدادِ، أي: متبدِّدةً. قال الشاعر:

كُنَّا ثمانيةً وكانوا جحْفَلاً لَجِباً فشُلُّوا بالرماح بَدادِ(٣)

وقيل: إنما بني للعدل والتأنيث والصفة، لأنَّه لما منع الصرف بعِلَّتَيْن بُنيَ

---

(١) هذا بيتٌ من الرجز وبعده: (واختلط المعروف بالإنكار). القرقرة: صوت الرعد أو حكاية صوته. يصف سحاباً هبت له ريح الصبا وهَيَّجَتْ رعده. ينسب البيت لأبي النجم العجلي. والشاهد فيه أن صيغة (فَعَال) أتت من الرباعي، من (قرقر) في قوله: (قرقارِ). وهي في الأصل لا تأتي إلا من الثلاثي. ديوان العجلي/٩٨، سيبويه ٣/٢٧٦،...

(٢) شرح عمدة الحافظ/٧٣٨. قال: "فتراك ونزال ومناع على القياس، و(دراكِ) شاذ لأنه من أدرك".

(٣) الجحفل: الجيش الكثير، لجب: مختلط الأصوات، شُلُّوا: طردوا، بدادِ: متبددون. يفخر بشجاعة رهطه وبأسهم. البيت لحسان بن ثابت، والشاهد فيه ورود صيغة (فَعال) معدولة عن المصدر في قوله (بدادِ). ديوان حسان بن ثابت/١٠٨ (وفيه .. فشكُّوا..)، شرح ابن يعيش ٤/٥٤.

بثلاثٍ، وفيه نظر(١).

القسم الرابع: (فَعَالِ) عَلَمٌ جنسيّ (كفَجَارِ) علمِ الفجور. قال الشاعر:

إنَّا اقْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا فَحَمَلْتُ بَرَّةَ واحْتَمَلْتَ فجارِ(٢)

ومن ذلك (حمادِ) للمَحْمَدَة، و(يسار) للميسَرَة. فهو مبنيٌّ ايضاً.

القسم الثاني: معرَبٌ بالاتفاق. وهو أربعةُ أقسامٍ//أيضاً **الأول:** أن يكون اسماً ٤٥/ب مفرداً (كجَنَاح). **الثاني:** أن يكون صفةً (كجَوَادٍ). **الثالثُ:** أن يكون مصدراً (كَذَهاب). **الرابع:** أن يكون جمعاً (كَسَحاب)، جمع سَحَابة.

القسم الثالث: مختلَفٌ في إعرابه. وهو (فَعالِ) إذا كان عَلَماً شخصيًّا (كحَذامِ وقَطَامِ ورقَاشِ)، فأهل الحجاز يبنونه على الكسر لِشَبَهِهِ (بنزالِ) في التعريف والتأنيث والعدلِ والزِّنةِ. وبنو تميم يعربون منه ما ليس آخره (راءً) كحذامِ، ويمنعونه الصرفَ للعدل والتعريف، فيقولون: هذه حَذامُ ورأيتُ حَذامَ ومررتُ بحذامَ. وما كان منه آخره (راء) (كظَفَارِ)(٣)، مدينة باليمن و(سفارِ)(٤)، اسم ماء و(حَضَارِ) اسم كوكب و(وَبَارِ)(٥) أرضٌ كانت لعاد، فيوافق فيه بنو تميم أهلَ الحجازِ، فيبنونه على الكسر، وقد جاءَ معرباً في قولِ (الأعشى):

ومرَّ دَهْرٌ على وَبَارِ فَهلَكَتْ جَهْرَةً وَبَارُ(٦)

---

(١) نسب ابن يعيش هذا القول للمبرد. وقول البعلي: (وفيه نظر)، إشارة إلى تضعيفه، وكان أبو اسحاق الزجاج قد صرَّح بهذا، مثال ذلك أنك إذا سمَّيْتَ امرأة (بصحراء)، لم تُبْنَ لزيادة علة العلمية عليها، فزيادة علل منع الصرف لا تؤدي حكماً إلى البناء. ينظر شرح المفصل ٥٣/٤.

(٢) الخطة: الحالة الصعبة. بَرَّة: اسم من البر. الفجار: الفجور. يقول لمهجوه: لقد كان لكل منا خطة فخطتك الغدرُ وخطتي البر والوفاء. قائل البيت النابغة الذبياني، والشاهد فيه ورود (فَعَال) علماً جنسيًّا مبنياً على الكسر في قوله: (... واحتملْتَ فجارِ). ديوان النابغة الذبياني/٥٩ (دار صادر). سيبويه ٢٧٤/٣، ....

(٣) معجم البلدان ٦٠/٤ .

(٤) معجم البلدان ٢٢٣/٣، منهل بين البصرة والمدينة.

(٥) معجم البلدان ٣٥٦/٥، موضع بين الشَّحر وصنعاء.

(٦) وبار: اسم أمة من العرب هلكت، وقيل هي موضع سكناها. ويروى (عنوةً) بدل (جهرة). =

واعتذر (السيرافي) عن بنائِهم ما في آخرِه (راءٌ) فقال: "الراءُ لها من الحظِّ من الإمالةِ ما ليس لغيرها من الحروف، فكَسَروها طَلَباً للإمالة ليكون الكسرُ من جهةٍ واحدةٍ"(١). يعني أن الأصلين تعارضا لكن ترجَّحَ البناءُ لغرض الإمالة التي لا سبب لها في هذه الأسماء إلا الكسرةُ، فكَسَروها، فكأنَّ الراء يجانِسُ الكسرة التي توجبُ الإمالة، فلو ضمُّوا أو فتَحوا لم يجدوا طريقاً للإمالة، فوافقوا أهل الحجاز في ذلك.

فإنْ قيل: قد ذكر المصنِّفُ رحمه اللَّه وغيره من النحويين إلاَّ القليلَ أنَّ المانع من صرف (حَذَامِ) العدلُ والعلميَّةُ. والعدلُ سببٌ خفيٌّ يحتاج إثباته إلى دليل، والتأنيث فيه محقَّقٌ ظاهرٌ، ولم يذكروه، ولم ينسبوا إليه منعَ الصرفِ مع العلميَّة، فالجواب - واللَّه أعلم - أنهم قَصَدوا بذكر العدلِ التنبيهَ على أنَّه معدولٌ، لأنَّه سببٌ خفيٌّ بخلاف التأنيث، فإنه ظاهرٌ لا يحتاجُ إلى تنبيهٍ. واللَّه أعلم.

وقد تَلَخَّص أن (فَعَالِ) تسعة أقسام: فعالِ: بمعنى افْعَل، وفعالِ: في سبٍّ الإناث، وفعالِ: معدولٌ عن المصدر كبدادِ، وفعال: عَلَمٌ معنوي كفَجَارِ، وفَعَالِ: علم شخصيٌّ كَحَذَامِ، وفَعالِ: اسم مفردٌ كجَنَاحٍ، وفَعَال: صفة كجواد، وفَعَال: مصدرٌ كذهاب، وفعالِ: جمعٌ كسَحَاب. واللَّه أعلم.

جر الممنوع من الصرف بالكسرة

قال رحمه اللَّه: "وكل ما لا ينصرف، إذا أضيفَ أو دخله الألف واللام انجرَّ بالكسرة. تقول: مررْتُ بالأحمرِ والحمراء، وبعُمَرِكم وعُثْمَانِنا".

الشرح: إذا أضيف مالا ينصرف أو دخله الألفُ واللامُ انجرَّ بالكسرة، سواء كانت الألفُ واللام للتعريف كما في قوله//تعالى: ﴿كالأَعْمَى والأَصَمِّ﴾(٢)، أو ٤٦/أ

= البيت للأعشى ميمون بن قيس، والشاهد فيه إعراب (فَعال) المنتهية براء، وأكثر العرب يبنونها على الكسر. وذلك قوله (.. على وبارِ .. وبارُ). ديوان الأعشى/٣٣١، سيبويه ٢٧٩/٣،....

(١) السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه/٣٤٠. والكلام بمعناه.

(٢) هود/٢٤.

زائدةً كالداخلة على (يزيد) في قول الشاعر:

رَأَيْتُ الوليدَ بن اليزيدِ مباركاً … شديداً بأحْنَاءِ الخِلافةِ كاهِلُه(١)

أو موصولة، كالداخلة على (يقظان) في قول الآخر:

ما أَنْتَ باليَقْظَانِ ناظرُه إذا … نَسِيْتَ بما تَهْوَاهُ ذِكْرَ العَوَاقِبِ(٢)

أو كان مكان اللاَّمِ الميمُ على لغة بعض العرب، قال شاعرهم:

أإن شِمْتَ من نجد بريقاً تَأَلَّقا … تبيتُ بليل امْأَرْمَدِ اعتاد أَوْلَقا(٣)

أراد بليل الأرمد، فجرَّه بالكسرة مع أنه غير منصرف.

وإنَّما جُرَّ بالكسرةِ مع الإضافة ولام التعريف، لأن الكسرةَ سقطَتْ مع عدمهما تبَعاً لسقوط التنوين بسبب المشابهة، وسقوطُه بالألف واللام بسببٍ آخر، فلا يَسْقط الجرُّ تَبَعاً له، ولذلك قال النحويون: فأُمِنَ فيه التنوين أي إنَّ سقوطَ التنوين بسبب المشابهة كان استحساناً لا ضرورةً، ولذلك يجوزُ للشاعر إثباتُه، ولا يجوزُ له إثباتُه مع اللامِ والإضافة.

وقيل: إنما جُرَّ لأنه مع الألف واللام والإضافة يبعد من شَبَهِ الفعل الحاصل بالفرعية، فيعودُ إلى حقِّه من الجر.

فإن قيل: فحرف الجر والفاعلية والمفعولية من خصائص الاسم، ولا يُرَدُّ مع

---

(١) أحناء: ج حنو: الجانب والناحية، وأحناء الأمور: ما تشابه منها وأشكل. ويروى (..بأعباء). الكاهل ما بين الكتفين، والمعنى واضح. البيت للرماح بن أبر (ابن ميادة)، والشاهد فيه جرُّ الممنوع من الصرف بالكسرة لدخول الألف واللام عليه، مع أنهما زائدتان. ديوان ابن ميادة/١٩٢، الإنصاف/٣١٧،...

(٢) يصف الشاعرُ الإنسانَ الحازم بأنه هو من لا يتبع هواه ناسياً عواقب الامور ونتائجها. لم يعز البيت لقائل معين، والشاهد فيه جرُّ الممنوع من الصرف بالكسرة لسبقه بالألف واللام مع أنها موصولة وذلك قوله (باليقظان). العيني ٢١٥/١، شرح الأشموني ٩٦/١،..

(٣) شام البرق: نظر إليه، الأولق: الجنون. يصف رجلاً متشوقاً ويلومه على شدة تعلُّقه بنجد، حتى إنه ليكاد يجن إذا ما رأى منها نجماً. نسب البيت لبعض الطائيين، دون تحديد اسمه، والشاهد فيه جرُّ الممنوع من الصرف بالكسرة لدخول أل التعريف عليه ولو كانت بلفظ (أم) على لغة اليمن،وذلك قوله (امأرمد). العيني ٢٢٢/١، الهمع ٢٤/١،...

هذه الأشياء إلى الجرِّ بالكسرةِ، فالجوابُ: أمَّا حرفُ الجرِّ فلا يُحدثُ في الاسمِ معنى ينافيه الفعل، بخلاف الإضافة ولام التعريف فإنَّهما يُحْدِثان فيه التخصيص الذي يَنْبُو عنه الفعل، وأما كونه فاعلاً أو مفعولاً فهو أمر يرجع إلى ما تحدثه العوامل.

فإن قيل: هل يوصف الممنوع من الصرف عند جرِّه بالكسرةِ مع اللام والإضافة، بانَّه منصرفٌ؟ فالجوابُ أنه قد اختُلِف في ذلك. فذهب قومٌ إلى أنَّه غيرُ منصرفٍ، لأن مانع الصرف قائمٌ، وإنَّما ظهر الجرُّ لزوالِ ما سقط تَبَعاً له. وقال قومٌ: هو منصرفٌ وبَنَوْه على أصلَيْن: أحدهما أن الجرَّ من الصرف. والثاني: أنَّ بدخول لام التعريف والإضافة ضَعُفَ شبهُ الاسم بالفعل. وسمعتُ شيخنا أبا عبد اللَّه ابن مالك رحمه اللَّه يقول: "ينبغي أن يفَصَّل: فما كان مانع الصرف موجوداً فيه مع الإضافة واللام يُحْكَمُ عليه بمنع الصرف (كأحمركم والحمراء والسكران ودراهمِكم). وما كان مانع الصرفِ مفقوداً منه يحكمُ عليه بالانصراف (كأحمدِكم وابراهيمِكم وعُمَرِكم وعُثْمانِكم) ونحو ذلك، لأن الأعلامَ لا تضافُ إلا إذا قُصِد تنكيرها، وإذا زالت العلميَّةُ//حكم عليها بالانصراف، لأنَّ العجمةَ والعدل ووزن ٤٦/ب الفعل والزيادة، شرطُ تأثيرها فيما ذُكِرَ وجود العلميَّة، وقد زالت. واللَّه أعلم.

وقول الجرجاني رحمه اللَّه: (بالكسرة)، كلام صحيح مُتَّفقٌ على كونه يُجَرُّ بالكسرة، وليس فيه تعرُّض للصرفِ ولا لعدمِه. واللَّه أعلم.

مسألة: كلُّ اسم لا ينصرف - إذا وقع في الشعر - على ثلاثةِ أضرب:

أحدها: لايجوز صرفُه مطلقاً، وهو ما آخره ألف التأنيث المقصورة، نحو: (دنيا وحبلى)، لعدمِ الفائدةِ في صرفِه، لأنه إذا صُرِفَ نُوِّن، فَتُحذفُ ألفُه لالتقاءِ الساكنَيْن، وكذا كلُّ ما استقامَ الوزنُ بدون صرفِه.

الثاني: يجوز صرفُه مطلقاً بلا خلافٍ وهو ما لا يستقيم الوزن إلا بصرفه. غيرَ (أفعل منك أو من كذا)، قال النابغة:

فَلَتأتِيَنْكَ قصائدٌ ولَيَرْكَبَنْ ... جيشٌ إليكَ قوادمَ الأكوارِ(١)

وقال أبو كبير:

---

(١) الأكوار: ج كور وهو مقدمة الرحل. والمعنى: لأغيَرَنَّ عليك بالقصائد وبالجيش، وجعل =

مِمَّن حَمَلْنَ بِه وهُنَّ عَوَاقِدٌ حُبُكَ النِّطَاقِ فَشَبَّ غير مُهَبَّلِ(١)

فصرف (قصائد وعواقد)، وكلاهما غير منصرف، وشواهدُ ذلك أكثرُ من أن تُحصى.

الثالثُ: مُختَلَفٌ فيه: وهو (أَفْعَل من كذا)، فمذهب البصريِّين أنه ينصرف للضرورةِ كغيره، لأنَّه اسمٌ معربٌ نكرة، فجاز للشاعر صرفُه كبقيَّةِ الأسماء. ومذهب (الكسائي والفراء) أنه لا يجوز صرفه، قال (أبو البقاء): وهو مذهبُ الكوفيِّين(٢)، لأنَّ (من كذا) جارٍ مجرى الألف واللام والإضافة، وهو لا يُنوَّن مع واحدٍ منهما، فكذلك لا يُنوَّن مع (من كذا). والصحيح الأول.

والجواب [على مذهب الكوفيِّين](٣) أن (أَفْعَل) مع الألف واللام معرَّفٌ والتنوين لا يجامع واحداً منهما في الشعر(٤)، وهو مع (مِن) مُنَكَّرٌ، فلا يصح قياسُه عليه.

مسألة: وما جاز صرفه للضرورة، جاز صرفُه للتناسب، كقراءة (نافع والكسائي): ﴿سَلاَسِلاً﴾(٥) و﴿قَوَارِيْرَا﴾(٦) وكقراءة (الأعمش) ﴿ولا يَغُوثاً

= الجيش يدفع الإبل يستحثها للوصول إلى المعركة، لأن العرب كانوا يركبون الإبل قبل الوصول إلى المعركة، ثم ينزلون عنها إلى الخيول. الشاهد في البيت صرف (قصائد) للضرورة في الشعر، في قوله (فلتأتينْكَ قصائدٌ..). ديوان النابغة/٥٩ (طبعة دار صادر)، سيبويه ٣/٥١١، ...

(١) عواقد: جمع عاقدة، أي عاقدةٌ نطاقها. حُبُك: ج حباك، وهو المشد. النطاق: إزار تشد به المرأة وسطها وترسله على جسمها، مُهَبَّل: مدعوٌّ عليه بالهبل، وهو فقد الأم. والمعنى أن أمه حملت به كرهاً، فنشأ شديداً، على حد اعتقاد العرب قديماً. قائل البيت أبو كبير الهذلي عامر بن الحليس. والشاهد فيه صرف الممنوع من الصرف ضرورة في الشعر، وذلك قوله: (.. وهُنَّ عواقِدٌ) ديوان الهذليين ٢/٩٢، سيبويه ١/١٠٩،...

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف/٤٨٨-٤٩١ .

(٣) ما بين الحاصرتين زيادة من المحقق اقتضاها التوضيح.

(٤) (في الشعر) من الأصل، وفي بقية النسخ (في السعة). وأثبتنا عبارة الأصل، لأنه لو لم يجامع واحداً منهما في السعة، لكان من الممكن ان يجامعه في الضرورة، وهو ما أراد الشارح نفيَه.

(٥) الإنسان/٤ . من قوله تعالى: ﴿إنا أعتدنا للكافرين سلاسلاً وأغلالاً وسعيراً﴾. قرأ نافع والكسائي (سَلاَسلاً) بالتنوين .. وقرأ الباقون بغير تنوين. الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/٣٥٢، التيسير في القراءات السبع/٢١٧.

(٦) الإنسان/١٥. من قوله تعالى: ﴿ويطاف عليهم بآنية من فضة وأكواب كانت قواريراً﴾. قرأ =

﴿ويَعُوقا﴾(١) مصروفين، ليناسِيا وُدّاً وسُوَاعا ونَسْرا.

مسألة: فأما منعُ المنصرفِ الصرفَ للضرورة فأجازه الكوفيون و(الأخفش وأبو علي) ومنعَه غيرهم(٢). وحُجَّةُ من أجازه استعمال العرب، قال الكميت:

يَرَى الرَّاؤون بالشَّفَراتِ منها … وَقُودَ أبي حُبَاحِبَ والظُّبينا(٣)

وقال الأخطل:

طَلَبَ الأَزَارقَ بالكتائبِ إذ هَوَتْ … بشَبيبَ غائلةُ النفوسِ غدورُ(٤)

وقال//(ذو الإصبع): ٤٧/أ

ومِمَّن وَلَدُوا عامِـ … ـرُ ذو الطول وذو العَرْضِ(٥)

وقال (عباس بن مرداس السلمي) رضي الله عنه:

= نافع والكسائي وأبو بكر (قواريراً، قواريرا) بتوينهما ... والباقون بغير نون. التيسير في القراءات السبع/٢١٧.

(١) نوح/٢٣. من قوله تعالى: ﴿قالوا لا تَذَرُنَّ آلهتكم ولا تَذَرُنَّ وُدّاً ولا سُوَاعا ولا يغوثَ ويَعُوقَ ونسراً﴾. قرأ ﴿ولا يغوثاً ويعوقاً﴾ بالتنوين فيهما الأعمش. شواذ القراءات لابن خالويه /٦٢ .

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف/٤٩٣، ٥١٤ .

(٣) الحباحب: ما يخرج من الحجر عند ضرب الحافر، أو هي النار التي لا حقيقة لها، ويقال لها أيضاً (نار أبي حباحب). الظبين: ج ظبة، وهي طرف الفصل. يصف الشاعر سيوفاً براقة. الشاهد في البيت منع صرف (حباحب) للضرورة على مذهب الكوفيين. شرح هاشميات الكميت/٢٨٦، شرح ابن الناظم/٢٥٩،...

(٤) الأزارق: هم الأزارقة، أصحاب نافع بن الأزرق الخارجي. شبيب: هو شبيب بن يزيد الشيباني رأس الخوارج لعهد عبد الملك بن مروان. الكتائب: ج كتيبة: المجموعة من الجيش. يمدح الشاعرُ القائدَ الأمويّ سفيان بن الأبيرد لمحاربته الأزارقة. والشاهد في البيت منع صرف (شبيب) وهو مصروف، ضرورةً، على مذهب الكوفيين. ديوان الأخطل/٧٦، الإنصاف/٤٩٣،...

(٥) ذو الطول وذو العرض: كناية عن عظم الجسم، عامر: هو عامر بن الظرب العدواني، المعروف بحلمه. يمدح العدوانيين بإنجابهم عامراً هذا. والشاهد في البيت منع الاسم المصرّوف ضرورة وذلك في قوله: (..عامرُ). الإنصاف/٥٠١، شرح ابن يعيش ١/٦٨،...

أتجعَـلُ نَهْبـي ونَهْبَ العُبَيْدِ   بيــن عُيَيْنَـــةَ والأقـــرعِ
وما كــان حِصْـنٌ ولا حـابسٌ   يفوقـان مرداسَ في مَجْمَـــعِ(١)

هكذا رواه البخـاري فـي صحيحـه (مـرداس)، ولـم أره فـي نسـخةٍ مـن نُسَـخِهِ (يفوقان شيخي)، وأنشد (ثعلب) رحمه اللّه في أسماء أيام الأسبوع(٢) السبعة:

أؤمِّل أن أعيـشَ وإن يَوْمِي   بـأوَّلَ أو بأهــونَ أو جُبَــارِ
أو التـــالي دُبَارَ فإن أُفَتْــهُ   فمؤنسَ أو عَروبَةَ أو شِــيارِ(٣)

فمنع (دُباراً ومؤنساً) من الصرفِ، وهما مصروفان، ضرورة.

المبني من الأسماء والأفعال

قال رحمه اللّه: "والمبنيُّ من الأسماء نحـو: مَنْ وكَيْفَ وهؤلاء، وما أَشْبَهَه مما فيه معنى الحرف أو شَبَهِهِ. والمبنيُّ من الأفعال ضربان: الماضي والأمر بغـير اللام. فالماضي مبنيٌّ على الفتح، والأمرُ مبنيٌّ على الوقـف نحـو: اضـربْ. والأمـرُ صورتُـه صـورة المجزوم أبداً، تقـول: اضــربْ واغــزُ، وارمِ، واخـشَ، واخرُجَـا واخرُجُوا، فتراه كالمجزوم سواء".

الشرح: قد تقدَّم أن الأصلَ في الأسماءِ الإعرابُ، وأنَّ الأصـلَ فـي الأفعـال البناءُ، والعلَّةُ في بناء ما بُنِيَ وأصلُه الإعرابُ، وما أُعربَ، وأصلُه البناء عند قولـه:

---

(١) عيينة بن حصن وحابس بن الأقرع: فزاريان من المؤلفـة قلوبهم، كـان الرسول قـد أعطـاهم أكثر مما أعطى العباس في حنين. مرداس: هو أبو الشـاعر والعبيدُ أخـوه. يتسـاءل الشـاعر عـن سبب تفضيل المذكورَيْن بالعطـاء مـع أنهمـا ليسـا أكـرم منـه نسباً. الشـاهد فـي البيت منـع الاسمِ المصروف الصرفَ ضرورة، وذلك في قوله: (مرداسَ).وهو اسم مصروف أصلاً. الإنصـاف/٤٩٩ شرح ابن يعيش ٦٨/١،....

(٢) (الأسبوع) ساقطة من الأصل. وهي في بقية النسخ.

(٣) أول وأهون وجبار ودبار ومؤنس وعروبة وشيار: أيام الأسـبوع فـي الجاهليـة بـدءاً مـن يـوم الأحد. لم ينسب البيتان لراجز معين، والشاهد فيهما منع الاسمِ المصروف الصرفَ، ضرورةً،وذلك في قوله (.. دُبار .. ومؤنس). الإنصاف/٤٩٧، العيني ٣٦٧/٤،...

"والإعرابُ يكونُ في الاسم المتمكن والفعلِ المضارع"(١)، فلا حاجةَ إلى إعادةِ ذلك، لكن نتكلّم على أمثلَتِهِ خاصَّةً.

فأمَّا (مَن) فمبنيٌّ لشبهِهِ بالحرف لفظاً بكونه على حرفين، ومعنىً وذلك تضمُّنه معنى حرف الشرط، إنْ كانت شرطيَّةً، أو حرفِ الاستفهامِ إن كانت استفهامية، وإن كانت موصولةً فلافتقارها إلى جملة.

وأمَّا (كيفَ) فمبنيٌّ لشَبَهِه بالحرفِ في تضمُّنه معنى الاستفهام.

وأمَّا (هؤلاءِ) فاسم إشارة، وأسماءُ الإشارةِ مبنيَّةٌ لتضمُّنِها معنى الإشارة، وقد تقدَّم ذلك مستوفى(٢).

قوله: "مِمَّا فيه معنى الحرفِ وشبهه: شَبَهُهُ بفتح الباء، وشِبْهُه بكسرِ الشين وسكون الباء، لغتان. ومنه مِثْل ومَثَل، وعِشْق وعَشَق، وحِرْج وحَرَج(٣).

وقد تقدَّم الكلامُ على بناء الفعل الماضي على الفتح، وبقي الكلامُ على بناء الأمر، {وعلى أقسامِ المبنيِّ وأحواله}.(٤)

فالأمرُ مبني لِمَا ذُكِر من أنَّ الأصلَ في الأفعالِ البناءُ. فإن قيل: هلاَّ ذكرَ البناءَ والمبنيَّ عند ذكرِ الإعرابِ والمعربِ؟

فالجوابُ أنَّه ذكر الإعرابَ والمعربَ، ثمَّ ذكر أقسامَ ذلك ومسائلَه من المعرب// ٤٧/ب بالحروفِ والحركات والمقصورِ والمنقوص والمنصرف وغير المنصرف، ونحو ذلك. ثم ذَكَر المبنيَّات بعد ذلك وأقسامَها ومسائلَها.

فأمَّا (البناءُ) فهو مصدر (بنى يبني): إذا وَضَعَ الشيءَ على الشيءِ على وجهٍ يثبتُ كبناءِ الحائط، ومنه سُمِّيَ كل مُرْتَفَعٍ ثابتٍ بناءً، كالسماء. هذا أصلُه في اللغة، وهو في اصطلاحِ النحويين: عبارةٌ عن لزوم الآخر ـ دون عاملٍ ـ سكوناً أو

---

(١) (الفعل المضارع) من الأصل، وهي ساقطة في بقية النسخ. وتقدم ذلك في ص٤٥.

(٢) ينظر ص٥٠ وما بعدها.

(٣) الحَرَج: الإثم، والحِرْجُ: لغةٌ فيه. لسان العرب/حرج.

(٤) (وعلى أقسام المبني وأحواله): وردت هذه العبارة في الأصل وفي النسخ بعد السطر اللاحق (فالأمر مبني...) وقدمناها إلى حيث قدرنا موقعها الأصلي.

حركةً أو حذفاً قائماً مقام السكون، أو حرفاً قائماً مقام الحركة. فالسكون هو الأصلُ لما يُذْكَر عن قريب، إن شاء اللّه تعالى. وأمّا الحركةُ فتكون فتحةً (كأينَ وكيفَ)، وكسرةً (كأمسِ وهؤلاءِ)، وضَمَّةً (كقَبْلُ وبَعْدُ وحيثُ).

وأما الحذفُ القائمُ مقامَ السكونِ ففي موضعَيْن، أحدهما: الفعلُ المعتلُ في الأمر. يُبْنى على حذفِ حرفِ العِلَّةِ نحو(اخشَ واغزُ وارمِ). والثاني: حذف النون التي هي علامةٌ للرفع في المضارع نحو: (اضرِبا واضرِبوا، واضربي)، فالحذفُ في هذين قائمٌ مقام السكون.

وأما الحرفُ القائم مقام الحركةِ ففي موضعين أيضاً: أحدهما في اسم (لا) المبني معها إذا كان مثَنّىً أو مجموعاً تصحيحاً، فإنه يُبنى على ما كان ينصب به معرباً نحو (لا غُلامَيْنِ لك، ولا مُسْلِمِينَ عندك). والثاني: في المنادى غير المضاف مثنّىً أو مجموعاً، فإنه يُبنى على ما كان يُرْفَع به قبل النداء، نحو (يا غُلامانِ ويامُسْلِمُون).

قوله: "والأمرُ بغير اللام "يحترز به عن الأمرِ باللام، نحو: ﴿وَلْيَخْشَ الذين لو تَرَكُوا﴾(١)، فإنه معربٌ، ولو تَرَك رحمه اللّه هذا القيد لاستُغْنِيَ عنه، فإن الأمرَ باللام لايكون إلاّ مضارعاً. وقد تقرَّر أن المضارع معربٌ، فليس هو بفعلِ أمرٍ، وإنّما هو مجزومٌ بلام الطلب، قَلَبَتْ معناه من الخبر إلى الطلب، كما قُلِبَ معناه مع بقية الجوازم.

حركات البناء وحركات الإعراب

ولمّا كان المعربُ على أربعةِ أضربٍ: حركةٍ وسكونٍ وحذفٍ وحرفٍ، كأربعةِ المبنيِّ نحو: (زيدٌ لم يخرجْ وغلاماه لم يذهبا)(٢)، كان كالمبنيِّ صورةً، نبَّه على

---

(١) النساء/٩. من قوله تعالى: ﴿وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذريَّةً ضعافاً خافوا عليهم فَلْيتَّقُوا اللّه ولْيَقولوا قولاً سديداً﴾.

(٢) العبارة للتمثيل لأنواع الإعراب، (فزيدٌ) للإعراب بالحركةِ، و(يخرجْ) للإعراب بالسكون و(غلاماه) للإعراب بالحرف، و(يذهبا) للإعراب بالحذف.

الفرق بينهما، **فقال رحمه اللّه تعالى:**

"والفرقُ بين المعربِ والمبنيِّ أن حركـة المعـربِ وسـكونَه يكونـان بعـاملٍ. ألا تـرى أن الجـرَّ فـي (بزيـدٍ) بالبـاء، والجـزمَ فـي (لـم يضـربْ) بلَـمْ. وحركـةُ المبنـيِّ وسـكونُه بغيـر عـاملٍ، ألا ترى أن كسـرةَ (هـؤلاءِ) وسـكون (مَنْ) ليـس بعاملٍ دخل عليهما، فالرفعُ في البناء ضمٌّ، والنصبُ فتحٌ، والجرُّ كسرٌ، والجزمُ وقفٌ".// ٤٨/أ

الشرح: بين المعربِ والمبنيِّ فروقٌ.

أحدها: ما ذكره رحمه اللّه من أن حركاتِ المعرب وسكونه بالعوامل،وحركات المبني وسـكونَه بغير عامل. والدليـل على أن حـركـاتِ المعـرب وسكونَه بالعوامل تغيّـُرُها بتغيُّـر العـوامل، فالضـمَّةُ الحاصـلةُ مـع عـاملِ الـرفع تـزولُ بزوالـه {والكسـرةُ الحاصلـةُ مـع عـامل الجـرّ تـزولُ بزوالـه}(١)، وكذلـك الفتحـة مـع عـامل النصب تزول بزواله.

الثاني: أنَّ حركاتِ المعرب وسكونَه دالّة على معنىً، وحركاتِ المبني وسكونه لا تدل على معنىً.

الثالث: أن حركاتِ المعرب وسكونَه منتقِلَةٌ،بخلاف حركاتِ المبنيِّ فإنها لازمةٌ.

ثم ذكرَ رحمه اللّه تعالى أن لحركات المبني وسكونه ألقاباً أَرْبَعَةً مقابلةً لألقـابِ الإعرابِ الأربعةِ، لأنَّها مثلها في الصورة، ومخالفةٌ لها في المعنـى. فخـالفوا بينهمـا فـي اللفظ، وفـي وضـع هذه الألقـاب اختصـارٌ وتقريـبٌ علـى المتعلِّم، فـإن قولنـا {مضمومٌ، أَخْصَرُ من قولنا فيه ضَمَّةٌ حادثةٌ من غير عاملٍ، وكذا قولنا}:(٢) (مفتـوحٌ ومكسـورٌ وموقوفٌ).

ثم إنَّ حركةَ البناءِ قد تكونُ مقدَّرةً كحركةِ الإعراب. فتقدَّرُ الضَّمةُ في المنـادى المفردِ المقصورِ والمنقوصِ، كقولك: (يا هَادِي ويا مُصْطَفى)، والفتحةُ في المقصور اسماً لِـ (لا) كقولك: (لا عصا عندي).

---

(١) ما بين المعترضتين ساقط من أ.

(٢) ما بين المعترضتين ساقط من ظ .

وكما كانت أنواعُ الإعرابِ منقسمةً إلى مختَصٍّ ومشتركٍ، كانت ألقاب البناء كذلك، فالمشترك السكونُ والفتح، يكونُ كلٌّ واحدٍ منهما في الكلمات الثلاث نحو: (مَنْ وأيْنَ) في الأسماءِ، و(اضرِبْ وضربَ) في الأفعال، و(قَدْ وسوفَ) في الحروف. نظيرُهما الرفع والنصب، يشترك فيهما الأسماءُ والأفعال. والكسرُ يكون في الأسماءِ والحروف نحو: (أمسِ وجَيْرِ)، ولا يكون في الأفعال أصلاً. والضمُّ لا يكونُ في الأفعال(١) أصلاً، ولا في الحروف إلاَّ في (منذُ) خاصةً.

واعلَمْ أنَّ الأصلَ في البناءِ السكونُ لوجوهٍ:

أحدُها: أنه أخفُّ، والبناءُ مُستَثْقَلٌ للزومه هيئة واحدةً فكان السكون أولى،لأن الأخفَّ لا يعدلُ عنه إلا لمعارِضٍ.

والثاني: أنه ضدُّ الإعراب، والإعرابُ يكون بالحركات، فضدُّه يكونُ بالسكون لتتحقَّقَ المضادَّة.

والثالث: أنَّ الحركة زيدَتْ على المعرب للحاجة، ولا حاجة إليها في البناء، لأنها لا تدلُّ على معنى.

وإنَّما تعرضُ له الحركة لأحد خمسة أسباب:

أحدها: الفرار من التقاء الساكنَيْن نحو: أيْنَ وكَيْفَ وأَمْسِ، وهؤلاَءِ، وقبْلُ وبَعْدُ. وإنَّما أوجَبَ التقاءُ الساكنين التحريك لأنك إذا نطقْتَ بالساكن الأول، صار كالموقوفِ عليه، فإذا رُمْتَ النطق بالثاني، صِرْتَ كالمبتدِئِ//به، والابتداءُ بالساكن ممتنعٌ، والذي يقتضيه التقاءُ الساكنَيْن من الحركاتِ الكسرُ. لأن التقاء الساكنين يكون في الأسماءِ والأفعال، وهو في الأفعال أكثرُ، لأنه يكون فيها في حالَتَيْ الإعراب والبناء، نحو: (اضْرِبِ الرجلَ، ولم يضربِ الرجلَ)، فحُرِّك بحركةٍ لا تدخلُ الأفعال، وهي الكسرةُ، لأنَّ الكسرةَ علامةُ الجرِّ، والسكونَ علامةُ الجزم، والجزم والجرُّ نظيران، إذ الجرُّ مختَصٌّ بالأسماء، والجزمُ بالأفعال، فعند الحاجة إلى تحريك المجزوم يُحَرَّك بحركةٍ مقابِلَةٍ، ثمَّ حُمِلَتْ بقيَّةُ السواكنِ عليه، لاتفاقهما

٤٨/ب

---

(١) في ظ: (والضم لا يكون إلا في الأفعال أصلاً)، وهو غلط.

في السكون، لأن الضمَّة ثقيلةٌ جداً، والفتحة قريبةٌ من السكون جداً، والكسرةُ بينهما، فإذا تقرَّر أن الكسرَ الأصلُ فمتى حُرِّك بغير الكسر احتاج إلى الاعتذار عنه. والله أعلم.

الثاني من الأسباب الموجِبةِ للمبنيِّ التحريكَ الابتداءُ حسًّا، نحو: كاف التشبيه ولام الجرِّ وبائه، أو حكماً نحو: كاف الضمير وهاء الغائب وفروعهما، لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما اسمٌ مستقِلٌّ، والاسمُ المستقلُّ عُرْضَةٌ للتقديم والتأخير، فهو في حكم ما يصحُّ تقدُّمه، وإنما عَرَضَ له ما مَنَع من تقدُّمِه، فهو إذن في حكم المبدوء به. والله أعلم.

الثالث: مضارَعَةُ المعرب، نحو: (عَلُ)، وكثيراً ما يُستَعملُ نثراً ونظماً. قال:

شَهِدْتُ بإذنِ اللَّهِ أَنَّ محمَّداً رسولُ الذي فَوْقَ السَّماواتِ من علُ(١)

حُرِّك لشبَهِهِ (بعالي)، وعِلَّةُ بنائه كعِلَّةِ بناء (قبلُ وبعدُ) وسيُذكرَ إن شاء الله تعالى.

الرابع: مضارعتُه ما ضارعَ المتمكِّنَ، وذلك الفعل الماضي حُرِّك لشَبَهِهِ بالمضارع في وقوعه خبراً وصفةً.

الخامس: التنبيه على أن لها أصلاً في التمكُّن، كالمنادى واسم (لا) المفردَيْن المبنيَّيْن نحو: (يازيدُ، ولا رَجُلَ). والله أعلم.

وجميعُ ما يُبْنى، فإمَّا أن يُبْنى على سُكونٍ أو حركةٍ، فإنْ كان على سكونٍ، فَعَنْه سؤالٌ واحدٌ: لِمَ بُنِيَ؟ وإن كان على حركةٍ فَعَنْه ثلاثَةُ أسئلةٍ: لِمَ بُنيَ؟ ولِمَ حُرِّكَ؟ ولِمَ كانت حركتُه كذا؟

وجوابُ الأول: إن كان ذلك(٢) حرفاً أو فعلاً، فإن الأصلَ فيه البناءُ، وإن كان اسماً فلشَبَهِهِ بالحرفِ في اللفظ أو في المعنى، أو في الاستعمال على ما قرَّرْتُه أولاً.

---

(١) معنى البيت واضح، وينسب لحسان بن ثابت وعبد الله بن رواحة، وهو في ديوانيهما. لكن رواية الشاهد هنا أقربُ إلى رواية حسان، ولا خلاف في موضع الشاهد وهو بناء (عَلُ) على الضم، وقد حُرِّكتْ لمضارعتها الاسم المعرب (عالي). ديوان حسان بن ثابت/٣١٩، ديوان عبد الله بن رواحة/٩٧،"وفيه: شهدت فلم أكذب بأن محمداً.."،...

(٢) أي إذا كان ذلك المبنيّ حرفاً أو فعلاً.

وجـــوابُ الثـــاني بأحـدِ المعارضـات الخمســةِ المذكــورةِ.(١)

وجـــواب الثـــالـث: إنْ كـــانت الحـــركةُ ضـَـمَّةً، فإنهـا تكــون للإتبـــاع، نحـــو: (مُنْذُ وشُـدُّ)، وإمَّا لأنها حركةٌ للأصلِ {في الحـرف}(٢)، نحـو: (منـذُ اليـوم)، وإمَّـا لأنها في الكلمـة كالـواو في نظيـرها نحـو: (نحـنُ) فإنه ضـمير جمـاعةٍ، نظيرُ الواو فـي: ﴿اشْـتَرَوُا الضَّـلاَلَةَ﴾(٣)،//ونحـوه، وإمَّا للتشـبيه بمـا هـي فيـه كذلك نحـو: ﴿لَــوْ اسْتَقَامُوا﴾(٤)، فإنَّ الـواو في (لو) ليست ضـميراً، لكـن أشـبهَت الـواو فـي (اشــتروا)، وإمَّـا لأنهـا حركـةٌ لا تكـــونُ للكلمـــةِ فـي حـــال إعـــرابها، نحـو: (قَبْـلُ وبَعْدُ)، وإمَّا لكونِها لا تَشْتَبِه بغيرها نحو (يازيدُ، ويا حكمُ).

٤٩/أ

وأمَّا الفتحةُ، فتكونُ إمَّـا طَلَبـاً للخِفَّـةِ نحـو: (أيْنَ وكيفَ)، وإمَّـا للإتبـاع نحـو: (يازيدَ بنَ عَمْرو)، وإمَّا لأنها حركةُ أقربِ المتحركات نحو: (انطَلَق)، وإما لمجاورة محلِّها الألفَ نحو: (لا يضارُّ)، وإمَّا للفرقِ بيـن مَعْنَيَـيْ أداةٍ واحـدةٍ نحـو: (يـا لَزيدٍ لِعَمْرٍو)، وإمَّا لأنَّها حركةٌ للأصلِ نحو: (يا مِجْمَارَ)(٥) مرخَّماً.

وأمَّا الكسرةُ فتكون إمَّا لالتقاءِ الساكنين، وهي الأصلُ لِما تقـدَّم، أو حمـلاً علـى مقابِل المقابل على ما مرَّ، وإمَّا إشـعاراً بالتـأنيث نحـو: (أنـتِ)، وإمَّـا للإتبـاع نحـو: (فِرِّ)، {وإمَّا لمجانسةِ العمل نحو: بـاء الجـر}(٦)، وإمَّـا للفرقِ بيـن أداتيـن نحـو: لام

---

(١) أي جواب السؤال الثاني: لم حرك؟. والمعارضـات الخمسـة هـي الأسباب الموجبـة للتحريك والتي كان ذكرها ص ١٥١ .

(٢) ما بين المعترضتين ساقط من الأصل.

(٣) البقرة/١٦

(٤) الجن/١٦، من قوله تعالى: ﴿وأَلَّوِ استقاموا على الطريقة ..﴾، وليس فيها شاهد على ما ذهب إليه. ولعله أراد التمثيل.

(٥) (يا مجمار)، كذا في جميع النسخ ولم أستطع توجيهها يقينـاً، ولعلَّ الأصـل (يـا مجمـارَةُ) مـن (التجمير) الذي هو طريقةٌ في تصفيف الشعر.

(٦) ما بين المعترضتين ساقط من أ و ظ.

الجر، لتُفَرِّق بينها وبين لامِ الابتداء، وإمَّا لأنها حركةٌ للأصلِ نحو: [يا حارِ](١) اسمَ فاعل مرخَّماً.

فهذه خصوصيَّةُ التحريك بأحدِ الحركاتِ على طريق الإجمال، هكذا ذكره الإمام (أبو القاسم بن أحمد الأندلسي).

البناء العارض في الأسماء

قال رحمه اللَّه تعالى: "والبناءُ في الأسماءِ يكون لازماً نحو (مَنْ وكيفَ)، وعارضاً، وذلك في خمسةِ أشياء: المضاف إلى ياء المتكلم، نحو (غلامِي)، والمنادى المفرد المعرفة نحو: (يا زيدُ)، فهو مبنيٌّ على الضمِّ، والنكرة المفتوحة مع (لا) لنفي الجنسِ، نحو: (لا رَجُلَ في الدار)، وما حُذفَ منه المضاف إليه وهو: (قَبْلُ وبَعْدُ وفوقُ وتحتُ)، وكذا جميعُ الجهات، تقول: (جئتُكَ من قَبْلِ زيدٍ)، ثم تترك الإضافة وتنوينها فتقول: (من قَبْلُ)، وتبنيه على الضم، وتُسَمَّى هذه غاياتٍ. والخامسُ الاسمُ المركَّبُ مع غيره نحو: (خَمسَةَ عَشَر)، لأن البناء يعرض فيهما عند التركيب، تقول: (هذه خَمْسَةٌ وعَشَرَةٌ)، فتعربهما إذا فكَكْتَ التركيب".

الشرح: قد تقدَّم أن الأصل في الأسماءِ الإعرابُ. ولا يُبْنى منها إلاَّ ما أشبهَ الحرفَ في اللفظ أو المعنى أو الاستعمال. فما لم يفارقْه شَبَهُ الحرفَ فبناؤه لازمٌ نحو: (مَنْ وكَيْفَ) على ما تقدَّم. وما فارقه شبهُ الحرف فبناؤه عارضٌ. وقد عدَّها الجرجاني رحمه اللَّه خمسة أقسام:

الأول: المضاف إلى ياء المتكلم نحو: (كتابِي// وغلامِي ودارِي) فكتاب وغلام ٤٩/ب ودار أسماءٌ متمكِّنَةٌ قبل الإضافة إلى ياء المتكلِّم، فلما أُضيف إلى ياء المتكلم اختلف في بنائها، فذهب قومٌ إلى انها معربةٌ وصَحَّحه (أبو البقاء) في (الخلاف)(٢)، وشيخُنا

---

(١) ما بين الحاصرتين تمثيل من المحقق لاسم الفاعل المرخم (يا حارِثُ). وهي في الأصل وجميع النسخ (يا محمار). ولم أجد لها وجهاً.

(٢) الخلاف: لأبي البقاء العكبري كتاب باسم (التعليقة في الخلاف). ولعله هو الكتاب الذي طبع=

أبو عبد اللّه بن مالك(١) وهو الصحيح. وذهب آخرون إلى أنّه مبنيٌّ، منهم الجرجانيُّ وغيرُه. وقال (أبو البقاء) في (اللباب)(٢): هو مبنيٌّ عند الجمهور. وذهب (أبو الحسن بن باب شاذ) إلى أنّه لا معربٌ لا مبنيٌّ. وجهُ الأول: أن الأصل في الأسماء الإعرابُ، فلا يُزال عن أصله بغير سببٍ يقتضي بناءَه، فيكون إخراجاً له عن أصله بالتحكُّم والتشهّي، فوجب الحكمُ بإعرابه استصحاباً للأصل السالم عن المُعارض. ووجهُ الثاني أن ياء المتكلم اسم مضمر مبنيٌّ مجرور، والمجرور من الضمائر لا يكون إلا متصلاً، وهي اسمٌ على حرفٍ واحدٍ مكسورٌ لها آخرُ الاسم المضاف إليها، ليتمكّن به، فقد تنزّلَتْ منزلةَ الجزءِ من المضاف، وصارا كالكلمةِ الواحدةِ، فبُني الاسم معها لامتزاجه بها، فغلبَ على المضاف حكمها. ووجه الثالث أنه قد انتفى منه مُقْتَضى الإعرابِ والبناءِ، فيكون موقوفاً.

والجوابُ عن الثاني:(٣) أن تركيب المعرب مع المبني لا يوجبُ بناءه بدليل إضافتِه إلى الكاف والهاء، نحو: (غلامُكَ وغلامُه)، ولم يُبْنَ، وكذلك عَدَمُ ظهورِ الحركاتِ بدليل المقصور في أحواله، والمنقوص في حالتَيْ الرفع والجر. ثم هو منقوضٌ بالمثنّى المضاف إلى ياء المتكلم، فإنّه معربٌ، تقول: (جاء ابناي، ورأيْتُ ابنَيَّ)، مع إضافته إلى الياء. وإذا لم يكن كل واحدٍ من التركيب مع المبني، وعدم ظهورِ الحركاتِ عِلَّةً للبناء، لم يكن اجتماعهما علّةً للبناء.

والجوابُ عن الثالث بتسليم انتفاء عِلَّة البناء، ومنع انتفاء مُقْتَضى الإعراب،وقد بَيَّنّا وجودَه في الوجه الأول.

وكان ينبغي للمصنِّف رحمه اللّه تعالى أن يؤخر هذا الوجه وينبه على الخلاف

= باسم (التبيين عن خلافات النحويين البصريين والكوفيين)، كما طبع كتاب آخر باسم (مسائل خلافية في النحو) للعكبري يضم بعض مسائل كتاب التبيين المذكور. ينظر كشف الظنون ١/٤٢٤.

(١) ينظر مسائل خلافية في النحو للعكبري/٧٩-٨٢، والتسهيل لابن مالك/١٦١ .

(٢) اللباب: هو كتاب اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري، المتوفى سنة (٦١٦)هـ. كشف الظنون ٢/١٥٣٤ ، هدية العارفين ١/٤٥٩ .

(٣) أي الجواب عن قولهم: إنّها مبنيّة.

في بنائه، لأن تقديم المتَّفَق على بنائه أولى من تقديم المختلف فيه.

الثاني مما بناؤه عارضٌ المنادى غير المضاف والمُشَبَّه به والنكرة المحضة. فإنه قبل أن ينادى كان معرباً، وإذا ترك نداؤه عاد معرباً، فعُلم أن بناءه عارضٌ. ويَسأل فيه عن ثلاثة أشياء: لِمَ بُنِيَ؟ ولم حُرِّك ولِمَ كانت حركتُه ضَمَّةً؟

فأمَّا علَّةُ بنائهِ فشَبَهُه بالضمير في التعريف والإفراد وتضمين معنى الخطاب، والأصلُ في كل مخاطب// أن يذكر بلفظ الضمير كقولك: (يا أنتَ)، وقد جاء ذلك في النداء، قال الراجز: ٥٠/أ

يا أَبْجَرُ ابنَ أَبْجَرٍ يا أَنْتَا   أنت الذي طَلَّقْتَ عامَ جُعْتَا(١)

وأمَّا العلةُ في تحريكه، فلأنَّ بناءَه عارضٌ، فحُرِّك ليُفْصَل بينه وبين ما بناؤه لازمٌ. وأمَّا العلة في بنائه على الضم فمن وجهين.

أحدهما: أن المنادى يكسر إذا أضيف إلى ياء المتكلم، ويفتح إذا أضيف إلى غيرها. فبُني على الضم في الإفراد ليستكمل الحركاتِ الثلاث، كما في (قبلُ وبَعْدُ)، على ما سنقف عليه إن شاء اللَّه تعالى.

الثاني: أنه لو فُتح أو كُسِر لالتبسَ المضافُ، فبُني على حركةٍ لا تَلْتَبِس بغيرها. ولو قال (الجرجاني) رحمه اللَّه: فهو مبنيٌّ على ما كان يُرفَع به، لدخل في ذلك المثنَّى والمجموع، نحو: (يا زيدان ويا زيدون) وسيُذكر في موضعه إن شاءَ اللَّه تعالى.

الثالث مما بناؤه عارضٌ النكرة المركبةُ مع (لا)،إذا لم تكنْ مضافةً ولا مشبَّهةً بالمضاف. فأكثر النحويين ذهبوا إلى أنها مبنيَّةٌ، وذهب الزجاج والسيرافي إلى أنها معربةٌ(٢). وجه الأول، أنها متضمِّنةٌ معنى (مِن) المؤكدة للنفي، وأصل قولك:

---

(١) الأبجر: عظيم البطن ناتئ السرَّة، يأتي كناية عن الشح والبطانة، ويروى أيضاً: (يا مر يا ابن داقع..) وهو المهجو، وكان بعض العرب يطلقون نساءهم في سنة الجوع. والشاعر يهجو مخاطبَه بهذه الصفة. قائل الرجز سالم بن دارة والشاهد فيه نداء الضمير في قوله: (يا أنت). الإنصاف/٣٢٥، شرح ابن يعيش ١٢٧/١،...

(٢) الهمع ١٤٦/١. قال بأن هذا مذهب الجرمي والرماني أيضاً.

لا رجلَ، (لامِن رجلٍ)، والدليل على تضمُّنه معنى (مِن) وجهان:

أحدهما أنه يصلح جواباً لمن قال: هل مِنْ رَجُلٍ؟ والجوابُ حقُّه أن يطابق السؤال، فلما حُذِفَتْ في الجواب وبُنِي، دلَّ على تضمُّن النكرة معناها، فبُنِيَتْ لذلك.

والثاني: أن (مِن) قد ظهرت ضرورةً في الشعر، قال الشاعر ـ أنشد شيخنا رحمه اللَّه ـ:

فقام يذود الناسَ عنها بسيفِهِ وقال ألاَ لامن سبيلٍ إلى هندِ(١)

والضرورةُ تردُّ الشيءَ إلى أصله، كتنوين غير المنصرف في الضرورة. ووجهُ قول (الزجاج والسيرافي) في أربعة أشياء.

أحدها أن الاسم المعطوفَ عليه معربٌ كقولك: (لا رجلَ وجاريةً) والواو نائبةٌ عن (لا).

والثاني أن خبرها معربٌ، وعملُها في الاسمين واحد.

والثالث أن (لا) عاملةٌ، فلو بُني اسمُها لبُنيَ بعامل. وقد تقرَّر أن حركات البناء بغير عامل.

{الرابع أن الاسمَ لو كان مبنيَّاً لبُنيَ على حركةٍ غير الفتحة لأنَّ (لا) تعملُ النصبَ فإذا عرض له البناء وجب أن تكون حركتُه غير حركة الإعراب}(٢) كما في (قبلُ وبعدُ). الصحيح الأول لِما ذُكِر.

والجواب عن الأول(٣)، أن الاسمَ تضمَّن معنى (مِن) فبُني بخلاف المعطوف، والواو ليست نائبةً عن (لا) بدليل ظهورها معها. وعن الثاني، أن عملها ليس هو عِلَّةً للبناءِ بل عِلَّةُ البناءِ تضمُّن معنى الحرف، وهو موجودٌ//في الاسمِ دون ٥٠/ب

---

(١) يذود الناس: يدفعهم. لم يعز هذا البيت ـ على كثرة تداوله ـ إلى قائل معيَّن، والشاهد فيه ظهور (مِن) بعد (لا)، وذلك دليلُ أن (لا رجلَ) متضمنة معنى (مِن) وهو علة بنائها، في قوله: (ألا لامن سبيل..). شرح الكافية الشافية ٥٢٢/١، أوضح المسالك ١٣/٢،..

(٢) ما بين المعترضتين ساقط من أ.

(٣) أي الجواب عن الأول من الوجوه الأربعة التي ذكرها الزجاج والسيرافي في تعليل إعراب اسم (لا).

الخبر. وعن الثالث، أن البناء ليس هو (بلا) بل بسبب التضمُّن، فليس هو بعامل. وعن الرابع، أن الحركةَ كانت فتحةً لطول الاسمِ بالتركيب، كما في (خمسةَ عَشَرَ)، ولأنه لو بُني على الكسرِ، لكان مثلَ الحركةِ التي يستحقُّها في الأصل، في قولك: (لامن رجلٍ)، ولو بُني على الضم لكانت حركتُه في حال عمومه كحركتِه في حال خصوصه، ففرّقوا بينهما بالعدول إلى الفتح. ومما يدلُّ على فساد كونه مُعْرَباً، أنه لو كان معرباً لَنُوِّنَ كما يُنَوَّن اسم (إنَّ).

الرابع مما بناؤُه عارضٌ، الظروفُ المقطوعةُ عن الإضافة، وهي: (قبلُ وبَعدُ، وفوقُ وتحتُ ويمينُ وشمالُ، ووراءُ وأمامُ، وأوّلُ وعلُ ودونُ). فهذه الأسماءُ ونحوها لها أربعةُ أحوالٍ، هي في ثلاثة معربةٌ، إحداها: إذا صُرِّح بما أضيفَتْ إليه كقولك: جئتُ قبلَكَ وبَعْدَك، ومن قبلِك، ومن بَعْدِك، وكذا سائرها.

الثانية: إذا قطعَتْ عن الإضافة لفظاً ونُويَ لفظُه(1)، كقراءةِ من قرأ: ﴿لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلِ ومِنْ بَعْدِ﴾(2)، بالجر بلا تنوين، وكقول الشاعر:

ومن قَبْلِ نادى كلُّ مولىً قرابةً فما عطفَتْ مولىً عليه العَواطفُ(3)

كذا رواه الثقاة بالخفض، كأنه قال: ومن قبل ذلك.

الثالثة: أن تُقطع عن الإضافة لفظاً ولا يُنوَى لفظُه ولا معناه، فتعربُ منوَّنةً كقراءة من قرأ: ﴿مِنْ قَبْلٍ ومِنْ بَعْدٍ﴾(4) بالتنوين، وكما أنشد (سيبويه):

فَسَاغَ لي الشَّرابُ وكُنْتُ قَبْلاً أَكادُ أَغصُّ بالماءِ الحَمِيمِ(5)

---

(1) أي لفظ المضاف إليه.

(2) الروم/4. والقراءة في البحر المحيط لأبي حيان 162/7. لكنها ليست معزوّة.

(3) المولى: له معان منها، النصير،والعتيق المنسوب إلى من أعتقه، وابن العم، والعم والعصبات. عطفت: أشفقت عليه ومالت إليه. يصف امرأ فَقَدَ عطف ذويه. لم ينسب البيت لقائل معين، والشاهد فيه إعراب (بعد) لانقطاعه عن الإضافة لفظاً، مع نيَّةِ اللفظ. شرح ابن عقيل 72/3 العيني434/3،...

(4) الروم/4، والقراءة في البحر المحيط لأبي حيان 162/7، لكنَّها غير معزوَّة.

(5) ساغ الشراب: سهل مدخله في الحلق. يصف الشاعر حاله بعد أن تحقق له ما أراد. قائل =

والحميم: البارد، وهو من الأضداد، ويروى: بالماء الفرات، وقال الآخر:

ونحـنُ قَتَلْنـا الأُسْـدَ أُسْدَ خَفِيَّةٍ   فما شَـرِبُوا بَعْداً على لَذَّةٍ خَمْرا(١)

الحال الرابعة: أن تكون مبنيَّةً على الضم، وذلك إذا حذف المضاف إليه ونُـوي معناه، ويسأل فيه عن ثلاثة أشياء: لم بنيَتْ؟ ولم حُرِّكَتْ؟ ولِمَ كانت حركتها ضمَّةً؟

أمَّا بناؤها فلتضمُّنِ كُلٍّ منها معنى لام الإضافة، إذ كان مختصاً مع القطع عن الإضافة كاختصاصه معها، والإضافةُ مقدَّرةٌ باللام، وبتقديرها يتضمَّنُ المضافُ معناها، وإذا تضمَّن الاسم معنى الحرف بُني. وأما تحريكها ـ مع أن الأصل في المبني أن يبنى على السكون ـ فتنبيهاً ـ على أن بناءها عارضٌ، وليست حركتها لالتقاء الساكنين، لأن منها مالا ساكن قبل آخره حُرِّك لأجله، وهو (عَلُ)//ولأنَّ ٥١/أ قولك: (يا حَكَمُ) ونحوه مُحَرَّكٌ ولا ساكنين فيه. وأمَّا كون حركته ضمَّةً فلوجوه:

أحـدُها: أن الضم أقوى من غيره، فاختير زيادةً في التنبيه على تمكُّنِها.

الثـاني: أنها في حال الإضافة تُحَرَّك بالفتح والكسرِ دون الضمِّ، فضُمَّتْ في حال البناء لتكمُلَ لها الحركاتُ الثلاثُ.

الثـالث: أنها لمَّا اقتضَتْ المضاف إليه وحُذفَ عنها عُوِّضَتْ منه أقوى الحركاتِ وهي الضمَّة. وقيل: ضُمَّت لشَبهِها بالمنادى مضموماً فضُمَّتْ، قاله (السيرافي). والوجه الثاني أجود ما قيل فيها.

قولُه: (وتُسَمَّى هذه غايات)، جمع غاية، وتُجْمَع أيضاً على (غايٍ)، كساعةٍ وساعٍ، والغايةُ آخر الشيء ومنقطعة، فسُمِّيَتْ هذه الجهاتُ (غاياتٍ) لأنها حدودٌ ونهايات لما تحيط به، وقيل: سُمِّيَتْ بذلك لأن تمام الكلام بالمضاف يحصل

= البيت يزيد بن الصعق، ونسبه العيني لعبد اللَّه بن يعرب، والشاهد فيه إعراب (قبل) لانقطاعه عن الإضافة في قوله: (وكنتُ قبلاً). شرح ابن يعيش ٨٨/٤، شذور الذهب/١٠٤،...

(١) خفية: اسم أجمةٍ في الكوفة تكثر فيها الأسود. ويُروى: أُسْد شنوءة، وهم حيٌّ من اليمن. والمعنى انهم قتلوهم مقتلةً عظيمةً حتى إنهم هجروا اللذائذ بعدها. نسب هذا البيت لبعض بني عقيل، والشاهد فيه إعرابُ الظرف لانقطاعه عن الإضافة لفظاً ومعنى، في قوله (فما شربوا بَعْداً..). أوضح المسالك ١٥٨/٣، شذور الذهب/١٠٥،...

بالمضاف إليه بعدها، فإذا قُطعَتْ عن الإضافة صارت هي آخراً أو غايةً، نائبةً عن غيرها في تتمة الكلام.

والغاياتُ على ضربَيْن: ظروفٍ وغير ظروف.

فالظروف تنقسم إلى زمانٍ ومكانٍ، فظروفُ المكانِ الجهاتُ الستُّ على اختلافها. وأما (قبلُ وبعدُ) فهما على حَسَب ما يُضافان إليه، إن أُضيفَا{إلى المكان كانا مكانين}(١)، وإن أضيفا إلى الزمان كانا زمانَيْن. وقد يُحذَفُ اسمُ الزمان بينهما وبين ما يضافان إليه نحو: (جِئْتُ قبل زيدٍ)، أي قبل زمنِ مجيئه.

وأمَّا غيرُ الظرف فنحو: (حَسْبُ ولا غيرُ). أمَّا (حَسْبُ) فأُجريَ مجرى الظروف المقطوعةِ عن الإضافةِ، لأن المعنى الذي أَوْجَب بناءَ الظروف مُتَحقِّقٌ فيه، ويدلُّ على أنه مبنيٌّ أنه غيرُ مُنَوَّن، ولو كان معرباً لكان مُنَوَّناً.

وأما (لا غيرُ) فمبنيٌّ على الضم عند (المبرد) (كقبلُ وبعدُ)(٢)، وكذا عنده (ليس غيرُ)، إلاَّ أن (غير) في موضع نصب خبر ليس، واسمها مُضْمَر لا يظهر، لأنها هنا للاستثناء، كأنه قال: (ليس شيءٌ غيرَ ذلك)، فحُذف المضافُ(٣) وبُني. وعند (الزجاج) هما منويَّان في الوصل(٤) إذا قلت: (لا غيرُ أو ليسَ غيرُ)، لأن تقديره: ليس فيه غيرٌ، أي ليس فيه غيرُ ذلك، ثم حُذف المضافُ إليه ونُوِّن المضافُ، وجَعَله بمنزلةِ (أيٍّ وكلٍّ وبعضٍ)، حيث نُوِّنت محذوفاً مضافُها.

الخامسُ مما بناؤه عارضٌ الاسمُ المركَّبُ. والمركَّبُ ثلاثة أقسام: قسم معرب، وقسم محكي، وقسم مبني.

فالأول تركيبُ الإضافة والمزج (كغلام زيدٍ وبَعْلَبَكّ). والثاني: (كبَرَقَ

---

(١) ما بين المعترضتين ساقط من أ.

(٢) المقتضب ٤/٤٢٩ .

(٣) لعل الصواب أن يقال (فحذف المضافُ إليه)، لأن المحذوف في قوله (ليس غير) ليس المضاف بل المضاف إليه.

(٤) (الوصل)، كذا في الأصل وبقية النسخ، ولعل الصواب (الأصل).

٥١/ب نحرُه//وتأبَّط شرًّا)، وقد ذُكرا في باب مالا ينصرف(١)، والثالث: المركب من أحَدَ عَشَرَ إلى تسعَةَ عَشَر، ويُسألُ فيه عن أربعة أشياء: لِمَ رُكِّب؟ ولِمَ بُنيَ؟ ولِـمَ حُـرِّك؟ ولِمَ كانت حركتُه فتحةً؟

أما تركيبُه، فليصير الاسمان كالاسمِ الواحد، ويجريا مجرى أسماء الأعداد المفردة، كسبعة وثمانية. فإنك إذا قلتَ: (أُعْطِيْتُ في هذه السلعة تسعةً وعشرةً)، ربما تَوَهَّم السامعُ أنَّك أعْطِيْتَ مرَّةً تسعةً ومرَّةً عشرةً، فإذا قلت (تسعةَ عشرَ) زال ذلك الاحتمال وعَلِمَ السامعُ أن المجموع مراد.

فإن قيل: فَهَلاًّ فَعَلوا ذلك بعد العشرين والثلاثين وسائر العقود؟ فالجوابُ أنهم استغنَوْا عن ذلك لوجود القرينة لفظاً ومعنىً. أمَّا اللفظ فلأن العقود ألفاظُها ألفاظُ جموعِ التصحيح، والتركيب إنما يتطرَّقُ إلى المفردات، فلم تُرَكَّب العقودُ لذلك. وأما المعنى فلأن التفاوت بين النيِّف وبين العشرين وسائر العقود كثير، فلا يكاد يُتَوهَّم، فلذلك تُرِك.

وأمَّا بناؤه، أما الأوَّلُ(٢) فلتَنَزُّلِه منزلة صدر الاسم من عَجُزِه، وصدرُ الاسم لا يستحقُّ إعراباً، إنما يستحقُّه الاسمُ بكماله. وأمّا الثاني فلتضمُّنه معنى الحرف الذي هو واوُ العطف، لأن الأصل ثلاثةٌ وعَشَرةٌ، كما تقول: ثلاثةٌ وعشرون، فلَمَّا تركَّبا حُذِفَت الواو وتضمَّن ثاني الجزأين معناها، فلذلك بني.

وأمَّا (اثنا عشر)، فيأتي الكلامُ عليه حيث ذكره المصنِّف رحمه اللَّه، والاعتذار عن إعراب اثني واثنتي.

وأمَّا بناء الجزأين على الحركة فتنبيهاً على أن لهما أصلاً في التمكُّن، كما أشار إليه المصنِّفُ رحمه اللَّه بقوله: "فتعربهما إذا فكَكْتَ التركيب".

وأمَّا اختيار الفتحة دون غيرها، فلأنَّ المركَّب طال التركيب، فأُوثِرَ بأخفِّ الحركات. وهكذا كل مركبين بينهما ارتباطٌ قبل التركيب، فإنهما يُبْنَيان معاً لِما ذُكر

---

(١) ينظر ص ١٣١.

(٢) أي الجزء الأول من العدد المركب.

في الأعداد، فمن ذلك قولهم: (وقَعُوا في حَيْصَ بَيْصَ) بفتح أولهما وكسره، أي في اختلاطٍ لا محيصَ لهم منه، و(لقيتُه كَفَّةَ كَفَّةَ) بالفتح فيهما، أي كفاحاً، و(صَحْرَةَ بَحْرَةَ)(١) بفتح أولهما. كذلك: (هو جاري بَيْتَ بَيْتَ)، أي متلاصقاً، و(الشيءَ بينَ بَيْنَ)، أي بين الجيِّدِ والرديءِ، و(آتيكَ صباحَ مَساءَ ويومَ يومَ) و(تفرّقوا شَغَرَ بَغَرَ) بفتح أولهما، أي في كل وجهٍ، ومثلُه (شَذرَ مَذرَ) بفتحِ أولهما وكسرِهِ، وكذلك (شَذَرَ بَذَرَ). فهذا كلُّه وما أشبَهَهُ مبنيٌّ. لأن الأصل: وقعوا في حَيْصٍ وبَيْصٍ، وكَفَّةٍ وكَفَّةٍ، وصَحْرَةٍ وبَحْرَةٍ، وبَيْتٍ وبَيْتٍ، أو إلى بيتٍ، وبين هذا وبين هذا، وصباحاً ومساءً، وكلَّ يومٍ، وشغراً//وبغراً، وشذراً ومَذراً وبَذراً. ٥٢/أ

البناءُ العارضُ للأفعال

قال رحمه اللَّه تعالى: "والبناءُ في الفعل بهذه المنزلةِ في كونه لازماً وعارضاً، فاللازم بناءُ الماضي والأمر بغير اللام، والعارضُ بناءُ المضارع إذا اتَّصل به نونُ ضميرِ جماعةِ المؤنث، نحو: (يَفْعَلْنَ)، أو نونُ التوكيد نحو: (هل يَفْعَلَنَّ ولا يَفْعَلَنْ). وأمَّا الحروفُ فلا يكونُ بناؤها إلا لازماً، لأنه لا حظَّ لها في الإعراب".

الشرح: من الأفعالِ ما بناؤُه لازمٌ، ومنها ما بناؤُه عارضٌ. فالذي بناؤُه لازمٌ منها الماضي والأمرُ، وذلك أكثرُ من المبنيِّ من الأسماءِ بناءً لازماً، لأنَّ الأفعالَ أصلُها البناء، فكانت أحقَّ بأن يكونَ أكثرها مبنيًّا، وقد تقدَّم ذكرُ بناءِ الماضي على الفتح والأمر على السكون.(٢)

والذي بناؤه عارضٌ الفعل المضارعُ، وهو ضربان:

أحدهما: ما اتَّصل به نونُ ضميرِ المؤنث، نحو: (الهنداتُ يذهَبْنَ)، وإنما بُني

---

(١) لقيته صَحْرَةَ بَحْرَةَ: أي لقيته ليس بيني وبينه شيءٌ متقابلَيْن. لسان العرب/ صَحَر.

(٢) ينظر ص ١٤٦ وما بعدها.

لاتصاله بما لا يَتَّصِل هو ولا نظيرُه بالأسماء(١)، فَضَعُفَ شَبَهُه بالاسمِ، فرُدَّ إلى أصلِه في البناء. وبُني على السكون لأنه الأصل، ولأنَّ الماضي إذا اتَّصلَتْ به هذه النون مُسَكَّنٌ، فكذلك المضارعُ.

فإن قيل: إنما سُكِّنَ الماضي معها لِئلاَّ يتوالى أربع متحركات، قيل: وكذلك المضارع، لأن السكونَ عارضٌ لا يُعْتَدُّ به، وهو مع ذلك حاجزٌ غير حصين.

الثاني: ما باشر آخرَه نونُ التوكيد خفيفةً أو ثقيلةً، كما مَثَّل به في قولهم: (هل يَفْعَلَنَّ ولا يَفْعَلَنْ)، فبُني على الفتح، لأنه تركب مع النون تركيب (خمسَةَ عَشَرَ)، فبُني بناءَه، وهو أحقُّ بذلك من (خَمسةَ عَشَر) وأخواتها، لأنه يرجع إلى أصله في البناء، وردُّ الشيء إلى أصله أسهلُ من إخراجه عن أصله، فإذا اقتضى التركيبُ إخراج الاسمِ عن أصله، فَلأَنْ يُرَدَّ الفعلُ إلى أصلِه أحقُّ وأولى.

فإن قيل: إذا كان الأصل في الأفعال البناءُ، فكيف يكونُ بناءُ ما ذُكر عارضاً؟ بل إعرابُه عند التجرُّدِ من النونين عارض! فالجواب أن المضارع قد ثبت له الإعرابُ بمقتضى شَبَهِه بالاسمِ، وما عُرِفَ له البناءُ خالياً من حالةٍ ما، فصارَ إعرابُه أصليَّاً، فحيثُ بُنِيَ كان بناؤه عارضاً لخروجِه عن أصلٍ قد ثَبَتَ له.

فإنْ فَصَلَ بين الفعل ونونِ التوكيد ألفُ الاثنين أو واوُ الجماعة أو ياءُ المخاطبة، نحو: (هل تَضْرِبَانِّ، وهل تَضْرِبُنَّ، وهل تَضْرِبِنَّ؟) كان باقياً على إعرابه لِتَعَذُّرِ تركيبه، إذْ لم يركِّبوا ثلاثة أشياء، فيجعلوها شيئاً واحداً. والأصلُ في: تضربانِّ (هل تَضْرِبانِنَّ)، فاستُثْقِلَتْ النونات،فحُذِفَتْ نونُ الرفع تخفيفاً، وبقي الفعل//مقدَّر الإعراب، وكذلك: تَضْرِبُنَّ وتَضْرِبِنَّ. ٥٢/ب

وأما الحروفُ، فلَمَّا لم يعربْ منها شيءٌ البتَّة، كان بناؤها لازماً لِما ذُكر.

---

(١) أي بني الفعل المضارع لاتصاله بنون النسوة، وهذه النونُ ونظائرها لا تتصل بالأسماءِ، فكأنَّ هذه الخاصيَّة أبعدَتْهُ من الأسماء المعربة، والتي كان المضارع قد أعرب بسببها.

العـــوامل المعنوية

المبتدأ والخبر

قال رحمه اللّه تعالى: "والكلماتُ المعربةُ على ضربَيْن. أحدهُما ما ليس له عاملٌ ظاهرٌ لفظيٌّ، وهو ثلاثةٌ: المبتدأُ والخبرُ، كقولك: (زيدٌ منطلِقٌ)، فإنهما مرفوعان، وليس معهما عاملٌ ظاهرٌ لفظيٌّ، وإنَّما رُفِعا بالابتداء. ومعنى الابتداء أن تجرِّد الاسمَ من العوامل اللفظيَّةِ وتُسْنِدَ إليه خبراً".

الشرح: المعربُ من الأسماءِ والأفعالِ مرفوعٌ ومنصوبٌ ومجرورٌ ومجزومٌ. وكلٌّ واحدٍ منها معمولٌ فلا بُدَّ له من عامل.

والعاملُ على ضَرْبَيْن: لفظيٌّ ومعنويّ.

فاللفظيُّ أقوى، وهو الأصلُ، لأنَّه مُدْرَكٌ بحاسَّةِ السمعِ، والمعنويُّ دونَه، لأنه مُسْتَنْبَطٌ ومُدْرَكٌ بالعقل. فاللفظيُّ نحو: كان وظنَّ وإنَّ وأخواتها وحروف الجرِّ والجزم، وإلى غير ذلك. وأكثرُ العواملِ في الأسماءِ والأفعالِ لفظيَّةٌ.

فإن قيل: إذا كان العامل اللفظيُّ أكثرَ وأقْوَى، فَهَلاَّ قدَّم رحمه اللّه ذكر الفاعِلِ على ذكر المبتدأ والخبر، إذْ عاملُهما عنده معنويٌّ، وهو عاملٌ ضعيفٌ؟ فالجوابُ من وجهين:

أحدُهما أن المبتدأ اسمٌ تصدَّرُ به الجملةُ، والفاعل يتأخر عن الصدر. والثاني أن المبتدأ لا يبطُل كونه مبتدأً بتأخيره، والفاعل إذا تقدَّم على الفعل خرج عن الفاعلية.

واعْلَمْ أن المبتدأ والخبر كثيرُ الفائدة عظيمُ العائدةِ، لأنَّ الكلام الاصطلاحي لا بدَّ من اشتماله على مُسْنَدٍ ومُسْنَدٍ إليه، وذلك لا يكونُ إلاَّ في مبتدإٍ وخَبَرٍ، وفِعْلٍ وفاعلٍ. وإذا كان كذلك فحقُّه أن يُسْتَقْصَى مُتْقَناً لدعوى الحاجة إلى ذلك.

والكلام يردُ على ذلك في مسائل:

المسألةُ الأولى: في حدِّ المبتدأ والخبر. فالمبتدأ هو الاسمُ المحقَّقُ أو المقدَّر المخبرُ عنه، عادماً عاملاً لفظيّاً غيرَ زائد، أو الوصفُ السابقُ مُسْنَداً إلى مُنْفَصِلٍ مُسْتَغْنَىً به.

فقُيِّد المبتدأ بالاسمِ لأن الفعلَ والحرفَ لا يَقْبَلُ واحدٌ منهما الإخبارَ المعنويّ، فالاسم المحقَّق الاسميَّة كقوله تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ﴾.(١) والمقدَّر كقولِه تعالى: ﴿وأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾(٢)، و﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِم أَأَنْذَرْتَهم ﴾(٣) التقدير: وصومُكم خيرٌ لكم، وسواءٌ عليهم الإنذارُ وعَدَمُه.

و(المخبرُ عنه) مُدْخِلٌ لأحَدِ نوْعَي المبتدأ وهو ماله خَبَرٌ نحو: ﴿اللَّهُ خالِقُ كلِّ شيءٍ﴾(٤). وقُيِّد بعدم العاملِ احترازاً من الفاعلِ ونائبِه، واسمِ (كانَ) وخبر (إنَّ)، ونحو ذلك. وقيِّد العامل بكونه لفظيّاً إشعاراً بأن عامِلَه معنويّ، وقُيِّد بعدم الزيادة احترازاً من الزائد، نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾(٥)، (فمِن) زائدة، والأصلُ هل خالقٌ غيرُ اللَّه.

٥٣/ و(الوصفُ) مُدْخِلٌ للنوعِ//الثاني من المبتدأ، والمرادُ بالوصف هنا ـ ما كان (كقائم ومضروب) من الأسماءِ المشتقَّةُ أو ما جرى مجراهما باطِّرادٍ، نحو: (أقائِمٌ الزَّيْدَانِ، وما مَضْروبٌ العبدانِ، وهل قُرَشيٌّ الخالدان؟). وقُيِّد الوصفُ بالسَّبْقِ احترازاً من نحو: (الزيدان قائمٌ أبوهما)، وقُيِّد بالإسناد إلى منفصل احترازاً من المتصل، فإنه لا يُسْنَدُ إلا إذا انْفَصَل، وذكرُ الانفصالِ خيرٌ من ذكر الظهور، لأن كلَّ واحدٍ من الظاهر والمُضمَرِ مُسْنَدٌ إليه الصفةُ المذكورة، نحو قولك: (أقائمٌ الزيدان، وما قائمٌ هما). وقُيِّد بكونِه مُسْتغنىً به احترازاً من نحو: (أقائمٌ أبواه زَيْدٌ)، (فقائمٌ) وصفٌ سابقٌ مُسْنَدٌ إلى منفصِلٍ، وليس هو مما نحن فيه، لكونه غيرَ مستَغْنىً به، (فزيدٌ) فيه مبتدأ، و(قائمٌ) خبرٌ مقدَّم، و(أبواه) فاعلُه.

وأمَّا خبر المبتدأ فهو المُسْنَدُ إليه مُفِيْداً. وقال ابنُ السراج: "الخبرُ هو الذي يستفيدُه السامعُ، ويصيرُ به المبتدأ كلاماً تامّاً"(٦) وبالخبر يقعُ التَّصديقُ والتكذيبُ. ألا ترى أنك إذا قُلْتَ: (عبدُ اللَّهِ جالسٌ)، فإنما الصدقُ والكذبُ وقع في جلوس عبد اللَّه

---

(١) الفتح/٢٩ (٢) البقرة/١٨٤ (٣) البقرة/٦ ويس/١٠ (٤) الرعد/١٦ (٥) فاطر/٣

(٦) أصول النحو لابن السراج ٦٢/١.

{لا في (عبد اللَّه) لأن الفائدة في جلوسه، وإنَّما ذَكَرْتَ عبد اللَّه}(١) لتُسْنِدَ إليه جالساً.

المسألة الثانية: في ارتفاعِ كل واحدٍ منهما والرافع له.

المبتدأ وخبره مرفوعان إجماعاً من حيثُ الجملة، واختلف في الرافع لكلِّ واحدٍ منهما.

أما المبتدأ ففي رافعه خمسةُ مذاهب.

أحدها أنه مرفوع بالابتداء، وهو مذهب (سيبويه) وأكثر البصريين،(٢) وهو الصحيح. والابتداءُ كونُ المبتدأ على الصفة المذكورة في حدِّه. والدليل على أن الابتداء هو العامل أنه صفةٌ مختصَّةٌ بالاسم، والمختَصُّ من الألفاظ عامِلٌ، فكذلك من المعاني، ولأنَّ كون الاسمِ مُسْنَداً إليه أصلٌ في الجملةِ، فَوَجَب أن يكونَ مرفوعاً به كالفاعل، ولأن المبتدأ معمولٌ فلا بد له من عامل، ولا يجوز أن يكون العامل نفسَ إسناد الخبر، لأن حكم العامِلِ التقدُّم، ولا التعرِّي من العوامل لأنَّه عَدَمٌ، فتعيَّن أن يكون العاملُ الابتداءَ.

والثاني: أنَّ العاملَ فيه تجرُّده من العوامل اللفظيَّة، وإسنادُ الخبر إليه، وهو مَرْوِيٌّ عن (المبرد) وغيره.(٣)

الثالث: أن العامل فيه ما في النَّفْسِ من معنى الإخبارِ،وهو مَرْوِيّ عن(الزجاج).(٤)

الرابع: أن العامل فيه الخبرُ.

الخامسُ: أن العامل فيه العائد من الخبر، والأخيران مذهب الكوفيين.(٥)

والصحيحُ الأولُ لِما ذُكر، ولا يصحُّ أن يكونَ تجرُّدُه من العوامل اللفظيةِ عاملاً، لأن ذلك عدمُ عامل، وعدم العامل لا يكون عاملاً، ولأنَّ//التجرُّدَ شرطٌ في صحَّة عملِ الابتداءِ. ٥٣/ب

---

(١) ما بين المعترضتين من س .

(٢) سيبويه ٢/١٢٧ .

(٣) المقتضب ٢/٤٩ و ٤/١٢٦ .

(٤) شرح المفصل ١/٨٥ .

(٥) الإنصاف/٤٤ .

والابتداء هو العاملُ عند (سيبويه) وغيره من المحقِّقين.(١) وكونُه مرفوعاً بما في النفس من معنى الابتداء، إن أريد بذلك (الابتداءُ)، فهو مذهب (سيبويه)،وإن أريد به قضاءُ النفس عليه بكونه كذلك، فذلك لا يصحُّ أن يكون عاملاً. ولا يصح أن يكون الخبرُ هو العاملَ في المبتدأ، لأنَّ رتبة الخبر التأخيرُ،ورتبة العاملِ التقدُّمُ،وهما متنافيان، ولأنَّ الخبر قد يكونُ فعلاً نحو: (زيدٌ قام)، فلو عمل في المبتدأ لكان فاعلاً، لأنَّ الخبر كالصفة، فكما لا تعمل الصفةُ في الموصوف لا يعمل الخبرُ في المبتدأ، ولأنَّ (إنَّ) وغيرَها من النواسخِ، تدخلُ على المبتدأ فتُزيل الرفع، والعاملُ اللفظيُّ لا يُبطل العاملَ اللفظيَّ. ولا يصح أن يكون الضمير العائدُ رافعاً للمبتدأ، لأنَّ المضمرَ فرعُ المظهر، فإذا لم يعمل الأصلُ، فالفرع أولى، ولأنَّ الضمير العائد قد يكون في الصلة، فلو عَمِل لعمل فيما قبلَ الموصول، وذلك لا يجوز.

وإذا ظهرَ بطلانُ كل واحدٍ من الأقوال الأربعةِ تعيَّنَ أن القول الأوَّلَ هو الصحيح.

وأمَّا الخبرُ ففي الرافع له أربعةُ مذاهب:

أحدها: أنه المبتدأ، وهو مذهب (سيبويه وأبي علي وابن جنِّي)(٢) وغيرهم، منهم شيخُنا الإمام أبو عبد اللَّه بن مالك، رحمه اللَّه تعالى، لأنَّ المبتدأ لفظٌ هو أحد جُزأيْ الجملة، فعمل فيما يلازمه كعملِ الفعلِ في الفاعل، وهذا هو الصحيح لسلامته مما يردُ على غيرِه من موانع الصحَّة.

المذهب الثاني: أنه مرفوعٌ بالابتداء أيضاً، وهو مذهبُ (ابنِ السراج والجرجانيِّ) وجماعةٍ غيرهما. وهو أشهرُ سائر المذاهب لأنه عملَ في المبتدأ فعمل في الخبر، ككانَ وظنَّ وإنَّ وأخواتِها.

الثالث: أنه مرفوعٌ بالابتداء بواسطةِ المبتدأ.(٣)

الرابع: أنه مرفوعٌ بتعرِّيه من العوامل اللفظيَّة قياساً على المبتدأ.

---

(١) سيبويه ٢/١٢٧ .

(٢) المصدر السابق.

(٣) وهو مذهب ابن يعيش: ينظر شرح المفصل ١/٨٥ .

والصحيح الأول لِما ذُكر. وأمَّا الثاني ففاسدٌ لأنَّ العامل اللَّفظيَّ أقوى من المعنوي، والأفعال أقوى العوامل اللفظيَّة، وليس فيها ما يعمل رَفْعَيْن دون إتباع، فالابتداءُ مع كونه عاملاً ضعيفاً أحقُّ وأَوْلى أنْ لا يرفعَ مرفوعين. ولا يصح قياسُه على (كانَ وظنَّ وإنَّ) وأخواتها، لأنها عوامِلُ لفظيَّةٌ قوية، والابتداء ضعيفٌ. وأمَّا الثالث ففاسدٌ أيضاً لأنه قولٌ لا نظيرَ له. فإن قيل: بل له نظيرٌ وهو تقوِّي الفعل بواو المصاحبة، وتقوِّي أداة الشرط بفعل الشرط حتى عملَتْ، فالجوابُ أن ذلك لفظٌ تقوَّى//بلفظ آخر، وما نحن بصَدَدِه معنىً تقوَّى بلفظٍ فليس نظيرَه. وأمَّا الرابعُ ٥٤/أ فمردودٌ بما رُدَّ به قولُ من قال: هما مرفوعان بالابتداء(١)، {ولأنَّه جَعَل تعرِّيَه من العوامل اللفظية عاملاً، وإنَّما هو شرطٌ في صحَّة عمل الابتداء}(٢). والابتداء هو العامل عند سيبويه وغيره من المحقِّقين.(٣) ولأنهم لم يُقَيِّدوا التعرِّيَ من العوامل، فيلزم أن لا يكونَ ما جُرَّ بحرفِ جرٍّ زائدٍ خبراً كقوله:

أَلاَ هَلْ أخو عَيْشٍ لذيذٍ بدائمِ (٤)

المسألة الثالثة: في تقسيم المبتدأ. وهو قسمان:

أحدهما: ما له خَبَرٌ في اللفظ كما مَثَّل به رحمه اللَّه تعالى من قوله: (زيدٌ منطلقٌ)، أو في التقدير كقولك: (لولا زيدٌ لَفَعلْتُ).

---

(١) أي يردّ بالقول: إن الابتداء عاملٌ معنويٌ ضعيفٌ، وهو أحقُّ وأولى ألاَّ يعمل عملين: رفع المبتدأ بحسب مذهب سيبويه ـ ورفع الخبر، بحسب المذهب الرابع.

(٢) ما بين المعترضتين ساقط من أ.

(٣) أي هو العامل في المبتدأ.

(٤) هذا عجز بيت وتمامه: " يقول إذا اقلولى عليها وأقردت   ألا هل أخو عيشٍ لذيذٍ بدائم " اقلولى عليها: علاها. أقردت: سكنت والتصقت بالأرض. يهجو الشاعر الفرزدقُ جريراً ورهطه كليباً ويرميهم بإتيان الأُتُن، وأن أحدهم إذا علا الأتان عدَّ ذلك عيشاً لذيذاً وتمنى دوامه. وللبيت معان أخرى لا تعدو المعنى العام، وله رواية أخرى لا تمسُّ الشاهد. ورد البيت هنا شاهداً على أن العامل في الخبر هو المبتدأ، ولا اعتداد بالعامل اللفظي (الباء) وهو حرف جرٌ زائد. ديوان الفرزدق/٨٦٣، مغني اللبيب/٣٥١،...

والثاني: مبتدأ لا خبر له، لا في اللفظ ولا في التقدير، بل له فاعلٌ يحصِّل من الفائدة ما يحصِّل الخبرُ، وذلك كلُّ وصفٍ سابق معتمدٍ على استفهامٍ أو نفيٍ غالباً، مسندٍ إلى فاعل قائمٍ مقامَ خبره، وذلك كقولك: (أقائِمٌ الزيدان، وما مُنْطَلِقٌ العمران)، قال الشاعر:

خليليَّ ما وافٍ بِعَهْدي أَنْتُمَا إذاً لم تكونَا لي على مَنْ أُقَاطعُ(١)

وقال الآخر:

أقاطِنٌ قومُ سَلْمَى أم نَوَوْا ظَعَنا إنْ يَظْعَنُوا فعجيبٌ عَيْشُ من قَطَنَا(٢)

(فوافٍ) في البيت الأول مبتدأ و(أنتما) فاعلٌ سدَّ مسدَّ خبره، و(قاطنٌ) في البيت الثاني مبتدأ، و(قومُ سَلْمى)، فاعِلٌ سدَّ مسدَّ خبره. ولا يحسن استعمالُ هذه الصفة مبتدأً على الوجه المذكور عند (سيبويه) إلاَّ بعد استفهامٍ أو نفيٍ كما تقدَّم(٣). وأجاز الكوفيون و(الأخفش) ذلك من غير استفهامٍ ولا نَفْيٍ(٤)، ويدلُّ على صحَّةِ استعمالِهم قولُ الشاعر:

خبيرٌ بنو لِهْبٍ فلا تَكُ مُلْغِياً مقالة لِهْبيٍّ إذا الطَّيْرُ مَرَّت(٥)

ومثله قولُ الآخر:

---

(١) معنى البيت واضح، وهو لم ينسب لقائل معين، على كثرة الاستشهاد به، والشاهد فيه قوله: (ما وافٍ) فهو مبتدأ لا خبر له، لأن فاعله أغنى عن الخبر، والمبتدأ معتمدٌ على نفي، وذلك في قوله: (ما وافٍ .. أنتما). شواهد التوضيح والتصحيح/١٤، شذور الذهب/١٨٠، ...

(٢) يتساءل الشاعر عن إقامة قوم صاحبته أو رحيلهم متمنِّياً بقاءهم لمشقَّةِ الحياة بعدهم. لم ينسب البيت لشاعر معين، والشاهد فيه قوله (أقاطِنٌ) فهو مبتدأ وصف معتمد على استفهام، وقد أغنى فاعله (قومُ) عن الخبر. أوضح المسالك ١/١٩٠، شذور الذهب/١٨١،...

(٣) سيبويه ٢/٣٦ و ٢/١٢٧ وهو ظاهر قوله.

(٤) شرح الكافية ١/٨٧ .

(٥) بنو لِهْبٍ: جماعةٌ من بني نصر بن الأزد، وكانوا معروفين بخبرتهم في دلالة مرور الطير، على ما كان يعتقد به العرب قديماً. ينسب البيت لبعض الطائيين دون تحديد، والشاهد فيه أن المبتدأ الوصف لا يُشترط اعتماده على نفي أو استفهام ليستغني بفاعله عن الخبر، وذلك في قوله: (خبيرٌ بنو لِهْبٍ). أوضح المسالك ١/١٩١، شرح ابن عقيل ١/١٩٥،...

فخَيْـرٌ نحـنُ عنـدَ الناسِ منكم إذا الـدَّاعـي المثـوِّبُ قـال يـالا(١)

فـإن قيـل: لا شـــاهد فـي البيـت الثـاني لجـواز كـون (نحـن) مبتـدأ، و(خـيرٌ) خـبراً مقدَّماً، فالجوابُ أن ذلك لا يجوز لما يلزم من ذلك الفصل بين أفعل التفضيل و(مِـن) بمبتدأ، وأفعل التفضيل و(مِن) كمضـافٍ ومضـافٍ إليـه. وإذا جُعل (نحـن) مرفوعـاً (بخير) على الفاعلية، لم يلزم ذلك، لأن فاعلَ الشيءِ كالجزءِ منه.

وإنَّما استَغْنى هذا النوعَ من المبتدأ عن الخبرِ، بشدَّة شَبَهِهِ بـالفعل. فكمـا لا يفتقر الفعل مع الفاعل إلى مزيدٍ في تمام الجملـة، كذلك لا يفتقر هذا الوصـف مع فاعلـه إلى مـزيدٍ، لأنَّ المطلوبَ من الخبـر إنَّما هـو تمامُ الفائدةِ بوجود مسندٍ ومسندٍ إليه، وذلك حاصل//بالوصف المذكورِ ومرفوعه، فلم يحتَجْ إلى خبرٍ لا في اللفظ ولا في التقدير. ولمَّا تَنَزَّل الوصفُ المذكور منزلةَ الفعل لـم يَجُزْ تصْغيرُه ولا وصفُـه ولا تعريفُه ولا تثنيتُه ولا جمعُه، لأن ذلك كلَّه من خصائص الأسماء المحضة. ٥٤/ب

قـال شـيخُنا رحمـه اللّـه: "ومـن قـال مـن العـرب: (يفعـلان الزيـدان، ويفعلــون الزيدون)، قال هنا: (أفاعلان الزيدان، وأفاعلون الزيدون)، وكأنَّ الوصف مبتدأٌ ومـا بعده فاعِلٌ سدَّ مسدَّ الخبر، والأحسنُ في مثل هذا أن يُجْعَلَ الوصفُ خَبراً مُقدَّماً ومـا بعده من المثنى والمجموع مبتدأً مؤخَّراً".(٢)

ولا يُشترط على مذهب (سيبويه) أن يكـون الاسـتفهام بـالهمزة، بـل يجـوز أن يكون بغيرها (كَهَلْ قائمٌ أخواك؟ ومَنْ خاطِبٌ الزيدان؟ ومتى ذاهـبٌ غلامـاك؟ وأيـن جالسٌ صاحباك؟ وكيفَ خاطبٌ أخواك؟)، وكذلك النفيُ لا يشترط أن يكون (بما)،بل يجوز (بلا وإنْ وليس)، إلاَّ أنَّ (ليس) يرتفع الوصفُ بعدها على أنه اسمُها، ويرتفـع

---

(١) المثوِّب: الذي يدعو الناس للحرب يستنصرُهم. قال (يالا): أي قال: يالبني فـلان. قـائل البيت زهير بن مسعود الضبِّي، والشاهد فيه أنـه لا يشـترط فـي المبتدأ الوصـف اعتمـاده علـى نفي أو استفهام، وذلك في قوله: (فخيرٌ نحنُ) حيث سدَّ الفاعل (نحنُ) مسدَّ الخبر. الخصـائص ٢٧٦/١ مغني اللبيب/٢١٩،...

(٢) شرح عمدة الحافظ/١٥٧. بمعناه. قال: "فإن اتفقا [الوصف المبدوء به ومرفوعه] في تثنيةٍ أو جمعٍ فالجيد أن يجعلا خبراً مقدماً ومبتدأ مؤخراً نحو: أقائمان الزيدان؟ وأغائبون أصحابُك؟"

ما بعده فيسدُّ مسدَّ خبرها. وكذلك الحكـم بعـد (مـا) إنْ جُعلَتْ حجازيَّـةً ولـم يَنْتَقِض النفـيُ، فإن جُعِـلَتْ تميميَّـةً أو انتقض النفـيُ، فـالوصفُ مبتـدأً ومـا بعـده سـدَّ مسدَّ الخبر، تقول: (ليس قائمٌ الزيدان،وما ذاهبٌ عبداك،وما مقيمٌ إلا أخَوَاك)،ونحو ذلك.

المسألة الرابعة: في تقسيم الخبر.

وهو قسمان: مفردٌ، وهو ما لعوامِلِ الأسماءِ تَسَلُّطٌ على لفظه، سواء كان مثنّى أو مجموعاً أو مضافاً. **أو جُمْلَةٌ**: وهي ما تضمَّن جزأَيْن مسنداً ومسنداً إليه.

فأمَّا المفرد فقسمان:

أحدهما: مشتقٌ، وهو ما دَلَّ علـى متَّصِفٍ، مصوغـاً مـن مصـدر مسـتعملٍ أو مقدَّر. فذو المصدر المستعمل نحو: (ضارب، ومضروبٍ، وحَسَنٍ وأحسنَ منـه)،وذو المصدر المقدَّر نحو: (رَبْعَةٍ(١) وحَزَوَّرٍ)بتشديد الواو،وحكى (الجوهري) تخفيفَها،وهو الغلامُ إذا اشتدَّ وقوي وخَدَم(٢)، ونحوها من الصفات التي لا مصادر لها.

والقسمُ الثاني: الجامدُ، وهو ما عَرِيَ مِمَّا وُسِمِ بـه المشـتقُّ. وكـل واحـدٍ مـن القسمَيْن، الأكثرُ أن يغايرَ المبتدأَ لفظاً ويتَّحدَ به معنىً كمـا مَثَّـل (الجرجـاني) رحمـه اللَّه من (زيدٌ منطلقٌ)، فإنَّ (منطلقٌ) مغايرٌ (لزيدٌ) لفظاً متَّحدٌ به معنى لكونه إياه،كذا قولك في الجامد: (هذا زيدٌ)، لأنَّ المشار إليه بهذا هو المعبَّرُ عنـه بزيـد، فقد اتَّحـدا معنىً وتغايرا لفظاً. وقد يقصد بالخبر المفرد بيانُ الشهرةِ وعدمُ التغيُّر فيتَّحدُ بالمبتدأ لفظاً. ويكون مشتقّاً وجامداً. فالمشتقُّ كقول//رجلٍ من طيِّئٍ: /٥٥

خَليلــي خَليلـي دُوْن رَيْبٍ وربَّما ... ألاَنَ امرؤٌ قَـوْلاً فَظَـنَّ خَلِيْلا(٣)

والجامد كقول (أبي النجم):

---

(١) الرَّبْعَة: من ليس بطويل ولا قصير.

(٢) الصحاح للجوهري/حزر.

(٣) المعنى أن الصاحب الحقيقي هو من لا ترتاب منه، لا مَنْ ألاَن قوله وداهن. لم أقف على اسم قائل البيت ولا على تخريجه، والشاهد فيه جواز مجيء الخبر المفرد المتحد بـالمبتدأ لفظـاً لبيـان الشهرة وعدم التغيُّر مشتقاً، وذلك في قوله: (خليلي خليلي).

أنَا أبو النجم وشِعْرِي شِعْرِي(١)

وقد يكون المفردُ مغايراً للمبتدأ في لفظه ومعناه للإعلام بالتَّساوي في الحكم، حقيقةً كقوله تعالى: ﴿وأَزْواجُه أُمَّهاتُهم﴾(٢) أو مجازاً كقول الشاعر:

ومُجَاشِعٌ قَصَبٌ هَوَتْ أجوافُها   لـو يُنْفَخُـون من الخُؤُورَةِ طارُوا(٣)

وقد يكون المغايرُ لفظاً ومعنىً، قائماً مقامَ المضافِ إليه كقوله تعالى: ﴿هُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ اللَّهِ﴾(٤). وقد يكون مُشْعراً بحالٍ مُلْحِقٍ للعينِ بالمعنى وللمعنى بالعين. فالأول كقولهم: (زيدٌ صومٌ وعَدْلٌ ورِضَىً)، ونحو ذلك. والثاني كقولهم: (نَهارُ فلانٍ صائمٌ وليلُه قائمٌ)، ومنه: ﴿والنهارَ مُبْصِرَاً﴾(٥)، ومنه أيضاً ما أنشده (سيبويه):

أمَّا النهارُ ففي قَيْدٍ وسِلْسِلَةٍ   والليلُ في جَوْفِ مَنْحُوتٍ من السَّاجِ(٦)

{ولا يخلو المفردُ من أن يكون مشتقّاً أو جامداً،فإن كان مشتقّاً (كزيد منطلق)، أو جارياً مجراه كقولك للرجل الشجاعِ: (هذا أسدٌ). فإن رفَعَ ظاهراً كقولك: (زيد

---

(١) شعري شعري: أي هو الشعر المعروف، والشاهد في البيت جواز مجيء الخبر المفرد المتحد بالمبتدأ لفظاً، جامداً، وذلك في قوله: (شِعْري شِعْري). ديوان العجلي/٩٩، الخصائص ٣/٣٣٧،...

(٢) الأحزاب/٦. من قوله تعالى: ﴿النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأزواجه أمهاتهم﴾.

(٣) الخؤور: الضعف والخوف، مجاشع: هم رهط الفرزدق. يصف الشاعرُ رهط الفرزدق بالضعف والجبن. قائل البيت جرير، والشاهد فيه مغايرة الخبر للمبتدأ في لفظه ومعناه في قوله: (ومجاشعٌ قصَبٌ)، وذلك للإعلام بالتساوي في الحكم حقيقة. ديوان جرير/٢٠٧ وفيه:

(لا يخفيَنَّ عليك أن مجاشعاً   لو يُنْفَخون من الخؤور لطاروا).

ولم أجد (الخؤورة) في اللسان والمحيط.

(٤) آل عمران/١٦٣

(٥) يونس/٦٧، من قوله تعالى: ﴿هو الذي جعل لكم الليل لتسكنوا فيه والنهارَ مُبصراً﴾.

(٦) الساج: شجر من شجر الهند، يصف سجيناً يقيَّدُ بالنهار ويغل عنقه، ويحبس ليلاً في محبس محفور من خشب الساج. نسب البيت لرجل من لصوص البحرين، والشاهد فيه مجيء الخبر مغايراً لفظاً ومعنىً للمبتدأ بغرض إلحاق المعنى بالعين، في قوله: (النهار في قيد، والليل في جوف منحوت). سيبويه ١/٦١، المقتضب ٤/٣٣١،...

منطلقٌ أخوه وأسدٌ عبدُه لم يكن فيه ضمير. وإن لم يرفع ظاهراً تحمَّل ضميرَ المبتدأ ووجَبَ استتارُه، إلاَّ إذا جرى على غير من هو لَه، فيجبُ إبرازُه عند البصريين،وعند الكوفيين إن خيف لَبْسٌ كقولك: (زيدٌ عمروٌ ضاربه هو، وهندٌ زيدٌ ضاربتُه هي)، وإن كان جامداً غير جارٍ مجرى المشتق كقولك: (زيد أخوك) لم يتحمَّل ضمير المبتدأ، خلافاً للكوفيين و(الرّماني).}(١)

وأمَّا الجملةُ فَعَلى ضربَيْن: اسميَّة وفِعْلِيَّة.

فالاسميَّة ما كان أولُها اسماً كقولك: (زيدٌ أبوه قائمٌ) و (محمَّدٌ أخوهُ منطلِقٌ)، {(فزيدٌ) مبتدأ، و(أبوه) مبتدأ ثانٍ، و(قائمٌ) خبره، والمبتدأ وخبره خبر (زيد)، وكذلك (محمدٌ أخوه منطلقٌ)}(٢).

والفعليَّةُ ما كان أولُها فعلاً،كقولك: (زيدٌ قام أخوه،وعَمْروٌ انطلَقَ أبوه)، فالجملة في موضع رفعٍ. ولا فرقَ بين أن تكون الجملةُ الاسميَّةُ مجرَّدة كما ذُكر، أو مصدرةً بحرفٍ عاملٍ في المبتدأ، كقوله تعالى: ﴿**اللَّه لا إِلَهَ إلاَّ هُوَ**﴾(٣)،و﴿**الَّذِينَ يُمَسِّكُون بالكِتَابِ وأَقَامُوا الصَّلاةَ إنَّا لا نُضِيعُ أجْرَ المُصلِحِين**﴾(٤)، ولا بين كونِ الجملة الفعليَّةِ شرطيَّةً مصدَّرةً بحرف كـ (زيدٌ إن تكرمه يُكْرِمْكَ)، أو باسمٍ معمول للشرط كقولك: (زيدٌ من تُكْرِمِ يُكْرِمْ). {ولا فرقَ أيضاً بين أن تكون الجملة أيضاً خبريَّةً كما ذُكِرَ، أو طلبيَّة كقولك: (زيدٌ أكرِمْهُ)}(٥)، خلافاً (لابن الأنباري)(٦) ومن وافقه، فإن وقوعَ الخبر مفرداً طلبيَّاً ثابتٌ باتفاق، كقولك: (كيف زيد)، وكذا الجملة.

---

(١) ما بين المعترضتين ساقط من أ و ظ و س.

(٢) ما بين المعترضتين ساقط من أ و ظ .

(٣) البقرة/٢٥٥ وطه/٨ . (٤) الأعراف/١٧٠

(٥) ما بين المعترضتين ساقط من الأصل.

(٦) شرح الكافية ٩١/١، والهمع ٩٦/١ .

وقد جاء الخبرُ في كلامهم جملةً طلبيَّةً، قال رجلٌ من طيِّئ:

قَلْبُ مَنْ عِيلَ صبرُه كيف يَسْلُو صالياً نارَ لوعةٍ وغرامِ(١)

ولا يمتنع كونُ الجملة قَسَميَّةً//خلافاً (لثعلب)(٢) لورودِ السماعِ بذلك، كقوله تعالى: ٥٥/ب

﴿والذين هَاجَرُوا في اللَّهِ من بعدِ ما ظُلِمُوا لنبوِّئنَّهم في الدُّنيا حَسَنَةً﴾(٣)

وكقول الشاعر:

جَشَأَتْ فقُلْتُ اللَّذْ خَشِيْتِ لَيَأْتِيَنْ وإذا أتَاكِ فَلاَتَ حِينَ مَنَاصِ(٤)

والجملُ على ضربين، أحدهما: أن تكون متَّحدةً ـ أو بعضها ـ بالمبتدأ، وذلك أنواع:

أحدها: أن يكون المبتدأُ ضميرَ الشَّأْنِ كقولِه تعالى: **﴿قُلْ هو اللَّهُ أحَدٌ﴾**(٥).

والثاني: أن تكونَ الجملةُ نفسَ المبتدأ غير ضمير الشَّأن، كقول الصدِّيق رضي اللَّه عنه: "هِجِّيرايَ لا إله إلاَّ اللَّهُ"(٦).

الثالثُ: أن يكون أوَّلُها اسمَ إشارةٍ كقوله تعالى: **﴿ولباسُ التَّقْوَى ذلك خَيْرٌ﴾**.(٧)

والرابع: أن يكون بعضُ الجملةِ نفسَ المبتدأ، كقولِه تعالى: **﴿الحاقَّةُ. ما**

---

(١) عيل صبرُه: غُلِب صبرُه، يسلو: يتسلَّى، صالياً: مقاسياً حرَّ النار، يقول كيف يستطيع أن يتسلَّى عن أحبَّته من قاسى نارَ الغرام وفقد الصبر؟ ينسب البيت لرجل من طيِّئ، والشاهد فيه مجيء الخبر جملة طلبيَّة، وهي قوله: (كيف يسلو) حيث جاءت خبراً للمبتدأ (قلبُ). همع الهوامع ٩٦/١، حاشية ياسين ١٦٠/١،...

(٢) شرح الكافية ٩١/١، وهمع الهوامع ٩٦/١.

(٣) النحل/٤١

(٤) جَشَأَتْ: نَهضَتْ من حزنٍ أو فزع. لات حين مناص: ليس وقت مطلب ومغاث، يسكِّن الشاعر نفسَه ويثبتها بان لا داعي للخوف، فما هو مقدَّرٌ كائنٌ. لم ينسب البيت لشاعر معيَّن، والشاهد فيه مجيء جملة الخبر قسميَّة وهي جملة (ليأتين) بعد المبتدأ (اللذ) ، وأصله (الذي). مغني اللبيب/٤٠٧ .

(٥) الإخلاص/١

(٦) هِجِّيرى الرجل: دأبُه وكلامُه وشانُه.

(٧) الأعراف/٢٦

الحَاقَّةُ﴾(١)، و﴿القَارِعَةُ. ما القارِعَةُ﴾(٢)...

والخامسُ: أن تكونَ الجملةُ أعَمَّ من المبتدأ، كقوله تعالى: ﴿والذين يُمَسِّكُون بالكتاب وأَقَامُوا الصَّلاةَ إنَّا لا نضيعُ أَجْرَ المصلحين﴾(٣)

والضربُ الثاني: أن لا تَتَّحِدَ الجملةُ ولا بعضُها بالمبتدأ، فلا بُدَّ من ضمير يربطها بالمبتدأ، لكونها أجنبيَّةً منه، كقولك: (زيدٌ أبوه قائمٌ)، فأبوه: مبتدأٌ ثانٍ، وقائمٌ: خبرُه، والهاءُ رابطةٌ للجملةِ بالمبتدأ، ولولاها ما صَحَّت الجملةُ(٤). وهذا الضمير في حذفه على ثلاثة أضرب:

أحدها: لا يجوز حذفُه وفاقاً، كما إذا كان مرفوعاً نحو: (إخوتُك قامُوا).

والثاني: يجوز حذفُه وفاقاً، وهو ما إذا كان المبتدأُ (كلاًّ)، والضميرُ مفعولٌ به كقوله تعالى: ﴿وكلٌّ وعَدَ اللَّـهُ الحُسْنَى﴾(٥) بالرفعَ على قراءةِ (ابن عامر) وقولِ الراجز:

قَدْ أَصْبَحَتْ أمُّ الخِيَارِ تَدَّعي ... عليَّ ذَنْباً كلُّه لم أَصْنَعِ(٦)

والثالث: مختلفٌ في جواز حذفِه، وهو ما إذا كان المبتدأُ غيرَ (كلٍّ)، والضميرُ منصوباً بفعلٍ أو صفةٍ، لفظاً أو مَحَلاًّ، فالكوفيون يمنعون حذفَه في الاختيار مع بقاء الرفع، والبصريون يُجيزون ذلك في الاختيار، ويرونه ضعيفاً(٧)، ومنه قراءة (السُّلَمِيّ):

---

(١) الحاقة/١-٢ (٢) القارعة/١-٢ (٣) الأعراف/١٧٠

(٤) في الأصل وس وأ: (ما صَحَّت المسألة).

(٥) الحديد/١٠. وينظر النشر في القراءات العشر ٣٨٤/٢، قال: "قرأ ابن عامر برفع لام (كل)، وقرأ الباقون بالنصب".

(٦) أم الخيار: زوج الشاعر أبي النجم العجلي. والذنب الذي تدعيه عليه هو الصَّلَع، كأنَّها تُعيِّره بصلعِه ولا ذنب له فيه. قائل الرجز أبو النجم العجلي، والشاهد فيه حذف الضمير الرابط بين المبتدأ وجملة الخبر جوازاً، وذلك في قوله: (كلُّه لم أصنع)، لأن المبتدأ (كل) والضمير مفعول به ويجوز (لم أصنعه) ديوان العجلي/١٣٢، سيبويه ٨٥/١،...

(٧) شرح الكافية ٩١/١-٩٢ .

﴿أَفَحُكْمُ الجاهِلِيَّةِ يَبْغُون﴾(١)، برفع (حكم)، ومثلُه قولُ الشاعر:

(وخـالِـدٌ يَحْمَـدُ أصـحابُه بالحـقِّ لا يُحْمَـدُ بالبـاطلِ(٢)

هكذا رواه (أبو بكر بن الأنباري)، برفع (خالدٌ وأصحابُه). وقال الآخر:

ثَـلاثٌ كلُّهـنَّ قَتَـلْتُ عَمْـداً فأخْـزَى اللَّـهُ رابعـةً تعودُ(٣)

أي: قَتَلْتُهنَّ، وقال الآخر:

فَيَـوْمٌ عَلَيْنـا ويَـوْمٌ لنـا ويَومٌ نُسـاءُ ويَـوْمٌ نُسَـرْ(٤)

فحذفَ الرابطُ لأنه منصوبٌ بفعلٍ محلاًّ، وهذا كما يُمَثِّل النحويـون بقولهم: (السَّمْنُ مَنَوانِ بدرهمٍ، والبُرُّ الكرُّ بستِّين)(٥)، ومن ذلك قولُ إحدى النسوة في حديث (أُمِّ زَرْع) الصحيح: "زوجي المسُّ مَسُّ أرنبٍ، والريحُ ريحُ زَرْنَبٍ"(٦) أي: المسُّ منه والرِّيحُ منه.

---

(١) المائدة/٥٠. والقراءة شاذَّة: "قرأها السلميّ ويحيى: ﴿أَفَحُكْمُ الجاهليَّةِ﴾ برفع الميم، قال ابن خالويه: كأنه أضمرَ الهاء، أفحكم الجاهلية يبغونه". شواذ القراءات لابن خالوية/٣٢ .

(٢) المعنى أن خالداً يحمده أصحابه بالحق لا بالباطل. قائل البيت الأسود بن يعفر، والشاهد فيه حذفُ الضمير الرابط بين المبتدأ وجملة الخبر جوازاً، وذلك في قوله: (وخالدٌ يَحْمَدُ)، والأصل (يحمُده). والجواز هنا مختلف فيه. شرح الكافية الشافية ١/٣٤٨، مغني اللبيب /٦١١،....

(٣) الشعر عن نسوةٍ تزوجَهُنَّ الشاعر أو هويَهُنَّ، فقتلَهُنَّ بعشقه! لم ينسب هذا البيت لشاعر معيَّن، وهو من الأبيات التي لم ينسبها الجرمي في كتاب سيبويه. والشاهد فيه حذف الضمير الرابط من جملة الخبر جوازاً على خلاف، وذلك في قوله: (ثلاثٌ كلُّهنَّ قتلْتُ)، والأصل: (قتلتهُنَّ). سيبويه ١/٨٦، معاني القرآن للأخفش/٢٥٢،...

(٤) معنى البيت واضح، وقائله النمر بن تولب، الصحابيّ. والشاهد فيه حذف الضمير الرابط من جملة الخبر في قوله:(يوم نُسَاءُ، ويومٌ نُسَر)، وهذا الحذف جوازي ومختلف فيه والأصل: يومٌ نُسَاءُ فيه ... ديوان النمر بن تولب/٥٧، سيبويه١/٨٦، ...

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ١/٩١ .

(٦) صحيح البخاري/ باب النكاح ـ٨٢، صحيح مسلم/ فضائل الصحابة/٩٢. مسُّ أرنب: أي مسٌّ ناعم كملْمَسِ الأرنب. الزرنب: نبت طيب الرائحة. تصف المرأة زوجها باللين وطيب الرائحة.

وقد يُخْبَــر عن المبتـدأ بالظـرفِ وحـرف الجـرّ// فالظـرفُ كلُّ اسـمِ زمانٍ ٥٦/أ
أو مكان ضُمِّن معنى (في). والمُصَحِّح للإخبـار بهما تضمُّنُهما معنىً صادقاً علـى المبتـدأ، وذلـك تقــديره بمفــردٍ نحـو: (كـائن أو مســتقر)، وبجملــةٍ نحـو: (كــان واستقرَّ)، والأوّلُ أولـى، لـوقوعِ الجارِ والمجـرورِ والظـرف فـي موضـعٍ لا تَحْسُن فيه الجملة نحـو: (أمَّــا في الـدار فـزيدٌ، وأمَّا عندك فعَمْروٌ)، ولأنَّ (أمَّا) لا تنفصل عن الفاء إلا باسـمٍ، ولا يُفْصَل عنها بالفعل، ولأنهمـا يقعـان فـي موقـعٍ لا يصـلح للفعـل، وذلك بعد (إذا) للمفاجأة، كقوله تعالى: ﴿إذا لهم مَكْرٌ في آياتنا﴾.(١)

ويُخْبَـرُ بظـرف المكان عن الاسمِ مطلقاً، جثَّةً كان كـ (زيـدٌ أمـامك)، أو معنـىً كـ (السَيْرُ وراءك). ولا يُخبرُ باسم الزمان عن الجثَّة كقولك: (زيدٌ يومَ الجمعةِ)، إلاَّ في ثلاثة مواضع:

أحدها: أن يكون مثل اسمِ المعنى في وقوعه وقتاً دون وقت، نحو: (الرُّطَبُ في تموزَ، والوردُ في أيارَ).

الثاني: أن يدلَّ دليلٌ على تقدير مضـافٍ كقولِهم: (الليلـةَ الهـلالُ، واليـومَ خمـرٌ وغداً أمرٌ)، وقولِ الشاعر:

أَكُــلَّ عــامٍ نَعَــم تَحْـوُونه يُلْقِحُــه قـــومٌ وتُنْتِجُــونه(٢)

---

(١) يونس/٢١. من قوله تعالى: ﴿وإذا أذقنـا النـاس رحمـةً من بعد ضــراء مسَّـتْهم إذا لهم مكرٌ في آياتنا..﴾.

(٢) تحوونه: تستولون عليـه وتضمونه إليكم، يُلْقِحه قـومٌ: يحملـون عليـه الفحولـة للتلقيـح، نَعَم: إبـل، وهـو اسـم مفـرد بمعنـى الجمـع يذكـر ويؤنـث. تنتجونـه: تستولدونه. يصـف قومـاً بالبـأس والاسـتعلاء، فغيـرهم يربـي الإبـل ويلقحهـا، وهـم يغـزونه فيستولون عليها فتلِدُ الإبلُ وتنتـج عنـدهم. قائل البيت قيس بن حصـين بن يزيد الحارثي. والشـاهد فيـه الإخبـار عن الجثَّة بظـرف الزمان، على تقدير مضاف، وذلك في قوله: (أكلَّ عامٍ نَعَمٌ)، إذ التقدير: أكلَّ عامٍ إحرازُ نَعَمٍ. سيبويه ١٢٩/١، الإنصاف ٦٢/١،...

والتقدير: الليلةَ طلوعُ الهلالِ، واليومَ شربُ خمرٍ، وغداً حدوثُ أمرٍ، وأكُلَّ عامٍ إحراز نَعَمٍ.

الثالث: أن يكون المبتدأ عامًّاً، واسمُ الزمان خاصٌّ، كقولك: (نحنُ في شهرِ كذا).

وشرطُ كلِّ واحدٍ من الظرف وحرفِ الجرِّ أن يكونَ مختصًّاً كما تقدَّم تمثيلُه، فلو قُلْتَ: (عند رجلٍ مالٌ، وزيدٌ في مكان، وفي دارٍ رجلٌ)، لم يَجُز ذلك لعدم الفائدة.

المسألة الخامسة: في تعريف كلٍّ واحدٍ من المبتدأ والخبر وتنكيره.

الأصلُ في المبتدأ أن يكونَ معرفةً، لأنَّ الغرضَ من الكلام حصولُ الفائدة، والإخبارُ عن غير معيَّنٍ لا يفيد. والأصلُ في الخبر أن يكونَ نكرةً، لأنه إذا أُخْبِر بالمعرفةِ عن المعرفةِ تُوُهِّم كونُهما صفةً وموصوفاً، وإذا أُخْبِرَ بالنكرة لم يُتَوَهَّم ذلك، ولأنَّ نسبة الخبر من المبتدأ نسبةُ الفعل من فاعله، والفعل يلزمه التنكير، فكذلك ترجَّح فيما يُشْبِهُه التنكيرُ.

وقد يكونان معرفتَيْن كقوله تعالى: ﴿**اللَّهُ رَبُّكُم**﴾(١)، و﴿**مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ**﴾(٢)، ونكرتين كقوله تعالى: ﴿**وَلَعَبْدٌ مُؤمِنٌ خيرٌ مِنْ مُشْرِكٍ**﴾(٣)، لكنْ يُشترط لجواز الإخبار عن النكرة حصولُ الفائدة، وذلك لأمور:

أحدها: أن يتقدَّمها ظرفٌ أو حرفُ جرٍّ كـ (عند زيدٍ علمٌ، وفيه دينٌ).

الثاني: أن تعتمد على نَفْيٍ أو استفهام، نحو: (ما أَحَدٌ في الدارِ) و(هل أَحَدٌ عندك؟).

الثالث: أن تكونَ موصوفةً لفظاً، كقوله تعالى: ﴿**وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ**﴾(٤)، أو تقديراً كقوله تعالى: ﴿**وَطَائِفَةٌ قد أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسَهُمْ**﴾(٥)، أي: وطائفةٌ من غيركم، وهُم المنافقون، وقولِ الشاعر:

---

(١) يونس/٣٢ ومواضع اخرى. (٢) الفتح/٢٩ (٣) البقرة/٢٢١
(٤) البقرة/٢٢١ (٥) آل عمران/١٥٤

إنِّي لأكْثَـرُ مِمّـا سُمْتَنِي عَجَبـاً   يَدٌ تَشُـجُّ وأُخْرى منك تَأْسُوني(١)

أي: يَدٌ منك، (فَيَدٌ): مبتدأ،// و(منك) صفتُه و(تَشُجُّ) خبرُه. وقولِ الآخر: ٥٦/ب

وما بَرِحَ الواشونَ حتى ارْتَمَوْا بنا   وحتَّى قُلُوبٌ عن قُلُوبٍ صَوَارِفُ(٢)

أي: قلوبٌ مِنّا عن قلوبٍ منكم، فحُذِفَت الصِّفةُ مِمَّا ذُكِر ونحوه للعلم بها.

الرابع: أن تكون عاملةً، كقوله صلَّى اللَّه عليه وسلَّم: (**أَمْرٌ بمعروفٍ صَدَقَةٌ، ونَهْيٌ عن مُنْكَرٍ صَدَقَةٌ**)(٣).

الخامس: أن تكونَ مضافةً كقولِه صلّى اللَّه عليه وسلَّم: (**خَمْسُ صلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ على العَبْدِ**)(٤).

السادس: أن تكونَ معطوفاً عليها، كقوله تعالى: ﴿**طاعةٌ وقولٌ معروفٌ**﴾(٥)، أي: طاعةٌ وقَوْلٌ معروفٌ أَمْثَلُ، وهو أحدُ تقديرَيْ (سيبويه)(٦)، رحمه اللَّه. ومنه قول الشاعر:

فَيَوْمٌ علينا ويَوْمٌ لَنا   ويومٌ نُساءُ ويَوْمٌ نُسَرّ(٧)

---

(١) يعجب الشاعر من قدرة صاحبه على إغضابه وإرضائه معاً. لم أقف على اسم قائل البيت ولا على تخريجه. والشاهد فيه جواز مجيء المبتدأ نكرةً موصوفة تقديراً في قوله: (يدٌ تشجُّ) والتقدير: يد منك تشج.

(٢) المعنى أن الوشاة ما زالوا يسعون بالسوء حتى أوقعوا البغضاء بينه وبين من يحب. قائل البيت مزاحم بن الحارث العقيلي، والشاهد فيه جواز مجيء المبتدأ نكرة موصوفة تقديراً، وذلك في قوله: (قلوبٌ عن قلوبٍ صوارفُ)، والتقدير: قلوبٌ منا. العيني ٢/٩٩، ولم يذكره شاهداً على ما نحن فيه بل ذكره في معرض شاهد آخر.

(٣) صحيح مسلم/كتاب الزكاة ٥٣، ومسند ابن حنبل ٥/١٦٧ .

(٤) صحيح مسلم/كتاب الإيمان ٤٠، ومسند ابن حنبل ٣/١٤٩ .

(٥) محمد/٢١. من قوله تعالى: ﴿طاعةٌ وقولٌ معروفٌ فإذا عزم الأمر فلو صدقوا اللَّه لكان خيراً لهم﴾.

(٦) سيبويه ١/١٤١. والتقدير الثاني عنده: (أمري طاعةٌ وقولٌ معروف)، على تقدير مبتدأ معرفة محذوف، فلا شاهد.

(٧) سبق تخريج البيت ص ١٧٥ . والشاهد فيه هنا جواز مجيء المبتدأ نكرةً لأنها معطوف عليها.

السابع: أن يُقصد بالنكرة العمومُ، كقول (ابن عباس) رضي اللَّه عنهما حين سُئِل عن فِدْيَةِ المُحْرِمِ الجرادةَ: "تمْرَةٌ خيرٌ من جرادة"(١).

{**الثامن:** أن يكون مقصوداً بها الإبهامُ، نحو: (ما أحسنَ زيداً)}(٢).

التاسع: أن يكون دعاءً له كـ (سلامٌ عليكم)، أو عليه، كقول الشاعر:

لقد أَلَّب الواشون أَلْباً لِبَيْنِهم ... فتُرْبٌ لأفواه الوشاةِ وجندلُ(٣)

العاشرُ: أن تكون واجبة التصدير، كقولك: (مَنْ عندكَ وكَمْ درهماً لك؟) فمن وكم: مبتدآن منكران جاز الابتداء بكل واحدٍ منهما لتَنَزُّله منزلةَ نكرةٍ مسبوقةٍ بحرف استفهام.

الحادي عَشَرَ: أن تكون تِلْوَ (لولا)، كقولِ الشاعر:

لولا اصطبارٌ لأَوْدَى كلُّ ذي مِقَةٍ ... حين اسْتَقَلَّتْ مطاياهُنَّ للظَعَنِ(٤)

الثاني عشر: أن تكون بعد واو الحال، كقول (أنس) رضي اللَّه عنه: "دَخَل رسولُ اللَّه صلَّى اللَّه عليه وسلَّم وحَبْلٌ ممدودٌ"،(٥) وكقول الشاعر:

سَرَيْنَا ونَجْمٌ قد أَضَاء فمُذ بَدا ... محيَّاك أخفى ضَوْءَه كلَّ شارقٍ(٦)

---

(١) موطأ مالك/٢٨٧ .

(٢) ما بين المعترضتين ساقط من الأصل وهي من بقية النسخ.

(٣) أَلَبَ يألِبُ: جمع. تربٌ لأفواه العداة: دعاءٌ عليهم. والترب والجندل كنايةٌ عن الخيبة. لبينهم: أي ليبينَ أحبتنا ويبعُدوا. الجندل: الحجارة. يدعو الشاعر على الوشاة الذين تجمعوا عليه وعلى أحبته ففرقوا بينهم. لم ينسب البيت لقائل معيَّن، والشاهد فيه جواز الابتداء بنكرة لكونها للدعاء، وذلك في قوله: (فتربٌ لأفواه الوشاة). وقد ورد البيت في الأصل (.. لجمعِهم) بدلاً من (لبينِهم)، ولكنها وردت في سيبويه والمقتضب (لبينهم) فآثرناها. سيبويه ٣١٥/١، المقتضب ٢٢٢/٣،...

(٤) المقة: المحبة. استقلَّت: قامت ونهضت للسير. الظَعَن: الرحيل والسفر. أي لولا التصبُّر لهلك الشاعر عند فراق أحبته. لم ينسب البيت لقائل معين، والشاهد فيه جواز الابتداء بنكرة لوقوعها بعد (لولا)، في قوله: (لولا اصطبارٌ لأودى..)شواهد التوضيح والتصحيح/٤٦، العيني ٥٣٢/١،...

(٥) صحيح البخاري/ باب التهجد ١٨، وفيه: (... فإذا حبلٌ ممدودٌ). صحيح مسلم/كتاب صلاة المسافرين ٢١٩.

(٦) سرينا: مشينا ليلاً. محياك: وجهك. كل شارق: كل كوكب طالع. لم ينسب البيت لقائل =

وقولِ الآخر:

عَـرَضْنَا فسَـلَّمْنا فسَـلَّم كـارهـاً علينا وتَبْريحٌ مـن الوجـدِ خانِقُه(١)

الثالث عشر: أن تكون بعد فاء الجزاء، كقولِ العرب في مَثَلٍ:

(إِنْ ذَهَبَ عَيْرٌ فَعَيْرٌ في الرِّباط)(٢)، أي: إ نْ ذهب عَيْرٌ فلم يَعْلَق في الحبالةِ فاقتصِرْ على ما علق، يضرب مثلاً في الرضى بالحاضِرِ وترك الغائب.

الرابع عشر: أن تكون جواباً كقولك: (درهمٌ) لمن قال: (ما عندك؟) فدرهمٌ مبتدأٌ خبرُه محذوف، وتقديرُه: درهمٌ عندي. فإن قيل يجوز أن يُقَدَّر الظرفُ قبل المبتدأ، فيكون المسوِّغُ تأخيرَها(٣)، فالجوابُ من وجهَيْن:

أحدهما: أن الأصلَ تأخيرَ الخبرِ//، تُرِكَ في مثل: (درهمٌ عندي)، لأنَّ تأخيرَه ٥٧/أ يوهِمُ الوصفيَّة، وذلك مأمونٌ فيما هو جوابٌ، فلم يُعْدَل عن الأصل بلا سبب.

والثاني: أن الجواب ينبغي أن يُسْلَكَ به مسلك السؤال، والمبتدأُ مقدَّم في السؤال.

الخامس عشر: أن تكون النكرةُ مقدراً إيجابها بعد نَفْيٍ، كقولهم: (شَرٌّ أَهَرَّ ذا نَابٍ)(٤)، فإنه بمعنى: ما أَهَرَّ ذا نابٍ إلا شرٌّ، وقول الشاعر:

قَـدَرٌ أحَـلَّك ذا المَجازِ وقد أرى وأبيَّ مالَكَ ذو المجـازِ بِدارِ(٥)

= معين، والشاهد فيه جواز الابتداء بنكرة لسبقها بواو الحال، في قوله: (.. ونجمٌ قد أضاءَ..) مغني اللبيب/٤٧١، شرح ابن عقيل ١/٢٢١،...

(١) التبريح: الإيذاء بالإلحاح. الوجد: هنا، الغضب، وهو أيضاً الحبُّ. البيت لابن الدمينة عبد اللَّه ابن عبيد اللَّه الخثعمي، والشاهد فيه جواز الابتداء بنكرة لسبقها بواو الحال، في قوله: (.. وتبريحٌ من الوجد خانقه). ديوان ابن الدمينة/٥٣، وفيه رواية اخرى لا تمس الشاهد، مغني اللبيب/٤٧١،...

(٢) لسان العرب/عير. والعير: حمار الوحش.

(٣) أي يكون المسوغُ للابتداءِ بالنكرة تأخيرها عن خبرها الظرف.

(٤) سيبويه ١/٣٢٩ .

(٥) ذو المجاز: سوق قرب عرفة. ويروى: ذو النخيل، وذو النجيل: وهي مواضع. يتأسف الشاعر أن الأقدار رمَتْ به في أرضٍ غير أرضه غريباً. قائل البيت مؤرّج السدوسي، والشاهد فيه جواز الابتداء بنكرة لكونها مقدراً إيجابها بعد نفيٍ، وذلك في قوله: (قَدَرٌ أحَلَّك) والتقدير على=

السادس عشر: أن تكونَ معطوفةً على نكرةٍ جاز الابتداءُ بها، كقولك: (عندي رجلٌ، وامرأةٌ في الدار)، قال الشاعر:

مِنِّي اصطبارٌ وشكوى من مُعَذِّبَتي   فَهلْ بأعجَبَ من هذا امرؤٌ سَمِعَا(١)

وإنَّما جاز الابتداءُ بالنكرة في هذه الأحوال كلها لكونها مفيدةً،فإن حصلَتْ فائدةٌ بالإخبار عن النكرة في غير ذلك جاز، كقولِ من رأى رجلاً يطير في الهواء، أو حجراً مسبِّحاً: (رَجُلٌ طائرٌ وحَجَرٌ مُسَبِّحٌ) لحصولِ الفائدة بذلك، ولو فاتَ حصولُ الفائدة بالإخبار عن المعرفة لم يجُزْ، كقولك: (السماءُ فوقَ الأرضِ، والنارُ مُحرِقَةٌ، والثلجُ باردٌ)، ونحو ذلك، حيث لا يُشَكُّ في ذلك، ولا حاجة إلى ذكره. واللَّه أعلم.

المسألة السادسة: في وجوب تقديم المبتدأ وتأخيره وجوازه.

الأصلُ في المبتدأ أن يكون متقدِّماً على الخبر، لأنَّه وصفٌ للمبتدأ فحقُّه أن يتأخَّر عنه وضعاً، كما هو متأخِّر عنه طبعاً، ولأنَّ المبتدأ عاملٌ في الخبر، وحقُّ العامل أن يتقدَّم كسائر العوامل، لا سيَّما على عاملٍ لا يتصرف. ومقتضى ذلك التزامُ تأخير الخبر، وهو مذهبُ الكوفيِّين(٢)، لكنْ أُجيز تقديمُه في الجملة لِشَبهِهِ بالفعلِ في كونه مسنداً ولشَبَهِ المبتدأ بالفاعل في كونه مسنداً إليه. وهو منقسمٌ ثلاثةَ أقسام:

الأوَّل: يجب فيه استصحابُ الأصلِ في التقديمِ، وهو أقسامٌ أيضاً:

الأوَّل: أن يكون المبتدأُ والخبرُ معرفَتَيْن كـ (زيدٌ أخوك وعَمْروٌ صاحبُك)، لأنه

= هذا الوجه: ما أحلك إلاَّ قدرٌ. مجالس ثعلب/٥٤٤، أمالي ابن الشجري ٣٧/٢،...

(١) اصطبار: تصبُّر. يعجب الشاعر من تصبُّره ـ وهو المظلوم ـ ومن شكوى صاحبته، وهي الظالمة. لم أقف على اسم قائل البيت. والشاهد فيه جواز الابتداء بنكرة لكونها معطوفة، وذلك في قوله: (..وشكوى من معذبتي)، فقد جوَّز الابتداء بشكوى عطفُها على نكرة جاز الابتداء بها وهي (اصطبارٌ). جامع الشواهد ١٠٨/٢

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف/٦٥ .

لا يتميَّز المبتدأ من الخبر إلاَّ بذلك، فإنْ كانَ ثَمَّةَ قرينةٌ معنويَّة يحصُل بها التمييزُ لم يجب التقديمُ، كقولك: (زيدٌ زهيرٌ شعراً، وعَمرٌو عنترةُ شجاعةً، وأبو يوسفَ أبو حنيفةَ فِقْهاً)، فلَوْ قُدِّم زهيرٌ على زيد، وعنترة على عمرو، وأبو حنيفة على أبي يوسف، لم يمتنع، لأنَّ الخبر في هذه الأمثلة ونحوها مفردٌ، وليس هو نفسَ المبتدأ، لكنَّه على التشبيه للأدنى بالأعلى، فالمؤخَّرُ مُشبَّه به، والمقدَّم مُشَبَّهٌ، فإذا قدِّم المشبَّهُ به لم يَخْفَ المراد، فيكون جائزاً. ومن ذلك قولُ الشاعر:

بَنُونَا بَنُو أَبْنَائنا وبَنَاتُنَا ... بَنُوهُنَّ أبناءُ الرجالِ الأباعِدِ(١)// ٥٧/ب

وقول الآخر:

جانيكَ مَنْ يَجْنَي عليك وقَدْ ... تُعْدي الصحاحَ مباركَ الجُرْبُ(٢)

التقدير في البيت الأول: بنو أبنائنا بَنُونا، وفي الثاني: من يجني عليك: مبتدأ،وجانيك: خبر مقدَّم، أي كاسِبُك الذي تعود جنايتُه عليك،يعني العاقلة، والجربُ: فاعل تُعْدي، والصحاحُ مفعوله، ومباركَ: نصبٌ على التمييز، والتقدير تُعْدي الجربُ الصِّحَاحَ مباركَ.

الثاني:(٣) أن يكونا نكرتَيْن كـ (خَيْرٌ منكَ فقيرٌ إليك).

والثالث: أن يكون الخبر محصوراً، كقوله تعالى: ﴿**وما مُحَمَّدٌ إلاَّ رسولٌ**﴾(٤) و﴿**إنَّما أَنْتَ مُنْذِرٌ**﴾(٥). وقد جاء محصوراً متقدِّماً في ضرورة

---

(١) يقول: إن بني أبنائنا هم أبناؤنا، أما بنو بناتنا فهم ليسوا كذلك. قائل البيت الفرزدق. والشاهد فيه جواز تقديم المبتدأ أوالخبر المتساويين في التعريف لوجود قرينة تعيِّن المبتدأ. وذلك في قوله: (بنونا بنو أبنائنا). ديوان الفرزدق/٢١٧، الإنصاف/٦٦،....

(٢) المعنى أنه قد تُجنى عليك جنايةٌ لابدَ لك فيها كما تعدي الإبلُ الجربُ الإبلَ الصحاحَ في مباركها. قائل البيت ذؤيب بن كعب بن عمرو بن تميم، والشاهد فيه جواز تقديم المبتدأ أو الخبر المتساويين في التعريف لوجود قرينة تعيِّن المبتدأ. في قوله: (جانيك من يجني عليك).. شرح عمدة الحافظ/١٧٠، لسان العرب/جني،...

(٣) الثاني من وجوه وجوب تقديم المبتدأ.

(٤) آل عمران/١٤٤ (٥) الرعد/٧

الشعر، قال الشاعر:

فيا ربِّ هل إلاَّ بك النصرُ يُرتَجَى   عليهم وهلْ إلاَّ علَيْكَ المُعَـوَّلُ(١)

الرابع: أن يكون الخبرُ فعلاً فاعِلُه مستتر نحو: (زيدٌ قامَ)، فلو قُدِّم لأوهم أنَّه مركَّب من فعلٍ وفاعل، فإن كان الضميرُ بارزاً نحو: (الزيدان قاما، والزيدون قاموا)، جاز التقديمُ نحو: (قاما الزيدان وقاموا الزيدون)، فلا يَمنع ذلك احتمالُ كونِه على لغة (أكلوني البراغيث)(٢) لقلَّتِها. واللَّه أعلم.

الخامسُ: اقترانُ المبتدأ بلام الابتداء نحو: (لَزَيْدٌ قام)، لأنَّ اقترانها به يؤكد الاهتمامَ بأوَّليَّتَه، وتأخيرُه منافٍ لذلك فامتنع، فإن وقعَ ما يوهمُ تقدُّمَ خبر(٣) مصحوبها حُكِم بزيادتِها أو بتقديرِ مبتدأ بينها وبين مصحوبها الظاهر كقول الشاعر:(٤)

خالي لأَنْتَ ومَن تَميمٌ خالُه   يَنَلِ العَلاءَ ويَكْرُمِ الأخوالا(٥)

وقولِ الراجز:

أم الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَة   تَرْضَى من اللَّحْمِ بِعظْمِ الرَّقَبَة(٦)

---

(١) المعوّل: الاعتماد. والمعنى واضح. قائل البيت الكميت بن زيد الأسدي، والشاهد فيه تقديم الخبر ضرورة في قوله: (وهل إلا عليك المعوّل)، وحق الخبر (عليك) التأخير هنا لأنه محصور. شرح ابن الناظم/٤٦، العيني١/٣٤...

(٢) لغة (أكلوني البراغيث) لغة ضعيفة تجيز إسناد الفعل إلى فاعلين، ولها تأويلات أخرى.

(٣) (خبر) ساقطة من الأصل.

(٤) من هنا، انقطاع في نسخة (ب) بنحو ست عشرة ورقة.

(٥) يفخر الشاعر بخاله وأن خؤولته مجلبةٌ للعلاء والإكرام. لم ينسب البيت لقائل معيَّن، والشاهد فيه وجوب تقديم المبتدأ المقترن بلام الابتداء، وما دام قد تقدَّم على المبتدأ هنا ما يوهم أنه الخبر فيجب الحكم بزيادة اللام، أو تقدير مبتدأ محذوف يصحبها يُبَين أن المصحوب الحالي خبر. شرح ابن عقيل ٢٣٦/١، لسان العرب/شهرب،...

(٦) شهربةَ: عجوز كبيرة. ينسب البيت لعنترة بن عريس، لكن أكثر المصادر لم تعزه. والشاهد فيه وجوب تقديم المبتدأ المقترن بلام الابتداء، وإن تقدم ما يوهم أنه خبره يجب أن يحكم على =

فبتقدير الزيادة المعنى ظاهر، وبتقدير مبتدأ محذوف يكون التقدير: خالي لهو أنت، وأم الحليس لهي عجوزٌ.

السادس: كون المبتدأ ضميرَ الشأنِ، كقولك: (هو زيدٌ منطلقٌ)، فلو قُلْتَ: (زيدٌ منطلقٌ هو)، لم يعلم كونُه ضميرَ الشأنِ، لتوهُّم أنه مؤكِّد للضمير المستكنّ في منطلق. ومن هذا النوع قولُ القائل: (كلامي زيدٌ منطلقٌ)، لو قلْتَ: (زيدٌ منطلقٌ كلامي)، لم يجز، لعلم السامع بأنَّ (زيدٌ منطلقٌ) كلامُه، فيصير بمنزلة قوله: (كلامي هو كلامي)، ولا فائدة في ذلك.

السابع: أن يكون المبتدأ متضمِّناً معنى الاستفهام أو الشرط، كقولك: (مَنْ في الدارِ؟ ومَنْ يَقُمْ أَقُمْ مَعَه)، أو مضافاً إلى واحدٍ منهما نحو: (غلامُ مَنْ عندك؟)

الثامن: أن يكون الخبرُ مقروناً بفاء الجزاء، نحو: (الذي يأتيني فلَه درهمٌ)//، لأن سبب اقترانه شبَهُه بجواب الشرط، فلا يجوز تقديمُه كما لا يجوز أن يتقدَّم جواب الشرط. ٥٨/أ

القسم الثاني: يجب فيه مخالفةُ الأصل بوجوب تأخير المبتدأ، وتقديم خبره عليه، وهو ستَّةُ أقسام:

الأوّل: أن يكون الخبرُ متضمِّناً معنى الاستفهام نحو: (كم درهماً مالُك؟ ومتى السفَرُ؟)، أو مضافاً إلى ذلك نحو: (صبيحةَ أيِّ يومٍ سَفَرُك).

الثاني: أن يكون تقديمُه مُصَحِّحاً للابتداء بالنكرة نحو: (عند زيدٍ مالٌ)، ونحو ذلك مما تقدَّم.

الثالث: أن يكون المبتدأ محصوراً (بإلاَّ أو بإنَّما)، كقولك: (ما في الدار إلاَّ زيدٌ، وإنَّما عندك عَمْروٌ)، ونحوها.

الرابع: أن يكون المبتدأ مُلْتَبِساً بضمير ما التبسَ به الخبرُ، كقوله تعالى: ﴿أفلاَ

= اللام بالزيادة، أو يقدر مصحوبها خبراً لمبتدأ محذوف يصحبها. وذلك قوله: (أم الحليس لعجوزٌ). شرح ابن يعيش ٥٧/٧، مغني اللبيب/٢٣٠،...

يَتَدَبَّرون القرآنَ أم على قلوبٍ أَقْفالُها﴾(١)، فأقفالُها: مبتدأ واجب التأخير، وكذا قوله صلَّى اللَّه عليه وسلَّم: (من حُسْنِ إسلامِ المرءِ تركُه مالا يَعْنيه)(٢)، رواه الترمذي وغيره، (فتركُه): مبتدأ واجب التأخير، وخبره (من حُسْنِ إسلامِ المرء). ومثلُهما قول الشاعر:

أهابُك إجلالاً وما بكَ قدرةٌ ... عليَّ ولكنْ ملءُ عينٍ حبيبُها(٣)

(فملءُ عين) خبرٌ مقدَّم واجب التقديم، و(حبيبُها): مبتدأٌ مؤخَّر وجوباً. وإنَّما وجب تأخير ذلك كلّه وشِبْهِهِ، لانَّه لو قُدِّم لعادَ الضميرُ على متأخِّرٍ لفظاً ورتبةً، وذلك محذورٌ، ويُتَخَلَّص منه بوجوب التأخير.

فأمَّا (في دارِه زيدٌ)، فجائزٌ إجماعاً، وكذا (في دارِه قيامُ زَيْدٍ، وفي دارِها عبدُ هند) عند (الأخفش)(٤)، لأنَّ المضافَ والمضافَ إليه كشيءٍ واحدٍ، فإذا كان المضاف إليه مقدَّر التقدُّم بوجهٍ ما، كان المضافُ مقدَّراً معه، إلاَّ أن تقديم ضمير ما يصلُح أن يُقَام مقامَ المضافِ أسهلُ. ومنه قولُ العرب: "في أكفانِه دَرْجُ الميِّت"(٥)، وقولُ الشاعر:

بمَسْعاتِه هُلْكُ الفتى أو نجاتُه ... فنفسكَ صُنْ عن غيِّها تكُ ناجِيَا(٦)

الخامس: أن يكون دالاًّ بالتقديم على مالا يفهم بالتأخير، وذلك كالجُمَلِ التعجبيَّة والاستفهاميَّة المقصود بها التسويةُ نحو: (لِلَّهِ دَرُّكَ!)، ﴿سواءٌ عَلَيْهِم أَأَنْذَرْتَهُم﴾(٧)،

---

(١) محمد/٢٤ .

(٢) سنن الترمذي/باب الزهد ٨، سنن ابن ماجه/كتاب الفتن ١٢.

(٣) الملء: القدر الذي يمتلئ منه الشيء، يريد أن هيبة الممدوح مبعثها الحب لا الخوف. قائل البيت نصيب بن رباح، والشاهد فيه تقديم الخبر وجوباً لاتصال المبتدأ بضمير يعودُ على الخبر. في قوله: (ملءُ عين حبيبُها)، حماسة أبي تمام/١٣٦٣، أوضح المسالك ٢١٥/١،...

(٤) شرح الكافية ٩٤/١.

(٥) شرح المفصل ٩٢/١.

(٦) المعنى واضح، ولم أقف على اسم قائل البيت. والشاهد فيه تقديم الخبر جوازاً في قوله: (بمسعاته هُلْكُ الفتى). جامع الشواهد ٣١٥/١.

(٧) البقرة/٦ ويس/١٠ .

السادسُ: أن يكون المبتدأُ (أنَّ) المفتوحةَ وصِلَتَها، كقوله تعالى: ﴿**وآيةٌ لَهُمْ أنّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ**﴾(١).

والعِلَّةُ في وجوب تقديم الخبر هنا خوفُ التباس المكسورة بالمفتوحة، {أو خوفُ التباس (أن) المصدريَّة بالتي بمعنى لَعَلَّ}(٢)، أو خوفُ التَعَرُّضِ لدخولِ (إنَّ) على (أنَّ) مباشرةً، وفي ذلك من الثقل ما لا يخفى. فإن ابتُدِئ (بأنَّ) وصلتِها بعد (أمَّا) لم يلزم تقديمُ الخبر، بل يجوز التقديمُ والتأخيرُ//نحو: (أمَّا معلومٌ فأنَّك فاضلٌ، وأمَّا أنَّك فاضلٌ فمعلومٌ)، ومنه قولُ الشاعر: ٥٨/ب

دَأْبِي اصْطِبارٌ وأَمَّا أنَّني جَزِعٌ يومَ النَّوى فَلِوَجْدٍ كاد يَبْرِيني(٣)

القسمُ الثالث: يجوز فيه التقديمُ والتأخير: وهو ما سِوَى ما ذُكر، كقولك: (زيدٌ قائمٌ، وقائمٌ زيدٌ)، ونحو ذلك. واللَّه أعلم.

المسألة السابعة: في حذف كلِّ واحدٍ من المبتدأ والخبر، وجوباً وجوازاً، وحذفِهما معاً.

أمَّا حذفُ المبتدأ فَلَه ثلاثةُ أحوال:

إحداها: لا يجوز فيها حذفُه، بل يجبُ ذكرُه، وذلك حيثُ لم يكنْ على حذفه دليل، كقولك: (قائمٌ، ومنطلقٌ، وفي الدار)،(٤)ونحو ذلك، فلا يجوز حذفُه في مثل ذلك.

الثانية: يجوز فيها حذفُه، وذلك إذا كان عليه دليلٌ، كقولك: (صحيحٌ)، لِمَنْ قال: (كيفَ زيدٌ؟)، و(في الدارِ) لمن قال: (أين عَمْرٌو؟)، و(غداً) لمن قال: (متى سفَرُك؟)

---

(١) يس/٤١ من قوله تعالى: ﴿وآيةٌ لهم أنَّا حملنا ذُرِّيتهم في الفلك المشحون﴾.

(٢) ما بين المعترضتين ساقط من الأصل، وهو في أ و ظ و س.

(٣) دأبي: عادتي. يبريني: يهزلني. يقول: إن النوى قد أجزع الشاعر وبراه على ما عنده من تصبُّر. لم ينسب البيت لقائل معيَّن. والشاهد فيه جواز تقديم المبتدأ أو الخبر، لأن المبتدأ (أنَّ المفتوحة وصلتها) جاء بعد (أمّا)، في قوله: (أمَّا أنني جزعٌ فلوجدٍ). العيني ٥٣٦/١، التصريح على التوضيح ١٧٥/١،...

(٤) أي لا يصح ذكر هذه الكلمات دون ذكر مبتدآت لها، فلا يصح قولنا: (قائمٌ ومنطلقٌ) ونحن نريد (زيدٌ قائمٌ وعمروٌ منطلق)، لأنه ليس ثمة دليلٌ على حذف المبتدأ فيهما.

و(عشرون) لِمَن قال: (كم دراهِمُك؟).

ومن القرائن اللفظيَّة المُحَسِّنَةِ لحذفِ المبتدأ، وجودُ فاءِ الجزاء، داخلةً على ما لا يصلحُ أن يكونَ مبتدأً، كقوله تعالى:﴿**من عملَ صالحاً فَلِنَفسِه ومَنْ أساءَ فَعَلَيْها**﴾(١)، أي فصلاحُه لنفسِه وإساءتُه عليها، وقد يُحذف لقرينةٍ معنويَّةٍ كقولك عند شمِّ رائحةٍ أو سماعِ صَوْتٍ أو رُؤْيَةِ شَبَحٍ: (مِسْكٌ، وقراءةٌ، وإنْسَانٌ)، بإضمار (هذا) ونحوه.

الثالثة: يجب فيها حذف المبتدأ، وذلك في مواضع:

أحدها: أن يكون المبتدأُ مخبراً عنه بنعْتٍ مقطوعٍ لتَعَيُّنِ المنعوتِ بدونِه، لكونِه لمجرَّدِ مدحٍ كقولِهم: (الحمدُ للَّهِ الحميدُ، وصلَّى اللَّه على محمَّدٍ سيِّدُ المرسلين) بالرفع فيهما، أو لمُجَرَّدِ ذمٍ، كقولك: (أعوذُ باللَّهِ من إبليسَ عَدُوُّ المؤمنين)، أو لمجرَّدِ التَّرَحُّم كقولك: (مررْتُ بغلامِك المسكينُ) بالرفع، فهذا ونحوُه من النعوت المقطوعةِ، للاستغناء عنها بحصول التَّعْيين بدونها، يجوزُ فيها النصبُ بفعلٍ مُلْتَزَمٍ إضمارُه، والرفعُ بمُقْتَضى الخبريَّة لمبتدأ لا يجوز إظهارُه، لأنهم قصدوا إنشاءَ المدحِ، وإضمارُ الناصبِ أمارةٌ عليه، ثم التزم الإضمارُ في الرفع ليجريَ البابُ على سَنَنٍ واحد.

الثاني: إذا كان الخبر مصدراً جيءَ به بدلاً من اللفظ بالفعل كقولِ الشاعر:

فقالت حنانٌ ما أتى بِكَ هاهنا ... أذُو نَسبٍ أمْ أنت بالحيِّ عارفُ(٢)

ومنه قولُهم: (سَمْعٌ وطاعَةٌ)، أي: أمري حنانٌ، وأمري سمعٌ وطاعةٌ. والأصلُ في هذا النوعِ النصبُ لأنَّه بَدَلٌ من اللَّفظ بالفعل، ثم حُمِلَ المرفوعُ على المنصوب في

---

(١) فُصِّلت/٤٦.

(٢) حنان: أي أمرنا حنانٌ. تسألُه عن سبب مجيئه، أكان ذلك لقرابةٍ أم لمعرفةٍ بالحي، وكأنَّها تنكره. قائل البيت منذر بن درهم الكلبي، والشاهد فيه حذف المبتدأ لأن الخبر مصدر جيء به بدلاً من التلفظ بفعله، وذلك في قوله: (حنانٌ). والتقدير: (أمرنا حنان). سيبويه ١/٣٢٠، ٣٤٩ المقتضب ٣/٢٢٥،...

التزامِ [حذف](١) الرافع.

الثالث: أن يكون مخبَراً عنه بممدوح (نِعْمَ) ومذموم (بِئْسَ)، إذا جُعِلا خَبَرَيْ مبتدأين، نحو: (نِعْمَ//الرجلُ زيدٌ، وبئسَ الرجلُ زيدٌ)، على أحدِ الوجوه في ذلك.(٢) /٥٩

الرابع: ما ذكره (أبو علي) من قولهم: (في ذِمَّتي لأفْعَلَنَّ)(٣)، أي: في ذمتي ميثاقٌ أو عهدٌ أو يمينٌ، فاقتصروا على الخبرِ، كما اقتصروا على المبتدأ في نحو: (لَعَمْرُكَ لأفْعَلَنَّ).

وأمَّا حذفُ الخبر فله ثلاثةُ أحوالٍ أيضاً.

إحداها: لا يجوز فيها حذفُه، وذلك إذا لم يكنْ على حذفِه قرينةٌ، كقولك: (زيدٌ)، تريد: في الدار، (وعَمْرٌو)، تريد: قائمٌ.

الحال الثانية: يجوز فيها حذفُه، وذكرُه جائزٌ، وذلك إذا كان ثَمَّ قرينةٌ دالَّةٌ على المحذوف، فمن القرائن المجوِّزةِ للحذفِ الاستفهامُ عن المخبَر عنه كقولك: (زيدٌ) لِمَنْ قال: من عندك؟ أي: زيدٌ عندي. ومنها العطف عليه كقولك: (زيدٌ قائمٌ وعَمْرٌو)، أي: وعَمْرٌو كذلك. ومن ذلك حذفُه بعد المفاجأةِ نحو: (خَرَجْتُ فإذا السَّبُعُ)، أي: فإذا السَّبُعُ حاضِرٌ، وهو قليلٌ وثبوته أكثرُ، ولذلك لم يردْ مبتدأً بعد (إذا) في القرآن إلا ثابت الخبر كقوله تعالى: ﴿**فإذَا هِيَ حَيَّةٌ**﴾(٤)، ﴿**فإذا هي بَيْضَاءُ للناظرين**﴾(٥) ﴿**فإذا هُمْ جميعٌ**﴾(٦)، ﴿**فإذا هُمْ قِيامٌ**﴾(٧).

الحالُ الثالثة: يجب فيها حذفُ الخبر، وذلك في كلِّ موضِعٍ عُلِمَ وسَدَّ غيرُه

---

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من المحقق، اقتضاها معنى الحكم.

(٢) ومن الوجوه الأخرى الشائعة أن المخصوص بالمدح أو الذم مبتدأً خبره الجملة قبله.

(٣) شرح الكافية الشافية ١/٣٦٢ .

(٤) طه/٢٠ من قوله تعالى: ﴿فألقاها فإذا هي حيَّةٌ تَسْعَى﴾.

(٥) الأعراف/١٠٨. من قوله تعالى: ﴿ونَزَعَ يَدَه فإذا هي بيضاءُ للناظرين﴾.

(٦) يس/٥٣ من قوله تعالى: ﴿إن كانت إلا صيحةً واحدةً فإذا هم جميعٌ لدينا مُحضَرون﴾.

(٧) الزمر/٦٨. من قوله تعالى: ﴿...ثم نفخ فيه أخرى فإذا هم قيامٌ ينظرون﴾.

مَسَدَّه، وهو أربعُ صور: الأولى: أن يكونَ المبتدأ صريحاً في القسمِ نحو: (لَعَمْرُكَ لأفْعَلَنَّ)، أي: لَعَمْرُكَ قسَمي، وكذا: (أَيْمُنُ اللَّـهِ). ولو كان المبتدأ مُراداً به القسمُ وليس صريحاً جاز حذفُ الخبر وإثباتُه، نحو: (عهدُ اللَّه لأفْعَلَنَّ)، ولك ذكرُ الخبرِ فتقول: (عليَّ عهدُ اللَّهِ لأفْعَلَنَّ).

الثانية: أن يكونَ الخبرُ قبل (واو المصاحبة) الصريحة، كقولك: (كلُّ ثوبٍ وقيمتُه، وكلُّ عاملٍ وعمَلُه)، ولا يجوزُ في مثل هذا إظهارُ الخبر، لأنَّ الواو وما بعدها قاما مقام (مع) وما ينجَرُّ بها، مع ظهور المعنى، فكما أنك لو جئت (بمَعْ) موضعَ الواو لم تَحْتَجْ إلى مزيدٍ عليها وعلى ما يليها في حصولِ الفائدةِ، فكذلك مع الواو ومصحوبها. فإن لم تكن الواو صريحةً في المصاحبة لم يجب الحذفُ، قال الشاعر:

تمَنَّوْا لي الموتَ الذي يَشْعَبُ الفتى وكلُّ امرِئٍ والموتُ يلتقيانِ(١)

الثالثة: خبر المبتدأ بعد (لولا) الامتناعيَّة، إذا علِّق الامتناعُ على نَفْسِ المبتدأ، كقولك: (لَوْلاَ زيدٌ لَزُرْتُكَ)، أي: لولا زيدٌ مانعٌ، فحُذِفَ الخبر وجوباً للعلمِ به، وسَدَّ جوابُ (لولا) مَسَدَّه. فإن علِّق امتناعُ الجوابِ على نسبةِ الخبر إلى المبتدأ، فهو على ضربين:

أحدهما: أن لا يُدَلَّ عليه دليلٌ، فيجبُ ذكرُه، كقوله//صلَّى اللَّه عليه وسلَّم لعائشة ٥٩/ب رضي اللَّه عنها: (**لولا قومُكِ حديثو عهدٍ بكُفْرٍ لهَدَمْتُ الكَعْبَةَ وجَعَلْتُ لها بابَيْنِ**)(٢)، وكقول (الزبير) رضي اللَّه عنه:

"فَلَوْلا بَنُوها حَوْلَها لخَبَطْتُها"(٣)

---

(١) يشعب الفتى: يهلكه. ينسب البيت للفرزدق، وليس في ديوانه. والشاهد فيه جواز ذكر الخبر بعد (الواو) لأنها ليست صريحة للمصاحبة، في قوله: (كل امرئ والموتُ يلتقيان).. أوضح المسالك ١/٢٢٤، العيني ١/٥٤٣،...

(٢) صحيح البخاري/باب الحج ٤١، مسند ابن حنبل ٦/١٣٦ ولا شاهد فيه لأنه ورد بروايات أخرى: "لو كان عندنا سعة لهدمت الكعبة ولبنيناها"، "لو أن قومك حديث عهدٍ بجاهليَّة..."

(٣) هذا صدر بيت وعجزه: (كخَبْطَةِ عُصقورٍ ولم أَتَلَعْثَمِ). اتلعثم: اتمهل. الشاهد في البيت وجوب=

وقول الشاعر:

لـولا زهيـرٌ جفاني كنتُ مُنْتَصِراً ولم أكُنْ جـانحاً للسلمِ إذْ جَنَحوا(١)

ومثلُه:

لولا ابنُ أوسٍ نأى ما ضِيمَ صاحبُه يومـاً ولانَابَـه وَهْــنٌ ولا حَــذَرُ(٢)

الثاني: أن يدلَّ على ذلك دليلٌ، فيجوز الحذفُ وتركُه، كقولـه: (لـولا أخـو زيـدٍ ينصرُه لَغُلبَ، ولولا صاحبُ عَمْرٍو يعينُه لعَجَز). وقد خُطِّـئ (أبـو العـلاء المعـري) في إثبات الخبر في مثل هذا، في قوله يصف سيفاً:

يُذيبُ الـرعبُ منــه كـلَّ عَضْبٍ فلـولا الغِمـدُ يمْسِـكُه لَسَـالا(٣)

وليس بمُخطِئٍ، بل المُخْطِئُ من خَطَّأه. واللَّه أعلم.

الرابعةُ: أن يكون المبتـدأ مصـدراً عـاملاً فـي مُفَسِّرِ صـاحبِ حـالٍ واقـع بعده كـ(ضَرْبي زيداً قائماً)(٤)، أو أفْعَل تفضيل مضافاً إلى المصدر المذكور نحو: (أخطبُ

= ذكر الخبر بعد (لولا) إن لم يدل عليه دليلٌ، وذلك في قوله: (لولا بنوها حولها..) وقـائل البيت الصحابي الكبير الزبير بن العوام. مغني اللبيب ٤٣١/٢، العيني ٥٧١/١،....

(١) يقول: لولا جفوة زهير إياي وبعده عني لانتصرتْ عليهـم ولمـا قبلـت السـلم معهم. لـم يعـز البيت لقائل معين، والشاهد فيه وجوب ذكر الخبر بعد (لـولا) لتعلـق امتنـاع الجـواب علـى نسـبة الخبر إلى المبتدأ، في قوله: (لولا زهيرٌ جفاني). شواهد التوضيح/٦٦، شرح الأشموني ٥٠/٤.

(٢) وهن: ضَعفٌ، والمعنى: لولا ابتعاد ابن أوسٍ عن صاحبه لما ضيم ذلك الصاحب. قائل البيت غير معروف، والشاهد فيه وجوبُ ذكر الخبر بعد (لولا) لتعلُّق امتناع الجـواب علـى نسـبة الخـبر إلى المبتدأ. شواهد التوضيح والتصحيح/٦٦.

(٣) عَضْب: سـيف. الغمد: قراب السيف، يصف سيف الممدوح بأنَّه مهابٌ من السيوف الأخـرى كما صاحبُه مهـابٌ من الرجال. لم يـأتِ بـالبيت شـاهداً علـى حكم نحوي، إذ المعـري ممـن لا يحتج بشعره لتأخُّر عصره، ولكن جاء به دفاعاً عنه حيال من خطَّأه، فقد سار علـى سنن العربيـة بإثباته الخـبر بعد (لـولا)، لأن الامتنـاع ليس متعلقـاً بـالخبر بـل بنسـبة الخـبر إلـى المبتـدأ. سقط الزند/١٠٤، شواهد التوضيح/٦٧،....

(٤) ظاهر المثال أن المصدر (ضربي) عـاملٌ فـي الحـال (قائمـاً)، وفـي صاحبهـا (زيـداً)، ولكـن بعض النحويين لايجيز أن يكون العاملُ في الحال وصاحبها واحداً، ولذا قدروا المثال: (ضربي =

ما يكونُ الأميرُ قائماً، وَأَفْضَلُ اعتكافي صائماً)، فقد التُزم فيهما حذفُ الخبر للعلم به وسدِّ الحالِ مسدَّه، والتقدير: ضربي زيداً إذا كان قائماً، (فكان) تامَّةٌ، و(قائماً) منصوبٌ على الحال. فإن قيل: (قائماً) خبر كان وليس بحالٍ فالجوابُ عن ذلك من وَجْهَيْن:

أحدهما أن مثل هذا واجب التنكير، وخبر (كان) لا يلزم تنكيرُه كقولك: (كان زيدٌ القائمَ).

والثاني: وقوعُ الجملةِ الاسميَّة موقعَه مقرونةً بواو الحال كقولِه صلَّى اللَّه عليه وسلَّم: (**أقربُ ما يكونُ العبدُ من ربِّه وهو ساجد**)(١) رواه (مسلم)، وقولِ الشاعر:

خيرُ اقْتِرابي من المَوْلَى حليفَ رضىً وشــرُّ بُعْدِيَ عنـه وهـو غَضْبَانُ(٢)

وشــرط سدِّ هـذه الحال مسـدَّ الخبر مباينتُها للمبتـدأ بحيث لا يصـحُّ الإخبـارُ بها عنه، فإن صحَّ الإخبارُ بها عنه، لم يجزْ أن تسُدَّ مَسَدَّ الخبر. وقـد حكـى (الأخفش): (زيدٌ قائماً)، و(خرجْتُ فإذا زيدٌ جالساً)(٣). ورُوِيَ عن (عليٍّ) رضـي اللَّـه عنـه أنـه قرأ: ﴿**ونَحْنُ عُصْبَةً**﴾(٤)، أي: ونحن نُرى أو نكونُ عُصْبَةً. وقول(الزبَّاء):

= زيداً إذا كان قائماً)، جعلوا (كان) تامة و(إذا) معمولٌ (ضربي). وهذا ما حمـل البعلـي علـى أن يقول عن المصدر: (إنه عاملٌ في مفسِّر صاحب حال)، وذلك تجنُّباً للقول بأنه عامل فـي صـاحب الحال. ينظر شرح المفصل ٩٦/١، وشرح الكافية ١٠٦/١،...

(١) صحيح مسلم/كتاب الصلاة ٢١٥، ومسند ابن حنبل ٤٢١/٢.

(٢) الحليف: المولى، وهو المعاقد باليمين. لم يعز البيت إلى قائل معيَّن، والشاهدُ فيه وقوع الجملة الاسمية المقرونة بواو الحال موقع الحـال السـاد مسدَّ الخبر، فـي قولـه (وهـو غضبـان). العينـي ٥٧٩/١، همع الهوامع ١٠٧/١،....

(٣) هذا التمثيل على تقديـر أن (إذا) ظرفيـة، وليسـت فجائيـة. فقد جعلهـا خبراً مقدمـاً، كقولك: (عندي زيدٌ)، ثم نصب (جالساً) على الحال، وفي هذا التقدير ما فيه! ينظر شـرح المفصـل ٩٥/١ وقد ذكر شبيه هذه الحكاية دون نسبة.

(٤) القراءات الشاذة لابن خالوية/٦٢. قـال: "(ونحـنُ عصبـةً)، رواه النـزال بـن سـبرة عـن علـي رضي اللَّه عنه، سمعت ابن الأنباري يقول: هذا كما تقول العرب: إنما العامريُّ عِمَّتَــهُ، أي يتعهد عمَّتَه، والتقدير: ونحن بجميع عصبةً. وسمعت ابن مجاهد يقول: ما قرأ أحدٌ بالنصب، وإنما روي =

ما للجمال مَشيُها وئيدا أجَنْدَلاً يحملْنَ أم حَديدا(١)

وأما حذفُ المبتدأ والخبرِ معاً فيجوز إذا دلَّ على ذلك دليلٌ، كقولك: (زيدٌ أبوه كريمٌ وعمرٌو)، أي: وعمرو أبوه كريمٌ. ومثلُه قولُه تعالى: ﴿واللاَّئي يَئِسْنَ مِن المَحِيضِ من نِسَائِكم إنِ ارْتَبْتُم فعِدَّتُهنَّ ثلاثَةُ أَشْهُرٍ واللائي لم يَحِضْنَ﴾(٢) أي: فعِدَّتُهُنَّ ثلاثةُ//أَشْهُرٍ، فحُذِفا للعلم بهما. ٦٠/أ

المسألة الثامنة: في تعدُّد الخبر.

الخبر صفةٌ في الأصل، فيجوز أن يتعدَّد كما تتعدَّد الصفةُ. وهو في تعدُّده على ثلاثةِ أضرب.

أحدها: يجب فيها العطفُ، وهو ما تعدَّدَ لِتَعدُّدِ ما هو له، إمَّا حقيقةً، نحو: (إخوتُك كاتبٌ وصانعٌ وناسكٌ)، قال الشاعر:

يَدَاك يدٌ خيرُها يُرْتَجَى وأُخرى لأَعْدائِها غائِظَة(٣)

وإمَّا حُكماً، كقوله تعالى: ﴿إنَّما الحياةُ الدنيا لَعِبٌ ولَهْوٌ وزينةٌ وتفاخُرٌ بينكم وتَكَاثُرٌ في الأَمْوَالِ﴾(٤) وقولِ الشاعر:

والمرءُ ساعٍ لأمْرٍ ليس يُدْرِكُه والعَيْشُ شُحٌّ وإشفاقٌ وتَأْميلُ(٥)

= عن علي رضي اللَّه عنه تفسير العصبة، و(نحن عصبة)، العصبَةُ من عشرةَ إلى أربعين". وهي الآية ١٤ من سورة يوسف.

(١) وئيد: ثقيل تصحبه تؤدة وبطء، الجندل: الحجارة. ينسب البيت للزباء، ونسبه العيني للخنساء. والشاهد فيه مجيء (وئيدا) حالاً سادَّةً مسد الخبر شذوذاً، وحقها الرفع لأنها تصلح للإخبار. شواهد التوضيح/١١١، مغني اللبيب/٥٨٢،...

(٢) الطلاق/٤.

(٣) يصف الشاعر ممدوحه بالكرم وقهر الأعداء. ينسب البيت لطرفة بن العبد، وليس في ديوانه، والشاهد فيه تعدُّد الخبر مع وجوب العطف في قوله: (يدٌ خيرها يرتجَى وأخرى غائظة.) شرح ابن الناظم/٥٠، العيني ١/٥٧٢،...

(٤) الحديد/٢٠

(٥) إشفاق: خوف، شحّ: بخل على النفس. المعنى أن الإنسان لا يستطيع إدراك ما يريد وهو =

الثاني: يجبُ فيه تركُ العطفِ، وهو أن يتعدَّد لفظاً، ويكون مفرداً حكماً، وضابطُه ألا يَصْدُقَ الإخبارُ ببعضه عن المبتدأ، كقولك: (الرُّمَّانُ حُلْوٌ حامِضٌ) بمعنى مُزّ، و(هو أَعْسَرُ يَسَرٌ) بمعنى أضبط. وهو العاملُ بكلتا يديه، وأجاز (أبو علي) فيه العطفَ.(1)

الثالث: يجوزُ فيه العطفُ وتركُه، وذلك إذا كان متعدِّداً لفظاً ومعنىً، دونَ تعدُّدِ ما هو له، كقوله تعالى: ﴿وهو الغَفُورُ الوَدُودُ ذو العرشِ المجيدِ فَعَّالٌ لِما يُريدُ﴾(2)، وقول الراجز:

من كان ذا بَتٍّ فهذا بتِّي　　　مقيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتِّي

أَخَذْتُه من نَعَجاتٍ سِتٍّ(3)

والبتّ: الكساء. وقال الشاعر:

ينامُ بإحدى مُقلَتَيْه ويتَّقي　　　بأخرى المنايا فهو يقظانُ هاجعُ(4)

= دائم الخوف والبخل، طويلُ الأمل. قائل البيت عبدة بن الطبيب والشاهد فيه تعدُّد الخبر بالعطف وجوباً، لتعدُّد ما هو له، وذلك قوله: (والعيشُ شحٌّ وإشفاقٌ وتأميلُ). البيان والتبيين ١/٢٤٠، شرح اختيارات المفضل للتبريزي ٢/٦٤٧.

(1) شرح الكافية ١/١٠٠ دون نسبة القول لأبي علي. والهمع ١/١٠٨.

(2) البروج/١٤-١٥-١٦

(3) البتّ: الكساء الغليظ من وبر وصوف، مقيِّظ: يكفي في القيظ، مُشَتّ: يكفي في الشتاء، والمعنى أنَّه ليس عنده من اللباس سواه. ينسب البيت لرؤبة بن العجاج، والشاهد فيه تعدُّد الخبر بلا عاطف، جوازاً. وذلك في قوله: (هذا بَتِّي مقيِّظٌ مصيِّفٌ مُشتٌ). ديوان رؤبة/١٨٩، (في الزيادات على الديوان)، سيبويه ٢/٨٤،...

(4) يشبه الشاعر نفسه بالذئب، وتزعم العرب أنه ينام بعين واحدةٍ ويبقى يقظان بالأخرى. وللبيت روايات أخرى لا تمس الشاهد. وهو في الأصل (يقظان نائم). قائل البيت حميد بن ثور الهلالي، والشاهد فيه تعدُّد الخبر بلا عاطفٍ جوازاً، وذلك في قوله: (هو يقظانُ هاجِعُ) لأن الخبر متعدِّدٌ لفظاً ومعنى. ديوان حميد بن ثور الهلالي/١٠٥، الحيوان ٦/٤٦٧،...

المسألة التاسعةُ: في دخول الفاء على خبر المبتدأ.

نسبةُ الخبر من المبتدأ كنسبةِ الفعل من الفاعل. [و](١) لأنَّه معمولُ أوّلِ الجزأين وثانيهما، فحقُّه ألاَّ تدخُلَ عليه الفاء، كما لا تدخل على الفاعل، فإذا دخلت فلا بُدَّ لدخولها من سببٍ، والسببُ على ضربَيْن: موجبٍ ومجوِّزٍ.

فالموجِبُ تقدُّم (أمَّا) كقوله تعالى: ﴿**فأمَّا الذين آمنوا فيعلمون أنَّه الحقُّ من ربِّهم**﴾(٢). ولا تُحذَف إلاَّ في ضرورة أو مع قولٍ مُخْبَرٍ به مُسْتَغْنىً عنه بمقوله، أما الضرورة فكقول الشاعر:

وأمَّا القِتَالُ لا قِتَالَ لديكم ... ولكنَّ سَيْرَاً في عراضِ المراكبِ(٣)

وأمَّا حذفُها مع القول فكقولِه تعالى: ﴿**وأمَّا الذين كَفَرُوا أَفَلَمْ تكُنْ آياتي تُتْلَى عليكم**﴾(٤)، أي: فيُقال لهم: أفلم تَكُنْ آياتي.

وأمَّا المجوِّزُ لإثباتها فكونُ المبتدأ واقعاً موقِعَ (مَنْ) الشرطية، أو (ما)// ٦٠/ب أُختِها،وذلك أشياء:

أحدها: (الـ) الموصولة بما يُقْصَدُ به الاستقبالُ والعمومُ، كقوله تعالى: ﴿**والسارقُ والسارقةُ فاقْطَعُوا أَيْدِيَهُما**﴾.(٥)

---

(١) (ولأنَّه) الواو من المحقق، ودونها يصبح التعليل لما قبلها، أي تعليل كون الخبر كالفعل وليس هو المراد، بل المقصود تعليل عدم دخول الفاء على الخبر لأنه ثاني الجزأين ومعمول الجزء الأول منهما، والفاعل كذلك هو ثاني الجزأين ومعمول الجزء الأول، فكما لا تدخل الفاء على الفاعل فهي لا تدخل على الخبر.

(٢) البقرة/٢٦

(٣) يهجو الشاعرُ بني أسيد بن أبي العيص بن أميَّة بأنهم ليسوا أهلَ حربٍ وقتال، بل أهل مظاهر وتنفُّج. قائل البيت الحارث بن خالد المخزومي، والشاهدُ فيه حذفُ الفاء من الخبر بعد (أما) ضرورة، في قوله: (أما القتالُ لا قتالَ) وكان القياسُ أن يقول: (أما القتالُ فلا قِتالَ). المقتضب ٧١/٢، شرح ابن يعيش ١٣٤/٧،...

(٤) الجاثية/٣١ (٥) المائدة/٣٨

والثاني: غير (الـ) من الموصولات إذا كان موصولاً بظرفٍ نحو: (الذي عندَك أو الذي في الدارِ فَلَهُ دِرْهَمٌ)، أو بفعل صالح للشرطية، نحو: (الذي يأتيني فله دِرْهَمٌ)، فلو كان الفعل خالصَ المُضِيِّ لم تدخل الفاءَ، وكذا لو قُرِنَ بما لا تدخل عليه (مَنْ) الشرطيَّة ولا (ما) أختُها، نحو: (الذي إنْ حدَّثَ صدقَ مكرَمٌ، والذي ما يكذبُ أو لن يكذبَ مُفلِحٌ).

والثالث: أن يكون المبتدأ نكرةً عامَّةً موصوفة بأحدِ الثلاثة: الظرفِ أو شِبْهِه أو الفعلِ الصالح للشرطيَّة، نحو: (رَجُلٌ عنده حزمٌ فَسَعيدٌ، وعبدٌ لكريمٍ(١) فما يضيعُ، ونَفْسٌ تسعَى في نجاتِها فلن تخيب).

الرابع: أن يكونَ المبتدأ مضافاً إلى النكرة المذكورة، نحو: وكلُّ رجلٍ عنده حزمٌ فسعيدٌ، وكلُّ عبدٍ لكريمٍ فلن يضيع، وكل نفسٍ تسعى في نجاتِها فلن تخيب).

الخامس: أن يكون المبتدأ موصوفاً بالموصول المذكور كقولك: (الرجلُ الذي يأتيني فله كذا)، وقد دخَلَتْ عليه مقروناً (بإنَّ) في قوله تعالى: ﴿**قل إنَّ الموتَ الذي تفرُّون منه فإنَه مُلاقيكم**﴾(٢)، فدخولُها عليه غيرَ مقرونٍ أولى.

ولا تدخلُ على غير ما ذُكِر من الأخبار لعدم شَبَهِه بالشرط. وأجاز (أبو الحسن الأخفش) دخولها في الخبر مطلقاً(٣)، واحتجَّ أنَّ ذلك وردَ عنهم كثيراً، حُكيَ: (أخوك فوَجَد)، على معنى: أخوك وَجَد، وأنشدَ:

---

(١) في الأصل: (عبدٌ كريمٌ) وفي بقية النسخ: (عبدٌ لكريمٍ)، وهو الصواب لأن التمثيل على وصف المبتدأ النكرة بشبه الظرف.

(٢) الجمعة/٨

(٣) لم يقل الأخفش بدخول الفاء في الخبر مطلقاً، وهو يرى أن ما كانت صلته فعلاً جاز أن يكون خبره بالفاء. يقول الأخفش: "وما ذكر من هذا الباب من قوله: (والسارقَ والسارقةُ فاقطعوا أيديهما) و(والزانية والزاني فاجلدوا)، ليس في قوله: (فاقطعوا وفاجلدوا) خبرُ مبتدأ، لأن خبر المبتدأ هكذا لا يكون بالفاء. لو قلت: (عبد اللّه فينطلق) لم يحسن، وإنما الخبر هو المضمر الذي فسرت لك من قوله: (ومما نقص عليكم)، وهو مثل قوله: (وقائلةٍ خولانُ فانْكح فتاتهم...)، كأنه =

وقائلـــةٍ خـــولانُ فانكـحْ فتـاتَهم وأكــرومَةُ الحَـيَّيْن خِلْوٌ كما هِيا(١)

والمراد: وقائلةٍ خولانُ انكح. و(سيبويه) لا يرى زيادتَها ويتأوّل ما وردَ من ذلك على أنَّها عاطفةٌ. وقال الآخر:

أرواحٌ مــودِّعٌ أم بُكـــــورُ أنتَ فانظـرْ لأيٍّ ذاك تصـيرُ(٢)

ولا حجة فيه أيضاً، لجواز تأويل (أنت) بأنــه فـاعلُ فعلٍ محذوف، أي فـانظر أنـت {فانْظُرْ}(٣)، فحُذفَ الأوّل وبقي فاعلُه.

وإذا دخَل بعضُ نواسخ الابتداء على مبتدأ دخلت الفاءُ على خبره، أزالَ شَبَهَهُ بأداة الشـرط، فامتنع دخـولُ الفاء على الخبر، ما لم يكن الناسخُ (إنَّ أو أنَّ أو لكنَّ)، فإنَّها ضعيفة العمل، إذ لم يتغيَّر بدخولها المعنى الذي كان مع الابتداء، فمن بقاء الفاء مع دخول (إنَّ) قولُه تعالى:﴿**إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الأَرْضِ ذَهَباً**﴾(٤)، ﴿**إنَّ الذين كفَروا وصَدُّوا عن سبيلِ اللَّهِ ثمَّ ماتوا وهُم كُفَّارٌ فلن يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُم**﴾(٥)، وقولُه تعالى: ﴿**إنَّ الذين قالوا ربُّنا//اللَّهُ ثم استقامُوا فلا خَوْفٌ عليهم ولا هم يَحْزَنُون**﴾(٦). ومن بقائها مع ٦١/أ

= قال: هؤلاء خولانُ... ". ويبدو أن معظم النحاة قد نسبوا هذا القول للأخفش. ينظر: معاني القرآن للأخفش ١/٨٠، شرح ابن يعيش ١/١٠٠،...

(١) خولان: حيٌّ من اليمن، والأكرومة: الفعلة الكريمة، والمراد هنا: كريمة. الحيَّان: هما حيٌّ أبيها وحيُّ امِّها. خِلْوٌ: خالية من الزواج، كما هي: كعهدك من بكارتها. لم يعرف قائل البيت وهو من الأبيات الخمسين التي لم تنسب في سيبويه. والشاهد فيه دخول الفاء على الخبر مطلقاً على المذهب المنسوب إلى الأخفش. في قوله: (خولان فانكح). سيبويه ١/١٣٩ و٣/١٧٨، معاني القرآن للأخفش/٧٦،...

(٢) الرواح: المجيء مساء، البكور: المسير بكرة، والمعنى أن الموت لا يفوته مخلوق، إن لم يفجأ ليلاً فجأ نهاراً. قائل البيت عدي بن زيد. والشاهد فيه زيادة الفاء على الخبر مطلقاً على مذهب بعضهم في قوله: (أنت فانظر). ديوان عدي بن زيد/٨٤، سيبويه ١/١٤٠،...

(٣) ما بين المعترضتين ساقط في النسخ أ و ظ و ب وس، ولكن الكلمة ضرورية لاستكمال المعنى.

(٤) آل عمران/٩١ (٥) محمد/٣٤ (٦) الأحقاف/١٣

المفتوحة قولُه تعالى: ﴿واعْلَموا أَنَّمَا غَنِمْتُم من شيءٍ فأَنَّ لِلّه خُمُسَه﴾(١)

وقول الشاعر:

عَلِمْتُ يقيناً أَنَّ ما حُمَّ كَوْنُه فَسَعْيُ امْرِئٍ في صرفِه غيرُ نافِعِ(٢)

ومن بقائها بعد دخولِ (لكنَّ) قولُ الشاعر:

بكُلِّ داهيةٍ أَلقى العِدَاة وقد يُظَنُّ أَنِّي من مَكْري بهم فَزِعُ

كلاَّ ولكنَّ ما أُبْديه من فَرَقٍ فكَيْ يُغَرُّوا فيُغريهم بيَ الطمعُ(٣)

وقولُ الآخر:

فو اللّهِ ما فارَقْتُكم قالياً لكم ولكنَّ ما يُقْضَى فسوفَ يكونُ(٤)

المسألة العاشرة: في توالي المبتدآت.

وتواليها على ضربَيْن:

أحدهما: أن تكون مجرَّدةً عن الإضافة، فيُخْبَرُ عن آخرها، ويُجعل هو وخبره خبرَ مَتْلُوِّه. والمتلوُّ مع ما بعده خبرَ متلوِّه، إلى أن يُخبَرَ عن الأول بتاليه مع ما

---

(١) الأنفال/٤١

(٢) حُمَّ: قُدِّر. والمعنى أن ما قُدِّر على الإنسان لا سبيل إلى صرفه. لم أعثر على اسم قائل البيت ولا على تخريجه. والشاهد فيه دخول الفاء على خبر المبتدأ المنسوخ ابتداؤه (بأنَّ) في قوله: (فسَعيُ امرئ في صرفِه غيرُ نافع) فالجملة هنا خبر المبتدأ (ما) المنسوخ (بأن) في الشطر الأول.

(٣) الداهية: المصيبة، المكر: الخداع، الفَرَق: الخوف، كي يُغَروا: كي يخدعوا، يقول: إنَّه يظهر الضعف والخوفَ من الأعداء ليخدعهم فيتمكن منهم. لم يعز البيت لقائل معين، والشاهد فيه ثبوتُ الفاء في خبر المبتدأ المنسوخ (بلكنَّ) في قوله: (ولكن ما أبديه..فكي يغروا). والأصل أن تسقط الفاء إذا دخل على الجملة من النواسخ ما سوى (إنَّ وأخواتها). شرح الكافية الشافية ٣٧٧/١ شرح الأشموني ٢٢٥/١.

(٤) قالياً: كارهاً. يريد أنه لم يفارقهم عن كره لهم، وإنما هو القدر. نُسب البيت إلى الأفوه الأودي وإلى أبي المطواع بن حمدان في أبيات يقولها وهو في دمشق. والشاهدُ فيه ثبوتُ الفاء في خبر المبتدأ المنسوخ (بلكن) في قوله: (ولكن ما يقضى فسوف يكون). والأصل سقوط الفاء إذا دخل على الجملة من النواسخ ما سوى (إن وأخواتها). أوضح المسالك ٣٤٨/١، العيني ٣١٥/٢،....

بعده. ويُؤْتى بعد خبرِ الآخِرِ بروابطَ مجعولاً أولُها لـلأوّلِ، وثانيها للثاني، إلى أن يكونَ آخرُها للأول، نحو: (بنوك الزيدان هندٌ عمروٌ الدراهمُ، أحظَتْهُ بها عندهما في دارهم)، فالضمير المرفوع المستترُ في (أحظَتْه) للدراهم، والهاءُ لعَمْرو، والضمير في (بها) لهند، وفي (عندهما) للزيدان، وفي دارهم لـ (بنوك).(١)

الضرب الثاني: أن تكون مضافةً، فيخبرُ عن الآخر، فيُجعل هو وخبرُه خبرَ متلوِّه، والمتلوُّ مع ما بعده خبرَ متلوِّه، إلى أن تخبر عن الأول بتاليه مع ما بعده، نحو: (زيدٌ عمُّه خالُه أخوه أبوه قائمٌ)، فقائمٌ خبرُ الأب، والأبُ وخبرُه خبرُ الأخ، والأخُ وخبرُه خبرُ الخال، والخالُ وخبرُه خبر العمّ، والعمُّ وخبرُه خبر زيد، والمعنى أبو أخي خالِ عمِّ زيدٍ قائمٌ !!

فهذا آخرُ عشرِ مسائل من باب المبتدأ وخبره، وإنَّما بسطْتُ الكلام فيه، لِما قدَّمتُ من أن الحاجة داعيةٌ إلى ذلك، لكثرة وقوعِه في الكلام. واللَّه أعلم.

المضارع المرفوع

قال رحمه اللَّه: "والثالثُ(٢) المضارعُ في حالِ الرفع، فإنَّك إذا قُلْتَ: يَضْرِبُ زيدٌ، كان (يضربُ) مرفوعاً من غير رافعٍ ظاهر".

الشرح: قد تقدَّم أنَّ الفعلَ ثلاثةُ أقسام، وأنَّ الماضي والأمر مبنيَّان، وأن المضارعَ معربٌ بالرفع والنصب والجزم. فالجزمُ والنصبُ عاملُهما لفظيّ، وأمَّا الرفعُ فاختُلف فيه، فمذهبُ البصريين أنه مرفوعٌ لوقوعه موقع//الاسمِ(٣)، لأنَّ ٦١/

---

(١) والمعنى: أحظَتْ الدراهمُ عَمْراً بهندٍ عند الزيدَيْن في دار بنيك !!

(٢) أي: الثالث مما ليس له عاملٌ لفظي، أما الأول والثاني فهما المبتدأ والخبر، ينظر ص ١٦٣ .

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف/٥٥١-٥٥٢. قال: أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: (إنَّما قلنا إنَّه مرفوعٌ لقيامه مقام الاسمِ، وذلك من وجهين: أحدهما أن قيامه مقام الاسم عاملٌ معنوي فأشبه الابتداء، والابتداءُ عاملٌ يوجبُ الرفع، فكذلك ما أشبهه. والوجه الثاني: أنه بقيامه مقام الاسم قد وقع في أقوى أحواله، وجب أن يعطى أقوى الإعراب، وأقوى الإعرابِ الرفعُ، فلهذا كان مرفوعاً لقيامه مقام الاسم".

وقوعَـه موقع الاسمِ يُكسبُه قوّةً يُشبه بها الاسمَ، وأوّلُ الاسمِ في الإعراب الرفعُ، فيصير كالمبتدأ في ارتفاعِه لأوّليَّتِـه، فـإن الرفـعَ أوّلُ، ولا فـرقَ بيـن أن يكـون ذلـك الاسـمُ مرفوعاً أو غيرَ مرفوع، نحو: (ظَنَنْتُ زيداً يضربُ)(١). وذهـبَ الكوفيـون إلـى أنَّـه مرفوعٌ بخُلُوِّه من الجازمِ والناصبِ(٢)، لأنَّ تَعْرِيَتَه من الجـازم والنـاصب واسـتقلالَه دونَ عاملٍ لفظيٍّ يدلُّ على قوَّته فأشبه بذلك المبتدأ. ونُقل عن (الكسائي) أنه مرفـوعٌ بالحرفِ الزائدِ في أوّله(٣)، لأنَّ الفعـل قبـل حـرف المضارعـةِ مبنـي، وبعـد وجـوده مرفوع، والرفعُ لا بدَّ له من عاملٍ، ولم يحدُث سوى الحرف، فَوَجَب إضافـةُ العمـلِ إليه، وإنَّما بَطَـل عملُهـا بعـاملٍ أقـوى منهـا، كمـا بَطَـل عمـلُ (إنْ) الشـرطية (بلَـمْ). والثاني هو الصحيح لِما ذُكر لـه مـن الدليـل، ولأنَّ الرفـعَ دائـرٌ مـع التجـرُّدِ وجـوداً وعَدَماً، وذلك دليلُ العِلِّيَّة.

وقولُ البصريين: (رافعُه وقوعُه موقع الاسم)، إن أرادوا بذلك وقوعَه موقعاً هو للاسمِ بالأصالةِ، انتقض بارتفاعه بعد (لو) وحـرفِ التحضيـض، لأنَّـه موضـعٌ ليـس للاسمِ {بالأصالة، وإنْ أرادوا أنه واقعٌ موقعاً هو للاسمِ}(٤) مطلَقاً، انتقض بعدمِ ارتفاعـه بعد (إنْ) الشرطيَّة، لأنه موضعٌ صالحٌ للاسمِ في الجملةِ كما في قوله تعـالى: ﴿وإنْ أحَـدٌ مـن الـمُشْـرِكين اسْـتَجارَكَ﴾(٥)، و﴿وإنِ امـرأةٌ خـافَتْ مـن بَعْلِهـا﴾(٦)،

---

(١) أي: إن الفعل المضارع يعربُ بالرفع لوقوعه موقع الاسم، سواءٌ أكان موقعُ ذلك الاسم الرفعَ أو النصب أو الجر، ففي قولهم: (ظَنَنْتُ زيداً يضرب)، جاء الفعل المضارع مرفوعاً، مع أنـه فـي موقِع اسمٍ منصوب. هذا على حد مذهب البصريين.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف/٥٥١-٥٥٢.

(٣) الموفي في النحو الكوفي، للكنغراوي/١١٤. قال: "ورافعه [المضارع] التجـرُّد عنـد الفـراء، ومـن تبعه، نفس المضارعة عند ثعلب، حرف المضارعة عند الكسائي".

(٤) ما بين المعترضتين ساقط من ظ .

(٥) التوبة/٦. من قوله تعالى: ﴿وإنْ أحدٌ من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام اللّـه ثـم أبلغه مأمنه ذلك بأنهم قومٌ لا يعلمون﴾.

(٦) النسـاء/١٢٨. مـن قـوله تعالـى: ﴿وإن امـرأةٌ خافت من بعلها نشوزاً أو إعراضاً فلا جناح =

و﴿إِنِ امرُؤٌ هلك﴾(١)، ونحو ذلك.

وما نُقل عن (الكسائي) فاسدٌ لوجهَيْن:

أحدهما: أن حرف المضارعة أحدُ حروفِ الكلمة، وبعضُ الكلمةِ لا يعملُ فيها.

والثاني: أنَّ الجازمَ والناصبَ يزيل الرفعَ، ولو كان حرفُ المضارعة عاملاً، لما بَطَل بعاملٍ قبلَه، بخلافِ (إن) الشرطية، فإنها بطَلَتْ بعاملٍ بعدها، ولأنَّ إضافة الرفعِ إلى حرفِ المضارعة مع خلُوِّ [الفعل](٢) من الجازم والناصب، ومع وقوعِه موقعَ الاسم تَحكُّم.

فإن قيل: ما ذَكَرْتُموه باطلٌ من ثلاثةِ أوجه: أحدها: أن التجرُّدَ من الناصب والجازم عَدَميّ، والرفعُ أمرٌ وجودي، ولا يصحُّ أن يكونَ العدميُّ عِلَّةً للوجوديّ والثاني: ما ذكرتموه يؤول إلى ما قلنا، لأنَّه بيَّن قوَّة الفعل باستقلاله، وبذلك وقع موقعَ الاسمِ. والثالثُ أن ذلك يفضي إلى أنَّ الجزمَ والنصبَ أوَّلُ، والرفعَ آخرُ، والأمرُ بالعكس. فالجواب عن الأوَّلِ أن التجرُّد من الناصب ليس بعدمي، لأنه عبارةٌ//عن استعمالِ المضارع على أوَّلِ أحواله مُخَلَّصاً عن لفظٍ يقتضي تغييره، واستعمالُ الشيءِ على صفة، والمجيءُ به على صفةٍ ليس بعدمي. وعن الثاني: بمنعِ كونِه يؤول إلى ذلك. وعن الثالث: بمنع الإفضاءِ إلى ما ذُكر، وبيانُه أن استعماله على أوَّل أحوالِه أوَّلُ، والرفعُ أوَّل، واقترانَه بالجازمِ أو الناصب آخرٌ فجُعل الأوَّلُ مع الأوَّل والآخرُ مع الآخر. ٦٢/أ

= عليهما أن يصلحا بينهما ...﴾.

(١) النساء/١٧٦. من قوله تعالى: ﴿... إن امرؤٌ هلك وليس له ولدٌ وله أختٌ فلها نصف ما ترك...﴾.

(٢) ما بين الحاصرتين من المحقِّق، وهي في الأصل وبقية النسخ (الاسم).

العوامل اللفظيَّة

قال رحمه اللَّه تعالى: "والضربُ الثاني(١) ما كان له عاملٌ ظاهرٌ كالمجرور بالباء في: (بزَيْدٍ). وكل ما رَفَعَ أو نَصَبَ أو جرَّ أو جَزَم يُسمَّى عاملاً. والعوامل ثلاثةُ أنواع: أحدها أن يكونَ من الأفعال، والثاني أن يكونَ من الحروف، والثالث أن يكون من الأسماء".

الشرح: العامل ضربان: ظاهرٌ وغيرُ ظاهر. فغيرُ الظاهرِ هو المعنوي وقد تقدَّم ذكرُه(٢). والظاهرُ هو اللفظيُّ ملفوظاً بـه كان أو مقدَّراً، ويكون من الكلمات الثلاث: الأفعال والأسماء والحروف.

فالفعل يرفعُ وينصب، والحرفُ يرفع وينصب ويجرُّ ويجزم، والاسمُ يرفع وينصب ويجُرُّ. وكل ذلك يأتي في مواضعه إن شاء اللَّه تعالى.

* * *

(١) الضربُ الأولُ هو ما ليس له عامل ظاهرٌ، أي إن عامله معنوي. ينظر ص١٦٣.

(٢) ينظر ص ١٦٣ وما بعدها.

الفصل الثاني

العوامل من الأفعال

ولما كان الأصلُ في العمل للأفعال بدأ بها **فقال رحمه اللَّه:** "الفصل الثاني من الكتاب في العوامل من الأفعال. بدأنا بالأفعال لأنها الأصلُ في العمل .وهي تعمل الرفعَ والنصبَ في الأسماء. فأمَّا الرفعُ فإنَّها مستويةٌ فيه، فكلُّ فِعْلٍ يرفع اسماً واحداً بأنَّه فاعله، إذا أُسند إليه مقدَّماً عليه نحو: (خرجَ زيدٌ، وطاب الخبزُ، وذهبَ القومُ)، فإنْ لم يَكُنْ ظاهراً فمضْمَرٌ نحو: (اضربْ)، والتقدير: أنت. ولا يرفعُ الفعلُ الاسمَ الذي قبله، فلا يقال: (القومُ خرجَ)، وإنَّما يقال: (خَرَجُوا)، ليرتفع (القومُ) بالابتداء، ويكون الضميرُ فاعلاً".

الشرح: الأصل في العمل للأفعال، لأنها كلها عاملةٌ إلا اليسيرَ، لخروجه عن أصله، وجريانِه مجرى الحرف الزائد. والأسماء والحروف فرعان، فالأسماءُ أكثرها غير عاملٍ وهو الأصلُ، والعامل منها إنما عمل لشَبَهِهِ بالفعل. والحروفُ منها عاملٌ وغير عاملٍ. فلهذا كان الفعل أصلاً وهما فرعان.

فإن قيل: قد تقدَّم أنَّ الحرف يرفعُ وينصبُ ويجرُّ ويجزم، فينبغي أن يكون أصلاً، والاسمُ والفعلُ فرعَيْن(١)، فالجواب أنَّ الحروفَ وإنْ عملَتْ أنواع الإعراب، إلاَّ أنَّ كثيراً منها غيرُ عاملٍ، وإهمالها يدلُّ على فرعيَّتها، ولأنَّ كلَّ حرفٍ نائبٌ عن فعلٍ من الأفعال، وذلك دليل الفرعيَّة.

وللفعل عملان الرفعُ والنصبُ، فأما الرفع فهي مستويةٌ فيه، لأنَّ كلَّ فعلٍ لا بدَّ له من فاعل ولا يفتقر//إلى أكثر من فاعل. وأمَّا النصبُ فهي مختلفةٌ فيه، فمنها مالا ينصب المفعول به، وهو الفعل اللازم، ومنها ما ينصبه، وهو المتعدي، ثم منه ما ينصب مفعولين، ومنه ما ينصب ثلاثة مفاعيل، على ما سنقف عليه إنْ شاء اللَّه تعالى. /٦٢

---

(١) في الأصل (والاسم والفعل فرعان)، ورجحنا نصب (فرعين)، لأن الكلام ألصق بالعطف منه بالاستئناف.

عمل الأفعال الرفع

الفاعل

فأمَّا الفاعلُ فالكلام عليه في مسائل:

الأولى: في حدِّه. قال شيخنا رحمه اللَّه تعالى: "هو المسندُ إليه فعلٌ أو مُضمَّنٌ معناه تامٌّ مقدَّم فارغٌ غير مصوغ للمفعول"(١) فدخل في [المسند إليه](٢) الاسمُ الصريحُ نحو قوله تعالى: ﴿**تَبَارَكَ اللَّهُ**﴾(٣)، والمؤول: ﴿**أَلَمْ يأْنِ للذين آمنوا أن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّه**﴾(٤)، و﴿**أَلَمْ يَكْفِ بربِّك أنه على كلِّ شَيْءٍ شهيدٌ**﴾(٥). ودخل في قوله: (أو مُضمَّنٌ معناه): اسمُ الفاعل، نحو قوله تعالى: ﴿**وَمَا هُو بمُزَحْزِحِه من العَذَابِ أَنْ يُعَمَّر**﴾(٦)، أي: تعميرُه، والصفةُ المشبَّهةُ نحو: (حَسَنٌ وَجْهُه)، والمصدر نحو قوله تعالى: ﴿**حِجُّ البيتِ من استطاعَ إليه سبيلا**﴾(٧)، (فمَنْ) وصلتهُ فاعلُ المصدر الذي هو (حِجّ)، واسمُ الفعلِ نحو: "هيهاتَ العقيقُ وأَهْلُهُ"(٨)، ونحو: (مررْتُ برَجُلٍ في يدهِ صقْرٌ) و ﴿**فيه ظُلُماتٌ ورَعْدٌ وبَرْقٌ**﴾(٩) فإن ذلك فاعل على أحدِ الوَجْهَيْن.(١٠)

---

(١) التسهيل/٧٥.

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من المحقق، وهي في الأصل(المسند)،وهو غلط لأنه يناقض الحد المذكور.

(٣) الأعراف/٥٤ (٤) الحديد/١٦ (٥) فصلت/٥٣ (٦) البقرة/٩٦.

(٧) آل عمران/٩٧ من قوله تعالى: ﴿ولِلَّه على الناس حجُّ البيت من استطاع إليه سبيلا﴾.

(٨) هذا بعض بيت وعجزه: "..وهيهاتَ خِلٌّ بالعقيق نواصله". العقيق: اسم وادٍ بالمدينة، هيهات: اسم فعل ماض بمعنى بَعُدَ. يتحسَّر الشاعر على فوات أيام العقيق حيث كان يواصل أحبته. قائل البيت جرير والشاهد فيه مجيء الفاعل معمولاً لاسم الفعل في قوله: (هيهاتَ العقيقُ). ديوان جرير/٤٧٩، وفيه: "فأيهاتَ أيهاتَ العقيق ومن به وأيهاتَ وصلٌ بالعقيق نواصله" الخصائص٣/٤٢، شرح ابن يعيش ٤/٣٥،...

(٩) البقرة/١٩. من قوله تعالى: ﴿أو كَصَيِّبٍ من السماءِ فيه ظلماتٌ ورعدٌ وبرق...﴾.

(١٠) الوجه الآخر أنَّ (صقرٌ) و(ظلُماتٌ) هما مبتدآن خبراهما شبه الجملة قبلهما. وما ضمِّن =

وخرج (بتامّ) اسمُ (كان)، فإنَّه ليس فاعلاً، بل اسمها، وتسمية (سيبويه) إياه فاعلاً، والخبرَ مفعولاً به على سبيل التوسُّع(١). وخرج (بفارغ) المبتدأُ إذا قُدِّم خبرُه وفيه ضميرُه، نحو: (قائمٌ زيدٌ)، و﴿وأَسَرُّوا النَّجْوَى الذين ظَلَمُوا﴾(٢). وخرج (بغير مَصُوغٍ للمفعول) النائبُ عن الفاعل، نحو (ضُرِبَ زيدٌ منزوعاً ثوبُه).

المسألة الثانية: في حكمه.

فالفاعل مرفوعٌ بغير خلافٍ، وما سُمِعَ من قولهم: (خرقَ الثوبُ المسمارَ) برفع الثوب ونصب المسمار، وقول الشاعر:

مِثْلُ القَنَافِذِ هَدَّاجون قد بلغَتْ ... نجرانَ أو بلغَتْ سَوْءَاتِهِم هجرُ(٣)

برفع (هجر) ونصب (سوءات)، فمقصورٌ على السماع، حَمَلَهم على ذلك ظهورُ المعنى.

وإنَّما اختير له الرفع لوجوه:

أحدهما: أنه رفع للفرق بينه وبين المفعول. والغرضُ اختصاصُ كلٍّ واحدٍ منهما بعلامة، وزمامُ هذا الأمر بيد الواضع.

الثاني: أنه رفع لأنَّه أقوى من المفعول، بدليل ملازمته، وعدم استغناء الفعلِ عنه بخلاف المفعول. والضمَّةُ أقوى من الفتحةِ، لأنَّ الضَمَّة من الواو، والفتحة من الألف، والواوُ أقوى من الألف لأنها أضيقُ مخرجاً، ولذلك يسوغ تحريك الواو، ولا يمكن ذلك في الألفِ لسعةِ مَخْرَجِها. ومخرَجُ الحرف كلما اتسع ضَعُفَ الصوت الخارجُ// منه، وكلما ضاق صَلُبَ الصوتُ وقويَ، فأعطي الأقوى للأقوى والأَضْعَفُ للأضعفِ. ٦٣/أ

= معنى الفعل هنا هو متعلَّق الجار والمجرور. فثمة على الوجه الذي ذكره البعلي فعل تقديره (استقرّ)، و(صقرٌ وظلمات) فاعلٌ له.

(١) سيبويه ٤٩/١.

(٢) الأنبياء/٣. جعل البعلي (الذين) مبتدأ مؤخراً وخبره الجملة قبله. ولإعراب الآية توجيهات أخرى.

(٣) الهَدْجُ: المشيُ في ضَعْف، هَجَر: مدينة في البحرين، السَّوْءَات: الفواحش والقبائح. قائل البيت الأخطل، والشاهد فيه مجيء الفاعل منصوباً شذوذاً في قوله: "بلغَتْ سوءاتِهم هجرُ"، وهو من المسموع الشاذ. وفي الديوان: "..حُدِّثَتْ سوءاتهم هجَرُ" فلا شاهد. ديوان الأخطل/١١٠، معاني القرآن للأخفش/١٣٤، ...

الثالثُ: أنَّ الفاعلَ أقلُّ من المفعول، إذ لا يكونُ للفعلِ إلاَّ فاعِلٌ واحدٌ، ويكونُ له مفعولان وثلاثةٌ، ولك أن تأْتيَ بعد ذلك بالمصدر، وظرف الزمانِ والمكانِ والمفعولِ له والحالِ والاستثناء، كقولك: (أَعْلَمْتُ الرجالَ زيداً قائماً إعلاَماً يومَ الجمعةِ، أمامَ الأمير طَلَباً لشُكْرِه، سائلين إلاَّ زيداً)، فهذا الفعلُ معه مرفوعٌ واحدٌ وتسعُ منصوبات. والضمَّةُ أثقلُ من الفتحة، فأُعْطِيَت الفتحةُ الخفيفةُ المفعولَ الكثير،والضمَّةُ الثقيلةُ الفاعلَ القليل، ليَقِلَّ ما يُسْتَثْقَلُ ويكثُرَ ما يُسْتَخَفّ.

الرابع: أن الفاعلَ قَبْلَ المفعولِ لفظاً ومعنىً، فجُعِل له أوّلُ الحركاتِ وهي الضمَّة.

المسألة الثالثة: في الرافع له.

قد تقرَّر أنَّ الفاعلَ مرفوعٌ، فلا بدَّ له من رافع، والرافعُ له هو ما أسندَ إليه من فعلٍ أو ما ضُمِّن معناه، لأنه اقتضاه، فعملَ فيه كما عملَ المبتدأ في الخبر لَمَّا اقتضاه، ولأنَّ الفعلَ مختصٌّ بالاسمِ، والاختصاصُ مؤثِّرٌ في المعنى فَوَجَبَ أن يؤثِّر في اللفظ كسائر المختصَّات. وقال (خلف الكوفي): هو مرفوعٌ بإسنادِ الفعل إليه، لأنه مَعْنىً محَقِّقٌ للفاعل، فكان رافعاً له كارتفاعِ المبتدأ بالابتداء.(١)

والصحيحُ الأَوّلُ. وقولُ (خلفَ) فاسدٌ لوجهَيْن:

أحدهما: أن الإسنادَ نسبَةٌ بين المسند والمسند إليه، وليس عملُها في أحدِهما بأولى من عملها في الآخر.

الثاني: أن العمل لا يُنْسَبُ إلى المعنى إلاَّ إذا لم يوجَدْ لفظٌ صالحٌ للعمل، والفعلُ موجودٌ فلا عدولَ عنه.

المسألة الرابعة: لا يجوز تقديمُ الفاعلِ على الفعل. لا أعلم في ذلك خلافاً إلاَّ شيئاً حُكِيَ عن بعض الكوفيين، لأن الفاعل كالجزء من الفعل، لأنَّه مفتقِرٌ إليه معنىً واستعمالاً، فلم يجز تقدُّمُ الفاعل عليه، كما لا يجوز تقدُّم عجزِ الكلمة على صدرها. فإنَّ تقدَّم الاسمُ على الفعل أو ما ضُمِّنَ معناه كقولك في: قامَ زيد، (زيدٌ

---

(١) شرح الكافية ١/ ٧١ .

قام)، صار ما كان فاعلاً مبتدأً، وبَطَل عَمَلُ ما تأخَّر فيه، لأنه تعرَّض بالتقدُّم لتسلُّطِ العوامل اللفظيَّة عليه، كقولك : (إنَّ زيداً قام، وحسبْتُ زيداً قام)، وعملُ الابتداء ضعيف فانتسخ بالعامل اللفظيِّ لقوَّتِه. فإن كان الاسمُ المتقدِّمُ مُثَنَّىً أو مجموعاً برز ضميرُه، نحو: (الزيدان قاما، والزيدون قاموا، والهندات قُمْنَ). وإن كان الاسمُ المتقدِّم مسبوقاً بما يطلبُ الفعلَ فهو فاعلُ فعلٍ مُضْمَرٍ يفسِّره الظاهرُ المتأخِّر كقوله تعالى: ﴿وإنْ أَحَدٌ//من المُشْرِكين اسْتَجَارَك فَأَجِرْهُ﴾(١)، وأجاز (الأخفش) /٦٣ أن يكون مرفوعاً بالابتداء(٢). والصحيحُ أنَّه مرفوعٌ بفعل محذوفٍ، لاختصاص ما تقدَّم بالفعل. واللَّه أعلم.

المسألة الخامسة: إذا كان الفاعلُ ضميراً وَجَبَ مطابقتُه مُفَسِّرَه، كقولك: (الزيدان قاما، والزيدون قاموا، والهندات قُمْنَ)، ونحو ذلك، وإن كان ظاهراً، فالأظهرُ في كلام العرب مجيءُ الفعلِ مع المثنَّى والمجموع خالياً من علامة التثنية والجمع، تقول: (قام أخوك، وقام إخوتُك، وقام أخواك). ومن العرب من يأتي بالألف مع المثنَّى، والواو مع المجموع، والنونِ مع جمع المؤنث، فيقول: (قاما أخواك، وقاموا إخوتُك، وقُمْنَ أخواتُك)، والعلَمُ على هذه اللغة قولُ بعضِ العرب: (أكَلُوني البراغيث)(٣)، ومن شواهدها قولُ النبيِّ صلّى اللّه عليه وسَلَّم: (**يتعاقبون فيكم ملائكةٌ بالليلِ وملائكةٌ بالنهارِ**)(٤)، رواه (مسلم) في صحيحه. وقولُ (أنس):

---

(١) التوبة/٦

(٢) شرح الكافية ١/٧٧.

(٣) سيبويه ٣/٢٠٩.

(٤) صحيح البخاري/باب التوحيد ٢٣، ٣٣. صحيح مسلم/ كتاب المساجد ٢١٠. موطأ مالك الحديث/٤١١. وهذه الروايات كلها بلفظ الشاهد. ولكن انفرد ابن حنبل بمتن الحديث كما يلي: "عن أبي هريرة قال: قال لي رسول اللّه صلَّى اللّه عليه وسلَّم: الملائكةُ يتعاقبون فيكم، ملائكةٌ بالليلِ وملائكةٌ بالنهار، قال: ويجتمعون في صلاة الفجر وصلاة العصر، ثم يعرج الذين باتوا فيكم فيسألهم - وهو أعلم - كيف تركتم عبادي؟ فقالوا: تركناهم وهو يصلون وأتيناهم يصلون..." وعلى هذه الرواية فلا شاهد. ينظر مسند ابن حنبل ٢/٣١٢.

"كُـنَّ نســـاءُ المـؤمناتِ يَشْـهَدْنَ مـع رسـول اللَّـه صلَّـى اللَّــه عليـه وسـلَّم، صـــلاةَ الفَجْرِ"(١)، رواه البخاري، وقولُ الشاعر:

نَصَروك قومي فاعْتَزَزْتَ بِنَصرِهم ولَـو اَنَّهـم خَـذَلوك كُنْتَ ذليــــلاً(٢)

وقولُ الآخر:

نُسِـيَا حــاتِمٌ وأَوْسٌ لَــدُنْ فــا ضَـتْ عَطَـاياك يابنَ عَبْدِ العَزيز(٣)

وقولُ الآخر:

رَأَيْنَ الغواني الشَّيْبَ لاحَ بمَفْرِقـي فأَعْرَضْن عَنِّي بالخُدودِ النواضرِ(٤)

وقولُ الآخر، وهو (عبدُ اللَّه بنُ قيسِ الرُّقَيَّاتُ) يرثي (مُصْعَبَ بن الزبير):

لقـد أَوْرَثَ المِصْرَيْن حُزْناً وذِلَّـةً قَتيــلٌ بديــرِ الجاثليقِ مقيمُ

تَولَّــى قِتَــالَ المارقيـــنَ بِنَفْسِـهِ وقــد أَسْـلَمَاه مُبْعَـدٌ وحميمُ(٥)

---

(١) صحيح البخـاري/ بـاب مواقيت الصـلاة/٢٦، سـنن النسـائي ١/ ٣٧١، سنن ابـن ماجـة/بـاب الصلاة ٢، سنن الدارمي ١/٢٧٧، ولكن للحديث رواية أخرى فـي سـنن النسـائي تسير والقيـاس وهـي: "عن عائشـــة قالت: كان النساء يصلِّين مع رسول اللَّه صلَّى الله عليه وسلَّم الفجر، فكـان إذا سلَّم انصرفْنَ متلفعات بمروطِهِنَّ فلا يُعْرَفن من الغَلَس". ينظر سنن النسائي ٣/٨٢، وعلى هـذه الرواية فلا شاهد.

(٢) معنى البيت واضح، وهو لم ينسـب لقـائل معيَّن، والشـاهد فيـه مجيء الفعـل مطابقـاً للفـاعل الظاهر في قوله: (نصروك قومي). شواهد التوضيح والتصحيح/١٩٢، شرح الأشموني ٢/٤٧.

(٣) حاتم وأوس: من أجواد العرب. فاض الخير: ذاع وانتشر. يمدح ابنَ عبد العزيـز بأنـه قد تجاوز بكرمه أجواد العرب المعروفين. قائل البيت غير معروف. والشاهد فيه مجيء الفعل مطابقاً لنائب الفاعل الظاهر، في قولـه: (نسيا حـاتِم وأوسٌ). شـواهد التوضيـح والتصحيـح/١٩٢، شـرح الأشموني ٢/٤٧.

(٤) أعرضن: صددن. النواضر: ج ناضرة وهي ذات النضرة وهي الحسن والرواء. قـائل البيت محمد بن عبد اللَّه العتبي. والشـاهد فيـه مجيء الفعـل مطابقـاً للفـاعل الظـاهر فـي قولـه: (رأيْنَ الغواني). معجم الشعراء/٤٢٠، شذور الذهب/١٧٩،....

(٥) دير الجاثليق: موضعٌ قتل فيه مصعب بن الزبير. مبعـد: أجنبـيٌ، حميـم: صديـق. المـارقون: الخارجون عن الدين. المصرين: البلدين ويعني بهما الحجاز والعراق. والشاهد في البيت الثاني =

وقولُ الفرزدق:

بَنِي الأَرْضِ قد كانوا بنيَّ فَعزَّني   عليهم لآجالِ المنايا كتابُها(١)

(بني) خبر كان مقدماً، والتقدير (كانوا بنيَّ بني الأرضِ)، ويمكن تخريجُ هذه اللغة من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون على التقديم والتأخير، فيكونُ المثنَّى والمجموعُ بعد الفعل والفاعل مبتدأً، التقدير: (أخواك قاما وإخوتُك قاموا).

والثاني: أن يكونَ من إبدال الظاهر من المضمر، (فقاما) فعلٌ وفاعلٌ، و(إخوتك) بدلٌ من الفاعل، وكذا الجميع.

الثالث: أن تكون الألفُ والواوُ والنونُ حروفاً دالَّةً على كونِ الفاعل مثنًّى أو مجموعاً، كما أنَّ التاءَ حرفٌ دالٌ على تأنيثِ الفاعل.

والسبب في هذا الاستعمال أن الفاعل قد يكون غير قابلٍ لعلامة//التثنية ولا الجمع (كمَن)، فإذا قصَدْتَ تثنيتَه أو جمعَه قلت: (قاما مَن في الدار، وقاموا من في الدار، وقُمْنَ من فيها)، ثم فَعَلُوا ذلك فيما لا لَبْسَ فيه، ليجري البابُ على سَنَنٍ واحدٍ. واللّه أعلم.

٦٤/

المسألة السادسة: في حذف رافعِ الفاعل ونائبه. وهو على [ثلاثة أضربٍ: واجبٍ وجائزٍ وممتنعٍ](٢)، لأنَّه بمنزلة المبتدأ، لأنه أحدُ جزأي الجملة، فوجبَ حذفُه

= مجيء الفعل مطابقاً للفاعل الظاهر، في قوله: (وقد أسلماه مبعدٌ وحميمُ)، والقياسُ ألا يتطابقا إلا إذا كان الفاعل ضميراً. ديوان ابن الرقيات/١٩٦، شذور الذهب/١٧٧،...

(١) عزني: غلبني، كتابها: ما كتب عليهم من الموت. يشير إلى غلبة الموت على كل مخلوق في هذه الارض. يُنسب البيت للفرزدق وليس في ديوانه، والشاهد فيه مجيء الفعل الناقص مطابقاً لاسمه في قوله: (كانوا بنيَّ بني الأرض)، على تقدير الشارح، والقياس ألا يتطابقا إلا إذا كان الاسم ضميراً. شرح الكافية الشافية ٥٨٢/٢، الجنى الداني/١٧٠.

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من المحقق، وهي في الأصل (على ضربين: واجب وجائز)، وآثرنا ما ذهبنا إليه لاستكمال القاعدة، لأن الشارح عاد في ص ٢١٤ وقال: والضربُ الثالث ممتنع الحذف، وهو ما عدا ما ذكر.

تارةً، وجاز تارةً، كما كان ذلك في المبتدأ.

الضرب الأول: الجائزُ الحذفِ. وهو ما أَشـعَرَ بـه مـا قَبْلَـه، كقولـه تعـالى علـى قراءة ابن عامر وأبي بكر: ﴿**يُسَبَّحُ له فيها بـالغُدُوِّ والآصـالِ رجـالٌ**﴾(١) بضـم (يُسبَّح) مبنيّاً للمفعول. (فرجالٌ) فـاعلُ (يُسَبِّحُ) محذوفـاً، أي يُسَبِّحُه رجـالٌ، فحـذفَ لإشعارِ (يُسَبَّحُ له) به. ومثله بيت الكتاب، وهو لابن نُهَيك النَّهشلي:

لِيُبْـكَ يزيـدٌ ضـارعٌ لِخُصُومةٍ   ومُخْتَبِطٌ مما تطيحُ الطـوائحُ(٢)

كأنَّه قال: مَنْ يَبكيه؟ فقال: ضارعٌ، أي يبكيه ضارعٌ، وهو الذليل الخاضع، والمُخْتَبِط: المحتاج، وأصلُه ضَرْبُ الشجرِ للإبل ليسقطَ ورقُها، وتطيـح: تُذهِب وتهلـك، يقـال: أَطَاحَتْه السِّنون إذا ذهبَتْ به في طَلَبِ الرزقِ وأَهلكَتْه. والطوائح: جمعُ مُطيحة، وهي القواذف، يُقال طوَّحَتْه الطوائح أي ترامتْ به المهالكُ، والقياس المطاوح لأنـه جمـع مطيحة، وإنما جاء على حذف الزوائد كقوله تعالى: ﴿**وأَرْسَلْنا الرياحَ لواقِحَ**﴾(٣)، والقياسُ: ملاقح. ورواه الأصمعيّ: (لِيَبْكِ يزيدَ)، بفتح الياء ونصب يزيد على البنـاء للفاعل، ولا شاهد فيه، إذَنْ فعلى قياس هذا تقول: (ضُرِبَ زيدٌ عمرٌو)، لأنَّـك لمَّـا قُلْـتَ: ضُرِبَ زيدٌ، عُلِمَ أنَّ له ضارباً، والتقدير: ضربـه عَمْرٌو. ومثلُـه قـراءةُ مـن قرأ: ﴿**وَكَذَلِكَ زُيِّن لِكَثيرٍ من المُشْرِكين قَتْلُ أولادِهـم شُـرَكَاؤُهُم**﴾(٤) بضمِّ

---

(١) النور/٣٦-٣٧. قرأ ابن عامر وأبو بكر "يسبَّح له" بفتح الباء، والباقون بكسرها. الكشف عن وجوه القراءات السبع ١٣٩/٢، التيسير في القراءات السبع/١٦٢.

(٢) المعنى أن يزيداً كان عوناً لطالبي المعروف والمظلومين فحق عليهم بكاؤه. البيت للحارث ابن نهيك النهشلي، وينسب لغيره أيضاً، والشاهد فيه حذف الفعل وبقاء معموله في قوله (ضـارعٌ) أي: ليبكِ ضارعٌ). سيبويه ٢٨٨/١، المقتضب ٢٧١/٣،....

(٣) الحَجر/٢٢ .

(٤) الأنعام/١٣٧. قرأ ابن عامر ﴿زُيِّـن لكثير من المشـركين قتلُ أولادَهـم شـركائهم..﴾، بضـم الزاي، على ما لم يُسَمَّ فاعلُه، (قتلُ) بالرفع على أنه معمول ما لم يُسَمَّ فاعله، (أولادَهـم) بـالنصب أعمل فيه (القتل)، (شركائهم) بالخفض على إضافة القتل إليهم. أما القراءة التي أشار إليهـا البعلـي وهي: ﴿زُيِّن لكثيـر من المشـركين قتْلُ أولادِهـم شـركاؤهم﴾، فهي قراءة شاذَّةٌ عن علي بن أبي-

الزاي، المعنى: زَيَّنَه شركاؤُهم، فرفَع (الشركاء) بفعل مُضْمَر، ومثلُه قولُ الشاعر:

حَمامَةَ بَطْنِ الواديَيْنِ ترَنَّمي سُقِيْتِ من الغُرِّ الغَوَادي مَطِيرُها(١)

وقولُ الآخر:

أَرَى الأيامَ لا تُبْقي كَريماً ولا العُصْمَ الأَوَابِدَ والنَّعاما

ولا عِجْلانِ ينتابان رَوْضاً نضيراً نَبْتُه عُمَّاً تُؤَامَا(٢)

(فعِجْلان) فاعل (يبقى) مضمَراً، لإشعارِ (تُبقي) به، والعُصْمُ: الوعول، والأوابد: المتوحشة، وعُمَّاً، بضم العين: أي طِوالاً، وتُؤَاما: جمع توأم.

ويحذفُ فِعلُ الفاعل إذا أُجيبَ به//نَفْيٌ، كقولك لِمَن قال: ما جاء أحدٌ: (بلى زيدٌ)، وقولِ الشاعر: ٦٤/ب

تَجَلَّدْتُ حتى قيل لم يَعْرُ قلبَه من الوجدِ شيءٌ قُلْتُ بل أعظمُ الوجدِ(٣)

أراد: بل عراهُ أعظمُ الوَجْدِ.

وكذا الأمرُ إذا أجيب به استفهامٌ، كقولك: (نعم زيدٌ) لِمَن قال: هل جاءك أَحَدٌ؟

ومنه قول الشاعر:

أَلاَ هَلْ أَتى أمَّ الحُوَيْرِثِ مُرْسَلِي نَعَمْ خالدٌ إِنْ لَمْ تَعَقْه العوائقُ(٤)

= طالب. ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/٤٥٣، شواذ القراءات/٤٠-٤١

(١) ترنَّمي: رجِّعي صوتك. الغادية: سحابة الصباح. المطير: الممطر. ينسبُ البيت للشماخ بن ضرار، وليس في ديوانه. كما ينسبُ لتوبة بن الحميِّر. والشاهد فيه حذف الفعل وبقاء الفاعل في قوله: (مطيرُها)، أي: سقاك مطيرها. وروي العجز: (سقاك من الغر الغوادي مطيرُها)، فلا شاهد فيه. أمالي القالي ١/٨٨، شواهد التوضيح والتصحيح/٦٠،.....

(٢) يشير الشاعر في البيتين إلى حتميَّة الموت والقدر. قائلهما الشاعر صخر الغي. والشاهد في البيت الثاني حذف الفعل جوازاً وبقاء فاعله، وذلك في قوله (ولا عِجْلانِ) أي: ولا يبقى عجلان. ديوان الهذليين ٢/٦٣، والبيت الثاني فيه بعد الأول بثلاثة أبيات، لسان العرب/قدر.

(٣) عراه: غَشِيَه. الوجد: الحبُّ، وهو الغضب أيضاً، تجلَّد: تصبَّر. لم يُعْزَ البيت لقائل معيَّن، والشاهد فيه حذف فعل الفاعل إذا أجيب به نفيٌ في قوله (بل أعظمُ الوجدِ)، والتقدير: بل عراه أعظم الوجد. أوضح المسالك ٢/٩٢، العيني ٢/٤٥٣،...

(٤) العوائق: الموانع. معنى البيت واضح. والشاهد فيه حذفُ الفعل جوازاً إذا أجيب به عن =

أراد: نعم أتاها خالدٌ. ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿ولَئِنْ سأَلْتَهُم مَنْ خَلَقَ السَّماواتِ والأرضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾(١)، أي: خَلَقَهُنَّ اللَّه، بدليل قولِه تعالى في آيةٍ أخرى: ﴿لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ العَزِيزُ العَلِيمُ﴾(٢)، وفي أخرى: ﴿مَاذَا أُحِلَّ لَهُم قُلْ أُحِلَّ لكم الطَّيِّباتُ﴾(٣)، وفي أخرى: ﴿مَنْ يُحْيِي العِظَامَ وهي رَمِيمٌ قُلْ يُحْيِيْها الذي أنشأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾(٤). والحكمُ بالابتداء على الاسمِ المجابِ به نفيٌ أو استفهامٌ غيرُ مُمْتنع. وتكفي المشاكلةُ لِما هو جوابٌ له معنىً كقراءةِ من قرأ من السبعةِ: ﴿قُلْ من ربُّ السَّماواتِ السَّبْعِ وربُّ العَرْشِ العظيمِ. سيقولون لِلَّهِ قُلْ أَفَلاَ تَتَّقون﴾(٥)، وكذا ﴿سيقولون لِلَّهِ قُلْ فأنَّى تُسْحَرون﴾(٦)، فهذان ونحوهما مطابقٌ معنىً لا لفظاً.

وأمَّا حذفُ الفعل مع فاعِله فكثيرٌ، كقولك: (زيداً) لمن قال: مَن أُكْرِمُ؟

وإذا تُوُهِّم حذفُ فاعِلِ فعلٍ موجود فلا سبيل إلى الحكم بحذفِه، بل يُقَدَّر إسنادُه إلى مَدْلولٍ عليه من اللَّفظ والمعنى كقولِه تعالى: ﴿ثمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ ما رَأَوا

= استفهام، وذلك في قوله: (نعم خالدٌ)، أي: نعم أتاها خالدٌ. والبيت لأبي ذؤيب الهذلي. ديوان الهذليين ١/١٥٦.

(١) لقمان/٢٥

(٢) الزخرف/٩، من قوله تعالى: ﴿ولئن سألتهم من خلق السماوات والأرضَ ليقولُنَّ خلقهُنَّ العزيز العليم﴾.

(٣) المائدة/٤، من قوله تعالى: ﴿يسألونك ماذا أُحِلَّ لهم قل أُحِلَّ لكم الطيبات...﴾.

(٤) يس/٧٩

(٥) المؤمنون/٨٦-٨٧. والقراءة بالرفع هي قراءة أبي عمرو. الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/١٣٠، التيسير في القراءات السبع/١٦٠.

(٦) المؤمنون/٨٩. قوله تعالى: ﴿سيقولون للَّه قل فأنَّى تُسْحَرون﴾. قرأها أبو عمرو: (سيقولون اللَّهُ) في الحرفين الأخيرين بالألف ورفع الهاء، والباقون بغير ألف مع كسرِ اللام وجرِّ الهاء. الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/١٣٠، التيسير في القراءات السبع/١٦٠.

الآياتِ لَيَسْجُنُنَّهُ﴾(١)، قيل: المعنى: ثم بدا لهم بداءٌ، وقيل: ثم بدا لهم سجنُه. ومنه قولُ بعض العرب: (إذا كانَ غداً فَائْتِنِي)، أي: إذا كان ما نحنُ عليه الآن [غدا](٢) فائتني، وقولُ الشاعر:

فإنْ كان لا يَرْضيكَ حتى تَرُدَّني   إلى قَطَرِيٍّ إلآ إِخالُك راضياً(٣)

أي: إن كان لا يرضيكَ ما تشاهده.

ومن الفاعل المؤول قولُه تعالى: ﴿وتَبيَّنَ لكم كَيْفَ فَعَلْنا بِهِمْ﴾(٤) ففاعل (تبيَّن) مضمون (كَيْفَ فَعَلْنا)، كأنه قال: وتبيَّن لكم كيفيَّةُ فِعْلنا بهم، ونظيره في باب الابتداء: ﴿وسواءٌ عليهم أَنْذَرْتهُم أمْ لم تُنْذِرهم﴾(٥)، أي سواءٌ عليهم إنذارُك وعدمُه.

وقد يُغني عن الفاعل استحضاره في الذهن، بذكر فعلٍ ناصبٍ لِما يصلُح إلاّ له، كقول الشاعر:

لقد عَلِمَ الضيفُ والمُرْمِلون   إذا اغبَرَّ أُفْقٌ وهَبَّتْ شِمَالا(٦)

---

(١) يوسف/٣٥

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من المحقق لاستكمال التركيب.

(٣) قَطَرَيّ: هو قطري بن الفجاءة رأس الخوارج لعصره. قائل البيت الشاعر سوار بن المضرّب يخاطب به الحجَّاج. والشاهد فيه وجوب تقدير الفاعل (اسم كان، هنا) المتوهم حذفه، بمدلولٍ عليه من اللفظ أو المعنى، وذلك في قوله: (إذا كان لا يرضيك)، فاسمُ (كان) مقدَّر. شرح ابن يعيش ٨٠/١، العيني ٤٥١/٢،....

(٤) إبراهيم/٤٥. من قوله تعالى: ﴿وسكنتم في مساكن الذين ظلموا أنفسهم وتَبَيَّن لكم كيف فعلنا بهم وضربنا لكم الأمثال﴾.

(٥) البقرة/٦

(٦) المرمل: من نفد زاده، اغبرَّ الأفق: كنايةَ عن مجيء الشتاء، لأنه وقت الحاجة، تصفه بالكرم في وقت الضيق والشدَّة. قائلة البيت جنوب بنت العجلان الهذلية أخت عمرو ذي الكلب الهذلي. والشاهد فيه استحضار الفاعل المتوهم حذفه، ذهنياً، في قولها: (وهبَّت شمالا)، والتقدير: وهبَّت الريح شمالا. ديوان الهذليين ١٢٢/٣، الإنصاف/٢٠٧،....

فأغنى عن إظهار (الريح) استحضارُها في الذهن (بهَبَّتْ) ونصبِه شمالاً على الحال.
ومثلُه قولُ الآخر:

وأُكْرِمُ الضيفَ والجارَ الغريب إذا   هَبَّتْ شـآمِيَّةً واشتدَّت القِرَرُ//(١) ٦٥/أ

فنصب شآميَّةً وأضمر الريح.

الضرب الثاني: واجبُ الحذف(٢)، وذلك نحو قوله تعالى: **﴿وإِنِ امْرَأَةٌ خـافَتْ مـن بَعْلِهـا نشـوزاً﴾**(٣) و**﴿إِنِ امـرُؤٌ هَلَـك﴾**(٤) و**﴿إِنْ أَحَـدٌ مـن المشـركين استجارك﴾**(٥)، ونظائرُ ذلك كثيرة، منها بيتُ الحماسة:

إذَنْ لَقَـامَ بنَصْري مَعْشَرٌ خُشُنٌ   عنـد الحفيـظةِ إنْ ذو لُـوثَةٍ لاَنَا(٦)

والتقدير: إنْ خافت امرأةٌ، وإن هلَكَ امـرُؤٌ، وإن استجارك أحدٌ، وإنْ لانَ ذو لوثـةٍ. فحذفُ الفعلِ في هذا ونحوه واجبٌ للعلم به، ووقوع مُفَسِّرِه بَدَلاً منه، فلو أُظْهِـر فـي مثل هذا المكان لكان جمعاً بين المُفَسِّر والمفسَّر، ومن ذلك قولُه تعالى: **﴿إذا السَّماءُ انشقَّتْ﴾**(٧) و**﴿وَإِذَا الأَرْضُ مُدَّتْ﴾**(٨) فالسماءُ والأرضُ مرفوعـان بفعلٍ مقدَّرٍ

---

(١) الشآميَّة: الريح الشمالية، القرر: ج قِرَّة وهي البرد. يصفه بالكرم في وقـت الضيـق. لـم أقف على اسم قائل البيت، ولا على تخريجه، والشاهد فيه استحضار الفاعل المتوهـم حذفُـه ذهنيـاً، فـي قوله: (هبَّت شآميَّةً) والتقدير: هبت الريح شآمية.

(٢) أي الفعل واجب الحذف. ينظر ص ٢١٠ .

(٣) النساء/١٢٨. من قوله تعـالى: ﴿وإن امـرأة خـافت مـن بعلهـا نشـوزاً أو إعراضـاً فـلا جُنَـاح عليهما أنْ يُصلِحا بينهما ..﴾.

(٤) النساء/١٧٦.من قوله تعالى: ﴿..إن امرؤٌ هلك وليس له ولَدٌ وله أُخْتٌ فلها نصف ماترك..﴾.

(٥) التوبة/٦.من قوله تعالى: ﴿وإنْ أحدٌ من المشركين استجارك فأجزه حتى يسمع كلام اللّه...﴾.

(٦) الحفيظة: الغضب لانتهاك حرمة جار أو قريب. ذو لوثة: بطيءٌ متمكِّثٌ، لان: ضَعُف، البيت من مجموعة أبيات يعتب بها الشـاعر علـى قومـه لخذلانهم إياه. قـائل البيت قريط بـن أنيف العنبري، والشاهد فيه حذف الفعل وجوباً بعد إن الشرطية، في قوله: (إن ذو لوثـة لانـا). مجـالس ثعلب ٤٧٣/٢، حماسة أبي تمام/١٢٢١(شرح المرزوقي)،...

(٧) الانشقاق/١   (٨) الانشقاق/٣

عند (سيبويه)(١)، أي: إذا انشقَّت السماءُ، وإذا مُدَّت الأرضُ. وأجازَ (الأخفشُ) في نحو هذا أن يرتفع بالابتداء(٢). والصحيحُ أنه فاعلٌ لامتناعِ ورودِ الاسمِ بعد (إذا) مخبراً عنه بغير الفعل إلاَّ في قول الشاعر:

إذا باهِلِيٌّ تَحْتَه حنظلِيَّةٌ ... له ولَدٌ منها فذاكَ المُذَرَّعُ(٣)

المذرَّع، بفتح الراء: الذي أمُّه أشرفُ من أبيه، وهذا نادر، ويمكنُ تخريجُه على تقدير الفعل، أي إذا كان باهِلِيٌّ. واللَّه أعلم.

الضرب الثالث: ممتنع الحذف(٤). وهو ما عدا ما ذُكر. كقولك: (زيدٌ) ابتداءً، تريد: قام زيدٌ، ونحو ذلك. واللَّه أعلم.

المسألة السابعةُ: في ترتيب الفاعل مع المفعول.

الأصلُ في الفاعل أن يليَ الفعلَ لأنَّه بمنزلة الجزء منه، للزومه إياه وتسكينِ آخر الفعل الماضي معه في نحو: فَعَلْتُ وفَعَلْتُما وفَعَلْتُم. والمفعولُ ليس كذلك، فحقُّه التأخيرُ، وهو مع ذلك ثلاثة أقسام. واجب التقديم، وواجب التأخير، وجائزٌ فيه الأمران.

القسم الأول: يجب فيه تقديمُ الفاعل وتأخيرُ المفعول، وهو ثلاثَةُ اقسام:

أحدُها: أن يُخَافَ التباسُ الفاعل بالمفعولِ، لعدم ظهورِ الإعراب والقرينة نحو: (ضرَبَ موسى عيسى، وأكرمَتْ سُعْدَى سَلْمَى)، فلو وُجدَتْ قرينةٌ لفظيَّةٌ نحو: (ضربَ موسى عيسى الكريمُ)، مرفوعاً ونحو: (ضرَبَ سُعْدى موسى)، أو حاليَّة، نحو: (أَضْنَتْ سَلْمَى الحُمَّى، وأكَلَ الكُمَّثْرَى موسى)، جاز تأخير الفاعل وتقديمُه.

---

(١) همع الهوامع ١/٢٠٧، ولم ينسب القول لسيبويه.

(٢) شرح الكافية ١/٧٧. وفي معاني القرآن للأخفش ٢/٥٣٤، قال: (إذا السماء انشقّتْ)، على التقديم والتأخير.

(٣) باهلي: نسبة إلى باهلة، وحنظلية: نسبة إلى حنظلة، من القبائل العربية. يذم الشاعر هنا باهلة ويفضل عليها حنظلة. قائل البيت الفرزدق، والشاهد فيه ورود الاسم بعد (إذا) مخبراً عنه بغير الفعل في قوله: (إذا باهليٌّ تحته حنظليَّةٌ)، وهو على خلاف القياس إذا الأصلُ ألا يخبر عنه في مثل هذه الحالة إلا بالفعل. ديوان الفرزدق/٥١٤، مغني اللبيب/٩٣،...

(٤) أي الضرب الثالث من أضرب حذف الفعل. ينظر ص ٢٠٨.

الثاني: أن يكون الفاعِلُ مُضْمَراً غيرَ محصورٍ، نحو: (أكرَمْتُك وأكرَمْتُ زيداً).

الثالث: أن يكونَ المفعولُ محصوراً (بإلاَّ أو بإنَّما)، ظاهراً كانَ أو مُضْمَراً، نحو: (ما ضربَ زيدٌ إلاَّ عَمْراً)، وإنَّما ضربَ زيدٌ عَمْراً، وزيدٌ ما ضربَ عمروٌ إلاَّ إيَّاه.

وأجاز الكسائيُّ وابن الانباريِّ تأخيرَه إذا كان حصرُ المفعول (بإلاَّ)//(١)، ومنه قولُ الشاعر: ٦٥/ب

تَزَوَّدْتُ من ليلى بتكليمِ ساعةٍ فما زادَ إلاَّ ضِعفَ ما بي كلامُها(٢)

القسمُ الثاني: يجب فيه تقديم المفعول وتأخير الفاعل، وهو ثلاثة أقسامٍ أيضاً.

الأول: أن يكونَ الفاعِلُ محصوراً، كقوله تعالى: ﴿**وما كانَ جوابَ قَوْمِه إلاَّ أن قَالُوا**﴾(٣)، و﴿**إنَّما يخشَى اللَّهَ من عباده العلماءُ**﴾(٤)، و(ما ضربَ زيداً إلاَّ أنتَ). وأجاز (الكسائيُّ) تقديمه أيضاً(٥) كقول الشاعر:

فَلَمْ يَدْرِ إلاَّ اللَّهُ ما هَيَّجَتْ لنا عَشِيَّةَ أنْآءِ الديارِ وشامُها(٦)

---

(١) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/٥٩٠-٥٩١. والموفي في النحو الكوفي/٢٠.

(٢) المعنى أن الشاعر كلَّم صاحبته لعل شوقه يخفُّ، فإذا به يتضاعف. ينسب البيت لمجنون بني عامر، وليس في ديوانه، بل هو في ديوان ذي الرمة. والشاهد فيه جوازُ تأخير الفاعل إذا حصر المفعول (بإلا)، على مذهب الكسائي وابن الأنباري. ديوان ذي الرمة ٢/١٠٠٢، وفيه (تداويت من ميٍّ بتكليمةٍ لها..)، العيني ٢/٤٨١،...

(٣) الأعراف/٨٢ . من قوله تعالى: ﴿وما كان جوابَ قومِه إلا إن قالوا أخرجوهم من قريتكم إنهم أناس يتطهَّرون﴾.

(٤) فاطر/٢٨

(٥) همع الهوامع ١/١٦١ قال: " وأجاز الكسائي تقديمَ المحصور بإلاَّ فاعلاً كان أو مفعُولاً لأمن اللبس".

(٦) الأنآء: ج نأي، وهو البعد. الوشام: ج وشم وهو العلامة. والمعنى: لم يدر إلاَّ اللَّه كم هيَّجَتْ لنا الوشامُ من ذكريات عشية بعدهم عن الديار. قائل البيت ذو الرمَّة والشاهد فيه جواز تقديم الفاعل المحصور ـ على مذهب الكسائي ـ وحقُّه التأخير. ديوان ذي الرمَّة ٢/٩٩٩ العيني ٢/٤٩٣،...

أي: فلم يدرِ ما هيَّجتْ إلاَّ اللَّه.

الثاني: أن يكونَ المفعولُ مُضْمَراً غيرَ محصور، والفاعلُ ظاهرٌ، نحو: (كلَّمَني زيدٌ وأكْرَمَني محمَّدٌ)، ونحو ذلك.

الثالث: أن يتحمَّل الفاعلُ ضميرَ المفعولِ نحو قولِه تعالى: ﴿**وإذا ابْتَلى إبراهيمَ ربُّه**﴾(١)، وقولِه تعالى: ﴿**لا ينفع نَفْساً إِيْمَانُها**﴾(٢)، فيجبُ تأخير الفاعلِ لأن الأصلَ أن يكون مُفَسِّرُ الضمير متقدماً عليه، فإن تأخَّر عنه، وكان متقدماً رتبةً، اغتُفِر ذلك. فإن كان مؤخَّراً لفظاً ورتبةً خالفَ الأصلَ من كلِّ وَجْه. وذهب (أبو الفتح بنُ جني) وشيخُنا (أبو عبد اللَّه بنُ مالك) إلى جوازه للسماعِ والمعنى(٣). أما السَّماعُ فكثيرٌ منه قولُ الشاعر:

كَسَا حِلْمُه ذا الحِلْمِ أثوابَ سُؤدَدٍ ... ورقَّى نداه ذا الندى في ذُرا المجدِ(٤)

وقولُ الآخر:

ألاَ لَيْتَ شِعْري هل يَلُومَنَّ قومُه ... زهيراً على ماجرَّ من كلِّ جانِبِ(٥)

---

(١) البقرة/١٢٤

(٢) الأنعام/١٥٨. من قوله تعالى: ﴿...يوم يأتي بعض آيات ربك لا ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل أو كسبَت في إيمانها خيراً..﴾

(٣) التصريح على التوضيح ٢٨٣/١ وفيه قول ابن جني. وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٥٨٥/٢. قال: "ولم يحسن تقديم الفاعل متصلاً به ضمير عائد إلى المفعول نحو (زان نورُه الشجَرَ)، ومع كونه لا يحسن فليس ممتنعاً وفاقاً لابن جني".

(٤) أي إن حلم الإنسان يوصله إلى السيادة، وكرَمه ينوله المجد. لم يعز البيت لقائل معيَّن، والشاهد فيه جواز تقديم الفاعل المتحمل ضمير المفعول به، في قوله: (كسا حلمُه ذا الحلم .. ورقَّى نداه ذا الندى). مغني اللبيب/٤٩٢، شرح ابن عقيل ١٠٧/٢

(٥) زهير: رجل من بني لحيان، وكان قد قتل رجلاً أجاره الشاعر فثأر لمُجارِه وقتل من رهط زهير، جرَّ: جنى. والمعنى أن اللوم يقع على زهير فيما حدث وعلى قومه أن يلوموه. قائل البيت أبو جندب بن مرة القروي، والشاهد فيه جواز تقديم الفاعل المتحمل ضمير المفعول به، في قوله: (هل يلومَنَّ قومُه زهيراً)، ويروى: (هل يلومَنَّ قومَه زهيرٌ) فيصبح شاهداً على جواز تقديم =

وقول الآخر:

وما نَفَعَتْ أعمالُه المرءَ راجياً جزاءً عليها من سوى مَنْ له الأمْرُ(١)

وقولُ (حسان بن ثابت) يمدح (المُطْعِم بن عدي):

ولو أنَّ مجداً أخْلَدَ الدهرَ واحداً من الناسِ أبقى مجدُه الدهرَ مُطْعِماً(٢)

وغير ذلك. وأما المعنى فهو أن الفعل المتعدي يدلُّ على فاعِلٍ ومفعولٍ، وشعورُ الذهن بهما متقاربٌ، فإذا افتُتِحَ كلامٌ بفعل ووليَه مضافٌ إلى ضمير، عُلِم أن صاحب الضمير فاعلٌ، إنْ كان المضافُ منصوباً، ومفعولٌ إنْ كان المضافُ مرفوعاً، فلا ضرر في تقديم الفاعلِ المضاف إلى ضمير المفعول، كما لا ضرر في تقديم المفعول [المضاف](٣) إلى ضمير الفاعل. والله أعلم.

المسألة الثامنة: في إلحاق تاءِ التأنيث الفعلَ، وهي مسألةٌ مهمَّة، لكنه ذكرها في باب التأنيثِ والتذكير، فنؤخر الكلام عليها إلى مكانها. والله أعلم.

= المفعول به المتحمل ضمير الفاعل. وذلك على مذهب ابن جني. ديوان الهذليين ٨٧/٣، خزانة الأدب ١٤١/١

(١) معنى البيت أن الأعمال لا تنفع صاحبَها ما لم يرجُ الثواب عليها من ربه. لم ينسب البيت لقائل معين.والشاهد فيه جواز تقديم الفاعل المتحمل ضمير المفعول به،في قوله:(وما نفعَتْ أعمالُه المرءَ..) وذلك على مذهب ابن جني. شرح الكافية الشافية ٥٨٦/٢، شرح الأشموني ٥٩/٢.

(٢) المعنى أنه لو كان المجد يخلِّد صاحبه، لكان مطعم بن عدي من الخالدين، لما اتصف به من مجد. الشاهد في البيت جواز تقديم الفاعل المتحمل ضمير المفعول، في قوله: (أبقى مجدُه..مُطعِما)، وذلك على مذهب ابن جني وابن مالك، والأصلُ أن يتأخر في مثل هذه الحالة كي لا يعود الضميرُ على متأخِّر. ديوان حسان بن ثابت/٣٩٨، شرح ابن الناظم/٨٨، ...

(٣) ما بين الحاصرتين زيادة من المحقق لتوضح المعنى، ومثال تقديم المفعول المضاف إلى ضمير الفاعل، الروايةُ الأخرى لبيت أبي جندب:

ألا ليت شعري هل يلومَنَّ قومَه زهيرٌ على ما جرَّ من كل جانب

نائب الفاعل والمبني للمجهول

قال رحمه اللّه تعالى: "وفِعْلُ ما لَمْ يُسَـمَّ فاعلُه يرفَعُ المفعولَ لقيامِه مقامَ الفاعِلِ، كقولك: ضُرِبَ زيدٌ، وأُعْطِيَ زيدٌ درهماً"// ٦٦/أ

الشرح: الكلامُ على فعلِ ما لم يسَمَّ فاعِلُه في مسائل:

المسألة الأولى: في حدِّه وكيفيَّة صوغه.

أمَّا حدُّه فهو كلُّ فِعْلٍ حُذِفَ فاعلُه وأُسْنِدَ إلى غيره، كما مثَّل رحمه اللّه تعالى.

وأمَّا كيفيَّةُ صوغه، فبضمِّ أوَّلِه ماضياً كان أو مضارعاً، مع كسر ما يلي آخرُه إنْ كان ماضياً، أو فتحه إن كان مضارعاً، نحو: (ضُرِبَ، يُضْرَبُ). وإنَّما غُيِّر فعلُ المفعول عن صيغته الأصليَّة ليحصُل الفرقُ بينه وبين فعلِ الفاعل.

وإنْ كان مبدوءاً بتاء مطاوعة نحو: (تَعَلَّم وتغافَل وتَدَحْرَجَ)، ضُـمَّ أوَّلُـه وثانيـه نحو: (تُعُلِّم الحسابُ، وتُغُوفِل عن الأمر، وتُدُحْرِج في الدارِ)، لأنَّه لو بقي ثانية على فتحِه لالتبس بالفعل المضارع المبنيِّ للفاعل.(١)

وإنْ كان مبدوءاً بهمـزة وصـلٍ تبـعَ ثالثُـه أوَّلَـه فـي الضـمِّ نحـو: (اقتُسِـمَ المالُ، واستُخْرِجَ)، لأنَّه لو بقي على فتحة لالتبسَ بفعل الأمر في بعض الأحوال.

وإنْ كـان ثلاثيّاً معتـل العيـن نحـو: (بـاع وغـاض، وقـال وطـال) فبُنـي للمفعول، استُثقِل فيه مجيء الكسرةِ بعد الضمَّة، ووجب تخفيفُه بحـذف حركـة الفـاء ونقل حركة العين إليها، فـإن كـانت العينُ (يـاءً)، سَلِمَتْ، وإن كـانت (واواً)، قُلِبَتْ (ياءً)، لانكسارِ ما قبلها كقولك في (باع): بِيْعَ، وقولك في (قال): قِيْلَ، أصلُهما: (بُيِعَ وقُوِلَ)، فعُمِل فيهما ما ذُكر. ومـن العـرب مـن ينقـل ويشـيرُ إلـى الضـمِّ فـي التلفُّظ بالكسر، ولا يُغَيِّر الياءَ، ويُسمَّى ذلك (إشْماماً)، وبه قرأ (ابن عامر والكسائي): ﴿قِيْل﴾(٢)

---

(١) وذلك في حالة الفعل الرباعي، إذ يُضَم أوَّله في المضارعة.

(٢) البقرة/١١ وفي مواضع كثيرة غيرها.

و﴿غِيْضَ﴾(١) و﴿سِيْقَ﴾(٢) ونحوهما.(٣)

ومن العرب من يخفِّف هذا النوع بحذف حركةِ عينه، فإن كان (واواً) سلمَتْ، كقولِ الراجز:

حُوكَتْ على نولَيْن إذ تُحَاك ... تَخْتَبِطُ الشَّوْكَ ولا تُشَاكُ(٤)

وإن كانت (ياءً)، قُلبَتْ (واواً) لسكونها وانضمامِ ما قبلها، كقول الآخر:

لَيْتَ وهل يَنفَعْ شيئاً لَيْتُ ... لَيْتَ شَباباً بُوعَ فاشتَريْتُ(٥)

فإن عرض بالكسر أو بالضمِّ التباسُ فعلِ المفعولِ بفعل الفاعل وجب تركُه والعدول إلى غيره، نحو: (خُفْتُ) مقصوداً به: خافني غيري، و(طُلْتُ)، مقصوداً به غلَبَني غيري في المطاولة. فإن الكسرة في (خفْتُ) تُوهِم كونَه للفاعل، فيجبُ العدول عنها إلى الضم أو الإشمام. {وإن كان الثلاثيُّ مضعَّفاً نحو: (حبَّ وشَدَّ) مبنيَّاً لِما لم يُسَمَّ

---

(١) هود/٤٤ من قوله تعالى: ﴿وقيل يا أرضُ ابلعي ماءك ويا سماء أقلعي وغيض الماء وقضي الأمر...﴾.

(٢) الزمر/٧١ من قوله تعالى: ﴿ وسيق الذين كفروا إلى جهنَّم زمرا..﴾.

(٣) "(سِيْئَ وسيق وحيل وجيء وقيل وغيض). قرأ ابن هشام والكسائي بإشمام الضم في أولها، وقرأ الباقون بالكسرة في أوائلها جميعاً". الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/٢٢٩،التيسير في القراءات السبع/٧٢ .

(٤) اختبط الشجرة: ضربَها بالعصا ليسقط ورقُها. حُوكَتْ: نُسِجَتْ. النول: آلة النسيج، ويروى (على نيرين) بدل (على نولين)، والنير هو لحمة الثوب. يصف متانتها وإحكام نسجها. لم ينسب الرجز لقائل معيَّن، وقد نسبه بعضهم لرؤبة، وليس في ديوانه. والشاهد فيه تخفيف عين الفعل الثلاثي (حُوكَتْ) بحذف حركتها، ويروى (حيكَتْ) فلا شاهد. أوضح المسالك ٢/١٥٦، شرح ابن عقيل ٢/١١٤،...

(٥) بوع: لغة في (بيع)، يتمنى الشاعر لو أن الشباب يُباع، إذن لاشتراه. ينسب البيت لرؤبة بن العجاج، والشاهد فيه تخفيف عين الثلاثي الأجوف المبني للمجهول بحذف حركتها، مما أدى إلى انقلابها واواً، لوقوعها ياءً ساكنة بعد ضم، في قوله (بوع)، والأصل (بُيِع) وبالتسكين (بُيْعَ). ديوان رؤبة/١٧١ (من الأبيات المنسوبة إليه، وفيه: ليت شباباً بيع). شرح ابن يعيش٧/٧٠، شرح ابن الناظم/٨٩،...

فاعلُه، جاز في فائه الكسرُ والضمُّ والإشمام}.(١) وقد قُرِئَ بكسرِ (الراءِ) قولُه تعالى: ﴿هذه بِضَاعَتُنا رِدَّتْ إلينا﴾.(٢) وإن كان الماضي معتلَّ العين على (افتعل) كاختار، أو على (انْفَعَل)، كانقاد، وبُني لما لم يُسَمَّ فاعلُه، فُعِل بأوَّلِه ما فُعِل بأوَّلِ (باع وقال): ولُفِظَ//بهمزة الوصلِ على حسب اللفظ بما قَبْلَ حرفِ العلَّة كقولك: (اخْتِيرَ وانْقِيدَ) في (اخْتُورَ وانْقُوِدَ). واللَّه أعلم. ٦٦/ب

المسألة الثانية: في ذكر حذف الفاعل.

{إنَّ الفاعل}(٣) عمدةٌ في الكلامِ، ومع ذلك فإنَّه يُحذف بأسباب:

أحدها: أن يكون معلوماً كقوله تعالى: ﴿وخُلِقَ الإنسانُ ضعيفاً﴾(٤)، وقوله تعالى: ﴿يا أيُّها الناسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فاستَمِعُوا له﴾(٥). وكقوله صلّى اللّه عليه وسلَّم: (نُصِرْتُ بالصَّبَا، وأُهْلِكَتْ عادٌ بالدَّبور)(٦) ونحو ذلك.

الثاني: أن يكون مجهولاً كقولك: (نُبِّئْتُ بكذا)، إذا لم تعرفْ مَنْ نَبَّأك، و(فُعِل كذا وكذا)، وأنت لا تدري مَنْ فعَله.

الثالث: أن يكون عظيماً والمفعول حقيراً،كقوله تعالى:﴿قُتِل الخرَّاصُون﴾.(٧)

الرابع: أن يكون حقيراً والمفعول عظيماً، كقولك: قُتِل عُمَرُ بن الخطاب، وقُتِل عليٌّ بن أبي طالب وعبدُ اللَّه بنُ الزبير، ولم يذكر الفاعل في شيءٍ من ذلك لجلالة المفعول وخَساسةِ الفاعل.

الخامس: الخوفُ منه، كقولك: (ضُرِبَ زيدٌ)، وأنتَ محتاجٌ إلى تعريفِ حال

---

(١) ما بين المعترضتين ساقط من أ.

(٢) يوسف/٦٥، من قوله تعالى: ﴿هذه بِضَاعَتُنا رُدَّتْ إلينا﴾، أما قراءتها "رِدَّتْ إلينا" بكسر الراء فهي قراءة علقمة بن قيس. القراءات الشاذة لابن خالويه/٦٤.

(٣) ما بين المعترضتين ساقط من الأصل و أ .

(٤) النساء/٢٨ (٥) الحج/٧٣

(٦) صحيح البخاري/باب بدء الخلق ٥ . مسند ابن حنبل ١/٢٢٣ .

(٧) الذاريات/١٠

المفعول، خائفٌ من الفاعل.

السادس: الخوف عليه، كقولك: (قُتِل زيدٌ، أو قُذِفَ أو سُرِقَ مالُه)، إذ لو عُلِم الفاعلُ لأُخِذَ فقُتِل أو حُدَّ للقذف أو قُطِعَتْ يدُه، ونحو ذلك.

السابع: حذفُه للإيجاز، كقوله تعالى: ﴿**ذلك ومن عاقَبَ بمثل ما عُوقِبَ ثمَّ بُغِيَ عليه**﴾.(١)

الثامن: أن يكونَ لموافقةِ المسبوقِ السابقَ، كقول بعض الفصحاء: (من طابَتْ سريرتُه حُمِدَتْ سيرتُه).

التاسع: ألاَّ يتعلَّق مرادُ المتكلِّم بتعَيُّنِ فاعلٍ، كقولِه تعالى: ﴿**فإنْ أُحْصِرتُم فما استيْسَر من الهَدْيِ**﴾(٢)، وقوله تعالى: ﴿**وإذا حُيِّيْتُم بتحيَّةٍ فَحَيُّوا بأَحْسَنَ منها**﴾(٣) و﴿**إذا قيل لكم تَفَسَّحُوا في المجالسِ فافْسَحُوا**﴾(٤)، وكقول(الشَّنْفَرَى):

وإنْ مُدَّتِ الأيدي إلى الزَّادِ لم أَكُنْ ... بأَعْجَلِهِمْ إذْ أجشعُ القومِ أَعْجَلُ(٥)

العاشر: إصلاحُ النَّظْم، كقول (الأعشى):

عُلِّقْتُها عَرَضاً وعُلِّقَتْ رَجُلاً ... غيري وعُلِّق أخرى غيرَها الرجلُ(٦)

وكقول (عنترة):

وإذا شَرِبْتُ فإنني مُسْتَهْلِكٌ ... مالي وعِرْضِي وافِرٌ لم يُكْلَمِ(٧)

---

(١) الحج/٦٠،من قوله تعالى:﴿ذلك ومن عاقب بمثل ما عوقب به ثم بغي عليه لينصرنَّه اللّه..﴾.

(٢) البقرة/١٩٦ (٣) النساء/٨٦ (٤) المجادلة/١١

(٥) الجشع: أشد الحرص على الأكل. الشاهد في البيت حذف الفاعل وإنابة المفعول عنه، لأن مراد التكلم لا يتعلق بتعيُّن فاعل، وذلك في قوله: (وإن مُدَّت الأيدي). شرح لامية العرب للزمخشري/٢٠، العيني ٢/١١٧،...

(٦) عُلِّقتها: أحببتها، عَرَضاً: عن غير قصد، والشاهد في البيت حذف الفاعل وإنابة المفعول به بغرض إصلاح النظم في قوله: (عُلِّقتُها وعُلِّقَتْ وعُلِّق). ديوان الأعشى/١٤٥، أوضح المسالك٢/١٣٦،...

(٧) شربت: يعني شربَ الخمر. العرض: ما يمدح به الإنسان ويذم، يُكلم: يجرح. يفخر بسخائه =

المسألة الثالثة: في حكم النائب عن الفاعل وأقسامِه.

النائبُ عن الفاعل يجري مَجْرَى الفاعِلِ في أحكامِه من وجوب الرفع، ووجوبِ التأخير عن الرافع له، والتَّنَزُّل منه منزلة الجزء//وعدم الاستغناء عنه. وقد كان قبل ذلك منصوباً لفظاً أو مَحَلاً، وكان تقديمُه جائزاً، كقوله تعالى: ﴿اللَّـهَ أَعْبُـدُ مُخْلِصاً﴾(١)، وكان جائزَ الحذف. ٦٧/أ

وأمَّا أقسامُه [فستَّةٌ](٢)

أحدها: مفعولُ الفعل المتعدِّي إلى مفعولٍ واحدٍ نحو: (ضُرِبَ زيدٌ وأُكْرِمَ عَمْرٌو واصْطُفِيَ محمَّدٌ).

الثـــاني: مفعـول المتعـدي إلـى مفعولَيْن ثانيهمـا غـيرُ الأوَّل نحـو: (أعطـى وكسا)، فيجوز إقامةُ كلٍّ واحدٍ منهما مقامَ الفاعلِ إذا لم يُخَفْ لَبْس نحو: (أُعْطِيَ زيدٌ دِرْهَماً، وأُعْطِيَ زيداً دِرْهَمٌ)، والأَوْلى إقامةُ الأوَّلِ، لأنه فاعلٌ في المعنى، وإقامةُ ما هو فاعِلٌ معنىً مفعولٌ لفظاً أَوْلى من إقامةِ ما هو مفعولٌ لفظاً ومَعْنـىً، فـإنْ خِيف لَبْسٌ تَعَيَّنَ إقامةُ الأوَّلِ، نحو: (أُعْطِيَ عيسى موسى).

الثالث: مفعول المتعدي إلى مفعولين ثانيهما عبارةٌ عن الأوَّل، نحو: (ظُنَّ زيدٌ عالماً)، فأكثرُ النحويِّين يوجبون نيابة الأوَّل، لأن الثاني في هذا البابِ خبرٌ، والخَـبَرُ لا يُخْبَرَ عنه. وأجاز بعضُهم نيابته إذا أُمِنَ اللَّبْسُ، واختاره شيخُنا (أبو عبد اللّـه بن مالك) رحمه اللَّه تعالى، لأنَّه مفعولٌ، ونيابةُ المفعول ـ بشرط أمْنِ اللَّبْسِ ـ جائزة.(٣)

= في شرب الخمر وحسن معاشرته للندمان. والشاهد في البيت حذف الفاعل وإنابة المفعول بـه بغرض إصلاح النظم، وذلك في قوله: (لم يُكَلَّم). ديوان عنترة/٢٤، الهمع١/١٦٢،...

(١) الزمر/١٤، من قوله تعالى: ﴿قل اللَّهَ أَعْبُدُ مخلصاً له ديني﴾.

(٢) ما بين الحاصرتين (ستة) زيادة من المحقق، وهي الأصل وبقية النسخ (فسبعةٌ) ولكنـه ذكـر ستة أقسام فقط، وقد ذكر ـ من حيث الترقيم ـ السابع، إلا أنه لم يذكـر السـادس، فآثرنـا التصحيـح، لأن أقسام النائب عن الفاعل هي ستة في معظم كتب النحـو. ينظـر: شـرح المفصـل/٧٣، وشـرح الكافية١/٨٤.

(٣) التسـهيل لابن مـالك/٧٧. قـال: "ولا تمنـع نيـابة غيـر الأول من المفعـولات مطلقـاً إن أُمِنَ =

الرابع: الظرفُ، كقولك في بناء الفعل من (أَفْلَحْتَ دَهْرَك) أو (سِرْتَ أمامَ زيدٍ وخَلْفَه): (أُفْلِحَ دهرُك، وسِيْرَ أمامُ زيدٍ وخَلْفُه)، فيجوز نيابتُه بشرطِ تصرُّفِه وعدمِ المفعول به وفاقاً.

الخامس: الجار والمجرور، نحو: (رُضِيَ عن المحسن، وغُضِبَ على المسيئ)، ومنه قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾(١)، (فَعَلَيْهِم) في موضعِ رفعٍ لنيابتِه عن الفاعل.

[**السادس**]:(٢) المصدرُ (المتصرِّف)(٣) والمُخْتَصّ، كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾(٤)، فإن كان غير متصرِّف، نحو: (معاذَ اللَّهِ وسبحانَ اللَّهِ)، او غيرَ مُختَصٍّ، نحو: (ضُرِبَ ضَرْبٌ، وعُلِمَ عِلْمٌ)، لم تَجُزْ إقامتُه.

ولا يجوز أن ينوبَ الظرفُ ولا المصدرُ ولا حرفُ الجرِّ عن الفاعل، مع وجود المفعول به، وأجازه الكوفيون و(الأخفش) من البصريِّين(٥)، محتجِّين بنحو قوله تعالى: ﴿لِيُجْزَى قَوْماً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾(٦)، على قراءة (أبي جعفر يزيد ابن القعقاع)، على بناء (يُجْزَى) لِما لم يُسَمَّ فاعِلُه، ونيابةِ الجار والمجرور، ونصبِ (قوماً)، ومثله قول الراجز:

لم يُعْنَ بالعلياء إلاَّ سَيِّدا ولا شَفَى ذا الغَيِّ إلاّ ذو هُدَى(٧)

= اللبسُ، ولم يكن جملة أو شبْهَها، خلافاً لمن أطلق المنع في باب ظنَّ وأعلَمَ".

(١) الفاتحة/٧

(٢) (السادس)زيادة من المحقق،وهو في الأصل(السابع)،ولكن الترتيب بحسب الواقع هو ما أثبتنا.

(٣) (المتصرف) ساقطة من الأصل.

(٤) الحاقَّة/١٣

(٥) شرح الكافية ١/٨٤-٨٥.

(٦) الجاثية/١٤. من قوله تعالى: ﴿قل للذين آمنوا يغفروا للذين لا يرجون أيام اللَّه لِيَجْزِيَ قوماً بما كانوا يكسبون﴾. أما القراءة بالبناء للمجهول فهي في النشر في القراءات العشر ٢/٣٧٢. قال: "قرأ أبو جعفر بضم الياء وفتح الزاء مجهلاً"

(٧) عَنِيتُ بالشيء أعْنَى به، وعُنِيتُ بالأمر أُعْنَى به: بمعنى اهتم به. والمعنى أنه لا يهتم =

ومثلُه قولُ الآخر:

ولـو ولَـدَتْ قَفيـرَةُ جَرْوَ كَلْبٍ   لَسُـبَّ بذلك الجَـرْوِ الكلابا(١)

ومثلُه قولُ الآخر:

ليس منيبـاً امـرؤٌ مُنَبَّـهٌ   للصـالحاتِ متنـاس ذنبَـهُ

وإنمـا يُرضـي المنيبُ ربَّـه   مـادام مَعْنِيَّـاً بذكـرٍ قَلْبَـهُ(٢)

واسـمُ المفعـول حكمُـه حكـم فعـل مـا لـم يُسَمَّ فاعلـه فـي رفعـه فَضْلَـةً نيابـةً عـن الفاعل، ويأتي الكلام عليه في موضعه، إن شاء اللَّه تعالى.

= بمعالي الأمور إلا السادة ولا يردُّ الغواة إلا المهتدون. الرجـز لرؤبـة بـن العجـاج والشـاهد فيـه إنابة الجار والمجرور (بالعلياء) عن الفاعل، مع وجود المفعول (سيدا) إذ التقدير عندهم: (لم يَعْنِ اللَّهُ بالعلياء إلا سيِّداً) أي: لم يجعل اللَّه أحداً يعتني بالعلياء إلا مـن لـه سيادة. ديـوان رؤبـة/١٧٣ (وفيه "لم يَعْنَ" بالبناء للمعلوم فلا شاهد). شرح ابن الناظم/٦٠، أوضح المسالك ٢/١٥٠،..

(١) قفيرة: اسم أم الفرزدق. الجرو: ولد السباع ومنها الكلب وهـو المقصـود هنـا. والمعنـى أن أم الفرزدق ولدت ولَد سوء. نسب البيت لجرير، والشاهد فيه نيابة الجار والمجرور عـن الفـاعل مـع وجود المفعول به، وذلك في قوله: (.. لَسُبَّ بذلـك الجـرو الكلابـا). وهـذا علـى مذهـب الكوفيين. والبيت ليس في ديوانه. الخصائص ١/٣٩٧، أمالي الشجري ٢/٢١٥،...

(٢) منيب: راجع وتائب. معنيًّا: مهتماً. لم تنسب الأرجـاز لقـائل معيَّن، والشـاهد فيهاإنابـة الجـار والمجرور عن الفاعل، مع وجود المفعول به في قوله: (معنيّاً بذكرِ قلبَه) فقوله (بذكرٍ) نـائب عـن الفاعل لاسم المفعول (معني). أوضح المسالك ٢/١٤٩، العيني ٢/٥١٩،...

الأفعال الجارية مجرى الأدوات

قال رحمه اللَّه تعالى: "ومن الأفعالِ أفعالٌ تَجْرِي مَجْرَى الأدواتِ، وتختصُّ بأحْكامٍ مختلفة، فلا بُدَّ من عدِّها، وهي أربعةُ أنـواعٍ. أولُها: كـان وأخواتُها، وهـي: (كان وأمسى وأصبح وأضحَى وظلَّ وباتَ وصارَ، وما دامَ وما زال وما بَرِحَ ومافَتِئَ وما انفَكَّ، وليس)، وتُسَمَّى هذه أفعالاً ناقصةً، بمعنى أنها لا تَتِمُّ بالفاعل وتحتاج إلى خبرٍ، نحو أن تقول: (صارَ زيدٌ غنيَّاً، وليس زيدٌ خارجاً)، ويُسَمَّى المرفوع بها اسماً والمنصوب خبراً"

الشرح: الفعلُ وضع ليُسْنَدَ إلى غيره ويُحَدَّثَ به، فهو مفتقِرٌ إلى مسندٍ إليه ومحدَّثٍ عنه، وذلك يتحقَّق بالمفرد،فكونُه يفتقر إلى جملةٍ على خلافِ الأصلِ.والذي يفتقر إلى الجملة بحكم الأصل إنما هو الحرفُ، فما افتقر إلى الجملة من الأسماء والأفعال فهو شبيهٌ بالحرف في ذلك وجارٍ مجراه في الافتقار إلى الجملة، فلذلك قال الجرجاني رحمه اللَّه : "ومن الأفعالِ أفعالٌ تجري مجرى الأدوات" أي مجرى الحروف. والأدواتُ جمع أداةٍ، وهي الآلة التي يُعْمَل بها، سُمِّيَتْ أدواتٍ لشَبَهِها بالأدوات الحسيَّة في كونها عاملةً في غيرها، وذلك أربعة أنواع:

الأول: كان وأخواتها ناقصةً، لأنها لا تتمُّ بالمرفوع، وإنَّما تتمُّ بالخبر.

الثاني: أفعال المقاربة وأفعال الشروع، لأنها أيضاً لا تتمُّ إلا بالخبر.

الثالث: نعم وبئس وما جرى مجراهما لأنَّ كلاًّ منها يفتقر بعد ذكر المرفوع إلى ذكر مخصوصٍ بالمدح أو بالذم.

الرابع: فعل التعجُّب لأنه يفتقر بعد إسناده إلى ضميرٍ، إلى ما يصير به كلاماً، نحو: (ما أحسنَ زيداً!)، أصلُه: حَسُنَ زيدٌ. وسيأتي الكلام على ذلك مشبعاً إن شاء اللَّه.

فإن قيل: من الأفعال ما لا يُسْتَغْنَى عن ذكر الفضلةِ معه، ولا تفيد إلاَّ بذلك كقولك لمن قال: من ضَرَبْتَ؟ : (ضَرَبْتُ زيداً)، وقولك: (ما ضَرَبْتُ إلا زيداً وما سافَرْتُ إلاَّ راكباً، وإنْ ضَرَبْتَ فاضرِبْ زيداً، وإنْ سافَرْتَ فسافِرْ راكباً)، وذلك كله

خارجٌ عمَّا ذكرناه من الأنواع الأربعة، فالجوابُ أنَّ توقُّفَ حصولِ الفائدةِ فيما ذُكر عارضٌ ليس بأصلِ الوضع، فلا يرد على ما ذُكر. واللَّه أعلم.

الأفعال الناقصة

النوع الأول: كان وأخواتها.

ويردُ الكلامُ عليها في عشر مسائل.

المسألةُ//الأولى: في شرحِ ألفاظها ومعانيها، وما ألحق بها. فـ(كان) هي ٦٨/أ أمُّ البابِ لكثرةِ أقسامها ولدلالتِها على الكون إذا كانت تامَّةً، وكلُّ شيءٍ داخلٌ تحتَ الكونِ، ولدلالتِها على مطلقِ الزمان، بخلاف أخواتها، نحو: (أصبح وأمسى)، ولكونِها أكثَر في الكلامِ من غيرها، ولأنَّ بقيَّة أخواتها تصلح أن تكونَ أخباراً لها نحو: (كان زيدٌ أصبح منطلقاً)، ولا تنعكسُ. وتستعمل على وجوه:

أحدها: الناقصةُ التي لا تَتمُّ بالمرفوع، وذلك هو الأصلُ فيها، لأنَّ الأصل فيها أن يُدَلَّ بها على حصول معنى ما دخلَتْ عليه فيما مضى. دون تَعَرُّضٍ لأوَّليَّةٍ ولا انقطاعٍ كغيرها. فإنْ قُصِدِ الانقطاع ضُمِّن الكلامُ ما يدلُّ عليه، كقوله تعالى: ﴿**واذكُروا نِعْمَةَ اللَّهِ عليكم إذْ كنتُمْ أعداءً فألَّفَ بين قُلُوبكم**﴾(١)،وكقول الشاعر:

وتَرْكِي بِلادِي والحَوَادِثُ جَمَّةٌ طَرِيداً وقِدْماً كُنْتُ غَيْرَ مُطَرَّدِ(٢)

وقد يُقْصَد بها الدوام كما يُقصد (بلَمْ يزل)، كقوله تعالى: ﴿**وكان اللَّهُ على كلِّ شيءٍ قديرا**﴾(٣)، وكقول الشاعر:

---

(١) آل عمران/١٠٣

(٢) يأسف الشاعر لما هو فيه من إبعاد عن بلده بعد عزَّةٍ فيه. قائل البيت طلحة بن خويلد الفقعسي الأسدي. والشاهد فيه وجوب تضمين الكلام ما يدل على الانقطاع إن لم يرد بكان معنى الاستمرار فيما مضى، وذلك في قوله: (وقدماً كنتُ غير مطرَّد)، فكلمة (قِدماً) دلت على عدم الاستمرار في معنى (كان) شرح اللمع لابن برهان ٢٥٥/١.

(٣) الأحزاب/٢٧

وكُنْتُ امرءاً لا أسمَعُ الدَّهْرَ سُبَّةً أُسَبُّ بهـا إلاَّ كشـفْتُ غِطـاءَها(١)

الـوجه الثـاني: أن تكـون بمعنـى (ثَبَتَ)، وهـي التـي يعبِّر عنهـا النحويـون بالتامة، والتعبير عنها بمعنى (ثبت) خير من التعبير بمعنى (حدث)، لأنها قـد تكـون تامَّةً فيما لا حدوثَ فيه، نحو: (كان اللَّهُ ولا شيءَ مَعَهُ)، وقـد تكـونُ لمـا يُعَبَّر عنـه بالحدوث، كقول الشاعر:

إذا كـان الشـتاءُ فأدْفِئـوني فـإنَّ الشـيخَ يُهْـرِمُه الشـتاءُ(٢)

وتارةً يُعَبَّر عن معنى التامة (بحضَرَ) كقوله تعـالى: ﴿وإنْ كـانَ ذو عُسْـرَةٍ﴾(٣)، وتارَةً يُعَبَّر عنه (بوقَعَ) نحو قوله: (ما شاء اللَّهُ كان).

الثـالث: أن تكـون بمعنـى (كَفَـل)، فتَتَعَـدَّى (بعَنْ)، تقـول: (كُنْتُ عـن زيـدٍ) بمعنى: كَفَلْتُ.

الرابع: أن تكون بمعنى (غزَلَ)، حكى ذلك (أبـو محمـد بـن السِّيْد البَطَلْيُوسـي) تقول: (كُنْتُ الصوفَ) بمعنى غزلتُه.(٤)

الخامس: أن تكون بمعنـى (صـار)، كقولـه تعـالى: ﴿وبُسَّـتِ الجبـالُ بسَّـاً. فكانَتْ هَبَاءً مُنْبَثّاً. وكُنْتُم أزواجاً ثلاثةً﴾(٥)، وقول الشاعر:

بِتَيْهَـاءَ قَفْـرٍ والمَطِـيُّ كأنَّهـا قَطَا الجَوْنِ قد كانت فِراخاً بُيُوضُها(٦)

---

(١) كشفت غطاءها: أظهرْتُ حقيقتها والدافع إليها. كأنه يقول: مـا شُتِمْتُ لعيب حقيقـيٍّ فـيَّ، بـل لغرضٍ في نفس الشاتم. قائل البيت قيس بن الخطيم، والشـاهد فيـه استعمال (كـان) بمعنـى الـدوام والاستمرار، في قوله: (وكنت لا أسمع سبَّةً)، فـالمعنى كنـت كذلـك ولا زلـت. ديـوان قيـس بـن الخطيم/١٠، العيني ٣/٢٢٣ (وقد ذكره في معرض شاهدٍ آخر من القصيدة نفسها، وليس شاهداً).

(٢) كان الشتاء: حدث الشتاء وجاء وقت البرد، يُهْرِمُه: يورثه الهرم. قائل البيت الربيع بن ضبع الفزاري والشاهد فيه مجيء (كان) بمعنى (حدث). شذور الذهب/٣٥٤، همع الهوامع١/١١٦،...

(٣) البقرة/٢٨٠، من قوله تعالى: ﴿وإن كان ذو عُسْرَةٍ فنظرةٌ إلى مَيْسرَةٍ﴾.

(٤) همع الهوامع ١/١١٦، ولم ينسب القول للبطليوسي ولا لغيره.

(٥) الواقعة/٥-٦-٧.

(٦) تيـهاء: مفـازة لا يهتـدى فيها. الجـون: الأسود المخالط حمرة. والجمع جُوْن، يصف المطيَّ =

أي: صارت.

السادسُ: أن تكونَ زائدةً، وزيادتُها أنواع:

أحدها: بعد (ما) التعجُّبيَّة، قال شيخُنا رحمه اللَّه: "ولا خلافَ في زيادتِها بعدها"(١) كقول الشاعر: // ٦٨/ب

ما كان أَسْعَدَ من أجابَكَ آخِذاً بهُداك مُجْتَنِباً هَوىً وعِنَادا(٢)

الثاني: زيادتُها بين صفةٍ وموصوف، كقول الشاعر، أنشده سيبويه:

فكَيْفَ إذا مَرَرْتَ بدارِ قَوْمٍ وجيرانٍ لنا كانوا كرامِ(٣)

فإن قيل: ليست (كان) هنا زائدةً لوجهَيْن: أحدُهما: أنها مسندةٌ إلى الضمير الذي هو الواو، وذلك يدلُّ على الاهتمامِ بها، والثاني: أنَّ الواوَ اسمُها، و(لنا) خبرُها، فالتقديرُ إذن: (وجيرانٍ كرامٍ كانُوا لنا)، فالجوابُ: أما الأوَّلُ، فلا يَمْنَع إسنادُها زيادتَها، بدليل إلغاء (ظَنَنْتُ) مُسْنَدَةً، متأخِّرةً ومتوسِّطَةً، وقد قيل في قوله صلَّى اللَّه عليه وسلَّم لعائشة: (كُنْتُ لك كأبي زَرْعٍ لأُمِّ زرعٍ)(٤) إنَّ (كان) زائدةٌ، والتقدير: أنا لك كأبي زَرْعٍ.

= بسرعة سيرها، كأنها قطا تقصد إلى فراخها، قائل البيت ابن أحمر الباهلي، والشاهد فيه استعمال (كان) بمعنى (صار)، وللبيت رواية أخرى لا تمس الشاهد. ديوان ابن أحمر الباهلي/١١٩، شرح ابن يعيش ١٠٢/٧،...

(١) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٤١١/١، بمعناه، قال: "وقد كثرت زيادتها بين (ما) التعجبيَّة وفعلها، نحو: ما كان أحسن زيداً!"

(٢) يخاطب الشاعر بهذا البيت الرسول صلَّى اللَّه عليه وسلَّم، ومعناه واضح، قائل البيت عبد اللَّه ابن رواحة الصحابي الأنصاري. والشاهد فيه زيادة (كان) بعد (ما) التعجبيَّة، في قوله (ما كان أسعَد من أجابك). شرح الكافية الشافية ١٠٩٩/٢، شرح ابن الناظم/١٨١،...

(٣) البيت من قصيدة للفرزدق يمدح بها هشامَ بن عبد الملك، وللبيت روايات أخرى لا تمس الشاهد وهو زيادة (كان) بين الصفة والموصوف في قوله: (وجيران لنا كانوا كرامٍ)، والأصل: وجيران كرامٍ كانوا لنا. ديوان الفرزدق/٨٣٥، سيبويه ١٥٣/٢،...

(٤) صحيح البخاري/باب النكاح ٨٢ ـ صحيح مسلم/كتاب فضائل الصحابة ٩٢ .

والثاني أن الأصل عدمُ جواز تقديم الخبر ومنعُ كون (لنا) خبراً مقدَّماً.

الثالث: بين الجار والمجرور، وهو شاذ، كقول الشاعر:

سَــرَاةُ بنــي أبي بكــر تسامَى   علــى كــان المُطَهَّمَةِ الصــلابِ(١)

قال الأصمعي: المُطَهَّم: التام كلُّ شيءٍ منه على حدته، فهو بارع الجمال.

الرابع: زيادتُها بلفظ المضارع في قول (أم عقيل بن أبي طالب)

أنت تكــونُ ماجــدٌ نبيــلُ   إذا تَهُــبُّ شَــمْأَلٌ بَلِيــلُ(٢)

وذلك شاذٌ لأن الزيادةَ على خلافِ الأصلِ. وأجاز (الفراء) زيادة (تكون) بين (ما) وفعل التعجُّب(٣)، ومنه قولُ رجلٍ من طيِّئ:

صَدَّقْتَ قائلَ ما يكــونُ أحقَّ ذا   طِفْــلاً يَبُــذُّ ذَوي السِّيادةِ يافِعا(٤)

وزعم (السيرافي) أن (كان) الزائدة مسندَةٌ إلى ضميرٍ منويّ(٥)، ولا حاجة إلى ذلك، لأن (كان) الزائدة تشبه الحرف، فلا يبالى بخلوّها من الإسناد، ولأنَّ (كان) قد زيدت بين (على)ومجرورها، فإذا نُوِيَ معها فاعلٌ، لزمَ الفصلُ بين الجار والمجرور

---

(١) سراة: ج سري وهو الشريف. تسامى: أصلها تتسامى أي تعلو. ويروى: (..المسوَّمةِ العراب) أي الخيول المعلمة لنجابتها. لم يعز البيت إلى قائل معيَّن. والشاهد فيه زيادة (كان) بين الجار والمجرور شذوذاً في قوله (على كان المطهمة). شرح ابن يعيش٧/٩٨، أوضح المسالك١/٢٥٧،...

(٢) شمأل: ريح شمالية. بَليل: ريح تمزجها مطرة ضعيفة. تصفه بالكرم في وقت الشدة والحاجة. الشاهد في البيت زيادة (تكون) بلفظ المضارع، في قولها: (أنت تكون ماجدٌ). العيني ٢/٣٩ التصريح ١/١٩١،...

(٣) نسب (الرضيُّ) هذا التجويزَ لابن كيسان ولأبي البقاء. ينظر شرح الكافية ٢/٢٩٤ و٢/٣٠٩.

(٤) المعنى أنك كنت عند حسن ظن من توقع لك السيادة عندما تَيَفَّع. وروي البيت في شرح عمدة الحافظ " ... كهلاً يبذ أولي السيادة يافعاً" فيصبح المعنى: صدَّقت من قدَّر - وأنت يافع - أنك ستبذ أصحاب السيادة عندما تكتهل. لم أقف على اسم قائل البيت. والشاهد فيه زيادة (يكون) بلفظ المضارع بين (ما) وفعل التعجب في قوله: (ما يكون أحقَّ..) شرح عمدة الحافظ/٧٥٢.

(٥) شرح المفصل ٧/٩٩ قال: "وذهب السيرافي إلى أن معنى قولنا: زائدة، أن لا يكون لها اسم ولا خبر، ولا هي لوقوع مذكور، ولكنَّها دالةٌ على الزمان، وفاعلها مصدرها، وشَبَّهَهَا بظَنَنْتُ إذا ألغيتَ".

بجملةٍ، ولا نظير لذلك.

وأجاز بعضُ النحويين زيادة (كان) آخراً، قياساً على إلغاء (ظنَّ) آخراً. والصحيح منعُ ذلك لعدم استعماله، ولأنَّ الزيادةَ على خِلافِ الأصل، فلا تستباحُ في غير مواضعها المعتادة.

وأمَّا (**أمسى وأصبح وأضحى**) فبمعنى دخل في المساء والصباح والضُّحى، والمساء ما بين الظهر والمغرب، عن (ابن القَطَّاع)(١)، وقال (الجوهري): "والصباح نقيضه"(٢)، و"ضَحْوَةُ النهار بعد طلوعِ الشمسِ، ثم بعده (الضُّحَى) مقصوراً، وذلك حين تشرق الشمسُ، ثم بعده (الضَّحَاء) مفتوحاً ممدوداً مذكَّراً"(٣)، تقول منه: (أضحَيْتُ)، كما تقول من الصباح: (أصبَحْتُ).

وأمَّا (**ظلَّ**) فمعناه أقام نهاراً، وظلَّ يفعل//كذا: إذا فَعَلَه نهاراً. ٦٩/أ

هذا مدلُولها في الأصلِ، ثم استُعْمِلَتْ نواقصَ. والأصل في النواقص الدلالةُ على ثبوتِ مضمونِ الجملة في المساء والصباح والضُّحى والنهار. وقد يُستعمل كلُّ واحدٍ من الأربعة بمعنى (صار)، فمن مجيء (أمسى) بمعنى (صار) قولُ الشاعر:

أَمْسَتْ خَلاءً وأَمْسَى أهلُها احْتَمَلُوا   أَخْنَى عليها الذي أَخْنَى على لُبَدِ(٤)

ومن مجيءِ (أصبح) بمعنى (صار) قولُه تعالى: ﴿**فَأَصْبَحْتُم بنعمته إِخْوَانا**﴾.(٥)

ومن مجيْ (أضحى) بمعنى (صار) قولُ الشاعر:

---

(١) **الأفعال** لابن القطاع ٢٠٦/٣ .

(٢) **صحاح** الجوهري/صبح.

(٣) **صحاح** الجوهري/ضحا.

(٤) احتملوا: حمّلوا جمالهم وارتحلوا. أخنى عليها: أتى عليها وأهلكها، لُبَد: آخر نسور لقمان على ما تزعم العرب ويضرب به المثل في طول العمر، والمعنى أن ديارهم قد أصبحت خاوية ولم تنج من أحداث القدر الذي يأتي على كل شيء. البيت للنابغة الذبياني. والشاهد فيه استعمال (أمسى) بمعنى (صار)، في قوله: (أمست خلاءً). ديوان النابغة الذبياني/٣١، الهمع ١١٤/١،...

(٥) آل عمران/١٠٣

ثُمَّ أَضْحَـواْ كأنَّهـم ورقٌ جـــــــــفٌّ فألقـت بـه الصَّـبا والدَّبُـورُ[١]

ومن مجيء (ظل) بمعنى (صار) قولُه تعالى: ﴿**فَظَلَّتْ أعناقُهم لها خاضعين**﴾[٢]

وأمَّا (**بات**) فمعناه أقام ليلاً، والناقصةُ بمعنى: (زيدٌ فاعل كذا ليلاً، وأتـى عليـه الليل وهو يفعلُ كذا)، وقد قال الراجز في (ظلَّ وباتَ):

أَظَـلُّ أَرْعَـى وأَبِيْـتُ أَطْحَــنُ   والموتُ من بعضِ الحياةِ أَهْوَنُ[٣]

وأمَّا (**صار**) فبمعنى (تجدَّد). قال (السيرافي): "فأمَّا (صارَ) ففيها معنى الانتقال، وهـي تدخلُ على جملة ولم يكن لها مثلُ تلك الحال من قبلُ، كقولك: (صار زيدٌ عالماً، وصار الطينُ خزَفاً)، أي انتقل إلى هذه الحالة"[٤]، وقد تدخلُ على غير جملـة لمـا فيهـا مـن معنى الانتقال كقولك: (صارَ زيدٌ إلى عَمْرٍو). ويساوي (صار) في العملِ ما وافقهـا في المعنى، فمن ذلك: (آضَ) بمعنى (صار)، قال الشاعر:

ورَبَّيْتُــه حتـــى إذا ما تَرَكْتُــه   أخا القومِ واستَغْنَى عن المَسْحِ شاربُه

وبالمحْضِ حتى آضَ جعداً عَنَطْنَطاً   إذا قـامَ سـاوى غاربَ الفحل غاربُه[٥]

أي: غذَوْتُه بالمحضِ من اللَّبن، المحض: غير المشوب، والعَنَطْنَط: الطويل، والغارب: مَجْمَع الكَتِفَيْن.

---

(١) الصَّبا: الريح الشرقية، الدبور: الريح الغربية. يصـف قومـاً هلكوا، قـائل البيت عـدي بـن زيد، والشاهدُ فيه استعمال (أضحى) بمعنى (صار)، في قولـه: (ثم أضحـوا كـأنهم ورقٌ). ديـوان عدي بن زيد/٩٠، عيونَ الأخبار ٣/١١٥،...

(٢) الشعراء/٤.من قوله تعالى:﴿إن نشأ ننزِّل عليهم من السماءِ آيةً فظلت أعناقُهم لها خاضعين﴾.

(٣) معنى البيت واضح، والشاهد فيه استعمال (ظـل) بمعنـى (أقـام نهـاراً) و (بـات) بمعنـى (أقـام ليلاً)، في قوله: (أظل أرعى وأبيت أطحنُ). نُسب الرجز لامرأة ولم تُعَيَّن. شـرح الكافيـة الشـافية ١/٣٩٤، شرح عمدة الحافظ/٧٦٩،....

(٤) شرح المفصل ٧/١٠٢، والكلام ثمَّ بمعناه، لكنه غير منسوب.

(٥) استغنى عن المسح شاربه: كناية عن اشتداد عوده. جعد: مجتمع شديد. البيتـان لفرعـان بـن الأصبح أو بن الأعرف يقولهما في ابنه. والشاهد في البيت الثاني استعمال (آضَ) بمعنـى (صـار) في قوله: (آضَ جَعْداً). حماسة أبي تمام للمرزوقي/١٤٤٥، شرح ابن عقيل ٢/٤١،...

ومن ذلك (رَجَع) كقوله صلّى اللّه عليه وسلَّم: **(ولا تَرْجِعُوا بَعْدي كفَّاراً يضربُ بعضُكم رِقابَ بَعْضٍ)**(١).

ومن ذلك (عاد)، كقول الشاعر:

وكان مُضِلِّي من هُدِيتُ برُشْدِهِ ... فللّه مُغْوٍ عادَ بالرُّشْدِ آمِرَا(٢)

ومن ذلك (استحال)، كقوله صلّى اللّه عليه وسلَّم: **(فاسْتَحَالَتْ غَرْباً)**(٣)، وقولِ الشاعرِ:

إن العداوةَ تستحيلُ مَودَّةً ... بتَدارُك الهَفَواتِ بالحَسَناتِ(٤)

ومن ذلك (حار)، كقول الشاعر:

وما المرءُ إلا كالشهاب وضوئِه ... يَحُورُ رَمَاداً بعدَ إذْ هو سَاطعُ(٥)

ومن ذلك (تَحَوَّل)، كقولِ الشاعر:

وبُدِّلْتُ قَرْحاً دامياً بعد صِحَّةٍ ... لعَلَّ منايانا تحوَّلْنَ أَبْؤُسا(٦)

---

(١) صحيح البخاري/ باب الحج١٣١، صحيح مسلم/كتاب الإيمان ١٢٠.

(٢) المُضِلّ: الداعي إلى الضلال، والمغوي: مثله. يشير إلى اهتدائه وصلاحه على يد من كان مُضِلاً له قبلاً. ينسب البيت لسواد بن قارب الدوسي. والشاهدُ فيه استعمال (عاد) بمعنى (صار). الهمع ١/١١٢، شرح الاشموني ١/٢٢٩،...

(٣) صحيح البخاري/باب التعبير ٢٨-٢٩، صحيح مسلم/كتاب فضائل الصحابة ١٧-١٩ وتمام الحديث: "عن ابن عمر قال: قال رسول اللّه صلّى اللّه عليه وسلَّم: بينا أنا على بئر أنزع منها إذ جاء أبو بكر وعمر، فأخذ أبو بكر الدلو فنزع ذَنُوباً أو ذَنُوبَيْن وفي نزعه ضعفٌ، فغفر اللّه له، ثم أخذها ابن الخطاب من يد أبي بكر فاستحالت في يده غرْباً، فلم أر عبقرياً من الناس يَفري فَرْيَه حتى ضرب الناسُ بعَطَن". الغرب: الدلو الكبيرة.

(٤) الهفوات: الأغلاط. يشير إلى وجوب إتباع السيئة الحسنَةَ. لم يعز البيت لقائل معيَّن. والشاهد فيه استعمال (استحال) بمعنى (صار) في قوله: (إن العداوة تستحيل مودَّةً). همع الهوامع ١/١١٢ الدرر اللوامع ١/٨٣.

(٥) يحور: يصير، يشير إلى فناء الإنسان بعد حياة وقوة. قائل البيت لبيد بن ربيعة. والشاهد فيه استعمال(حار) بمعنى(صار) في قوله:(يحور رماداً). ديوان لبيد/١٦٩، شرح الكافية الشافية١/٣٩٠.

(٦) القرح: الجرح، أبؤس: ج بؤس، يشير إلى تقلب الزمان به من نعيم إلى بؤس. قائل البيت =

ومثلُه//قولُ الآخر: ٦٩/ب

لا يُؤْيِسَنَّكَ سُولٌ عيق عنك فكم   بُؤْسٍ تَحَـوَّلَ نُعْمى أَنْسَت النِّعَما(١)

ومن ذلك (ارْتَدَّ)، كقوله تعالى: ﴿**فارتدَّ بَصِيرا**﴾.(٢)

وندَرَ إلحاقُ (جاءَ وقَعَد) بصار، في قولهم (ما جاءَتْ حاجَتُكَ؟)(٣)، وفي قولهم: (أَرْهَفَ شَفْرَتَه حتى قَعَدَتْ كأنَّها حَرْبَةٌ)(٤). و(الفرَّاءُ) يراه مُطَّرِداً في (قَعَد)(٥)،وجعل منه قول الشاعر:

لا يُقْنِـعُ الجـاريةَ الخِضَـابُ   ولا الوشـاحانِ ولا الجِلبابُ

من غيـرِ أن تلتقـيَ الأَركَـابُ   ويَقْعُـدَ الأَيْـرُ لـه لُعـابُ(٦)

الأركاب: ج رَكَب، بفتح الراء والكاف، وهو منبتُ العانة.

وألحقَ قومٌ بأفعال هذا الباب (غدا وراح)، ويستشهدُ لهما بقولِه صلَّى اللَّه عليه وسلَّم: (**لو أنَّكُم تَوَكَّلُون على اللَّه حَقَّ تَوَكُّلِه، لَرَزَقَكم كما يَرْزُق**

= امرؤ القيس. والشاهد فيه استعمال (تحوّل) بمعنى (صار)، في قوله: (تَحَوَّلْنَ أبؤسا)، ديوان امرؤ القيس/١١٨، مغني اللبيب/٢٨٨ (ذكر العجز).

(١) سُول: أي سُؤْلٌ وطلب. عيق عنك: لم تستطع بلوغه، والمعنى أن على الإنسان ألا يقنط إذا ما فاته طلب، فقد يكون الخيرُ في هذا الفوت. لم أقف على اسم قائل البيت ولا على تخريجه، والشاهد فيه استعمال (تَحَوَّل) بمعنى (صار) في قوله (تحول نعمى).

(٢) يوسف/٩٦. من قوله تعالى: ﴿فلما أن جاء البشيرُ ألقاه على وَجْهه فارتد بصيراً﴾.

(٣) تروى برفع (حاجتك) على أنها اسم (جاءت)، ونصبِها على أنها خبره، واسمه (ما). ينظر شرح الكافية الشافية ١/٣٩١، لسان العرب/كون.

(٤) شرح الكافية ١/٣٩٠، لسان العرب/قعد.

(٥) شرح الكافية ٢/٢٩٢، ولم يسم الرضي من طرد استعمال (قعد)، ولكن أشير في الحاشية إلى أنه الفراء.

(٦) الخضاب: الحناء، الوشاح والجلباب: من ثياب المرأة. ينسب البيتان لبعض بني عامر، والشاهد في البيت الأخير استعمال (قعد) بمعنى (صار) الناقصة. صحاح الجوهري/ركب، لسان العرب/قعد، خزانة الأدب ٢/٣٤١.

الطيرَ، تَغْدو خِماصاً وتروحُ بِطاناً)(١)، رواه (الترمذي)، وقال: حسنٌ صحيح. قال شيخُنا رحمه اللَّه تعالى: "والصحيحُ أنَّهما لَيْسَا من الباب، وإنَّما المنصوبُ بعدهما حالٌ، إذْ لا توجدُ إلا نكرةً"(٢).

وأمَّا (دامَ) ففِعْلٌ ماضٍ بمعنى (بقي)، والدليلُ على فِعْلِيَّتِها دخولُها في حدِّ الفعل، ووقوعُها صِلَةً (لِما) المصدريَّة، وهي لا توصلُ إلاَّ بالفعل، وهي إذا كانت من باب (كان) لا تتصرَّف، فلا يستعْمَلُ منها غير الماضي، لأنها لا تُستعملُ في هذا البابِ إلا على طريقةٍ واحدةٍ، فاختْيرَ لها بناءٌ واحدٌ، ولا تُستعملُ إلا مع (ما) المصدرية التوقيتيَّة، فإذا قُلْتَ: (افعلِ الخيرَ ما دُمْتَ واجداً)، كان التقديرُ: مدَّةَ دوامك، فحُذِفَ المضافُ، وأُقيمَ المضاف إليه مقامه، فصارَتْ (ما) مقدَّرةً بمصدرٍ مضافٍ إلى الوقت، فلذلك قلتُ: المصدريَّة التوقيتيَّة. فلَها دون أخواتِها شروطٌ تختصُّ بها، منها ما ذُكر، ومنها انَّها لا يُفصل بين (ما) وبينها، ولا يتقدَّم الخبرُ فيها على (ما)، ولا على (دامَ) ولا تُستعمل بدون ما هي مُتَعَلِّقةٌ به، فلو قلْتَ: (ما دُمْتَ واجداً)، دون قولك: (افعل الخير أو أَعْطِ أو أَنْعِمْ)، أو نحو ذلك لم يُفِدْ، ولو قُلْتَ: (ما زالَ زيدٌ واجداً) كان كلاماً مفيداً مُسْتَقِلاً بنفسه.

وتقولُ في غير باب (كان): دامَ الشيءُ يدومُ دواماً، فهو دائمٌ، فتُصرِّفُها.

وأمَّا (زالَ) فأصلُه (زَوِلَ)، بكسر الواو، لأن مضارعه (يزالُ)، قال اللَّه تعالى: ﴿ولا تزالُ تَطَّلِعُ﴾(٣)، ﴿ولا يَزَالُون مُخْتَلِفين﴾(٤)، ونحو ذلك، وذلك يُمْنَع إن كان مضموماً أو مفتوحاً، لأنَّ مضمومَ العين في الماضي لا يكونُ إلا مضمومَها في المضارع، ومفتوحَها في الماضي - وهي واوٌ - لا تكون منه في المضارع إلاَّ

---

(١) سنن الترمذي/باب الزهد ٢١، مسند ابن حنبل ١/٣٠

(٢) التسهيل لابن مالك/٥٤، قال: "والأصح ألا يجعل من هذا الباب غدا وراح ولا أسحَرَ وأفْجَرَ وأظْهَرَ".

(٣) المائدة/١٣، من قوله تعالى: ﴿فبما نقضِهم ميثاقَهم لعنَّاهم وجعلنا قلوبهم قاسية يحرفون الكلم عن مواضعه ونَسُوا حظَّاً مما ذُكِّروا به ولا تزال تطَّلعُ على خائنةٍ منهم إلا قليلاً منهم...﴾.

(٤) هود/١١٨. من قوله تعالى: ﴿ولو شاء ربُّك لجعلَ الناس أمة واحدةً ولا يزالون مختلفين﴾.

مضمومةً// أيضاً (كقالَ يقول، وعاد يعودُ) ونحوهما. وقُلبَت الواوُ ألفاً لتحرُّكِها ٧٠/أ
وانفتاحِ ما قبلَها، على ما هو مقرَّرٌ في علم التصريف. وأصل (زال) تَنَحَّى، يقالُ: زِلْتُ الشيءَ وأزلْتُه: نحَّيْتُه.

وأمَّا (بَرِحَ) فهو مكسورُ العين بمعنى (زال)، يقال: بَرِحْتُ بَرَاحاً أي زِلْتُ من مكاني، وبَرِحَ الشَّيْءُ: ذَهَبَ، ويقال: بَرِحَ الخفاءُ أي: ظهر الأمرَ المستورُ.

وأمَّا (فَتِئَ)، فبمعنى (زال)، وفيه ثلاثُ لُغاتٍ: فَتِئَ بوزن بَرِحَ، وفَتَأَ بوزن ضَرَبَ، وأَفْتَأَ.(١)

وأمَّا (انْفَكَّ) فبمعنى (زال)، وهو في الأصلِ مطاوعُ (فَكَّ)، تقول: فَكَكْتُ الشيءَ فانْفَكَّ.

وأمَّا (ليس)، ففِعْلٌ عند الجمهور، والدليلُ على فعليَّتِها اتصالُ الضمائِر البارزة بها، واتصالُ تاءِ التأنيثِ الساكنةِ بها، وذلك من خصائص الأفعال، قال اللَّه تعالى: ﴿لَسْتَ عليهم بمُسَيْطِرٍ﴾(٢) ﴿ولَسْتُم بآخِذِيه﴾(٣) و﴿لَيْسُوا سَواءً﴾(٤) ﴿ولَيْسَت التوبةُ﴾(٥).

وقال بعضُهم: هي حرفٌ، للسماع والقياس. أمَّا السماعُ،فما حكى (سيبويه) من قول العرب: (ليسَ الطِّيبُ إلاَّ المِسْكُ)(٦)، برفع الطيب والمِسْكِ جميعاً، فكُفَّ عملها بإلاَّ (كَما) النافية. وأمَّا القياسُ فهو أنَّ الفعل يدلُّ على الحدثِ والزمان، ولا تدلُّ

---

(١) لسان العرب/فتأ، قال: "وما أفتَأْتُ، تميميَّة.."

(٢) الغاشية/٢٢

(٣) البقرة/٢٦٧، من قوله تعالى: ﴿...ولا تَيَمَّمُوا الخبيث منه تنفقون ولَسْتُم بآخذيه إلا أن تُغْمِضوا فيه...﴾.

(٤) آل عمران/١١٣، من قوله تعالى: ﴿ليسوا سواءً من أهل الكتاب أمةٌ قائمةٌ يتلون آيات اللَّه آناء الليل وهم يسجدون﴾.

(٥) النساء/١٨، من قوله تعالى: ﴿وليست التوبةُ للذين يعملون السيئات حتى إذا حضر أحدَهم الموتُ قال إني تُبْتُ الآن...﴾.

(٦) سيبويه ١/١٤٧.

(ليس) على واحدٍ منهما، وإنَّما نَفْيِهما، (كَما)، ولأنها لو كانت فعلاً لكانت على أحد أوزان الثلاثي، لا يجوز أن تكون (فَعُل) بضم العين، إذ ليس في الأفعالِ ما عينُه [ياءٌ](١) مضمومةٌ، ولا (فَعَل) مفتوح العين ولا مكسورها، لوجوبِ انقلابها حينئذٍ ألفاً كـ (خاف وباع)، ولأنها غيرُ متصرِّفةٍ، وكلُّ ذلك دليلُ الحرفيَّة.

والصحيحُ أنها فعلٌ لِما ذُكر، فأمَّا ما حكَاه (سيبويه) من قولهم: (ليس الطيبُ إلا المسكُ) ففي غاية الشذوذ. قال (سيبويه) في باب حروف أجريَتْ مجرى حروف الاستفهام:"وقد زعم بعضُهم أن (ليس) تُجعَلُ كـ (ما)، وذلك قليلٌ"(٢)، فلا يثبت بمثله أصلٌ، ويُحتمل أن يكون في (ليس) ضمير الشأن. وقولُهم: (لو كانت فعلاً لدلَّتْ على الحدثِ والزمان)، قلنا: ما ثبتَ لها حكمُ الفعلِ من كلِّ وجهٍ، بل لها حكمُ الفعلِ لفظاً، فهي (كعَسَى ونِعْمَ وبئسَ). وقولهم: (لو كانت فعلاً لكانت على وزن الفعل)،قلنا: هي في الأصل على مثال (فَعِل)بالكسر،كعَلِمَ، نصَّ على ذلك (الجوهريُّ) وغيرُه، فسُكِّنَتْ استثقالاً، ولم تقلبْ ألِفاً لأنها لا تتصرَّف. وقولهم:(إنَّها غير متصرِّفة وذلك دليل الحرفيَّة)، قلنا: ليس بلازمٍ في كل فعلٍ أن يكون متصرفاً، بدليل فعل التعجُّب ونعم وبئس وعسى، وكثيرٍ من أفعال المقاربةِ وغير ذلك. واللَّه أعلم.// ٧٠/ب

فإن قيل: قد تقدَّم أن الفعل الماضي إذا كان معتلَّ العين وحذفَتْ عينُه لالتقاء الساكنين، نقلَتْ حركةُ عينه إلى فائه، كقولهم في (خاف): خِفْتُ، أصلُه: خَوِف، نُقلَتْ حركة عينه إلى فائه، فقيل: (خِفْتُ)، بكسرِ الخاء، فقياسُ (ليس) على هذا أن يُقال: (لِسْتُ ولِسْتُم)، بكسرِ اللام التي هي فاء الفعلِ، فالجوابُ أنَّ (ليس) لَمَّا لم يُستَعْمَل إلا ساكنَ العين، لم يكنْ في عينِه حركةٌ تُنْقَل إلى فائه، فبقيَتْ فاؤه بحالها مفتوحةً.

فإن قيل: إذا كان المعتلُّ مفتوح العين يتعذر نقلُ حركةِ عينِه لكون ما قبلها مفتوحاً، فَنَقْلٌ من جنس العين، فيُضَمُّ أوَّلُه إن كانت واواً، ويُكسَر إن كانَتْ ياءً،كقولهم في (باع وقال): بِعْتُ وقُلْتُ، وهنا قد تعذَّر نقلُ الحركة لِما ذُكر من

---

(١) ما بين الحاصرتين من المحقق، وهي في الأصل (واو) مضمومة. والكلام في (ليس) وهو يائي العين وليس واويها.على أنه ورد فعل يائي العين مضموم هو (هَيُؤَ).ينظر مغني اللبيب ٢٩٣/١.

(٢) سيبويه ١٤٧/١ .

كونها غير ملفوظٍ بها، فحقُّه كَسْرُ أوَّلِه لكون عينها ياءً، فالجواب أن الأوّل إنما يُكسر إذا كانت العينُ مفتوحةً، وهي هنا ساكنةٌ في اللفظ مكسورةٌ في الأصل.

وأمَّا معنى (ليس)، فنفيُ الحال، وقد جاءت لنفي المستقبل في قول الشاعر:

فما مثلُه فيهم ولا كان قبلَه   وليس يكونُ الدهرَ ما دام يَذْبُلُ(١)

(يذبل)، بوزن يكتُب: جبلٌ، قال (يعقوب): يقال له: (يذبل الجوع) لأنه أبداً مَجدِب.

المسألة الثانية: في عملها.

وهي تعمل الرفع والنصب، فامَّا كونها عاملةً فلأنَّها أفعالٌ متصرِّفةٌ مؤثِّرةٌ في معنى الجملة، فأشْبَهَتْ (ظَنَنْتُ) وأخواتها، وأمَّا كون عملها الرفعَ والنصبَ، فلأنها تفتقِر إلى اسم تُسنَدُ إليه كسائرِ الأفعالِ، فما تُسنَدُ إليه مُشَبَّهٌ بالفاعل الحقيقي، وهو مرفوعٌ بإجماع، وقد تقدَّم ذلك حكماً وتعليلاً. والآخرُ منصوبٌ بـ (كان) عند البصريين، لأنه اسمٌ واردٌ بعد الفعل والفاعل، وليس بتابع فأشبَهَ المفعول. ولشَبَهِ اسمها بالفاعل وخبرها بالمفعول أغنى تعريفُ الخَبَرِ عن تعريف الاسم عند حصولِ الفائدة، كقول حسَّان رحمه اللَّه تعالى:

كأنَّ سُلافَةً من بنتِ رأسٍ   يكونُ مزاجَها عَسَلٌ وماءُ(٢)

بنصب (مزاجها)، ورفع (عَسَل وماء)، وقولِ (القطاميّ):

قِفي قبلَ التَّفَرُّقِ يا ضُبَاعا   ولا يَكُ موقفٌ منكِ الوَدَاعا(٣)

---

(١) **يذبل:** اسم جبل في نجد. البيت لحسان بن ثابت في مديح الزبير بن العوام، والشاهدُ فيه استعمال (ليس) لنفي المستقبل، في قوله: (وليس يكون الدهر)، فالمعنى على تقديره: ولن يكون مثله مدى الدهر. ديوان حسان بن ثابت/٣٤٠، شرح ابن الناظم/٥١،...

(٢) **السلافة:** الخمر. بنت رأس: موضع بالشام. ويروى: (كأن سبيئةً)، وهي بالمعنى. الشاهدُ في البيت إغناء تعريف خبر (كان) عن تعريف اسمها، في قوله: (يكون مزاجَها عسَلٌ..)، وقد ورد البيت في بعض طبعات ديوان حسان برفع (مزاجها)، وعلى هذه الرواية فلا شاهد على ما نحن فيه. ديوان حسان بن ثابت/٥٩، سيبويه ٤٩/١،...

(٣) **ضُبَاعة:** اسم علم مؤنث. والشاهد في البيت إغناء تعريف خبر (كان) عن تعريف اسمها، في قوله: (ولايكُ موقفٌ منك الوداعا). ديوان القطامي/٣١، سيبويه ٢٤٣/٢،...

وليس ذلك ضرورةً لتمكُّن (حَسَّان) أن يقول: (تكون) بالتاء المثناة فوق، ورفع (مزاجها) وجعل اسم (كان) ضميرَ السلافة، والجملةِ خبرَ (كانَ). ويمكن (للقطامي) أن يقولَ: (ولايَكُ موقفي، أو لايَكُ منك موقفُنا الوداعا).

وقال الكوفيون: هو منصوبٌ على الحال، لأنَّه واردٌ بعد الفاعل، وليس مفعولاً، فكان حالاً كقولك: (جاء زيدٌ راكباً)(١).

١٧/أ والصحيحُ الأوّلُ، وكونُه حالاً ليس بصحيح//لأنَّ الحال لا يكون معرفةً ولا مُضمَراً، ويصحُّ حذفُه، وليس كذلك خبرُ (كان)، ولأنَّه مقصودُ الجملة، ألا ترى أنه لو قال قائل: كان زيدٌ قائماً، فقال القائلُ: (لا)، كان النفيُ عائداً إلى القيام لا إلى (كان). وإنَّما لم يكن مفعولاً به على التحقيق، لأن المفعول به يُسَوَّغ حذفُه، ولا يكون هو الفاعلَ في المعنى، وخبرُ (كان) هو الفاعل في المعنى، ولا يجوزُ حذفُه.

ويُسَمَّى المرفوعُ في هذا الباب اسماً والمنصوب خبراً، ويجوز تسميَةُ المرفوعِ فاعلاً والمنصوبِ مفعولاً، ونصَّ على ذلك شيخُنا في (تسهيل الفوائد)(٢). وعبَّر (سيبويه) عنهما باسمِ الفاعلِ واسمِ المفعول، واسمُ الفاعلِ والمفعولِ فيه لشيءٍ واحدٍ(٣). وكذا فَعَل (المبردُ)، فإنّه قال: "وهذه أفعالٌ صحيحةٌ كضَرَبَ، ولكننا أفردنا لها باباً إذ كان فاعلُها ومفعولُها يرجعان إلى معنىً واحدٍ"(٤). فأيُّ التعبيرين استعمل النحويُّ أصاب، لكن الأولَ الأشهرُ. واللَّه أعلم.

المسألة الثالثة: أفعال هذا الباب ثلاثةُ أقسام:

الأول: يعمل بغير قيد، وهو ثمانية أفعال: (كان صار وأصبح وأمسى وبات وظلَّ وأضحى وليس)، فهذه تعملُ مثبَتَةً ومنفيَّة، وموصولاً بها وغير موصولٍ بها. فإعمالُها في الإثبات كما مَثَّل به المصنِّف رحمه اللَّه تعالى، وإعمالُها في النفي

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف/٨٢١،٨٢٣.

(٢) تسهيل الفوائد/٥٢

(٣) سيبويه ١/٤٥

(٤) المقتضب ٤/٨٦

كقولِه تبارك وتعالى: ﴿وما كانَ اللّهُ لِيُعَذِّبَهم وأَنْتَ فِيْهِم﴾(١) و﴿لم يَكُنِ اللّهُ لِيَغْفِرَ لَهُم﴾(٢)، وإعمالُها موصولاً بها كقولك: (خذ ما كنتَ واجداً).

القسم الثاني: يعمل إذا صَحِب نفياً موجوداً أو مقدَّراً، أو نَهْياً، أو دُعاءً، وذلك أربعةُ أفعال: (زَال وبَرِحَ وفَتِئَ وانفكَّ). فأمَّا النفيُ فيكون (بما) وبغيرها من حروف النفي، كقولـه تعالى: ﴿ولا تَزَالُ تَطَّلِعُ على خائِنَةٍ مِنْهُم﴾(٣) ﴿ولا يَزَالُون مُخْتَلِفين﴾(٤)، وتقول: (لم يَزَلْ ربُّنا كريماً ولن يزالَ رحيماً، وإنْ يزالُ قادراً).

وقد يغني عن حرفِ النفيِ (ليس)، كقول الشاعر:

قَضَى اللّهُ يا أسماءُ أن لَسْتُ زائلاً ... أحبُّك حتى يُغْمِضَ الجَفْنَ مُغْمِضُ(٥)

وقولِ الآخر:

ليس يَنْفَكُّ ذا غِنىً واعتِزازٍ ... كلُّ ذي عِفَّةٍ بقُلٌّ قنوعٍ(٦)

وقد يغني عنه (غير) كقول الآخر:

عَسيرٌ توَقِّيك الهوى غيرَ بارحٍ ... مُعلِّلَ نَفْسٍ باختِلاسةِ ناظرِ(٧)

وقد يغني عنه (قلَّما) كما في قول الآخر:

---

(١) الأنفال/٣٣

(٢) النساء/١٦٨.من قوله تعالى:﴿إن الذين كفروا وظلموا لم يكن اللّه ليغفر لهم ولا ليهديهم طريقاً﴾.

(٣) المائدة/١٣ (٤) هود/١١٨

(٥) يغمض العين مغمض: كناية عن الموت. معنى البيت واضح، وقائله الحسين بن مطير الأسدي. والشاهدُ فيه عمل (زال) منفيَّة بليس في قوله: (لست زائلاً أحبك). ديوان الحسين بن مطير/٦٠، شرح ابن الناظم/٥٢،...

(٦) القُل: خلاف الكثير، والمعنى: لم يزل كلُّ ذي عفَّة وإقلال وقناعةٍ غنيّاً عزيزاً، ويروى: "كل ذي عِفَّةٍ مقلٌّ قنوعُ". لم ينسب البيت لقائل معين. والشاهد فيه عمل (انفكَّ) منفيَّة (بليس)، في قوله: (ليس ينفك ذا غنى كلُّ ذي عفة). إذ لا يشترط نفي هذا النوع من الأفعال الناقصة (بما) فقط. شرح ابن الناظم/٥١، العيني ٧٣/٢ (ونقل عن البعلي)،...

(٧) أي لايمكن تجنُّب الهوى ما لم يكفَّ الإنسانُ من بصره. لم أقف على اسم قائل البيت.والشاهدُ عمل (برح) الناقصة منفيَّةً بـ (غير) في قوله: (غير بارحٍ معلِّلَ نفسٍ). شرح عمدة الحافظ/١٩٧.

قلَّمـــا يبــرحُ المطيـــعُ هَــواهُ وَجِـــلاً ذا كـــآبةٍ وغَـــرام(١)

وقد// يُكتفى بتقدير النَّافي للعلمِ به، كقوله تعالى: ﴿قالوا تَاللَّهِ تَفْتَؤُ تَذكُرُ يوسُفَ﴾(٢)، أي: لا تفتأ، وقولِ الشاعر: ٧١/ب

تَنْفَكُّ تَسْمَعُ ما حَيِيْـــــــــــــــتَ بهـــــالكٍ حتـــى تكـــونَه(٣)

أي: لا تنفكُّ. ومثلُه قولُ مالكٍ بن خالد الهذليّ:

ويَبْـــرَحُ مِنَّـــا سَـــلْفَعٌ مُتَلَبِّبٌ صَبورٌ على الضرَّاء والغَزْوِ مارنُ(٤)

أي لا يبرحُ منا سَلْفَعٌ، وهو الجريء.

وأمَّا الدُّعاءُ فكقولِ الآخر:

ألا يا اسْلَمي يا دارَ ميَّ على البِلَى ولا زال مُنْهَـلاًّ بجرعائِكَ القطرُ(٥)

وأما النهيُ، فكقول الآخر:

---

(١) يريد أن مجاراة النفس في هواها مدعاةٌ للخوف والكآبة. لم أقف على اسم قائل البيت.والشاهد فيه عمل (برح) الناقصة منفيَّة بـ (قلَّما)، في قوله: (قلما يبرح المطيع هواه وجلاً). إذ لا يشترط أن يكون نفي هذا النوع من الأفعال (بما) فقط. شرح عمدة الحافظ/١٩٧.

(٢) يوسف/٨٥. من قوله تعالى: ﴿قالوا تالله تفتأ تذكر يوسفَ حتى تكون حَرَضاً أو تكون من الهالكين﴾.

(٣) المعنى أننا لا نزال نسمع بأخبار الموتى والهالكين حتى نكون في عدادهم. قائل البيت خليفة ابن براز، شاعر جاهلي. والشاهد فيه: عمل (انفكَّ) منفيَّةً تقديراً في قوله: (تنفك تسمعُ)، إذ لا يعمل هذا النوع من الأفعال عمل كان إلا منفياً لفظاً أو تقديراً. الإنصاف/٣٢٤، شرح ابن يعيش/١٠٩/٧،...

(٤) مُتَلَبِّب: متحزِّم. الضراء: الشدة، مارن: قد مَرَن على الغزاة وتُرِّب. الشاهد في البيت: عمل (برح) وأخواتها منفية تقديراً في قوله: (ويبرح منا سلفعٌ)، إذ إنها لا تعمل إلا منفية لفظاً أو تقديراً. ديوان الهذليين ٤٨/٣، شرح عمدة الحافظ/١٩٨.

(٥) بلي الثوب: خلق ورث. الجرعاء: رملة مستوية لا تنبت، القطر: المطر. مي: مرخم اسم العلم (ميَّة). قائل البيت ذو الرمة، والشاهدُ فيه عمل (زال) مسبوقةً بالدعاء، في قوله (لا زال منهلاً القطرُ). معاني القرآ ن للأخفش/٢٤٩، الإنصاف/١٠٠،...

صـاحِ شـمِّرْ ولا تَزَلْ ذاكرَ المَوْ تِ فنسـيانُه ضـلالٌ مبيـنُ(١)

القسم الثالث: يعمل بشرطِ كونه صِلَةً (لِما) التوقيتيَّة، نحو قولك: (خذْ ما دُمْـتَ واجداً)، وقولِه تعالى: ﴿وأوْصَانِي بالصَّلاةِ والزَّكاةِ مـا دُمْـتُ حَيًّـا﴾(٢)، وقولِـه: ﴿لن نَدْخُلَها أبَدَاً ما دَامُوا فيها﴾(٣). وعلامة (التوقيتيَّة) أن يصلح فـي موضِعِها (مُدَّة) مضافةً إلى مصدر الفعل الذي وُصِلَتْ به، كقولك في: ﴿وأَوْصَـانِي بـالصلاة والزكاة ما دمت حيّا﴾(٤): مدَّة دوامي حيَّاً، فلَو صَحَّ في موضعِهـا المصـدرُ غيرَ مضـافٍ إليـه (مـدة) لـم تكـن (دام)، مـن بـاب (كـان)، كقولـك: (غُفِر لفـلانٍ مـا دام طائعاً)، أي: بدوامه طائعاً.

ومـن ورود (مـا) التوقيتيَّـة مـع غيـر (دام)، قولُـه تعـالى: ﴿فـاتَّقُوا اللَّـــهَ مـا اسْتَطَعْتُم﴾(٥)، أي: مدةَّ استطاعتكم. وقد توصَلُ التوقيتيَّة (بدامَ) تامَّةً، كقوله تعـالى: ﴿خالدين فيها ما دامتِ السَّماواتُ والأرضُ﴾.(٦)

المسألة الرابعة: في أحكام الاسمِ والخبر في التقديم والتأخير.

وقد تقدَّم أن اسمَ كان شبيهٌ بالفاعل، وخبَرَها شبيه بالمفعول، فالأصلُ في الاسمِ أن يكون متقدِّماً، وفي الخبر أن يكونَ متأخِّراً لذلك. ثمَّ هو بعد ذلك أربعة أقسام:

أحدها: يلزمُ فيه تقديمُ الاسـم وتـأخير الخبر. وذلـك فـي صـور: إحداهـا: عنـد خوف اللَّبْسِ، نحو: (كان صاحبي عَدُوِّي، وصار فتايَ فتاكَ).

الثانية: أن يكون الخبرُ محصوراً، كقوله تعالى: ﴿وما كانَ الناسُ إلاَّ أمَّةً واحِدَةً﴾(٧)

---

(١) **شمِّر**: أي تهيَّأ واستعد، لم ينسب البيت لقائل معين، والشاهدُ فيه عمل (زال) وأخواتها بعد النهي، في قوله: (لا تزل ذاكرَ الموت). شرح ابن الناظم/٥١، العيني ١/١٤،...

(٢) مريم/٣١

(٣) المائدة/٢٤. من قوله تعالى: ﴿قالوا يا موسى لن ندخلها أبداً ما داموا فيها فاذهب أنـت وربّك فقاتلا...﴾.

(٤) مريم/٣١ (٥) التغابن/١٦ (٦) هود/١٠٧ (٧) يونس/١٩

الثالثة: أن يكون الخبرُ مضافاً إلى ضمير ما أُضيفَ إليه الاسمُ، نحو: (كان مُكرِمُ زيد أخاه)، ونحو ذلك.

القسم الثاني: يلزمُ فيه تقديمُ الخبرِ. وذلك في صورتين:

إحداهما: أن يكون الاسمُ محصوراً، نحو قوله تعالى: ﴿**فَما كان جوابَ قَوْمِهِ إلاّ أَنْ قالُوا**﴾(١).

الثانية: أن يعود من الاسم ضميرٌ إلى الخبر، كقولك: (كان في الدار صاحبُها).

فإن كان الاسمُ والخبرُ معرفتين أو نكرتين، لم يلزمْ تقديمُ الاسمِ كباب الابتداء(٢)، //إلاّ ٧٢/أ إذا لم يظهر الإعرابُ، نحو: (كان فتاكَ مولاكَ، ولم يكنْ فَتَى أَذكَى منك)، فإن ظهر الإعرابُ جاز التوسُّطُ والتقديمُ، نحو: (كان أخاك زيدٌ، وأخاك كان زيدٌ، ولم يكنْ خيراً منك أحدٌ، وخيراً منك لم يكنْ أحدٌ).

القسمُ الثالث: مختلَفٌ فيه. وذلك إذا كان الخبرُ جملةً نحو: (كان زيدٌ أبوه كريمٌ)، فذكر (ابن السراج) أن قوماً من النحويِّين لا يجيزون تقدُّمَه ولا توسُّطَه،قال: "والقياسُ جوازُه وإنْ لم يُسْمَع"(٣). وأجاز شيخُنا أن يُقال: (أبوه قائمٌ كان زيدٌ، وكان أبوه قائمٌ زيدٌ)، قال شيخنا رحمه اللَّه تعالى: "وما ذهبَ إليه من الجواز هو الصحيحُ، وإن لم يُسمَعْ فقد سُمِعَ مع الابتداء، كقولِ (الفرزدق):

إلى ملكٍ ما أمُّه من محاربٍ أبوه ولا كانت كُلَيْبٌ تصاهِرُه(٤)

---

(١) النمل/٥٦. من قوله تعالى: ﴿فما كان جوابَ قومِهِ إلا أن قالوا أخرجوا آل لوط من قريتكم إنهم أناسٌ يتطهَّرون﴾.

(٢) أي في باب الابتداء يلزم تقديم المبتدأ إن كان الاسم والخبر نكرتين أو معرفتين، لأن حركة المبتدأ والخبر واحدةٌ، فلا يميَّز بينهما إلا بالتقديم. أما في باب (كان) فلا يلزم ذلك لأن حركة كلٍّ من الاسم والخبر ليست واحدة، وهذا الخلاف في الحركتين يميِّز بينهما، ينظر ص١٨١، ١٨٢.

(٣) أصول النحو لابن السراج١/٨٨، وقال: " فإذا لم يصح سماعُ الشيء عن العرب لُجِيءَ إلى القياس".

(٤) أي ليس أجداد الملك لأمِّه من بني محارب،وليس هو متزوجاً من بني كليب.والشاهد فيه جواز تقديم الخبر الجملة في باب المبتدأ والخبر، فأصل الكلام: (ما أبو الملك أمّه من محارب)، فقدَّم =

أراد ما أبوه أمُّه من محارب"(١)، فأبوه: مبتدأ، وأمُّه: مبتدأً ثانٍ، ومن محارب: خبرُه، وهما خبر المبتدأ الأول، فقدَّم الخبرَ وهو جملةٌ، فلو دخلت (كان) لساغ التقديمُ.

القسم الرابع: يجوز فيه الأمران: التقديمُ والتأخير. وهو ما عدا ما ذُكر، نحو: (كان زيدٌ قائماً، وكان قائماً زيدٌ)، قال اللّه تعالى: ﴿**وكان حقًّاً عَلَيْنَا نصرُ المُؤْمِنين**﴾(٢)، ونحو ذلك، قال الشاعر:

سَلِي إن جَهِلْتِ الناسَ عَنَّا وعنهم ... فليسَ سواءً عالِمٌ وجهولُ(٣)

وقال الآخر:

لا طيبَ للعيشِ ما دامَتْ مُنَغَّصةً ... لَذَّاتُه بادِّكارِ الموتِ والهَرمِ(٤)

وقال آخر:

يعيش الندى ما دام حاتِمُ طيِّئٍ ... وإن ماتَ قامَتْ للسخاء مآتِمُ

ينادين ماتَ الجودُ مَعْكَ فلا يُرى ... مجيباً له ما دام للسيفِ قائِمُ(٥)

= الخبر الجملة (أمُّه من محاربٍ) على المبتدأ (أبوه). ديوان الفرزدق/٣١٢، الخصائص٢/٣٩٤،...

(١) همع الهوامع ١/١١٨، قال: "فيجوز التقديم [الخبر الجملة] والتوسيط، وذكر ابن السراج أنه القياس، وإن لم يُسمع، وصححه ابن مالك، قال: لأنه وإن لم يُسمع مع كان، فقد سمع مع الابتداء، كقول الفرزدق: (إلى ملك ... البيت).

(٢) الروم/٤٧

(٣) معنى البيت واضح. وقائله السموأل. والشاهدُ فيه جواز تقديم خبر الفعل الناقص وتأخيره، لانتفاء موجبات التقديم والتأخير، في قوله(ليسَ سَواءً عالمٌ وجهولُ). ديوان السموأل/١٤، الحماسة ١/٦١،...

(٤) ادكار: تذكّر. يقول: لا سعادة في الحياة ما دام وراءها الموتُ والعجزُ. قائل البيت غير معروف. والشاهد فيه جواز تقديم خبر كان وأخواتها، في قوله: (ما دامَتْ منغَّصَةً لذاتُه). شرح ابن الناظم/٥٢، العيني ٢/٢٠،...

(٥) البيتان في مدح حاتم الطائي، الجواد المعروف، فالشاعر يربط بين حاتم وبين الكرم وجوداً وعدماً، ويبدو أن البيتين ليسا على هذا الترتيب في القصيدة لأن عائد ضمير النسوة (ينادين) ليس في البيت الأول. قائلهما عبد قيس بن خفاف البرجمي التميمي، أبو جبيل. والشاهد في العجز الاخير جواز تقديم خبر الفعل الناقص، في قوله (ما دام للسيف قائم). الأغاني٨/٢٤٦-٢٤٧، ذيل الأمالي (مع النوادر)/٢١-٢٢ (وفيه: ما حام في الجو حائم. فلا شاهد).

وقال الآخر:

ما دام حافظَ سرِّي مَنْ وثِقْتُ به فهو الذي لَسْتُ عنه راغباً أبداً(١)

وأمَّا تقديمُ الخبر على العامل نفسه فخمسَةُ أقسام: واجبٌ، وممتنعٌ، ومُخَيَّر بين تقديمه وتوسيطه دون تأخيرِه، ومخيَّرٌ بين الأمور الثلاثةِ، ومختلَفٌ في جواز تقديمه على العامل.

فالواجب تقديمه ما كان له صدرُ الكلام، نحو: (كم كان مالُك؟ وأين كنتَ؟)

والممتنعُ ما تقدَّم أنه واجبُ التأخيرِ عن الاسمِ، وإذا أُجيبَ بالعاملِ قَسَمٌ، نحو: (لقد كان أخوك فاضلاً)، أو قُرِنَ بحرفٍ مصدريٍّ، نحو: (افعل الخير ما دمتَ قادراً، وأن يكونَ ذكرُك جميلاً أصلحُ لك)، وإذا كان العاملُ (دامَ).

والمخيَّر فيه بين الأمرين نحو: (في الدارِ كان صاحبُها//وكان في الدار صاحبُها)، ولا يجوز (كان صاحبُها في الدار)، لِما يلزم من تقدُّم الضمير على مفسِّره لفظاً ورتبةً. ٧٢/ب

والمخيَّر فيه بين الأمور الثلاثة ما لم يكن من الأقسام الثلاثةِ المذكورة، نحو: (قائماً كان زيدٌ، وكان قائماً زيدٌ، وكان زيدٌ قائماً).

وأمَّا المختلف فيه فخَبَرُ (ليس)، فأجازه قومٌ قياساً على أخواتِها، ولأنَّ معمول خبرها قد تقدَّم في قوله تعالى: ﴿أَلاَ يومَ يأْتيهم ليس مَصْرُوفاً﴾(٢)، فيومَ يأتيهم معمولُ (مصروفاً)، ومنعه قومٌ ـ وهو الصحيح ـ لشَبَهِ (ليس) بـ (ما)، في النفي وعدم التصرُّف، وأن (عسَى) لا يتقدَّمُ خبرها إجماعاً لعدم تصرُّفها مع الاتفاق على فعليَّتِها، (فليس) أولى بذلك لمساواتها لها في عدم التصرُّف مع الاختلاف في فِعْلِيَّتِها.

---

(١) المعنى أنه لا يعدلُ عن صديقه ما دام يحفظ سره. لم يعز البيت لقائل معيَّن. والشاهد فيه جواز تقديم اسم الفعل الناقص أو خبره، في قوله: (ما دامَ حافظَ سري من وثقت به)، وذلك لانتفاء موجبات التقديم والتأخير. التصريح على التوضيح ١٨٨/٢.

(٢) هود/٨. من قوله تعالى: ﴿ولئن أخرنا عنهم العذاب إلى أمةٍ معدودة ليقولُنَّ ما يحبسه ألاَ يومَ يأتيهم ليس مصروفاً عنهم وحاق بهم ما كانوا به يستهزئون﴾.

ومن المختلِف فيه خبرُ ما نفي (بما)، كقولك: (مازال زيدٌ قائماً، وما كان عالماً)، لأنَّ (ما) لها صدرُ الكلام. وأجاز ذلك الكوفيون، لأن (ما) عندهم لا يلزم تصديرها. ووافقهم (ابن كيسان) في (ما زال) وأخوتها دون (ما كان)(١). فلو كان النفي بلا أو لن أو لم، جاز التقديمُ عند الجميع. واللَّه أعلم.

فأمَّا معمول الخبر فيجب تقديمُه على (كان) تارةً، ويجب تأخيرُه عن (كان) واسمها وخبرها تارةً، ويجوز توسُّطُه بين اسمها وخبرها، وتقديمُه عليها نفسِها وفاقاً، وبينَها وبين اسمها وفاقاً في حالٍ، وعلى خُلْفٍ في حالٍ أخرى، فهذه خمسُ مراتب:

الأولى: أن يكون له صدرُ الكلام. {فيجب تقديمُه، كقولك: (أيَّ شيءٍ كان زيدٌ آكلاً؟)، لأن الاستفهامَ له صدرُ الكلام}(٢)

الثانية: أن يكون محصوراً، فيجب تأخيرُه، كقولك: (ما كان زيدٌ آكلاً إلا طعامَك).

الثالثة: أن لا يكون محصوراً، ولا لَه صدرُ الكلام، فيجوز توسُّطُه بين الاسمِ والخبرِ، وتقدُّمُه على (كان) نفسِها وفاقاً، كقولك: (كان زيدٌ طعامَكَ آكلاً، {وطعامَكَ كان زيدٌ آكلاً}(٣))، إذ لا مانع في شيءٍ منهما.

الرابعة: الفصل به بين كان واسمِها وفاقاً، وذلك إذا كان ظرفاً أو حرفَ جرٍّ، كقولك: (كان عندك زيدٌ قائماً، وكان في الدار بِشْرٌ مُتَكَلِّماً)، لأن الظرف والجار والمجرور يُتَوَسَّعُ بهما توسُّعاً ليس لغيرهما، ولذلك فُصِل بهما بين المضاف والمضافِ إليه كثيراً على ما سنقف عليه في مسألة الفصل، إن شاء اللَّه تعالى.

الخامسة: الفصل به بين (كان) واسمها، غير الظرف وحرف الجرّ(٤)، نحو: (كان الماءَ زيدٌ يشربُ)، فلا يجوز ذلك عند البصريين سواء كان متصلاً بالخبر//أو ٧٣/أ

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف/١٥٥-١٥٦. قال: "ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم خبر (مازال) عليها، وما كان في معناها من أخواتها، وإليه ذهب أبو الحسن بن كيسان"

(٢) ما بين المعترضين ساقط من ظ .

(٣) ما بين المعترضتين ساقط من الأصل.

(٤) غير الظرف وحرف الجر: المقصود إذا جاء معمول خبر كان غير ظرف وجار ومجرور.

منفصلاً. وأجازه الكوفيون مُطلقاً،(١) مستدلِين بقول الشاعر:

قَنَافِذُ هَدَّاجُون حولَ بيوتِهِم بما كانَ إيَّاهُم عَطيَّةُ عَوَّدَا(٢)

وأجاز (ابن بابشاذ) تقديمَ معمول الخبرِ على الاسمِ {إذا تأخَّر الاسمُ عن الخبر(٣)، نحو: (كان الماءَ شارباً زيدٌ)، لأنَّ تقدُّمَ الخبر على الاسمِ}(٤) جائزٌ، ويُقَدَّم [معمول](٥) الخبرِ معه تبعاً له. والصحيحُ الأوَّلُ، لأن هذا التقديم ممنوعٌ في غير باب (كان)، كقولك: (ما عَمْراً يضربُ زيدٌ)، ففي (كان) أولى. والجواب عن البيت من ثلاثةِ أوجه:

أحدها: أن في (كان) ضميرَ الشأنِ، والجملةُ خبر كان.

والثاني: أن تُجْعَل (كان) زائدة.

الثالث: أن تُجعل (ما) بمعنى الذي، وضمير (ما) اسم (كان)، و(عطية) مبتدأ،و(عوَّد) خبرُه، و(إياهم) مفعول به مقدَّم، والعائدُ محذوف، والتقدير: بالذي كان عطيةُ عوَّدهموه، فحذف العائد لأنَّه ضميرٌ متَّصل منصوبٌ بفعل على ما هو مقرَّر في باب الموصول.

---

(١) شرح الكافية ٢/٢٩٩.

(٢) هدَّاجون: من الهدج، وهو السير السريع. ويروى: درَّاجون، والدرج: تقارب الخطو. عطية: هو أبو الشاعر جرير. يهجو الشاعرُ قوم جرير بأنهم كالقنافذ يطوفون حول البيوت ليلاً ويُسرُّون السرقةَ والفجور كما عودهم أبوهم. قائل البيت الفرزدق. والشاهدُ فيه جواز الفصل بين كان واسمها بمعمول خبرها غير الظرف، في قوله (بما كان إياهم عطيةُ عوَّدا). وذلك على مذهب الكوفيين. ديوان الفرزدق/٢١٤، المقتضب ٤/١٠١،...

(٣) شرح جمل الزجاجي لابن بابشاذ الجزء الأول الورقة ٣٣/أ. قال: "والذي لا يجوز (كان طعامَك زيدٌ آكلاً) لأن الطعام ليس منصوباً بكان، وإنما هو منصوبٌ بخبر كان، وقد فصلت بين كان وزيد بغير اسمها وبغير خبرها. والذي يجوز: (كان طعامَكَ آكلاً زيدٌ)، لأنك قدمت الخبر بأسره، فلم يعْتد بهذا الفصل، لأن عامله إلى جانبه.

(٤) ما بين المعترضتين ساقط من أ.

(٥) ما بين الحاصرتين زيادة من المحقق وهي ساقطة في الأصلِ وبقية النسخ، وقد أثبتناها لأن الكلام يدور حول تقديم معمول الخبر وليس الخبر.

فأمَّا ما أنشده سيبويه من قول (حميد):

فأصْبَحوا والنوى عالي مُعَرَّسِهم   وليس كلَّ النوى يُلْقي المساكينُ(١)

ففي (ليس) ضمير الشان، و(كل) منصوبٌ بـ (يلقي)، و(المساكين) فاعل يلقي، والفعلُ والفاعِلُ خبرُ (ليس)، ولا يجوز أن يكون (المساكين) اسم (ليس)، لأن ذلك يوجبُ أن يكون (يلقي) خبرَها، ولو كان خبراً لوَجَبَ أن يُقال: يُلْقُون أو تُلْقي - بالتاء المثناة فوق - فلَمَّا لم يردْ إلاَّ بالياء المثناة تحت، وجب أن يكون خالياً من الضمير، و(المساكين) مرتفعاً به.

المسألة الخامسة: في تسمية هذه الأفعال ناقصة.

ذهب جماعة منهم (ابن جني وابن بَرْهَان والجرجاني)، إلى أن هذه الأفعال تدلُّ على زمن وقوع الخبر ولا تدلُّ على حدثٍ(٢)، فإذا قُلْتُ: (كان زيدٌ قائماً)، كان بمنزلة قولك: (قام زيدٌ)، في أنه يدلُّ على قيامٍ في زمانٍ ماضٍ، فلما سُلِبَتْ هذه الأفعالُ الدلالةَ على الحدثِ عُوِّضت الخبرَ، فلم يُسكَتْ على فاعلها. قال شيخُنا رحمه اللَّه تعالى: دعواهم باطلةٌ من عشرة أوجه:

أحدها: أن مدَّعي ذلك معترفٌ بفعليَّة هذه الأفعال العوامل، والفعليَّة تستلزم الدلالة على الحدث والزمان معاً، إذ الدَّالُّ على الحدث وحدَه مصدرٌ، والدال على الزمان وحده اسمُ زمان، والعوامل المذكوراتُ ليست مصادرَ ولا أسماءَ زمانٍ، فبَطَلَ كونُها دالَّةً على أحد المعنيَيْن دون الآخر.

الثاني: أن مدَّعي ذلك يعترف بأن الأصل في كل فعلٍ الدلالةُ على المعنيَيْن، فحكمُه//على العوامل المذكورة بما زُعم، إخراجٌ لها عن الأصلِ، فلا يُقبل إلا بدليل. ٧٣/ب

---

(١) المعرَّس: المنزل الذي ينزل به المسافر آخر الليل. يصف قوماً جياعاً أكلوا التمر وألقوا من نواه ما صار كوماً عالياً، مع أنهم لم يلقوا جميع النوى، لشدة ما بهم من جوع. البيت لحميد الأرقط. والشاهدُ فيه الفصلُ بين كان واسمها بمعمول خبرها، في قوله (وليس كلَّ النوى يلقي) حيث فصل(بكل)وهي معمول (يلقي) بين ليس وخبرها.سيبويه١/٧٠، ١٤٧،المقتضب ٤/١٠٠،...

(٢) اللمع في العربية لابن جني/٨٥.

الثـالث: أن العوامل المذكورة، لو كانت دلالتُها مخصوصـةً بالزمـان لجاز أن تَنْعَقِد جملةٌ تامَّةٌ من بعضها ومن اسم معنى، كما تنعقد منه ومـن اسم زمـانٍ، وفـي عدم جواز ذلك دليلٌ على بطلان دعواه.

الـرابع: أن الأفعال كلهـا إذا كـانت علـى صيغـةٍ {بزمـان معيَّن}(١)، فـلا يمتـاز بعضُها من بعضٍ إلا بالحدث، كقولنا: (أهانَ وأكـرم، فإنَّهمـا متسـاويان بالنسـبة إلـى الـزمان، مفتـرقانِ بالنسبة إلى الحـدث، فإذا فُرِضَ زوالُ ما به الافـتراق وبقـاء مـا به التسـاوي، لزم أن لا يكـونَ بين الأفعـال المذكـورة فـرقٌ مـا دامَـتْ علـى صيغـةٍ واحـدةٍ، ولـو كـان الأمـرُ كذلك، لـم يكـن فـرقٌ بيـن (كــان زيـدٌ غنيّـاً، وصـار زيـدٌ غنيًّا)، والفرقُ حاصلٌ فبَطَل ما يوجب خلافَه.

الخامس: أنَّ من جملة العواملِ المذكورة (انفكَّ)، ولا بـدَّ معهـا مـن نـافٍ، فلـو كانت لا تدلُّ على الحدث الذي هو الانفكاك، بـل علـى زمـن الخبـر، لـزمَ أن يكـون معنى قولنا: (ما انفكَّ زيدٌ غنيًّا) ما زيدٌ غنيًّا في وقتٍ من الأوقـات الماضيـة، وذلـك نقيض المراد فوجَبَ بطلانُ ما أفضى إليه.

السادس: أن من جملة العوامل المذكورة (دام)، ومن شرط إعمالها عمَل (كـان) كـونُها صِـلةً (لِمــا) المصـدريَّة، ومــن لـوازم ذلـك صحَّــةُ تقديـر المصـدر فــي موضِعِها، كقولك: (جُدْ ما دمتَ واجداً)، أي: جدْ مدَّةَ دوامك واجداً، فلو كـانت (دام) مجرَّدة عن الحدث لم يقم مقامها اسمُ الحدث.

السابع: أن هذه الأفعال لـو لـم يكـن لهـا مصـادر لـم تدخُـل عليهـا (أنْ)، كقولـه تعــالى: ﴿أَنْ تَكُونـا مَلَكَيْـنِ﴾(٢)، لأن (أنْ) هــذه ومــا وُصِلَـتْ بــه فــي تـأويل المصدر، وقد جاء مصدرها صريحاً في قول الشاعر:

ببَذْلٍ وحِلْمٍ سـادَ في قومه الفتى ... وكـونُك إيَّـاهُ عَلَيْـك يَسـيرُ(٣)

---

(١) ما بين المعترضتين ساقط من الأصل، وهو من ب وس.

(٢) الأعراف/٢٠. من قوله تعالى: ﴿فوسوس لهمـا الشيطان ليبدي لهمـا مـا ووريَ عنهمـا مـن سوءاتهما وقال ما نهاكما ربكما عن هذه الشجرة إلا أن تكونا ملكين أو تكونا من الخالدين﴾.

(٣) سبق تخريج البيت، وللشاهد نفسه في الصفحة ٢٠ .

وقد حكى (أبو زيد) في (كتاب الهمز)(١) مصدرَ فتئَ مستعملاً، وحكى غيرُه: (ظَلْتُ أفعل كذا ظُلولاً، وبِتُّ أفعل كذا بيتوتَةً)(٢).

الثامن: أن هذه الأفعال لو كانت لمجرَّد الزمان، لم يُغْنِ عنها اسمُ الفاعل، كما جاء في الحديث: (إنَّ هذا القرآنَ كائنٌ لكم أَجْراً وكائنٌ عليكم وِزْراً)(٣). وقال (سيبويه): "قال الخليل: هو كائنُ أخيك على الاستخفاف، والمعنى: كائنٌ أخاك." هذا نصُّه(٤). وقال الشاعر:

وما كلُّ من يُبْدي البشَاشةَ كائناً أخاك إذّا لم تُلْفِه لك مُنْجِدا(٥)

لأنَّ اسم الفاعل لا دلالةَ فيه على الزمان، بل هو دالٌّ على الحدث، وما هو بِهِ قائمٌ، أو ما//هو عنه صادرٌ، ومثلُه قولُ الآخر: ٧٤/أ

قَضَى اللَّهُ يا أسماءُ أن لستُ زائلاً أحبُّك حتى يُغْمِضَ العينَ مُغْمِضُ(٦)

أراد: لست أزال، فاعملَ اسمَ الفاعل عملَ الفعل.

التاسع: أن دلالةَ الفعل على الحدث أقوى من دلالته على الزمان، لأنَّ دلالتَه {على الحدث}(٧) لا تتغيَّر بقرائن، ودلالتُه على الزمان تتغيَّر بالقرائن، فدلالتُه على الحدث أولى بالبقاء من دلالته على الزمان.

---

(١) كتاب الهمز: هو كتاب الهمزة وتخفيفها لأبي زيد سعيد بن أوس الخزرجي المتوفى سنة (٢١٥)هـ. وثمة كتب أخرى بهذا الاسم للأصمعي وقطرب. كشف الظنون ١٤٧٢/٢، هدية العارفين ٣٨٧/١.

(٢) لسان العرب/ظلل - بيت.

(٣) سنن الدارمي ٤٣٤/٢، باب فضائل الصحابة.

(٤) سيبويه ٨٤/١.

(٥) معنى البيت واضح، ولم يعز إلى شاعر معين على كثرة تداوله. والشاهد فيه عمل اسم الفاعل من (كان) عملَها في قوله: (كائناً أخاك). شرح ابن عقيل ٢٦٩/١، التصريح ١٨٧/١،...

(٦) سبق تخريج البيت في الصفحة ٢٣٩، والشاهد هنا ورود (زائل) اسم فاعل من (زال) دالاً على الحدث، وقد أعملَه عملَ فعله في قوله: (لست زائلاً أحبُّك) فجملة (أحبك) خبر لاسم الفاعل (زائل).

(٧) ما بين المعترضتين ساقط من الأصل، وهو في بقية النسخ.

العاشر: أن هذه الأفعال، لو كانت مجرَّدةً عن الحدث مخلَّصةً للزمان، لم يُبْنَ منها أمرٌ، كقوله تعالى: ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ﴾(١) لأنَّ الأمر لا يُبنى ممَّا لا دلالةَ له على الحدث."(٢)

قال الشيخ رحمه اللَّه تعالى: "وما ذهبتُ إليه في هذه المسألة من كونِ هذه الأفعال دالَّةً على مصادرها هو الظاهرُ من قول (سيبويه والمبرِّد والسيرافي)"(٣). وأجاز (السيرافي) الجمعَ بين كان ومصدرها توكيداً، ذكر ذلك في (شرح الكتاب)(٤).

وإذا ثبت أن هذه الأفعال ـ غير ليس ـ دالَّةٌ على الحدث والزمانِ كغيرها من الأفعال، فَتَسميتُها نواقص لعدم اكتفائها بالمرفوع، لأن حدثَها مقصورٌ إسنادُه إلى النسبة التي بين معمولَيْها، فمعنى قولك: (كان زيدٌ عالماً): وُجِدَ اتصافُ زيدٍ بالعلم، والاقتصارُ على المرفوعِ غيرُ وافٍ بذلك، ولذلك لم يُسْتَغْنَ به عن الجزء الثاني، وكان الفعلُ جديراً بأن ينسب إلى النقصان. وقد أشار إلى هذا المعنى(سيبويه) بقوله: "كان عبدُ اللَّه أخاك، فإنَّما أرَدْتَ أن تخبرَ عن الأُخُوَّة"(٥)، واللَّه أعلم.

المسألة السادسة: في جواز اقتران الخبر بإلاَّ.

إذا كان الخبر منفيّاً، وقُصِد أيضاً نفيُه، جيئَ بالخبر مجرَّداً، نحو: (ليس الرجلُ حاضراً، وما كان زيدٌ قائماً، وما زال منطلقاً). فإنْ قصد إيجابُه قُرِن (بإلاَّ) مع غير (بَرِحَ وفتِئَ وزالَ وانفكَّ)، إنْ كان قابلاً للإيجاب، نحو: (ليس الرجلُ إلاَّ حاضراً) أو (ما كان زيدٌ إلا قائماً).

---

(١) النساء/١٣٥

(٢) هذه الوجوه العشرة التي عددها نقلاً عن ابن مالك، لم أهتد إلى تخريجها من كتب ابن مالك المتوفرة.

(٣) المقتضب ٣/٩٧.

(٤) شرح الكافية ٢/٢٩٤، قال في معرض حديثه عن كان الزائدة: "وقد ذكر السيرافي أن فاعلها مصدرها أي: (كان الكونُ) ومثله في شرح المفصل ٧/٩٩.

(٥) سيبويه ١/٤٥ .

فإن كان الخبر لا يُستعمل إلاَّ منفيَّاً لم يَجُز اقترانُه (بإلا)، نحو: (ما كان صاحبها أحداً، وما كان زيدٌ يعيج بالدواء)، أي: ينتفع به، لأنَّ (إلاَّ) تردُّ النفيَ إيجاباً، وما ذكر ونحوه لا يُستعمل إلا منفيَّاً.

ولا يجوز اقتران خبر (زال) وأخواتها بإلاَّ، لأنه موجب.// فكما لا يُقالُ: (كان زيدٌ إلا قائماً)، لا يُقال: (ما زال زيدٌ إلا قائماً)، لأن مقتضى (كان وما زال) سواءٌ. ٧٤/ب

وأما قول ذي الرمَّة:

حَراجيجُ ما تَنْفَكُّ إلاَّ مناخةً   على الخَسفِ أو نَرْمي بها بَلداً قَفْرا(١)

فعنه أربعةُ أجوبةٍ:

أحدها: أنَّ (تنفَكُّ) فعلٌ تامٌ مطاوعُ (فكَّه)، إذا خلَّصه أو فَصَلَه، فكأنَّه قال: ما تتخلَّصُ أو ما تنفصِلُ إلاّ في حال إناختِها على الخسف.

الثاني: أن تكون (تنفكُّ) ناقصةً، والخبر (على الخسف)، و(مناخة) حال، كأنه قال: ما تنفكُّ كائنةً على الخسف أي الذل والتعب إلا في حال إناختها.

الثالث: أنَّ (إلاَّ) زائدة، قاله ابن جني في (المحتسَب)(٢)، وحمل عليه قراءة (ابن مسعود): ﴿وإنْ كلٌّ إلاَّ لَيُوَفِّيَنَّهم﴾(٣)

الرابع: أنَّ (ذا الرمة) أخطأ بإيقاعه (إلاَّ) موقعاً لا يصلح إيقاعُها فيه. قال الشيخ رحمه اللَّه تعالى بعد ذكر الأقوال الأربعة: "وهذا أضعفُها"(٤). واللَّه أعلم. والحراجيج واحدها حُرْجُوج بضمِّ الحاء المهملة والجيم: الناقة الطويلة على وجه

---

(١) المعنى أن هذه الإبل لا تفارق السير إلا في حال إناختها. والشاهد في البيت اقتران خبر (ما انفكَّ) بإلاَّ شذوذاً، وذلك في قوله: (ما تنفكُّ إلاَّ مناخةً). ديوان ذي الرمة ١٤١٩/٣ سيبويه٤٨/٣،...

(٢) المحتسب ٣٢٨/١ .

(٣) هود/١١١. من قوله تعالى: ﴿وإنَّ كُلاًّ لمَّا ليوفينَّهم ربك أعمالَهم إنه بما يعملون خبير﴾. أما القراءة المذكورة فهي قراءة منسوبة إلى ابن مسعود والأعمش ينظر المحتسب ٣٢٨/١.

(٤) همع الهوامع ١٢٠/١،الكلام بمعناه ولكنه ليس منسوباً.

الأرض، وقال (أبو زيد): الحُرْجُوج: الضامر.(١)

المسألة السابعة: في حذفِ (كان).

وهو على ضربَيْن:

أحدهما: حذفُها مع اسمها، وذلك كثيرٌ بعد (إن ولو) الشرطيتين، فمثاله بعد (إن) واسمُها ضميرُ غائبٍ قولُ الشاعر:

انطقْ بحقٍّ وإن مستخرجاً إحَنَاً فإنَّ ذا الحقّ غلاَّبٌ وإن غُلِبَا(٢)

أي: وإنْ كان نطقُك بالحقِّ مستخرجاً إحَنَاً، ومثلُه: (المرءُ مجزيٌّ بعملِه إن خيراً فخيرٌ)(٣)، وفيه أربعةُ أوجه هذا أجودها، تقديره: إنْ كان عملُه خيراً فجزاؤه خير. والثاني: نصبُهما، تقديره: إن كان عملُه خيراً فيكون جزاؤه خيراً. والثالث: رفعُهما، تقديره: إن كان في عمله خيرٌ فجزاؤه خيرٌ. والرابعُ: رفعُ الأول ونصبُ الثاني: تقديره إنْ كان في عمله خيرٌ فيكون جزاؤه خيراً، وهو أضعفُ الوجوه. ومثال حذفِهِ وهو ضميرُ حاضرٍ قولُ الآخر:

حَدَبَتْ عليَّ بطونُ ضَبَّةَ كلُّها إنْ ظالماً فيهم وإنْ مظلوما(٤)

ومثلُه قول الآخر:

لا تَقْرَبَنَّ الدهرَ آلَ مُطَرِّفٍ إنْ ظالماً أبداً وإن مَظْلُوما(٥)

---

(١) نوادر أبي زيد/٣٣.

(٢) الإحن: الأحقاد، ومفردها إِحْنَة. قائل البيت غير معروف، والشاهدُ فيه حذف (كان) مع اسمها وهو ضمير غائب، في قوله: (وإنْ مستخرجاً). شواهد التوضيح والتصحيح/١٤، همع الهوامع ١/١٢١،...

(٣) سيبويه ١/٢٥٨. قال: "الناس مجزيون بأعمالهم، إن خيراً فخير".

(٤) حدبت: أشفقَتْ وعطفت. ضبَّة: بطن من قضاعة. يريد أن تلك القبيلة وقفت معه في كل أحواله. قائل البيت النابغة الذبياني. والشاهد فيه حذف (كان) واسمها وهو ضمير حاضرٍ، في قوله: (إنْ ظالماً وإن مظلوماً)، أي: إن كنتُ ظالماً وإن كنتُ مظلوماً. ديوان النابغة/١٠٨ سيبويه ١/٢٦٢،....

(٥) آل مطرِّف: قوم الشاعرة. أي لا تقربَنَّ آل مطرِّف إن كنت ظالماً لأنه لا قبل لك بهم، ولا =

والتقدير في البيتين - والله أعلم - إنْ كنْتَ ظالماً وإن كنتَ مظلوماً(١).ومثالُ حذفِها بعد (لو) مع ضمير//الغائب قولُه صلَّى اللَّه عليه وسلَّم: **(لا تَحْقِرَنَّ جارةٌ لجارتِها ولو فِرْسَنَ شاة)**(٢)، وقولُه للخاطبِ: **(التمسْ ولو خاتَماً من حديد)**(٣)، أخرجهما البخاري، وقولُ الشاعر: ٧٥/أ

لا يأمَنِ الدهرَ ذو بَغْيٍ ولو ملكاً ... جنودُه ضاقَ عنها السهلُ والجبلُ(٤)

التقدير في الثلاثة: ولو كان هو، فالأول هو ضميرُ المُهْدَى، والثاني ضميرُ المُلْتَمَس، والثالث ضمير الباغي. ومثالُه مع ضمير الحاضِر قولُ الآخر:

عَلِمْتُك منَّاناً فَلَسْتُ بآمِلٍ ... نداكَ ولو غرثانَ ظمآنَ عاريا(٥)

أي: ولو كنتُ.

= إن كنت مظلوماً لأنك لن تستطيع الانتصاف منهم، لقولهم. قائلة البيت ليلى الأخيلية. والشاهد فيه حذف كان مع اسمها وهو ضمير حاضر في قولها: (إن ظالماً وإن مظلوماً)، أي: إن كنتَ ظالماً وإن كنتَ مظلوماً. ديوان ليلى الأخيلية/١٠٩ وفيه: (لا تغزونَّ الدهر آل مطرفٍ لا ظالماً ... ولا مظلوماً). وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت. سيبويه ٢٦١/١، الأمالي الشجرية ٣٤١/١،...

(١) ليس كما ذَكَر، لأن التقدير في البيت الأول: (إن كنتُ) للمتكلِّم، وفي الثاني: (إن كنتَ) للمخاطب.

(٢) صحيح البخاري/باب الهبة ١، صحيح مسلم/كتاب الزكاة ٩٠. الفِرْسَن: الظلف، وهو هنا: كل عظم قليل اللحم.

(٣) صحيح البخاري/ باب اللباس/٤٧، مسند ابن حنبل ٣٣٦/٥.

(٤) ضاق عنها السهلُ والجبل: كناية عن كثرتها. والمعنى أن الظالم سيؤخذ بظلمه لا محالة. لم يعز البيت لقائل معيَّن، والشاهد فيه حذف (كان) واسمها بعد (لو)، في قوله: (ولو ملكاً)، أي: ولو كان الباغي ملكاً. مغني اللبيب/٢٦٨، العيني ٥٠/٢،...

(٥) المنَّان: الذي يدلُّ بمعروفه، الغرثان: الجائع. معنى البيت واضح. ولم يعز إلى قائل معين. والشاهدُ فيه حذفُ (كان) مع اسمها الحاضر، في قوله: (ولو غرثان ظمآن عارياً). وكلمة (عارياً) من نسختي س وب، وهي في الأصل و أ وظ (صاديا). همع الهوامع ١٢١/١، شرح الأشموني٢١/٢،...

وحذفُها بعد غيرهما(١) قليلٌ، فمن ذلك قولُه تعالى: ﴿**فآمِنوا خيراً لكم**﴾(٢) و﴿**انْتَهوُا خيراً لكم**﴾(٣)، أي: يكن الإيمانُ ويكن الانتهاءُ خيراً لكم، قال أبو البقاء: "لا يجيز ذلك البصريّون".(٤)

ومنه حذفُها بعد (لَدُن)، كقول الشاعر:

من لَدُ شَوْلاً فإلى إتْلائِها(٥)

يصفُ إبِلاً، والتقدير: من لَدُ أَنْ كانت شَولاً، كذا يقدِّرُه الجمهور، والشَّول: النوقُ التي خفَّ لبنُها وارتفع ضرعُها، وأتى عليها سبعةُ أشهرٍ أو ثمانيةٌ، الواحدة: شائلةٌ، وهو جمع على غير قياس.

ومن ذلك حذفُها بعد (هلاَّ) في قول الشاعر:

ونُبِّئْتُ ليلى أرسَلَتْ بشفاعةٍ إليَّ فَهَلاَّ نفسُ ليلى شفيعُها(٦)

{أي: فهلاَّ كان الأمرُ والشأنُ نفسُ ليلى شفيعُها}(٧)

الضربُ الثاني: حذفُها مع بقاء اسمها وخبرها، وهو مُلْتَزَمٌ مع التعويض عنها (بما)، كقول الشاعر:

---

(١) أي بعد غير (إن ولو) الشرطيتين.

(٢) النساء/١٧٠.

(٣) النساء/١٧١، من قوله تعالى: ﴿فآمنوا باللّه ورسُلِه، ولا تقولوا ثلاثةٌ انتهُوا خيراً لكم ...﴾.

(٤) إملاء ما منَّ به الرحمن لأبي البقاء العكبري ٢٠٤/١، قال: "فآمنوا خيراً لكم... وقيل: هو خبر كان المحذوفة، أي يكن الإيمانُ خيراً، وهو غير جائز عند البصريين".

(٥) إتلائها، الإتلاء: أن تصيرَ الناقة متلُوَّةً، أي يتلوها ولدها بعد الوضع، والمعنى: منذ أن كانت تلك الإبل غير حوامل إلى أن وضعت وصارت أولادها تمشي خلفها. لم يعز البيت لقائل معيَّن، وهو من الأبيات الخمسين من شواهد سيبويه التي لم يعرف قائلها، والشاهد فيه حذف كان مع اسمها بعد (لدن) في قوله: (من لد شولاً). سيبويه ٢٦٤/١، شواهد التوضيح/١٣٠،...

(٦) يقول: لو أن ليلى جاءت بنفسها لتشفع بدل إرسالها الشفاعةَ مع غيرها. ينسب البيت لقيس بن الملوح ولغيره. والشاهد فيه حذف كان واسمُها بعد (هلاَّ)، في قوله: (هلاَّ نفسُ ليلى شفيعُها). فحذف كان مع اسمها الذي هو ضمير الشأن. الحماسة/١٢٢٠، مغني اللبيب/٧٤،....

(٧) ما بين المعترضتين ساقط من الأصل.

أبا خُراشَةَ أمَّا أَنْتَ ذا نَفَرٍ فإنَّ قومي لم تأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ(١)

أراد: (لأَنْ كُنْتَ)، فحذف اللام فبقي: أَنْ كُنْتَ ثم حذف (كانَ)، وجاء بالضمير المنفصل خلفاً عن المتصل وعُوِّض (بما) قَبْلَ الضمير عن (كان)، والتزم حذفُها لئلا يجتمعَ العوضُ والمعوَّضُ عنه. ومثله قولُ الآخر:

إمَّا أقَمْتَ وأمَّا أنتَ مرتحلاً فاللَّهُ يكلأُ ما تأتي وما تذرُ(٢)

المسألة الثامنة: (ذكر الجرجاني) رحمه اللَّه تعالى الأفعالَ الثلاثة عَشَر بلفظ الماضي، وذلك مُشعِرٌ بأن غيرَ الماضي لا يعملُ، وليس كذلك.

وجميعها تتصرَّف إلاَّ (ليس ودام) فلا يُستعملان إلاَّ بلفظ الماضي. فأمَّا غيرهما من أفعال هذا الباب، فله مضارعٌ ولفظُ اسمِ فاعلٍ. ولغير (زال) وأخواتها أيضاً فعلُ أمرٍ ومصدرٌ، وكلٌّ هذه التصاريف تعملُ العملَ المذكور.

فعَمَلُ الفعلِ بيِّنٌ، وأمَّا//عملُ المصدر فكقول الشاعر: ٧٥/ب

ببَذْلٍ وحِلْمٍ سادَ في قومه الفتى وكونُك إيَّاه عليك يسيرُ(٣)

وأمَّا عملُ اسمِ الفاعل فكقول الآخر:

وما كلُّ من يُبْدي البشاشة كائناً أخاكَ إذا لم تُلْفِه لك مُنْجِدا(٤)

---

(١) أبو خراشة: كنية خفاف بن ندبة الذي يخاطبه الشاعر ويردُّ فخره. نفر: جماعةٌ أو رهط. الضَّبُع: الحيوان المعروف، أو السنة المجدبة مجازاً. والمعنى: لا تفخر يا أبا خراشة بكثرة قومك، فإن قومي أيضاً كثير. قائل البيت عباس بن مرداس السلمي، الصحابي، والشاهدُ فيه حذف (كان) مع بقاء اسمها وخبرها وتعويضها (بما)، في قوله: (أمَّا أنت ذا نفرٍ). سيبويه ٢٩٣/١ الأمالي الشجرية ٣٤/١ و٣٥٠/٢،...

(٢) تذر: تترك. يقول: إن اللَّه يحفظه في إقامته وترحاله. لم يعز البيت لقائل معيَّن، والشاهد فيه حذف (كان) وبقاء اسمها وخبرها مع تعويضها (بما) في قوله: (أمَّا أنت مرتحلاً). شرح ابن يعيش ٩٨/٢، مغني اللبيب/٣٦،...

(٣) مر البيت وتخريجه في الصفحة ٢٠ . والشاهد فيه هنا عمل مصدر الفعل الناقص (كان) في قوله: (وكونك إياه). فالكاف اسمه ـ وهو من إضافة المصدر إلى فاعله ـ و(إياه) خبره.

(٤) مر البيت وتخريجه في الصفحة ٢٤٩، والشاهد فيه هنا عمل اسم الفاعل من (كان)، في قوله: (كائناً أخاك). فاسم (كائن) ضمير و(أخاك) خبره.

وقولِ الآخر:

قَضَى اللَّهُ يا أسماءُ أن لستُ زائلاً أحبُّك حتى يُغْمضَ العينَ مُغْمِضُ(١)

ويختصُّ مضارعُ (كان) في حال الجزم بحذف النون منه لكثرةِ الاستعمال، كقولِه تعالى: ﴿**ولاتَكُ في ضَيْقٍ مِمَّا يمكُرُون**﴾.(٢) فإن لقيَها ساكنٌ لم يجزْ حذفُ النون، كقوله تعالى: ﴿**لم يكن الذين كَفَرُوا من أهْلِ الكتابِ**﴾.(٣) هذا مذهب (سيبويه)، وأجازه (يونس)، وهو قليل.(٤) ومنه قول الشاعر:

فإنْ لم تَكُ المرآةُ أبدَتْ وسامةً فقد أَبْدَت المرآة جَبْهَةَ ضَيْغَم(٥)

وقول الآخر:

إذا لم تكُ الحَاجاتُ من هِمَّةِ الفتى فلَيْس بمُغْنٍ عنه عَقْدُ الرتائمِ(٦)

---

(١) مر البيت وتخريجه في الصفحة ٢٣٩ . والشاهد فيه هنا عمل اسم الفاعل من (زال) في قوله: (زائلاً أحبك)، فاسمه ضمير وجملة (أحبك) خبره.

(٢) النحل/١٢٧

(٣) البيِّنة/١، من قوله تعالى: ﴿لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين منفكين حتى تأتيَهم البينة﴾.

(٤) سيبويه ١٨٤/٤. وهمع الهوامع ١٢٢/١. قال: "وأجاز يونس حذفها..."

(٥) الوسامة: الحسن والجمال. الضيغم: الأسد. يعتذر الشاعر من عدم وسامته بشجاعته، قائل البيت خنجر بن صخر الأسدي. والشاهدُ فيه حذف نون (كان) الساكنة في المضارع، عند التقائها بساكنٍ ـ على قلَّه ـ في قوله:(لم تك المرآة أبدَتْ)، والأصل ألا تحذف إلا إذا وليها متحرك. شواهد التوضيح والتصحيح/١٧٦، شرح ابن الناظم/٥٦،...

(٦) أي إذا لم يكن الفتى دائب العمل والتذكُّر لأغراضه فلا نجحَ له. لم أقف على اسم قائل البيت. والشاهد فيه حذف نون مضارع (كان) الساكن على قلَّة، ـ وجوازاً على مذهب يونس ــ إذا وليها ساكن، في قوله: (لم تك الحاجاتُ..). والأصل ألا تحذف إلا إذا وليها متحرك. وقد وردت روايتان للبيت لا شاهد فيهما، فقد ورد البيت في مجالس ثعلب:

إذا لم تكن حاجاتنا في نفوسنا لإخواننا لم تغن عنا الرتائمْ

كما ورد في لسان العرب:

إذا لم تكن حاجاتنا في نفوسكم فليس بمغن عنك عقد الرتائم. =

الرتائم: جمع رتيمة وهو ما يربط في الإصبع لتُذْكَر به الحاجة. واللَّه أعلم.

المسألة التاسعة: تدخلُ الباءُ على الخبر المنفيٍّ من أخبار هذا البابِ، ولا تدخل على خبر (ما زال) وأخواتِها، لأن نفيَها أوجبَ ثبوتَ أخبارها. فدخولُ الباء على خبر (ليس) كثيرٌ، كقوله تعالى: ﴿**وَلَسْتُم بآخِذيه**﴾(١) و﴿**أليس اللَّهُ بأَحْكَمِ الحاكِمِين**﴾(٢). ودخولُها على غيره منفيًّا كقولِ الشنفرى:

وإِنْ مدَّتِ الأيدي إلى الزادِ لم أكُنْ ... بأعجلهم إذْ أَجْشَعُ القومِ أعْجَلُ(٣)

وتدخل (الباء) على خبر (ما ولا) النافيَتَيْن، وعلى الحال المنفيَّة، وذلك كلُّه يردُ في مواضعه إن شاء اللَّه تعالى.

وقد دخلَتْ على المفعولِ الثاني لـ (وجَدَ) في قول الشاعر:

دعاني أخي والخيلُ بيني وبينَه ... فلمَّا دعاني لم يجدني بقُعدُدِ(٤)

وعلى خبر (إنَّ) مسبوقةً بـ (أَولَمْ يرَوْا) في قوله تعالى: ﴿**أَوَلَمْ يَرَوْا أن اللَّهَ الذي خلق السماواتِ والأرضَ ولم يَعْيَ بخَلْقِهِنَّ بقادِرٍ**﴾(٥)، وغير مسبوقةٍ في قول (امرئ القيس):

= ينظر: مجالس ثعلب ١/٩٧، لسان العرب/رتم.

(١) البقرة/٢٦٧. من قوله تعالى: ﴿ولا تَيَمَّموا الخبيث منه تنفقون ولستم بآخذيه إلا أن تغمضوا فيه واعلموا أن اللَّه غني حميد﴾.

(٢) التين/٨.

(٣) مر البيت وتخريجه في الصفحة ٢٢١ . والشاهد فيه هنا دخول الباء في خبر (كان) المنفي، في قوله: (لم أكن بأعجلهم).

(٤) القعدُد، بضم الدال وفتحها: الجبان اللئيم القاعد عن الحرب. أي: دعاه أخوه في وقت الحرب فلبَّاه، ولم يك جباناً. قائل البيت دريد بن الصمَّة، من قصيدته في رثاء أخيه عبد اللَّه بن الصمَّة. والشاهد فيه دخولُ الباء على المفعول الثاني لـ (وجَدَ)، في قوله: (لم يجدني بقعدد). ديوان دريد بن الصمَّة/٤٨، أوضح المسالك ١/٢٩٦،...

(٥) الأحقاف/٣٣

فإن تنـأ عنـها حِقْبَـةً لاتـلاقِها   فإنَّك مِمَّا أَحْدَثْتَ بالمُجَـرِّبِ(١)

وبعد (لكنَّ) في قولِ الآخر:

ولكـنَّ أَجْـراً لـو فَعَلْتِ بهيِّـنٍ   وهل يُنْكَر المعروفُ في الناسِ والأجرُ(٢)

المسألة العاشرة: المعطوف على الخبر المجرور بالباء الزائدة، المختارُ جرُّه//حملاً على اللفظ، نحو: (ليس زيدٌ بقائمٍ ولا متكلِّمٍ). ويجوز نصبُه حملاً على المحل كقولك: (ليس زيدٌ بقائمٍ ولا متكلِّماً). فإن تلا المعطوفَ شيءٌ وهو الملابسُ لضمير المخبرِ عنه، جاز فيه مع الوجهين الرفعُ على أنَّه خبرٌ مقدَّمٌ، وما بعده مبتدأ، نحو: (ما زيدٌ بقائمٍ ولا مُتَكلِّمٌ أَبُوه). ولو كان المعطوفُ عليه منصوباً، جاز في المعطوفِ عليه الأوجهُ الثلاثةُ المذكورة نحو: (ما زيدٌ قائماً ولا متكلِّماً ولا مُتكلِّمٍ ولا مُتكلِّمٌ)، فالنصبُ على اللفظ، والرفعُ على أنه خبرٌ مقدَّم،والجرُّ على تقدير وجود الباء، ومنه قول (زهير): ٧٦/أ

بدا لي أني لستُ مدركَ ما مضى   ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا(٣)

يروى بجر سابقٍ ونصبه.

فإن كان ما بعد المعطوف أجنبيّاً، كقولك: (ليس زيدٌ كريماً ولا بخيلاً عمرٌو)، جاز رفعُ (بخيل) على أنه خبرٌ مقدَّمٌ، و(عمرٌو) مبتدأ، وجاز نصبُه وجعل (عمرو) اسم (ليس) مؤخَّراً، فإن كان الخبر مجروراً كقولك: (ليس زيدٌ بكريمٍ ولا

---

(١) الحقبة: الحين والسنة. عنها: أي عن زوجته الطائية (أم جندب)، مما أحدثت: أي مما أحدثَتْ تلك السنة من بعدها عنك. والشاهد في البيت زيادة الباء على خبر (إنَّ) في قوله: (فإنك بالمجرَّب). ديوان امرئ القيس/٦٥، أوضح المسالك ٢٩٧/١،...

(٢) معنى البيت واضح، وهو لم يعز لقائل معيَّن. والشاهد فيه زيادة الباء في خبر (لكنَّ في قوله: (لكن أجراً .. بهيِّنٍ). شرح ابن يعيش ١٣٩/٨، العيني ١٣٤/٢،...

(٣) يشير إلى عجز الإنسان عن لحاق ما فات وتجنُّب ما هو آت. والشاهدُ في البيت جر الاسم المعطوف على خبر ليس، على توهم وجود الباء في خبرها، وذلك في قوله: (لست مدرك ... ولا سابقٍ شيئاً). وللبيت استشهادات أخرى، وروايته في الديوان : (...ولا سابقي شيءٌ..) فلا شاهد. ديوان زهير بن أبي سلمى/٢٨٧، سيبويه ١٦٠/١ و١٥٥/٢،...،...

بخيلٍ عمرٍو) لم يجز الجرّ عند (سيبويه)(١)، وأجازه (الأخفش)، كقول الشاعر:

وليس بمعروفٍ لنا أن نَرُدَّها صِحاحاً ولا مُسْتَنْكَراً أن تُعَقَّرا(٢)

فإن كان العامل (ما)، تعيَّن الرفعُ، نحو: (ما زيدٌ كريماً ولا بخيلٌ عمرٌو).

---

(١) سيبويه ١/٦٦-٦٧ قال: "هذا بابُ ما يُجْرَى على الموضع لا على الاسم الذي قبله، وذلك قولك: ليس زيدٌ بجبان ولا بخيلاً"

(٢) تعقَّر: تذبح. والحديث عن الخيل في الحرب. يشير بذلك إلى شدَّة وقائعهم. قائل البيت النابغة الجعدي. والشاهدُ فيه العطف على خبر ليس المجرور، بالنصب على مذهب سيبويه في قوله: (وليس بمعروفٍ ... ولا مستنكراً). ديوان النابغة الجعدي/٦٨، سيبويه ١/٦٤،...

أفعال المقاربة والرجاء والشروع

قال رحمه اللّه تعالى: "والثاني(1) أفعالُ المقاربةِ، وهي: عَسَى وكادَ وكَرَبَ وأوشكَ، تقول: (عسى زيدٌ، وكادَ عَمْروٌ)، فلا تتمُّ حتى تأتيَ لها بخبر. فخبر (عسى) أن مع الفعل المضارع، نحو: (عَسَى زيدٌ أن يخرجَ)، (فزيدٌ) يُسمَّى اسمَ عسى وفاعلَها، و(أن يخرج) خبرُ عَسَى.

وخبرُ (كادَ) الفعلُ المضارعُ بغير (أن) كقولك: (كاد زيدٌ يخرجُ). فإن جُعل (أن يفعل) اسم (عسى)، فقلتَ: (عسى أن يخرج زيدٌ)، لم يحتج إلى خبر.

(وكرَبَ وأوشكَ) يجريان مجرى (عسى) مرَّةً، ومجرى (كاد) أخرى.

(وجَعَل وأخذ) تستعملان استعمال (كادَ)، تقول: جَعَل زيدٌ يفعل كذا، وأخذ زيدٌ يَفْعَلُ كذا".

الشـرح: المقاربةُ مصدرُ قاربَ الشيءَ إذا دنا منه، أي: أفعالُ الدُّنُوِّ والقُربِ، أي الدَّالةُ على ذلك. وقد ذكر رحمه اللّه تعالى في هذا الباب ستَّةَ أفعال: ثلاثةٌ منها للمقاربة وهي (كاد وكرب وأوشكَ)، وواحدٌ للرجاء وهو (عسى)، واثنان للشروع، وهما: (جَعَل وأَخَذَ)، فأطلق على الجميع اسمَ المقاربةِ تسميةً للكل باسم البعض، ولأنَّ الرجاء فيه مقاربةٌ، والشروعَ في الفعل فيه مقاربةٌ أيضاً.

وهذه الأفعالُ تعمل عملَ (كان)، فترفع الاسمَ وتنصب الخبرَ، لكنْ قلَّ ما يكونُ خبرها إلاَّ فعلاً مضارعاً في موضع نصب، واستُدلَّ على كونه في موضع نصب//بمجيئِه اسماً مفرداً منصوباً بقولِهم: (عَسَى الغويرُ أبؤساً)(2)، وقول الشاعر: ٧٦/ب

أَكْثَرْتَ في العذلِ مُلِحَّاً دائماً لا تُكْثِرَن إنِّي عَسَيْتُ صائماً(3)

---

(1) أي النوع الثاني من الأفعال التي تجري مجرى الأدوات، والأول هو الأفعال الناقصة. ينظر ص٢٢٦.

(2) الغوير: ماء لكلب من ناحية السماوة، أبؤس: ج بؤس. يضرب مثلاً للرجل الذي يُتوقع أن يأتي الشرُّ من قبله. ينسب هذا المثل للزبَّاء. والشاهد فيه عمل (عسى) في الاسم المفرد. ينظر: مجمع الامثال للميداني ٤٢٤/١، لسان العرب/غور.

(3) يعتذر الشاعر ممن يلح عليه بالطعام بأنه صائم. ينسب هذا الرجز لرؤبة بن العجاج. والشاهدُ =

وقولِ الشاعر:

فأُبْتُ إلى فهمٍ وما كِدْتُ آيباً ... وكم مثلُها فارَقْتُها وهي تصفِرُ(١)

فإن قيل: فإذا كانت ترفع الاسمَ وتنصب الخبر فهي عاملةٌ عملَ (كانَ) وأخواتٍ لها، فحقُّها أن تُجْعَلَ معها قسماً واحداً وباباً واحداً، فالجوابُ أنها لمَّا كانت أفعالاً جامدةً غالباً، ولا يكون خبرها إلاَّ فعلاً مضارعاً مقروناً (بأنْ) أو غير مقرونٍ بها، جُعِلَتْ قسماً على حده.

ويردُ الكلام عليها في مسائل.

المسألة الأولى: في الكلام على ألفاظها وأحوال أخبارها. وهي ستَّةٌ:

الأول: (عَسَى)، وهو فِعلٌ، والدليلُ على فعليَّتِه اتصال الضمائِر البارزة به، نحو: (عَسَيْتُ وعَسَيْتَ وعَسَيْتِ وعَسَيْتُم وعَسَوْا). وهو فعلٌ بدليل ما ذُكر وبدليل صحَّةِ اتصال تاءِ التأنيث الساكنةِ به، كقولك: (هندٌ عَسَتْ أن تَفْعَل)، ولأنَّه يُخْبَر بها عن طمعٍ واقعٍ، وهو فعلٌ لا يتصرَّف، فلا يكون منه غيرُ الماضي، وإنما كان جامداً لوجهين:

أحدهما: أنها أشبَهَت الحرفَ، إذ كان لهامعنى في غيرها، وهو الدلالةُ على قربِ الفعل الواقع بعدها، وحكمُ الفعلِ أن يَدُلَّ على معنى في نفسِه، فشَبَهُها بالحرف يوجبُ جمودَها، كما أنَّ الحرفَ جامد.

الثاني أنها تشبه (لَعَلَّ) في الطمع والإشفاقِ، فلزمَتْ صيغةً واحدةً كلَعَلَّ.

ومعنى (عسى) الترجِّي. قال الجوهري: "عَسَى من أفعال المقاربةِ وفيه طَمَعٌ

= فيه ورود خبر (عسى) منصوباً وهو اسم مفردٌ، في قوله: (عسيتُ صائماً). ديوان رؤبة بن العجاج/١٨٥ (من الأبيات المنسوبة إليه وهو بيت مفرد). الخصائص ٩٨/١، شرح ابن يعيش ١٤/٧و١٢٢،....

(١) فَهْم: قبيلة الشاعر. تصفر: تتأسف وتحزن. يشير إلى حادثة، وقعت له مع بني لحيان من هذيل، أرادوا أن يوقعوا به فاستطاع النجاة، وتركهم يأسفون على أنهم لم يدركوه. قائل البيت تأبط شراً (ثابت بن جابر الفهمي)، والشاهدُ فيه نصب خبر (كاد) وورودُه اسماً مفرداً. الإنصاف/٥٥٤ العيني١٦٥/٢،...

وإشفاق"(١). وإذا اتصل (بعسى) تاءُ الضمير أو نوناه، نحو: (عَسَيْتَ وعَسَيْنا وعَسَيْتُم) جاز كسرُ السِّين إتباعاً، وبه قرأ (نافع): ﴿فَهَلْ عَسِيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ﴾(٢)، والفتحُ أكثرُ، وهو الأصلُ، وعليه أكثرُ القرَّاء. واتفقت العربُ على فتح السِّين إذا لم تتَّصِل بتاء الضمير ولا نونَيْه.

واسمُها على ضربين:

أحدهما: يلزمه الخبرُ، نحو: (عَسَى زيدٌ أن يَفْعَلَ)، وقلَّ أن يردَ خبرُها إلا فعلاً مضارعاً، وقلَّ المضارعُ إلا مقروناً (بأنْ)، كقوله تعالى: ﴿**فعسَى اللَّهُ أن يأتيَ بالفَتْحِ**﴾(٣)، ﴿**عَسَى اللَّهُ أنْ يتوبَ عليهم**﴾(٤) ﴿**فهل عَسَيْتُم إن تَوَلَّيْتُم أَنْ تُفسِدوا في الأرض**﴾(٥). وقد جاء الخبر مجرَّداً من (أن) {في قول النبيِّ صلَّى اللَّه عليه وسلَّم: (**ألاَ عَسَى أحدُكم يتَّخِذُ الصُّبَّةَ من الغنم على رأسِ مِيلٍ أو//ميلَيْن**)(٦) ٧٧/أ وقولِه صلَّى اللَّه عليه وسلَّم: (**ألاَ هَل عَسَى رجلٌ يبلغُه الحديثُ عنِّي**)(٧)، رواه (الترمذيّ) وحسَّنَه.}(٨) وقولِ الشاعر:

---

(١) الصحاح للجوهري/عسا.

(٢) محمد/٢٢، من قوله تعالى: ﴿فهل عَسَيْتُم إن تولَّيْتُم أن تفسدوا في الأرض وتقطِّعوا أرحامكم...﴾. "قرأ نافع (عسِيتُم) بكسر السين، والباقون بفتحها" التيسير في القراءات السبع/٨١.

(٣) المائدة/٥٢ (٤) النساء/٩٩ (٥) محمد/٢٢

(٦) تتمة الحديث: (ألا هل عسى أحدكم أن يتَّخذ الصُّبَّة من الغنم على رأس ميل أ و ميلين فيتعذَّر عليه الكلأ فيرتفع، ثم تجيء الجمعة فلا يجيء ولا يشهدها، وتجيء الجمعة فلا يشهدها، وتجيء الجمعة فلا يشهدها حتى يطبع على قلبه). سنن ابن ماجه/باب إقامة الصلاة ٩٣ (قال: وإسناده ضعيف). وعلى هذه الرواية فلا شاهد.

(٧) تتمة الحديث: (ألا هل عسى رجل يبلغه الحديث عني وهو متكئ على أريكته، فيقول: بيننا وبينكم كتاب اللَّه فما وجدنا فيه حلالاً استحللناه، وما وجدنا فيه حراماً حرمناه، وإن ما حرم رسول اللَّه كما حرَّم اللَّه). سنن الترمذي/باب العلم ١٠. قال: "حديث غريب من هذا الوجه".

(٨) ما بين المعترضتين ساقط من ظ

عَسَى الكَرْبُ الذي أمسَيْتُ فيه يكونُ وراءه فَرَجٌ قريبُ(١)

وقولِ الآخر، أنشده (الجوهري) رحمه اللّه تعالى:

عسى اللَّه يغني عن بلادِ ابن قاربٍ بمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبابِ سَكُوبِ(٢)

أي بمطرٍ منهمرٍ، والرَّباب: السَّحاب الأبيض وبه سمِّيَت المرأةُ الربابَ، والجَوْن: الأبيض والأسود، وهو من الأضداد. والسَّكوب: من أبنيةِ المبالغة، أي: كثير السَّكْب.

فقد ثبت (لعسى) الاستعمالان. وصرَّح (سيبويه) "بأن (عَسَى يَفْعَل) وشِبْهَه بمنزلة (كان يَفْعَل) في اقتضاء اسم مرفوعٍ وخبرٍ منصوب، وأنَّ (عسى أن يفعل) ليس من باب (كان يفعل) في شيءٍ، لأنَّ حقَّ ما هو معدودٌ في باب (كان) أن يُحذف فيبقى ما بعده مبتدأً وخبراً، (فعسى زيد يفعل) من باب (كان)، لصلاحيَّته لذلك"(٣)، و(عسى زيد أن يفعلَ) ليس من باب (كان) لعدم صلاحيَّته لذلك"، فظاهرُ كلامِ (سيبويه) أنَّ (أنْ والفعل) بعد عَسَى واخلولق في موضع نصبِ مفعولٍ به، لأن (سيبويه) قال: تقول: (عَسَيْتَ أن تفعَلَ كذا)، (فأنْ) هنا بمنزلتها في: قاربتَ تفعَلُ كذا، وبمنزلةِ: دَنَوْتَ تفعل كذا، واخلولقت السماءُ أن تمطرَ. ولعلَّ الذي حمل (سيبويه) على ذلك أن الإخبار بالمصدر عن الجثَّةِ ممتنعٌ، و(أنْ) المصدرية مع الفعل تُقَدَّر بالمصدر. ويمكن جوابُه عن ذلك من وجهين:

أحدهما: أن العرب تخبر بالمصدر عن الجثَّةِ، على سبيل المبالغة، كقولك: (زيدٌ عَدْلٌ ورِضىً).

---

(١) الكرب: الهم. يرجو الشاعر الفرج بعد الكرب، لا سيما وأن هذا البيت من قصيدة له وهو سجين. قائل البيت هدبة بن الخشرم، والشاهد فيه حذفُ (أن) من خبر (عسى)، في قوله: (عسى الكرب .. يكونُ وراءه فرجٌ)، وهو قليل. ديوان هدبة بن الخشرم/٥٤، سيبويه ١٥٩/٣،...

(٢) المنهمر: السائل. ويروى: (..عن بلاد ابن قادر)، يرجو الشاعر أن يعوضه اللّه عن بلاد ابن قارب خيراً عميماً. قائل البيت هدبة بن الخشرم. والشاهد فيه تجرُّد خبر (عسى) من (أن)، في قوله: (عسى اللّه يغني) وهو قليل. ديوان هدبة بن الخشرم/٧٦، سيبويه ١٥٩/٣ و١٣٩/٤،....

(٣) لم أعثر على هذا القول في كتاب سيبويه. وقد نقل الرضيُّ معنى كلام سيبويه بقوله: "ونُقل عن سيبويه...". ينظر شرح الكافية ٣٠٢/٢-٣٠٣.

والثاني: أن يكونَ ذلـك علـى تقديـر مضـافٍ محـذوفٍ، أي: (عَسَـى أمـرُ زيـدٍ) فيكون إخباراً بالمصدر عن المصدر، أو يقدَّرُ المضافُ مع الخبر، أي: (عَسَـى زيـدٌ ذا فعل)، فيكون إخباراً بالجُثَّةِ عن الجثَّة، وقد قدَّروا ذلك في قوله تعـالى: ﴿ولكـنَّ البرَّ مَنْ آمَنَ باللَّهِ﴾(١)، فَمَن قدَّر مـع الأوَّلِ قـال: (ولكـنَّ ذا الـبرِّ)، ومـن قـدَّر مـع الثاني قال: (ولكنَّ البرَّ [برُّ](٢) مَنْ آمَنَ باللَّه)

واختُلف في الضمير المتصل (بعسى) في نحو قوله:

"يا أبتـا عَلَّكَ أَوْ عَسَـاكَا"(٣)

وفي نحو: (عساني وعساه)، فمذهب (سيبويه) أنَّه فـي موضـع نصـبٍ، و(أن يفعـل) في موضع رفع، إلحاقاً (لعَسَى) بلَعَلَّ، كما أُلحقَتْ (لَعَلَّ) بعسـى فـي اقـتران خبرهـا (بأن) كقولِ (متمِّم بن نويره):

لَعَـلَّك يومـاً أن تُلِـمَّ مُلِمَّـةٌ عليـك من اللائي يَدَعْنَك أجْدَعا(٤)

---

(١) البقرة/١٧٧، من قوله تعالى: ﴿ليس البرَّ أن تولوا وجوهكم قِبَلَ المشرقِ والمغربِ ولكنَّ الـبرَّ من آمن باللَّه واليومِ الآخرِ﴾.

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من المحقق لإقامة المعنى، وهي ساقطة من الأصل والنسخ، قـال القيسي في قوله تعالى: ﴿ولكن البر من آمن باللَّه﴾: "...وقيل: التقدير (البرُّ برُّ من آمن باللَّه)، ثـم حذف المضاف، فالبر الأول هو الثاني، وقيل: التقديـر: (ولكـن ذا الـبر مـن آمـن باللَّـه، ثـم حـذف المضاف إليه". ينظر مشكل إعراب القرآن للقيسي ٨١/١، وورد مثله في سيبويه ١٥٨/١ (طبعـة بولاق) والخصائص ٣٦٢/٢.

(٣) هذا بيتٌ من الرجز، وقبله: تقول بنتي قد أنى إناكا يا أبتا علك أو عساكا

أنّى إناك: قرَّب رحيلك، الإني: الوقت. والمعنى: تقول ابنتي قد حان وقت الرحيل يـا أبتـي لعلـك تلتمس لنا شيئاً ننفقه. ينسب الرجز لرؤبة بن العجـاج. والشـاهد فيـه الضميرُ المتصـل بعسـى فـي موضع نصب إلحاقاً لعسى بلعَلَّ، في قوله: (أو عساك). ديوان رؤبة/١٨١ (من الأبيـات المنسـوبة إليه)، سيبويه ٣٧٥/٢ و٢٠٧/٤،....

(٤) الملمة: النازلة، الأجدع: مقطوع الأنف،وهنا: الذليل، يشير إلى غدرات الزمان الممكنة.الشاهد في البيت إلحاق (لَعَلَّ) بعسى في اقتران خبرها (بأن) في قوله: (لعلك أن تُلِمَّ). المفضليات/٢٧٠ المقتضب٧٤/٣،..

ومذهبُ (المبرد) أن (عسى) على ما كانت عليه من العمل، ولكن جُعِل الخبرُ اسماً والاسمُ خبراً(١). ومذهبُ (الأخفش)//أنها على ما كانت عليه، لكنْ نابَ ضميرُ ٧٧/ب النصب عن ضمير الرفع(٢)، كما ناب عنه في قول الراجز:

يا بن الزُّبَيْرِ طَالَما عَصَيْكا وطالَما عنَّيْتنا إليكا(٣)

وكما ناب ضمير الرفع عن ضمير النصب وضمير الجرّ في التوكيد، وفي قولِ بعضِهم: (ما أنا كأنتَ)، ولو كان الضمير المشارُ إليه في موضع نصبٍ كما يقول (سيبويه والمبرد)، لم يُقْتَصَرْ عليه لكونه بمنزلةِ المفعول، والخبرُ بمنزلة الفاعل، والفاعلُ لا يحذفُ، فكذا ما أَشْبَهَهُ.

الضربُ الثاني(٤): لا يلزمه الخبرُ، وهو قسمان:

أحدهما: يجبُ فيه الاقتصارُ على الاسم نحو (عسى أن يفعلَ)، قال اللّه تعالى: ﴿وعَسَى أن تكرَهُوا شيئاً﴾(٥)، (فأن تكرهوا) في موضعِ رفعٍ، وقد سدَّ مسدَّ الاسم والخبر.

فإن قيل: (أنْ والفعل) مقدَّرٌ بالمصدر، وهو مُفْرَدٌ لو صُرِّح به نحو: عسى فِعْلُك أو عَسَى كراهتُكم ـ لم يجز الاقتصارُ عليه. فالجوابُ أنَّه وإنْ كانَ مفرداً مَعْنىً فهو جملةٌ في اللفظ، والاسمُ والخبرُ جملةٌ في اللفظ، فَصَحَّ سَدُّه مَسَدَّه. ويشارك (عسى) في هذا الحكم (اخلولق وأوشك). ومن إسناد (أوشك) إلى (أنْ) وصِلتها قولُ الشاعر:

---

(١) المقتضب ٣/٧١-٧٢.

(٢) شرح المفصل ١٢٣/٧، والهمع ١٣٢/١.

(٣) عَصَيْكا: لغة في عَصَيْتَ. عنَّيْتنا: حمَّلْتَنا المشقة. ابن الزبير: عبد اللّه بن الزبير. ينسب هذا الرجز لرجل من حِمْيَر. والشاهد فيه إنابة ضمير النصب عن ضمير الرفع، في قوله (عَصَيْكا)، والأصل: عَصَيْتَ. نوادر أبي زيد/١٠٥، مغني اللبيب/١٥٣،....

(٤) أي الضرب الثاني من اسم عسى، ينظر ص ٢٦٢.

(٥) البقرة/٢١٦ من قوله تعالى: ﴿كتب عليكم القتال وهو كُرْهٌ لكم وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم ...﴾.

إذا أنت لم تغفرْ لمولاك أَنْ تَرى ... به الجهل أو صارمْتَه وهو عاتبُ

ولم تولِه المعروف أَوْشَكَ أن تَرَى ... مواليَ أقوامٍ ومولاك غائبُ(١)

والقسمُ الثاني: يجوز فيه الاقتصارُ على (أنْ والفعل) اسماً، ويجوز تركُ الاقتصار والتصريحُ بالاسم، وجَعْلُ (أنْ والفعل) خبراً، وذلك إذا بُنِيتْ هذه الأفعالُ على اسمٍ قبلها، نحو: (أخواك عسى أن يفعلا وعسيا، وإخوتُك عسى أن يَفْعَلُوا وعَسَوْا أن يفعَلُوا)، ونحو ذلك.

الثاني من الأفعال (كاد)، وهي فعلٌ ماضٍ بدليل اتصالِ الضمائرِ البارزة به وتاءِ التأنيث، نحو: (كادوا يكونون، وكادت هندٌ تفعَلُ)، وهو فعلٌ جامدٌ لا يكون منه غير المضارع، نحو قوله تعالى: ﴿**يكادُ البرقُ يَخْطَفُ**﴾(٢)، إلا ما سُمِعَ من قول كثيِّر:

وكِدْتُ وقد سالَتْ من العينِ عبرةٌ ... سما عاندٌ منها وأَسْبَلَ عاندُ

أموتُ أسَىً يومَ الرِّجامِ وإنني ... يقيناً لَرَهْنٌ بالذي أنا كائدُ(٣)

والعاند: السائل. وحكى (الجوهري): "كاد يفعل كذا يكادُ كوداً ومكادةً أي: قاربَ"(٤) وحُكِيَ عن (سيبويه) رحمه اللَّه تعالى: "كُدْتُ أَفْعَلُ"(٥) بضمِّ الكاف. وحكى (أبو

---

(١) أي: إنك إذا لم تحتمل زلات صديقك ولم تحسن إليه فسوف تفقده. لم أقف على اسم قائل البيتين. والشاهد في البيت الثاني قوله: (أوشك أن ترى)، حيث سدَّت (أن والفعل) مسدَّ اسم (أوشك) وخبرها. أمالي القالي ٢/١٧٣، شرح عمدة الحافظ/٨٢٠. وروي عجز البيت الأول في الأصل والنسخ: (..صارمته في المعايب). وما أثبتناه هو رواية مرجعَيْ التخريج.

(٢) البقرة/٢٠

(٣) والعاند: المخالف أيضاً، الرجام: اسم موضع. يقول: لقد سالت عبراتُه يوم الرجام وكاد يموت أسىً، وهو إن لم يمت في ذلك اليوم فإنه سوف يموت من جريرته. والشاهد في البيت اشتقاق اسم الفاعل من (كاد) على (كائد)، وهذا الفعل في الأصل ناقص التصرف، فلا يأتي منه غير الماضي والمضارع، ويروى (كابد) كما جزم ابن السكِّيت شارح ديوان كثيِّر، فلا شاهد فيه: ديوان كثير/٥٣، العيني ٢/١٩٨،....

(٤) صحاح الجوهري/كود، عن أبي الخطاب.

(٥) سيبويه ٣/١١

الخطاب) أن ناساً من العرب//يقولون: (كِيْد زيدٌ يفعلُ كذا)(١)، يريدون: كاد، فنقلُوا الكسرة إلى الكاف في (فَعَل) كما فَعلُوا في (فَعَلْتُ).(٢) ٧٨/أ

فإن قيل: قياسُ ما حكى (سيبويه) من ضمِّ الكاف أن يكونَ مضارعه (يَكُودُ)، لأن كلَّ ما ضُمَّتْ عينُه في الماضي، وجبَ ضمُّها في المضارع، فالجوابُ أنه استُغْنيَ فيه بمضارع المكسور عن مضارع المضموم.

فإن قيل: إنا لا نُسَلِّمُ أن (كاد) وزنه فَعِل بكسر العين، (كخافَ)، ولعلَّ وزنه (فَعَل) بفتح العين (كقال)، وقيل فيه (كُدْتُ) بضمِّ الكاف كقولهم في (قال) قُلْتُ، فالجوابُ عن ذلك من وجهَيْن، أحدهما: أنه لو كان مفتوح العين في الماضي لكان مضارعه (يكودُ)، كقال: يقول. الثاني: أنه لو كان مفتوحاً لوَجَبَ ضمُّ أولِه مع اتصاله بالضمير - ولم يحتج بكونه لغةً - كقولهم في (عاد) عُدْتُ، وفي (جاد) جُدْتُ.

فأمَّا معنى (كاد)، فذهبَ أكثرهم إلى أن إثباتها نَفْيٌ، ونفيَها إثباتٌ، ويجعلون من ذلك قولَه تعالى: ﴿إذا أَخْرَجَ يَدَه لم يَكَدْ يَرَاها﴾(٣)، وقد رآها، وقولُه تعالى: ﴿يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ﴾(٤)، وما خَطِف. حتى جَعَلُوا هذا المعنى لُغزاً، ونظم فيه بعضُهم:

أَنَحْوِيَّ هذا العصرِ ما هي كِلْمَةٌ جَرَتْ في لسانَيْ جُرْهُمٍ وثَمُودِ
إذا استُعمِلَتْ في صورة الجَحْدِ أَثْبَتَتْ وإن أُثْبِتَتْ قامت مقامَ جُحودِ(٥)

ومراده (كاد). قال شيخُنا أبو عبد اللَّه بن مالك رحمه اللَّه تعالى: "من زعم ذلك فليس بمصيب، بل حكمُ (كاد) حكمُ سائر الأفعال، فإذا قال قائل{: (كاد زيدٌ

---

(١) الصحاح للجوهري/كود

(٢) أي في قولهم (كِدْتُ) بكسر الكاف.

(٣) النور/٤٠ (٤) البقرة/٢٠

(٥) جرهم وثمود: من أقوام العرب البائدة. الجحد: النفي. يقول عن كاد: إذا نُفِيَتْ أفادت الإثبات، وإذا أُثْبِتَت أفادت النفي. قائل البيتين أبو العلاء المعري، والشاعر ممن لا يحتج بشعره كونه خارج عصر الاحتجاج، ولكنه جاء بالبيتين - كما هو واضح - ليس لإثبات حكم نحوي، بل صياغة ملغزة لحكم استقراه بعض النحاة. همع الهوامع ١٣٢/١، شرح الأشموني ٢٦٨/١،....

يبكي)، فمعناه: قارب زيدٌ البكاء، فالمقاربةُ ثابتةٌ ونفسُ البكاء مُنْتَفٍ، وإذا قلْتَ}(١): (لم يَكَدْ زيدٌ يبكي)، فمعناه لم يقارب البكاء، فمقاربةُ البكاءِ منتفيةٌ ونَفْسُ البكاء منتفٍ انتفاءً أبعدَ من انتفائه عند ثبوتِ المقاربة، ولهذا كان قول ذي الرمَّة:

إذا غيَّــر النــأيُ المحبين لـم يَكَـدْ رسيسُ الهوى من حبِّ ميَّةَ يَبْرَحُ(٢)

صحيحاً بليغاً، لأن معناه: إذا تغيَّر حـبُّ كلِّ مُحِبٍّ لـم يقارب حُبِّـي التَّغَيُّرُ وإذا لـم يقاربه فهو بعيدٌ منه، فهذا أبلغُ من أن يقول: لم يَبْرَحْ، لأنه قد يكونُ غير بارح وهو قريبٌ من البراح، بخلاف المخبَر عنه بنفيِ مقاربةِ البَراح. وكذا قوله تعالى: ﴿**إذا أخرجَ يَدَه لم يَكَدْ يراها**﴾(٣)، هذا أبلغُ في نفيِ الرؤيَة من أن يقال: لم يَرَها، لأنَّ من لم يَرَ قد يقارب الرؤيـةَ، بخـلافِ من لم يَرَ ولم يقارب.// وأمَّا قولُه تعالى: ﴿**فَذَبَحُوها وما كادوا يفعلون**﴾(٤)، فكلامٌ يتضَمَّنُ كلامَيْن، مضمون كلِّ واحدٍ منهما في وقتٍ غير وقت الآخر، والتقدير: فذبحوها بعد أن كانوا بُعَداءَ من ذبحها غيرَ مقاربين له، وهذا واضحٌ".(٥)

٧٨/ب

وقد يكون نفيُها إعلاماً ببطء الوقـوعِ، والثبـوتُ حـاصلٌ، كقولـه تعـالى: ﴿**فَمَـا لِهَـؤُلاءِ القَـوْمِ لا يَكَـادُونَ يَفقَهُـونَ حَدِيثـاً**﴾(٦) أي: يفقهون ببطْء وعُسْر. قال (الأخفش) في قوله تعالى: ﴿**لم يَكَدْ يَرَاها**﴾(٧): "إذا قلْتَ يكاد يفعل، إنما يعني: قاربَ الفعلَ ولم يَفْعَل، وإذا قلْتَ: لم يَكَدْ يفعَلُ، كان المعنى، لم يفعَلْ ولم يقارب

---

(١) ما بين المعترضتين ساقط من أ.

(٢) رسيس الهوى: مسُّه وأصلُه وبقيَّتُه. يريد أن حبها لا يزول مع البعد، والشاهدُ في البيت قوله: (لم يكد رسيس الهوى يبرح)، حيث خطَّأه بعض النحاة لأن نفي كاد إثباتٌ على مذهبهم، فيصبح معنى كلامه ـ بالقياس إليهم ـ أن حب ميَّة قد برح. لكن ابن مالك والبعلي يصححانه ويخطئان المخطئين. ديوان ذي الرمة ١١٩٢/٢، شرح ابن يعيش ١٢٤/٧،...

(٣) النور/٤٠ (٤) البقرة/١٧١

(٥) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٤٦٨/١.

(٦) النساء/٧٨ (٧) النور/٤٠

الفعلَ"(١). فهذا يدلُّ على أنها كسائر الأفعـالِ نفيُها نفـيٌ وإثباتُها إثبـاتٌ، كـاد يفعل: قارب الفعلَ وما كاد يفعل: ما قاربَ الفعلَ. وقد يُتَجَوَّز فيها فتنفي إعلاماً بوقوع الفعل عسيراً.

وأمَّا خبرُها فغالبُ مجيئه فعلاً مضارعاً مجرَّداً من (أنْ)، كما في الكتاب العزيز من قوله تعالى: ﴿وما كـادُوا يَفْعَلُون﴾(٢) و﴿لا يكـادون يَفقَهـون حديثاً﴾(٣) و﴿كاد يزيغُ قلوبُ فريقٍ منهُمْ﴾(٤) و﴿لقد كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ﴾(٥) و﴿أكـادُ أُخفِيهـا﴾(٦)، و﴿يكـادُون يَسْطُونَ﴾(٧) و﴿يكـاد سنا بَرْقِه يَذهَـبُ بالأَبْصَار﴾.(٨)

وقد يقترن (بأن) نثراً ونظماً، فمن النثر قولُ عمرَ رضي اللَّـه عنـه: "مـا كِدْتُ أن أُصلِّي حتى كادت الشمس أن تغربَ"(٩)، وقـولُ (أنـس) "فمـا كِدْنـا أن نصلَ إلى منازلِنا"، وقولُ (جبير بن مطعم): "كـاد قلبـي أن يطـير"، وقـولُ بعض الصحابـة: "والبُرمَةُ بين الأثافي قد كادَتْ أن تنضُجَ"، وغيرُ ذلك مما يطولُ ذكرُه. ومن النظم قولُ الشاعر:

---

(١) معاني القرآن للأخفش ٢/٣٠٤ .

(٢) البقرة/١٧١ (٣) النساء/٧٨

(٤) التوبة/١١٧، من قوله تعالى: ﴿لقد تاب اللّه على النبي والمهاجرين والأنصار الذين اتبعوه في ساعة العسرة من بعد ما كاد يزيغ قلوبُ فريق منهم....﴾.

(٥) الإسراء/٧٤، من قوله تعالى: ﴿ولولا أن ثبتناك لقد كدت تركن إليهم شيئاً قليلا﴾.

(٦) طه/١٥، من قوله تعالى: ﴿إنَّ الساعة آتية أكاد أخفيها لتجزى كل نفس بما كسبت﴾.

(٧) الحج/٧٢، من قوله تعالى: ﴿وإذا تتلى عليهم آياتنا بينات تعرف في وجوه الذين كفروا المنكر يكادون يسطون بالذين يتلون عليهم آياتنا﴾.

(٨) النور/٤٣، من قوله تعالى: ﴿....وننزِّل من السماء من جبال فيهـا مـن بَـرَدٍ فيصيب بـه من يشاء ويصرفه عن من يشاء يكاد سنا برقه يذهب بالأبصار﴾.

(٩) جامع الأحاديث للسيوطي ٢/٣٢٠.

فمـا اجتمع الهِلْباجُ في بطن حُرَّةٍ مـع التَّمْـرِ إلا كـادَ أن يَتَكَلَّمـا(١)

الهلباج: اللبن الخاثر. وقولُ الآخر:

أَبَيْتُـم قبـولَ السَّـلْمِ منَّـا فكِـدْتُمُ
لدى الحرب أن تُغْنُوا السيوفَ عن السَّلِّ(٢)

وليس ذلك بضرورةٍ، لتمكُّنِه من أن يقول: فكدتم لدى الحرب تُغْنُون السيوف.

وزعمَ كثيرٌ من النَّحويين أن اقترانها (بأن) شاذ، وخصَّه بعضُهم بالضرورة.

قال (أبو البقاء): "فإنْ تقدَّم الفعلُ كقوله تعالى: ﴿مِن بَعْدِ ما كادَ يزيغُ قُلُـوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ﴾(٣)، كان فيه أربعةُ أوجه:

أحـدها: أن يكون فيها ضميرُ الشأنِ، والجملة بعدها مفسِّرة.

والثاني: أن تكون (يزيغُ) حالاً مُغْنِيَةً عن الخبر.

والثالثُ: أن يكون (يزيغ) في نيَّة التأخير"(٤)

والرابع: أن يكـون فاعل (كـاد) ضمير القبيل، وأُضْمِرَ لتقدُّم ما يدلُّ عليه، وهذا قولُ (أبي الحَسَن).//(٥) /٧٩

---

(١) لم يتبيَّن لي المعنى العام للبيت، ولعله يريد أن المرأة الحرة لا يضيـع معهـا المعروف. ولـم أقف على قائله. والشاهد فيه اقتران خبر (كاد) بأن جوازاً في قوله: (كاد أن يتكلما). شـرح عمدة الحافظ/٨١٣.

(٢) يقول: عرضنا عليكم السلم فأبيتم، فلما التقينا في الحرب جبنتم وفررتم حتى لم نكـد لا نحتـاج إلى سل سيوفنا. لم يعز البيت إلى قائل معيَّن. والشاهد فيه اقتران خبر كاد (بأن)، في قوله: (كدتـم أن تغنوا). وهذا الاقتران على قلة. شواهد التوضيح والتصحيح/١٠١، شرح ابن الناظم/٦٠،....

(٣) التوبة/١١٧، وأثبتنا تتمة قوله تعالى في الصفحة السابقة الحاشية(٤).

(٤) إملاء مامن به الرحمن لأبي البقاء العكبري ٢/٢٣، وقد ذكر هذه الأوجـه الثلاثـة، ولـم يذكـر أربعة، كما نسب إليه البعلي.

(٥) معاني القرآن للأخفش ٢/٣٣٨. ولأبي الحسن الأخفش ثم ثلاثةُ أقوال حول الآية، ومـا ذكـره البعلي واحدٌ منها. ويعني (بالقبيل) جماعة من أصحاب الرسول أو حزبـه، وهـو قـول أبـي حـاتم. ينظر (مشكل إعراب القرآن) للقيسي ٣٧٢/١.

الثالث من الأفعال (كَرَبَ) بفتح الراء. والدليلُ على فعليَّته جواز اتصالِ تاء التأنيث الساكنة به، فيما سنقف عليه من الشواهد عن كَثَب إن شاءَ اللَّه تعالى. وهو غير متصرِّف. ومعناه معنى (كاد)، نصَّ على ذلك (الجوهريّ)(١) وغيرُه. وحكمُ خبرها حكمُ خبر (كاد) في أن الأكثرَ تجريدُه من (أنْ)، ولم يذكر (سيبويه) فيه غير التجريد(٢)، ومنه قولُ (ابن أبي ربيعة):

فلا تَحْرِمي نَفْساً عَلَيْكِ مُضيفةً ... وقد كربَتْ من شِدَّةِ الوَجْدِ تطلُعُ(٣)

مضيفة، بالضاد المعجمة والفاء، أي مشفقة، وقولُ الآخر:

ما أَنْتَ أم ما رسومُ الديا ... رِ وسِتُّوكَ قد كَرَبَتْ تكمُلُ(٤)

وقولُ (القطامي):

ولا كَردِّكَ مالي بعدما كَرَبَتْ ... تبدي الشناءَةَ أعدائي وحُسَّادي(٥)

وقولُ رجلٍ من طيِّئ:

كَرَبَ القلبُ من جَواهُ يذوبُ ... حين قال الوشاةُ: هندٌ غَضُوبُ(٦)

---

(١) صحاح الجوهري/كرب.

(٢) سيبويه ١٥٩/٣، قال: "وأمَّا (كاد) فإنهم لا يذكرون فيها (أن) وكذلك (كرب)، ومعناهما واحد".

(٣) يطلب من صاحبته ألا تكون قاسيةً عليه. والشاهدُ في البيت مجيء خبر (كَرب) مجرَّداً من (أن)، في قوله: (وقد كربت تطلعُ)، وتجريده منها هو الاكثر ديوان عمر بن أبي ربيعة/٢٣٦ (وفيه: "مضيقةً" بمعنى معسرة)، شرح عمدة الحافظ/٨١٣.

(٤) سِتُّوك: أي سنوات عمرك الستون. يقول: لا يجمل بمن بلغ الستين عاماً من عمره أن يقف على أطلال الديار ويبكي الأحبة. قائل البيت الكميت بن زيد الأسدي، والشاهد فيه تجرُّد خبر (كرب) من (أن) في قوله: (قد كربت تكمل)، والتجرُّد هو الأكثر. همع الهوامع ٢٥٤/١، خزانة الأدب ٥٥٨/١،....

(٥) الشناءة: الكره. ويروى (.. الشماتة). يعوِّل الشاعر على الممدوح بعد أن ضايقه الأعداءُ والحساد. والشاهد في البيت تجرُّد خبر (كرَبَ) من (أن) في قوله: (كربت تبدي الشناءة). وتجرده منها هو الأكثر. ديوان القطامي/٨٧.

(٦) الجوى: شدة الوجد. غضوب: غاضبة، وهي (فعول) بمعنى: فاعل. قائل البيت كَلْحَبَة اليربوعي، وقيل: هو لرجل من طيِّئ. والشاهدُ فيه تجرُّد خبر (كرب) من (أن) في قوله: (كربَ =

واقتران الخبر (بأن) جائز، لكنه قليلٌ، ومنه قول (أبي زيد الأسلَمي):

سَقَاها ذَوُو الأحلامِ سَجْلاً على الظَّما وقـد كَـرِبَتْ أعنـاقُهـا أن تَقطَّعَا(١)

ولا يوجد مقترناً بأَنْ إلا في ضرورة. فهذا مع عدم ذكر (سيبويه) له، يرجح أن الأفصحَ إلحاقُه (بكاد)(٢).

الرابع من الأفعال (أوْشَكَ). والدليل على فعليَّته جواز اتصال الضمير البارز وتاء التأنيث الساكنة به، كما تراه في الشواهد الآتية عن كثبٍ إن شاء اللّه تعالى، واستُعمل منه مضارعٌ واسمُ فاعل، فأمَّا المضارع فكثير، ومنه قولُ (أميَّة بن أبي الصَّلْت):

يُوشِـكُ مَن فَـرَّ من منيَّتِهِ في بعض غِـرَّاتِه يُوَافِقُـها(٣)

وأمَّا اسم الفاعل فنادرٌ، ومنه قول (كثيِّر):

فإنَّكَ مُوشِـكٌ ألاَّ تـراهـا وتَعْـدُو دونَ غاضِـرَةَ العوادي(٤)

غاضرة: اسم امرأة. وقولُ الآخر:

= القلبُ يذوبُ). وتجرُّده من (أن) هو الغالب. شذور الذهب/٢٧٢، العيني ٢/١٨٩،...

(١) ذوو الأحلام: ذوو العقول، ويعني بهم هشامَ بن عبد الملك الذي كان قد عيَّن من يهجوه الشاعر، والياً على المدينة. السَّجْل: الدلو العظيمة المملوءة ماءً، وقيل: ماؤها. يهجو أبو زيد والي المدينة بأن الخليفة هشام ذا الفعل الراجح قد أنعم عليه نعمة ليس هو أهل لها فضَرَّه بذلك، كَمَن سَقَى الإبل العطاش ماءً كثيراً بعد ظمأ. الشاهدُ في البيت اقتران خبر كرب (بأن) جوازاً وعلى قلة، في قوله: (كربت أن تقطعا). شرح ابن الناظم/٦٠، شذور الذهب/٢٧٤،...

(٢) سيبويه ٣/١٥٩

(٣) غِرَّات: ج غِرَّة وهي الغفلة. والمعنى أن الإنسان مهما حاول الهربَ من الموت متحسباً له، فلا بد من أن يغفل ذات مرة فيدركه. والشاهدُ في البيت استعمال(يوشك)بصيغة المضارع، في قوله: (يوشك من فرَّ). ديوان أميَّة بن أبي الصلت/٤٢١، سيبويه ٣/١٦١،...

(٤) غاضرة: اسم امرأة وهي أم البنين بنت عبد العزيز. العوادي: عواقب الدهر. يشير إلى قرب فراق صاحبته. والشاهد في البيت استعمال اسم الفاعل من (أوشك)، في قوله: (فإنك موشكٌ ألاَّ تراها). ديوان كثير/٢٢٠، العيني ٢/٢٠٥،....

فمُــو شِــكَةٌ أرضــنا أن تعــودَ خــلافَ الخليــطِ وحوشــاً يَبــاباَ(١)

وحوش: جمع وحْش بالتسكين، وهو القفر، اليباب: الخراب. وأنكر الأصمعيُّ وأبو علي (أُوشِكَ) بصيغة الماضي، قال (أبو علي): "لا يُقال يُوشَكُ بفتح الشين، ولا أُوشِكَ"(٢)، حكى ذلك عنهما (ابن قُرقُول) في (المطالع)(٣)، وحكى شيخُنا في (مثلثه)(٤): (وَشُكَ) بضمِّ الشين أي: أسرع (وِشْكاً وَشْكاناً)، بتثليث واو كل واحد من المصدرين.

وأمَّا معنى أوشك أن يفعل: فيقربُ ويَدْنو ويُسْرِعُ. وأمَّا خبرها ففعلٌ مضارعٌ مقرونٌ (بأن) غالباً (كعسى)، وشواهدُ ذلك كثيرةٌ، منها قولُ الشاعر:// ٧٩/ب

إذا المرءُ لم يَغْشَ الكريهةَ أوشكَتْ حِبالُ الهُوَينَى بالفتى أن تَقَطَّعا(٥)

وقولُ الآخر:

ولو سُئِلَ الناسُ الترابَ لأَوْشَكُوا إذا قيل: هاتُوا، أن يَملُّوا ويَمْنَعُوا(٦)

---

(١) خلافَ الخليط: بعده، ويروى (وَحُوشَا) بمعنى موحشة على وزن صَبُور، قائل البيت أبو سهم الهذلي، والشاهد فيه استعمال اسم الفاعل من (أوشك)، في قوله: (فموشكةٌ أرضنا). ديوان الهذليين ١٩٩/٢، العيني ٢٠٨/٢،...

(٢) لسان العرب/وَشَك، ولم ينسب المنع لواحد بعينه.

(٣) المطالع: هو كتاب مطالع الأنوار على صحاح الآثار في فتح ما استغلق من كتاب الموطأ ومسلم والبخاري، وإيضاح مبهم لغاتها، في غريب الحديث. ألفه ابن قرقول إبراهيم بن يوسف المتوفى (٥٦٩)هـ. كشف الظنون ١٧١٥/٢، هدية العارفين ٩/١.

(٤) هو كتاب (المثلث في النحو) لجمال الدين محمد بن عبد اللّه بن مالك المتوفى (٦٧٢)هـ. وثمة كتب كثيرة بهذا الاسم (المثلث)، للبطليوسي وابن جماعة والقضاعي والفيروز أبادي وغيرهم. كشف الظنون ١٥٨٧/٢.

(٥) الغشيان: الإتيان. الهوينى: الراحة أو الرفق. والمعنى أنه إذا لم يخض المرء الحربَ فإن راحة عيشه لن تدوم. قائل البيت الكلحبة العرني. والشاهد فيه اقتران خبر أوشك (بأن)، في قوله: (أوشكت .. أن تقطَّعَا). نوادر أبي زيد/١٥٣، الخصائص ٥٣/٣،...

(٦) يريد أن الناس مجبولون على البخل، فلو سُئلوا التراب ـ وهو أبخس الأشياء ـ لَضَنُّوا به. لم يعز البيت لقائل معين. والشاهدُ فيه اقتران خبر أوشك (بأن)، في قوله: (لأوشكوا .. أن يملُّوا). =

وقولُ الآخر:

فضَمَّت بأيديها على فَضْلِ مائِها　　　من الرِّيِّ لَمَّا أَوْشَكَتْ أن تَضلَّعا(١)

وقد جاء خبرها مجرَّداً من (أن) على قِلَّةٍ، وذلك في النثر والنظم. أمَّا النثرُ،فما رَوَى ابنُ ماجة في سُنَنه، أن رسولَ اللَّه صلَّى اللَّه عليه وسلَّم قال: (**يُوشِكُ الرجلُ مُتَّكِئاً على أريكته يأتيه الأمرُ من أَمْري** ... الحديث)(٢). وأما النظمُ فقال شيخُنا رحمه اللَّه: "لا أعلَمُ خبرَ أوشكَ جاءَ مجرَّداً من (أن) إلاَّ في قول الشاعر:

يُوْشِكُ من فرَّ من مَنيَّتِهِ　　　في بعض غِرَّاته يُوَافِقُها(٣)(٤)

أنشده (أبو عثمان) في (الأفعال)(٥) معزوّاً إلى (أمية بن أبي الصَّلْت).

فقد ظهر مِمَّا ذكرناه من الشواهد وغيرها أن (كرَبَ) مُلْحَقَةٌ (بكاد) في تجرُّد خبرها غالباً من (أن)، وأنَّ (أوشك) ملحقَةٌ (بعسى) في اقترانها (بأن) غالباً.

فقول (الجرجانيّ) رحمه اللَّه تعالى: "وكرَبَ وأوشَكَ يجريان مجرى (عَسَى)

= مجالس ثعلب/٤٣٣، أوضح المسالك ١/٣١١،...

(١) فضل مائها: ما زاد منه عن حاجتها. تَضَلَّع، تتضلَّع: يمتلئ ما بين أضلاعها شِبَعاً وريّاً. البيت من قصيدة أبي زيد الأسلمي في هجاء إبراهيم بن هشام المخزومي والي المدينة لهشام ابن عبد الملك، والمعنى أن ابراهيم بن هشام - على ما ناله من شبع وري بولايته - فهو يضنُّ بالقليل مما زاد عنه على غيره، يصفه بالشح والبخل. والشاهد في البيت اقتران خبر أوشك (بأن)، في قوله: (أوشكَتْ أن تضلَّعا). الكامل للمبرد/١٦١.

(٢) سنن ابن ماجة ١/٦ . وفيه: "يوشك الرجل متكئاً على أريكته يُحَدَّث بحديث من حديثي..."

(٣) مرَّ البيت وتخريجه في الصفحة ٢٧٢ . والشاهد فيه هنا مجيء خبر(يوشك) مجرَّداً من (أن) على قلَّة.

(٤) هذا الكلام لابن مالك، وهو بمعناه في شرح الكافية الشافية ١/٤٥٦.

(٥) كتاب الأفعال: هو كتاب الأفعال وتصريفها لسعيد بن محمد السرقسطي. وثمة كتب أخرى بهذا الاسم، منها: كتاب الأفعال لابن القوطية المتوفى سنة(٣٦٧)هـ وكتاب الأفعال لابن القطاع السعدي المتوفى (٥١٤)هـ. ولابن مالك لامية في الأفعال. كشف الظنون ١/١٣٣، هدية العارفين ١/٣٩٠.

مرَّةً ومجرى (كاد) أخرى، يقتضي التسوية بين الاقتران وعدمِه في كلٍّ واحدٍ من (كرَبَ وأوْشَكَ)، وليس الأمرُ كذلك،(١) بدليل ما ذُكر من النقل والشواهد، ولأنَّ كثيراً من اللغويين،فسَّروا (كرَبَ) بكاد،فيقتضي أن تُلْحَق بها،وفسَّروا (أَوْشَك) بيُسرع ويقرب ويدنو، وذلك يقتضي أن تكون شبيهةً (بعسى) في التَّرجِّي. واللَّه أعلم.

الخامس والسادس من الأفعال التي ذكرها في الباب: (جَعَل وأَخَذَ)، إذا كانا بمعنى (شَرَعَ)، ولا يكونُ خبرُ كلٍّ واحد منهما إلاَّ مضارعاً مجرَّداً من (أن)، ومنه قولُ الشاعر:

وقد جَعَلَتْ أكبَادُنا تَجْتَويكم ... كما تَجْتَوي سُوقُ العضاهِ الكَرازِنا(٢)

الكرازن: جمع كِرْزين، وهو الفأسُ، وقولُ الآخر:

وقد جَعَلْتُ إذا ما قُمْتُ يُثْقِلُني ... ثَوْبي فأنهضُ نَهْضَ الشاربِ الثَّمِلِ(٣)

وقولُ الآخر:

---

(١) لعله يريد أن المشابهة بين (كربَ وكاد) من حيث اتصال خبر كل منهما (بأن) ليست تامة، فنسبة اقتران خبر (كاد) أقل من نسبة اقتران خبر (كرب)، لأن بعض النحويين عدَّ اقتران خبر كاد (بأن) شاذاً أو ضرورة في حين أن اقتران خبر كرب (بأن) جائز لكنه قليل. وكذلك المشابهة بين (أوشك وعسى) من حيث اتصال خبر كل منهما (بأن) ليست تامة، فخبر عسى قلَّ أن يجرد من (أن) أما خبر (أوشك) فغالباً ما يتصل بأن. أي أن نسبة اتصال خبر عسى بأن أكثر. واللَّه أعلم.

(٢) الكرازن: ج كِرْزِن، وهو الفأس، تجتويكم: تكرهكم، العضاه: كل شجر عظيم له شوك واحدها عضاهة أو عضة. يصور الشاعرُ بغضَه لمخاطبيه. لم يعز البيت لقائل معيَّن، والشاهد فيه استعمال (جعل) من أفعال المقاربة، في قوله: (جَعَلَتْ أكبادنا تجتويكم). شرح عمدة الحافظ/٨١١، لسان العرب/كرز (وفيه: تحتويكم، بالحاء.).

(٣) يشير إلى ما فعلته به الشيخوخة والهرم. ويروى: (... الشارب السكر) وهي رواية الديوان، وهي الصحيحة لأن قطعة الأبيات التي وردت فيها الأبيات رويُّها الراء. ينسب البيت لأبي حيه النميري ولعمرو بن أحمر الباهلي. والشاهد فيه استعمال (جَعل) من أفعال المقاربة في قوله: (جعلت يُثقلني). ديوان أبي حية النميري/١٨٦ (مما نسب إليه وإلى غيره)، شرح شذور الذهب/١٩٠، أوضح المسالك ٣٠٥/١،...

فأخَـذْتُ أسـألُ والرسـومُ تُجيبُني وفي الاعْتبـارِ إجـابةٌ وسـؤالُ(١)

وإنما لزمَ أفعالَ الشروع تجريدُ الخبر من (أن)، لأنها دالَّةٌ على الاستقبال،وأفعالُ الشروع تقتضي الحال، والحالُ والاستقبالُ مُتَنَافيان.

وقد جاء خبر (جَعَل) جملةً اسميَّةً في قول الشاعر:

وقـد جَعَـلَتْ قَلُـوصُ بنـي زيادٍ مـن الأكوارِ مرتَعُها قـريبُ(٢)

وجـاء أيضاً فعـلاً ماضياً//في قول (ابن عباس) رضي اللّه عنهما: "فجَعَل الرجلُ إذا لم يَسْتَطِعْ أن يخرجَ أرسلَ رَسُولاً"(٣)، فهذان ونحوهما نوادر. ٨٠/أ

المسألة الثانية: فيما أُلْحِقَ بهذه الأفعال الستَّةِ:

فـالذي أُلْحِقَ بعسـى (حَـرَى)، بـوزن رَمَـى، و(اخْلَوْلَـق). قـال (ابـن القطــاع): "وحَرَى أن تكون ذاكَ، بمعنى عسى "،(٤) ولايكونُ خبرُها إلاَّ فعلاً مضارعاً مقرونـاً (بأنْ)، تقول: (حرى زيدٌ أن يَفْعَل، واخْلَوْلَقت السماء أن تُمْطِر).

وأَلْحَقُوا بـأخذَ وجَعَل فـي الدلالـة علـى الشـروع (طَفِقَ)، وفيهـا ثـلاث لغـات: (طفِقَ) بـوزن سَمِعَ، قـال اللّـه تعـالى: ﴿وطَفِقـا يَخْصِفَــانِ عليهمــا مــن وَرَقِ الجنّةِ﴾(٥)، و(طفَقَ) بوزن ضرَبَ، و(طَبِقَ)، بكسرِ الباء الموحَّدة.

---

(١) أي سـأل الشاعر الرسوم والأطلال فأجابتـه بلسـان حالهـا فـاعتبر. لـم أقـف علـى اسم قـائل البيت. والشاهدُ فيه استعمال (أخذ) من أفعال المقاربة والشروع، في قوله: (فأخَذْتُ أسألُ). شـرح عمدة الحافظ ٨١١/١، شذور الذهب/٢٧٥،....

(٢) القـلوص: أول ما يُركب من إنـاث الإبـل. مرتعهـا: مرعاهـا. الأكـوار: ج كـور وهـو رحـل الناقة، والمعنى أن تلك القلوص قد أعْيَتْ فلما حُطَّ عنها رحلها رَعَتْ قريباً منه ولـم تبعد لمـا بهـا من تعب. لم ينسب البيت لقائل معيَّن، والشاهدُ فيه مجـيء خـبر (جعـل) جملـة اسميَّة، فـي قولـه: (جعلَتْ مرتَعها قريبٌ). شواهد التوضيح/٧٩، مغني اللبيب/٢٣٥،....

(٣) صحيح البخاري/كتاب التفسير ٢٦.

(٤) كتاب الأفعال لابن القطاع ٢٦٥/١

(٥) الأعراف/٢٢، من قوله تعالى: ﴿... فلما ذاقا الشجرةَ بَدَتْ لهما سوءاتهما وطفقا يخصفان =

و(عَلِق)، كقول: (فَعَلِقَت الأعرابُ يَسْأَلُونَه)، ومنه قول الشاعر:

أَرَاكَ عَلِقْتَ تَخْذُلُ من أَجَرْنا وظُلْمُ الجارِ إذلالُ المجيرِ(١)

و(أَنْشَأ) أيضاً كقولِ الشاعر:

أَنْشَأْتَ تطلبُ خُطَّةً عنَتاً وتَرَكْتَها ومَسَدُّها رأبُ(٢)

وقولُ بعض نساءِ العرب في ولدها:

أَنْشَا يُمَزِّقُ أثوابي يؤدِّبُنِي أَبَعْدَ شَيْبِيَ عندي يَبْتَغي الأَدَبا(٣)

ومنها (هبَّ) أيضاً، تقول: (هبَبْتُ أقولُ) أي: شَرَعْتُ، قال الشاعر:

هَبَبْتُ ألومُ القَلْبَ في طاعةِ الهوَى فلجَّ كأنِّي كنتُ باللَّومِ مُغْرِيا(٤)

وجميع هذه الأفعال لا يكون خبرها إلاَّ مجرَّداً من (أن).

وألْحقُوا بكادَ (هَلْهَل)، ولا يكون خبرها إلا مضارعاً مجرَّداً من (أَنْ)، ومنه

= عليهما من ورَق الجنة ...﴾.

(١) علقت: أخذت وشرعت. أجرناه: حميناه وجعلناه بمنزلة جارنا: يقول: ظلمك لمن دخلَ في جوارنا هو ظلمٌ لنا. لم ينسب البيت لقائل معين، والشاهدُ فيه عمل (علق) ملحقة بأخذ وشرع، في قوله: (علقت تخذلُ) شواهد التوضيح/٨٠، شذور الذهب/٢٧٦،....

(٢) خطة عنت: أمر صعب. رأبَ الشيء: أصلحه، وشعبه، أيضاً. ولعلَّ المعنى أن الشاعر يعاتب مخاطبه ويلومه أنه حاول أمراً صعباً أوقع القوم فيه ولم يصلحه. ينسب البيت مع مقطعة من أربعة أبيات هو منها إلى عوف بن عطية بن الخرع، ولزهير بن أبي سلمى، والأرجح أنها لذؤيب بن كعب بن عمرو بن تميم. والشاهد فيه إعمال (أنشأ) عمل شرع وأخذ في قوله: (أنشأتَ تطلبُ...). نقائض جرير والفرزدق/١٠٢٥، المستقصى في أمثال العرب ٤٨/٢، شرح عمدة الحافظ/١٧٠ (وفيه: ومَشَدُّها ...).

(٣) تشكو امرأةٌ سوء معاملة ابنها إياها بعد أن كبرت. قائلة البيت أم ثواب الهزانية، والشاهدُ فيه عملُ (أنشأ) ملحقةً بأخذ وجعل، في قولها: (أنشأ يمزق أثوابي). حماسة أبي تمام ٧٥٦/٢ (الحماسية ٢٥٥)، الكامل ١٤١/١.

(٤) هببْتُ: شرعت. لجَّ: ألَحَّ. والمعنى أن لوم المحبِّ يزيده تعلقاً بهواه. لم يعز البيت لقائل معيَّن. والشاهدُ فيه عملُ (هبَّ) ملحقةً بأخذ وجعل، في قوله: (هببتُ ألوم النفسَ). شذور الذهب ١٩١/١ همع الهوامع ١٢٨/١، الدرر اللوامع ١٠٣/١.

قول الشاعر:

لَمَّـا تَوَقَّـل في الكُراعِ هجينُهم ... هَلْهَلْتُ أَثْـأَرُ مالكـاً أو صِـنْبِلا(١)

الصِّنبل، في الأصل: الداهية، وهو هنا اسمُ رجل.

المسألة الثالثة: يجوز حذفُ خبر هذه الأفعال إذا دلَّ عليه دليلٌ، كما يجوز في غيره حذف ما دلَّ عليه دليل، فمن ذلك قولُ النبيِّ صلَّى اللَّه عليه وسلَّم: **(حتى إذا اسْتَغْنَى أو كَرَبَ اسْتَعَفَّ)**(٢)، رواه [ابن حنبل](٣)، وقولُ ذي الرمَّة:

حتَّى إذا اصْفَرَّ قرنُ الشمسِ أو كَرَبَتْ ... أَمْسَى وقد جدَّ في حَوبائِه القَـرَبُ(٤)

وحَوْباؤه: نَفْسُه. والقَرَبَ، بفتح القاف والراء: سيرُ الليل لورْد الغد.

وقولُ (المرقِّش):

وإذا ما سـمعْتِ من نَحْـوِ أرضٍ ... بمُحِبٍّ قَـد ماتَ أو قيـل كـادا

فاعْلَمـي غيـرَ شـكٍّ بأنِّـي ... ذاك وابكِـي لمُقْصَـدٍ لـن يُقَـادا(٥)

---

(١) صنبل: اسم رجل من بني تغلب. توقَّل: صعد، ويروى: (توغل وتوَعَّر)، الكُراع: الحَرَّة وهي أرض ذات صخور، والمعنى أن الفرصة قد قاربته ليثأر لهذين الرجلين من قومه عندما توغل خصمه في الحرَّة. قائل البيت مهلهل وهو امرؤ القيس بن ربيعة، ويقال: عدي بن ربيعة. والشاهد فيه مجيء (هَلْهَل) ملحقةً (بكاد) في الدلالة على المقاربة، في قوله: (هلهَلْتُ أثأرُ). أخبار المراقسة وأشعارهم/١٠، الكامل ١٢٩/٢،.... لسان العرب/هلهل. خزانة الأدب ٢٣٥/٢.

(٢) مسند ابن حنبل ٣/٥، ٥. قال: "قال رسول اللَّه صلَّى اللَّه عليه وسلَّم: يتساءل الرجل في الجائحة أو الفتق ليصلح به بين قومه فإذا بلغ أو كرب استعفَّ"

(٣) ما بين الحاصرتين زيادة من المحقق وهي ساقطة في الأصل، ومكانها بياض.

(٤) قرن الشمس: حاجبها، أي ناحيةٌ من نواحيها، اصفر قرنُها: مالت إلى المغيب، أي: عندما بدأت الشمس بالمغيب جدَّ السيرَ ليقطع الليل، حتى يرد الماءَ في الغد. والشاهدُ في البيت حذف خبر (كرب) جوازاً إذا دلَّ عليه دليل، في قوله: (أو كربَتْ) أي: كربت الشمس تغيب، فالخبر مفهومٌ من الكلام. ديوان ذي الرمة ٥٦/١.

(٥) لن يقاد: لن يقتص من قاتله. يتحسَّر على نفسه لأنه سيموت من حب صاحبته وسوف يذهب دمه هدراً. الشاهدُ في البيت حذف خبر (كاد) لدليل، وذلك في قوله: (أو قيل كاد)، أي: أو قيل: =

المُقْصَد: الميت اللديغ، والمقصَد: القتيل من ساعته أيضاً.

ولا يجوز أن يتقدَّم شيءٌ من أخبار هذه الأفعال عليها، فلا يُقال: //يقوم كادَ زيدٌ. وقد تَتَوَسَّط كقولِه تعالى: ﴿من بَعْدِ ما كادَ يزيغُ قلوبُ فريقٍ مِنْهُم﴾(١) على الوجهِ الثالثِ المتقدِّم(٢)، ويتعيَّن عودُ الضميرِ من الخبر إلى الاسمِ، ولا يخلو الاسمُ من اختصاصٍ غالباً. ٨٠/ب

= كاد يموتُ. المفضليات/١٠٧٥-١٠٧٦ (وفيه: ... لمقصدٍ لن يفادى)، شرح الكافية الشافية ١/٤٦٢.

(١) التوبة/١١٧، وأثبتنا بعضاً من تتمة الآية في الصفحة ٢٦٩ .

(٢) أي على القول الثالث من أقوال أبي البقاء العكبري في توجيه الآية، وهو أن (قلوب) اسم كاد، و(يزيغ) خبرها، لكنه مقدَّم على نية التأخير، فبذلك توسط الخبر وهو جملة (يزيغ) بين (كاد) واسمها (قلوب). ينظر ص٢٧٠ .

فعلا المدح والذم

قال رحمه اللَّه تعالى: "والثالثُ فعلا المدح والذمّ، وهما (نِعْمَ وبِئْسَ)، والأصلُ فيهما: (نَعِمَ وبَئِسَ). وهما يقتضِيَان اسماً فيه الألفُ واللامُ للجنس، نحو: (نِعْمَ الرجلُ زيدٌ)، فالرجلُ فاعلُ نعم، وزيدٌ المخصوصُ بالمدح، وكذا: (بِئْسَ الرجلُ زيدٌ)، وقد يُضْمَر اسمُ الجنسِ، ويُؤْتى بَدَلَه بنكرةٍ منصوبةٍ على التمييز، فيقال: نعمَ رجلاً زيدٌ".

الشــرح: قولُه (الثــالث)، أي الثـالثُ من الأفعـال الجاريـة مَجْرَى الأدوات فعـلا المدح والـذم. ووجـه جريانهمـا مجرى الأدواتِ أنَّ كلَّ واحدٍ منهمـا لا يتـمُّ بالفاعل، فهما مثلُ (كان) وأخواتِها في الافتقار إلى الجملة.

ويردُ الكلامُ على هذا الفصل في مسائل:

المسـألة الأولى: (نِعْمَ وبئسَ) فعـلان ماضيان غيـر متصـرِّفَيْن.

وقال الكوفيون: هما اسمان(١). وهُما في الأصلِ صفـةٌ لموصـوفٍ محـذوفٍ(٢)، فـإذا قُلْتَ: نِعْمَ الرجـلُ، {كـأنكَ قُلْـتَ: الرجـلُ نعم الرجـلُ}(٣)، ثـم حُذفَت الصفـةُ وأُقيـم الموصـوفُ مقامها، فوجَبَ كونُها اسماً كما كـان الموصـوف اسماً. ولدخـولِ حـرفِ النداء عليهما(٤) في قولِ: (يا نِعْمَ المولى ونعم النَّصيرُ)، ودخولِ حرف الجرِّ عليهمـا في قول بعضهم، وقد هُنِّئَ بمولودةٍ: "واللَّهِ ما هي بِنعمَ المولودةُ"(٥)، ولعـدمِ دلالتِهمـا على حدثٍ مقترنٍ بزمانٍ، وعدمِ تصرُّفهما تصرُّفَ الأفعال، ودخولِ اللامِ عليهما إذا كانا خبراً (لإنَّ) بدون قد. وقولِهم: (نُعَيْمَ الرجلُ)(٦) وليس هذا من بناء الأفعال.

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف/٩٩.

(٢) توحي عبارة البعلي أن هذا القول للكوفيين، ولم أقف على ما يؤكد ذلك. ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٩٩/١ وما بعدها، شرح المفصل لابن يعيش ١٢٨/٧،...

(٣) ما بين المعترضتين ساقط من أ وظ.

(٤) أي: وهما اسمان لدخولِ حرف النداء عليهما.

(٥) شرح المفصل ١٢٨/٧.

(٦) الإنصاف ١٠٤/١، شرح الكافية ١٣٣/٢

والصحيح أنهما فعلان، لاتصالِ تاء التأنيث الساكنة بهما عند جميع العربِ في قولهم: (نِعْمَتْ وبِئْسَتْ)، ولاتصالِ الضمائر البارزة بهما فيما حكى (الكسائي) من قولِ بعضهم: (نِعْمَا رَجُلَيْن ونِعْمُوا رجالاً)(١)، ولعدم جواز كونهما حرفين للإجماع على ذلك، وعدم كونهما اسمين لبنائهما على الفتح مع عدم شَبَهِهِما بالحرف.

والجواب عن دخول حرف النداء عليهما من وجهَيْن:

أحدهما: أن (يا) حرفُ تنبيه لا حرفُ نداء.

والثاني: أن المنادى محذوف كما حُذف في قوله تعالى: ﴿يا لَيْتَني مِتُّ قبل هذا﴾(٢) ونحوه، وفي قراءة (الكسائي): ﴿ألاَ يا اسْجُدُوا﴾(٣)

وفي قول الشاعر:

ألا يا اسلَمي ثم اسْلَمي ثُمَّتَ اسْلَمي ثلاث تحيَّاتٍ وإن لم تَكَلَّمي(٤)

وعن دخول حرف الجر بأنه داخلٌ على قولٍ مقدَّر، والتقدير: ما هي بمقول فيها:نعم المولودةُ. وعن عدم دلالتها على حدثٍ//مقترنٍ بزمانٍ، باستيفائهما غاية المدح والذم ٨١/أ وهذا لا يكون إلاَّ بما هو موجود. وعن عدم التَّصَرُّف بأن (ليس وعسى) وغيرهما مِمَّا لا تتصرَّف أفعالٌ مع عدم التصرُّف. وعن دخولِ اللام، بدخولها على الحروف وبقربهما من الأسماء عند الجمود.(٥) وعن قول من قال: (نُعَيْمْ) بأن ذلك شاذ.

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/١٠٤، شرح الكافية ٢/٣١٣ .

(٢) مريم/٢٧، من قوله تعالى: ﴿فأجاءها المخاض إلى جذع النخلة قالت يا ليتني متُّ قبل هذا وكنت نسياً منسيًّا﴾.

(٣) النحل/٢٥، من قوله تعالى: ﴿ألاَّ يَسْجُدوا للَّه الذي يُخرج الخبءَ في السموات والأرض ويعلم ما تخفون وما تعلنون﴾. والقراءة (ألاَ يا اسْجُدُوا) هي قراءة الكسائي والسلمي والحسن وحميد الأعرج. معاني القرآن للفراء ٢/٢٩٠، اتحاف فضلاء البشر/٣٣٦ .

(٤) ثلاثَ: بالنصب على تقدير: أهديكِ، وبالرفع على تقدير مبتدأ محذوف. لم تَكَلَّمي: لم تتكلَّمي. معنى البيتِ واضح، وهو لم يعز لقائل معين، والشاهدُ فيه حذف المنادى قبل فعل الامر، في قوله: (ألايا اسلَمي)، على تقدير: ألا ياهذه اسلمي. شرح ابن يعيش ٣/٣٩.

(٥) في أ (عند الجموع)، وهو غلط، إذ المعنى أن (نعم وبئس) لما كانا جامدين قرَّبهما جمودهما من الأسماء.

إذا تقرَّر أنهما فعلان، فالأصلُ في كل واحدٍ منهما (فَعِل) بكسر العين، كما قال (الجرجاني) رحمه اللَّه تعالى. والدليل على ذلك أن الضرائر تردُّ الأشياء إلى أصولها، وقد أَنْشَد (ابن سِيْدَه) وغيرُه قولَ (طرَفَة):

ما أَقَلَّتْ قَدَمَاي أنهم نَعِمَ السَّاعُون في الأمرِ المُبِرّ[١]

وفي كلِّ واحدٍ من (نعم وبئس) أربعُ لغات: إحداهما: الأصلُ المذكور[٢]. والثانية بكسرِ النون وسكون العين. والثالثة: (نَعْمَ) بفتح النون وسكون العين. والرابعة: (نِعِمَ) بكسرهما. وهذه اللغاتُ الأربعُ جاريةٌ في كل اسمٍ أو فعلٍ عينُه حرفُ حلقٍ مكسور، فالاسمُ نحو: فَخِذ ومَحِت[٣] وقعدَة وبقل ونهر، والفعلُ: نِعْمَ وبِئْسَ وبَحِرَ - اجتهد في العدو - ونَحِلَ[٤] ونَفِلَ[٥] وفَهِدَ[٦]، وشَهِدَ. قال الشاعر:

إذا غابَ عنَّا غابَ عنَّا ربيعُنا وإنْ شِهْدَ أغنى فَضْلُه ونَوافِلُه[٧]

بكسرِ الشين.

المسألة الثانية: الكلامُ على فاعل (نعم وبئس).

وهو على أربعةِ أضربٍ:

(١) أَقَلَّت: رفعت أو حَمَلَتْ. الأمر المبر: الأمر الغالبُ الذي يعجز الناس عنه. و(ما) هنا مصدرية ظرفية. يمدح الشاعر قوماً ويُفَدِّيهم - مادام يسير على قدميه، كناية عن الدوام - لأنهم خير الساعين في الأمور الصعبة التي يعجز عنها الآخرون. وللبيت رواية أخرى لا تمس الشاهد الذي هو استعمال (نِعْمَ) على أصلها (نَعِم) على وزن (فَعِل)، في قوله: (نَعِم الساعون). ديوان طرفة/٥٨. وفيه: (خالتي والنفس قِدماً أنهم: نعم الساعون في القوم الشطر). المقتضب ٢/١٤٠ الأمالي الشجرية ٢/٥٥، ...

(٢) أي (نَعِمَ).

(٣) المحت: اللبيب العاقل، شديد الحر.

(٤) نَحَل أو نَحِل: ذهب من مرضٍ أو سفرٍ، نحل فلاناً: إذا سابَّه، نَحلَه القول: نسبه إليه.

(٥) نَفِل الجلد: فَسَد في الدباغ. ورجل نَفِل: فاسد التهذيب.

(٦) فَهِد الرجل: نام وأشبه الفهد في كثرة نومه، تغافل ...

(٧) يصف رجلاً بالكرم، البيت للأخطل، والشاهدُ فيه جواز (فَعِل، فَعْل، فِعْل، فِعِل) إذا كانت العين حرفاً حلقياً مكسوراً، في قوله: (شِهْدَ) ورواية الديوان: (شَهْد). ديوان الأخطل/٦٤ سيبويه ٤/١١٦، ...

أحدها: أن يكونَ معرَّفاً بـالألف والـلام، كقولـه تعـالى: ﴿**نِعْـمَ المَوْلَـى ونِعْـمَ النصير**﴾(١) و﴿**نِعْمَ العبدُ** إنَّه **أَوَّابٌ**﴾(٢). وهذه الألفُ واللاّمُ للجنـس، لأن القصـدَ بقولك: (نِعْمَ الرجلُ زيدٌ) مدحُ (زيدٍ) مرَّتَين: جملةً وتفصيلا، لأنك إذا مدحْتَ الجنس الذي منه زيدٌ فقد مدَحْتَه جُمْلَةً، ثم نَصَصْتَ عليه مفرداً، ولذلك لا يكونُ المخصـوصُ بالمدح إلاَّ من جنس فاعِلِ (نعم وبئسَ).

الثاني: أن يكون مضافاً إلى ما فيه الألـفُ والـلام، نحـو قولـه تعـالى: ﴿**فنِعْـمَ عُقْبَى الدار**﴾(٣)، وقولِه: ﴿**فقالَ بئسَ مَثَلُ القومِ الذين كذَّبوا بآياتِ اللَّه**﴾(٤).

الثالث: أن يكون مضافاً إلى مضافٍ إلى ما فيه الألفُ واللاَّمُ كقول الشاعر:

فنِعْمَ ابنُ أختِ القومِ غيرَ مُكَذَّبٍ ... زهيـرٌ حسـامٌ مفردٌ من حَمائلِ(٥)

والرابع: أن يكون مُضْمَراً مفسَّراً بنكرةٍ منصوبة علـى التمييز، كقولـه تعـالى: ﴿**بِئْسَ للظالمين بَدَلاً**﴾(٦)، أي: بئس البدلُ إبليـسُ، و﴿**وسَـاءَ لَهُـمْ يَـوْمَ القِيَامَـةِ حِمْلاً**﴾(٧)، أي ساء الحملُ حملُهم، وقولِ الشاعر:

لَنِعْـمَ مَوْئِـلاً المـولى إذَا حُـذِرَت ... بأساءُ ذي البَغْيِ واستيلاءُ ذي الإحَنِ(٨)// ٨١/ب

---

(١) الأنفال/٤٠، من قوله تعالى: ﴿وإنْ تَوَلَّوْا فاعلموا أن اللَّه مولاكم نعم المولى ونعم لنصير﴾.

(٢) ص/٣٠، من قوله تعالى: ﴿ووهَبْنا لداوود سليمان نعمَ العبدُ إنه أوَّاب﴾.

(٣) الرعد/٢٤ من قوله تعالى: ﴿سلام عليكم بما صبرتم فنعم عقبى الدار﴾.

(٤) الجمعة/٥

(٥) زهير: المقصود زهير بن أبي أميَّة بن المغيرة المخزومي، وهو أحد الذين سَعَوْا في نقض الصحيفة التي تعاقدت فيها قريش على قطيعة بني هاشم لمناصرتهم الرسول صلَّى اللَّه عليه وسلَّم في أول الدعوة. يمدح الشاعر زهيراً بالمضاء. قائل البيت أبو طالب بن عبد المطلب. والشاهدُ فيه مجيءُ فاعِلِ(نعم) مضافاً إلى مضافٍ إلى ما فيه (أل)، في قوله: (فنعم ابـنُ أختِ القومِ). ديـوان أبي طالب/١٠ (وفيه: "زهير حساماً.."). شرح ابن الناظم/١٨٢،...

(٦) الكهف/٥٠. (٧) طه/١٠١

(٨) الإحن، ج إحنة: الحقد. الموئل: الملجأ. يشير إلى فضل المولى والنصير في ساعة الشدَّة. =

وقولِ الآخر:

نِعْمَ امْـرَأينِ حـاتِمٌ وكَعْـبُ كِـلاهُما غَيْثٌ وسَـيْفٌ عَضْـبُ(١)

وقولِ بعض الطائيين:

لَنِعْمَ امـرأً أوسٌ إذا أزمَـةٌ عَرَتْ ويَمَّم للمعـروف ذو كـان عوَّدا(٢)

ومن شرط هذا التمييز أن يصلح لاقترانه (بأل)، لأنَّه خَلَفٌ عن فاعلٍ مقرونٍ بها، فاشتُرِطَتْ صلاحيَّته لها، فلا يكونُ لفظ: (مثل ولا غير ولا أي ولا أَفْعَلَ من كذا).

وقد يُعلَم جنسُ الضمير فيُسْتَغْنى عن التمييز، كقوله صلَّى اللَّه عليه وسلَّم: (**من تَوَضَّأَ يومَ الجُمُعَةِ فبها ونعمَتْ**)(٣)، أي فبالسنَّة أُخذِ ونِعمَتْ السُّنَّةُ هذه الحالة.

وهل يجوزُ الجمعُ بين الفاعِلِ المعرَّف بألْ وبَيْنَ التمييز، نحو أن تقولَ: (نِعْمَ الرجلُ رَجُلاً زيدٌ)؟ فمذهبُ (سيبويه) رحمه اللَّه تعالى أنَّ ذلك لا يجوز(٤)، لأنَّ التمييز إنَّما يُجَاءُ به لرفعِ الإبهامِ، ولا إبهامَ مع ظهور الفاعل، فلا حاجة إلى

= لم يعز البيت لقائل معين، والشاهدُ فيه مجيءُ فاعل (نعم) ضميراً مفسَّراً بنكرة، في قوله: (نعم مؤئلاً المولى). شرح ابن الناظم/١٨٢، شرح ابن عقيل ١٦٢/٢،....

(١) عضب: قاطع. معنى البيت واضح، لم أقف على اسم قائله. والشاهدُ فيه مجيء فاعل (نعم) ضميراً. مُمَيَّزاً بنكرةٍ، في قوله: (نعمِ امرأين حاتمٌ وكعبُ). شرح عمدة الحافظ/٨٧٢، شرح الأشموني ٣٢/٣.

(٢) ذو: بمعنى الذي. عرَت: حلَّتْ.يمَّمَ: قصَد. يمدح أوساً باعتياده صنع المعروف في الأزمات. لم ينسب البيت لقائل معيَّن. والشاهدُ فيه مجيءُ فاعل (نعم) ضميراً مميَّزاً بنكرة، في قوله: (لنعم امرءاً أوسٌ)، فامرأً: تمييز، وفاعل نعم ضمير يفسّره هذا التمييز. شواهد التوضيح والتصحيح/١٠٧.

(٣) جامع الأصول للسيوطي ٣٢٩/٧.

(٤) سيبويه ١٧٧/٢، قال: "فنعم تكون مرة عاملةً في مضمر يفسِّره ما بعده فتكون هي وهو بمنزلة وَيْحَه ومثلَه، ثم يعملان في الذي فسَّر المضمر عمل مثله وويحه إذا قلت: لي مثله عبداً، وتكون مرة أخرى تعمل في مُظْهَرٍ لا تجاوزه".

التمييز، وأجازه (أبو العبَّاس المبرِّد)(١). قال شيخُنا رحمه اللّه تعالى: "وإجازته أولى، وذلك للسماعِ والقياس"(٢). أمَّا السماعَ ففي النثر والنظم، أما النثر فقولُه صلّى اللَّه عليه وسلَّم: (**نِعْمَ المنيحَةُ اللّقِحَةُ الصَّفِيُّ منيحةً**)(٣)، وقولُ امرأةِ (عبد اللّه ابن عُمَر) تعيبُه: "نعم الرجلُ عبدُ اللَّهِ من رَجُلٍ، لم يطأْ لنا فراشاً ولم يَغْش لنا كَنَفاً منذ أَتَيْناه"، رواهما البخاري في صحيحه. وأمَّا النظمُ فما جاء من قولِ جرير يمدح عُمَرَ بن عبد العزيز:

تزوَّدْ مثلَ زادِ أبيك فينا ... فنعمَ الزادُ زادُ أبيكَ زادا

فما كَعْبُ بنُ مامةَ وابن سُعْدى ... بأكرمَ منك يا عمرُ الجوادا(٤)

وقولِ جرير أيضاً يهجو الأخطل:

والتغلبيُّون بئسَ الفحْلُ فحلُهم ... فَحْلاً وأمُّهمُ زلاَّءُ منطيقُ(٥)

ومن رواه: (نعمَ الفحلُ) فقد أَخْطَأ، وقولِ الآخر:

نعم الفتاةُ فتاةً هندُ لو بَذَلَتْ ... ردَّ التَّحيَّةِ نُطْقاً أو بإيماءِ(٦)

---

(١) المقتضب ٢/١٥٠.

(٢) التسهيل لابن مالك ١/١٢٧، بمعناه، قال: "وقد يرد [التمييز] بعد الفاعل الظاهر مؤكِّداً وفاقاً للمبرد والفارسي".

(٣) صحيح البخاري/باب الهبة ٣٣. المنيحة: الناقة أو الشاة ذات الدر تُعطَى ليُنتَفع بلبنها ثم ترد إلى أصحابها، اللَّقحة: الحلوب من الإبل أو الشياه، الصفيّ: كثيرة اللبن.

(٤) كعب بن مامة: رجل من إياد، وابن سعدى: هو أوس بن حارثة الطائي، وكانا من أجواد العرب. يمدح الخليفةَ عمرَ بن عبد العزيز ويفضله على أجواد العرب وكرمائهم. والشاهد في البيت الأول جواز الجمع بين فاعل نعم المعرف بأل وبين التمييز، في قوله: (فنعم الزادُ زاداً)، وذلك على مذهب المبرد الفارسي وابن مالك. ديوان جرير/١٣٥، المقتضب ٢/١٥٠،....

(٥) زلاَّء: لا عجيزة لها، منطيق: تأتزر بحشيَّة تعظِّم بها عجيزتها، يهجو جرير قول الأخطل بعدم اكتمال صفات الرجولة والأنوثةِ فيهم. والشاهد في البيت الجمع بين فاعل (نعم) المعرف بأل وبين التمييز، في قوله: (بئس الفحلُ فحلاً). ويروى: (فبئس الفحل فحلُهم قِدْماً) فلا شاهد. ديوان جرير/٣٩٥، شواهد التوضيح/١٠٩،...

(٦) معنى البيت واضح وقائله غير معروف. والشاهدُ فيه الجمع بين فاعل (نعم) المعرف بأل =

وأمَّا القياسُ فَعلى مجيءِ الحالِ مؤكِّدة، كقوله تعالى: ﴿وَلَّى مُدْبِراً﴾(١)، و﴿يومَ أُبْعَثُ حَيَّاً﴾(٢)، مع أن الأصلَ فيهما أن يُبَيَّن بها كيفيَّةٌ مجهولةٌ، وكذا التمييزُ،أصلُه أن يرفع الإبهامَ، وقد جاء للتوكيد في قولِه تعالى: ﴿إِنَّ عدَّةَ الشُّهورِ عند اللَّه اثنا عَشَر شَهْرَاً﴾(٣)، ومنه قولُ أبي طالب:

ولقد علِمْتُ بأن دينَ مُحَمَّدٍ　　　من خيرِ أديانِ البريَّةِ دِيْنا(٤)

فَلَو لم يُنْقَل التوكيدُ بالتمييز//بعد إظهار فاعل (نعم وبئس) لساغَ استعمالُه قياساً ٨٢/أ على ما ذُكر، كيف وقد صَحَّ نَقْلُه فيما تقدَّم من الشواهد نثراً ونظماً. وأمَّا قولُه تعالى: ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدقاتِ فنِعِمَّا هي﴾(٥) فمذهبُ (الزمخشري) وأكثر المتأخرين أنَّ (ما) في موضع نصبٍ على التمييز للفاعل المُستَكنِّ، وهي نكرةٌ غيرُ موصوفةٍ مَثَلُها في نحو (ما أَحْسَنَ زيداً !)(٦)، وذهب (ابنُ خروف) إلى أنَّ (ما) معرفةٌ بغير صلةٍ، نحو: (دقَقْتُه دَقَّاً نِعِمَّا)(٧)، ووافقه على ذلك شيخُنا رحمه اللّه تعالى، زاعمَيْن أن ذلك مذهبُ (سيبويه)(٨)، ولذلك أدِلَّةٌ يطولُ ذكرها هاهنا، فتقدير

= بين التمييز في قوله: (نعم الفتاةُ فتاةً). شواهد التوضيح/١١٠، مغني اللبيب/٤٦٤، ...

(١) النمل/١٠، من قوله تعالى: ﴿فلما رآها تهتز كأنها جانٌ ولّى مدبراً و لم يعقِّب...﴾.

(٢) مريم/٣٣، من قوله تعالى: ﴿والسلام عليَّ يوم ولدتُ ويوم أموت ويوم أبعث حيّاً﴾.

(٣) التوبة/٣٦

(٤) معنى البيت واضح. والشاهد فيه ورود التمييز للتوكيد وليس لإزالة الإبهام في قوله (دينا). والغرض من البيت هنا القياسُ عليه، فكما صح أن يجيء التمييز فيه، ولا إبهامَ يتوجب إزالتُه، كذلك يصح الجمع بين فاعل (نعم وبئس) المعرف بأل وبين التمييز لغرض التوكيد لا لإزالة الإبهام. ديوان أبي طالب/١٧٧، شواهد التوضيح/١٠٩،...

(٥) البقرة/٢٧١

(٦) المفصل للزمخشري/٢٧٣ .

(٧) شرح الكافية الشافية ١١١٢/٢، قال: "قال ابن خروف: وتكون (ما) تامة معرفة بغير صلة نحو (دققته دقاً نِعمّا)...هذا كلام ابن خروف معتمداً على كلام سيبويه"

(٨) التسهيل/١٢٦، وينظر كذلك شرح الكافية الشافية في الحاشية السابقة.

قوله تعالى على الأول: إن تُبْدُوا الصدقاتِ فنعْمَ شيئاً هي، والأصلُ: فنعم الشيءُ شيئاً إبداؤها، (فما) تمييز دلَّ على الفاعل المضمَر الذي قدرناه بالشيءِ، و(إبداؤها) مخصوصٌ بالمدح حذف وأقيم المضافُ إليه مقامَه، فأُبدِل الضمير المجرور المتصل بمرفوع منفصلٍ. وعلى قول (ابن خروف) ومن معه، التقدير: إنْ تبدُوا الصدقات فنِعْمَ الشيءُ هي، (فما) اسمٌ تامٌ معرفة غيرُ موصوفةٍ ولا موصولة، وليس في (نعم) ضميرٌ على هذا. واللَّه أعلم.

واتَّفق (الأخفشُ والفرَّاءُ) على جواز استعمال فاعل (نعم وبئس) نكرةً مختصَّةً، كقولك: (نعم صاحبُ قومٍ زيدٌ)(١)، ومنه قولُ الراجز:

بئسَ قَرِيْنَا يَفَنٍ هالكِ ... أمُّ عُبَيْدٍ وأبو مالكِ(٢)

أم عبيد: الصحراء، وأبو مالك: كناية عن الجوع. وأجاز (الأخفشُ) وحده إسنادَهما إلى نكرةٍ غيرِ مضافةٍ(٣) نحو: (نعم رجلٌ زيدٌ)، قال الشاعر:

أَتحسبُني شُغِفْتُ بغير سُلمى ... وسُلمى بي مُتيَّمةٌ تَهيمُ

وسلمى أكملُ الثَّقَلَيْنِ حُسْناً ... وفي أثوابها قَمَرٌ وريمُ

نياقُ القرطِ غراءُ الثنايا ... ورئدٌ للنساء ونعم نِيمُ(٤)

---

(١) شرح الكافية الشافية ١١٠٨/٢. قال: "وحكى الأخفش أن ناساً من العرب يرفعون (بنعم) النكرة مفردة مضافة .. فيقال: نعم جليسُ قومٍ هو"

(٢) اليَفن: الشيخ الكبير. أبو مالك: كنية الجوع أو السن والهرم. يشير إلى عدم قدرة الشيخ الكبير على تحمل مشاق الحياة. لم أقف على اسم قائل البيت. والشاهدُ فيه مجيء فاعل (بئس) نكرة مختصة في قوله: (بئس قريناً يَفَنٍ .. أمَّ عبيد ..). أمالي القالي ١٨٣/٢، شرح عمدة الحافظ/٧٨٩،..

(٣) شرح الكافية الشافية ١١٠٨/٢

(٤) الثقلان: الإنس والجن. يشبِّه صاحبته بالقمر والغزال ويصفها بطول العنق وبياض الأسنان و... تنسب هذه الأبيات لتأبط شرَّاً. والشاهدُ فيهما جواز إسناد (نعم) إلى النكرة في قوله (ونعم نيمُ) في البيت الثالث. وقد ورد هذا البيت في ديوان الشاعر برواية مختلفة لا تمس الشاهد. ولكن الأبيات التي ورد البيت في إطارها هي في التغزّل (بسعاد) وليس بسُلمى، مما يوحي بالافتراض =

نيـاف القـرط: أي طويلـة القـرط، وغــراء الثنــايا: بيضــاؤها، والرِّئـد: الـتِّرب والرُّؤود، بضمِّ الراء، والرَّؤود والرِّأْدةُ والرُّود: الشابَّةُ الحَسَنةُ الشباب، والنيم: قيـل: إنه المُضَاجع.(١)

وأجـاز (المـبرِّدُ وأبـو علـي الفارســـيّ) إســـناد (نعـم وبئـس) إلــى موصــولٍ جنسيّ(٢)، ومنه قولُ الشاعر:

وكيـف أرهــبُ أَمْـراً أو أُراَعُ لـه وقـد زَكَأْتُ إلـى بِشْرِ بن مروانِ

ونعـمَ مـزكأُ من ضــاقَتْ مذاهبُـه ونِعْـمَ من هــوَ في سرٍّ وإعلانِ(٣)

زكــأْتُ إلـــى فــلانٍ: لَجَــأْتُ إليـه، عن (ابـن القَطَّــاع)(٤)، (فنـعم) فـي البيت الثـاني مكــرَّرةٌ، فالأولـى فاعلُـها مضـاف إلى (مَن)//. ولا يُضاف فاعل (نعم) غالباً إلاَّ لِمَا يصلح(٥) إسناد (نعم) إليه، و(نعم) الثانية، جَعَل (أبو علـي) فـي (التذكـرة)(٦) فاعِلَهـا ضميراً مفسَّراً (بمَن)، وهـي نكرةٌ غير موصوفة. قـال شيخُنا رحمـه اللّـه تعـالى: "ويجــوز جعلُــها فـاعـلَ (نعـم) وتكـون موصولـةً، و(هـو) مبتـدأ، وخـبرُه مؤخَّـر محذوف، والتقدير: فنعم من هُوَ هُوَ في سرٍّ وإعلان".(٧)

٨٢/ب

= أن الأبيات هذه ملفقةٌ من قطعتين شعريتين لتأبط شراً وغيره. ديوان تـأبط شـراً/٢٠٢، لسـان العرب/نوم،...

(١) لسان العرب/ رأد، نوم.

(٢) المقتضب ٢/١٤٣.

(٣) أراع له: أخاف منه. مزكأ: ملجأ ومستند. من هو في سرٍّ وإعـلانٍ: أي سرُّه كإعلانـه، فهـو ليس من ذوي الوجهين. يمدح الشـاعرُ الوالـيَ بشـر بـن مـروان بـالنجدة ونقـاء السـريرة. لـم يعز البيتان إلى قائل معيَّن. والشاهدُ في البيت الثاني مجيء فـاعل (نعـم) موصـولاً جنسـياً، فـي قولـه: (ونعم من هو..) مغني اللبيب/٣٢٩، لسان العرب/زكأ،....

(٤) كتاب الأفعال لابن القطاع ٢/١٠٤.

(٥) في أ وظ: لما لا يصلح إسناد نعم إليه.

(٦) التذكرة: هو كتاب في علوم اللغة العربية لأبي علي الفارسي،يقع في عدة مجلدات،لخصه ابن جني،ورد ذكر هذا الكتاب ولا تعرف مخطوطته. كشف الظنون ١/٣٨٤، هدية العارفين ١/٢٧٢.

(٧) شرح الكافية الشافية ٢/١١١٠ بنصه.

وإذا كان فاعل (نعم) مؤنَّثاً حقيقيًّا، نحو: (نعم المرأة هندٌ)، فالجيِّدُ في مثل هذا حذفُ التاء، لأنَّ المسند إليه مقصودٌ به الجنس على سبيل المبالغة في المدح والذمّ، فأُعْطِيَ فعلُه حكم المسندِ إلى أسماء الأجناس المقصود بها الشمول، وثباتُ التاء جائز، لأن الفاعلَ حقيقيّ التأنيث متصل، فإذا لم يكن إلحاقُ التاء واجباً ولا راجحاً، فلا أقلَّ من أن يكون جائزاً نحو: (نِعْمَت المرأةُ وبئست المرأةُ هند)، وإذا كان الفاعل مذكَّر اللفظ والمخصوص مؤنثاً جاز إلحاقُ التاء، لأنهما في المعنى شيءٌ واحدٌ كقولِ الراجز:

نِعْمَتْ جزاءُ المُتَّقين الجنَّة   دارُ الأمان والمُنى والمِنَّة(١)

إلاَّ أن ترك التاء أجودُ، كقوله تعالى: ﴿**نِعْمَ الثَّوابُ**﴾(٢)، لأن المخصوص المحذوف مؤنث.(٣)

المسألة الثالثة: في الكلام على المخصوص بالمدح والذم.

لَمَّا كانَ المقصودُ (بنعم) المدحَ العامّ و(ببئسَ) الذم العامّ الشائعَيْن في الخصال المحمودة والمذمومة، والمُسْتَبْعَد تَحَقُّقُهما سُلِكَ بهما طريقا الإجمال والتفصيل، فجيءَ بعد الفاعل بالمخصوصِ بالمدح أو الذم ممدوحاً أو مذموماً بعد الإجمال على سبيل التفصيل، لأنك أوَّلاً مدَحْتَ الجنس وهو فردٌ من أفراده، فدخل في المدح العام، ثم خصَصْتَه بعد ذلك بمدحٍ ثانٍ. وهو عمدةٌ في الكلام لأنَّه إما مبتدأٌ وإمَّا خبرٌ، على ما يأْتي إن شاء اللَّه تعالى، عن قريب. فلذلك جعلَهما (الجرجانيّ) رحمه اللَّه تعالى من الأفعال الجارية مجرى الأدوات في الافتقار إلى جملة.

---

(١) المنى: ج مُنية وهي الأُمْنِيَّة: ما يتمناه الإنسان. المِنَّة: العطيَّة. لم ينسب البيت لقائل معيَّن. والشاهدُ فيه جواز إلحاق التاء (نعم)، إذا كان المخصوص مؤنثاً في قوله: (نعمت جزاء المتقين الجنَّة). شذور الذهب/٢١، خزانة الأدب ١١٩/٤.

(٢) الكهف/٣١، من قوله تعالى: ﴿أولئك لهم جناتٌ عدنٍ تجري من تحتهم الأنهارُ... نعم الثوابُ وحَسُنَتْ مُرْتَفَقا.﴾.

(٣) المخصوص بالمدح المحذوف هو (الجنة)، وهو مؤنث.

والمخصوص بالمدح أو الذم بعد (نعم وبئس) مرفوعٌ بلا خلاف. وجوَّز النحويون في رفعه أن يكون مبتدأً خبرُه الجملةُ قبلَه، وأن يكون خبرَ مبتدأٍ محذوف واجب الحذف، تقديره: (نعم الرجلُ هو زيد). فإن قيل: لا يجوز جَعْلُ الجملةِ المتقدِّمة خبراً عن المخصوص المتأخر لكونها خالية من//الضمير الرابطِ الجملةَ ٨٣/أ بالمبتدأ، فالجوابُ أنَّ الضميرَ إنَّما جِيءَ بهِ ليربط الجملة الأجنبية بالمبتدأ، وهنا ليست أجنبيَّة لأنها شاملة للمبتدأ بعمومها، وقد تقدَّم أن ذلك مسوِّغٌ لتركِ الضمير، ولأنَّ معنى الجملة له، إذ التقدير في قولك: نعم الرجلُ زيد: (زيدٌ ممدوحٌ).

وذكر بعضُ المتأخرين في رفعه وجهاً ثالثاً، وهو أن يكون مبتدأً خبرُه محذوف، والتقدير: (نعم الرجلُ زيدٌ هو)، وهو ضعيفٌ لأن الخبرَ لا يجب حذفُه إلا إذا علم وسدَّ(١) غيرُه مسدُّه، وذلك في صور أربع تقدم ذكرها، ليس هذا واحداً منها.

ومن شرط المخصوص بالمدح أو الذم أن يكون معرفةً نحو: (نعم الرجلُ زيدٌ)، أو نكرةً مخصوصة نحو: (نعم الرجلُ رجلٌ يواظبُ على النوافل، وبئس الرجلُ رجلٌ يقطع رحمه). ويجوز حذفُ الموصوفِ وبقاءُ صفتِه، كقولك: (نعمَ الصديقُ حليمٌ كريمٌ، وبئسَ الصاحبُ عذولٌ خذولٌ)، ويكثر ذلك إذا كانت الصفة فعلاً والفاعل (ما) كقوله تعالى: ﴿**بِئْسَ مَا يَأْمُرُكُمْ بِهِ إِيمَانُكُمْ**﴾(٢)، فإن كان الفاعلُ غيرَ (ما)، جاز ذلك على قِلَّةٍ، كقولِ الشاعر:

لبئس المرءُ قد مُلِئَ ارتياعا ... ويأبى أن يراعيَ ما يُرَاعَى(٣)

أي: لبئس المرءُ امرؤٌ قد مُلِئَ ارتياعا، وقد يُحذف الموصوفُ وصفتُه ويبقى ما يتعلَّق بهما، كقول الراجز:

---

(١) "إذا علم وسَدَّ غيرُه مسدَّه" كذا في الأصل، ولعل الصواب (... أو سدَّ غيرُه مسدَّه).

(٢) البقرة/٩٣، من قوله تعالى: ﴿.... قالوا سمعنا وعصينا وأشربوا في قلوبهم العجل بكفرهم قل بئسما يأمركم به إيمانكم إن كنتم مؤمنين﴾.

(٣) الارتياع: الخوف. والبيت في ذمٍّ من يتهيَّب الأمور ولا يتهيَّأ لها. لم يعزَ لقائل معين. والشاهدُ فيه حذفُ المخصوص بالذم الموصوف وبقاء صفته، في قوله: (لبئس المرءُ قد مُلِئ ارتياعاً). شرح عمدة الحافظ/٧٩٦.

بئسَ مقام الشيخ أَمْرِسْ أَمْرِسْ إمَّا على قَعْوٍ وإمَّا اقْعَنسِسْ(١)

أي: بئس مقام الشيخ مقامٌ يقولُ فيه: امرسْ أمرسْ، يقالُ: مَرِسَ الحبلُ بكسر الراءِ، إذا وقعَ في أحد جانبي البكرة، فإذا أعَدْتَه إلى مجراه قلْتَ: امرسْتُه، وكذلك إذا أنشبْتَه، وهو من الأضداد، والقعو: خشبتان في البكرة فيهما المحور، فإذا كان من حديدٍ فهو الخُطَّاف، واقْعَنْسَسَ: أي تأخَّرَ ورجَعَ إلى خلف.

ويجوز تقديمُ المخصوص على (نِعْمَ) وفاعلِها باقيَ الابتدائية، كقولك: (زيدٌ نعم الرجل)، ومنسوخَها(٢)، نحو: (كان زيدٌ نعم الرجلُ وإنَّ عَمْراً بئسَ الرجلُ). ويجوز التقديمُ والتأخير إذا كان العامل فعلاً، كقولك: (كان نعم الرجل زيدٌ)، أو (ظَنَنْتُ نعم الرجل زيداً).

وقد يغني عن ذكر المخصوص جملةٌ متقدِّمةٌ معناه، فيُقَدَّر مبتدأ مؤخراً، كقوله تعالى: ﴿**ولقد نادَانا نوحٌ فَلَنِعْمَ المُجيبون**﴾(٣) وقولِه تعالى: ﴿**والأرضَ فرَشْنَاها فَنِعْمَ الماهِدُون**﴾(٤)، أي،فَلَنِعْمَ المجيبون نحن//ونعم الماهدون نحن. ومنه قول الشاعر: ٨٣/ب

إنِّي اعْتَمَدْتُكَ يا يزيـــدُ ونعمَ مُعْتَمَدُ الوَسائِلِ(٥)

أي: ونعم معتمدُ الوسائل أنت. واللَّه أعلم.

---

(١) المقام: اسم مكان الإقامة. أمرس: أعاد الحبل إلى مجراه، وذلك عند خروج الحبل عن البكرة في عملية المتح والاستسقاء من البئر. اقعَنْسَسَ: تأخَّر ورجع ليتمكن من إخراج الدلو من حافة البئر. والمعنى: بئِسَتْ حياة الشيخ تمضي في المتح والاستسقاء. لم ينسب الراجز لقائل معين. والشاهدُ فيه حذفُ المخصوص بالذم مع صفته وبقاء ما يتعلَّق بهما، في قوله: (بئس مقام الشيخ أمرِسْ). الحماسة/١٧٢٥، الأمالي الشجرية،...

(٢) أي: (ومنسوخَ الابتدائية). ونصبُ (باقيَ .. ومنسوخَها) على الحال.

(٣) الصافات/٧٥. (٤) الذاريات/٤٨.

(٥) يزيد: أحد قادة الخوارج. معنى البيت واضح وقائله الطرمَّاح. والشاهدُ فيه حذفُ المخصوص بالمدح، في قوله: (ونعم معتمد الوسائل) لتقدَّم معناه في جملة قبله. ديوان الطرماح/٣٧٤، شرح ابن الناظم/١٨٤،...

المسألة الرابعةُ: فيما أُلْحِق (بنعم وبئس)، وذلك ثلاثةُ أضربٍ.

أحدها: (حَبَّذا)، وقد ذكَره المصنِّف رحمه اللَّه تعالى مع أسماءِ الأفعال، فيُؤَخَّر الكلامُ عليه إلى موضعِه إن شاء اللَّه تعالى.

الثاني: (ساءَ)، وهو فعلٌ ماضٍ، لجواز اتصالِ تاء التأنيثِ الساكنةِ به، وهو ملحَقٌ (ببئس) معنى واستعمالاً، تقول: (ساءَ الرجلُ أبو لهب، وساءت المرأةُ حَمَّالةُ الحطب، وساءَ رجلاً هو، وساءت امرأةً هي.). وقد وقَع كلُّ واحدٍ من (ساءَ وبئس) موقَع الآخِر في قوله تعالى: ﴿**ساءَ مثلاً القومُ**﴾(١) و﴿**بئس مَثَلُ القومِ**﴾(٢)، وجُمِعَ بينهما في قوله تعالى: ﴿**بئسَ الشرابُ وساءَتْ مُرْتَفَقا**﴾(٣).

الثالث: كلُّ فعل على (فَعُل) مُضَمَّنٍ تَعَجُّباً بوضعٍ أو تحويل، فإنه يجري مجرى (نعم) تارةً ومجرى (بئس) تارةً، معنىً واستعمالاً، فمثالُ الذي هو على (فَعُل) بالوضعِ قولُك: (حَسُنَ الفعلُ فعلُ الكرماءِ، وقَبُحَ الفِعلُ فِعلُ البخلاء، وعَظُم الافتراءُ الكذبُ على اللَّه، وشَنُعَت الوجوهُ وجوهُ الكافرين)، ومنه قولُه تعالى: ﴿**كَبُرَتْ كَلِمَةً تخرُجُ من أَفْوَاهِهم**﴾(٤). ومثالُ المحوَّل عن (فَعَل أو فَعِل) قولهم: (قَضُوَ الرجلُ فلانٌ، وعَلُم الرجلُ فلانٌ)، بمعنى: نعمَ القاضي هو، ونعم العالمُ هُوَ، وفيه معنى ما أقضاهُ! وما أعلَمَه! ولا يُقْتَصَرُ في هذا النوعِ على المسموع كما لم يُقْتَصَرْ في التعجُّب، فَلِكَونِ (فَعُل) المذكور مُتَضَمِّناً معنى التَّعَجُّب جُرَّ فاعله بالباء حَمْلاً على معنى (أَفْعِل به) نحو قولك: (حَسُنَ بزيدٍ رَجُلاً). وكَثُر مجيئُه مستغنياً عن الألفِ واللاَّم، نحو: (حَسُنَ زيدٌ رَجُلاً)، ومُضْمَراً مطابقاً لما قبله، نحو: (الزيدان

---

(١) الأعراف/١٧٧، من قوله تعالى: ﴿ساء مثلاً القومُ الذين كذبوا بآياتنا وأنفسَهم كانوا يظلمون﴾.

(٢) الجمعة/٥، من قوله تعالى: ﴿...بئس مثلُ القوم الذين كذبوا بآيات اللَّه واللَّهُ لا يهدي القومَ الظالمين﴾.

(٣) الكهف/٢٩

(٤) الكهف/٥، والكلمة الكبيرة المقصودة هي قولهم: ﴿اتخذ اللَّه ولداً﴾ ينظر الكشاف ٢/٤٧٢.

كَرُما رَجُلَيْن، والزيدون كَرُموا رجالاً)، وأمَّا قولُه تعالى: ﴿كَبُرَتْ كلمةً تخرجُ من أفواههم﴾(١)، فمعناه ـ واللَّه أعلم ـ بئسَ كلمةً تخرجُ من أفواهِهم قولُهم (اتخذ اللَّه ولداً)، فالفاعل مُضْمَر مُفَسَّر بـ (كلمةً)، كما في قوله: (نعم امرأةً هندٌ)، وهو قول (ابن برهان). ويحتمل أن يكون الفاعلُ ضميراً عائداً على قوله: اتخذ اللَّهُ وَلَدَاً، وهو قولُ (الزمخشري)(٢) في (الكشاف)(٣).

فعل التَعَجُّب

قال رحمه اللَّه: "والرابعُ فعلُ التَّعجُّب، ويكون على لَفظَيْن أحدهما: (ما أفعله)، نحو: (ما أَحْسَنَ زيداً). ولا يتغيَّر عن صيغة الماضي، وفاعله ضمير (ما)، والتقدير: شيءٌ أَحْسَنَ زيداً//أي: جعله حَسَناً، و(زيداً) مفعولُه". ٨٤/أ

الشرح: أي الرابع من الأفعال التي تجري مجرى الأدوات فعلُ التَّعَجُّب، ووجه جريانِه مجرى الأدوات أن الفعل لا يتمُّ بالفاعل، بل لا بدَّ من ذكر المفعول، فهو مثل (كانَ) وأخواتِها في الافتقار إلى الجملة.

ونبدأ أوَّلاً بتعريف التَّعَجُّب فنقول: التَّعَجُّبُ مصدرُ (تَعَجَّب)، يَتَعَجَّبُ تَعَجُّباً، وتَعَجَّبَ مطاوع (عَجَّب)، نقول: عَجَّبْتُه فتَعَجَّب. ومن أحسنِ ما حُدَّ به: إنَّه استعظام فعل فاعلٍ ظاهر المزيَّةِ فيه. وحدَّه بعضُهم بأنه إظهارُ ما في شيءٍ من حُسْنٍ أو قُبْحٍ بصيغةٍ مخصوصةٍ. وقيل: إعظام شيءٍ في قلبِ السامع إذا لم يُعرَف سَبَبُه، وعُرِفَ خروجه عن حكم نظائره. وقيل: هو الدَّهَشُ من الشيء الخارج عن

---

(١) الكهف/٥ .

(٢) الكشاف للزمخشري ٢/٤٧٢.

(٣) الكشَّاف: هو كتاب (الكشَّاف عن حقائق التنزيل) للإمام جار اللَّه محمود بن عمر الزمخشري المتوفى سنة (٥٣٨)، وهو كتابٌ في التفسير ذو سمة اعتزالية المعتقَد، نحوية المنهج، وقد حظي الكتاب بعناية المؤلفين بعده بين ملخص وناقد ومناقش. كشف الظنون ٢/١٤٧٥ هدية العارفين ٢/٤٠٢.

نظائره المجهولِ سَبَبُه، حتى يقال: إذا ظهر السَّبَب بَطَل التعَجُّب، ولهذا لا يطلق على اللَّه سبحانه وتعالى، لأنه لا يخفى عليه شيءٌ. وقيل: التَّعَجُّبُ معنى يفعلُه اللَّه تعالى في المتعجِّب عند مُشاهدة ما يقِلُّ في الوجود مثله. وقيل غير ذلك.

ويُدَلُّ عليه بألفاظ كثيرة كقوله تعالى: ﴿**كَيْفَ تَكْفُرون باللَّهِ**﴾(١)، وكقوله صلَّى اللَّه عليه وسلَّم لأبي هريرة حين قال: كُنْتُ جُنُباً فكرِهْتُ أن أجالسك: (**سبحانَ اللَّهِ إنَّ المُؤْمنَ لا يَنْجُسُ**)، أخرجه البخاري ومسلم(٢)، ولِلَّه درُّه فارساً، ومررت برجلٍ أيِّ رَجُلٍ، وأَعْجِبُوا بزيدٍ رَجُلاً، وويلُ أمِّه مِسْعَرَ حَرْب، ويا حُسْنَه رجلاً، ولم أرَ كاليوم رَجَلاً، ويا لك فارساً، وغير ذلك.

والذي يُبَوَّبُ عليه في كتب النحو صيغتَان: (ما أَفْعَلَه وأَفْعِلْ به). فأمَّا (ما)(٣) في (ما أَفْعَلَه) فهي اسمٌ، والدليلُ على اسميَّتها جواز الإخبارِ عنها بالجملة التي بعدها. وهي اسمٌ تامٌ غيرُ موصولٍ ولا موصوفٍ، لأن معنى التعجُّب على الإبهام،و(ما) المذكورة أشدُّ إبهاماً من غيرها، وإذا كانت موصولةً اتَّضَحَتْ بالصلة فيتناقَضُ. وقال (أبو الحسن): "هي بمعنى الذي، والخبرُ محذوفٌ تقديره: الذي أَحْسَنَ زيداً شيءٌ"(٤)، لأنها لو كانت بمعنى شيء لكانت تامَّةً، وذلك غيرُ جائز، لأنها في غاية الإبهام، والإبهام يقتضي الإيضاح.

والصحيحُ الاوّلُ، لأنَّ (ما) قد جاءت تامَّةً في قوله تعالى: ﴿**فَنِعِمَّا هِيَ**﴾(٥)

---

(١) البقرة/٢٨

(٢) صحيح البخاري/باب الغسل ٢٣-٢٤، صحيح مسلم/كتاب الحيض ١٦، ويروى: (إنَّ المؤمن لا ينجس).

(٣) (ما) ساقطة من أ.

(٤) شرح الكافية ٢/٣١٠، قال: "قال الأخفش في القولِ الآخر: (ما) موصولة، والجملة بعدها صلتها، والخبر محذوف، أي: الذي أحسنَ زيداً شيءٌ". والقول الأوّل للأخفش هي أنها نكرة مبتدأ، وقولهم: (ما أحسنَ زيداً) تقديره شيءٌ من الأشياء لا أعرفه جعل زيداً حسناً. ينظر شرح الكافية ٢/٣٠٩.

(٥) البقرة/٢٧١، من وقوله تعالى: ﴿إن تبدوا الصدقات فنعمّا هي...﴾.

أي: فنعم شيئاً هي. وقيل في قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ﴾(١) و﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ﴾(٢)، إنَّ (ما) تامَّة و(رحمة، ونقضهم) بدلٌ من (ما)، ولأنَّنا إذا جعلناها نكرة نبدأ بالمبهم ثم نوضِّحه، وإذا كانت موصولة كان بالعكس.

وأمَّا (أَفْعَل) بعد (ما) فهي فعل.//وأما الدليلُ على فعليته فهو اتصالُ نونِ الوقاية به قبل ياءِ المتكلم لزوماً. وهي لا تلزمُ إلاَّ في الأفعال، وذلك نحو قولك: (ما أكْرَمَني)، ولأنَّه مبنيّ على الفتح، ولو كان اسماً لم يكن مبنيَّاً لسلامتِه من شبه الحرف. وقال الكوفيون: هو اسمٌ لمجيئه مصغراً في قول الشاعر: ٨٤/ب

ياما أُمَيْلِحَ غِزْلاناً شَدَنَّ لنا ... من هؤلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ والسُّمُرِ(٣)

ولِصِحَّة عينِه إذا كانت واواً نحو: (ما أخوف زيداً) ولو كانت فِعْلاً لاعتَلَّت، ولِعدَمِ التصرُّف.(٤)

والصحيحُ الأول. والجوابُ عن التصغير، بأنه شاذٌ، وأنَّ التصغيرَ للمصدر، كأنه قال: (ملاحةٌ قليلةٌ)، كما يضاف إلى الفعل والمرادُ المصدرُ، كقوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾(٥) أي: يومُ نفعِ الصادقين. وأمَّا صِحَّةُ عينِه فلشَبَهِه بالاسمِ في الجمود. وعدمُ التصرُّفِ لايدلُّ على الاسميَّة كما تقدَّم في (ليس وعسى) ونحوهما. وهو فعلٌ ماضي الصيغة، معدولٌ عن الخبر للإنشاء، وهو قِسْمٌ من أقسامِ

---

(١) آل عمران/١٥٩، من قوله تعالى: ﴿فبما رحمة من اللَّه لِنْتَ لهم ولو كنت فظاً غليظ القلب لانفضوا من حولك ...﴾

(٢) النساء/١٥٥، من قوله تعالى: ﴿فبما نقضِهم ميثاقَهم وكفرهم بآيات اللَّه وقتلهم الأنبياء بغير حق ...﴾ والحديث عن بني إسرائيل.

(٣) الضال والسمر: نوعان من الشجر. شدَن الغزال: قوي واستغنى عن أمه، هؤلَيَّاء: مصغر (هؤلاء). معنى البيت واضح، وهو ينسب للعرجي ولعلي بن محمد العريني ولغيرهما. والشاهدُ فيه تصغير (أفعل) التعجب في قوله: (ياما أميلح)، وهذا التصغير هو دليل الاسمية على مذهب الكوفيين. الإنصاف ١/١٢٧، شرح ابن يعيش ٥/١٣٥،...

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/١٢٨.

(٥) المائدة/١١٩.

الكلام ليس معدولاً عن الاستفهام، وقال (الفراء): "والأصلُ (ما أَحْسَنُ زيدٍ؟) فغيَّروا (أحسن)، بأن بَنَوْه على الفتح ونَصَبُوا (زيداً)"(١)، وهذا ضعيفٌ لأنَّـه تحكُّمٌ ودعوى لا دليل عليها. وقول (الجرجاني) رحمه اللَّه: "لا يتغيَّر عن صيغـة المـاضي" إعـلامٌ منه بأنه فعلٌ لازمٌ ليس(٢) له مضارعٌ ولا أمرٌ ولا غيرُ ذلك.

وفاعلُه ضميرٌ عائدٌ على (ما). وقد تقدَّم أن اسم (ما) مبهمٌ بمعنى شـيء، فلهذا لا يتغيَّر عن حاله مع المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث نحو: (ما أحسنَ الزيدَيْن والزيدِيْن، وما أحسَنَ هنداً والهِنْداتِ!).

والفعل والفاعلُ فـي موضـع رفـع خـبر (مـا)، وهمزتُـه للتعديـة، بدليل حـدوث التعدِّي بزيادتها فيما لا يتعدَّى، نحو: حَسُن زيدٌ، وفرِحَ عَمْرٌو، وصبَر بكـرٌ، تقـول: ما أحسنَ زيداً! وما أفرحَ عَمْراً! وما أصبرَ بكراً! فصار ما كان فاعلاً مفعولاً به.

قال النحويُّون: ويجب أن يكونَ منقولاً عن (فَعُل) بضـم العيـن، لأنَّـه للفعـل(٣) اللازم كظَرُف وشَرُف وما أَشْبَهَهُما، وما كان علـى غير ذلـك فلِيُتَوهَّمَ فيـه أنـه رُدَّ إليه. وقال شيخُنا الإمام (أبو عبد اللَّه بن مالك): "ولا يصحُّ ذلك لوجهين.

أحدهما: أن (فَعِل وفَعَل) اللاَّزمين (كجـزِعَ وصَـبَرَ) يسـاويان (فَعُل) فـي عـدم التعدِّي، وقبول همزة التعدي، فتقدير ردِّهما إلى (فَعُل) لا حاجة إليه.

٨٥/أ الثـاني: أن من الأفعال ما رفضَت//العربُ صوغَه على (فَعُل) وهو المضاعَفُ واليائي العين أو اللام، فإنْ قُصِدِ بمضاعف معنى غريزيٌّ دَلُّوا عليه في غير شـذوذ (بفَعَل) نحو: جَلَّ يجِلُّ وعَزَّ يعِزُّ، وخفَّ يخِف، وقلَّ يقِـلُّ. ونُسِـب إلـى الشـذوذ نحـو (لَبُبَ). وكـذلك استغنَوْا في اليـائي العيـن عن فَعُل (بفَعَلَ)، نحو: طـاب يطيبُ، ولانَ

---

(١) همع الهوامع ٢/٩٠. قال: "وعلى رأيه [الفراء] ... الأصلُ: (زيدٌ أحسنُ من غيره، مثلاً، أتوا (بما) على سبيل الاستفهام، فنقلوا الصفة من (زيد) وأسندوها إلـى ضمير (مـا)، وانتصب (زيـد) بأحسن، فرقاً بين الخبر والاستفهام".

(٢) (ليس): ساقطة من أ.

(٣) في الأصل: لأنه الفعلُ اللازم.

يَلِينُ، وضاقَ يضيقُ. وأمَّا اليائي اللاّم فاستغنَوا فيه عن فَعُل (بفَعِل)، نحو: حَيِيَ وعَيِيَ وغَنِيَ. فإذا قُصِد تعجُّبٌ بشيء من هذه الأنواع أدخلت الهمزة عليها، ولم يقدَّرْ رَدُّها إلى (فَعُل)، لأن (فَعُل) منها مرفوض".

وأمَّا همزة (أفعل)، فيأتي الكلامُ عليها، وعلى شروط ما يصاغ منه فعلُ التعجُّب حيث ذكر ذلك (الجرجاني) رحمه اللَّه تعالى.

وقولُه(١): "وزيداً مفعولُه". أي: مفعول فعل التعجُّب، وهو فاعلٌ في المعنى،لأن الأصلَ: (حَسُنَ زيدٌ) ثم نَقَلْتَه من الفاعليَّة فجعلْتَه مفعولاً، أي: شيءٌ جعلَه حسناً. ويُشكِلُ ذلك فيما إذا كان التعجُّب من صفاتِ اللَّه تعالى، فإنها قديمةٌ، نحو قولِهم: (ما أعظمَ اللَّه)، وقولِ الشاعر:

ما أقدرَ اللَّه أن يدني على شَحَطٍ مَنْ دارُه الحَزْنُ مِمَّن دارُه صولُ(٢)

ويُجابُ عن ذلك بأن عباده اعتقدُوا عظمتَه وقدرتَه. ومِمَّا قاله بعضُ المحقِّقين أن التعجُّبَ إنما يقال لتعظيم الأمر المتعجَّب منه، ولا يخطرُ بالبال أن شيئاً صيَّره كذلك وخفِي علينا. وقد يقال فيما عُلِم سببُه كقوله تعالى: ﴿فما أَصْبَرَهُم على النَّارِ﴾(٣)، و﴿قُتِلَ الإنْسَانُ ما أَكْفَرَه﴾(٤) و﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾(٥).

ويكونُ(٦) إمَّا معرفةً كما مَثَّل رحمه اللَّه تعالى، وإمَّا نكرةً مخصوصةً، نحو: (ما أسعَد امرأً اتقى اللَّه)، ولا يقال: ما أسعدَ امرأً وما أحسَنَ غلاماً من

---

(١) أي: وقول الجرجاني في الجمل. ينظر ص ٢٩٣.

(٢) شَحَط: بعد. الحزن: مكان بعينه. صول: مدينة في بلاد الخزر. يشير إلى قدرة اللَّه على جمع المتباعدين وتمنيه ذلك. قائل البيت حندج بن حندج المرِّي. والشاهدُ فيه التعجُّبُ من صفات اللَّه تعالى مع أنها معلومةُ السبب، في قوله (ما أقدر اللَّه). حماسة أبي تمام ٤/١٦١ (بشرح التبريزي)، الإنصاف/١٢٨،....

(٣) البقرة/١٧٥. (٤) عبس/١٧.

(٥) مريم/٣٨، من قوله تعالى: ﴿أسمع بهم وأبصر يوم يأتوننا لكنِ الظالمون اليوم في ضلال مبين﴾.

(٦) أي: مفعول فعل التعجب.

الناس،لأنه لا فائدة في ذلك، وإنما لزم ذلك لأنه مخبرٌ عنه في المعنى، وهو منصوبٌ بفعل التعجُّب.

فأمَّا ما يَتَعلَّق بفعل التَعَجُّبِ، غيرَ المتعجَّبِ منه(١)، من غير الظروف والحال والتمييز،فإنه يجرُّ (بإلى) إنْ كان فاعلاً في المعنى، نحو: (ما أَحَبَّني إلى زيدٍ)، فزيدٌ: فاعلٌ في المعنى لأن المراد: يحبُّني زيدٌ حباً بليغاً فائقاً. وإنْ لم يكنْ فاعلاً في المعنى جُرَّ (بالباء) إنْ كان فعل التعجُّب مصوغاً من فعل عِلْمٍ أو جَهْلٍ،نحو: (ما أَعْرَفني بزيدٍ وما أَجْهَله بي). وإن صيغ من غير ذلك، وكان فعلُ التَّعجُّب متعدِّياً عُدِّيَ في التعجُّب (باللام)، نحو: (ما//أَضْرَبَني لزيدٍ وما أَنْصَرَني لعَمْرٍو). وإن كان قبل التعجُّب متعدِّياً بحرف جرٍّ عُدِّي به حال التَّعجُّب نحو: (ما أزهدَ زيداً في الدنيا، وما أبعده من الشرِّ، وما أصبَره على الأذى). وإن كان قبل التعجُّب متعدِّياً إلى اثنين، جُرَّ الأوّلُ باللام ونُصب الثاني بفعل مُضْمَرٍ مجرَّدٍ مماثلٍ لفعلِ التعجُّب، نحو: (ما أَكْسَى زيداً للفقراء الثيابَ)، والتقدير يكسوهم الثياب. والكوفيون لا يُضمرون بل ينصبون الثاني بفعل التَّعجُّب نفسه(٢)، ذكرَ هذه المسألة (ابن كَيْسان) في (المهذَّب)(٣).

٨٥/ب

وسيأتي الكلامُ على الفصل بين (ما) وفعل التعجُّب والمُتَعَجَّب منه، إن شاء اللَّه تعالى.

قال رحمه اللَّه تعالى: "والثاني(٤) (أَفْعِل به)، بمعنى: ما أفعله! تقول: (أَكْرِمْ بزيدٍ) تريد: ما أكْرَمَه. لفظُهُ أَمْرٌ ومعناه تعجُّب.

ولا يدخل التعجُّب على ما زاد على ثلاثة أحرفٍ، نحو: انطَلَق واسْتَخْرَجَ.وإنما

---

(١) أي: فيما لا يتعلق بفعل التعجُّب بل ببقية عناصر الجملة.

(٢) التصريح على التوضيح ٩١/٢.

(٣) المهذب: هو كتاب المهذب في النحو، لأبي الحسن محمد بن أحمد المعروف بابن كيسان، النحوي المتوفَّى سنة (٣٢٠)هـ. كشف الظنون ١٩١٤/٢، هدية العارفين ٢٣/٢.

(٤) أي: ثاني لفظي فعل التعجب، ينظر ص ٢٩٣.

يُتَعجَّب منه (بما أشد) وما جرى مجراه، نحو: ما أشدَّ انطلاقَه واستخراجَه)، وكذلك الألوانُ والعيوبُ وإن كانت على ثلاثة أحرفٍ. لا تقول في (عَوِرَ): ما أَعْوَرَه، وإنما يقال: (ما أشدَّ عَوَرَه).

فهذه حالُ الرفع في الأفعال".

الشرح: قد تقدَّم أنَّ المُبَوَّبَ له من صيغِ التَّعَجُّب صيغتان: (ما أَفْعَلَهُ وأَفْعِل به)، ومضى الكلامُ على (ما أَفْعَلَه).

وأمَّا (أَفْعِلْ): فأَفْعِل لفظُه لفظُ الأمـرِ ومعنـاه خبرٌ، كقولـه تعـالى: ﴿**أَبْصِر بِهِ وأَسْمِعْ**﴾(١)، وقوله تعالى: ﴿**أَسْمِعْ بِهِمْ وأَبْصِرْ يومَ يَأْتُونَنَا**﴾(٢)، أي: ما أَسْمَعَهم وأَبْصَرَهم! فهو كقولِه تعالى: ﴿**فَلْيَمْدُدْ له الرَّحْمنُ مَدًّا**﴾(٣)، معناه: فليَمُدَّنَّ له الرحمنُ مَدًّا،(٤) وقولِه صلَّى اللَّه عليه وسلَّم: (**إنَّ مِمَّا أدرَكَ الناسُ من كلامِ النُّبُوَّةِ الأُوْلى إذا لم تَسْتَحِ فاصْنَع ما شِئْتَ**)(٥)، {المعنى: من لم يَسْتَحِ يَصنَع ما يشاءُ}(٦)، وكما جاء لفظُ الخبرِ ومعناه الأمرُ في نحو قوله تعالى: ﴿**والمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ**﴾(٧)، جاء لفظ الأمر ومعناه الخبر. وحُكِيَ عن (الزجَّاج) أنه أمرٌ حقيقةً، وهو

---

(١) الكهف/٢٦، من قوله تعالى: ﴿قل اللَّه أعلم بما لبثوا له غيب السماوات والأرضِ أبصرْ به وأسمع ما لهم من دونه من وليٍّ ولا يُشرك في حكمه أحداً﴾.

(٢) مريم/٣٨

(٣) مريم/٧٥، من قوله تعالى: ﴿قل من كان في الضلالة فليَمْدُدْ له الرحمن مداً...﴾

(٤) التقدير في أمالي ابن الشجري: (فيمدُّ له الرحمن). ينظر أمالي ابن الشجري ٢٧٠/١

(٥) صحيح البخاري/الباب ٧٨، مسند ابن حنبل ٢٧٣/٥. ورواه البعلي في الأصل ".. فاصنع ما تشاء". وقد أثبتنا رواية البخاري.

(٦) ما بين المعترضتين ساقط من أ وظ.

(٧) البقرة/٢٢٨، من قوله تعالى: ﴿والمطلَّقات يتربَّصْنَ بأنفسهنَّ ثلاثةَ قُرُوءٍ ولا يحلُّ لهنَّ أن يكتمنَ ما خلق اللَّه في أرحامهن ... ﴾.

قولُ (الفراءِ)، واستحسنَه (الزمخشري وابن خروف)(١). وهو ضعيفٌ لوجوه:

أحدها: أن الأمرَ طلبُ إيقاعِ الفعلِ، والتعجُّب لا يكون إلاَّ من أمرٍ قد وُجِد.

الثاني: أنه يَصحُّ أن يقال في جواب (أَكْرِمْ بزيدٍ): صدَق أو كذبَ، وليس حقيقةُ الأمرِ(٢) كذلك.

الثالث: أن لفظه يكون بلفظ الإفرادِ مع المفرد والمثنَّى والمجموعِ والمذكَّر والمؤنَّث، والأمرُ ليس كذلك.

الرابع: أنه لو كان أمراً لكان المتكلِّم به آمراً بالتعجُّب، ولم يكن متعجِّباً، كما لا يكونُ الآمرُ بالنداء والحَلْفِ منادياً ولا حالفاً.// ٨٦/أ

والخامس: أنه لو كان أَمْراً مسنداً إلى ضمير المخاطب لم يجز أن يليه ضمير المخاطب، نحو: أَحْسِن بك، لأنَّ في ذلك إعمال فَعلٍ واحدٍ في ضميرَي فاعلٍ ومفعولٍ لمسَمَّى واحد.

والسادس: أنَّه لو كان أمراً حقيقةً لقيل فيه (أَبِن وأَقِمْ) إذا كان معتل العين بالواو والياء، وليس كذلك.

وهمزتُه للصيرورةِ، أي لتحوّلَ فاعلَه ذا كذا، فأصلُ قولك: (أَحْسِنْ بزيدٍ)،أَحْسَنَ زيدٌ، أي: صار ذا حُسْنٍ تام، وهو نظيرُ أَثْرَى الرجلُ، إذا صار ذا ثروةٍ، وأَتْرَبَ: صار ذا مالٍ كالتراب، وأنجبَ وأَطْرَفَ: صار ذا ولد نجيبٍ وذا ولدٍ طريف، وأَخْلَت الارضُ وأَكْلأَتْ وأَكْمَأَتْ: صارت ذات خَلاَ وكَلأٍ وكَمأةٍ، ونظائرُ ذلك كثيرة.

وإذا كانت عينُ فعل التعجُّب ياءً أو واواً وجب تصحيحُها، نحو: (ما أَبْيَنَ الحقَّ وأنورَه، وأَبْيِنْ بالحقِّ {(وأَنْوِرْ به)، وأصلُه الإعلالُ، لكنْ صُحِّح حَمْلاً على (أَفْعَل) التفضيل، كما حُمِل (أَفْعَل) التفضيل على فعل التعجُّب في امتناع التأنيث مع

---

(١) شرح الكافية ٣١٠/٢، قال: "فقال الفراء وتبعه الزمخشري وابن خروف أن (أَحْسِنْ) أمرٌ لكلِّ أحدٍ بأن يجعل زيداً حسناً".

(٢) أي ليس حقيقة فعل الأمر كذلك. لأن الأمر إنشاء ولا يقال فيه: صدقَ أو كذبَ.

التثنية والجمع، فإنهما متناسبان لفظاً ومعنى، فأُتْبِعَ أحدهُما الآخر فيما هو أصلٌ فيه، كما أُجْرِيَ اسمُ الفاعل مَجْرى المضارعِ في العملِ، وأُجْرِيَ المضارعُ مجرى اسمِ الفاعل في الإعراب.

وإذا كان (أفعل) مُضَعَّفاً لزم فَكُّه، نحو: (أَجْلِلْ به وأَعْزِزْ) لأنَّ سبب الإدغام في هذا النوع إنما هو تلاقي المثلين مُتَّصلين متحرِّكَيْن تحريكاً غير عارضٍ، أو ساكناً أحدُهما سكوناً غير لازم، كسكونِ (أَجْلِلْ) إذا لم يكنْ تعجُّباً، لأنَّه معرَّضٌ للحركة في نحو: أَجْلِلِ الرجلَ وأجِلاَّه وأَجِلُّوه وأجِلِّيه، فلذلك لم يجب فك (أجلل) إذا لم يكن تعجُّباً ووجب إذا كان إيّاه.

ولشبه (أَفْعَل) المتعجَّب به بأَفْعَل التفضيل أُقْدِمَ على تصغيره في ما تقدَّم من قول الشاعر: "**ياما أُمَيْلَحَ غزلاناً** ... البيت"(1). وأجاز (ابن كيسان) تصغير (أَفْعَل) كما في البيت وتصغير}(2) (أَفعِلْ به) أيضاً(3). ورأيه في ذلك ضعيف لكون التصغير من خصائص الاسمِ في غير فعل التعجُّب، فكذلك فيه. فإن قيل: قد سُمِعَ في فعل التعجُّب ولم يُسْمع في غيره، فالجوابُ أنَّ بمثلِ هذا البيت لا يصير الشيءُ مقيساً، وضَعْفُ ذلك أظهرُ من أن نطوِّل في تبيينه.

وأمَّا فاعل (أَفْعِل به) فهو المجرور بالباء عند البصريين، وهو ضمير مستترٌ في الفعل عند الكوفيِّين لوجوه:

أحدها: أن المجرور يجوز حذفُه، كقوله تعالى: ﴿**أَسْمِعْ بهم وأَبْصِرْ**﴾(4)، أي: أَبْصِرْ بهم، وغير ذلك مما يأتي في موضعه، والفاعلُ لا يجوز حذفُه.

والثاني: مجيئُه منصوباً عند حذف//الباء في قول الشاعر: ٨٦/ب

---

(1) مر هذا البيت وللشاهد نفسه سابقاً، ينظر ص٢٩٥.

(2) ما بين المعترضتين في هذه الصفحة وما قبلها ساقط من ظ .

(3) شرح الكافية ٣٠٩/٢، لكنه ينسب الرأي للكسائي وليس لابن كيسان. قال: "وأما التصغير فمع كونه شاذاً مقصورٌ على السماع إلا عند الكسائي فإنه يدعي اطراده ويقيس عليه (أَفْعِل به).

(4) مريم/٣٨. ينظر تتمة الآية في ص ٢٩٨.

"**وأَجْـدِرْ مثـــلَ ذلـك أن يكـــونا**"(١)، وإذا كـانت البـاءُ زائـدة فـي الفـاعلِ وحُذِفَـتْ رُفِع، كقول الشـــاعر:

**عُمَيْـرَةَ وَدِّعْ إنْ تَجَهَّـزْتَ غـازياً		كَفَى الشيبُ والإسلامُ للمرءِ ناهيا**(٢)

وقولِ الآخر:

**ألا طـرقت رحـالَ القــوم ليلـى		فأَبْعِــد دارَ مرتحـلٍ مــزارا**(٣)

والثـالث: أن زيـادة (البـاء) فـي المفعـول كثيرةٌ، كقولـه تعـالى: ﴿**ولا تُلْقُـوا بأَيْديكُم إلى التَّهلُكَة**﴾(٤)، وقولِ الشاعر:

**هُنَّ الحــرائرُ لا رباتُ أخمـــرة		ســودُ المحاجرِ لا يقرأْنَ بالسُّوَرِ**(٥)

---

(١) هذا عجز بيت وتمامه مع ما يليه:

فـإمَّا زال ســرجي عـن مَعَدٍّ		وأَجْدِرْ بالحـوادث أن تكـــونا

فلا تصلـي بمطـروقٍ إذا مــا		سرى في القوم أصبح مستكيناً

زال سرجي: كناية عن الموت. أي: إذا متُّ فلا تتزوجي بعدي رجلاً ذليلاً. قائل البيت ابن أحمر الباهلي. والشاهدُ فيه مجيء ما بعد (أفعِل) منصوباً بعد حذف (الباء) من مصاحبه، مما يدل على أن الضمير المتصل في (أفعِل به) ليس بفاعل، بل هو مفعول به على مذهب الكوفيين. وهذا طبعاً على رواية البعلي أما رواية الديوان واللسان وتهذيب اللغة التي أثبتناها، فلا شاهد فيها. ديوان ابن أحمر الباهلي/١٦١، تهذيب اللغة للأزهري ٢/٢٦١،...

(٢) معنى البيت واضح، وقائله سحيم عبد بني الحسحاس، والشاهدُ فيه رفع الفاعل بعد تجرُّده من حرف الجر الزائدة في قوله: (كفى الشيبُ والإسلامُ) والأصـل: (كفـى بالشـيبِ والإسـلامِ)، وقـاس عليه الكوفيون أن الضمير المتصل (بأفعل به) التعجب، هو مفعول به لأنه انتصب بعد حذف الباء فيْ قوله في البيت السابق (فأجدر مثلَ ذلك ..)، ولو كان فاعلاً لارتفع بعد حذفِ البـاء، كمـا فـي هذا البيت ... ديوان سحيم/١٦، سيبويه ٢/٢٦،....

(٣) يتعجَّب الشاعر من بُعْد مُرتَحل صاحبته. قائل البيت غير معروف. والشاهدُ فيـه انتصـاب مـا بعد (أفعِل) التعجب بعد حذف (الباء) في قوله: (فأبعد دارَ مرتحل)، وهـو دليـل الكوفيين علـى أن الهاء فيْ(أفعل به)هي في موضع مفعول به وليس موضع فاعل.الهمع٢/٩١،الدرر اللوامع ٢/١٥.

(٤) البقرة/١٩٥

(٥) أخمرة: ج خمار ـ بالخاء المعجمة ـ ويروى: أحمرة ج حمار. المحاجر: ج مَحْجَر وهو ما =

وزيادتُها في الفاعل قليلة، والحمل على الكثير أولى.

فإن قيل: فعلى مذهبهم، لمن الضميرُ المستترُ في (أفْعِل)؟ فالجواب أنه يجوز أن يكون ضميرَ المصدر، كأنَّه يقول: (يا حُسْنُ أَحْسِنْ بزيدٍ) أي: الزمه واثبُتْ فيه، فيكون قد خاطب المصدر، ويجوز أن يكون ضميرَ المتكلِّم، كأنَّه يخاطب نفسه، كما يقولُ لنفسه في بعض أحواله: (اعلَمْ هذا واسمَعْ وصيَّةَ فلان) فيُخاطب نفسَه كما يخاطبه غيرُه على جهة التوسُّع في الكلام. ومن ذلك قراءةُ من قرأ: ﴿فلمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قال اعْلَمْ﴾(١) بصيغةِ الأمر، كأنه قال لنفسه: اعلمْ أيُّها الإنسان.

وحجَّةُ البصريِّين على أنَّ الفاعل هو المجرور بالباء بعد (أَفْعِلْ) أن (أَفْعِلْ) مسندٌ إليه وليس بأمر(٢)، ولأنَّ الفاعلَ إمَّا مُضْمَرٌ وإمَّا المجرورُ بالباء، لا يجوز أن يكون مضمراً لأنه لا يُثَنَّى ولا يجمع ولا يؤنَّث فتعيَّن أن يكون المجرورَ بالباء.

والجواب عمَّا ذكره الكوفيون: أمَّا جواز حذف المجرور المدَّعى فاعليَّته فلِلْعلمِ به ولِشَبَهِه بالفضلة. وأمَّا النصبُ عند حذف الباء في: (فأَجْدِرْ مثلَ ذلك)، فلاحتمالِ أن يكون (أجدِرْ)، فعل أمرٍ عارياً من التعجُّب، بمعنى: اجعَلْ مثلَ ذلك جديراً، أي بأن يكون حقيقاً بالكون، يقال: أجدَرَ بكذا أي: صار جديراً وأجدرْتُ به أي: جَعلْتُه

= يقع عليه الخمار. يصف النسوة بأنهنَّ حرائر ميسورات مؤمنات. يُنسب البيت للراعي النميري وللقتال الكلابي. والشاهدُ فيه زيادة الباء الجارة على المفعول به: في قوله: (لا يقرأْنَ بالسورِ). واستعمله الكوفيون حجة على مذهبهم بأن الضمير المجرور في (أفعل به) في محل نصب مفعول به وليس في محل رفع فاعل. ديوان الراعي النميري/١٢٢ (ومنه ضبط البيت)، المقتضب ٣/٢٤٤-٢٤٥،....

(١) البقرة/٢٥٩، من قوله تعالى: ﴿...ولنجعلك آية للناس وانظر إلى العظام كيف ننشزها ثم نكسوها لحماً، فلمَّا تبيَّن له قال أَعْلَمُ أن اللّه على كل شيء قدير﴾. "واختُلف في: (قال أعلم)، فحمزة والكسائي بالوصل وإسكان الميم على الأصل، وفاعل (قال) ضمير يعودُ على اللّه أو الملك، أي: قال اللّه أو الملك لذلك المار: (اعلَمْ)". والحديث عن الذي مرَّ على قرية وهي خاوية على عروشها. الكشف عن وجوه القراءات ٣١٢/١، اتحاف فضلاء البشر/١٦٢.

(٢) أي: إن (أفعِل): أسند إلى الجار والمجرور، والمسند إليه فاعل، وليس (أفْعِل) فعل أمرٍ حقيقة، حتى يكون فاعله ضميراً.

جديراً به، أي: حقيقاً، ويحتمل أن يكون (أَجْدِر) فعل تعجُّب مسنداً إلى (بمثل ذلك) ثم حذفت الباء للضرورة، واستحقّ مصحوبها الرفعَ بحكم الفاعليَّةِ، لكنَّه بُنيَ لإضافته إلى مبنيّ، كما بُنيَ في قوله تعالى: ﴿**إنَّه لَحَقٌّ مِثْلُ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُون**﴾، على قراءة (أبي بكر وحمزة والكسائي)(١). وأمَّا "فأبْعِدْ دارَ مرتحلِ": فيحتمل جعل (أبعد) دعاءً على معنى أبعدَ اللَّه دار مرتحلٍ عن مزار محبوبه، كأنه يحرِّض نفسَه على الإقامة في منزل طروق ليلى، لأنه صار بطروقها مزاراً.

وأمَّا زيادة (الباء) فإنها واجبةٌ، بعد (أَفْعِل) إذا لم يكن المجرور (أَنْ) والفعل، وغالبةٌ بعد (كفى)(٢)، نحو: (كفَى باللَّه شهيداً)//(٣)، والمعنى كفى اللَّهُ، لكن ٨٧/أ الفرق بين (كفى) و(أَفْعِل) في التعجُّب من وجهين:

أحدها: أن (كفى) قد يُحذف حرف الجرِّ من فاعله، ويُسند الفعلُ إلى مصحوبها، كما تقدَّم من قوله: "**كَفَى الشيبُ والإسلامُ**"(٤).

والثاني: أن (كفى) يُسنَد إلى غير المجرور بالباء، فيكون هو في موضع نصب، ولا يُفعل ذلك (بأفْعِل) أصلاً. ومما أُسند فيه (كفى) إلى غير المجرور بالباء قولُ الشاعر:

فكَفَى بنا فضلاً على مَنْ غيرُنا حبُّ النبيِّ محمدٍ إيَّانا(٥)

---

(١) الذاريات/٢٣، من قوله تعالى: ﴿فورب السماء والأرض إنه لحقّ مثلَ ما أنكم تنطقون﴾. قرأ أبو بكر وحمزة والكسائي (مثلُ) بالرفع، ونصبه الباقون. الكشف عن وجوه القراءات ٢٨٧/٢، التيسير في القراءات السبع/٢٠٣.

(٢) يردُّ البعلي هنا على حجج الكوفيين بأن الضمير المجرور بعد (أفعل به) في محل نصب مفعول به. ينظر الصفحة ٣٠٢ .

(٣) لعل الصواب أن يقول: "نحو قوله تعالى: ﴿كفى باللَّه شهيداً﴾ فالعبارة هي الآية ٧٩ من سورة النساء، إلاّ أن يكون الشارح قد قصد إلى التمثيل وليس الاحتجاج.

(٤) ينظر صفحة ٣٠٢ حيث تتمة البيت وتخريجه.

(٥) يفخر بحبِّ النبيِّ قومَ الشاعر. ينسب البيت لحسان بن ثابت، وليس في ديوانه، ولعبد اللَّه =

وإن كان المجرور بالباء (أن والفعل)، جاز حذفُ الباء، كقول الشاعر:

وقال نَبِيُّ المسلمين تَقَدَّمُوا وأحبِبْ إلينا أن يكونَ المقدَّما(١)

ولو اضطر الشاعر إلى حذفِ (الباء) المصاحبة غير (أن والفعل) بعد (أفعِل)، لزمه أن يرفعَ، وعلى مذهب (الفراء) يلزمُ النصبُ، وشاهدُه ما تقدَّم من قولِ الشاعر: "**ألاَ طَرَقَتْ .. البيت**"، وقولِ الآخر: "**فأَجْدِرْ مثلَ ذلك**"(٢)، وجوابه ما تقدَّم.

وإذا عُلِمَ المتعجَّبُ منه جاز حذفُه سواءٌ كان معمول (أَفْعَل) أو (أَفْعِل)، فمثالُ الأوَّل قولُ الشاعر:

جَزَى اللَّهُ عنَّا بَخْتَرِيَّاً ورهطَه بني عبد عَمْرٍو ما أَعفَّ وأَمْجَدا(٣)

أي: ما أعفَّهم وأمجدَهم، فحُذفَ لكون المراد معلوماً. ومثالُ الثاني قول الآخر:

فذلك إنْ يَلْقَ المنيَّةَ يَلْقَها حميداً وإنْ يستَغْنِ يوماً فأجْدِرِ(٤)

أراد: فأجْدِرْ به، فحُذفَ للعلم به، مع كونه فاعلاً، لأن لزومَه الجرَّ كساه صورةَ الفضليَّة، ولأنَّه كمعمول (أفعَل) في المعنى.

= ابن رواحة، وليس في ديوانه، كما ينسب لكعب بن مالك ولغيره. والشاهدُ فيه إسناد (كفى) إلى غير المجرور بالباء في قوله (كفى ... حبُّ)، وهذا يبطل قياس الباء في (أفعل بـه) عليها إذ إن (أفعِل) لا تسند إلى غير المجرور بالباء، وفيه ردٌّ على حجة الكوفيين في البيت. سيبويه ١٠٥/٢، جمل الزجاجي/٣٢٣،... شرح ابن يعيش ١٢/٤، وفيه (غيرنا) بالجر والرفع.

(١) يفخر الشاعر بأن الرسول (ص) يقدمهم في الحروب. وللبيت رواية أخرى لا تمس الشاهد. وقائله عباس بن مرداس السلمي، الصحابي، والشاهدُ فيه جواز حذف الباء من فاعل (أفعِل) التعجُّب إذا كان المجرور (أن والفعل)، في قوله: (وأَحْبِبْ إلينا أن يكونَ). شرح ابن الناظم/١٨١، العيني ٦٥٦/٣،...

(٢) ينظر ص ٣٠٢.

(٣) رهطه: قومه. لم ينسب البيت لقائل معين، وقد أنشده ابن الأعرابي. والشاهدُ فيه حذف المتعجَّب منه، في قوله: (ما أعفَّ وأمجدا). شرح الكافية الشافية ١٠٨٠/٢، لسان العرب/بختر.

(٤) يصف الصعلوك بأنه ذلك الذي يغزو، فإما أن يموت حميداً في غزواته أو أنه يصيب مالاً فيصبح غنيَّاً عن جدارة. قائل البيت عروة بن الورد العبسي. والشاهدُ فيه حذفُ المتعجَّب منه،في قوله: (وإنْ يستغن يوماً فأَجْدِر). ديوان عروة بن الورد/٤٥، شرح ابن الناظم/١٧٨، ...

وزعم قومٌ أنَّه(١) مستترٌ في الفعل كما استترَ ضميرُ (زيد) عند حذف البـاء فـي قولك: (زيدٌ كفَى به فارساً)، فنقول: (زيدٌ كفى فارسـاً)، وليس بصحيـح، لاستلزامه بروزَ الضمير في التثنية والجمع كما برز في قولك: (الزيدان كفَيَا فارسَيْن والزيدون كَفُوا فرساناً)، وليس كذلك، لأنَّه لم يبرز في قوله تعالى: ﴿أسمِعْ بِهِم وأَبْصِـرْ﴾(٢) فعُلِمَ بذلك عدمُ صحَّةِ الدعوى.

وأمَّا الفصلُ بين فعلِ التعجُّبِ ومعموله فلا يجوز بغير ما يتعلَّقُ به، نحـو: (ما أَنْفَـع ناصـرَك عنـد الغلبـةِ، ومـا أحسـنَ أَمْرَكَ بمعـروفٍ، وأَحْسِنْ بنـاصرِك عنـد الحاجة، وأَحْسِنْ بأمرِكَ بمعروفٍ).

ولا يجوز تقديمُ غيـر الجـارّ والمجـرور والظـرف، نحـو: مـا أحسـنَ مقبـلاً زيداً، وأكـرِمْ رجـلاً به. وكـذا لا يجوز تقديمُ المتعجَّب منه على فعل التعجُّب، نحو: ما زيداً أحسنَ، وبه أكرِمْ، لأن فعلَيْ التعجُّب أشبَها الحرفَ//في منع التصرُّف فجَرَيا مجراه في منع تقدُّمِ معمولها. فهذه الصورُ الثلاثُ متَّفَقٌ على منع التقديم فيها. ٨٧/ب

فأمَّا الفصل بالجارِّ والمجرور والظرفِ المتعلِّق كلٌّ واحدٍ منهما بفعل التعجُّب فجائز عند (الفراء والجرمي والفارسي وابن خروف والشلوبين)(٣) لثبوت ذلك نثراً ونظماً وقياساً.

فمن النثر قولُ (عَمْرو بن معدي كرب) رحمه اللّه تعالى: "لِلَّه درُّ بني سُلَيْمٍ مـا اَحْسَنَ فـي الهيجـاء لقاءَهـا، وأكـرم فـي اللَّزبـات عطاءهـا، وأثبـت فـي المكرمـات بقاءها"(٤). ورُوي أنَّ عليَّاً رضـي اللَّـه عنـه مَرَّ (بعَمَّارٍ) رضـي اللَّـه عنـه، فمسحَ الترابَ عن وجهه وقال: "أَعْزِزْ عليَّ أبا اليقظانِ أن أراكَ صريعاً مُجَدَّلاً"(٥)، ففَصـل

---

(١) أي المتعجَّب منه.

(٢) مريم/٣٨، ينظر ص ٢٩٧ حيث تتمة الآية.

(٣) شرح الكافية ٣٠٩/٢، قال: "وأما [الفصل] بالظرف فمنعه الأخفش والمبرد وأجازه الفراء والجرمي وأبو علي والمازني، نحو: ما أحسنَ بالرجل أن يصدق، وأحْسِن اليومَ بزيد".

(٤) شرح الكافية الشافية ١٨٧/٢.

(٥) شرح عمدة الحافظ/٧٥٠

بين (أَعْزِزْ) وبين (أن أراك) (بعلَيٍّ وأبا اليقظان).

ومن النظم قولُ بعض الصحابة رضي اللّه عنهم:

وقال نبيُّ المسلمين تقدَّموا — وأَحْبِبْ إلينا أن يكون المقدِّما(١)

وكقولِ الآخر:

أقيمُ بدارِ الحزمِ مادام أهلُها — وأَحْرِ إذا حالَتْ بأن أتحوَّلا(٢)

وقولِ الآخر:

وصدَّتْ وقالت بل تُريدُ فضيحتي — وأَحْبِبْ إلى قلبي بها مُتَغَضَّبا(٣)

وقولِ الآخر:

خليليَّ ما أَحْرَى بذي اللُّبِّ أن يُرَى — صبوراً ولكن لا سبيل إلى الصَّبْرِ(٤)

وقولِ الآخر:

حَلِمْتُ وما أَشْفَى لمن غَيظ حلمَه — فآض الذي عاداك خِلاً مواليِا(٥)

---

(١) مر البيت وتخريجه سابقاً في الصفحة ٣٠٥ . والشاهدُ فيه هنا الفصلُ بين فعل التعجُّب ومعموله بالجار والمجرور، في قوله: (وأحبِبْ إلينا أن يكون).

(٢) المعنى: أقيم ما دامت الإقامة حزماً. قائل البيت أوس بن حجَر. والشاهدُ فيه الفصلُ بين فعل التعجُّب ومعموله بالظرف جوازاً، في قوله: (وأحْرِ إذا حالت بأن أتحولا). ديوان أوس بن حجر/٨٣، شرح ابن الناظم/١٨١، ....

(٣) صدَّت: أعرضت. متغضبا روي في الديوان (متعضَّبا) من عَضبه بلسانه إذا تناوله وشتمه. قائل البيت عمر بن أبي ربيعة. والشاهد فيه جواز الفصل بين فعل التعجُّب ومعموله بالجار والمجرور جوازاً في قوله: (وأحبِبْ إلى قلبي بها). ديوان عمر بن أبي ربيعة/٤١، شرح الكافية الشافية ٢/١٠٩٧.

(٤) يشير إلى عجزه عن الصبر، على قناعته به. لم ينسب البيت لقائل معيَّن. والشاهد فيه الفصلُ بين فعل التعجُّب ومعموله بالجار والمجرور جوازاً في قوله: (وما أحرى بذي اللب أن يُرى). شرح ابن عقيل ٢/١٥٨، العيني ٣/٦٦٣،...

(٥) معنى البيت أن الحلم هو الشافي من الغيظ وهو الذي يجعل من العدو صديقاً. لم أعثر على اسم قائل البيت ولا على تخريجه. والشاهدُ فيه جواز الفصل بين فعل التعجُّب ومعموله بالجار والمجرور، في قوله: (وما أشفى ـ لمن غيظ ـ حلمَه).

وأمَّا القياس فهو أن الفصلَ بالظرف وعديلِه جائزٌ بين المضافِ والمضافِ إليه مع أنَّهما كالشيءِ الواحد، فالفصل بهما بين فعل التعجب ومعموله ــ وليسا كالشيء الواحد ـ أولى، ولأن (بئسَ) أضعفُ من فعل التعجُّب ـ وقد فُصل بينه وبين معموله في قوله تعالى: ﴿**بئسَ للظالمين بَدَلا**﴾(١)، ففي التعجُّب أولى.

ولمَّا كان فعلُ التعجُّب مسلوبَ الدَّلالةِ على المضيِّ، وكان المتعجَّبُ منه صالحاً للمضيِّ، أجازوا زيادةَ (كان) بين (ما) وبين فعل التعجُّب إشعاراً بذلك عند قصده، كقولِ بعض مُدَّاح رسولِ اللَّه صلَّى اللَّه عليه وسلَّم:

ما كان أسعَدَ من أجابَك آخِذاً ... بهُداكَ مُجْتَنِباً هَوىً وعنادا(٢)

وأجاز (ابن كيسان) الفصلَ بين (أَفْعَل) ومعمولِه (بلولا) الامتناعية ومصحوبها(٣)، كقولك: (ما أحسنَ لولا عبوسُه زيداً).

قولُه(٤): "ولا يدخلُ التعجُّب على ما زادَ على ثلاثة أحرفٍ .. إلى آخره"، تنبيهٌ على **ما يُبنى منه فعل التعجُّب**. وله شروط لم يستوفِها (الجرجانيّ) رحمه اللَّه تعالى:

أحدها: //أن يكون فعلاً، فلا يُبنى من معنى لا فِعلَ له، فلا يُقال في (ربْعَة): ما أَرْبَعَهُ! ولا في (طفل): ما أَطْفَلَهُ! فإنْ شذَّ شيءٌ من ذلك حُفِظ ولم يُقَس عليه. فمنه: (ما أَذْرَعَها !) بمعنى ما أَخَفَّها في الغَزْلِ! وهو من قولهم: امرأةٌ ذراعٌ وهي الخفيفةُ اليد في الغَزْلِ! ومنه: (أَقْمِنْ به!) أي: أَحْقِقْ، اشتقُّوهُ من (قَمِنٌ بكذا) أي: حقيق. ومن قال من (الكلب): ما أَكْلَبَه! ومن (الحمار): ما أَحْمَرهُ! فقد أخطأَ ٨٨/أ

(١) الكهف/٥٠

(٢) مرَّ البيت وتخريجه سابقاً في الصفحة ٢٢٨، وللشاهد نفسه وهو زيادة (كان) بين (ما) وفعل التعجُّب، في قوله: (ما كان أسعَد من أجابك).

(٣) همع الهوامع ٩١/٢. قال: "ولا يفصل بين المتعجب منه وبين (أفعَلُ وأفعِلْ) بشيءٍ، لضعفها بعدم التصرُّف. فأشبها إنَّ وأخواتها ـ إلا بظرفٍ ومجرورٍ يتعلق بالفعل ... وجوزه ابن كيسان (بلولا) الامتناعية، نحو: (ما أحسنَ ـ لولا بخله ـ زيداً)، قال أبو حيان: ولا حجة له على ذلك".

(٤) أي: قول الجرجاني في الجمل. ينظر ص ٢٩٨.

لأنه غيرُ مسموع.

الثاني: أن يكون ثلاثياً،فلا يبنى من ذي أصولٍ أربعةٍ مجرَّداً كان (كدَحْرَج)، أو غيرَ مُجَرَّدٍ (كابْرنشَق) إذا فَرِح، بالشِّين وبالسِّين(١). ولا من ثلاثيٍّ ذي زوائد غيرَ (أَفْعَلَ)(٢) كانطلَقَ واستخرجَ واحْمَرَّ واحترز. وقولُهم في (المختصر): ما أَخْصَرَه! شاذٌّ لأنَّ فعله اختُصر فهو خماسيٌّ مبنيٌّ للمفعول، ففيه مانعان. وما أَخْوَلَه! من (اختالَ) شاذٌّ أيضاً لا يقاسُ عليه.

الثالث: أن يكون متصرِّفاً، فلا يُبنى من فعلٍ جامدٍ (كنِعْمَ وبئسَ)، ولا من متصرِّفٍ بعضَ التصرُّف (كيَدَعُ ويَذَرُ)،وقولُهم (ما أعساه وأعسِ به) بمعنى ما أحَقَّه وأحْقِقْ به، شاذ.

الرابع: أن يكون معناه قابلاً للكثرةِ، فلا يُصاغ من نحو: (ماتَ وفنيَ وحدَثَ ونَشَأَ) لأنَّ ذلك لا يقبل الكثرة.

الخامسُ: أن يكون تامًّا، فلا يُبنى من فعلٍ ناقصٍ (ككانَ وظلَّ وكادَ وطفِقَ).

السادس: أن يكون مُثْبَتاً، فلا يُبْنى من فِعْلٍ قُصِد نفيُه وجوباً نحو: (ما عِجْتُ بالدواءِ)، أي: ما انتفَعْتُ به(٣)، أو جوازاً، نحو: (ما قام زيدٌ) لأنَّ التعجُّب لا يكونُ إلاَّ بمُثْبَت.

السابع: أن يكون مبنيًّا للفاعلِ، فلا يبنى من فعلٍ بُنـِي للمفعول، وقد بُنِي منه ألفاظٌ لأمْنِ اللَّبْسِ، نحو: (ما أشغَفَه! وما أجَنَّهُ! وما أَبْخَتَهُ!)، من: شُغِف وجُنَّ وبُخِتَ. قال شيخنا رحمه اللَّه تعالى: "وعندي أن صوغ فعل التعجُّب وأَفْعَل التفضيل من الثلاثي المبني للمفعول إذا لم يَلْتَبس بفعل الفاعِل محكومٌ باطِّرادِه لعدم الضائرِ وكثرةِ النظائر".(٤)

الثامن: أن لا يكونَ معبَّراً عن فاعلِه (بأفعل ـ فعلاء)، سواء كان عيباً (كبَرِصَ

(١) لسان العرب/برشق، ولم يوردها بالسين المهملة.

(٢) أي: يجوز صوغ فعلَيْ التعجُّب من الثلاثي المزيد بهمزة على وزن (أَفْعَل).

(٣) لسان العرب/عيج

(٤) التسهيل لابن مالك/١٣١-١٣٢، بمعناه.

وبَرِشَ وحَوِلَ وعَوِرَ)، أو لوناً (كَسوِدَ وصَفِرَ(١) الورسُ) بمعنى إصْفارّ، أو كان من المحاسن (كشَهِلَ(٢)، وكحِلَ ولَمِيَ وَشَنِبَ)(٣) ونحو ذلك. وإنما لم يُبْنَ فعلُ التعجُّب من هذا النوعِ لأن حقَّه أن يكون ثلاثيًّا محضاً. وأصلُ الفعل في هذا النوعِ أن يكون على (افعَلَّ)، ولذلك صَحَّتْ منه//العين إذا كان ثلاثيَّ اللفظ، (كهَيِفَ وجيِدَ وعَوِرَ وحَوِلَ)، ولم تُقْلَبْ ألفاً كما فُعِل (بهابَ ونالَ وخافَ ونامَ) مع أنَّ العينَ من جميعها حرفُ لينٍ متحركٌ مفتوحٌ ما قبله، وهذا الذي فُعِل به من التصحيح حَمْلاً على (افْعَلَّ) مقدَّراً أو موجوداً(٤)، شبيه بما فُعِل، (باجْتَوَرُوا) حَمْلاً على (تجاوَرُوا)(٥)، أو (مخيطٍ) حَمْلاً على (مِخْياط)، ولولا ذلك لقيل في: اجْتَوَرُوا: (اجتارُوا) كاقتادُوا. وعلَّله شيخُنا رحمه اللَّه تعالى بتعليل آخر، وهو أنه لمَّا كان بناءُ الوصفِ من هذا النوع على (أَفْعَل) لم يكن منه (أفعلُ) تفضيل لئلاَّ يُلْبَسَ أحدهما بالآخر، فلمَّا امتنع صوغُ (أفعل) التفضيل امتنع صوغُ فعل التعجُّب لتساويهما وزناً ومعنىً وجريانهما مَجْرَىً واحداً في أمورٍ كثيرةٍ،(٦) وهذا أسهلُ من الأوَّل. واللَّه أعلم.

۸۸/ب

فهذه شروطُ ما بني منه فعلُ التعجُّب. فأمَّا بناءُ فعلِ التعجُّب من (أَفْعَل)، فذكر شيخُنا رحمه اللَّه تعالى، أن مذهب (سيبويه) رحمه اللَّه تعالى إجراؤه مَجْرَى الثلاثي في بناء فعلَيْ التعجُّب منه قياساً.(٧) وإنما خصَّه من أبنية المزيد منه لشبَهِهِ

---

(١) صَفُر يصفر صُفُورةً بضم الفاء، وصَفِر، بكسرها، بمعنى فَرَغ. ولم أجد في اللسان (صَفِر) بمعنى اصفرَّ. ينظر لسان العرب/صفر.

(٢) شهِلَت العين: كان سوادها بين الحمرة والسواد أو بين الزرقة والسواد.

(٣) لمِيَ: سَمُرَتْ شفتُه. شنب الثغر: رقَّ وعذبَ.

(٤) أي: إن بعض هذه الأفعال تأتي على (افعلَّ حقيقة، وبعضُها يقدَّر تقديراً على هذا الوزن مما ياتي حقيقةً (شهِلَ واشهَلَّ) ومما يأتي تقديراً (شنبَ).

(٥) أي: كما حُمِل (اجتور) على (تجاور) في تصحيح عينه، حُمِل (فَعِل) على (افعَلَّ) في ذلك أيضاً فلم تُعلَّ عينه في مثل (سَوِدَ وعَوِر).

(٦) التصريح ٩٣/٢، الكلام بنصه تقريباً، ولكنه ليس منسوباً لابن مالك.

(٧) التسهيل لابن مالك/١٣١-١٣٢. قال: "بناء هذين الفعلين [ما أفعله وأفعِلْ به] من فعل ثلاثي.... ومن مزيدٍ فيه، فإن كان (أَفْعَل) قيس عليه وفاقاً لسيبويه".

بالثـلاثيّ لفظـاً، ولكثـرة موافقتـه لــه فـي المعنـى. أمـا شَبَهُه لفظـاً فـلأَنَّ مضارعـه واسمَ فـاعله وزمانِه ومكانه في عِدَّةِ الحروفِ والحركات وسكون الثـاني كمضـارع الثلاثي، وأمّا الموافقـة فـي المعنـى فكثيرة: كسَدَل الشـيء وأَسْدَله، ومَسَكَ الشـيءَ وأَمْسَكه، وقَفَل البابَ وأَقْفَله، وبغضَه وأَبْغَضَه، وبَصُرتُ بالشــيءِ وأَبْصَرْتُـه، وجَـدَر القراءة: أسرعها وأَجْدَرَها، وحَدَدْتُ السكّينَ وأَحدَدْتُها. ولشـيخنا (أبـي عبـد اللَّـه ابـن مالك) في ذلك كتابٌ نفيسٌ مشهور(١)، ولي عليه كتابٌ ألحقْتُ فيـه نحـو خمسِ مئةِ موضعٍ سَمَّيْتُه (الغرائب والفرائـد فيمـا علـى فَعَل وأَفْعَل مـن الزوائـد).فلذلـك جعلـه (سيبويه) رحمه اللَّه تعالى مقيساً في (أفعل). واللَّه أعلم.

هذا مذهب (سيبويه) والمحقِّقين من أصحابه، ولا فرق بيـن مـا همزتـه للتعديـة (كأعطى)، وبين ما همزته لغير التعدية (كأعفى).

ومن الأفعالِ مالم يُصَغْ منه فعلُ تعجُّبٍ مع استيفائه الشروط، فمنه سَكِرَ وقَعَد وجَلَس، وقـال، من القـائلةِ. استغْنَتْ العـربُ فيهـا: بما أشــد سُكْرَه وما أكثرَ قُعُودَه وجلوسَهُ وقائلتَه! عن: ما أسكرهُ وأقعدَهُ وأجلسَهُ وأقيلَهُ.// ٨٩/أ

ويُتَوَصَّلُ إلى التعجُّب مما لا يصــاغ منـه فعلُ التعجُّب لمـانع بـه غيرَ الجـامد (كنعم وبئس)، بأشدَّ وأشدِدْ وما في معناهما، ثم يُؤتى بمصدر الفعل الممتنع صريحـاً أو مؤوّلاً، منصوباً بعد (ما أَفْعَلَ) ومجروراً بالبـاء بعد (أفعِلْ). تقـول فـي (دَحْـرَجَ وانْطَلَقَ واسْتَغْفَر): ما أشَدَّ دَحْرَجَتَه وانطلاقَهُ واستِغْفَارَهُ! وفي (مات زيد): ما أفظـعَ موتَ زيدٍ! وأفظِعْ بموتِه! وفي (كان زيدٌ صديقَك): ما أشدَّ كونَ زيدٍ صديقَكَ! وفـي نحو: (ما قام زيدٌ وما عاجَ بالدواء): ما أَغْرَبَ(٢) ألاَّ يقـومَ زيـدٌ وألاَّ يعيـجَ بـالدواء! وأَغْرِبْ بأن لا يقومَ وأن لا يعيـجَ بـالدواء! وفـي نحـو: (ضُـرِبَ زيـدٌ): مـا أشـدَّ مـا ضُرِبَ زيدٌ!

---

(١) هو كتاب: موافقة (فعلَ أفعلَ) في المعاني. لابن مالك. وقد أورد فيـه ابـن مـالك مـا جـاء مـن (فعل وأفعل) بمعنى واحد. ينظر مخطوطات الظاهرية ـ علوم اللغة/٤٦٩.

(٢) في الأصل وبقية النسخ (ما أقربَ) وكذا كررتْ في الأمثلة الأخرى.

وأشدِدْ بما ضُرِبَ! ولم يُغْنِ المصدرُ الصريحُ هنا، لأن كونَ المتعجَّب منه مفعولاً لا يُعْلَمُ إلاَّ بذكر (ما) المصدرية موصولةً بفعلٍ مَصُوغٍ للمفعول.

ونقول في: عورَ وبَرِص وصفِر وسوِد وكحِلَ وشَنِبَ: ما أقبَحَ عَوَرَهُ وبرصَهُ وصفرتَه وسوادَه وما أحسنَ كحَلَه وشَنَبَه!

فإن قُلْتَ قد ذكر (الجرجاني) رحمه اللَّه تعالى في شروطِ ما يُبْنى منه فعلُ التعجُّب ألاَّ يكونَ لوناً ولا عيباً، ولم تشترطْه أنت، فالجوابُ أنه إنما لن يُبْنَ فعلُ التعجُّب ممَّا كان لوناً أو عيباً، لأنَّ غالب الألوان على أكثر من ثلاثةِ أحرفٍ، نحو: (احْمَرَّ واصفَرَّ واسوَدَّ)، وأما العيوبُ فمنها ما هو كذلك، نحو: (احْوَلَّ واعْوَرَّ). وما لم يكن زائداً من النوعين فالوصف منه على (أفعل)، نحو: حَوِلَ فهو أحْوَل، وعَوِرَ فهو أعْوَر، وسوِدَ فهو أَسْوَد، فدخل الأمران في اشتراطِ كونِه غيرَ زائد على ثلاثةٍ، وأن لا يكون له صفةٌ على وزن (أَفْعَل). واشتراطُ عدم كونِ وصفِه على وزن (أَفْعَل) خيرٌ من اشتراط عدم اللَّون والعيب لكون ذلك يَعُمُّ العيوبَ والمحاسنَ كعَمِيَ وعورَ وشَهِلَ وشَنِبَ وكحِلَ ولمِيَ. واللَّه أعلم

اسم التفضيل

فصل:

عادة كثيرٍ من النحويِّين أن يُردفوا باب التعجُّب بباب (أَفْعَلِ) التفضيل، ولم يذكره (الجرجاني) رحمه اللّه تعالى في جُمَلِه هذه.

وأنا ذاكرٌ في هذا الفصل مالا يستغني الناظرُ في كتابي عنه، فأقول:

اعلمْ أنَّ كلَّ فعلٍ جاز أن يُصَاغ منه فعلا التعجُّب لاستيفائه شروطه، جاز أن يصاغ منه (أَفْعَل) التفضيل، وما امْتَنعَ من فعل التعجُّب لمانعٍ به امتنعَ أن يصاغ منه (أفعل) التفضيل. ويُتَوَصَّل إلى التفضيل به بمثل ما يُتَوصَّل إلى//التعجُّب به، ويميَّز بمصدرِ ما فيه المانعُ، تقول: زيدٌ أحسنُ دَحْرَجةً وانطلاقاً واستخراجاً، وأفظع مَوْتاً، وأغربُ ألاَّ يعيج بالدواءِ، وضُرِب زيد أشدّ مِمَّا ضُرِبَ عمرٌو، وهو أحسنُ شَنَباً من محمَّد. وقالوا: هو أعطاهم للدراهم وأَوْلاهُم للمعروف، وأكْرَمُ لي من زيدٍ. فهو مقيسٌ عند (سيبويه).(١)

٨٩/ب

وكما جاءت أشياء شاذةٌ في باب التعجُّب، جاءت أشياء شاذةٌ في (أفعل) التفضيل، كقولهم: (هو أَلَصُّ من شَظاظ)(٢)، فبنَوهْ من (لِصّ) ولا فِعْلَ له، وكذا قولُهم: هو أحمقُ من كذا وأَرْعَنُ وأَهْوَجُ وأنوكُ، وفي المثل: (هو أحمقُ من هَبَنَّقة)(٣)، وهو رجلٌ يضرُب المثل بحمقِه، وفي وصف الحوض: أبيض من اللبن(٤) وأَحْلى من العسل، وقالوا: هو أَزْهى من ديك، وهو أَشْهَرُ منه، و(أَشْغَلُ من ذات النِّحيَيْن)(٥)، ونحو ذلك مما بني من فعلٍ لم يسمَّ فاعلُه. وقيل: ليس هذا بشاذ لأنه غيرُ موقعٍ في لَبْس.

---

(١) سيبويه ٧٣/١. قال: "وبناؤه [التعجب] أبداً من (فَعَل وفَعِل وفَعُل وأَفْعَل).

(٢) مجمع الامثال ٣٤٧/١. وفيه (أسوقُ من شظاظ). وشظاظ رجل من بني ضبة كان يصيب الطريق مع مالك بن الريب المازني.

(٣) مجمع الأمثال ٢١٧/١، وهبَنَّقة: هو يزيد بن ثروان أحد بني قيس بن ثعلبة.

(٤) يريد أن اسم التفضيل قد صيغ هنا مما الوصف منه على وزن (أفعل).

(٥) مجمع الأمثال ٣٧٦/١. النحي: وعاء السمن. ويضرب مثلاً لمن كثرت مشاغله.

وكَثُر في كلامهم حذف الهمزة في: (خَيْرٌ من كذا وشَرٌّ من كذا)، ولا يكاد يوجدُ إلاَّ في ندور،كقراءة (أبي قُلابة):﴿**سَيَعْلَمُون غداً من الكذَّابُ الأَشَرُّ**﴾(١) بتشديد الراء،وفي ضرورةٍ، كقول الراجز:

"**بلالُ خَيْرُ الناسِ وابنُ الأَخْيَرِ**"(٢)

وكما شذَّ إثباتُ الهمزة في (خير وشر) في التفضيل،شذَّ حذفُها في التعجُّب، فقيل: (ما خَيْرَهُ! وما شَرَّهُ!) بمعنى: ما أخيرَه وما أَشَرَّه! وشذَّ حذفُ همزة (أحبّ) في التفضيل، كقول (الأحوص):

وزادني كَلَفاً في الحبِّ أن مَنَعَتْ وحَبٌّ شيءٍ إلى الإنسانِ ما مُنِعا(٣)

وأفعل التفضيل في الكلام على ثلاثة أضرب: مضافٍ، كقوله تعالى: ﴿**أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ**﴾(٤)، ومُعَرَّف بالألف واللاَّم، كقوله تعالى: ﴿**سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى**﴾(٥) و﴿**لَيُخْرِجَنَّ الأَعَزُّ مِنْهَا الأَذَلَّ**﴾(٦) [وخالٍ منها](٧). فإن خلا من لام التعريف والإضافة لزم اتصالُه (بِمن) التي لابتداء الغاية جارَّةً للمُفَضَّل عليه، كقوله تعالى: ﴿**أَنا أكثَرُ منك مالاً**﴾(٨)، وقد يُسْتَغْنَى بتقديرها عن ذكرِ

---

(١) القمر/٢٦، وهي قوله تعالى: ﴿سَيَعلَمونَ غداً من الكذَّابُ الأَشِرُ﴾، وقرأها أبو قلابة: "من الكذَّابُ الأَشَرُّ". القراءات الشاذة لابن خالويه/١٤٧.

(٢) قائل البيت رؤبة بن العجاج،وقد روي في ديوانه:"يا قاسمَ الخيرات وابن الأخيرِ" والرجز في مدح محمد بن القاسم الثقفي، وليس في مدح (بلال). ولكن التغيير لا يمسُّ الشاهد النحوي الذي هو استعمال اسم التفضيل (أخير) على الأصل مع همزته، في قولِه: (وابنُ الأَخْيَر)، والكثير حذفها مع (أخير وأشر) فيقال: خير من كذا وشرٌّ منه. ديوان رؤبة بن العجاج/٦٢، المقتضب ٤/٢٢٦، ...

(٣) كَلَفاً: تعلُّقاً. حبُّ شيءٍ: أحبُّ شيءٍ. معنى البيت واضحٌ، والشاهدُ فيه استعمال اسم التفضيل (أحب) بحذف همزتِه شذوذاً في قوله: (وحبُّ شيءٍ إلى الإنسان). ولم تحذف بكثرة إلا في (خير وشر). ديوان الأحوص/١٥٣، همع الهوامع ٢/١٦٦.

(٤) التين/٨ (٥) الأعلى/١ (٦) المنافقون/٨

(٧) ما بين الحاصرتين زيادة من المحقق لأن الشارح لم يذكر غير ضربين.

(٨) الكهف/٣٤، من قوله تعالى: ﴿وكان لـه ثمرٌ فقال لصاحبِه وهو يحاوره أنا أكثر منك مالاً =

لفظِها، كقوله تعالى: ﴿وأَعَزُّ نَفَراً﴾(١)، ونحو ذلك. ويكثر ذلك إذا كان (أفعل) التفضيل خَبَراً، كقوله تعالى: ﴿والآخرةُ خيرٌ وأبْقَى﴾(٢).

وإذا كان (أفعل) التفضيل مضافاً أو معرَّفاً بالألف واللام، لم يُفْصَل (بِمن)، فأمَّا قول الراجز:

ولَسْتَ بالأَكْثَرِ منهم حَصَىً   وإنَّما العِزَّةُ للكاثِرِ(٣)

فعنه ثلاثة أجوبة:(٤)

أحدها: أن (مِن) ليست لابتداء الغاية، بل لبيانِ الجنسِ كما// هي في نحو: (أنت منهم الفارسُ الشجاعُ). ٩٠/أ

الثاني: أن (مِن) متعلِّقة بمحذوفٍ دلَّ عليه المذكور.

والثالث: أن الألفَ واللام زائدتان، فلم يمنعا من وجود (مِنْ)، كما لم يمنعا من الإضافة في قول الشاعر:

تُولِي الضجيعَ إذا تنبَّه مَوْهِناً   كالأقحوانِ من الرَّشاشِ المُسْتَقي(٥)

= وأعزُّ نفراً﴾.

(١) الكهف/٣٤ (٢) الأعلى/١٧

(٣) حصى: عدد. الكاثر: صاحب العدد الكثير. قائل البيت الأعشى ميمون بن قيس، والشاهدُ فيه الفصلُ بين (أفعل) التفضيلِ المعرَّف (بأل) وبين المفضَّل عليه بمن، في قوله: (ولستَ بالأكثر منهم)، على تقدير: أن (من) هنا ليست لابتداء الغاية وإنَّما هي لبيان الجنس، أو على تقدير أن الألف واللام في (الأكثر) زائدة. ديوان الأعشى/٩٤، الخصائص لابن جني ١/١٨٥، ...

(٤) في أ و ظ (فعنه ثلاثة أوجه).

(٥) الموهن: حين يدبر الليل. تولي: تعطي. الرشاش: رش المطر. والبيت ملفق من بيتين وهما:

تعطي الضجيع إذا تنبه موهناً   منها وقد أمنت له من يتقي
عذبَ المذاق مفلَّجاً أطرافُه   كالأقحوانِ من الرشاش المستقي

يصفها بعذوبة الفم. قائل البيتين القطامي عمير بن شييم، والشاهد في الشطر الأخير زيادة الألف واللام في قوله: (الرشاش المستقي)، والأصل: (رشاش المستقي)، وهذا توجيه أبي علي الفارسي. ولعل الأصوب أن يوجه البيت على التقديم والتأخير فيكون التقدير: (كالأقحوان المستقي من الرشاش). ديوان القطامي/١١٠-١١١، شواهد التوضيح والتصحيح/٥٩،....

وإذا كان (أفعل) التفضيل مجرَّداً لزمه التذكيرُ والإفراد، كقولك: هو أفضلُ، وهي أفضلُ، وهما أفْضَلُ وهمْ أفضلُ وهُنَّ أفضلُ.

وإذا كان مقروناً (بأل) لزمَه مطابقةُ ما هو له: تقول: زيدٌ الأفضل، وهندٌ الفضلى، وهما الأفضلان، وهما الفضليان، وهم الأفضلون، وهنَّ الفضلياتَ والفُضَل.

وإن كان مضافاً إلى نكرةٍ لزمه التذكيرُ والإفرادُ، نحو: هو أفضلُ رجلٍ، وهي أفضلُ امرأةٍ، وهما أفضلُ رجُلَيْن، وهم أفضلُ رجالٍ، وهُنَّ أفضلُ نساء.

وإن أضيف إلى معرفةٍ جاز أن يوافق المجرَّدَ في لزوم الإفرادِ والتذكير، وجازَ أن يُوافق المعرَّف بالألفِ واللامَ في المطابقة لما هو لَه، تقول: هي أفضلُ النساءِ، وهما أفضلُ النساءِ، وعلى الثاني: هي فُضلى النساءِ وهُمَا أفضلا القوم.

فإن لم يُقْصَد (بأفعل) التفضيلُ، وجبَت المطابقة لما هو له، كقولهم: "الناقصُ والأشجُّ أَعْدَلا بني مروان"(١) أي عادلاهم. وكثيراً ما يُستعمل (أفعل) التفضيل غيرَ مقصود به تفضيل، وهو عند (المبرِّد) مقيس(٢)، ومنه قوله تعالى: ﴿**وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الخَلْقَ ثُمَّ يُعيدُه، وهو أَهْوَنُ عليه**﴾(٣)، وقولُ الفرزدق:

إنَّ الذي سَمكَ السماءَ بَنَى لنا ... بَيْتاً دَعائمُه أعزُّ وأَطْولُ(٤)

وإنْ كانَ المجرورُ (بمِن) الموصولِ بها (أفعلُ) التفضيل اسمَ استفهام وجب تقديمُه عليه، نحو: (مِمَّن أنتَ أحسنُ، ومن كم دراهمُك أكثرُ). وإن كان غيرَ استفهام لم يتقدَّم على (أفعل) التفضيل إلاَّ قليلاً، كقول الشاعر:

فقالت لنا أَهْلاً وسَهْلاً وزَوَّدَت ... جَنَى النحلِ بل ما زوَّدت منه أطيبُ(٥)

---

(١) شرح الكافية الشافية ١١٤٣/٣.

(٢) المقتضب ٢٤٧/٣، قال: "واعلم أنَّ (أفعل) إذا أردت أن تضعه موضع الفاعل فمطَّرد".

(٣) الروم/٢٧

(٤) سمك السماء: رفعها. أطول، من الطَّوْل، أي الفضل: أفضل. والشاهد في البيت استعمال اسم التفضيل عارياً من التفضيل، في قوله: (دعائمُه أعزُّ وأطولُ). فهي بمعنى عزيزة وذات طَوْل. ديوان الفرزدق/٧١٤، شرح ابن يعيش ٩٧/٦،...

(٥) يصفها بعذوبة الكلام والرقَّة. قائل البيت الفرزدق، والشاهد فيه تقديم المفضل عليه المتصل =

ولا يرفعُ اسمُ التفضيلِ الظاهرَ عند أكثر العرب إلاَّ إذا وليَ نفياً، وكان مرفوعُه أجنبيًّا مُفَضَّلاً على نفسِه باعتبارين، نحو قولهم: (ما رأَيْتُ رَجُلاً أحسنَ في عينِه الكحلُ منه في عينِ زيدٍ)(١)، ومنه قولُ الشاعر:

ما عَلِمْتُ امرأً أحبَّ إليه الـ ... بذلُ منه إليك يابنَ سِنانِ(٢)

وقولُ الآخر:

لا قولَ أبعدُ عنه نفعٌ منه عن ... نَهْيِ الخليِّ عن الغرامِ مُتَيَّما(٣)

وحكى (سيبويه) لغةً لبعض العرب ضعيفة أنه يرفع الظاهرَ مطلقاً، فنقول على تلك اللغة: (مَرَرْتُ//برجلٍ أفضلَ منه أبوه)(٤). ٩٠/ب

قولُه(٥): "فهذه حال الرفع في الأفعال" يعني رفعَ الفاعلِ والنائبِ عنه واسم (كان) و{فاعل (نعم وبئس)}(٦) وفاعل فعل التعجُّب. والله أعلم.

= (بمن) على اسم التفضيل، في قوله: (ما زوَّدت منه أطيبُ). وذلك قليل لأن المتصل بمن ليس اسم استفهام. ديوان الفرزدق ٣٢، شرح ابن يعيش ٢/٦٠،...

(١) سيبويه ٢/٣١-٣٢، شرح الكافية الشافية ٢/٢١٩.

(٢) قائل البيت غير معروف، والشاهد فيه عمل اسم التفضيل في الاسم الظاهر في قوله: (أحبَّ إليه البذلُ منك).(فالبذلُ)مرفوعٌ باسم التفضيل (أحب). شذور الذهب/٤١٦، همع الهوامع٢/١٠٢،..

(٣) معنى البيت أن نهي ذي الهوى لا ينفع في ردِّه عن هواه. والشاهد فيه عمل اسم التفضيل في الاسم الظاهر وهو (نفعٌ) في قوله: (لا قولَ أبعدَ عنه نفعٌ). ولم أقف على اسم قائل البيت ولا على تخريجه.

(٤) سيبويه ٢/٣٤، قال: "وتقولُ (مررتُ بعبد الله خيرٌ منه أبوه) فكذلك هذا وما أشبهه. ومن أجرى هذا على الأول فإنَّه ينبغي أن ينصبه في المعرفة فيقول: مررتُ بعبد الله خيراً منه أبوه، وهي لغة رديئة".

(٥) أي قول الجرجاني في الجمل. ينظر ص ٢٩٩. ويعني أن هذه هي الحالات التي يعمل فيها الفعلُ الرفعَ.

(٦) ما بين المعترضتين ساقط من أ و ظ.

عمل الأفعال النصب

اللازم والمتعدي

قال رحمه اللّه تعالى: "وأمَّا النصبُ فَعَلى ضربَيْن: ضربٍ عامٍّ بجميعها وضربٍ خاصّ. فأمَّا الخاصُّ ففي ثلاثةٍ: المفعول به والخبر المنصوب والتمييز. فالمفعول به خاصٌّ لأنه لا يكونُ للفعل اللازم، نحو: (خَرَجَ زيدٌ)، وإنما يكون للمتعدي، نحو: (ضَرَبْتُ زيداً)."

الشرح: قد تقدَّم في أوّلِ الفصل أن الأفعال تعمل الرفعَ والنصبَ وأنَّها مستويةٌ في الرفع، وتقدَّم الكلامُ عليه. ثم ذكَرَ هنا أن النصبَ على ضربَيْن: ضربٍ عامٍّ وضَرْبٍ خاصّ.

فالخاصُّ ما نَصَبَهُ بعض الأفعال دون بعضٍ، وذلك ثلاثة أشياء:

الأول: المفعول به. وهو ما أمكن أن يُعَبَّر عنه باسم مفعولٍ تامٍّ من لفظ ما عملَ فيه، كقولك: ضربْتُ زيداً، (فزيدٌ) مضروبٌ، وشربتُ الماءَ، (فالماءُ) مشروبٌ. ووجه خصوصيَّته أنه لا ينصبُه إلاَّ الفعلُ المتعدي.

والفعل ينقسم إلى مُتَعدٍّ ولازم:

فالتَّعدي لغةً هو التجاوز، يقال: عَدَوْتُ مكان كذا، أي جُزْتُه، وعدا فلانٌ طورَه، أي: جاوزه. والمتعدي في الاصطلاح هو ما اقتضى مزيداً على الفاعلِ معبَّراً عنه باسمِ مفعولٍ تامٍّ من لفظ العامل فيه.

واللازم ليس كذلك، لأنَّه وإن اقتضى مزيداً على الفاعل لا يُعَبَّر عنه باسمِ مفعولٍ تامٍّ،بل موصولٍ بحرفٍ،نحو: سِرْتُ يومَ الجمعةِ وأمامك، فيوم الجمعة وأمامك مسيرٌ فيه،وسافرتُ أنا والتجَّارَ ابتغاء الكسب،(فالتجار) مسافَرٌ معهم،و(ابتغاءَ الكسبِ) مسافرٌ له. فهذا فرقُ ما بين المتعدِّي واللازم من حيثُ المعنى. وفي استعمالِه صعوبةٌ وغموضٌ على بعض الناسِ، فينبغي أن نفرِّق بينهما من حيث اللفظُ بما هو أظهرُ من هذا. فيقال: المتعدي: ما حَسُنَ معه كافُ الخطاب أو ياءُ

المتكلِّم أو هاءُ الغائب عائدةً على غير مصادرِه نحو: أكرمَكَ وأكرمني وأَكْرَمَه. واللازم: نحو كَرُمَ وقَعَد وفرِحَ، لا يحسُنُ معه شيءٌ من الثلاثة. فإنْ اتصلَتْ به هاءُ الغائب فلا تكونُ إلاّ للمصدر، نحو: قَعَدْتُ قعوداً ما قعَدَه غيري. فهذا أوضحُ ممَّا قبله. ونزيدُه إيضاحاً فنقول: مِمَّا يُستَدَلّ به على لزوم الفعل لفظه ومعناه. فأمَّا لفظُه فأن يكونَ على وزن (افعَلَلَّ نحو اقْشَعَرَّ واكْفَهَرَّ واسْبَطَرَّ، و(افْعَنْلَل) كاحْرنجم واقْعَنْسَسَ[١]. أو يكونَ ثلاثياً مضمومَ العين//كظَرُفَ وشَرُفَ وطالَ وقصُر، فجميع ٩١/أ ذلك لازمٌ. وأمَّا معناه فأشياء:

أحدها: أن يكونَ سَجيَّةً، وهو مادلَّ على معنىً قائمٍ بالفاعل لازمٍ له، كشَجُعَ وجَبُن ونَحِلَ وقَوِيَ ونَهِمَ.[٢]

الثاني: ما دلَّ على نظافةٍ أو دنَسٍ، نحو: طَهُر ونَظُف وقَذُر ووَسِخَ.

الثالث: أن يكون عَرَضاً، وهو ما ليس حركةَ جسمٍ من معنىً قائمٍ بالفاعل غير ثابت فيه، كمرِض وكسِلَ وحزِنَ وفَرِحَ ونشِط.

الرابع: أن يكونَ مطاوعاً لمتعدٍّ إلى مفعولٍ واحدٍ، كضاعَفْتُ الحسابَ فتضاعَفَ، ودَحْرَجْتُ الحجرَ فتدَحْرَجَ، ومَدَدْتُ الحبلَ فامتَدَّ، وشَقَقْتُه فانشَقَّ وثَرَمْتُه فثَرِم[٣]. وإن كان متعدِّياً إلى مفعولَيْن فمطاوعُه مُتَعَدٍّ إلى واحدٍ نحو: (كَسَوْتُ زيداً ثوباً فاكتسى ثوباً)، والمرادُ بالمطاوع الدال على قبول المفعول أثَرَ فعلِ الفاعل.

ثمَّ الفعلُ أقسامٌ نذكرها حيثُ ذكرها (الجرجاني) رحمه اللّه تعالى.

الثاني: مما يُنصَبُ نصباً خاصَّاً الخبرُ المنصوبُ، وقد تقدَّم.[٤]

والثالث: التمييز، وسيأتي الكلام على ذلك إن شاء اللّه تعالى.

---

(١) اسبَطَرَّ: أسرع. احرنجم: اجتمع. اقْعَنْسَسَ: امتنع أن يضام.

(٢) نَهِم يَنْهَم نَهَماً: إذا كان يأكل ولا يشبع.

(٣) ثَرمَه: ضربه على فيه فكسر سنَّه، وثرِم (بكسر عينه) مطاوع ثَرَم.

(٤) ينظر بحث الأفعال الناقصة، ص ٢٢٦.

الفعل المتعدي

المتعدِّي إلى مفعول واحد

قال رحمه اللَّه تعالى: "والمتعدِّي على أربعة أَضْرُب: متعدٍّ إلى مفعولٍ واحدٍ، كضَرَبْتُ زيداً".

الشرح: الفعل المتعدي ثلاثةُ أقسام. متعدٍّ إلى مفعولٍ واحدٍ، وإلى اثنين وإلى ثلاثةٍ. لأن الفعل إنْ توقَّفَ تَعَلُّقُه على واحدٍ تَعَدَّى إلى واحد، وإنْ توقَّف على اثنين تَعَدَّى إليهما، وإنْ توقف على ثلاثةٍ تَعَدَّى إليها. وإنما جعله (الجرجاني) رحمه اللّه تعالى على أربعة أضرب لأنَّ المتعدِّي إلى اثنين على ضربين، على ما يأتي، فلذلك جعلَه أربعةَ أَضْرُب.

والمتعدِّي إلى واحدٍ: مؤثرٌ، نحو: قَتَلْتُ زيداً، وضربْتُه. وغيرُ مؤثِّر، كأَبْصَرْتُ وسَمِعْتُ، ومنها أفعال الحواسّ الخمس فإنَّها متعدِّيةٌ إلى مفعولٍ واحدٍ، تقول: أبصَرْتُ زيداً، ولمسْتُ الثوبَ، وشَمَمْتُ الرائحة، وذُقْتُ الطعامَ. فأمَّا (سمعَ) فإنْ وليَه ما يُسْمعُ تعَدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ، كقولك: (سمعتُ الحديثَ والكلامَ والشعرَ)، وإنْ وليَه مالا يُسْمَعُ تعَدَّى إلى مفعولَيْن، كظَنَّ، كقولك: (سمعْتُ زيداً يقول كذا). ولم يُجز بعضُهم: (سمعتُ زيداً قائلاً) لئلاَّ يُعلِّقَه بشيءٍ آخر، لأن قائلاً من صفات الذات، والذاتُ لا تسْمَع. فأمَّا قولُه تعالى: ﴿**هَلْ يسْمَعُونكم إذْ تَدْعُون**﴾(١)، فعلى حذف المضاف، وتقديره: هل يَسْمَعُون دُعَاءَكم. ولو جَعَل المضافَ إلى الظرفِ مُغْنِيَاً// ٩١/ب عن المضاف جاز. ومنه قولُ الشاعر:

سَمِعْتُ حمامةً طربَتْ بنَجْدٍ	**فما هِجْتِ العَشِيَّةَ يا حَمَاما**
مطوَّقةٌ تَرَنَّم فوقَ غُصْنٍ	**إذا ما قُلْتُ مال بها استقاما**(٢)

---

(١) الشعراء/٧٢، من قوله تعالى: ﴿قال هل يسمعونكم إذْ تَدْعُون﴾.

(٢) مطوَّقة: حمامة ذات طوق. يصف حمامة أثارت أشجانه بهديلها. لم أقف على اسم قائل البيتين ولا على تخريجهما، والشاهد في البيت الأول حذف المضاف وإنابة المضاف إليه منابه، في =

وأمَّا قولُ الآخر:

رأى بَرْدَ مـاءٍ زِيدَ عنـه ورَوْضَةً بَرُودَ الضُّحى فَيْنَـانةً بالأصائلِ(١)

فعلى حذف المضافَ أراد: أَثَرَ بَرْدِ مـاء، أو اسـتعارَ الـبردَ، لأنـه رأى صفـاءَ المـاءِ ورِقَّةَ الهواء.

وقد اتَّسعُوا في أفعالٍ مِمَّا تَعدَّى إلى واحدٍ، فحذفوا حرفَ الجر فصار كالمتعدي إلى مفعولين، فقالوا (اخْتَرْتُ الرجالَ عَمْراً)، أي: من الرجال. وقال الشاعر:

أَسْـتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْباً لستُ مُحْصِيَه ربَّ العبــادِ إليــه القولُ والعملُ(٢)

أي: أستغفر اللَّهَ من ذَنْب.

وإذا تَعَدَّى الفعلُ بحرفِ جرٍّ وحُذف، فالأكثرُ نصبُ مـا كـان مجروراً. وحذفُه على ضربين: مقصورٍ على السماعِ،ومُطَّردٍ في القياس. والمقصورُ على السماع، منه واردٌ في السَّعةِ، ومنه مخصوصٌ بالضرورة. فالأولُ(٣) نحو: شَكَرْتُ زيداً وشَـكرْتُ له، ونَصَحْتُ زيداً، ونَصَحْتُ له، ووزنْتُه ووَزَنْـتُ لـه، وذهَبْـتُ إلـى الشـامِ وذَهَبْـتُ الشامَ. والثاني(٤) كقول الشاعر:

= قوله: (سمعت حمامةً)، والأصل: سمعت صوتَ حمامةٍ، لأن الذات لا تسمع، ولولا هذا التقدير لتوجب أن ينصب الفعل (سمع) مفعولين لأنه وليه مالا يُسمع. وقول الشارح قبل الشـاهد: (ومنـه قول الشاعر)، أي: من حذف المضاف وتقديره.

(١) البرود: الباردة. فينانة :طويلة الأفنان، ظليلة. لم أقف على اسم قائل البيت ولا على تخريجـه. والشاهدُ فيه حذف المضاف وإنابة المضاف إليه منابَه في قوله: (رأى بَـرْدَ مـاءٍ)، والتقديـر: رأى أثرَ بردِ ماءٍ، كما ذكر الشارح، لأن البرد لا يُرَى. وغرضه من ذكر البيت أن يقيس علـى (رأى) فعلَ (سمع) عندما يليه مالا يُسْمَع.

(٢) ذنب: اسم جنس بمعنى الجمع. لم ينسب البيـت لقـائل معيَّن، وهـو مـن شـواهد سـيبويه غيـر المنسوبة. والشاهدُ فيه حذفُ حرف الجر وانتصاب الاسم بعدهفي قوله:(استغفر اللّه ذنباً)، والأصل: استغفر اللّه من ذنبٍ. سيبويه ٣٧/١، المقتضب ٣٢١/٢،...

(٣) أي السماعي الوارد على السعة.

(٤) أي السماعي الوارد على الضرورة.

آلَيْتَ حَبَّ العراقِ الدّهْـرَ أَطْعَمُه   والحَبُّ ياكُلُه في القريةِ السُّوسُ(١)

أي: آليتَ على حبِّ العراق، ومنه قولُ الآخر:

تَحِـنُّ فتُبـدي مابِهـا من صَـبابةٍ   وأُخْفي الذي لولا الأسَى لَقَضَانِى(٢)

أي: قَضَى عليّ، وقولُ الآخر:

لَـدْنٌ بَهـزِّ الكـفِ يَعْسِلُ مَتْنُه   فيـه كمـا عَسَـلَ الطريقَ الثعلبُ(٣)

عَسَـلَ الـذئبُ، بالعين والسين المهملتين عَسْلاً وعَسَلاناً: أسرعَ، فاستُعير للثعلب و(الطريقَ) منصوبٌ على الظرف.

وقد يحذفُ حرفُ الجرِّ ويبقى معمولُه مجروراً على ما كانَ، كقولِ الشاعر:

إذا قيـل أيُّ النـاسِ شـرٌّ قبيـلةً   أشـارَتْ كليبٍ بالأكـفِّ الأصـابعُ(٤)

أي: أشارَتْ الأصابعُ بالأكفِّ إلى كليب، وقولِ الآخر:

---

(١) آليت: حلفت. كان ملك الحيرة قد حلف على الشاعر ألاَّ يأكُلَ مـن حـب العـراق، فلمـا غـادره إلى الشام ـ حيث الحبُّ وفيرٌ يأكلُه السـوس لكثرتـه ـ قـال البيت كالشـامت. قـائل البيـت المتلمس جرير بن عبد المسيح. والشاهدُ فيه حذف حرف الجر وانتصاب الاسم المجرور بعده، فـي قولـه: (آليتَ حبَّ العراقِ) وذلك محمول على السماع والضرورة. ديوان المتلمس/٩٥، سيبويه١/٣٨،...

(٢) الصبابة: الميل والشوق. الأسى: التصبُّر. قائل البيت عروة بن حـزام العذري ـ وليـس فـي ديوانه ـ والشاهدُ فيه حذف حرف الجر وبقاء المجرور منصوباً سماعاً، في قوله: (لقضاني). وهو من الضرورات. مغني اللبيب/١٤٢، العيني ٢/٥٥٢،...

(٣) لدن: ناعم طري. فيه: أي في الهز. البيت في وصف رمح والمعنى أنه رمحٌ ليِّنٌ يهتز فـي الكف بسرعة كسرعة الذئب. قائل البيت ساعِدَة بن جُؤَيَّة. والشاهد فيه حـذف حـرف الجـر وبقـاء المجرور منصوباً في قوله: (عَسَـل الطريـقَ) والأصـل: عَسَل فـي الطريـق. وهـذا محمـول علـى السماعِ والضرورة. سيبويه ١/٣٦، مغني اللبيب/١١،...

(٤) يهجو الفرزدقُ جريراً وعشيرتَه بني كليب بأن شـرَّهم معـروف فـي القبـائل كلهـا. وقـد روي البيت في الأصل وفي النسخ: (... خيرٌ قبيلةً)، ولكنـا أثبتنـا روايـة الـديوان. والشـاهد فـي البيـت حذفُ حرف الجر وبقـاء الاسـم مجـروراً، فـي قولـه: (أشـارت كليـبٍ)، ونسـب بعضهـم هـذا إلـى الشـذوذ، وروي البيـت أيضـاً: (أشـارَتْ كُلَيْبـاً)، فـلا شـذوذ. ديـوان الفـرزدق/٥٢٠، مغنـي اللبيب/١١،...

وكريمـــةٍ من آل قَيْسَ أَلَفْتُــه   حتَّى تبــذَّخَ فارْتَقَــى الأعــلامِ(١)

بجرِّ الأعلام، أي://فارتقى إلى الأعلام، أو على الأعلام. ٩٢/أ

أمَّا المطَّردُ في القياس(٢)، فأن يكونَ حرفُ الجرِّ داخـلاً علـى (أنَّ وأنْ) بشـرطِ أَمْنِ اللَّبْس، نحو قوله تعالى: ﴿**وبشِّر الذين آمَنوا وعَمِلُـوا الصالحـات أنَّ لهـم جَنَّاتٍ**﴾(٣)، وقولِه تعالى: ﴿**بَلْ عَجبُوا أن جاءَهُم مُنْذِرٌ مِنْهُم**﴾(٤)، والتقديـرُ فـي الآيةِ الأولى: بأنَّ لهم جَنَّاتٍ، وفي الثانية: عجبُوا من أن جاءَهُم. فإنْ خيفَ لبسٌ لـم يَجُز الحذفُ كقولك: (رغبتُ في أنك تفعلُ كذا، وعن أنَّك تفعل كذا)، فلو قُلْتَ رغبتُ أنَّكَ تفعل كذا، لالتبس كونُك راغباً في الفعل بكونك راغباً عنه. فأمَّا قوله تعالى فـي سورةِ النساء: ﴿**وتَرْغَبُونَ أن تنكحُوهُنَّ**﴾(٥) فإنَّما حذف حرفَ الجرِّ من (أن)، مع وجودِ اللَّبسِ لأجل القرينــة، والتقدير: ترغبـون فـي أن تنكحوهُنَّ، لأن إيتـاءَهُنَّ مـا كُتِبَ لَهُنَّ إنما يكونُ مع الرغبة في نكاحِهِنَّ.

وفي موضع (أنَّ وأنْ) وصلتهما بعد حذفِ حرف الجرِّ قولان:

أحدهما: ـ وهو قول (سيبويه والفراء) ومـن وافقهمـا ـ أنـه النصـبُ،(٦) بدليل

---

(١) كريمة: أي: وربَّ رجلٍ كريمةٍ، والهاء في كريمة للمبالغة، أَلَفْتُه: أعطيته ألفاً. تبذَّخ: تكبَّر. ارتقى: صعد، الأعلام: الجبال. والمعنى أنني أعطيت ذلك الكريم فـازدادت مكانتـه ارتفاعـاً. قـائل البيت مجهول. والشاهد فيه حذفُ حرف الجر وبقاء الاسم مجروراً، في قولـه (فـارتقى الأعـلامِ). وفي هذا البيت أمور متعسِّفة وشذوذ كثير، فهو قد أدخل هاء المبالغة على (فعيـل)، ومنـع صـرف (قيس) لغير سبب، وحذف حرف الجر وأبقى عمله، وهذا مـا جعلـه غامضـاً وجعـل العينـي يغمـز فيه. شرح ابن الناظم/١٤٦، العيني ٣٤١/٣،....

(٢) أي في حذف حرف الجر من معمول الفعل المتعدي به.

(٣) البقرة/٢٥   (٤) ق/٢.

(٥) النساء/١٢٧، من قوله تعالى: ﴿ويستفتونك في النساء قل اللَّه يفتيكم فيهنَّ وما يتلى عليكم فـي الكتاب في يتامى النساء اللاتي لا تُؤتونَهُنَّ ما كتب لهنَّ وترغبون أن تنكحوهن والمستضعفين من الولدان وأن تقوموا لليتامى بالقسط وما تفعلوا من خير فإن اللَّه كان به عليماً﴾.

(٦) سيبويه ١٢٦/٣ و١٥٤، قال: "واعلم أن اللام ونحوها من حروف الجر قد تحذف من (أن) =

ظهور النصب عند الحذفِ في غيرهما كما تقدَّم في الأبيات المذكورة.

والثاني: أنَّه الجرُّ، وهو مذهبُ (الخليل والكسائي)(١)، ويؤيِّده ما أنشده (الأخفش) من قول الشاعر:

وما زُرْتُ ليلى أن تكونَ حبيبةً ... إليَّ ولا دَيْنٍ بها أنا طالبُه(٢)

بجرِّ المعطوفِ(٣) على (أن تكون)، فعُلِمَ أنَّه في محلِّ جرٍّ. واللَّه أعلم.

المتعدِّي إلى مفعولين أصلُهما مبتدأ وخبر

قال رحمه اللَّه تعالى: "والثاني(٤) متعَدٍّ إلى مفعولين ثانيهما عبارةٌ عن الأوَّلِ، وهي سبعةٌ: (حَسِبْتُ وخِلْتُ وظَنَنْتُ وعلمْتُ ورأيْتُ ووجدْتُ وزعَمْتُ)، إذا كُنَّ بمعنى (علمْتُ)، تقول: حسبْتُ زيداً أخاكَ، وعَلِمْتُ زيداً فاضلاً، فيكونُ الفاضلُ والأخ عبارةً عن زيدٍ".

الشرح: الكلامُ على هذه الأفعال في ثلاثةِ فصول.

الفصل الأول: في الكلام على ألفاظها ومعانيها. فنتكلَّم عليها فِعْلاً فعلاً.

الأول: (حَسِبْتُ). وقد جاء بالضم والفتح والكسرِ لمعانيَ. فحَسِبَ، بكسر

= كما حذفت من (أنَّ)، جعلوها بمنزلة المصدر حين قلت: فعلت ذلك حذرَ الشرِّ أي لحذر الشرِّ".

(١) شرح الكافية ٢/٢٧٣، قال: "وإذا تعدَّى [الفعل] بحرف الجر، فالجار والمجرور في محل النصب على المفعول به، لهذا قد يُعْطَف على الموضع بالنصب، قال تعالى: ﴿وامْسَحُوا برؤوسِكم وأرجُلَكم﴾ بالنصب .... ولا يجوز حذف الجار في اختيار الكلام إلا مع (أن وأنَّ)، وذلك فيهما أيضاً بشرط تعيُّن الجار فيحكم على موضعها بالنصبِ عند سيبويه، وبالجر عند الخليل والكسائي".

(٢) يقول: لم أزر ليلى لأنني أحبها ولا لأن لي ديناً عليها وإنما لسبب آخر. قائل البيت الفرزدق، والشاهد فيه حذف الجار قبل (أن وصلتها) وبقاء المجرور في موضع جر، ودليل ذلك جر الاسم. (دين) المعطوف على (أن تكون)، أي إنه لو حذف حرفُ الجر لكان موضع أن وصلتها الجر، وهذا مذهب الخليل والكسائي. ديوان الفرزدق/٩٣، سيبويه ٣/٢٩.

(٣) أي بجر كلمة (دين) في البيت.

(٤) أي الضرب الثاني من الأفعال المتعدية. ينظر ص ٣٢٠ .

السين، يحسَبُ ويحسِبُ بفتح السين وكسرها، بمعنـى (ظنَّ)، فهو حاسبٌ، والشيء محسوبٌ أي: مظنون، والأمرُ: احسِبْ واحسَبْ بكسر السين وفتحها. وحَسِبَ الرجلُ - بكسر السين - حسَباً فهو أَحْسَب، إذا صار ذا شُقْرَةٍ وبياضٍ كالبَرَص(١). قال (امرؤ القيس)://

٩٢/ب

أيا هندُ لا تنكِحي بُوْهَةً عليه عَقِيقَتُه أَحْسَبَا(٢)

البوهة: البومة الصغيرة، ويُشَبَّه بها الرجلُ الأحمقُ. وأمَّا (حَسَبَ) بالفتح، فبمعنى (عدَّ)، يَحْسُبُ، بضمِّ السين حَسْباً وحُسْباناً وحِسابَة وحِسْبَةً، فهو حاسبٌ والشيءُ محسوبٌ، والأمرُ احْسُبْ، بضم السين لا غير. وأمَّا (حَسُبَ) بضم السين فبمعنى: صار حسيباً، يحسُبُ بضم السِّين حَسَابةً، فهو حسيب.

والذي هو من هذا الباب وينصبُ مفعولَيْن هو بمعنى (ظنَّ)، وأمَّا الذي بمعنى (عَدَّ) فينصب مفعولاً واحداً، والآخران لازمان.

الثاني: (خال). وأصلُه: (خَيِل) بكسر الياء، تحرَّكت الياء وانفتح ما قبلها فقُلِبَتْ ألفاً، يخال خَيْلاً وخِيْلَةً ومَخيلَةً وخَيْلُولَةً(٣) وخَيَلاناً،(٤) فهو خائل، والشيءُ مخيلٌ، كمنيع. والأمرُ منه: خَلْ بفتح الخاء وتخفيف اللاَّم، كذَرْ ودَعْ وسَعْ. فإن ردَدْتَ الفعل المذكور إلى نفسك قلت: خِلْتُ بكسر الخاء - بنقل حركة العين المحذوفة قبلها إليها - أَخَالُ بفتح الهمزة على القياس، وهي لغة بني أسد(٥)،وبكسرها وهي أكثرُ استعمالاً، وهو بمعنى ظنَّ، {قال الشاعر:

---

(١) لسان العرب/حسب. ولكن فيه أن الحسبةَ سوادٌ يضربُ إلى الحمرة.

(٢) العقيقة: الشعر الذي يولد به الطفل. الأحسب: من ابيضَّت جلدتُه من داء ففسد شعره فصار أبيض وأحمر. يوصيها بألاَّ تتزوج من رجل أحمق مصاب بالحسبة. والشاهد فيه شرح معنى كلمة (أحسب) بأنها كالبرص. ديوان امرئ القيس/٧٤، لسان العرب/حسب.

(٣) (خيلولة): في ظ (خيولة) ولعلها تحريف، إذ لم ترد في اللسان.

(٤) لسان العرب/خيل. وزاد في مصادره خالاً ومخالةً.

(٥) لسان العرب/خيل. قال: "وبنو أسد يقولون (أَخَال) بالفتح وهو القياس".

وحلَّتْ بيـوتي في يَفَـاعٍ مُمَنَّـــعٍ   تخـالُ به راعي الحَمُـولةِ طـائِراً(١)

وقد تستعمل (خال) بمعنى تيقَّن}(٢) كقول الشاعر:

دَعَـاني الغَواني عَمَّهُـنَّ وخِلْـتُني   ليَ اسـمٌ فـلا أدْعَى به وهو أوّلُ(٣)

فخال التي بمعنى (عَلِم) وبمعنى (ظنَّ) هي الناصبة مفعولين. وأمَّا (خال) بمعنى (اختال) ففعلٌ لازمٌ. ولـه مصادرُ سـتَّةٌ نظمَها شـيخُنا الإمام (جمال الدين بن مالك)، فقال رحمه اللّه تعالى:

مصــادرُ خِـلْتُ: خِيْـلَةً ومَخَالَةً   مع الخَيَلانِ الخَيْلُ والخِيلُ والخَالُ(٤)

وأمَّا (خالَ) المال، بمعنى تعَهَّدَه وأصلحه وحفظه فمتعدٍّ إلى واحدٍ. وأمَّا (خال) بمعنى (ظلَعَ) فلازمٌ أيضاً. ويقال: خِيْلَ الرجلُ فهو مَخِيلٌ ومخيولٌ: كَثُر خَيلانُ جَسَدِه.

الثالث: (ظنَّ). قال (ابن القطاع) في أفعاله: "ظَنَنْتُ الشيءَ ظَنَّاً: تيَقَّنْتُه، وأيضاً: شَكَكْتُ فيه، من الأضداد"(٥). وقال (الجوهري): "الظنُّ معروفٌ، وقد يوضع موضع العلم، وأنشد:

وقُلْتُ لـهم ظُنُّوا بألفَيْ مُدَجَّـجٍ   سَـرَاتُهم في الفارِسِـيِّ المُسَرَّدِ(٦)

---

(١) اليفاع: المشرف من الأرض. الحمولة: الإبل وقد أطاقت الحمل. تخاله طائراً: تظنه طائراً لبعده وعلوِّه. ومعنى البيت متعلِّق بما بعده، وهو:

حذاراً على أن لا تُنال مقادتي   ولا نسوتي حتى يمتْنَ حرائرا

أي: جعل بيته في مكان بعيد مرتفع خوفاً من أن يقهر أو تُسْبَى نساؤه. قائل البيت النابغة الذبياني. والشاهدُ فيه استعمال (خال) بمعنى (ظنَّ)، ناصبةً مفعولين في قوله: (تخال راعي الحمولة طائراً). ديوان النابغة الذبياني/٦٤، سيبويه ٣٦٨/١،...

(٢) ما بين المعترضتين ساقط من ظ .

(٣) يريد أن يقول إن ما زال فيه بقيَّةٌ من شباب. قائل البيت النمر بن تولب. والشاهد فيه استعمال (خال) بمعنى العلم واليقين، في قوله: (خلتني لي اسمٌ) شرح ابن الناظم/٧٥، العيني ٣٩٥/٢،....

(٤) وردت هذه المصادر في كتب اللغة والنحو. بعضها زاد عليها وبعضها أنقص. ينظر: لسان العرب/خيل ـ همع الهوامع ١٥٠/١.

(٥) كتاب الأفعال لابن القطاع ٣٢١/٣. بنصه.

(٦) المسرَّد: محكم النسج. سراتهم: سادتهم. الفارسي: أي الدرع الفارسي.يهدد الشاعر أعداءه =

أي: استَيْقنوا، لأنه إنما يخوِّف عدوَّه باليقين لا بالشك"(١)، والمدَجَّجِ بكسر الجيم الأولى وفتحها: المستتر في سلاحه، كدرْعِه وبَيْضَتِهِ وتُرسِه. ومما يستدلُّ به على مجيء//الظن بمعنى اليقين قولُه تعالى: ﴿الذين يظنُّون أنَّهم مُلاَقُوا ربِّهم﴾(٢) أي استيقنُوا، إذ لا يكفي في اعتقاد البعث إلا اليقين. يُقَال: ظَنَّ يَظُنُّ، بضمِّ الظاء ظَنَّاً فهو ظانٌّ، والشيء مظنون، والأمرُ ظُنَّ، بضمِّ الظَّاء مع فتح النون وضمِّها وكسرها. فإن قُلْتَ (ظُنَّه) فالوجهُ الضمُّ، ويجوز الفتح والكسرُ، حكى الثلاثة (ثعلب)(٣)، وغلَّطه بعضُهم فقال: لا يجوز إلاَّ الضمُّ، والصحيحُ الجوازُ. فقد حكى (سيبويه) أن بعض العرب يفتح ويكسر ويضم مع الضمير، لكن المؤاخذة على (ثعلب) في تسويته بين اللغات الثلاث.

١/٩٣

فأمَّا (ظنَنْتُ الرجلَ على المال) بمعنى ائتمنْتُه عليه فيتعدَّى إلى مفعول واحدٍ. واللَّه أعلم.

الرابع: (عَلِمَ) بكسر اللام، يَعْلَمُ بفتحها، عِلْماً بكسر العين، فهو عالمٌ، والشيءُ معلوم، والأمرُ منه: اعْلَمْ. والأصلُ استعمالُه في اليقين، نحو: علمْتُ الواحدَ نصفَ الاثنين، وعلمْتُ اللَّه إلهاً واحداً، ورسولَه صادقاً، قال الشاعر:

علمْتُك الباذلَ المعروفَ فانطلقَتْ ... إليك بي واجفاتُ الشَّوْقِ والأملِ(٤)

= بأنه أعد لهم جيشاً من ألفي فارس تام السلاح. قائل البيت دريد بن الصمة القشيري. والشاهد فيه استعمال (ظنَّ) بمعنى (تيقَّن)، في قوله: (فقلت لهم: ظنُّوا بألفي مدجَّجِ). ديوان دريد بن الصمَّة/٤٧ الحماسة/٨١٢،...

(١) صحاح الجوهري/ظنن.

(٢) البقرة/٤٦.

(٣) أي: ضم النون للاتباع. والفتح للتخفيف، والكسر لالتقاء الساكنين، ذكر هذا ابن يعيش في شرح المفصل، ومثَّل بفعل (شدَّ)، لكنَّه لم يعز القول لأحد. ينظر شرح المفصل ١/٥٠.

(٤) واجفات: ج واجفة، وهي المسرعة، وواجفات الشوق: دواعيه. والمعنى: أنه أسرع إليه لما يعرف عنه من كرم وبذل معروف. لم يعز البيت لقائل معيَّن. والشاهد فيه مجيء (علم) ناصبةً مفعولين، في قوله: (علمتك الباذلَ). العيني ٢/٤١٦، شرح الأشموني ٢/٢٠ .

ومن أحسن ما حُدَّ به أنه قضاء النفس على الشيءِ بما هو عليه من غير احتمال النقيض(١). وقد يُستعمل بمعنى (ظنَّ)، كما يُستعمل ظنَّ بمعنى (عَلِمَ)، ومنه قوله تعالى: ﴿فإن عَلِمْتُموهُنَّ مؤمناتٍ﴾(٢)، أي ظننتموهُنَّ، لأن الإيمان لا بد فيه من التصديق بالقلب ولا يعلمُه إلا اللَّهُ تعالى.

(فَعلِمَ) المذكور بمعنى الظن واليقين ينصب مفعولين. فأمَّا (عَلِمَ) بمعنى (عَرَفَ) فينصبُ مفعولاً واحداً، نحو: عَلِمْتُ الشيءَ بمعنى عرَفْتُه. فإن قلْتَ: علمْتُه نافعاً وضارًّا ونحو ذلك، كان نصباً على الحال لا مفعولاً ثانياً، وكذا علمتُ الشيءَ بمعنى: اختبرْتُه.

فإن قيل: فما الفرقُ بين العلمِ والمعرفة؟ {قيل: الفرقُ بينهما من وجهَيْن:

أحدهما: أن (عَلِمَ) لإدراكِ مضمون الجملة، نحو: (علمْتُ زيداً عالماً). والمعرفةُ لإدراكِ المفردِ}(٣)، فينصب مفعولاً واحداً كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لا تَعْلَمُونَ شَيْئاً﴾(٤). أي: لا تعرفون.

والثاني: ذكره (ابن القطاع)؛ أنَّ العِلمَ في الإنسانِ والمعرفة في البهائم والناس(٥)، وإنما خُصَّ الإنسانُ بالعلمِ للفرقِ بينه وبين المعرفة لأنَّ العلمَ إنما يكون بالاكتسابِ والمعرفة بالجِبِلَّة، لأن الإنسانَ يكتسب والبهيمةَ لا تكتسب.

أما (عَلِمَ) للإنسان بمعنى انشقَّتْ شَفَتُه العليا، فَفِعلٌ لازمٌ، يقال: علِمَت الشَّفَةُ// ٩٣/ب إذا انشقَّتْ، وعلمتُها أنا بفتح اللام وكسرها وأعلَمْتُها إذا شقَقْتُها. و(عَلَم) الرجلَ: فاقَهُ في العلم، بفتح اللام متعدٍّ إلى مفعول. و(عَلُم) بضمِّ اللام بمعنى ما أعلمه!

---

(١) في أ (من غير احتمال اليقين).

(٢) الممتحنة/١٠، من قوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا إذا جاءكم المؤمناتُ مهاجراتٍ فامتحنوهُنَّ اللَّهُ أعلم بإيمانِهِنَّ فإن علمتموهنَّ مؤمناتٍ فلا ترجعوهُنَّ إلى الكفار ...﴾.

(٣) ما بين المعترضتين ساقط من ظ .

(٤) النحل/٧٨

(٥) كتاب الأفعال لابن القطاع ٢/٣٢٦.

الخامس: (رَأَى) بفتح الهمزة، وربَّما جاء بلا همز، قال الشاعر:

صاحِ هل رَيْتَ أو سَمِعْتَ براعٍ ... ردَّ في الضرعِ ما قَرَى في الحِلابِ(١)

ويروى: العلاب، وقال (أبو الأسود):

أَرَيْتَ امـرأً كُنْتُ لـم أَبْلُـه ... أتـاني فقـال اتَّخِذْني خَليـلا(٢)

وقال الآخر:

أَرَيْتَـكَ إن مَنَعْتَ كـلامَ ليلى ... أَتَمْنَعُنـي علـى ليلى البُكـاءَ(٣)

ومضارعُه (يرى)، تركَت العربُ همزتَه لكثرتِه في كلامِهِم، وربَّما احتاجت إليه فهمزَتْه، قال الشاعر:

أُرِي عينيَّ ما لـم تَرْأَيـاهُ ... كِـلانا عـالِمٌ بالتُّـرَّهَـاتِ(٤)

والأمرُ منه على الأصل: (ارْءَ)، وعلى الحذفِ (رَ)، ومصدرُه: رُؤْيَة واسم الفاعل على: رائي، والمفعول: مرئيّ.

ولرأيتُ معانٍ بعضُها مُتَّفق المصادر وبعضُها مختلف:

---

(١) قرى: أكرم. الحِلاب: الحلب، مصدر (حَلَب). ويروى: في العلابِ، وهي جفانٌ تحلب فيها الناقة. يشير إلى معجزة أو أمرٍ غير مألوف. ينسب البيت لإسماعيل بن يسار. والشاهد فيه استعمال (رأى) غير مهموز. ويروى (صاح أبصرْتَ أو سمعْتَ..) فلا شاهد. صحاح الجوهري/رأى الأغاني٤/٤١١،...

(٢) لم أبله: لم أخبره. قائل البيت أبو الأسود الدؤلي، من أبياتٍ يقال إنه قالها في زوجة له لم يوفق في زواجه معها. والشاهد فيه استعمال فعل (رأى) بغير همز، في قوله: (أرَيْتَ امرأً). ديوان الدؤلي/١٢٢، معاني القرآن للأخفش ١/٨٦،١٠١،....

(٣) معنى البيت واضح، وقد نسبه صاحب معجم شواهد العربية إلى أعصر بن سعد، وأشار إلى أنه ورد في حاشية الدمنهوري ص ١٠٦ .ولم أقف على تخريجه وضبطه من مصدر آخر. والشاهد فيه استعمال (رأى) بغير همز، في قوله: (أريتَك)، والأصل:أرَأيتَك؟

(٤) الترهات: الأباطيل. كان الشاعر وقع في أسر المختار الثقفي، فادعى أنه رأى في الحلم ملائكة تحارب مع جيش المختار، فسرَّ المختار بهذا الادعاء، وأطلق سراحه، فلما نجا قال هذا البيت معقِّباً وساخراً من المختار. قائل البيت سراقة البارقي. والشاهدُ فيه استعمال مضارع (رأى) مهموزاً على الأصل، في قوله: (لم تَرْأياه). الخصائص ٣/١٥٣، الأمالي الشجرية ٤/٣٢٢،...

أحدها: رأى رُؤْيَةً، بمعنى (علم) يتعدَّى إلى مفعولين، كقول الشاعر:

رَأَيْتَ اللَّهَ أكبرَ كلِّ شيءٍ   محاولةً وأكثَرَه جُنُودا(١)

الثاني: رأى رُؤْيَةً، بمعنى (ظنَّ)، يتعدَّى إلى مفعولين أيضاً. ومثالُهُما قولُه تعالى: ﴿**إنَّهم يَرَوْنَه بَعيداً. ونَرَاه قريباً**﴾(٢)، الأول بمعنى الظن، والثاني بمعنى العلم. واللَّه أعلم.

الثالث: رأى في النوم رُؤْيَا، يُهْمَز ويُلَيَّن، يتعدَّى إلى مفعولين أيضاً، قال الله تعالى: ﴿**إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرَاً**﴾(٣)، (فالياء) مفعول أوّل، و(أعصر خمراً) جملةٌ في موضع المفعول الثاني {وقال الشاعر:

أبو حَنَشٍ يُؤَرِّقُنَا وطَلْقٌ   وعَمَّارٌ وآونَةً أُثَالا

أَرَاهُم رُفْقَتِي حتَّى إذا مَا   تَجافَى الليلُ وانخزلَ انْخِزالا

إذا أنا كالذي أَجْرَى لِوِرْدٍ   إلى آلٍ فلم يُدْرِكْ بِلالا(٤)

أثالا: اسم رجل، أصله أُثَالَة، فرَخَّم للضرورة، وآونةً: جمع (أَوَان) منصوبٌ على الظرف}.(٥)

الرابع: رأى بعينه رؤيةً ورَأْيا. يتعدَّى إلى مفعول واحد، كقوله تعالى:

---

(١) محاولة: طاقة وقدرة. وأكثره: أي وأكثر كلِّ شيءٍ، وروي: وأكثرَهم. قائل البيت خداش ابن زهير، والشاهدُ فيه استعمال (رأى) بمعنى علم. المقتضب ٩٧/٤، شرح ابن عقيل ٢٩/٢،....

(٢) المعارج/٦-٧   (٣) يوسف/٣٦

(٤) أبو حنش وعمار وطلق وأُثالَة: رجالٌ من قوم الشاعر. الآل: السراب. البلال: البَلَل. انخزل: انقطع. أجرى لوردٍ: أسرع لورود الماء. يتذكر الشاعر أبناء قومه هؤلاء الذين ابتعدوا أو ماتوا، ويعيش مع خيالاتهم ليلاً في الأحلام، فإذا طلع النهار لم يجد أحداً وظلَّ على شوقه. قائل الأبيات عمرو بن أحمر الباهلي. والشاهد في البيت الثاني استعمال (رأى) بمعنى (رأى في الحلم)، في قوله: (أراهم رفقتي حتى إذا ما تجافى الليل). ديوان ابن أحمر الباهلي/١٢٩-١٣٠ سيبويه ٢٧٠/٢،....

(٥) ما بين المعترضتين ساقط من س و ب.

﴿ورأى المُجْرِمُون النارَ﴾(١) ﴿وإذا رَأَيْتَ ثَمَّ﴾(٢)، و﴿يَرَوْنَهم مِثْلَيْهم رَأْيَ العَيْنِ﴾(٣)، (مِثْلَيْهِم) حال، و(رأيَ العين) مصدرٌ مؤكِّدٌ.

الخامس: رأى الصَّيْدَ، إذا أصاب رئتَه، يتعدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ، مثل (عَانَهُ) إذا أصاب عَيْنَه، و(رَأَسَهُ) إذا أصابَ رأسَه.

السادس: رأى في العلم والأمر رأياً، إذا فكَّر فظهر له فيه أمرٌ// يظنُّه الصوابَ. ٩٤/أ

السادس: من أفعالِ الباب (وَجَدَ). وله معانٍ ومصادرُ:

أحدُها: وجَدَ بمعنى (علم)، كقوله تعالى: ﴿وما تَفْعَلُوا من خَيْرٍ تَجِدُوه عندَ اللَّهِ هو خَيْراً﴾(٤)، (فالهاء) مفعولٌ أوّلُ، و(هو) فصلٌ، و(خيراً) مفعولٌ ثانٍ. قال الشاعر:

وَجَدْتُهُم أَهْلَ الغِنَى فاقْتَنَيْتَهم ... وأَعْفَفْتُ عنهم مُسْتَزَادي ومُطْعَمي(٥)

ومضارعه (يَجِدُ) بكسر الجيم، ومصدره (وُجود)، واسم فاعله (واجد)، ومفعوله (موجود)، والأمرُ (جِدْ)، نحو: (عِدْ) من: وعَدَ، و(رِدْ) من: ورَدَ.

الثاني: وَجَد الضَّالة يَجِدُها، ويَجُدها، بكسر الجيم وضمِّها ـ ولا نظير للضمِّ في باب المثال ـ وِجْدَاناً، بكسر الواو، ووُجداً وجِدَةً ووُجوداً وإجداناً، الأخيرة عن (ابن الأعرابي)(٦)، وهو من بَدَل الهمزة من الواو، وهو مُتَعَدٍّ إلى مفعولٍ واحدٍ.

---

(١) الكهف/٥٣

(٢) الإنسان/٢٠، من قوله تعالى: ﴿وإذا رَأَيْتَ ثَمَّ رأَيْتَ نعيماً ومُلْكاً كبيراً﴾.

(٣) آل عمران/١٣ (٤) المزمل/٢٠

(٥) أعففْتُ: من العفَّة، وهي الكف عما لا يجمل. مستزادي: من استزاد، إذا طلب الزيادة كأنه لم يرض بما أُعطي. يصفهم بالكرم فقد أعطوه ما جعله يكف عن طلب الزيادة منهم. لم ينسب البيت لقائل معيَّن. والشاهد فيه استعمال (وَجَدَ) بمعنى (علم) في قوله: "وجدتهم أهل الغنى...". شرح الكافية الشافية ٥٤٧/٢ .

(٦) تاج العروس/وجد، ونسب المصدر (إجدان) لابن الأعرابي.

الثالث: وَجَد بمعنى اسْتَغْنَى بعد الفقر، جِدَةً ووُجْداً ووَجْدَاً ووِجْدَاً. وهو فعل لازمٌ، يُقال: وجَدَ بعد فقر وافتقر بعد وَجْد، ورَجُلٌ واجدٌ، أي: غنيٌّ بيِّنُ الوَجدِ والجِدَة. وفي الحديث: (لَيُّ الواجد)(١)، أي: مَطْلُ الغنيّ.

الرابع: وَجَد بمعنى غضب، يجِدُ مَوْجِدَةً ووَجْدَاً وجِدَةً ووِجْدَاناً، عن (اللّحيانيّ)(٢)، ووُجُوداً، عن (الفراء)(٣)، وحكى صاحب (الجامع)(٤) وصاحب (الموعب)(٥) عن (الفراء) أنه قال: "سمعْتُ بعضَهم يقول: (وَجِد) بكسر الجيم، والأكثرُ فتحُها: إذا غَضِبَ"(٦)

الخامس: وَجَد، بمعنى (حزِن) بفتح الجيم، وحكى (ابنُ سيده) كسرها(٧)، يجِدُ بكسر الجيم، ويَجُدُ بضمِّ الجيم عن (أبي عبيد) في (المصنَّف)(٨)، من المَوْجِدَة والوِجْدان(٩)، حكى ذلك أيضاً غيرُه. ومصدرُه موجِدَةٌ ووِجْدانٌ ووَجْدٌ.

---

(١) صحيح البخاري/باب الاستقراض ١٣. وتتمتُه: "لَيُّ الواجد يحلُّ عقوبته وعِرْضَه"، قال سفيان: عرضه: يقول: مَطَلْتني، وعقوبته الحبس. وينظر مسند ابن حنبل ٣٨٨/٤.

(٢) تاج العروس/وجد، ونسبه إلى اللحياني في النوادر.

(٣) تاج العروس/وجد، قال: "وَجَد يَجُد من الموجدة والوِجدان جميعاً، حكى ذلك القزّاز عن الفراء".

(٤) الجامع: ثمة كتب كثيرة بهذا الاسم، ولعلَّ أقربها إلى موضوعنا كتاب(الجامع في اللغة) لمحمد ابن جعفر القزاز المتوفى سنة ٤١٢هـ، وذكر أنه كتاب معتبر قليل الوجود. والكتاب استدراك على كتاب العين للخليل. كشف الظنون ٥٧٦/١ .

(٥) الموعب: هو كتاب (الموعب في اللغة) لأبي غالب تمام بن غالب القرطبي المعروف بابن التِّيَّانيّ، بكسر التاء وقيل بفتح التاء، لغوي، من تصانيفه: شرح الفصيح لثعلب، الموعب، توفي سنة (٤٣٦)هـ. هدية العارفين ٢٤٥/١، إيضاح المكنون ٦٠٧/٢،...

(٦) صحاح الجوهري/وجد.

(٧) تاج العروس/وجد، نقلاً عن المحكم لابن سيده.

(٨) المصنَّف: هو كتاب (الغريب المصنَّف) لأبي عبيد القاسم بن سلام، وهو كتابٌ في اللغة وغريبها. بغية الوعاة/٣٧٦ (طبعة دار السعادة)، هدية العارفين ٨٢٥/١،...

(٩) تاج العروس/وجد، قال: "وفي الغريب المصنَّف لأبي عبيد أنه يقال: وَجَد يجِدُ من الموجدة والوجدان جميعاً، حكى ذلك القزاز عن الفراء".

السادس: وَجَد بمعنى (أحبَّ)، يقال: وجَدَ فلانٌ بفلانة يجِد وَجْداً. وفي حديث (ابن عمر) في وصف عجوز: "واللَّهِ ما بطنُها بوالد ولا زوجُها بواجدٍ"(١) أي: ليس بمحبٍّ، حكى ذلك (اللَّبْلِيّ) في (شرح الفصيح)(٢)، و(ابنُ الأثير) في (نهاية الغريب)(٣)، رضي اللَّه عنهما.

السابع: وَجَد مطلوبَه يَجِدُه ويَجُدُه، بكسر الجيم وضمِّها وُجُوداً، أفردَه (الجوهري) بالذكر(٤)، وأنشد (للَبيد):

لو شئتِ قد نَقَعَ الفؤادُ بشَرْبَةٍ تَدَعُ الصَّوادي لا يَجُدْنَ غَلِيلا(٥)

وينبغي أن يكون هذا ووجدان الضَّالَّةِ قسماً واحداً.(٦) واللَّه أعلم// ٩٤/ب

السابع من أفعال الباب: (زَعَمْتُ) ولها معانٍ.

أحدها: زعمَ بمعنى (ظنَّ)، وهو المقصودُ في هذا الباب، يزعمُ زَعْماً وزُعْماً، فهو زاعمٌ، والشيءُ مزعوم، والأمر: ازْعُم بضمِّ الهمزة والعين، وهو مُتَعَدٍّ إلى مفعولين، كقولك: (زعَمْتُ زيداً عالماً) أي: ظَنَنْتُه، وقولِ الشاعر:

فإن تَزْعُميني كنتُ أَجْهَلُ فيكم فإنِّي شَرَيْتُ الحلمَ بعدكِ بالجَهْلِ(٧)

---

(١) لسان العرب/وجد.

(٢) شرح الفصيح: هو كتاب(تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح)، وهو شرحٌ لكتاب (الفصيح) لثعلب،وقد صنَّفه اللبلي.وثمة كتب عديدة أخرى باسم(شرح الفصيح)،للمبرد وابن درستويه وابن خالوية وابن جني والمرزوقي والعكبري والأسترابادي..كشف الظنون ١٢٧٣/٢،هدية العارفين ١٠٠/١.

(٣) نهاية الغريب: هو كتاب (النهاية في غريب الحديث) ، لابن الأثير الجزري، أخذه عن (الغريبين) للهروي، و(غريب الحديث) للأصبهاني، ورتبه على حروف المعجم، وقد حظي الكتاب بتذييل واختصارات، وهو مطبوع. كشف الظنون ١٩٨٩/٢، هدية العارفين ٢/٢.

(٤) صحاح الجوهري/وجد.

(٥) نَقَع من الماء وبه: رَوِيَ. الصوادي: العطاش. والمعنى أنك لو شئتِ لمكَّنْتني من وصلٍ ممتع. قائل البيت جرير، ونسبته بعض المصادر للبيد خطأً. والشاهدُ فيه استعمال مضارع وَجَد (يَجُد) بضم الجيم. في قوله (لا يَجُدْنَ غليلا). ديوان جرير/٤٥٣، صحاح الجوهري/وجد،....

(٦) أي من المعنى الثاني، حيث قال: وَجَدَ الضَّالَّةَ يجدها ويجُدها. ينظر ص ٣٣١ .

(٧) أجهل: استعمل الجهل. شريت الحلم بالجهل: استبدلت بالجهل حلماً، يشير إلى تركه الجهل =

الثاني: زعَمَ به، أي: كفَلَ، يزعُم زَعْماً وزَعامَةً فهو زعيمٌ أي: كفيل. وفي الحديث: (**الزَّعيمُ غارمٌ**)(١).

الثالث: زعم بمعنى قال قولاً لا يُدرى أحقٌ هو أم باطلٌ، يزعُم زُعْماً وزِعْماً.

الرابع: زعَمَ وزَعُمَ على القوم: صار زعيماً، أي: رئيساً. قال (الجوهري): "والزَّعامةُ السِّيادةُ، وزَعيمُ القومِ سيِّدُهم"(٢)

الخامس: زَعَمَ بمعنى رامَ الزَّعامةَ، وهي الرئاسة.

السادس: زعَم غيرَه: فاقه في الزعامةِ إلى الرئاسة، أي: كان أكثرَ رئاسةً منه، ويقال: زَعِم بكسرِ العين، {يزعَم، بفتحها زعْماً، وهو زعيمٌ، إذا طمعَ، ومثله زعِمَ اللَّحْمُ: كَثُر دَسَمُه، ويقال: زَعُم بضم العين}(٣)، صار زعيماً، أي: رئيساً.

فإنْ قيل: لِمَ طَوَّلْتَ الكتابَ بتصريف هذه الأفعال، وليس ذلك من عادة النحويين؟ فالجوابُ عن ذلك من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن العمل المذكور من نصب المفعولَيْن غيرُ مختصٍّ بالماضي، بل جميع التصاريف تعملُ ذلك العملَ.

الثاني: أن تصاريفها تُشكل على كثير من المبتدئين، وربَّما أَشْكَلَتْ على غيرهم، فأزَلْتُ الإشكال بذكرها.

الثالث: أنَّ كُلاًّ منها ينصب مفعولين بمعنى ولا ينصبهما بمعنى آخر، وقد تختلف التصاريف باختلاف ذلك،{نحو: رأَيْتُ رؤيةً ورُؤْيا، ونحو ذلك}(٤)، واللَّه أعلم.

= والتصابي بعد صاحبته أو بعد كبَره. قائل البيت أبو ذؤيب الهذلي، والشاهدُ فيه استعمال (زعم) بمعنى (ظن) ناصباً مفعولين، في قوله: (إن تزعميني كنت أجهل)، المفعول الأول الضمير الياء، والثاني جملة (كنت). ديوان الهذليين ٣٦/١، سيبويه ١٢١/١، ....

(١) مسند ابن حنبل ٢٦٧/٥، وسنن الترمذي/ باب البيوع ٣٩. وتتمَّتُه: "العاريةُ مؤداة والمنحة مردودة والدين مَقْضيّ والزعيمُ غارم".

(٢) صحاح الجوهري/زعم.

(٣) ما بين المعترضتين ساقط من أ وظ.

(٤) ما بين المعترضتين ساقط من أ وظ.

الفصل الثاني(١): **فيما أُلحِقَ بهذه الأفعال.**

ولم يذكره (الجرجاني) رحمه اللَّه تعالى. وذلك عشْرةٌ:

أحدها: (عدَّ) بمعنى (ظنَّ). ذكره شيخُنا رحمه اللَّه تعالى مستشهداً بقول الشاعر:

فلا تَعْدُدِ المَوْلَى شريكَكَ في الغِنَى ... ولكنَّما المولى شريكُكَ في العُدْمِ(٢)

وقال الآخر:

لا أعُدُّ الإقتارَ عُدْماً ولكنْ ... فَقْدُ من فقَدتُه الإعدامُ(٣)

يقال منه: عَدَّ يَعُدُّ عَدًّا، فهو عادّ، والشيءُ معدودٌ، والأمرُ عُدَّ واعدُدْ.

الثاني: (حَجَا) بمعنى الاعتقاد//الراجح، كقول الشاعر: ٩٥/أ

قد كُنْتُ أَحْجُو أبا عَمروٍ أخا ثِقَةٍ ... حتَّى أَلَمَّتْ بنا يوماً مُلِمَّاتُ(٤)

فإنْ كان (حجا) بمعنى غلب في المحاجاة أو قصد أو ردَّ أو أقامَ أو بخِلَ، لم ينصب مفعولين.

الثالث: (ألفى) بمعنى (وجد)، كقوله تعالى: ﴿**أَلْفَوْا آباءَهُم ضالِّين**﴾(٥)

---

(١) أي الفصل الثاني في الكلام على الأفعال المتعدية إلى مفعولين. ينظر الفصل الأول في ص٣٢٤.

(٢) العدم: الفقر. يشير إلى خيبة الظن بالموالي والأصحاب عندما يغتنون. قائل البيت النعمان بن بشير الأنصاري، والشاهد فيه استعمال (عدَّ) بمعنى (ظنَّ) في قوله: (ولا تعدد المولى شريككَ) فتعدى إلى مفعولين. شرح الكافية الشافية ٢/٥٤٥، العيني ٢/٣٧٧،...

(٣) الإقتار: ضيق ذات اليد، الإعدام: الفقر. والمعنى أن الفقر الحقيقي هو انعدام الأصحاب وافتقادهم. قائل البيت أبو دؤاد جارية بن الحجاج الإيادي. والشاهد فيه استعمال (عدَّ) بمعنى (ظنَّ) الناصبة مفعولين، في قوله: (لا أعدُّ الاقتارَ عدماً). شواهد التوضيح/١٢٢، شرح ابن الناظم/٧٥،...

(٤) أحجو: أظنُّ. الملمة: النازلة من نوازل الدهر. والمعنى أنه لم يجده أخاً موثوقاً عند الشدَّة. نسب البيت لأبي شنبل الأعرابي، ولتميم بن مقبل، ولأعرابي يسمى (القنان)، وهو ليس في ديوان ابن مقبل. والشاهدُ فيه استعمال (حجا) بمعنى ظن تنصب مفعولين. شذور الذهب/٣٥٧، شرح ابن عقيل ٢/٣٨،...

(٥) الصافات/٦٩، من قوله تعالى: ﴿إنهم أَلْفَوْا آباءهم ضالِّين﴾.

وقولِ الشاعر:

قد جَرَّبُوه فألْفَوه المُغيثَ إذا　　　ما الرَّوعُ عَمَّ فلا يُلْوَى على أحدِ(١)

الرابع: (درى) بمعنى (علِمَ)، تتعدَّى إلى مفعولين، كقول الشاعر:

دُرِيْتَ الوفيَّ العهدَ يا عُرْوَ فاغْتَبِطْ　　　فإنَّ اغتباطاً بالوفاءِ حميدُ(٢)

(فالتاءُ) مفعول أوّلُ وقائمٌ مقامَ الفاعل، و(الوفيَّ العهدَ) مفعول ثانٍ.

الخامس والسادس: (هَبْ) بمعنى (ظُنَّ)، و(تَعلَّمْ) بمعنى (اعْلَمْ). وهما لا يتصرَّفان، فلا يكون منهما غيرُ الأمرِ. ومن شواهد (هَبْ) قولُ الشاعر:

فقُلْتُ أجِرْني أبا مالكٍ　　　وإلاَّ فَهبْني امرأً هالِكاً(٣)

ومن شواهد (تَعَلَّمْ) قولُ الآخر:

تَعَلَّمْ شفاءَ النفسِ قَهْرَ عدوِّها　　　فبالغْ بلُطْفٍ في التَّحَيُّلِ والمَكْرِ(٤)

وأكثر استعمال (تَعَلَّمْ) إعماله في (أنَّ)، كقولِ الشاعر:

تَعَلَّمْ أنَّه لا طَيْرَ إلاَّ　　　على مُتَطَيِّرٍ وهو الثُّبورُ(٥)

---

(١) الروع: الفزع، ويعني به الحرب. لا يلوي: لا يعطف. يصفه بالنجدة في أحرج الأوقات. قائل البيت غير معروف، والشاهد فيه استعمال (ألفى) بمعنى وجد، وتنصب مفعولين. في قوله: (ألفوه المغيثَ). شرح ابن الناظم/٧٤، العيني ٢/٣٨٨،...

(٢) الاغتباط: السرور، يدعوه إلى السرور بما عُرِفَ عنه من وفاء. لم ينسب البيت لقائل معين، والشاهدُ فيه استعمال (درى) بمعنى (علم) ناصبة مفعولين، في قوله: (دُرِيْتَ الوفيَّ). شرح الكافية الشافية ٢/٥٤٥، العيني ٢/٣٧٣،...

(٣) أجرني: اتخذني جاراً تحميه وتدفع عنه. هَبْني: ظُنَّني (على الشك أو الاعتقاد). قائل البيت عبد اللَّه بن همام السلولي، والشاهدُ فيه استعمال (هَبْ) بمعنى ظنَّ، ناصباً مفعولين، في قوله: (فهَبْني امرأً). أوضح المسالك٢/٣٧، مغني اللبيب/٥٩٤،...

(٤) شفاء النفس: قضاء حاجتها. التحيُّل: أخذ الشيء بحيلة. يدعو الشاعر إلى اتباع أية وسيلةٍ كانت لقهر العدو. قائل البيت زياد بن سيار بن عمرو، والشاهد فيه استعمال (تعلَّمْ) بمعنى اعلمْ ناصباً مفعولين، في قوله: (تعلَّمْ شفاءَ النفس قهرَ عدوِّها). فشفاء مفعول أول وقهر مفعول ثانٍ. أوضح المسالك ٢/٣١، شذور الذهب/٣٦٢،...

(٥) التطيُّر: التشاؤم من أمرٍ ما، وفي الأصل: التشاؤم من مرور الطير يساراً، الثبور: الهلاك.=

السابع: (سَمِعَ) إذا وليها اسمٌ غيرُ مسموع، كقولك: (سمعْتُ زيداً يقولُ كذا)، ألحقه (الأخفشُ وأبو عليّ)(١).

الثامن: (جَعَلَ) بمعنى (اعتقد)، كقوله تعالى: ﴿**وجَعَلُوا الملائكةَ الذين هم عبادُ الرَّحْمنِ إناثاً**﴾(٢).

التاسع :(صيَّر) وما وافقها، أو قاربَها (كرَدَّ وجَعَل وتخِذَ وتَرَك ووَهبَ) بمعنى جعل. كقول بعض العرب: (وهَبَني اللَّهُ فِداك)(٣) أي: {جَعَلني، رواه (ابنُ الأعرابيّ). وقال الشاعر في (ردَّ):

رَمَى الحِدْثانُ نِسْوَةَ آلِ حَرْبٍ ... بمقدارٍ سَمَدْن لهُ سُمُودا

فرَدَّ شعورَهُنَّ السودُ بيْضَاً ... وردَّ وُجُوهَهُنَّ البيضَ سُودا(٤)

ومن شواهد (تَخِذَ واتَّخَذَ) قولُه تعالى: ﴿**واتَّخذَ اللَّهُ ابراهيمَ خليلا**﴾(٥)وقولُ الآخر:

أبَعْدَ الذي قَدْ لَجَّ تَتَّخِذِينَني ... عَدُوّاً وقَدْ جَرَّعْتِني السمَّ مُنْقَعَا(٦)

= ينفي الشاعرُ أثرَ التطيُّرِ إلاَّ على معتقديه.ينسب البيت للنابغة الذبياني، وليس في ديوانه. والشاهد فيه استعمال (تعلَّمْ) بمعنى اعلمْ عاملاً في (أنَّ)، في قوله: (تعلَّم أنَّه لاطير). شرح الكافية الشافية ٢/٥٤٦، المخصص ٣/٢٩،...

(١) شرح الكافية الشافية ٢/٥٤٧.

(٢) الزخرف/١٩

(٣) الهمع ١/١٥٠، قال: "حكاه ابن الأعرابي، أي: صيَّرني".

(٤) الحِدثان: نوائب الدهر. المقدار: القوة والقَدر ومبلغ الشيء. سَمَدْنَ: حزنَّ. يقول: أصيبت نسوةُ آل حرب بمقدار من المصائب سوَّد وجوههن وأشاب شعورهن. قائل البيتين عبد اللَّه ابن الزَّبير الأسدي، والشاهد في البيت الثاني استعمال (ردَّ) بمعنى صيَّر، ناصباً مفعولين، في قوله: (ردَّ شعورَهن بيضاً...وردَّ وجوهَهُنَّ سوداً). الحماسة/٩٤١، ذيل الأمالي/١١٥،...

(٥) النساء/١٢٥

(٦) سم مُنْقَع: سم قاتل، لجَّ: تمادى. يعاتبها على انقلابها عليه وتغيُّرها. لم ينسب البيت لقائل معيَّن. والشاهد فيه استعمال (اتخذ) بمعنى صيَّر،ناصباً مفعولين، في قوله: (تتَّخذينني عدوَّاً). الحماسة ٢/١٨١، شرح الكافية الشافية ٢/٥٤٩،...

وقولُ الآخر:

تَخِذتُ غـرَانَ إِثْرَهُـمُ دليـلاً وفَـرُّوا في الحِجَـازِ ليُعجِزُوني(١)

فإنْ كان (تَخِذَ واتَّخذَ) بمعنى اكتسب، تعدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ. ومثالُ (تركَ) قولُه تعالى: ﴿**وتَرَكْنَا بعضَهم يَوْمَئذٍ يموجُ في بَعْضٍ**﴾(٢) وقولُ الشاعر:// ٩٥/ب

وربَّيْتُـه حتـى إذا مـا تَرَكْتُـه أَخَا القومِ واستَغْنى عن المَسْحِ شاربُه

وبالمَحْضِ حتى آضَ جعداً عَنَطْنَطاً إذا قامَ ساوَى غاربَ الفحلِ غاربُه(٣)}(٤)

العاشر: (ضَرَبَ)، في المثل، كقوله تعالى: ﴿**وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلاً أَصْحَابَ القَرْيَةِ**﴾(٥)، ألحقه بعضُ الحُذَّاق من النحويِّين.(٦)

الفصل الثالث: في عمل هذه الأفعال.

هذه الأفعال معانيها واقعةٌ على مضمون الجمل، فتدخُل على المبتدأ والخبر فتنصبُهما مفعولين. وهي ثلاثة أنواع:

أحدها: ما يُفيد يقيناً، كعَلِم ورأى ووَجَد.

الثاني: ما يفيد رُجْحَانَ الوقوعِ، كظَنَّ وحَسِبَ وزَعَم.

---

(١) غَران: اسم وادٍ في الحجاز، وموضع في عُمان، ويروى (غراز) اسم موضع. ليعجزوني: ليغلبوني ويفوتوني. يريد أنه تبعهم في غران الحجاز وهم يحاولون أن يُفلتوا منه. قائل البيت أبو جندب بن مرة الهذلي. والشاهد فيه استعمال (تخذ) بمعنى صيَّر ناصباً مفعولين، في قوله: (تخِذْتُ غَرانَ دليلاً). ديوان الهذليين ٣/٩٠، أوضح المسالك ٢/٥١،....

(٢) الكهف/٩٩

(٣) مر البيت وتخريجه في الصفحة ٢٣١، والشاهد فيه هنا استعمال (ترك) بمعنى صيَّر ناصباً مفعولين، في قوله: (تركْتُه أخا القوم).

(٤) ما بين المعترضتين في هذه الصفحة وما قبلها ساقط من س.

(٥) يس/١٣، من قوله تعالى: ﴿واضربْ لهم مثلاً أصحاب القرية إذ جاءها المرسلون﴾.

(٦) همع الهوامع ١/١٤٨-١٥١. ولكن السيوطي لم يشر إلى من ألحقه بالأفعال الناصبة مفعولين وقال: "قال ابن مالك: والصواب أنه لا يلحق به، لقوله تعالى: ﴿ضُرِبَ مثلٌ فاستمعوا له﴾، فبنيت للمفعول واكتفت بالمرفوع، ولا يفعل ذلك بشيءٍ من أفعال هذا الباب".

الثالث: ما يفيد تحويلَ صاحبهِ، كصَيَّر وجَعَل وردَّ. وقد تقدَّم ذلك كلُّه في الفصل قبل هذا.

والمفعولان المتعدِّيَةُ إليهما هذه الافعال مبتدأٌ وخبرٌ في الأصل. وإلى ذلك الإشارةُ بقوله: "فيكونُ الفاضلُ والأخُ عبارةً عن زيدٍ "(١). فيُشتَرط في المفعول الأول ما يشترطُ في المبتدأ من التعريف أو مقاربتِه أو مصاحَبَةِ قرينةٍ تُعين على تحصيل الفائدة، وغير ذلك مما تقدَّم التنبيه عليه عند ذكر المبتدأ.

وللمفعول الثاني ما للخبر من أقسامٍ وأحوالٍ فيكونُ مفرداً، نحو [قوله تعالى](٢): ﴿**إنَّهم يَرَوْنَه بَعيداً. ونَرَاه قريباً**﴾(٣)، وجملةً، نحو [قوله تعالى]: ﴿**إني أَرَاني أَعْصِرُ خَمْراً**﴾(٤)، وظرفاً، نحو [قوله تعالى]: ﴿**وَوَجَدَ اللَّهَ عندَهُ**﴾(٥) و[مجروراً](٦) بحرف جرٍّ، نحو قوله تعالى: ﴿**ظَنَّ المؤمِنُون والمؤْمِنَاتُ بأَنْفُسِهم خَيْراً**﴾(٧).

ويكونُ المفعولُ الثاني متعدِّداً كما يتعدَّدُ خبرُ المبتدأ، بعَطْفٍ ودونَه، على ما تقدَّم(٨). ويُشترطُ كونُ تركيبهما مفيداً، فلا يجوز: (عَلِمْتُ النارَ حارَّةً)، كما لا يجوز أن تقول: (النار حارَّةٌ).

---

(١) أي قول الجرجاني في نص الجمل. تنظر الصفحة ٣٢٦.

(٢) العبارات بين الحاصرات، في هذين السطرين الأخيرين زيادة من المحقِّق.

(٣) المعارج/٦-٧ (٤) يوسف/٣٦

(٥) النور/٣٩. من قوله تعالى: ﴿والذين كفروا أعمالُهم كسرابٍ بقيعَةٍ يحسبه الظمآن ماءً حتى إذا جاءه لم يجد شيئاً ووجد اللَّه عنده فوفاه حسابه واللَّه سريع الحساب﴾.

(٦) في الأصل والنسخ: (وحرف جرّ). والزيادة من المحقق لإقامة المعنى لأن حرف الجر وحده لا يكون مفعولاً. ولكن بعضهم يستعمل عبارة حرف جر وهو يعني الجار والمجرور.

(٧) النور/١٢، من قوله تعالى: ﴿لولا إذ سمعتموه ظنَّ المؤمنون والمؤمناتُ بأنفسهم خيراً وقالوا هذا إفكٌ مبين﴾.

(٨) ينظر الصفحة ١٩٢

وتسدُ (أَنَّ وأَنْ) المصدريتان مَسَدَّ المفعولين، لأنَّ المفعولين مُسْنَدٌ ومسنَدٌ إليه، وكلٌّ واحدٍ من (أنَّ وأنْ) بصِلَتِه يتضمَّن مسنداً ومسنداً إليه مُصَرَّحاً بهما، نحو قوله تعالى: ﴿عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكم سَتَذْكُرونَهُنَّ﴾(١)، وقوله تعالى: ﴿أحَسِبَ النَّاسُ أنْ يُتْرَكُوا أن يَقُولوا آمَنَّا﴾(٢). وهو شبيه بالاكتفاء (بأنَ يَفْعَل)، بعد (عسى) على ما تقدَّم(٣)، فلو جيءَ بالمصدر الصريح لم يَكُنْ بُدٌّ من الخبر.(٤)

والأصلُ أن لا يُقْتَصَرَ في هذا الباب على أحدِ المفعولَيْن لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما عُمْدَةٌ، وكلَّ واحدٍ منهما مُخبَرٌ به ومُخْبَرٌ عنه، فلو حُذِفَ الأوَّلُ بقيَ الخبرُ// دونَ مُخْبَرٍ عنه، ولو حُذف الثاني بقي المخبَرُ عنه دون خَبَر. فإن دلَّ على المحذوف منهما دليلٌ جاز الحذفُ، كقوله تعالى: ﴿ولا يَحْسَبَنَّ الذين يَبْخَلُون بما آتاهم اللَّهُ من فَضْلِهِ هو خيراً لَهُم﴾(٥). ٩٦/أ

وحذفُ المفعولَيْن أسهلُ من حذفِ أحدهما، لكن يُشترطُ الفائدة، فلو قال قائلٌ - دونَ تقدُّمِ كلامٍ ولا ما يقومُ مقامَه -: (ظَنَنْتُ)، لم يَجُز لعدمِ الفائدة. نصَّ على ذلك (سيبويه)(٦)، إذْ لا يَخْلُو أحَدٌ عن ظنٍّ، {فلَو قارنَه سببٌ يقتضي تَحَدُّدَ مظنونٍ جاز

---

(١) البقرة/٢٣٥

(٢) العنكبوت/٢، من قوله تعالى: ﴿أحسبَ الناسُ أن يُتْرَكُوا أن يقولوا آمنا وهم لا يُفتنون﴾.

(٣) ينظر الصفحة ٢٦٣.

(٤) أي: كما يغني المصدر المؤول (عسى) عن حاجتها إلى اسم وخبر ويجعلها تامة، كذلك يغني المصدر المؤول هذه الأفعال عن المفعولَيْن.

(٥) آل عمران/١٨٠

(٦) سيبويه ١/٤٠، وهو مفهوم كلام سيبويه، قال: "أما ظنّنتُ ذاك فإنما جاز السكوتُ عليه لأنك قد تقول: (ظننتُ) فتقتصر، كما تقول: ذهبتُ، ثم تعمله في الظن، كما تعمل ذهبت في الذهاب ... فكأنَّك قلت: ظنَنْتُ ذلك الظنَّ.". ولا يمكن تقدير هذا المصدر الذي ذكره سيبويه إلا إذا كان قد تقدَّم كلامٌ يدلُّ عليه.

ذلك لحصولِ الفائدة}(١)، كقولِه تعالى: ﴿إنْ هُمْ إلاَّ يظُنُّون﴾(٢)، وقولِه تعالى: ﴿أيْنَ شُركَائي الذين كُنْتُم تزعُمُون﴾(٣)، أي : تزعُمونهم شُركاءَ،وقولِ بعض العرب: (من يَسمَعْ يَخَلْ).

ومِمَّا يختصُّ بالأفعال القلبيَّة إعمالُها في ضميرَيْ رفعٍ ونصْبٍ مُتَّصِلَيْن، مع اتِّحادِ المُسَمَّى، نحو: (علِمْتُني فقيراً إلى عَفْوِ اللَّه، وعلمتُكَ وعَلِمَهُ). ومنه قولُه تعالى: ﴿كَلاَّ إنَّ الإنسانَ لَيَطْغَى. أنْ رآهُ استَغْنَى﴾(٤).

وأشركوا مع هذه الأفعالِ (رَأَيْتُ) الحُلُميَّة والبصريَّة قال اللَّه تعالى حاكياً عن (يوسفَ) صلَّى اللَّه عليه وسلَّم:﴿إنِّي أراني أَحْمِلُ﴾(٥)، وقالت (عائشة) رضي اللَّه عنها: "رَأَيْتُنَا مع رسولِ اللَّهِ صلَّى اللَّه عليه وسلَّم، وما لنا طعامٌ إلاَّ الأَسْوَدانِ".(٦)

وشَذَّ هذا الاستعمالُ في (عَدِمَ)، كقولِ (جِران العَوْد):

لقد كان لي عن ضَرَّتَيْنِ عَدِمْتُني … وعَمَّا أقاسي منهما مُتَزَحْزَحُ(٧)

وفي (فقَدَ)، في قول الآخر:

---

(١) ما بين المعترضتين ساقط من أ وظ.

(٢) الجاثية/٢٤

(٣) القصص/٦٢، من قوله تعالى: ﴿ويوم يناديهم فيقولُ أين شركائي الذين كنتم تزعمون﴾.

(٤) العلق/٦-٧

(٥) يوسف/٣٦، من قوله تعالى: ﴿ ... وقال الآخر إني أراني أحمل فوق رأسي خبزاً تأكل الطيرُ منه﴾.

(٦) صحيح البخاري/باب الرقاق١٧، مسند ابن حنبل ٤/٧١، وغيرها. ولكن ليس بهذا اللفظ، ولا شاهد فيه. جاء في البخاري، "عن عائشة: ... قلتُ: يا خالةُ فعلى أيِّ شيءٍ كنتُم تعيشون؟ قالت: علي الأسودين: التمر والماء"

(٧) عدمتُني: دعاءٌ على نفسه بالهلاك. متزحزح: مُتَبَعَّدٌ ومُتَنَحَّى. يلوم نفسه على أنه تزوج اثنتين. والشاهد في البيت إشراك (عدِم) مع أفعال القلوب في إعمالِها في ضميري رفع ونصب متصلين لمسمَّى واحد، في قوله: (عدمتُني). ديوان جران العود/٤، أمالي الشجري ١/٣٩،....

نَدِمْتُ علـى مافـات مِنِّي فَقَدْتُني   كمـا يَنْـدَمُ المغبـونُ حين يبيـعُ(١)

ولا يجوز في (أكرم) وشبهِه أن يقال: (أكْرَمْتُني واكْرَمتَك) بل الواجبُ إذا قُصِد ذلك أن يُقال: أكرمْتُ نفسي، وأكرمْتَ نفسَكَ. فلو كـان أحد الضَمـيرَيْن منفصـلاً جـاز إسنادُ الفعلِ إلى أحدِهما وإيقاعُه على الآخر دون اختصاصٍ بأفعالِ القلوب، نحو: ما أكرَمْتُ إلاَّ إيَّايَ وما أكرَمْتَ إلاَّ إيَّاكَ.

الإلغاء

قال رحمه اللَّه تعالى: "وهذه يجوز إلغاؤُها إذا وقعَتْ بين المفعولَيْن، نحو: (زيدٌ ظَنَنْتُ مقيمٌ)، وكذلك إذا تأخَّرَتْ، نحو (زيدٌ مقيمٌ ظَنَنْتُ). ولا يجوز الإلغاء مـع تقدُّمها على المفعولَيْن"

الشرح: تختصُّ الأفعالُ القلبيَّة سوى ما لم يتصرَّف منها، بالإلغاء والتعليـقِ. أمَّا الإلغاءُ فهو تركُ إعمالِ الفعلِ لضَعْفِه، بالتأخُّرِ عن المفعولَيْن أو التَّوَسُّطِ بينهمـا، والرجوعُ إلى الابتداء، كما مثَّل رحمه اللَّه تعالى.

٩٦/ب ويجوز نصبُ//المفعولَيْن مرجَّحاً عليه الرفعُ مع التأخير، كقولِ الشاعر:

آتٍ المـــوتُ تعلـمون فــلا   يُرْهِبْكُمُ من لَظَى الحُروبِ اضطرامُ(٢)

ومثلُه قولُ الآخر:

همـــا سـيِّدانا يَزْعُمـانِ وإنَّمـا   يَسُـودانِنا إنْ يَسَّـرَتْ غَنَمـاهُمـا(٣)

---

(١) فقَدْتُني: دعاء على نفسه بالفقدوالهلاك. المغبون: المنقوص حقُّه. قائل البيت قيـس بـن ذريـح. والشاهدُ فيه إشراك (فَقَد) مع أفعال القلوب في خاصيَّة اتصالهـا بضميري رفـعٍ ونصـبٍ متصلين لمسمَّى واحد، في قوله: (فَقَدْتُني). أمالي القالي ١٣٦/١، الاقتضاب/٢٩١،....

(٢) المعنى أنه لا مسوِّغ للخوف من الحروب مادام الموت آتيـاً لا محالـة. لم يعز البيت لقـائل معيَّن. والشـاهد فيـه ترجيح إلغـاء عمـل الفعل القلبـي عنـد تـأخره عـن مفعوليـه، والرجـوعُ إلـى الابتداء، في قوله: (آتٍ الموتُ تعلمون). شرح ابن الناظم/٧٧، العيني٤٠٢/٢.

(٣) يشير إلى أن بعض النـاس إنمـا يوصلـه إلـى السيادة مالُـه لا كفاءتُـه. قـائل البيت أبـو سيده الدبيري. والشاهدُ فيه ترجيح إلغاء عمل الفعل القلبي والرجوع إلى الابتداء عند تأخر الفعل عن =

ويستوي بينهما مع التَّوسُّط، قال الشاعر:

أبالأراجيـــزِ يابن اللُّـؤمِ توعِدُني — وفي الأراجيز ـ خِلْتُ ـ اللُّؤْمُ والخَوَرُ(١)

ومثلُه قولُ الآخر:

إنَّ المحبَّ ـ عَلِمْـتُ ـ مُصْـطَبِرُ — ولــديه ذنبُ الحــبِّ مُغْتَفَـــرُ(٢)

وإنْ تقدَّم الفعلُ على الجزأين، ولم يتقدَّم عليه بعضُ الكـلام تَعَيَّن الإعمـالُ، كقولـك: (ظَنَنْتُ زيداً مُقيماً).

وإنْ تقـدَّم عليه بعضُ الكـلام ترجَّح الإعمالُ، كقولِ (كعـب بـن زهـير) رضـي اللّه عنه:

أرْجُــو وآمُـلُ أن تدنـو مودَّتُها — وما إخَــالُ لَـديْنــا منــكِ تَنْـويلُ(٣)

فألغى (إخالُ) متقدِّمةً على الجزأين لتقدُّمِ بعضِ الكلامِ عليها، ومثلُه قولُ الآخر:

أُكْنيــه حيــن أناديــه لأُكْـرِمَـه — ولا أُلَقِّبُــه والســـوءةُ اللَّقَبُ

كذاكَ أُدِّبْتُ حتى صـار من خُلُقي — أنـي رأيْتُ مِـلاكُ الشِّيمةِ الأدبُ(٤)

= مفعوليه، وذلك في قوله:(هما سيدانا يزعمان).شرح ابن الناظم/٧٧، أوضح المسالك ٢/٥٩،...

(١) توعدني: تهددني. الخور: الضعـف. أي إن التهديـد والوعيد بالهجـاء والكـلام إنمـا هـو جبنٌ وضعفٌ. قائل البيت اللعين المنقري منازل بن زمعة، في أبيات يـرد بهـا علـى الراجـز رؤبـة بـن العجاج. والشاهد في البيت جواز إعمال الفعل القلبي وإلغاؤه عند توسُّطه بين مفعوليه، فـي قولـه: (وفي الأراجيز ـ خلتُ ـ اللُّؤمُ). وللبيت روايتان أخريان هما: (وفي الأراجيز جلبُ اللؤمِ والكسـلِ) إن الأراجيز رأسُ النوك والكسلِ)، فلا شاهد. سيبويه ١/١٢٠، الحيوان للجاحظ ٤/٢٦٧،....

(٢) معنى البيت واضح. وهو لم يعز لقائل معيَّن. والشاهدُ فيه جواز إعمال الفعـل القلبـي وإلغـاؤه لِتوسُّطه بين مفعوليه، في قوله: (إن المحبُّ ـ علمتُ ـ مصطـبرُ). شـرح ابـن النـاظم/٧٧، العينـي ٢/٤١٨،...

(٣) المعنى أنه يأمل لقاءها، على قناعته بأن ذلك صعـبٌ. والشـاهدُ فـي البيـت إلغـاء عمـل الفعـل القلبي المتقدم على مفعوليه جوازاً، في قوله: (ما إخالُ لدينا منك تنويل)، وذلك لتقدُّم بعض الكـلام على الفعل. ديوان كعب بن زهير/٩ وللبيت فيه روايتان إحداهما مخالفة تماماً للأخـرى ولا شـاهد فيها، شرح قصيدة (بانت سعاد)/١٨،...

(٤) الشيمة: الخلق، أكنيه: أناديه بكنيته، والكنية هي الاسم العلم المسبوق بأب أو أم. اللقب: ما =

فألغى (رأَيْتُ) متقدِّمة على الجزأَيْن، لتقدُّم بعض الكلام عليها {إلاَّ أنَّ الإعمالَ أجودُ، لتقدُّم الفعل على الجزأَيْن}(١)، والأجودُ في مثل هذا أن يقدَّر معه ضميرُ الشأنِ أو لامُ الابتداء، فيكون التقدير في البيت الأول: (وما إخالَه)، ويكون (لدينا منك تنويلُ) جملةً في موضع المفعول الثاني. وفي البيت الثاني يقدَّر لامُ الابتداء أي: إنِّي رأَيْتُ لَملاكُ الشِّيمةِ الأدبُ.

التعليق

وأمَّا التعليقُ فقد ذكره، **فقال رحمه اللَّه تعالى:** {"ويُبْطِلُ عملَها لامُ الابتداءِ والاستفهامُ، كقولك: علِمْتُ لَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، وعَلِمتُ أَيُّهم أَخُوك. ويُسَمَّى هذا تعليقاً".

الشرح: التعليق تركُ إعمال الفعلِ لفصْلِ ما له صدرُ الكلامِ بينَه وبين معموله، كما مثَّل رحمه اللَّه تعالى من قوله: (علِمْتُ لزيدٌ منطلِقٌ). فاللاَّمُ وغيرُها من المعلِّقات ـ لأنَّ له صدرَ الكلام ـ علَّق (عَلِم) عن العمل،أي منَعَه من الاتصالِ بما بعده والعملِ في لفظه. لأن ماله صدرُ الكلام لا يصِحُّ أن يعمل ما قَبْلَه فيما بعده.

فإن قيل: فما الفرقُ بين الإلغاء والتعليق، فإن المفعولين في كلٍّ من الموضعين قد رجَع إلى أصله في الرفع؟ فالجوابُ أنَّ كلَّ واحدٍ من المُلْغَى والمُعَلَّق مُتَّصِلٌ معناه بالجملة، لكنَّ الملغى لا عمل//له فيها لفظاً ولا تقديراً، فهو منزَّلٌ معها منزلةَ حرفٍ مُهْمَلٍ. والمعلَّقُ عامِلٌ فيها معنى، فهو معها بمنزلةِ المبنيِّ، حقُّه أن يظهر فيه عملُه لولا المانعُ في المعمول. واللَّه أعلم. ٩٧/أ

ولم يذكُر (الجرجانيّ) رحمه اللَّه من ما يُعلِّق عن العمل إلاَ لامَ الابتداء والاستفهام. والمعلِّقاتُ ستٌّ:

= أشعر بمدح أو ذم من الأسماء، والمعنى هنا الذم. يشير الشاعر إلى لباقة تعامله مع صاحبه ويفخر بحسن أخلاقه. ينسب البيتان لبعض الفزاريين. والشاهدُ في البيت الثاني إلغاء عمل الفعل القلبي جوازاً مع تقدمه على معموليه، في قوله: (رأيتُ ملاكُ الشيمةِ الأدبُ)، وذلك لتقدم بعض الكلام على الفعل. الحماسة/١١٤٦، خزانة الأدب ٦/٤ وللبيت رواية أخرى على الإعمال.

(١) ما بين المعترضتين ساقط من الأصل.

إحداها: لامُ الابتداء، كقوله تعالى: ﴿**وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَن اشتراه ما لَهُ في الآخرة من خَلاَق**﴾.(١)

الثانية: الاستفهام، سواءٌ كان بحرفٍ، نحو: (عَلِمْتُ أزيدٌ عندك أم عمرٌو،وظَنَنْتُ هل زيدٌ قائمٌ أم عَمْرٌو)، أو باسمٍ يتضمَّنُ معناه، كقوله تعالى: ﴿**لِنَعْلَمَ أيُّ الحزبَيْن**﴾(٢)، ومِثْلُه ما مثَّل به (الجرجانيّ) رحمه اللّه تعالى، من قوله: (علمْتُ أيُّهم أَخُوك). أو مضافٍ إلى ما فيه معنى الاستفهام، نحو: (علمْتُ أبو مَنْ هو، وظَنَنْتُ غلامُ أيِّهم هو)، فإنْ كان بعد الاستفهام عاملٌ عَمِلَ، وكان النصبُ به لا بما قبلَهُ(٣)، كقوله تعالى: ﴿**وسيعلَمُ الذينَ ظَلَمُوا أيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُون**﴾(٤). فإن قلت: (علمْتُ زيداً من هو) جاز نصبُ (زيد) وهو الأجود، لتأخُّر الاستفهام عنه، وجاز رفعُه لأنه المستَفْهمُ عنه في المعنى، وهو شبيه بقولهم: (إنَّ أحداً لا يقولُ ذلك) ولا يُستعمَلُ (أحدٌ) هذا إلاَّ بعد نَفْيٍ، وفي هذا المثال هو قبل النَّفْيِ، لأنَّه هو والضميرُ في (لا يقول) شيءٌ واحدٌ.

الثالثة: لام القسم، كقولك: [لقد عَلِمْتُ لَيَنْطَلِقَنَّ زَيْدٌ](٥)، ومثلُه قول الشاعر:

ولَقَد علمْتُ لَتَأْتِيَنَّ منيَّتي … إنَّ المنايا لا تَطيشُ سِهامُها(٦)

---

(١) البقرة/١٠٢

(٢) الكهف/١٢، من قوله تعالى: ﴿ثم بعثناهم لنعلمَ أيُّ الحزبين أَحْصَى لما لبثوا أمدا﴾.

(٣) أي إن اسم الاستفهام (أي) منتصبٌ بفعل ينقلبون، وليس بالفعل القلبي (سيعلم) الذي هو قبل اسم الاستفهام.

(٤) الشعراء/٢٢٧

(٥) ما بين الحاصرتين زيادة من المحقِّق، وفي الأصل (علمتُ لزيدٌ منطلق). وهي العبارة التي مثل بها في الصفحة السابقة للام الابتداء.

(٦) لا تطيش سهامها: لا تعدل عن الرميَّة ولا تخطئ.قائل البيت لبيد بن ربيعة العامري. والشاهدُ فيه تعليق الفعل القلبي عن العمل،بلام القسم، في قوله:(علمْتُ لَتَأْتِيَنَّ منيَّتي).ديوان لبيد/٣٠٨ وفيه: (صادفْنَ منها غِرَّةً فأصبْنَها … إن المنايا...) فلا شاهد. سيبويه ٣/١١٠، مغني اللبيب/٤٠١،...

الرابعةُ: (ما) النافية، كقوله تعالى: ﴿لقد عَلِمْتَ ما هؤلاءِ يَنْطِقُون﴾[1] ومثْلُه: (علمْتُ ما زيدٌ مُنْطَلِقٌ).

الخامسةُ: (لا) النافية، إذا كان القسمُ قَبْلَها مقدَّراً، كما مثَّل (صاحب الأصول) من قوله: (أحْسِبُ لا يقومُ زيدٌ)، وما أشبَهَ ذلك.

السادسة: (إنْ) النافية، مقدَّراً قَبْلَها القسَمُ، كقوله تبارك وتعالى: ﴿وتَظُنُّون إنْ لَبِثْتُم إلاَّ قليلا﴾[2]، لأنَّ كلَّ واحدةٍ منها لها إذْ ذاك صدرُ الكلام.

وقد أُلحقَ بأفعال القلوبِ في التَّعليق أفعالٌ، منها: (عَرَف) وما في معناه، نحو: (عَرَفْتُ من أبوك، وشَعَرتُ أيُّ أمرٍ حَبسكَ، وفطِنْتُ أذلك حقٌّ أم باطلٌ). ومنها ما دلَّ على سؤالٍ، نحو: (استخبرْتُ هل زيدٌ قائمٌ). ومنها ما دلَّ على نَظَر عينٍ، كقولِه تعالى:﴿على الأرائكِ يَنْظُرُون. هل ثُوِّبَ الكفارُ﴾[3] أو قلبٍ، نحو: (فكَّرْتُ هل ذلك كائنٌ)، قال الشاعر:

حُزُقٌ إذا ما القومُ أَبْدَوا فُكاهةً   تَفَكَّر آ إيَّاهُ يَعْنُونَ أم قِرْدا[4]// ٩٧/ب

فصل:

مِمَّا أُلحِقَ بهذه الأفعالِ القولُ الجاري مَجْرَى الظنِّ، وإنَّما أفردْتُه بالذكرِ لأنَّ له شروطاً، ويحتاج إلى تقديرٍ وبَسْطٍ أكثر من غيره، فهو شبيه بإفراد أفعالِ المقاربةِ عن باب (كان وأخواتها)، وإنْ كان عملُ الجميعِ رفعَ الاسمِ ونصبَ الخبر، فنقول:

القولُ وفروعه مِمَّا يتَعدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ، وهو إمَّا جملةٌ وإمَّا مفردٌ مؤدٍّ معناها. فإنْ كان مفرداً نُصِبَ، كقولك: (قُلْتُ مَثَلاً، وقُلْتُ حديثاً وشعراً وخُطْبَةً

---

(١) الأنبياء/٦٥، من قوله تعالى: ﴿ثم نُكسوا على رؤوسهم لقد علمْتَ ما هؤلاء ينطقون﴾.

(٢) الإسراء/٥٢

(٣) المطففين/٣٥-٣٦، من قوله تعالى: ﴿على الأرائك ينظرون. هل ثُوِّب الكفارُ ما كانوا يفعلون﴾.

(٤) الحُزُقّ: البخيل السيِّئ الخلق، القصير. يصفه بسوء الخُلُق والخَلْق. ينسب البيت لرجلٍ من بني كلاب. والشاهد فيه تعليق الفعل القلبي (تفكَّر) عن العمل إلحاقاً له بأفعال القلوب، في قوله: (تَفكَّرآ إيَّاهُ يعنون). شرح ابن يعيش ١١٨/٩، شرح الشافية ٣٤٩/٤،...

وقِصَّةً)، ونحو ذلك. وإن كان جُملَةً حُكِيَتْ، نحو: (قُلْتُ: زيدٌ قائمٌ)، وقوله تعالى: ﴿قالوا ربُّنا اللَّهُ﴾(١)، ونظائرُه في القرآن كثيرةٌ.

فإنْ قلْتَ: القول يقتضي جزأيْن، فينبغي أن ينصبَهما كما ينصبُهما الظنُّ، فالجواب: أنَّ الظنَّ يقتضي الجملةَ من جهة معناها، فجُزْآها معه مفعولان معنىً، فانتصبا كمفعولَيْ (أعطَيْتُ)، والقولُ يقتضي الجملةَ من جهة لفظِها، فلم يصحَّ أن ينصبَ جزأَيْها مفعولَيْن لأنَّه لم يقتضِها من جهة معناها، فلم تشبه باب (أعطَيْتُ)، ولا يصحُّ أن ينصِبَها مفعولاً واحداً، لأن الجملةَ لا إعرابَ لها(٢)، فلم يَبق إلاَّ الحكايةُ.

ومن العرب من يُجري القولَ مَجْرَى الظنِّ وهم فريقان:

أحدهما: وهو (سُلَيم) يُجرونه مَجْرَى الظنِّ مطلقاً، فيقولون: (قُلْتُ زيداً منطلقاً، وأعْجَبَني قولك بشراً كريماً، وقل عَمْراً مُتكلِّماً).

قال راجزهم:

قالَتْ وكنتُ رَجُلاً فطينا ... هذا لَعَمْرُ اللَّهِ إسرائينا(٣)

وعلى لُغَتِهم بفتح (إنَّ) بعد قُلْتُ وشبهِه، قال (الحطيئة):

إذا قُلْتُ أنِّي آيبٌ أهلَ بلدةٍ ... وَضَعْتُ بها عنه الوَلِيَّةَ بالهَجْرِ(٤)

---

(١) فصلت/٣٠، والأحقاب/١٣.

(٢) أي: لا تظهر عليها حركة الإعراب.

(٣) اسرائين: لغة في اسرائيل. ويقال: هو ما مسخ من بني اسرائيل. والبيت في وصف ضبٍّ اصطاده أعرابي وجاء به إلى زوجته فأنكرته وشَبَّهَتْه بالمسخ. لم ينسب البيت لقائل معيَّن. والشاهد فيه إعمال (قال) عملَ (ظنَّ) بلا شروط، على لغة بني سليم، في قوله: (قالت ... هذا اسرائينا) فنصب مفعولَيْن. شرح ابن الناظم/٨٠، العيني ٢/٤٢٥،...

(٤) الولية: البرذعة. الهجر: نصف النهار. يصف سرعة بعيره، فيقول: إذا قدَّر أنه سيرجع إلى بلدةٍ ما ليلاً، فإنه لسرعة بعيره يصلها ظهراً ويضع الرحل بها عنه. الشاهد في البيت إعمال (قال) عمل (ظنَّ) ناصبةً مفعولين مباشرةً وليس عن طريق الحكاية، ولذا فقد فتح همزة (أنَّ) لتقديرها مع ما بعدها بمصدر سدَّ مسدَّ المفعولين، في قوله: (قلْتُ أنِّي آيبٌ). ديوان الحطيئة٣٦٦ العيني ٢/٤٣٢،...

كذا أنشدَه (أبو علي) في (التذكرة).(١)

الفريق الثاني: يُجرونه مَجْرَى الظنّ بشروطٍ خمسةٍ:

أحدها: أن يكونَ فعلاً، فلا ينصبون بالمصدر ولا باسم الفاعل.

الثاني: أن يكون مضارعاً، فلا ينصبون بالماضي ولا بالأمر.

الثالث: أن يكونَ مسنداً إلى ضمير المخاطَبِ، فلا ينصبون به مع الهمزة والنون والياء وتاءِ المؤنثة الغائبة.

الرابع: أن يكون معتمداً على استفهامٍ، فلا يَنْصِبُ ما لم يتقدَّمْه استفهامٌ.

الخامس: أن يكون غيرَ مفصولٍ بأجنبيٍّ غيرَ ظرفٍ أو عديلِه. فإذا كمُلَتْ له الشروطُ الخمسةُ//نَصَبُوا به الجزأين مفعولَيْن (كظنَّ)، كقول الراجز: ٩٨/أ

متى تقولُ القُلُصَ الرَّواسِما   يَحْمِلْنَ أمَّ قاسِمٍ وقاسِما(٢)

وقولِ الشاعر:

أمَّا الرَّحيلُ فبَعْدَ دونِ غدٍ   فمتَى تقولُ الدارَ تَجْمَعُنا(٣)

أي: متى تَظُنُّ، في البيتين.

فإنْ فُصِل من الاستفهامِ بظرفٍ أو عديله، لم يبطل العملُ كقولك: (أعندكَ تقولُ زيداً جالساً؟ وأفي الدارِ تقولُ بِشْراً نائماً؟) وكذا لو فُصل بأحدِ المفعولَيْن كما في قولِ [الكميت](٤):

---

(١) التذكرة: كتاب في علوم العربية لأبي عليٍّ الفارسي، يقع في نحو عشرين مجلَّداً، لخصه ابن جني. ورد ذكر الكتاب كثيراً، ولا تعرف مخطوطته. كشف الظنون ٣٨٤/١، هدية العارفين ٢٧٢/١.

(٢) القلوص: الناقة الشابة. الرواسم: ج راسمة، من الرسيم، وهو السير الحثيث للإبل. يتشوق الشاعر لوصول أم قاسم وابنها. قائل البيت هدبة بن الخشرم العذري. والشاهد فيه إعمال (قال) عمل (ظنَّ) بعد الاستفهام، في قوله: (متى تقول القلصَ.. يدنين)، وللبيت روايات أخرى لا تمس الشاهد. ديوان هدبة بن الخشرم/١٣٠، شواهد التوضيح/٩٢،....

(٣) يتشوق الشاعر إلى لقاء حبيبته بعد رحيل وشيك. قائل البيت عمر بن أبي ربيعة. والشاهد فيه إجراء (قال) مجرى الظن ونصبها مفعولين، في قوله: (متى تقول الدارَ تجمعُنا). ديوان عمر ابن أبي ربيعة/٤٣٤، سيبويه ١٢٤/١،...

(٤) ما بين الحاصرتين من المحقق وفي الأصل (ابن أبي ربيعة) فهذا البيت ليس لمن ذكر، بل =

أَجُهَّالاً تقولُ بَني لُؤَيٍّ ... لَعَمْرُ أبيكَ أم مُتَجاهلينا(١)

فإنْ فُصِلِ بأجنبيٍّ بطل العملُ، كقولك: (أأنْتَ تقولُ عَمْروٌ منطلِقٌ؟). والحكاية جائزةٌ إذا كمُلَت الشروطُ لأنها الأصلُ. اللّه أعلم.

المتعدي إلى مفعولَيْن ليس أصلهما مبتدأً وخبراً

قال رحمه اللّه تعالى: "والثالثُ مُتَعَدٍّ إلى مفعولَيْن، الثاني غيرُ الأول، نحو: (أعطَيْتُ زيداً درهماً، وكَسَوْتُ عَمْراً ثوباً)، فالدرهمُ غير زيد، والثوبُ غير عَمْرو. ويجوز أن يُقْتَصَر في هذا الباب على أحد المفعولَيْن، فنقول: أعطَيْتُ زيداً ولا تذكر ما أَعْطَيْت، وأَعْطَيْتُ درهماً، ولا تذكُر من أَعْطَيْت".

الشرح: الفعل المتعدِّي إلى غير مبتدأ وخبرٍ: متعدٍّ إلى مفعول واحدٍ وقد تقدَّم. ومتعدٍّ إلى مفعولين الثاني منهما غير واحد، وليس لها عددٌ محصورٌ كالنوع الأول، ولكنه كلُّ فعل اقتضى مزيداً على الفاعل والمفعول معبَّراً عنه باسم مفعولٍ تام من لفظه، (فدرهماً) من (أعطيتُ زيداً درهماً) مزيدٌ على الفاعل والمفعول مُعَبَّرٌ عنه باسم مفعولٍ من لفظِه، تقول: الدرهَمُ مُعْطى، وكذا: الثوبُ مكسُوٌّ.

وهذا البابُ أوسعُ من باب (ظنَّ)، فيجوز ذكرُ المفعولَيْن معاً، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾(٢)، {وحذفهما معاً، كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَن أَعْطَى وَاتَّقَى﴾(٣)}(٤)، وحذفُ الثاني وبقاءُ الأول، كقولِه تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ

= هو من الأبيات المشهورة للكميت بن زيد الأسدي من هاشميّته النونية المعروفة.

(١) بنو لؤي: يعنى بهم كل قريش. البيت في معرض فخر الكميت على اليمانية، وهو هنا يلوم قريشاً على توليتهم اليمانيين بعضَ شؤون الدولة وإيثارهم على المضريين. قائل البيت الكميت بن زيد الأسدي. والشاهد فيه إجراء (قال) مجرى الظن في نصبه مفعولين، بعد استفهام مفصولٍ عنه بأحد المفعولين، في قوله: (أجهالاً تقولُ بني لؤي)، الأصل عدم الفصلِ بين الاستفهام وفعل القول. هاشميّات الكميت/٣٠٩، وفيه (أنواماً تقول...). سيبويه ١٢٣/١، المقتضب ٤٧٩/٢،...

(٢) الكوثر/١ (٣) الليل/٥

(٤) ما بين المعترضتين ساقط من أ.

ربُّك فَتَرْضَى﴾(١)، وحذف الأول وبقاء الثاني، كقولِه تعالى: ﴿وآتَى الزكاة﴾(٢).

والمفعولُ الأول في هذا ما كان فاعلاً في المعنى، (فزيداً) في (أعطيت زيداً درهماً) فاعلٌ في المعنى لأنَّه آخذٌ.

والأصلُ تقديمُ المفعولِ الأوّل على الثاني، وهو في التقديم والتأخير على ثلاثة أضرب:

أحدها: يجب فيه الأصلُ، وهو تقديمُ المفعولِ الأول على الثاني، وذلك في ثلاثة مواضع:

أحدها: إذا خيف التباسُ الأوّلِ بالثاني، نحو: (أعطيْتُ زيداً عَمْراً).

الثاني: أن يكون الثاني محصوراً//نحو: (ما أعطَيْتُ زيداً إلاَّ درهماً). ٩٨/ب

الثالث: أن يكون الأول مضمراً. والثاني ظاهراً، نحو: (أعطَيْتُكَ درهماً).

والثاني: يجب فيه تركُ الأصل، وهو تقديمُ الثاني وتأخيرُ الأول. وذلك في ثلاثة مواضع:

أحدها: أن يكون الأول محصوراً، نحو: (ما أعطيتُ الدرهَمَ إلاَّ زيداً).

الثاني: أن يكون المفعول الثاني(٣) مضمراً، نحو: (الدرهَمَ أعطيتُه زيداً).

الثالث: أن يكون ملتبساً بضمير الثاني، نحو: (أعطَيْتُ الجُبَّةَ صاحبَها).

الضربُ الثالث: يجوز فيه التقديمُ والتأخيرُ، وهو ماعدا المواضعَ الستَّة المذكورة، نحو: (أَعْطَيْتُ زيداً درهماً، وأعطَيْتُ درهماً زيداً).

---

(١) الضحى/٥ (٢) البقرة/١٧٧

(٣) في أ وظ وس: (المفعول الأول). وهو غلط لأن المضمر في المثال إنما هو المفعول الثاني.

المتعدي إلى ثلاثة مفعولين

قال رحمه اللَّه تعالى: "الرابعُ مُتَعَدٍّ إلى ثلاثة مفعولِين، وهي أربعةٌ (أَعْلَمْتُ وأَرَيْتُ وأَنْبَأْتُ ونَبَّأْتُ) إذا كُنَّ بمعنى (أعلَمْتُ)، تقول: أَعْلَمَ اللَّهُ زَيْداً عَمْراً فاضلاً".

الشرح: الأفعالُ المتعدِّية إلى ثلاثةِ مفعولِيْن سبعة، ولكنَّ المصنِّف رحمه اللَّه ثبَّتها أربعة. وذكر (سيبويه) ثلاثةً: أَعْلَمَ وأَرَى ونَبَّأَ(١)، وزاد (أبو عليّ): (أَنْبَأ)،وزاد (السيرافي): (حدَّثَ وأخْبَر وخَبَّر)، فصارت سبعةً.

فأمَّا (أَعْلَمَ وأَرَى)، فهما عَلِمَ ورأى المتعديان إلى مفعولين هما في الأصل مبتدأٌ وخَبَرٌ، ثم أُدْخِلَتْ عليهما همزة التعدية، وتُسَمى همزة النقل، فازدادا مفعولاً ثالثاً هو الذي كان فاعلاً قبل النقل، كقولك: (أَعْلَمَني زيدٌ عَمْراً فاضلاً)، أصله: علِمْتُ عَمْراً فاضلاً. وكذا مثال (الجرجاني) أصله: عَلِمَ زيدٌ عمْراً فاضلاً. وهذه الهمزة تتصل بالفعل اللازم، نحو: جلس زيدٌ، فيتعدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ، وبالمتعدِّي إلى واحد، فيتعَدَّى إلى اثنين، نحو: سمعَ زيدٌ الكلام، فتقول: أَسْمَعْتُه الكلام، وبالمتعدي إلى اثنَيْن فيتعدَّى بها إلى ثلاثةٍ كما تقدَّم في (عَلِم ورأى)، حيث قيل: أَعْلَمَ وأَرَىَ.

وهذا النقل من الثلاثيِّ إلى الرباعيّ مُعَدٌّ له إلى ثالث، مُحقَّقٌ في (عَلِمَ ورأى). وأمَّا الأفعالُ الخمسةُ الباقيةُ فادُّعِيَ فيها ذلك، وليس بصحيح، لأنه لم يُعْهَد في واحدٍ منها أنه استعمل ثلاثياً متعدِّياً إلى اثنين ثم استعمل بالهمزة متعدِّياً إلى ثلاثةٍ، فالقول بذلك دعوى لا دليلَ عليها.

وإن كان (علم) بمعنى: عَرَف، و(رأى) بمعنى: أبصر وأصاب الرِّئَةَ، فهو مُتَعَدٍّ إلى واحدٍ، فيتعَدَّى بالهمزةِ إلى ثانٍ، نحو://أَعْلَمْتُ زيداً كذا إذا كان جاهلاً ٩٩/أ به، وأَرَيْتُ زيداً الهلالَ: جَعَلْتُه يُبْصِرُه، ومنه قوله تعالى: ﴿**مِنْ بَعْدِ مَا أَرَاكُمْ مَا تُحِبُّونَ**﴾(٢) وأَرَيْتُ زيداً الصَّيْدَ [جَعَلْتُه يُصيبُ رئتَه](٣). والمفعولان حينئذٍ

---

(١) سيبويه ٤/١

(٢) آل عمران/١٥٢

(٣) ما بين الحاصرتين من المحقق. وعبارة الأصل (أصاب رئته)، ولا يستقيم المعنى بها =

كمفعولَيْ (أَعْطَى) في كون الثاني غير الأول، وغيرِ ذلك من أحكامهما.

فأمَّا المفاعيل الثلاثةُ مع الأفعالِ السبعة. فالأولُ مع الثاني والثالث، كمفعولَيْ {أَعْطَى، والثالث مع الثاني كمَفْعولَيْ}(١) (ظنَّ) في كون أنهما مبتدأً وخبرٌ في الأصل، وغير ذلك من الأحكام.(٢)

ولم أرَ في كلام العرب نثرِهِ ونَظْمِه استعمالَ شيءٍ من هذه الأفعال السبعةِ متعدِّياً إلى ثلاثةٍ حالَ بنائه للفاعل، كما يمثِّل النحويّون في كتبهم، من نحو قولهم: (أَعْلَمَ اللَّهُ زيداً عَمْراً فاضلاً). لكنه جاء متعدِّياً إلى ثلاثة مبنيًّا للمفعولِ، فمن ذلك قولُ (النابغة الذبياني):

نُبِّئتُ زُرْعَةَ والسفاهةُ كاسمِها ... يُهْدي إليَّ غرائبَ الأشعارِ(٣)

ومنها قولُ الآخر:

وأُنْبِئتُ قَيْساً ولم أَبْلُه ... كما زَعَموا خيرَ أهلِ اليَمَنْ(٤)

ومنها قولُ الآخر:

وما عليكِ إذا أُخْبِرْتِني دَنِفاً ... وغابَ بعلُكِ يوماً أن تَعُوديني(٥)

= لغياب معنى التعدية والتصيير.

(١) ما بين المعترضتين ساقط من ظ.

(٢) أي: في قولنا (أعلمت زيداً الخبرَ صحيحاً)، لا علاقةَ بين المفعول الأول (زيداً) من جهة وبين المفعولين الثاني والثالث (الخبرَ صحيحاً) من جهة أخرى. ولكن المفعولين الثاني والثالث هذين، بينهما علاقة إسناد فهما مبتدأ وخبر أصلاً.

(٣) يهجو خصمه زرعة ويصفه بالسفاهة. الشاهد في البيت استعمال الفعل (نَبَّأ) متعدِّياً إلى ثلاثة مفعولين حال بنائه للمفعول فقط، في قوله: (نبئتُ زرعةَ يهدي). ديوان النابغة الذبياني/٥٩، معاني القرآن للأخفش/٣١٢، ...

(٤) لم أَبْلُه: لم أُجَرِّبْه. قائل البيت الأعشى ميمون بن قيس. والشاهد فيه استعمال (أنبأ) متعدياً إلى ثلاثة مفعولين حال بنائه للمفعول فقط، في قوله وأنبئتُ قيساً .. خيرَ). ديوان الأعشى/٢١١ مجالس ثعلب/٤١٤،...

(٥) الدَّنِف: المريض. يحثها على عيادته في مرضه إن أمكنها ذلك. ينسب البيت لرجل من بني كلاب. والشاهدُ فيه استعمال (أخبر) متعدياً إلى ثلاثة مفعولين حال بنائه للمفعول، في قوله:=

ومنها قول الآخر:

وخُبِّرتُ سـوداءَ الغَميمِ مريضـةً فأَقْبَلْتُ من أهلٍ بمصـرِ أعودُها(١)

ومنها قول الآخر:

أَوْ مُنِعْتُم ما تَسـألون فمن حُـدْ.........ـدِثْتُمـوه لـه عَلَيْنـا العـلاءُ(٢)

والبناء للمفعول فرعٌ للبناءِ على الفاعل، فهذا ـ واللّـه أعلم ـ الذي حمل من ألحقَ الأفعالَ الخمسة(٣) (بأعلم وأرَى) على إلحاقها بهما. وفي ذلك نظرٌ، لأن كثيراً من الأفعال وُضِعَتْ مبنيَّةً للمفعول ولم يُسْمَع من العرب استعمالُها مبنيَّةً للفاعل. وهذه الأفعالُ الخمسة كذلك، فينبغي أن لا يجوز بناؤها للفاعل متعدِّيةً إلى ثلاثةٍ. فأمَّا (أعلمَ وأَرى) فإنهما متعدِّيان إلى اثنين بغير همزةٍ، والهمزة تزيد مفعولاً آخر.

وأجاز (الأخفش) أن يُعامَل غير (علم ورأى) من أخواتهما القلبيَّة الثلاثية معاملتهما في النقل إلى ثلاثة بالهمزة، فيُقال على مذهبه: (أَظْنَنْتُ زيداً عَمْراً فاضِلاً)، وكذلك: أَحْسَبْتُه وأَزْعَمْتُه، وأَخَلْتُه وأَوْجَدْتُه(٤). وضُعِّف مذهبُه بوَجْهَين:

أحدُهما: أن المتعدِّي بالهمزة فرعُ المتعدِّي بالتجرُّد، وليس في الأفعالِ مُتَعَدٍّ

= (أخبرتني دنفاً)، ويروى: (خُبِّرتني). شرح ابن الناظم/٨٢، العين ٢/٤٤٣،...

(١) سوداء الغميم: امرأة من غطفان اسمها ليلى وكانت تنزل أرض الغميم. ينسب البيت للعوام ابن عقبة بن كعب بن زهير، كما ينسب لكثيِّر، وليس في ديوانه. والشاهدُ فيه استعمال فعل (خبَّر) متعدِّياً إلى ثلاثة مفعولين حال بنائه للمفعول فقط، في قوله: (خُبِّرت سوداءَ .. مريضةً). العيني ٢/٤٤٣، التصريح ١/٢٦٥،...

(٢) المعنى أننا لا نمنع الناس ما يطلبون من المعروف، فليس ثمة إذن من هو أشرف منا. قائل البيت الحارث بن حلزة اليشكري، والشاهد فيه استعمال الفعل (حدَّثَ) متعدِّياً لثلاثة مفعولين حال بنائه للمفعول، في قوله: (حُدِّثتموه له العلاء). شرح المعلقات السبع للزوزني/١٦١، شرح ابن يعيش ٧/٦٦،...

(٣) الأفعال الخمسة المقصودة هنا هي: (أنبأ ونَبَّأ وحدَّثَ وأخْبَرَ وخَبَّر).

(٤) شرح الكافية ٢/٢٧٤-٢٧٥. قال: "وعند الأخفش ينقل بالهمزة إلى ثلاثة [مفعولات] باقي أفعال القلوب أيضاً قياساً لا سَمَاعاً، فيقال: أَحْسَبْتُكَ زيداً وأظْنَنْتُكَ".

بالتجرُّد إلى ثلاثةٍ فيُحمَل عليه مُتَعَدٍّ بالهمزة. وكان مُقْتَضى هذا أن لا تُنْقَل (عَلِمَ ورَأَى)، لكن وردَ السماع بنقلهما فقُبل ووَجَب أن لا يُقَاسَ عليه.

والثاني: أنه لو ساغ القياس على (أَعْلَمَ وأَرَى) لساغ أن يُقَال: (أَكْسَوْتُ زيداً عَمْراً ثوباً)، وهذا لا يجوز بإجماع.

التمييز

قال رحمه اللَّه تعالى: "وأمَّا الخبرُ المنصوبُ والتمييز فخاصَّان أيضاً، لأن الخبرَ لا يكون من بين الأفعال إلاَّ لِكانَ وأخواتِها، ولعَسى وكاد. وكذا التمييز لا يكونُ في كل فعلٍ، وهو كقولك: (طابَ زيدٌ نَفْسَاً). ومعنى التمييز أن يكونَ الشيءُ مُبْهَماً يحتمل وجوهاً فيُمَيَّزُ بأحدِها، نحو أن تقول: (طابَ زيدٌ)، فلا يدرَى من أيِّ وجهٍ نَسبتَ الطيِّبَ إليه، فإذا قُلْتَ: (نفساً)، بيَّنتَ. ويأتي بعد كلامٍ تامٍّ، ومعنى تمامِ الكلام أن يكونَ الفعلُ قد أخذ ما يقتضيه، كأَخْذِ (طابَ) فاعلَه، ومثلُه: (كفى بزيدٍ رجلاً)، فاعرفه".

الشرح: قد تقدَّم ذكرُ الخبر المنصوب والكلامُ عليه، وقد علَّله (الجرجاني) {بأنّه لا يكونُ إلاَّ (لكان) وأخواتِها، و(لعَسَى وكادَ). فمرادُه ـ واللَّه أعلمُ ـ}(١) وما حُمِلَ عليها، فإنه ذكر (كربَ وأوْشَكَ وأخَذَ وجَعَل)(٢)، فدلَّ على أنه ما أراد إلا البابَيْن، لا ما عدَّه من الأفعال فقط.

وأمَّا التمييز فهو في الأصل مصدرُ ميَّز تمييزاً، إذا بيَّن. وفي الاصطلاح: النصُّ على أحدِ مُحْتَمَلاتِ اللفظِ بنكرةٍ منصوبة متضمِّنة معنى (مِن).

فأمَّا الاسمُ الذي ينتصبُ على التمييز، فهو كلُّ نكرةٍ منصوبةٍ متضمِّنةٍ معنى (مِن) الجنسيَّة، لبيان ما قبله من إبهامٍ في اسم مُجْمَلِ الحقيقة، او إجمالٍ في نسبةِ العامل إلى فاعله أو مفعوله.

---

(١) ما بين المعترضتين ساقط من ظ.

(٢) ينظر ص ٢٦٠ .

فخرج (بالنكرةِ) المشبَّهُ بالمفعول، نحو: (الحسنُ الوَجْهَ)، بالنصب(١). {وخرج (بمنصوبةٍ) المجرورةُ الرافعةُ الإبهامَ في نحو: (خمسة أثوابٍ)، والمرفوعةُ في قولك: (له ثوبٌ خزٌّ)}(٢). وخرج (بمُتَضمِّنة معنى مِن) الحالُ. و(لبيان ما قبله) مخرجٌ لاسم (لا) النافية للجنس، ولِنَحْو (ذنباً) من قولهم: (استغفِرُ اللَّهَ ذنباً). (وفي اسمِ مجملِ الحقيقة) مُدخِلٌ لأحدِ نوعَيْ التمييز، وهو ما دلَّ على مقدار، كالممسوح والمكيل والموزون والمذروع، أو شبهِ مقدارٍ نحو: (مثقال ذرَّةٍ خيراً)، و(إجمالٍ في نسبة العامل إلى فاعله أو مفعوله) مدخِلٌ للنوع الثاني، وهو ما يبيِّن إجمالاً في نسبة العامل إلى فاعله، أو مفعوله، نحو: ﴿**اشْتَعَلَ الرأسُ شيباً**﴾(٣) ﴿**وفجَّرْنا الأرضَ عُيُونا**﴾(٤). وهذا النوعُ الثاني هو مراد (الجرجانيّ) رحمه اللَّه تعالى، هنا.

واعلمْ أن التمييز إنَّما//يُذكر لرفع الإبهام. والإبهامُ تارةً يكون في اسم مُجْمَل - وقد ذكره (الجرجانيّ) في آخر الكتاب في باب الإعراب الأصلي وغير الأصليّ، ونأتي عليه في موضعه إن شاء اللَّه تعالى - وتارةً يكونُ في نسبة الفعل إلى فاعِله أو مفعوله كما تقدَّم في المثالَيْن بالآيتَيْن، فإن نسبة الاشتعال إلى الرأس - وهو فاعلٌ - مُجْمَلَةٌ، فبيَّنها بـ (شيباً)، ونسبة التفجير إلى الأرض - وهي مفعوله - مُجْمَلَةٌ فبيَّنها بـ (عيونا). ومن تمييز نسبة العامل إلى الفاعل قولُهم: تَصَبَّبَ عرقاً وتَفَقَّأَ شحماً وهم أحسنُ أثاثاً. ومنه وَيْحَه رجلاً، وحَسْبُك به فارساً وللَّه درُّه إنساناً، لأنه في معنى ذي النسبة المجملة كأنَّه قيل: ضَعُفَ رجلاً، وكفاك فارساً وعَظُم إنساناً. ١٠٠/أ

ومن التمييزِ المبيِّنِ للإجمال في النسبة، الواقعُ(٥) بعد أفعل التفضيل، وهو ضربان: **أحدهما:** سَبَبِيٌّ، وهو أن يكون فاعلاً في المعنى، فيَجبُ نصبُه نحو: (أنت أعلى

---

(١) (بالنصب): ساقطة من الأصل.

(٢) مابين المعترضتين ساقط من أ.

(٣) مريم/٤ (٤) القمر/١٢

(٥) أي: التمييزُ الواقع بعد أفعل التفضيل.

منزلاً وأحسنُ عبداً) بمعنى : علا منزلك وحَسُنَ عبدُك، ومنه قوله تعالى: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَراً﴾.(١)

والضربُ الثاني: ما أفعلُ التفضيل بعضُه، فيجبُ جرُّه بالإضافة إن لم يكن أفعلُ التفضيل مضافاً، نحو: (زيدٌ أكرمُ رجلٍ، وأفضلُ عالمٍ وأقوى فارسٍ)، فإذا قُلْتَ: (زيدٌ أَفْرَهُ عبداً)، بالنصب، كان من الضرب الأول. وإن قُلْتَ: (أفرهُ عبدٍ) كان من الضرب الثاني، وكان بعض ما أضيفَ إليه. واللَّه أعلمُ.

وكلُّ فعلِ تعَجُّبٍ فنسبتُه إلى فاعله أو إلى مفعوله مُجْمَلَةٌ، نحو: أكرِمْ بزيدٍ فارساً، وأَحْسِنْ بعَمرٍو صديقاً، وما أحسنه عابداً، وما أقبَحَه عاصياً، ونحو ذلك.

فإن كان (أفعل) مضافاً تَعَيَّنَ نصبُ ما هو فاعِلٌ في المعنى أيضاً [كالأوّل](٢) كقولك: أنتَ أحسنُ الناس رجلاً، وأفضلُ الناس عالماً.

وقولُه: "ومثلُه كفى بزيدٍ رجلاً"(٣)، يعني أن (رجلاً) قد جاء بعد تمام الكلام، لأن (بزيد) في موضِعِ رفع فاعل (كفى)، والباءُ زائدةٌ كزيادتِها في المفعول في قوله: (ألقى بيدهِ)، وكزيادتها في المبتدأ في قولك: (بِحَسْبِكَ أن تَفْعَل).

ومتى كان التمييزُ متَّحِداً بمعمولِ الفعل، بأن كان هو إيّاه في المعنى، وجَبَتْ مطابقته له، كقولك: (كفى بزيدٍ خليلاً، وبالزيدَيْن خليلَيْن، وبالزيدِيْنَ أخلاّءَ)، وكذا يجب أن//نقول: (كَرُم عمرٌو صاحباً، وكَرُمَ العَمْران صاحبَيْن، والعَمْرون أصحاباً). ١٠٠/ب

وإنْ لم يتحد به معنى وخيف اللَّبْسُ وجَبَت المطابقةُ أيضاً، نحو: (طاب الزيدان أَبوَيْن) إذا أرَدْتَ: طاب أبواهما وأُبوَّتُهما لبنيهما، فالإفرادُ في مثل هذين القصدين غيرُ جائزٍ لأنه يوهمُ أن المقصودَ نسبةُ الطيب إلى أبيهما وأنه واحد. فإن أُمِنَ اللَّبْسُ جاز الإفرادُ والمطابقةُ، والإفرادُ أجودُ، كقوله تعالى: ﴿فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ

---

(١) الكهف/٣٤

(٢) ما بين الحاصرتين من المحقق، وهو في الأصل (كالثاني)؛ لأن الضرب الثاني يجب جره، والمثال هنا على تعيّن النصب وهو الضربُ الأول.

(٣) أي: وقول الجرجاني في الجمل ص ٢٦٠ .

مِنْهُ نَفْساً﴾(١).

وإذا كان عاملُ التمييز غير فِعْلٍ أو فعلاً غير متصرفٍ، لم يجُز تقديمُ التمييز عليه بإجماع. وإن كانَ فعلاً متصرِّفاً نحو: {طابَ زيدٌ نَفْساً}(٢) لم يجز التقديم عليه عند (سيبويه)(٣)، وجاز عند (الكسائي والمازنيّ والمبرد(٤) وشيخنا أبي عبد اللَّه بن مالك) رحمة اللَّه عليهم، قياساً على سائر الفضلاتِ المنصوبة بفعل متصرِّف، ولورودِه في كلامهم كثيراً، فمنه قولُ (ربيعة بن مقروم الضبِّي):

وواردةٍ كأنها عُصَبُ القطا ... تُثيرُ عَجاجاً بالسَّنابك أصْهَبَا

رَدَدْتُ بِمِثْلِ السِّيدِ نَهْدٍ مُقلَّصٍ ... كَميشٍ إذا عِطْفَاهُ ماءً تَحَلَّبَا(٥)

ومنه قولُ بعضِ الطائيين:

أنَفْساً تطيبُ بنَيْلِ المُنى ... وداعي المَنُونِ ينادي جِهَارا(٦)

وقول الآخر:

---

(١) النساء/٤. من قوله تعالى: ﴿وآتوا النساء صدقاتهن نحلة فإن طبن لكم عن شيءٍ منه نفساً فكلوه هنيئاً مريئاً﴾.

(٢) ما بين المعترضتين ساقط من الأصل.

(٣) سيبويه ١/٢٠٤-٢٠٥.

(٤) همع الهوامع ١/٢٥٢.

(٥) عُصَب: ج عصبة، وهي الجماعة. واردة: أي ربَّ واردةٍ، ويعني بها قطيع الخيل. السنبك: مقدم الحافر، السِّيد: الذئب. نهدٍ: ضخم، مقلَّص: طويل الأطراف، كميش: حاد في عدوه. عطفاه: جانباه. والمعنى أنه يرد غايات الأعداء بفرس كالذئب. الشاهدُ في البيت جواز تقديم التمييز المنصوب بفعل متصرِّف على عامله، في قوله: (إذا عطفاه ماءً تحلبا)، فقد قدم (ماءً) على عامله فعل (تحلَّب). الأمالي الشجرية ١/٣٣، شرح ابن الناظم/١٣٩،....

(٦) المنى: ج مُنْيَة، ما يتمناه الإنسان. المنون: المنية، الموت، يريد: لا سرور للإنسان بتحقيق أمنياته ما دام الموتُ ينتظره. لم يعز البيت لقائل معيَّن. والشاهدُ فيه جواز تقديم التمييز المنصوب بفعل متصرف على عامله، في قوله: (أنفساً تطيبُ) إذ قدَّم التمييز (نفساً) على عامله فعل (تطيب) وأصل التركيب: تطيب نفساً. مغني اللبيب/٤٦٣، العيني ٣/٢٤١،....

ضَيَّعتُ نفسِـيَ في إبعاديَ الأملا — وما ارْعَوَيْتُ ورَأسِي شَيْباً اشْتَعَلا(١)

وقولُ الآخر:

إذا المرءُ عَيْناً قَرَّ بالأهلِ مُثْرِياً — ولم يُعْـنَ بالإحسـانِ كان مذمَّما(٢)

وقولُ الآخر:

ولسـتُ إذا ذَرْعاً أضيق بضارعٍ — ولا يائس عند التَّعَسُّر من يُسْرِ(٣)

وقد جاءَ متقدِّماً على الجامدِ في الضرورة، في قول الراجز:

ونـارُنا لـم يُـرَ نـاراً مثـلُها — قـد شـهِدَتْ ذاك مَعَـدٌّ كلُّـها(٤)

وهو في غاية الشذوذ.

ولا بدَّ في التمييز من التنكير، فإن جاء بلفظ التعريف، فيُقَدَّرُ تنكيره، كقولهم: (كم ناقةً لك وفصيلَها)(٥)، على تقدير: وفصيلاً لها. ومنه قولُ بعض العرب ـ رواه الكوفيون - (قبضْتُ الأحدَ العَشَرَ الدرهمَ)(٦)، يريد: الأحَدَ العَشَر درهماً(٧). ومن ذلك

---

(١) يلوم الشاعرُ نفسه على تماديه بالباطل. لم يعز البيت لقائل معين، والشاهدُ فيه جواز تقديم التمييز على عامله المتصرف، في قوله: (شيباً اشتعل). مغني اللبيب/٤٦٢، شرح ابن عقيل٢/٢٩٤،...

(٢) قَرَّ عيناً بالشيء: ارتاح إليه. أي على الإنسان أن يقدِّم الإحسان إذا أمكنته الفرصةُ وإلاَّ ذُمَّ. لم يعز البيت لقائل معيَّن، والشاهدُ فيه تقديم التمييز على عامله المتصرف، جوازاً، في قوله: (عيناً قرَّ)، والأصل: قرَّ عيناً. مغني اللبيب/٤٦٢، شرح الأشموني ٢/٢٠٢.

(٣) ضاق ذرعاً بالأمر: لم يطقه. ضارع: ذليل. يريد أنه لا يذل في الضيق، ولا يقنط من الفرج عند الشدة. ينسب البيت لأبي الهول الحميريّ. والشاهد فيه تقديم التمييز على عامله المتصرف، في قوله: (ذرعاً أضيقُ)، والأصل: أضيق ذرعاً. شرح الكافية الشافية ٢/٧٧٧، شرح ابن الناظم/١٣٩،...

(٤) معدّ: مجموعة كبيرة من القبائل العربية تنسب إلى (معد بن عدنان). يفخر بكرمهم وكنَّى عن ذلك بعظم نارهم. لم ينسب البيت لقائل معيَّن. والشاهدُ فيه، جواز تقديم التمييز على عامله الجامد ضرورة، في قوله: (ناراً مثلُها). والأصل: لم يرَ مِثلُها ناراً. فقدَّم (ناراً) على عاملها الجامد (مثل) للضرورة. شرح الكافية الشافية ٢/٧٧٩، شرح ابن الناظم/١٣٩،....

(٥) شرح عمدة الحافظ/٤٧٨.

(٦) شرح عمدة الحافظ/٤٧٩.

(٧) في أ وظ (يريد: قبضت الأحد عَشَر درهماً).

قول الشاعر:

رَأَيْتُـــك لَمَّـــا أن عَـرَفْتَ وجـوهَنا
صَدَدْتَ وطِبْتَ النَّفْسَ يا قَيْسُ عن عَمْرِو(١)

وقولُ الآخر:

عَلامَ مُلِئْتَ الرُّعْبَ والحربُ لم تَقِدْ   لَظَاها ولم تُسْتَعملِ البيضُ والسُّمْرُ(٢)

---

(١) صَدَدْتَ: أعرضت، طبت النفس: رضيت وقبلت. المعنى أن قيساً كان يطالبُ بدم عمرو، ولكنه تراجع لما عرف أن قتلته أقوياء لا قبل له بهم. ينسب البيت لرشيد بن شهاب اليشكري، وزعم بعضُهم أنه مصنوع، ولكن أكثر النحاة قد صححوه. والشاهد فيه تعريف التمييز، وحقُّه التنكير، ولكنه على تقدير التنكير، وذلك في قوله: (طبتَ النفسَ)، والتقدير: طبت نفساً. أوضح المسالك ١/١٨١ شرح ابن عقيل ١/١٨٢،....

(٢) يعيِّره بأنه خاف وارتعد، ولما تبدأ المعركة بعد. لم أقف على اسم قائل البيت. والشاهد فيه مجيء التمييز معرفة، على تقدير التنكير، لأن حقه التنكير، وذلك في قوله: (مُلئتَ الرعبَ)، والتقدير: ملئت رعباً. شرح عمدة الحافظ/٤٧٩.

المفعول المطلق

قال رحمه الله تعالى: "وأمَّا العامّ في النصب، ففي خمسةِ أشياء: المصدر، كقولك: قُمْتُ قِياماً// وضربْتُ ضربةً وسَوْطاً وضَرَبْتُ ضَرْبَ زيدٍ الذي عَرَفْتَه". ١٠١/

الشرح: معنى كون نصبِ هذه الخمسة نصباً عامّاً، أنه ينصبهما كلُّ فِعْلٍ، اللازم والمتعدي. فنصبُهما عامٌّ بهذا الاعتبار.

أولُها المصدرُ، ويُسَمُّونه (المفعول المطلق)، ويُسَمَّى مطلقاً، لأنَّ حملَ المفعول عليه لا يُحْوِجُ إلى صِلَةٍ، لأنَّه مفعولُ الفاعل حقيقةً، بخلاف سائر المفعولات فإنها ليست بمفعولٍ للفاعل، وتسْمِيةُ كلٍّ واحدٍ منها مفعولاً، إنما هو باعتبار إلصاقِ الفعل به، أو وقوعِه لأجلِه أو معَه، ولذلك احتاجَت في حملِ المفعول عليها إلى التقييدِ بحرف الجر، كقولك في (ضربَ زيدٌ عَمْراً) التصق ضربُ زيدٍ بعَمْرو. وتقول: يومَ الجمعةِ مسافَرٌ فيه، والإكرامُ مُجَاءٌ له، والخشبةُ مستوٍ الماء معها(١). فلما اختصَّت المفعولات بالتَّقييد، خصَّ المصدر بالإطلاق.

والمصدر اسمُ المعنى المنسوب إلى الفاعل أو النائب عنه، كالضربِ والإكرام والانطلاق والاستخراج، في قولك: ضربَ زيدٌ وأكرمَ وانطلق واستخرج.

والحاملُ على ذِكر المفعول المطلق مع عامله أحدُ ثلاثةِ أشياء: التوكيدُ، كقولك: قمتُ قياماً، وضربْتُ ضرباً. أو بيانُ النوع، كما مثَّل بقوله: ضربْتُ الضربَ الذي عَرَفْتَه، أو بيان العدد، كقوله: ضربْتُ ضربَةً، وكقولك: ضربْتُ ضربتين وضَرَباتٍ. وإنما كانت ثلاثةً لا رابع لها، لأن المصدرَ إمَّا أن يدلَّ على نفس ما دلَّ عليه الفعلُ، أو على قدْرٍ زائدٍ، فالأول المؤكِّد، والثاني، إمَّا نوعٌ أو عدد.

---

(١) أي يقدر هذا في قولنا: (سافرتُ يومَ الجمعة، وجئت إكراماً لك، واستوى الماء والخشبةَ) فالمفعول فيه (يوم) والمفعول له (إكراماً)، والمفعول معه (الخشبةَ)، كلها مفعولات مقيَّدة بالظرفية أو السببيَّة أو المعيَّة.

واختُلفَ هل الفعلُ أصلٌ للمصدر أو المصدرُ أصـل للفعـل؟ فمذهـب البصريين أن المصدرَ أصلٌ للفعل،(١) لأن الفرعَ لا بدَّ فيه من معنى الأصـل وزيـادة ، والفعلُ يدلُّ على الحدثِ والزمانِ، فقد دلَّ على قَدْرٍ زائد على المصدر، فدلَّ علـى أنـه فـرعٌ على المصدر، وبهذا الدليل ثبتَتْ فرعيَّـةُ الصفـاتِ من أسـماءِ الفـاعلين والمفعـولين والصفات المشبَّهة بها، فإنَّ اسمَ الفاعل (كعالِمٍ ومُكـرِمٍ)، يـدلُّ علـى الحـدثِ والفـاعلِ له، واسمَ المفعول (كمضروب ومُكْرَمٍ)، يدلُّ على الحدثِ ومن وقعَ به، ونحو ذلك.

{ومذهبُ الكوفيِّين أن المصدر مُشْتَقٌّ من الفعل(٢)، لأنَّ المصدر (مَفْعَل)، فحقُّـه أن يكون صادراً، ولأن الفعلَ يعملُ فيه، والعاملُ مؤثِّر في المعمول، ولأنَّ المصـدر يعتلُّ لاعتلال الفعل. والصحيحُ الأوَّلُ لِما ذُكر من الدليل.}(٣)

وينوبُ عن المصدر ما دلَّ عليه، وذلك عشرةُ أشياء:

الأول: الآلـة، كمـا مَثَّل//رحمـه اللَّه تعالـى من قولـه: "ضـربته سَوْطاً"، أصلُه: ١٠١/ب ضربْتُه ضربةً بسـوطٍ،وتقـول:ضربتُـه سـوطَيْن وأسـواطاً،فتقومـان مقـام ضربتَيْـن وضَرَباتٍ.

الثاني: صفةُ المصدر تقومُ مقامَه، كما مثَّل رحمه اللَّه تعالى من قوله: "ضربْتُ ضربَ زيدٍ" أي ضربتُ ضرباً مثل ضربِ زيدٍ، لأن ضربَ زيد لم يضربـه غيره. ومنه قولك: سرتُ أحسنَ السيرِ، وأدَّبْتُه أيَّ تأديب.

ولم يذكر (الجرجانيّ) رحمه اللَّه تعالى مما ينوبُ عن المصدر سواهما.

الثالث: ضميرُ المصدر يقومُ مقامَه(٤)، نحو: (عبد اللَّه ـ أظنُّـه ـ جـالسٌ)، أي: أظن ظنِّي، ومنه قولُه تعالى: ﴿**لا أَعَذِّبُه أَحَداً منَ العَالَمِين**﴾(٥).

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف/٢٣٥-٢٣٨.

(٢) المصدر السابق.

(٣) ما بين المعترضتين ساقط من س.

(٤) أي: يقومُ مقامَ المصدر.

(٥) المائدة/١١٥.من قوله:﴿...فمن يكفر بعد منكم فإني أعذبه عذاباً لا أعذبه أحداً من العالمين﴾.

الرابع: الاسمُ المشار إليه يقوم مقامَه، نحو: (ضربته ذلك الضربَ وأدَّبتُه ذلك التأديب).

الخامس: مرادفُ المصدر يقوم مقامه، نحو: (جَلَس قُعوداً وقعد جلوساً)، وهو كثيرٌ في الكلام، {ومنه قولُ النابغة:

دنَتْ فعلَ ذي حُبٍّ فلما اتَّبعتُها   تولَّتْ وخلَّتْ حاجَتي في فُؤادِيا(١)

أي: فَعَلَتْ فِعْلَ ذي حُبٍّ(٢). وقولُ الآخر:

يُعْجِبُه السَّخُونُ والبَرُودَ   والتَّمرُ حبَّاً ما له مَزيدُ(٣)

وذهبَ (المازنيّ) إلى أنَّ هذا النوعَ منصوبٌ بالفعل المذكور(٤). ومذهبُ (سيبويه) أنه منصوبٌ بفعل آخر دلَّ عليه المذكور(٥)، كأنه قال: اجلسْ فاقعُد قعوداً، ونحو ذلك.}(٦)

السادس: مالاقاه في الاشتقاق، كقوله تعالى: ﴿واللَّهُ أَنْبَتَكُم في الأرضِ

---

(١) فعل ذي حبٍّ: أي: كفعل ذي حبٍّ، يشير إلى أنها أغرته بحبها ثم تخلت عنه. قائل البيت النابغة الجعدي. والشاهد فيه نيابةُ مرادف المصدر عنه في قوله: (دنت فعل ذي حُبٍّ) أي دنت دنوَّ ذي حبٍّ. ديوان النابغة الجعدي/١٧١، وفيه "بدت فعل ذي ودٍّ ...". الأمالي الشجرية١/٢٨٢.

(٢) لعل الصواب: (دنَتْ دُنُوَّ ذي حُبٍّ)، لأن الشاهد هنا على نيابة مرادف المصدر عن المصدر، وليس نيابة مرادف الفعل.

(٣) السَّخون: ما يسخن من المرق، البرود: البارد، والمعنى: يعجبه كل طعام. يُنسب الرجز إلى رؤبة بن العجاج. والشاهد فيه نيابة مرادف المصدر عنه في قوله: (يعجبُه التمرُ حبَّاً)، والتقدير: يعجبه التمر إعجاباً. ديوان رؤبة/١٧٢ (من الأبيات المنسوبة إليه)، الأمالي الشجرية ٢/١٤١،...

(٤) شرح الكافية ١/١١٦، وهو أيضاً مذهب المبرد والسيرافي. تنظر الحاشية التالية.

(٥) شرح الكافية ١/١١٦، قال: "وقد يكون [المفعول المطلق] بغير لفظه، نحو: قعدت جلوساً .. ومذهب سيبويه .. أن المصدر منصوب بفعله المقدَّر ... ومذهب المازني والمبرد والسيرافي أنه منصوب بالفعل الظاهر".

(٦) ما بين المعترضتين ساقط من س.

نباتاً﴾(١) و**﴿تبتّل إليه تَبْتيلا﴾**(٢)، الأصلُ: أَنبتَكُم إنباتاً، وتبَتَّل إليه تبَتُّلاً، فناب مصدرُ غير فعله عنه"، ويجوز أن يكون منصوباً بفعل مقدَّرٍ، تقديرُه ـ والله أعلم ـ أَنْبَتَكم فَنَبَتّم نَباتاً، وتبتَّل إليه فبتِّل نَفْسَكَ تَبْتيلا(٣). فعلى هذا لا يكون مِمَّا نحنُ فيه.

السابع: العددُ يقومُ مقامَ المصدر، نحو: (ضربتُه عَشْرَ ضربَاتٍ، ومئةَ ضَرْبَةٍ).

الثامن: (كلّ) المضاف إلى المصدر، كقوله تعالى: **﴿وإنْ تعدِلْ كلَّ عَدْلٍ﴾**(٤)، وقولِه تعالى: **﴿فَلاَ تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ﴾**(٥)، والتقدير: إنْ تعدلِ العدلَ كلَّه، ولا تميلوا الميلَ كلَّه.

التاسع: (بعض) المضاف إليه المصدر، نحو: (مِلْتُ إليه بعضَ الميل وأغضَيْتُ له بعضَ الإغضاء)، أي: ملتُ إليه ميلاً بعضَ الميل، وأغضَيْتُ له إغضاءً بعضَ الإغضاء.

العاشر: نوعُ المصدر يقوم مقامَه،نحو: (رَجَع القَهقَرى، وقَعَد القُرْفُصَاء واشْتَمَلَ الصَّمَّاء).(٦) {أي: رجع الرجوع القَهقَرى// وقعد القعدةَ القرفصاء، واشْتَمل الشَّمْلةَ الصَّمَّاء.}(٧) ١٠٢/أ

وعلى هذا يجري جميعُ ما أقيم مقام المصدر، وانتصبَ انتصابه. والله أعلم.

---

(١) نوح/١٧.

(٢) المزمل/٨، من قوله تعالى: ﴿واذكر اسم ربك وتَبَتَّلْ إليه تبتيلا﴾.

(٣) وهذا مذهب سيبويه وتقديره. ينظر شرح الكافية ١/١١٦.

(٤) الأنعام/٧٠. من قوله تعالى: ﴿ ... وذكِّر به أن تُبسَل نفسٌ بما كسبتْ ليس لها من دون الله وليٌّ ولا شفيع، وإن تعدلْ كلَّ عَدْلٍ لا يؤخذْ منها ...﴾.

(٥) النساء/١٢٩. من قوله تعالى: ﴿ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حَرَصتُم فلا تميلوا كلَّ الميل فتذروها كالمعلَّقة ...﴾.

(٦) اشتمال الصمَّاء: أن يتجلل الرجل بثوبه ولا يرفع منه جانباً.

(٧) ما بين المعترضتين ساقط من أ وظ وس.

فصل: المصدر النائب عن فعله

ويُنصبُ المصدرُ بفعلٍ محذوفٍ، وحذفُه على ضربين: واجبٍ وجائزٍ. فأمَّا الواجبُ فأنواع: أحدها أن يكون المصدرُ بَدَلاً من اللفظ بالفعل، وهو على ضربَيْن: طَلَبٍ وخبرٍ. **أما الطَّلَبُ فأنواع:**

أحدها: أن يكون أمراً أو نهياً كقولك: (قياماً لا قعودا)، أي: قمْ لا تقعُدْ، ومنه قولُه تعالى: ﴿فَضَرْبَ الرِّقابِ﴾(١)، أي: فاضربوا الرقابَ، {وقولُ الشاعر:

يَمُـرُّون بالدَّهنا خِفـافاً عِيـابُهم ... ويرجعْنَ من دَارِين بُجْرَ الحَقائبِ

على حينَ أَلهى الناسَ جُلُّ أمورِهم ... فنَـدْلاً زريقُ المَـالَ نَـدْلَ الثَّعالبِ(٢)

(فنـدلاً) بدلٌ من اللفظ بـالفعلِ وهو اندلي، والدهنـا: موضـعٌ ببـلاد تميـم، يُمَـدُّ ويُقْصَر(٣)، وعيـابهم: جمع عَيْبَـة، وهي ما يُجْعَل فيه الثياب. ودارين: موضـعٌ. والحقائب: جمع حقيبة، وهي وعاءٌ يجمعُ فيه الرجل زادَه. وبُجْر: جمع بجراء، وهي الممتلئـة. والنـدلُ: النقلُ والاختطـاف، يقـال: نَدَلْـتُ الدلـوَ، إذا أخرجتُها من البـئر. (زريقُ): مبنيٌّ على الضم لأنه منـادى محذوفٌ حرفُ ندائه، أي: اندلي يا زريقُ ـ وهي قبيلةٌ ـ المالَ ندلَ الثعالبِ، ومن أمثال العرب: (أكْسَبُ من ثعلب)}(٤).

الثاني: أن يكون دعاءً، كقولهم: سُقْياً له ورَعْيًا، وجَدْعاً وبُعْداً وخَيْبَةً، ونحو ذلك.

الثالث: أن يكون استفهاماً لقصد التوبيخ، كقولك: أجُلُوساً وقد سارَ الركبُ؟

---

(١) محمد/٤. من قوله تعالى: ﴿فإذا لقيتم الذين كفروا فضربَ الرقاب...﴾.

(٢) يصف قبيلة (زريق) باللصوصيَّة في حين يهتم الناس بعظائم الأمور وجلائلها. ينسب البيتان للأحوص الأنصاري وأعشى همدان وجرير، وينسب بعضهم البيت الثاني لجرير، وهما ليسا في ديوان الأحوص والأعشى. والشاهدُ فيهما نيابة المصدر عن فعله المحذوف في الأمر، في قوله: (فندلاً زريقُ المالَ) أي: اندلي ندلاً. سيبويه ١/١١٥-١١٦، الإنصاف/٢٩٣،...

(٣) معجم ما استعجم ١/٥٩٩، المقصور والممدود للفراء/٥٧.

(٤) مجمع الأمثال للميداني ٢/١٦٩، وفيه "أكسبُ من فهد".

{وأتكاسُلاً وقد قَرُبَ الأجل؟ وأتَعَباً في جمع الحطام وأنت تاركُه وراحلٌ عنه؟ وقولِ الشاعر وهو (جرير) يهجو (العباس بن يزيد الكندي):

أَعَبْداً حَلَّ في شُعَبَى غريباً ... أَلُؤْماً لا أَبالكَ واغترابا(١)

أي: أَتلؤم وتغتربُ. وشُعَبَى(٢)، بضمِّ الشين وفتح العين ـ مقصوراً ـ اسم موضع.

أمَّا الخبرُ فأنواعٌ أيضاً:

أحدها: أن يدلَّ على عامله دليلٌ، ويكثر استعمالُه كقولهم عند تذكُّر نعمةٍ: حَمْداً وشكْراً لا كُفْراً، وعند تذكُّر شدَّةٍ: صبراً لا جزعاً، وعند ظهور ما يعجبُ: عجباً، وعند خطابِ مرضيٍّ عنهُ: أفعلُ ذلك وكرامةً، وعند خطابِ مغضوبٍ عليه: لا أفعل ذلك//ولا كيداً ولا همَّاً، ولأفْعَلَنَّ ذلك ورَغْماً وهواناً.}(٣) ١٠٢/ب

النوع الثاني: أن يكونَ مفصِّلاً لعاقبة ما قبلَه، كقوله تعالى: ﴿**حَتَّى إِذَا أَثْخَنْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الوَثَاقَ فَإِمَّا مَنّاً بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً**﴾(٤) أي: فإمَّا أن تَمنُّوا منَّاً، وإمَّا ان تُفادُوا فداءً.

النوع الثالث: أن يكون نائباً عن خبرِ اسمِ عينٍ، بتَكريرٍ أو حَصْرٍ، نحو: (أنتَ سيراً سيراً، وما أنتَ إلا سَيْراً)(٥)، أي: أنت تسيرُ سيراً، وما أنت إلا تسير سيراً.

النوع الرابع: أن يكون مسوقاً للتشبيه بعد جملةٍ، كقولك: (له بكاءٌ بكاءَ الثكلى، وله صوتٌ صوتَ حمارٍ)(٦)، {والتقدير: يبكي بكاءَ الثكلى، ويُصَوِّتُ

---

(١) يهجوه بالعبودية واللؤم، والشاهدُ في البيت نيابة المصدر عن فعله في استفهام لقصد التوبيخ، في قوله: (ألؤماً واغترابا). ديوان جرير ٦٥٠/٢، العيني٤٩/٣،...

(٢) معجم ما استعجم ٧٩٩/٢، قال: "مقصورٌ على وزن فُعَلى ... وهي هضبة بحمى (ضريَّة).

(٣) ما بين المعترضتين ساقط من س.

(٤) محمد/٤.

(٥) شرح الكافية الشافية ٦٦٥/٢، (إنما أنا صبراً).

(٦) سيبويه ٣٥٥/١، ٣٦٧.

صوتَ حمار}.(١)

النوع الخامس: أن يكون مؤكداً لنفسِه، وهو الآتي بعد جملةٍ هي نصٌ في معناه، نحو قولك: (له عليّ عشرةٌ عرفاً واعترافاً).

النوع السادسُ: أن يكونَ مؤكِّداً لغيره، وهو الآتي بعد جملةٍ صائرةٍ به نصًّاً، نحو: (أنت ابني حقّاً). وسُمِّيَ مؤكِّدا لغيره، لأنَّه يصير به نصًّا، بعد أن كان مُحْتَمَلاً. واللَّه أعلم.

---

(١) ما بين المعترضتين ساقط من الأصل. وهو في بقية النسخ.

ظرفا الزمان والمكان

قال رحمه اللَّه تعالى: "وظروف الزمان نحو: (خرجْتُ يومَ الجمعة)، وكذا كلُّ زمانٍ يقع فيه فعلٌ. وظروف المكان المبهمة، وهي الجهات الستّ: خلفَكَ وأمامكَ وفوقكَ وتَحْتَكَ، ويمينَك وشِمالَك. تقولُ: جَلَسْتُ خلفكَ، وضربْتُ زيداً أمامك. وكذا كلُّ ما كان جهةً، نحو: حذاءَك وإزاءك وقُبالتَكَ. ومنها: عندك، ووَسْطَ الدار. ومن ذلك المقادير، نحو: الفرسخُ والميلُ، تقول: سرتُ فَرْسَخاً وميلاً، فيكون منصوباً على الظرف، كأنَّك قلْتَ: سرْتُ هذا المقدار، ولا يكون المكان المخصوصُ ظرفاً، نحو: الدار والسوق والمسجد".

الشرح: الثاني مما ينتصب انتصاباً عاماً بمعنى أنه يعمل فيه اللازمُ والمتعدي ـ الظرفُ ـ وهو كلُّ زمانٍ أو مكانٍ متضمِّنٌ معنى الحرف (في) باطِّراد. فإن قيل: إذا كان متضمناً معنى (في)، فحقُّه أن يُبْنَى، لأن الاسم يبنى إذا تضمَّن معنى الحرفِ (كمتَى، وأين، وكيفَ) ونحو ذلك، فالجواب أن الظرف يحسنُ ظهور (في) معه، والأسماء المبنيَّة للتضمُّن (كمتى وكيف) لا يحسن ظهورُ الحرف معها، فدلَّ على أن التضمُّن اللازم هو المؤثر في البناء.

فإن قيل: ما ذكرته من عدم اللزوم منتقضٌ (بأمس)، فإنه مبنيٌّ لتضمُّنه معنى حرف التعريف، ويحسنُ ظهورُه معه، قال اللَّه تعالى: ﴿**كما قَتَلْتَ نَفْساً بالأمسِ**﴾(١)،//فالجواب.. ١٠٣/أ

....(٢)

وهو على ضربَيْن: زمانٍ ومكانٍ.

---

(١) القصص/١٩

(٢) سقط في جميع النسخ، وقد ترك بياض في مكانه بمقدار سطرين. ولعل الجواب أن (أمس) إذا ظهر معه حرف التعريف صار معرباً. والحكم الذي ذكره البعلي بعدم ظهور الحرف المضمَّن معناه إنما ينطبق على المبني. فلا اعتراض.

بدأ (الجرجانيّ) رحمه اللَّه تعالى بظرف الزمان لوجهَيْن:

أحدهما: أنه أعمُّ. والثاني: أن الفعلَ دالٌ عليه بصيغته(١)، فكان تقديمُه أولى.

وهو منقسمٌ إلى (مُبْهَمٍ)، كوقتٍ وحينٍ، ومدَّةٍ وزمان، وأوانٍ. وإلى (مُعَيَّن)، كما مثل رحمه اللَّه تعالى: (خرجتُ يومَ الجمعة)، وكذا قولك: اعتكف زيدٌ يومَ الخميس، وصامَ يوم الاثنين، ونحو ذلك.

ثمَّ من أسماء الزمان ما يضاف إلى الجمل. وهو ضربان:

أحدهما: ما يضاف إليها لزوماً، نحو: (حيث وإذ وإذا وأيَّان)، فيجب بناؤه لشَبَهه بالحرف في لزوم الافتقار إلى الجملة.

والثاني: يضافُ إلى الجملة جوازاً (كحين ووقت ويوم)، فالقياسُ بقاء إعرابه، لأن عروضَ شَبَهِ الحرفِ لا أثرَ له في الغالب. والجملةُ ثلاثة أضرب:(٢)

أحدها: أن تكون مصدَّرةً بفعل ماضٍ، فالمسموعُ من العرب فيه الوجهان: الإعرابُ والبناء، ويروى قول الشاعر:

"**على حينَ عاتَبْتُ المشيبَ على الصِّبا**"(٣)، بالوجهَيْن.

والثاني: أن تكون مصدَّرة بمضارع.

والثالث: أن تكون مصدَّرةً بمبتدأ، فهما(٤) على ما يقتضيه القياسُ من لزومِ الإعراب. وأجاز الكوفيون البناء،(٥) وحملوا عليه قوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمَ لا

---

(١) أي إن كل فعل يتضمَّن معنى الزمان ولا يتجرد منه،لأن الفعل يدل على حدثٍ مقترنٍ بزمان.

(٢) أي الجملة التي يضاف إليها الظرف.

(٣) هذا صدر بيت، وعجزه: "فقلت ألمَّا أصحُ والشيبُ وازعُ". أصحو: أفيق، وازع: زاجر. يلوم الشاعر نفسه على تماديها في الباطل. قائل البيت النابغة الذبياني. والشاهدُ فيه جواز بناء الظرف المبهم عند إضافته إلى جملة مصدَّرة بفعل ماضٍ، في قوله: (على حينَ عاتبتُ). ديوان النابغة الذبياني/٧٩، سيبويه ٢/٣٣٠،...

(٤) فهما: أي الظرف المضاف إلى جملة مصدرة بمضارع، والظرف المضاف إلى جملةٍ مصدَّرة بمبتدأ.

(٥) معاني القرآن للفراء ١/٣٢٦، قال: "ترفع (اليوم) بهذا، ويجوز أن تنصبه لأنه مضاف إلى غير اسم".

﴿يَنْطِقُون﴾(١) بالفتح. والله أعلم.

وأما ظرف المكان، فَيَنْقَسمُ إلى مُبهمٍ ومُعَيَّن. فالمبهم ما كان لفظُه غير مُشْعِرٍ بصورة مُسَمَّاه،نحو الجهات الستّ وسائر ما مثَّل به (الجرجانيّ)(٢) رحمه الله تعالى.

والمعيَّن ما كان لفظه مشعراً بصورة مسمَّاه، كما مثَّل به (الجرجاني) من قوله: "نحو الدار والسوق والمسجد"(٣). فالمعيَّن لا يجوز أن ينتصب على الظرف، لا تقولُ: جلستُ البيتَ ولا صلَّيْتُ المسجدَ، فأمَّا قولُهم: (دخلْتُ الدار)، فالدار، ونحوها ليس منصوباً على الظرف، بل إنه مفعولٌ به تعدَّى الفعل إليه بحرف الجرِّ، ثم حُذف حرف الجر تخفيفاً لكثرة الاستعمال، فوقع الفعل عليه ونصبه كما يتَّفق لغيره.

ولا ينتصبُ المكان المخصوصُ بعد غير (دخل) إلاَّ على أنه مفعولٌ به، نحو: قصَدْتُ المسجدَ وعمَرْتُ//الدار. فإن قُصد إيقاعُ الفعل فيه كما يُوقَع في المبهم لزم ذكرُ (في) كقوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾(٤)، فإن ورد شيءٌ بخلاف ذلك عُدَّ نادراً ولم يُقَس عليه، كقول الشاعر: ١٠٣/ب

فلأَبْغِيَنَّكُمُ قَنَاً وعوارضاً ... ولأُقْبِلَنَّ الخيلَ لابَةَ ضَرْغدِ(٥)

أراد: في قنا وعوارض، وهما موضعان مختصَّان، فأجراهما مجرى الأمكنة

---

(١) المرسلات/٣٥. والقراءة المشهورة: "هذا يومُ لا ينطقون" بالضم. "وقرأ الاعمش وزيد بن علي وعيسى وأبو حيوة وعاصم في رواية: "هذا يومَ لا ينطقون"، بفتح الميم، والجمهور برفعها، قال ابن عطية: لما أضاف إلى غير متمكن بناه". البحر المحيط ٤٠٧/٨، النشر في القراءات العشر ٢٤٧/٢.

(٢-٣) ينظر متن الجمل ص: ٣٦٧.

(٤) البقرة/١٨٧

(٥) لأبغينكم: لأطلبنَّكم. قنا: جبل في ديار بني ذبيان، ضرغد: أرضٌ لهذيل، وقيل: هي حَرَّةٌ بأرض غطفان. يهدد خصومه بأنه سيطلبهم في تلك الأمكنة ليحاربهم. قائل البيت عامر بن الطفيل، والشاهدُ فيه إيقاع الفعل في الظرف المبهم دون حرف جرّ، في قوله: (ولأبغينَّكم قنا وعوارضاً)، وكان القياس: لأبغينَّكم في قنا وعوارض، وهو من النادر. ديوان عامر بن الطفيل/٥٥ (وفيه رواية مختلفة قليلاً لا تمس الشاهد). سيبويه ١٦٣/١ و٢١٤، ....

المبهمة، وضَرْغد: جبلٌ، وقيل: مقبرة، مصروف على الأول وغير مصروف على الثاني، اللاَّبة: الحَرَّة.

فإن قيل: لم انتصب الزمانُ كلُّه على الظرف مبهمه ومُعَيَّنه، ولم ينتصب من الأمكنة إلا ما كان مبهماً؟ فالجواب أن الأصل في العملِ للأفعال، والفعل يدلُّ على الزمان بصيغته وبالإلزام، ولا يدلُّ على المكان إلا بالإلزام، فدلالتُه على الزمان أقوى من دلالته على المكان، فإنَّه دالٌّ على الزمان مبهماً ومُعَيَّناً، فعمل فيه مبهماً ومعيَّناً، ولم يدلَّ على المكان إلا مبهماً فلم يعمل فيه إلا مبهماً.

ومِمَّا ينتصبُ على الظرف باطِّراد ما اشتُقَّ من اسم الحدث الذي اشتُقَّ منه العامل، كمَخْرَج ومقْعَد ومَرْمى، من قولك: خرجتُ مَخْرَجَ زيد، وقَعَدْتُ مَقْعَد عَمْرٍو، ورَمَيْتُ مَرْمَى المصيب، وإنما انتصب ذلك قياساً لقوة دلالةِ الفعل عليه، فلو كان مُشْتقّاً من غير ما اشتق منه العامل كقولك: خَرجْتُ مَقْعَدَ زيدٍ، وقَعَدْتُ مخرجه، لم يَجُز أن يُجْعَل ظرفاً إلا سماعاً كقولهم: (هو مني مَقْعَدَ القابلة، ومَعْقِدَ الإزار)(١)، أي مكاناً قريباً. (وهو منِّي مَزْجَرَ الكلبِ)(٢) أي مكاناً بعيداً. (وعبدُ اللَّه مناطَ الثريا)(٣)، أي مكاناً عالياً.

واعلم أن الظرفَ ينقسم إلى متصرِّف وغير مُتَصرِّف.

فالمتصرِّفُ ما يُستَعمل ظرفاً وغيرَ ظرف (كيومِ الجمعة)، تقول: (سافرتُ يومَ الجمعةِ)، فتنصبه على الظرفية. وتستعملُه غيرَ ظرفٍ، فتقول: (يومُ الجمعةِ مباركٌ، وأعجبني اعتكافُ يومِ الجمعة). وغيرُ المتصرِّف ما لا يفارقُ الظرفيَّة،كقطُّ وعوضُ، (فقطُّ) ظرفٌ لما مَضَى، و(عَوْضُ) لما يُسْتَقبل، تقول: ما فَعَلْتُه قطُّ، ولا أفعله عوضُ.

ثم ينقسم كلُّ واحدٍ منهما إلى منصرفٍ وغير منصرف.

فالمنصرفُ المتصرف، نحو: (يوم وشهر).

والمنصرفُ غيرُ المتصرِّف، ما كان معيَّناً من: ضُحَى وبَكْرةٍ وسَحَرٍ وسُحَيرٍ

(١-٢-٣) سيبويه ١/٤١٣-٤١٤ وشرح الكافية الشافية ٢/٦٧٧.

وليلٍ ونهارٍ وعشاءٍ، ونحوها.

والذي لا ينصرف ولا يتصرَّف (سَحَر) المقصود به التعيينُ، نحو: (سافرتُ يومَ الجمعةِ سَحَر). وقوله تعالى: ﴿**نَجَّيْنَاهُم بسَحَرٍ**﴾(١)، ليس المقصودُ به سحراً بعينِه، بل سَحَراً {من الأسحارِ}(٢)

والذي ينصرف ولا يتصرَّف//نحو (غدوةً وبُكْرَةً) مقصوداً بها تعريف الجنس أو العهد. ١٠٤/أ

وقد توسَّعُوا في الظروفِ، فَنَصَبُوا المصدرَ على الظرف، وهو في ظرف المكان قليلٌ، كقولك: (جَلَسْتُ قُرْبَ زيدٍ)، وتقولُ في الزمان: أجيئُكَ طلوعَ الشمسِ وغروبَ القمرِ وخفوقَ النجم، وانتظرتُه نحرَ جزورَيْن، وسِيْرَ عليه ترويحتَيْن(٣).

وقد جُعلَتْ أسماءُ أعيانٍ ظروفاً كقولهم: (لا أفعل ذلك مِعْزَى الفِزْرِ(٤)، ولا أُكَلِّمُه القارظَيْن(٥)، ولا أُسالمُه هبيرةَ ابن سعد)(٦). ومن كلام العرب الفصيح: (لأَفْعَلَنَّ ذلك الشمسَ والقمرَ)، أي مدَّةَ طلوعهما، (ولا أُكَلِّم فلاناً الفرقَدَيْن) فينصبون هذا وأشباهَه نصبَ الظروف.

مسألة: إذا وقع الظرفُ صِلةً، نحو: الذي عندك والذي في الدار، أو صفةً نحو: مررتُ برجلٍ عندك، أو خبراً، نحو: زيدٌ عندَك، والسفرُ غداً ـ استُغنيَ عن

---

(١) القمر/٣٤. من قوله تعالى: ﴿إنَّا أرسلنا عليهم حاصباً إلاَّ آل لوط نجيناهم بسَحَرٍ﴾.

(٢) ما بين المعترضتين ساقط من الأصل.

(٣) الترويحة: الاستراحة بعد كل أربع ركعات في الصلاة، وهي أيضاً: المرة الواحدة من الراحة. والمعنى: سير عليه مدة ترويحتين. وقد وردت معظم هذه النماذج في شرح المفصل ٤٤/٢.

(٤) أي: لا أفعل ذلك أبد الدهر. وأصل المثل أن الفزر لقبٌ لسعد بن زيد مناة، وكان سعد هذا قد أنهب معزاه في موسم. فالمعنى أنه لا أفعل ذلك حتى تؤوب تلك المعزى، وهي لن تؤوب. لسان العرب/فزر

(٥) القارظان، هما رجلان من عنزة وتميم، خرجا يجتنيان القرظ، وهو شجر يدبغ به، فلم يرجعا، فضرب بهما المثل، فالمعنى: لا أكلمه أبد الدهر. لسان العرب/قرظ.

(٦) هبيرة بن سعد: رجلٌ فُقِد، أي: لا أسالمه حتى يؤوب هبيرة، وهو لن يؤوب. فالمعنى: لا =

إظهارِ ناصبه، واكتُفي بتقديره، إلاَّ أنَّه في الصلةِ فعلٌ بإجماعٍ، وفي غيرها يجوز أن يكون فعلاً وأن يكون اسمَ فاعل. فأمَّا في غير هذه الثلاثةِ فالناصبُ له على ضربَيْن: واجب [الحذف](١) وجائز. فالجائز ما دلَّ عليه قرينةٌ حاليَّة، كقولك لمن رأيْتَه متأهِّباً للسفرِ إلى الحجِّ: بعد عيد الفطر، أي تسافر. أو مقاليَّة، كقولك: يوم الخميس ويوم السبت، لمن قال: متى أسافر؟ وعند المنبر أو عند المحراب،لمن قال: أين أصلِّي؟ بإضمار: سافِرْ وصلِّ. وهكذا حكمُ ناصبِ المفعول به. والله أعلم.(٢)

المفعول لأجله

قال رحمه الله تعالى: "والمفعول له كقولك: جئْتُ إكراماً لك، وفَعَلْتُ ذلك مخافة الشرِّ. والمعنى: لإكرامِك، ولمخافة الشرِّ. وكلُّ مصدرٍ وجدْتَه منصوباً بمعنى اللام فهو مفعولٌ له".

الشرح: الثالث مما ينتصب انتصاباً عاماً المفعولُ له، وهو كلُّ مصدرٍ مُعَلَّلٍ به حدثٌ مشاركٌ له في الفاعل والزمان، كما مثَّل به رحمه الله تعالى من قولك: جئْتُ إكراماً لك، وفعلْتُ ذلك مخافة الشرِّ (فإكراماً) مصدرٌ عُلِّل به المجيءُ،و(مخافةَ الشرِّ) مصدرٌ عُلِّل به الفعلُ، وكل واحدٍ منهما مشارِكٌ لما هو عِلَّةٌ له في الفاعلِ والزمان.

وإنما نُصبَ المفعول له، لأنَّه الغرضُ الحاملُ على الفعل، ولمَّا كان كلُّ حكيم وعاقلٍ لا يفعَلُ الفعلَ إلاَّ لغرضٍ، جُعِل ذلك الغرضُ مفعولاً من أَجله منصوباً بالفعل

= أكلمه أبد الدهر. لسان العرب/هبر، شرح الكافية الشافية ٢/٦٨٦.

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من المحقق لتوضيح المقصود، لأن ما بعده يدل على أن الحديث إنما هو عن عامل الظرف وناصبه. ينظر شرح المفصل ٢/٤٧ حول حذف عامل الظرف.

(٢) الكلام في هذه المسألة غير مستقيم على هذه الشاكلة لأنه ذكر أنه ما عدا الحالات الثلاث يكون عامل النصب على ضربين واجب الحذف وجائز، ثم ذكر حالات جواز الحذف. والصحيحُ أنَّ تلك الحالات الثلاث الأُولَ هي حالات حذف عامل النصب وجوباً، وكان عليه أن يقول: فأمَّا في غير هذه الحالات الثلاث فالناصب له جائز الحذف ... والله أعلم.

الذي قبله لازماً كان أو متعدِّياً، لأن الفعل يحتاج إليه كاحتياجه إلى الظرف.

ويشترط//لجوازِ نصب الاسم شروط أربعةٌ تضمَّنها حدُّه، لكنَّا نعيدها مبسوطةً. ١٠٤/ب

أحدها: أن يكون مصدراً، كما مَثَّل، فلو كان غيرَ مصدر لم ينتصب بل يُجَرُّ بحرف التعليل وهو اللام أو ما يقومُ مقامَها كقوله صلى اللّه عليه وسلَّم: (**دَخَلَتِ امْرأةٌ النارَ في هُرَّة رَبَطَتْها، فلم تُطْعِمْها ولم تَدَعْها تأكلُ من خَشَاشِ الأرضِ**)(١)، وإنما يشترطُ أن يكون مصدراً لأنه عِلَّةٌ، والتعليل إنما يكون بالمعاني لا بالذوات.

الثاني: أن يكونَ مقدَّراً بحرف التعليل، فإن لم يكن مقدَّراً به لم يَكُنْ مفعولاً له، نحو: قَعَدْتُ جلوساً، فالجلوسُ مصدرٌ موافق للعامل فيه في الفاعل والزمان، وليس مفعولاً له، لعدم تقديرِه بحرف التعليل.

الثالث: أن يكون المفعولُ له، والعاملُ فيه في زمان واحدٍ، لأنَّ العلَّة حقُّها المقاربة، فإن كانا في زمانَيْن لم يَجُز النصبُ وتعيَّن الجرّ، كقول امرئ القيس:

فجِئْتُ وقد نَضَّتْ لنومٍ ثيابَها لدى السِّتْر إلاَّ لِبْسَةَ المُتَفضِّلِ(٢)

{فجرَّه باللاَّم لأن النوم لم يقارب النَّضْوَ وهو الخلع}.(٣)

الرابع: أن يكونا من فاعلٍ واحدٍ، فإن كانا من فاعلَيْن تَعَيَّن الجرُّ، نحو: (جئتُك لأمرِكَ إيَّايَ)، ومنه قوله تعالى: ﴿**كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا مِنْ غَمٍّ**﴾(٤)

---

(١) صحيح البخاري/باب بدء الخلق/١٦، صحيح مسلم/باب التوبة ٢٥، وللحديث روايات أخرى مشابهة لا تمس الشاهد.

(٢) نضا الثوبَ: خلعه، ونَضَّى، للمبالغة. المتفضِّل: اللابس ثوباً واحداً لخفة العمل. والمعنى أنه قد جاء لزيارتها بعد أن تخففَتْ من ثيابها تهيُّؤاً للنوم. والشاهد في البيت جرُّ المفعول له باللام لعدم تطابقه مع عامله في الزمان. وذلك قوله: (... وقد نَضَّتْ لنومٍ). فزمنُ نضو الثياب غير زمن النوم، وشرط نصب المفعول لأجله تطابقه مع عامله زماناً. ديوان امرئ القيس/٤٠، شذور الذهب/٢٢٨،...

(٣) ما بين المعترضتين ساقط من الأصل وب.

(٤) الحج/٢٢،من قوله تعالى:﴿كلما أرادوا أن يخرجوا منها من غم أعيدوا فيها وذوقوا عذاب الحريق﴾.

فجَرَّه (بمن) لأنَّ الغمَّ ليس من فعل مريدي الخروج.

فمتى فُقِد شرطٌ من هذه الشروط وجبَ جرُّه بحرف التعليل إن لم يكن (أَنَّ وأَنْ) المفتوحتين المثقلة والمخفَّفة. وحرفُ التعليل اللامُ وما يقومُ مقامَها، وهـو (مِن وفـي والباء والكاف). فمثالُ (من وفي) ما تقدَّم من قولِه تعالى: ﴿من غمٍّ﴾، وقولِه صلَّى اللَّه عليه وسلَّم : (في هِرَّة)(١). ومثال الباء قولُه تعالى: ﴿فَبِظُلْمٍ مِنَ الذِينَ هَـادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُـمْ﴾(٢). ومثـالُ الكـاف قولُـه تعـالى: ﴿وَاذْكُـرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾(٣).

وإن كان (أنَّ وأنْ) لم يجب حرفُ التعليل، فتقول: جئتُكَ أنَّك رغبْتَ فيَّ،وجئتُكَ الساعةَ أَنْ وعدْتَني أمسِ، وكذلك: جئتُكَ [لِـ](٤) أنك رغبتَ فيَّ، وجئتكَ السـاعةَ [لـ] أنَّكَ وعدتني أمسِ، لأنَّ (أنَّ وأَنْ) قد اطَّرَدَ فيهمـا حـذفُ حرفِ الجر استغناءً عنـه جوازاً في هذا الباب وغيرِه على ما تقدَّم.

وإذا وُجِدَت الشروط الأربعةُ لم يجبْ نصبُ المفعول له، بل يجوز جرُّه بحـرف الجرِّ، وهو على ثلاثة أضربٍ: راجحٍ ومرجوحٍ ومساوٍ.(٥)

فالراجحُ أن يكون المفعولُ له معرَّفاً بالألفِ واللام، وهو قليلٌ في الكلامِ، وممَّـا جاء منه في القرآن قولُه تعالَى: ﴿ونَضَعُ الموازينَ بالقِسْـطِ ليومِ القيامَـةِ﴾(٦).

---

(١) تنظر تتمة الحديث في الصفحة السابقة.

(٢) النساء/١٦٠.

(٣) البقرة/١٩٨، من قوله تعالى: ﴿...فإذا أفضتم من عرفات فـاذكروا اللَّـه عند المشعر الحرام واذكروه كما هداكم﴾.

(٤) اللام بين الحاصرتين من المحقق وهي ساقطة في الأصل وفي النسخ. وذلك لأن التمثيـل هنـا إنما هو لجواز ذكر حرف التعليل وحذفه، فلو لم نثبتها لتطابق المثالان وكأنهما مكرران.

(٥) أي: جواز جر المفعول لـه مستوفيَ الشـروط علـى ثـلاث درجـات مـن القـوة: جـواز راجـح ومرجوح ومساوٍ.

(٦) الأنبياء/٤٧

وذكرَ//المفسِّرون فيه قولَيْن: ١٠٥/أ

أحدهما: أنه مفعول له، أي: نَضَع الموازينَ للقسطِ.

والثاني: أنه صفةٌ للموازين على حذفِ المضاف،أي ونضع الموازينَ ذواتِ القسطِ.

فالأكثرُ في مثل هذا أن يكون مجروراً،كقولك:(جِئْتُك للطمع في بِرِّك)،والنصبُ جائزٌ على قِلَّةٍ، ومنه قول الشاعر:

لا أَقْعُدُ الجُبْنَ عن الهيجاءِ ولو توالَتْ زُمَرُ الأعداءِ(١)

والمرجوح جرُّه أن يكون مجرَّداً من الألفِ واللاَّمِ والإضافة، كقولك: (جِئتكَ تَبَرُّكاً بك)، فهذا أجودُ من قولك: جئْتُكَ للتبرُّك بك. ومن النحويين من لا يجيزُه، والصحيحُ جوازُه مع رُجْحان نصبه، كقولِ الراجز:

مَنْ أَمَّكُمْ لرغبةٍ فيكم ظَفِرْ ومن تكونوا ناصريه يَنْتَصِرْ(٢)

والجرُّ المُسَوَّى بينه وبين النصب أن يكونَ المفعول له مضافاً، نحو: (جئتُكَ رجاءَك، وجئتُكَ لرجائِكَ). فنَصبُه، كقوله تعالى: ﴿**يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ المَوْتِ**﴾(٣)، ومثلُه قولُ حاتم:

وأُغفِرُ عَوْراءَ الكريمِ ادِّخارَه وأُعْرِضُ عن شَتْمِ اللئيمِ تكَرُّما(٤)

---

(١) معنى البيت واضح، وهو لم ينسب لراجز معيَّن. والشاهدُ فيه جواز نصب المفعول له المعرف بأل، وهو جواز مرجوح، في قوله: (لا أقعُد الجبنَ)، أي: لا أقعد جبناً. شرح ابن الناظم/١٠٧، العيني ٦٩/٣،...

(٢) أمكم: قصدكم. يصفهم بالكرم والنجدة. لم ينسب البيت لراجز معيَّن. والشاهد فيه جرّ المفعول له المجرد من الألف واللام والإضافة جوازاً، وهو وجه مرجوح، وذلك في قوله: (أمكم لرغبةٍ فيكم). أوضح المسالك ٢٢٩/٢، العيني ٧٠/٣،...

(٣) البقرة/١٩

(٤) عوراء الكريم: زلَّته. ادخاره: استبقاءً لمودته. أعرض: أتجنب. والمعنى أنه يغفر زلة الكريم حفظاً لمودته، ولا يشاتم اللئيم صوناً لنفسه. قائل البيت حاتم الطائي. والشاهد فيه جواز نصب المفعول له المضاف في قوله: (أغفر عوراء الكريم ادخارَه)وجواز جرّه بحرف جر =

وقولُ العجَّاج:

يَرْكَبُ كُلَّ عاقرٍ جُمْهورِ مخافةً وزَعَلَ المحبورِ
والهولَ من تَهَوُّلِ الهُبُورِ(١)

يصف ثوراً وحشيًّا أنه يركبُ كل عاقرٍ لنشاطه، والعاقرُ من الرمل: الذي لا نبتَ فيه، وذلك لخوفِه من الصائِد أو من سَبُع، أو لزعله ولسروره، والمحبور: المسرور، والهُبُور: جمع هبَرْ وهو المطمئن من الأرض، لأنها مَكْمَنُ الصائِد،فيعدل عنها إلى كلِّ عاقرٍ، ويروى: من تهوُّل القبور. وجرُّه كقول الشاعر:

يَمَّمْتُه لرجائِه متخوِّفا فأنالَ مَرْجُوّاً وكَفَّ مُخَوِّفا(٢)

الحال

قال رحمه اللّه تعالى: "والحالُ نحو: جاءَ زيدٌ راكباً، المعنى: في حال ركوبِه. وكلُّ صفةٍ نكرةٍ منصوبةٍ بمعنى (في حال كذا) فهي حالٌ".

الشرح: الخامس(٣) مما ينتصبُ عاماً الحالُ. ويردُ الكلامُ عليها في مسائل:

المسألة الأولى: في حدِّها.

وقد استغنى (الجرجانيّ) رحمه اللّه تعالى عن حدِّها بالمثال، فكأنَّه قال:الحالُ

= للتعليل، والجوازان متساويان في القوة. ديوان حاتم الطائي/٨٢، سيبويه ٣٦٨/١، ...

(١) الزعل: النشاط. الجمهور: العظيم. التهوُّل: التخوُّف. الشاهد في البيت جواز جرِّ المفعول له ونصبِه في قوله (وزعَلَ المحبور)، وقد جاء العجاج في هذا الرجز على أنواع المفعول له الثلاثة: المجرد من الـ والإضافة في قوله: (.. مخافة)، والمضاف كما في موضع الشاهد، والمعرف بأل في قوله: (والهولَ). ديوان العجاج ٣٥٤/١ و٣٥٥، سيبويه ٣٦٩/١،....

(٢) يمَّمتُه: قصدته. والمعنى أنه أعطاه وحماه. لم أقف على اسم قائل البيت، والشاهدُ فيه جواز جر المفعول له المضاف، وذلك في قوله: (يممته لرجائه) وهو جواز مساوٍ لجواز النصب. شرح عمدة الحافظ/٣٩٩

(٣) حقُّه أن يقول (الرابع) بحسب الترتيب الذي يسير عليه، فالأول المصدر والثاني الظرف،والثالث المفعول له، والرابع الحال. لكنه عدَّ الظرفَ نوعين: ظرف زمان وظرف مكان، لكنه لم يشرْ إلى ذلك في حينه.

كلُّ ما كان مثل (راكباً) في قولك: جاء زيد راكباً.

وقد حُدَّ بحدودٍ كثيرة. فكثيرٌ من المتقدمين يحدُّه بأنَّه وصفُ هيئةِ الفاعلِ أو المفعول به حالةَ وقوعِ الفعل منه أو به. وهو ليس بجامعٍ ولا مانعٍ. وحدَّه بعضُ المتأخرين بأنه وصفٌ فَضْلَةٌ مُفْهِمٌ في حال كذا، وليس بمانع، لدخولِ النعتِ فيه في قولك: رأيتُ رجلاً راكباً، (فراكباً) وصفٌ فضلَةٌ//مفهمٌ في حال كذا /١٠٥ وليس بحال. وأقربُ الحدود أن يُقال: هي النكرةُ المذكورةُ فَضْلَةً لبيانِ هيئةِ ما هي له غيرَ تابعةٍ.

(فالنكرة) جنسٌ، و(المذكورةُ فضلةً) مُخْرِجٌ لخبر المبتدأ في قولك: زيدٌ راكبٌ، ولخبرِ (إنَّ وكان)، والمفعولِ الثاني في باب (ظنَّ). و(لبيان هيئةِ ما هي له) مخرجٌ للتمييز في قولك: للَّهِ درُّه فارساً، ونحوه. و(غير تابعة) مخرجٌ للنعت في نحو قولك: رأيتُ رجلاً راكباً، وللتوكيدِ، نحو: رأيْتُ الجيشَ أجمعَ والقبيلةَ جمعاءَ، ونحو ذلك.

المسألة الثانية: الحال مؤنثةٌ، يُقال في تصغيرها (حُوَيْلَة)، ولم أرَ احداً ذكر تذكيرَها، وألفُها منقلبَةٌ عن واو، فيقال: حالَ الرجل عن مكانه يحولُ. ومادَّةُ (ح و ل) في اللغة للتَنَقُّل والتَّغيُّر، يقال: حالَ عن العهد حوالةً وحؤولاً: رجع عنه،وحال الشيءُ عما كان: إذا زال، وحال بين الشيء وغيره: مَنَع، وحالت الحربُ حيالاً: سكَنَتْ، وحال الشخصُ: تحرّك، وحالَ اللونُ: تغيَّر، وحالَ على الرجلِ بدراهمَ وأحال ـ وهي أشهر: [زجَّاه عنه إلى غريمٍ آخر](١)، وحال الرجلُ عن ظهر الدَّابةِ: زال، وحالَ على ظهرها وأحال: وَثَب.

فأمَّا لفظةُ الحال فتُطلَقَ على أشياء.فالحال:واحدةُ حالات الإنسان وغيره،والحال: الطينُ والحَمْأة، والحال: الرماد، والحالُ: امرأةُ الرجل، والحال: الخطُّ في متن الفرس، والحال: الدرَّاجةُ التي يدرجُ عليها الصبيُّ إذا مشى، والحالُ: الوقت

---

(١) ما بين الحاصرتين من المحقق، لأن الشارح لم يذكر معنى (حال على الرجل بدراهم وأحال). وما أثبتناه هي عبارة لسان العرب.

الذي أنت فيه، والحالُ: الكساءُ الذي يُحْتَشُّ(١) فيه. وجمعُ الحال أحوالٌ وحالات. والله سبحانه أعلم.

المسألة الثالثة: الحال منصوبة أبداً، وإنما كان إعرابُها النصبَ لشَبَهِها بالظرف، ووجهُ شَبَهِها به أنَّها مشتملةٌ على صاحبها كاشتمالِ الظرفِ على المظروف. وقيل: إنما نُصِبَتْ لزيادتها، فأُوثِرَتْ بأخف وجوه الإعراب.

وقد يُجَرُّ الحالُ بباءٍ زائدةٍ، كقولِ الشاعر:

كائِنْ دُعِيْتُ إلى بأساءَ داهمةٍ ... فما انْبَعَثْتُ بمَزْؤودٍ ولا وَكَلِ(٢)

المزؤود: المذعور، والوَكَل، بفتح الواو والكاف: العاجز الذي يَكِلُ الأمورَ إلى غيره لضَعْفٍ وسوءِ تدبير، ومثلُه رَجُلٌ وُكَلَة، بضم الواو وفتح الكاف، ويقال: فلانٌ وُكَلَةٌ تُكَلَة//كذلك. ١٠٦/

والأصلُ في الحالِ أن تكون مفردةً،(٣) لأنها صفةٌ في الأصل. فإذا وقعت الجملةُ موقعَها كانت في موضع نصبٍ. ولا تخلو الجملةُ من أن تكونَ اسميَّةً أو فعليَّة. وكلٌّ واحدةٍ منهما تنقسم إلى مثبتةٍ ومنفيَّة.

ولا بد في الجملة الحالية من رابط يربطها بصاحب الحال، وذلك إمّا ضميرٌ، وإمَّا (واو) تقوم مقامه. وقد يجتمعان.

فإن كانت الجملة فعليَّةً فشرطُها أن تكون خبريَّةً غير مصدَّرةٍ (بلن) ولا بحرف تنفيس، فلا يقال: جئتُ سأفْعَلُ، ولا: جئتُ لن أفعلَ، لأنَّ الحال صفةٌ لصاحبها في الحال،و(لن) وحرف التنفيس تكون الجملةُ معها مستقْبَلَةَ المعنى، فيَنْتَفي أن تكون حالاً.

---

(١) جاء في لسان العرب: الحالُ: وَرَقُ السَّمُر يُخبط في ثوبٍ وينفض. يحتش: يطلب الحشيش ويجمعه.

(٢) كائن دُعيت: كم دعيتُ، للتكثير. بأساء داهمة: من صفات الحرب. والمعنى أنه دُعي كثيراً إلى النجدة في الحرب فلم يتخلف. لم ينسب البيت لقائل معيَّن، والشاهد فيه جرُّ الحال بباء زائدة، في قوله: (فما انطلقْتُ بمزؤودٍ). شرح الكافية الشافية ٧٢٨/٢، مغني اللبيب/١١٠،....

(٣) أي ليست جملة.

فإن كانت مصدَّرةً بمضارع مثبَتٍ أو منفيٌّ استَغْنَتْ عن الواو، كقوله تعالى: ﴿ونَذَرُهم في طُغْيَانِهم يَعْمَهُون﴾(١)، وقوله تعالى: ﴿ما لَنا لا نُؤْمِنُ باللَّه﴾(٢)، وقولِه تعالى: ﴿مالي لا أَرَى الهُدْهُدَ﴾(٣)، وقول الشاعر:

لو أنَّ قوماً لارتفاعِ قبيلةٍ دَخَلُوا السماءَ دَخَلْتُها لا أحْجَبُ(٤)

وقد يجيءُ الواوَ والضميرَ(٥)، كقول الشاعر:

أكْسَبَتْهُ الوَرِقُ البيضُ أباً ولقد كان ولا يُدْعَى لِأَب(٦)

واستَغْنَتْ هذه الجملة عن الواوِ لشَبَهِها باسمِ الفاعل. وقد نَدرَ اقترانُها بالواو خاليةً من (لا) في قولِ بعض العرب: "قُمْتُ وأَصُكُّ عَيْنَه".(٧)

وقولِ الآخر:

فلما خَشِيْتُ أَظافيرَهم نَجَوْتُ وأَرْهَنُهم مالِكا(٨)

---

(١) الأنعام/١١٠ (٢) المائدة/٨٤

(٣) النمل/٢٠، من قوله تعالى: ﴿وتفقد الطير فقال ما لي لا أرى الهدهد أم كان من الغائبين﴾.

(٤) يفخر الشاعر بمكانة قبيلته. ينسب البيت لخالد بن يزيد. والشاهدُ فيه استغناء الجملة الحالية عن الواو لمجيئها مصدرة بمضارع منفيٍّ (بلا)، في قوله: (دخلتُها لا أُحجَبُ). دلائل الإعجاز/٢٠٩، العيني ٣/١٩١،....

(٥) أي قد يجيء الواو والضمير رابطاً في الجملة الحالية المصدرة بمضارع منفي (بلا)،والأصل أنها في هذه الحالة لا تحتاج إلى رابط.

(٦) الورق: الفضة والدراهم المضروبة. أي: جعلت الثروة له مكانة لم تكن له. قائل البيت مسكين الدارمي، والشاهد فيه مجيء الجملة الحالية المصدرة بمضارع منفي (بلا) مقرونة بالواو والضمير، في قوله: (ولا يدعى لأب). ديوان مسكين الدارمي/٢٢، شرح ابن الناظم/١٣٤،...

(٧) شرح عمدة الحافظ/٤٤٨ .

(٨) الأظافير: ج أُظفور، والمراد بها هنا الأسلحة. يعتذر الشاعر عن توليه وتخلّيه. قائل البيت =

وقد يُتَأوّل مثلُ ذلك على حذفِ المبتدأ بعد الواو، فيكون التقديرُ: قُمْتُ وأنا أصُكُّ عينَه، وأنا أرهَنُهم مالكا.

وإنْ كان المضارعُ مقروناً (بقد) لزمَتْه الواو، كقوله تعالى: ﴿لِمَ تُؤْذُونَني وقد تَعْلَمُون أنِّي رسولُ اللَّهِ إليْكُم﴾(١). وإنْ كان منفيَّاً (بلمْ)، كَثُر إفرادُ الضمير، والاستغناء عنه بالواو، والجمعُ بينهما. فمن الأوّل قولُه تعالى: ﴿فانْقَلَبُوا بنعمةٍ من اللَّه وفَضْلٍ لم يَمْسَسْهُمْ سوءٌ﴾(٢)، وقولُ (زهير):

كأنَّ فُتَاتَ العِهْنِ في كل منزلٍ نَزَلْنَ به حَبُّ الفنا لم يُحَطَّم(٣)

الفنا، مقصور: عنب الثعلب. ومن الثاني قولُه تعالى: ﴿والذين يَرْمُونَ أزواجَهُم ولم يكنْ لهم شهداءُ إلاّ أَنْفَسَهُم.﴾(٤)، وقولُ (عنترة):

ولقد خَشِيتُ بأن أموتَ ولم تكُن للحرب دائرةٌ على ابنَيْ ضَمْضَمِ(٥)

= عبد اللَّه بن همام السلولي. والشاهد فيه مجيء الجملة الحالية المصدرة بمضارع مثبت مقترنةً بالواو، على ندرة، وذلك في قوله: (نجوتُ وأرهنهم مالكا). شرح ابن الناظم/١٣٤، شرح ابن عقيل ٢/٢١١٩،....

(١) الصف/٥ (٢) آل عمران/١٧٤

(٣) العهن: الصوف. الفنا: شجر ثمره حب أحمر وفيه نقطة سوداء. شبَّه ما تناثر من حوائجهنَّ من الصوف بذلك الثمر. الشاهدُ في البيت مجيء الجملة الحالية المصدرة بمضارع منفي (بلم)، مرتبطة بصاحب الحال بالضمير فقط. في قوله: (لم يُحَطَّم). ديوان زهير بن أبي سلمى/١٢، شرح ابن الناظم/١٣٥،....

(٤) النور/٦ من قوله تعالى: ﴿والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم فشهادة أحدهم أربعُ شهادات باللَّه إنه لمن الصادقين﴾.

(٥) ابنا ضمضم: هما حصين ومرة من بني مرة من ذبيان، ممن كانت لهم يدٌ في حرب داحس والغبراء. يخشى الشاعر أن يموت قبل أن ينتقم من هذين الرجلين. ويروى: "..ولم تدرْ للحرب دائرة ...". الشاهد في البيت مجيء الجملة الحالية المصدرة بمضارع منفي (بلم) مقترنة بالواو في قوله: (ولم تكن للحرب دائرةٌ). ديوان عنترة/٣٠، شرح ابن الناظم/١٣٥،...

ومن الثالث قولُه تعالى: ﴿أَوْ قَالَ أُوْحِيَ إليَّ ولم يُوحَ إلَيْه شيْءٌ﴾(١)، وقولُ الشاعِر:

سَقَطَ النَّصيفُ ولم تُرِدْ إسْقَاطَهُ   فتَناولَتْهُ واتَّقَتْنا باليدِ(٢)

وإنْ كانت مصدَّرةً بفعلِ//ماضٍ، فهي على سبعةِ أَضْرُب: ١٠٦/ب

أحدها: أن تكونَ مقرونة بالواو وقد وجوباً، وذلك إذا لم يَكُنْ مَعَه ضميرٌ لذي الحال، كقول (امرئ القيس):

فجِئْتُ وقد نَضَّت لنومٍ ثيابَها   لَدى السِّترِ إلاَّ لِبْسَةَ المُتَفَضّل(٣)

وقولِ (علقمة):

فجالَدْتَهُم حتى اتَّقَوْك بِكَبْشِهم   وقد حانَ من شَمْسِ النَّهارِ غُروبُ(٤)

الثاني: أن تكون مجرَّدة منهما معاً وجوباً، وذلك إذا وقعَتْ بعد (إلاَّ) أو قبل (أو)، كقوله تعالى: ﴿وما يأْتيهم من رسولٍ إلاَّ كانوا به يَسْتَهزِئُون﴾(٥)وقولِ الشاعر:

كُنْ للخليلِ نصيراً جارَ أو عَدَلا   ولا تَشُحَّ عليه جادَ أو بَخِلا(٦)

---

(١) الأنعام/٩٣، من قوله تعالى: ﴿ومن أظلمُ ممن افترى على اللَّه كذباً أوقال أوحيَ إليَّ ولم يوحَ إليه شيء﴾.

(٢) النصيف: الخمار، أو كل ما غطَّى الرأسَ من خمار وغيره. معنى البيت واضح، وقائله النابغة الذبياني، والشاهدُ فيه مجيء الجملة الحالية المصدرة بمضارع منفي (بلم) مرتبطة مع صاحب الحال بالواو والضمير معاً، في قوله: (... ولم ترد إسقاطه). ديوان النابغة الذبياني/٤٠، العيني ٣/٢٠١،...

(٣) مر البيت وتخريجه في ص ٣٧٣ . والشاهد فيه هنا وجوب اقتران الجملة الحالية المصدرة بفعل ماضٍ، (بالواو وقد)، لأنه ليس فيها ضمير يعود على صاحب الحال في قوله: (فجئتُ وقد نضَّت لنوم ثيابها).

(٤) جالدتهم: ضاربتهم، اتقوك بكبشهم: احتموا منك بسيدهم. يصف ممدوحه الحارث الغساني بالشجاعة. والشاهد في البيت اقتران الجملة الحالية المصدَّرة بفعل ماضٍ (بالواو وقد) وجوباً،لخلوِّ الجملة من ضمير يعود على صاحب الحال، في قوله: (.. وقد حان غروبُ). ديوان علقمة/١٥ المفضليات/١٥٩٣،...

(٥) الحجر/١١

(٦) المعنى: كن مع صديقك على ما كانت حاله. لم ينسب البيت لقائل معيَّن، وقال عنه العيني: =

لأن معنى الأول: كلَّما أتاهم رسولٌ كانوا به يستهزئون، ومعنى الثاني: كن للخليل نصيراً إن جارَ وإن عَدَل. فاستغنتا عن الواو كما استغنى موافقاهما.

الثالث: أن لا يكون تالياً (إلاَّ) ولا مَتْلُوَّ (إلاَّ)، وهو مشتملٌ على الضمير فيترجَّح اقترانُه (بالواو وقد)، كقولِه تعالى: ﴿**أَفَتَطْمَعُون أن يُؤْمنوا لكم وقَدْ كانَ فريقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُون كلامَ اللَّهِ**﴾(١)، وكقوله تعالى: ﴿**وما لَكم أَلاَّ تأكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حُرِّمَ عَلَيْكُم**﴾(٢)

الرابع: أن يكون مجرَّداً منهما جوازاً كقوله تعالى: ﴿**أو جَاؤُوكُم حَصِرَتْ صُدُورُهم**﴾(٣)، وقولِه تعالى: ﴿**هذه بِضاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنا**﴾(٤)، وهو قليلٌ في الكلام.

الخامس: أن يكونَ مقروناً بالواو وحدها،كقوله تعالى: ﴿**الذين قالُوا لإخْوَانِهم وقَعَدُوا**﴾(٥)، وقولِه تعالى: ﴿**ونادَى نوحٌ ابْنَهُ وكانَ في مَعْزِلٍ**﴾(٦) وقولِه تعالى: ﴿**وقال الذي نَجَا مِنْهُما وادَّكَر بعد أُمَّةٍ**﴾(٧) وهو أقل من النوع الذي قبله.

السادس: أن يكون مقترناً (بقد) وحدها، كقول (النابغة):

وقَفْتُ برَبْعِ الدَّارِ قد غيَّر البِلَى مَعَارِفَها والسَّارِياتُ الهَواطِلُ(٨)

= "والظاهر أنه من المحدثين"، والشاهدُ فيه تجرُّد الجملة الحالية المصدرة بفعل ماضٍ من (الواو وقد) لوقوعهما قبل أو، في قوله: (أو عدلا أو بخلا). شرح ابن الناظم/١٣٥، العيني ٢٠٢/٣،...

(١) البقرة/٧٥ (٢) الأنعام/١١٩ (٣) النساء/٩٠

(٤) يوسف/٦٥ (٥) آل عمران/١٦٨ (٦) هود/٤٢

(٧) يوسف/٤٥،من قوله تعالى:﴿وقال الذي نجا منهما وادَّكرَ بعد أُمَّةٍ أنا أنبئكُم بتأويله فأرسلون﴾.

(٨) الربع: المنزل. الهطل: تتابع المطر. معارفها: معالمها وما تعرف به الساريات: ج سارية وهي سحابة الليل. الشاهدُ في البيت اقتران الجملة الحالية الفعلية المصدرة بماضٍ (بقد)، في قوله (قد غيَّرَ البلى معارفها). ديوان النابغة/٨٧، شرح ابن الناظم/١٣٥،....

وهو أقلُّ مِمَّا قبله.

السابع: أن تكون مصدَّرة (بليس)، فالجيِّد اقترانُها بالواو، مع تَضَمُّنِها الضمير، كقولِه تعالى: ﴿**ولا تيَمَّمُوا الخبيث منه تُنْفِقون ولَسْتُم بآخِذيه**﴾(١) ومثلُه قولُ الشاعر:

أَعَنْ سيِّئٍ تَنْهى ولَسْتَ بمُنْتَهٍ ... وتوصِي بخير أنتَ عنه بمَعْزِلِ(٢)

وقولُ (امرئ القيس):

تسلَّتْ عَمَاياتُ الرجالِ عن الصِّبا ... وليس فؤادي عن هواها بِمُنْسَلِ(٣)

{وهو أقلُّ مِمَّا قَبْلَه}.(٤)

وإن كانت الجملة اسميَّةً فهي على خمسةِ أضربٍ:

أحدها: أن تكون مقرونةً//بالضمير خاليةً من الواو وجوباً، وذلك إذا كانت مؤكِّدةً، نحو: (هو الحقُّ برهانُه واضِحٌ)، ونحو ذلك. ١٠٧/أ

الثاني: أن تكون مقرونةً بالواو والضمير معاً، كقوله تعالى: ﴿**فلا تَجْعَلُوا لِلَّه أنداداً وأنْتُم تَعْلَمُون**﴾(٥)، وقولِه تعالى: ﴿**أَلَم تَرَ إلى الذين خَرَجُوا من ديارِهم وهُمْ أُلوفٌ حذَرَ المَوْتِ**﴾(٦)

الثالث: أن تكون مقرونةً بالواو خاليةً من الضمير، كقولـه تعالى:﴿**قالُوا لَئِنْ**

---

(١) البقر/٢٦٧

(٢) يشير إلى وجوب تلازم القول والسلوك. ولم أقف على اسم قائل البيت. والشاهدُ فيه اقتران الجملة الحالية المصدَّرة (بليس) بالواو، في قوله: (ولَسْتَ بمُنْتَهٍ). شرح عمدة الحافظ /٤٥٩.

(٣) سلا: زال حبُّه أو حزنُه. العَمَاية والعمى واحد. والمعنى أن الرجال تَسلَّوْا عن حبهم وزالت صبوتُهم، أما هو فلم يزل يحبها. والشاهد في البيت اقتران الجملة الحالية الفعلية المصدرة (بليس) بالواو، في قوله: (وليس فؤادي بمنسلٍ). ديوان امرئ القيس/٤٧.

(٤) ما بين المعترضتين ساقط من الأصل وس.

(٥) البقرة/٢٢ (٦) البقرة/٢٤٣

أكَلَه الذئبُ ونحنُ عُصْبَةٌ﴾(١)، وقولِه تعالى: ﴿كَمَا أَخْرَجَك ربُّك من بَيْتِكَ بالحقِّ وإنَّ فريقاً من المؤمِنينَ لكارهون﴾(٢). وهذا والذي قبله فصيحٌ في الكلام كثير.

الرابع: أن تكونَ مشتملةً على الضمير خاليةً من الواو، كقوله تعالى: ﴿قُلْنا اهبِطُوا بَعْضُكم لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾(٣)، وقولِه تعالى: ﴿نَبَذَ فريقٌ من الذين أُوتُوا الكتابَ كتابَ اللّهِ وَراءَ ظُهورِهم كأنَّهم لا يَعْلَمُون﴾(٤)، وقولِه تعالى: ﴿واللّهُ يَحكُمُ لا مُعَقِّبَ لِحُكْمِه﴾(٥)، وقوله تعالى: ﴿وما أَرْسَلْنا قَبْلَكَ من المُرْسَلِين إلاّ أنَّهم لَيَأكلُون الطعامَ﴾(٦)، وقولِه تعالى: ﴿ويَوْمَ القيامةِ تَرَى الذين كَذَبُوا على اللّه وجُوهُهم مُسْوَدَّةٌ﴾(٧). ومَجيئُهُ في الشعر كثير، فمنه قولُ الشاعر:

ظَعَنَتْ أُمَامةُ قَلْبُها بكَ هائمٌ فاعْصِ الذي يُغْرِيك بالسُّلْوانِ(٨)

وقولُ الآخر:

ثمَّ راحُوا عَبَقُ المِسْكِ بهم يُلْحِفُون الأرضَ هُدَّابَ الأُزُرْ(٩)

ومثلُه:

ما بالُ عَيْنِكَ دَمْعُها لا يَرْقَأ وحَشَاك من خَفَقانِه لا يَهْدَأُ(١٠)

---

(١) يوسف/١٤ (٢) الأنفال/٥ (٣) البقرة/٣٦ (٤) البقرة/١٠١
(٥) الرعد/٤١ (٦) الفرقان/٢٠ (٧) الزمر/٦٠

(٨) ظعنت: رحلت. اعص الذي يغريك بالسلوان: لا تطع من يدعوك لتناسيها والسلوّ عنها. لم أقف على اسم قائل البيت. والشاهد فيه مجيء الجملة الحالية الاسمية مقترنة بالضمير وحده، في قوله: (قلبُها بك هائمٌ). شرح عمدة الحافظ/٤٥٧.

(٩) يلحفون الأرض: يجرُّون عليها. الهدَّاب: طرَّة الإزار. يصفُهم بنعومة العيش والرخاء. قائل البيت طرفة بن العبد، والشاهدُ فيه مجيء الجملة الحالية الاسميَّة مشتملةً على الضمير خالية من الواو، في قوله: (عَبَقُ المِسكِ بهم) ديوان طرفه/٥٥، شرح ابن الناظم/١٣٥،...

(١٠) لايرقأ: لا يجف، حشاك: (هنا) قلبك. المعنى واضح،ولم أقف على اسم قائل البيت. والشاهدُ فيه مجيءُ الجملة الحالية الاسمية مقترنة بالضمير وحده، في قوله: (دمعُها لا يَرقَأ). شرح عمدة الحافظ/٤٥٧.

ومثله:

أتاني المُعَلَّى عُذرُه متبيِّنٌ فمَنْ يَغْزُه للبَغْيِ فهوَ ظَلومُ(١)

وقولُ (الشنفرى):

وتشربُ أسآري القطا الكُدْرُ بعدما سَرَتْ قَرَباً أَحْنَاؤُها تتصلْصلُ(٢)

القَرَب، بفتح القاف والراء: سيرُك إلى الماءِ وقد بقي بينك وبينه ليلةٌ. وأحناؤها: جمع حِنْو، وهي جوانبُها. وتتصلْصل:أي تُصوِّتُ. ومثلُه:

حتى تَرَكْناهُم لدى مَعْرَكٍ أرجُلُهم كالخَشَبِ الشائلِ(٣)

وقولُ (الزمخشري): "إلاّ ما شذَّ من نحو قولِهم: (كَلَّمْتُه فُوْهُ إلى فيَّ)، وما عسى أن نعثر عليه في النُّدرةِ"(٤)، ليس كما ذَكَر، بل هو كثيرٌ في الكلامِ الفصيح نثرِه ونظمِه.

الخامس: الاستغناء عن الواو بنيَّةِ الضمير إذا كان معلوماً، كقولك: (مَرَرْتُ بالبُرِّ قفيزٌ بدِرْهمٍ)(٥). وجاز هذا كما جاز في الابتداء: (السَّمْنُ مَنَوانِ بِدِرْهمٍ)(٦) على تقدير: مَنَوانِ منه//. ١٠٧/ب

---

(١) المعلى: اسم علم. يعذر الشاعرُ (المعلَّى) هذا ويدفع عنه صفة الظلم. لم أقف على اسم قائل البيت. والشاهدُ فيه مجيءُ الجملة الحالية الاسمية مقترنة بالضمير وحده، في قوله: (عذرُه متبيِّنٌ). شرح عمدة الحافظ/٤٥٧

(٢) الأسآر: ج سؤر، بقية الشراب. الكُدْر: ج أكدر، وهو الأغبر. يصف نفسه بالنشاط والتبكير في السعي. والشاهدُ في البيت مجيء الجملة الحالية الاسمية مشتملة على الضمير خالية من الواو، في قوله: (أحناؤها تتصلصلُ). شرح لامية العرب للزمخشري/٥٠، شرح ابن الناظم/١٣٥،...

(٣) المعرك: ساحة المعركة. الخشب الشائل: المرتفع. يقولك قتلناهم وألقينا بعضَهم فوق بعضٍ، فصارت أرجلُهم كأكوام الخشب العالية. قائل البيت امرؤ القيس. والشاهدُ فيه مجيء الجملة الحالية الاسمية مقترنة بالضمير وحده، في قوله: (أرجلُهم كالخشب الشائِل). ديوان امرئ القيس/١٤٩، شرح عمدة الحافظ/٤٥٦، تذكرة النحاة/١٤.

(٤) شرح المفصل ٢/٦٥ (نص المفصل).

(٥) شرح المفصل ٢/٦١

(٦) شرح المفصل ٢/٦١

صـاحب الحـال

قال رحمه اللّه تعالى: "وصاحبُ هذه الصِّفَة يُسَمَّى (ذا الحـال). ومـن حق ذي الحال أن يكون معرفةً، كما أنَّ من حـق الحـالِ أن تكـون نكـرةً. ولا يجـوز أن يقال: (جاءني رجلٌ راكباً) فتجعل ذا الحال نكرةً(١) إلا على ضَعْفٍ، بل الواجـبُ أن تقول: جاءني زيدٌ راكباً، وكذلك لا يجوز أن تقول: جـاءني زيـدٌ الراكـبَ، فتجعـلَ الحال معرفـةً، بـل الواجـب أن تقـول: جـاءني زيـدٌ راكبـاً، فتجعـلَ ذا الحـال معرفـةً والحالَ نكرةً. فإذا أردْتَ أن تنصب الحال عـن النكـرة فقدِّمْها عليهـا، نحـو: جـاءني راكباً رجلٌ. ومن علامة صِحَّة الحـال أن يصلـح جوابـاً (لكيـف)، نحـو أن يقـال إذا قلْتَ: جاء زيد: (كيف جاء؟) فتقول: راكباً.

فهذه خمسةٌ(٢) ما من فعل إلاّ ويعمل فيها".

الشرح: الحال بمنزلة الصفة من حيث المعنى، فلا بُدَّ لها مـن موصـوفٍ بهـا معنىً، فذلك الموصوف يُسَمَّى (ذا الحال) أي: صاحب الحال. والأصلُ فيه أن يكونَ معرفةً، لأنه شبيه بالمبتدأ، والمبتدأ لا يكونُ نكرةً إلا بمسوِّغ، وذلك أشياء:

أحدها: أن تكون النكرةُ موصوفة، كقوله تعالى: ﴿**وَلَمَّـا جـاءَهُم كِتَـابٌ مِـنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقاً لِمَا مَعَهُم**﴾(٣)، بالنصب في قراءة بعض القراء، وقوله في حديث شقِّ صدره صلَّى اللَّه عليه وسلَّم: (**ثُمَّ جَـاءَ بطَسْـتٍ مِـنْ ذَهَـبٍ مملـوءاً حكمـةً وإيماناً**)(٤)، وقول الشاعر:

---

(١) في أ: (فتجعل ذا الحال معرفةً) وهو غلط، والثواب ما أثبتناه لأن (تجعل) واقعة في حيز النفي.

(٢) أي: إن هذه المعمولات الخمسة: (المفعول المطلق وظرف الزمان وظـرف المكـان والمفعـول له والحال) يعمل فيها كل فعل سواءٌ أكان لازماً أم متعدياً.

(٣) البقرة/٨٩ من قوله تعالى: ﴿ولما جاءهم كتاب من عند اللَّه مصدِّق لما معهم وكانوا مـن قبـل يستفتحون على الذين كفروا فلما جاءهم مـا عرفوا كفروا بـه فَلَعْنَـةُ اللَّـه علـى الكـافرين﴾. وقـرأ "مصدقاً لما معهم" بالنصب ابن مسعود. القراءات الشاذة لابن خالوية/٨.

(٤) مسند ابن حنبل ١٢٢/٥، وروي أيضاً في ٢٠٧/٤ بعبارة مختلفة.

نجَّيْتَ يا ربِّ نوحاً واسْـتَجَبْتَ له   في فُلُك ماخرٍ في اليمِّ مَشْـحونا
وظَـلَّ يدعـــو بآياتٍ مُبَيِّنَـةٍ   في قومِه ألفَ عامٍ غيرَ خَمْسينا(١)

الثاني: أن تكون متأخِّرةً، كما أنشد (سيبويه) رحمه اللّه تعالى:

وبالجسـمِ منِّي بيِّنـاً لـو علِمْتِه   شُحوبٌ وإن تَسْتَشهِدِ العينَ تشهدِ(٢)

وقولِ الآخر:

ومالاَمَ نفسـي مثلَها لِيَ لائـمٌ   ولا سَدَّ فقري مِثْلَ ما مَلَكَتْ يدي(٣)

والأصلُ في البيت الأول: شحوبٌ بَيِّنٌ، وفي الثاني: وما لام نفسي لائمٌ مثلُها. وكثيراً ما يستشهد النحويون على هذه المسألة بقولِ الراجز:

لِمَيَّـــةَ مُوحِشـــاً طَـــلَلُ   يَلُـــوحُ كـــأنَّه خِـــلَلُ(٤)

خِلَل، بكسر الخاء: جمع خِلَّة، بكسر الخاء وهي [زينة](٥) كانت تُغَشَّى بها أجفانُ السيوفِ منقوشة بالذهب وغيره، وبقول الآخر:// ١٠٨/أ

---

(١) الفلك: السفينة، وهي بصيغة واحدةٍ للمفرد والجمع. ماخر: من فعل مَخَر، إذا جرى وشقَّ الماء. معنى البيت واضح، وهو لم ينسب لقائل معيَّن. والشاهدُ فيه مجيءُ صاحب الحال نكرة موصوفة في قوله: (في فلكٍ ماخرٍ مشحوناً)، (فمشحوناً) حال من (فلك) الموصوف. شرح ابن الناظم/١٢٧، أوضح المسالك ٣١٢/٢،...

(٢) معنى البيت واضح. وهو من الأبيات الخمسين غير المعزوَّة في كتاب سيبويه. والشاهدُ فيه مجيء صاحب الحال نكرة لتقدُّمه على الحال، في قوله: (بيناً شحوبٌ)، (فشحوب) صاحب حال متأخر عن الحال (بيِّناً). سيبويه ١٢٣/٢، العيني ١٤٧/٢،...

(٣) يشير إلى ضرورة اعتماد الإنسان على نفسه. لم ينسب البيت لقائل معيَّن. والشاهدُ فيه مجيء صاحب الحال نكرةً لتقدُّم الحال عليه، في قوله: (مثلَها لائمٌ)، (فمثلها) حالٌ متقدِّمـةٌ على صاحبها (لائمٌ). شرح الكافية الشافية ٧٣٨/٢، شرح ابن عقيل ٢٥٧/٢،....

(٤) الطلل: ما بقي من آثار الديار، يقول: يبدو أثرُ ديار ميَّة كوشْيِ أغمدة السيوف. ينسب البيت لكثير عزة، ويروى عندئذ: (لعزة موحشاً طَلَلُ)، ومن رواه (لمية موحشاً طلل) فقد عزاه لذي الرمة. والشاهدُ في البيت مجيء صاحب الحال نكرة لتقدُّمه على الحال، في قوله: (موحشاً طَلَلُ) ديوان كثير/٥٠٦ (من الأبيات المنسوبة إليه)، سيبويه ١٢٣/٢،....

(٥) ما بين الحاصرتين زيادة من المحقق لشرح الخلة. والعبارة من (لسان العرب).

"والصَّالحاتُ عليها مُغلَقاً بابُ"(١)

أي عليها بابٌ مغلقٌ، فلمَّا تقدَّمَتْ صفةُ النكـرةِ عليهـا انتصبـت علـى الحـال. وكذلـك يُفْعَل بكل صفةٍ نكرةٍ إذا قُدِّمَتْ عليها.

{ولم يذكر (الجرجاني) رحمه اللّـه تعـالى مـن مُسَـوِّغات جَعْلِ صـاحب الحـال نكرة سوى تقديمِها عليه}.(٢)

الثالث: أن يكون معتمداً على نَفْي، كقوله تعالى: ﴿**وما أَهْلَكْنَــا مـن قريـةٍ إلاَّ ولها كتابٌ معلومٌ**﴾(٣)، فقدَّمه نكرةً في سياق النفْي. فالواو في (ولها كتاب معلـوم) واوٌ حاليَّة، وقولِ الشاعر:

ما حُمَّ مـن مـوتٍ حِمَـىً واقيـاً ولا تُـرَى مـن أَحَــدٍ باقــيا(٤)

الرابع: أن يكون معتمداً على نَهْيٍ، كقول قطري بن الفجاءة:

لا يَرْكَنَـنْ أحـدٌ إلى الإحْجـــامِ يـومَ الـوَغَـى مُتَخـوِّفـاً لِحمــامِ(٥)

الخامس: أن يكون معتمداً على استفهامٍ، كقول رجلٍ من طيِّئ:

يا صاحِ هل حُمَّ عيشٌ باقياً فتـرى لِنفسِـكَ العُذرَ في إبعـادِها الأمـلا(٦)

---

(١) يعني أن النساء الصالحات يقرن في بيوتهن. وهذا شـطر من بيت شعر لـم أقـف علـى تتمـة له، ولا على اسم قائله ولا تخريجه. والشاهد فيه مجيء صاحب الحال نكرة لتقدُّم الحال عليه، فـي قوله: (مغلقاً بابُ) فباب هو صاحب الحال متأخراً.

(٢) ما بين المعترضتين ساقط من س.

(٣) الحجر/٤

(٤) حُمَّ: قدِّر. الحِمَى: موضع الحماية ومـا يحميـه السلطان. والمعنـى أنـه لـم يقدَّر حِمـى يحمـي الإنسان من الموت ولا يبقى على قيد الحياة أحد. لم ينسب الرجز لقائل معيَّن. والشاهد فيه مجـيء صاحب الحال نكرة لاعتماده على نفي، في قوله: (حمىً واقيـا) فحمـى: صـاحب الحـال واقـع فـي حيز نفي والأصل: ما حُمَّ حِمَىً واقياً من موتٍ. شرح ابن عقيل ٢/٢٦٠، العيني ٣/٢١٤،...

(٥) الإحجام: النكوص، الحمام: الموت. يقول: لا يتأخرن أحد عن المعركة خوفاً من الموت،فذلـك لا يجدي. الشاهد في البيت مجيء صاحب الحال (أحد) نكـرة، لاعتمـاده علـى نهـي: (لا يركنَنْ). شرح ابن الناظم/١٢٧ (ونسبه للطرماح)، التصريح ١/٣٧٧،....

(٦) حُمَّ: قدِّر. والمعنى أنه لـم يقـدر لأحدٍ حيـاة دائمـة فلمـاذا يكثـر الإنسـان تأميله في الدنيا؟ =

السادس: أن يكون مضافاً، كقولِه تعالى: ﴿**فيها يُفْرَقُ كلُّ أمْرٍ حَكيمٍ. أَمْراً مِنْ عِنْدِنا**﴾(١)، وقولِه تعالى: ﴿**في أَرْبَعةِ أيَّامٍ سواءً للسَائِلين**﴾(٢)

السابع: أن يكونَ عاملاً، كقولك: (عَلَيَّ عِشْرُون دِرْهَماً كاملةً)، (فكاملةً) حال من (عشرون)، وهو عاملٌ في (درهماً) نصبَه تمييزاً.

الثامن: أن يكونَ مخصوصاً بعطف، كقولك: (هؤلاء رجالٌ وعبدُ اللَّه مسافرين). قال (سيبويه) في باب ما غلبَتْ فيه النكرةُ المعرفةَ: "هذان رجلان وعبدُ اللَّه مُنْطَلِقِين"(٣) فنصب منطلقين.

والعامل في الحال وصاحبه التشبيه. وقد يجيءُ منصوباً عن النكرة المحضة من غير أن يكونَ مَعَها من هذه المسوِّغات شيءٌ، كقوله تعالى: ﴿**أو كالذي مرَّ على قَرْيَةٍ وهي خاويةٌ على عروشِها**﴾(٤)،فالقرية نكرةٌ محضةٌ،والواوُ واوُ الحال، والجملةُ حالٌ من القريةِ، وقولِ عائشة رضي اللَّه عنها: "صلَّى رسولُ اللَّه صلَّى اللَّه عليه وسلَّم جالساً وصلَّى وراءه قومٌ قياماً".(٥) ومما حكاه (سيبويه) عن العرب: (عليه مئةٌ بِيْضاً، ومرَرْتُ بماءٍ قِعْدَةَ رجلٍ)(٦)، وإلى هذا ونحوه أشار (الجرجاني) بقوله: "فتجعل ذا الحال نكرةً إلا على ضعفٍ"(٧).

وقد بقي في الباب مسائل:

= ينسب البيت لرجل من طيِّئ، والشاهدُ فيه مجيء صاحب الحال (عيش)نكرة لاعتماده على استفهام في قوله(هل حُمَّ عيشٌ باقياً)، وباقياً: هي الحال. أوضح المسالك ٣١٦/٢، شرح ابن عقيل ٢٦١/٢،...

(١) الدخان/٤-٥، من قوله تعالى: ﴿فيها يفرق كلُّ أمْرٍ حكيمٍ. أمراً من عندنا إنَّا كنا مرسلين﴾.

(٢) فصِّلت/١٠، من قوله تعالى: ﴿وجعل فيها رواسي من فوقها وبارك فيها وقدَّر أقواتها في أربعة أيامٍ سواءً للسائلين﴾.

(٣) سيبويه ٨١/٢

(٤) البقرة/٢٥٩

(٥) صحيح البخاري باب السهو/٩، وموطأ مالك/٩٧

(٦) سيبويه ١١٢/٢. والمعنى: ثمنه مئة دينار أبيض، ومررت بماء بمساحة قعود رجلٍ.

(٧) ينظر تتمة عبارة الجرجاني في الصفحة ٣٨٦، إذ العبارة هنا مجَزَّأة لا توضح المراد.

المسألة الأولى: لا يجوز أن يكونَ صاحب الحال مجروراً بالإضافة، نحو: جاءني غلامُ هندٍ كريمةً، لأن العامل في الحال هو العامل في صاحبها حقيقةً أو حُكْماً. فلو جاء الحالُ من المضافِ إليه لزمَ أن يكونَ العاملُ في الحال غيرَ العامل في صاحبها حقيقةً وحكماً وأنَّه غيرُ جائز، فعلى هذا لا يجوز {انتصابُ الحالِ عن المضافِ إليه إلاَّ في ثلاثةِ مواضع:}(١)

أحدها: أن يكون المضافُ عاملاً//في الحال، مثل أن يكون فيه معنى ١٠٨/ب الفعل، كقولك: اعتكافي صائماً وصومي ذاكراً، وصلاتي خاشعاً، قال اللَّه تعالى: ﴿**إلى اللَّه مَرْجِعُكُم جميعاً**﴾(٢)، وقال الشاعر:

تقولُ ابنتي إن انطلاقَك واحداً   إلى الرَّوْعِ يوماً تاركي لا أَبَاليا(٣)

الثاني: أن يكونَ المضافُ جزء ما أضيفَ إليه، كقوله تعالى: ﴿**ونَزَعْنَا ما في صُدُورِهم من غلٍّ إِخْوَانا**﴾(٤).

الثالث: أن يكون كجزئه، كقوله تعالى: ﴿**قُلْ صَدَق اللَّه فاتَّبِعُوا مِلَّةَ إبْرَاهيمَ حنيفاً**﴾(٥)، لأنه إذا كان كذلك صحَّ أن يكون العامل في المضاف عاملاً في الحال، لأنه عاملٌ في صاحبها حكماً، بدليل صِحَّة الاستغناء به عن المضاف، ولو قيل: (ونَزَعْنا ما فيهم من غِلٍّ إخواناً) و(اتَّبعُوا إبراهيمَ حنيفاً) لكان سائغاً حسناً

---

(١) ما بين المعترضتين ساقط من الأصل وس.

(٢) المائدة/١٠٥

(٣) الروع: الفزع والمخافة، وأراد هنا: الحرب. واحداً: منفرداً، والمعنى أن ابنته تتخوف من استهانته بالمخاطر مما قد يودي به ويتركها يتيمة. قائل البيت مالك بن الريب، والشاهد فيه مجيء صاحب الحال مجروراً بالإضافة، وهو (الكاف) من (انطلاقك)، لأن المضاف (انطلاق) عاملٌ في الحال، وذلك في قوله: (إن انطلاقك واحداً). ذيل الأمالي/١٣٦ وفيه:
(تقول ابنتي لما رأت طول رحلتي   سفارك هذا تاركي لا أباليا)، فلا شاهد. شرح ابن الناظم/١٢٩، شرح ابن عقيل ٢/٢٦٧،....

(٤) الحجر/٤٧   (٥) آل عمران/٩٥

بخلاف غيره كقولك: جاءني غلامُ هند كاتبةً، لعدم جواز اتحاد العامل في (هند وكاتبة) حقيقةً وحكماً. والله أعلم

المسألة الثانية، شُرط للحال شروطٌ:

أحدها: أن تكون نكرةً لأنها ملازمةٌ للفضليَّة، وغيرُها من الفضلات لا يلازم الفَضْليَّةَ إلا التمييز، فاستُثْقلَ واستحقَّ التَّخْفيفَ بلزوم التنكير، فإنَّك تقولُ في (ضربْتُ زيداً): ضُرِبَ زيدٌ، وفي (سافَرْتُ يومَ الخميس) سُوفِرَ يَوْمَ الخميس، وفي (سافَرْتُ سَفَراً حسناً): سُوفِر سَفَرٌ حَسَنٌ. فلصلاحيَّة ما سوى الحال والتمييز من الفضلات لجعلِه عمدةً ونقلِه عن الفضليَّة لم يلتزموا تنكيره. ولأن الحال لمَّا كان الغرض منها بيان هيئة ما هي له من الفاعل والمفعول والخبر ــ وذلك البيان حاصل بالنكرة ـ التزموا تنكير الحال احترازاً من العبث والزيادة إلاَّ لغرض.

وقد تجيء الحال معرَّفة بالألف واللاَّم والإضافة، فيُحْكَمُ بشذوذها وتأوُّلِها بنكرةٍ ، كقولهم: (جاؤوا الجمَّاءَ الغفير)،(1) أي: جاؤوا جَمَّاً غفيراً، أي جاؤوا بجماعتهم، الشريفِ والوضيعِ، والألف واللاَّم زائدتان. ومثلُه قولهم: (أرسلها العراكَ)، وأنشد (سيبويه) رحمه الله تعالى (للبيد):

فَأَرْسَلَهَا العِراكَ ولم يَذُدْهَا ... ولم يُشْفِقْ على نَغَصِ الدِّخالِ(2)

أي: معتركَةً. ومثلُه من قرأ: ﴿**لَيَخْرُجَنَّ الأعزُّ منها الأذَلَّ**﴾(3) بفتح ياء

---

(1) شرح الكافية الشافية ٢/٧٣٤.

(2) يذود: يمنع. الدِّخال: الشرب في البدء، ثم العودة إليه من جديد إذا ما دعي إلى ذلك. النغص: تنغيص الشرب. يصف عيراً يسوقُ أُتُنَه نحو الماء مشبهاً ناقته به، والمعنى أنه أوردها جميعاً ولم يشفق على الضعيف من أن يتنغَّص شربه بمزاحمة القوي. الشاهد في البيت مجيء الحال معرفة مؤولة بنكرة في قوله: (أرسلها العراك)، والتقدير: أرسلها معتركة. ديوان لبيد/١٠٢ سيبويه ١/٣٧٢،...

(3) المنافقون/٨، من قوله تعالى: ﴿يقولون لئن رجعنا إلى المدينة ليُخْرِجَنَّ الأعزُّ منها الأذلَّ ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين ولكنّ المنافقين لايعلمون﴾ القراءات الشاذة لابن خالوية/١٥٧، قال: "لَيَخْرُجَنَّ الأعزُّ منها الأذلَّ" على أن المعنى ليَخْرُجَن العزيزُ منها ذليلا. حكاه الخليل في كتاب =

(يَخْرُجَنَّ)، أي: ليَخْرُجَنَّ الأعزُّ منها ذليلاً. وقالوا: جلس زيدٌ وحدَه، أي منفرداً، و(جاؤوا قَضَّهم بقضيضهم)، أي جاؤوا//كلُّهم، وأنشد(سيبويه) قول (الشمَّاخ): ١٠٩/أ

أَتَتْني سُلَيمٌ قَضَّها بقضيضِها تُمَسِّحُ حولي بالبقيع سِبَالَها(١)

ورجَع عودَه على بدئه، وفعل ذلك جهدَه وطاقتَه. فهذه كلُّها في اللفظ معارف وفي المعنى نكرات.

الشرط الثاني: أن تكون مشتَقَّةً أو مؤوَّلةً بمشتق، لأنها لا بدَّ أن تدلَّ على حَدَثٍ وصاحبه وإلاَّ لم تُفِد بيان هيئة ما هي له. فالمشتقَّةُ كما مَثَّل به (الجرجاني) رحمه اللَّه تعالى من قوله: (جاءني زيدٌ راكباً)، فراكباً مشتقٌ من الركوب. والمؤوَّلة بالمشتق نحو: (جاء زيدٌ أسداً) أي: شجاعاً، وبِعْتُه يَداً بيد، أي: متناجزَيْن. ومنه قوله تعالى: ﴿**فما لَكُم في المنافقين فِئَتَيْنِ**﴾(٢)، وقولُه تعالى: ﴿**فَتَمَّ ميقاتُ ربِّه أربعينَ ليلَةً**﴾(٣)، وقولُه تعالى: ﴿**هذه ناقةُ اللَّهِ لكم آيةً**﴾(٤)، ونظائره كثيرةٌ لا يمكنُ حصرها.

الثالث: أن تكون مُنْتَقِلَةً. وهذا في غالب أحوالها، فيُغْتَفَرُ لزومُها في ثلاثة مواضع:

أحدها: إذا كانت مؤكِّدةً، نحو: هو الحقُّ مصدَّقاً، وزيدٌ أبوك عطوفاً.

الثاني: أن يكونَ عاملُها دالاًّ على تجدُّدِ صاحبها، كقولِهم: (خلَقَ اللَّهُ الزرافةَ يَدَيْها أطولَ من رِجْلَيْها)(٥). ومنه قولُه تعالى: ﴿**وخُلِقَ الإنسَانُ ضعيفاً**﴾(٦). وقولُه تعالى: ﴿**وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلاً**﴾(٧)، وقولُه تعالى:

= العين ولكنه لم يذكر من قرأ بها".

(١) السبال: ج سَبَلَة وهي مقدَّم اللحية. القض: الكسر. قضها بقضيضها: أي مُنقضّاً آخرهم على أولهم أي جميعاً. الشاهد في البيت مجيء الحال معرفةً مؤولة بنكرة في قوله: (قضَّها بقضيضها)، أي: مجتمعة. ديوان الشماخ/٢٩٠، سيبويه ١/٣٧٤،...

(٢) النساء/٨٨ (٣) الأعراف/٤٢ (٤) الأعراف ٧٣

(٥) سيبويه ١/١٥٥

(٦) النساء/٢٨ (٧) الأنعام/١١٤

﴿وَيَوْمَ أُبْعَثُ حيّاً﴾.(١)

الثالث: أن يكون ثبوتُ معناها قبل ذكرها مغفولاً عنه، نحو: تناولْتُ الطعامَ بارداً، ولا يحسُنُ: لَمَستُ النارَ حارَّةً.

وفي غير هذه الثلاثة لا تكون إلا منتقلةً لأنها حينئذٍ بعيدةٌ عن الإفادة.

المسألة الثالثة: ورودُ المصدر حالاً مقصورٌ على السماع عند (سيبويه):

وهو على ضربَيْن: معرَّف، نحو: أرسلها العراكَ، وجاؤوا قَضَّهم بقضيضهم، وقد تقدَّم كثير منه. ومنكَّر، وهو كثيرٌ كقولِه تعالى: ﴿ولِلَّهِ يَسْجُد مَنْ فِي السَّمَاواتِ والأرضِ طَوْعاً وكَرْهاً﴾(٢). قال (سيبويه) في باب (ما ينتصب من المصادر لأنه حال): "وذلك قولك: قَتَلْتُه صَبْراً، ولَقِيْتُه فُجاءَةً وكِفاحاً ومكافحةً، ولقيْتُه عَيَاناً، وكَلَّمْتُه مشافهةً، وأتَيْتُه ركضاً وعَدْواً ومشياً، وأخذْتُ ذلك عليه سَمَاعاً وسَمْعاً، وليس كلُّ مصدر -وإن كان في القياس//مثلَ ما مضى من هذا الباب- يوضع هذا الموضع"(٣). ١٠٩/ب

وأجاز (أبو العباس) القياسَ على ما كان نوعاً من الفعل، كـ (جِئْتُه ركضاً)، فيقيس عليه: (جئْتُ سُرْعةً ورَجْلَةً)(٤)، وليس ببعيد.

المسألة الرابعة: في تقديم الحال على صاحبها وتأخيرها عنه.

صاحبُ الحال شبيه بالمبتدأ، والحالُ شبيه بالخبر، فالأصلُ تقدُّم صاحبِ الحال وتأخُّر الحال، كما أن الأصلَ تقدُّم المبتدأ وتأخُّر الخبر، لكنه مع ذلك.منقسمٌ أربعةَ أقسام:

الأول: وجوب تأخير الحال، وهو الأصل، وذك في صور:

الأولى: أن يكنَ صاحبُ الحال مجروراً بإضافةٍ محضةٍ، نحو: عرفْتُ سفَرَ زيدٍ راكباً، فلا يجوز: عرفْتُ راكباً سَفَر زيد، لأن نسبة المضاف إليه إلى المضاف

---

(١) مريم/٣٣ (٢) الرعد/١٥

(٣) سيبويه ١٨٦/١

(٤) المقتضب ٢٣٤/٣

كنسبة الصلة إلى الموصول، فلا يتقدَّم حال المضاف إليه على المضاف كما لا يتقدَّم حالُ الصِّلَةِ على الموصول.

الصورة الثانية: أن يكونَ فاعلَ (أَفْعِلْ) في التَّعَجُّب، نحو: (أَحْسِنْ بزيدٍ مقبلاً)، فلا يجوز: أَحْسِنْ مقبلاً بزيد.

الصورة الثالثة: أن يكونَ فاعل (كفى)، نحو: (كفىَ بزيدٍ معيناً)، كقوله تعالى: ﴿**وكَفَى باللَّه شهيداً**﴾(١)، ﴿**وكَفَى باللَّهِ نَصِيراً**﴾(٢)، و﴿**كَفَى باللَّهِ وكيلاً**﴾(٣). وأمَّا المجرورُ بحرف جرٍّ في غير هاتين الصورتَيْن(٤) فَيَرِدُ في قسمِ المُخْتَلَفِ فيه.

الصورة الرابعة: أن يكون منصوباً بفعل التعجُّب، نحو: ما أسمحَ زيداً مسؤولاً، فلا يجوز: ما أسمحَ مسؤولاً زيداً.

الصورة الخامسةُ: أن يكون منصوباً بكأنَّ أو ليت أو لَعَلَّ، نحو: كأنَّ زيداً مقبلاً أسدٌ، وليتَ عَمْراً حاضراً كريمٌ، ولَعَلَّ بشراً مقيماً مُتَعَبِّدٌ. لا يجوز تقديم الحال في شيء من ذلك.

الصورة السادسة: أن يكون ضميراً متَّصلاً بصلة (أل)، نحو: عَرَفْتُ القاصِدَك سائلاً، ولا يجوز: عَرَفْتُ القاصدَ سائلاً إيَّاكَ.

الصورة السابعةُ: أن يكون ضميراً متَّصلاً بفعلٍ وُصِلَ به حرفٌ، نحو: أعْجَبَني أن اعتكَفْتَ صائماً، وأن زارتْكَ هندٌ متكِئاً.

الصورة الثامنة: أن تكون الحال محصورةً، كقوله تعالى: ﴿**وما نُرْسِلُ المُرْسَلِينَ إلا مُبَشِّرين ومُنْذِرين**﴾(٥).

---

(١) النساء/٧٩ (٢) النساء/٤٥ (٣) النساء/٨

(٤) أي في صورتَيْ كون صاحب الحال فاعلاً (لأَفْعِل التعجب)، وفاعلاً (لكفى) مجروراً بالباء الزائدة،كما مر في الصورتين الثانية والثالثة.

(٥) الأنعام/٤٨

القسم الثاني: وجوب تقديم الحال على صاحبها. وهو على خلافِ الأصل، وله ثلاثُ صور:

أحدها: أن يكونَ صاحبُ الحال محصوراً، نحو: (ما سافَرَ راكباً إلاَّ زيدٌ)، فأمَّا قولُ الراجز:

ما راعَني إلاَّ جَناحٌ هابطاً   حولَ البيوتِ قَوْطَه العُلابِطا(١)

فتقديره: ما راعني إلاَّ جناحٌ راعني هابطاً. وجناح: اسمُ رجل، والقَوْط، بفتح القاف//قطيع الغنم، والعلابط: القطيع من الغنم أيضاً، هكذا أنشده شيخُنا رحمَه اللَّه تعالى، وأنشده (الجوهري): "ما راعني إلا خيالٌ"، وقال: هو اسمُ راعٍ.

١١٠/أ

الصورة الثانية: أن يكونَ صاحبُ الحال مشتملاً على ضميرِ ما اشْتَمَلَت الحال عليه بإضافة، نحو: (جاء ناصِرَ زيدٍ أخوه، وحَلَّ ضيفَ زيدٍ صاحبُه).

الصورة الثالثةُ: أن يكون ملابساً ضميراً عائداً على ما لابس الحالَ بغير إضافة،نحو: (سار مُنْقاداً لعَمْرٍو طالبُه(٢)،ومرَّ خاضِعاً لزيدٍ المعرضُ عنه)،ونحو ذلك.

القسم الثالث: مختلف في جواز تقديمة. وذلك في صور:

أحدها: أن يكون صاحبُ الحال مجروراً بإضافةٍ غير محضةٍ، نحو: (هذا شاربُ السَّويق ملتوياً) فالأكثرون ألْحقوا هذا بما إضافتُه محضةٌ، فمنعوه التقديمَ. وبعض النحويين أجاز تقديمه لأن المضافَ في تقدير التنوين، فيجوز مع تقديره ما يجوز مع وجوده، فيقال: (هذا ملتوياً شاربُ السويق)، قال شيخُنا رحمه اللَّه تعالى: "والمنعُ عندي أولى".(٣)

---

(١) المعنى أنه ارتاع لوجود هذا الراعي وغنمه حول البيوت. لم ينسب الرجز لقائلٍ معيَّن.. والشاهدُ فيه عدم تقديم الحال على صاحبها وجوباً لكون صاحبها محصوراً، وهذا على خلاف الأصل الذي هو التقديم. نوادر أبي زيد/١٧٣، الصحاح للجوهري/قوط،....

(٢) (طالبه)، ساقطة من أ و س.

(٣) شرح عمدة الحافظ لابن مالك/٤٢٤.بنصه. والسويق: طعام يتخذ من مدقوق الحنطة والشعير ويشرب في الأكثر ممزوجاً بالماء ونحوه ... وسويق الكرم: الخمر.

الصورة الثانية: أن يكون صاحبُ الحال منصوباً، نحو: (أبصَرْتُ زيداً راكباً)، ولا يجوز عند الكوفيين أبصَرْتُ راكباً زيداً، لأنه يوهم أن (راكباً) مفعولٌ به و(زيداً) بدلٌ منه، فلو كان موضع (راكباً) يركبُ لم يمتنع عند بعضهم {لزوال الموهم}(١)، وأجازه البصريون مُطْلَقاً، ولم يلتفتوا إلى هذا الموهم. ومن شواهد مذهبِهم قول الشاعر:

وَصَلْتُ ولم أَصْرِمْ مسيئين أُسْرَتي وأَعْتَبْتُهم حتى يُلاقُوا ولائيا(٢)

الصورة الثالثة: أن يكون صاحبُ الحال مرفوعاً ظاهراً، نحو: (جاء زيدٌ راكباً)، لا يجيز الكوفيون: جاء راكباً زيدٌ، ويجيزون تقديمَه عليه إن كان ضميراً، كقوله تعالى: ﴿**خُشَّعاً أَبْصَارُهم يَخْرُجُون**﴾(٣)، (فخُشَّعاً) حالٌ من الضمير في (يخرجون). وأجاز تقديمَه البصريون مُطْلَقاً(٤). ومن شواهد مذهبهم: (شَتَّى تؤوبُ الحَلَبَةُ)(٥) أي: متفرقين يرجع الحالبون.

الصورة الرابعة: أن يكونَ صاحبُ الحال مجروراً بحرف جرٍّ في غير ما تقدَّم، نحو: (مرَرْتُ بهندٍ جالسةً)، فأكثرُ النحويِّين يمنعون تقديمَ الحال، فلا يجيزون: مرَرْتُ جالسةً بهند، إلحاقاً لذلك بالمجرور بالإضافة المحضة، وأجاز تقديمَه على صاحبه المجرور أبو علي الفارسي وابنُ كيسان وابن بَرْهان وشيخُنا أبو

---

(١) ما بين المعترضتين ساقط من الأصل.

(٢) لم أصرم: لم أقطع وأهجر. اعتبتُهم: أرضيتُهم. والمعنى أنه حافظ على مودتهم بالتغاضي عن إساءاتهم. قائل البيت غير معروف. والشاهدُ فيه جواز تقدّم الحال على صاحبها مطلقاً، في قوله: (ولم أصرم مسيئين أسرتي)، وهو مذهب البصريين. شرح الكافية الشافية ٧٤٧/٢، همع الهوامع ٢٤١/١،...

(٣) القمر/٧، من قوله تعالى: ﴿خشّعاً أبصارهم يخرجون من الأجداث كأنهم جراد منتشر﴾.

(٤) شرح الكافية ٢٠٦/١-٢٠٧، قال: "واعلم أن الكوفيين منعوا تقديم الحال على صاحبها إذا كان صاحبها ظاهراً، مرفوعاً كان أو منصوباً أو مجروراً ... أما البصرية فأجازوا تقديم الحال على صاحبه المرفوع والمنصوب سواء كان مظهراً أم مضمراً..."

(٥) شرح الكافية الشافية ٧٤٩/٢

عبد اللَّه بن مالك(١) -رضي اللَّه عنهم وجمع بيننا وبين الأئمة//في دار كرامته ١١٠/ب في خير وعافية ـ للسماعِ والقياس. أمَّا القياسُ فهو أن العامل في الحال الفعلُ المتصرِّف الذي هو (مرَرْتُ)، ولا يفتقِر في نصبه الحال إلى واسطةٍ، كما لا يَفْتقِر إليها في نصب ظرفٍ أو مفعولٍ مطلقٍ، وحرف الجرِّ الذي عدَّاه لا عمل له إلا الجرُّ ولا جِيءَ به إلاَّ لتعدية (مرَرْتُ)، والمجرور به بمنزلة منصوب فيتقدَّم حالُه كما يتقدَّم حالُ المنصوب.

وأمَّا السماعُ فقولُه تعالى: ﴿وما أَرْسَلْنَاكَ إلاَّ كافَّةً للناسِ﴾(٢) (فكافةً) حالٌ من الناس، وصَرْفُه عن ذلك تَكَلُّفٌ. ومن ذلك قولُ الشاعر:

فإنْ تَكُ أذوادٌ أُصِبْنَ ونِسْوَةٌ ... فلَنْ تذهَبُوا فِرغاً بقَتْلِ حَبالِ(٣)

أراد: فلن تذهبوا بقتل حبالٍ فِرْغاً. وحَبَال: اسمُ رجل، والفِرغ، بكسر الفاء: الهدرُ.

وقولُ الآخر:

لئنْ كان بردُ الماءِ هيمانَ صادياً ... إليَّ حبيباً إِنَّها لحبيبُ(٤)

وقولُ الآخر:

---

(١) شرح الكافية ٢٠٧/١، قال: "وإن انجرَّ ذو الحال بحرف الجر، فسيبويه وأكثر البصرية يمنعون أيضاً تقدُّمها عليه للعلة المذكورة، ونقل عن ابن كيسان وأبي علي وابن برهان الجواز، استدلالاً بقوله تعالى: ﴿وما أرسلناك إلا كافةً للناس﴾.

(٢) سبأ/٢٨

(٣) أذواد: ج ذود، وهو ما بين الثلاثة إلى العشرة من الإبل. والمعنى أنه لم يذهب دمُ حبال هدراً وإن أخذتم غنائم أخرى من سبيٍ وإبل. قائل البيت طليحة بن خويلد الأسدي. والشاهد فيه تقدم الحال على صاحبها المجرور، جوازاً في قوله: (فرغاً بقتل حبالٍ). شرح ابن الناظم/١٢٨، لسان العرب/فرغ،....

(٤) الصادي: العطشان. والمعنى أنها أثيرةٌ إلى نفسه كما الماء البارد للعطشان. قائل البيت كثير عزة، ونسب لعروة بن حزام. والشاهدُ فيه جواز تقدُّم الحال على صاحبها المجرور في قوله: (هيمان صادياً إليَّ) وصاحب الحال هو الضمير المجرور في (إليَّ). ديوان كثير عزة/٥٢٢ (في الأبيات المنسوبة إليه). شرح ابن عقيل ٢٦٤/٢،...

إذا المرءُ أعْيَتْهُ المُروءةُ ناشئاً   فمَطْلَبُها كَهْلاً عليه شديدُ(١)

وقولُ الآخر:

تسَلَّيْتُ طُرَّاً عَنْكُمُ بَعْدَ بينِكم   بذِكْراكُم حتَّى كأنَّكُم عندي(٢)

ومثْلُه:

مَشْغُوفةً بكِ قد شُغِفْتِ وإنَّما   حُمَّ الفراقُ فما إليكِ سبيلُ(٣)

ومثْلُه قولُ الآخر:

غافلاً تعرضُ المنيَّةُ للمَرْ   ءِ فيُدْعَى ولاتَ حينَ إباءِ(٤)

القسم الرابع: يجوز تقديمُه على صاحبه وتأخيرُه. وهذا ما عدا الأقسامَ الثلاثة، نحو: جاء زيدٌ راكباً، وهذا عَمْرٌو مُتَكَلِّماً، لك أن تقول: جاء راكباً زيدٌ،وهذا مُتَكَلِّماً عَمْرٌو، لأنه إذا لم يكن فيه ما يوجبُ التقديمَ ولا ما يوجب التأخيرَ، ولم يكن من المختلفِ فيه، جاز تقديمُه وتأخيرُه. واللَّه أعلم.

---

(١) أعيته: أتعبته. يشير إلى صعوبة إدراك الشيء بعد فوات أوانه، ينسب البيت لأكثر من واحد من الشعراء منهم المعلوط السعدي والمخبل السعدي، ولرجل من قريع، وغيرهم.والشاهد فيه جواز تقديم الحال على صاحبه الضمير المجرور، في قوله: (كهلاً عليه)، فصاحب الحال هوالضمير المجرور في (عليه). الحماسة/١١٤٨، عيون الأخبار ٢٤٧/١،....

(٢) طرَّاً: جميعاً. بينكم: بعدكم. والمعنى أنه لم يسلُ عنهم أبداً.لم ينسب البيت لقائل معين. والشاهدُ فيه جواز تقدم الحال على صاحبها المجرور في قوله: (طرَّاً عنكم) فصاحب الحال هو الضمير المجرور في (عنكم). شرح ابن الناظم/١٢٩، أوضح المسالك ٣٢١/١،...

(٣) مشغوف: بلغ الحب شَغاف قلبه وهو غلافه أي أنه محب صادق. حُمَّ الفراق: قدِّر. والمعنى أنه أحبها حال كونهامشغوفةً به أيضاً ولكن لا سبيل إلى لقائها. لم ينسب البيت لقائل معيَّن.والشاهد فيه جواز تقديم الحال على صاحبها الضمير المجرور في قوله: (مشغوفة بكِ). شرح ابن الناظم/١٢٩، العيني ١٦٢/٣،...

(٤) المعنى أن الموت يدعونا ونحن عنه غافلون فلا نمتنع منه. لم ينسب البيت لقائل معيَّن. والشاهدُ فيه جواز تقدم الحال على صاحبه المجرور، في قوله: (غافلاً تعرض..للمرء)، فصاحب الحال هو (المرء) المجرور باللام. شرح عمدة الحافظ/٤٢٨، شرح ابن الناظم/١٢٩،....

المسألة الخامسة: في تقديم الحال على العامل فيها، وذلك على ثلاثة أضرب:

أحدها: ما هو جائزٌ باتفاق، وذلك إذا كان فعلاً متصرِّفاً نحو: (راكباً سافَر زيدٌ، وعالماً أُكرِمَ عَمْرٌو)، ونحو ذلك. أو وصفاً.(١) يشبهُه، نحو: (هو مسرعاً راحِلٌ، وأنت شاهداً مقبولٌ)، ونحو ذلك. وكذا لو كان الفعل متصرِّفاً بعض التصرُّف، نحو: (ظالِمينَ أدَعُكم، ومُسْرِفِين أذَرُكم).

الضرب الثاني: ماهو ممتنع باتفاق، وذلك إذا كان العاملُ فعلاً غير متصرِّف، كفعلِ التعجُّب في قولك: (ما أحْسَنَ زيداً مقبلاً)، لا يُقال: ما مُقْبِلاً أحْسَنَ زيداً، ولا: ما أحْسَنَ مقبلاً زيداً. أو وَصْفاً يشبهُه، نحو: هو أحسَنُ من عَمْرٍو مقبلاً، لا يقالُ: {هو مقبلاً أحسنُ من عَمْرو. أو فعلاً متصرِّفاً//مقروناً بلام ١١١/أ الابتداء، نحو: (لأَعِظُكَ ناصحاً، وإني لأَعِظُكَ ناصحاً.}(٢) أو بلام القسم، نحو: (واللَّهِ لأعِظَنَّكَ ناصحاً). أو كان العاملُ صلةً لِـ (ال) نحو: (زيدٌ المسافر راكباً)، أو لحرفٍ مصدريٍّ موجودٍ، نحو: (سَرَّني أن سافَرْتَ مُتَغَرِّباً)، أو مقدَّر، نحو: (ما كنتُ لأَدَعَك خائباً)(٣). أو كان متضمِّناً معنى فعلٍ دون حروفه، نحو اسم الإشارة وحرفِ التَّنبيه وحرفِ التمنِّي والتشبيه، أو معناه، كقولِه تعالى: ﴿**فتِلْكَ بيوتُهم خاويةً**﴾(٤)، وقولِ الشاعر:

ها بيِّناً ذا صريحُ النصح فاصْغِ له   وطِعْ فطاعةُ مُهْدٍ نُصْحَه رَشَدُ(٥)

لا يجوز: بيِّناً هذا صريحُ النصح. وقولِ الراجز:

---

(١) أي: أو كان العامل في الحال وصفاً.

(٢) ما بين المعترضتين ساقط من أ.

(٣) والتقدير: ما كنت لأن أدعك خائباً.

(٤) النمل/٥٢

(٥) يشير إلى أن طاعة الناصح مدعاةٌ للرشاد والهداية. لم ينسب البيت لقائل معين. والشاهدُ فيه امتناع تقديم الحال (بيِّناً) على عاملها اسم الإشارة (ذا)، في قوله: (ها بيِّناً ذا). مغني اللبيب/٥٦٤، شرح شواهد المغني/٩٠١.

يا لَيْتَ أيامَ الصِّبا رواجِعَا(١)

وقولِ الآخر:

كأنَّ ابنَ مُزْنَتِها جانحاً فَسِيطٌ لدى الأفْقِ من خِنْصِرِ(٢)

وقولِ الآخر:

فإنِّي اللَّيْثُ مرهوباً حِمَاهُ وعندي زاجرٌ دونَ افتراسي(٣)

فهذه العواملُ ونحوها مما فيه معنى الفعل دون حروفه، لا يتقدَّم الحالُ على شَيْءٍ منها.

الضرب الثالث: ما هو مختلفٌ في جواز تقديم الحال عليه، وذلك شيئان:

أحدها: أن يكونَ العاملُ في الحال ظرفاً، نحو: (زيدٌ عندك مقيماً)، أو حرفَ جرٍّ، نحو (زيدٌ في الدار ساهراً)، فأكثر النحويِّين يُلحقون هذا بما تقدَّم مِمَّا ضُمِّن معنى الفعل دونَ حروفِهِ، لأنَّ الظروف المتضمِّنة معنى الاستقرار بمنزلةِ الحروف في عدم التصرُّف، فكما لا يتقدَّم الحالُ على العامل الحرفيّ لا يتقدَّم على العامل

---

(١) معنى الرجز واضح، ولم ينسب لقائل معين، نسبه بعضهم للعجاج، وليس في ديوانه. والشاهدُ فيه امتناع تقديم الحال على عاملها، لأنه حرف تمنٍّ متضمِّنٌ معنى الفعل في قوله: (يا ليت... رواجعا)، ويقدر البصريون خبر ليت محذوفاً، و(رواجع) حال من ضميره، والتقدير: (يا ليت لنا أيام الصبا رواجع. فرواجع حال من الخبر (لنا) عندهم. لكن الفراء استشهد به على نصب المبتدأ والخبر (بليت)، كما أن الكسائي قدَّر (رواجع) خبراً لكان المحذوفة. وفي البيت أقوالٌ أخرى .. سيبويه ١٤٢/٢، شرح ابن يعيش ١٠٣/١،....

(٢) ابن المزنة: الهلال. جانح: مائل، فسيط: قلامة الظفر. يصف الهلال بأنه كقلامة ظفر الخنصر لصغره. قائل البيت عمرو بن قميئة. والشاهد فيه امتناع تقديم الحال على عاملها لأنه حرفُ تشبيه متضمِّنٌ معنى الفعل، في قوله: (كأن .. جانحاً). (فجانحاً) حال من (ابن مزنتها) والعامل هو (كأنَّ). ديوان عمرو بن قميئة/٧٩، شرح عمدة الحافظ/٤٣٤،...

(٣) الحمى: ما يحميه المرء ويدفع عنه، والمعنى أن هيبته تدفع عنه طمع الآخرين واعتداءهم. لم أقف على اسم قائل البيت. والشاهد فيه امتناعُ تقديم الحال على عاملها، لأن العامل حرف متضمِّن معنى الفعل، وذلك قوله: (فإني الليثُ مرهوباً). شرح عمدة الحافظ/٤٣٥.

الظرفيّ. وأجازه (أبو الحسن الأخفش)(١)، وحُجَّتُه في ذلك قراءة (الحسن البصري): ﴿والسماواتُ مَطْوِيَّاتٍ بيمينهِ﴾(٢)، وقولُ (ابن عباس): "تنزلت هذه الآية ورسولُ اللَّه صلَّى اللَّه عليه وسلَّم مُتَوارياً بمكة"(٣). وقولُ (النابغة الذبياني):

رهطُ ابن كوزٍ مُحْقِبي أكوارِهم فيهم ورَهْطُ ربيعةَ بنِ حُذَارِ(٤)

والصحيحُ أن ما ورد من ذلك مسموعٌ لا يقاسُ عليه. فإن قُدِّمت الحالُ على العامل الظرفيّ وعلى صاحبها لم يجزّ بإجماع.

الثاني: أن يكون العاملُ في الحال (أَفْعَل) تفضيل، مفضَّلاً بها كونٌ في حالٍ على كونٍ في حال أخرى، نحو قولك: (هذا بُسراً أطيبُ منه تَمْراً)(٥)، فمذهب (سيبويه) أنهما منصوبان على الحال، وغيرُه يجعلُهما منصوبين (بكان) مقدَّرةً، قال (سيبويه) رحمه اللَّه تعالى: "وإنما قال//الناسُ: هذا منصوبٌ على إضمار (إذا كان) ١١١/ب فيما يأتي، و(إذْ كان)، فيما مضى، لأنَّ هذا لمَّا كان ذا معناه أشبه عندهم أن ينتصب على (إذ كان وإذا كان)(٦)". والصحيحُ قولُ (سيبويه) لوجوه:

أحدها: أن (أفعل) هنا (كأفعل) في قوله تعالى: ﴿هم للكُفْرِ يومئذٍ أقربُ

---

(١) شرح الكافية ٢٠٤/١، قال: "وأجازه الأخفش بشرط تقدّم المبتدأ على الحال، نحو: (زيدٌ قائماً في الدار، وذلك بناء على مذهبه في قوة الظرف".

(٢) الزمر/٦٧، من قوله تعالى: ﴿وما قدروا اللَّه حقَّ قدره، والأرض جميعاً قبضتُه يوم القيامة والسماواتُ مطويَّات بيمينه سبحانه وتعالى عما يُشركون﴾. قال ابن خالويه: "عيسى بن عُمَر نصب (مطويَّات) على الحال". القراءات الشاذة لابن خالوية/١٣١.

(٣) مسند أحمد بن حنبل ٢١٥/١.

(٤) كوز: من بني مالك بن ثعلبة. ربيعة بن حذار: من بني سعد. محقبي أكوارهم: أي: جعلوها كالحقائب لوقت الحاجة إليها. ورواية الديوان: (محقبي أذراعهم)، ج ذراع. الشاهد في البيت تقدُّم الحال على عاملها الحرفي، في قوله: (محقبي... فيهم) (فمحقبي) حال وعامله (فيهم)، وهذا جائز عند الأخفش وممتنع عند غيره. ديوان النابغة الذبياني/٥٩، شرح الكافية الشافية ٧٣٣/٢،...

(٥) سيبويه٤٠٠/١

(٦) سيبويه٤٠٠/١

منهم للإيمان﴾(١)، في أن القصدَ بهما تفضيل شيءٍ على نفسِه، باعتبار متعلِّقَيْن، والحالُ شبيةٌ بالظرف، وكما تقدَّم عليه معموله، وهو ظرفٌ كذا يتقدَّم الحالُ لشَبَهِها به.(٢)

الوجه الثاني: أن نصبَه على الحالِ لا يُحْوِج إلى إضمار، ونصْبُه على ما ذُكر(٣) يُحْوِجُ إلى إضمارِ ستَّة أشياء: (إذ وإذا وكان مع اسمها متقدِّمةً ومتاخِّرةً)، من غير حاجةٍ، والإضمارُ على خلافِ الأصل.

الوجه الثالث: أن (أفعل) التفضيل هنا قائمٌ مقامَ فِعْلَيْن، فإنْ قولك: (هذا بُسراً أطيبُ منه تَمْراً) في معنى قولك: يزيد طيبُه حالَ كونه بسراً على طيبِه حالَ كونه تمراً. والله أعلم

المسألة السادسة: في إضمار ناصب الحال. وهو على ثلاثة أضربٍ:

الأول: واجبُ الحذفِ، وذلك إذا جيئَ بها للتوبيخ، نحو: أقاعداً وقد سافَرَ الرَّكبُ؟ و(أَتَميميَّاً مَرَّةً وقَيْسيَّاً أخرى؟)(٤) أو تبيَّن بها ازديادُ ثمنٍ شيئاً فشيئاً، نحو: (أَخَذْتُه بدرهمٍ فصاعداً)(٥)، أي: فذهبَ الثَّمَنُ صاعداً، و(تصدَّقْ بدينارٍ فسافلاً)، أي فانحطَّ المتصدَّق به سافِلاً. أو كانت مؤكِّدةً مضمون جملةٍ اسميَّة جُزْءاها معرفتان جامدان، وهي: إمَّا لبيانِ يقينٍ، نحو: (هو زيدٌ معلوماً)، أو لبيان فَخْرٍ، نحو: (أنا فلانٌ شجاعاً كريماً). أو لبيان تعظيم، نحو: (هو فلانٌ جليلاً مهيباً)، أو لبيانِ خضوعٍ، نحو: (أنا عبدك فقيراً إلى عفوك). أو لبيانِ تحقيرٍ، نحو: (هو فلانٌ مأخوذاً مقهوراً). أو لبيانِ وعيدٍ، نحو: (أنا فلان متمكِّناً منك فاتِّقِ غضبي). ولا تكونُ الحال

---

(١) آل عمران/١٦٧

(٢) أي: كما تقدم الظرف (يومئذٍ) على عامله اسم تفضيل (أقرب) في الآية، كذلك تتقدم الحال (بسراً) على عاملها اسم التفضيل (أطيب)، في النموذج النحوي.

(٣) أي على أنه خبر (لكان) المحذوفة.

(٤) سيبويه ٣٤٣/١

(٥) سيبويه ٢٩٠/١

الجائيةُ إلى هذه المعاني(١) إلاَّ دالَّةً على معنى ملازم، منصوبةً بأحق وشبِهه.

ومما يحذف فيه وجوباً إذا كانت الحالُ سادَّةً مَسَدَّ الخبر، نحو: (ضَرْبي زيداً قائماً)، وقد تقدَّم ذلك في باب المبتدأ والخبر، وغير ذلك.(٢)

الثاني: واجب الذكر: وذلك إذا قُصِد بالحال توكيدُ عاملها لفظاً: كقوله تعالى: [في قراءة](٣): ﴿**وسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ والْقَمَرَ وَالنُّجُومُ مُسَخَّراتٍ بأمْرِه**﴾(٤)، وقول الشاعر:

أَصِخْ مُصِيخاً لمن أَبْدَى نصيحتَه ... والزمْ تَوَقِّيَ خَلْطَ الجدِّ باللَّعب(٥)

أو معنى: كقوله تعالى: ﴿**وَلا تَعْثَوْا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ**﴾(٦) و﴿**ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِين**﴾(٧)، وكقول (لبيد):// ١١٢/أ

فعَلَوْتُ مرتقِباً إلى ذي هبوةٍ ... حَرِجٍ إلى أعلامِهِنَّ قَتَامُها(٨)

الثالث: يجوز حذفُه وإثباتُه. وذلك إذا كان معناه ظاهراً في جوابٍ وغيره.

---

(١) في الأصل (إلى هذا المعنى)، والعبارة أعلاه من النسخ.

(٢) ينظر ص ١٩٠

(٣) ما بين الحاصرتين زيادة من المحقق، لأن القراءة المستشهد بها ليست القراءة المشهورة.

(٤) النحل/١٢، من قوله تعالى: "وسخر لكم الليلَ والنهارَ والشمسَ والقمرَ والنجومُ مسخَّراتٌ بأمره إن في ذلك لآياتٍ لقوم يعقلون" وقرأ (مُسَخَّراتٍ) بالنصب العشرةُ ما عدا ابن عامر وعاصم. المبسوط في القراءات العشر/٢٦٣.

(٥) أصخ: استمع. معنى البيت واضح، وهو لم ينسب لقائل معين. والشاهدُ فيه وجوب ذكر عامل الحال، لأن المقصود بالحال التوكيد، وذلك في قوله: (أصِخْ مُصيخاً). شرح عمدة الحافظ/٤٤٠ شرح ابن الناظم/١٣٣، ...

(٦) البقرة/٦٠ (٧) التوبة/٢٥

(٨) المرتقب: العالي المشرف. الهبوة: الغبرة. الحَرْج: الضيِّق جداً، وحَرِج: دائم. الأعلام: الجبال والرايات، القتام الغبار. والمعنى أنه صعد جبلاً عالياً دائم الغبار، ولعله يعني بالقتام هنا، الضباب العاتم شبهه بالغبار فيكون الجبل على هذا دائمَ الضباب. والشاهدُ في البيت وجوب ذكر عامل الحال لأن القصد من الحال توكيد ذلك العامل، في قوله: (عَلَوْتُ مرتقِياً). ديوان لبيد/٢٣١.

فالجوابُ يعمُّ جواب الاستفهام، كقولك: (راكباً) لمن قال: كيف جئتَ؟ وجوابَ الشرط، كقوله تعالى: ﴿فإنْ خِفْتُم فرجالاً أو رُكْبَانًا﴾(١)، وجوابَ النفي، كقولك: (بلى مُسْرِعاً) لمن قال: لم ينطلق. وغيرُ الجواب كقولك للراحلِ: (راشداً مَهْدِيًّا)، وللقادم من الحج: (مبروراً مأجوراً)، بإضمارِ سافَرْتَ وقدمْتَ، فالإضمارُ والإظهارُ في هذين وأشباهِهما جائزان. واللَّه أعلم.

المسألة السابعة: في تعدُّد الحال.

الحال شبيهة بالخبر وبالنعت، وصاحبُها شبيه بالمبتدأ أو المنعوت، فكما أنَّ المبتدأ والمنعوت يتكرَّر خبرُه ونعتُه، فكذلك ذو الحال، يجوز أن تتكرَّر حالُه، فيجوز تعدُّدُها لتعدُّدِ صاحبها بلا خلافٍ، بتجمُّع، كقول (عنترة):

متى ما تَلْقَنِي فَرْدَيْنِ ترجُفْ   رَوانفُ إليتَيْكَ وتُسْتَطارا(٢)

وبتفريق، كقولِ (عمرو بن كلثوم):

وأنَّا سوفَ تُدْرِكُنا المنايا   مقدَّرةً لنا ومقدَّرينا(٣)

وقولِ (امرئ القيس):

خَرَجْتُ بها أَمْشي تَجُرُّ وراءَنا   على إثْرِنا أذيال مِرْطٍ مُرَحَّلِ(٤)

---

(١) البقرة/٢٣٩

(٢) الروانف: ج رانفة، وهي أسفل الأَلْيَة. تستطار: تطير خوفاً. معنى البيت واضح. والشاهدُ في البيت جواز تعدُّد الحال متجمِّعةً وصاحبها متعدِّد، في قوله: (تلقني فَرْدَيْن). ديوان عنترة/٤٣ العيني ٣/١٧٤،...

(٣) أي: نحن مقدَّرون للمنايا وهي مقدَّرةٌ لنا. والشاهدُ في البيت جواز تعدُّد الحال بتفريق، وذلك في قوله: (مُقدرةً ومقدرين)، وصاحبها متعدد وهو (تدركنا المنايا)، فالمنايا صاحب حال (مقدرة) والضمير في (تدركنا) صاحب حال (مقدرين). شرح المعلقات السبع للزوزني/١١٩، خزانة الأدب ١/٥١٧.

(٤) الأَثْر والإِثْر واحد. المرط: كساء من خزّ، وهو الملاءة أيضاً. مرحَّل: منقوش. الشاهدُ في البيت جواز تعدد الحال بتفريق وصاحبها متعدِّد، وذلك في قوله:(أمشي، تجرُّ) وصاحب حال الجملة الأولى الضمير في (خرجتُ)،وصاحب الحال في الجملة الثانية الضمير في (بها). =

فأمَّا تعدُّدُها وصاحبها مفردٌ فمنعَ منه بعض المتأخرين، لأن الحال بمنزلة الظرفِ، والظرفُ لا يتعدَّد لاستحالةِ كون الذاتِ الواحدةِ في زمانين أو مكانين في حال واحدةٍ، فكذلك الحال.

والصحيحُ جواز تعدُّدها لشَبَهِها بالخبرِ والصفةِ، ولا يستحيل أن يكونَ للشيء الواحد حالان وأكثر، كما يكونُ له صفتان وأكثر، فيجوز أن يجيءَ الشخصُ راكباً لابساً متكلِّماً، ولا يجوز أن يكون الشخصُ الواحدُ وراءك وأمامَك ولا يمينَك وشمالك فافترقا. ومن مجيئها متعدِّدةً قراءَةُ (الحسن واليزيدي): ﴿**خافِضةً رافعةً**﴾(١) بالنصب. وقال (أبو الفتح بن جني) في (المحتسَب)(٢): "هما حالان، و﴿**ليس لِوَقْعَتِها كاذبة**﴾(٣) حالٌ أخرى قبلها، أي: إذا وقعَت الواقعةُ صادقةَ الوقعةِ خافضةً رافِعَةً، فهذه ثلاث أحوال"(٤) واللَّه أعلم.

وقول (الجرجاني) رحمه اللَّه تعالى: "فهذه خمسةٌ ما من فعلٍ إلاَّ ويعمل فيها"(٥) يعني أن المصدرَ وظرف الزمان والمكان والمفعول له والحال، يعمل فيها كلُّ فعل سواء كان لازماً أو متعدِّياً. وقد تقدَّم ذلك كلُّه مشروحاً مبيَّناً مفصَّلاً.

وهذا آخر الفصل الثاني من عوامل الأفعال. ولله الحمدُ والمُنَّة.

= ديوان امرئ القيس/٤١، وفيه (على أثرينا ذيل مرط مرحل). شرح الشافية ٢٨٦/٤، ...

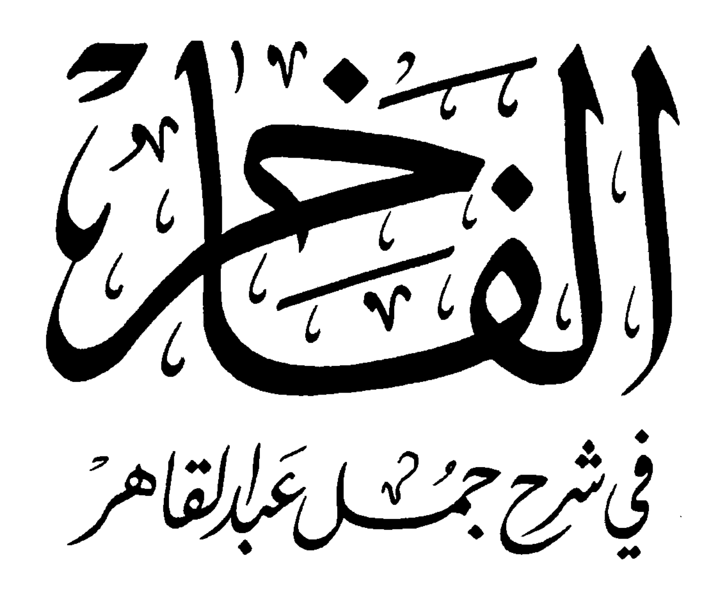
(١) الواقعة/٣، من قوله تعالى: ﴿إذا وقعت الواقعةُ. ليس لوقعتِها كاذبــةٌ. خافِضَــةٌ رافِعَــةٌ﴾. وقرأ (خافضةً رافعةً) بالنصب، أبو عمرو الدوري عن اليزيدي. ينظر القراءات الشاذة لابن خالويه/١٥٠.

(٢) المحتسَب: هو كتابٌ في إعراب الشواذ من القراءات، لأبي الفتح عثمان بن جني المتوفى سنة (٣٩٢)هـ. كشف الظنون ١٦١٢/٢.

(٣) الواقعة/٢

(٤) المحتسب ٣٠٧/٢. قال: "قرأ الحسن واليزيدي والثقفي وأبو حيوة: (خافضةً رافعةً) بالنصب. قال أبو الفتح: هذا منصوب على الحال، وقوله (ليس لوقعتها كاذبة) حينئذٍ حال أخرى قبلها، أي: إذا وقعت الواقعة صادقةَ الوقعةِ خافضةً رافعةً، فهذه ثلاث احوال".

(٥) ينظر متن الجمل في الصفحة ٣٨٦.



في شرح جمل عبد القاهر

تأليف

محمد بن أبي الفتح البعلي

«٦٤٥ - ٧٠٩» هـ

الجزء الثاني

تحقيق الدكتور/ ممدوح محمد خسارة

السلسلة التراثية

٢٤

الفصل الثالث

العوامل من الحروف

قال رحمه الله تعالى: "الفصل الثالث في العوامل من الحروف. وهي على أربعةِ//أضرب". ١١٢/ب

الشرح: قدتقدَّم الكلامُ على حدِّ الحرف وعلاماتِه وبنائه. أمَّا أقسامُه من حيث اللفظ والمعنى:

أمَّا من حيث اللفظ فخمسةُ أقسام:

أحدها: أن يكون على حرفٍ واحد، نحو: اللام والباء والكاف ونحو ذلك.

الثاني: ما هو على حرفين، نحو: مِن وقد وهل وبل.

الثالث: ما هو على ثلاثة أحرف، نحو: ليت وسوف.

الرابع: ما هو على أربعة أحرف، نحو: كأنَّ ولَعَلَّ وحتَّى.

الخامس: ما هو على خمسة أحرف، نحو: لكنَّ.

وأمَّا من حيث المعنى فأقسامٌ كثيرةٌ:

أحدها: ما يختصّ بالأسماءِ، كلام التعريف وحروف الجر وإنَّ وأخواتها.

الثاني: ما يختصُّ بالأفعال، كحروف الجزم والسين وسوف.

الثالث: مشترك الدخولِ عليهما، كهَلْ وهمزة الاستفهام.

الرابع: أن يكون رابطاً بين اسمين أو فعلين، كحروف العطف.

الخامس: أن يكون رابطاً بين اسمٍ وفعلٍ، كحروف الجرِّ كقولك: مررت بزيدٍ.

السادس: أن يكون رابطاً بين الجملتين، كحروف الشرط.

السابع: أن يكون داخلاً على جملة تامَّة للتأكيد مبقياً لِلفظها ومعناها على حالها، نحو: لام الابتداء.

الثامن: أن يكون قالِياً لمعناها وعملها، نحو: لَيْتَ ولَعَلَّ، يتغيَّر معها الإعرابُ والمعنى.

التاسع: أن يكون مغيِّراً لِلَفظِها مع بقاء معناها، نحو: إنَّ.

العاشر: أن يكونَ مغيِّراً لمعناها دون عملها، (كهل).

الحادي عشر: أن يكون زائداً مع المفرد عاملاً في [اللفظ، نحو (الباء)](١) في نحو قولك ليس زيدٌ بقائمٍ، وما كان زيدٌ بقائم.(٢)

الثاني عشر: أن يكون زائداً غير عامل نحو (ما) في نحو قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ﴾(٣) و﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾(٤) و﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾(٥)، إلى غير ذلك من الأقسام.

وأمَّا انقسامها من حيثُ العملُ فأربعةُ أقسام، كما ذَكَر (الجرجاني)، لأن أنواع الإعراب أربعةٌ: رفعٌ ونصبٌ وجرٌ وجزمٌ. ولمَّا كان من الحروف ما يعمل عملاً واحداً، ومنها ما يعمل عملَيْن بدأ بما يعمل عملَيْن.

---

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من المحقق اقتضاها التوضيح.

(٢) ورد في (س) بعد هذا المثال عبارة: (وعلى حالها، نحو لام الابتداء).

(٣) آل عمران/١٥٩، من قوله تعالى: ﴿فبما رحمة من اللَّه لِنْتَ لهم...﴾.

(٤) النساء/١٥٥

(٥) المؤمنون/٤٠، من قوله تعالى: ﴿عما قليلٍ ليُصبحُنَّ نادمين﴾.

الأحرف المشبَّهة بالفعل

فقال رحمه اللَّه تعالى: "ضربٌ يرفَعُ وينصب، وهي ثمانية. ستَّةٌ منصوبُها قبل المرفوع، وهي: (إنَّ وأنَّ ولكنَّ وكأنَّ ولَيْتَ ولَعَلَّ). تقول: إنَّ زيداً منطلقٌ. ولا يجوز تقديمُ المرفوعِ على المنصوب، نحو: إنَّ منطلقٌ زيداً. ويُسَمَّى المنصوبُ اسماً والمرفوعُ خبراً.

الشرح: الكلامُ على (إنَّ) وأخواتها في مسائل:

المسألة الأولى: في شرح ألفاظها ومعانيها.

فأمَّا (إنَّ) المكسورةُ فحرف توكيدٍ وتحقيق، دخلت الكلامَ عوضاً من تكرير الجملة، ولا يخفى ما في ذلك من الاختصار//مع توفية الغرض من التأكيد. فإن ١١٣/ دخلت اللامُ كان زيادةً في التوكيد، وكان بمنزلة تكرير الجملة ثلاثَ مرَّات.

وقد تكون بمعنى (نعم) فلا يكونُ لها اسمٌ ولا خبر، وقد جاء ذلك نثراً ونظماً،فمن النثر قولُ (عبد اللَّه بن الزبير) لرجل قال له: لَعَنَ اللَّهُ ناقةً حَمَلَتْني إليكَ: (إنَّ وراكبَها)(١)، ومن النظمِ قولُ الشاعر:

يَقُولون أعْمَى قُلْتُ إنَّ وربَّما يكونُ وإنِّي من فَتىً لبصيرُ(٢)

وقولُ الآخر:

قالوا غَدَرْتَ فقلْتُ إنَّ وربَّما نال المُنَى وشَفَى الغليلَ الغادرُ(٣)

---

(١) شرح المفصل ٨/٨٧.

(٢) يقرُّ الشاعر بعمى بصره، ولكنه يعتز بنفاذ بصيرته. وبعد هذا البيت قوله:

"إذا أبصر القلب المروءة والتقى فإن عمى العينين ليس يضير"

لم يعز البيت لقائله، وقد ذكره الجاحظ عن ابن الأعرابي. والشاهدُ فيه مجيء (إنَّ) بمعنى (نعم)، في قوله: (...قلت إنَّ). البيان والتبيين ٢/٢٨٠ .

(٣) معنى البيت أنه يسوّغ لنفسه الغدر ما دام وسيلته لنيل مناه. ولم ينسب لقائل معين. والشاهد فيه مجيء (إنَّ) بمعنى (نعم)، في قوله: (فقلت إنَّ). الأمالي الشجرية ١/٣٠٨، شرح ابن يعيش٣/١٣٠.

وليست (إنَّ) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هـذَانِ لَسَاحِرانِ﴾(١) بمعنى (نعم)، لاستلزام كونِ اللاّم في خبر المبتدأ، وهو شاذ، ولا في قول الشاعر:

ويَقُلْنَ شـيبٌ قـد عـلاَ ... كَ وقـد كَبُـرتَ فقُلْتُ إنَّـهْ(٢)

لاحتمال كون (إنَّه)، إنَّ واسمَها، وخبرُها محذوف، وما ذكرتُه نصّ لا يحتمل غير ذلك.(٣)

و(إنَّ) أمرٌ بالأنين من (يئنُّ)، و(إنَّ ياهندُ) بمعنى: (عِدِي) أمرٌ من (وَأَى يئي) مؤكّداً بنون التوكيد الثقيلة، وزنه (عِنَّ)، ومنه البيت المصنوع وهو:

إنَّ هنـدُ المليحـةَ الحسـناءَ ... وَأْيَ من أَتْبَعَـتْ بـوَأْيٍ وفـاءً(٤)

وتقدير البيت: عِدِي يا هندُ المليحةَ الحسناءَ وَعْدَ من أتبَعَتْ بوَعْدٍ وفاءً. أنشده (ابن أَسَد) في كتاب (الألغاز)(٥) له .والله أعلم

وأمَّا (أنَّ) المفتوحة فمثلُ المكسورة فيما ذُكر من التوكيد(٦)، إلاَّ أنّها تصيرُ مع الجملة بمنزلة المفرد غيرِ المستقل، فلذلك لا تتمُّ الفائدةُ إلاّ بشيءٍ آخر، فيُوقِعُها(٧)

---

(١) طه/٦٣، من قوله تعالى: ﴿قالوا إنْ هذان لساحران يريدان أن يخرجاكم من أرضكم بسحرهما ويذهبا بطريقتكم المثلى﴾.

(٢) إنَّه: (إنَّ) بمعنى (نعم) والهاء اسمها. والمعنى أنه يعترف بشيبه وكِبره. قائل البيت عبد الله ابن قيس الرقيات، والشاهدُ فيه مجيء (إنَّ) بمعنى (نعم)، في قوله: (فقلت إنَّه). ديوان عبد الله ابن قيس الرقيات/٦٦، سيبويه ١٥١/٣،...

(٣) في أ وظ: (وما ذكرته نص لا يحتمل غير ذلك). وفي الأصل: (نص لا يحتمل ذلك).

(٤) الشاهد في البيت مجيء (إنَّ) فعل أمر مؤكد بالنون، من الفعل (وأى) في قوله: (إنَّ هندُ). والبيت غير معروف القائل على وجه الدقة، ولكن صاحب البغية نسبه لأبي يعقوب يوسف بن الدباغ النحوي، والأقربُ أنه مصنوع. أمالي الشجري ٣٠٦/١، مغني اللبيب/١٩،....

(٥) كتاب الألغاز: هو كتاب (الألغاز في النحو) لابن أسد الفارقي المتوفى سنة (٤٨٧)هـ. البلغة في تاريخ أئمة اللغة/٥٤

(٦) (من التوكيد) ساقطة من الأصل.

(٧) أي: إن (أنَّ) لا تتم الفائدةَ إلا بشيءٍ آخر يصحبها متقدّماً عليها، وهذا الشيء يوقع (أن وما =

فاعلةً، كقولك: (بلغني أنك تفعل)، ومفعولةً، كقولك: (علمْتُ أنَّك تفعلُ كذا)،ومجرورةً كقولك: (فرِحْتُ بأنك تفعلُ)، ومبتدأً، كقولك: (عندي أنك تفعل كذا).

والجملة مع (أنَّ) لا موضعَ لها من الإعراب لأنها صلةٌ، والصلةُ لا موضعَ لها.

و(أنَّ) فعلٌ من الأنين ماضي يئنّ.

وتكون (أنَّ) بمعنى (لَعَلَّ)، كقوله تعالى: ﴿**وما يُشعِرُكم أنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لاَ يُؤْمِنُونَ**﴾(١)، بفتح أنَّها، أي: لَعَلَّها. وهو قولُ (الخليل وسيبويه والكسائي والفراء)(٢)، وهو كلام العرب.

وأمَّا (لكنَّ): فكلمة مفردةٌ عند البصريين، وزعم الكوفيون أنها مركَّبةٌ من (لا وأنْ)، والكاف زائدةٌ والهمزة محذوفة، وهو ضعيفٌ لما فيه من كثرةِ التغييرات المخالفة للأصولِ والقواعد، إذ التركيبُ على خلاف الأصل، وهو في الحذف أبعدُ، وزيادةُ الكاف وسط الكلمةِ أيضاً بعيدٌ، وكذلك حذف الهمزة. فإن قيل: معنى النفيِ موجودٌ فيها والتأكيد، قلنا: (لا) النافية لا يبطل معناها بدخول (إنَّ) عليها// ١١٣/ب كقولك: لا إن محمداً حاضرٌ، و(لكنَّ) تُثبت ما بعدها ولا تنفيه، فبطل ما ذكروه.

ومعناها الاستدراكُ، وهو تعقيبُ اللفظ بما يُشعِرُ بخلافِه، كقولك: ما زيدٌ شجاعاً لكنه كريمٌ، وما عَمْرٌو كريماً لكنه شجاعٌ، إذ الكرمُ والشجاعةُ لا يفترقان غالباً، فنفيُ أحدهما يُشْعِرُ بنفيِ الآخر.

وأمَّا (كأنَّ) فحرف تشبيه. والأصل في (كأنَّ زيداً أسدٌ): إنَّ زيداً كالأسد، فقدَّموا الكاف وأدخلوها على (أنَّ) لِيبتدئوا بالتشبيه اهتماماً، لأنه أهمُّ وأبلغُ من أن يبتدئوا

= بعدها) فاعلة أو مفعولة. ففعل (بلغني) في المثال اللاحق أوقعها فاعلة، وفعل (علمتُ) أوقعها مفعولة ... وهكذا.

(١) الأنعام/١٠٩، من قوله تعالى: ﴿وأقسموا باللَّه جَهْدَ أيمانهم لئن جاءتهم آيةٌ ليؤمنُنَّ بها، قل إنما الآيات من عند اللَّه وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون﴾.

(٢) سيبويه ١٢٣/٣. قال: ".. فقال الخليل: هي بمنزلة قول العرب (ائت السوق أنَّكَ تشتري لنا شيئاً، أي لعلك. فكأنه قال: لعلها إذا جاءت لا يؤمنون).

بحرف تحقيق ثمَّ يعودوا إلى التشبيه. ولما كانت الكافُ من حروف الجر فُتِح لها (أنَّ) كما تفتَح بعد غيرها من حروف الجر. ثمَّ رُكِّبَتْ الكاف مع (أنَّ)(١) وصارتا بمنزلة حرفٍ واحد معناه التشبيه المؤكِّد، ولما رُكِّبَت الكافُ مع (أن) خرجت عن أحكام الكاف الجارّة، فلا تتعلَّقُ بشيءٍ كما تتعلَّق الكاف الجارَّة،بل يُؤتى بها ابتداءً. و(أنَّ) بعدها غيرُ مجرورةٍ بها، لأنها لو كانت مجرورة بها لوجَبَ أن يكون لها مُتَعَلَّقٌ، كقولك: قمْتُ لأنَّ زيداً منطلِقٌ، ولأنها لما رُكِّبت(٢) صارت كالكلمة الواحدة، والكلمة الواحدةُ لا يعملُ بعضُها في بعض.

وزعم بعضُهم أنها لا تكونُ تشبيهاً إلاَّ إذا كان الخبرُ جامداً. فإن كان مشتقّاً كان معناها الشّك، قالوا: وتكونُ واجبَةً في نحو قولك: (كأنك تريدُ فَرَجاً).

والصحيحُ الأوّلُ، وهذه آراءٌ ضعيفةٌ لا دليلَ عليها.

أما (لَيْتَ) فحرفُ تَمَنٍّ. والتمنِّي طلبُ مالا مطمعَ في وقوعه كقولك: (ليتَ زيداً أخي، وليت الشبابَ يعود)، قال اللّه تعالى حكاية عن مريم عليها السلام: ﴿**قَالَتْ يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا**﴾(٣).

وأمَّا (لَعَلَّ) فحرفُ تَرَجٍّ. والترجي طلبُ ما يُطمعُ في وقوعه. وقد يستعمل للتعليل، كقوله تعالى: ﴿**فقُولا لهُ قَوْلاً لَيِّناً لعلَّه يَتَذَكَّر**﴾(٤) أي: ليتذكَّر، قاله (الأخفش) وغيرُه(٥). وقد يُستعملُ للإشفاق، كقوله تعالى: ﴿**فَلَعَلَّكَ باخِعٌ نَفْسَكَ**﴾(٦)، أي: مُهْلِكها، وقولِ جميل:

أتَوْني وقالوا يا جميلُ تَبَدَّلَتْ ... بثينةُ أبدالاً فقُلْتُ لَعَلَّها

---

(١) في الأصل وب: (ثم ركبت الكاف معها ..).

(٢) (لما ركبت) ساقطة من الأصل.

(٣) مريم/٢٣ (٤) طه/٤٤

(٥) همع الهوامع ١/١٣٤، قال: "وزاد الأخفش والكسائي في معانيها التعليل، وخرَّج عليه (لعله يتذكر أو يخشى)".

(٦) الكهف/٦، من قوله تعالى: ﴿فلعلَّك باخعٌ نفسكَ على آثارهم إن لم يؤمنوا بهذا الحديث أسفاً﴾.

وعَـلَّ حبـالاً كنتُ أبرَمْتُ فتلَها　　　أُتيــحَ لهـا واشٍ رفيـقٌ فَحَلَّهـا(١)

أي: أشفقُ من هذا ومن هذا.

وفيها إحدى عَشْرَةَ لغةً: (لَعَلَّ ولَعَنَّ ولَغَنَّ ولأَنَّ ولَعَلَّتْ وعَـلَّ وعَـنَّ وغَـنَّ وأَنَّ ورَعَنَّ ورَغَنَّ).(٢)

واللاَّمُ الأولى من (لَعَلَّ) أصلٌ في أقوى القولين(٣)؛ لأنَّ الزيـادة تَصَـرُّفٌ والحرفُ بعيدٌ منه، ولأن الحرف وضع للاختصار، والزيادةُ عليه تنافي ذلك. ومجيئُها//بغير لام لغةٌ فيها، أو حذفُ حرفٍ أصليّ، والحذفُ من جنس الاختصار، فهذا أولى من الزيادة. واللَّه أعلم. ١١٤/أ

المسألة الثانية: في عمل هذه الحروف الستَّة.

وإنَّما عملَتْ لكونها مختصَّةً بضربٍ من الكلام. واختصاصُ الشيءِ بالشيءِ دليلٌ على قوةِ تأثيره فيه، فإذا أثَّر في المعنى أثَّر في اللفظ ليكونَ اللفظُ على حسب المعنى. وهذا هو الاصلُ في كلِّ حرف مختصٍّ أن يكون عاملاً، وفي غير المختصِّ أن يكونَ غير عامل.

فإن قلْتَ: ما ذكرتَه منتفٍ بلام التعريف، فإنها مختصَّةٌ بالاسمِ وهي غيرُ عاملةٍ، وبالسين وسوف وقد، فإنها مختصَّاتٌ بالفعل وهي غير عاملة، و(بما) النافية فإنها مشتركة الدخول على الأسماء والأفعال، وهي عاملةٌ على اللغة الفصحى، لغةِ أهل الحجاز، فالجواب: أمَّا لام التعريف فإنما لم تعمل لتَنَزُّلِها من الاسمِ منزلةَ الجزء، والجزءُ لا يعمل في الجزء الآخر. وأما (السين وسوف)، فلم يعملا لأنهما أيضاً كجزءٍ من الفعل، لأنهما يخصِّصانه بالاستقبال فهما معه بمنزلة فعلٍ وُضِعَ

---

(١) أبرمت فتلها: أحكمته. رفيق: ماهر، والمعنى واضح. والشاهدُ فيهما ورود (لعلَّ) بمعنى الإشفاق، في قوله: (فقلت لعلها ... وعَلَّ حبالاً). ديوان جميل بثينة/١١٨ وفيه:

(قالوا نراها يا جميل تبدلت　　　وغيَّرها الواشي فقلتُ لعلَّها)

ولم يذكر البيت الثاني. همع الهوامع ١٣٦/١ (ذكر البيت الأول)، الدرر اللوامع ١١٣/١.

(٢) (لَعلَّتْ) ساقطة من النسخ وجاء مكانها (لَعَلْنَ). ولم يذكرها ابن الأنباري في الإنصاف/٢٤٤.

(٣) القولان هما: اللام الأولى في (لعلَّ) أصلٌ أو هي زائدة.

دالاً على الزمان المستقبل من غير اشتراك. وأمَّا (قد) فتدخلُ على الماضي والمضارع ففيها نوعُ اشتراك، ثم إنها تقرِّبُ الماضي من الحال، وهذا تأثيرٌ في زمان الفعل، فصارت (كسوفَ). وأمَّا (ما) النافية فكان القياسُ فيها أن لا تعمل، وهي لغةُ بني تميم، وإنَّما عملَتْ لشَبَهِهَا (بليس)(١) من أربعة أوجه نذكرها إن شاء اللَّه عند الكلام على (ما) و(لا).

وإذْ قد ثبت أنَّ هذه الأحرف الستَّة عاملةٌ، فعَمَلُها نصبُ المبتدأ ورفعُ الخبر لشَبَهِهَا بالفعل في لفظها ومعناها. فالفعل يرفعُ وينصب فيما يقتضيه، فكذا هذه.

فإن قلتَ: إذا كانت إنما عملَتْ لشَبَهِها بالفعل، والفعلُ الأصلُ فيه تقدُّم المرفوع على المنصوب فكذا كان ينبغي أن تكون هذه الأحرف، فالجواب من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن هذه الأحرفَ الستَّةَ فروعٌ في العمل على الفعل، والفروع تضعُف عن الأصول، فيجب أن تشبَّه بالأصولِ في أضعف أحوالها، وأضعفُ أحوال الفعل أن يتقدَّم منصوبُه على مرفوعِه تقدُّماً لازماً، كقولك: ضربَ زيداً غلامُه.

الثاني: أن عملَ الفعل في منصوبه أضعفُ من عمله في مَرفوعه، لأنَّه في الرتبة متراخٍ عنه، فجُعل الأضعفُ يلي (إنَّ) وأخواتِها ليقوى بتقدُّمِه فيعمل فيه العاملُ الضعيفُ، وأُخِّر المرفوعُ لأنَّه بقوَّته يستغني عن قوة ملاصقةِ العامل.

الثالث: أن المرفوعَ لو تقدَّمَ لجاز إضمارُه. والحرفُ لا يتَّصل//به ضميرُ ١١٤/ب المرفوع كالتاء والواو في قمتُ وقاموا.

وظاهرُ كلام (الجرجانيّ) رحمه اللَّه تعالى عدمُ جوازِ تقديم الخبر مطلقاً، سواء كان مرفوعَ اللفظِ أو المحلّ، لأنه قال: ستَّةٌ منصوبُها قبل المرفوع، ثم قال: ولا يجوز تقديمُ المرفوعِ على المنصوب، ولم يَسْتَثْنِ ظرفاً ولا حرفَ جرٍّ(٢)، فاقتضى ذلك أن لا فرقَ. وليس الأمرُ كذلك، بل تقديمُ الخبر إذا كان ظرفاً أو حرف جرٍّ جائزٌ اتفاقاً، كقوله تعالى: ﴿**إنَّ لَدَيْنا**

---

(١) (بليس) ساقطة من الأصل.

(٢) يريد: ولا مجروراً بحرف جر، وهو مفهومٌ كلامه، وسيكرر هذا التركيب.

أَنْكَالا﴾(١) و**﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً﴾**(٢)، فكان حقُّه أن يقول: ولا يجوز تقديمُ المرفوع على المنصوب إلاَّ إذا كان ظرفاً أو حرفَ جرّ.

فإن قلْتَ: لمَ جاز تقديمُ الظرف وعديلِه دون غيرهما؟ فالجوابُ من ثلاثة أوجهٍ:

أحدها: أن الحرف الناصبَ غيرُ عاملٍ فيه(٣)، لأنه ليس خبراً على الحقيقة، إنما العامل فيه الخبرُ، وهو الاستقرارُ المحذوفُ، والذي يمتنع تقديمُه هو الخبر الذي يعمل فيه.(٤)

والثاني: أن الظرف لا يصحُّ إضمارُه، وهو أحدُ موانع التقديم وقد أُمن.

الثالث: أن الظرف متعلِّقٌ بالخبر لاشتماله عليه، فهو كاللازم للجملة، فساغ تقديمُه لذلك، ولهذا ساغ الفصلُ بالظرف بين (كان) ومرفوعها على ما تقدَّم، ولم يجُزْ بغيره لأنه أجنبيّ، وجاز الفصلُ به أيضاً بين (أنّ) واسمها مع تأخُّر الخبرِ في قولك: (إنَّ خَلْفَكَ زيداً قائمٌ)، وجاز الفصلُ به بين المضافِ والمضافِ إليه، كما سنقفُ عليه إن شاء اللَّه تعالى.

والاسمُ منصوبٌ بهذه الأحرف بلا خلافٍ. فأمَّا الخبرُ فمرفوعٌ بها أيضاً عند البصريِّين لأنَّها اقْتَضَتْهُما فعملَتْ فيهما. وقال الكوفيون: هو مرفوعٌ بما كان مرفوعاً به قبل دخولها عليهما، وليس بصحيح لأنَّ عمل هذا الخبر(٥) في الاسم قد بطل عندهم بدخولِ عامل النصب، فكذا يجب أن يبطل عملُ الاسمِ في الخبر(٦)، فقد تقدَّم

---

(١) المزمل/١٢، من قوله تعالى: ﴿إنَّ لدينا أنكالاً وجحيماً﴾.

(٢) البقرة/٢٤٨، ومواضع أخرى كثيرة في القرآن الكريم.

(٣) أي: غير عامل في الظرف والمجرور بحرف الجر.

(٤) أي: الخبرُ الذي يعمل فيه الحرفُ المشبة بالفعل.

(٥) هذا الخبر: أي خبر الأحرف المشبهة بالفعل.

(٦) أي: بدخول الحرف المشبه بالفعل لم يعد المبتدأ والخبر يترافعان - بحسب مذهب الكوفيين - لأن المبتدأ لم يعد مرفوعاً بالخبر، بل منصوباً بالحرف المشبه بالفعل، وبالمقابل لم يعد الخبر مرفوعاً بالمبتدأ، فقد انتفت عملية الترافع لانتفاء أحد ركنيها، وبقي الخبر مرفوعاً أيضاً بالحرف المشبه بالفعل.

أن مذهب الكوفيين أن المبتدأ والخبر يترافعان.(١)

ولمَّا كان عملُ هذه الأحرف عملَ الفعل وهو الرفع والنصب، ـ فالمرفوعُ بمنزلة الفاعل، والمنصوبُ بمنزلة المفعول ـ كان ينبغي أن نُسمِّي المرفوعَ بالفاعلِ والمنصوبَ بالمفعول، لكنَّ التسمية بالفاعل والمفعول تقتضي وجودَ الفعل أو ما يعملُ عملَه، فعبِّر عن الأولِ بالاسم، يعني اسمَ ما هو مفعول وعن الثاني بالخبر، لأنه في المعنى خبرٌ حقيقةً//. ١١٥/أ

وأجاز (الفراء) أن تنصِب (ليتَ) الاسمَ والخبرَ معاً(٢)، ومن شواهده قولُ الشاعر:

لَيْتَ الشبابَ هو الرجيعَ على الفتى والشيبَ كان هو البديُّ الأوَّلُ(٣)

وقولُ الآخر:

فَلَيْتَ غداً يكون غِرارَ شهرٍ ولَيْتَ اليومَ أيَّاماً طِوالا(٤)

وقولُ الآخر:

ألا يا ليتني حَجَراً بوادٍ أقامَ ولَيْتَ أمِّي لم تَلِدْني(٥)

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف/٤٤، وينظر ص ١٦٥ من هذا الكتاب.

(٢) الموفي في النحو الكوفي/٤٥.

(٣) الرجيع: العائد المردود، البديّ: المبدوء به. يتمنى الشاعر أن تنقلب سنَّة الحياة. ينسب البيت للقطامي، وليس في ديوانه، والشاهدُ فيه نصب (ليت) الاسمَ والخبرَ جوازاً على مذهب الفراء، في قوله: (ليت الشبابَ هو الرجيعَ). معاني القرآن للفراء/٣٥٢ (ومنه ضبط البيت)، شرح الكافية الشافية ٥١٦/١،...

(٤) غِرار شهر: مثل شهر. يتمنى الشاعر أن يطول الزمن به على ما هو عليه. لم ينسب البيت لقائل معين. والشاهد فيه جواز نصب (ليت) الاسمَ والخبرَ، في قوله: (ليت اليومَ أياماً)، والتجويز على مذهب الفراء. مجالس ثعلب/١٩٦، شرح الكافية الشافية ٥١٦/١.

(٥) يزهد الشاعر في الدنيا ويتمنى لو أنه لم يكن قد ولد فيها. لم ينسب البيت لقائل معيَّن. والشاهدُ فيه جواز نصب (ليت) الاسمَ والخبرَ، في قوله: (يا ليتني حَجَراً)، وهذا على مذهب الفراء. همع الهوامع ١٣٤/١، الدرر اللوامع ١١٢/١.

ومن الكوفيِّين من ينصب الجزأين (بليتَ) وغيرِها من أخواتِها(١)، ومن شواهده قولُ الراجز:

كـأنَّ أُذْنَيْـه إذا تَشَـوَّفَا   قادمـةً أو قَلَمـاً مُحَـرَّفَا(٢)

وقولُ الآخر:

إن العجـوزَ حيَّـةً جَـرُوزا   تأكُـلُ كـلَّ ليلـةٍ قفيـزا(٣)

ويمكن تأويل (هو الرجيعَ) على إضمار (كان)، وتأويل (أياماً طِوالاً) على أنه اسمٌ متأخِّرٌ، وتأويل (حَجَراً) بكنتُ، وتأويل (قادمةً) بتحاكيان، وتأويل (حيَّةً) بأنه حالٌ، والخبر تأكل. والله أعلم.

المسألة الثالثة: فيما يصلح أن يكون اسماً لهذه الأحرف الستَّة وخبراً.

إن قُلْتَ: حقُّ هذه المسألة أن تقدَّم على المسألتين(٤) قبلها، لأن الحكمَ على الشيءِ فرعُ تصوُّره، فالجوابُ أنهما إنما قُدِّمتا لذكرِ (الجرجاني) رحمه الله لهما، فكانتا هنا أهمَّ بالتقديم.

هذه الأحرف الستَّة هي إحدى نواسخ الابتداء، فلا تدخل إلاَّ على مبتدأٍ وخبرٍ. وقد تقدَّم أن المبتدأ على ضربين: مبتدأ ذي خبر، ومبتدأ لا خبرَ له. فتدخل هذه الأحرفُ على المبتدأ الذي له خبرٌ باتفاق، ما لم يمنع مانعٌ مثلُ أن يكونَ له صدرُ الكلام كالاستفهام، نحو: مَنْ عندك؟ وكيف زيدٌ؟ فتقول في غير ما لهُ صدرُ

---

(١) الموفي في النحو الكوفي/٤٥.

(٢) تشوَّف: تطلَّع، القادمة: إحدى قوادم الطير، وهي مقدم ريشه. يصف الشاعر فرساً. قائل الرجز محمد بن ذؤيب العماني، الراجز. وقيل: أبو نخيلة الراجز. والشاهد فيه جواز نصب الأحرف المشبهة الاسمَ والخبرَ، على مذهب بعض الكوفيين، في قوله: (كأنَّ أذنيه .. قادمةً). الخصائص ٤٣٠/٢، العقد الفريد ٣٦٧/٥،...

(٣) الجروز: كثير الأكل. القفيز: مكيال. يصف الراجز عجوزاً بكثرة التهام الطعام. لم ينسب البيت لراجز معين، والشاهد فيه جواز نصب الحرف المشبه بالفعل الاسمَ والخبرَ على مذهب بعض الكوفيين في قوله: (إنَّ العجوزَ حيَّةً) نوادر أبي زيد/١٧٢، همع الهوامع ١٣٤/١،...

(٤) أي: مسألة شرح ألفاظِها ومعانيها في ص ٤٠٨ ومسألة عملها في ص ٤١٢ .

الكلام، فتقول في (زيدٌ قائمٌ): إن زيداً قائم، وفي (عمروٌ عندك): إنَّ عَمْراً عندك، وفي قولك (في الدار صاحبُها) فيما يجب تقديمُ خبره: إنَّ في الدار صاحبَها موجباً تقديمَ خبره.

ويحذفُ خبرُ (إنَّ) كما يحذفُ خبرُ المبتدأ جوازاً أو وجوباً، فيحذفُ جوازاً إذا دلَّ عليه دليلٌ، كقول (عمر بن عبد العزيز) رضي اللَّه عنه لرجل ذكر أنه من ذوي القربى: (إنَّ ذلك)، ثم ذكر حاجةً فقال: (لَعَلَّ ذاكَ)(١)، يريد: إنَّ ذلك صحيح، ولعلَّ الذي طَلَبْتَه حاصلٌ.

ويحذفُ وجوباً فيما حكى (سيبويه) عن بعض العرب: (إنَّك وما خيراً)(٢)، يريد: إنك مع خير".(٣)، فأغنَت الواو التي بمعنى (مع) عن خبر المبتدأ. وحكى (الكسائي): (إن كلَّ ثوبٍ لَوَثَمنُه)(٤). ومثلُه في الوجوب//: (إن زيداً سيراً سيراً)، فحذف الفعل ١١٥/ب وجعل تكرار المصدر بدلاً منه، وكذا حُذفَ خبرُ (إنَّ) لسدِّ الحالِ مسدَّه، نحو (إن ضربي زيداً قائماً)، وتقديره هنا كما قُدِّر في باب الابتداء(٥)، ومنه قولُ الشاعر:

إنَّ اختيارَك ما تبغيه ذا ثِقَةٍ ... باللَّه مُسْتَظْهِراً بالجدِّ والجَلَدِ(٦)

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١٠٣/١.

(٢) عبارة سيبويه (إنك ما وخيراً). ينظر سيبويه ٣٠٢/١.

(٣) سيبويه ٢٩٩/١-٣٠٢، قال: "هذا بابٌ معنى الواو فيه كمعناها في الباب الأول [المعيَّة]، إلا أنها تعطف الاسمَ على مالا يكون بعده إلا رفعاً على كل حال وذلك قولك: أنت وشأنُك، وكل رجل وضيعتُه .... ومثل ذلك قول العرب: (إنك ما وخيراً) تريد: إنك مع خير". ولعل أصل العبارة: (إنك وخيراً) و(ما) زائدة، لأن واو المعية مع منصوبها تقوم مقام الخبر. ينظر شرح الكافية الشافية ٤٧٦/١.

(٤) شرح الكافية الشافية ٤٧٦/١، قال: "وحكى الكسائي: (إن كلَّ ثوب لَوَثَمنُه)، فأدخل اللام على الواو كما تدخل على الخبر لأنها سدَّت مسدَّه".

(٥) ينظر ص١٩٠، والتقدير: (إن ضربي زيداً إذا كان قائماً)، (فكان) تامة، (وقائماً) منصوب على الحال.

(٦) يريد: إن ما تختاره وأنت واثق باللَّه مستعينٌ بالجد والصبر هو محقَّق. لم ينسب البيت =

وأمَّا المبتدأُ الذي لا خبرَ له، فلا يجوز دخولُ (إنَّ) وأخواتِها عليه، فلا يجوز: إنَّ قائماً الزيدان، وإنَّ منطلقاً المحمدون. لأن هذا إنَّما جاز في باب المبتدأ لاعتماد الصفةِ على النَّفْيِ والاستفهام الجاعلَيْن الصفة بمنزلةِ الفعل لشدَّة طلبِهما له، ودخولُ (إنَّ) وأخواتِها عليها بخلافِ ذلك لأنها مختصَّةٌ بالأسماء، فدخولُها مزيلٌ لِشَبَهِ الفعل أو جاعلٌ له كالزائل. وأجاز ذلك (الفراء والأخفش سعيد بن مسعدة)(١)، يجعلان الصفة اسماً ويرفعان بها ما بعدها مُغْنياً عن الخبر على حدِّ (إنَّ ضربي زيداً قائماً). قال شيخُنا رحمه اللَّه تعالى: "ومذهبُهما في ذلك ضعيفٌ".(٢)

ولا يجوز إدخالُ (إنَّ) على (أنَّ) فيقال: إنَّ أنَّ زيداً في الدار، لأنهما حرفان متجانسان لفظاً ومعنىً فلا يجتمعان كغيرهما من الحروف التي لمعنى واحد.

والمكسورةُ هي الأصلُ، والمفتوحةُ فرعٌ عليها لثلاثةِ أوجه:

أحدها: أنها تفيد في الجمل معنىً واحداً وهو التأكيد، فهي كلامِ الابتداء. والمفتوحة تفيد التوكيد وتُعلِّق ما بعدها.(٣)

الثاني: (إنَّ) المكسورة أشبهُ بالفعل من حيث إنَّها عاملةٌ غيرُ معمول فيها، والمفتوحة عاملةٌ ومعمول فيها.

الثالث: (إنَّ) المكسورة ليست كبعض اسمٍ، فهي مستقلَّةٌ، والمفتوحة كبعض الاسمِ، إذ هي وما عملَتْ فيه في تقدير اسم مفرد.

وقيل: إن المفتوحةَ أصلٌ لكونها اسماً.(٤)

= لقائل معيَّن، والشاهد فيه حذف خبر (إنَّ) لسدِّ الحال مسدَّه في قوله: (إن اختيارك ذائقة مستظهراً بالجد)، فقد أغنى الحال (ذائقة ـ مستظهراً) عن خبر (إنَّ). شرح الكافية الشافية ٤٧٧/١ الهمع ١٣٦/١،...

(١) شرح الكافية ٨٧/١.

(٢) شرح الكافية الشافية ٤٧٩/١. بنصه.

(٣) يعني أنَّ المفتوحة تفيد معنيين التوكيد والتعليق، فهي مركَّبةُ التأثير، أمَّا المكسورةُ فتفيد معنى واحداً، والبسيطُ أصلٌ للمركب.

(٤) أي لكونها تؤول مع ما بعدها باسم. فهي اسم باعتبار ما ستكون لا باعتبار ما هي عليه.

وقيل: كل منهما أصلٌ في بابه. والصحيحُ الأول.

فإن قُلْتَ: لِمَ خُصَّت المصدرية بالفتح؟ فالجواب أنه لمَّا كانت المفتوحة كبعض الاسم، طال الاسمُ فخُصَّتْ بأخفِّ الحركات أو حُمِلَتْ ـ لكونها مصدريَّةً ـ على الناصبة للفعل في الفتح. وإنما فرّقوا بينهما في اللفظ لافتراقهما في المعنى. ففرّقوا بينهما لرفع اللَّبْس، فإن فَصَلْتَ بينهما جاز جعلُها اسماً (لإنَّ)، كقولك: (إنَّ عندنا أنَّ زيداً في الدار)، لأنهم لَمَّا فرّقوا بين لفظيهما أرادوا التفرقة أيضاً بين موقعيهما، ففصَلُوا بينهما تحقيقاً للفرقِ اللفظيّ، واغتُفر جمعهما في كلام واحدٍ كما اغتُفر الجمعُ بين اللام//وإنَّ في كلامٍ واحدٍ كقولك: (إنَّ زيداً لقائمٌ) ونحوه، وإن كانتا حرفَيْ توكيد. واللَّه أعلم. ١١٦/أ

كف الأحرف المشبهة عن العمل

قال رحمه اللَّه تعالى: "وتدخلُ (ما) على هذه الحروف فتكُفُّها، أي تمنعُها عن العمل، كقوله تعالى: ﴿إنّما اللَّهُ إلهٌ واحدٌ﴾.(١)

الشرح: إنَّما كُفَّت هذه الأحرفُ عن العمل باتصال (ما) الزائدة بها لوجوه:

أحدها: أنها عمِلَتْ لاختصاصها بالأسماءِ، وقد بطل اختصاصها عند اتصالها (بما). فصارتْ تدخل على الجملة الاسميَّة كما مثَّل به (الجرجانيّ) رحمه اللَّه تعالى من قوله تعالى: ﴿إنَّما اللَّهُ إلهٌ واحِدٌ﴾(٢)، ومنه قولُه تعالى: ﴿إنَّما إلهُكُمْ إلهٌ واحدٌ﴾(٣) و﴿إنَّما أنتَ منذرُ من يَخْشَاهَا﴾(٤)، وقولُ (ابن كُرَاع):

تَحلَّلْ وعالجْ ذاتَ نفسِكَ وانظُرَنْ ... أبا جُعَلٍ لَعلَّما أنتَ حالمُ(٥)

---

(١) و (٢) النساء/١٧١ (٣) النحل/٢٢ (٤) النازعات/٤٥

(٥) تحلَّل: أي تحلل من يمينك. ذات نفسك: أي نفسك. يهزأ الشاعر من خصمه الذي توعَّده وحلف الأيمان على ذلك، ويقول له: تحلل من يمينك فما أنت بقادر على الوفاء به. والشاهد في البيت دخول الحرف المشبه بالفعل المكفوف (بما) على الجملة الإسمية في قوله: (لعلَّما أنت حالمُ) مما يدلُّ على زوال اختصاصه، لأنه يدخل أيضاً على الجملة الفعلية كما سيأتي في الشاهد =

وعلى الجملة الفعلية، كقوله تعالى: ﴿إنّما يَنْهَاكُمُ اللَّهُ﴾(١)، وقولِه تعالى: ﴿إنَّمَا يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا الَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا بِهَا خَرُّوا سُجَّدًا﴾(٢)، وقولِه تعالى: ﴿إنَّما حَرَّمَ رَبِّي الفَوَاحِشَ﴾(٣)، وقولِ الشاعر:

أَعِدْ نَظَراً يا عبدَ قيسٍ لَعَلَّما أضاءَت لك النارُ الحمارَ المقيَّدا(٤)

وأمثالُها كثيرةٌ جدًّا، فزالَ عملُها لزوالِ عِلَّتِه.

الثاني: أنها باتصال (ما) بها تصيرُ كالجزءِ منها فيبطُلُ وجهُ مشابهتها بالفعل، وهو فتحُ أواخِرِها.

الثالث: أنها عند اتصالها بها لا تتَّصِلُ بالضمير كما كانت تتَّصِلُ به في قولك: إنَّكَ وإنكُما وإنكم، ونحو ذلك.

الرابع: أن (ما) قد جاءت كافَّةً في غير هذه الأحرف فكُفَّت، فدخلَتْ على (بَعْد) وهي لا تضاف إلا إلى المفردِ فأزالت اختصاصَها بالأسماءِ كقولِ الشاعر:

أعَلاقَةً أمَّ الوليد بعدما أفْنَانُ رأسِكِ كالثَّغامِ المُخْلِسِ(٥)

= اللاحق. وزوال اختصاصه هذا هو علة كفِّه عن العمل لدى بعض النحويين. سيبويه ١٣٨/٢ أمالي الشجري ٢٤١/٢،...

(١) الممتحنة/٩ (٢) السجدة/١٥ (٣) الأعراف/٣٣

(٤) عبد قيس: أحد أصحاب جرير. والبيت في هجاء جرير خصم الشاعر،والمعنى واضح. قائل البيت الفرزدق، والشاهد فيه دخول الحرف المشبه بالفعل المكفوف (بما) على الجملة الفعلية في قوله (لعلَّما أضاءَتْ لنا النار). وكان الحرف المكفوف قد دخل في البيت السابق على جملة اسمية، مما يدلُّ على زوال اختصاصه بالجملة الاسمية، وهذا علة كفه عن العمل لدى بعض النحويين. ديوان الفرزدق ٢١٣/١، شرح ابن يعيش ٥٤/٨،....

(٥) العلاقة: الحب. الأفنان: الأغصان وأراد هنا: ذوائب الشعر. الثغام: نبات ذو خيوط إذا جفَّت ابيضَّت. المخلس: ما خالط بياضَه سوادٌ. يؤنب الشاعر هذه المرأة على حبها المتأخر. قائل البيت المرار بن سعيد الفقعسي، شاعر إسلامي. والشاهدُ فيه هنا أن (ما) دخلت على (بعد) فكفتها عن الإضافة إلى المفرد في قوله:(بعدما أفنان رأسِك كالثغامِ)،وذلك مزيلٌ لاختصاصها وهو علة كفها. وقد ذكر الشارح هذا الشاهد ليقيس عليه تعليل كف الأحرف المشبهة عن العمل بزوال =

ودخَلَتْ على (ربَّ) فأزالَت اختصاصها بالأسماءِ، كقوله تعالى: ﴿**رُبَّما يودُّ الذين كفَرُوا لو كانُوا مُسْلِمين**﴾(١). وقد دخلت على (ربَّ والكاف) فأزالت اختصاصَها وعملَهما، وسيردُ ذلك في حروف الجرِّ إن شاء اللّه تعالى. فهذا مرادُ (الجرجاني) رحمه اللّه تعالى بقوله: "وتدخُل (ما) على هذه الحروفِ فتكفُّها"(٢).

وفي (ليت)(٣) وجهان: إعمالُها كقولِه: (ليتما أباك حاضِرٌ)، نظراً إلى بقاء الاختصاص. وإهمالُها كقوله: (ليتما أبُوك حاضرٌ)، إلحاقاً لها بأخواتها. وقد رويَ بالوجهين قولُ (النابغة):

قالَتْ ألا ليتما هذا الحمامُ لنا   إلى حمامتِنا ونصفُه فقَدِ(٤)

وحكى (ابن برهان) أن (الأخفش) روى عن العرب: (إنما زيداً قائمٌ)(٥)، فأعملَ مع زيادة (ما). وحُكِيَ مثلُ ذلك عن (الكسائي)، فدلَّ على أنَّ ذلك لغةٌ في الجميع. وأمَّا (لَيْتَمَا) فالجميع روَوْا عن العرب إعمَالَها//وإلغاءَها. وجوَّز (سيبويه) في: (ليتما هذا الحمام لنا) كونَ (ما) موصولةً، والصلةُ (الحمامُ) مع مبتدإٍ محذوف، و(ما وصلتها) اسم (ليت) و(لنا) الخبر.(٦)

١١٦/ب

= اختصاصها. سيبويه ١١٦/١، المقتضب ٥٤/٢،...

(١) الحجر/٢

(٢) ينظر ص ٤١٩، نص الجمل.

(٣) أي عند اتصالها (بما) الكافة.

(٤) يشير النابغة إلى قصة الفتاة التي يزعم أنها نظرت إلى حمام في الجو فتمنَّت أن يضاف عدده ونصف عدده إلى حمامتهم ليكتمل العدد إلى المئة، ويزعم أن تقديرها كان صحيحاً! والشاهدُ في البيت جواز إعمال (ليتما) المتصلة (بما) الكافة وإهمالِها في قوله: (ألا ليتما هذا الحمامَ لنا). ديوان النابغة الذبياني/٣، سيبويه ١٣٧/٢،...

(٥) شرح الكافية ٣٤٨/٢، قال: "وروى أبو الحسن وحده في (إنما وأنما) الإعمال والإلغاء".

(٦) سيبويه ١٣٧/٢، قال: "وقد كان رؤبة بن العجاج ينشد هذا البيت رفعاً وهو قول النابغة الذبياني: (قالت ألا ليتما هذا الحمام ...)، فرفعَه على وجهين" على أن يكون بمنزلة قول من قال: (مثلا ما بعوضةٌ)، أو يكون بمنزلة قوله: (إنما زيدٌ منطلقٌ)".

واعلمْ أنَّ (ما) المتصلة بهذه الأحرف على أربعة أضرب:

أحــدها: الكافة، وقد ذكرت.

الثــاني: أن تكــون بمعنـــى (الــذي)، وتكــون اســمَها(1)، والأولــى أن تُكتـب مفصولةً، كقوله تعالى: ﴿إنَّما عندَ اللَّه هُوَ خيرٌ لَكُمْ﴾(2)، وقوله تعالى: ﴿وَقَـالَ إِنَّمَا اتَّخَذْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْثَاناً مَوَدَّةَ بَيْنِكُمْ﴾(3)

والثــالث: أن تكون نكرةً مبهمةً بمعنى شيء، أو بمنزِلَةِ ضمير الشأن، والجملـة بعدها صفةٌ، إنْ قلنا إنها بمعنى شـيء، وكـان هنـاك مـا يصلـح أن يكـون خـبَراً، أو خبـرٌ(4) إن قلنـا إنها بمنزلة ضـميرِ الشـأن، وهـذا مذهبُ (ابن دُرُسـتويه)(5) وبعضِ الكوفيين.

الرابع: أن تكون زائدةً، ودخولُها في الكلامِ وخروجُها واحدٌ سوى التأكيد الـذي أفادتْهُ، وذلك إنَّما يكون عند ترك إعمالِها. وهو كثيرٌ فـي (لَيْـتَ)، قليـلٌ فـي غيرهـا على ما تقدَّم.

فتح همزة (إنَّ) وكسرها

قال رحمه اللَّه تعالى: "وأنَّ تُفتح بعد (لو ولولا)، وبعد (عَلِمْتُ) وأخواتِها، فـإن دخلت اللاَّمُ في خبرها كُسرتْ، كقوله تعالى: ﴿واللَّهُ يَعْلَمُ إنَّك لَرَسُولُه﴾(6)، فـإذا جـاوَزْتَ ذلك فإنها تُكسَرُ في كل موضعٍ إذا أسقطْتَها مع اسمِها وخبرِها لم يَجُزْ أن

---

(1) أي: وتكون (ما) اسم الحرف المشبه بالفعل المتصل بها.

(2) النحل/95

(3) العنكبوت/25، من قوله تعالى: ﴿وقال إنما اتخذتم من دون اللَّه أوثاناً مـودَّةَ بينكـم فـي الحيـاة الدنيا ثم يوم القيامة يكفر بعضكم ببعضٍ...﴾.

(4) أي: والجملة بعد (ما) النكرة المبهمة التي هي بمنزلة ضمير الشأن خبرٌ.

(5) همع الهوامع 1/144.

(6) المنافقون/1

يقعَ مكانَها اسمٌ مفردٌ، كقولك: (قال فلان: إن زيداً منطلقٌ)، ولو قلتَ: قال فلانٌ: (زيدٌ) لم يصح(١). وتُفْتَح حيث يقع موقعها اسمٌ مفردٌ، تقول: (بلغني أنَّ زيداً مُنْطَلِقٌ)، فتفتح، لأنك تقول: بلغني الخبرُ، وبلغني الانطلاقُ، فيكون صحيحاً. فهذا حكمُ هذه الستَّة ".

الشرح: قد تقدَّم أنَّ (إنَّ وأنَّ) المكسورةَ والمفتوحةَ، كل منهما ينصب الاسمَ ويرفع الخبر. فلا بدَّ من ضابط يفرِّق بين المكسورةِ والمفتوحة، وقد قدَّمتُ أنَّ (إنَّ) المكسورة هي الأصلُ على المختار(٢). واعلَمْ أن (إنَّ) في الفتح والكسرِ على ثلاثةِ أقسام:

الأوَّل: ما يجب فيه الكسرُ. وله ضابطان:

أحدهما، من حيث الإجمال، والآخرُ من حيثُ التفصيل. أما من حيث الإجمال فإنها تُكسر في كل موضعٍ إذا أسقَطْتَها مع اسمِها وخبرها لم يَسُدَّ مَسَدَّ الجميع اسمٌ مفردٌ، كما مثَّل به (الجرجاني) رحمه اللَّه تعالى من قوله: "لو قلت: قال فلان: (زيدٌ) لم يصح". وإنما كُسِرتْ حينئذٍ لأن المكسورة واسمَها وخبرها جملةٌ كسائر الجمل، والمفتوحةَ وما عملَتْ فيه في تقدير المفرد، فتعيَّن كسرُها في موضع الجملة وفتحُها في موضع المفرد. وهذا الضابطُ الذي ذكره (الجرجاني) رحمه اللَّه تعالى - وهو مِطَّردٌ - لم أرَ ما//ينقضُه، وذكره جماعةٌ غيرُه منهم (الزمخشري)(٣) وشيخُنا الإمامُ (أبو عبد اللَّه بن مالكٍ) رضي اللَّه عنه. وقال (أبو علي الفارسيّ) رحمه اللَّه تعالى: "كلُّ موضعٍ صَحَّ وقوعُ الفعلِ والاسمِ فيه كُسِرَتْ، وما لم يَقَع فيه إلاَّ أحدَهما فُتِحَتْ".(٤) وما ذكره (الجرجانيّ) أولى لوجهَيْن:

١١٧/أ

---

(١) أي: لا يصح تأويل (إنَّ زيداً منطلقٌ) بقولنا: (زيدٌ).

(٢) ينظر ص٤١٨.

(٣) المفصل للزمخشري/٢٩٣.

(٤) الإيضاح في النحو للفارسي/١٢٩. قال: "وأما المكسورة فإنها تقع في الموضع الذي يتعاقب عليه الابتداء والفعل، فإن اختص الموضع بالاسم دون الفعل، والفعل دون الاسم وقعت المفتوحة دون المكسورة".

أحدهما: أنَّ فيه إشارةً إلى عِلَّةِ الكسرِ إذا كسرَتْ، وإلى علَّةِ الفتح إذا فُتِحَتْ، حيث علَّل كَسْرَها بوقوعِها موقع الجملةِ وفتحها بوقوعها موقعَ المفرد.

والثاني: أن ما ذكره (الجرجانيُّ) رحمه اللَّه تعالى مُطَّرِدٌ، وما ذكره (أبو علي) منتقضٌ، بيانُ انتقاضه أنك تقول: (مَنْ يَتَّقِ اللَّهَ فهو يجعل له مخرجاً، ومَنْ يَتَّقِ اللَّهَ فسَيَجْعَلُ(١) له مخرجاً) فهذا موضعٌ يصلح للاسمِ والفعل، ولا يتعيَّن فيه الكسرُ، بل يجوز الوجهان وسنذكره في القسمِ الثالث إن شاء اللَّه تعالى.

وأمَّا من حيثُ التفصيل فإنها تُكْسَرُ في سبعة مواضع.

الأوَّل: أن تكون متقدِّمةً لفظاً، كقوله تعالى: ﴿**إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ**﴾(٢)، أو حكماً، كقوله تعالى: ﴿**أَلاَ إِنَّهُمْ هُمُ المُفسِدُون**﴾(٣) وكقوله تعالى: ﴿**يا أيُّها الناسُ إنَّ وَعْدَ اللَّهِ حقّ**﴾(٤)، ونظائرها كثيرةٌ.

الثاني: أن تقع قبل لامٍ مُعَلِّقَة، كقوله تعالى: ﴿**قَدْ نَعْلَمُ إنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُون**﴾(٥) و﴿**نَشْهَدُ إنَّك لَرَسُولُ اللَّهِ**﴾(٦) و﴿**قَدَّرْنا إنَّهَا لَمِنَ الْغَابِرينَ**﴾(٧) و﴿**يُنَبِّئُكُم إذا مُزِّقْتُم كُلَّ مُمَزَّقٍ إنَّكُم لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ**﴾.(٨)

الثالث: أن تكونَ مَحْكِيَّةً بقولٍ خالٍ من معنى الظن، كقوله تعالى: ﴿**وقال اللَّهُ إنِّي مَعَكُمْ**﴾(٩) و﴿**يَقُولُون إنَّه لَمَجْنُونٌ**﴾(١٠) و﴿**قُلْ إنَّ الموتَ الذي**

---

(١) فسيجعل: السين زيادةٌ من المحقق، وهي ساقطة في الأصل، وأثبتناها لإيجاد مسوغ لدخول الفاء على جواب الشرط، إذ الأصل (فيجعل).

(٢) البقرة/٢٠، وفي مواضع غيرها. (٣) البقرة/١٢ (٤) فاطر/٥

(٥) الأنعام/٣٣ (٦) المنافقون/١ (٧) الحجر/٦٠

(٨) سبأ/٧ (٩) المائدة/١٢ (١٠) القلم/٥١

تَفِرُّونَ مِنْهُ﴾(١). ولا تُكسَر بعد القولِ مالم تَكُنْ مَحكِيَّةً به فإذا قلتَ: شافَهْتُكَ بالقولِ أَنَّك فَطِنٌ، تعيَّنَ فتحُها، لأنَّ التقدير: لأنَّك فَطِنٌ، فليسَتْ مَحْكِيَّةً.

الرابع: أن تقع أوّلَ صِلَةٍ، كقوله تعالى: ﴿**وآتَيْنَاهُ مِنَ الكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالعُصْبَةِ**﴾(٢). فإنْ لم تقع في صدر الصلة لم تُكسَر، كقولك: (عرفت الذي عندك أَنَّه كريمٌ)(٣).

الخامس: أن يبتدِئَ بها جوابُ قسمٍ متضمِّنٌ لِلاَّمِ، كقوله تعالى: ﴿**وَتَحْلِفُونَ باللَّه إِنَّهم لَمِنْكُم**﴾(٤) و﴿**قَالُوا تاللَّهِ إِنَّكَ لَفِي ضَلالِكَ الْقَدِيمِ**﴾(٥) و﴿**إِنَّ سَعْيَكم لَشَتَّى**﴾(٦) بعد ﴿**واللَّيْلِ**﴾(٧)، ونظائر ذلك كثيرة.

السادس: أن تقع موقعَ الحالِ، كقوله تعالى: ﴿**كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقاً مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ**﴾(٨)، وقولِهِ تعالى: ﴿**وما أَرْسَلْنا قَبْلَكَ من المُرْسَلِين إلاَّ إِنَّهُمْ لَيَأكُلُونَ الطَّعَامَ ويَمْشُون فِي الأَسْوَاقِ**﴾(٩)، وكما أنشد (سيبويه):

ما أَعْطَيَاني ولا سَأَلْتُهما إلاَّ وإنِّي لَحَاجِزي كَرَمي(١٠)

---

(١) الجمعة/٨ من قوله تعالى: ﴿قل إن الموت الذي تفرون منه فإنه مُلاقيكم ....﴾.

(٢) القصص/٧٦

(٣) (أنَّه كريمٌ)، في أ: (إنَّه لكريمٌ) وهو غلط لأن التمثيل إنما هو على عدم كسر همزة (إن) إذا لم تقع في صدر صلة الموصول، وهي ـ هنا ـ كذلك.

(٤) التوبة/٥٦ (٥) يوسف/٩٥

(٦) و(٧) الليل/١-٤. من قوله تعالى: ﴿والليل إذا يغشَى والنهارِ إذا تجلَّى، وما خلق الذكر والأنثى. إنَّ سعيكم لَشَتَّى﴾.

(٨) الأنفال/٥ (٩) الفرقان/٢٠

(١٠) يريد أنه إذا سألهما وأعطياه حجزه كرمُه عن الإلحافِ في السؤال. والمقصودان هما عبد الملك بن مروان وأخوه عبد العزيز. قائل البيت كثير عزة. والشاهد فيه كسر همزة (إنَّ) لوقوعها موقع الحال في قوله:(ولا سألتهما إلاَّ وإني لحاجزي كرمي) والتقدير:(ولا سألتهما إلا محجوزاً).=

السابع: أن تقع خبرَ اسمِ عينٍ//كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا والَّذِينَ ١١٧/ب هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ﴾(١)، وقولِه تعالى: ﴿إنَّ الذين آمَنُوا وعَمِلُوا الصالحاتِ إنَّا لا نُضِيعُ أجْرَ من أحْسَنَ عملاً﴾(٢)، وقولِ الشاعر:

مِنَّا الأناةُ وبعضُ القومِ يَحْسَبُنا إنَّا بِطاءٌ وفي إبْطائِنا سَرَعُ(٣)

فكسرُ همزةِ (إنَّ) من قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ﴾، ومن (إنَّا بطَاءٌ) واجبٌ لأنها خبرُ اسم عين. فلو فُتِحَت همزتُها لكانت في تقدير المصدر، والمصدرُ لا يُخْبَر به عن اسم العين. فلو وقعَت خبرَ اسمِ معنى لزمَ فتحُها، كقولك: (جزاؤك أنَّك مُكْرَمٌ).

وإن وقعَتْ بين قولَيْن ففيها وجهان يُذكران في القسم الثالث إن شاء اللَّه تعالى.

القسم الثالث: ما يجب فيه الفتح.

وقد ذكر (الجرجاني) رحمه اللَّه تعالى بعضَ الضابط مُجْمَلاً، وبعضَه مُفَصَّلاً.

أما المفصَّل فما ذَكر من فتحها بعد (لو ولولا)، وبعد (عَلِمْتُ) وأخواتها. أمَّا كونُها تفتح بعد (لو)، فلأنَّها وما عمِلَتْ فيه واقعةٌ موقعَ مفردٍ هو فاعلُ فعلٍ محذوف، والتقدير في قولك (لو أنَّ زيداً قائمٌ) لو ثَبَت أن زيداً قائمٌ، أو لو وقعَ أنه قائمٌ. والدليلُ على صحَّةِ هذا التأويل أن خبرَ (أنَّ) بعد (لو) لا يكونُ إلاَّ فعلاً في الغالب ليكون دالاًّ على الفعل المحذوف الذي (أنَّ وما عملَتْ فيه) فاعِلُه، كقوله

= ديوان كثير/٢٧٣، سيبويه ٣/١٤٥،...

(١) الحج/١٧ (٢) الكهف/٣٠

(٣) المعنى أن بُطْأهم ليس تكاسلاً وتخاذلاً، وإنما هو تهيُّؤٌ وإعدادٌ لإدراك الحاجة بأقصى سرعة. قائل البيت وضاح بن إسماعيل بن عبد كلال. والشاهدُ فيه كسر همزة (إنَّ) لوقوعها خبراً عن اسم عين في قوله: (يحسبنا إنَّا بطاءٌ)، والخبر هنا مفعول به ثان للفعل (يحسبنا). شرح الحماسة للمرزوقي ٢/٦٦٤، شرح ابن الناظم/٦٣، ....

تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ﴾(١) ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُم جَاؤُوكَ﴾(٢) ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا﴾(٣) وجعل (الزمخشري) في (المفصَّل)(٤) ذلك واجباً، فقال: "لو قُلْتَ أنَّ زيداً حاضري لأكرمْتُه، لم يَجُزْ"(٥). وليس ذلك متحتِّماً بل غالبٌ، لأنَّه قد جاء الخبرُ غيرَ فعلٍ في النثر والنظم. أما النثر فقولُه تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أقلامٌ﴾(٦). وأمَّا النَّظمُ فقولُ الشاعر:

ولو أنَّها عُصْفُورةٌ لحَسِبْتَها مُسَوَّمةً تَدْعُو عُبَيْداً وأزْنَما(٧)

وقولُ الآخر:

ولو أنَّ ما أبقَيْتِ مني مُعَلَّقٌ بِعُودِ ثُمامٍ ما تأوَّد عودُها(٨)

---

(١) النساء/٦٦، من قوله تعالى: ﴿ولو أنا كتبنا عليهم أن اقتُلوا أنفسكم أو اخرجوا من دياركم ما فعلوه إلا قليل منهم ولو أنهم فعلوا ما يُوعَظون به لكان خيراً لهم وأشدَّ تثبيتاً﴾.

(٢) النساء/٦٤

(٣) النساء/٦٦. ينظر الحاشية (١) أعلاه.

(٤) المُفَصَّل: هو كتاب في النحو للعلامة محمود بن عمر الزمخشري المتوفى سنة (٥٣٨)هـ. وللكتاب شروح كثيرة، وقد اختصره مؤلفه وسمَّى مختصره (الأنموذج). والكتاب مطبوعٌ متداول. كشف الظنون ٢/١٧٧٤، هدية العارفين ٢/٤٠٢.

(٥) المفصَّل/٣٢٣، بنصه.

(٦) لقمان/٢٧، من قوله تعالى: ﴿ولو أن ما في الأرض من شجرةٍ أقلامٌ والبحر يَمُدُّهُ من بعده سبعةُ أبحرٍ ما نفدت كلماتُ اللّه إن اللّه عزيز حكيم﴾.

(٧) عُبَيْد: بطن من قبيلةٍ، وكذا أزنم. مسوَّمة: خيل معلمة. يهجو الشاعر رجلاً ويذمه بالجبن وأنَّه لشدَّة خوفه، لو رأى عصفورة لظنها خيلاً وفرساناً. قائل البيت العوام بن شوذب الشيباني. والشاهدُ فيه مجيء خبر (إنَّ) بعد (لو) اسماً لا فعلاً، في قوله: (ولو أنها عصفورةٌ) خلافاً للزمخشري الذي أوجب مجيئه فعلاً. الحيوان للجاحظ ٥/٢٤٠، مغني اللبيب/٢٧٠،....

(٨) الثمام: نبتٌ ضعيفٌ هش. يصف حاله وما فعل به الهوى. نُسب البيت لأبي العوام بن كعب ابن زهير، وللحسين بن مطير، ولكثير عزة وليس في ديوانه. والشاهدُ فيه مجيءُ خبر (أنَّ) بعد (لو) اسماً لا جملة فعلية خلافاً للزمخشري، وذلك في قول الشاعر: (لو أنَّ ما أبقيت .. مُعَلَّقٌ). أمالي القالي ١/٤٣، العيني ٤/٤٥٧،...

وقولُ الآخر:

لــو أنَّ حيَّــاً مُدْرِكُ الفَلاَحِ   أدْركَــهُ مُــلاعِـبُ الـرمــاحِ(١)

وأمَّا بعد (لولا) فإن الموضعَ للمبتدأ، وهو مفردٌ، والمبتـدأ بعـد (لـولا) واجبٌ حـذفُ خبره، فلو وقعَت المكسورةُ بعدها لوَجَبَ إظهارُ الخـبر الـذي يجـب اطِّراحُـه وحذفُـه لسَدِّ جواب (لولا) مسدَّه، وذلك خلافُ الاستعمال.

فإن قُلْتَ: (لو ولولا) تقعُ بعدهما الجملــةُ، وقد جَعَلْتَ الضـابطَ أنَّهـا تُكْسَرُ فـي موضـع الجمـلة(٢)، وتفتـح في موضع المفرد، فَهَلاَّ كُسِرَتْ بعد (لو ولولا)؟ فالجوابُ أنهـا بعـد (لــو)//واقعـةٌ فاعلـةً، والفـاعـلُ مفـردٌ، فهي إذن واقعـةٌ موقع المفرد، وبعد (لولا) واقعةٌ موقعَ المبتدأ فقط لا موقع الجملة، ولا تفيد فائدتها. ١١٨/أ

وأمَّا بعد (عَلِمْتُ) وأخـواتِها، فيتَعَيَّنُ فتحُـها لـوقـوعها موقعَ المفعولِ الأوَّل فقط، وسدَّتْ بمعمولَيْها مسدَّ المفعولين، بدليل أنك إذا أَظْهَرْتَ المصدر المقدَّرَ بها لـم يكـنْ بُدٌّ من المفعول الثاني، قال اللَّه تعالى: ﴿عَلِمَ اللَّـهُ أنَّكـم سَـتَذْكُرونَهُنَّ﴾(٣) وقـال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلاَقُوا رَبِّهِمْ﴾(٤)، ﴿ويَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَى شَيْءٍ﴾(٥)

وأمَّا بقيَّةُ الضابط في فتحها، فقولُه: وتُفْتَـحُ حيث يقـعُ موقعَـها اسمٌ مفردٌ، ثـم مثَّلَـه بقولـه: (بلغنـي أنَّ زيـداً منطلـقٌ)، فتفتـح لأنَّـكَ تقـول: بلغنـــي الخـبرُ وبلغنـي الانطلاق، فيكون صحيحاً. ويُقَدَّر المصـدرُ موضعَـها وموضِـعَ مـا عَمَلَتْ فيـه مـن خبرها إن كان مشـتقّاً كمـا مثَّـلَ بـه المصنـفُ رحمـه اللَّـه تعـالى مـن قولـه: "بلغنـي الانطلاق"، ومن معناه إن لم يكن مُشتقّاً، فإذا قلت: أعجبني أن زيداً ليس بفاسقٍ وأنَّه

---

(١) ملاعب الرماح أو ملاعب الأسنَّة: هو عم الشاعر لبيد، والبيت فـي مديحـه. قـائل البيت لبيد ابن ربيعة العامري، والشاهدُ فيه مجيء خبر (أن) بعد (لو) اسماً لا جملة فعلية، في قوله: (لـو أن حيَّاً مدركُ ...) خلافاً للزمخشري الذي حتم أن يكون جملة فعلية، (فمدرك) هـو الخبر وهـو اسـم مفرد. ديوان لبيد/٣٤، مغني اللبيب/٢٧٠،...

(٢) (تكسر في موضع الجملة)، جاءت في الأصل (تكسر بعد الجملة) وليس بصحيح.

(٣) البقرة/٢٣٥   (٤) البقرة/٤٦   (٥) المجادلة/١٨

عندك وأنَّه في الدار، كان التقدير بالمفرد: أعجبني عَدَمُ فِسْقِه وأعْجَبَني استقرارُه عندك وفي الدار، ونحو ذلك.

فإن قلتَ: هلاّ اقتصر (الجرجاني) رحمه اللّه تعالى وغيرُه ممن ذكر أنها تُفْتَح بعد (لو ولولا) وبعد (علمْتُ وأخواتها)، على قوله: تفتح إذا سدَّ مسدَّها ومَسَدَّ ما عملَتْ فيه المفردُ، وتُكْسَرُ في موضعِ الجملة؟ فالجواب أنها بعد ذلك كلِّه واقعةٌ موقعَ الجملة صورة، وإن كانت في المعنى واقعةً موقعَ المفرد كما تقدَّم، فَنَصُّوا على فتحها في هذه الأماكن لذلك. واللّه أعلم.

القسم الثالث: يجوز فيه الكسرُ والفتحُ. فإذا كُسِرَتْ قُدِّرَتْ بالجملةِ، وإذا فتحت قُدِّرَت بالمفرد. وذلك في خمسة مواضع:

الأول: إذا وقعَتْ بعد (إذا) للمفاجأة، جاز فتحُها وكسرُها، كقول الشاعر:

وكُنْتُ أُرَى زيداً كما قيل سيِّداً ... إذا أنه عَبْدُ القَفا واللَّهازمِ(١)

فالكسرُ لأنها في ابتداء الجملة، والفتحُ لتقديرها بالمفرد، التقدير: فإذا عبوديَّتهُ حاصلةٌ. واللهازم جمع لِهْزِمَة، بكسر اللام والزاي: وهي عظمٌ نابتٌ تحت الأُذن، وقيل: هي مُضغة نابتَةٌ تحت الأذن.

الثاني: أن تقع بعد (فاء) المجازاة، كقوله تعالى: ﴿**ألم يَعْلَمُوا أنّه مَن يحادِدِ اللّهَ ورسولَه فأنَّ له نارَ جَهَنَّم**﴾(٢)، وقولِه تعالى: ﴿**وَمَنْ يَعْصِ اللّهَ ورسولَه فإنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ**﴾(٣)، اتفق القراءُ السبعةُ على الفتح في الأولى والكسرِ في الثانية.(٤)

---

(١) اللهزمتان: مثنى لهزمة .. وقيل: هي عظمٌ في الحنك، وقيل: هي عروقٌ في القفا. وعبد القفا واللهازم: أي ذليل. أُرَى ـ بالبناء للمجهول ـ متعدٍّ لثلاثة مفاعيل: الأول نائب الفاعل والثاني (زيداً)، والثالث (سيداً). والمعنى أنه قد خاب ظنه بزيد. قائل البيت غير معروف، وهو من الأبيات الخمسين غير المنسوبة في كتاب سيبويه. والشاهد فيه جواز فتح همزة (إن) وكسرها بعد إذا الفجائية في قوله: (إذا أنه). سيبويه ١٤٤/٣، المقتضب ٣٥١/٢،....

(٢) التوبة/٦٣ (٣) الجن/٢٣

(٤) الكشف عن وجوه القراءات السبع ٣٣٩/٢.

وقُرِئَ شـاذّاً بالعكس في الآيتيـن(١). ولـو لم يقرأ// شاذّاً لكان في اتفاقهم في الآيتين ١١٨/ب حجَّةٌ لجواز الفتح والكسر.

{**الثالث:** أن يُبْتَدأ بها جوابُ قسم لالامَ فيه، نحو: (واللّهِ إنَّ زيداً كريمٌ)،فالفصيح الكسرُ}(٢). قال (أبو القاسـم الزجـاجيّ): "وقـد أجـاز بعضُ النحـويِّينَ فتحَـها بعـد اليميـن، واختـاره بعضُهـم علـى الكسـرِ، والكسـرُ أكثـرُ وأجـودُ فـي كـلام العـرب"(٣)، وحكى (ابـن كيسـان) عـن الكوفييـن الكسـرَ والفتـحَ(٤)، وهـو عندهـم أكثر، ورُوي (أنّي) بالفتح والكسر في قول الراجز:

لَتَقْعُـدِنَّ مَقْعَـدَ القصِـيِّ ... مِنِّي ذي القـاذورةِ المقـلِيِّ

أو تَحْلِفِـي بربِّـك العلـيِّ ... أنّي أبـو ذيَّالِكَ الـصَّبيِّ(٥)

الرابع: أن تقعَ بعد القول المُضمَّن معنى الظنّ، كقول الشاعر:

أتقـول أنّـك(٦) بالحيـاةِ مُمتَّـعٌ ... وقد اسـتَبَحْتَ دَمَ امرئٍ مُسْتَسْلِمِ(٧)

---

(١) شواذ القراءات لابن خالويه/١٦٣، قال: قرأ "فأنَّ له نـار جهنَّم بـالفتح، طلحـةُ، وسـمعت ابـن مجاهد يقول: ما قرأ بذا أحدٌ، وهو لحنٌ لأنه بعد فـاء الشرط، وسـمعت ابـن الأنبـاري يقـول: هـو صوابٌ، ومعناه: ومن يعص اللّه ورسولَه فجزاؤه أنَّ له نار جهنَّم".

(٢) ما بين المعترضتين ساقط من أ وظ.

(٣) الجمل في النحو للزجاجي/٥٨، بنصه.

(٤) الهمـع ١/١٣٧، قـال: "وقيـل يجـوزان [الفتـح والكسـر] مـع اختيـار الفتـح، وعليـه الكسـائي والبغداديون" ويلحظ أنه لم ينسب القول لابن كيسان.

(٥) القصيّ: البعيد، رجل قاذورة: لا يخالط الناس لسوء خلقه. المقلي: المبغوض. ذيالك: مصغر ذلك. وقيل في معناه أن أعرابياً قدم من سفر فوجد امرأته قد وضعت ولداً فأنكره وطالبها بإثبـات أبوته له باليمين. ينسب هذا الرجز لرؤبة بن العجاج ولغيره. والشاهد فيـه جـواز فتـح همـزة (إن) وكسرها بعد اليمين في قوله: (أو تحلفي... أني أبو ذيالك الصبي). ديوان رؤبة بـن العجـاج/١٨٨ (في الأبيات المنسوبة إليه)، شرح ابن الناظم/٦٤،....

(٦) (أنك) ساقطة من (أ) مع أنها موضع الشاهد.

(٧) يؤنب الشاعرُ مخاطبَه على أن قتل امرأً مستسلماً. ينسـب البيـت للفـرزدق وليـس فـي ديوانـه. والشاهدُ فيه جواز فتح همزة (إن) وكسرها بعد القول المتضمّن معنى الظن، في قوله: (أتقول أنك =

روي بفتح (أَنَّكَ) وكسرها، فالكسرُ على الحكايةِ، والفتحُ على إعمالِ تقولُ إعمالَ (ظنَّ).

الخامس: أن تقع بين قولين أوَّلُهما مخبَرٌ عنه وثانيه خبرُها، نحو: (أوّلُ قولي أنّي أَحْمَدُ اللَّه)، إنْ كَسَرْتَ حكَيْتَ الجملةَ، وإنْ فَتَحْتَ فلتقديرها بالمصدر، أي: أوّلُ قولي حمدُ اللَّه. فإن لم يكنْ خبرها قولاً تَعَيَّن الكسرُ، نحو: (أوّلُ قولي إنَّ زيداً قائمٌ)، لأنَّ قيام زيدٍ لا يصحُّ الإخبارُ به عن: أول قَوْلي.

فإذا رأيت (أنَّ) وليست في المواضعِ الاثني عَشَر: السبعةِ التي يجب فيها الكسرُ، والخمسةِ التي يجوز فيها الوجهان تَعَيَّن فتحُها كما مثَّل به (الجرجاني) رحمه اللَّه تعالى من قوله: "بلغني أن زيداً منطلقٌ"(١).

وقد بقي في الباب مسائلُ لم يذكرها (الجرجاني) رحمه اللَّه تعالى تدعو الحاجةُ إليها، فنذكرها لينتفعَ بها الناظرُ في كتابنا.

المسألة الأولى: في أحكام لام الابتداء.

الأصلُ فيها أن تدخلَ على المبتدأ لتوكيده، كقولك: (لزيدٌ منطلِقٌ)، ثم اختصَّتْ (إنَّ) المكسورةَ بدخولِها بعد أحد معموليها للحاجةِ إلى زيادة التأكيد بها، فإن قولك: (إنَّ زيداً قائم) في مقابلة: (ما زيدٌ قائماً)،ثم يزيدُ النافي في كلامه (الباء) لتأكيد النَّفْي فيقول: ما زيدٌ بقائمٍ، فيحتاج المثبتُ إلى زيادةِ تأكيد الإثبات، ولم يمكن الجمعُ بينها وبين (إنَّ لكونهما حرفَيْ توكيد، ففُرِّق بينهما، فجُعلَتْ (إنَّ) متقدِّمةً لكونها عاملةً، واللاَّمُ بعد ذلك. وإنَّما اختصَّتْ بها (إنَّ) دون أخواتها، {لبقاء معنى الابتداء معها دون أخواتها}(٢)، فإن قولك: إن زيداً منطلقٌ كقولك: (لَزَيْدٌ//منطلقٌ) فلمَّا لم يكن بينهما منافاةٌ صحَّ اجتماعُها معها كألفاظ التوكيد. وقولك: (ليت زيداً منطلقٌ) يُنافي: (لَزيدٌ منطلقٌ) لأجل الحزم(٣) في إحدى الجملتين والتمني في الأخرى. ١١٩/أ

= ممتِّعٌ). العيني ٣١٤/٢، شرح الأشموني ٢٧٥/١.

(١) ينظر ص ٤٢٣، نص الجمل.

(٢) ما بين المعترضتين من س.

(٣) في الأصل: (لأجل الخبر في إحدى الجملتين). و(لأجل الحزم) من النسخ.

ولا تدخل هذه اللام على غير المبتدأ، ولا بعد غير (إنَّ) المكسورة، إلاَّ سماعاً. فمن ذلك دخولُها بعد (أنَّ) المفتوحة، كقراءة (سعيد ابن جبير): ﴿**إلاَّ أنَّهم ليأكُلون الطَّعامَ**﴾(١)، بفتح همزة (أنَّ)، ويُتَأوَّل ذلك على زيادة اللاَّم. ومن ذلك أيضاً دخولُها بعد (لكنَّ) في قول الشاعر:

"ولكِنَّني من حُبِّها لَعَميدُ"(٢)

وهو مذهب الكوفيِّين،(٣) أعني دخولها بعد (لكنَّ). وتأوَّلوا ذلك على معنى: ولكنْ إنني من حُبِّها لعميد، فحُذِفَت الهمزة واتَّصلَتْ (لكن) بما بعد الهمزة. ونظير ذلك قولُه تعالى: ﴿**لكِنَّا هو اللَّهُ ربِّي**﴾(٤) الأصل: لكنْ أنا هو اللَّهُ ربي. فحُذِفَت الهمزةُ واتَّصلَتْ (لكنْ) (بنا)، فأُدْغِمَت النون في النون فصار كما ترى. وتحتمل الآية والبيتُ كلاماً كثيراً تركْتُه خوفَ الإطالة.(٥)

وممَّا سُمِعَ فيه دخولُ اللام خبرُ المبتدأ، كقول الراجز:

أمُّ الحُلَيْسِ لَعَجوزٌ شَهْرَبَة ... تَرْضى من اللَّحمِ بِعظمِ الرَّقَبة(٦)

وقول الآخر:

---

(١) الفرقان/٢٠، من قوله تعالى: ﴿وما أرسلنا قبلك من المرسلين إلاَّ إنَّهم ليأكلون الطعام ويمشون في الأسواق وجعلنا بعضكم لبعضٍ فتنةً أتصبرون وكان ربك بصيراً﴾. أما القراءة بفتح همزة (إنهم) فهي قراءة سعيد بن جبير ينظر الخصائص ٣١٥/١، و٢٨٣/٢.

(٢) العميد: من هدَّه العشق. ويروى: (لكميد)، وهو المهموم الحزين. وهذا شطر من بيت لا تعرف تتمتُه ولا قائله ولا نظيرَ له، وقائلُه غير معروف، والشاهدُ فيه جواز دخول اللام في خبر (لكنَّ) سماعاً على مذهب الكوفيين في قوله: (لكنني ... لعميدُ). الإنصاف/٢٠٩، شرح ابن يعيش ٧٩/٨ و٦٤/٨،....

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف/٢٠٩.

(٤) الكهف/٣٨

(٥) تنظر تفصيلات الكلام حول هذه المسألة في: التَّبيْين عن خلافات النحويين للعكبري/٣٥٣.

(٦) مر البيت سابقاً ص ١٨٣، والشاهدُ فيه هنا دخول اللام على خبر المبتدأ سماعاً، في قوله: (أم الحليس لعجوزٌ).

فإنّك من حارَبْتَه لمُحارَبٌ ... شقيٌ ومن سالَمْتَه لسعيدُ(١)

ومن ذلك بعد (أمسى) في قول الشاعر:

مَرُّوا عِجَالاً فقالوا كيف سَيِّدُكم ... فقالَ مَنْ سَألُوا أمسى لَمجْهُودَا(٢)

ومن ذلك بعد (ما زال) في قولِ الشاعر:

ومازِلْتُ من ليلى لدن أَنْ عرفتُها ... لكالهائِمِ المُقْصَى بِكُلِّ مَذَادِ(٣)

وفي خبر (ما) النافية في قولِ الآخر:

أمْسَى أبانٌ ذليلاً بعد عِزَّتِه ... وما أَبَانٌ لَمِنْ أعْلاَجِ سُودَانِ(٤)

واعلَمْ أنَّ لام الابتداء لا تدخلُ على خبرٍ منفيٍّ، لأنَّ غالبَ حروفِ النفي مبدوءةٌ باللام، كـ (لا ولَمْ ولَنْ). وقد دخلَتْ عليه في قول الشاعر:

وأعْلَمُ أن تَسْليماً وتَرْكاً ... للامتشابهانِ ولا سواءُ(٥)

---

(١) معنى البيت واضح، وهو في مديح الرسول (ص) . قائل البيت أبو عزة الجمحي عمرو بن عبد اللّه. والشاهدُ فيه دخول اللام على خبر المبتدأ في قوله: (من حاربته لمُحَارَبٌ .. ومن سالمته لسعيدُ)، وهذا من السماعي. شواهد التوضيح والتصحيح/١٥٢، شرح ابن الناظم/٦٦،...

(٢) عجال: مسرعون، ج عَجِل. مجهود: نال منه المرض. من سألوا: أي من سألوه. لم ينسب البيت لقائل معين، والشاهدُ فيه دخول اللام على خبر أمسى سماعاً، في قولـه: (أمسى لمجهوداً). شرح ابن يعيش ٦٤/٨، شرح ابن عقيل ٣٦٥/٢،...

(٣) الهائم: العطشان، الذاهب على وجهه من العشق. المَذاد: مصدر ميمي من فعل (ذاد) بمعنى طرد. المقصى: المبعد. يصف حاله بعد تعرفه على ليلى وما لحق به من هم. قائل البيت كثير عزة، والشاهدُ فيه دخول لام الابتداء في خبر (ما زال) سماعاً، في قوله: (ما زلت ... لكالهائِم). ديوان كثير /٤٤٣، مغني اللبيب/٢٣٣،...

(٤) أبان: اسم علم، الأعلاج: ج علج وهو الرجل من كفار العجم. يهجو الشاعرُ أباناً ويرميه بالذلة. لم ينسب البيت لقائل معيَّن. والشاهدُ فيه دخولُ اللام في خبر (ما) النافية سماعاً، في قولـه: (وما أبانٌ لمن أعلاجِ سودان) مغني اللبيب/٢٣٢، همع الهوامع ١٤١/١،...

(٥) قيل في معنى البيت: إن تسليم الأمر لكم وتركه ليسا متساويين ولا متشابهين. وقائله أبو حزام العكلي غالب بن الحارث. والشاهدُ فيه دخولُ اللام على الخبر المنفي، في قوله: (أن تسليماً وتركاً للامتشابهان ..) وهو من السماعي. شرح ابن الناظم/٦٥، أوضح المسالك ٣٤٥/١،....

وهو محفوظٌ لا يقاسُ عليه. ولا على ماضٍ متصرِّفٍ إلاَّ محفوظاً، كقوله صلَّى اللَّه عليه وسلَّم: ﴿إنَّ الملائكةَ لَتَلَقَّتْ رُوحَ رَجُلٍ﴾(١)، كذا رواه (البغوي) في (شرح السنَّة)(٢)، وإنما لم تدخُلْ عليه لأنَّه ماضٍ، ولامُ الابتداء تدلُّ على الحال، فإن اقترنَ (بقد) جاز دخولُ اللام عليه، لأنَّ (قد) تقرِّب الماضي من الحال.

وإن كان الفعلُ غيرَ متصرِّف جازَ دخولُ اللاَّم عليه كقولك: (إنَّك لَنِعْمَ الفتى).

وتدخُلُ باطِّرادٍ على أربعة أشياء:

[الأول](٣): الخبرُ المتأخر، كقوله تعالى: ﴿إنَّ اللَّهَ لَغفورٌ رحيمٌ﴾(٤) ونظائره//كثيرةٌ. ١١٩/د

الثاني: الاسمُ المتأخر، كقوله تعالى: ﴿إنَّ في ذلك لآيَةً﴾(٥)، وكذا لو كان الظرفُ وحرفُ الجرِّ مُلْغَى، نحو: (إنَّ غداً لزيداً راحلٌ) وإنَّ بك لَزَيْداً واثقٌ).(٦)

الثالث: الفصلُ(٧) بين الاسمِ والخبر، كقوله تعالى: ﴿إنَّ اللَّهَ لهُوَ الغَنيُّ الحميدُ﴾(٨).

---

(١) صحيح البخاري/باب البيوع ١٧، صحيح مسلم/كتاب المساقاة/٢٦، سنن الدارمي ٢/٢٩٤، وفيها كلها: "تَلَقَّت الملائكةُ روحَ رجلٍ ممن كان قبلكم، قالوا أعملْتَ من الخير شيئاً؟ قال: كنتُ أداينُ الناسَ فآمر فتياني أن ينظروا المعسر ويتجاوزوا عن الموسر، قال: فتجاوزوا عنه" أي دون زيادة اللام وهي موضع الشاهد.

(٢) شرح السنة: كتاب في فقه السنة والأحكام، ألفه حسين بن مسعود البغوي، وقد حظي الكتاب بعناية العلماء على توالي السنين. تذكرة الحفاظ ٤/١٢٥٧، كشف الظنون ٢/١٠٤٠.

(٣) ما بين الحاصرتين زيادة من المحقق لمناسبة الترتيب، وهو ساقط في الأصل والنسخ.

(٤) النحل/١٨ (٥) البقرة/٢٤٨

(٦) استشهد الشارح بعد ﴿إنَّ في ذلك لآية﴾ بقوله تعالى في المزمل/١٢ ﴿إن لدينا أنكالاً﴾، ولا وجه للاحتجاج فيه فأخرجناه من النص.

(٧) أي ضمير الفصل.

(٨) الحج/٦٤

الرابع: معمول الخبر بشرطَيْن

أحدهما: أن لا يكون الخبرُ فعلاً ماضياً.

والشرط الثاني: ألا يتأخَّر عن الخبر، كقولك: إنَّ زيداً لطعامَك آكِلٌ، وإنِّي لَبِكَ واثقٌ، وإني لَعِنْدَكَ حاضرٌ. ولا يجوز: إني لَبِكَ وثِقْتُ، {لكون الخبر فعلاً ماضياً، وأجازه الأخفش، مع أنه لا يجيزُ: إنِّي بكَ لَوَثِقْتُ}(١). وهذه اللام إنما دخلَتْ على معمول الخبر متوسِّطاً لوقوعِه موقعَ الخبرِ، فكأنَّها داخلَةٌ عليه. فإذا لم يكن الخبرُ صالحاً فلا حظَّ لمعموله ، لئلا يلزمَ ترجيحُ الفرعِ على الأصل.

وإن كان الخبرُ جملةً شرطيَّةً لم تلحقْه (اللامُ)، لا مع الجزء الأوَّلِ ولا مع الثاني، نحو: (إنَّك من تُكْرِمْهُ يُكْرِمْكَ). وأجاز (أبو بكر بن الأنباري): (إنَّكَ إنْ تأتِني لأُكْرِمْكَ).(٢) وأجاز (الكسائي) دخولَها على الواو التي بمعنى (مع)،نحو (إنَّ كُلَّ ثوبٍ لَوَثَمَنُه)(٣)، حكاه (ابن كيسان) في (المهذَّب).

المسألة الثانية: في حكم (إنَّ) المكسورة إذا خُفِّفَتْ.

(إنَّ) المكسورة المخفَّفة أربعة أقسام:

أحدها: الشرطيَّة، وعلامتُها أن تكونَ رابطةً بين جملتَيْن، كقوله تعالى: ﴿**وَإِنْ تُطِيعُوه تَهْتَدُوا**﴾(٤).

الثاني: الزائدة، وعلامتُها صِحَّةُ الكلامِ بدونها، كقول الشاعر:

فما إنْ طِبُّنا جُبْنٌ ولكنْ ... مَنَايَانا ودَوْلَةُ آخَرِينا(٥)

---

(١) ما بين المعترضتين ساقط من ب.

(٢) همع الهوامع ١/١٣٩. قال: "ولا تدخل اللام على أداة الخبر إذا كان شرطاً، فلا يقال: (إن زيداً لئن أكرمني أكرمته) حذراً من التباسها بالموطئة،فإنها تصحب أداة الشرط كثيراً،ولذلك جوز ابن الأنباري دخولها على جوابه، لأنه غير صالح للتوطئة، نحو: (إن زيداً من يأته ليحسن إليه)".

(٣) شرح الكافية الشافية ١/٤٧٦، وهمع الهوامع ١/١٤٠.

(٤) النور/٥٤

(٥) طِبُّنا: عادتنا. الدَّوْلَة: الغَلَبة. والمعنى أنه إذا متنا في الحرب فليس ذلك لجبنٍ فينا، بل لأنه =

أي: فما طِبُّنا جُبْناً، و(إنْ) مزيدة.

الثالث: النافية، وعلامتُها أن تحلَّ (ما) النافية مَحلَّها كقوله تعالى: ﴿**إنْ عِنْدَكُمْ من سُلْطَان بهذا**﴾(١)، أي: ما عندكم من سلطان بهذا.

الرابع: المخفَّفة من الثقيلة، وعلامتُها كونُ اللام الفارقة بعدها، كقوله تعالى: ﴿**وإنْ كُنْتَ من قَبْلِه لَمِنَ الغَافِلِين**﴾(٢).

وإهمالُ المخفَّفة هذه أكثرُ من إعمالها. فمن إعمالها قولُه تبارك وتعالى: ﴿**وإنْ كُلاًّ لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُم ربُّك أَعْمَالَهم**﴾(٣). قال (سيبويه): "حَدَّثَنا من نثق به أنه سمعَ من العرب من يقول: (إنْ زيداً لمُنْطَلِقٌ)"(٤)، وقال (الأخفش) في كتاب (المعاني)(٥) له: "وزَعَمُوا أن بعضَهم يقول: (إنْ زيداً لمُنْطَلِقٌ)، وهو مثل: ﴿**إنْ كلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ**﴾(٦)، تُقْرأ بالرفعِ وبالنصبِ". هذا نصُّه.(٧)

وإعمالُها مخفَّفةً دالٌّ على أنَّها ليست النافيةَ، لأنَّ النافية لا تعملُ عملَ (إنَّ) الثقيلة، فيجوز لك حينئذٍ(٨) الإتيانُ باللامِ وتركُها كما قَبْلَ//التَّخفيف. /١٢٠

= القدر وطبيعة الحياة وما فيها من غلبة قومٍ على قوم. قائل البيت فروة بن مسيك. والشاهدُ فيه مجيء (إنْ) المكسورة المخفَّفة زائدة، في قوله: (فما إن طِبُّنا جُبنٌ). سيبويه ٣/١٥٣ و٤/٢٢١ معاني القرآن للأخفش ١/١١٢،...

(١) يوسف/٦٨ (٢) يوسف/٣

(٣) هود/١١١، من قوله تعالى: ﴿وإنَّ كُلاًّ لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهم ربُّك أعمالَهم إنه بما يعملون خبير﴾ وعليه فهي في القراءة المشهورة مُثَقَّلة، وأمَّا بتخفيف (إنْ ولَمَا)، فهي قراءةُ أهل المدينة. ينظر سيبويه ٢/١٣٩-١٤٠.

(٤) سيبويه ٢/١٣٩-١٤٠

(٥) المعاني: هو كتاب (معاني القرآن) للأخفش الأوسط سعيد بن مَسْعَدَة المتوفى سنة (٢١٥)هـ. والكتاب محقَّق مطبوع. كشف الظنون ٢/١٧٣٠.

(٦) الطارق/٤

(٧) معاني القرآن للأخفش ١/١١٢بنصه.

(٨) أي: حين تخفيفها وإعمالِها.

وإذا لم تعملْ احتمل أن تكونَ نافيةً، واحتمل أن تكونَ مخففَّةً من الثقيلة. فإن كان ثمَّ قرينةٌ دالَّةٌ على الإثبات، لم تجب اللام، نحو: (إنْ كادَتْ نفسُ الخائف تُزْهَقُ. وإنْ وَجَدْتُ اللَّه قادراً). ومنه قول (عائشة) رضي اللَّه عنها: "إنْ كان رسولُ اللَّه يحبُّ التَّيَمُّنَ في طُهورِه"(١)، كذا جاء في صحيح (مُسْلِم).

وفي صحيح (البخاري): قال رسولُ اللَّه صلَّى اللَّه عليه وسلَّم في حقِّ (أسامة): ﴿لقد كان خليقاً للإمارةِ وإنْ كان من أحبِّ الناسِ إليّ﴾(٢)، وقولُ (معاوية) رضي اللَّه عنه: "إنْ كانَ من أصدقِ هؤلاء"، يعني (كعب الأحبار)، وقولُ(الطِّرمَّاح):

أنا ابنُ أُبَاةِ الضَّيْمِ من آلِ مالكٍ ... وإنْ مالكٌ كانت كرامَ المعادنِ(٣)

وإنْ لم تكنْ قرينةٌ تعيَّنت (اللام)(٤)، كقوله تعالى: ﴿وإنْ كانت لكبيرةً﴾(٥)، وقولِه

---

(١) صحيح مسلم/كتاب الطهارة/١٩. قال: "عن عائشة: كان رسول اللَّه يحب التيمّن في شأنِه كلِّه، في نعليه وترجُّلِه وطهوره". دون (إنْ) وكذا ورد في البخاري والنسائي. وقد ورد أيضاً في صحيح مسلم: "إنْ كان رسولُ اللَّه ليُحبُّ التَيَمُّن في طُهوره إذا تَطَهَّر ..."، بإثبات (إنْ) وإدخال (اللام). أي إن رواية البعلي لا تتفق مع ما ورد في الصَّحيحَيْن وسنن النسائي.

(٢) صحيح البخاري/باب الإيمان ١، وباب فضائل الصحابة/١٧ . صحيح مسلم/كتاب فضائل الصحابة ٦٣-٦٤. مسند ابن حنبل ٢/٢٠. وفيها كلها: ﴿وأيمُ اللَّه إن كان لخليقاً للإمارة وإن كان لمن أحبِّ الناس إليّ...﴾. وعليه فإن رواية البعلي لا تتفق مع ما ورد في الصحيحين والمسند، والخلاف معها في موضع الشاهد.

(٣) آل مالك: اسم قبيلة، ومالك اسم أبيها، وهم من طيِّئ رهط الطرماح. كرام المعادن: كرام الأصول. يصفهم برفض الظلم، والأصالة. والشاهد في البيت ترك لام الابتداء التي تفرق بين (إنْ) المخفَّفة وبينِ (إنْ) النافية لوجود قرينة معنوية تدلُّ على أنه يريد الإثبات، وذلك في قوله: (وإن مالك كانت). ديوان الطرماح/٥١٢، شواهد التوضيح والتصحيح/٥١،....

(٤) أي إذا كان في الكلام قرينة تدل على الإثبات لم تلزم اللام، وإذا لم تكن قرينة لزمت اللام ليفرق بها بين (إنْ) المخفَّفة و(إنْ) النافية، لأن النافية لا تؤكد بها.

(٥) البقرة/١٤٣ من قوله تعالى: ﴿...وما جعلنا القبلة التي كنتَ عليها إلا لنعلم من يتبع الرسولَ ممن ينقلب على عَقِبَيْه وإنْ كانت لكبيرةً إلاّ على الذين هدى اللَّه...﴾.

تعالى: ﴿وإنْ كادُوا لَيفتِنُونَكَ﴾(١)، ﴿وإنْ وَجَدْنا أكثَرَهُم لَفَاسِقِين﴾(٢).

وإذا وليَها فعلٌ لم يكنْ في الغالب إلاَّ من نواسخ الابتداء، كما رأيْتَ من الآيات، وقد تكون من غير النواسخِ على وجه الشذوذ، كقول (عاتكة) امرأة الزبير رضي اللَّه عنهما:

يا عَمْرو لو نبَّهْتَه لوَجَدْتَه لا طائشاً رعشَ الجنانِ ولا اليدِ

شَلَّتْ يَمينُك إنْ قتَلْتَ لَمُسْلِماً حلَّتْ عليكَ عقوبةُ المتعمِّد(٣)

ويروى: ثَكِلَتْكَ أمُّك. وحكى الكوفيون: (إنْ يزينُكَ لنفسك وإن يشينُك لَهِيَ)(٤). وسمع (سيبويه) بعض العرب يقول: (أمَا إنْ جزاكَ اللَّهُ خيراً)(٥) بالكسر، وجعل تقديره: أمَّا إنَّك جزاك اللَّه، والفتح أشهر. واللَّه أعلم

المسألة الثالثة: في حكم (أنَّ) المفتوحة إذا خُفِّفَتْ.

(أنْ) المفتوحة المخفَّفة لها أربعة أقسام أيضاً:

أحدها: الناصبة الفعل المضارع. وسيأتي الكلام عليها في موضعها.

والثاني: المفسِّرة، وهي الواقعة مفسِّرةً لجملةٍ هي قولٌ دون حروفه، كقوله تعالى: ﴿فأوحَيْنا إليه أَنِ اصْنَعِ الفُلْكَ بأَعْيُنِنا﴾(٦)، ﴿إنَّنا سَمِعْنَا مُنادِياً يُنادِي لِلإيمَانِ أَنْ آمِنُوا بربِّكم﴾(٧).

---

(١) الإسراء/٧٣ (٢) الأعراف/١٠٢

(٣) شلَّت يمينُك: دعاء على يمينه بالشلل، طائش: خفيف العقل، رعش الجنان: خائف. تخاطب الشاعرة (عمرو بن جرموز) الذي قتل زوجها الزبير وهو منصرفٌ من وقعة الجمل، فتشيد بمناقب زوجها وتدعو على القاتل وتطلب له القصاص بالقتل العمد. الشاهدُ في البيت دخول (إنْ) المخففَّة من الثقيلة على فعل ليس من النواسخ، شذوذاً، في قولها: (إنْ قتلْتَ لمسلماً). والأصل في(إنْ) المخففَّة أنها تدخل على فعل ناسخ. الإنصاف/٦٤١، شرح ابن الناظم/٦٨،....

(٤) شرح ابن يعيش ٧٦/٨، شرح الكافية الشافية ٥٠٤/١.

(٥) سيبويه ١٦٨/٣.

(٦) المؤمنون/٢٧ (٧) آل عمران/١٩٣

الثالث: الزائدة، وعلامتُها صحَّة الكلام بدونها، كقوله تعـالى: ﴿فَلَمَّـا أنْ جـاءَ البشيرُ﴾(١)، ﴿وَلَمَّا أن جاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا﴾(٢).

والرابع: المخففة من الثقيلة، وعلامتُها كونـُها بعد عِلْمٍ أو ظَنٍّ غالباً، نحـو قولـه تعـالى: ﴿ونَعْلَـمُ أَنْ قـد صَدَقْتَنَـا﴾(٣)، وقولـه تعـالى: ﴿وحَسِـبُوا أَنْ لا تَكُــونَ فتنـةٌ﴾(٤)، قُـرئَ (تكـونُ) بالـرفـعِ علـى أنهـا مخفَّفةٌ من الثقيلة، وبالنصبِ على أنها الناصبة للفعل. وليس المرادُ بالعلمِ//والظـنِّ لفـظَهما، بل معنـاهما بأيٍّ لفظٍ كان، فمن ١٢٠/ب ذلك قولُ (ابن أبي ربيعة):

ثـم انْصَرَفْتُ وكان آخِـرَ عَـهْدِنا أن سـوفَ يَجْمَعُنـا إليـكَ الموسـمُ(٥)

وقولُ (الأحوص):

وما كُنْتُ زوَّاراً ولكنَّ ذا الهوى إذا لـم يـَزُرْ لا بُـدَّ أن سَــيَزورُ(٦)

وإذا خففَت من الثقيلة لم يبطُل عملُها، ولكنْ على وجهٍ يُبَيَّن فيه الضعفُ، وذلك بـأن جُعِل اسمُها محذوفاً، لتكون بذلك عاملةً كَلاَ عاملةٍ. ولا يظهرُ اسمُها إلاَّ في ضرورة

---

(١) يوسف/٩٦، من قوله تعالى: ﴿فلما أن جاء البشير ألقاه على وجهه فارتد بصيراً...﴾.

(٢) العنكبوت/٣٣، من قوله تعالى: ﴿ولمَّا أن جاءت رسلُنا لوطاً سيءَ بهم ...﴾.

(٣) المائدة/١١٣

(٤) المائدة/٧١،من قوله تعالى: ﴿وحَسِبُوا ألاَّ تكونَ فتنةٌ فَعَمُوا وصَمُّوا ...﴾ أما قراءتهـا بـالرفع: ﴿وحسبوا ألاَّ تكون فتنة﴾ فهي قراءة أبي عمرو وحمزة والكسائي ويعقوب وخلف. ينظر المبسوط في القراءات العشر/١٨٧.

(٥) المعنى أنه تركها وكان آخر ما اتفقا عليه أن سوف يجتمعان في الموسم القـادم. والشـاهد في البيت مجيء (أنْ) المخفَّفة من الثقيلة بعد أيِّ لفظٍ يُشعرُ بالعلم والظن، وذلك في قوله: (آخر عهدنا أن سوفَ يجمعُنا)، كأنَّ المراد: وكان آخر ما علمته منها أن سوف يجمعنـا الموسم. ديـوان عمـر ابن أبي ربيعة/٣٦٤، وفيه (.. وكان آخر قولِها..)، شرح الكافية الشافية ٥٠٢/١.

(٦) المعنى واضح، والشاهد في البيت مجيء (أنْ) المخفَّفة من الثقيلة بعد أيِّ لفظ يُشعرُ بـالعلم أو الظن،وذلك في قوله: (لا بدَّ أن سيزورُ)، (فلا بدَّ) فيها معنى اليقين والعلم. ديوان الأحـوص/١٢٥ شرح الكافية الشافية ٥٠٢/١،...

الشعر، كقول الشاعر:

لقد عَلِمَ الضَّيْفُ والمرملون إذا اغبَرَّ أُفْقٌ وهَبَّتْ شِمالا
بأَنْكَ ربيعٌ وغَيْثٌ مَرِيع وأنْكَ هناك تكون الثِّمالا(١)

وقولِ الآخر:

أَتَتْ حتَّاكَ تَقْصِدُ كلَّ فجٍّ تُرَجِّي منك أَنْها لا تخيبُ(٢)

فإن قيل: لِمَ عَمِلَت المفتوحة دونَ المكسورة؟ فالجواب أن المفتوحة أشبهُ بالفعل من المكسورة من وجهين:

أحدهما: أن لفظها كلَفْظِ (عَضَّ) مقصوداً به المُضِيُّ والأمر، والمكسورةُ لا تشبه إلاَّ الأمرَ (كجِدَّ).

والثاني: أن طلبَها لما تعمل فيه من جهتين: من جهة الاختصاص وجهة وصليَّتها بمعمولها.

ولا يكونُ خبرُها إذا خُفِّفتْ إلاَّ جملةً، إمَّا اسميَّةً كقولِ (الأعشى):

في فِتْيَةٍ كسيوفِ الهندِ قد عَلِمُوا أَنْ هالكٌ كلُّ من يَحفَى ويَنْتَعِل(٣)

---

(١) المرملون:ج مرمل، وهو من نفد زاده. اغبرَّ افقٌ وهبَّت شمالاً، كناية عن مجيء الشتاء، وهو زمن الحاجة. مريع: مخصب. الثمال: الذخر والغياث . تمدح الشاعرة مخاطبها بالكرم في وقت الضيق. ينسب البيتان لجنوب بنت العجلان الهذلية ويسميها بعضهم (عمرة)، وهي أخت عمرو ذي الكلب. والشاهدُ في البيت الثاني حيث أظهرَتْ اسم (أنْ) المخفَّفة من الثقيلة وهو الكاف من قولها: (بأنْكَ ربيعٌ...وأنْكَ هناك تكون..)، وهو ضرورةٌ لأن حقَّ اسمها في مثل هذه الحالة ألا يظهر. ديوان الهذليين٣/١٢٢،١٢٣ وفيه: (بأنَّك كنت الربيعَ المريع وكنت لمن يعتفيك الثمالا) فلا شاهد. الإنصاف/٢٠٧، شرح ابن يعيش ٨/٧٥،....

(٢) حتَّاك: حتى وصلت إليك. الفج: الطريق بين جبلين، والمضرب البعيد. لم ينسب البيت لقائل معيَّن. والشاهدُ فيه مجيء اسم (أنْ) المخففة اسماً ظاهراً وهو الهاء من قوله: (..أنْها لا تخيبُ)، وهو ضرورة لأن حقَّ اسمها ألاَّ يظهر في هذه الحالة. وقيل: هو بيت مصنوع. مغني اللَّبيب/١٢٣، التصريح على التوضيح ٢/٣،..

(٣) يصف الشاعر أصحابه بالشهرة والمضاء ومبادرة اللَّذات قبل الأجل. والشاهدُ في البيت مجيء خبر (أنْ) المخفَّفة جملة اسميَّة في قولِه: (أنْ هالكٌ كلُّ من يَحفى). سيبويه٢/١٣٧و٣/٧٤، ٤٥٤،...

وإمَّا فعليَّةً، وهو الأكثر. فإذا كان فعلُها غيرَ متصرِّف أو مُتَصرِّفاً لكنَّه دُعاءٌ باشَرَتْهُ (أنْ)، كقوله تعالى: ﴿وأنْ لَيْس للإنسَانِ إلاَّ ما سَعَى﴾(١)، وقوله تعالى: ﴿وَالْخَامِسَةُ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا﴾(٢) وإنْ كان غيرهما،(٣) كان مفصولاً في الغالب بأحدِ أربعةِ أشياء:

أحدها: (قد)، كقوله تعالى: ﴿ونَعْلَمُ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا﴾(٤)، و﴿لِيَعْلَمَ أَنْ قَدْ أَبْلَغُوا﴾(٥)، وقولِ الشاعر:

شَهِدْتُ بأَنْ قد خُطَّ ما هو كائنٌ وأَنَّك تَمْحُو ما تَشاءُ وتُثْبِتُ(٦)

والثاني: حرفٌ من حروف النفي، كقوله تعالى: ﴿وحَسِبُوا أَنْ لا تكونُ فتنَةٌ﴾(٧)، في قراءة الرفع، ﴿أفَلاَ يَرَوْن ألاَّ يَرْجعُ إليهم قولاً﴾(٨)، وقوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ أَنْ لَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾(٩)، ﴿أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ﴾(١٠).

الثالث: حرف تنفيسٍ، كقوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى﴾(١١).

والرابع: (لو)، كقوله تعالى: ﴿تبيَّنَتِ الْجِنُّ أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُون﴾(١٢).

وقد تتَّصل بالفعل المتصرِّف غيرَ دُعاءٍ، ماضياً ومضارعاً على ضَعْفٍ.

فمثال الماضي قول الشاعر:

---

(١) النجم/٣٩ (٢) النور/٩

(٣) أي: وإن كان خبرها جملة فعلية فعلها متصرِّف أو غير دعاء.

(٤) المائدة/١١٣

(٥) الجن/٢٨، من قوله تعالى: ﴿لِيَعْلَمَ أن قد أَبْلَغُوا رسالاتِ ربِّهم...﴾.

(٦) يعرب الشاعر عنِ إيمانه بقدر اللّه وقدرته. لم يعز البيت لقائل معين. والشاهدُ فيه الفصل (بقد) بين (أن) المخفَّفة وبين خبرها الجملة الفعلية ذات الفعل المتصرف، في قوله: (شهدْتُ بأنْ قد خُطَّ). شرح الكافية الشافية ٤٩٨/١، شرح الأشموني ٢٩٢/١.

(٧) المائدة/٧١. وسبق تخريج القراءة في الصفحة: ٤٣٩. وهذه الآية ليست في أ وظ.

(٨) طه/٨٩. وهذه الآية ليست في أ وظ.

(٩) البلد/٥ (١٠) البلد/٧ (١١) المزمل/٢٠ (١٢) سبأ/١٤

فلمَّا رَأَوْا أنْ أحْكَمَتْهم ولم يَكُنْ   يحلُّ لهم إكراهُها وغِلابُها

دعاني إليها القلبُ إني لأمْرِه   سميعٌ فما أدري أرُشْدٌ طِلابُها//(١) ١٢١/أ

ومثالُ المضارعِ قولُ الآخر:

علِمُوا أنْ يُؤمَّلُونَ فجادُوا   ـ قبل أن يُسْألوا ـ بأعظمِ سُؤلِ(٢)

وقولُ الآخر:

إنِّي زعيمٌ يا نُوَيْـ........ـقَةُ إنْ أمِنْتِ من الرِّزاحِ

ونَجَوْتِ من عَرَضِ المَنُو   نِ من الغُدُوِّ إلى الرَّواحِ

أن تهبطين بلادَ قَوْ   مٍ يَرْتَعون من الطِّلاحِ(٣)

الرِّزاح: الإعياء، والطِّلاح، بكسر الطاء: شجرٌ عظيمٌ من شجر العضاه الواحدة طَلْحَة.

وقد تقع (أنْ) هذه بعد غيرِ عِلْمٍ وظَنٍّ، فيُعَدُّ شاذاً، كقول (كثيِّر):

تُمَنِّيك نفسٌ أن ستَدْنُو ولو دنَتْ   دنَتْ وهي لا بالوصلِ يَدْنو سرورُها(٤)

---

(١) ليس ترتيب البيتين على هذه الشاكلة صحيحاً إذ لا رابط بينهما، وقد ورد البيت الثاني أولاً في ديوان الهذليين وهو في النسيب، ومعناه أنه أحب صاحبته وما يدري أكان ما وقع فيه رشداً أم غيًّا. وورد البيت الأول بعد ستة أبيات وهو في وصف الخمر، والمعنى أن أصحاب الخمر قد تحكموا في أسعارها وأنَّ الشاربين لم يستطيعوا إكراههم ولا غلبهم على أمرهم، فأربحوهم ما أرادوا. قائل البيتين أبو ذؤيب الهذلي، والشاهد في البيت الأول اتصال (أن) المخفَّفة بالفعل المتصرف الماضي غير الدعائي، وهو ضعيف، وذلك في قوله: (فلما رأوْا أنْ أحكمتهم)، والأقوى أن يفصل بينهما كما مرَّ. ديوان الهذليين ١/٧١-٧٤، مغني اللبيب/١٣،..

(٢) يصف الشاعر ممدوحيه بمبادرة العطاء قبل السؤال. لم ينسب البيت لقائل معين. والشاهد فيه اتصال (أنْ) المخفَّفة بخبرها بالفعل المتصرف غير الدعائي، على ضعفٍ، وذلك قوله: (علموا أن يؤملون..)، والتقدير: أنهم يؤملون، والأقوى أن يفصل بينهما كما مر. شرح ابن الناظم/٦٨ العيني ٢/٢٩٤،...

(٣) يمني الشاعر ناقته بمرعى طيب إن هي وصلت به سالمة إلى مقصوده. قائل البيت القاسم بن معن، والشاهد فيه اتصال أن المخفَّفة بخبرها الفعل المتصرف غير الدعائي، على ضعف، في قوله: (..أن تهبطين). شرح ابن يعيش ٧/٩، شرح الكافية الشافية ٤/١٥٢٨،...

(٤) معنى البيت أن دنوَّ حبيبته صعب ووصالها أصعب. والشاهدُ في البيت وقوع (أن) المخفَّفة =

وقولِ (الفرزدق):

أبيتُ أمَنِّي النفسَ أنْ سوفَ نَلْتَقي ... وهل هو مقدورٌ لِنَفْسي لقاؤها(١)

وقولِ الآخر:

رَأَيْتُك أحيَيْتَ النـدى بعد موته ... فعاشَ الندى من بَعْدِ أنْ هو خامِلُ(٢)

فأوْقَعَها بعد غير مُفْهِمِ عِلْمٍ ولا ظنٍّ. واللَّه أعلم.

المسألة الرابعة: يجوز أن تخفَّفَ (كَأَنَّ)، فيُقال فيها (كَأَنْ). وينوى اسمُها غالباً، ويأتي الخبرُ جملةً أو مفرداً. فمثال الجملة قولُه تعالى: ﴿**فَجَعَلْناها حَصيداً كَأَنْ لم تَغْنَ بالأمسِ**﴾(٣)، ومثال المفرد قولُ الشاعر:

وخيفاءَ أَلْقَى اللَّيثُ فيها ذراعَه ... فَسَرَّتْ وساءَتْ كلَّ ماشٍ ومُصْرِمِ

تُمَشِّي بها الدَّرْماءُ تَسْحَبُ قُصْبَها ... كأنْ بَطْنُ حُبْلَى ذاتِ أونَيْنِ مُتْئِمِ(٤)

أرادَ: كأنَّ بطنَها بطنُ حبلى، وقولُه: وخَيْفاءَ، أي: وربَّ أرضٍ خيفاء، والليث: الأسد، يريد به هنا النوء المعروف، وجبهةُ الأسدِ منزلةٌ من منازل القمر، أتى بلفظ

= بعد غير علمٍ أو ظنٍّ، شذوذاً. وذلك في قولـه: (تمنيك نفسٌ أن ستدنو). شرح الكافية الشافية ٤٩٩/١. وليس البيت في ديوان كثيِّر، على أن للشاعر قصيدة على الوزن والروي نفسه وليس فيها هذا البيت.

(١) يتمنى الشاعر لقاء صاحبته، ولكنه على شكٍّ من ذلك، والشاهد في البيت وقوع (أن) المخفَّفة بعد غير علمٍ أو ظنٍّ، شذوذاً. وذلك في قوله: (أمني النفس أن سوف نلتقي). ديوان الفرزدق/٧

(٢) خامل: ساقط لا نباهة له. يمدح الشاعر مخاطبه بالكرم في وقت قلَّ فيه الكرماء. لم يعز البيت لقائل معيَّن، والشاهد فيه وقوع (أن) المخفَّفة بعد غير علمٍ أو ظنٍّ، شذوذاً. وذلك في قولـه: (عاش الندى من بعد أن هو خاملُ). شرح (الكافية الشافية ٥٠٠/١ .

(٣) يونس/٢٤

(٤) الخيفاء: الأرض مختلفة الألوان. البيتان - كما نرى - في وصف أرض ممرعة. قائلهما ذو الرمة غيلان بن عقبة. والشاهدُ في البيت الثاني إعمال (كأن) المخفَّفة وخبرها مفرد، وذلك في قوله: (كأنْ بطنُ حبلى)، على وجهٍ من الوجوه الثلاثة التي سيذكرها، أما اسمها فمحذوف. ديوان ذي الرمة: ٩١٢ (في ملحقات الديوان). الإنصاف في مسائل الخلاف:٢٠٤، لسان العرب/أون..

اللَّيْث ومراده الأسدُ للضرورة، كقول (علي بن أبي طالب) رضي اللَّه عنه: "أنا الذي سَمَتْني أمِّي حَيْدَرَة"(١)، وكانت أمُّه سَمَّتْه أسداً باسم أبيها، فإنها فاطمة بنت أسد. وماش: كثير الماشية، يقال: مَشَى الرجلُ إذا كَثُرَتْ ما شيتُه، ومُصْرِم: مفتقر، يُقَال: أصْرَمَ الرجلُ إذا افتقر، يقول: سَرَّت صاحبَ الماشية وساءت من لا ماشيةَ له إذا نظر إليها. وتُمَشِّي بضمِّ التاء، يقال: مَشى ومَشَّى بالتشديد. والدرماء: الأرنب. قُصبُها: أمعاؤها، والأوْنَان، تثنية أوْن: وهو أحد جانبَيْ الخُرج، يقال: خُرْجٌ ذو أونَيْن. شبَّهَها بالحامل المتئم، لأنه إذا كان في بطنها ولدان، ثَقُل وانجرَّ وصار كأنَّه جانبا الخرْج//، ويروى: (بطنَ) بالنصب، على أنه اسم (كأنْ)، وبالرفعِ على أنه خبرُها، وبالجرِّ بالكاف و(أنْ) مزيدةٌ. ومما رُويَ بالأوجه الثلاثة قولُ الآخر، وهو (ابن أَصْرَم اليشكري): ١٢١/ب

ويَوْماً توافينا بوجهٍ مُقَسَّمٍ كأنْ ظبيةٌ تَعْطُو إلى وارقِ السَّلَمْ(٢)

ويروى (إلى ناضِر السلم)، أي: كأنْ ظبيَةً تعْطو المرأةَ الموافيةَ، فشَبَّه الظبيةَ بها ونصبَ مختاراً. والمقسَّم: الحسَن، كأنَّ كلَّ موضع منه أُعْطِي قسمةً من الحسن، والسَّلَم بفتح السين واللام: شجرٌ من شجر العضاه، الواحدة سَلَمَة، والناضر: الحَسَن، يقال نَضِـَـُرَ وجهه بفتح الضاد وضمِّها وكسرها، ثلاث لغات حكاها (الجوهري)(٣) وغيره، والوارق أحد الوَرَق(٤). واللَّه أعلم.

---

(١) هذا بيتٌ من الرجز، ويليه قوله: "ضرغامُ آجامٍ وليثٌ قَسْوَرَة". والشاهد فيه جواز استعمال مرادف الاسم للدلالة عليه، في قوله: (حيدرة) وهو مرادف (لأسد) الاسم الأصلي للقائل. ديوان علي بن أبي طالب/٣٤، معجم الشعراء/٢٨٠،....

(٢) توافينا: تأتينا وتزورنا. تعطو: تتطاول. الوارق: المورق. السَّلم: شجر من العضاه طيب الرائحة تحبه الظباء. والشاهد في البيت إعمال (كأنْ) المخفَّفة وخبرها مفرد، وذلك في قوله: (كأنْ ظبيةٌ، على أحد الوجوه الثلاثة، واسمها محذوف. سيبويه ٢/١٣٤ و٣/١٦٥، الإنصاف/٢٠٢،....

(٣) صحاح الجوهري/نضر.

(٤) الوارقة: الشجرة الخضراء كثيرة الأوراق، وواحدة الوَرَق ورقةٌ. وليس في لسان العرب ما ذهب إليه البعلي. ينظر لسان العرب/ورق.

المسألة الخامسة: في العطف على أسماء هذه الاحرف الستَّة.

يجوز العطف بالنصب على أسماء الجميع متقدِّماً،(١) كقوله تعالى: ﴿**إنَّ اللَّهَ وملائكتَه يُصَلُّون على النَّبيِّ**﴾(٢)، ومتأخِّراً كقوله تعالى على قراءة من قرأ بالنصب: ﴿**أنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ من المشركين ورسولَه**﴾(٣). وقال الراجز:

إنَّ الربيعَ الجودَ والخريفا ... يَدَا أبي العبَّاسِ والصُّيُوفا(٤)

فأمَّا العطف بالرفع بعد (إنَّ) المكسورة فجائزٌ بعد الخبر بإجماع. فمثالُه مع (إنَّ) قولُه تعالى: ﴿**وإذا قيلَ لهم إنَّ وعدَ اللَّهِ حقٌّ والسَّاعةُ لا ريبَ فيها**﴾(٥) قرأ (حمزة): (والساعةَ) بالنصب وباقي السبعة بالرفع. وقولُ الشاعر:

---

(١) أي: إذا كان المعطوف متقدِّماً على الخبر.

(٢) الأحزاب/٥٦

(٣) التوبة/٣، من قوله تعالى: ﴿وأذانٌ من اللَّه ورسوله إلى الناس يوم الحج الأكبر أنَّ اللَّهَ بريءٌ من المشركينَ ورسولُه فإن تبتم فهو خير لكم وإن توليتم فاعلموا أنكم غير معجزي اللَّهِ وبشّر الذين كفروا بعذاب أليم﴾. قرأ بنصب (رسولَه) زيدٌ عن يعقوب [بالعطف] على اسم إنَّ. واتفق الجماعةُ على الرفع عطفاً على الضمير المستكن في (بريء)، أو على محل (إنَّ) واسمها، في قراءة من كَسَر (إنَّ). ينظر: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر/٢٤٠.

(٤) الربيع : مطر الربيع (هنا). الجود: الغزير. الخريف: مطر الخريف، الصيوف: مطر الصيف. أبو العباس: المقصود الخليفة أبو العباس السفاح. يصفه بالكرم. ينسب الرجز لرؤبة بن العجاج، والشاهدُ فيه جواز العطف على اسم (إنَّ) بالنصب، متأخراً عن الخبر. في قوله: (إن الربيع الجود ... يدا أبي العباس والصيوفا) عطف (الصيوف) بالنصب. ديوان رؤبة/٧٩ (منسوباً إليه)، سيبويه ١٤٥/٢،...

(٥) الجاثية/٣٢ . "وقوله: ﴿والساعةُ لا ريب فيها﴾، قرأ حمزة بالنصب على العطف على اسم (إنَّ) فهو ظاهر اللفظ، وقرأ الباقون بالرفع على العطف على موضع (إنَّ) واسمها، وموضع ذلك رفعٌ على الابتداء". الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢٦٩/٢، التيسير في القراءات السبع/١٩٩.

فَمَنْ لَم يَكُنْ يُنْجِبْ أَبُوه وأمُّه　　　فإنَّ لنا الأُمَّ النجيبةَ والأبُ(١)

ومثالُه بعد (لكنَّ) قولُ الآخر:

وما زِلْتُ سبَّاقاً إلى كل غايةٍ　　　بها يُقْتَضَى في الناس مجدٌ وإجلالُ

وما قصَّرَتْ بي في المعالي خُؤولةٌ　　　ولكنَّ عمِّي الطيبُ الأصلِ والخالُ(٢)

وألحق (سيبويه) بهما(٣) (أنَّ) المفتوحة، إذا كان موضعُها موضعَ جملةٍ، نحو: (علمْتُ أن زيداً ذاهبٌ وعَمْرٌو)، واستشهد بقوله تعالى: ﴿**وأَذَانٌ من اللّهِ ورسولِه إلى الناسِ يومَ الحجِّ الأكبرِ أنَّ اللّهَ بريءٌ من المشركين ورسولُه**﴾(٤)،بالرفع وبقولِ الشاعر:

وإلاَّ فاعْلَمُوا أنَّا وأنتُمْ　　　بُغَاةٌ ما بَقِينَا في شِقَاقِ(٥)

وقال: التقدير: فاعلَمُوا أنَّا بغاةٌ وأَنْتُم(٦). فالرفع في هذا ونحوه على أن المعطوف جملةٌ ابتدائيةٌ محذوفةُ الخبر، عُطِفَت على محل ما قبلها من الابتداء، ويجوز جعلُه مفرداً معطوفاً على الضمير في الخبر، وإن كان//ضعيفاً على ما سنقف عليه إن ١٢٢/أ

---

(١) النجيبة: المرأة الولود. معنى البيت واضح وهو لم ينسب لقائل معيَّن. والشاهدُ فيه جواز العطف بالرفع على محل (أن واسمها)،وهو الرفع على الابتداء،في قوله: (فإن لنا الأمَّ ...والأبُ). (فالأب) معطوف، ومحل (إن واسمها) معطوف عليه. أوضح المسالك/٣٥٣، العيني ٢/٢٦٥،...

(٢) الخؤولة: مصدرٌ كالعمومة، أو جمع خال. يفخر الشاعر بعمله ونسبه. لم يعز البيتان لقائل معيَّن. والشاهد في البيت الثاني عطف (الخال) بالرفع على محل (لكن مع اسمها) وهو الرفع على الابتداء، وذلك في قوله: (ولكنَّ عمِّي ... والخالُ) أوضح المسالك ٣٥٥/١، العيني ٣١٦/٢،...

(٣) أي: بإنَّ ولكنَّ.

(٤) التوبة/٣. وينظر تخريج القراءة في الصفحة السابقة.

(٥) بغاة: ظالمون. الشقاق: الخلاف والتنازع. يدعو الشاعر إلى الألفة وتناسي دواعي الخلاف. قائل البيت بشر بن أبي خازم. والشاهدُ فيه جواز العطف على محل (إنَّ واسمها) بالرفع، أو العطف على الضمير المستكن في الخبر. وذلك في قوله: (.. أنَّا وأنتُم بغاةٌ). ديوان بشر ابن أبي خازم/١٦٥، سيبويه ١٥٦/٢،...

(٦) سيبويه ١٤٤/٢،١٥٥-١٥٦.

شاء اللّه تعالى في باب التوابع.

فأمَّا العطفُ قبل الخبر فجائزٌ عند (الكسائي) مطلقاً،(١) فتقول على مذهبه: (إنَّ زيداً وعمرٌو عندك).(٢) وأجاز ذلك (الفراء) بشرطِ خفاءِ الإعراب في الاسم(٣)،كقوله تعالى: ﴿إنَّ الذين آمَنُوا والذين هادُوا والصابئون والنَّصارى﴾(٤)، وقولِ الشاعر وهو (ضابئ بن الحارث):

فَمَنْ كان أَمْسَى بالمدينةِ رَحْلُه   فإنِّي وقَيَّارٌ بها لَغَريبُ(٥)

قال (الجوهريّ): قيار: اسمُ جملِه(٦). وحكى (سيبويه): (إنَّهم أجْمَعُون ذاهبون)(٧)، فرفَع التوكيد حَمْلاً على معنى الابتداء في المؤكَّد، مع أنهما شيءٌ واحدٌ في المعنى، فَلأَن يجوزَ ذلك في العطف مع تباين المعطوفِ والمعطوف عليه بطريق الأولى. ويصلح أن يكون ذلك حجَّةً (للكسائي)، ويقول: البناءُ في الآية والبيت ونحوهما وقع اتفاقاً. وأجاز (الفراء والكسائي) ذلك في سائر عوامل الباب(٨). ومن شواهد ذلك قولُ الشاعر:

---

(١) مطلقاً، أي: سواءٌ أكان الاسم المعطوف متقدِّماً على الخبر أو متأخراً عنه.

(٢) الموفي في النحو الكوفي للكنغراوي/٤٦، ١٥١،والإنصاف/١٨٦.

(٣) المصدر السابق. قال: "ويجوز رفعُ تابع منصوب (إنَّ وأنَّ ولكنَّ) مؤخَّراً عن الخبر اتفاقاً، أو مقدَّماً عند الكسائي، خلافاً للفراء فيما ظهر إعرابُه".

(٤) المائدة/٦٩.

(٥) الرحل: منزل الرجل وسكنه. معنى البيت واضح. والشاهدُ فيه - هنا - جواز العطف على اسم (إنَّ) قبل استيفاء الخبر، فقد عطف (قيار) على محل (إنَّ واسمها) وهو الرفع. ويحتمل البيت أقوالاً أخرى، فسيبويه نصب قياراً شاهداً على الاستغناء عما يعلمه المخاطب، والتقدير عنده: (فإني بها لغريبٌ وإنَّ قياراً بها لغريب)، ومنهم في رفع (قيار) على أنه مبتدأ خبره محذوف، والجملة اعتراضية بين إنَّ واسمها وبين خبرها (غريب). سيبويه ٧٥/١ (فإني وقياراً..)، معاني القرآن للأخفش/٨٢، الإنصاف/٩٤،...

(٦) صحاح الجوهري/قير.

(٧) سيبويه ١٥٥/٢-١٥٦.

(٨) شرح الكافية٥٤/٢، قال: "وأجاز الفراء رفع المعطوف على اسم كأنَّ وليتَ ولعلَّ أيضاً =

يا لَيْتَني وأَنْتِ يا لميسُ ببَلْدَةٍ ليسَ بها أَنيسُ(١)

لميس: اسم امرأةٍ.

وأمَّا (سيبويه) رحمه اللّه تعالى فيوجبُ النصبَ قبل الخبرِ مطلقاً، ولا يُجَوِّز الرفع بالابتداء عطفاً على محل (إنَّ واسمها) من الرفع بالابتداء، لأنه يلزم من ذلك تعدُّد العامل في الخبر، فإنَّ الرافعَ في هذا الباب هو الناسخُ للابتداءِ، وفي باب المبتدأ هو المبتدأُ، فإذا جيءَ بخبَرٍ واحدٍ لهما يكونُ العاملُ فيه الناسخَ والمبتدأَ المعطوفَ وذلك غيرُ جائز. وحمل (سيبويه) رحمه اللّه تعالى ما ورد من ذلك في النثر والنظم على التقديم والتأخير، فالتقدير عنده: (إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن باللّه واليوم الآخر فلا خوفٌ عليهم ولا هم يحزنون، والصابئون كذلك)(٢)، وحمل (إنهم أجمعون ذاهبون) على الغلط، فقال: "واعلمْ أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنكَ وزيدٌ ذاهبان".(٣)

ويمكن أن يجابَ عَمَّا ورد من هذا النحو من وجه آخر، وهو أن يكون خبر (إنَّ) محذوفاً، والخبر الموجود خبرُ المعطوف على اسم (إنَّ)، وذلك في بعض ما وردَ مُتَعيِّنٌ، كقول الشاعر:

خليليَّ هل طِبٌ فإنِّي وأنتما - وإنْ لم تَبُوحا بالهوى - دَنِفَانِ(٤)

= لكونه مبتدأ في الأصل، ومنعه غيره".

(١) الرجز لرؤبة بن العجاج. والشاهد فيه جواز العطف بالرفع على أسماء الأحرف المشبهة بالفعل كلها، وليس على اسم (إنَّ وأنَّ ولكنَّ) فحسب، فقد عطف (أنتِ) على اسم (ليت) قبل استيفاء خبرها (ببلدةٍ)، في قوله: (يا ليتني وأنت .. ببلدةٍ)، وهذا مذهب الفراء والكسائي من الكوفيين. ديوان رؤبة/١٧٦ (منسوباً إليه)، أوضح المسالك ١/٣٦٤، ....

(٢) سيبويه ٢/١٥٥-١٥٦، وهو تقدير الآية ٩٣ من سورة المائدة.

(٣) المصدر السابق.

(٤) الدنف: صفة من الدَنَف، وهو المرض الملازم. يسأل الشاعرُ صاحبيه عن دواءٍ لما ابتُلُوا به من الهوى. لم يعز البيت لقائل معيَّن ولم يعثر على سابق له أو لاحق. والشاهدُ فيه إعطاء الخبر (دنفان) للاسم المعطوف على (إن واسمها)، أمَّا (إن واسمها) فخبرها محذوف تقديره: (فإني دنفٌ). مغني اللبيب/٤٧٥.

(فدنفان) خبر أنتما، فالتقدير: فإنِّي دَنِفٌ وأنتما دَنِفَان. فحذفَ خبر (إنَّ) لدلالة خبر المعطوف عليه، كما حذفَ خبر المبتدأ لدلالة خبر المبتدأ المعطوف عليه في قول الآخر: // ١٢٢/ب

نحن بما عندنا وأنْتَ بما عندكَ راضٍ والرأيُ مختلفُ.(١)

---

(١) المعنى أن كل واحد راضٍ برأيه ويختلف به عن سواه. قائل البيت قيس بن الخطيم. والشاهدُ فيه (إعطاء الخبر (راضٍ) للاسم المعطوف على المبتدأ (أنتَ)، أما خبر المبتدأ فمحذوف تقديره: (نحن راضون). وذلك في قوله: (نحن .. وأنت ... راضٍ). ديوان قيس بن الحظيم/١١٥ (مما نسب إليه) سيبويه ٧٥/١،...

(ما) و (لا) العاملتان عمل ليس

قال رحمه الله تعالى: "والاثنان الباقيان من الثمانية، مرفوعُهما قبل المنصوب،وهما (ما) و(لا) بمعنى ليس. تقول: ما زيدٌ منطلقاً، ولا رَجُلٌ أفضلَ منكَ. ويبطل عملُها بتقديم الخبر، {فلا يجوز: ما منطلقاً زيدٌ، ولا أفضلَ منك رجلٌ"}(١).

الشرح: كثيرٌ من النحويِّين يُبَوِّبُ لكل واحدةٍ من (ما) و(لا) باباً مفرداً لأنهما - وإنْ اشتركا في النفيِ والعملِ في بعضِ الأحوال - فقد افْترقا في أشياء كثيرة، منها أن (ما) تكون مصدريَّة واستفهاميَّة وشرطيَّةً وموصولةً وكافَّةً. و(لا) ليست كذلك.

و(لا) تكونُ عاطفةً وعاملةً عملَ (إنَّ)، ولا تعملُ (لا) إلاَّ في النكرات، إلى غير ذلك(٢)، و(ما) ليست كذلك.

فنبدأ أولاً بالكلامِ على (ما) فنقول: (ما) في الكلام على ضربَيْن: اسمٍ وحرفٍ.

فلَها إذا كانت اسماً خمسةُ أقسام.

الأول: أن تكون شرطيَّةً، كقوله تعالى: ﴿**ما يَفْتَحِ اللَّهُ للناسِ من رَحْمَةٍ فلا مُمْسِكَ لها**﴾(٣)، جزَمَت الشرطَ واقترن جوابُها بالفاء، ولها أحكام تُذكر عند الكلام على أدوات الشرطِ، إن شاء اللَّه تعالى.

الثاني: أن تكون استفهاميَّةً، كقوله تعالى: ﴿**ماذا أرادَ اللَّهُ بِهَذا مَثَلاً**﴾(٤) ﴿**ماذا يُنفِقون**﴾(٥) و﴿**ماتِلْكَ بيَمينِكَ يا مُوسَى**﴾(٦) ﴿**ما سَلَكَكُم في سَقَر**﴾(٧) وهو كثيرٌ جداً.

---

(١) ما بين المعترضتين ساقط من أ وظ وس وب.

(٢) أي: إلى غير ذلك من شروط عمل (لا).

(٣) فاطر/٢ (٤) المدثر/٣١

(٥) البقرة/٢١٥، من قوله تعالى: ﴿يسألونك ماذا ينفقون قل ما أنفقتم من خير فللوالدين والأقربين واليتامى وابن السبيل وما تفعلوا من خير فإن اللَّهَ به عليمٌ﴾.

(٦) طه/١٧ (٧) المدثر/٤٢

الثالث: أن تكون موصولةً، كقوله تعالى: ﴿**هو الذي خَلَقَ لَكُمْ ما في الأَرْضِ جميعاً**﴾(١)، أي الذي في الأرضِ، ونظائره كثيرةٌ أيضاً.

الرابع: أن تكون نكرة موصوفة، كقوله تعالى: [﴿**هذا ما لَدَيَّ عَتيدٌ**﴾].(٢)

الخامس: أن تكون نكرة(٣) غير موصوفةٍ. وذلك في ثلاثة مواضع:

أحدها: في التعجُّب، كقوله تعالى: ﴿**فما أَصْبَرَهُم على النَّارِ**﴾(٤)، على أحد التفسيرين.(٥)

الثاني: بعد (نعم وبئس)، كقوله تعالى: ﴿**إنْ تُبْدُوا الصَّدَقاتِ فنِعِمَّا هِيَ**﴾(٦)،أي: فنعم شيئاً هي، على أحد القولين في ذلك، وقد تقدَّم الخلافَ في ذلك في باب (نعم).(٧)

الثالث: في نحو قولهم: (إنِّي مِمَّا أَنْ أَفْعَلَ)(٨)، أي: إني من أمرٍ أن أفعل، أي:

---

(١) البقرة/٢٩

(٢) ما بين الحاصرتين إكمالٌ من المحقِّق. وقد ترك الشارح الحكم دون استشهاد وتُرِك له فراغ في الأصل وأ وس وظ. وفي النسخة ب سقط القسم الرابع كله. ويفهم من كلام (سيبويه) أن (ما) في هذه الآية نكرة موصوفة، قال: "وأمَّا (هذا ما لديَّ عتيدٌ) فرفعه على وجهين: على: (شيءٌ لديَّ عتيدٌ)، وعلى: (هذا بعلي شيخٌ)" أي إنَّه فسَّر (ما) بنكرة موصوفة. والشاهد الآية ٢٣ من سورة ق. ينظر سيبويه ٢/١٠٦ ومغني اللبيب ١/٢٩٧.

(٣) (نكرة) ساقطة من أ.

(٤) البقرة/١٧٥

(٥) التفسير الثاني أن (ما) استفهامية، والتقدير: (ما الذي صَبَّرَهم). ينظر معاني القرآن للأخفش ١/١٥٥-١٥٦.

(٦) البقرة/٢٧١، من قوله تعالى: ﴿إن تبدوا الصدقات فنِعِمَّا هي، وإنْ تخفوها وتُؤتوها الفقراء فهو خيرٌ لكم...﴾.

(٧) القول الثاني أن (ما) معرفة بغير صلة، وهو مذهب ابن خروف وابن مالك. ينظر شرح الكافية الشافية ٢/١١١٢، كما ينظر الصفحة ٢٨٦ من هذا الكتاب.

(٨) سيبويه ٣/٥٦.

من أمرٍ فعلي، ومنه قولُ الشاعر:

ألا غَنِّيا بالزاهريَّة إنَّني على النأيِ مِمَّا أن أُلِمَّ بها ذِكْرَا(١)

ولَها إذا كانت حرفاً ثلاثةُ أقسام:

أحدها: أن تكون مصدريَّةً، كقولِه تعالى: ﴿**عزيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ**﴾(٢)، أي: عزيزٌ عليه عَنَتُكُم، ﴿**فاصْبِرْ عَلَى مَا يَقُولُونَ**﴾(٣) أي: اصْبِرْ على قولهم. ونقل (أبو البقاء) عن (الأخفش) أنَّها اسمٌ(٤)، وهي عند الجمهور حرف.

الثاني: أن تكون زائدة، كقوله تعالى: //﴿**فبما رَحْمَةٍ من اللَّهِ لِنْتَ لهم**﴾(٥) ١٢٣/أ أي: برحمةٍ، وقولِه تعالى: ﴿**فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُم**﴾(٦)، و﴿**مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا**﴾(٧)، أي: بخطيئاتهم. ومن ذلك الكافَّة للحروف الستَّة، كقوله تعالى: ﴿**إنَّما اللَّهُ إلهٌ واحدٌ**﴾(٨) و﴿**إنَّما أَنْتَ منذرٌ**﴾.(٩)

والثالث: النافية. وهي مرادُ المصنِّفِ ـ رحمه اللَّه تعالى ـ في هذا الباب. وتدخلُ على الفعل والاسم. فإذا دخلَت على الفعل فلا عملَ لها سواء كان ماضياً، كقوله تعالى: ﴿**وما آمَنَ معَهُ إلاَّ قليلٌ**﴾(١٠)، ﴿**وما نَقَمُوا مِنْهم**﴾،(١١) أو مضارعاً، كقوله تعالى: ﴿**ما تَعْبُدونَ مِن دُونِه إلاَّ أسماءً سَمَّيْتُموها**﴾(١٢). ولا تدخل على فعلِ الأمر.

---

(١) الزاهرية: اسم عين ماء، غنَّاه بالشيء: ذكَّرهُ به، وغَنَّى بالمرأة: تغزل بها. والمعنى: ذكراني بالزاهرية فقد طلبت نفسي ذلك وأنا بعيدٌ عنها، ويروى: (ألا غَنِّنا...). لم ينسب البيت لقائل معيَّن، والشاهدُ فيه مجيء (ما) نكرة غير موصوفة، في قوله: (إني مِمَّا أن ألم بها ذكرا). المقتضب ٤/١٧٥، شرح الكافية الشافية ١/٢٨١، ....

(٢) التوبة/١٢٨ (٣) طه/١٣٠ وق/٣٩

(٤) معاني القرآن للأخفش ٢/٣٣٩.

(٥) آل عمران/١٥٩ (٦) النساء/١٥٥،والمائدة/١٣ (٧) نوح/٢٥ (٨) النساء/١٧١

(٩) الرعد/٧ (١٠) هود/٤٠ (١١) البروج/٨ (١٢) يوسف/٤٠

وإنْ دَخَلَتْ على الاسمِ، فمذهب بني تميم أنها غيرُ عاملةٍ، وهو القياس، لأنها غير مختصَّةٍ، فهي كحرف الاستفهام والعطف وغيرهما، وبلُغتِهم قُرِئَ في الشاذ: ﴿ما هُنَّ أمَّهاتُهم﴾(١)، بضم التاء.

ومذهبُ أهل الحجاز أنها عامِلةٌ عمَل (ليس) فترفع الاسم وتنصب الخبر، كقوله تعالى: ﴿ما هذا بَشَراً﴾(٢). وإنَّما عملَتْ عملَ (ليس) لِشَبَهِها بها من أربعة أوجه:

أحدها: أنَّها نافيةٌ، كما أنها نافيةٌ(٣)

الثاني: أنَّها لنفي الحالِ كما أنَّ (ليس) كذلك.

الثالث: أنها تدخل على المبتدأ والخبر، كما تدخل عليهما (ليس).

الرابع: دخولُ الباءِ على خبرها، كما تدخل على خبر (ليس)، كقوله تعالى: ﴿أليسَ اللّهُ بِقَادِرٍ﴾(٤)، وقوله تعالى: ﴿وما ربُّكَ بِغَافِلٍ﴾(٥)، وقوله: ﴿ماهُمْ بِبَالِغيهِ﴾(٦)، ونظائر ذلك كثيرةٌ. وهذا مذهب (سيبويه) وسائر البصريِّين.(٧) وقال الكوفيون: الخبرُ بعدها منصوبٌ بحذف حرف الجرّ، لأن قياس (ما) أن لا تعملَ لعدم اختصاصها، فأحسنُ أحوالِها عملُها في الاسمِ الواحد، والعملُ في الآخر للحرف، إلا أنَّه حذف تخفيفاً، لأن شأن الحرف شأنُ الظروفِ، فإذا حذف خَلَفَه النصب، ولأنها لو كانت العاملةَ في الخبر لما بَطَل عملها عند انتقاض النفي بإلاَّ (ككانَ ولَيْسَ).(٨)

والصحيحُ الأولُ لِمَا ذُكر من الشَبَهِ (بليس) من الوجوه الأربعة. وما ذكروه

---

(١) المجادلة/٢، من قوله تعالى: ﴿والذين يظاهرون منكم من نسائهم ما هُنَّ أمَّهاتِهم ...﴾. وقرأ "ما هنَّ أمهاتُهم" بضم التاء المفضل بن عاصم. القراءات الشاذة لابن خالوية/١٥٣.

(٢) يوسف/٣١

(٣) أي: كما أن (ليس) نافية كذلك. وعبارة (كما أنها نافية) ساقطة من ظ.

(٤) القيامة/٤٠ (٥) الأنعام/١٣٢ وهود/١٢٣ والنمل/٩٣. (٦) غافر/٥٦

(٧) الإنصاف في مسائل الخلاف/١٦٥

(٨) المصدر السابق.

فاسدٌ من ثلاثةِ أوجه:

أحدها: أنه يقتضي أن حرف الجر أصلٌ، وليس كذلك.

الثاني: أنه إيجابٌ للعمل بالعدم، لأنَّ إسقاطَ العاملِ عدمٌ مَحْضٌ، والعدمُ لا يكونُ عِلَّةً للأمر الوجودي.

الثالث: أنَّ حرف الجر يُحذفُ في مواضع، ولا يجب النصبُ، بل لا يجوز(١) كقولك: بحَسْبِك أن تَفْعَل، وكفى باللَّه شهيداً، وما قام من أحدٍ.

إذا تقرَّر أنَّها عاملةٌ عملَ (ليس)، فإنها تعمل بشروط:

أحدها: أنْ لا يتقدَّمَ خبرُها على اسمِها، فإنْ تقدَّمَ بطَلَ//العملُ كقوله تعالى: ١٢٣/ب **﴿وما لهم به من عِلْمٍ﴾**(٢)وقولِه تعالى: **﴿ما عليكَ مِن حِسابِهم من شَيْءٍ﴾**(٣)؛ لأن التقديمَ تصَرُّفٌ ولا تصرُّفَ (لِما)، ولأنَّ التقديمَ فرعُ عملٍ، و(ما) في العملِ فرعٌ، فلا يُجْمَعُ بينَ فرعَيْن.

فإنْ قيل: فقد تقدَّم الخبرُ ولم يبطُل العملُ، وذلك في قول (الفرزدق):

فأصْبَحُوا قد أعادَ اللَّهُ نِعْمَتَهم ... إذْ هم قُرَيْشٌ وإذْ ما مِثْلَهُم بَشَرُ(٤)

بنصب (مثلهم)، فعنه أربعة أجوبةٍ.

أحدها: أنه من غلطِ الفرزدق، لأنه تميميٌّ، وليس من لغته نصب الخبر، فكأنه قصد أن يتكلَّمَ باللغةِ الحجازيَّة، ولم يعلم أنَّ من شرط النصب {تأخيرُ الخبرِ، فأقدمَ على الحكم بدون شروطِه فغلط}.(٥)

---

(١) (بل لا يجوز) من أ وظ، وهي في الأصل (بل يجوز). وليس بصحيح. لأن الأمثلة التي مثل بها لا يصح فيها حذفُ الجار ونصبُ مصاحبه.

(٢) النجم/٢٨ (٣) الأنعام/٥٢

(٤) المعنى أنه قد عاد ما كان لقريش من الخير. والشاهدُ في البيت تقديم خبر (ما) وهو مثلَهم ونصبه، في قوله : (وإذ ما مثلَهم بَشَرُ)، والأصلُ أنه لا يتقدم خبرها على اسمها عند إعمالها. وقد شكَّ سيبويه برواية النصب، وخطأها المبرد. ديوان الفرزدق/٢٢٣، سيبويه ٦٠/١،...

(٥) ما بين المعترضتين ساقط من ظ.

الثاني: أن النصبَ مع التقدُّم(١) لغةٌ ضعيفةٌ حكاها (أبو البقاء) في كتاب (اللباب)(٢)، وهي اختيارُ (أبي الحسن بن عصفور) رحمه اللّه تعالى.(٣)

الثالث: أنَّ (مثلَهم نصبٌ على الحال، لأنه صفةٌ (لبَشَر)، وقد تقدَّم في باب الحال أنَّ صفة النكرة إذا تقدَّمَتْ عليها نُصِبَتْ على الحال. والتقدير هنا: (وإذما في الدنيا بَشَرٌ مِثْلُهم).

والرابع: أنه ظرفٌ، تقديره: (وإذْ ما مكانَهم بَشَرٌ) أي: في مثل حالهم.

الشرط الثاني: أن يكون النفيُ عامّاً، فلا عَمَلَ لها عند زوالِه، كقولِه تعالى: **﴿وما محَمَّدٌ إلاَّ رسولٌ﴾**(٤) و**﴿مَا هَذا إلاَّ بَشَرٌ مثلكُم﴾**(٥). وإنما بَطَل عملُها لزوال شَبَهِها (بليس)، لعود الكلام إلى الإثبات، ولم يبطل عملُ (ليس) لأنَّها الأصل.

فأمَّا قولُ الشاعر:

وما الدَّهْرُ إلاَّ مَنْجَنُوناً بأَهْلِهِ وما صاحبُ الحاجاتِ إلاَّ مُعَذَّبا(٦)

وقولُ الآخر:

وما حقُّ الذي يَعْثُو نهاراً ويَسْرِق لَيْلَه إلاَّ نَكالا(٧)

---

(١) في أ وظ (مع التأخُّر). وهو غلط. لأن شرط نصب خبر (ما) التأخر.

(٢) اللباب: هو كتاب (اللباب في علل البناء والإعراب) في النحو، لأبي البقاء العكبري المتوفى سنة (٦١٦)هـ. كشف الظنون ١٥٤٣/٢، هدية العارفين ٤٥٩/١.

(٣) ينظر قول أبي البقاء في: التصريح على التوضيح ١٩٨/١. أما قول ابن عصفور فينظر في شرح الكافية ٢٦٧/١. ولكنه نقل عن ابن عصفور ما يختلف قليلاً. قال: "وقال ابن عصفور وتبعه العبدي: لا يبطل عملها إذا كان الخبر المتقدم ظرفاً أو جاراً أو مجروراً لكثرة التوسع فيه".

(٤) آل عمران/١٤٤ (٥) المؤمنون/٢٤و٣٣

(٦) المنجنون: الدولاب الذي يستقى عليه. يشير إلى تقلب الزمان بأهله. لم يعز البيت لقائل معيَّن، والشاهدُ فيه إعمال (ما) عمل (ليس)، مع انتقاضِ نفيها (بإلاَّ)، في قوله: (وما الدهرُ إلاَّ منجنوناً)، فالدهرُ اسمها، ومنجنوناً خبرها. شرح ابن يعيش ٧٥/٨، مغني اللبيب٧٣،...

(٧) يعثو: يفسد. النكال: العقوبة يحذرها من شهدها. والمعنى: أن من يفسد ويسرق فحقُّه أن يعاقب عقوبة رادعةً له ولغيره. قائل البيت مغلس بن لقيط الأسدي. والشاهدُ فيه إعمال (ما) عمل (ليس) =

فالجوابُ عن البيت الأول من وجهين:

أحدهما: أنه نصبَ (منجوناً ومُعَذَّباً) بفعلَيْن محذوفين، التقدير: وما الدَّهْرُ إلاَّ يُشْبه مَنْجَنُوناً، وما صاحبُ الحاجاتِ إلا يُشْبه مُعَذَّبا.

والثاني: أنَّهما منصوبان نصبَ المصادر على معنى: وما الدَّهرُ إلاَّ يدورُ دورانَ منجنونٍ، وما صاحبُ الحاجاتِ إلاَّ يُعَذَّبُ مُعَذَّباً، أي: تعذيباً.

وعن البيت الثاني: يجوز أن يكون (نكالا) مثنىً مرفوعاً، ونونُه محذوفةٌ للضرورةِ، مثلها في قولِ الشاعرِ:

هُما خُطَّتا إمَّا إسارٌ ومِنَّةٌ وإمَّا دمٌ والقَتْلُ بالحرِّ أجدرُ(١)

على رواية من روى (إسارٌ) بالرفع. والمعنى: وما حقُّ الذي يعثو نهاراً ويسرق ليلَه إلاَّ نكالان: نكَالٌ على عُثُوِّه ونَكَالٌ على سرِقتِه.

الشرط الثالث: ألاَّ يُفْصَل بينهما وبين اسمِها (بإنْ)، فإنْ//فُصل بينهما (بإنْ) بطل العمل، كقول الشاعر: ١٢٤/أ

بنـي غُدانَةَ ما إنْ أنْتُمُ ذَهَبٌ ولا صريفٌ ولكنْ أنْتُمُ خَزَفُ(٢)

وقولِ الآخر:

فما إن طِبُّنا جُبْنٌ ولكنْ منايانا ودَوْلَةُ آخَرِينا(٣)

= مع انتفاضِ نفيِها (بإلاَّ). في قوله: (وما حقُّ الذي يعثو ويسرق ... إلاَّ نكالاً). فاسمها (حقٌّ) وخبرها (نكالاً). وللبيت توجيه آخر سيورده البعلي. شرح ابن الناظم/٥٦، العيني ١٤٨/٢،...

(١) مر البيت سابقاً في الصفحة٨٥، والشاهد فيه هنا حذفُ نون المثنى في(خطَّتا) للضرورة،وأصلها (خطتان)، في قوله: (هما خُطَّتا..) وقد أورده البعلي ليقيس عليه احتمال كون (نكالا) مثنى مرفوعاً في الأصل، وحذفت منه نون التثنية.

(٢) غدانة: حي من بني يربوع. الصريف: الفضة، الخزف: الفخار. يهجو الشاعر هؤلاء القوم بخسيَّة الأصل. لم ينسب البيت لقائل معيَّن، والشاهدُ فيه إبطالُ عمل (ما) العاملة عمل (ليس) إذا فُصل بينها وبين اسمها (بأن)، في قوله: (ما إنْ أنتمُ ذهبٌ)، فقد فصلَتْ بين (ما) وبين اسمها الضمير (أنتم). ويروى البيت: (ما إن أنتم ذهباً) بالنصب، فلا شاهد. شرح الكافية الشافية ٤٣١/١، شرح الكافية ٢٦٧/١ (بالنصب)، ...

(٣) مر البيت سابقاً في الصفحة ٤٣٥، والشاهد فيه هنا إبطالُ عمل (ما) العاملة عمل (ليس) =

وإنَّما بَطَل عملُها (بإنْ) لوجهَيْن:

أحدهما: أن (ما) كفَّت (إنَّ)، عن العمل، فتكُفُّها (إنْ) عن عملِها اقتصاصاً.

الثاني: أن (ما) للنَفْيِ و(إنْ) تكونُ للنَفْيِ(١). والنفيُ إذا دخل على النفي صار إثباتاً، فكذلك لفظُ النفيِ، وإنْ لم ترِدْه، ذكرهما الشيخ (أبو البقاء) رحمه اللَّه وإيانا. وفيهما نظر(٢). واللَّه أعلم.

الشرط الرابع: أن لا يتقدَّم معمولُ خبرِها على اسمِها، وهو غيرُ ظرفٍ أو جارٌّ ومجرور، فإن تقدَّم - وهو كذلك(٣) - بطل العملُ، كقول الشاعر، أنشده (سيبويه):

وقالُوا تَعَرَّفْها المنازلَ من مِنى وما كُلُّ من وافى مِنى أنا عارفُ(٤)

فإن تقدَّمَ معمولُ الخبرِ وهو ظرفٌ أو جارٌّ ومجرور لم يبطُل العملُ، كقولك: (ما عندكَ زيدٌ مقيماً، وما في الدارِ عَمْرٌو جالِساً)، لأنَّه يُتَوَسَّعُ في الظرفِ وحرف الجرِّ مالا يُتَوَسَّعُ في غيرِهما.

فإن قُلْتَ: (طعامُك ما زيدٌ آكلاً إيَّاه وآكِلَهُ) تعيَّن الرفعُ، لأن (ما) لها صدر الكلام، فلا يعمل خبرُها فيما قبلَها. وقال الكوفيون: يجوز النصبُ، لأنَّ (ما) عندهم

= إذا فصل بينها وبين اسمها (بإنْ) في قوله: (فما إن طبنا جبنٌ)، فقد فصلت هنا بين (ما) وبين اسمها (طبنا).

(١) أي: إنَّ (إنْ) ليست هنا للنفي، ولكنها قد تكون للنفي في نماذج أخرى.

(٢) شرح الكافية ٢٦٧/١، ولكن القول ليس مذسوباً ثمَّ لأبي البقاء.

(٣) أي: ومعمولُ الخبر ليس ظرفاً ولا جاراً ومجروراً.

(٤) تعرَّفها: اطلبها وسل عنها. المنازل من منى: أي في منازل الحج من منى. يشير إلى صعوبة لقاء من يحب. قائل البيت مزاحم بن الحارث العقيلي، والشاهدُ فيه إبطالُ عمل (ما) العاملة عمل ليس، لتقدم معمول خبرها على اسمها" في قوله: (وما كلُّ من وافى أنا عارف)، فقد تقدَّم المعمول (كل) على اسمها (أنا)، وهذا (المعمول ليس ظرفاً ولا جاراً ومجروراً، والأصل في التركيب:(وما أنا عارفاً كلَّ من وافى منى). ويروى البيت برفع (كل) ونصبها. فمن رفعها فقد أعمل (ما)، ومن نصبها على أنها مفعول به لاسم الفاعل (عارف) فقد أبطل عملها. سيبويه ٧٢/١، ١٤٦، مغني اللبيب/٦٩٤،...

ليس لها صدرُ الكلام(١). والصحيح الأول.

فإنْ عطفْتَ على خبرِ (ما) العاملة لاستكمال الشروط، بغير (لكنْ وبل) نَصبْتَ، كقولك: ما زيدٌ قائماً وقاعداً أو فقاعداً أو ثمَّ قاعداً. وإنْ عطفْتَ (بلكن أو بَلْ) وجبَ الرفعُ لأنه مثبتٌ، و(ما) لا تعملُ في خبرٍ مُثْبَتٍ. والدليلُ على أنه مثبتٌ أنَّ (لكنْ وبل) لا يعطفُ بكل واحدٍ منهما إلاّ مثبَتٌ على منفيٍّ، على ما تقفُ عليه في حروف العطف إن شاءَ اللَّهُ تعالى".

ويجوز دخولُ (الباء) على خبر (ما)، كقوله تعالى: ﴿**وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ**﴾(٢)، وقولِه تعالى: ﴿**وَمَا هُمْ بِحَامِلِيْنَ مِنْ خَطَايَاهُمْ مِنْ شَيْءٍ**﴾(٣).

وتدخل (الباءُ) على خبر (ما) الحجازيَّة اتفاقاً. قال اللَّه تعالى: ﴿**وما ربُّكَ بغافلٍ**﴾(٤)، ﴿**وما هُمْ ببالِغيهِ**﴾(٥). فأمَّا دخولُها على (ما) التميميَّة، فزعمَ (أبو علي الفارسيُّ والزمخشريُّ) أنه لا يجوز.(٦) قال شيخُنا رحمه اللَّه تعالى: {والأمرُ بخلافِ ما زَعَمُوا لوجوه:

أحدها: أن أشعار بني تميم تتضمَّن دخولَ الباءِ على الخبر كثيراً، منه ما أنشده (سيبويه) من قول (الفرزدق):

لَعَمْرُكَ ما مَعْنٌ بتاركِ حقِّهُ ولا مُنْسِئٌ مَعْنٌ ولا مُتَيسِّرُ(٧)

ولو كان دخولُها على//الخبر مخصوصاً بلغة أهلِ الحجاز ما وُجِدِ في لغة غيرهم. ١٢٤/ب

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف/١٧٢-١٧٣.

(٢) الأنعام/١٣٢،هود/١٢٣،النمل/٩٣ (٣) العنكبوت/١٢ (٤) الأنعام/١٣٢... (٥) غافر/٥٦

(٦) المفصل للزمخشري/٨٢ .

(٧) معن: اسم تاجر كان يبيع بالنسيئة، ويضرب به المثل في شدة التقاضي. منسئ: يؤخر المدين بدينه. متيسِّر: متساهل، من اليسر. يصف الشاعر تاجراً بشدة التقاضي. ويزعم بعض الشراح أن البيت في وصف معن بن زائدة أحد أجواد العرب، وهذا خطأ، لأن معن بن زائدة متأخر عن الفرزدق، إذ توفي الفرزدق سنة(١١٠)هـ. ومعن سنة (١٥٨)هـ. والشاهدُ في البيت دخولُ الباء على خبر (ما) التميميَّة في قوله: (ما معنٌ بتاركٍ حقَّه). ديوان الفرزدق/٣٨٤، سيبويه ٦٣/١،...

الثاني: أنَّ (الباء) إنَّما دخلَتْ على الخبر بعد (ما) لكونه منفيَّاً، لا لكونِه منصوباً، يدلُّ على ذلك دخولُها في نحو: (لم أكُنْ بقائمٍ)، وامتناعُ دخولِها في نحو: كنتُ قائماً. وإذا ثبتَ كونُ المسوِّغ لدخولِها النفْيَ فلا فرقَ بين منفيٍّ منصوبِ المحلِّ وبين منفيٍّ مرفوعِ المحل.

الثالث: أن (الباء) المذكورة قد ثبتَ دخولُها بعد بطلان العمل (بإنْ) كقول الشاعر:(١)

لَعَمْرُكَ ما إنْ أبو مالكٍ بِواهٍ ولا بضَعيفٍ قُواهُ "(٢)

فكَما دخلَتْ على الخبر المرفوع بعد (إنْ) لكونه مرفوعاً منفيَّاً، كذلك تدخلُ على الخبر دون وجود (إنْ). وقد دخلت (الباءُ) على الخبر المرفوع بعد (هل) لشَبَهِها بالنفْي، كقول الشاعر:

يقولُ إذا اقْلَولى عليها وأَقْرَدَتْ ألا هل أخو عَيْشٍ لذيذٍ بدائم(٣)

أي: اقلولى بمعنى ارتفع وبمعنى أسرع، وأقردَ: أي سكنَ وتماوت.

وقد دخلَتْ على الخبر المرفوع بعد (إنَّ) في قولِ (امرئ القيس):

فإنْ تَنْأَ عنها حقبةً لا تلاقِها فإنَّك مِمَّا أحْدثَتْ بالمجرِّب(٤)

وبعد (لكنَّ) في قولِ الآخر:

---

(١) واه: ضعيف. يرثي الشاعر أباه (أبا مالك عويمر بن عثمان الهذلي) ويصفه بالقوة. قائل البيت المتنخل الهذلي (مالك بن عويمر). والشاهدُ فيه دخولُ الباء على الخبر المرفوع (واه) بعد بطلان عمل (ما) لانفصالها عنه (بإن)، في قوله: (ما إنْ أبو مالك بواهٍ). ديوان الهذليين ٢٩/٢ الهمع ١٢٧/١،...

(٢) شرح الكافية الشافية ٤٣٥/١-٤٣٦. من قوله في الصفحة السابقة "والأمر بخلاف ما زعموا لوجوه". إلى نهاية البيت. بنصه.

(٣) مر البيت وتخريجه سابقاً في الصفحة ١٦٧، والشاهدُ فيه هنا دخول (الباء) على الخبر المرفوع (بدائم) بعد هل الاستفهامية لشبهها بالنفي، في قوله: (هل أخو عيش لذيذ بدائم).

(٤) مرَّ البيت وتخريجه سابقاً في الصفحة ٢٥٨، والشاهدُ فيه هنا دخولُ الباء على خبر (إنَّ) المرفوع (بالمجرِّب).

ولكــنَّ أَجْـراً لــو فَعَلْتِ بهـيِّـنٍ   وهل يُنْكَرُ المعروفُ في الناس والأجرُ(١)

وقد دخلَتْ بعد (أنَّ) المفتوحة في قوله تعالى: ﴿أَوَلَـمْ يَـرَوْا أَنَّ اللَّـهَ الَّـذِي خَلَـقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ المَوْتى﴾(٢).

فصل: (لا) وأحوالها

وأمَّا (لا) فلها ثلاثةُ أحوال:

أحـدها: أن تكـونَ للنهي، وهي الجازمة للفعل المسـتَقْبَل، كقولـه تعـالى: ﴿ولا تَقْفُ ما ليسَ لك به عِلْمٌ﴾(٣). وستُذكر إن شاء اللّه تعالى في حروف الجزم.

الثـاني: أن تكون زائدةً، فوجودُها كعدمِها من حيثُ العملُ كقوله تعـالى: ﴿ما مَنَعَكَ ألاَّ تَسْجُدَ﴾(٤) و﴿لِئَلاَّ يَعْلَمَ أهلُ الكِتَـابِ﴾(٥) وأكثرُ زيادتِها متوسِّطةً، وقد تزادُ متقدِّمَةً كقولِه تعالى: ﴿لا أُقْسِـمُ بِيومِ القيامـةِ﴾(٦)، و﴿لا أُقْسِـمُ بِهَـذَا البَلَدِ﴾(٧) على أحد الأقوال.(٨)

الثالث: أن تكونَ نافيَةً، وهي على ضربَيْن:

أحدهما: العاطفة، كقولك: (جاءني زيدٌ لا عَمْرٌو). وسيأتي الكلامُ عليها في حروف العطف.

الثاني: غير العاطفة، وهي على ضربَيْن:

---

(١) سبق تخريجه ص ٢٥٨. والشاهدُ فيه هنا دخولُ الباءِ خبر لكنَّ المرفوع (بهيِّن).

(٢) الأحقاف/٣٣ (٣) الإسراء/٣٦ (٤) الأعراف/١٢

(٥) الحديد/٢٩ (٦) القيامة/١ (٧) البلد/١

(٨) القول الآخر فيها أنها (نافية)، ولم يذكر صاحب مغني اللبيب فيها إلاَّ هذين القولين في هذه الآية. ينظر مغني اللبيب ٢٤٨/١.

أحدهما: النافية للفعل. فتنفي الماضيَ تارةً والمضارعَ تارةً. فأمَّا النافية للماضي فلا تكونُ في الغالب إلاَّ مكرَّرَةً {كقوله تعالى: ﴿فلا صَدَّقَ ولاصَلَّى﴾(١). وقد تأتي غير مكرَّرةٍ}(٢) كقوله تعالى: ﴿فلا اقْتَحَم العَقَبَةَ﴾(٣)، واغتُفِر تَرْكُ تَكْرارِها لأنَّه فُسِّر اقتحامُ العقبةِ بثلاثةِ أشياء، فكأنه قال: فلا فعل ذلك ولا فعل كذا ولا فَعَل//كذا(٤)، وقولِ الشاعر:

١٢٥/أ

إنْ تَغْفِرِ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمَّا وأيُّ عَبْدٍ لك لا أَلَمَّا(٥)

وأمَّا النافية للمضارع فلا عَمَلَ لها فيه، كقوله تعالى(٦): ﴿وإذْ أَخَذْنا مِيثاقَ بني اسرائيلَ لا تَعْبُدُونَ إلاَّ اللَّهَ﴾.(٧)

[الثاني: النافية للاسم](٨). وأمَّا النافية للاسمِ، فإنْ كان معرفةً لم تعملْ فيه. ويأتي الكلامُ عليها قريباً، إن شاء اللَّه تعالى. وإنْ كانَ نكرةً فهو

---

(١) القيامة/٣١

(٢) ما بين المعترضتين ساقط من أ وظ وس.

(٣) البلد/١١

(٤) أي: كأنه قال: "فلا فكَّ رقبةً ولا أطعم مسكيناً، لأن ذلك تفسير العقبة" ولعدم تكرار (لا) تعليل آخر، بأن تُوَجَّه على أنها دعائية أو للتحضيض. ينظر مغني اللبيب/٢٤٤، والجنى الداني/٢٩٧.

(٥) جَمَّاً: كثيراً. أَلَمَّ الرجلُ: أتى بصغار الذنوب، من اللَّمَم وهي صغار الذنوب. قائل البيت أميَّة ابن أبي الصلت، وينسب أيضاً لأبي خراش الهذلي، والشاهدُ فيه مجيء (لا) نافية للفعل الماضي غير مكرَّرة، في قوله: (لا أَلَمَّا)، وعلل بعضُهم عدم تكرارها بأن الماضي هنا بمعنى المضارع، والتقدير: (وأيّ عبدٍ لم يُلمِمْ). ديوان أمية بن أبي الصلت/٤٩١، أمالي الشجري ١/١٤٤،...

(٦) البقرة/٨٣

(٧) جاء في الأصل وبقية النسخ بعد هذه الآية: "وقوله تعالى: ﴿ما تعبدون من دون اللَّه إلاَّ أسماءً سَمَّيْتُموها﴾. وهي الآية ٤٠ من سورة يوسف. ولم نثبتْها في النص، لأن الآية لا شاهد فيه على (لا) النافية. وقد استغرب ناسخ الأصل الاحتجاج بها، فكتب في الهامش عبارة : (كذا بخط المصنِّف).

(٨) ما بين الحاصرتين من المحقق لاستكمال الترتيب الذي بدأ به الشارح.

علـى ضــربَيْن:

أحدهما: أن لا يُقْصَدَ بها استغراقُ الجنـس. وقـد أَلْحَقَهـا البصريـون فـي العمـل (بليس). وخصُّوا عَمَلَها (بليس) بالنكرات لضَعْفِها بفرعيَّتِها وعدمِ اختصاصِها، لكنـه وردَ فوجَبَ قبولُه، كقول الشاعر:

تَعَزَّ فلا شَيءٌ على الأرضِ باقيـا ولا وَزَرٌ مِمَّا قَضى اللَّهُ واقيا(١)

وقولِ الآخر:

مـن صــدَّ عــن نيــرانها فأنــا ابـنُ قيــسٍ لا بـراحُ(٢)

وأراد: لا براحٌ لـي. وهذا دليلٌ على إلحاقِها (بليس).

فإن قيل قد ذكر (الشجريّ) أنَّها عملَتْ في معرفة(٣)، وأنشدَ (للنابغةُ الجعديّ):

دَنَتْ فِعْلَ ذي حُبٍّ فَلَمَّـا تَبِعْتُـها تَوَلَّتْ وخَلَّتْ حـاجَتي في فُـؤاديا

وحلَّتْ سـوادَ القلبِ لا أنا باغياً سـواها ولا عن حُبِّها مُتَراخِيا(٤)

فالجوابُ عنه من وجهَيْن:

أحدهما: أن يُجْعَل (أنا) مرفوعاً بفعلٍ مُضْمَرٍ ناصبٍ (باغياً) على الحال، تقديره: لا أُرَى باغياً، فلَمَّا أُضْمَرَ الفعلَ برز الضميرُ وانفصل.

والثاني: أن يُجْعَـل (أنـا) مبتـدأً، والفعـلُ المقدَّر بعـده خـبراً ناصبـاً باغيـاً علـى الحال، ويكون هذا من باب الاستغناء بالمعمول عن العـامل لدلالتِـه عليـه. ونظـائره

---

(١) الوزر: الملجأ. معنى البيت واضح، ولم يعز لقائل معيَّن، والشاهدُ فيه إعمال (لا) عمل (ليس) في النكرات، في قوله: (لا شيءٌ باقياً ... ولا وزرٌ واقيا). مغني اللبيب/٢٣٩، العيني٢/١٠٢،...

(٢) نيرانها: أي نيران الحرب: البَراح: ترك المكان، صـدَّ: أعـرض. يفخـر بشـجاعته وصمـوده. قائل البيت سعد بن مالك القيسي. والشاهد فيه إعمال (لا) عمل (ليس) في النكرات، في قولـه: (لا براحُ)، والتقدير: لا براحٌ لي. سيبويه ١/٥٨، المقتضب ٤/٣٦٠،...

(٣) الأمالي الشجرية ١/٢٨٤ .

(٤) يريد أنها أغرته بحبها، فلما تعلَّق بها وتمكَّنَتْ منه تركتـه. والشـاهد فـي البيـت الثـاني إعمـال (لا) عمل (ليس) في المعرفة، في قوله: (لا أنا باغياً)، والقياسُ أنَّهـا تعمـل فـي النكـرات. وللبيـت توجيهات أخرى ذكرها البعلي كما نرى. ديوان النابغة الجعدي/١٧١، أمالي الشجري ١/٢٨٢،...

كثيرة كالحالِ السَّادَّةِ مَسَدَّ الخبرِ. ذكر الوجْهَيْنِ الإمام (أبو عبد اللَّه بن مالك) رحمه اللَّه تعالى.(١)

ويجوز دخولُ (الباء) الجارَّة على خبر (لا) المنصوب، كقولِ (سوادِ بن قاربٍ) رضي اللَّه عنه:

وكُنْ لي شفيعاً يوم لا ذو شفاعةٍ بمُغْنٍ فتيلاً عن سَوادِ بنِ قاربِ(٢)

وقد زادُوا (التاء) على (لا)، فقالوا: **(لاتَ)**، كما قالوا في رُبَّ: (رُبَّةَ)، وفي ثَمَّ: (ثَمَّةَ). فقالوا (لات)، ورفعُوا بها الحينَ اسماً، ولا يكادون يلفظون به، بل بخبره منصوباً، كقوله تعالى: ﴿**فنادَوْا ولاتَ حِينَ مَنَاصٍ**﴾(٣)، أي: ليس الوقتُ وقْتَ فرارٍ. ولا بدَّ من تقدير الحين المحذوفِ معرفةً، لأن المرادَ كونُ الحينِ الحاضرِ حيناً ينوصون فيه، أي يهربون منه أو يتأخَّرون. والمُرادُ بكون اسمها حيناً أن يكون اسمَ زمان لا لفظ حين، بدليل قول الشاعر:// ١٢٥/ب

ندمَ البغاةُ ولات ساعةَ مَنْدَمٍ والبغيُ مَرْتَعُ مُبْتَغيه وخيمُ(٤)

وقولِ الآخرِ، أنشدهُ (الأخفش):

طَلَبُوا صُلْحَنا ولاتَ أوانٍ فأجَبْنَا أن ليسَ حينَ بَقَاءِ(٥)

---

(١) شرح الكافية الشافية ١/٤٤٠-٤١١. وقد ذكرها ابن مالك بالنص.

(٢) الفتيل: الخيط الأبيض في شق النواة. يرجو الشاعرُ الشفاعةَ مِمَّن لا شفيع غيره. والشاهدُ في البيت دخولُ (الباء) على خبر (لا) العاملة عمل (ليس) في قوله: (لا ذو شفاعةٍ بِمُغْنٍ). أوضح المسالك ١/٢٩٤، مغني اللبيب/٤١٩،...

(٣) ص/٣

(٤) البغاة: الظالمون، مندم: ندم، مرتع: اسم مكان من الرتع وهو اللهو. يريد أن عاقبة الظلم وخيمةٌ ولا يُنجي الندمُ منها. ينسب البيت لمحمد بن عيسى بن طلحة، ولمهلهل بن مالك الكناني، ولرجلٍ من طيِّء، والشاهدُ فيه مجيء خبر (لات) اسم زمان بغير لفظ (الحين)، في قوله: (ولاتَ ساعةَ مندم).فالخبر هو (ساعة) واسم لات محذوف تقديره (الساعة).شذور الذهب/٢٠٠، العيني ٢/١٤٦،...

(٥) الأوان: الحين. والمعنى أنهم طلبوا الصلح بعد فوات الوقت فأجيبوا بالرفض وأنه لا بقاء لهم. قائل البيت أبو زبيد الطائي. والشاهد فيه مجيء خبر (لات) اسم زمان بغير لفظ (الحين) وهو قوله (أوان)، وللبيت توجيهاتٌ أخرى. معاني القرآن للأخفش/٤٥٣، الإنصاف/١٠٩،...

أي ليس الأوانُ أوانَ صُلْحٍ، فَحذْفُ المضافِ إليه [صُلح](١) مَنْوِيُّ الثبوت، وبُنِيَ كما فُعِلَ (بقبل وبعد)، وبُنِيَ على الكسر لشبَهِه (بنزالِ) وزناً.

وشذَّ رفعُ (لات) اسماً موجوداً كقراءةِ من قَرأَ: ﴿**ولاتَ حينُ**﴾(٢) بالرفع،لأنَّه مُخرجٌ إلى تَكَلُّفِ مُقَدَّرٍ يستقيم به المعنى، أي: ليس حينُ مناصٍ موجوداً لهم حين تَنَاديهم ونزولِ ما نزلَ بهم.

فإن قيل: فقد دخلَتْ (لاتَ) على (هَنَّا)، وهي كلمةٌ يشارُ بها إلى المكان، في قول الشاعر:

حَنَّت نوارُ ولاتَ هَنَّا حَنَّتِ ... وبَدا الذي كانت نَوارُ أَجَنَّتِ(٣)

فالجواب أن للنحويِّين فيها مذهَبَيْن:

أحدهما: أن (لات) مهملةٌ، لا اسمَ لها ولا خبر، و(هنَّا)، في موضع نصبٍ على الظرفيَّةِ، و(حنَّتْ) مع (أنَّ) مقدَّرةً قبلها في موضع رفعٍ بالابتداء، والتقدير: حنَّتْ نَوار ولا هنالك حنينٌ، وهذا توجيه (الفارسيّ).(٤)

الثاني: أن تكون (هنَّا) اسم (لاتَ) و(حنَّتْ) خبرُها، على حذفِ مضافٍ، والتقدير: ليس ذلك الوقتُ وقتَ حنينٍ. وهذا ضعيفٌ لوجهَيْن:

أحدهما: ما فيه من إخراج (هنَّا) ـ وهي ظرفٌ لا يتصرَّف ـ عن الظرفيَّة.

والثاني: أنَّ فيه إعمالَ (لات) في معرفةٍ ظاهرة، وإنما تعملُ في نكرةٍ.

---

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من المحقق وهي في الأصل (أوان).

(٢) ص/٣، من قوله تعالى: ﴿كم أهلكنا من قبلهم من قَرْنٍ فنادَوا ولات حين مناص﴾ قرأ: (ولاتَ حينُ مناصٍ) عيسى بن عمر، وروي عنه: (ولاتِ حين). القراءات الشاذة لابن خالوية/١٣٩.

(٣) هَنَّا لغةٌ في (هنا). نَوار: النوار، المرأة النافرة عن الشر والقبح، وهي هنا اسم علم. أجَنَّت: اخفت. والمعنى أن نوار حنت إلى أهلها وليس هذا مكان الحنين، وبدا ما كانت تخفيه من شوق أو غيره. قائل البيت جَحْل بن نَضْلة وينسب لشبيب بن جعيل. والشاهد فيه دخول (لات) على اسمٍ ليس للزمان،والأصل أن(لات)تدخل على أسماء الزمان. شرح ابن يعيش٣/١٥،مغني اللبيب/٥٩٢،...

(٤) الجنى الداني/٤٨٩.

(لا) النافية للجنس

والضَّربُ الثاني(١) أن يُقْصَدَ بها استغراقُ الجنسِ، وقد ذكره (الجرجانيّ)

فقال رحمه اللَّه تعالى: "وقد تكونُ (لا) بمنزلة (إنَّ) في نصب الأوّل ورفعِ الثاني، كقولك في نَفْيِ الجنس: لا غلامَ رَجُلٍ قائمٌ هُنا، ولا رَجُلَ صدقٍ حاضِرٌ عندنا، ولا خيراً من زيدٍ جالسٌ عندنا. فتنصبُ المضاف والمضارعَ له، وهو كلُّ اسمٍ تَعَلَّق به شيءٌ هو من تمام معناه، كتَعلُّق (من زيد) بخير".

الشرح: الأصلُ في (لا) النافية أن لا تعمل لأنها غير مختصَّةٍ بالأسماء لكنَّها أَشْبَهَتْ (ما) النافية، فعملَتْ عملَ (ليس) كما تقدَّم. وأشْبَهَتْ (إنَّ) الثقيلة من أربعةِ أوجه فعملَتْ عملَها في النكرات

أحدها: أنَّها تدخُل على مبتدأٍ وخبرٍ كما أنَّ (إنَّ) كذلك.

والثاني: أنَّ لها صدرَ الكلام، كما أنَّ (إنَّ) كذلك.

والثالث: أنَّها لتوكيد النَّفْيِ، كما أنها لتوكيد الإثبات.

والرابع: أنها نقيضة (إنَّ)، وهم يحملون الشيءَ على نقيضه كما يحملون على//نظيره. وهذا ليس بشيءٍ، لأنَّ كونَ الحرفِ نقيضَ الحرفِ يقتضي عدمَ الإلحاقِ لا وجودَه. ١٢٦/أ

إذا ثبت أنها عاملةٌ عملَ (إنَّ)، فإنَّما تعملُ عملَها بثلاثةِ شروط:

أحدها: أن يكون اسمها نكرةً، لأنه إذا قُصِد (بلا) نفيُ الجنس على سبيل الاستغراق اختصَّت بالاسم، لأن ذلك يستلزم وجودَ (مِن) لفظاً أو معنىً، ولا يليق ذلك إلاَّ بالأسماءِ النكرات.

الثاني: أن تليَ الاسمَ، فإنْ فُصِل بينهما بطَلَ العملُ، كقوله تعالى: ﴿**لا فيها غَوْلٌ**﴾(٢)

---

(١) أمّا الضربُ الأول (للا) فهو مالا يُقْصَد بها استغراق الجنس، وهي العاملة عمل (ليس). ينظر ص ٤٦١-٤٦٢ .

(٢) الصافات/٤٧

الثالث: أن تكونَ تلك النكرة جنساً.

إذا تقرَّر ذلك، فإن اسمَها على ثلاثة أضرب:

أحدها: أن يكون مضافاً، كما مثَّل من قوله: (لا غلامَ رجلٍ قائمٌ هنا، ولا رجُلَ صدقٍ حاضرٌ عندنا) ونحو ذلك.

والثاني: أن يكون شبيهاً بالمضافِ، كما مثَّل به من قوله: (ولا خيراً من زيدٍ جالسٌ). ووجه شبهِه بالمضافِ من ثلاثة أوجه:

أحدها: ما ذكره (الجرجانيّ) رحمه اللَّه تعالى من كونه قد تعلَّق به شيءٌ من تمام معناه، كما أن المضاف إليه من تمام المضاف.

الثاني: أن الشبيه بالمضاف عاملٌ فيما بعده، كقولك: (يا ضارباً عبدَه، ويا صاعداً جبَلاً) ونحو ذلك، كما أن المضافَ عاملٌ فيما بعده من المضاف إليه.

والثالث: طولُ الكلام بما بعدَ كلٍّ واحدٍ منهما. وكلُّ واحدٍ من المضاف والشبيه به منصوبٌ، فحركتُه حركةُ إعرابٍ لعدم إمكان بنائه لطوله، لأن ثلاثة أشياء لا تُركَّبُ فتصيرُ شيئاً واحداً.

والثالث: أن لا يكون مضافاً ولا مُشَبَّهاً بالمضاف.

وقد ذكره **رحمه اللَّه تعالى فقال:**

"وأما النكرة المفردةُ فتكونُ مبنيَّةً معها على الفتح، نحو: (لا رجلَ في الدار، ولا إلهَ إلاَّ اللَّهُ). فإن كُرِّرَتْ (لا) مع النكرة نحو: ﴿**لا بَيْعٌ فيه ولا خُلَّةٌ ولا شفاعةٌ**﴾[1] جاز فيه الفتح والرفعُ. فإن وقع بعدها المعرفةُ لم يجزْ إلاَّ الرفعُ على الابتداء، نحو: (لا زيدٌ في الدارِ ولا عمرٌو). ولا تقع بعدها المعرفةُ إلاَّ وهي مكررةٌ".

---

(١) البقرة/٢٥٤

الشرح: يرد الكلامُ على هذا القسم في مسائل:

المسألة الأولى: في حكم هذه النكرةِ مع (لا). وحكمُها البناءُ، وإنما بُنيَتْ لتضَمُّنها معنى (مِن) الدَّالة على استغراق الجنس. والدليلُ على ذلك من وجهَيْن.

أحدهما: أن جواب قول القائل: هل من رَجُلٍ في الدار؟ لا رَجُلَ في الدار. وحقُّ الجوابِ مطابقةُ السؤالِ، والسؤالُ (بمِن) فحقُّها أن تكون في الجواب.

والثاني: أنها قد جاءَتْ مُصَرَّحاً بها مع الاسمِ في الضرورة، قال الشاعر:

فقامَ يَذُودُ الناسَ عنها بسَيْفِهِ وقالَ ألا لا من سبيلٍ إلى هندِ(١)

والضرائرُ تردُّ الأشياء//إلى أُصولها، ولأنَّ العربَ تكلَّمَت بهذه النكرة مبنيَّةً، ولا بدَّ ١٢٦/ب لبنائها من عِلَّةٍ. وما ذُكر معنى مناسب، والسماعُ من العربِ على وفقِه، فوَجَب أن يكونَ هو الموجبَ للبناء.

وبعد تقرير عِلَّةِ البناء نقول: هذه النكرة تُبنى مع (لا) على ما كانت تُنصبُ به. فإنْ كان صحيحاً متصرِّفاً بُني على الفتحةِ، كقوله تعالى: ﴿**ذلك الكتابُ لا ريبَ فيه**﴾(٢)، وكذا إن كان منقوصاً، نحو: (لا راميَ عندنا). وإنْ كان مقصوراً بُنيَ على فتحةٍ مقدَّرةٍ، نحو: (لا عصا عندك). وإن كان مُثَنَّى بُنيَ على الياء المفتوح ما قبلها كقول الشاعر:

تأمَّلْ فلا عينَيْن للمرءِ صارفاً عِنايتَه عن مَظْهَرِ العِبَراتِ(٣)

وقولِ الآخر:

تَعَزَّ فلا إلفَيْنِ بالعيش مُتِّعا ولكنْ لوُرَّادِ المَنُون تتابُعُ(٤)

---

(١) مر البيت وتخريجه سابقاً في الصفحة ١٥٦. والشاهد فيه هنا مجيء اسم (لا) مصرَّحاً معه (بمن) لأن اسمها متضمِّنٌ معنى (مِن)، وهذا علَّةُ بنائه.

(٢) البقرة/٢

(٣) المعنى أنه لا قيمة لعينَيْ الإنسان إنْ لم تُبَصِّراه بالحقيقة والعِبْرة. لم ينسب البيت لقائل معين، والشاهد فيه بناء اسم (لا) النافية للجنس على الياء المفتوح ما قبلها لأنه مثنًّى والمثنى ينصب بها، في قوله: (فلا عينَيْن للمرء) شرح عمدة الحافظ/٢٥٦، همع الهوامع ١/١٤٥،...

(٤) الإلف: الخليل، وُرَّاد المنون: الذين يردون الموت. والمعنى أن الموت لا يترك متعةً لخليلَيْن. =

وإنْ كان مجموعاً جمع السلامةِ بُنيَ على الياء المكسورِ ما قبلها، لأنَّه كان ينصبُ بها، كقولِ الآخر:

أرى الرَّبْعَ لا أهْلِيْنَ في عَرَصاتِهِ ومن قبلُ عن أهليه كان يَضيقُ(١)

وإنْ كان مجموعاً بالألف والتاء بُنيَ على الكسرةِ التي كان يُنصَبُ بها كقولِ الآخر:

لا سابغاتٍ ولا جأواءَ باسلَةً تَقِي المَنُونَ لدى استيفاءِ آجالِ(٢)

فالفتحةُ الظاهرةُ أو المقدَّرةُ والياءُ المفتوح ما قبلها والمكسورُ والكسرةُ، كلُّها علامات بناء.

وقولُ (الجرجانيّ) رحمه اللَّه تعالى، وغيرِه رضي اللَّه عنهم: "النكرةُ مبنيَّةٌ معها على الفتح" عبارةٌ قاصرةٌ لم يدخُلْ فيها المثنَّى ولا المجموع ولا المقصور، مع أنه مرادهم، لكنَّ اللفظ لا يدلُّ عليه. واللَّه أعلم.

المسألة الثانية: في العطف على اسم (لا) المبنيّ. وهو على ضربَيْن:

أحدهما: أن نعطفَ عليه بتكرير (لا)، كقوله تعالى: ﴿**لا بيعٌ فيه ولا خُلَّةٌ ولا شفاعةٌ**﴾(٣) وقوله تعالى: ﴿**لا بيعٌ فيه ولا خلالٌ**﴾(٤) وقولِه تعالى: ﴿**لا لَغْوٌ**

= لم ينسب البيت لقائل معيَّن، والشاهدُ فيه بناء اسم (لا) النافية للجنس على الياء لأنه مثنًى، والمثنَّى ينصب بها. وذلك في قوله: (فلا إلفَيْن). شرح ابن الناظم/٧١، العيني٢/٣٣٣،...

(١) عَرَصَاته: ج عرَصَة، وهي وسط الدار، وكلُّ بقعة بين الدور ليس فيها بناء. لم ينسب البيت لقائل معيَّن والشاهدُ فيه بناء اسم (لا) النافية للجنس على الياء المكسور ما قبلها لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو ينصب بها، وذلك في قوله: (لا أهْلينَ في عرصاته). شرح عمدة الحافظ/٢٥٦، همع الهوامع ١/١٤٦،...

(٢) السابغة: الدرع الواسعة. الجأواء: الكتيبة التي يعلوها السواد لكثرة الدروع، والمعنى أنه لا ينجي من الموت دروعٌ ولا جيوشٌ. لم يعز البيت لقائل معين. والشاهد فيه بناء اسم (لا) النافية للجنس على الكسر لأنه جمع مؤنث سالم، في قوله: (لا سابغاتٍ .. تقي المنون). لأن جمع المؤنث السالم ينصب به. شرح ابن الناظم/٧١، العيني ٢/٣٦٦،...

(٣) البقرة/٢٥٤ (٤) إبراهيم/٣١

فيها ولا تأثيمٌ﴾(١)، قرأ (ابن كثير وأبو عمرو) بالفتح بلا تنوين، وقرأ الباقون بالرفع منوّناً.

ونحوُه في الكلام: (لا حوْلَ ولا قُوَّةَ إلاَّ باللّـهِ). فيجوز في (لا حولَ ولا قُوَّةَ) ونحوه من الكلام خمسةُ أوجهٍ: ثلاثةٌ مع بناء الأول على الفتح: الرفع والنصب والبناء، [و] وَجْهان مع رفعِ الأول: الرفع والبناء على الفتح. ولا يجوز نصبُ الثاني مع رفع الأول.

فإن قلْتَ: ما مثالُ كلٍّ واحدٍ من الوجوه الخمسة وما عِلَّتُه؟

قُلْتُ: المعطوف الذي هو الأوّلُ يجوزُ بناؤُه على الفتح، فيُقال فيه: لِمَ بُنِيَ؟ ولِمَ حُرِّك؟ ولِمَ كانت حركتُه فتحةً؟ فنقول:// بُنِيَ لتَضَمُّنه معنى (مِن)، وقد تقدَّم الدليلُ ١٢٧/أ على ذلك. وحُرِّك تنبيهاً على أنَّ له أصلاً في التمكُّن. وكانت الحركة فتحةً لخفَّتها. ويجوز رفعُه بالابتداء على إهمال (لا)، ورفعُه (بلا) على أنَّها عاملةٌ عملَ (ليس) على ما تقدَّم. وتُبنى الوجوه الخمسةُ على ذلك.

فالوجه الأول: أن يُبنى الأول والثاني، كقوله تعالى: ﴿لا بيعَ فيه ولا خُلَّةَ ولا شفاعةَ﴾(٢) على قراءة ابن كثير وأبي عمرو، على أنَّ كليهما عاملٌ عملَ(إنَّ).

والوجه الثاني: بناءُ الأول ونصبُ الثاني منوّناً، على أن (لا) الثانية زائدةٌ مؤكدة، والاسمُ بعدها معطوفٌ على محلِّ الاسم قبلها، كقول الشاعر:

لا نسبَ اليومَ ولا خُلَّةً اتَّسَعَ الخَرْقُ على الرَّاقِعِ(٣)

---

(١) الطور/٢٣، من قوله تعالى: ﴿يتنازعون فيها كأساً لا لغوٌ فيها ولا تأثيم﴾. قرأ بالرفع نافع وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو بالفتح من غير تنوين. الكشف عن وجوه القراءات ٣٠٥/١، إتحاف فضلاء البشر/٤٠١.

(٢) البقرة/٢٥٤، من قوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا أنفقوا مما رزقناكم من قبل أن يأتي يومٌ لا بيعٌ فيه ولا خُلَّةٌ ولا شفاعةٌ والكافرون هم الظالمون﴾. قرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب: (لا بيعَ فيه ولا خُلَّةَ ولا شفاعةَ) هنا بالفتح من غير تنوين على جعلها جنسيَّة، والباقون بالرفع والتنوين على جعلها ليسيَّة. الكشف عن وجوه القراءات/٣٠٥، إتحاف فضلاء البشر/١٦١.

(٣) الخلة: الصداقة. اتسع الخرق: تفاقم الأمرُ. والمعنى أن الخلاف قد اشتد حتى إنه لا يمكنُ =

الوجه الثالث: بناءُ الأول ورفعُ الثـاني بـالابتداء أو لأنهـا عاملـةٌ عمـلَ (ليس). كقول الشاعر:

هـذا لَعَمْـرُكُم الصَّغارُ بعينِـه لا أُمَّ لـــي إنْ كــانَ ذاك ولا أبُ(١)

الوجه الرابع: رفع الأول والثاني بالابتداء، أو علـى إعمـالِ كـلٍّ واحـدةٍ إعمـالَ (ليس) كقراءةِ الأكثرين: ﴿**لا بيعٌ فيه ولا خُلَّةٌ ولا شفاعةٌ**﴾(٢)

الوجه الخامس: رفعُ الأول وبناء الثاني علـى إلغـاء الأولـى أو إعمالِهـا إعمـالَ (ليس)، وإعمالِ الثانية إعمالَ (إنَّ)، ومنه قولُ الشاعر:

فــلا لَغْــوٌ ولا تأثيـمَ فيـــها وما فـاهُــوا بـهِ أَبَـداً مُقيمُ(٣)

وإنما لم يَجُزْ بعد رفع الأول نصبُ الثاني، لأن (لا) الثانيــة إنْ أعملْتَهـا إعمـالَ (إنَّ) وجبَ في الاسم بعدها البناءُ على الفتح لأنَّه مفردٌ، وإنْ لم تُعْملها وجَـبَ رفعُـه لعدمِ

= تلافيه. قائل البيت أنس بن العباس بن مرداس السلمي. ونسب لغيره. والشاهد فيه جواز نصـب الاسـم المعطـوف علـى اسم (لا) النافيـة للجنس، فـي قولـه: (لا نسـبَ اليومَ ولا خُلَّــةً). سـيبويه ٢٨٥/٢، ٣٠٩، شرح ابن يعيش ١٠١/٢، ...

(١) الصغار: الذل. معنى البيت مرتبط بسـابقه مـن الأبيـات، فالشـاعر يشـكو مـن تفضيـل أخ لـه عليه، فيقول: إذا رضيتُ بتفضيله عليَّ فأنا لست ابـن أمِّـي ولا أبـي، بـل أنـا لقيـط. ينسـب البيـت لرجل من بني مَذْحِج، ولضمرة بن ضمرة، ولغيرهما. والشاهد فيه جـواز العطـف علـى اسم (لا) النافية للجنس بالرفع، على الابتداء أو على أنها عاملة عمـل (ليس)، فـي قولـه: (لا أمَّ لـي .. ولا أبُ). سيبويه ٢٩٢/٢، معاني القرآن للأخفش/٢٥، ...

(٢) البقرة/٢٥٤، وقد مرَّ تخريج القراءة في الصفحة السابقة، الحاشية(٢).

(٣) اللغو: الباطل. التأثيم: اتهام الآخرين بالإثم. البيت في صفة أهـل الجنـة ومـا يلاقونـه ثـمَّ مـن نعيم،وقائله أمية بن أبي الصلت.وهو ـ أي البيت ـ ملفق من صدر بيت وعجز آخر،وأصله في الديوان:

وفيها لحـــم ســـاهرة وبحـــرٍ وما فاهـــوا به أبـداً مقيـمُ

ولا لغـــوٌ ولا تأثيـــم فيهـــا ولا غَـــولٌ ولا فيـهـا مُليـمُ

والشاهد فيه جواز العطف على اسم (لا) النافية للجنس بالبناء على الفتح فـي قولـه: (فـلا لغـوٌ ولا تأثيمَ فيها)، أعملَ الأولى عمل (ليس) أو ألغى عملها، وأعمل الثانيـة عمـل (إنَّ). ديـوان أميَّـة بـن أبي الصلت/٤٧٥، شذور الذهب/٨٨،...

نصب المعطوف عليه لفظاً ومَحَلاً.

المسألة الثالثة: إذا وقعت المعرفةُ بعد (لا) أو فُصل مصحوبُ (لا)، بَطَل العملُ بإجماعٍ لما تقدَّم من اشتراط التنكير والاتصال، ووَجَب حينئذٍ التكرارُ في غير ضرورةٍ، لأنه جوابٌ لمن قال: أزيدٌ عندك أم عَمْرٌو؟ وأعندكَ غلامٌ أم جاريةٌ؟ فجوابه أن تقول: لا زيدٌ عندي ولا عَمْرٌو، ولا عندي غلامٌ ولا جاريةٌ. فإنْ كان جواباً لمن قال: أزيدٌ عندكَ؟ فجوابُه نعم أو لا، لا يزيدُ على ذلك شيئاً، فلهذا وجب التكرارُ.

وذهب (المبرِّدُ وابن كيسان) إلى عدم وجوب التكرار في السعةِ(١)، كقولهم: (لا نَوْلَكَ أنْ تَفْعَلَ كذا)، وقولِ الشاعر:

وأنتَ امرُؤٌ منا خُلِقْتَ لغيرنا … حياتُك لا نَفْعٌ وموتُكَ فاجعُ(٢)

وقولِ الآخر:

قَضَتْ وطَرَاً واسترجَعَتْ ثم آذَنَتْ … ركائبُها أنْ لا إلَيْنا رُجُوعُها(٣)

ولا حُجَّةَ في ذلك.// وأمَّا قولُهم: (لا نَوْلَك)(٤) فهو مُنَزَّلٌ منزلةَ الفعلِ، كأنَّه قال: ولا ينبغي لك، والفعلُ لا يُكَرَّر. أمَّا في البيتين فضرورةٌ، والخلافُ إنما هو في السَّعة. ١٢٧/ب

فإن قلْتَ: قد نَقَلْتَ الإجماعَ على بطلان العملِ إذا وليَها المعرفة، وقد قال الشاعر:

---

(١) المقتضب ٤/٣٥٩-٣٦٠. وما ذكره البعلي هو مفهوم كلام المبرد لا نصه. وينظر أيضاً خزانة الأدب ٢/٨٨-٨٩. وفيها أن ابن النحاس نقل عن المبرد قوله: "لا أرى بأساً أن تقول: (لا رجلٌ في الدار) في غير ضرورة".

(٢) المعنى أنك أنت منا في النسب وموتك يفجعُنا، لكنَّ نفعَك لغيرنا. ينسب البيت لرجل من بني سلول. والشاهدُ فيه جواز عدم تكرار (لا) النافية غير العاملة، في قوله: (حياتك لا نفعٌ). والتقدير: حياتك لا نفعٌ فيها ولا ضر. سيبويه ٢/٣٠٥، شرح ابن يعيش ٢/١١٢،...

(٣) قضَتْ وطراً: نالت ما أرادت. استرجعت: طلبت الرجوع من الرحيل كراهية منها لفرقة الأحباب. آذنت: أشعرت وأعلمت. والمعنى أنها رغبت بأن تعدل عن رحيلها لتعلُّقها بمن ...، ولكن تهيُّؤَ ركائب ذويها للرحيل والسفر أعلمنا غير شكٍّ بأنها لن تعود إلينا. لم ينسب البيت لقائل معيَّن. والشاهد فيه جواز عدم تكرار (لا) النافية غير العاملة، في قوله: (لا إلينا رجوعها). والأصل أن (لا) النافية إذا أهملت كررت. سيبويه ٢/٢٩٨، شرح ابن يعيش ٢/١١٢،...

(٤) من قولهم (لا نولَك أن تفعل كذا). وينظر هذا النموذج النحوي في شرح الكافية الشافية ٢/٥٣٨.

أرى الحاجات عند أبي خُبيبٍ نَكِـدْنَ ولا أُميَّـةَ بالبـلادِ(١)

وقال الآخر: "لا هَيْثَـمْ اللَّيْـلَةَ للمطـيِّ"(٢).

وقال الآخر:

قـد ماتَ شَـمَّاخ ومات مُـزَرِّدٌ وأيُّ كـريمٍ لا أبـاكَ يُخَلَّـدُ(٣)

وقال الآخر:

أبِالمـوتِ الـذي لا بُـدَّ أنِّـي مُـلاقٍ لا أبـاكِ تُخَـوِّفيني(٤)

وقالوا: (لا بَصْرَةَ لكم). فقد جاء الاسمُ معرفةً في هذه الصور! فالجوابُ: أمَّا ما كان منها عَلَماً فللنحويِّين عنها جوابان:

أحدهما: أنَّه على تقدير إضافة (مِثْل) إلى العَلَم، ثم حُذِف فخلَفَه المضافُ إليه في الإعراب والتنكير.

والثاني: أنه على تقدير: لا واحدَ من مُسَمَّيات هذا الاسم. وأجاب شيخُنا (أبو

---

(١) أبو خبيب: كنية عبد اللَّه بن الزبير، نَكِدْنَ: ضِقْنَ وتَعَذَّرْنَ. يهجو الشاعر عبد اللَّه بن الزُّبير بأنه لا يلبي الحاجات ويفضل عليه بني أميَّة. قائل البيت عبد اللَّه بن الزَّبير الأسدي. والشاهدُ فيه إعمال (لا) النافية للجنس في قوله: (لا أميَّة بالبلاد)، ولكن النحاة خرجوه على تقدير: (ولا مثل أميَّة بالبلاد)، وغير ذلك. سيبويه ٢٩٧/٢، المقتضب ٣٦٢/٤،...

(٢) هيثم: اسم علم، وهو حادٍ للإبل. المطيّ: الرواحل. والمعنى أنه يتمنَّى لو كان لديه حاد مثل هيثم في تلك الليلة. لم ينسب البيت من هذا الرجز - مع أبيات أخرى يقال إنها متممَّة له - لراجز معيَّن. والشاهد فيه إعمال (لا) النافية للجنس في المعرفة، في قوله: (لا هيثَم للمطيِّ). وقد خرجه النحاة على تقدير: (لا مثل هيثم)، وغير ذلك. سيبويه ٢٩٦/٢، المقتضب ٣٦٢/٤،...

(٣) شمَّاخ ومزرِّد: شاعران فارسان، وهما ابنا ضرار الغطفاني، والمعنى أنه لا أحد يخلد ولو كان كريماً. ويروى: لا أباك يُمَتَّع. قائل البيت مسكين الدارمي. والشاهد فيه إعمال (لا) النافية للجنس في المعرفة ضرورة، في قوله: (لا أباك). ديوان مسكين الدارمي/٣١، سيبويه٢/٢٧٩،...

(٤) تخوفيني: أصلها تخوفينني، وحذفت إحدى النونين!!. لا أباك: أصلها لا أبالكِ، وهي عبارة للمديح أو الذم. ينسب البيت لأبي حيَّة النميري وللأعشى. والشاهدُ فيه إعمال (لا) النافية للجنس في المعرفة ضرورةً، في قوله: (لا أباكِ). وأصلها (لا أبالك). المقتضب ٣٧٥/٤ الخصائص ٣٤٥/١،...

عبد اللَّه بن مالك) رحمه اللَّه تعالى بغير الوجهَيْن فقال: "إنما الوجهُ في هذا الاستعمالِ أن يكونَ على قصد: لا شيءَ يصدقُ عليه هذا الاسم كصدقِه على المشهور به، فضمِّن العَلَمُ هذا المعنى، وجُرِّد لفظُه مِمَّا ينافي ذلك".(١)

وأمَّا غير العلم فلم يردْ إلاَّ في الضرورة، فيُحفَظُ ولا يقاسُ عليه. واللَّه أعلم.

وإذا كان بعد الاسم المنفيّ (بلا) لامُ جرٍّ نحو: (لا غلامَيْنِ لكَ، ولا نَعْلَيْنِ لِزيدٍ، ولا أبَ لعَمْرٍو، ولا أخَ لك)، فلك في المنفيِّ وجهان.

أحدهما: بناؤه مع (لا). واللاَّمُ {ومجرورُها) في موضعِ رفعٍ خبراً أو صفةً لاسم (لا).

والثاني: إضافة المنفيّ إلى ما بَعْدَ اللاَّم}(٢)، وجعلُ اللاَّم مُقْحَمَةً بين المضاف والمضاف إليه. فعلى هذا تحذف النون من (غلامَيْن)، وتثبت الألفُ في: (لا أبَ لزيدٍ فتقول: لا أبا لزيدٍ ولا أَخالَهُ، كقول الراجز:

وداهِيَةٍ من دواهي المنو ... نِ يَرْهَبُها الناسُ لا فَالَها(٣)

ولا يجوز حذفُ هذه اللام واتصالُ المضافِ بالمضافِ إليه بعد (لا) إلاَّ في ضرورةٍ كما تقدَّم في البيتين المذكورَيْن: لا أباكَ يُخَلِّدُ، ولا أباكِ تخوِّفيني.

المسألة الرابعة: في صفة اسم (لا)

إذا وَصَفْتَ اسم (لا) المبنيَّ معَها بصفةٍ مُتَّصِلَةٍ غير مضافةٍ ولا مُشَبَّهةٍ بالمضاف، كقولك: (لا رجلَ ظريف)، فلك في الصفة ثلاثة أوجه:

أحدها: رفع الصفة على محل (لا)مع اسمها. فإنهما//في موضعِ رفعٍ بالابتداء.

---

(١) شرح الكافية الشافية ٥٣٢/١. بنصه.

(٢) ما بين المعترضتين سساقط من ظ.

(٣) لا فَالَها: ليس لها مدخلٌ تعالج منه. يصف داهيةً بأنها مشكلةٌ شائكةٌ. قائل البيت عامر بن الأحوص وينسب للخنساء، وليس في ديوانها. والشاهد في إقحام اللام بين المضاف والمضاف إليه في قوله: (لا فَالَها). سيبويه ٣١٦/١، شرح ابن يعيش ١٢٢/١، لسان العرب/فوه .

والثاني: نصبُها على اتباعها للفظِ[1] اسم (لا).

والثالث: بناؤها على الفتح، على تركيب الصفة مع الموصوف تركيب (خمسَةَ عَشَرَ)، ثم دخلَتْ (لا) عليها كما تدخلُ على المركَّب. وتجوز الأوجه الثلاثة في الثاني من قولك: (لا ماءَ ماءَ بارداً)[2] فتقول: لا ماءَ ماءً بارداً، ولا ماءَ ماءٌ باردٌ.

فإنْ فَصلَتَ بين الصفة والموصوف، كقولك: (لا رجلَ في الدار ظريفاً) امتنع البناء[3] وجاز الرفعُ والنصبُ، وقد تقدَّم تعليلُه. وكذا إن كان أحدُهما[4] غيرَ مفرد، كقولك: (لا غلامَ رجلٍ ظريفاً عندي، ولا رجلَ صاحبَ بِرٍّ ممقوتٌ)، ولا يجوز البناءُ أيضاً، لأن ثلاثة أشياء لا تُركَّب فتصيرُ شيئاً واحداً.

المسألة الخامسة: في الكلام على خبر (لا) هذه. وهو مرفوعٌ بلا خلاف. واختلفوا في الرافع له. فمذهبُ (سيبويه) رحمه اللّه تعالى أنَّه مرفوعٌ على موضِع (لا) مع اسمِها، كما كان يرفع قبل دخولِ (لا)[5]، لأن (لا) مع اسمها في موضع رفعٍ بالابتداء، فما بَعْدَهما خبرُ المبتدأ، ولأن (لا) ضعيفةٌ في العمل فلم تعمل في الاسمَيْن، بخلاف (إنَّ) وأخواتها. وقال (الأخفش): "الخبر مرفوعٌ بها لأنها اقْتَضَتْ اسمَيْن وعَمِلَتْ في أحدهما، فتَعْمَلُ في الآخر (كإنَّ) وأخواتها"[6]. ثمَّ إنَّ الخبر هنا كخبرِ المبتدأ، يكون مفرداً وجملةً وظرفاً وحرفَ جرّ. فالمفردُ مرفوعٌ، والبواقي في محل رفع.

---

(١) في أ وظ (اتباعها للمحل). وهو غلط.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١٠٨/٢.

(٣) امتنع البناء لأن علة البناء هي تركيب اسم لا مع صفته تركيب خمسةَ عشرَ، وبالفصل انتفت العلة فانتفى الحكمُ.

(٤) أي: اسم (لا) أو صفته.

(٥) سيبويه ٢٩٩/٢-٣٠٠. قال: "وتقول: (لا أحَد أفضلُ منك) إذا جعلته خبراً... ولما صار خبراً جرى على الموضع، لأنه ليس بوصفٍ ولا محمولٍ على (لا)، فجرى مجرى(لا أحدَ فيها إلاَّ زيدٌ)".

(٦) معاني القرآن للأخفش ٢٣/١. قال: "(لا) مشبَّهةٌ بالفعل، كما شُبهَتْ (إنَّ وما) بالفعل ... وخبرها رفعٌ، وهو بمنزلة الفاعل، وصار المنصوبُ بمنزلة المفعول به، و(لا) بمنزلة الفعل".

فإن كان الخبر مجهولاً عند حذفِه وجَبَ ذكرُه، عند جميع العرب، كقوله تعالى: ﴿ذلك الكتابُ لا رَيْبَ فيه﴾(١) و﴿لا عِلْمَ لَنا إنَّـك أَنْـتَ عَـلاَّمُ الغُيُـوبِ﴾(٢) و﴿يا أَهْـلَ يَثْـرِبَ لا مُقَـامَ لَكُمْ فارْجِعُوا﴾.(٣) وقـولِه صلـى اللَّـه عليـه وسلَّم: (لا أحَدَ أَغْيَرُ من اللَّهِ)(٤) و(لا إلَهَ غيرُك).(٥)

وإنْ كان الخبرُ لا يُجْهَل، كَثُر حذفُه عند أهل الحجاز، كقولِه تعالى: ﴿لا إلـهَ إلاَّ اللَّـهُ﴾(٦)، وقـالوا: لا ضَـيْرَ، ونحـو ذلـك. وبنـو تميـم يلتزمون حذفَـه. وزعـمَ (الزمخشـري والجزوليّ) أن بني تميم يحذفون خبر (لا) مطلقاً على سبيل اللزوم(٧). ورُدَّ عليهمـا ذلـك بـأنَّ حـذفَ خبَرٍ لا دليـلَ عليـه يسـتلزمُ عـدمَ الفـائدة، والعـرب مجمعون على تـركِ التكلُّم بمـا لا فـائدةَ فيـه. وقـال (الشلوبين): "وينبغـي أن يكـون الخلاف بين أهل الحجاز وبني تميم فيما هو جوابٌ لقولٍ قائلٍ، أمَّا إذا لم يَكنْ جوابـاً فلا ينبغي أن يُحْذَف".

وقد يحذف اسم (لا) للعلم به، كقولهم: (لا عليكَ) يريدون: لا بأسَ عليك.

المسألة السادسة: إذا دخلَتْ همزةُ الاستفهام على (لا) فحكمُها كحُكمِها مجرَّدَةً منها، كقولك: (ألا صديقَ//لـزيدٍ؟). وإن عُطِفَ عليهـا وكرِّرَتْ (لا) جاز ١٢٨/ب فيها الأوجُهُ الخمسةُ المتقدمُ ذكرُها.(٨) وإنْ لم تُكَرَّرْ (لا) جاز الرفعُ والنصبُ.

فإن قُصِدَ (بألاَ) العرضُ، اختصَّتْ بالفعل، وقد يُضْمَر لقرينةٍ معنويَّةٍ، كقول الشاعر:

---

(١) البقرة /٢ (٢) المائدة/١٠٩ (٣) الأحزاب/١٣

(٤) صحيح مسلم/كتاب التوبة ٣٧، وفيه: (لا شيءَ أغيَرُ من اللَّـه ...) وللحديث روايات أخرى ليس فيها شاهد على الحكم. وكذا في صحيح البخاري/كتاب النكاح ١٠٧.

(٥) مسند ابن حنبل ٣/٥٠، ٦٩

(٦) الصافات/٣٥

(٧) المفصل للزمخشري/٣٠. قال: "وبنو تميم لا يثبتونه في كلامهم أصلاً".

(٨) ينظر الصفحة ٤٦٨.

أَلاَ رَجُلاً جَزَاهُ اللَّهُ خيراً   يَدُلُّ على مُحَصِّلَةٍ تُبيتُ(١)

على تقدير: ألا ترونني رجلاً، وهذه الرواية المشهورة. ويروى: ألا رَجُلٍ بالجرِّ، على تقدير: أَلاَ من رجلٍ. ويجوز أن يكون الشاعرُ لم يقصد العرضَ، ولكنَّه نَوَّنَ مُضطرّاً، وهو قولُ (يونس)، والأولُ أجودُ، وهو قولُ (الخليل).(٢)

وإنْ قُصِدَ (بـأَلاَ) التَّمَنِّي امتنع الإلغاءُ واعتبارُ معنى الابتداء عند (سيبويه)،وكان الاسمُ بعدها منصوباً بما في (أَلاَ) من معنى التَّمَنِّي(٣)، ولم يُعْتَبَر اللَّفظ، كما أنَّ قولك (رحمَه اللَّه) ونحوه، لفظُه خَبَرٌ ومعناه طلبٌ.فعلى هذا لا يجوزُ رفعُ الصفةِ،كقولك: (ألاَ رَجُلَ صالحاً عندي)،ولا المكرَّرِ، كقولك: (ألا ماءَ ماءً نشربُه).وعند (المازني والمبرِّد)، الاسمُ على ما كان عليه قبل الهمزة، فيجوزُ في الصفة الرفعُ ونصبُها.(٤) وسيأتي الكلامُ على (أَلاَ) بعد الفراغ من الكلام على الحروف العاملة. واللَّه أعلم.

---

(١) المحصِّلة: المرأة تحصل تراب المعدن، أو هي موضعٌ يجمع الناس، أي: يحصلهم. تُبيتُ: تجعل لي بيتاً. والمعنى أن رجلاً يسأل عَمَّن يدلُّه على امرأة يتزوجها. قائل البيت عمرو بن فقعاس المرادي المذحجي.والشاهد فيه دخولُ(ألا) التي للعرضِ على فعل مُضْمَرٍ لقرينةٍ، في قوله: (ألا رجلاً يدلُّ)، والتقدير: ألا ترونني رجلاً يدلُّ. وللبيت رواية أخرى أشار إليها البعلي، كما سنرى. سيبويه ٢/٣٠٨، شرح ابن يعيش٢/١٠١،...

(٢) سيبويه ٢/٣٠٧. وشرح المفصل ٢/١٠١

(٣) سيبويه ٢/٣٠٦-٣٠٩

(٤) المقتضب ٤/٣٨٢

عوامل النصب من الحـروف
واو المعيَّـة ـ المفعول معـه

قال رحمه الله تعالى: "والضربُ الثاني(١) من الحروف ما ينصبُ فقط، وهي سبعةٌ: الأول: (الواو) بمعنـى (مـع)، كقولـك: استوى المـاءُ والخشـبةَ، وجـاء البردُ والطيالسةَ، وكُنْتُ وزيداً كالأخوين، ولو تُركَتْ الناقـةُ وفصيلَها {لرضعها، أي: مع فصيلها}(٢). ولا تنصبُ (الواو) بمعنى (مع) إلاّ وقبلَها فعلٌ، نحو: استوى، من قولك: استوى الماءُ والخشبةَ"

الشرح:

المفاعيل خمسةٌ، تقدَّم منها أربعةٌ المفعولُ به والمفعـول المطلق، والمفعول له والمفعول فيه، وهو الظرف. وهذا الخامس قد شرع في الكلامِ عليه، وهو المفعول معه.

وهو الاسمُ المذكور بعد (واوٍ) بمعنى (مع) غيرِ مُتْبِعَةٍ، مسبوقةٍ بفعلٍ أو مُتَضَمِّنٍ معناه وحروفه، أو معناه دون حروفه. فخرج بقولنا: (بعد واو) الاسمُ الواقعُ مع (مع)، كقوله تعالى: ﴿ولا تَدْعُ مع اللّهِ إلهـاً آخَـرَ﴾(٣). وخرج بكون الواو بمعنى (مع) نحوُ: (رأيْتُ زيداً وَعَمْراً قَبْلَه). و(بكونها غير مُتْبِعَة) نحوُ: (مزجتُ عَسَلاً وماءً) لأن الحكمَ لعطفيَّتها لا لمعيَّتها، ولذلك توافَق ما قبلَها وما بعدها في الرفع والنصب والجرِّ، كقولك: مُزِجَ عسلٌ وماءٌ، وأعجبني عَسَلٌ وماءٌ، وعجِبْتُ من مزجِ عَسَلٍ وماءٍ. بخلافِ التي في (سَوَّيْتُ الماءَ والخشبةَ)، فإنَّ نصبَ ما// ١٢٩/أ بعدها لا يتبدَّلُ لتَبَدُّلِ نصبِ ما قبلها، كقولك: سوَّى الماءَ والخَشَبَةَ، وأعجبني تسويةُ الماءِ والخشبةَ.

---

(١) أما الضربُ الأول فهو الأحرف المشبهة بالفعل (إنَّ وأنَّ وكأنَّ ولكنَّ وليت ولعلَّ ولا النافية للجنس، والعاملة عمل ليس، وما العاملة عمل ليس) ينظر ص ٤٠٨ .

(٢) ما بين المعترضتين ساقط من أ وظ وب.

(٣) القصص/٨٨

وقُيِّدت الواو بكونها مسبوقةً بفعلٍ أو مُتَضَمِّنٍ معناه، احترازاً من الـواو الخاليـة من ذلك، نحو: (الماءُ والخشبةُ مستويان).

ويردُ الكلامُ عليه في مسائل:

المسألة الأولى: في الناصب له، وفيه خمسة مذاهب:

أحدها: ما ذهبَ إليه المصنِّف رحمه اللَّه تعالى أنَّه (الواو) التي بمعنى (مع)، لأنَّك لو قُلْتَ: (استوى الماءُ الخشبةَ)(١) بغير واوٍ لم يصح، وإذا قُلْتَ: (استوى الماءُ والخشبةَ) صحَّ. فلما دارتْ صحَّةُ الكلام مع الواو وجوداً وعدماً، دلَّ على أنها هي العاملةُ (كإلاَّ) في الاستثناء.

المذهب الثاني: أنَّ النصبَ بما قبل الواو من الفعل، أو ما في معناه بواسطة الواو. لأنَّ الواوَ صحَّحَتْ وصولَ الفعلِ إلى ما بعدها ـ فكان ذلك الفعلُ هو العامل ـ كهمزة النقل والتضعيف والباء المعدِّية ونحوَ ذلك.

المذهب الثالث: أنَّه منتصبٌ انتصاب الظروف، وهو مذهبُ (الأخفش)، لأنَّ (الواو) قامت مقام (مع)، ولم يُمكن إثباتُ الإعراب فيها، فكان الإعرابُ فيما بعد الواوَ، (كغير) في باب الاستثناء(٢)

المذهب الرابع: أنه منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ، وهو مذهب (أبي اسحاق الزجَّاج)، تقديره: استوى الماءُ ولابَسَ الخشبةَ(٣)؛ لأنَّ الفعل لازمٌ، والواو غيرُ معدِّيةٍ، بل معنى العطف باقٍ عليها، بدليل عدم جواز تقديمها مع صاحبها على الفعل، فلا يقال: وزيداً قُمْتُ، فيكون العطف حينئذٍ لفعلٍ مقدَّر.

المذهب الخامس: أنه منصوبٌ على الخلاف، وهو مذهب الكوفيِّين(٤)، لأنَّ

---

(١) في أ: (استوى الماء والخشبة)، وهو غلط، لأن التمثيل إنما هو لإسقاط الواو.

(٢) شرح الكافية ١/١٩٥. قال: "وقال الأخفش: نصبُه [المفعول معه] نصبَ الظروف، وذلك لأن الواو لما أقيمت مقام المنصوب بالظرفية ـ والواو في الأصل حرفٌ فلا يحتمل النصب ـ أُعطيَ النصبَ ما بعدها عاريةً، كما أعطيَ ما بعد (إلا) إذا كانت بمعنى (غير) إعراب نفس غير ..."

(٣) همع الهوامع ١/٢٢٠

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف/٢٤٨.

الاستواء مثلاً منسوبٌ إلى الماء، غيرُ منسوبٍ إلى الخشبةِ، وكان حقُّه: استوى الماءُ والخشبةُ، بالرفع، فلما خالفه صار التقديرُ: ساوى الماءُ الخشبةَ، والخلافُ ينصب كما نَصَبَ في الظرف إذا كان خبراً للمبتدأ، وكخَبَرِ (ما) الحجازية، فإن الأصل فيه أن يُجَرَّ بالباءِ، فلمَّا خالفَ الأصلَ نُصِب.

والصحيح من هذه المذاهب الخمسة الثاني، لِما ذُكر له من الدليل. وأمَّا مذهب المصنِّف رحمه اللَّه تعالى فضعيفٌ جدًّا. وإنَّما قدَّمتُه لكونِه مذهَبَ صاحب الكتاب الذي نحن بصددِ شرحه. لأنَّ ما ذكر له من الدليل منتَقِضٌ بهمزة النقل وبالتضعيف [وبباء](١) التعدية إذا قلْتَ: أقعدْتُ زيداً وقعَّدْتُه وقَعَدْتُ به، لو قلْتَ: (قَعَدتُ زيداً)،لم يصح،فقد دارتْ صحَّةُ الكلامِ مع هذه الثلاثةِ وجوداً وعدَماً وليسَتْ عامِلَةً//فكذلك (الواو). والحكمُ في (إلاَّ) في الاستثناء مختلفٌ على ما سنقف عليه ١٢٩/ب عن قريب إنْ شاء اللَّهُ تعالى. قلنا مَنْعَه، لأنَّ الواو لو كانت عاملةً لوجبَ اتصال الضمير بها، فقيل: (جلَسْتُ وكَ) كما يتَّصل بغيرها من الحروفِ العاملة نحو: (إنَّك ولك)، ولامْتنعَ(٢) الانفصالُ في نحو: (لو تركت أمّ الفصيلِ وإيَّاه لَرَضِعَها)، إذ لاعاملَ يليه منصوبُه، وهو بلفظ الانفصال إلاَّ في الضرورة. وسنقف على ذلك في الأسماءِ المُضْمَرة إن شاء اللَّه تعالى، ولأن (الواو) لو كانت العاملةَ بنفسِها لم تفتقِرْ إلى وجودِ عاملٍ قبلها.

وأمَّا كونُه منصوباً على الظرف فليس بصحيح، لعدم معنى الظرفيّة في (الواو) وما بعدها. وأمَّا كونُه منصوباً بفعل محذوفٍ فضعيفٌ لأن الفعل المذكور إذا صحَّ أن يعمل لم يُجعل العمل لمحذوفٍ، وقد صحَّ بدليل ما تقدَّم. وأمَّا (الواو) فغيرُ مانعةٍ من العمل لوجهَيْن:

أحدهما: أنَّ بها ارتباط الفعل بالاسم، فأثَّر فيه في المعنى، فلا يمتنعُ من تأثيره فيه لفظاً.

---

(١) ما بين الحاصرتين من المحقق وفي الأصل: (وبهمزة التعدية). وينظر ص٤٧٨ سطر ١١.

(٢) في أ وظ: (ولا يمتنع الانفصال ...) وليس بصحيح من حيث المعنى.

والثاني: أنها في العطف لا تمنعُ، كقولك: ضربْتُ زيداً وعَمْراً، فالناصبُ لِعَمْرو الفعلُ المذكور، لا (الواو) ولا فعلٌ محذوفٌ.

وأمَّا المذهب الخامسُ فحاصلُه أن الاسم الثاني غير مشاركٍ الأوَّل في الفعل المذكور، فلم يُرفع لذلك، بل يُنصب كما ينصب المفعول للخلاف. وهذا العذر ليس بعاملٍ، فلا يكونُ ناصباً له،ولأنَّ الخلاف لو أوجَب النصبَ، لجاز نصب المبتدأ لمخالفته الخبر. واللَّه أعلم.

المسألة الثانية: يشترط لانتصاب المفعول معه بعد الواو أن يتقدَّم فعلٌ أو ما تَضَمَّن معناه وحروفَه، أو معناه دونَ حروفه، كما مثَّل به المصنِّف رحمه اللَّه تعالى، من قوله: (استوى الماءُ والخشبَةَ) وما بعده. والذي تَضَمَّن معنى الفعل وحروفَه، كقولك: (أعجبني استواءُ الماءِ والخشبةَ، والماءُ مستوٍ والخشبةَ). والذي تَضَمَّن معنى الفعل دون حروفه، كقولك: (حَسْبُك وزيداً درهمٌ) أي: كافيك مع زيد. وقولِ الشاعر:

فَقَدْني وإيَّاهم، فإنْ أَلْقَ بعضَهم ... يكُونوا كتَعْجيلِ السَّنامِ المُسَرْهَدِ(١)

المسرهد: السمين. وقولِ الآخر، أنشده (أبو علي):

لا تَحبِسَنَّك أثوابي فقد جُمِعَتْ ... هذا رِدائيَ مَطْوِيًّا وسِرْبالا(٢)

وجعل (سربالاً) مفعولاً معه، وعاملُه (مطويًّا). وأجاز أن يكون عاملُه هذا.(٣)

---

(١) قدني: يكفيني. تعجيل: طبخ. والمعنى أن الشاعر يتوعد خصومه. قائل البيت أسيد بن إياس الهذلي (وليس في ديوان الهذليين). والشاهد فيه قوله: (قدني وإياهم)، فإن المفعول معه (إياهم) لم يتقدم عليه فعل، بل تقدم ما ضمن معنى الفعل دون حروفه وهو (قدني). شرح ابن الناظم/ ١١٠ العيني ٣/ ٨٤.

(٢) السربال: القميص. ولعل المعنى أنه مستعدٌّ للرحيل فقد جمع أثوابه. لم يعز البيت لقائل معيَّن. والشاهد فيه ورود المفعول معه بعد اسم تضمَّن معنى الفعل دون حروفه، وهو اسم الإشارة (هذا)، في قوله: (هذا ردائي مطوياً وسربالا). وذلك على ما أجازه الفارسي. وجعل بعضهم العامل فيه (مطوياً)فيكون مما تضمَّن معنى الفعل وحروفه. شرح ابن الناظم/ ١١٠، العيني٣/٨٦..

(٣) العيني ٣/ ٨٦. قال: "وأجاز أبو علي أن يكون العامل فيه قوله (هذا) ..."

وحصَر (الجرجاني) رحمه الله تعالى العمَل في //تقدُّم الفعل فقط على ١٣٠/أ الواو، وليس كذلك، فقد ذكر غيرُ واحدٍ من النحْويِّين أن تقدُّم الصفات وما ضُمِّن معنى الفعل دونَ حروفه، كتقدُّم الفعل في تسويغ نصب المفعول معه.

وقد يكون الفعل مقدَّراً، وهو كثيرٌ بعد (كيف وما) الاستفهامية كقولهم: (كيف(١) أنتَ وقصْعَةً من ثريدٍ؟)(٢)، و(ما أَنْتَ وزيداً؟) فالوجه الرفعُ، وبعضُهم ينصبه بفعل مقدَّرٍ بعد (كيف وما)، أي: كيف تكون وقصعَةً؟ وما يلابسُ زيداً؟ فلمَّا حُذِفَ الفعلُ انفصلَ الضمير المستكنُّ، ومثلُه قولُ الشاعر:

ما أنتَ والسَيْرَ في مَتْلَفٍ يُبَرِّح بالذَّكَرِ الضابط.(٣)

وقولُ الآخرِ:

الآن تَلْقى عُصَباً أعجاما فكيف أنت عَمْرُو والإقداما(٤)

ويقلُّ إضمارُ الفعل بعد غيرهما، كقول الشاعر:

أزمانَ قومي والجماعةَ كالذي لزِمَ الرِّحالةَ أن تَميلَ مَمِيلاَ(٥)

---

(١) (كيف) ساقطة من ظ، وهو سهوٌ لأنها موطن الشاهد.

(٢) سيبويه ٢٩٩/١، وفيه "...وقصعةٌ...." بالرفع. وشرح الكافية الشافية ٦٩٠/٢.

(٣) المتلف: القفر الذي يتلف سالكه ويهلكه. يبرِّح: يجهد. الذكر الضابط: الجمل القوي. والمعنى أنه يحذِّر نفسه من الإقدام على المخاطر، ويثبطُها. قائل البيت أسامة بن الحارث الهذلي. والشاهد فيه تقدير الفعل العامل في المفعول معه بعد (ما)، والتقدير (ما تكونُ أنتَ والسيرَ؟) (فالسيرُ) مفعول معه وعامله فعل محذوف مقدَّر. ديوان الهذليين ١٩٥/٢، سيبويه ٣٠٣/١،...

(٤) العُصَب: ج عُصبْة وهي الجماعة ما بين العشرة والأربعين. يحث الشاعر صاحبه ويحضه على الإقدام قبل المعركة. لم ينسب البيت لقائل معيَّن. والشاهدُ فيه حذف الفعل العامل في المفعول معه، وتقديره بعد (كيف)، في قوله: (كيف أنت والإقداما) والتقدير: كيف تكون أنت والإقدامَ. شرح عمدة الحافظ/٤٠٣.

(٥) لزم الرحالة: أمسك بها كي لا تسقط. الرحالة: الرحل أو السرج. والمعنى أن قوم الشاعر التزموا الجماعة وتمسكوا بها منعاً للفتنة أن تستشري، وذلك أيام فتنة عثمان. قائل البيت الراعي (عبيد بن حصين التميمي). والشاهدُ فيه إضمار الفعل العامل في المفعول معه (والجماعةَ)، وهو قليل بعد غير (كيف وأنت). والتقدير :أزمان كان قومي والجماعة.ديوان الراعي/٢٣٤، سيبويه٣٠٥/١،...

أنشده (سيبويه) رحمه اللّه تعالى، وجعل التقدير: أزمان كان قومي والجماعةَ، أي مع الجماعةِ. والرِّحالة: سَرْجٌ من جلودٍ ليس فيه خشبٌ، كانوا يتخذونَه للركض الشديد. وحكى (الصَّيْمَريّ) عن بعضهم: "كلُّ رجلٍ وضَيْعَتَهُ"(١) بنصب (ضيعة) على تقدير: يكون كلُّ رجلٍ وضيعتَه. ومثلُه ما جاء عن عائشة رضي اللّه عنها: "كان ينزل عليه الوَحْيُ وأنَا وإيَّاهُ في لِحافٍ".(٢)

ولا يجوز تقديمُ المفعول معه على عامله وفاقاً. فلا يُقال: والخشبةَ استوى الماءُ. وكذا تقدُّمُه على مصاحبه عند الجمهور. وأجازه (أبو الفتح بن جنِّي)،(٣) في كتاب (الخصائص)(٤)، واستَدَلَّ على ذلك بقول الشاعر:

جَمَعْتَ وفُحْشاً غيبةً ونميمةً ثلاث خصالٍ لستَ عنها بمُرعوي(٥)

وقولِ الآخر:

أُكْنيه حين أناديه لأُكْرِمَهُ ولا أُلَقِّبُه والسَّوءَةَ اللَّقَبَ(٦)

---

(١) شرح عمدة الحافظ/٤٠٦. قال: "كل رجلٍ وضيعتَه" بالنصب على تقدير: يكون كل رجلٍ وضيعتَه. حكاه الصيمري، والمشهور: وضيعتُه، بالرفع.

(٢) المستدرك للحاكم ٤/١٠ وفيه: "... وكان يأتيه وأنا وهو في لحاف واحد .." والجامع لأحكام القرآن ١٢/٢١٢ وفيه: "... وأنا مَعَهُ في لحاف .."

(٣) ينظر تجويزه في الخصائص ٢/٣٨٣

(٤) الخصائص: كتاب في أصول النحو وفقه العربية لأبي الفتح عثمان ابن جني المتوفى (٣٩٢)هـ. وهو في ثلاثة أجزاء مشهورٌ متداول. كشف الظنون ١/٧٠٦، هدية العارفين ١/٦٥٢.

(٥) المرعوي: الكاف عن القبيح. معنى البيت واضح وقائله يزيد بن الحكم الثقفي. والشاهد فيه جواز تقديم المفعول معه (وفحشاً) على مصاحبه غيبةً، في قوله: (جمعتَ وفحشاً غيبةً). وللبيت توجيه آخر عند ابن مالك، كما سيأتي. الخصائص ٢/٣٨٣، العيني ٣/٨٦،...

(٦) معنى البيت واضح، وهو ينسب لبعض الفزاريِّين. والشاهد فيه هنا جواز تقديم المفعول معه (والسوءةَ) على مصاحبه (اللقبَ) في قوله: (ولا ألقبه والسوءَةَ اللقبَ. وقد مرَّ هذا البيت سابقاً في معرض شاهد آخر في الصفحة ٣٤٣ ولكنه جاء ثمَّ مرفوع الرويّ، على توجيه آخر. ويوحي كلام البعلي أن هذا الشاهد مما ورد في (الخصائص) لابن جني، وليس كذلك. حماسة أبي تمام/١١٤٦، شرح ابن الناظم/١١١، ...

على رواية من نَصَبَ اللقبَ {والسُّوءَةَ. أرادَ: ولا أُلَقِّبه اللَّقَبَ والسوءَةَ، أي: مع السوءةِ، لأنَّ من اللَّقب}(١) ما يكون لغير سوءَةٍ، كتلقيب (الصدِّيق) رضي اللّه عنه (عتيقاً) لعتاقةِ وجهه أو نَسَبِه، أو لكونه عتيقاً من النار، فلهذا قال الشاعر: ولا أُلَقِّبه اللقبَ مع السوءةِ، أي: إنْ لَقَبْتُه لَقَّبْتُه بغير سوءة. قال شيخُنا رحمه اللّه تعالى: "ولا حُجَّة (لابن جني) في البيتين، لإمكان جعل الواو فيهما عاطفةً قدِّمت هي ومعطوفُها، وذلك في البيت الأول ظاهرٌ، وأمَّا البيت الثاني فعلى تقدير: ولا أُلَقِّبُه اللَّقبَ وأَسُوؤُه السُّوءَةَ، ثُمَّ حُذف ناصبُ (السوءة) كما حذف ناصبُ (العيون) في قول الآخر:// (فَزَجَّجْنَ الحواجبَ والعُيونا)(٢) أي: وكَحَّلْن العيون".(٣) /١٣٠

المسألة الثالثة: الاسم الواقع بعد (واوٍ) مسبوقة بفعل خمسةُ أضرب:

أحدها: ما نصبُه واجب على أنه مفعولٌ معه، وهو ما لا يمكن عطفُه على ما قبلَه لامتناعِ مشاركتِهِ إيَّاه، كقولك: (سرتُ والجبلَ، وسِرْتُ والحائطَ).

الثاني: ما يُختار نصبُه مفعولاً معه، مع جواز عطفِه، وهو ما كانَ في عطفه على ما قبله ضَعْفٌ، إمَّا من جهة اللفظ وإمَّا من جهة المعنى، {وإمَّا من جهة المعنى واللفظ}(٤).

أما الأول فنحو: (ذهبْتُ وزيداً) فرفعُ (زيد) بالعطف على الضمير المرفوع المتصل بدون فصل مرجوحٌ، فلذلك كان نصبُه مفعولاً معه راجحاً. وكذلك قولك: (مَرَرْتُ بك وزيداً)، فنصبُ (زيد) راجحٌ عند من أجاز العطف بدون إعادة

---

(١) ما بين المعترضتين ساقط من ظ.

(٢) هذا عجز بيت، وتمامه: إذا ما الغانيات برزن يوماً وزجَّجْنَ الحواجب والعيونا.
تزجيج الحواجب: تدقيقها وإطالتها. والمقصود: زججن الحواجب وكحلن العيون، وذلك بالحمل على المعنى. قائل البيت الراعي النميري، والشاهد فيه نصب المفعول به بفعل محذوف، في قوله: (فزجَّجْن الحواجب والعيونا) حيث نصب العيون بفعل محذوف، والتقدير: وكحّلن العيون.وللبيت رواية أخرى لا تمس الشاهد. ديوان الراعي النميري/٢٦٩، الخصائص ٤٣٢/٢،...

(٣) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٦٩٨/٢، بنصه.

(٤) ما بين المعترضتين ساقط من أ.

الجار، وواجبٌ عند الأكثرين، لأنهم منعوا العطف بدون إعادة الجار - على ما سنقف عليه إن شاء اللَّه تعالى - فيكون من الضرب الأول.

وأما الثاني: فمثالُ (الجرجانيّ) رحمه اللَّه تعالى: (لو تُركت الناقةُ وفصيلَها لرضعها)(١)، فالنصبُ راجحٌ لوجود شرطه مع عدم التكلُّف، والرفعُ بالعطف على الناقة ضعيفٌ، لافتقاره في صحَّةِ العطف إلى تكلُّف، وهو تقدير: لو تُركَتْ الناقة ترأمُ فصيلَها وتُرك فصيلُها يرضعُها لرضعَها، وهو تكلُّفٌ وتكثير عبارةٍ فلذلك كان ضعيفاً.

أمَّا الثالث، فنحو قولك: (الناقةُ لو تركَتْ وفصيلَها لرضعَها) فالرفع هنا أضعفُ من الذي قبله لما تقدَّم آنفاً. واللَّه أعلم.

الثالث: ما يجبُ عطفُه، ولا يجوز نصبُه مفعولاً معه لعدم كون الواو بمعنى (مع) مع صحَّة العطف بلا تَكَلُّف، وذلك نحو قولك (جاء زيدٌ يومَ السبت وعمرٌو يومَ الخميس).

الرابع: ما يُختارُ عطفُه {على نصبه، وهو ما أمكن عطفُه}(٢) بلا ضَعْفٍ، لا من جهة اللفظ ولا من جهة المعنى، كقولك: (جاء زيدٌ وعَمْرٌو)، ونصبُه جائزٌ على الإعراضِ عن التشريك، والقصدِ إلى مجرَّد المصاحبة، كقولك: (جَاء زيدٌ وعَمْراً).

الخامس: لا يصحُّ عطفُه ولا نصبُه مفعولاً معه. وذلك ما لم يشارك الأولَ في حكمِه، ولا (الواو) فيه بمعنى (مع)، فيُنْصَبُ بفعلٍ مُضْمَرٍ يدلُّ عليه سياقُ الكلام، كقول الشاعر:

عَلَّفتُها تِبْنَاً وماءً بارداً ... حتَّى غَدَتْ هَمَّالةً عَيْنَاها(٣)

---

(١) وورد هذا التمثيل في سيبويه ١/٢٩٧.

(٢) ما بين المعترضتين ساقط من أ وظ

(٣) هَمَّالة: من هملت العين إذا صبَّت ماءها. معنى البيت واضح، وهو لم يُعزَ لقائل معيَّن. والشاهدُ فيه عدم جواز النصبِ والعطفِ بعد الواو، لأنها ليست بمعنى (مع)، ولأنَّ الثاني لا يشارك الأول في حكمه. وذلك في قوله: (علَّفتُها تبناً وماءً)، (فماء) منصوبة بفعل محذوف =

وقولِ الآخر:

ورَأَيْتِ زوجَكِ في الوغى   مُتَقَلِّداً سَيْفاً ورُمْحاً(١)

فالتقدير في البيت الاول: وسَقَيْتُها ماءً بارداً، وفي البيت الثاني: وحاملاً رمحا. واللّهُ أعلمُ.

(إلاَّ) - الاستثناء

قال رحمه اللّه تعالى//: "والثاني (إلاَّ) في الاستثناء. والاستثناءُ إخراجُ ١٣١/أ الشيء مِمَّا دخَل فيه غيرُه، كقولك: جاءني القومُ إلاَّ زيداً. أخرجْتَه من المجيء. و(إلاّ) تنصب الاسم الذي لا يتعلَّق بما قبلها بوجهٍ، (كزيد) في قولك: جاءني القومُ إلاَّ زيداً، وما جاءني أحدٌ إلاَّ زيد، وما جاءني أحدٌ إلا زيداً".

الشرح: أي الثاني من الحروف السبعة الناصبة (إلاَّ) في الاستثناء. {ويردُ الكلامُ على ذلك في مسائل:

المسألة الأولى: في حدِّ الاستثناء}(٢). وهو (استفعالٌ) من (ثنيتُ) عليه، أي: عطفْتُ والْتَفَتُّ، لأنَّ المخرجَ لبعض الجملة عاطفٌ عليها بانقطاع بعضها عن الحكم المذكور.

والاستثناء نوعان: مُتَّصلٌ ومنقطعٌ. وقد اختلفت العباراتُ في حدِّ المتصل، فقيل: إخراجُ ما لولا إخراجُه لتناوله الحكمُ المذكور. وقيل: إخراجُ بعض الجملة من الجملة بلفظ (إلاَّ) أو ما يقوم مقامه. وقيل: ما لا يدخل في الكلام إلاَّ لإخراج بعضِه، ولا يستقلُّ بنفسِه. ومنها حدُّ المصنِّف رحمه اللّه تعالى، وهو من أقرب الحدود لو قال:

= تقديره: وسَقَيْتُها ماء. الخصائص ٤٣١/٢، الإنصاف/٦١٣،...

(١) متقلداً: معلَّقاً السيف في عنقه كالقلادة، ويكون للسيف. قائل البيت عبد اللّه بن الزبعرى. والشاهدُ فيه عدمُ جواز نصب ما بعد الواو ولا عطفه، لأن الواو ليست بمعنى (مع)، كما أن الثاني لا يشارك الأول في حكمه، وذلك في قوله: (متقلِّداً سيفاً ورُمْحاً)، (فرمحاً) منصوبة بعامل محذوف تقديره: وحاملاً رمحاً. ديوان ابن الزبعرى/٣٢، معاني القرآن للاخفش/٢٥٥،...

(٢) ما بين المعترضتين ساقط من أ وظ.

إخراجُ الشيءِ (بإلاَّ) أو إحدى أخواتها مما دخل فيه غيرُه. {لِيَخْرُجَ التخصيص بالصفة والشرطِ ودليلِ العقل ونحو ذلك.

وقوله: (إخراج الشيء) يدلُّ على دخوله، وقوله (مما دخلَ فيه غيرُه)}(١) يدلُّ على أنَّه غيرُ داخلٍ فيما دَخَلَ فيه غيرُه، فكونُه داخلاً غيرَ داخل متناقض، فالتحقيقُ في ذلك أن المستثنى داخلٌ لفظاً غيرُ داخلٍ معنًى، فالاستثناء أخرجَه عن الإرادة. فإذا قلْتَ: (له عليَّ عشرةٌ إلا ثلاثةً)، فالثلاثةُ مخرجةٌ من لفظ (العشرة) الذي دخلَتْ فيه السبعةُ) لفظاً وإرادة.

وقولُه: (إخراجُ الشيء) يعمُّ المفردَ ـ كما مَثَّلْنا ـ والجملةَ، كقولك: ما مررْتُ بأحدٍ إلاَّ زيدٌ خيرٌ منه. وقوله: (مما دخل فيه غيرُه) يشمَلُ التامَّ والمفرغ، كقولك: ما قامَ إلاَّ زيدٌ، (فزيدٌ) مُخْرَجٌ من المستثنى منه مقدَّراً في قوَّة المنطوق، والتقدير: ما قام أحدٌ إلا زيدٌ.

وأمَّا الاستثناء المنقطع فهو الإخراجُ (بإلاَّ أو غير أو بَيْدَ) لما دخل في حكم دلالة المفهوم. كقوله تعالى: ﴿**ما لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إلاَّ اتِّبَاعَ الظنِّ**﴾(٢)، وقوله صلَّى اللَّه عليه وسَلَّم: (**أنا أفصَحُ مَنْ نطَقَ بالضَّاد بيد أنِّي من قُرَيشٍ واسْتُرْضِعْتُ في بني سَعْدٍ**)(٣) وكقولك: (ما عندي رحلٌ غيرَ فَرَسٍ). فخرج بقولنا (إخراجٌ بإلاَّ أو غير أو بَيْدَ) الاستدراك (بلكن) ولا يُسَمَّى استثناءً في الاصطلاح، كقوله تعالى: ﴿**مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ**﴾(٤). وخرج بقولنا: (لما دخَلَ في دلالةِ المفهوم)// الاستثناءُ المتَّصلُ فإنَّه ١٣١/ب إخراجٌ لما دخل في دلالةِ المنطوق.

---

(١) ما بين المعترضتين ساقط من ب.

(٢) النساء/١٨٧

(٣) الفائق في غريب الحديث ١٢٣/١. وفيه: قال: "وفي حديثه: أنا أفصح العرب بيد أني من قريش ونشأتُ في بني سعد بن بكر. وروي: مَيْدَ أني".

(٤) الأحزاب/٤٠

والاستثناء المنقطع أكثر ما يأتي مفرداً كما تقدَّم، وقد يأتي جملةً، كقوله تعالى: ﴿لَسْتَ عليهم بمسَيْطرٍ. إلا من تولّى وكَفر. فيعذِّبُه اللّهُ العذابَ الأكْبَرَ﴾(١). (فمن تولّى) مبتدأ، و(كَفَر) معطوفٌ على الصلة، و(يعذِّبه) الخبرُ، ودخلت (الفاء) لتضمُّنِ المبتدأ معنى الشرط، هكذا ذكره (ابن خروف). وجعل (الفراء)(٢) من هذا القبيل قولَه تعالى: ﴿فشَرِبُوا منه إلاَّ قليلٌ مِنْهُمْ﴾(٣) بالرفع في قراءة بعضهم، أي: قليل منهم لم يشرب. ويمكن أن يكون من ذلك قولُه تعالى: ﴿إلاَّ امْرَأتُكَ﴾(٤) بالرفع على قراءة (ابن كثير وأبي عَمْرو). ويكون الاستثناء على هذا التوجيه في الرفع والنصب من ﴿فأَسْرِ بأَهْلِكَ﴾(٥)، وهو أولى من أن يُسْتَثنى المنصوب من (أهلك)، والمرفوعُ من (أَحَد). واللّه أعلم.

المسألة الثانية: أصل أدوات الاستثناء (إلاَّ)، لوجهَيْن:

أحدهما: أنها حرفٌ. والموضوع لإفادة المعاني الحروفُ كالنفي والاستفهام والنداء.

الثاني: أنها تقع في جميع أبواب الاستثناء فقط، وغيرُها يقع في أمكنةٍ مخصوصةٍ منها، وتستعملُ في أبواب أخر.

ولا تكونُ (إلاَّ) بمعنى (الواو)؛لأنَّ الاشتراك على خلافِ الأصلِ، وما صَحَّ منه

---

(١) الغاشية/٢٢-٢٤

(٢) معاني القرآن للفراء ١/١٦٦-١٦٧

(٣) البقرة/٢٤٩، من قوله تعالى: ﴿فلما فصل طالوتُ بالجنودُ قال إنَّ اللّه مبتليكم بنهرٍ فمن شرب منه فليس مني ومن لم يطعمْه فإنه مني إلا من اغترف غرفةً بيده فشربوا منه إلا قليلاً منهم...﴾. قرأ بالرفع "فشربوا منه إلا قليلٌ" أُبَي والأعمش. القراءات الشاذة لابن خالويه/١٥.

(٤) (٥) هود/٨١، من قوله تعالى: ﴿قالوا يا لوط إنا رسُل ربِّك لن يصلوا إليك فأسْرِ بأهلك بقطْعٍ من الليل ولا يلتفِتْ منكم أحدٌ إلاَّ امرأتَك إنَّه مصيبُها ما أصابهم إن موعدهم الصبحُ أليس الصبحُ بقريب﴾. قرأ "إلا امرأتُك" بالرفع ابن كثير وأبو عمرو، بالرفع على البدل من (أحد) .. وقرأ الباقون بالنصب على الاستثناء من الإيجاب في قوله "فأسْرِ بأهلِك". الكشف عن وجوه القراءات ١/٥٣٦، التيسير في القراءا ت السبع/١٢٥.

عن العرب يُحفظ ولا يُقاسُ عليه، لأن الواو موضوعُها التشريك، و(إلاَّ) موضوعُها المخالفة، فهما ضِدَّان. قال الكوفيون: تكون بمعنى (الواو)(١)، لوقوعهما موقعَ (الواو) في قوله تعالى: ﴿لِئلاَّ يكونَ للناسِ عليكم حُجَّةٌ إلاَّ الذين ظَلَمُوا﴾(٢)، وقولِه تعالى: ﴿لا يُحبُّ اللّهُ الجهرَ بالسوء إلا من ظُلِم﴾(٣).

وقولِ الشاعر:

وكلُّ أخٍ مفارقُه أَخُوهُ   لَعَمْرُ أبيكَ إلاَّ الفرقدان(٤)

والصَّحيحُ الأوَّلُ. والاستثناء في الآيتين منقطعٌ، فأمَّا البيتُ، فيحتمل أن يكون (الفرقدان) منصوباً على لغة من أجرى المثنَّى مجرى المقصور.

المسألة الثالثة: المستثنى (بإلا) ينقسم إلى مُفَرَّغ وغيرِ مفرَّغ. فغيرُ المفرَّغ هو الذي أشار إليه المصنِّف رحمه اللَّه تعالى بقوله: "لا يتعلَّقُ بما قبلَها بوجهٍ". والمفرَّغ ما ليس كذلك، ويأتي في موضعه إن شاء اللَّه تعالى.

ثم غيرُ المفرَّغ ينقسمُ إلى مستثنىً من موجَبٍ ومن مَنْفِيّ. فأمَّا المستثنى (بإلا) من موجب، فيجبُ نصبُه عند الجمهور. واختُلف في الناصب له على أربعة مذاهب:

الأول: أن الناصب (إلاَّ)،لأنها حرفٌ مختصٌّ بالأسماء غيرُ منزَّلٍ منها منزلةَ الجُزء. وما كان كذلك فهو عاملٌ//(ككان وأخواتها وحرف النداء) وغير ذلك. ١٣٢/أ

المذهب الثاني: أنه منصوبٌ بالفعل المقدَّم، وما في معناه بواسطة (إلا)، لأنَّ

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف/٢٦٦.

(٢) البقرة/١٥٠. من قوله تعالى: ﴿ومن حيث خرجْتُ فولِ وجهك شطر المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره لئلا يكون للناس عليكم حجَّةً إلا الذين ظلموا منهم فلا تخشوهم واخشوني ولأتم نعمتي عليكم ولعلكم تهتدون﴾.

(٣) النساء/١٤٨

(٤) الفرقدان: نجمان قريبان من القطب الشمالي لا يفترقان. والمعنى أن كل صاحبين سيفترقان في هذه الدنيا لا محالة سوى الفرقدين. قائل البيت عمرو بن معد يكرب الزبيدي. والشاهد فيه مجيء (إلا) بمعنى (الواو) على مذهب الكوفيين، في قوله: (... إلاَّ الفرقدان). وقد رُدَّ قول الكوفيين بتوجيه آخر للبيت كما سنرى. ديوان عمرو بن معد يكرب/١٧٨، سيبويه ٢/٣٣٤،...

الفعل هو الأصلُ في العمل ولا يصل هنا إلى المستثنى بنفسه، و(بإلاّ) وَصَلَ إليه، فصار كواو (مع)، وكحروفِ الجرِّ. ويدلُّ على ذلك أن (غَيْراً) في الاستثناء منصوبةٌ بالفعلِ من غير واسطة، لمَّا كانت مُبْهمةً كالظرف واتصل الفعل بها بنفسه، وليس ثَمَّ ما يصحُّ عملُه فيها إلا الفعلُ.

المذهب الثالث: مذهبُ الكوفيِّين أنَّ (إلاَّ) مركَّبةٌ من (إنْ، ولا) فإذا نَصَبتْ كان (بإنْ) وإذا رفعتْ كان (بلا)(١).

المذهب الرابع: مذهب (الكسائي) أنَّه منصوبٌ على التشبيه بالمفعول كالتمييز.(٢)

والصحيحُ الأولُ لِمَا ذُكر. وأمَّا الثاني فلا يصح لأن الفعلَ قد يكون لازماً (كقام القومُ إلاّ زيداً)، والنصبُ إنما يكون بالمتعدي. وقد يكون متعدِّياً إلى واحدٍ أو اثنين أو إلى ثلاثة، فلا يزيدُ ما هو مُتَعَدٍّ إليه، و(إلا) ليست مِمَّا يُعَدّي فبَطَل أن يكونَ النصبُ بالفعل. وأمَّا الثالث فباطلٌ من ثلاثةِ أوجه:

أحدها: أنَّ دعوى التركيب على خلاف الأصل، فلا يُصار إليه إلا بدليلٍ ظاهرٍ، ولا دليلَ بحالٍ، بل تحكُّمٌ محضٌ.

والثاني: أنَّه لو سُلِّم ذلك لم يلزمْ بقاءُ حكمِ كلٍّ واحدٍ من المفردَيْن، كما في (لولا وكان) وغيرهما، لأن التركيب يُحدثُ معنى لم يكنْ، وبحدوثِه يبطل العمل.

والثالث: أن النصب (بإنَّ) فاسدٌ، لأنها إذا نَصَبَتْ افتقرتْ إلى خَبَر.

وأمَّا مذهب (الكسائي) فضعيفٌ من جهة أنه جَعَل الناصبَ له معنويَّاً، والنصبُ (بإلاَّ) نصبٌ بعاملٍ لفظيّ، واللفظيُّ أولى من المعنوي، لأن اللفظيَّ أصلٌ والمعنوي فرعٌ، والفرعُ لا يصارُ إليه مع وجود الأصل.

---

(١) التبيين عن مذاهب النحويين/٤٠٠. قال: "قال الفراء: (إلا) مركبة من (إن) و(لا)، فإذا نصبت نصبتْ بإن، وإذا رفعت كانت (لا) للعطف"، وكذا ورد في: الاستغناء في الاستثناء للقرافي/٦٧، لكنه لم ينسب الحكم لمذهب الكوفيين.

(٢) التبيين عن مذاهب النحويين/٤٠٠، بنصه. وكذا في: الاستغناء في الاستثناء للقرافي/٦٧، لكنه لم ينسبه للكسائي.

فإنْ قيل: لا نُسَلِّمُ أنَّ (إلاَّ) مختصَّةٌ بالأسماءِ، لأنَّ دخولَها على الأفعالِ ثابتٌ، كقولك: (أَنْشُدُكَ اللَّه إلاَّ فَعَلْتَ كذا، وما تأتيني إلا قُلْتَ كذا، وما تكلَّم زيدٌ إلا ضَحِكَ)، ولأنها لو كانت عاملةً لاتَّصل بها الضمير، ولعَمِلَت الجرَّ قياساً على نظائرها. فالجواب أنَّ (إلاَّ) إنما تدخل على الفعل إذا كان في تأويل الاسم، فمعنى أنشُدُك اللَّهُ إلاَّ فَعَلْتَ، أي: ما أسألك إلا فِعْلَكَ. ومعنى ما تأتيني إلا قُلْتَ خيراً، وما تكلَّم زيدٌ إلا ضحك: ما تأتيني إلا قائلاً، وما تكلَّم زيدٌ إلا ضاحكاً. فلم يقدحْ ذلك في اختصاصها بالأسماء كما لم يقدحْ من اختصاص الإضافة بالأسماءِ الإضافةُ إلى الفعل(١) المؤول بالمصدر، نحو [قوله تعالى]: ﴿**يومَ يقومُ الناسُ//لربِّ** ١٣٢/ب **العالمين**﴾(٢) و﴿**يومَ يَأْتِي لا تَكَلَّمُ نفسٌ إلاَّ بإذنه**﴾(٣)، ونحو ذلك. فالقولُ: إن النصبَ (بإلاَّ)، أقلُّ تَكَلُّفاً وأسلمُ عن المعارض.

وقال الإمام (أبو الحسن بن عصفور): فإن كان الكلام الذي قبل (إلاَّ) موجباً جاز في الاسم الواقع بعد (إلا) وَجْهَان، أفصَحُهما النصبُ على الاستثناء. والآخر: أن تجعله مع (إلاَّ) تابعاً للاسمِ الذي قبلَه، فتقول: (ما قام القومُ إلا زيداً) تنصب (زيداً، وترفعه، وعليه تُحمَل قراءةُ من قرأ: ﴿**فشَرِبُوا منه إلا قليلٌ منهم**﴾(٤) بالرفع. وفي صحيح (البخاري): "فلما تَفَرَّقُوا أحْرَمُوا كلهم إلاَّ أبو قتادة"(٥). واللَّه أعلم.

المسألة الرابعة: اتفق العلماءُ على أن استثناء الكلِّ باطلٌ، وعلى أن استثناء الأقلِّ جائزٌ. ثم اختلفوا في النصف والأكثر. فقال (أبو البقاء) رحمه اللَّه: "ولا يجوز عند جمهور النحويِّين أن يكون المستثنى أكثرَ من النصف"(٦). وقال

(١) في الأصل (الاسم المؤول بالمصدر)، وهو غلط.

(٢) المطففين/٦ (٣) هود/١٠٥

(٤) البقرة/٢٤٩. وينظر تخريج القراءة في الصفحة ٤٨٧.

(٥) صحيح البخاري/باب الإحصار وجزاء الصيد ١٦. قال: "عن قتادة عن أبيه: فلما انصرفوا أحرموا كلهم إلا أبا قتادة لم يُحْرِم" وللحديث روايات أخرى كثيرة ليس فيها رواية للرفع، فلا شاهد فيها على ما ذهب البعلي.

(٦) الاستغناء في الاستثناء/٤٥١، ولكن القول ليس منسوباً فيه لأبي البقاء العكبري. وفي همع =

شيخُنا رحمه اللّه تعالى: "ولا يمتنع استثناءُ النصفِ خلافاً لبعض البصريين، والأكثرِ وفاقاً للكوفيِّين"(١). وقال الإمام (أبو اسحاق الزجاج): "لم يأتِ الاستثناء إلاَّ في القليل من الكثير"(٢). وقال (ابن جنِّي): "لو قال قائلٌ: مئةٌ إلا تسعةً وتسعين، ما كان مُتكلِّماً بالعربية، وكان كلامُه عِيًّا ولُكْنَةً"، وقال: (القُتَبيّ): "يقال: صُمْتُ الشهرَ إلا يوماً واحداً، ولا يقال صُمْتُ الشهرَ إلاَّ تسعةً وعشرين يوماً. وتقول: لقيتُ القومَ جميعَهم إلا واحداً أو اثنين، ولا يجوز: لقيتُ القومَ إلاَّ أكثرَهم". وحُكي عن (درستويه) النحوي: أنَّه لا يجوز فيما زاد على النصف"(٣)، وقال (أبو الحسن بن عصفور) في (المقرَّب)(٤) الكتاب المشهور له: "والمخرجُ لا يكونُ إلا النصفَ وما دونه"(٥).وقال (أبو حنيفة ومالك والشافعي) وأكثر الفقهاء والمتكلمين: يجوز استثناء الأكثر(٦)، كقوله تعالى: ﴿فَبِعِزَّتك لأُغْوِيَنَّهم أَجْمَعين. إلاَّ عِبادَك منهم المُخْلَصِين﴾(٧)وقال في آيةٍ أخرى:﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلاَّ مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الغَاوِينَ﴾(٨) فاستثنى كلَّ واحدٍ من الآخر، وأيُّهما كان أكثرَ حصل المقصود.

= الهوامع ٢٢٨/١ الكلام بمعناه لا بنصه، وهو منسوب للبصريين عامة.

(١) الاستغناء في الاستثناء/٤٥١، عرض المؤلف ثمَّ آراء البصريين والكوفيين ولكنه لم ينسب القول لابن مالك، وإنما نسبه للزيدي في شرح الجزولية.

(٢) شرح الكافية ٢٤٠/١، والكلام ثَم بمعناه وليس بنصه، كما أنه ليس منسوباً للزجاج بل للبصريين عامة. وكذا في الهمع ٢٢٨/١.

(٣) الاستغناء في الاستثناء/٤٤٢. قال: "وذهب القاضي أبو بكر في آخر أقواله والحنابلة وابن درستويه النحوي، إلى المنع من ذلك [استثناء الأكثر]."

(٤) المقرَّب: كتاب في النحو ألفه ابن عصفور، علي بن مؤمن الحضرمي المتوفى سنة (٦٦٣)هـ. وللمبرِّد أيضاً كتاب بهذا الاسم، والمشهور هو كتاب ابن عصفور، وهو محقَّق مطبوع. كشف الظنون ١٨٠٥/٢.

(٥) المقرب لابن عصفور ١٦٦/١ .

(٦) الاستغناء في الاستثناء/٤٤٢. قال: "وذهب أصحابنا وأكثر الفقهاء والمتكلمين إلى صحة استثناء الأكثر .."

(٧) سورة ص/٨٢-٨٣ (٨) الحجر/٤٢

وقولِ الشاعر:

أدُّوا التي نقصَت تسعين من مئةٍ ثم ابعثـوا حَكَمـاً بالحقِّ قـوَّاما(١)

ولأنَّه إذا جاز استثناء الأقل، جـاز اسـتثناء الأكثـر، لأنـه رفـعُ بعضِ مـا تناولـه اللَّفظُ، فجاز في الأكثر كالتخصيص.

والأول أظهـرُ، لأنَّ المسـألة لـغويَّةٌ، وقد أنكـر أهـلُ اللغـة//جواز ذلك لما ١٣٣/أ تقدَّم، وإذا كان ليس من اللغة فلا يُقبل، ولو جازَ استثناء الأكثر لجازَ في كلِّ ما نُقل عنهم أنه لا يجوز فيه. وأمَّا الآية التي احتجُّوا بها فعنَها جوابان:

أحدهما: أنه استثنى في إحدى الآيتين المخلصين من بني آدم، وهم الأقل، وفي الأخرى استثنى الغاوين من جميع العباد، وهم الأقلُّ أيضاً، فإنَّ الملائكة من عبادِ اللَّهِ تعالى. قال اللَّه تعالى: ﴿**بل عبادٌ مُكْرَمُون**﴾(٢) وهم غيرُ غاوين.

الثاني: أن قوله تعالى: ﴿**إلاَّ مَنِ اتَّبَعَكَ مِن الغَاوين**﴾(٣) استثناءٌ منقطع بمعنى (لكن)، بدليل أنه قال في الآية الأخرى: ﴿**وما كانَ لِي عَلَيْكُم مِن سُلْطان إلاَّ أن دَعَوْتُكُم فاسْتَجَبتُم لي**﴾(٤) وأما البيتَ فليس فيه استثناء، وليس هو من كلام العرب. قال (ابن فضَّال) النحويّ: "هذا بيتٌ موضوعٌ ولم يثبُتْ عن العرب"(٥).

أمَّا القياسُ في اللغة فغيرُ جائز، ولو كان جائزاً فهو هنا جمعٌ بغير عِلَّة،ويعارض

---

(١) المعنى: أدُّوا تتمة التسعين لتصبح مئة وهي الدية الكاملة. قائل البيت أبو مكعت أخو بني سعد ابن مالك. والشاهد في البيت - بحسب مفهوم الفقهاء والمتكلمين – أنه يجوز استثناء الأكثر، فقد استثنى هنا التسعين من المئة، وهي أكثر من النصف، في قوله: (أدُّوا التي نقَصَتْ تسعين من مئة). والذي نراه أنه ليس هنا استثناء أصلاً كما سيذكر البعلي بعد قليل. خزانة الأدب ٢٩٧/٤.

(٢) الأنبياء/٢٦، من قوله تعالى: ﴿وقالوا اتخذ الرحمن ولداً سبحانه بل عباد مكرمون﴾.

(٣) الحجر/٤٢ (٤) إبراهيم/٢٢

(٥) ونقول: بل الأرجح أنه قد ثبت عن العرب، فالبيت ليس يتيماً مفرداً، بل هو من جملة أبيات تدور حول حادثة وقعت بين حيين من العرب. وترجيحنا لثبوت البيت لا يعني الإقرار بالحكم النحوي الذي استنبطه بعضهم منه. تنظر تفصيلات الخبر في خزانة الأدب ٢٩٧/٤.

بقياسٍ، فيقال: إذا لم يجزْ استثناء الكل فلا يجوزُ استثناءُ الأكثرِ. والفرقُ بين القليل والكثير أنَّ العربَ استعملوه في القليل دون الكثير، فلا يُقاسُ في لغتهم ما أنكروه على ما حسَّنُوه وجَوَّزوه، واللَّه أعلم.

واعلمْ أنه لا يجوز أن يكونَ المستثنى منه إلاَّ مختصَّاً، لو قلْتَ: (قام رجالٌ إلا زيداً) لم يجزْ لعدمِ الفائدةِ، وكذا لا يجوز أن يكونَ المستثنى إلا مختصَّاً، لو قلْتَ: (قام القومُ إلاَّ رجالاً) لم يجزْ، نصَّ على المسألتين (أبو الحسن بن عصفور).

الاستثناء المنفي والمفرَّغ

وأمَّا المستثنى(بإلاَّ) من غيرموجب، **فقد ذكره المصنِّف رحمه اللَّه تعالى، فقال:**

"ويجوزُ في النفي والاستفهامِ والنهيِ أَنْ يُجْعَلَ ما بعد (إلا) تابعاً لما قبلها على البدل، فتقول: (ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ، وهل مرَرْتَ بأحدٍ إلاَّ زيدٍ). وحكمُ النهي حكمُ النفيِ كقولِه تعالى: ﴿**ولا يَلْتَفِتْ مِنْكم أحدٌ إلاَّ امرأتَك**﴾(١)، قُرئ بالرفع والنصب، فإن تعلَّق الاسمُ الواقعُ بعد (إلاَّ) بما قبلها لم تعمل فيه، تقول: (ما جاءني إلا زيدٌ)، فلا يكونُ لها سبيلٌ على (زيد)، لأنه فاعلُ (جاءني). وكذا (ما ضربْتُ إلا زيداً، وما مَرَرْتُ إلا بزيد)، ليس لِـ (إلاّ) في شيءٍ من ذلك عملٌ".

الشرح: المستثنى منه موجَبٌ وغيرُ موجَب، فالموجَبُ تقدَّم حكمُه، وغير الموجب فيه مسائل:

المسألة الأولى: أن يتقدَّم على المستثنى منه، كقولك: (ما قام إلا زيداً أحدٌ، ولا يَقُم إلا زيداً أحدٌ، وهل قام إلا زيداً أحدٌ)، فيجب النصبُ. هذا الذي حكاه أكثرُ المصنِّفين، ومنه قول الكميت//: /١٣٣

فما لي إلاَّ آلَ أحمدَ شِيعةٌ ومالي إلاَّ مَذْهَبَ الحَقِّ مَذْهبُ(٢)

---

(١) هود/٨١. ينظر تخريج القراءة في الصفحة ٤٨٧.

(٢) الشيعة: الأنصار والأعوان. معنى البيت واضح، والشاهد فيه نصبُ المستثنى إذا تقدَّم على المستثنى منه المنفي، في قوله: (إلا آلَ .. إلا مذهَب). شرح هاشميات الكميت/٥٠، الإنصاف/٢٧٥،...

وقد يرفع على تفريغ العامل له، ثم الإبدال منه(١). قال (سيبويه): "وحدَّثني يونُس أن قوماً يُوثَق بعربيَّتهم يقولون: (ما لي إلا أبـوك نـاصرٌ) فيجعلـون (نـاصراً) بـدلاً"(٢). ومنه قول (حسان) رضي اللَّه عنه:

لأنَّهُمُ يَرْجـون منــك شَـفاعةً   إذا لـم يكُـنْ إلاَّ النبيُّـون شـافعُ(٣)

وأنشد (الفراء) رحمه اللَّه تعالى قولَ (ذي الرمَّه) يصف صيَّاداً:

مُقـزَّعٌ أطلـسُ الأطمارِ ليس له   إلاّ الضِّـراءُ وإلا صَيْدُها نَشَـبُ(٤)

مقزَّع: أي سريع خفيف، وأطلس الأطمار: أي: خَلِقَها، والضِّراء جمع ضِـرْو، وهـو الضاري من أولاد الكلاب، كذئب وذئاب، والنشب: المـالُ. وأنشـد (أبـو الحسـن بـن عصفور) ـ مستشهداً على ذلك ـ قولَ الشاعر:

رَأَتْ إخوتي بعد الولاءِ تفرَّقُوا   فلـم يبـقَ إلاَّ واحـدٌ منهمُ شَفْرُ(٥)

شَفْر: أي أحد، وما بالدار شفرٌ، أي: أَحَدٌ، عن (الكسائي).

فإذا تقدَّم المستثنى على صفة المستثنى منه ففيه مذهبان:

---

(١) أي قد ترفع (آل ـ مذهب الحق) على أنها مبتدأ، وتكون (شيعة، مذهب) بدلاً منها.

(٢) سيبويه ٢/٣٣٧، قال: "وحدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولـون: (مـالي إلا أبـوك أحدٌ) فيجعلون (أحداً) بدلاً".

(٣) البيت في مديح الرسول (ص). والشاهدُ فيه جـواز رفـع المسـتثنى علـى البـدل إذا تقـدَّم علـى المستثنى منه، (فشافع) بدلٌ من النبيين) في قوله: (إذا لم يكن إلا النبيون شافع). ديوان حسـان بـن ثابت ١/٢٦٧، وفيه: (إلا النبيين) فلا شاهد. العيني ٣/١١٤، التصريح ١/٣٥٥،...

(٤) مقزَّع: خفيف الشعر، والمتهيئ للعدو. أطلس الأطمـار: مغبر الثيـاب. يصـف الصيـاد بـالفقر والعـوز وتفرغِه للصيد. والشـاهدُ فـي البيـت جـواز رفـع المسـتثنى المتقـدم علـى المسـتثنى منـه المنفي، في قوله: (ليس له إلا الضراءُ نشبُ)، (فنشبٌ) بدلٌ من (الضراء) التـي هـي اسـم (ليـس). وهذا على خلاف القياس كما في البيتين السابقين أيضاً. ديوان ذي الرمة ١/١٠٠، وفيه (ليـس لـه إلا الضراءَ... نشب)، فلا شاهد. خزانة الأدب ٣/٢٨٩.

(٥) يشير الشاعر إلى تفرق إلى إخوته وأصحابه بعد اجتماع شـمل. لـم يُعز البيـت لقـائل معيـن. والشاهدُ فيه جواز رفع المستثنى المتقدم على المستثنى منه المنفي، في قولـه: (لـم يبـق إلا واحدٌ شفر). فقد رفع (شفر) على البدلية من (واحد) وهو فاعل. لسان العرب/ شفر، همع الهوامع ١/٢٢٥،...

أحدهما: أنَّه لا يُكتَرَثُ [بالصفةِ](١)، بل يكون الحكم مع وجود[ها] كما هو مع عدمـ[ـها]، على ما سيأتي إن شاء اللَّه تعالى، كقولك: (ما فيها رَجلٌ إلاّ أباك صالحٌ)، وهذا رأي (سيبويه)(٢).

والثاني: أنَّه لا يُكتَرَثُ بتقدُّم الموصوف، بل يقدَّرُ المستثنى متقدِّماً بالكليَّةِ عن المستثنى منه، فيكون نصبه راجحاً، وهو اختيارُ (المبرِّد)(٣)، وعند شيخنا (أبي عبد اللَّه بن مالك) هما متساويان. واللَّه أعلم.

المسألة الثانية: أن يتأخَّر(٤) عن المستثنى منه، وليس هو منقطعاً ولا مفرَّغاً، كما مَثَّله المصنف ـ رحمه اللَّه وإيانا ـ الثلاثةَ(٥)، فإن البدلَ ممَّا قبل (إلاَّ)، والنصبَ على أصل الباب جائزان، لكنَّ البدلَ راجحٌ. فمثالُ النفيِ قولُه تعالى: ﴿**ما فَعَلُوه إلا قليلٌ منهم**﴾(٦)، قرأه الجماعةُ بالرفعِ على البدلِ، وقرأ (ابنُ عامِرٍ)

---

(١) ما بين الحاصرتين من المحقق، وهي في الأصل والنسخ (بالبدلِ). لأن البحث هنا في المستثنى منه الموصوف وحكمه مع المستثنى. وعبارة الشارح غير صحيحة. ينظر التصريح على التوضيح ٣٥٢/١، وفيه: قال ابن مالك: إذا تقدَّم المستثنى على صفة المستثنى منه ففيه مذهبان: أحدهما ألا يكترث بالصفة ...".

(٢) سيبويه ٣٣٦/٢، قال: "فإن قلْتَ: ما أتاني أحدٌ إلا أبوك خيرٌ من زيد .... وما مررْتُ بأحدٍ إلا عمروٍ خيرٍ من زيد" كان الرفع والجر جائزين، وحسُنَ البدلُ ..."ويلحظُ أنَّ سيبويه قد مثَّل بالرفع في قوله (.. إلا أبوك)، وكذلك مثل ابن مالك في الرفع، نقل عنه في التصريح على التوضيح قوله: (ما فيها رجلٌ إلا أبوك صالحٌ). أما البعلي فقد مثَّل بالنصب في قوله: (... إلا أباك). ينظر التصريح على التوضيح للأزهري ٣٥٢/١. ويحسن العودة إلى سيبويه، فثَمَّ تمثيلٌ آخر غير مفهوم!

(٣) المقتضب ٣٩٩/٤.

(٤) أي المستثنى.

(٥) أي مثله في ثلاث حالات: النفي والاستفهام والنهي، لأن حكم المنفي يجري أيضاً على الآخرَيْن. ينظر قول المصنف الجرجاني في الصفحة ٤٩٣.

(٦) النساء/٦٦، من قوله تعالى: ﴿ولو أنا كتبنا عليهم أن اقتلوا أنفُسَكُم أو اخرجُوا من دياركم ما فعلوه إلا قليلٌ منهم ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به لكان خيراً لهم وأشدَّ تثبيتاً﴾. "قوله تعالى: =

بالنصب على الاستثناء، والوجهُ الرفعُ، لأن المعنى: فَعَلَه قليلٌ. ولا فرقَ بين كونِ المستثنى منه منفيّاً لفظاً كما في الآيةِ أو معنىً، كقول الشاعر:

وبالصَّريمةِ منهم مَنْزِلٌ خَلَق عافٍ تغيَّر إلاَّ النُّؤْيُ والوتَدُ(١)

وقال الآخر:

كدمٍ ضائعٍ تغيَّب عنه أقْرَبوه إلا الصَّبَا والدَّبُورُ(٢)

فالمعنى في البيت الأول. لم يبق على حاله، وفي البيت الثاني: لم يَحْضُرْ.

ومثالُ الاستفهامِ قولُه تعالى: ﴿**مَنْ يَغْفِرُ الذُّنوبَ إلاَّ اللَّهُ**﴾(٣) و﴿**وَمَنْ يَقْنَطْ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّه إلاَّ الضَّالُّون**﴾(٤). ومثالُ النهي قولُه تعالى//: ﴿**وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إلاَّ امرأتُك**﴾(٥)، قرأ بالرفع على البدل من (أحد) ابنُ كثير، وأبو عَمْرو،وقرأ الباقون بالنصب على الاستثناء.(٦)

١٣٤/أ

وقال الكوفيون: الإتباعُ في الثلاثة، النفيِ والنهيِ والاستفهامِ على العطف، لا

= ﴿إلا قليلٌ منهم﴾، قرأه ابن عامر بالنصب على الاستثناء، وقرأ الباقون بالرفع على البدل من الضمير المرفوع في: فعلوه" الكشف عن وجوه القراءات السبع١/٣٩٢ والتيسير في القراءات السبع/٩٦.

(١) الصريمة: اسم مكان، وأصله المنقطع من الرمل. خلَق: بالٍ. عافٍ: دارس. والمعنى أنه لم يبق من آثار منزلهم إلا النؤي والوتد. قائل البيت الأخطل. والشاهد في البيت جواز نصب المستثنى وإبدالُه في الاستثناء المنفي غير المفرَّغ، وجاء النفيُ بالمعنى لا باللفظ. في قوله: (تغير إلا النؤيُ)، فقوله (تغيَّر) معناه: لم يبق على حاله. و(النؤيُ) بدل من المستثنى منه وهو الضمير في (تغيَّر). ديوان الأخطل/١٦٨، أوضح المسالك ٢/٢٥٥،...

(٢) الصبا: الريح الشرقية. الدبور: الريح الغربية، والمعنى أن ذلك الدم قد ضاع ولم يحضره أقربوه لكن الرياح لم تتغيَّب عنه. لم يعز البيت لقائل معيَّن. والشاهد فيه جواز الإبدال والنصب عندما يكون الاستثناء منفياً غير مفرَّغ، في قوله: (تغيَّب عنه أقربوه إلا الصبا والدبورُ)، وقد جاء النفي بالمعنى لا باللفظ، فمعنى تغيَّب: لم يحضر. شواهد التوضيح والتصحيح/٤٣، العيني ٣/١٠٥ وفيه (لِدَم ضائع ..). همع الهوامع١/٢٢٩، الدرر اللوامع١/١٩٤.

(٣) آل عمران/١٣٥ (٤) الحجر/٥٦ (٥) هود/٨١

(٦) ينظر تخريج هذه القراءة في الصفحة ٤٨٧.

على البدل، لأنه موجب ومتبوعَه منفيّ، والأصلُ في البدل أن يصلح للحلول محلَّ المبدلِ منه، فإذا جَعلْتَه موضعَه في قولك: (ما قام أحدٌ إلا زيدٌ) قلتَ: (ما قام زيد) فيفسد المعنى(١). وأجاب (السيرافي) فقال: هو بَدَلٌ في عمل العامل فيه، وتخالفُهما في النفي والإيجاب لا يمنع البدليَّة، لأن مذهب البدل أن يُجعَل الأولُ وكأنَّه لم يُذْكَر، والثاني في موضِعه، فكأنك قلْتَ في المثال المذكور: (ما قامَ إلا زيدٌ). ومما يؤيد ذلك أن الصفةَ قد تخالفُ الموصوفَ نفياً وإثباتاً، كقولك: مَررْتُ برجلٍ لا كريمٍ ولا لبيبٍ. قال اللَّه تعالى: ﴿**وفاكهةٍ كثيرةٍ ۝ لا مَقْطوعةٍ ولا مَمْنُوعةٍ**﴾(٢). واللَّه أعلم.

المسألة الثالثة: أن يكون مفرَّغاً، والمفرَّغُ هو الذي يحذفُ فيه المستثنى منه، ويقوم المستثنى مقامَه في إعرابه. فقد يكون فاعلاً وقد يكون مفعولاً، وقد يكون جارًّا ومجروراً، كما مثَّله المصنِّف رحمه اللَّه تعالى. وقد يكون خبر مبتدأ، كقولك: ما زيدٌ إلاَّ قائمٌ، قال اللَّه تعالى: ﴿**وَمَا مُحَمَّدٌ إلاَّ رَسُولٌ**﴾(٣). وقد يكون خبر (كان) كقولك (ما كان زيدٌ إلاَّ قائماً). وقد يكونُ حالاً كقولك: (ما سافر زيدٌ إلاَّ راكباً). وقد يكون تمييزاً، كقولك: (ما طابَ زيدٌ إلاَّ نفساً). **فيُعْرَبُ** بما يقتضيه العاملُ قبل (إلا)، فكأنها معدومةٌ، وليس لها حينئذٍ عملٌ، فوجودُها في الكلامِ كعدمها، من حيث العمل، وإنما أفادت الحصر.

المسألة الرابعة: في تكرار (إلاَّ). وتكرارُها على ضَرْبَيْن:

أحدهما: أن تُكَرَّرَ للتوكيد، وذلك على ضربَيْن:

أحدهما: أن يتفق ما بعد (إلاَّ) الثانية، وما بعد (إلاَّ) الأولى فتُبْدَلُ منه، كقولك: (ما جاءني إلا أخوك إلا زيدٌ)، تريد: إلا أخوك زيدٌ. ومنه قولُ الراجز:

---

(١) همع الهوامع ١/٢٤٤، قال: "... وهو بدلٌ عند البصريين، بدل بعضٍ من كل لأنه على نيَّة تكرار العامل، وعطفٌ عند الكوفيين، و(إلا) عندهم حرف عطف، لأنه مخالف للأول، والمخالفة لا تكون في البدل".

(٢) الواقعة/٣٢-٣٣ (٣) آل عمران/١٤٤

مــالك مـن شَــيْخِكَ إلا عَمَــلُه　　　إلاَّ رســـيمُه وإلاَّ رَمَــلُه(١)

يريد إلا عملُه، ورسيمُه ورَمَلُه، وهما نوعان من السير.

الثاني: ألاَّ يَتَّفق ما بعدهما، فيعطفُ بالواو، كقولك: (ما جاءني إلاَّ زيـدٌ وإلاَّ عَمْرٌو) تريد إلا زيدٌ وعَمْرٌو. ومنه قول الشاعر:

هـل الدهرُ إلاَّ ليــلةٌ ونَهــارُها　　　وإلا طُلُــوعُ الشمسِ ثمَّ غِيارُها(٢)

أي: غيبوبتها، يريد: هل الدهرُ إلا ليلةٌ ونهارُها وطلوعُ الشمس ثمَّ غيارُها؟

الضرب الثاني: أن//تُكَرَّر لا للتوكيد(٣). فإن كان مُفَرَّغاً شُغِلَ العاملُ بواحدٍ من المستثنيِيْن أو المستثنيات، ونُصبَ ما سواهُ، كقولك: ما قام إلا زيدٌ إلا عَمْراً، أو إلاَّ زيداً إلا عَمْرٌو). وإنْ لم يكن مفرَّغاً، فإمَّا أنْ تتقدَّم المستثنياتُ على المستثنى منه وإمَّا أن تتأخَّر. فإنْ تقدَّمَتْ نُصِبَتْ كلُّها، كقولك: (ما قام إلا زيداً إلا عَمْراً إلا خـالداً أحدٌ). وإنْ تأخَّرَتْ فلِواحدٍ منها من الإعراب مالو انفردَ، ولسواهُ النصبُ، كقولك: (ما قام أحدٌ إلا زيدٌ إلا عَمْراً إلا بكـراً إلا خـالداً)، وكلهـا مستثناة مـن(أحـد)، كـأنك قلت: مـا قـام أحدٌ إلا زيـداً وعَمْـراً وبكـراً وخـالداً، لأنَّ كل واحدٍ منهـا لا يمكـن استثناؤه مما يليه. وإنْ أمكنَ اســتثناء بعضِها من بعضٍ كقولك: (لـه عليَّ أربعون إلا تسعةَ عَشَرَ إلا تسعةً إلا أربعةً إلاَّ واحداً)، كان كل واحدٍ مستثنى ممـا يليـه، فيلزمـه فـي المثــال المذكـور سـبعةٌ وعشـرون، ولـك فـي معرفـةِ الحـاصل بعد الخــارج

١٣٤/ب

---

(١) شيخُك: (هنا) جملك. الرسيم: ضربٌ من السير السريع. والرَّمَل: سيرٌ فوق المَشْيِ ودونَ العَدْو، معنى الرجز واضح. وهو لم يعز إلى قائل معيَّن. وهو من أبيات سيبويه الخمسين التـي لـم تعزَ. والشاهد فيه تكرار (إلاَّ) لاتفاق ما بعد (إلا) الثانية، وما بعد (إلا) الأولـى معنـىً، فـي قولـه: (إلا عملُه إلا رسيمُه) إذ الرسيمُ من العمل. سيبويه ٢/٣٤١، شرح ابن الناظم/١١٩،...

(٢) قائل البيت أبو ذؤيب الهذلـي. والشـاهد فيـه تكـرار (إلا) بـالعطف بـالواو، لأن مـا بعـد (إلا) الأولى والثانية لا يتفقان معنىً، وذلك في قولـه: (.. إلا ليلـةٌ ونهارُهـا وإلا طلـوعُ الشـمس). فقد عطف (طلوع الشمس) على (ليلة) بالواو، ولأنهما ليستا بمعنى واحد. ديوان الهذليين ١/٢١، شرح ابن يعيش ٢/٤١،...

(٣) أي: أن تكرر (إلا) لغير التوكيد.

بالاستثناء طريقتان:(١)

إحداهما: أن يُجْعَلَ كلُّ وِتْرٍ كالأولِ والثالث حَطّاً من المستثنى منه، وكلَّ شفعٍ كالثاني والرابع جبراً له، فما تَحصَّل هو الباقي. بيانُ ذلك في مسألتنا أن الأول والثالث ثلاثةٌ وعشرون مخرجةٌ من أربعين، بقي سبعة عَشَر، والثاني والرابع،عشرٌ مضمومةٌ إلى سبعة عشر، صارت سبعةً وعشرين. وإن شئْتَ أخرجْتَ الأول ثم أدخلتَ الثاني ثم أخرَجْتَ الثالث ثم أدخلْتَ الرابع، فتقول في مسألتنا: أخرجنا تسعةَ عَشَرَ من أربعين، ثم أدخلنا تسعةً ثم أخرجنا أربعةً ثم أدخلنا واحداً، فبقي بعد ذلك سبعةٌ وعشرون.

الطريقة الثانية: أن يُحَطَّ الآخر مما يليه، ثم باقيه ممَّا يليه، وكذلك إلى الأوّل. بيان ذلك في مسألتنا أن يخرج واحد من أربعةٍ، يبقى ثلاثةٌ، تُخرجها من تسعةٍ يبقى سِتَّةٌ، تخرجها من تسعةَ عَشَرَ يبقى ثلاثة عَشَر، تخرجها من أربعين، يبقى سبعة وعشرون. وبهاتين الطريقتين يُعمل كل ما يردُ عليك من الاستثناء مكرَّراً، بالغاً ما بلغ. واللَّه الموفق للصواب، وهو أعلم.

الاستثناء بغير (إلاَّ)

قال رحمه اللَّه تعالى: "وللاستثناء كلماتٌ أُخَر وهي: (لا يكون وليس، وما خلا وما عدا)، هذه تنصبُ بكلِّ حالٍ. و(لا سيَّما) يُرفعُ ما بعدها ويُجَرّ، و(حاشا وخلا وعدا) يُجَرُّ ويُنصَب".

الشرح: الاستثناء يكون بحروفٍ وأسماء وأفعال. فالحروف (إلاَّ) مطلقاً و(حاشى وخلا وعدا)//إذا جُرَّ بهنَّ. والأفعالُ (ليس ولا يكون) مطلقاً و(ما خلا وما عدا وحاشى) إذا نصبَ بها. والأسماءُ (غير وسوى). ١٣٥/أ

فأمَّا (لا يكونُ وليس)، (فلا) نافيةٌ، و(يكونَ وليس) هما الرافعان الاسمَ الناصبانِ الخبرَ. ويجب نصبُ المستثنى بهما لأنه خبرهُما، وخبرهُما منصوب. وأمَّا

---

(١) وردت هاتان الطريقتان لدى نحاة سابقين. ينظر شرح الكافية الشافية ٧١٣/٢.

اسمُها فالتُزم إضمارُه لأنه لو ظَهَرَ لفَصَلَهُما من المستثنى وجُهل قصدُ الاستثناء، كقوله صلى اللّه عليه وسلَّم: (**يُطْبَع المؤمنُ على كلِّ خُلقٍ ليس الخيانةَ والكذبَ**)(١) والتقدير: ليس بعضُ خلقه الخيانةَ والكذبَ. وتقول: قام القوم لا يكون زيداً، بمعنى: إلا زيداً، وتقديره: قاموا لا يكونُ بعضُهم زيداً.

وأمَّا (خلا وعدا) فيُستثنى بهما مقرونين (بما) أو مجرَّدَيْن منها. فإن اقترنا (بما) وجب نصبُ المستثنى عند أكثر النحويِّين، لأنَّ (ما) مصدريَّة، والمصدريَّةُ لا توصلُ إلا بالفعل، وذلك الفعل هو الناصبُ للمستثنى، وقد توصل بالجملة الاسميَّة وفاعلُها مستترٌ واجبُ الاستتار، {والمستثنى المنصوب مفعولُها، فإذا قُلْتَ: قاموا ما خلا زيداً}(٢)، كان التقدير: جاوز غيرُ زيدٍ منهم زيداً. و(ما) المصدريَّةُ وصِلَتُها في موضِعِ نصبٍ، إمَّا على الحال ـ التقدير: قاموا مجاوزاً غير زيدٍ منهم زيداً ـ وإمَّا على الظرف، على تقدير: قاموا مدَّةَ مجاوزتهم زيداً، ثم حُذف الظرفُ وأقيمَ المصدرُ مقامَه، فصار التقدير: قاموا مجاوزتَهم زيداً. وإنما قلْتُ: عند أكثر النحويِّين، لأن (الجرميَّ) روى عن بعض العرب جرَّ المستثنى بعد (ما خلا وما عدا) على أنَّ (ما) زائدة، و(خلا وعدا) حرفا جرٍّ(٣)، وذلك شاذّ، لأنَّ (ما) إنما تزادُ مع الحرف متأخِّرةً عنه، كقوله تعالى: ﴿**فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ**﴾(٤) و﴿**عمَّا قليلٍ**﴾(٥) و﴿**مِمَّا خَطيئاتِهم أُغْرِقُوا**﴾(٦). وهنا هي متقدِّمةٌ على الحرف، فلا يحكم

---

(١) مسند ابن حنبل ٢٥٢/٥، وفيه: عن أبي أمامة: قال رسول اللّه (ص): (يُطْبَع المؤمن على الخلالِ كلِّها إلا الخيانةَ والكذبَ) فلا شاهد.

(٢) ما بين المعترضتين ساقط من أ.

(٣) همع الهوامع ٢٣٣/١

(٤) آل عمران/١٥٩، من قوله تعالى: ﴿فبما رحمةٍ من اللّه لِنْتَ لهم ولو كنت فظّاً غليظ القلب لانفضُّوا من حولك...﴾.

(٥) المؤمنون/٤٠، من قوله تعالى: ﴿عما قليلٍ ليُصبحُنَّ نادمين﴾.

(٦) نوح/٤٥ من قوله تعالى: ﴿مما خطيئاتهم أغرقوا فأُدخلوا ناراً فلم يجدوا من دون اللّه أنصاراً﴾.

عليها بالزيادة.

وإنْ كانا مجرَّدَيْن من (ما) جاز الجرُّ بهما على أنهما حَرْفَا جرٍّ، والنصبُ على أنهما فعلان فاعلهما مُضْمَرٌ وجوباً، والمستثنى مفعولُهما على ما تقدَّم. تقول: قامَ القومُ خلا زيدٍ وخلا زيداً، وقعدوا عدا زيدٍ وعدا زيداً، قال الشاعر:

تَركْنا في الحَضِيضِ بناتِ عُوْجٍ ... عواكفَ قد خَضَعْنَ إلى النسورِ

أبحنا حيَّهم قتلاً وأسْراً ... عدا الشمطاءِ والطفلِ الصَّغيرِ(١)

فجَرَّ بها على أنها حرف جر.

وأما (حاشى)، فلم يذكرها (الجرجاني) رحمه اللَّه تعالى، في هذا الباب، لكنه ذكرها مع حروف//الجرِّ، لأن المشهورَ جرُّ ما استثني بها، والحكمُ عليها بالحرفيَّة. ١٣٥/ب

وروى (المبرِّد) نصب المستثنى بها على أنها حينئذٍ فعلٌ، كخلا وعدا، حين ينصب بهما(٢). وفيها ثلاث لغاتٍ: (حاشَى وحاشَ وحَشَا). وهي فعلٌ لا يتصرَّف، وفاعلُها واجبُ الإضمار، كخلا وعدا، والمستثنى بها مفعولُها. وقد التزم (سيبويه) رحمه اللَّه تعالى حرفيَّةَ (حاشى) لأنَّ الجرَّ بها هو المعروف(٣). وحكى (أبو عمرو الشيباني): "اللَّهمَّ اغفِرْ لي ولمن سمِعَ حاشى الشيطانَ وأبا الإصبَغ"(٤). وقال (المرزوقي) في

---

(١) بنات عوج: أي بنات خيول عوج. والعوج: ج أعوج وهو ما كان في رجله تحنيبٌ، وهي الخيول المنسوبة إلى (أعوج)، وهو فرس كان لبني هلال. عكف على الشيء: أقبل عليه مواظباً. الحضيض: قرار الأرض عند منقطع الجبل. خَضَعْنَ إلى النسور: أي قتلن فأكلتْهُنَّ النسورُ. والمعنى أنهم هزموا فقتلوا رجالهم وخيولهم وعفوا عن العجائز والأطفال. لم يعز البيت لقائل معيَّن. والشاهدُ فيه جواز جر الاسم المستثنى (بعَدا)، في قوله: (عدا الشمطاء). شرح ابن الناظم/١٢٣، شرح ابن عقيل ٢/٢٣٦،...

(٢) التصريح على التوضيح ١/٣٤٧.

(٣) سيبويه ٢/٣٤٩، ٣٠٩ .

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٢/٨٥، قال: "وحكى أبو عثمان المازني عن أبي زيد قال: سمعت أعرابياً يقول: (اللهم اغفر لي ولمن سمع حاشا الشيطان وابن الإصبغ) ورواية ابن يعيش هذه تحتمل النصب والجر، بخلاف رواية البعلي.

قول الشاعر:

حاشا أبي ثوبانَ إن أبا ثوبانَ ليسَ بِبَكْمَةٍ فَدْمِ(١)

رواه الضبيِّ حاشا أبا ثوبان بالنصب. قلْتُ: هذا لا يدلُّ على فعليَّةِ (حاشى) لجواز أن يكون أجرى الأب مجرى المقصور، على لغة بني الحارث. فإن قُلْتَ: فقد جاءت مُتَّصِلَةً بنون الوقايةِ قبل ياء المتكلم في قوله: (أكرمْتَ قومي حاشاني). قلت: لا دلالة في ذلك لأنَّ نون الوقاية قد جاءت مع حروفٍ وأسماءٍ كقولك: لكنَّني وليتني وقَطْني وقدْني ولَدُنِّي. {ومن أحسن ما يستدلُّ به على فعليَّة (حاشى) ما أنشده (أبو الفتح بن جني) في كتاب (التلقين)(٢) عازيَه إلى (الأخطل):

فأمَّا الناسُ ما حاشى قريشاً فإنَّا نحنُ أَفْضَلُهم فَعَالا(٣)}(٤)

فأمَّا (سيَّما) فقد جَرَتْ عادةُ كثير من النحويِّين يذكرونها في باب الاستثناء، لمشابهةٍ بينها وبين أدوات الاستثناء، وهي أن ما بعدها له مزيَّةٌ على ما قبلها، كما أن ما بَعْدَ حرف الاستثناء له مزيَّةٌ على ما قبله. و(لا سيَّما) منبِّهَةٌ على أولويَّةِ ما بعدها، بما نُسب إلى ما قبلها. والكلامُ عليها من أحدِ وَجْهَيْن:

---

(١) أبو ثوبان: اسم علم. بَكْمة: أبكم، فدم: عييّ. يمدح أبا ثوبان بالطلاقة والفصاحة. ينسب البيت لأبي وجرة السعدي، ولمنقذ بن طماح الأسدي. والشاهد فيه جواز جر الاسم المستثنى بحاشى أو نصبه، وذلك في قوله: (حاشى أبي ثوبان)، و(حاشا أبا ثوبان) على رواية الضبِّي. شرح ابن يعيش ٤٧/٨، شرح ابن الناظم/١٢٣،....

(٢) التلقين: هو كتاب (التلقين في النحو) لأبي الفتح عثمان بن جني النحوي المتوفى (٣٩٢)هـ. وعليه شرحٌ لأحمد بن محمد العسكري، فرغ منه سنة (٣٦٩)هـ، وشرحه في حياة المصنِّف. كشف الظنون ٤٨١/١، هدية العارفين ٦٥٢/١ وثمَّة كتاب آخر بهذا الاسم لأبي البقاء عبد اللّه ابن الحسين العكبري. المتوفى (٥٣٨)هـ. وعليه شرح لإسماعيل بن محمد الغرناطي المتوفى (٧٧١)هـ. وآخر لإسماعيل بن محمد البلبيسي المتوفى سنة(٨٠٢)هـ. كشف الظنون ٤٨٢/١.

(٣) الفَعال: الفعل الحسن. يفضل الشاعر قبيلته على من سوى قريش. والشاهد في البيت مجيء (حاشى) فعلاً، ونصبُها المستثنى مفعولاً، في قوله: (ما حاشى قريشاً). مغني اللبيب/١٢١، التصريح على التوضيح ٣٦٥/١،...

(٤) ما بين المعترضتين ساقط من ظ.

أحدهما: على لفظها، (فلا) حرفُ نَفْيٍ، و(السيُّ) المثلُ. و(ما) مُركَّبةٌ معها، وفيها(1) وجهان:

أحدهما: أنَّها زائدةٌ زيادتَها بين الجار والمجرور، كقوله تعالى: ﴿**فَبِما رحمةٍ من اللّهِ**﴾(2) و﴿**عمَّا قليلٍ**﴾(3)، فيتعيَّن حينئذ جرُّ الذي بعدها.

والثاني: أنها بمعنى الذي، فتحتاج إلى صلةٍ وعائد.

ويجوز تخفيف (لا سيَّما)(4)، حكاه شيخُنا (أبو عبد اللّه بن مالك) في (تسهيله وشرح كافيته).

وأمّا الاسمُ الذي بعدها، فإن كان معرفةً جاز جرَّ ما بعدها بالإضافة، على زيادة (ما)، وجاز رفعُه خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ إن كانَتْ موصولة، كقولك: (أحبُّ العلماء لا سيَّما العاملين، ولا سيَّما العاملون) وإنْ كان نكرةً، فإنْ كان ظرفاً، كقول (امرئ القيس):

ألا رُبَّ يومٍ لك منهُنَّ صالحٍ ... ولا سيَّما يومٌ ٍ بدارةِ جُلْجُلِ(5)

جاز الجر بالإضافة على أن (ما) مزيدة، والرفعُ على أنه خبر مبتدأ محذوف، والنصبُ على الظرف. و(ما)//على وَجْهَيْ الرفع والنصب بمعنى الذي، التقدير: لا مثلَ الذي ١٣٦/أ هو يومٌ، ولا مثلَ الذي استقرَّ يوماً.

وإن لم يكن ظرفاً جازت الأوجه، لكنَّ النصبَ على التمييز، وجعلِ (ما) عوضاً من الإضافة، فيكون التمييز بعدها كالتمييز في: (على التمرةِ مثلُها زبداً). وقال (الأخفش): "قولهم: (إن فلاناً كريمٌ لا سيَّما إنْ أتَيْتَهُ قاعداً)، (فما) ها هنا

---

(1) أي في (ما).

(2) آل عمران/١٥٩ (3) المؤمنون/٤٠

(4) التسهيل لابن مالك/١٠٧ قال: "وقد يقال: (لا سيْمَا) بالتخفيف ولا سواءَ ما".

(5) دارة جلجل: اسم موضع. والمعنى أنه لقي السرور في صحبتهن أياماً وأفضلها يوم دارة جلجل. الشاهد في البيت جواز الأوجه الثلاثة في الاسم الواقع بعد لا (سيَّما) في قوله: (لاسيما يوم) فيجوز في (يوم) الجر على الإضافة والنصب على الظرفية والرفع على الخبرية لمبتدأ محذوف. ديوان امرئ القيس/٣٢، شرح ابن يعيش ٨٦/٢،...

زائدَةٌ [عوضاً من المضاف إليه] وحذفُها للإضمار. وصارَتْ عوضاً منها، يعني (ما)، كأنَّه قال: ولا مثلُه إن أَتيتَه قاعداً"(١).

وأمَّا (غير وسوى) فقد تكلَّم عليها آنفاً(٢).

الاستثناء بغير وسوى

قال رحمه اللّه تعالى: "و(غير) تعربُ بإعراب الاسم الواقع بعد (إلاَّ)، تقول: جاءني القومُ غير زيدٍ، فتَنْصِب كما تقول: جاءني القوم إلا زيداً، وما جاءني غير زيدٍ، فتَرفع، كما تقول: ما جاءني إلاَّ زيدٌ، وما جاءني أحدٌ غيرُ زيدٍ، فتَرفع على البدل. ويُنْصَبُ على الاستثناء منها(٣) (سوى) بمعنى (غير)، كقولك: جاءني القومُ سوى زيدٍ"

الشرح: أما (غيرُ) فاسمٌ ملازمٌ للإضافة، والأصلُ فيها أن تكون صفةً دالَّةً على مخالفة صاحبها لحقيقة ما أضيفت إليه. كما أنَّ الأصلَ في (إلاَّ) أن تكون صفةً للاستثناء. وقد يوصف بها بمعنى (غير)، كقوله تعالى: ﴿**لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا**﴾(٤). وقد تُضَمَّن (غير) معنى (إلاَّ)، وعلامة ذلك صحَّةُ (إلا) مكانَها، فيُجَرُّ المستثنى بها بالإضافة.

وتعرب (غير) بما يستحقُّه المستثنى (بإلاَّ)، فتتأثَّر بالعامل المفرَّغ، كقولك: (ما قام غيرُ زيدٍ، وما ضَرَبْتُ غيرَ زيدٍ). وتُنْصَبُ نصباً لازماً إنْ كان المستثنى منه موجباً، كقولك: (قام القومُ غيرَ زيدٍ). وتُنْصَبُ نصباً راجحاً على الإتباع إن كان الاستثناء منقطعاً، كقولك: (ما جاءني رَحلٌ غيرَ فرسٍ) بالنصب، و(غيرُ فرسٍ) بالرفع، على لغة بني تميم. و(ما جاءني غيرَ زيدٍ القومُ)، و(غيرُ) بالرفع، عند من

---

(١) شرح الكافية ٢٤٩/١، والعبارة بين الحاصرتين من قول الأخفش كما ورد في شرح الكافية. وهذه العبارة ساقطة في الأصل وبقية النسخ.

(٢) آنفاً: مستأنفاً.

(٣) أي من أدوات الاستثناء.

(٤) الأنبياء/٢٢

أجاز ذلك (بإلاَّ)(١). وتَنْتصِبُ نصباً مرجَّحاً عليه الإتباعُ، كقولك: (ما جاءني أحدٌ غيرُ زيدٍ) بالرفع على الأفصح، و(غيرَ زيدٍ) بالنصب على أصل الاستثناء.

فإنْ قُلْتَ: هل يختلف الحكمُ إذا قال القائل: (له عليَّ عَشْرَةٌ غيرَ درهمٍ) بالنصب، و(غيرُ درهمٍ) بالرفع؟ قلت: يلزمه في المثال الأول تسعةٌ، لأنه مستثْنٍ درهماً من العشرةِ، وفي المثال الثاني يلزمُه عشرةٌ، لأنه وصف العشرة بمغايرتها الدرهَم فتلزمُه كاملةً. والله أعلم.

ويجوز في تابع ما استثني (بغير) الجرُّ على اللفظ، وغير الجر بحسب ما كان يستحقُّه لو وقع بعد (إلا)، فمراعاةُ اللفظ ظاهرةٌ، ومراعاة المحل كقولك: (قاموا غيرَ زيدٍ//وعَمْراً) و(ما قام غيرُ زيد وعَمْرٍو) بالرفع والجرِّ، و(ما قام أحدٌ غيرُ زيدٍ وعَمْروٍ) بالجر على اللفظ، والرفع على تقدير: ما قام أحدٌ إلا زيدٌ وعَمْرٌو، وبالنصب على تقدير: ما قام أحدٌ إلا زيداً و عَمْراً، وكذلك سائر المسائل.

١٣٦/ب

{وإذا أضيفت (غير) إلى مُتَمكِّنٍ لم يجز بناؤها}(٢)، وإنْ أضيفت إلى غير متمكِّن جاز بناؤها، كقول الشاعر:

لم يَمْنَعِ الشُرْبَ منها غيرَ أن نطقَتْ حَمامةٌ في غُصونٍ ذاتِ أو قالِ(٣)

بفتح راء (غير)، ولا معنى لذلك سوى إضافتها إلى غير متمكِّن.

وقال الكوفيون: "يجوزُ بناؤها مطلقاً"(٤)، حكاه عنهم أبو البقاء في (خلافه)(٥).

---

(١) أي: يرفع على تفريغ العامل لـ (غير)، ثم يبدل (القومُ) منه.

(٢) ما بين المعترضتين ساقط من أ.

(٣) منها: الضمير يعود على ناقته التي يصفها. أوقال: ج وَقْل، وهو المقل اليابس (ثمر).والمعنى أن تلك الناقة لم يمنعها الشربَ إلا سماعَها صوت تلك الحمامة، لحذرها الشديد. قائل البيت أبو قيس بن الأسلف. والشاهد فيه بناء (غير على الفتح إذا أضيفت إلى مبني، في قوله: (غير أن نطقت)، ولولا البناء لكان حقها الرفع. سيبويه ٣٢٩/٢، أمالي الشجري ٤٦/١ و٢٦٤/٢،...

(٤) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء/٤١٦.

(٥) (في خلافه): أي في كتابه (التبيين) المذكور في الحاشية(٤) لأنه كتاب في الخلاف.

وعلتُهم في ذلك وقوعُها موقع الحرف، وهو مبنيٌّ، فكذلك الواقعُ موقعَه(١).

والصحيحُ الأول، لأن مقتضى الدليل إن كان معرباً قبل الإضافة يبقى بعدها معرباً كسائر الأسماء المعربة، ولأنَّ من الأسماءِ ما يكونُ مبنيًّا مقطوعاً عن الإضافة، وتعربُ إذا أضيفَتْ (كقبل وبعد)، فكيف تُبنى هذه مضافةً وتُعْرَبُ مفردَةً؟ وإنما بنيتْ مضافةً إلى غير متمكّن لأن المضاف يكتسي بعضَ أحكامِ المضافِ إليه، على ما نقف عليه من باب الإضافة، إن شاء اللَّه تعالى. ووقوعُ الاسمِ موقعَ الحرف لا يوجبُ بناءه، بدليل أن قولك: أخذْتُ بعضَ الدراهم بمعنى: أخذتُ من الدراهم، وزيدٌ مثلُ عمْرٍو، بمعنى: زيدٌ كعَمْرٍو، فوقعَتْ (بعض) موقع (مِن)، و(مثل) موقع (الكاف)، وهما معربان. واللَّه أعلم.

أما (سِوَى)، ففيها أربعُ لغاتٍ: (سِوَى وسُوَى) بضمِّ السين وكسرِها مقصوراً، (وسَواء) بفتح السين وكسرها ممدوداً. وهي عند (سيبويه) ظرفٌ لا يتصرَّف أي لا يكون إلا ظرفاً(٢)، وبه قال أكثرُ البصريِّين(٣)، لأنها تقعُ صلةً للموصول، كقولك: (رأيْتُ الذي سواك)، كما يقعُ الظرفُ المحقَّق، كقولك: (رأيْتُ الذي عندك، والذي أمامَك وو راءَكَ)، ونحو ذلك. وحيث وقعَتْ غيرَ ظرفٍ كانت مُتَأَوَّلَةً. ولأنَّها إمَّا أن تكونَ حقيقةً في الظرف مجازاً في غيره، أو بالعكس أو مشتركَةً. لا سبيل إلى الثاني والثالث لكونهما على خلاف الأصل.

وقال الكوفيون: تجيءُ ظَرْفاً وغيرَ ظرف(٤)، وذلك لمجيئها غير ظرفٍ نثراً ونظماً. أمَّا النثرُ فقوله صلَّى اللَّه عليه وسلَّم: (**سألْتُ ربِّي أن لا يُسَلِّط على أمَّتي عدُوًّا من سِوَى//أَنْفُسِهم**)(٥)،وقولُه صلَّى اللَّه عليه وسلَّم: (**ما أَنْتُم في سِواكُم** ١٣٧/أ

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف/٢٨٧.

(٢) سيبويه ٢/٣٥٠

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف/٢٩٤، ٢٩٦

(٤) المصدر السابق/٢٩٤-٢٩٥

(٥) صحيح مسلم/كتاب الفتن ١٩، بنصه. وفي سنن ابن ماجة/كتاب الفتن٩وفيه: "سألت ربيٍّ ألا يسلِّط عليهم عدُوّاً من غيرهم..."فلا شاهد في هذه الرواية.(ولم يذكر هذا الحديث في نسخة ظ).

من الأُمَمِ...الحديث)(١) وقولُه صلَّى اللَّه عليه وسلَّم: **(أَسْرِعُوا بالجنازة، فإنْ تكنْ صالحةً فخيرٌ تقدِّمونَها إليه، وإنْ تكنْ سِوى ذلك فشرٌّ تَضَعُونه عن رِقابِكم)**(٢).

أمَّا النظمُ فمنه قولُ الشاعر:

وكلُّ من ظنَّ أنَّ الموتَ مُخْطِئُهُ ... مُعَلَّلٌ بِسِواءِ الحقِّ مكذوبُ(٣)

وقولُ الآخر:

وإذا تُباعُ كريمةٌ أو تُشْتَرَى ... فسِوَاك بائعُها وأَنْتَ المُشْتَري(٤)

(فسواك) مبتدأ، و(بائعها) خبرُه. وقولُ الآخر:

أأَتْرُكُ ليلى ليس بَيْنِي وبَيْنَها ... سِوَى ليلةٍ إنّي إذاً لَصَبُور(٥)

(فسوى ليلةٍ) اسمُ (ليس). وقولُ الآخر:

فآخِ لحالِ السِّلْمِ من شِئْتَ واعْلَمَنْ ... بأنَّ سِوَى مولاكَ في الحرب أَجْنَبُ(٦)

---

(١) صحيح مسلم/كتاب الإيمان ٣٧٨، بالعبارة ذاتها.وفي صحيح البخاري/كتاب الرقاق ٤٥-٤٦ وفي مسند ابن حنبل ٤٤١/٦ بعبارة لا شاهد فيها.

(٢) صحيح البخاري/باب الجنائز ٥٠، صحيح مسلم/كتاب الجنائز ٥١-٥٢، وفيه "..وإن تكن غير ذلك .." فلا شاهد في هذه الرواية.

(٣) معلَّل بسواء الحقِّ: مُلَهٌّ نفسَه بغير الحق. معنى البيت واضح، وقائله أبو دؤاد جويرية ابن الحجاج. والشاهد فيه مجيء (سوى) غير ظرف، في قوله: (بسواءِ الحق)، فقد جاءت اسماً مجروراً. الإنصاف في مسائل الخلاف/٢٩٥، شرح ابن يعيش ٨٤/٢،....

(٤) كريمة: حسنة. يمدح الشاعرُ صاحبه بالحرص على المكارم. قائل البيت محمد بن عبد اللَّه ابن سلمة المدني. والشاهد فيه مجيء (سوى) غير (ظرفٍ، فقد جاءت مبتدأ في قوله: (فسواك بائعها). شرح الكافية الشافية ٧١٨/٢، العيني ١٢٥/٣،...

(٥) يتعجب الشاعر من نفسه كيف يستطيع الصبر على فراق حبيبته مع قرب الدار. قائل البيت قيس بن الملوح العامري، والشاهد فيه مجيء (سوى) غير ظرفٍ، فقد جاءت اسماً لليس، في قوله: (ليس بيني وبينها سوى ليلةٍ). ديوان مجنون ليلى/٢٩، شرح الكافية الشافية ٧١٨/٢،....

(٦) مولاك: المولى هو النصير والسيد والعبد وابن العم، ولعل أقرب معانيها هنا أنه ابن العم. =

(فسوى مولاك) اسم (ليس). وقولُ الآخر:

فَلَمَّا صرَّح الشَّرُّ فأمسَى وهو عُريانُ
ولم يبقَ سِوَى العُدْوا نِ دِنَّاهم كما دانُوا(١)

(فسوى العدوان) فاعلُ (يبق). وقولُ الآخر:

فإنِّي والذي يَحجُّ له النا سُ بجدوى سِواكَ لم أثِقِ(٢)

(فسواك) مجرورٌ بالإضافة. وقولُ الآخر :

يا أسمُ لا يَحْلَى بِعَيْنِي أَبَدَا مَرْأى سِواكِ منذ مَرآكِ بَدَا(٣)

(فسواك) صفة (لمَرْأى) جميع هذه الشواهد أنشدها شيخُنا رحمه اللّه في (شرح الكافية). وأنشد (سيبويه) مستشهداً على مجيء (سوى) غير ظرفٍ في الضرورة(٤)، قولَ (مُرارٍ العجلي):

ولا يَنْطِقُ الفَحْشاءَ من كان مِنْهم إذا جَلَسوا مِنَّا ولا مِن سِوائِنا(٥)

= أجنب: غريب. أي: لا تعتمد وقت الشدَّة إلا على قريبك عصبة. ينسب البيت لقراد بن عباد بن محرز، شاعر إسلامي مقل. والشاهدُ فيه مجيء (سوى) غير ظرف، فقد جاءت اسماً (لأنَّ) في قوله: (بأن سوى مولاك). ديوان الحماسة ٣٨٦/١ (مختصر في شرح التبريزي)، شرح الكافية والشافية ٧١٨/٢.

(١) صرَّح: انكشف،دِنَّاهم: جازيناهم. أمسى وهو عريان: اتَّضح. والمعنى: لما أصرُّوا على البغي جازيناهم. قائل البيت الفند الزماني (سهل بن شيبان). والشاهدُ فيه مجيء (سوى) غير ظرفٍ، فقد جاءت فاعلاً في قوله: (لم يبق سوى العدوان). شرح ابن عقيل ٢٢٨/٢، العيني ١٢٢/٣،...

(٢) جدوى: عطية. يقسم بأنه لا يثق إلا بعطاء صاحبه وكرمه. لم يعزَ البيت لقائل معين. والشاهدُ فيه مجيء (سوى) غير ظرفٍ، فقد جاءت مضافاً إليها في قوله: (بجدوى سواك). شرح الكافية الشافية ٧١٩/٢، شرح الأشموني ١٥٩/٢.

(٣) يا أسمُ مرخم يا أسماء. لا يحلى بعيني: لا يعجبها. معنى البيت واضح، وهو لم ينسب لقائل معيَّن. والشاهد فيه مجيء (سوى) غير ظرف، فقد جاءت صفة، في قوله: (لا يحلى مَرْأى سواكِ). شرح الكافية الشافية ٧٢٠/٢.

(٤) سيبويه ٣١/١

(٥) الفحشاء: كل سوء جاوز الحد. يصف قومه بالوقار والرزانة، فلا يُنْطَق في مجلسهم =

وأنشد رحمه اللَّه تعالى في باب ما ينتصب من الأماكن والوقف،(١) قولَ (الأعشى):

تجانَفُ عن جَوِّ اليمامةِ ناقتي وما قَصَدَتْ من أهلِها لِسِوَائكا(٢)

وأنشد (ابن جني) رحمه اللَّه تعالى:

ألاَ مِن منادٍ أبا مالكٍ أفي أمرِنا هُوَ أمْ في سِواهُ(٣)

والصواب في هذه المسألة مع الكوفيين، لوجهَيْن:

أحدهما: إجماعُ أهلِ اللغةِ على قول القائل: (قاموا سواكَ، وقاموا غيرَكَ) واحدٌ. ولأنه لا أحدَ منهم يقول: إن (سوى) عبارَةٌ عن زمانٍ ولا مكانٍ، وما لا يدلُّ على مكان ولا زمان فبمعزلٍ عن الظرفيَّة.

والثاني: كثرةُ الشواهد نثراً ونظماً. وما كان كذلك لا يكون ظرفاً غيرَ متصرِّف.

ثم إنَّ الحكمَ عليها بالظرفية مُشْكِلٌ//لأنها ليست دالَّة على الزمان والمكانِ، ولا ١٣٧/ب أستفيدُ كونُها ظَرْفاً إلا من وقوعها صلةً للموصول في قولهم: (رأيت الذي سواك)، كما تقول: (رأيتُ الذي عندك)، وهذا لا يدلُّ على أنها ظرفٌ لا يتصرَّف.

وقولُهم: "إمَّا أن تكون حقيقةً في الظرف، مجازاً في غيره أو العكسَ، أو

= بالفحشاء. الشاهد في البيت مجيء (سوى) غير ظرف، فقد جاءت اسماً مجروراً، في قوله: (ولا من سوائنا). وحَمَلها سيبويه على الضرورة هنا. سيبويه ٣١/١، ٤٠٨. المقتضب ٣٥٠/٤،...

(١) سيبويه ٤٠٣/١. فقوله الشارح: (وأنشد رحمه اللَّه ...) يعود على سيبويه.

(٢) تجانف: تتجانف، أي تنحرف. لسوائك: لغيرك. جو اليمامة: اسمٌ لناحية اليمامة. والمعنى أنه لم يقصد سواه من أهل اليمامة. والشاهد في البيت مجيء (سوى) غيرَ ظرف، فقد جاءت اسماً مجروراً في قوله: (لسوائك)، وقد حملها سيبويه على الضرورة. ديوان الأعشى/١٣٩ (مؤسسة الرسالة طبعة (٧)، سيبويه ٣٢/١، ٤٠٨،....

(٣) أبو مالك: هو أبو الشاعر وهو المرثيّ. أفي أمرنا: هل هو في أمرٍ ينفعنا؟ يندب الشاعر أباه ويتساءل إن كان غيابه لمنفعة أبنائه كما عودهم، أم لأمرٍ آخر. قائل البيت المتنخِّل الهذلي (مالك ابن عويمر). والشاهدُ فيه مجيء (سوى) غيرَ ظرفٍ، فقد جاءت اسماً مجروراً، في قوله: (في سواه). ديوان الهذليين ٣٠/٢، الشعر والشعراء/٤١٧،....

مشتركة، لا سبيلَ إلى الثاني والثالث"(١). قلنا: بل إلى الثاني سبيلٌ، لأنها قد استُعملَتْ ظرفاً وغيرَ ظرف، فإمَّا أن يكون بطريق الاشتراك أو المجاز، لا جائز أن يكون بطريق الاشتراك، لأنه مخلٌّ بالفهم، فيتعيَّنُ المجازُ في أحدهما، والحقيقةُ في الآخر، لا جائز أن يكون حقيقةً في الظرف مجازاً في غيره، لأن أدلَّةَ الحقيقة من نقلِ أهل اللغة والسبقِ إلى الفهم وغيرِ ذلك موجودةٌ في غير الظرفية، وأدلَّةُ المجاز موجودة فيها إذا كانت ظرفاً، فتعيَّن أنها بمعنى (غير) حقيقةً، وأنَّها في الظرف مجاز. واللَّه أعلم(٢).

* * *

(١) لعلَّه قولُ البصريِّين. تنظر الصفحة ٥٠٦ . لكني لم أجد قولهم هذا في الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري.

(٢) جاء في نسخة (أ) بعد هذا عبارة: (آخر الجزء الأول من الفاخر في شرح جمل عبد القاهر... ويتلوه إن شاء اللَّه: قال رحمه اللَّه: "والثالث من السبعة حروف النداء. تنصب النكرة والمضاف).

النـداء

قال الجرجاني رحمه اللّه تعالى: "الثالث(١) من السبعة حرفُ النداء، ينصب النكرةَ والمضافَ والمضارعَ له، كقولك يا غلاماً، تريد: غلاماً ما، وكقول الشاعر:

أيا راكباً إمّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ ... نداماي من نجرانَ أن لا تلاقيا(٢)

ويا غلامَ زيدٍ، ويا خيراً من زيدٍ. وأما المعرفةُ المفردةُ فمضمومةٌ في النداء، نحو: يا زيدُ، ويا رجلُ، ولكنَّ موضعَها نصبٌ ، ولذلك جاء في صفتها وجهان: الرفعُ على اللفظ نحو: يا زيدُ الظريفُ، والنصبُ على الموضع نحو: يا عُمَرُ الجوادَ."

الشـرح:

هذا بابُ النِّداء، والأكثرُ في النِّداءِ كَسْرُ النون، ويجوز ضَمُّها، كالدُّعاء والرُّغاء والهُتاف، ويجوز قَصْرُه مع كسر النون، بوزن (رِضَى) نقلَها شيخُنا رحمَه اللّه تعالى في (مُثَلَّثه)(٣)، ولامُه واوٌ قُلِبتْ همزةً، لتطرُّفها بعد ألف زائدة.

وهو تنبيهُ المدعوِّ ودعاؤه ليُجيبَ ويسمعَ ما تريد، فأما نداءُ الديارِ وغيرِها، فعلى طريق التذكُّرِ والتذكير، وقد يجيءُ حرفُ النداء لمجرَّدِ التنبيه دون النداء، كما في قول الشاعر:

ألا يا اسْلَمي ثم اسلمي ثُمَّتَ اسلمي ... ثلاثَ تَحِيَّاتٍ وإن لمَ تَكَلَّمي(٤)

---

(١) أي الحرف الثالث من الحروف العاملة النصب. أما الأول فهو واو المعية، والثاني (إلا) في الاستثناء. ينظر ص: ٤٨٥

(٢) البيت للشاعر عبد يغوث بن وقاص الحارثي. عَرَضْتَ: أتَيْتَ العَرُوض وهي مكة والمدينة وما حولهما. والشاهد هنا انتصاب الاسم النكرة المنادى في قوله: (أيا راكباً). سيبويه ٢/٢٠٠، لسان العرب/عرض ، خزانة الأدب ١/٣١٣.

(٣) مثلَّث الكلام: هو كتاب الإعلام بمثلث الكلام لابن مالك، جمع فيه الكلمات التي تنطق بتثليث حركة فائها أو عينها. وهو في خمسين ورقة، وعليه إكمالٌ لتلميذه محمد بن أبي الفتح البعلي. مخطوطات المكتبة الظاهرية: علوم اللغة/١٧٢. وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥/٢٩٥ .

(٤) سبق تخريج البيت في ص ٢٨١. والشاهد هنا مجيء الحرف (يا) للتنبيه وليس للنداء لدخوله على فعل.

والكلام عليه في مسائل:

المسألة الأولى: في الحرفِ الذي ينادَى به، وهو ثمانية: (يا وأيا وهيا وأيْ وآي والهمزة و وا و آ).

فأمَّا (يا) فهي أمُّ الباب، لأنها يُنادى بها البعيدُ والقريب والمندوب وغيرُه. ويكون المنادى معها مذكوراً، وهو الأكثر، كقوله تعالى: ﴿**يا داوودُ إنّا جعَلْنَاك خليفةً//في الأرض**﴾(١) ﴿**يا يَحْيى خُذِ الكتابَ بقُوَّةٍ**﴾(٢)، ومحذوفاً، كقوله تعالى: ﴿**أَلاَ يا اسْجُدُوا**﴾(٣) في سورة النحل، على قراءة (الكسائي)، ومنه قوله تعالى حكايةً عن (مريم) عليها السلام:﴿**يا لَيْتَني مِتُّ قَبْلَ هذا**﴾(٤)،وقولُ الشاعر: ١٣٨/أ

ألاَ يا اسْلَمي يا دارَمَيَّ على البلى ... ولا زالُ منْهَلاً بجَرْعائِكِ القَطْرُ(٥)

وأمَّا (أيَا)، فمثلُ (يا)، إلا أنَّها لا تُستعملُ إلا والمنادى مذكورٌ، فبمُجَرَّدِ ذكرها يُعلم كونُ ما بعدها اسماً، نصَّ على ذلك شيخُنا رحمه اللَّه تعالى.

وأما (هيا)، فهاؤها مبدلةٌ من همزة (أيا)، قال الشاعر (ذو الرمة):

هيا ظَبْيَةَ الوَعْسَاءِ بينَ جُلاجِلٍ ... وبَيْنَ النَّقَا آأنتِ أمْ أمُّ سالمِ(٦)

وقال الآخر:

وحديثُها كالغَيْثِ يَسْمَعُه ... راعي سنين تتابَعَتْ جَدْبا

فأصاخ يُصغي كي يكون حَيَاً ... ويقولُ في طَرَبٍ: هَيَا ربَّا(٧)

---

(١) ص/٢٦ (٢) مريم/١٢ (٣) النحل/٢٥ وسبق تخريج القراءة في ص٢٨١. (٤) مريم/٢٣

(٥) سبق تخريج البيت في ص ٢٤٠. والشاهد هنا مجيء حرف النداء (يا) لنداءِ المحذوف والتقدير: يا دار ميَّة اسلمي يا دارميَّ.

(٦) قائل البيت ذو الرمة غيلان بن عقبة. الوعساء: رملة. ومراده أن صاحبته أم سالم أجمل من الظبية. والشاهد إبدال الهاء بالهمزة في كلمة (أيا). وللبيت رواية أخرى:(فيا ظبية...) فلا شاهد. ديوان ذي الرمة /٦٢٢، الخصائص ٤٥٨/٢، لسان العرب/جلل

(٧) نُسب البيتان للراعي النميري. الحيا: الغيث. والشاهد فيهما إبدال الهاء بالهمزة في قوله (هيا ربا)، والأصل عنده (أيا). الخصائص ٢٩/١، ٢١٩ ، المغني/٢٠.

كما أبْدَلوا همزة (إيَّاكَ) فقالوا: (هِيَّاك)، أنشد (الأخفش):

فهِيَّاكَ والأمرَ الذي إن توسَّعَتْ مواردُه ضاقَتْ عليكَ المصادرُ.(١)

وأمَّا(أَيْ)،فبفَتح الهمزةِ وسكون الياءِ بوزن (كي)، من حروف النداء. وتُستَعْمَلُ للتفسير في المعاني، تقول عُقَيْبَ مُشْكِلٍ تُفَسِّرُه: أي كذا وكذا، وإذا كُسِرَت الهمزةُ كانَتْ حرفَ تصديق بمعنى (نعم) في القَسَم خاصة، بعد الاستفهام، كقوله تعالى:

﴿وَيَسْتَنبِئُونَكَ أحقٌّ هو قُلْ إِيْ وربِّي إنّه لَحَقٌّ﴾(٢).

وأمَّا الهمزةُ فيُنادى بها، كقولِ (قُتَيلَة بنت النَّضْر) تخاطبُ رسولَ اللَّه صلّى اللَّه عليه وسلَّم:

أمُحَمَّدٌ ولأَنْتَ نَجْلُ نجيبةٍ في قومِها والفحلُ فحلٌ مُعْرِقُ(٣)

وتُستعمل في الاستفهام، وفي التسوية. ويأتي الكلامُ عليها إنْ شاء اللَّه تعالى في فصل الحروف.

فهذه الخمسةُ حروفُ النداءِ عند البصريِّين،وزاد الكوفيون: (آ، وآيْ)(٤)، تقول: (آي زيدُ).

وأمَّا (وا) فتُستَعْمَل في النُّدْبة، وهي نداءُ المتفجَّع عليه أو المتوجَّع منه، نحو: (وازيداهُ، وا ظهراهُ). وتعاقبُها (يا) إن أُمِنَ اللَّبْسُ.

---

(١) نسب لمضرِّس بن ربعي ولمجهول. ويروى: (إن توسَّعت مداخلُه). المورد: مكان الورود، والمصدر: مكان الصدور وهو الترك والرجوع. يحذِّر المرءَ من دخوله في أمرٍ لا يُحسن الخروج منه. والشاهد فيه إبدال الهاء بالهمزة في قوله (هِيَّاك) وأصلها: إياك. الخصائص ٢١٥/١، الإنصاف/٢١٥، ابن يعيش ١١٧/٨ (برواية مصادره).

(٢) يونس/٥٣

(٣) في الأصل (ضَنْءُ نجيبة)، والضنءُ: كثرة الولد والنسل. نجيبة: تلدُ النجباء.معرق: أصيل. والشاهد في البيت استعمال الهمزة حرف نداء في قولها (أمحمد). شرح شواهد المغني/٦٤٩. الحماسة ١٧/٣.

(٤) ارتشاف الضرب ١١٧/٣ قال: "و آ : حكاها الأخفش والكوفيون، وأيْ [لعلها آي] حكاها الكسائي".

وإذا كان المنادى في غاية القربِ حِسّاً أو حُكْماً، فلا حاجة معه إلى حرفٍ، كقوله تعالى: ﴿يوسفُ أَعْرِضْ عن هذا﴾(١)،﴿يوسفُ أيُّها الصِّدِّيقُ﴾(٢) فيُحْذَف حرفُ النداء، ويُنَبَّه بذكر اسمه فقط، بشروطٍ تذكر بعد إن شاء اللَّه تعالى.

وإنْ بَعُد قليلاً فله الهمزةُ لأنه ليس فيها مَدُّ صوتٍ. وإن كان أبعَدَ منه//قليلاً فله (أيْ)، ويُقال: إنَّها مقلوبةٌ عن (يا). وإنْ كان بعيداً فله(يا، وأيا، وهيا، و آ، و آي) عند الكوفيين، لأن هذه معها مدُّ الصوت ممكنٌ. وهذا حكم القريب إذا كان كالبعيدِ، بأن يكون أصمَّ لا يسمع إلا بصوت عالٍ، أو يكون سميعاً ويكونَ ثَمَّ مانعٌ من السماعِ بكثرةِ أصواتٍ أو نحوها. فإن قُلْتَ: لا أقربَ من اللَّه تعالى، قال تعالى: ﴿ولقد خَلَقْنا الإنسانَ ونَعْلَمُ ما تُوَسْوِسُ به نفسُه ونحن أقربُ إليه من حَبْلِ الورِيد﴾(٣) ومع ذلك ينادَى (بيا)، تقول: (يا اللَّهُ ويا رحمانُ ويا إلهي) ونحو ذلك، فالجواب أن المنادي مستصغِرٌ لنفسِه مُنَزِّلٌ لها منزلة البعيد الذي لا يُسْمَعُ منه ولا يُلْتَفتُ إليه وكانَّه في غاية البعدِ عن ذلك المحلِّ الأعظمِ، مع ما فيه من الحرصِ على القَبُول منه، والالتفاتِ إليه.

١٣٨/ب

ومذهبُ (سيبويه) أنَّ الهمزةَ وحدها للقريب المصغي، وغيرها للبعيد مسافةً أو حكماً.(٤) ومذهبُ (المبرِّد) ومن وافقه أنَّ (أيا وهيا) للبعيد و(أي والهمزة) للقريب، و(يا) لهما. وزعم (ابن برهان) أن (أيا وهيا) للبعيد، والهمزة للقريب و(آي) للمتوسِّط، و(يا) للجميع. وأجمعوا على جواز نداء القريب بما للبعيد على سبيل التوكيد، ومنعوا العكس، وخصُّوا (وا) بالمندوب. وأجاز (المبرد) استعمالَها في نداء البعيد. واللَّه أعلم.

المسألة الثانية: في أقسام المنادى وأحكامه.

أما أقسامُه فأربعةٌ، **أحدها:** أن يكون مضافاً، كقوله تعالى: ﴿ربَّنا لا

---

(١) يوسف/٢٩ (٢) يوسف/٤٦ (٣) ق/٥٠

(٤) سيبويه ٢/٢٢٩-٢٣٠

تُؤَاخِذْنا﴾(١)، **﴿ربَّنا لا تُزِغْ قُلُوبَنا﴾**(٢)، **﴿يا أَبَانــا﴾**(٣) فـي غير موضـِع، **﴿يـا صاحِبَي السِّجنِ﴾**(٤).

الثاني: أن يكون شبيهاً بالمضافِ، وهو المراد بقولِ (الجرجاني): "والمضــارع له" أي: المشابه، كقولك: (يا حَسَناً وجهُه، ويا ضارباً غلامَه)، ومثالِ (الجرجـاني): "ويا خيراً من زيدٍ"، وشَبَهُه بالمضافِ من ثلاثةَ أوجه: أحدُها عمله فيما بعـده كعَمَلِ المضاف، والثاني اختصاصُه بـه كاختصـاصِ المضـاف، والثـالث أنَّـه قد تعلَّق بـه شيءٌ هو من تمام معناه، وقد تقدم ذلك في إعمالِ (لا) النافية إعمالَ (إنَّ).

والثالث: أن يكون نكرة محضةً أي غيرَ مضافةٍ ولا شبيهةً بالمضاف، كما مثَّل به (الجرجاني) من قوله: "يا غلاماً، تريد غلاماً ما". وكقول الشاعر: (أيا راكبـاً ... البيت). هـذا البيت لعبد يغوث بن وقَّاص الحارثي، وكان أُسِرَ يومَ (الكُلاب)، أسرَتْه (تيمُ الرِّباب)، وكانوا يطلبونه بدم رجلٍ منهم يقال// له (النعمان بن جساس)، فأيْقَنَ ١٣٩/أ أنه مقتولٌ فقال هذا الشعر ينوح به على نفسه، وأوَّله:

ألا تلوماني كفـى اللـومَ ما بيـا	**فمـا لكمـا في اللـومِ خيرٌ ولا لِيَا**
ألـم تعلَمـا أن المــلامة نَفْعُـها	**قليلٌ وما لومي أخي من شماليا**
فيـا راكــباً إمَّاً عَـرَضْتَ فبلِّغَنْ	**نداماـيَ من نجـرانَ أن تلاقيـا**(٥)
أبا كَــربٍ والأيهمَيْـنِ كليـهما	**وقيساً بأعلى حضرموت اليمانيا**

ومعنى (عَرَضْتَ): تعَرَّضْتَ. قال الحافظ (أبو محمَّد عبد اللَّـه بـن محمـد بـن السِّيْد البَطَلْيوســي): (أنْ) مُخفَّفــةٌ مـن الثقيـلة، واسـمها مُضْمَرٌ فيهـا، وتقديـره (أنَّــه لا تلاقـيَ)، فخَبَرُ (لا) التبرئـة محذوفٌ، والجملـةُ فـي موضــع خـبر (أن)(٦). و(مــن نجران): أي: من أهل نجران، والأيهمان وأبو كرِب: رجالٌ من اليمن، و(قيس) هـو ابن معدي كرب أبو قيس بـن الأشـعث الكنـدي. وفـي كثير مـن نسـخ الجمـل: (أيـا

---

(١) البقرة/٢٨٦ (٢) آل عمران/٨ (٣) يوسف/١١، ٩٧، ٦٣، ٦٥-٨١، ٩٧ (٤) يوسف/٤١

(٥) سبق تخريجه في ص ٥١١

(٦) الحلل في شرح أبيات الجمل لابن السيد البطليوسي/١٨٨.

راكباً). وفي هذه القطعة: (فيا راكباً).

الرابع: أن يكون معرفةً غيرَ مضافةٍ ولا مشبَّهةٍ بالمضاف، كقولك: (يا زيدُ ويا رجلُ ويا زيدانِ ويا زيدون).

وأمَّا أحكامُه. فإنَّ المضافَ والمضارعَ له والنكرةَ المحضة منصوبٌ مطلقاً. واختُلف في الناصبِ له، فقيل: هو فعلٌ محذوفٌ لم يُستَعْمَلَ إظهارُه، وهو (أنادي أو أدعو أو أُنَبِّهُ)، ونحو ذلك، لأن المنادى مفردٌ، والحرفُ بشهادةِ النقل لا يفيد إلا مع الجملةِ، فتعيَّنَ أن يكونَ النصبُ بفعلٍ محذوف لا يجوز إظهارُه، لكون حرف النداء كالعِوَضِ منه، إلحاقاً لهذا الحرف بسائر الحروف. وقيل: حرف النداء هو الناصبُ لِشَبَهِهِ بالفعلِ من ثلاثةِ أوجه، أحدها: أن معناه معنى الفعل، والثاني: أن (يا) قد أُميلت، وليس ذلك إلا لشَبَهِها بالفعل. والثالث: أنه قد تَعلَّق بها حرفُ الجرِّ في قولك: (يا لَزَيْدٍ)، وحرفُ الجرِّ لا يَتَعلَّق إلا بالفعلِ، أو ما عملَ عملَه.

وأمَّا المعرفةُ غيرُ المضافِ والمضارعِ له فمبنيٌّ على ما كان يُرْفَع به، فالمفردُ الصحيح والجمع المكسَّر والمجموعُ بالألف والتاءِ - يبنى على الضَمَّةِ، نحو: (يا زيدُ ويا رجالُ ويا مسلماتُ). والمقصورُ والمنقوصُ يُبْنَى على ضَمَّةٍ مقدَّرةٍ، نحو: (يا مُعْطي ويا مُعْطَى). والمثنَّى يُبْنَى على الألف، نحو: (يا زيدان). والمجموع جمعَ السلامة يُبْنَى على الواو نحو: (يا زيدون). أمّا بناءُ هذا النوعِ فلِشَبَهِه بالضميرِ في التعريف والإفرادِ وتَضَمُّن معنى الخطاب. وقد جاء ذلك في الشعر//، قال الراجز: ١٣٩/ب

يا أَبْجَرُ ابنَ أَبْجَرٍ يا أنتَ أنتَ الذي طَلَّقْتَ عام جُعْتا(١)

وقال (الأحوصُ اليربوعي) لأبيه: (يا إيَّاك قد كَفَيْتُكَ).

وأما بناؤه على ما كان يرفع به فإيثاراً له بأقوى الأحوالِ، لأنَّه معربٌ في الأصل. ولا فرقَ في هذا النوعِ بين ما كان مبنيّاً قبل النداء (كهؤلاءِ وسيبويه)، أو محكيّاً كبرقَ نحرُه وتأبَّطَ شرّاً، وبين ما كان معرباً نحو: يا زيدُ ويا رجلُ. ولم

---

(١) سبق تخريج البيت في ص: ١٥٥. والشاهد هنا بناء المنادى المعرفة (النكرة المقصودة بالنداء). على الضم في قوله: يا أبجرُ.

يدخل في كلام (الجرجاني) من هذا النوعِ كلّه سوى نحو: (زيد ورجل). ولعلّه إنما اقْتصَر عليهما لكونهما غالبَ ما يُنادى بعد المضاف والمشبَّه به والنكرة. ولو قال: وأمّا المعرفةُ فيُبنى على ما كان يُرفعُ به لدخلَ فيه ذلك كلُّه. واللّه أعلم.

فإن قُلْتَ لِمَ لم يُبْنَ المضافُ والمضارعُ له والنكرة، لأنَّ كلَّ واحد منها مواجَهٌ بالخطابِ؟ فالجوابُ أن الأصلَ في الأسماء الإعرابُ، ولم يوجد المقتضي للبناء(١)، وهو شَبَهُه بالضمير، لأنَّ المضاف لا يشبه الضمير لأمرين: أحدهما أنَّ المضمرَ لا يُضَافُ، والثاني أنَّ تعريف المضافِ بالإضافة، وتعريف الضمير هنا بالخطاب، والمضارع للمضاف طال طولاً فارق به المضمرَ، أو عملَ فيما بعده، والمضمرُ لا يعملُ، والنكرةُ الشائعةُ لا تقعُ موقعَ المضمر، فهذا الموجبُ لعدمِ البناء.

وهذا المنادى المبنيّ على صورة المرفوع، موضعُه نصبٌ لأنه مفعولٌ بفعلٍ مقدَّر دلَّ عليه (يا)، أو منصوبٌ بـ (يا) على ما تقدَّم. واستدلَّ الجرجاني رحمه اللّه على أن موضعَه نصبٌ بجوازِ نصبِ صفتِه كقولك:(يا عمرُ الجوادَ)في قول الشاعر:

فما كعبُ بنُ مامةَ وابنُ سُعْدى ... بأكرمَ منك يا عُمَرُ الجوادا(٢)

وهذا البيت (لجرير بن الخطفَى) في شعرٍ له يمدح به عمرَ بن عبد العزيز رضيَ اللّه عنه، وقبله:

يعودُ الحلمُ منك على قريشٍ ... فتُفْرِجُ عنهم الكُرَبَ الشِّدادا

وقد أمَّنْتَ وَحْشَتَهم برفقٍ ... ويُعْيِي الناسَ وحشُكَ أن يُصادا

وتدعو اللّه مجتهداً ليرضى ... وتذكر في رعيَّتِكَ المَعادا

(وكعبُ بن مامة) هو الإياديّ الذي آثر على نفسه بالماء، حتى هلك عطشاً، وذلك أنه كان في رُفْقةٍ، وقَلَّ عليهم الماءُ، فكان كعبُ يُؤثِر بنصيبه حتى ضَعُفَتْ قُوَّتُه وقد

---

(١) في الأصل: (ولم يوجد المقتضي الإعراب للبناء.) وهو لا يستقيم مع النص.

(٢) سبق تخريج البيت في ص٢٨٥، والشاهد هنا الاستدلال على أن محل المنادى هو النصب بدليل نصب صفته في قوله: يا عمرُ الجوادا.

قربوا من موضع الماء، فقيل له: رِدْ فقد وَصَلْتَ إلى الماءِ، فلم تكُنْ به قوَّةٌ فخرَّ مَيْتاً، فقال في ذلك//أبوه:

١٤٠/أ

أَوْفَى على الماءِ كعبٌ ثمَّ قيل له ... رِدْ كعبُ إنَّك ورَّادٌ فما وَرَدا

وأمَّا (ابن سُعْدى) فإنه أوسُ بنُ حارثة بنِ لأمٍ الطائي و(سعدى) أمُّه، وقد ذكره (بشر بن أبي خازم) الأسدي في قوله:

إلى أوسِ بنِ حارثةَ بن لأمٍ ... لِيقضي حاجتي فيمن قضاها

وما وَطِئَ الثرى مثلُ ابنِ سُعدى ... ولا لبس النِّعالَ ولا احتذاها

فأخبر هذا الشاعرُ أنه ليس واحدٌ من هذين الجوادَيْن بأكرمَ من عمرَ بن عبد العزيز رضي اللَّه عنه.

المسألة الثالثة: فيما يُحذفُ معه حرفُ النداء ومالا يحذف.

وذلك ثلاثةُ أقسامٍ، **أحدها:** يجوز معه حذفُ حرفِ النداءِ وإثباتُه من غير ضَعْفٍ، وذلك إذا كان عَلَماً، كقوله تعالى: ﴿يوسفُ أَعْرِضْ عن هذا﴾(١) وقولِ الشاعر:

محمدُ تفدِ نفسَك كلُّ نفسي ... إذا ما خِفْتَ من شيءٍ تَبالا(٢)

أو كان مضافاً، كقوله تعالى: ﴿ربَّنا آتنا في الدنيا حسنةً﴾(٣)، ﴿ربَّنا لا تُؤَاخِذْنا﴾(٤)، ﴿ربَّنا لا تُزِغْ قلوبَنا﴾(٥)،﴿ربِّ اغفرْ لي وهَبْ لي مُلْكاً﴾(٦) أو كان (أيُّها أو أيَّتها)، كقوله تعالى: ﴿إن يَشَأْ يُذْهِبْكم أيُّها الناسُ﴾(٧)﴿سَنَفْرُغُ لكم أيُّها الثَّقَلانِ﴾(٨).

---

(١) يوسف/٢٩

(٢) ينسب هذا البيت لأبي طالب وحسان والأعشى، وليس في ديوان واحد منهم. التبال: سوء العاقبة، الوبال. الشاهد هنا جواز حذف حرف النداء مع العَلَم في قوله (محمدُ) والأصل (يا محمَّدُ). سيبويه ٨/٣، ابن يعيش ٢٥/٧، خزانة الأدب ٦٢٩/٣

(٣) البقرة/٢٠١ (٤) البقرة/٢٨٦ (٥) آل عمران/٨

(٦) ص/٣٥ (٧) النساء/١٣٣ (٨) الرحمان/٣١

الثاني: يجب معه ذكرُ حرفِ النداء، وذلك خمسةُ أشياء: أحدها (اللّه)، فلا يقالُ: اللّه اغفِرْ لي، والثاني المندوبُ، فلا يقال: زيداهُ وعُمَراهُ، لأنَّ النُّدبة تقتضي الإطالةَ ومدَّ الصوتِ، فَحَذْفُ حرف النداء فيها غيرُ مناسب. الثالث: المستغاث، لا يجوزُ معه حذفُ حرف النداء لأنَّ الباعث على الاستغاثة شدَّةُ الحاجة إلى الغوثِ والنُّصْرةِ، فيقتضي مدَّ الصوتِ ورَفْعَه حرصاً على الإبلاغ، وحرفُ النداءِ معينٌ على ذلك. الرابع: المُضْمَرُ لا يجوزُ حذفُ حرفِ النداءِ معه، لأنه لو حُذف فاتت الدلالةُ على النداء، لأنَّ الدالَّ عليها حرفُ النداء، وتضمينُ المنادى معنى الخطاب، فلو حُذِفَ الحرفُ من المنادى المضمرُ بقيَ الخطابُ، وهو فيه غير صالح {للدلالةِ على إرادةِ النداء، لأنَّ دلالتَه على الخطاب}(١) وضعيَّةٌ لا تفارقُه بحال. الخامسُ: اسم الجنس المفرد غير المعيَّن كما تقدَّم في قوله: (فيا راكباً...) وقولِ الآخر:

أداراً بحُزْوَى هجتِ للعين عبرةً ... فماءُ الهوى يرفَضُّ أو يترقرقُ(٢)

حُزْوَى بضم الحاء المهملة : موضعٌ بنجدٍ في ديار تميم، وقال (الأزهري): جبلٌ من جبال الدهناء.// والدهناءُ يُمَدُّ ويُقْصَر: أرض بني تميم، والعَبرة: الدمع، وماء ١٤٠/ب الهوى: الدمع، لأن الهوى يسكبه ويجريه، ويَرْفَضُّ مُتَفَرِّقاً ويترقرق بتردُّدٍ في العين، فلا يجوز حذفُ حرف النداء، لعدم دليلٍ يدل على كونه منادى. واللّه أعلم.

الثالث: مختلفٌ في جوازِ حذفه. وهو اسم الجنس المقصود واسم الإشارة كقولك: (رجلُ أقبلْ، وهذا افْعَلْ كذا). فمذهب البصريين أنه لا يجوزُ حذفُ حرفِ النداء منهما، وما وردَ من ذلك فضرورةٌ مقصورةٌ على السماعِ، ومذهب الكوفيين أن حذفه فيهما قياسٌ مطَّردٌ لكثرةِ ورودِه في النثر والنظم(٣)، فمن النثر في اسم

---

(١) ما بين المعترضتين من (أ) وهي ساقطة من الأصل.

(٢) قائل البيت ذو الرمة، والشاهد فيه عدم جواز حذف أداة النداء إذا كان المنادى اسم جنس غير معيَّن كما في قوله (أداراً....). سيبويه ١٩٩/٢، ديوان ذي الرمة ٤٥٦/١، خزانة الأدب ٣١١/١.

(٣) ارتشاف الضرب ١١٧/٣-١١٨. وليست في الإنصاف .

الجنس قولُه صلّى اللَّه عليه وسلَّم حاكياً عن موسى صلّى اللّه عليه وسلَّم حين وضع ثوبه على الحجر: (**ثوبي حجرُ ثوبي حجرُ**)[1] يريد: ثوبي يا حجرُ، رواه البخاري، وقوله (**اشْتَدِّي أزمةُ تَنْفرجي**)[2] وقولهم: (أصْبِح ليلُ، وافتد مخنوقُ، وأطرِقْ كرا)[3]. ومن النظم قولُ الشاعر:

فقُلْتُ له عطَّارُ هلاَّ أتيْتَنا بنَوْرِ الخُزامى أو بِخُوصة عَرْفَجِ[4]

وأمَّا اسم الإشارة، فمنه في النثر قولُه تعالى: ﴿**ثُمَّ أنتم هؤلاء تَقْتلون أَنفسَكم**﴾[5] (فأنتم) مبتدأ، و(هؤلاء) منادى محذوفٌ حرفُه، و(تقتلون) الخبر. ولا يجوز أن يكون (هؤلاء) بدلاً من (أنتم) ولا مبتدأ، لأنه لو كان كذلك لوجب أن يقول: (يقتلون) بالياء المثناة تحت، و(أنفسَهم) لا أنفسكم. ومن النظم قولُ الشاعر.

إنَّ الأُلى وَصَفُوا قومي لَهُم فَبِهم هذا اعتصمْ تَلْقَ من عاداك مخذولاً[6]

وقولُ (ذي الرمَّة):

---

(١) صحيح مسلم، باب جواز الاغتسال في الخلوة ج١/٢٦٧ وفي مسند أحمد ٢/٣١٥

(٢) هذا اللفظ أخرجه الديلمي عن القضاعي عن علي رضي اللَّه عنه. ونسبه بعضهم إلى النبي (ص) جاء موزوناً دون إرادة الشعر. الجامع الصغير للسيوطي ١/٤٢، ارتشاف الضرب٣/١١٨.

(٣) والأصل عندهم: أصبحْ يا ليل، وافتد يا مخنوق، وأطرق يا كرا. والكرا: الكرَوَانُ، طائر صغير مغرِّد. وقولهم: (أطرق كرا)، مثلٌ يضرب للتعريض بالسامع. ابن يعيش ٢/١٦، ومجمع الأمثال ١/٤٠٣ .

(٤) النور: الورد. العَرْفَج: نبات أغبر إلى الخضرة طيب الرائحة له زهرة صفراء. لم ينسب البيت لقائل معيَّن. والشاهد هنا جواز حذف حرف النداء من المنادى اسم الجنس المقصود (عطَّارُ)، وأصله ياعطارُ، هذا على مذهب الكوفيين. شرح ابن يعيش ٣/١١٨، المحتسب ٢/٧٠، العمدة لابن مالك/٢٩٧ .

(٥) البقرة/٨٥

(٦) قائل البيت مجهول. والشاهد فيه جواز حذف حرف النداء من المنادى اسم الإشارة في قوله (هذا اعتصم) والأصل يا هذا اعتصم، وذلك على مذهب الكوفيين. شواهد التوضيح/٢١١، شرح الأشموني ٣/١٣٦.

إذا هَمَلت عيني لـه قـال صـاحبي بِمِثـلِك هــذا لــوعــةٌ وغــرامُ(١)

وقولُ الآخر:

ذا ارعِواءً فليس بعد اشتعال الـــــــرأسِ شيباً إلى الصِّبا من سـبيلِ(٢)

المسألة الرابعة: في حكم تابع المنادى.

والتـــوابع خمســـةٌ: نعتٌ وتوكيـدٌ وبَدلٌ وعطـفُ بيـــانٍ وعطـفٌ بحـــرف.

الأوَّلُ: النعتُ، ونصبُه واجبٌ إذا كـان متبوعُـه منصوبـاً، نحـو: يـا غـلامَ زيـدٍ الظريفَ، ويا عبدَ اللّهِ صاحبَ المعروفِ، ويا غلامَ امرأةٍ ظريفاً. وإن كان متبوعُـه كمرفوعٍ، فإن كان معرَّفاً بالألف واللام نحو: يازيدُ الظريفُ، جاز نصبُه حملاً علـى المتبـــوع، فإنه منصـوب في المعنى، ورفعُـه لأنه صـفةٌ لشَبيه المرفوعِ، وإن كان مضـافاً خـالياً مـن الألف واللام، فإنْ//كان ابناً بين علَمَيْن فسيأتي الكلامُ عليـه حيث ذكره المصنِّفُ رحمه اللّه، وإنْ كان غير ذلك وجبَ نصبُه، نحو: (يـا زيـدُ صـاحبَ عَمْروٍ، ويا زيدان صاحبَيْ محمد، ويا زيدون أصحابَ محمدٍ)، لأنَّ الصفـة لا تزيـدُ على المـوصوفِ، والموصـوفُ المضـاف يُنصَـب البتـة، فالصفـةُ المضافـةُ أولـى. وإن كان مقروناً بالألف واللام، نحو: (يا زيدُ الحســنَ الوجهِ) جـاز فيه الرفعُ حملاً على اللفظ، والنصبُ حملاً على الموضـع، لأن إضافتـه لفظيَّـةٌ، فعُومِـل معاملـة مـا ليس مضافاً.

١٤١/أ

والثاني: التوكيد،فإنْ كان المؤكَّد منصوباً تعيَّنَ نصبُ التوكيد، نحو: (يا إخوتي أجمعين) لأنَّ متبوعَه منصوبٌ لفظـاً ومحـلاًّ، وإن كـان شـبيهاً بـالمرفوع والتوكيـدُ

---

(١) قائل البيت ذو الرمة غيلان بن عقبه. والشاهد فيه جواز حذف حرف النداء من المنادى اسم الإشارة في قوله (بمثلك هـذا) والأصـل: بمثلـك يـا هـذا. ديـوان ذي الرمَّـة/٥٦٣، شـواهد العينـي ٢٣٥/٤، همع الهوامع ١٧٤/١ ....

(٢) ارعواءً: نزوعاً عن الجهل ورجوعاً عنه. والشاهد فيه جواز حذف حرف النداء من المنـــادى اسم الإشارة (ذا). وأصلـه: يـا هـذا ارعـواءً. لـم أعـثر علـى قـائل هـذا البيت. شـواهد التوضيـح والتصحيح/٢١١، العيني ٢٣٠/٤، شرح الأشموني ١٣٦/٣.

غير مضاف جاز رفعُه حملاً على اللفظ، ونصبُه حملاً على الموضع، نحو: (يا تميمُ أجمعون وأجمعين)، وإن كان مضافاً وجب نصبُه لِما ذُكِر في النعت، وجاز أن يضاف إلى ضمير الغائب باعتبار الأصل، نحو: (يا زيدُ نفسَه ويا تميمُ كلَّهم)، وأن يُضافَ إلى ضمير الحاضر، باعتبار ما عرضَ له من المواجهة نحو: (يا زيد نفسَكَ ويا تميمُ كلَّكم)، وقد اجتمع الاعتباران في قول الشاعر:

فيا أيُّها المُهْدي الخنا من كلامه — كأنك - تَصْغو في كلامك - خِرْنِقُ(١)

الخرنق: ولد الأرنب، وهو من أعلام الإناث سميَتْ به امرأةٌ شاعرةٌ(٢)، من شعرها:

"**لا يَبْعُدَنْ قومي الذين هُمُ** ...البيتين"،ويذكران في النعت إن شاء اللّه تعالى.

الثالث: البدلُ، وهو في حكم المستقلّ، فيُبْنى على الضمِّ إذا كان مفرداً، سواءٌ أكان متبوعُه مفرداً أو مضافاً نحو: (يا غلامُ زيدُ، ويا بشرُ عمرُو ويا أخانا {زيدُ})(٣). وإن كان مضافاً تعيَّن نصبُه بعد المفرد والمضافِ، نحو: (يا عمرُ أبا حفصٍ ويا عبدَ اللّه أبا محمَّدٍ). وإنَّما كان كالمستقل لأنَّ البدل يقدَّر معه مثلُ عاملِ المبدل منه.

الرابع: عطف البيان؛ ويجب نصبُه إن كان مضافاً، نحو: (يا زيدُ أبا عبد اللَّه)، أو تابعاً لمضافٍ نحو: (يا أخانا زيداً)، وإنْ كان مفرداً تابعاً لمنادىً مضموم جاز رفعُه ونصبُه، نحو: (يا غلامُ بِشْرٌ وبِشْراً). وامتاز هنا عطف البيان من البدل، لأنك تقول في البدل (يا غلامُ بشرُ) بلا تنوين، و(يا أخانا زيدُ) بلا تنوين أيضاً. ويفارق البدلُ عطفَ البيان في صورتين هذه إحداهما، والأخرى أن يكون

---

(١) القائل غير معروف. الصغا: ميلٌ في الحنَك في إحدى الشفتين، صَغَا يَصْغُو فهو أصغى. يصفه بسوء اللفظ ورداءة النطق. والشاهد فيه أن المنادى يعدُّ غائباً باعتبار الأصل، ومخاطباً باعتبار حالة النداء وهي خطاب. ولذا فقد أعاد على المنادى (المُهدي) ضَميرَ الغائب في (كلامه) وضمير المخاطب في (كأنَّك). وليس في البيت شاهدٌ على توكيد المنادى، إذ ليس فيه توكيد. اللمع ١٤٣/٢، الدرر اللوامع ١٩٧/٢

(٢) هي الشاعرة خرنق بنت هفَّان من بني سعد رهط الأعشى.

(٣) ما بين المعترضتين ساقط من الأصل، وهو من أ.

المعطوف خالياً من (ال) والمعطوف عليه معرَّفاً بها مضافاً إلى صفةٍ مقرونةٍ بها كقول الشاعر: // ١٤١/ب

أنا ابنُ التاركِ البكريِّ بشرٍ   عليه الطيرُ تَرْقُبُه وُقوعا(١)

(فبشر) عطف على (البكري)، ولا يجوز أن يكون بدلاً، وسيذكر ذلك بعد ذكر التوابع إن شاء اللَّه تعالى.

الخامس: عطف النسق، وهو العطف بحرف، وهو ثلاثة أقسام، الأول: المضاف،نحو (يا زيدُ وعبدَ اللَّه، ويا عبدَ اللَّه وعبدَ الرحمن) فيجب نصبُه لما تقدَّم. الثاني: أن يكون مفرداً خالياً من الألف واللامِ فيجبُ بناؤه على الضم، نحو: (يا زيدُ وبشرُ) بلا تنوين، لشبهِه بالبدلِ في صحة تقدير العامل قبله، ولاستحسان ظهوره توكيداً كما يظهر مع البدل. ويجوز نصبُه عند (المازني) مطلقاً، كقولك: يا زيدُ وعَمْراً، ويا عبدَ اللَّه وزيداً). وهو مذهب الكوفيين. قال (ابن السرَّاج): "وزعم (أبو عثمان) أنه يجوز: (يا زيدُ وعَمْراً أقبلا) على الموضع، كما يجوز: (يا زيدُ زيداً أقبلْ)، بعطف زيد الثاني على الموضع عطفَ البيان. والثالث: أن يكون مقروناً بالألف واللام، فيمتنع تقدير {حرف النداء}(٢) قبله ، فأشبه النعت، فيجوز فيه الرفعُ والنصبُ، كما يجوز في النعت، كقوله تعالى: ﴿**ياجبالُ أوِّبي معه والطَّيْرَ**﴾(٣) والطيرُ، بالنصب والرفع. وكقول الشاعر:

ألا يا زيدُ والضحَّاكُ سِيرا   فقد جاوَزْتما خَمَرَ الطَّريقِ(٤)

---

(١) قائله المرَّار الأسدي. وبشر هذا هو بشر بن عمرو بن مرثد، قتله رجل من بني أسد. ترقبه: تنتظر موته، وقوع: ج واقع ضد الطائر. أي تركه يموت قتيلاً. والشاهد فيه أن (بشر) عطف بيان على البكريِّ ولا تصح فيه البدلية، لأن المعطوف خال من ال والمعطوف عليه البكري معرف بها مضاف إلى صفة مقرونة بها (التارك). سيبويه ١٨٢/١، شرح ابن يعيش ٧٢/٣، همع الهوامع ٢٢٢/٢ ....

(٢) ما بين المعترضتين من أ وهو في الأصل: (الألف واللام).

(٣) سبأ/١٠

(٤) لم ينسب البيت لقائل معيَّن.الخَمَر:ما داراك وأخفاك من الشجر والجبال. يحثهما على السير=

برفع (الضحَّاك) ونصبه، واختُلف في المختار منهما، فقال الخليل وسيبويه والمازني رحمهم اللّه تعالى: هو الرفعُ، وقال أبو عمرو وعيسى بن عمر ويونس والجرمي رحمهم اللَّه تعالى: هو النصب(١). وقال (محمد بن يزيد المبرِّد): إن كانت الألف واللام معرِّفة كما هي في (الضبع) فالمختار النصب، لأنَّ المعرَّف بالألف واللام يشبه المضاف، وإن كانت غير معرِّفة كما هي في (اليسع) فالمختار الرفعُ، لأنَّ الألفَ واللام إذا لم تعرِّف لم يشبه ما هي فيه المضاف. وهذا ذكره (الجرجاني) بعدُ، فذكرتُه ها هنا ليكون الكلام على المعطوف في مكان واحد. واللَّه أعلم.

نداء المعرَّف بأل

قال رحمه اللَّه تعالى: "ويا أيُّها الرجلُ مثلُ يا زيدُ الظريفُ، (فأيُّ) منادى مفردٌ معرفةٌ، والرجلُ صفةٌ له و(ها) مقحمة للتنبيه، ولا تدخل (يا) على ما فيه الألف واللام، فلا يقال: يا الرجلُ. وقالوا يا اللَّهُ بقطع الهمزة ووصلها، فإن عطفْتَ على المضموم اسماً فيه الألفُ واللام، جاز فيه الرفعُ على اللفظ، والنصبُ على الموضع كالصفة، {كقوله تعالى: ﴿**يا جبالُ أوِّبي معه والطيرُ**﴾.}"(٢)

الشرح:

لا يدخل حرفُ النداء على اسم فيه الألف واللام، بدون (أيّ) إلا في اسم اللَّه تعالى. وإنما امتنع//لوجهَيْن: أحدهما أن (أل) حرف التعريف، وحرف النداء مع قصد المنادى يخصِّصه ويعيِّنه، فلا تجتمع أداتا تعريف. والوجه الثاني أن اللام لتعريف المعهود، والمنادى مخاطَبٌ، فهما مختلفان في المعنى. فإن سُمِع ذلك حُفظ

١٤٢/أ

= بعد أن تجاوزا خمَرَ الطريق إلى وضحه. والشاهد فيه جواز عطف المقرون بأل على المنادى بالرفع والنصب في قوله (يا زيدُ والضحَّاكُ). شرح ابن يعيش ١٢٩/١، همع الهوامع ١٤٢/٢.
لسان العرب: خمَرَ، وذكر العجز.

(١) الدرر اللوامع ١٩٦/٢

(٢) ما بين المعترضتين ساقط من أ. والآية هي من سبأ/١٠

ولم يُقَسْ عليه، كقول الشاعر:

فيـــا الغـــلامان اللـــذان فَــرَّا إيَّاكُمـــا أن تكســـباني شـــرًّا(١)

وقولِ الآخر:

من اَجلكِ يا التي تيَّمْتِ قلبــي وأنت بخيــلةٌ بالوصـــل عَنِّــي(٢)

وأما (اللَّه)، فاغتُفر ذلك فيه، فيقال: يا اللَّهُ، لوجوه: أحدها أن الألف واللام فيه لغير التعريف، لأنه سبحانه وتعالى لا يتعدَّد ولا شبيه لـه فيحتـاجُ إلـى التعيين، ودخـولُ (يا) عليه للخطاب. والثاني أنه كثُر استعمالُ هذه الكلمـة، فخفـفَّ عليهم إدخـالُ (يـا) عليها. والثالث أن الألف واللام عوضٌ من همـزة (إلَـه) علـى مـا زعمـوا أن أصلـه (الإله)، فحُذفت الهمزة عند قوم، وعند آخرين ألقيَتْ حركتُها على اللام، ثم أُدغمَتْ إحداهما في الأخرى، وكل ذلك تحكُّم. واللَّه أعلم.

وقد اختـص هـذا الاسـم بأشـياء: أحـدها مـا ذُكـر من اجتماعـه مـع الألـف واللام. والثاني تفخيمُ لامه إلا إذا انكسر ما قبلها، نحـو: بِاللَّـه، والثـالث اختصاصـه بتاء القسم، نحو ﴿تاللهِ لَتُسألُنَّ﴾.(٣) والرابع قطع الهمزة، كقول الراجز:

مبـــاركٌ هُـــوَ ومَـــنْ سَـــمَّاهُ علـــى اسـمك اللَّهـمَّ يا أللَّـــهُ.(٤)

وذلك جائزٌ في السعة، ووصلُ الهمزة هو الأصلُ والأكثرُ في الاستعمال. والخـامس حـذفُ حـرفِ النـداء منـه والتعـويضُ عنـه بالميم المشدَّدة في آخـره، كقولـه تعـالى:

---

(١) لم ينسب هذان البيتان من الرجز لقائل معيَّن. والشاهد فيهما نداء ما فيـه الــ(الغلامـان) دون استعمال(أيها)ضرورة. وهو عند الكوفيين شاهد على جواز نداء مافيه ال. الإنصاف/٣٣٦، شـرح ابن يعيش ٩/٢، همع الهوامع ١٧٤/١ ...

(٢) لم ينسب البيت لقائل معين. ويـروى (بـالودِّ عنـي). والشـاهد فيـه دخـول النداء علـى الألـف واللام، في قوله: (يا التي). وهو ضرورة عند البصريين وجائز عند الكوفيـن. سـيبويه ١٩٧/٢. الإنصـاف/٢٠٩. الـهمع ١٧٤/١.....

(٣) النحل/٥٦

(٤) لم يعز الرجز لقائل معيَّن. والشاهد فيه هنا جواز قطع همزة الوصل في لفظ الجلالـة (اللَّـه). الإنصـاف/٣٣٩، لسان العرب/أله.

﴿قل اللَّهمَّ فاطرَ السماوات والأرضِ﴾(١)،﴿وإذ قالوا اللَّهمَّ إنْ كان هذا هو الحقَّ﴾(٢) ﴿قال عيسى بنُ مريمَ اللهمَّ ربَّنا﴾(٣). ولكون الميم عوضاً من حرف النداء لم يُجمع بينهما إلا في الضرورة. قال الراجز:

إنـي إذا ما حَـدَثٌ ألمَّـا　　أقـولُ يا اللهمَّ يا اللَّهـمَّ(٤)

وقال الكوفيون: أصله (يا اللَّهُ أُمَّنا بخير)(٥)، وهو غلطٌ لوجوه:

أحدها أنه لو كان كذلك لكثر الجمع بينهما ولم يختص بالضرورة. والثاني أنه يصح أن يقع بعدَ هذا الاسمِ(أُمَّنا بخير)(٦).والثالث أنه لو كان كذلك لجاز أن يقال: (يا اللَّه أُمَّنا وارحمنا)، بغير عطف، كما يقال: (اللهم أُمَّنا بخيرٍ وارحمنا). والرابع أنه لو كان كذلك لجاز باطرادٍ (اللهمَّ وارحمنا) بالعطف، كما يقال: يا اللَّه أمَّنا//بخير وارحمنا. واللَّه أعلم.

١٤٢/ب

فإذا أردت نداء ما فيه الألف واللام جئتَ (بأيّ) وأردفتها بـ (ها) حرف التنبيه. كقوله تعالى: ﴿يا أَيُّها الإنسانُ﴾.(٧) وإن كان المنادى مؤنثاً زدت (التاء)، فقلت: يا أيَّتُها، كقوله تعالى: ﴿يا أَيَّتُها النَّفسُ المطمئنَّةُ﴾(٨)

و(أي) لها أقسام نذكرها إن شاء اللَّه تعالى عند الكلام على الموصولات. واتصلت (ها) بأيّ لوجهين: أحدهما أنها عوضٌ عن المضاف إليه، لأنَّ حق (أي) أن تكون مضافة. والثاني أنها ذُكِرَتْ للفرق بين الاستفهامِ والنداء. وإذا قلت: (أيُّها

---

(١) الزمر/٤٦　　(٢) الأنفال/٣٢　　(٣) المائدة/١١٤

(٤) الرجز لأمية بن أبي الصلت. والشاهد فيه الجمع بين حرف النداء والميم المشدَّدة في قوله (يا اللَّهم). ضرورة، والأصل ألا يجمع بينهما لأن هذه الميم عوضٌ عن حرف النداء. نوادر أبي زيد/١٦٥، الإنصاف/٣٤١، الهمع ١/١٦٨.

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف/٣٤٣.

(٦) أي لو كان أصل (اللهم): أمَّنا بخير، لما جاز أن يقال: (أمنا بخير) بعد الاسم المنادى (اللهم) لأن المعنى حينئذ سيكون (اللَّهُمَّ اللَّهُمَّ) وليس هذا المراد من قولهم: (اللهم أمنا بخير).

(٧) الانفطار/٦ والانشقاق/٦　　(٨) الفجر/٢٧

الفتى)، لو حذفْتَ حرفَ التنبيه فقلت: (أيُّ الفتى)، لأوهمَ أنك مستفهِمٌ، فإنَّ حذفَ حرفِ النداءِ مع (أي) جائز، ووصفُه بالمقصور كثير، فتعيَّن ذكر حرف التنبيه لهذا المعنى. والله أعلم.

ولمَّا كان (أيّ) اسماً مبهماً لا يستعمل بغير صلة إلا في الجزاء والاستفهام أُلزمَ النعتَ فلا يفيد بدونه، فبيَّنَتْهُ الصفة كما كانت تبيِّنُه الصلة، ويلزم صفتَه الرفعُ، لأنَّه المنادى حقيقةً، و(أيّ) متوصل به إليه. وأجاز (المازني والزجاج) نصبَها قياساً على نصب صفة غير (أيّ) من المناديات المنصوبة، وظاهرُ كلام (الجرجاني) جوازُ الرفع والنصب، لأنه قال: "ويا أيها الرجلُ مثل يا زيدُ الظريف". وقد ذُكر في (يا زيد الظريفُ) النصبُ والرفعُ، فمقتضى قوله أن (يا أيّها الرجل) مثلُه في جواز الوجهين.

وأكثر ما يوصف (أيُّها وأيَّتُها) باسمٍ فيه الألف واللامُ. ولا تكونُ الألفُ واللام إلا للجنس. فلا يقال: يا أيّها العباس، ولا يا أيها الصَّعِقُ لأنهما علمان، و(أل) مع الأول لِلَمْحِ الصفة، ومع الثاني للغلبة. وقد يوصف باسم إشارة، كقول الشاعر:

ألا أيُّهذا الباخعُ الوجدُ نفسَه لأمرٍ نَحَتْهُ عن يديه المقادرُ(١)

وقولِ الآخر:

ألا أيُّهذان كُلاَ زادَيْكما وَدَعاني واغلاً فيمن يَغِل(٢)

ويوصف بموصولٍ فيه الألفُ واللامُ، كقوله تعالى: ﴿**يا أيُّها الذي نُزِّل عَلَيهِ الذِّكْرُ**﴾(٣). وإذا جُعل اسم الإشارة سبباً إلى نداء ما فيه الألف واللام ساوى (أيًّا)

---

(١) القائل ذو الرمة غيلان بن عقبة. ويروى: (الشيءِ نَحَتْه..). بخع نفسه: قتلها غيظاً. والشاهد فيه وصفُ المنادى (أي) باسم الإشارة (هذا) في قوله: (ألا أيُّهذا). ديوان ذي الرمة/٢٥١، شرح ابن يعيش ٧/٢، لسان العرب/بَخَع.

(٢) لم ينسب لقائل. ويروى (فيمن وَغَل). الواغل: الذي يدخل على القوم في شرابهم بدون دعوة منهم. والشاهد فيه وصف المنادى (أيّ) باسم الإشارة (هذان) في قوله (ألا أيُّهذان). مجالس ثعلب/٥٢. شواهد العيني ٢٣٩/٤، الهمع ١٧٥/١

(٣) الحجر/٦

في وجوب رفع نعتِه واقترانه (بأل) وعدمِ الاستغناء عنه، كقوله (يا هذا الرجلُ) بالرفع، ويا هؤلاء القومُ)، فإن قدَّرْتَ الوقف على اسم الإشارة جاز رفعُ الصفة ونصبُها كنَعْتِ العَلَم. والله أعلم. وقد تقدم الكلامُ على المعطوف على المضموم، فلا حاجة إلى إعادتِه. والله أعلم.

وصف المنادى المضموم بـ (ابن)

قال رحمه الله تعالى: " فإن وصَفْتَ المضموم بابن، // والابن بين ١٤٣/ علمين، بَنَيْتَ المنادى على الفتح، فقلتَ: يا زيدَ بنَ عمرٍو، فإن لم يقع بين علمين، تَركْتَ المنادى على ضمِّه، ونصبْتَ الابن فقلْتَ: يا زيدُ ابنَ اخينا، لأن صفة المضموم تُنصب إذا كانت مضافة البتَّةَ."

الشرح:

قد تقرَّر أنَّ المنادى المفرد المعرفة يبنى على الضم، ثم ذكر هنا أنه قد يُفْتح وذلك بشروط: أحدها أن يكون علَماً، فإن كان غيرَ علمٍ تعيَّن ضمُّه، نحو: (يا غلامُ ابنَ محمد). الثاني: أن يكون الابنْ مضافاً إلى علم، كما مثَّل (الجرجاني) رحمه الله تعالى. فإن أُضيف إلى غير علمٍ تعيَّن الضمُّ، كما مثَّل به من قوله "يا زيدُ ابنَ أخينا". الثالث: أن يكون المضاف إليه (ابن) باقياً على العلميَّة، فإن تغيَّر بإضافة عارضة، نحو: (يا زيدُ ابن عُمَرِنا) تعيَّن الضمُّ. الرابع: أن يكون (الابن) غير مفصول عن موصوفه، فإن فُصل عنه تعيَّن الضمُّ، كقولك: (يا زيدُ المحسنُ ابنَ محمَّد). الخامس أن يكون ضمُّ المنادى ضمَّاً ظاهراً، فإن كان ضمُّه مقدَّراً كالمقصور والمنقوص، نحو: (يا عيسى بنَ مريم، ويا معطي بنَ محمَّد)، كان ضمُّه المقدر على حاله، وإنما جاز الفتح إتباعاً لفتحة (ابن) لأن {العلمَ يكثُر استعمالُه}(١) مع الوصف (بابن) للحاجة إلى التعريف بالنسب، فيصير الموصوف والصفة

---

(١) ما بين المعترضتين مطموس في الأصل، وهو من أ.

كشَيْءٍ واحد، فيُفتحان كالمركب، وضمُّه عند (المبرد) أَولى من الفتح، فإنَّه أَنشدَ بالفتح قولَ الشاعر:

يا حكمَ بنَ المنذرِ بنِ الجارودْ　　سرادقُ المجدِ عليه ممدودْ(١)

ثم قال: ولو قال: يا حكمُ بنَ المنذر كان أجود.(٢)

والنعتُ (بابنة) كالنعت (بابن) في جواز الضم والإتباع، كقولك: (يا فاطمةُ ابنةَ محمد)، فإن كان النعت (ببِنْت)، تعيَّن الضمُّ، كقولك: (يا فاطمةُ بنتُ محمد)، نص على ذلك شيخُنا الإمام (أبو عبد اللَّه بن مالك) رحمه اللَّه تعالى. فإن قُلْتَ: فما الفرقُ بين الوصف (بابنة) وبين الوصف (ببنت)؟ قلتُ: الفرق بينهما أن الفتح في (يا فاطمةَ بنةَ محمد) بالإتباع، [ولا إتباعَ](٣) في (بنت) لأن اوّله مكسور، فلو اُتبع لكان المنادى مكسوراً، فيوهم المضاف إلى ياء المتكلم. وأما (ابن) التابعُ فنصبُه هو المشهور الأفصح، لما تقدَّم من أن الصفة إذا كانت مضافة يجب نصبُها. وحكى (ابن خالويه) أنَّ (الأخفش) حكى: (يا زيدُ بنُ عمرٍو) برفع (ابن)، وهذا من الشاذ الذي لا يُلتفت إليه، ولا يعرَّج عليه.

ويجب حذفُ ألف (ابن) خطّاً حيث جاز اتباعُه المنادى. وإذا وصف العلم (بابن) متصلٍ مضافٍ//إلى علمٍ باقي العلميَّة، نحو: (جاء زيدُ بنُ عمرٍو) ١٤٣/ب وجبَ حذفُ تنوين الموصوف، وحذفُ ألف (ابن) خطّاً، إلا في الضرورة، كقول الراجز:

---

(١) نُسب لرؤبة، ونسبه سيبويه للكذاب الحرمازي، وهو في ملحقات ديوان رؤبة. السرادق: ما أحاط بالبناء. والشاهد فيه فتح المنادى العلم الموصوف بابن، وكان قبل الوصف بها مبنياً على الضم، وذلك قوله: (يا حكَمَ بنَ الجارودِ). سيبويه ٢٠٣/٢، شرح ابن يعيش ٥/٢، لسان العرب: سردق. ملحقات ديوان رؤبة/١٧٢ .

(٢) المقتضب ٢٣٢/٤ .

(٣) ما بين حاصرتين زيادة من المحقِّق وهو في الأصل وغيره: (والاتباعُ في بنت). مما لا يستقيم به المعنى.

جـاريةٌ من قيـسٍ بن ثعلبـة　　　كأنّهـا حِلْيَــةُ سـيفٍ مُذْهَبَــة(١)

وكذا الحكـم فـي الوصـف (بابنـة). وفـي الوصـف (ببنـت) فـي غـير النـداء وجهـان حكاهما سيبويه(٢)، فيقال: (جاءت هندُ بنتُ عَمْرٍو)، و(جاءت هندٌ بنتُ عَمْرٍو) سُمع ذلك مِمَّن يصرف (هنداً). ومتى فُصل بين (ابـن) والمنعوت، تعيَّن التنويـن وثبـاتُ الألف، (كعبـد اللَّه بنِ أبيٍّ ابنِ ســلول، وعبد اللَّه بنِ مالكٍ ابـنِ بُحَيْنَـة) لأن (ابـن سلول) صفة لعبد اللَّه لا لأُبيّ، و(ابنَ بحينة) صفةٌ لعبد اللَّه لا لمالك.

وأمَّا الإخبارُ (بالابن) المذكور، فالأكثر في الموصوف به التنوين، تقول: (زيـدٌ ابـنُ عمـرو)، ومنـه قولُـه تعـالى: ﴿وقـالت اليهـودُ عزيـرٌ ابـنُ اللّـه﴾(٣) بتنويـن (عزير)، وكسره لالتقاء الساكنين في قراءة عاصم والكسائي(٤). وقد يحـذف تنوينـه لشبَهِه بالنعت، وأكثر ما يجيءُ في الشعر، كقوله:

لَعَمْرُك ما أدري وإن كنت دارياً　　　شُعيثُ ابنُ سهمٍ أم شعيثُ ابنُ مِنْقَرِ(٥)

وقد جـاء في النثـر كقـراءة البـاقين: ﴿وقــالت اليهودُ عزيرُ ابنُ اللّه﴾(٦) بغير تنوين، و(عزير) منصرف، بدليل قراءة عاصم والكسائي، وصرفُه إمَّا لأنـه عربـيُّ الأصـل، وإمَّـا لأنـه أصلـه (عـازر) أو (عيزار)، ثـم صُغِّـر تصغير التـرخيم حيـن

---

(١) الرجز للأغلب العجلي. قيس بن ثعلبة: هي من بكر بـن وائـل. حليةالسيف: مـا يحلَّـى بـه. الشــاهد فيه اثبات التنويـن فـي الاسـم العلـم الموصـوف بـابن المتصـل المضـاف إلـى علمٍ بـاقي العلمية، ضــرورة، فـي قولـه (من قيـسٍ بن ثعلبة). والأصـل حذف التنـوين. سيبـويه ٣/٥٠٦، المقتضب ٢/٣١٥، الخصائص ٢/٤٩١

(٢) ينظر سيبويه ٣/٥٠٦ .

(٣) التوبة/٣٠

(٤) التيسير في القراءات السبع/١١٨ .

(٥) نسب للأسود بن يعفر وللعَيِّن المنقري، والشاهد فيه حذف تنوين العلم المخـبَر عنـه بـابن فـي الشـعر، وذلـك لشبـهه بـالنعت، فـي قولـه (شـعيثُ بـن سـهم)، والأصـل تنوينـه. سـيبويه ٣/١٧٥، المقتضب ٣/٢٩٤، الهمع ٣/١٣٢...

(٦) التيسير في القراءات السبع/١١٨ .

عُرِّب، فصُرِفَ لصيرورتِه ثلاثياً. والله أعلم. فهذا آخر ما ذكره المصنِّف رحمه الله تعالى.

مسائل متفرقة

المسألة الأولى: إذا كُرِّر اسم مضاف في النداء، كقول (حسان) رضيَ الله عنه:

يا زيدُ زيدَ بني النجار مقتصِراً(١)　　　يا زيدُ أهدِ لَهمْ رأياً يُعاش به

وقولِ الآخر:

يا زيدُ زيدَ اليَعْمَلات الذُّبَّلِ　　　تطاولَ الليل عليك فانزلِ(٢)

فلا بدَّ من نصب الثاني لما تقدَّم. وفي الأول وجهان، أحدهما الرفعُ لأنه معرفةٌ مفردٌ، فيُنصَبُ الثاني حينئذٍ لأنه منادىً ثانٍ أو توكيدٌ أو عطف بيان أو بدلٌ أو منصوبٌ بإضمار (أعني). والثاني:(٣) النصبُ وفيه ثلاثةُ مذاهب: الأول أنه منادى مضاف إلى ما بعد الثاني، والثاني مقحمٌ بين المضاف والمضاف إليه، وهو مذهب (سيبويه) رحمه الله تعالى. والمذهب الثاني أن الأول منادى مضاف إلى محذوف دلَّ عليه الآخر، والثاني مضافٌ إلى الآخر، وفي نصبه(٤) الأوجه الخمسة المذكورة وهو مذهب (المبرد). والثالث(٥) أن الاسمين رُكِّبا تركيب خمسةَ عَشَر، ثم أُضيفا//كما يفعل بخمسة عشر. والله أعلم. ١٤٤/أ

---

(١) بنو النجار: رهط الشاعر حسان بن ثابت، وزيد أخوه. والشاهد في البيت نصبُ الاسم المضاف المكرر في النداء في قوله (يا زيدُ زيدَ بني النجار). ولم أجد البيت في ديوان حسان. ولا فيما بين يدي من كتب النحو.

(٢) نسب البيت لبعض ولد جرير ولعبد الله بن رواحة. اليعملة: الناقة السريعة. الذُّبَّل: الضامرات والشاهد فيه نصب الاسم المنادى المضاف المكرر، في قوله: يا زيدُ زيدَ اليعملات. لسان العرب/عمل. مغني اللبيب ٤٥٧/٢. خزانة الأدب ٣٦٢/١.

(٣) والثاني: أي والوجه الثاني للاسم الأول (يا زيدُ).

(٤) أي في نصب الاسم الثاني (زيدَ اليعملات).

(٥) أي والمذهب الثالث في تعليل نصب الاسم الأول (يا زيد) في حال نصبه.

المسألة الثانية: إذا اضطُر إلى تنوين المفرد المضموم جاز ضمُّه تشبيهاً بمرفوعٍ اضطر إلى تنوينه، وهو مستحِقٌ لمنع الصرف، **وجاز نصبُه** تشبيهاً بالمضاف لطوله بالتنوين. قال شيخنا رحمه اللّه تعالى: "وبقاء الضمِّ في العَلَمِ أولى من النصبِ، والنصبُ في غير العلم أولى من الضم، لأن سبب البناء في العلمِ أقوى منه في اسم الجنس المعيَّن، ولأنَّ نصبَ العرب العلمَ المضطر إلى تنوينه قليل، ونصبَهم الجنس للضرورة كثيرٌ،ولم يسمع (سيبويه) رحمه اللّه في قول الشاعر:

سلامُ اللّه يا مطرٌ عليها وليس عليك يا مطرُ السلامُ(١)

إلا الرفع"(٢)، وروي قول الشاعر:

ضربَتْ صدرَها إليَّ وقالت يا عديًّا لقد وَقَتْكَ الأواقي(٣)

بالنصب. ومن مجيء الجنس المقصود منصوباً، وهو الأكثر، قولُ الشاعر:

أعبداً حلَّ في شُعَبَى غريباً ألُؤماً لا أبالَك واغترابا(٤)

ومن الوارد مضموماً قولُ الآخر.

ليت التحيَّةَ كانت لي فأشكرَها مكان يا جملٌ حُيِّيْتَ يا رجلُ(٥)

---

(١) قائل البيت الشاعر الأحوص. ومطر اسم رجل تزوّج المرأة التي كان يهواها الأحوص. والشاهد في البيت تنوين المنادى المبني على الضم بالرفع في قوله: يا مطرٌ، وذلك في الضرورة. سيبويه ٢٠٢/٢، الإنصاف/٣١١، خزانة الأدب ٢٩٤/١...

(٢) سيبويه ٢٠٣/٢

(٣) نسب البيت لمهلهل بن ربيعة ولأخيه عديّ في رثاء المهلهل. الأواقي: ج واقية بمعنى حافظة، وأصل الأواقي الوواقي قلبت الواو الأولى همزة. والشاهد هنا جواز نصب المنادى المفرد العلم عند تنوينه، والأصل فيه البناءُ على الضم، وذلك قوله: يا عديًّا. شرح المفصل١٠/٨، شذور الذهب/١١٢، لسان العرب/ وقى .

(٤) القائل جرير، وهو يهجو العباس بن يزيد الكندي الذي حالف بني فزارة وحل في (شُعَبى)،وهي من بلادهم، فهو يصفه بالذلة واللؤم. والشاهد فيه جواز نصب المنادى النكرة المقصودة عند تنوينه، والأصل فيه البناء على الضم، وذلك قوله: (أعبداً). سيبويه ٣٣٩/١، شواهد العيني ٤٩/٣، خزانة الأدب ٣٠٨/١، ديوان جرير/٦٢ .

(٥) قائل البيت كثيِّر عزة. والشاهد فيه جواز تنوين المنادى النكرة المقصودة بالضم في قوله =

المشهور في روايته الضم. والله أعلم.

المسألة الثالثة: في المضاف إلى ياء المتكلم ستةُ أوجه، أكثرها استعمالاً حذفُ الياء وإثبات الكسرة دليلاً عليها، نحو: ﴿**ربِّ إني لا أَملِكُ إلا نفسي وأَخي**﴾(١). ثم ثبوتها ساكنة، نحو: ﴿**يا عِبَادِيْ**﴾(٢) في الوقف، في العنكبوت والزمر ونحو ذلك. ثم قلبها ألفاً بعد قلب الكسرة قبلها فتحةً، نحو: يا حَسْرَتَا ويا أسفا. ثم حذفُ الألف وإبقاء الفتحة. ثم ثبات الياء محرّكة، نحو: ﴿**يا عباديَ الذين أَسْرَفُوا**﴾ على قراءة (نافع وابن كثير وعاصم وابن عامر) ومن وافقَهم(٣). والسادس الاكتفاء من الإضافة بنيَّتِها، وجعل الاسم مضموماً كالمنادى المفرد، وفيه قراءة بعض القراء: ﴿**ربُّ السجنُ أحبُّ إليَّ**﴾(٤) بضمِّ الباء من ربّ. وحكى (يونس) عن بعض العرب(يا أمُّ لا تفعلي)، وبعض العرب يقول: (يا ربُّ اغفرْ لي).

وإن كان آخر المضاف إلى ياء المتكلم ياءً مشدَّدةً، (كبُنَيّ) قيل: (يا بُنَيِّ) بالكسر على التزام حذفِ ياء المتكلم فراراً من توالي الياءات، ويا بُنَيَّ بالفتح على إبدال ياء المتكلم ألفاً، أو على حذف ثانية ياءي (بنيّ)، وإدغام أولاهما في ياء المتكلم، ففُتِحَتْ، لأن أصلَها الفتح.

وإن كان المنادى مضافاً إلى مضافٍ إلى ياء المتكلم، نحو: (يابن أخي ويابن صاحبي)، لم تحذف ياؤه لعدم شَبَهِها بالتنوين إلا في (يابن امِّ ويابن عمِّ) لأنهما كثر استعمالهما في النداء، فخُصَّا بالتخفيف بحذف الياء مع كسرِ ما قبلَها وفتحِه//. ١٤٤/د ولا يكادون يثبتون الياء إلا في ضرورة، كقول الشاعر:

= (يا جملُ)، والأصل البناء على الضم دون تنوين. ديوان كثير ١/١٥٩، شرح ابن يعيش ١/١٢٩، الدرر اللوامع ١/١٤٩ ...

(١) المائدة/٢٥ (٢) العنكبوت/٥٦ والزمر/٥٣ .

(٣) جاء في التيسير في القراءات السبع، في سورة الزمر: "﴿يا عبادي الذين أسرفوا﴾: سكنها في الوقف وحذفها في الوصل أبو عمرو وحمزة والكسائي. على ما ذكرناه في العنكبوت، وفتحها الباقون". التيسير/١٩٠-١٩١.

(٤) يوسف/٣٣

يا بن أمّي ويا شُقَيِّقَ نفسي   أنت خلَّيْتني لدهرٍ شديد(١)

وقول الراجز:

يا بنت عمَّا لا تلومي واهجعي(٢)

ويجوز أن يعوَّض عن ياء المتكلم في (يا أبي ويا أمّي) تاءَ تأنيث، فيقال: (يا أبتِ ويا أمّتَ) بفتح التاء وكسرها، وهو الأكثر، ولكونها تاء تأنيث، وقفَ بإبدالها (هاء) ابنُ كثير وابن عامر، ووقَف الباقون بالتاء مراعاة للرسم(٣). ولكونها عوضاً من الياء، لم يجمع بينهما لفظاً. فأمَّا قولهم: (يا أبتا) فالألف فيه هي الألف التي يوصل بها آخرُ المنادى، إذا كان بعيداً أو مُستغاثاً به أو مندوباً، وليست بدلاً من ياء المتكلم، لأنها لا تجامعُ التاء. والله أعلم.

المسألة الرابعة: في ذكرِ أسماءٍ مخصوصةٍ بالنداء، وهي قولهم: (يا فُلُ ويا فُلَةُ) بمعنى يا فلانُ ويا فلانةُ. و(يا مَلأمُ ويا لُؤمانُ ويا مَلأمانُ) بمعنى: يا عظيم اللؤم. و(يا نَوْمَانُ) بمعنى يا كثير النوم، و(يا مكْرَمانُ) بمعنى يا كثير الكرم. وقد حكى (ابن سيده) أنه يقال: (رجلٌ مكْرَمان).

ومثل هذا في الاختصاصِ والقصر على السماع، ما عُدِلَ إلى (فُعَل) في سبِّ الرجال، نحو: (يا غُدَرُ ويا فُسَقُ). وأمَّا ما عُدِلَ إلى (فَعالِ) في سبِّ الإناثِ،نحو:(يا خَباثِ ويا لَكاعِ ويا غَدارِ ويا فَساقِ)،فمقيسٌ عند(سيبويه)في كلِّ فعلٍ

---

(١) قائله أبو زبيد الطائي. شقيّق: مصغَّر شقيق. والشاهد فيه إثبات ياء المتكلم في المضاف إلى المنادى ضرورة، والأكثر حذف هذه الياء، وذلك قوله: (يابن أمي) إذ الأكثر استعمالاً (يا بن أمّ). سيبويه ٢/٢١٣ ـ العيني ٤/٢٢٢، الهمع ٢/٥٤

(٢) راجزه أبو النجم العجلي. الهجوع: النوم بالليل خاصة. والشاهد فيه إثبات ياء المتكلم في المضاف إلى المنادى ضرورة في قوله (يا بنت عمَّا)، والياء المثبتة قلبت ألفاً هنا فالأصل (يا بنت عمّي). والأكثر استعمالاً هو حذفها (يا بنت عمّ). وذلك في عبارتي (يا ابن أم، ويا ابن عم) خاصة. سيبويه ٢/٢١٤ واستُشهد به على حذف الياء، لكنه أورده (يا ابنة عمَّا...). شرح ابن يعيش ٢/١٢-١٣، الهمع ٢/٥٤....

(٣) التيسير في القراءات السبع/١٢٧ والمقصود (يا أبت) في سورة يوسف/٤،١٠٠ .

ثلاثيٌّ(١)، وكذا (فَعالِ) بمعنى الأمر، نحو: نزال بمعنى: انزلْ وتراكِ بمعنى اتْرُك، وهما مبنيَّان على الكسر بلا خلافٍ، ما لم يُنْقَلا إلى العلميَّة، فإن نُقلا إليها، فهما عند بني تميم معربان غير منصرفين، وقد تقدَّم ذكرُ ذلك في باب مالا ينصرف.

وقد جاء بعض ما خصوه بالنداء غيرَ منادى في ضرورة الشعر كقول الشاعر:

أطَوّف ما أطَوّفُ ثم أوي | إلى بيتٍ قعيدتُه لكاعِ(٢)

وقولِ (أبي النجم العجلي):

تثير أيديها عجاجَ القسطل | إذ عَصَبَتْ بالعَطَنِ المُغربلِ
تَدَافُعَ الشيبَ ولم تفتِّل | في لَجَّةٍ أَمْسِكْ فلاناً عن فُلِ(٣)

يصف إبلاً أقبلَتْ تثير أيديها الغبار لكثرتِها، والقسطل: الغبار، واللَّجَّة، بفتح اللام: اختلاط الأصوات، والمعنى: في لَجَّة مقولٍ فيها ذلك، فأضمر. واللَّه أعلم.

الاستغاثة

قال رحمه اللَّه تعالى: "وتلحق المنادى اللامُ الجارَّة مفتوحةً للاستغاثة،كقولك: يا لَلَّهِ لِلمسلمين، بفتحِها في الأول، وكسرِها في الثاني، فرقاً بين المدعوِّ والمدعوِّ إليه."// ١٤٥/أ

---

(١) سيبويه ٣/٢٨٠ .

(٢) نسب البيت للحطيئة ولأبي الذيب النصري. أطوِّف: أكثر من الطواف. قعيدته: ساكنتة التي تقعد به ويعني بها زوجه، لكاع: لئيمة. والشاهد فيه مجيء صيغة (فعالِ) لسبِّ الإناث غير منادة من قوله (قعيدتُه لكاع) إذ الأصل أن تأتي مقرونة بحرف نداء بأن يقال (يا لكاع). وللبيت توجيه آخر يجريها على القياس. المقتضب ٢٣٨/٤، شرح ابن يعيش ٥٧/٤، خزانة الأدب ٤٠٨/١،...

(٣) راجزه أبو النجم العجلي. والشاهد فيه مجيء لفظ (فل) غير منادى، ضرورة في الشعر، وهو من الأسماء التي لا زمت النداء. سيبويه ٢٤٨/٢، المقتضب ٢٣٨/٤، خزانة الأدب ٤٠١/١...

الشـرح:

الاستغاثة مصدرُ استغاث، يقال استغاثَ فلانٌ فلاناً فأغاثه، أي استنصرَه فنَصرَه. قال اللّه تعالى: ﴿إذْ تَسْتغيثون ربَّكم﴾(١)، وقال تعالى: ﴿فاسْتغاثَهُ الذي من شيعتِه﴾(٢). فالمنادي - ليُنصَر - مستغيثٌ، والمنادَى - ليَنْصُر - مُسْتَغَاثٌ. وقولُ كثير من النحويين (مُستَغَاثٌ به) لعلّه على تضمين (استغاث) معنى (استعان). فأما الاستغاثة فهي نداءُ من يخلِّص من شدَّة أو يعين على مشقَّةٍ. ويُجَرُّ المستغاث بلام مفتوحة، ولامُ الجرِّ مع الظاهر كلِّه مكسورة، وإنَّما فُتحَتْ مع المستغاث للفرق بينه وبين المستغاث من أجله، وصار معرباً بعد أن كان مبنيّاً، لأن المنادى المفرد المعرفة إنما بُنيَ لشبَهِه (بإيَّاك) معنىً وموضعاً، فلما جُرَّ باللام زال ذلك الشبهُ، وصار معها كالمضافِ والمضافِ إليه. ويكثر بعد ذلك المستغاث ذكرُ المستغاثِ من أجله مجروراً بلام مكسورة كغيره من الأسماء الظاهرة، كقولِ أمير المؤمنين (عمر بن الخطاب) رضي اللّه عنه: (ياللّهِ لِلمسلمين)(٣) حين طعنه العلجُ. ومثلُه قول الشاعر:

تكنَّفني الوشاة فأزعجوني ... فيا لَلناسِ لِلواشي المُطاعِ(٤)

وإذا عَطَفْتَ على المستغاث وكرَّرْتَ (يا) فتَحْتَ اللام مع الثاني كفتحها مع الأول، كقول الشاعر:

---

(١) الأنفال/٩ (٢) القصص/١٥

(٣) الدرر اللوامع ١/١٥٥.

(٤) نسب البيت لقيس بن ذريح، ولحسان بن ثابت وليس في ديوانه. تكنفني الوشاة: أحاطوا بي. يستغيث الشاعر بالناس لينصروه على الوشاة. والشاهد في البيت مجيء المستغاث مجروراً بلام مفتوحة والمستغاث من أجله مجروراً بلام مكسورة، في قوله: (يا لَلناسِ لِلواشي). سيبويه ٢/٢١٦، شرح ابن يعيش ١/١٣١، شواهد العيني ٤/٢٥٩ .

يا لَقَومي ويالأمثالِ قومي لِأُناسٍ عُتُوُّهم في ازدياد(١)

وإن لم تكرَّر (يا) كُسِرَت اللام لأن عطف مصحوبها على المستغاث يدل على أنه مستغاث، كقول الشاعر:

يَبْكيك ناءٍ بعيدُ الدار مغتربٌ يالَلكهول ولِلشُبَّانِ لِلعَجَبِ(٢)

وقد تلي (يا) اللامُ المكسورةُ فيستدلُّ بذلك على أنه مستغاثٌ من أجله، وأنَّ المستغاثَ محذوفٌ، كقول العرب: (يا لِلعَجَبِ ويا لِلْماء)، لأن المستغاث على ثلاثة أوجه، أحدها: [أن يكون](٣) مجروراً باللام المفتوحة كما مرَّ. الثاني: أن يكونَ آخره ألفاً، كقولك: (يا زيدا لِعَمْرِو)، تريد: يا لَزيدٍ لِعَمْرِو. قال الشاعر:

يا يزيدا لآملٍ فيك عِزّاً وغِنىً بعد فاقةٍ وهوان(٤)

والثالث: أن يكون خالياً منهما كقولِ الآخر:

ألا يا قومِ لِلعَجَبِ العجيبِ وللغَفَلاتِ تَغرض للأريبِ(٥)

فصل:

مما جرَتْ عادة النحويين أن يذكروه عقيب باب الاستغاثة بابُ النُّدبة. ولم يتعرَّض لذلك (الجرجاني) رحمه اللَّه.

---

(١) لم ينسب البيت لقائل معيَّن. يستغيث الشاعر بقومه وأمثالهم لينصروه على أناس عتاة ظلمة. والشاهد في البيت العطف على المستغاث بجره بلام مفتوحة وتكرير (يا) النداء. في قوله: (يا لَقومي ويا لأمثال قومي).شواهد العيني ٤/٢٥٦،التصريح بمضمون التوضيح٢/١٨١، شرح الأشموني٣/١٦٤

(٢) لم ينسب البيت لقائل معيَّن. والشاهد فيه كسر لام الجر مع المستغاث المعطوف دون تكرير في قوله (يا لَلكهول ولِلشبان). المقتضب ٤/٢٥٦، خزانة الأدب ١/٢٩٦، الهمع ١/١٨٠.

(٣) ما بين الحاصرتين زيادة من المحقق.

(٤) لم ينسب لقائل معيَّن. الفاقة: الفقر. والشاهد فيه جواز استعمال المستغاث بألف في آخره دون لام الجر. وذلك في قوله: (يا يزيدا لآملٍ). مغني اللبيب/٣٧١، شواهد العيني ٤/٢٦٢، التصريح بمضمون التوضيح ٢/١٨١ .

(٥) لم ينسب لقائل معيَّن. الأريب: الذكي والشاهد فيه جواز مجيء المستغاث خالياً من لام الجر ومن الألف في آخره، في قوله: (ألا يا قوم للعجبِ). شواهد العيني ٤/٢٦٣، التصريح ٢/١٨١، شرح الأشموني ٣/١٦٦ .

فالنُّدبة اسمٌ، مصدرُ نَدَب يندُب ندباً ونُدْبَةً، وهي إعلانُ// المتفجِّع اسمَ من فقده ١٤٥/ب
بموتٍ أو غيبةٍ، كأنَّه يناديه، نحو: (وازيداه). والقصدُ الإعلامُ بعظمة المصاب.
والندبُ المحرَّم أن يُذكر الميِّت بأحسنِ أوصافِه وأفعاله على وجه التسخُّطِ والجزع
أو تهييج الأحزان.

ولا يُندب إلا باسمِ علمٍ أو مضافٍ إضافةً يتضح بها المندوب، كما يتَّضح
بالعَلَم. ويجوز أن يُندب الموصول إذا اشتهرَتْ صلتُه شهرة تزيل إبهامه،كقولك:
(وامَنْ حفَر بئرَ زمزماه)(١). وقد يغني عن اسم المندوب رزيَّةٌ ونحوها، كقولهم:
(وا انقطاعَ ظهرياه)(٢)، قال الشاعر:

تبكيهم دهماءُ مُعْوِلةٌ وتقول سلمى وا رزيَّتِيَهْ(٣)

وحكمُه حكمُ المنادى في بنائِه على الضم إن كان مفرداً، نحو: (وازيدُ)، ونصبه إن
كان مضافاً نحو: (واغلامي). وإذا اضطر الشاعر إلى تنوينه نوَّنه بالضمِّ
وبالنصب، كقول الراجز:

وا فَقْعَساً وأين مني فقعسُ(٤)

إلا أنه لا يكون إلا معرفةً بخلاف المنادى. وينفردُ هذا المنادى بجواز فتح آخره
ووصله بالألف نحو، (وازيدا، واعبد الملكا). قال الشاعر:

---

(١) سيبويه ٢/٢٢٨

(٢) سيبويه ٢/٢٢٢

(٣) قائل البيت عبد اللّه بن قيس الرقيات في رثاء ابني أخيه سعد وأسامة، وكانا قتلا في المدينة يوم الحرة. الدهماء: السوداء، والعدد الكثير من الناس. مُعْوِلة: باكية. الرزيَّة: المصيبة. والشاهد في البيت جواز الاستغناء عن ذكر اسم المندوب بذكر اسم المصيبة. في قوله (وارزيَّتيه). ديوانه/٩٩، العيني ٤/٢٧٤، التصريح ٢/١٨١.

(٤) قيل إن البيت لرجل من بني أسد. وفقعس اسم علم. الشاهد فيه تنوين الاسم العلم المندوب بالرفع أو النصب كما في المنادى، وذلك قوله (وافَقْعَساً). شواهد العيني ٤/٢٧٢، الهمع ١/١٧٢، الدرر اللوامع ١/١٤٨ .

حُمِّلْتَ أمراً عظيماً فاصطَبَرْتَ له وقُمْتَ فيه بأمرِ اللَّه يا عُمَرا(١)

فإنْ تلَتْ ألف الندبَة ألفاً حذفت، كقولك: (واموساه)، وإن تَلَتْ تنويناً حُذِفَ كقولك: (واغلام زيداه، وامَنْ نصر محمداه). وأجاز (يونس) وصلَ ألف الندبة بآخر الصفة نحو: (وازيدُ الظريفاه)(٢). وحكى (ابن السراج) أن قوماً من النحويين يُجيزون في المكسور بقاءَ الكسرَة،وفي المضموم بقاءَ الضمَّة، وقَلْبَ ألف الندبة (ياء)، فيقولون: (وارقاشيهِ) و (واقامَ الرجلوه) في المسمَّى (بقام الرجل)، إبقاءً للضمة والكسرة.(٣) وإنْ كان الذي يلي ألف الندبة ذا كسرة أو ضمَّة يوجب زوالُها لَبْساً جُعلَتْ الألف ياءً بعد الكسرة، وواواً بعد الضمة ليؤمن ببقائهما اللَّبسُ، كقولك في ندبة غلامٍ مضافٍ إلى كاف المخاطبة: (وا غلامكي)، وفي ندبة غلامٍ مضاف إلى ضمير الغائب: (واغلامهو)، لأنه لو روعي جانبُ الألف ففُتِحَت الكافُ والهاء لصار المؤنث كالمذكَّر والمذكَّر كالمؤنث، فرُوعيَ جانب الكسرة والضمَّة لذلك.

ويجوز إلحاق (هاء السكت) بعد الألف وبعد الياء والواو المُبدلَتَين. وتختص بالوقف إلا مع الألف، فإنَّ (الهاء) تلحقُها في الوقف مكسورةً على أصل التقاء الساكنين، ومضمومةً تشبيهاً (بهاء الضمير)، ورُويَ // بالوجهين قولُ الراجز: ١٤٦/أ

يا ربِّ يا رباهُ إياك أسَلْ عَفْراءَ يا ربَّاهُ من قبلِ الأجل(٤)

وقال (الفراء): الكسر أكثرُ من الضمِّ إلا في قولهم: (يا هناهُ)، فإنَّ الضمَّ فيه أكثرُ.

---

(١) البيت لجرير. والشاهد فيه جواز فتح آخر المنادى المندوب ووصله بالألف، في قوله (يا عُمَرا). مغني اللبيب/٣٧ شواهد العيني ٢٢٩/٤، ديوانه/٣٠٤ ...

(٢) سيبويه ٢٢٦/٢

(٣) شرح الكافية ١٥٦/١. وينسب الرضي هذا المذهب للفراء.

(٤) ينسب الرجز لعروة صاحب عفراء كما يفهم من عبارة ابن يعيش في شرح المفصل، ولم ينسبه بعضهم. والشاهد فيه لحوق هاء السكت آخر الاسم المنادى المبدلة ياء الإضافة فيه ألفاً وجواز تحريكها بالضم أو الكسر في حال الوصل. وذلك قوله: (يا ربَّاهُ ِ).شرح ابن يعيش ٤٧/٩، خزانة الأدب ٢٦٢/٣، شرح الشافية ٢٢٨ .

الترخيم

قال رحمه اللَّه: "والمنادى يُرَخَّم إذا كان مفرداً علماً زائداً على ثلاثة أحرف، نحو: حارث ومروان ومنصور. تقول: يا حارِ ويا مروَ ويا حفصُ. وتقولُ في رجل اسمُه (ثُبَةُ): يا ثُبَ أقبل."

الشرح:

التَّرْخيمُ في اللغة: التَّلْيينُ، والصوتُ الرخيم هو السجيُّ الطيب النغمة. قال (ذو الرمة):

لها بَشَرٌ مثلُ الحرير ومنطقٌ رخيم الحواشي لا هُرَاءٌ ولا نَزْرُ(١)

وبهذا المعنى سُمِّيَ الترخيم في النداء، لأن الاسمَ إذا حذف آخره نقص الصوتُ به وضَعُف، وقال (الجوهري): "الترخيم التليينُ، ويقال الحذفُ، ومنه ترخيمُ الاسم في النداء، وهو أن يُحذفَ من آخره حرفٌ أو أكثر. ويشترط لجواز الترخيم المقيس شروط: أحدها أن يكون منادى، لأن النداء قد كثر فيه التغييرُ، لأنه موضعُ تخفيف وتنبيه بالأسماءِ المشهورة. والثاني: أن لا يكون مندوباً. والثالث: أن لا يكونَ مستغاثاً، لأنَّ الندبة والاستغاثة يستدعيان زيادة، والترخيمُ يستدعي نقصاناً، فلم يَلِقْ بمندوبٍ ولا مستغاث أن يكون مرخماً. الرابع: أن يكون مبنيًّا، فلا يرخم المعرب، لئلا يذهب الإعرابُ لذهابِ آخره، بخلاف المبنيّ، فإنه لا يذهبُ لذهاب آخرِهُ غيرُه. ولا ترخم النكرة، وما جاء في الشعر نحو: (يا صاحِ) شاذٌّ لا يقاسُ عليه، ومثله في الشذوذ قولهم في (كروان): يا كَرَا. ولا يرخم المبهَم لأنه ضَعُفَ بالابهام، فلا يُضَعَّفُ بالحذف، ولأن إبهامه يُقَرِّبه من النكرة، والنكرةُ لا تُرَخَّم. ولا يجوز ترخيمُ المضافِ إليه لأنه معرَبٌ غير منادى، فلا يُرَخَّم في الاختيار كما لو

---

(١) الهُراء: الكلام الفاسد، أو الكثير. نزر: قليل. الشاهد في البيت استعمال رخيم بمعنى ليِّن. للتدليل على أن معنى الترخيم هو التليين، وذلك في قوله: (رخيم الحواشي). ديوان ذي الرمة/٢١٢، شرح ابن يعيش ١٦/١، شواهد العيني ٢٨٥/٤ .

لم يكن قبله منادى. وقال الكوفيون: "يجوز"(١) محتجّين بما جاء من ذلك في الشعر، فمن ذلك قولُ الشاعر:

أبا عُـرْوَ لا تَبْـعُدْ فكلُّ ابن حُرَّةٍ   سـيأتيه داعي ميتـةٍ فيجيبُ(٢)

والجوابُ، أن ذلك ضرورةٌ فلا يقاس عليه. فإن كان في المرخم (تاءُ) التأنيث، لم يُشترط فيه غيرُ ما ذكر، وإن كان خالياً من (التاء)، اشترط مع ما ذكر شروط:

أحدها: أن يكون علماً،لأن الأعلامَ يدخلها من التغيير مالا يدخلُ غيرها كحَيْوَة ومَزْيَد ومَوهَب ومَحْبَب، الأصل: حيَّةٌ// ومَزيد كمبيع، ومَوهِب كموعِد، ومَحَبّ كمَعَدّ. وقد مثله (الجرجاني) بحارث ومروان. قال الشاعر: ١٤٦/ب

يا حـارِ لا أُرْمَيَـنْ منكم بداهيةٍ   لـم يَلْقَـها سُوقةٌ قبلي ولا ملكُ(٣)

وقال الآخر وهو (الفرزدق):

يا مَرْوَ إن مطيَّتي محبـوسـةٌ   ترجـو البقـاء وربُّها لـم ييأسِ(٤)

والثاني: أن لا يكون مضافاً، (كعبد اللّه وعبد الرحمن) فلا يقال: (يا عبدَ)، لأن

---

(١) أي يجوز ترخيم المنادى المضاف. ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف/٣٤٧.

(٢) لم ينسب البيت لقائل معيَّن. أبا عُرْوَ: مرخَّم (أبا عُرْوَة). لا تبعُد: لا تهلك وهو دعاء للميت عند العرب قديماً. والشاهد فيه جواز ترخيم المنادى المضاف على مذهب الكوفيين، وذلك قوله (أبا عُرْوَ). وهو عند البصريين ضرورة. الإنصاف/٣٤٨، شرح ابن يعيش ٢٠/٢، شرح الكافية ١٤٩/١ .

(٣) قائله زهير بن أبي سلمى. وكان الحارث الصيدادي أغار على إبلٍ له فأخذها وراعيها،والشاعر يهدده إن لم يرد عليه إبله. الشاهد ترخيم المنادى المفرد العلم في قوله (يا حارِ) ويروى بضم الراء وكسرها. وأصلها (يا حارث) مرخَّم. ديوان زهير:١٨٠، شرح ابن يعيش ٢٢/٢، الهمع ١٦٤/١ ...

(٤) يا مَرْوَ: يا مروان، والمقصود مروان بن الحكم، كان والياً على المدينة لمعاوية وقتها، وكان وجه الفرزدق إلى معاوية مع رسالة مختومة قدَّر الشاعر أن فيها شراً فاعتذر عن الذهاب بهذا البيت. ونسب البقاء لمطيَّته أي ناقته ويقصد نفسه. ويروى: ترجو الحباء وهو العطاء. لكن روايتها هنا (البقاء) أعلق بالمناسبة. والشاهد فيه ترخيم المنادى المفرد العلم في قوله (يا مَرْوَ). ديوان الفرزدق/٤٨٢، سيبويه ٢٥٧/٢، شرح ابن يعيش ٢٢/٢ ....

المفرد قد أثر فيه النداءُ واوجَبَ له البناءَ بخلافِ المضاف. وذهب(الكسائي والفراء) إلى جواز ترخيم المضاف، ويوقعان الخلاف على آخر الاسم الثاني كقول زهير:

خذوا حذركم يا آل عكرمَ واذكروا أواصرَنا والرَّحْمُ بالغيب تُذْكَرُ(١)

وقد تقدَّم قول الآخر (أبا عُرْوَ)، ولا شاهد في ذلك لكونه ضرورة. واللّه أعلم.

والثالث: أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف، فلا يُرَخَّم الثلاثي لأنه أقلُّ الأصولِ، فحذفُه إجحافٌ ولم يردْ به سماعٌ يسوِّغ الأخذَ به. وقال الكوفيون: يجوز إذا كان الأوسط متحرِّكاً(٢)، نحو: (ياعُمَر)، لأن في الأسماء المعربة ما هو على حرفين نحو: (يد ودم وغد)، والصحيحُ الأولُ. والجوابُ أن تلك الأسماءَ محذوفةُ اللامات اعتباطاً، فلا يقاسُ عليها، فإن قالوا قد رخَّموا (ثبة وهبة) ونحوهما، وهذا في معناه، فالجواب أن الاسم المؤنث بالتاء بمنزلة اسم مركَّب بدليل لزوم آخره الفتح، فجاز ترخيمُه كالمركَّب، فكأنَّ الترخيم لم يحذف من الاسم شيئاً. فلا يرخم مالا يستكمل الشروط المذكورة إلاَّ سماعاً، فمن تلك الترخيم في غير نداء، قال الشاعر:

وما أدري وظنِّي كلُّ ظنِّي أمَسْلِمَني إلى قومي شراحي(٣)

أراد: (شرا حيل) فرخّم. وقال الآخر، أنشده (سيبويه):

ألا أضحَتْ حِبالكم رِماما وأَضْحَت منك شاسعةً أُماما(٤)

---

(١) القائل زهير بن أبي سلمى. الأواصر: القرابات، وكان بينه وبين آل عكرمة بن خصفة رحم ويروى خذوا حظكم. والشاهد فيه جواز ترخيم المنادى المضاف في قوله (آل عكرمَ) على مذهب الكوفيين. وأصله: آل عكرمة فرخَّم. ديوان زهير/٢١٤، سيبويه ٢/٢٧١، شرح ابن يعيش٢/٢٠... وينظر: الإنصاف/٣٤٧.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف/٣٤٩ .

(٣) الشاعر يزيد بن مخرم الحارثي. شراحي: أصله شراحيل، اسم علم. الشاهد في البيت ترخيم غير المنادى سماعاً، إذ لا يرخم قياساً إلا المنادى وبالشروط التي مر ذكرها. المحتسب ٢/٢٢٠، مغني اللبيب/٣٤٥، شواهد العيني ١/٣٨٥....

(٤) قائله جرير. الحبال: هنا هي أسباب الوصل. رمام، ج رميم: بالية. شاسعة: بعيدة. والشاهد=

أراد: أمامة، وقال الآخر:

إنَّ ابن حارثَ إن أشتقْ لرؤيته   أو امتدحْه فإن الناس قد علموا(١)

أراد: (ابن حارثة) فرخَّم ناوياً للمحذوف.

فهذه شروط ما يجوز ترخيمُه، وأمَّا أحكام الترخيم، ففيه مسائل:

المسألة الأولى: أن يكون في المرخم تاءُ التأنيث، فلا يحذف منه غيرها، وإن كان الباقي أكثر من ثلاثة أحرف نحو: (مَرْجانة)، تقول: (يا مَرْجانَ) لأنها بمنزلة اسمٍ مركَّب، فلا يحذف غيرها لذلك.

المسألة الثانية: أن يكون مركَّباً تركيب مزج (كبَعْلَبكَّ وحضرموتَ وسيبويه) فيُرَخَّم بحذف عَجُزِه، فيقال: (يا بعلُ) ويا حَضْرَ// ويا سِيْبَ)، لأن عجز هذا المركب بمنزلة هاء التأنيث. وإذا كان (اثنا عشر) علماً رُخِّم بحذف (عَشَر) مع ألف (اثنا)، فيقال: (يا اثنَ) نصَّ على ذلك (سيبويه)، لأنَّ عشر بمنزلة نون (مسلمين).(٢)

١٤٧/أ

المسألة الثالثة: أن يكون مركَّباً تركيب اسنادٍ (كبَرَق نحرُه وتأبَّط شرَّاً) فأكثر النحويِّين لا يجيزون ترخيمه لأنهم لم يَرَوْا (سيبويه) ذكر جواز ذلك في باب الترخيم وقال سيبويه رحمه اللَّه في بعض أبواب النسب: "تقول في النسب إلى (تأبط شرَّاً): تأبُّطيّ، لأن من العرب من يقول يا تأبَّط"(٣)، ومنع من ترخيمه في باب الترخيم(٤)، فدلَّ على جوازه على لغة قليلة. واللَّه أعلم.

= فيه مجيء العَلَم مرخماً في غير النداء في قوله (أماما) وأصله (أمامة). وهو سماعي. ديوان جرير/٥٠٢، الانصاف/٣٥٣، خزانة الأدب ٣٨٩/١...

(١) قائله المغيرة بن حبناء التميمي.ابن حارثة:هو ابن بدر الغداني سيد بن غدانة. قد علموا: أي قد علموا سبب ذلك.الشاهد في البيت مجيء العَلَم مرخماً في غير النداء في قوله(ابن حارث)وأصله (ابن حارثة)، وهذا سماعي. سيبويه ٢٧١/٢-٢٧٢، الإنصاف/٣٥٤، شواهد العيني٢٨٣/٤ ....

(٢) سيبويه ٢٦٩/٢ .

(٣) سيبويه ٣٧٧/٣.

(٤) سيبويه ٢٦٩/٢ .

المسألة الرابعة: أن يكون رباعياً. وهو ضربان: أحدهما أن يكون متحركاً ما قبل آخره، فلا يحذف منه أكثر من الحرف الرابع بلا خلاف، نحو: جَعْفَر وزِبْرِج وبُرْثُن. والثاني أن يكون ما يلي آخره ساكناً نحو: قِمَطْر وعماد ويزيد وثمود، فالأكثرون لا يجيزون إلا حذف الرابع(١)، فيقولون: يا قمَطْ ويا عِما ويا يَزي ويا ثمو. وقال (الفراء): "يحذف الحرفُ الساكنُ مع الرابع، فيقول: (يا قِمَ ويا عِمَ ويا يَزِ ويا ثَمُ)، واحتجَّ لذلك بأنه إذا بقي الساكنُ أشبهَ الأدواتِ(٢). وهو فاسدٌ لوَجْهَيْن: أحدهما أن بناء المتحرك يلحقه بالأدوات ولم يمتنع(٣). والثاني أن الاسمَ قد يبقى بعد ترخيمه على زنةٍ لا نظير لها، نحو: طيلسان، تقول: (يا طيلَس)(٤)، وليس في الكلام (فَيْعَل) صحيح العين. والله أعلم.

المسألة الخامسة: أن يكون خماسيّاً فصاعداً، فيُحذف في ترخيمه مع الآخِر ما يليه إن كان حرفَ لينٍ ساكناً زائداً، نحو: (عمران وحمَّاد وأسماء وحمدون ومنصور وزيدون ومصطفون وملكوت ومسلمات وزيدان وجُعْفيّ ومسكين وغِسْلين وعفريت) أعلاماً. ولا يحذف مع الآخر غيرُ حرفِ لينٍ نحو (معتمر)، لا تحذف الميمُ مع الراء، ولا حرفٌ متحركٌ نحو: (هَبَيَّخ)، ولا حرفُ لينٍ غير زائد، نحو (مختار)، تقول في ترخيمه: (يا مُخْتا)، فإن كان الذي يلي الآخر ياءً أو واواً مفتوحاً ما قبلها نحو: (فرعون وغُرنَيْق) علماً، فالأكثرون لا يرون حذفهما، بل يقولون: (يا فرعَو ويا غُرنَي). وذهب (الفراء والجرمي) إلى حذفهما، فيقولان: (يا فِرْعَ ويا غُرْنَ) إلحاقاً لهما (بمنصور ومسكين).(٥)

المسألة السادسة: للعرب في الباقي بعد الترخيم مذهبان:

---

(١) في أ: (لا يجيزون حذف الرابع). وهو غلط لأنه يتعارض مع التمثيل له في قوله(يا قِمطْ..).

(٢) شرح المفصل ٢١/٢ أي أشبه نحو نعَمْ وأجَلْ.

(٣) أي إن البناء يلحق الاسم بالأدوات، ومع ذلك لم يمتنع بناؤها. كذا لا يجوز امتناع الترخيم ولو ألحق الاسم بالأدوات.

(٤) طَيْلَسان:بتثليث اللام،وقد مثل لها هنا بفتح اللام وسوف يمثل لها في الصفحة التالية بكسرها.

(٥) شرح الكافية ١٥٤/١ .

أحدهما - وهو الأكثر - بقاؤه على ما كان عليه من حركةٍ أو سكونٍ، والمحذوفُ منويُّ الثبوت، لأنَّ//بقاءَه كذلك تنبيةٌ على الأصل. والثاني أن لا ينوى المحذوف ١٤٧/ب ويُجْعَل كأنه اسم مستقلٌ. تقول على المذهب الأول الذي هو الاكثر، في حارث وجعفر وقمطر وثمود و(صَمَيان وعِلاوة) علمَيْن: يا حارِ بكسر الراء، ويا جعفَ بفتح الفاء، ويا قمطْ بسكون الطاء، ويا ثمو ويا صَمَيَ ويا علاوَ. وعلى المذهب الثاني: يا حارُ ويا جَعْفُ ويا قِمَطُ، بضم أواخرها، ويا (ثَمِي) بإبدال الضمة كسرةً وقلب الواو ياءً،(١) ويا (صَمَا) بإبدال الياء بعد الفتحة ألفاً، و(يا عِلاءُ) بإبدال الواو همزة لأنها متطرِّفةٌ بعد ألفٍ زائدةٍ، فتغيِّرُه على ما يوجبه قياس التصريف. ومتى كان التصريف على أحد المذهبَيْن يوقع في لَبْس وجب اجتنابه والترخيمُ على المذهب الآخر، كالصفات التي يفرق فيها بين المذكر والمؤنث بالتاء، متى رُخِّم المؤنث منها وجب فتحُه لئلا يوهمَ التذكيرَ، تقول: (يا مسلمَ) بالفتح خاصةً، وكذا لو كان جَعْلُه مستقلاً مُوقِعاً في عدم النظير، كقولك: يا طَيْلِسُ بكسر اللام، لأنه ليس في الكلام (فَيْعِل) صحيح اللام إلا ماندر من (صيقِل) اسم امرأة، و(بَيْئِس) في قراءة بعضهم(٢). وكذلك لو سمَّيْتَ (بحُبُلَوِيّ أو حبليان)، لم ترخِّمه إلا على لغة من نوى المحذوف، تقول: (يا حُبْلَوِ ويا حُبْلَيَ)، فلو رخَّمته على المذهب الثاني لقلتَ: (يا حبلى) بإبدال الواو والياء ألفَيْن، وألف (فُعْلى) لا تكون منقلبة ولا تكون إلا للتأنيث، وأجازه (السيرافي)، لأنه قد بقي بعد الترخيم بناءٌ لا نظير له، كقولك في حارث: (يا حارُ) بالضم، فإنَّ وزنه (فاعُ) ولا نظير له. وعلى ما ذكرت تستعمل بقية المسائل فلا حاجة إلى الإطالة في تكثيرها. واللّه أعلم.

---

(١) قيل (يا ثمي) لأن ترخيمه على المذهب الثاني يؤدي إلى (ثَمُو). ولم يأتِ في كلام العرب اسم متمكن آخره واو قبلها ضَمَّة، إلا وتقلب الواو ياءً والضمة كسرة نحو التغازي والأدلي. إذ إن أصلهما التغازو والأدلُو، فقلبت الواو ياء فيهما.

(٢) وهي قراءة عاصم في رواية أبي بكر لقوله تعالى في الأعراف/١٦٥ ﴿بعذاب بيئس﴾. ينظر: المبسوط في القراءات العشر: ٢١٦ .

(٣) شرح الكافية ١/١٥٥ .

نواصب الفعل المضارع

قال رحمه اللّه تعالى: "والأربعةُ الباقية من السبعة(١) هي النواصبُ للفعل المضارع، وهي (أنْ) كقولك: أرجو أن تُعطيني، و(لن) نحو: لن تخرجَ، و(كي) نحو: جئتكَ كي تعطيني، و(إذن)، إذا كانت جواباً مستأنفاً، نحو أن يقول لك إنسانٌ: أنا آتيك، فتقول له: إذن أكرمَك، فإذا وقعَتْ حشواً أو تعلّق الفعل الواقع بعدها بشيءٍ قبلها واعتمد عليه كانت لغواً، كقولك: زيدٌ إذن أُكرمُه."

الشرح:

قد تقدَّم أنَّ (أنْ) الخفيفة لها أربعة أقسام، أحدها الناصبةُ الفعلَ المضارعَ، وهي أحد الحروف المصدرية، لأنها يحلُّ محلَّها ومحلَّ ما عملت فيه المصدرُ، نحو: (أَعْجَبَني أن تقولَ)، أي أعجبني قولُك، وهي تدخلُ على الماضي والمضارع والأمرِ. تقول: أعجبني أَنْ فَعَل، وأن يفعلَ، وأَمَرْتُه بأن افعلْ كذا.

وإنما عملت في الفعلِ لاختصاصها به، وعملت النصبَ لأنها أشْبَهَتْ//(أنَّ) ١٤٨/أ العاملة في الاسم من أربعة أوجه: أحدها، أنَّ لفظها قريب من لفظها وإذا خُفِّفَت صارَتْ مثلها في اللفظ. الثاني: أنها وما عملت فيه {مصدرٌ مثل (أنَّ) الثقيلة. والثالث: أنَّ لها ولما عملت فيه}(٢) موضعاً من الإعراب كالثقيلة. والرابع: أن كلَّ واحدةٍ منهما تدخل على جملة.

ولعملها ثلاثة شروط: أحدها أن يكون الفعل مستقبلاً. والثاني: أن لا يكون [قبلها](٣) فعلَ يقين. والثالث: أن لا يُفْصَل بينه وبينها. فإن قلت: لِمَ لم تعمل (ما) مع أنها مصدريَّةٌ لا توصل إلا بالفعل؟ فالجواب أنَّ (أن) نقلت الفعل نقلَيْن، إلى معنى المصدر والاستقبال، و(ما) نقلَتْه إلى معنى المصدر فقط، وما كان أقوى على تغيير معنى الشيء كان أقوى على تغيير لفظه.

---

(١) الثلاثة السابقة من عوامل النصب هي: إنَّ وإلاَّ في الاستثناء وحرف النداء.

(٢) ما بين المعترضتين ساقط من أ .

(٣) ما بين الحاصرتين زيادة من المحقق، وهي ساقطة في الأصل والنسخ.

وبعضُ العرب يرفع الفعل بعد (أن) تشبيهاً (بما) المصدرية، كقراءةِ (مجاهد): ﴿لمن أرادَ أن يُتِمُّ الرَّضاعةَ﴾(١) بالرفع، وقولِ الشاعر:

أبى علماءُ الناس أن يُخبرونني ... بناطقةٍ خرساءَ مسواكُها حَجَرْ(٢)

وهو لغزٌ في الدبر. وقولِ الآخر:

إذا مِتُّ فادفِنِّي إلى جَنْب كرمةٍ ... يروي عظامي في المَماتِ عروقُها

ولا تدفِنَنِّي في الفلاة فإنني ... أخاف إذا ما مُتُّ أنْ لا أذوقُها(٣)

وقولِ الآخر:

يا صاحبيَّ فدت نفسي نفوسَكما ... وحيثما كنتما لا قيتما رَشَدا

إنْ تحملا حاجة لي خفَّ محملُها ... تستوجبا منةً عندي بها ويدا

أن تقرآن على أسماء وَيْحكُما ... مني السلامَ وأن لا تُشعرا أحدا(٤)

وقال (السيرافي): (أنْ) الخفيفة هي أمُّ الباب والغالبةُ عليه، والقويَّةُ فيه. إذا وقعَتْ على الأفعال المضارعة(٥) خلَّصَتْها للاستقبال، وإذا كان كذلك، فلها من القوة أن

---

(١) البقرة/٢٣٣. وينظر شرح ابن يعيش ١٥/٧ حيث ذكر القراءة ولم يسندها وكذا ارتشاف الضرب ٣٩٠/٢.

(٢) سبق تخريج البيت في ص ١٠١ . والشاهد فيه رفع المضارع بعد أن الناصبة تشبيهاً بما المصدرية على لغة بعض العرب، وذلك قوله: أن يخبرونني.

(٣) القائل أبو محجن الثقفي. الكرمة: شجرة العنب الذي يصنع منه الخمر. يبين الشاعر تعلقه بالخمر وخوفه من فقدها بعد موته. الشاهد في البيت مجيء المضارع مرفوعاً بعد أن الناصبة في قوله: (ألا أذوقُها) حملاً لأن على ما المصدرية. ويرى ابن هشام أن (أنْ) هنا مخففة من الثقيلة لأن الخوف يدل على اليقين فتقدر (أن) بعده مخففة من الثقيلة وليست الناصبة للمضارع. مغني اللبيب ٣٠/١، الخزانة ٥٥٠/٣ ـ ديوانه/٨ .

(٤) سبق تخريج الشاهد في ص ١٠٢ والشاهد فيه مجيء المضارع مرفوعاً بعد (أن) الناصبة، على لغة بعض العرب، وذلك قوله: (أن تقرآن).

(٥) في الأصل (الأفعال الماضية). وهو غلط والتصحيح من أ.

تعمل ظاهرة ومقدَّرة، وسيردُ الكلامُ على ذلك في موضعه إن شاء اللّه تعالى.

وأمَّا (لن) فهي عند (سيبويه) حرفٌ برأسِه غير مُغَيَّرٍ ولا مُركَّبٍ من غيره. وقال (الفراء): "نونها مبدلة من الألف"(١) وزعم أن (لم ولن ولا) أصلها واحد، وأن النون والميم مبدلتان من الألف في (لا)، لأن الجميعَ حروفُ نَفْيٍ. وعن (الخليل) روايتان إحداهما كمذهب (سيبويه)، والأخرى أن أصلها (لا أن) فخُفِّفَتْ(٢) لكثرة الاستعمال كما قالوا: (أَيْشٍ) في: أي شيءٍ، و(وَيْلُمِّه) في: ويل أمِّه. والذي حمله على ذلك أنه رأى (أنْ) أمَّ الباب، ووجد في (لن) شيئاً من حروفها، فحكَمَ عليها بأنها //مركَّبةٌ من (لا وأنْ)،ثم حذفت الهمزة،فبقي (لاَنْ)، فسقطت الألف لالتقاء الساكنين. ١٤٨/ب

والصحيح مذهب (سيبويه) ومن وافقه(٣)، لأن الأصلَ عدم التركيب، وإنما يصار إليه بدليل ظاهر، ولا دليل هنا على ذلك، بل الدليلُ ينفيه، وبيانُه أنَّ (لن) يجوزُ تقديم معمولها عليها، كقولك: (زيداً لن أضربَ)، و(لا أن أضربَ) لا يجوز تقديمُ ما في حيِّزه عليه، لأن (أنْ) موصولة، ولا يجوز تقديمُ شيءٍ من الصلة على الموصول. وما ذكره (الفراء) دعوى لا دليل عليها، ومالا دليل عليه لا يُلتَفَتُ إليه. والجواب عن دليل (الخليل) بأن حاصله القياسُ على (أَيْشٍ ووَيْلُمِّه)، وكلاها جاء مسموعاً على خلاف الأصل، فلا يقاسُ عليه، ثم تبطل دعواه أيضاً بما ذُكر من جواز تقديم معمول (لن)، وامتناع تقديم معمول (لا أن)، فإن قيل: التركيب غيَّرَ حكمَها كما غيَّر معناها، فالجواب أن هذه دعوى لا أصل لها، إذ الأصلُ بقاءُ الشيءِ على ما كان عليه. واللّه أعلم.

وأما (كَيْ)، فعلى أضرب: **أحدها** أن تكون اسماً، مخفَّفةً من (كيف)، فتدخل على الاسم والفعل الماضي، كقولك: كَيْ زيدٌ؟ وكَيْ سافَرْتَ؟ تريد: كيف زيدٌ؟ وكيف سافَرتَ؟

---

(١) ارتشاف الضرب ٢/٣٩٠ .

(٢) ارتشاف الضرب ٢/٣٩٠. وهو مذهب الكسائي أيضاً.

(٣) أي أن (لن) ليست مركبة من (لا وأن). ينظر سيبويه ٣/٥ .

وتدخل على الفعل المضارع المرفوع، كقول الشاعر:

كَيْ تجنحون إلى سلم وما ثُئِرَتْ   قتـلاكم ولظـى الهيجاء تضطرمُ(١)(٢)

والثاني: أن يكون حرفَ جرّ. قال (السيرافي): "من العرب من يقول: (كَيْمَه) فيدخل كي على (ما)، وتحذفُ الألف كما تحذف في: لِمَ وعمَّ،"(٣) وهو مذهب البصريين.

وزعم الكوفيون أن لا عملَ (لِكَيْ) في (ما)، وأن النَّصْب فيها بفعل مضمَر، كأنك قُلْتَ: كي تفعلَ ماذا(٤). والصحيح الأول لسقوط ألف (ما) الاستفهامية معها، وهي لا تسقط إلا مع حرف جر، ولدخولِها على (ما) المصدرية في قول الشاعر:

إذا أنت لم تنفعْ فَضُرَّ فإنما   يُرادُ الفتى كيما يضرُّ وينفَعُ(٥)

قال (أبو الحسن): "جعل (ما) اسماً، و(يضر وينفع) صلته، وأوقع عليه (كي) بمنزلة اللام".

والثالث: أن تكون مصدريَّةً بمعنى (أن) ناصبةً للفعل المستقبل، وذلك إذا

---

(١) لم ينسب البيت لقائل معيَّن. ثئرت قتلاكم: أخذ بثأرها. والشاهد في البيت مجيء (كَيْ) اسماً، على أنها لغة في (كيف)، ولذا جاء المضارع بعدها مرفوعاً في قوله: (كي تجنحون). مغني اللبيب/١٨٢، شواهد العيني ٣٧٨/٤، الدرر اللوامع ١٨٤/١ .

(٢) جاء في هامش الأصل بعد هذا البيت ما يلي:

(أو راعيان لبُعْرانٍ لنا شردت   كي لا يحسان من بُعْرَاننا أثرا

أراد كيف عن أبي سعيد) ولم يشر الكاتب إلى أن هذا من أصل النص، ولعله مثال آخر استحضره.

(٣) مذهب البصريين جواز مجيء (كي) حرف جر. ولم ينسب ابن الأنباري هذا القول للسيرافي. ينظر: الإنصاف/٥٧٠ وما بعدها.

(٤) الإنصاف/٥٧٢ .

(٥) قائله قيس بن الخطيم ونسب لمعبد الضبي وللنابغة والشاهد فيه مجيء (كي) اسماً على مذهب البصريين، وذلك لدخولها على (ما) المصدرية في قوله (كيما يضرُّ)، أي لضرره. مغني اللبيب/١٨٢، خزانة الأدب ٥٩١/٣، ملحقات ديوان قيس بن الخطيم/١٧٠.

دخلَتْ عليها اللام، كقوله تعالى: ﴿لكيلا يكونَ على المؤمنين حَرَجٌ﴾(١) وقوله تعالى: ﴿لكيلا تأسَوْا على ما فاتَكُم﴾(٢)، لأن حرف الجر لا يدخل على حرفٍ إلاَّ أن يكون مصدرياً، كقوله تعالى: ﴿لِئلاَّ يعلمَ أهلُ الكتاب﴾.(٣)

الرابع: أن تكون مجرَّدةً من اللام وأنْ، كقولك: (جِئْتُ كي تكرمَني) فالفعل بعدها//منصوب، قال (الزمخشري) في (المفصّل): "وانتصابُ الفعل (بكَيْ)،إمَّا أن يكون بها نفسها، أو بإضمار (أنْ)"(٤) قلْتُ: ولكلٍّ واحدٍ منهما وجهٌ. أمّا وجهُ كونها ناصبة بنفسها فلِشَبَهِها (بأَنْ) من جهةِ أنَّ ما يقعُ بعدها لا يكون إلا مستقبَلاً، وأنَّ اللام تدخُلُ عليها كدخولها على (أن)، ولأنَّ الأصلَ عدمُ الإضمار، وما كان على خلاف الأصلِ فتكثيره على خلاف الأصل.

١٤٩/

وأمَّا وجه كونِ النصب بإضمار (أن) بعدها وهو قول (الخليل)(٥)، فلأنه منصوبٌ بعد اللام بإضمار (أن) واللام بمعنى (كي)، وأكثر ما يُعَبَّر عنها (بلام كَيْ). ولأنَّ الأصل أن تُستعمل (كي) استعمال (حتَّى)، لأنها حرفُ جرٍّ، كما أنها حرف جرٍّ، وأنها للتعليل كما أنَّها للتعليل. وهذا يقتضي أن لا تكون ناصبةً بنفسها البَتَّةَ (كحتَّى)، لكن لمَّا تعارض فيها دليلُ أنها حرف جرٍّ ودليلُ أنها بمعنى (أن)، حُكمَ بأنها ناصبةٌ بنفسها مع اللام، لأن حرف الجر لا يدخل على الحرف إلاَّ أن يكونَ مصدريًّاً، ومتى عُدِمِ الدليلُ المرجحُ لكونها مصدريَّةً استُعملت استعمال (حتى) لِما ذُكر. وروى (أبو عبيد) عن (الخليل) أنه قال: لا ينتصِبُ شيءٌ من المضارعِ إلا (بأن) مظهَرةً أو مقدَّرة.(٦) وزعم (الأخفش) أن (كي) بدلٌ من اللام، والنصبُ بأن مضمرة لا غير.(٧)

---

(١) الأحزاب/٣٧ (٢) الحديد/٢٣ (٣) الحديد/٢٩

(٤) شرح المفصل ١٧/٢. والعبارة هنا بمعناها، والظاهر أنها من كلام الشارح ابن يعيش.

(٥) ارتشاف الضرب ٣٩٢/٢ وينسب القول للأخفش أيضاً.

(٦) شرح ابن يعيش ١٨/٧ ولم يذكر أن الراوي أبو عبيد.

(٧) شرح الكافية ٢٤٠/٢، ولكن دون تخصيص هذا الزعم بالأخفش.

الخامس: أن تكون بين اللام وأن، كقول الشاعر:

أردتَ لكيــما أن تطيــر بقربتي فتتــركَـها شــنّاً ببيـداءَ بلقــعِ(١)

فيُحتمل في هذا البيت ونحوه أن تكون (كـي) بمعنـى (أن). وشذَّ اجتماعهمـا علـى سبيل التوكيد، ويحتمل أن تكون جارَّةً، وشذَّ اجتماعها مع اللام كمـا اجتمـع اللامـان في قولهم:

ولا لِلْمــا بِهِـــمْ أبــداً دواءُ".(٢)

الســادس: لـم تجِئ إلا فـي الضــرورة، وهــو حــذف اليــاء وبقـاء الكـاف فقط، قال الشاعر:

وطَـرْفَك إمَّـا جِئْتَنا فـاصــرِفَنَّه كما يَحْسَبوا أن الـهوى حيث تنظر(٣)

فزعم (أبو علي) رحمه اللّه أنَّ الأصل: (كيما يحسبوا)، فحذف الياء ونصب بها كما لو لم يَنَلْها حذفٌ.

وظـاهرُ كلام (الجرجاني) أنَّ (كي) ناصبــةٌ بنفسـها مطلقـاً لأنـه نسـبَ النصـبَ إليها، ولم يفرِّق بين حالةٍ وحالةٍ. واللَّه أعلم.

---

(١) لم يعز البيت لقائل معيَّن. تطير: تسرع، شنّاً: يا بسة، بلقع: خاليه. الشاهد فـي البيت مجـيء (كي) بمعنى (أن) أو لام الجر، في قوله: (لكيما أن تطير)، مع أن اجتماعها مع أن واللام في مثل هذا التقدير شاذ. الإنصاف: ٥٨٠، شرح ابن يعيش ١٩/٧، الخزانة ٥٨٥/٣ ...

(٢) قائله مسلم بن معبد الوالبي. وهو عجز بيت وتمامه:

فـلا واللّهِ ما يلفَـى لما بي ولا لِلْمــابهم أبــداً دواءُ

(لِلْمابهم) أي للذي في نفوسهم من الحقد والغل. والشاهد فيه دخول لام الجر على مثلها شذوذاً فـي قوله: (ولا لِلْمابهم). وللبيت رواية أخرى هي:

فلا واللّه لا يلفـى لما بي وما بهم من البلوى دواءُ

فلا شاهد ولا شذوذ. الإنصاف: ٥٧١، شرح ابن يعيش ١٨/٧، مغني اللبيب/١٨١.

(٣) نسب البيت لعمر بن أبي ربيعة. ولجميل بثينة، وقيـل للبيد. وهو فـي ديوانـيْ عمر وجميل بروايتين غير هذه التي يستشهد بها النحاة، والشاهد فيه مجيء (كي) محذوفة الياء في قوله: (كمـا يحسبوا). وللبيت رواية جاء فيها: (لكي يحسبوا) فلا شـاهد. الإنصـاف/٥٨٦، مغنـي اللبيـب/١٧، ديوان جميل/٩٢، ديوان عمر بن أبي ربيعة/٥٣....

وأمَّا (إذَنْ) فحرفٌ غير مركَّب، قال (الجوهري) رحمه اللَّه: "وإذن، حرفُ مكافأة وجواب. وقال (الخليل): "أصلها (إذْ أنْ)، فحُذفَت الهمزةُ ورُكِّبا"،(١) كما قال في (لن)، والصحيحُ الأولُ لموافقتِه لغالبِ الحروف. وما ذكر عن (الخليل) تحكُّمٌ لا دليل عليه، فلا يُلتفَتُ إليه.

و(إذن) تقتضي الجواب والجزاء، وتختص بجملةٍ واقعةٍ جواباً لشرط مقدَّرٍ، وقد يكون ملفوظاً به//كقولِ (كثيِّر): ١٤٩/ب

لئن عاد لي عبد العزيز بمثلِها وأمْكَنَني منها إذَنْ لا أقيلُها(٢)

و(عبد العزيز) هذا هو أخو عبد الملك بن مروان، أبو عمر بن عبد العزيز رضي اللَّه عنه، استحسنَ شعر (كثيِّر) فعرض عليه أن يدع التغزُّلَ (بعزة) ويهب له جاريةً، فأبى ذلك، ثم ندم، فقال في ذلك شعراً هذا من جملته.

وعملُها النصبُ في الفعل المضارع بشروط أربعة: أحدها: أن تكون جواباً. الثاني: أن تُصدَّر بها الجملة، كقولك لمن قال (أزورُك): إذن أُكرمَك، فإن وقعَتْ حشواً، أي غير مصدَّرة، واعتمد الفعل بعدها على شيءٍ قبلها لم تعمل فيه، كقولك: أنا إذن اكرمُك. وأما قولُ الراجز:

لا تتركَنِّي فيهم شَطيرا إنِّي إذَنْ أهلِكَ أو أَطيرا(٣)

فشاذٌ لا يُقاس عليه. والشطير: الغريب.

ولو قدِّم عليها حرفُ عطف، كقوله تعالى: ﴿**وإذن لا يَلْبَثُون خلافَك إلا**

---

(١) شرح الكافية ٢٣٨/٢ .

(٢) الشاهد في البيت عند النحاة إلغاءُ عمل إذن لوقوعهما متوسطة بين القسم وجوابه أي غير مصدَّرة. أما هنا فالشاهد أنها جاءت في جواب شرط ملفوظ لا مقدر. سيبويه ١٥/٣، شرح ابن يعيش ١٣/٩، ديوان كثير ٧٨/٢...

(٣) ينسب الرجز لرؤبة بن العجاج، وليس في ديوانه. أطير: أذهب بعيداً. والشاهد في البيت إعمال (إذن) شذوذاً لأنها لم تتصدر الجملة إذ هي مسبوقة (بإني). وخرجه بعض النحاة على القياس بأن قدر خبر (إن) جملة محذوفة، فتتصدر (إذن) وتصبح عاملة. الإنصاف/١٧٧، خزانة=

قليلاً﴾(١) فالجيد أن لا تعملَ، وبها قرأ السبعةُ، ويجوزُ إعمالُها، وفي بعض الشواذ(٢): ﴿وإذن لا يَلْبَثُوا﴾ بالنصب. ولا تعمل إذا تقدَّم عليها غير ذلك. الشرط الثالث: أن تتصل بالفعل كما مثَّل المصنِّف رحمه اللّه من قوله: (إذن أكرمَك)، أو يتوسط بينهما يمينٌ، نحو: (إذن واللَّهِ أكرمَك)، فالفصلُ بالقسم لا يُعَدُّ حاجزاً كما لم يُعَدَّ حاجزاً بين المضاف والمضاف إليه، كقول بعض العرب: (هذا غلامُ ـ واللَّهِ ـ زيدٍ)، كما ستقف إن شاء اللّه عليه في باب الإضافة. قال الإمام (أبو الحسن بن عصفور): "ويجوز الفصل بينهما أيضاً بالظرف وحرف الجرِّ، نحو: (إذن في الدار آتيَكَ)".(٣) الرابع: أن يكون الفعل مستقبَلاً، فإن كان حالاً لم تعمل فيه، كقولك لمن قال: (أحبك): إذن أُصَدِّقُك، أو: إذن أظنُّك صادقاً. وكذا لو كان ماضياً، نص على ذلك (ابن عصفور). وحكى (سيبويه) عن بعض العرب إلغاء (إذن) مع استيفاء الشرائط.(٤) تقول لجماعةٍ قالوا: نزورك: إذن تُكْرَمون.

وإذا وقفْتَ على (إذن)، أبدلْتَ من نونها ألفاً لِشَبَهها بمنوَّنٍ منصوب، لأن نونها ساكنةٌ بعد فتحةٍ. وأكثر كتابتِها بالألف لذلك، وذهب بعضُهم إلى كتابتها بالنون فرقاً بين إذا الظرفية وبينها.

(أن) المضمرة

قال رحمه اللّه تعالى: "وتضمرُ (أن) بعد ستة أحرف: (حتى)، كقولك: سِرْتُ حتى أدخلَها. و(لامِ كي)، كقوله تعالى: ﴿لِنَعْلَمَ أيُّ الحزبَيْنِ﴾، ولامِ تأكيد النفي، نحو قوله تعالى: ﴿وما كان اللّه لِيُعَذِّبَهم﴾، وواوِ الجمع، نحو: (لا تأكلِ

= الأدب ٥٧٤/٣، مغني اللبيب/٢٢...

(١) الإسراء/٧٦

(٢) البحر المحيط ٦٦/٦ وهي قراءة أبي وعبد اللّه بن مسعود.

(٣) المقرَّب لابن عصفور ٢٦٢/١ .

(٤) سيبويه ١٦/٣ .

السمكَ وتشربَ اللَّبَنَ)، يريد: لا تجمع بينهما//، وكذا كلُّ موضع أرَدْتَ فيه الجمعَ ١٥٠/ بين فعلَيْن، وتُسَمَّى واو الصرف. و(أَوْ) بمعنى (إلى أن)، كقولك: لألزمَنَّكَ أو تعطِيَني حقِّي".

الشرح:

قد تقدَّم أنَّ (أنْ) المصدريَّة هي أمُّ الباب في نصب الفعل المضارع، فلذلك عَملت ظاهرةً ومقدَّرة. وعملُها مقدَّرةً على ضربَيْن: مطَّرِدٍ ومقصورٍ على السماع. فالمطَّرِدُ بعد الأحرف الستَّة التي ذكرها (الجرجاني) ونحوها مما ياتي ذكرُه.

فالأول منها (حتَّى). ومعناها اللازم لها الغايةُ في التعظيم والتحقير. وهي في الكلام على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون عاطفةً، ويأتي ذكرها إن شاء اللَّه تعالى مع حروف العطف.

والثاني: أن تكون ابتدائية، وتدخل على الجملتين الإسميَّة والفعليَّة، فلا تغيِّرٌ حكم واحدةٍ منهما. فالاسميَّة كقول الفرزدق:

فيا عَجَبا حتى كليبٌ تسبُّني ... كأنَّ أباها نهشلٌ أو مجاشعُ(١)

ويروى: فيا عجباً، بالتنوين على أنه منادى منكر، أو على المصدر، والمنادى محذوفٌ، أي: يا قومُ اعجبوا عَجَباً، ويروى: فيا عجبا، بغير تنوين على لغة من يقول في (يا غلامي): يا غلاما. والفعلية كقولهم: (مرضَت الإبلُ حتى يجيءُ البعيرُ يجرُّ بطنَه).(٢)

والثالث: أن تكون حرفَ جر، فتدخُلُ على الاسم بمعنى (إلى)، كقوله تعالى: ﴿لَيَسْجُنُنَّه حتى حينٍ﴾(٣)، و﴿سلامٌ هي حتى مَطْلَعِ الفجرِ﴾(٤). وتدخلُ على الفعل المضارع بمعنى (إلى) كقوله تعالى: ﴿فاصبِرُوا حتى يَحْكُمَ اللَّهُ بيننا﴾(٥).

---

(١) الشاهد في البيت دخول (حتى) الابتدائية على الجملة الاسمية في قوله: (حتى كليبٌ تسبني). سيبويه ١٨/٣، شرح ابن يعيش ١٨/٨، ديوان الفرزدق/٥١٨ .

(٢) سيبويه ١٨/٣ وفيه: (شربَت حتى يجيءُ البعير يجر بطنه.)

(٣) يوسف/٣٥ (٤) القدر/٥ (٥) الأعراف/٨٧

وبمعنى (كي) كقول الشاعر:

دعاني أخي حتى أُذيدَ فلم أَرِثْ   وأقررْتُ عينيه بما كان يأمُلُ[1]

أي: كي أُذيدَ، أي: كي أعينَ على قتال المحاربين، أي: طردهم. وكقولك: (لأتوبنَّ حتى يُغْفَر لي)، أي: كي يُغْفَر لي. ويكونُ الفعل حينئذٍ منصوباً بأن مضمرة وجوباً. فلو أظهَرْتَها كنتَ لا حناً، لأنَّه أصلٌ مرفوضٌ. وذلك أنه تخفيفٌ مع أمنِ اللَّبسِ.

وإنما وجَبَ النصبُ بإضمار (أن)، لتكون (أن والفعل) مقدَّرةً بمصدر مجرورٍ بحتَّى الجارة، ولا ينصب الفعل بعدها بإضمار (أن) إلا إذا كان مستقبلاً كما مثَّل، أو في معنى المستقبل كقوله تعالى: ﴿**وزُلْزلُوا حتى يقولَ الرسولُ**﴾[2]، قرأ الأكثرون بالنصب على تقدير الاستقبال بالنسبة إلى تلك الحال، أي لم يزالوا خائفين إلى أن قالَ الرسول. وقال الكوفيون: (حتى) هي الناصبة[3]، لأن (أن) لا تظهر معها في غالب الاستعمال، فصارت بدلاً منها، وقيل: النصبُ (بإلى وكي) بعد حتى لأن المعنى عليهما، و(حتى) غير عاملة، ولذلك تدخلُ على الجملة، فلا تعمل فيها. والمذهب الأول فاسدٌ لأنَّ (حتى) حرف جر بمعنى (إلى)، وبمعنى اللام//وليست ١٥٠/ب بدلاً من (أَنْ). أما عندنا فلأنَّها جارَّةٌ و(أَنْ) ناصبة، وأما عندهم فيجوز إظهارُ (أَنْ) معها. ولو كانت بدلاً منها لما جمع بينهما. وأمَّا من قال: النصب (بإلى وكي) فليس بصحيح أيضاً، لأن (إلى) إذا كانت ملفوظاً بها لم تعمل غير الجر، فإذا تضمَّنَتْ (حتى) معناها بطريق الأولى. وأمَّا النطق بها فوجَب أن لا تَعملَ مقدَّرةً. فإن كان الفعل بعد (حتى) ماضياً أو حالاً، تعيَّن رفعُه، وتكون (حتى) معه حرفَ ابتداء،كقوله صلَّى اللَّه عليه وسلَّم في حديث الإسراء: (**فرجَعْتُ حتى أَمُرُّ على**

---

(١) لم أعثر على قائل البيت. أرث: أبطيء، اقررت عينه: أفرحته. والشاهد فيه مجيء (حتى) بمعنى (كي) في قوله: حتى أُذيد.

(٢) البقرة/٢١٤

(٣) ارتشاف الضرب ٢/٤٠٣ وشرح المفصل ٧/١٩ .

موسى صلَّى اللَّه عليه وسلَّم)(١)، وقول امرئ القيس:

سَريْتُ بهم حتى تكلُّ مطيُّهم وحتى الجيادُ ما يُقَدْنَ بأرسانِ(٢)

أي: سريت بهم حتى كَلَّت مطيُّهم. ومثال الحال قولك: (سِرْتُ البارحةَ حتى أدخُلُها الآن)، ومن كلامهم: (مرض حتى لا يرجونه)، فهذه حالٌ محقَّقةٌ، وقد تكون حالاً مقدَّرةً مثل أن يكون الفعلُ قد وقع، فيقدِّر المخبرُ به اتصافه بالدخول فيه، فيُرفع لأنه حال بالنسبة إلى تلك الحال.

الثاني: (لام كَيْ)، وسُمِّيت (لامَ كي) لأنها في معناها، وتقع موضعَها، تقول: (جئتُك لتكرمَني وكي تكرمَني). وهي حرف جرّ معناه التعليل. وينتصِبُ الفعل الداخلةُ عليه بإضمار (أن)، لأنَّ اللاَّمَ حرفُ جرٍّ، وهي الداخلة على المفعول له، وحرفُ الجرِّ لا يعمل في الفعل فتضمر (أن) ليصير الفعل معها في تقدير اسمٍ مجرورٍ بها، ولأنَّها يجوز أن تظهر معها، كقولك: (جئْتُ لأن تكرمَني).

وقال الكوفيون: هي العاملة بنفسها، لأنها بمعنى (كي)، و(كي) عاملةٌ بنفسها، فكذا ما هو في معناها، ولأنَّ جعلَها جارَّةً بنفسها يَفسُدُ من جهة دخولها على الفعل، وتقدير (أن) لا يُصَحِّح ذلك، ألا ترى أنك لا تقول: (أَمَرْتُك بتَفْعَلُ الخيرَ) تريد بأن تَفْعَلَ،فتعيَّن أن تكون هي الناصبة.والصحيح الأول. والجوابُ عن الأول(٣) بأن (كي) حرف جر و(أن) ناصبة بعدها، وبتقدير تسليم أنها هي الناصبة بنفسها، فاتحادهما في المعنى لا يوجب اتحادهما في العمل، بدليل أنَّ (أنَّ) الثقيلة و(أن) الخفيفة متحدتان في كونهما مصدريَّتين، وعملُهما مختلفٌ، والثقيلة مختصَّةٌ

---

(١) لم أتهد إلى هذا الحديث بنصه.

(٢) سرى: مشى ليلاً. تكل: تبلغ غاية الجهد، المطايا من الإبل، وكانوا يركبون المطايا ويقودون الخيل لحين المعركة. الرسن: الحبل والزمام للدابة. والشاهد فيه مجيء (حتى) غير ناصبة لأنها دخلت على فعل بمعنى الماضي في قوله (حتى تكلُّ مطيُّهم) أي (حتَّى كلَّت). سيبويه ٢٧/٣ وفيه الرواية بالنصب. شرح ابن يعيش ١٤٤/٥، ديوان امرئ القيس/٩٣ ...

(٣) أي الأول من قولَيْ الكوفيين.

بالأسماءِ والخفيفة مختصَّةٌ بالأفعال. والفرقُ بين اللام والباء(١)، أنَّ اللام تدلُّ على غرض الفاعل//وما من فاعل إلاَّ وله غرضٌ في الفعل، وليس كل فعلٍ يكون له سَبَبٌ تستعمل (الباء) معه، ولأنَّ بعد (لام كي) حالين، إحداهما وجوبُ الإظهار، وذلك إذا كان الفعلُ مقروناً (بلا)، كقوله تعالى: ﴿**لئلاَّ يعلَمَ أهلُ الكتاب**﴾(٢)، والثانية جواز الإظهارِ والإضمار، وذلك إذا لم يكن قبله (لا)، نحو: (جئتُكَ لتكرمَني، ولأن تكرمَني)، والأكثر الإضمارُ، وسواءٌ كانت للتعليل ـ كما ذكر ـ أو للعاقبة، كقوله تعالى: ﴿**فالتقطَهُ آلُ فرعونَ لِيكونَ لهم عَدُوًّا وحَزَناً**﴾(٣)، أو زائدة، كقوله تعالى: ﴿**يُريدُ اللّهُ لِيُبَيِّنَ لكم**﴾(٤).

١٥١/أ

الثالث: (لام) تأكيد النفي، وتسمى: (لام الجحود)، ولا تكون لامَ الجحودِ حتى يتقدَّمها فعلُ كونٍ ماضٍ منفيٌّ لفظاً، كقوله تعالى: ﴿**وما كان اللّهُ لِيُعذِّبَهم**﴾(٥) أو معنىً كقوله تعالى: ﴿**لم يكنِ اللّهُ لِيغفِرَ لهم**﴾(٦)، فالفعلُ بعدها منصوبٌ (بأن) مضمرة واجبة الإضمار.

فاللام التي ينتصب الفعلُ بعدها بإضمار (أن) أربعة أقسام: لام الحجود ولام العاقبة ولام كي واللام الزائدة. وقد تقدَّم ذكرُ الأربعة وأمثلتها. واللّه أعلم.

الرابع: (واو الجمع) وقد مثلها (الجرجاني) رحمه اللّه تعالى بقوله: (لا تأكلِ السَّمكَ وتشربَ اللَّبَن)(٧)، وذكر أنها تُسَمَّى واو الصرف، أي الصرف عن الجمع بين الفعلين، ومنه قوله تعالى: ﴿**ولَمَّا يَعْلَمِ اللّهُ الذين جاهَدُوا منكم ويعلمَ الصَّابرين**﴾(٨)، وقولُ الشاعر:

---

(١) أي لماذا صح أن يقال: أمرتك لتفعل، ولم يصح: أمرتك بتفعل.

(٢) الحديد/٢٩ (٣) القصص/٨ (٤) النساء/٢٦

(٥) الأنفال/٣٣ (٦) النساء/١٦٨

(٧) ارتشاف الضرب ٤١٤/٢، شرح ابن يعيش ٢٣/٧

(٨) التوبة/١٦

فقُلْتُ ادعِي وأدْعُوَ إنَّ أندى لصوتٍ أن ينادِيَ داعيانِ(١)

وقولُ الآخر:

لاتنهَ عن خلقٍ وتأتيَ مثلَه عارٌ عليكَ إذا فعَلْتَ عظيمُ(٢)

فالرواية بالنصب، أي: لا تجمع بين النهي عن خُلُقٍ وإتيانِ مثله. والرفعُ في البيت جائزٌ لفظاً ومعنىً، ويكون الفعلُ الذي بعد الواو خبرَ مبتدأ محذوف، أي: وأنت تأتي مثله، والجزمُ خطأٌ لفظاً ومعنى، أمَّا لفظاً فلأنَّ البيت يتزحَّف،(٣) وأما معنىً فلأنَّ المعنى يصير: لا تنه عن قبيحٍ ولا تفعل قبيحاً، وترك النهي عن القبيح قبيحٌ، ومنه قولُ الآخر:

ألم أكُ جارَكم ويكونَ بيني وبينكم المودَّةُ والإخاءُ(٤)

ومنه قولهُ تعالى: ﴿**يا ليتنا نُرَدُّ ولا نكذِّبَ بآياتِ ربِّنا ونكونَ مع المؤمنين**﴾(٥)، بالنصب في قراءة حمزة وحفص، فالنصب في ذلك كله (بأن) مضمرة بعد الواو مقدَّرة مع الفعل بمصدرٍ معطوفٍ على مصدرٍ مُتَأوَّلٍ من الفعل المتقدِّم، فقولك (لا تأكلِ السمك وتشربَ اللبن)، أي: لا يوجد منك أكلٌ وشربٌ//أو: لا تجمع بين أكلٍ وشربٍ. وكذا سائر المواضع المذكورة بعد النفي في: ﴿**ولمَّا** ١٥١/ب

---

(١) نسب البيت للأعشى كما في سيبويه، وليس في ديوانه، ونسب للحطيئة ولربيعة بن جشم ولدثار بن شيبان النمري. أندى: أبعد صوتاً. يطلب من زوجته أن تنادي معه ... والشاهد في البيت انتصاب المضارع بأن مضمرة بعد (واو الجمع) في قوله: (ادعي وأدعوَ) سيبويه ٣/٤٥، الإنصاف/٣٥١، شرح ابن يعيش ٧/٣٣ .

(٢) نسب البيت لغير واحد: الأخطل وأبي الأسود الدؤلي وسابق البربري والطرماح والمتوكل الليثي. والشاهد فيه انتصاب المضارع بأن مضمرة بعد واو الجمع) في قوله: (لا تنهَ ... وتأتيَ). سيبويه ٣/٤٢، شرح ابن يعيش ٧/٢٤، ملحقات ديوان أبي الأسود الدؤلي/١٣٠ ...

(٣) أي يقع فيه (زحاف) وهو من عيوب الشعر.

(٤) البيت للحطيئة. والشاهد فيه انتصاب المضارع بأن المضمرة بعد (واو الجمع) في قوله: (ألم أك ... ويكونَ). مغني اللبيب/٦٦٩، الهمع ٢/١٣، الدرر اللوامع ٢/١٠ ...

(٥) الأنعام/٢٧ وينظر: المبسوط في القراءات العشر/١٩٢.

يعلمِ اللّه﴾(١)، والأمرِ في (ادْعي وأدعُوَ)، والنهي في (لا تنهَ عن خلُقٍ)،والاستفهامِ في (ألَم أكُ جاركم)، والتمنّي في: ﴿يا ليتنا نردُّ﴾. وكلُّ موضِعٍ انتصب فيه الفعل بعد الفاء بإضمار (أن) ينتصبُ فيه بعد الواو إذا قُصِدَ بها المصاحبة. وسيأتي الكلامُ على النصبِ بعد الفاء في موضعه إن شاء اللّه تعالى.

الخامسُ: (أو)، وهي التي يَحسُن موضعَها (حتى) أو (إلاَّ)، فإن كان ما قبلها مما ينقضي شيئاً فشيئاً فهي بمعنى (إلى) كما مثَّل به الجرجاني في قوله: (لألزمنَّك أو تُعطِيَني حقِّي)، ومنه قولُ الشاعر:

لأستَسْهِلَنَّ الصعبَ أو أدركَ المنى فما انقادتِ الآمالُ إلا لصابِرِ(٢)

وإن لم يكن مما ينقضي شيئاً فشيئاً فهي بمعنى (إلاَّ)، كقولك: (لأقتُلَنَّ الكافِرَ أو يُسْلِمَ)، أي: إلاَّ أن يسلمَ، وقول الشاعر:

وكنْتُ إذا غَمَزْتُ قناة قومٍ كسرْتُ كُعوبَها أو تستقيما(٣)

ويحتمل الوجهين قولُ امرئ القيس:

فقُلْتُ له لا تبكِ عينُكَ إنما نحاولُ ملكاً أو نموتَ فنُعْذَرا(٤)

---

(١) أي من قوله تعالى في التوبة/١٦ ﴿ولما يعلم اللّه الذين جاهدوا منكم ويعلمَ الصابرين﴾، كما ورد في الصفحة السابقة.

(٢) لم ينسب لقائل معيَّن. الشاهد في البيت نصب المضارع بأن مضمرة بعد (أو) التي بمعنى (حتَّى) في قوله (أو أدرك المنى). مغني اللبيب/٦٧، شواهد العيني ٣٨٤/٤، الهمع ١٠/٢ .

(٣) قائله زياد الأعجم. الغمز: العصر باليد أو التليين. كعوب القناة: الناشز من أطرافها. والمعنى أنه إذا هاجى قوماً أهلكهم أو كفُّوا عنه وسالموه. والشاهد في البيت انتصاب المضارع بأن مضمرة بعد (أو) التي بمعنى (إلاَّ أن) وذلك في قوله (أو تستقيما). سيبويه ٤٨/٣، شرح ابن يعيش ١٥/٥، شواهد العيني ٣٨٥/٤ .

(٤) يعني بصاحبه عمرو بن قميئة اليشكري، الذي اصطحبه معه في رحيله إلى قيصر الروم ليستعديه على قومه بني أسد ليسترد ملكه. والشاهد فيه انتصاب المضارع بأن مضمرة بعد (أو) التي بمعنى (إلاَّ أن)، في قوله (أو نموتَ). ديوان امرئ القيس/٦٦، سيبويه ٤٧/٣، الخصائص ٢٦٣/١..

وتقدير (إلاَّ أو حتى) في موضعِ (أو) تقديرٌ لُحظ فيه المعنى دون الإعراب. والتقدير الإعرابي المرتب على اللفظ أن يقدر قبل (أو) مصدرٌ، وبعدها (أنْ) ناصبةً للفعل، وهما في تأويل مصدرٍ معطوفٍ على المقدَّر قبلها، فتقدير (لألزَمَنَّكَ أو تعطيَني): ليكونَنّ لزومٌ مني أو عطيةٌ منك. وكذا يقدر سائر ما تقدَّم.

السادس: (الفاء)، وترى الكلام عليها إن شاء اللَّه تعالى.

حالات (الفاء)

قال رحمه اللَّه تعالى: "(والفاءُ) في جواب الأشياء الستَّة: الأمرِ والنهي والنفي والاستفهام والتمنِّي والعرض. فالأمر (ائتني فأكرمَك) والنهي: ﴿**ولا تطغَوْا فيه فَيحِلَّ عليكم غَضَبي**﴾(١)، والنفي: ﴿**لا يُقْضَى عليهم فيَمُوتوا**﴾(٢)،والتمنِّي: ﴿**يا ليتني كنتُ معهم فأفوزَ فوزاً عظيماً**﴾(٣)، والاستفهام كقوله تعالى: ﴿**فهل لنا من شُفَعاءَ فَيَشْفَعوا لنا**﴾(٤)، والعَرْض: (ألا تنزلُ فتصيبَ خيراً). وعلامةُ صحّة الجواب بالفاء أن يكونَ المعنى: إن فَعَلْتَ فَعَلْتُ، كقولك ائتني فأكرمَك، بمعنى: إن أتيتني أكرمْتُك."

الشرح:

(الفاء) تكونُ في جواب تسعة أشياء:

الأول: الأمر، إذا كان مقدَّراً بالشرط كما مثَّل به الجرجاني من قوله: (ائتني فأكرِمَك)، التقدير: إن تَأْتِني أكرمْك. ومنه قول الراجز:

يا ناق سيري عَنَقاً فَسيحا إلى سليمانَ فَنَستريحا(٥)

---

(١) طه/٨١ (٢) فاطر/٣٦ (٣) النساء/٧٣ (٤) الأعراف/٥٣

(٥) ينسب الرجز لأبي النجم العجلي. العَنَق: ضرب من السير. وسليمان: هو ابن عبد الملك. والشاهد فيه انتصاب المضارع بأن المضمرة بعد فاء السببية المسبوقة بأمر في قوله: (سيري ... فنستريح). سيبويه ٣٥/٣، شرح ابن يعيش ٢٦/٧، الهمع ١٨٢/١ ...

أي: إن تسيري//نسترحْ.

الثاني: النهي، كما مثل به من قوله تعالى: ﴿**ولا تَطْغَوْا فيه فيحل عليكم غضبي**﴾ أي: إن تطغوا يحلَّ. ومثله قولُ الشاعر:

لا يخدعَنَّكَ موتورٌ وإن قدُمَتْ ... تراتُه فيَحيقَ الحزنُ والندمُ(١)

الثالث: النفي، كقوله تعالى: ﴿**لا يُقضى عليهم فيَمُوتوا**﴾، ومثلُه في الكلام: (ما تأتينا فتحدِّثَنا)، فيجوز نصبُه على معنَيَيْن أحدهما: ما تأتينا محدِّثاً، والثاني بمعنى: ما تأتينا فكيف تحدثنا؟ ويرفع على معنيَيْن: أحدهما نفي الإتيان والحديث أي: ما تأتينا فما تحدثُنا، والثاني نفيُ الاتيان وإثباتُ الحديث أي: ما تأتينا فأنت تحدثُنا. ولابد أن يكون النفي خالصاً من معنى الإثبات، فإن لم يكن خالصاً تعيَّنَ الرفعُ، نحو: ما أنْتَ إلاَّ [رجلٌ](٢) تأتينا فتحدثُنا، وما تزال تأتينا فتحدثُنا، وما قام فيأكلُ إلاَّ طعامَه. ومنه قول الشاعر:

وما قام منَّا قائمٌ في نديِّنا ... فيَنْطِقَ إلا بالتي هي أعرفُ(٣)

الرابع: الاستفهام، كقوله تعالى: ﴿**فهل لنا من شُفَعاءَ فَيَشْفَعُوا لنا**﴾ أي: إن يكن لنا شفعاءُ يشفعوا لنا، ومنه قول الشاعر:

هل تعرفون لُباناتي فأرجوَ أن ... تُقْضَى فيرتدَّ بعضُ الروحِ للجسدِ(٤)

---

(١) لم ينسب البيت لقائل معيَّن. الموتور: من لم يأخذ بثأره. الترة: الثَّأر. والشاهد فيه انتصاب المضارع بأن المضمرة بعد فاء السببية المسبوقة بالنهي، في قوله: (لا يخدعنَّك ... فيحيقَ). شرح الأشموني ٣٠٢/٣.

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من المحقق اقتضاها التركيب.

(٣) قائله الفرزدق. النديّ: النادي أو مجلس القوم. أي إن قومه يتكلمون كلام العارفين فلا ترد مقالتهم. والشاهد في البيت انتصاب المضارع بأن مضمرة بعد فاء السببية المسبوقة بنفي في قوله: (وما قام ... فينطقَ). سيبويه ٣٢/٣، خزانة الأدب ٦٠٧/٣، ديوان الفرزدق/٥٦١ .

(٤) لم ينسب لقائل معين. اللبانة: الحاجة من غير فاقة بل من هِمَّة. والشاهد في البيت انتصاب المضارع بأن المضمرة بعد فاء السببية المسبوقة بالاستفهام، في قوله: (هل تعرفون ... فيرتدَّ). شواهد العيني ٣٨٨/٤، التصريح ٢٣٩/٢، شرح الأشموني ٣٠٢/٣ .

الخامس: التمني، كما مثل به من قوله تعالى: ﴿**يا ليتني كنْتُ معهم فأفوزَ**﴾، أي: إن أكُنْ مَعَهم أَفُزْ. ومثله قول الشاعر:

يا ليت أمَّ خليلٍ واعدت فوَفَتْ ودامَ لي ولها عُمْرٌ فنصطحبا(١)

السادس: العَرْض، كما مثل به ألا تنزلُ فتصيبَ خيراً، ومنه قول الشاعر:

يا ابنَ الكرام ألا تدنو فتُبْصِرَ ما قد حدَّثوك فما راءٍ كمن سمعا(٢)

السابع: الدعاء، كقولك: (اللهم اغفرْ لي فأفوزَ)، أي: إن تغفرْ لي أفُزْ. ومنه قولُ الشاعر:

فيا ربِّ عجِّلْ ما أؤملُ منهم فيَدْفأَ مقرورٌ ويشبعَ مُرمِلُ(٣)

الثامن: التحضيض، كقولك: (هلا تطيعُ اللَّه فتُثَابَ)، ومثله قول الشاعر:

لولا تعوجين يا سَلْمَى على دنِفٍ فتُخمدي نارَ وجدٍ كاد يُفْنيه(٤)

التاسع: الترجِّي، ألحقه (الفراء) بالتمنِّي، فجعل له جواباً منصوباً لوُروده نظماً ونثراً. أما النثر فقوله تعالى: ﴿**لَعَلِّي أبلغُ الأسبابَ. أسبابَ**

---

(١) لم ينسب البيت لقائل معين. والشاهد فيه انتصاب المضارع بأن المضمرة بعد فاء السببية المسبوقة بالتمني، في قوله: (يا ليت ... فنصطحبا). شواهد العيني ٣٨٩/٤، شرح الأشموني ٣٠٣/٣ .

(٢) لم ينسب البيت لقائل معين. والشاهد فيه انتصلب المضارع بأن المضمرة بعد فاء السببية المسبوقة بالعَرْض في قوله: (ألا تدنو ... فتُبصرَ). شذور الذهب/٣٠٨، شواهد العيني ٣٨٩/٤، شرح الأشموني ٣٠٢/٣

(٣) لم ينسب البيت لقائل معيَّن. المقرور: من أصابه البَرد، المرمل: الفقير. والشاهد فيه انتصاب المضارع بأن المضمرة بعد فاء السببية المسبوقة بالدعاء، في قوله: (يا ربِّ عجِّل ... فيدفأ...). شرح الأشموني ٣٠٢/٣ .

(٤) لم ينسب البيت لقائل معين. تعوجين: تمرين. الشاهد في البيت انتصاب المضارع بأن المضمرة بعد فاء السببية المسبوقة بالتخصيص في قوله: (لولا تعوجين ... فتخمدي). الهمع١٢/٢، شرح الأشموني ٣٠٣/٣، الدرر اللوامع ٨/٢.

السَّماواتِ فأَطَّلِعَ﴾(١) بالنصب، في قراءة حفص عن عاصم. وأما النظمُ فقولُ الراجز، أنشده (الفراء):

عـلَّ صـروفَ الـدهر أو دُولاتِها يُدِلْنَنَـا اللمَّـةَ مـن لَمَّـاتِها

فتسـتريحَ النفـسُ من زفْـراتِها(٢)

بنصب (تستريح).

ويُشترط لجواز النصب في جميع ما ذكر//أن يُقصد بالفاء الجزاءُ أو ١٥٢/ب السببيَّة، وأن لا يكونَ الفعلُ بعدها مبنيًّاً على مبتدأ محذوفٍ، فإن لم يُقْصَد ذلك، أو بُني الفعل على مبتدأ محذوف تعيَّنَ الرفعُ.

وقد يُنصبُ الفعلُ (بأن) لازمةَ الإضمار بعد الفاء وليس قبلها نفيٌ ولا طلبُ نفيٍ كقول الشاعر:

سـأتركُ منـزلي لبنـي تميـم وألحـقُ بالحجـاز فأسـتريحا(٣)

ومثله قولُ (الأعشى):

لنـا هضبةٌ لا ينزلُ الذلُّ وسطَها ويأوي إليها المستجيرُ فيُعْصَما(٤)

السابع: مما تُضمَر (أن) بعده، ولم يذكره (الجرجاني) حرف العطف. ينتصب الفعل بعده (بأن) مضمرة جائزة الإظهار إذا كان العطف على اسم غير شبيه

---

(١) غافر/٣٦-٣٧، وينظر: المبسوط في القراءات العشر/٣٩٠ .

(٢) سبق تخريج الرجز في ص ٩٩ . والشاهد فيه هنا انتصاب المضارع بأن المضمرة بعد فاء السببيَّة المسبوقة بالترجِّي في قوله: (علَّ صروفَ الدهر ... فتستريحَ النفسُ).

(٣) قائله المغيرة بن حبناء التميمي. والشاهد فيه انتصاب الفعل بأن المضمرة بعد فاء السببية غير المسبوقة بطلب أو نفي وهذا ضرورة شعرية. وللبيت رواية أخرى (.. لأستريحا) فلا ضرورة ولا شاهد. شرح ابن يعيش ٢٧٩/١، خزانة الأدب ٦٠٠/٣، شواهد العيني ٣٩٠/٤ .

(٤) ونسب البيت لطرفة في سيبويه. هضبة: كنَّى بها عن عزة قومه ومنعتهم. يُعْصَم: يُمنَع. والشاهد فيه انتصاب المضارع بأن المضمرة بعد فاء السببية غير المسبوقة بنفي أو طلب، وهذا ضرورة شعرية. المقتضب ٢٤/٢، المحتسب ١٩٧/١، ديوان طرفة/٤ .

بالفعل، فمثالُ ذلك بعد (أو) قراءة السبعة إلا نافعاً: ﴿أو يُرسلَ رسولا﴾(١) بنصب (يرسل) عطفاً على (وَحْيَاً)، أي: إلا وحياً أو إرسالاً. ومثلُه بعد الواو قولُ (ميسون بنت بحدل الكلابية):

ولُبْس عباءةٍ وتقرَّ عيني أحبُّ إليَّ من لُبْس الشُّفوفِ(٢)

بنصب (وتقرَّ) عطفاً على (لبس عباءة)، ولو استقام له الوزنُ فأثبتها لكان أقيس. ومثالُه بعد (الفاءِ) قولُ الآخر:

لولا توقُّعُ مُعْتَرٍّ فأرضيَه ما كنْتُ أوثِرُ إترابا على ترب(٣)

ومثالُه بعد (ثمَّ) قولُ الآخر.

إنِّي وقتلي سليكاً ثم أعقلَه كالثور يضربُ لمَّا عافت البقرُ(٤)

فهذا آخر المواضع السبعة التي تعمل فيها (أن) مضمرة باطرادٍ، وما عدا ذلك فمقصورٌ على السماع، فمن ذلك قولُ بعضهم: (خُذِ اللصَّ قبلَ يأخُذَك)، وقولُ بعضهم: (إنَّ أُبيَّاً رجع عن ذلك قبل يموتَ)، بالنصب، وقولُ الشاعر:

---

(١) الشورى/٥١. وينظر المبسوط في القراءات العشر/٣٩٦ .

(٢) قرَّت العين: برَدت، كناية عن السرور، الشفوف: ج شِفّ وهو الثوب الرقيق. والشاهد في البيت انتصاب المضارع بأن المضمرة بعد واو العطف في قوله: (ولُبسُ .. وتقرَّ عيني). سيبويه ٤٥/٣، شرح ابن يعيش ٢٥/٧، خزانة الأدب ٥٩٢/٣ ...

(٣) لم ينسب لقائل معيَّن. المعترّ: طالب المعروف. الإتراب: الاستغناء، الترَب: الفقر، يعني أنه يسعى للثروة بغية قضاء حوائج الفقراء طالبي العون منه. والشاهد في البيت انتصاب المضارع بأن المضمرة بعد الفاء العاطفة في قوله (فأرضيَه). ووهم بعضهم أنها فاء السببية. شذور الذهب/٣١٥، الهمع ١٧/٢، الدرر اللوامع ١١/٢...

(٤) ينسب البيت لأنس بن مدركة الخثعمي. سليك: هو سليك بن السّلَكَة الشاعر الصعلوك، قتله ابن مدركة هذا. أعقله: أؤدي ديته. الثور: ذكر البقر، أو نبات من الطحالب يعلو سطح الماء فتعاف البقر الشرب منه إلا أن يبعد. ويحتمل المعنى أن الشاعر قتل سليكاً ووداه تأديباً لغيره، أو أنهُ قتله بالسهولة التي يزيح بها الطحالب عن مورد البقر. والشاهد فيه انتصاب المضارع بأن المضمرة بعد (ثمَّ) العاطفة، في قوله (وقتلي .. ثم أعقلَه). شذور الذهب/٣١٦، شواهد العيني ٣٩٩/٤، الهمع ١٧/٢ ...

فلـم أر مثـلها خُبـاســةَ واحـدٍ   ونَـهْنَهت نفسي بعد ما كِدْتُ أَفْعَلَه[1]

قال (سيبويه): "أراد بعدما كدْتُ أنْ أَفْعَلَه". قال (الجوهري): "الخُبَاسـةُ بضـم الخـاء المعجمة المَغْنَمُ". واللَّه أعلم.

(١) قائله عامر بن جوين الطائي. الخباسة: الغنيمـة. نهنهـت: كفَفْـتُ، وقيـل: الخباسـة: الظُّلامـة. والمعنى أنه همَّ بغنيمة أو ظلامة ولكنه صرف نفسه عنها. وذكّـر الضمـير فـي قولـه (أفعلـه) لأن الغنيمة بمعنى المغنم والظلامة بمعنى الظلـم والشـاهد فـي البيت مجـيء المضـارع منصوبـاً بـأن مقدرة غير ملفوظة، في قوله (أفعلَه)، كأنه أراد: (أن أفعلَـه). سـيبويه ١/٣٠٧، الإنصـاف/٣٢٨، شواهد التوضيح/١٠١ ...

جوازم المضارع

قال رحمه اللَّه تعالى: "والضربُ الثالث(١) من الحروف ما يجزمُ فقط، وهو خمسةٌ: لم ولَمَّا ولا، في النهي، واللام في الأمر، نحو: لِيَفْعَلْ."

الشرح:

الجزم في اللغة القطع، وهذه الحروف تقطع عن الفعل الحركةَ وما يجري مجراها، فسُمِّيَتْ جوازم. وهذه الحروف أضعف الأدواتِ عملاً، لأن معمولها أصله أن يكون غير معمول على ما تقدَّم من أنَّ إعرابه على خلافِ الأصل. ونتكلم على كل حرفٍ من هذه الأحرفِ على انفراده.

فالأول منها (لم). وهو حرفٌ مختص بالمضارع، يقلب معناه ماضياً، لأنها نفيٌ لفَعَلَ، يقول القائل: فعلَ أمسِ، فتقول// أنت: لم يَفْعَلْ أمسِ. وقد جاءت لنفيِ /١٥٣ المستقبل في قوله صلّى اللَّه عليه وسلَّم: (**لو أنَّ أحدهم إذا أراد أن يأتي أهله قال:باسم اللَّه، اللهم جنِّبنا الشيطان وجنِّب الشيطان ما رزقتنا، فإنه إن يُقَدَّر بينهما في ذلك وَلَدٌ لم يَضُرَّه الشيطانُ أبداً.**)(٢)، أخرجه (البخاري ومسلم).

وقد فصلوا بينها وبين الفعل في ضرورة، قال الشاعر:

فأضحَتْ مَغانيها قِفاراً رُسومُها كأنْ لم سوى أهلٍ من الوحشِ تُؤهلِ(٣)

وإنَّما عملَتْ لاختصاصها بالفعل. وقد جاءت غيرَ عاملة في قول الشاعر:

---

(١) الضرب الأول من الحروف العاملة ما يرفع وينصب، ص ٤٠٨ ، والضرب الثاني ما ينصب فقط وهي: واو المعية وإلا وحروف النداء ونواصب المضارع (أن ـ لن ـ كي ـ إذن) ص ٤٧٧ وما بعدها. والضرب الثالث هذا هو الحروف العاملة الجزم.

(٢) صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب طلب الولد ـ الحديث رقم ٤٧٨٧ .

(٣) قائله ذو الرمة. المغاني، ج مَغْنى: المكان المقام به. قفار، جمع قفر: خالية. الرسم: الأثر. تؤهل: تُسكن. والشاهد فيه جواز الفصل ضرورة بين لم ومجزومها في قوله (لم سوى أهل .. تؤهل). الخصائص ٤١٠/٢، مغني اللبيب/٢٧٨، شواهد العيني ٤٤٥/٤ ...

لـولا فـوارسُ من نُعْمٍ وأسرتـها   يوم الصُّلَيْفاء لم يوفون بالجارِ(١)

{وإنما عملت الجزمَ لوجوه، أحدها}(٢) أنَّ الفعل ثقيلٌ، و(لم) تنقلُه عما هو صالحٌ له من الزمان إلى غيره، فيزداد ثقلاً، فناسب أن يكون عملها الحذف.(٣)

الثاني: أنها شبيهةٌ (بإن) الشرطية، في نقل الفعل من زمانٍ إلى غيره، فعملت لشَبَهِها بها.

الثالث: أنَّ (لم) تَرُدُّ المضارعَ إلى معنى المُضيّ، فالفعل باعتبار لفظه يستحق الحركة الإعرابية، وباعتبار معناه يستحقُّ البناء، فجُعِل له حكمٌ متوسِّطٌ وهو سكونٌ حاصلٌ عن عاملٍ، فإن دخل حرفُ الشرط على (لم) أقرَّ معنى الاستقبال فيه، وبقيت (لم) للنفي فقط، ولو بقي معنى المُضيِّ لم يبق (لإنْ) معنىً، لأنَّ الشرطَ لا يكونُ إلاَّ في المستقبل، فلو لم يبق الاستقبالُ لبطل حكمُها بالكليَّة.

والثاني: (لمَّا). وهي في الكلامِ على ثلاثة أقسام. **أحدها:** أن تكون بمعنى (إلاَّ)، وذلك في القَسَمِ خاصَّةً، تقول: (أقسَمْتُ عليك لَمَّا فَعَلْتَ)، بمعنى: إلاَّ فَعَلْتَ. **والثاني:** الداخلةُ على الماضي، كقوله تعالى: ﴿**وَلَمَّا توَجَّه تِلْقَاءَ مَدْيَن**﴾(٤) ونظائرها في القرآن وغيره كثيرة. وتفتقر إلى جواب. والمفهومُ منها معنى (إذْ)، وفيها معنى الشرط. وهي عند (سيبويه) حرف وجوبٍ لوجوبٍ فيما مَضَى(٥)، وجوابُها فعلٌ ماضٍ لفظاً أو مَعْنىً، كقوله تعالى: ﴿**فلمَّا فَصَلَ طالوتُ بالجنودِ قال**﴾(٦)، وقولِه تعالى: ﴿**فلمَّا آتاهم مِن فَضْلِه بَخِلُوا به**﴾(٧)، أو جملةٌ

---

(١) سبق تخريج البيت في ص ١٠١ والشاهد فيه هنا مجيء (لم) غير عاملة للجزم.

(٢) ما بين المعترضتين مطموس في الأصل، وهو من (أ).

(٣) أي حذف الحركة من آخر الفعل.

(٤) القصص/٢٢ وتتمتها: ﴿قال عسى ربي أن يهديني سواء السبيل﴾.

(٥) ويقال: حرف وجودٍ لوجود. ينظر سيبويه ٤/٢٣٤ قال: "وإنما تجيء بمنزلة (لو)".

(٦) البقرة/٢٤٩ وتتمتها: ﴿..إن الله مبتليكم بنهرٍ..﴾.

(٧) التوبة/٧٦ .

اسميَّةٌ مع (إذا) المفاجأة، كقوله تعالى: ﴿فلمَّا نجَّاهُم إذا هم يَبْغون﴾(١). وقد يكون جوابُها غير ذلك. والصحيح أنها اسمٌ لأنها عبارةٌ عن الزمان المجرَّد عن الحدثِ، نحو (إذ وإذا وأيَّان) وذلك من خصائص الأسماءِ. فإنْ قلْتَ: (لمَّا) هذه رابطةٌ بين الجملتين، فتكون حرفاً (كإن)، فالجوابُ أنها رابطةٌ بين الجملتين ربط الظروف لا ربطَ الحروف. واللَّه أعلم.

الثالث: أن تكون نافية، كقوله تعالى: ﴿ولمَّا يأْتِهم تأويلُه﴾(٢)، وقولِه//تعالى: ١٥٣/ب ﴿لمَّا يَقْضِ ما أَمَرَه﴾.(٣)

وهي (لم) زيدت عليها (ما)، فصار لها معنى لم يكن لها، وجاز أن يوقف عليها، ولا يجوز ذلك في (لم). وهي لنفيِ (قد فَعَل)(٤)، فزادوا (ما) بإزاء (قد)، فتضمَّنت بذلك معنى التوقُّع والانتظار.

والفرق بين (لم ولمَّا) مع اشتراكهما في النفي من ثلاثة أوجه:

أحدها، أن (لمَّا) فيها معنى التوقع، كقولِه تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُم أن تَدْخُلوا الجنَّةَ ولمَّا يأتِكم مَثَلُ الذين خَلَوْا مِنْ قَبْلِكم﴾(٥) وقولِ الأعشى:

فَقُمْنا ولمَّا يَصِحْ ديكُنا ... إلى جَوْنَةٍ عند حدَّادِها(٦)

الجَوْنَه - بفتح الجيم - الخابية مطليَّة بالقار. وليس في (لم) معنى التوقع، كقوله تعالى: ﴿الحمدُ للَّه الذي لم يتَّخذْ وَلَداً ولم يكنْ له شريكٌ﴾(٧) وقوله تعالى: ﴿لم يَلِدْ ولو يُوْلَد﴾(٨).

---

(١) يونس/٢٣ (٢) يونس/٣٩ (٣) عبس/٢٣

(٤) أي لنفي القريب (٥) البقرة/٢١٤

(٦) الحداد: هنا الخمَّار وأصله السجَّان، وسمَّى به الخمار لأنه يحفظ الخمر ويمسكها حتى يُدفع ثمنها. والبيت في وصف الخمر والخمار. والشاهد فيه أن في (لمَّا) معنى التوقع في قوله: (ولما يصح ديكُنا) أي قبل الفجر المتوقع وصياح الديكة. ديوان الأعشى: لسان العرب: حدَد.

(٧) الإسراء/١١١ (٨) الإخلاص/٣

والثاني: أن زمان(١) (لما) أطول من زمان (لم). ألا ترىَ أنك إذا قلت: (خرجتُ ولمَّا يَقُمْ زيدٌ) معناه: خرجْتُ وانتفاء النفي ممتدٌّ إلى حين الخروج، وفي الحديث: "تبِعَ النبيَّ صلَّى اللَّه عليه وسلَّم جنازةً فوصل إلى القبر ولما يُفْرَغْ منه(٢)". قال (سيبويه): (لم) نفيٌ لقوله: (فَعَل) و(لن) نفيٌ لقولك (سيفعل)، و(لا) نفيٌ لقولك (يفعل) ولم يقع الفعلُ، و(ما) نفيٌ لقولك: (هو يفعل) إذا كان في حال الفعل، و(لمَّا نفيٌ لقولك: (قد فَعَل)(٣) يقول الرجل: قد مات فلانٌ، فتقولُ لمَّا يَمُتْ.

الثالث: أنَّ لك أن تحذف الفعل بعد (لمَّا) وتقف عليها، قال (السيرافي): "ومن أجل الزمان الذي في (قد ولمَّا) جاز حذفُ الفعلِ منهما كقولك: اعتذر زيدٌ وقد نفعه الاعتذار، واعتذر غيرُه ولما يَنْفَعْه الاعتذار، وإن سكتَّ قلت: (ولمَّا). كما تقول: أزف الشخوصُ ولمَّا، وكأَنْ قد شخص". ولا يجوز ذلك في (لم) إلاَّ في ضرورة، قال (ابن هرمة)(٤):

احفظْ وديعَتك التي استُودِعْتَها ... يوم الأعازبِ إنْ وَصَلْتَ وإن لمِ(٥)

أي: وإن لم تصل.

---

(١) (زمان) ساقطة من الأصل.

(٢) لم أتهد إلى هذا الحديث بنصه تماماً، فيما بين يدي من مصادر.

(٣) سيبويه ٣/١١٥ والكلام هناك بمعناه لا بنصِّه.

(٤) هو الشاعر إبراهيم بن هرمة الكناني القرشي، شاعر غزل من سكان المدينة وتحضر في الدولتين الاموية والعباسية. وهو آخر الشعراء الذين يحتج بشعرهم. توفي (١٧٦)هـ. خزانة الأدب ١/٢٠٤، الأعلام ١/٥٠ .

(٥) يوم الأعازب: يومٌ من أيام العرب. والشاهد فيه جواز حذف مجزوم (لم) ضرورة لأن هذه الخاصية هي لِلَمَّا. وذلك قوله (إن وَصَلْتَ وإن لم). وقد نسب الشنقيطي صاحب الدرر اللوامع على همع الهوامع، نسب لأبي الفتح البعلي أنه قدره (وإن لم تُوصَل) فيكون (وُصِلْتَ) مثله بالبناء للمفعول. فيكون التقدير: (إن وُصِلْتَ وإن لم تُوصَل). ولكن ما ورد هنا للبعلي في نصه هذا لا يؤيد ما ذكره الشيخ الشنقيطي، ولعل الشنقيطي أخذ هذا القول للبعلي من كتاب آخر له. مغني اللبيب ٢٨٠، خزانة الأدب ٣/٣٢٨، الدرر اللوامع ٢/٧٢ .

الثالث من الحروف الجازمة(لا). (لا) الجازمة هي التي للطلب، وطلبُ الفعلِ إن كان من الأعلى للأدنى فهو نهيٌ كقوله تعالى: ﴿**لا تشركْ باللّه**﴾(١) ﴿**ولا تَطْغَوْا فيه**﴾(٢) ﴿**ولا تَدْعُ مع اللّه إلهاً آخر**﴾(٣). وإن كان من الأدنى للأعلى فهو دُعاء كقولِه تعالى: ﴿**ربَنا لا تُؤَاخذْنا**﴾(٤)و﴿**ربَّنا لا تُزِغْ قلوبَنا**﴾(٥). وإن كان من المساوي فهو التماس. وهو في الصور الثلاث مجزوم. ولم يدخل في كلام الجرجاني إلا صورة النهي خاصَّة، فلو قال رحمه اللّه تعالى: (ولا في الطّلَب) لَشمِل الصورَ الثلاث.

وقد يردُ النهيُ بصيغة الخبر، كقوله تعالى: ﴿**لا تَعْبدون إلاّ اللّه**﴾(٦) وقوله تعالى: ﴿**فلا رفَثَ ولا فُسوقَ ولا جِدالَ في الحجِّ**﴾(٧). وإنما قلنا إنه نهيٌ لأنه يدخله الخُلْف،//والخبرُ لا يدخله الخلفُ. وعُدِلَ عن لفظ النهي إلى لفظ الخبر تأكيداً. ١٥٤/أ

وإنما عملت (لا) في الفعل المضارع لاختصاصها به، وكان عملُها الجزمَ لوجهَيْن:

أحدهما: أنها أحْدَثَتْ في الفعل معنى زادَ به ثقله.

والثاني: أن النهيَ طلبٌ، وأداتُه (لا)، فوجبَ أن يكون عملها الجزم كلامِ الأمر لاشتراكهما في الطلب.

الرابع من الحروف الجازمة (اللام). (اللام) الداخلة أول الكلمة ثمانية أنواع تذكر عند ذكر الحروف غير العاملة آخر الفصل، ونذكر هاهُنا الكلامَ على اللام الجازمة وهي (لام) الطلب، وتكون للأمرِ إذا كان من الأعلى للأدنى كقوله تعالى: ﴿**ولْيَكْتُبْ بينكم كاتبٌ بالعدلِ**﴾(٨)، وتكون للدعاء إذا كان من الأدنى للأعلى

---

(١) لقمان/١٣ (٢) طه/٨١ (٣) القصص/٨٨ (٤) البقرة/٢٨٦

(٥) آل عمران/٨ (٦) البقرة/٨٣ (٧) البقرة/١٩٧ (٨) البقرة/٢٨٢

كقوله تعالى: ﴿ونادُوا يا مالِكُ لِيَقْضِ علينا ربُّك﴾(١)، وقول (أبي طالب):

يا ربِّ إمَّا تُخْرِجَنَّ طالبي ... في مِقْنَبٍ من تلكم المقانبِ

فليكن المغلوبَ غيرَ الغالبِ ... وليكن المسلوبَ غيرَ السالبِ(٢)

وإذا كان من المساوي كان التماساً. وهي جازمةٌ في الصور الثلاث. ولم يدخل في كلام (الجرجاني) إلاَّ (لام الأمر) خاصَّةً، فلو قال: (لام الطلب) دخلت الصور الثلاث. ولامُ الجزمِ مكسورةٌ حملاً على مقابلتِها وهي لام الجر، والأصلُ في لام الأمر السكونُ، ليكون لفظُها مشاكلاً لعملِها، كما فُعل بباء الجر، ولكن مَنع من سكونها الابتداءُ بها، فإذا دخل الواوُ والفاءُ سُكِّنت ردًّا إلى الأصل، وتسكينها بعدهما أكثر من تحريكها، ولذلك أجمع القراء على التسكين فيما سوى: ﴿وَلْيُوفُوا نُذُورَهم وَلْيَطوَّفُوا﴾(٣)، ﴿ولِيَتَمَتَّعوا﴾(٤) مما ولي واواً أو فاءً كقوله تعالى: ﴿فَلْيَسْتَجيبوا لي وَلْيؤمنوا بي﴾(٥) وكقوله تعالى: ﴿فَلْيَكتُبْ وَلْيُمْلِلِ الذي عليه الحقُّ وَلْيتَّقِ اللَّهَ ربَّه﴾(٦) وكقوله تعالى: ﴿فَلْتَقُم طائفةٌ منهم معك وَلْيَأخُذُوا أسلحتَهم فإذا سَجَدوا فَلْيَكُونوا من ورائكم وَلْتَأتِ طائفةٌ أخرى لم يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا معك وَلْيَأخذوا حِذْرَهم وأَسْلِحتَهم﴾(٧)، وقوله تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ الذين لو تركُوا من خَلفِهم ذريَّةً ضِعافاً خافُوا عليهم فَلْيتَّقُوا اللَّهَ ولْيَقُولوا قولاً سديداً﴾(٨).

---

(١) الزخرف/٧٧

(٢) قائله ـ في معظم كتب النحو ـ مجهول. المِقْنب: الجماعة من الخيل والفرسان. والمعنى: إن أخرجْتَ من يطلبني غازياً فليكن ذلك الطالبُ مغلوباً ومسلوباً. والشاهد في البيت مجيء لام الأمر للدعاء في قوله: فليكن المغلوبَ غير الغالب. شرح الأشموني ٢/٢٤٤ (لحكم آخر)، شرح الكافية الشافية ٢/٥٦٣، شرح التسهيل ٣/٢٢٦ .

(٣) الحج/٢٩، وينظر: المبسوط في القراءات العشر/٣٠٦ .

(٤) العنكبوت/٦٦، من قوله تعالى: ﴿لِيكفروا بما آتيناهم وليَتَمَتَّعوا فسوف يعلمون﴾.

(٥) البقرة/١٨٦ (٦) البقرة/٢٨٢ (٧) النساء/١٠٢ (٨) النساء/٩

وأكثر دخولِ هذه اللام الجازمة على فعل الغائب، كالأمثلة في الآيات المذكورة، وقد تدخل على فعل المخاطب إذا كان مبنيَّاً للمفعول، كقولهم: (لِتُعْنَ بحاجتي، ولتُزْهَ علينا يا رجل). وقد تدخل على مخاطَبٍ مبنيٍّ للفاعل كقراءة عثمان وأُبَيّ وأنسٍ رضي اللَّه عنهم: ﴿فَبذلك فَلْتَفْرَحوا﴾(١)// بالتاء المثناة فوق(٢)، وقد ١٥٤/ب تدخل على مضارعٍ مسندٍ إلى ضمير المتكلم، كقوله تعالى: ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكم﴾(٣)، وقولِه صلَّى اللَّه عليه وسلَّم: (قُومُوا فَلأُصَلِّ لكم)(٤).

وقد تُسكَّنُ بعد (ثُمَّ) كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهم﴾(٥) وهي قراءة أبي عمرو وابن عامر وورش(٦).

وإنما كانت لام الأمر عاملةً لاختصاصها بالأفعال. وإنما جزَمَتْ لأمرين:

أحدهما: أنَّها أحدثَتْ في الفعل معنى زادَ ثقلُه به وهو الأمر. والثاني: أنَّ الأمرَ طلبٌ،وهو غرضُ الأمر،فأشبَهتْ لامُه لامَ المفعول له، وتلك جارَّةٌ،فيجبُ أن تكون هذه جازمةً، لن الجزمَ في الأفعال نظيرُ الجرِّ في الأسماءِ.

وقد تُحذف لام الجزم ويبقى عملها. قال شيخنا أبو عبد اللَّه بن مالك رحمه اللَّه: وهو على ثلاثة أضرب:(٧)

---

(١) يونس/٥٨. وينظر المبسوط في القراءات العشر/٢٣٤، وقرأ الباقون: ﴿فبذلك فَلْيَفْرحوا هو خيرٌ مما يجمعون﴾.

(٢) (فوق) من أ وهي في الأصل (تحت).

(٣) العنكبوت/١٢

(٤) صحيح البخاري ـ كتاب الصلاة/٨، باب الصلاة على الحصير/٢٠ .

(٥) الحج/٢٩ ولكن ما ورد في كتب القراءات يخالف ما ذكر. جاء في المبسوط: "قرأ أبو عمرو وابن عامر ويعقوب وورش عن نافع لِيَقْضُوا" ومثله في التيسير للداني، ولعل في النص سقطاً هو كلمة (غير) فلو قيل: وهي قراءة (غير) أبي عمرو ابن عامر وورش وقنبل لاتفق مع ما جاء في كتب القراءات. ينظر: المبسوط في القراءات العشر/٣٠٦، والتيسير في القراءات السبع/١٥٦ .

(٦) في الأصل (... وقُنْبُل). وأسقطَتْها أ وس. وهو الصواب.

(٧) القول بمعناه في شرح التسهيل ٤/٥٩ .

أحدها: كثير مطّردٌ، وهو الحذفُ بعد أمرٍ بقولٍ، كقوله تعالى: ﴿**قُلْ لعبادي الذين آمنوا يُقيموا الصلاة**﴾(١)، وليس بصحيح قولُ من قال: أصله قل لهم فإن تقلْ لهم يقيموا، لأن تقدير ذلك يَلْزَم منه أن لا يتخلّف أحدُ من المقول لهم عن الطاعة، والواقعُ بخلاف ذلك، فوجب إبطالُ ما أفضى إليه وإن كان قولَ الأكثرين.

والثاني: قليلٌ جائزٌ في الاختيار، وهو الحذف بعد قولٍ غير أمرٍ، كقول الراجز:

قلْتُ لبوّابٍ لديه دارُها ... تِيذنْ فإني حَمؤُها وجارُها(٢)

أراد: لِتيذَنْ، فحذف اللام وأبقى عملها، وليس مضطراً لتمكُّنه من أن يقول: تيذَنُ إني حموُها وجارُها.

الثالث: قليلٌ مخصوصٌ بالضرورة، وذلك الحذفُ دون تقدُّم قولٍ، لا بصيغة أمرٍ ولا بغيرها، كقول الشاعر:

محمَّدُ تفْدِ نفسَكَ كلُّ نفسٍ ... إذا ما خِفْتَ من أمرٍ تبالا(٣)

وقولِ الآخر:

على مثلِ أصحابِ البعوضة فاخمشي
لك الويلُ حُرَّ الوجهِ أوَيْبكِ من بكى(٤)

---

(١) إبراهيم/٣١

(٢) قائله منظور بن مرثد الأسدي. الحمء والحَمَا: أبو زوج المرأة، وقيل: الواحد من أقارب الزوج والزوجة. تيذن: أي لتَأْذَنْ. والشاهد فيه جواز حذف لام الأمر وبقاء عملها، في قوله: (تيذَنْ). مغني اللبيب/٢٢٥، شواهد العيني ٤/٤٤٤، الدرر اللوامع ٢/٧١ ...

(٣) نسب البيت لحسان بن ثابت ولأبي طالب وللأعشى، وقيل إنه لمجهول. التبال: سوء العاقبة. والشاهد فيه جواز حذف لام الأمر وبقاء عملها ضرورة في قوله: "تفدِ نفسَك" والأصل: لتفدِ نفسَك. وقال الأعلم هو من أقبح الضرورات. سيبويه ٣/٨، المقتضب ٢/١٣٢، الإنصاف/٥٣٠ ..

(٤) قائله متمم بن نويرة. البعوضة: اسم ماءٍ بالبادية كان به مقتل مالك بن نويرة أخي الشاعر، حُرُّ الوجه: ما بدا منه. يحض النساء على بكاء أخيه. والشاهد في البيت جواز حذف لام الأمر وبقاء عملها ضرورة في قوله: (أويبك). وللبيت توجيه آخر. سيبويه ٣/٩، ابن يعيش ٧/٦٠، الإنصاف/٥٣٢..

وقولِ الآخر:

فلا تستطِلْ مني بقائي ومدَّتي ولكـن يَكُـنْ للخير منك نصيبُ(١)

أي: لتَفْدِ نفسَكَ، وليَبْكِ، وليَكُنْ. والله أعلم.

(إنْ) الشرطية الجازمة

قال رحمـه اللّـه تعالى: "و(إنْ) في الشرط والجزاء نحو: (إنْ تكرمْني أكرمْكَ)، وفيه وجوه:

أحدها: أن يكون الشرط والجزاء مجزومين كما ذكرنا.

والثاني: أن يكون الجزاءُ غير مجزومٍ، وذلك إذا كان بالفاء، نحو: (إنْ تأتِني فأنت مُكْرَمٌ)، أو بإذا، نحو: ﴿**وإنْ تُصِبْهُم سيِّئةٌ بما قدَّمتْ أَيْديهم إِذا هم يَقْنَطون**﴾(٢)، أو ماضياً، نحو: (إن تكرمْني أكرمْتُك).

والوجه الثالث: أن لا يكون فيها جزمٌ، وذلك إذا كانا ماضِيَيْن، نحو: (إن خرجْتَ خَرجْتُ).

والرابع: أن//يكون الشرطُ ماضياً والجزاءُ مضارعاً،فيجوز الجزمُ وتركُه،نحو: ١٥٥/أ إنْ أتيتني أكرمْكَ وأكرمُكَ ولا يجوز ترك الجزم في الشرط إذا كان مستقبلاً.

الشرح:

الحروف الجوازم باتفاق خمسةٌ. تقدم منها أربعةٌ، والخامس (إنْ) الشرطيَّة، وهي المكسورة الداخلة على كلامين تجعلهما كلاماً واحداً يسمى الأول منهما شرطاً،ويسمى الثاني جواباً وجزاءً، كقوله تعالى:﴿**وإنْ تُطيعوه تَهْتَدوا**﴾.(٣)

---

(١) لم ينسب البيت لقائل معيَّن. والشاهد جواز حذف لام الأمر وبقاء عملها ضرورة، وذلك في قوله: (ولكن يكنْ) والأصل: ولكن ليكن. مغني اللبيب/٢٢٤، شواهد العيني ٤/٤٢٠، شرح الأشموني ٤/٥ .

(٢) الروم/٣٦ (٣) النور/٥٤

وهي مختصة بالدخولِ على الجملة الفعلية، فإنْ وليَها الاسمُ كان الفعلُ مقدَّراً، كقوله تعالى: ﴿وإنْ أحدٌ من المشركين اسْتَجارك﴾(١)، (فأحدٌ) مرفوعٌ (باستجارك) مقدّراً، ولا يجوز إظهارُه لئلا يُجمع بين المفسِّر والمفسَّر، فمحلُّ الشرط مختصٌ بما يتأثّر بأداة الشرط لفظاً أو تقديراً، واللفظيُّ أصلٌ للتقديري. والجوابُ لا يختص بأن يكون فعلاً، بل يجوز أن يكون جملة اسميَّة، وفعلية طلبيَّة وغير طلبيَّة، ومقروناً فعلها (بقد) أو السين أو سوف أو (بلن) أو (بما) النافية.

ويرد الكلامُ على أقسام الشرط والجواب وأحكامهما في مسائل:

المسألة الأولى: إذا كان الشرطُ والجزاء جملتين فعليتين ثانيتهما غير طلبيَّة، فلها أربعةُ أقسام:

أحدها: وهو الأصلُ، أن تكونا مصدَّرتين بمضارعٍ، لأن المراد منه الاستقبالُ، وذلك كثيرٌ في الكلامِ، كقوله تعالى: ﴿وإنْ تُبْدوا ما في أنفسِكم أو تُخفوه يُحَاسِبْكم به اللّهُ﴾(٢)، وقولِه تعالى: ﴿وإن تَعودُوا نَعُدْ﴾(٣).

الثاني: أن تكونا مصدَّرتين بماضٍ، فهما على خلاف الأصل، كقولِه تعالى: ﴿وإن عُدْتُم عُدْنا﴾(٤)، إلاَّ أن المحسِّن لذلك وجودُ التشاكل.

الثالث: أن تُصَدَّر الأولى بمضارع، والثانيةُ بماضٍ لفظاً لا معنىً، والنحويون يَسْتَضْعِفُون ذلك، ويراه بعضُهم مخصوصاً بالضرورة. قال شيخنا أبو عبد اللّه بن مالك: "والصحيح الحكم بجوازه مطلقاً لثبوتِه في كلامِ أفصح الفصحاء، وصدوره عن فحولِ الشعراء(٥)، قال رسول اللّه صلّى اللّه عليه وسلّم: (من يَقُمْ ليلةَ القدرِ إيماناً واحتساباً غُفِرَ له ما تقدَّم من ذَنْبِه)،(٦) وقالت (عائشة) رضي اللّه عنها: "إنَّ أبا بكر رجلٌ أسيفٌ، متى يُقَمْ مقامَكَ رقَّ"(٧) رواها البخاري في صحيحه. وقال

---

(١) التوبة/٦ (٢) البقرة/٢٨٤ (٣) الأنفال/١٩ (٤) الإسراء/٨

(٥) ابن مالك: شواهد التوضيح والتصحيح/١٥.

(٦) صحيح البخاري: كتاب الإيمان/٢ وباب يقام ليلة القدر/٢٥ .

(٧) صحيح البخاري: كتاب الأنبياء/٦٠ـ باب قول اللّه تعالى: لقد كان في يوسف وإخوته =

أعشى قيس:

وما يُرِدْ من جميعٍ بَعْـدُ فَرَّقَه وما يُرِدْ بَعْدُ من ذي فُرْقةٍ جَمَعَا(١)

وقال الآخر:

إنْ يَسْمَعُوا سُبَّةً طاروا بها فرحاً عنّي وما يسمعوا من صالحٍ دَفَنُوا(٢)

وقال الآخر://

/١٥٥

إن تَصرِمونا وَصَلْناكم وإن تصِلوا مَلأْتُم أنفسَ الأعداءِ إرهابا(٣)

ففي كلٍّ واحدٍ من الأبيات الثلاثة شاهدان. وقال (حاتم):

وإنَّك مهما تُعْطِ بطنك سُؤْلَه وفَرْجَك نالا منتهى الذمِّ أجمعا(٤)

ومثله:

إنْ تَسْتَجيروا أَجَرْناكم وإن تَهِنُوا فعندنا لكمُ الإنجادُ مبذولا(٥)

= آيات للسائلين/١٩ .

(١) الشاهد في البيت مجيء فعل الشرط مضارعاً وجوابه ماضياً في غير الضرورة. وذلك في قوله (وما يردْ...فرّقه ـ وما يُردْ ... جَمَعا). شواهد التوضيح والتصحيح/١٥ ، ديوان الأعشى/١١٣ وفيه (ولمَّا يرد من جميع....).

(٢) قائله قعنب بن حمزة المعروف بقعنب بن أم صاحب. طاروا بها: أسرعوا في إذاعتها... دفنوا: أي كتموا ما سمعوه. والمعنى انهم إذا سمعوا عنه سيئة أظهروها وإذا سمعوا عنه حسنة كتموها. والشاهد فيه مجيء فعل الشرط مضارعاً وجوابه ماضياً في قوله: (إن يسمعوا... طاروا بها - وما سمعوا ... (دفنوا). المحتسب ٢٠٦/١، المغني ٦٩٢، شواهد التوضيح/١٦ .

(٣) لم ينسب البيت لقائل معيَّن. تصرمونا: تقطعوا صلتكم بنا. يحضهم على التواصل والألفة. والشاهد في البيت مجيء فعل الشرط مضارعاً وجوابه ماضياً لغير ضرورة، وذلك في قوله:(إن تصِرمونا وصلناكم وإن تصلوا ملأتم)شواهد العيني٤٢٨/٤،همع الهوامع٥٩/٢،الدرر اللوامع٧٤/٢.

(٤) قائله حاتم الطائي. سؤله: طلبه. ينهى عن اتباع شهوات النفس. والشاهد في البيت مجيء فعل الشرط مضارعاً وجوابه ماضياً لغير ضرورة، كما في قوله: (مهما تعط .. نالا). مغني اللبيب/٣٣١، همع الهوامع ٥٧/٢، ديوان حاتم الطائي/١١٤

(٥) نسب البيت لمحمد بن يسير، تهنوا: تضعفوا. والشاهد فيه مجيء فعل الشرط مضارعاً وجوابه ماضياً في قوله: (إن تستجيروا أجرناكم). دلائل الإعجاز/٣٠٨، شواهد التوضيح =

والإنجاد: مصدر أَنْجَدَه، إذا أعانه، يقال: نجده وأنجده، عن (ابن القطاع) وغيره. وإذا جاز أن يكونا ماضيين مع مخالفتهما كليهما الأصلَ، فلأن يجوز مع مخالفة أحدهِما أحقُّ وأولى. وصرَّح (الفراء) بجواز ذلك في الاختيار(١)، وجعل مثله قوله تعالى: ﴿إن نَشأْ نُنَزِّلْ عليهم من السماءِ آيةً فظلَّتْ أعناقُهم﴾(٢)، لأن (ظلَّت) بلفظ الماضي، وقد عُطف على (نُنَزِّلْ)، وحقُّ المعطوف أن يصلح لحلوله محلَّ المعطوف عليه.

الرابع: أن يكون الأولُ ماضياً والثاني مضارعاً، فهو كالذي قبله، لكن الذي قبله أحسنُ منه لتقدُّم الموافق للأصل فيه على المخالف، لأن المخالف نائبٌ عن غيره، والموافق ليس نائباً، ومنه قول زهير:

وإن أتاه خليلٌ يوم مَسْألةٍ يقولُ لا غائبٌ مالي ولا حَرِمُ(٣)

وستأتي شواهده حيث نتكلم على إعرابه. والله أعلم.

المسألة الثانية: في إعرابهما.(٤)

إذا كانا مضارعَيْن فهما معربان، لأن المعنى الذي أُعرب الفعل لأجله موجودٌ، ودخولُ معنى التعليق لا يُبْطل ذلك، كما لا تُبْطله (أن) المصدرية و(لم ولن). وحُكيَ عن المازني أنهما مبنيَّان، لأنَّ الفعل هنا لا يقع موقع الاسمِ فكان مبنيًّا كالأمرِ(٥)، وهذا لا يصح لوجهين:

= والتصحيح/١٦ وفيه (مبذولُ).

(١) ينظر الدرر اللوامع ٧٤/٢ حيث ذكر قول الفراء.

(٢) الشعراء/٤

(٣) قائله زهير بن أبي سلمى. الخليل: المحتاج ذو الخَلَّة، المسألة: السؤال، حَرِم: محرَّم. والشاهد فيه مجيء فعل الشرط ماضياً والجواب مضارعاً في قوله: (وإنْ أتاه ... يقول). وفي مجيء جواب الشرط (يقول) مرفوعاً أقوال. سيبويه ٦٦/٣، الإنصاف ٦٢٥، ديوان زهير/١٥٣.

(٤) أي إعراب فعل الشرط وجوابه.

(٥) شرح الكافية ٢٥٤/٢ .

أحدهما: أنه لم يعرب لوقوعه موقع الاسمِ، وإنما رُفع لذلك.

والثاني: أنه باطلٌ (بلن يفعل)، فإنه لا يقع موقع الاسم وهو معربٌ وفاقاً.

وإذ قد ثبتَ أنهما معربان، فإعرابهما الجزم، كقوله تعالى: ﴿وإنْ تَعُودوا نَعُدْ﴾(١)، ﴿وإن نشأْ نُنَزِّلْ عليهم﴾(٢) وقوله تعالى: ﴿إنْ نَعْفُ عن طائفةٍ منكم نُعَذِّبْ طائفةً﴾(٣)، وقوله تعالى: ﴿إنْ يَثْقَفُوكم يكونوا لكم أعداءً﴾(٤) ونحو ذلك.

واختُلف في الجازم لفعلِ الشرط وجوابه على أربعةِ مذاهب:

الأول: وهو مذهب محقِّقي البصريِّين، أنَّ (أنْ) هي الجازمة لهما(٥)، لأنها اقتضَتِ الفعلَيْن، فعملَتْ فيهما (كإنَّ وما ولا)، ونحو ذلك.

المذهب الثاني: أنَّ (إنْ) تجزم الشرطَ، ثم يجزمان الجوابَ، لأنها ضعيفةٌ لا تعملُ في شيئَين، فتقوى بالشرط//كما قيل في عامل الخبر.(٦) /١٥٦

المذهب الثالث: أنَّ (إنْ) جازمة للفعل الأول، ثم يجزمُ الأولُ الجوابَ، لأنَّ الأولَ اقتضى الثاني فعمل فيه.(٧)

والمذهب الرابع: مذهب الكوفيِّين أنَّ (إنْ) تجزم الأول وينجزم الثاني على الجوار،(٨) لأن الحرف ليس في قوَّته العملُ في الفعلين فتعيَّن أن يكون على الجوار، لما فيه من مشاكلته الأول. وقد جاء الإعرابُ على الجوار كثيراً.والصحيح الأول، والجوابُ أن عمل الفعلِ في الفعل غير سائغ، لأن الفعل لا يقتضي الفعلَ ولا عملَ بدون اقتضاءِ العاملِ المعمولَ، وهذا يمنع أن يعمل وحده أو مع غيره.وأمَّا الإعرابُ على الجوارِ فلا يصارُ إليه إلا مع ضرورةٍ، ولا ضرورة هنا. واللّه أعلم.

---

(١) الأنفال/١٩ (٢) الشعراء/٤﴿... من السماء آيةً...﴾. (٣) التوبة/٦٦ (٤) الممتحنة/٢

(٥) وهذا مذهب السيرافي من البصريين. ينظر شرح الكافية ٢/٢٥٤.

(٦) وهو قول الخليل والمبرد من البصريين. ينظر شرح الكافية ٢/٢٥٤.

(٧) وهو قول الأخفش. ينظر: شرح الكافية ٢/٢٥٤.

(٨) شرح الكافية ٢/٢٥٤.

فمتى كان الشرط والجزاء مضارعين جُزما معاً على المشهور، وهي الصورة الأولى من الأربع التي ذكرها الجرجاني رحمه اللّـه. وقد يُرفع الجوابُ، والشرطُ مضارعٌ كقراءة (طلحة بن سليمان): ﴿**أينما تكونوا يدركُكُم الموتُ**﴾(١) حكاها ابن جنّي في المحتَسَب،(٢) وقال: "هو لعمري ضعيفٌ في العربيَّة، وبابه الشعر والضرورة، إلا أنه ليس بمردودٍ، لأنه جاء عنهم، ومعنى ذلك أنه على حذفِ (الفاء)، كأنه قال: (فيدركُكُم الموتُ)، ومثل ما نقل ابن جنّي قولُ الشاعر:

فقلْتُ تَحَمَّلْ فوق طوقك إنَّها — مُطَبَّعةٌ من يأتِها لا يَضيرُها(٣)

وقول الآخر:

يا أقرعُ بنَ حابسٍ يا أَقْرَعُ — إنك إن يُصْرَعْ أخوك تُصْرَعُ(٤)

ومتى كان الجوابُ مقروناً (بالفاء) فإنه لا جزمَ فيه، كقولِه تعالى: ﴿**فمن يُؤمنْ بربِّه فلا يخافُ بَخْساً ولا رهَقَا**﴾(٥)، وهذه الصورةُ الثانية من الصور الأربع. وتمثيل الجرجاني رحمه اللّه بـ (إنْ تأتني فأنت مكرمٌ) يوهم أنَّ ترك الجزم في هذه الجملة لأجل الفاء، وهي جملة اسميَّةٌ لا تقبل الجزمَ، فكان حقُّه أن يُمَثِّل

---

(١) و(٢) النساء/٧٨ وينظر: ابن جني ـ المحتسب ١/١٧٣ .

(٣) قائله أبو ذؤيب الهذلي. يصف قرية كثيرة الطعام،من امتار منها وحمل فوق طاقته لم ينقصها. طوقك: طاقتك. مُطَبَّعة: ممتلئة والأصل مختومة كأنها امتلأت حتى خُتمت. والشاهد فيه رفع جواب الشرط بعد فعله المجزوم وذلك قوله: (من يأتها لا يضيرها). سيبويه ٣/٧٠ ـ ابن يعيش ٨/١٥٨ ـ ديوان الهذليين ١/١٥٤

(٤) قائله جرير بن عبد اللّه البَجَلي أو عمرو بن خثارم العجلي. الأقرع بن حابس التميمي حكيم العرب في زمانه، وكان الراجز تنافر إليه مع خالد بن أرطأة الكلبي، فخاطبه بهذا الرجز يستميله لينفره على خالد. والشاهد فيه مجيء جواب الشرط مرفوعاً بعد فعله المجزوم في قوله (إن يُصرعْ ... تصرعُ). يقدره بعضهم على التقديم والتأخير أو على تقدير الفاء المحذوفة. كأنه أراد: (إنكِ تصرعُ إن يصرع أخوك) أو: (إن يُصرعْ أخوك فأنت تصرعُ. سيبويه ٣/٦٧ ـ شرح ابن يعيش ٨/١٥٨، خزانة الأدب ٣/٣٩٦.

(٥) الجن/١٣

بفعل مضارع مقرونٍ بالفاء، بحيث لا يكون لترك الجزمِ مانعٌ إلاَّ الفاء.

والجملة التي بعد الفاء في موضع جزم، لأنها وقعت موقعَ مجزوم، ويدلك على ذلك أنهم إذا عطفوا عليها فعلاً مضارعاً كان مجزوماً، كقوله تعالى: ﴿**مَن يُضْلِلِ اللَّهُ فلا هاديَ له ويَذَرْهم**﴾(١) بالجزمِ في قراءة (حمزة والكسائي)(٢).سيأتي الكلام على مواضع الفاء في مسألة مستقلَّة إن شاء اللَّه تعالى.

ومتى كان فعل الشرط مضارعاً والجزاءُ ماضياً مبنيَّاً جُزم الشرطُ بلا خلاف، والجزم لا يكون إلاَّ في مُعْرَب، وهو كالمقرون بالفاء//في ترك الجزم، ولذلك ألحقها الجرجاني بالصورة الثانية. ١٥٦/ب

ومتى كان الشرط ماضياً والجزاء مضارعاً، فلا جزمَ في الشرط لما تقدَّم،وفي الجزاء وجهان، احدهما: الجزم وهو المختار، كقوله تعالى: ﴿**من كان يريد الحياةَ وزينَتَها نُوَفِّ إليهم أعمالَهم**﴾(٣) وقول الشاعر:

دسَّت إليَّ بأن القوم إن قَدروا … عليك يَشْفُوا صدوراً ذاتَ تَوْغيرِ(٤)

والثاني الرفعُ، وهو كثيرٌ جائزٌ كقول زهير:

وإن أتاه خليلٌ يوم مسألةٍ … يقولُ لا غائبٌ مالي ولا حَرِمُ(٥)

خليل أي: صاحب خَلَّة، وهي الفقر، فهو (فعيل) بمعنى (مفعول) وقول (أبي صخر):

وليس المُعَنَّى بالذي لا يَهيجُه … إلى الشوقِ إلا الهاتفاتُ السواجعُ

---

(١) الأعراف/١٨٦ ﴿.....في طغيانهم يعمهون.﴾.

(٢) المبسوط في القراءات العشر/٢١٦

(٣) هود/١٥

(٤) قائله الفرزدق. دسَّت: أرسلت في خفية،التوغير: الإغراء بالحقد تحذره من مكيدة القوم له. والشاهد فيه جزم جواب الشرط المضارع بعد فعله الماضي، في قوله: (إن قدروا ... يشفوا). سيبويه ٦٩/٣ وفيه (دسَّت رسولاً...). همع الهوامع ٦٠/٢، ديوان الفرزدق/٢٦٢.

(٥) سبق تخريج البيت في ص ٥٧٧ . والشاهد فيه هنا جواز مجيء جواب الشرط المضارع مرفوعاً بعد فعل الشرط الماضي، في قوله (إن أتاه .... يقولُ). وفي رفعه أقوال.

ولا بالـذي إنْ بـان عنــه حبيبُه   يقولُ ويُخفي الصبرَ إني لَجازعُ(١)

ورفعُه عند سيبويه على تقدير تقديمه(٢)، وكون الجواب محذوفاً، وعند أبي العباس على تقدير (الفاء). وهذه الصورة الرابعة من الصور الأربع.

ولمَّا ذكر رحمه اللَّه تعالى حكم الجواب مع الفاء، أفردناها بمسألة.

المسألة الثالثة: في الكلام على الفاء في جواب الشرط.

الأصلُ في جواب الشرط أن يكون فعلاً، كما أنَّ الشرط الذي هو علَّةٌ له فعلٌ، فالأول سببُ الثاني، والثاني مسبَّبٌ عنه، ثم توصَّلُوا بالفاء إلى المجازاة بالجملة الاسميَّة، لأن الفعل يلزم فاعله، فهو مع فاعله مركَّبٌ من مُخْبَرٍ به ومُخْبَرٍ عنه، والجملة الاسمية مركبة من مُخْبَرٍ به ومخبرٍ عنه، لكنَّها لا دلالةَ لها على استقبالٍ، ولا على كونها مسبَّبةً عن الشرط، فتوصَّلوا إلى إيقاعها موقع الجملة الفعلية بأن أَوْلُوها حرفاً عاطفاً مُقتضياً للتعقيب والسببيَّة، فتحصل فائدةُ الجملة الفعلية، كما توصَّلوا إلى وصف المعارف بالجمل بإدخال الذي وأخواته في الكلام، لأن الجمل نكراتٌ، والمعارفُ لا توصف بالنكرات، ولا خلاف في اشتراط اتحاد الصفة والموصوف في التعريف والتنكير، وكما توصلوا إلى الوصف بأسماء الأجناس (بذو)، لمَّا لم يمكن أن يقولوا: (رجلٌ مالٌ) قالوا: (رجلٌ ذو مالٍ)، وكما توصَّلوا إلى نداء ما فيه الألف واللام (بأي)، فقالوا: (يا أيّها الرجلُ). فهذه الحكمة في دخول (الفاء) في//الجواب. ١٥٧/أ

وهي على ضربَيْن: واجبةٌ وجائزة. فيجب اقترانها بكل جوابٍ لا يصلح أن يكون شرطاً، وذلك عشرة مواضع:

---

(١) قائله أبو صخر الهذلي. المعنَى: من اشتد عليه الحب وأتعبه. الهاتفات السواجع: الحمائم. أي إن المحب الحقيقي هو من يذكر حبيبه دائماً ولا يصبر على بعده. والشاهد فيه مجيء جواب الشرط المضارع مرفوعاً بعد فعله الماضي. وفي تعليل هذا الرفع أقوال كما سيذكر. شرح الأشموني ١٧/٤، شرح أشعار الهذليين للسكري ٩٣٥/٢ .

(٢) ينظر سيبويه ٦٦/٣ .

أحدها: أن يكون الجوابُ جملةً إسميَّةً، كقوله تعالى: ﴿وإنْ تَنْتَهُوا فهو خيرٌ لكم﴾.(١)

الثاني: أن تكون فعليَّة طلبيَّة، كقوله تعالى: ﴿وإن تَوَلَّوْا فاعلموا أن اللَّهَ مَوْلاَكم﴾(٢)، ﴿وإنْ جَنَحوا للسَّلْم فاجْنَحْ لها﴾(٣)، ﴿ومن يَعْمَل الصالحاتِ وهو مؤمنٌ فلا يَخَفْ ظُلْماً ولا هَضْماً﴾(٤) في رواية (ابن كثير)(٥).

الثالث: أن يكون فعلاً غير متصرِّف، كقوله تعالى: ﴿إنْ تبدوا الصدقاتِ فنِعِمَّا هِي﴾(٦)

الرابع: أن يكون مقروناً (بسوف)، كقوله تعالى: ﴿وإنْ خِفْتُم عَيْلَةً فسوف يُغنيكم اللَّهُ من فَضْلِهِ إن شاء﴾(٧)، ﴿من يَرْتَدَّ منكم عن دينِه فسوف يأتي اللَّهُ بقومٍ﴾(٨)

الخامس: أن يكون [مقروناً](٩) بالسين، كقوله تعالى: ﴿وإنْ تعاسَرتُم فَستُرْضِعُ له أخرى﴾.(١٠)

السادس: أن يكون مقروناً (بلن)، كقوله تعالى: ﴿إنْ تستغفِرْ لهم سبعين مرَّةً فلن يَغْفِرَ اللَّهُ لهم﴾.(١١)

السابع: أن يكون مقروناً (بما) أو (إنْ) النافيَتَيْن، كقوله تعالى: ﴿مَهْمَا تأتِنا

---

(١) الأنفال/١٩ (٢) الأنفال/٤٠ (٣) الأنفال/٦١ (٤) طه/١١٢

(٥) المبسوط في القراءات العشر/٢٩٨، وقراءة الآخرين: ﴿فلا يخافُ﴾.

(٦) البقرة/٢٧١ (٧) التوبة/٢٨

(٨) المائدة/٥٤ ﴿... يحبهم ويحبونه أذلة على المؤمنين﴾. وهذه الآية ساقطة من ظ١ وس .

(٩) ما بين الحاصرتين زيادة اقتضاها التوضيح.

(١٠) الطلاق/٦ (١١) التوبة/٨

به من آيةٍ لتَسْحَرَنا بها فما نحنُ لكَ بمُؤْمِنين﴾[١] وقـولِ الشـاعر:

فما يتغيَّرْ من بلادٍ وأهلِها ... فما غيَّرَ الأيامُ وُدَّكُمُ بعدي[٢]

الثامن: أن يكون مقروناً (بقد) لفظاً، كقولـه تعالى: ﴿وإنْ يُريدوا خيانَتَك فقد خانوا اللَّهَ من قبلُ﴾[٣]، ونظائره كثيرة.

التاسع: أن يكون مقروناً بها تقديراً، كقوله تعالى: ﴿إنْ كان قميصُه قُدَّ من قُبُلٍ فصَدقَتْ﴾[٤] أي: فقد صَدَقَتْ، ولا يكون المقرونُ (بقد) لفظاً أو تقديراً في الغالب إلاَّ ماضياً لفظاً ومعنى، وقد دخلت عليه مضارعاً في قول الشاعر:

إن لم يُصبْكَ عدوٌّ في مناوأةٍ ... فقد تكونُ لك المَعْلاةُ والظفرُ[٥]

وإذا كان الماضي مجرَّداً من (قد وربما وما) عريَ من الفاء غالباً كقوله تعالى: ﴿إن أَحْسَنْتُم أَحْسَنْتُم لأنفسِكم﴾[٦]، وربما قُرن بالفاء كقوله تعالى: ﴿ومن جاءَ بالسيِّئةِ فكُبَّت وجوههم في النار﴾.[٧]

العاشر: أن يكون مقروناً (برُبَّما)، كقول الشاعر:

فإن تمسِ مهجورَ الفِناءِ فرُبَّما ... أقام به بعدَ الوفودِ وفودُ[٨]

---

(١) الأعراف/١٣٢

(٢) لم أعثر على قائله ولا من ذكره. والشاهد فيه اقتران جواب الشرط بالفاء لسبقه بما النافية. وذلك قوله: (فما يتغيَّر ... فما غيَّر الأيامُ).

(٣) الأنفال/٧١ (٤) يوسف/٢٦

(٥) لم أعثر على قائله، مناوأة: خصومة، المَعْلاة: اكتساب الشرف، جمعها المعالي. والشاهد فيه اقتران جواب الشرط المضارع المسبوق بقد، بالفاء. والأصل أن (قد) تدخل على جواب الشرط إذا كان فعلاً ماضياً. وذلك في قوله: (إن لم يصبك ... فقد يكون)

(٦) الإسراء/٧ (٧) النمل/٩٠

(٨) نسب البيت لأبي عطاء السندي. الفناء: مدخل الدار. والشاهد فيه اقتران جواب الشرط المسبوق بربما، بالفاء في قوله (فإن تمسِ ... فربما أقام). خزانة الأدب ١٦٧/٤، شرح ديوان =

وماسوى هذه المواضع العشرة، يجوز فيه حذفُ الفاء وإثباتُها، لكنه إذا اقترن الجوابُ (بلم) وكان صالحاً لأن يكونَ شرطاً امتنع دخولُ (الفاء) عليه غالباً، كقول الحطيئة:

وذاك فتــى إن تأتِــه بصــنيعــةٍ إلــى مــالِه لــم تــأتِه بشــفيع(١)

فإن اقتـرن المضـارع (بالفـاء)//رُفـع، كقـوله تعـالى: ﴿**وَمَنْ عـادَ فينتقمُ اللّه منه**﴾(٢) ﴿**فمن يؤمن بربِّه فلا يخافُ بَخْساً ولا رَهَقاً**﴾.(٣) وإن خلا منها جُزم. ١٥٧/ب

فإن قلت: فقد حذفت الفاء من أجوبة لا يصلح شيء منها أن يكون شرطاً، أحدها في الجملة الاسمية كقوله تعالى: ﴿**وإن أَطَعْتُموهم إنّكم لَمشركون**﴾(٤)، وقول النبيِّ صلَّى اللَّه عليه وسلَّم: (**البيِّنةُ وإلاَّ حَدٌّ في ظهرِك**)(٥)، وقول الشاعر:

من يفعلِ الحَسَنَاتِ اللَّهُ يشكرها والشـرُّ بالشــرِّ عند اللَّه مثلان(٦)

والثاني في الجملة الطلبيَّة في قوله صلّى اللّـه عليـه وسلّم فـي اللُّقَطـة: (**فـإن جـاءَ طالبُها وإلا اسْتَنْفِقْها**)(٧). والثالث مع (السين) في قول (أبي طالب):

فإن يكُ قــومٌ سـرَّهم ما صَنَعْتُم سَــتَحْتلبوهــا لا قحاً غيرَ باهلِ(٨)

= الحماسة للمرزوقي/٨٠٠ .

(١) صنيعة: معروف. والشاهد فيه امتناع دخول الفاء على جواب الشرط المضارع المسبوق بلم في قوله: (إن تأته ... لم تأته). ديوان الحطيئة/٣١٠

(٢) المائدة/٩٥ (٣) الجن/١٣ (٤) الأنعام/١٣١

(٥) البخاري: تفسير سورة/٢٤ .

(٦) قائله حسان بن ثابت. والشاهد فيه حذف الفاء من جواب الشرط مع استيفاء شروطها للضرورة وقيل إن للبيت رواية أخرى هي: (من يفعل الخير فالرحمن يشكره)، فلا شاهد. سيبويه ٦٥/٣، نوادر أبي زيد/٣١، الخصائص ٢٨١/٢. وهو ليس في ديوان حسان.

(٧) البخاري: اللقطة/٢، وفيه: (فإن جاء أحد يخبرك بها وإلا فاستنفقها). وابن حنبل ١١٧/٤، وفيه: (فإذا لم يأت لها طالبٌ فاستنفقها).

(٨) سبق تخريج البيت في ص ١٠٢ . والشاهد فيه هنا مجيء جواب الشرط عارياً من الفاء مع توفر شروط اقترانه بها في قوله: (فإن يك ..... ستحتلبوها).

ومثلُه قولُ الآخر.

ومن لا يزلْ ينقادُ للغيِّ والهوى   سيُلْفَى على طولِ السلامةِ نادما(١)

فالجواب: أما الآية الكريمة فجوابُ الشرط فيها محذوف، و﴿**إنكم لَمشركون**﴾ جوابُ قسمٍ محذوفٍ سابق، وحذفت فيه اللام الموطئة للقسم،والتقدير: ولئن أطعتموهم إنكم لمشركون، وإذا اجتمع الشرط والقسم فالجوابُ للسابق منهما، ويغني عن جواب الثاني، والدليل على أنَّ (إنَّكم لمشركون) جوابٌ للقسم لا للشرط مجيئه في مثل هذا جوابَ قسم، ولا يصلح أن يكون جواباً للشرط، وذلك في قوله تعالى: ﴿**وإنْ لم يَنْتَهوا عمَّا يقولون لَيَمَسَنَّ الذين كَفَرُوا منهم عذابٌ أليمٌ**﴾(٢) وقولِه تعالى: ﴿**ولئن لم تغفرْ لنا وتَرْحَمْنا لَنكونَنَّ من الخاسرين**﴾(٣) ففي هاتين الآيتين الجوابُ للقسم بيقين، لأنَّ جوابَ الشرط لا يكون مقروناً باللام مؤكَّداً بنون التوكيد، فيجب حملُ ﴿**وإنْ أَطَعْتُموهم إنَّكم لَمُشْركون**﴾ على ذلك إلحاقاً للمحتَمل بالمتيقَّن، وتخلُّصاً من ارتكاب ماهو قليلٌ في الكلام ومخصوصٌ بضرورة الشعر، وهذا جوابٌ حسن قويٌّ. وما عدا ذلك من الجملة الاسميَّة والطلبيَّة، والمقرونة بالسين، فمسموعٌ لا يقاسُ عليه.

ويقوم مقام الفاء في الجملة الاسمية (إذا) المفاجأة، كما مثَّل به المصنِّف من قوله تعالى: ﴿**إذا هم يَقْنَطون**﴾(٤). وإنما قامت مقامها لأنها مثلها في عدم الابتداء بها، فوجودُها يحصِّلُ ما يحصِّل بالفاء من بيان الارتباط.

المسألة الرابعة: حقُّ أداة الشرط أن لا يليها إلا معمولُها كغيرها من عوامل الفعل السالمة من الشذوذ، لكنها أشبهت الفعل بالدخولِ على معربٍ ومبنيٍّ، فجاز أن يليها الاسم، وخُصَّت (إنْ) لكونها أصلاً بكثرة ذلك فيها، بشرط مضيِّ//الفعل، ولا ١٥٨/أ

---

(١) لم أعثر على قائله. والشاهد فيه مجيء جواب الشرط عارياً من الفاء مع توفر شروط اقترانه بها، في قوله: (ومن لا يزلْ..... سيلفى). وهو من المسموع الذي لا يقاس عليه.

(٢) المائدة/٧٣   (٣) الأعراف/٢٣   (٤) الروم/٣٦ ﴿وإن تُصبْهم سيئةٌ بما قدمت أيديهم....﴾.

يجوز ذلك مع مضارعٍ غير مجزوم (بلم)، ولا في أخواتها مطلقاً، إلاَّ في شعر، كقول الشاعر:

صعدةٌ نابتةٌ في حائرٍ   أينما الريحُ تُمَيِّلْها تَمِلْ(١)

وقولِ الآخرِ:

فمتى واغلٌ يَنُبْهم يُحَيُّوهُ   ويُعْطَفْ عليه كأسُ الساقي(٢)

وأجاز الفراء والكسائي تقديمَ معمول جواب الشرط على أداة الشرط،(٣) نحو: (درهماً إن تقُم أُعطِك)، وأجاز الكسائيُّ وحده تقديم معمول الشرط على الأداة، كقولك: (زيداً إن تُكرِمْ يُكْرَم).

وتتصل (لم) باداة الشرط، فيكون الجزمُ (بلم)، وتتصل (بلا) النافية فيكون الجزمُ بأداة الشرط. والفرق بينهما أن (لم) عاملٌ يلزم معموله ولا يفرَّق بينهما بشيء، وأداة الشرط ليست كذلك، بل يجوز أن يُفرَّق بينها وبين معمولها، نحو: (إنْ زيداً تضربْ أضربْه). وتدخل على الماضي فلا تعمل في لفظه، و(لم) لا تفارق العمل، وذلك كقوله تعالى: ﴿**وإنْ لم يَنْتَهوا عمَّا يقولون**﴾(٤) ﴿**وإلاَّ تَغْفِرْ لي وتَرْحَمْني**﴾.(٥) واللَّه أعلم.

---

(١) عزي البيت إلى كعب بن جعيل وإلى الحسام بن صداء الكلبي... صَعْدَة: نوع من الشجر يتصف بالاستقامة. الحائر: القرار من الأرض حيث يستقر الماء فيها ولا يجري. شبه المرأة بالصعدة في تلك الأرض لحسن قوامها وتثنيها. والشاهد في البيت دخول أداة الشرط على اسمٍ ضرورة في قوله: (أينما الريح تميّلها تملْ). سيبويه ٣/١١٣، المقتضب ٢/٧٥، الإنصاف/٦١٨ ...

(٢) البيت لعدي بن زيد العبادي. الواغل: الداخل في الشرب ولم يُدْعَ. يَنُبْهُم: ينزل بهم. تُعْطَف: تُمال. يصفهم بعموم كرمهم. والشاهد في البيت دخول أداة الشرط على الاسم. والأصل مباشرتها الفعل، في قوله: (متى واغلٌ يَنُبْهُم). وهذا من الضرورات الشعرية. سيبويه ٣/١١٣، الإنصاف/٦١٧، ملحقات ديوان عدي بن زيد/١٥٦ .... والبيت ساقط من ظ١ .

(٣) شرح الكافية ٢/٢٥٦

(٤) المائدة/٧٣ ﴿... ليمسنَّ الذين كفروا منهم عذابٌ أليم﴾.

(٥) هود/٤٧ ﴿وإلاَّ تغفر لي وترحمني أكنْ من الخاسرين﴾.

المسألة الخامسة: في العطف على المجزوم. وله صورتان:

إحداهما: على الشرط قبل الجواب، (بالفاء) أو (الواو)، كقولك: (إنْ تأتني فَتُحدِّثْني وتحدِّثَني)،بالجزم عطفاً على الشرط، وبالنصب بإضمار (أن). قال سيبويه: "سألت الخليل عن قوله: (إن تأتني فتحدثْني أحدثْك، وإن تأتني وتحدثَني أحدثْكَ)، فقال: هذا يجوز، والجزم الوجه".(١) ومن شواهد النصب قولُ الشاعر:

ومن يقتربْ منا ويخضعَ نؤوِه ... ولا يخشَ ظلماً ما أقام ولا هضما(٢)

وحكم المعطوف(بثُمَّ)عند الكوفيين في جواز نصبه حكمُ المعطوف بالواو والفاء،ومنه قراءة (الحسن) رضي اللَّه عنه: **﴿ومن يخرجْ من بيته مهاجراً إلى اللَّهِ ورسولِه ثم يدركَه الموتُ﴾**(٣) بالنصب.

وإن خلا الفعلُ المتوسط من حرف عطفٍ، جُزم على البدل كقول الشاعر:

متى تأتِنا تُلْمِمْ بنا في ديارنا ... تجدْ حطباً جزلاً وناراً تأجَّجا(٤)

وجاز رفعُه مجعولاً في موضع الحال، كقول الآخر:

متى تأتِه تعشو إلى ضوءِ ناره ... تجد خيرَ نارٍ عندها خيرُ مُوقِدِ(٥)

الصورة الثانية: العطف بهما بعد الجزاء، فيجوز الرفعُ على الاستئناف

---

(١) سيبويه ٨٨/٣

(٢) لم يُعز البيت لقائل معيَّن. نؤوه: ننزله عندنا. هضماً: ظلماً. والشاهد فيه جواز العطف على فعل الشرط قبل استكمال جوابه، بالنصب على تقدير (أن)، وذلك قوله: (من يقترب ... ويخضَعَ). مغني اللبيب/٥٦٦، شذور الذهب/٣٥١، شواهد العيني ٣٣٤/٤...

(٣) النساء/١٠٠ ﴿... فقد وقع أجرُه على اللَّه..﴾ وينظر للقراءة: البحر المحيط ٣٣٦/٣.

(٤) يعزى لعبيد اللَّه الحر، وللحطيئة وليس في ديوانه. الجزل: الغليظ، وذلك لتقوى نارهم. تأجَّجا: ألف الاثنين للحطب والنار. والشاهد فيه جواز جزم الفعل المتوسط بين فعل الشرط وجوابه في قوله (تُلمِم). سيبويه ٨٦/٣، الإنصاف ٥٨٣، شرح ابن يعيش ٥٣/٧ ....

(٥) قائله الحطيئة في مدح قيس بن شماس. تعشو: تأتي في العشاء، خير نار: أي نار معدة للضيف. والشاهد فيه جواز رفع الفعل المضارع المتوسط بين فعل الشرط وجوابه، وذلك قوله: (تعشو). سيبويه ٨٦/٣، شرح ابن يعيش ٦٦/٢، ديوان الحطيئة/٢٥...

والنصبُ بإضمار (أن)، والجزمُ عطفاً على الجزاء، كقوله تعالى: ﴿**وإنْ تُبْدوا ما في أنفسِكم أو تُخفوه يحاسِبْكم به اللَّهُ فَيَغفِرُ لمن يشاءُ ويُعَذِّبُ**﴾(١)، قرأ عاصم وابن عامر ﴿**فيغفرُ ويعذبُ**﴾ بالرفع، وقرأ الباقون بجزمهما، وقُرئ شاذاً بنصبهما بإضمار (أن) عطفاً على المعنى، والتقدير: يكن منه حسابٌ فغفرانٌ// ١٥٨/ ومثل الوجوه الثلاثة قولُ الشاعر:

فإن يهلكْ أبو قابوس يهلكْ ... ربيعُ الناس والبلدُ الحرامُ

ونأخذُ بعده بذِنابِ عيشٍ ... أجبَّ الظهر ليس له سنامُ(٢)

برفع (نأخذ) وجزمِه ونصبه، قال الـ (الجوهري): الذِّناب بكسر الذال عَقِبُ كل شيءٍ.

وإذا عطفْتَ على المنصوب بعد الجزاء عطفْتَ بالنصب، ويجوز العطفُ بالجزم، كما أنشد (الفراء) في كتاب (المعاني) من قول الشاعر:

فإن يهلكِ النعمانُ تَعْرَ مطيَّةٌ ... وتُخبأَ في جوف العياب قطوفُها

وتَنحطْ حَصانٌ آخر الليل نحطةً ... تَقَضَّبُ منها أو تكاد ضلوعُها(٣)

فنصب (تخبأَ) وجزم (تنحطْ). واللَّه أعلم.(٤)

المسألة السادسة: في حذف الشرط والجزاء.

---

(١) البقرة/٢٨٤ ﴿...من يشاء واللَّه على كل شيء قدير﴾ وينظر: المبسوط في القراءات العشر/١٥٦.

(٢) قائله النابغة الذبياني. الأجب: الذي لا سنام له من الهزال. أبو قابوس: هو النعمان بن المنذر ملك الحيرة لعهده. أي إنه إذا هلك الممدوح صار الناس إلى شرِّ حال. والشاهد فيه جواز رفع ونصب وجزم الفعل المضارع المعطوف على جواب الشرط في قوله: (ونأخذَ). الجزم بالعطف والرفع بالاستئناف والنصب بإضمار (أن). ديوان النابغة/٧٥، سيبويه ١/١٩٦ (ولكن لشاهدٍ آخر). خزانة الأدب ٤/٩٥ ....

(٣) لم ينسب لقائل معيَّن. النَّحط: شبه الزفير، والنحيط: صوت موجع. تقضَّب: تتقضقض. العياب: ج عَيْبة وهي الوعاء من أَدَم يكون فيها المتاع. والشاهد فيه جواز العطف على المنصوب بعد الجزاء بالنصب والجزم في قوله: (تخبأ وتَنْحَطْ).

(٤) جاء في هامش الأصل: (قول اللَّه تبارك وتعالى: ﴿إن يشأ يسكن الريح فيَظْلَلْنَ رواكدَ على=

يجوز حذف الشرط إذا دلَّ عليه دليلٌ، وهو على ضربَيْن: حذفه مع (إنْ)، وهو كثير، وحذفُه دون (إنْ)، فالأول كقوله تعالى: ﴿فلَمْ تَقْتُلوهم﴾(١)، أي: إن افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم أنتم ولكن اللَّه قتلهم، وكقوله تعالى: ﴿فاللَّه هو الوليُّ﴾(٢) أي: إن أرادوا وليّاً بحقٍّ فاللَّه هو الوليُّ بالحق لا وليَّ سواه. والثاني كقول الشاعر:

أقيموا بني النعمان عنَّا صدوركم وإنْ لا تقيموا صاغرين الرُّؤوسا(٣)

أي: إن لا تقيموها مختارين تقيموا الرؤوس صاغرين، ومثله قولُ الآخر:

فطلِّقْها فلستَ لها بكُفءٍ وإلاَّ يَعْلُ مفْرِقَكَ الحسامُ(٤)

وقولُ الآخر:

متى تُؤخَذوا قسراً بظنَّةِ عامرٍ ولا ينجِ إلاَّ في الصِّفادِ يزيدُ(٥)

أراد: متى تُثْقَفوا تُؤخذوا قَسْراً.

– ظَهْرِه، إنَّ في ذلك لآياتٍ لكل صبَّار شكور. أو يُوبِقْهُنَّ بما كسبوا ويَعْفُ على كثير. ويَعْلَمَ الذين يُجادلون في آياتِنا ما لهم من مَحيص﴾ قرأ نافع وابن عامر بالرفع في (يعلم)، وقرأ سائر السبعة بالنصب، وقرئ شاذاً بالجزم) الشورى/٣٣-٣٥ .

(١) الأنفال/١٧﴿....ولكنَّ اللَّه قتلهم﴾.

(٢) الشورى/٩ ﴿أم اتخذوا من دونه أولياء﴾.

(٣) ينسب ليزيد بن الخذاق الشني. والشاهد فيه جواز حذف فعل الشرط في قوله: (وإنْ لا تقيموا). أمالي الشجري ٢٨٣/١، شرح ابن يعيش ١١٥/٦، العقد الفريد ٤٧٨/٥ ...

(٤) قائله الأحوص (محمد بن عبد اللّه الانصاري). كفء: نظير، يعل مفرقك الحسام: أي تقتل. والشاهد فيه جواز حذف فعل الشرط في قوله: (وإلاَّ يعلُ) أي: وإن لم تطلقها يعلُ. الإنصاف/٧٢ المغني اللبيب/٦٤٧، الهوامع ٦٢/٢....

(٥) لم يعز البيت لقائل معين. الظِنَّة: الهمة، الصفاد: ما يوثق به الأسير. وعامر: اسم رجل. والشاهد فيه جواز حذف فعل الشرط في قوله:(متى تؤخذوا).والتقدير (متى تثقفوا تؤخذوا). ونرى أن هذا التوجيه غير مقنع لأنه مبهم وملبس، لحذف فعل الشرط بعد متى، في حين كان الحذف في الشواهد السابقة بعد (إن). شواهد العيني ٤٣٦/٤، التصريح ٢٥٢/٢، الدرر اللوامع ٧٩/٢ .

ويجوز حذف الشرط والجزاء معاً، ويكتفى (بإنْ)، كقوله صلّى اللّه عليه وسلّم للذي رآه يسوق البَدَنة: (اركبْها، قال: إنها بدَنة، قال: اركبْهـا وإنْ)(١) رواه (مسلم)، التقدير: وإن كانت بدنة فاركبْها، وقولِ الآخر، أنشده المبرد:

قالت سليمى ليت لي بعلاً يُمنْ ... يغسل جلدي وينسِّيني الحزَنْ

وحاجةً ما إن لها عندي ثمن ... ميسورةً قضاؤها منه ومِنْ

قالت بنات العم يا سلمى وإنْ ... كان فقيراً معدِماً قالت: وإنْ(٢)

وإذا تقدَّم على أداة الشرط ما هو موافق للجواب في المعنى، أغنَى عنه وجوباً، كقوله تعالى: ﴿**قالوا حرِّقُوه وانصُروا آلِهَتَكم إنْ كنتم فاعلين**﴾(٣).

وذهب (أبو زيد) إلى أن المتقدم على الأداة//هو الجواب. وهو ضعيفٌ من وجهين: /١٥٩

أحدهما: أنه لو كان جواباً لكان مجزوماً إذا كان مضارعاً(٤) ولم يردْ إلا مرفوعاً.

والثاني: عدم اقترانه بالفاء، ولو كان جواباً لكان بالفاء.

المجزوم بجواب الطلب

قال رحمه اللّه تعالى: "ويُضمر الشرط في جواب الأشياء التي تُجابُ بالفاء إلا النفي، تقول: ائتِني أكرمْكَ، المعنى: فإنك إن تأتني أُكرمْك. وكذا تقول في الاستفهام: أين بيتُك أزُرْك، وفي النهي: لا تفعل الشر يكنْ خيراً لك، وفي التمنِّي: ليته عندنا يحدِّثْنا، وفي العرض: ألا تنزلُ تُصِبْ خيراً".

---

(١) البخاري: كتاب الحج/١١٣، ومسند ابن حنبل ٣/٩٩ .

(٢) يعزى البيت لرؤبة بن العجاج. بعل: زوج. يُمن: يُنعِم. يغسل جلدي: كناية عن الإنعام. منه ومن: أي منه ومني. معدم: فقير. والشاهد في البيت الثالث حذف فعل الشرط وجوابه بعد إن في قوله: (قالت: وإنْ) أي:(وإن كان فقيراً معدماً فإني أقبله). ملحقات ديوان رؤبة بن العجاج/١٨٦، شواهد العيني ١/١٠٤، الهمع ٢/٦٢ .

(٣) الأنبياء/٦٨

(٤) في الهامش:﴿فذكِّر إن نفعت الذكرى﴾ و(فقم إن قام زيدٌ)، ولعلَّها من تمثيل الناسخ أو قارئ.

الشـرح:

قد تقدَّم ذكر الأشياء التي يُنصب جوابها مقروناً بالفاء، فإذا حُذفت الفاء من جواب غير النفي وقُصد الجزاءُ جُزِم،لأنه جوابُ شرطٍ مقدَّر دلَّ عليه الطلب بالأمر والنهي وغيرهما، لأنه شبيهٌ بالشرط في جواز وقوعه وعدمِ وقوعِه بالنسبة إلى عِلْم الشخص المتكلم بـه، بخلاف النفي، فإن المتكلم بـه محقِّقٌ لعدم الوقوع، فخالَفَ الشرطَ، فلم يكن له جوابٌ مجزومٌ، فإذا قلتَ: زُرْني أزُرْك، فالمعنى: إنْ تزرْني أزرْك وهذا [ما](١) أراد الجرجاني بقوله: المعنى فإنك إن تأتِني أكرمْك. وقيل لا حاجة إلى هذا التقدير، بل هو مجزومٌ بها نفسها، [و](٢) لتضمُّنها معنى الشرط أشبهت الأسماء المتضمِّنة معنى الشرط وسيأتي ذكرها والكلامُ عليها وهي: (من وما) وما بعدها، والصحيحُ الأولُ، لأن معنى الشرط لا بُدَّ له من فعل الشرط، ولا يجوز أن يكون هو الطلبَ نفسَه ولا مضمَّناً له مع معنى حرف الشرط، لما فيه من زيادةِ مخالفةِ الأصل، ولا مقدَّراً بعده لقبح إظهاره بدون حرف الشرط، بخلاف إضماره معه.

والفرق بين الطلب وأسماء الشرط أن الطلب جملةٌ تامَّةٌ بدون الجواب في قولك: (أكرمْني ولا تُهنِّي)، بخلاف (من وما) فإنها مع حرف الشرط ليس كلاماً تامّاً. إذا تقرَّر ذلك، فإن شيخنا الإمام أبا عبد اللَّه محمد بن مالك رحمه اللَّه تعالى صحَّحَ الثاني في (شرح الكافية)، وذكر أنه مذهب الخليل وسيبويه رحمهم اللَّه وإيانا، وقاس ذلك على أسماء الشرط، وقد تقدَّم الفرقُ بينهما. واللَّه أعلم.

ولا يُجزم جوابُ النهي إلاَّ إذا صحَّ المعنى بتقدير دخول (إنْ) على (لا) كما مثَّل به الجرجاني من قوله: (لا تفعل الشرَّ يكنْ خيراً لك)، فالجواب هنا مجزوم لأن المعنى يصحُّ بقولك: (إن لا تفعل الشرَّ يكنْ خيراً لك)، بخلاف قولك: لا تفعل الشر يكن شـرّاً، فإن الجزم فيه يمتنع لعدم صحَّة المعنى في قولك: إن لا تفعل الشر يكنْ شرّاً لك، ومثله: (لا تدنُ من//الأسد تَسْلَمْ)، فإن قلت: لا تدنُ من الأسدِ يأكُلْك ١٥٩/ب

---

(١) (ما) ساقطة من الأصل، وفي ظ١ (وهكذا أراد الجرجاني).

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من المحقق اقتضاها التركيب.

لم يجز، لأنَّ تقديره: إن لا تدنُ من الأسد يأكُلْكَ، والتباعد منه ليس سبباً في أكْلِه، وإنما وجب هذا التقدير، لأن المقدَّرَ من جنس الملفوظِ به، والملفوظُ به نهيٌ وهو نفيٌ في المعنى، لأن مقصودَ النهي تركُ إدخال ما نُهيَ عنه في الوجود، فكما لا يقدَّر في الأمرِ النهيُ، كذلك لا يقدر في النهي الإيجابُ، فكما لا تقول: لا تبعد من الأسد يأكُلْكَ، لا تقُل: لا تدنُ من الأسد يأكُلْكَ. وأجاز (الكسائي) جزم جواب النهي مطلقاً، واكتفى بتقدير (إنْ) داخلةً على الفعل دون (لا)(١)، ويعضُد ما ذهب إليه قولُ (أبي طلحة) رضي اللَّه عنه للنبيِّ: (لا تُشْرِفْ يُصبْكَ سهمٌ)(٢)، وقولُ النبيِّ صلَّى اللَّه عليه وسلَّم: **(من أكل هذه الشجرة فلا يقربْ مسجدنا يؤذِنا بريح الثوم)**(٣)، ويروى: (يؤذينا) بإثبات الياء، وهو أشهر، ولا حجة فيهما لجواز جزمهما على البدل من الفعل المجزوم، وعلى هذا يخرج قوله صلَّى اللَّه عليه وسلَّم: **(لا تَرْجعوا بعدي كفاراً يضربْ بعضكم رقابَ بعض)**(٤) بجزم (يضربْ) على البدل، ولا يجوز جزمه على أنه جوابٌ، لأنه على المشهور يكون تقديره: إن لا ترجعوا بعدي كفاراً يضربْ بعضُكم رقابَ بعضٍ، وليس كذلك، فقد رجع كثيرٌ كفاراً وما ضربَ بعضُهم رقابَ بعضٍ.

وأمَّا غير النهي(٥) فيُجزم جوابه (بإنْ) مقدَّرةً بعده، فمن ذلك بعد الأمر بصيغة (افعَلْ)، كقوله تعالى: ﴿**أجيبوا داعيَ اللَّهِ وآمِنُوا به يَغْفِرْ لكم**﴾(٦). وكذا إذا كان بصيغة الخبر، كقوله تعالى: ﴿**تؤمنون باللَّه ورسولِه وتجاهدون في سبيل اللَّه بأموالكم وأنفسكم ذلكم خيرٌ لكم إن كنتم تعلمون يَغفِرْ لكم ذنوبَكم**﴾(٧)

---

(١) شرح الكافية ٢٦٧/٢ وثمَّ مفهومُ الكسائي.

(٢) البخاري: مناقب الأنصار/١٨، المغازي/١٨.

(٣) سبق تخريج هذا الحديث في ص ١٠٤

(٤) سبق تخريج هذا الحديث في ص ٢٣٢

(٥) في الأصل (وأما غير النفي والنهي)، وهو غلط لأن النفي لا يجزم جوابه.

(٦) الأحقاف/٣١ (٧) الصف/١١

أي: آمنوا يغفرْ لكم، ولا يجوز جزمُه جواباً للاستفهام لأن المعنى يصير: إن دلَلْتكم على تجارةٍ تنجيكم يغفرْ لكم ويدخلكم، وليس الأمر كذلك لتخلُّفه.

ومن ذلك بعد الدعاء بصيغة (افعَلْ)، كقوله تعالى: ﴿**أخِّرنا إلى أجلٍ قريب نُجِبْ دعوتَك ونتبعِ الرسل**﴾(١). وكذا لو كان الأمر باسمٍ كقولك: صَهْ تنجُ، ونزالِ تكرَمْ. وكذا لو أريد بصيغة النهي الدعاءُ، كقولك: (ربِّ لا تخذلْني انتصرْ)، أي: إن لا تخذلني أنتصرْ. وعلى مذهب (الكسائي): لا تخذلني أهلك، أي: إن تخذلْني أهلكْ.

ومن ذلك بعد الاستفهام، كما مثَّل به من قوله: (أين بيتُك أزرْكَ)، وبعد التمنِّي، كقولك: ليت لي مالاً أُحسنْ به// وكما مثَّل به من قوله: (ليته عندنا يحدثْنا). ١٦٠/أ وبعد العَرْض كما مثَّل به من قوله: (ألا تَنزلُ تُصِبْ خيراً)، والمعنى: فإن تنزلْ تصبْ خيراً. وقد تقدَّم أن جواب الترجِّي يُنصب مع الفاء، فإن حُذفت الفاءُ جُزم، كقولك: لعلي أرزقُ مالاً أعملْ فيه خيراً، قال الشاعر:

لعلَّ التفاتاً منكَ نحوي ميسَّرٌ يَمِلْ بك مِن بَعد التعسُّر لليُسْرِ.(٢)

---

(١) إبراهيم/٤٤

(٢) لم يعز البيت لقائل معين. والشاهد فيه جزم المضارع في جواب الطلب وهو الترجّي هنا في قوله: (لعلَّ التفافاً ... يَمِلِ بك). همع الهوامع ١٤/٢، الدرر اللوامع ١٠/٢ .

عوامل الجر من الحروف ـ حروف الجر

قال رحمه اللّه تعالى: "والضربُ الرابعُ(١) من عوامل الحروف ما يجرُّ فقط. وهو سبعة عشر حرفاً: (الباء) وأصله الإلصاق، نحو كتبْتُ بالقلم، ومررْتُ بزيدٍ، وعملَ النجارُ بالقَدُوم. (واللام) وأصله الملك، نحو: المالُ لزيدٍ. و(مِن) وأصله ابتداء الغاية نحو: خرجْتُ من البصرة. و(في) وأصله الوِعاء،(٢) نحو: زيدٌ في الدار. و(إلى) وأصله انتهاء الغاية، نحو: خرجْتُ من البصرة إلى الكوفة".

الشرح:

الكلام على الحروف الجارة على ضربَيْن، أحدهما من حيث الجملة، والآخر من حيث التفصيل.

فالضربُ الأول فيه مسائل.

المسألة الأولى: في ألقابها. ولها لقبان: حروف الجر، وحروف الإضافة، قيل لها حروف الجر تسميةً لها باعتبار عملها، كما قيل: حروف الجزم وحروف النصب. وقيل لها حروف الإضافة نظراً إلى معناها، لأنها تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء، أي توصلها إليها وتربطها بها(٣). فأضيف إلى معناها، كما قيل حروف الاستفهام وحروف النفي، ونحو ذلك. والأول أكثر وأحسن. واللّه أعلم.

المسألة الثانية: إنما عملت هذه الحروف لاختصاصها بالأسماء، ومتى كان الحرف مختصّاً فقياسُه أن يعمل. وإنما عملت الجرَّ دون غيره لأمرين:

أحدهما: أن الفعل عمِلَ الرفعَ والنصبَ، فلم يبق للحرف ما ينفرد به إلا الجر.

والثاني: أن الحرفَ واسطةٌ بين الفعل وبين ما يقتضيه، فجُعل عملُه

---

(١) الضرب الأول هو ما يرفع وينصب ص ٤٠٨ والضرب الثاني ما ينصب فقط ص ٤٧٧ والضرب الثالث مايجزم ص٥٦٦ .وهذا الضرب الرابع من الحروف العاملة،وهو حروف الجر.

(٢) أي الظرفيّة.

(٣) في الأصل: توصله إليه ...

وسطاً، والجر من الياء وهي من حروف وسط الفم، بخلاف الرفع، فإنه من الضم، والضمُّ من الواوِ، والواوُ من الشفتين، وبخلاف النصب، فإنه من الألفِ، والألفُ من أقصى الحلق. والله أعلم.

المسألة الثالثة: الجار للاسم شيئان: حرفُ جرٍّ ومضافٌ. والأصلُ الحرفُ، وإنما كان الحرفُ أصلاً لوجهَيْن:

أحدهما: أن أصل العمل للأفعالِ، والحروفُ دخلَتْ مُوصِلةً لها إلى الأسماءِ فلمَّا اختصت عملت، فكانت تلو الأفعال، وأما الأسماء فمعمولةٌ، فالأصلُ أن لا تكون عاملةً.

والثاني: أن الإضافة تقدَّر بالحرفِ على ما ستقف عليه إن شاء اللَّه تعالى//١٦٠/ب فدلَّ على أن الحرفَ الأصلُ، وإنَّما جُرَّ الاسمُ بالإضافة لما يُذكر في موضعه إن شاء اللَّه تعالى.

والضربُ الثاني: الكلام على حروف الجر حرفاً حرفاً على ما ذكرها الجرجاني رحمه اللَّه.

فأول ما ذكر منها (الباء). وحُرِّكَتْ لاستحالة الابتداء بالساكن، وكانت حركتها كسرةً تشبيهاً بعملها. **وترد بمعانٍ:**

أحدها: الإلصاق، وقد جعله الجرجاني أصلاً فيها(١) بحيث إنها إذا استعملت في غيره فإنما يكون بقرينةٍ زائدةٍ مع الإشعار بمعنى الإلصاق، فإذا قلت: كتبت بالقلم وعملتُ بالقدوم، فالباء للاستعانة، أي: كتبْتُ مستعيناً بالقلم، وعملت مستعيناً بالقدوم،وفي ذلك معنى الإلصاق، فكأنك ألصقْتَ استعانتك بالقلم والقدوم، وكذا تُقَدَّر حيث جاءت. **وغير الجرجاني يجعل لها معاني كثيرة**، كل واحدٍ منها أصلٌ برأسه:

أحدها: الإلصاق، وقد ذُكر.

الثاني: الاستعانة، كما تقدم من تمثيل المصنِّف بالقلم والقَدُوم، ومنه قوله

---

(١) في الأصل: وقد جعلها الجرجاني أصلاً فيه.

تعالى: ﴿واسْتَعينوا بالصَّبْرِ والصلاةِ﴾(١) ﴿وقال موسى لقومِه استعينوا باللَّهِ﴾(٢).

الثالث: المصاحبةُ، وبعضهم يسميها باءَ الملابسة، وبعضهم يقول: الباء التي بمعنى (مع)، ومثالُ ذلك قولُه تعالى: ﴿ونحنُ نسبِّح بِحَمْدِكَ ونقدِّس لك﴾(٣)، أي مصاحبين لحمدك أو ملابسين لحمدك، أو نسبِّح مع حمدك، وقولُه تعالى: ﴿وجاؤوا بِسِحْرٍ عظيم﴾(٤) و﴿جِئْتَنا بِبِضاعةٍ مُزْجَاةٍ﴾(٥)، وقولُه تعالى: ﴿وتَنْبُتُ بالدُّهنِ﴾(٦) أي مصاحبة، وقولُ (ربيعة بن مقروم):

ولقد شهدْتُ الخيلَ يوم طرادِها بسَليمِ أوْظِفَةِ القوائِمِ هَيْكَلِ(٧)

الأوظفة: جمع وظيف، وهو مُسْتدِق الذراع والساق من الخيل والإبل ونحوهما، والهيكل: الفرس الطويل الضخم، ونظائرها كثيرةٌ جدًّا.

الرابع: التعليل، كقوله تعالى: ﴿فبظُلمٍ من الذين هادوا حرَّمْنَا عليهم﴾(٨) وقولِه تعالى: ﴿فأَهْلَكْناهم بذنوبهم﴾(٩)، وقوله تعالى: ﴿فأخذناهم بما كانوا يَكْسِبون﴾(١٠)، ونظائرها كثيرة.

الخامس: التعدية، كقوله تعالى: ﴿ذَهَب اللَّهُ بنورِهِم﴾(١١) أي: أذهب نورَهم، وقولِه تعالى:﴿يكادُ سَنَا بَرْقِه يَذْهَبُ بالأبصارِ﴾(١٢)،وكقولِ أبي كبير الهذلي:

---

(١) البقرة/٤٥ (٢) الأعراف/١٢٨ (٣) البقرة/٣٠ (٤) الأعراف/١١٦ (٥) يوسف/٨٨

(٦) المؤمنون/٢٠ ﴿وشجرة من طور سيناء...﴾.

(٧) الشاهد في البيت مجيء الباء بمعنى المصاحبة ومعنى (مع) في قوله: (بسليم أوظفة القوائم) أي مع جواد تلك صفاته. ولم أجد من استشهد به غيره.

(٨) النساء/١٦٠ ﴿...طيبات أُحلَّت لهم﴾.

(٩) الأنفال/٥٤ ﴿كذبوا بآيات ربهم...﴾.

(١٠) الأعراف/٩٦ (١١) البقرة/١٧ (١٢) النور/٤٣

مِمَّـن حمـلن به وهُـنَّ عواقدٌ حُبُـكَ النطـاق فشبَّ غير مهبَّل(1)

ونظائر ذلك كثيرة أيضاً.

السادس: أن تكون بمعنى (عن)، كقوله تعالى: ﴿ويومَ تَشَقَّقُ السماءُ بالغَمامِ﴾(2) أي: عنه، وقولِه تعالى: ﴿فاسْأَلْ به خبيراً﴾(3) أي: عنه، وقولِه تعالى: ﴿سأَلَ سائلٌ بعذابٍ واقعٍ﴾(4) أي: عن عذاب، وقولِ الشاعر:

فإن تسألوني بالنساء فإنني بصيرٌ بأدواء النساءِ طبيبُ(5)

أي: عن النساء.// ١٦١/أ

السابع: أن تكون للتعويض، وبعضهم يعبِّر عنها بباء المقابلة، كقوله تعالى: ﴿أولئك الذين اشتَرَوا الضَّلالةَ بالهُدى﴾(6) ﴿وشرَوه بثمنٍ بَخْسٍ﴾(7)، ونظائر ذلك كثيرة.

الثامن: أن تكون بمعنى (في) مع اسم الزمان والمكان، كقوله تعالى: ﴿وإنكم لتَمرُّون عليهم مُصْبِحين. وباللَّيل﴾(8) أي: وفي الليل، ﴿وهو الذي يَتَوَفَّاكم بالليل ويعلَمُ ما جَرَحْتم بالنهارِ﴾(9). ومثاله مع المكان قوله تعالى: ﴿وإنها لبسبيلٍ مقيم﴾(10) ﴿وإنهما لبإمامٍ مُبينٍ﴾(11) ﴿وما كنتَ بِجانب الطُّورِ﴾(12) ﴿فأَثَرْنَ به نَقْعاً﴾(13) أي: في المكان المدلول عليه بما ذُكر.

---

(1) سبق تخريج البيت في ص١٤٤. والشاهد فيه هنا مجيء الباء الجارة للتعدية في قوله: (حمَلْن به): أي حمَلْنه.

(2) الفرقان/٢٥ (3) الفرقان/٥٩ (4) المعارج/١

(5) قائله علقمة الفحل. أدواء: ج داء وهو المرض. والشاهد فيه مجيء الباء الجارة بمعنى(عن) في قوله (فإن تسألوني بالنساء). ديوان علقمة/١٣١، شواهد العيني ٤/١٠٥، والهمع ٢/٢٢...

(6) البقرة/١٦ (7) يوسف/٢٠

(8) الصافات/١٣٧ و١٣٨ ﴿... أفلا تعقلون.﴾.

(9) الأنعام/٦٠ (10) الحجر/٧٦ (11) الحجر/٧٩ (12) القصص/٤٦ (13) العاديات/٤

التاسع: أن تكون زائدة، وزيادتُها على ضربَيْن: مقيسة وغير مقيسةٍ، فالمقيسةُ بعد (ليس، وما ولا) وخبر كان المنفي، وقد تقدم ذلك بأمثلته. وغير المقيسةِ ثلاثة أقسام:

أحدها: زيادتها في المنصوب، كقوله تعالى: ﴿**ولا تُلْقُوا بأَيْدِيكُم إلى التَّهْلُكة**﴾(١)، وقولِ الشاعر:

هنَّ الحرائرُ لا رباتُ أحمِرةْ ... سودُ المحاجر لا يقرأْنَ بالسورِ(٢)

وقولِ الراجز:

نحن بنو جعدةَ أصحابُ الفلَجْ ... نضربَ بالسيفِ وندعو بالفرَجْ(٣)

استشهد به (الجوهري)، وقولِ الآخر:

فكفى بنا فضلاً على من غيرُنا ... حبٌ النبيِّ محمَّدٍ إيانا(٤)

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿**فَسَتُبْصِرُ ويُبْصِرُون. بأَيِّكم المفتونُ**﴾(٥)، فالباء زائدة في المفعول، و(أي) بمعنى الذي والمفتون خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: ويبصرون الذي هو المفتون، وقيل في هذه الآية غيرُ ذلك.

الثاني: زيادتها في المرفوع، وهو أقلُّ من زيادتها من المنصوب، كقوله تعالى: ﴿**وكفى باللَّهِ وليًّا**﴾(٦) ﴿**وكفى باللّه نصيراً**﴾(٧)، ﴿**وكفى باللّه شهيداً**﴾(٨)

---

(١) البقرة/١٩٥

(٢) سبق تخريج البيت في ص ٤٢، ٣٠٢ . والشاهد فيه هنا دخول الباء زائدة على المنصوب في قوله: (لا يقرأن بالسُّوَر) أي (لا يقرأن السُّوَرَ).

(٣) يعزى الرجز للنابغة الجعدي. الفلَج: الماء الجاري أو البئر الكبيرة. والشاهد فيه زيادة الباء على المنصوب في قوله: (ندعو بالفرج) والأصل: ندعو الفرجَ، لأن الفعل يتعدى بنفسه. الإنصاف/٢٨٤، مغني اللبيب/١٠٨، ملحقات ديوانه/٢١٦

(٤) سبق تخريج البيت في ص ٣٠٤ . والشاهد فيه هنا زيادة الباء على المنصوب في قوله: (كفى بنا) أي (كفانا)، لأن كفى تتعدى بنفسها أصلاً.

(٥) القلم/٥-٦ (٦) النساء/٤٥ (٧) النساء/٤٥ (٨) الفتح/٢٨

﴿وكفى باللَّهِ وكيلاً﴾(١)، ﴿وكفى بربِّك بذُنوبِ عِبادة خبيراً بَصيراً﴾(٢).

وقولِ (امرئ القيس):

ألا هل أتاها والحوادثُ جمَّةٌ　　　بأنَّ امرأ القيسِ بنَ تملكَ بَيْقَرا(٣)

تملك: اسم أمه، وبيقر: إذا خرج من بلد إلى بلد، وقيل: بيقر: إذا خرج من الشام إلى العراق، و(الباء) زائدة، أي: هل أتاها أنَّ امرأ القيس، وقولِ الآخر، استشهد به (الجوهري):

بحسبِك في القوم أن يَعْلَمُوا　　　بأنَّك فيهم غنيٌّ مُضِرّ(٤)

الثالث: زيادتُها في المجرور، وهو مقصورٌ على السماع، أنشد (أبو علي) رحمه اللَّه:

فأصْبَحْن لا يَسْألْنَه عَنْ بِما به　　　أصعَّد في عُلْوِ الهوى أم تَصوَّبا(٥)

العاشر:(٦) أن تكون بمعنى (بَدَلٍ)، كقول قريط العنبري:

فليت لي بِهِمُ قوماً إذا ركِبُوا　　　شَنُّوا الإغارة فُرساناً ورُكْبَانا//(٧) ١٦١/ب

أي: ليت لي بَدَلهم، ونظائره قليلةٌ.

---

(١) الأحزاب/٣　　(٢) الإسراء/١٧

(٣) الشاهد في البيت زيادة الباء في المرفوع فاعل أتاها وهو المصدر المؤول (بأن امرأ القيس بيقر). الخصائص١/٣٣٥ والانصاف/١٧١ وشرح ابن يعيش ٨/٢٣ وليس في ديوان امرئ القيس.

(٤) نسب البيت للأشعر الرقبان. والشاهد فيه هنا زيادة الباء الجارة على المرفوع وهو المبتدأ في قوله: بحسبك أن يعلموا. نوادر أبي زيد/٧٣، الخصائص ٢/٢٨٢ وشرح ابن يعيش ٨/٢٣ ...

(٥) يعزى للأسود بن يعفر. تصوَّب: انحدر. والشاهد فيه زيادة الباء الجارة على المجرور في قوله (عن بما به)، والأصل: عن ما به، وواضح أن هذا سماعي ولا يخلو من شذوذ. مغني اللبيب/٣٥٤، التصريح على التوضيح ٢/١٣٠، شرح الأشموني ٣/٨٣ .

(٦) أي العاشر من معاني الباء.

(٧) قائله قريط بن أنيف العنبري. والشاهد فيه مجيء الباء الجارة بمعنى (البدل)، في قوله: (فليت لي بهم). مغني اللبيب/١٠٤، شواهد العيني ٣/٧٣، الهمع ١/١٩٥.

الحادي عشر: أن تكون للتبعيض، ذكره (أبو علي) في (التذكرة)(١) ويُحكى مثلُه عن (الأصمعي) في قول الشاعر:

شربن بماء البحر ثُمَّ تَرَفَّعت   متى لُجَجٍ خضرٍ لهنَّ نئيجُ(٢)

ومن شواهد ذلك قولُه تعالى: ﴿**عيناً يشربُ بها عبادُ اللّه**﴾(٣)، وقولُه تعالى: ﴿**عيناً يشربُ بها المقرَّبون**﴾(٤)، وقولُ الشاعر:

فلثمْتُ فاها آخذاً بقرونِها   شُرْبَ النزيف ببردِ ماء الحشرج(٥)

النزيف: فعيل بمعنى منزوف، أي: منزوفٍ ماؤه، والحشرج: ما تُنَشِّفه الأرضُ من الرمل، فإذا صارَ إلى صلابة أمسكَتْه، فتُحفر عنه الأرضُ فيستخرجُ. وقلَّ من ذكر الباء للتبعيض، بل قد نُقل عن (ابن برهان) أنه قال: "من قال إن الباء للتبعيض فقد جاء أهلَ اللغة بما لا يعرفونه"(٦). وقال (الثمانيني): "ومن ادعى أن الباء للتبعيض فذلك بدليل شرعي لا بمجرَّد اللغة، وما ذكر من الشواهد، فيمكن أن تكون للسببيَّة أو للاستعانة، ويضمَّن الفعل معها معنى رَوِيَ أو رَوِينَ بسبب ماء البحر، أو مستعينين

---

(١) وذكر هذا المعنى لها أيضاً القتبي، وابن مالك، ونُقل عن الكوفيين، والسيوطي. ينظر: مغني اللبيب/١٠٥، والدرر اللوامع ٢/٣٤ .

(٢) ينسب لأبي ذؤيب الهذلي. شربْنَ: الضمير فيها يعود على بيت سابق يصف فيه سحاباً، نئيج: مرور سريع مع صوت. يدعو الشاعر لصاحبته أن يسقيها سحابٌ هذه صفاته. والشاهد فيه مجيء الباء بمعنى (من) التبعيضية، وذلك قوله: (شربن بماء البحر) أي شربن من ماء البحر. ديوان الهذليين ١/٥١، الخصائص ٢/٨٥، الهمع ٢/٣٤، والدرر اللوامع ٢/٣٤ ...

(٣) الإنسان/٦   (٤) المطففين/٢٨

(٥) ينسب البيت لعمر بن أبي ربيعة ولجميل بن معمر العذري وعبيد بن أوس. قرونها: ضفائرها. النزيف: والمنزوف: من نفد ماؤه ومن ذهب عقله سكراً ومن نزف دمه، ومن عطش حتى يبست عروته وجف لسانه ولعل هذا المقصود في البيت. الحشرج: ماء تحت الرمل. والشاهد في البيت مجيء الباء بمعنى (من) للتبعيض في قوله: (شرب النزيف ببردِ ماء) أي من بعض بردِ ماء. ديوان جميل بثينة/٤٢، مغني اللبيب/١٠٥، الهمع ٢/٢١...

(٦) شرح اللمع لابن برهان العكبري ١/١٧٤

بماء البحر، وكذا يقدر الجميع، والتضمين من سائغ كلام العرب"(١) والله أعلم.

الثاني عشر: أن تكون بمعنى (على)، حكى ذلك (الجوهري) في صحاحه مستشهداً عليه بقوله تعالى: ﴿ومِنْ أَهْلِ الكِتاب مَنْ إنْ تأمَنْه بِقِنْطارٍ يؤدِّه إليك ومِنْهُم مَنْ إنْ تأمَنْه بدينارٍ لا يُؤَدِّه إليك﴾(٢)، أي: على قنطارٍ، وعلى دينار.

الثالث عشر: استعمالُها في القسم، وسيأتي الكلام عليها حيث ذكرها المصنِّف.

الثاني من حروف الجر (اللام). وهي مع الظاهر كلِّه مكسورةٌ إلاّ مع المُستغاث به، ومع الضمير مفتوحةٌ إلاّ مع ياء المتكلم، (وخزاعة) يكسرونها مع المضمر، فاللامُ حرفٌ وحقُّه أن يُبنى على السكون، وإنَّما حُرِّكتْ لاستحالة الابتداء بالساكن، وكانت حركتها كسرةً لوجهَيْن:

أحدهما: الفرقُ بينها وبين لام الابتداء، فإنها تلتبس بها في بعض المواضع، فجُعل كسرها مانعاً من وقوعِ اللَّبْسِ، ولا لَبْسَ في المضمر، لأن الضمير الواقع مع لام الابتداء منفصل، ومع لام الجرِّ مُتَّصل. ومتى اختلف اللفظان فلا لبس. وإنَّما كُسرتْ مع (ياء) المتكلم إتباعاً.

والثاني: أن عملها الجر، فجُعلت حركتُها من جنس عملها، ومع المضمر لا عمل لها لفظاً، فحُرِّكت بالفتح لأنه أخفُّ. والله أعلم.

وترد بمعان:

أحدها: المُلك، وقد جعلها الجرجاني أصلاً فيه، فمتى استعملت في غيره فبقرينةٍ.// وجعلَها غيرُه أصلاً في الاختصاص، وهو أولى، لأنه معنى عام لجميع موارد استعمالها، فبأيِّ معنىً استُعملَتْ لا تخلو من معنى الاختصاص. ١٦٢/أ

الثاني: الاختصاص، نحو قوله تعالى: ﴿والذين كَفَرُوا لَهُم نارُ جَهَنَّم﴾(٣)

---

(١) لم أتهد إلى هذا القول فيما بين يديَّ من مراجع. وللثمانيني شرح التصريف الملوكي. وهو غير مطبوع.

(٢) آل عمران/٧٥ (٣) فاطر/٣٦

وقولِه تعالى: ﴿لهم من جهنَّمِ مَهادٌ﴾(1)، ونحو ذلك من الكلام كـ (السَّرْجُ للفرسِ والبابُ للدارِ)، ونحو ذلك.

الثالث: للتعدية، كقوله تعالى: ﴿فَوَهَبَ لي ربي حُكْماً﴾(2) ﴿وَوَهَبْنَا له من رَحْمَتنا﴾(3)، ﴿وقلنا لهم لا تَعْدُوا في السَّبْتِ﴾(4)، ﴿يومَ نقولُ لجنَّهم﴾(5).

الرابع: أن تكون بمعنى (عند)، كقوله تعالى: ﴿لا يُجَلِّيها لِوَقْتِهاإلاَّ هو﴾(6)، وكقولهم: (كان ذلك لليلةٍ بقيت من الشهر).

الخامس: أن تكون بمعنى (مع)، كقول الشاعر:

فَلَمَّا تَفَرَّقْنا كأنِّي ومالكاً ... لِطولِ اجتماعٍ لم نَبِتْ ليلةً مَعا(7)

أي: مع طول اجتماع.

السادس: أن تكون للتعليل، كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلذين آمَنوا أن تخشعَ قُلوبُهم لِذِكْرِ اللَّه﴾(8)، وقولِ الشاعر:

وإنِّي لَتَعْرُوني لِذِكْراكِ هِزَّةٌ ... كما انْتَفَض العصفورُ بلَّله القطرُ(9)

السابع: أن تكون زائدة، وذلك في مواضع:

أحدها: تُزاد مقوِّيةً لعاملٍ ضَعُفَ بالتأخُّر، كقوله تعالى: ﴿إنْ كُنْتُم لِلرُّؤْيا

---

(1) الأعراف/41 (2) الشعراء/21 (3) مريم/53

(4) النساء/154 (5) ق/30 (6) الأعراف/187

(7) قائله متمِّم بن نويره. ومالك هو أخوه الذي يرثيه. والشاهد فيه مجيء اللام الجارة بمعنى (مع) في قوله: (لطولِ اجتماعٍ).مغني اللبيب/213،التصريح على التوضيح 48/2، الهمع32/2 ...

(8) الحديد/16

(9) قائله أبو صخر الهذلي. تعروني: تنزل بي وتعرض لي. الهزَّة: الرعدة والانتفاضة. والشاهد في البيت هنا مجيء اللام الجارة للتعليل في قوله: (لتعروني لذِكراك) أي بسبب ذكراك. شرح السكري لديوان الهذليين/957، الإنصاف/253، شذور الذهب/229 ...

تَعْبُرُون﴾[1]، وقولِه تعالى: ﴿**هدىً ورحمةً للذين هُم لِرَبِّهم يَرْهَبُون**﴾[2].

الثاني: أن يكون العامل فرعاً على الفعل، كقوله تعالى: ﴿**مصدِّقٌ لِمَا مَعَهم**﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿**فعَّالٌ لِما يُرِيدُ**﴾[4]، ولا يُفْعَل ذلك إلا بمتعدٍّ إلى واحدٍ، ولا يُفْعَل ذلك بمتعدٍّ إلى اثنين، لأن دخولَ اللام على أحدهما ترجيحٌ من غير مرجِّح، ودخولها عليهما تعديةٌ لفعلٍ واحد إلى مفعولين بحرف واحدٍ، ولا نظير له.

الثالث: ما عدا ذلك فيُقْتصر فيه على السماع، كقوله تعالى: ﴿**قُلْ عَسَى أَنْ يَكونَ رَدِفَ لَكُم**﴾[5] أي رَدِفَكم.

الثامن: أن تكون بمعنى (إلى)، كقوله تعالى: ﴿**يَجْرِي لأجلٍ مسمَّى**﴾[6]، أي: إلى أجلٍ، وقولِه تعالى: ﴿**سُقْناه لِبَلد ميِّتٍ**﴾[7] أي: إلى بَلَدٍ، وقولِه تعالى: ﴿**كلٌّ يجري لأجلٍ مسمَّى**﴾[8] أي: إلى أجلٍ.

وقد ترد اللام لمعانٍ أخر. وقد تحذف اللام ويبقى عملُها، كقولهم: (لاهِ أبوك)، يريدون: (لِلَّه أبوك)، قال الشاعر:

لاهِ ابنُ عمِّك لا أفضلْتَ في حسبٍ ... عنِّي ولا أنت ديَّاني فتَخْزُوني[9]

الثالث من حروف الجر (مِن) بكسر الميم. ويستعمل لفظها فعلَ أمر من (مانَ، يمين) بمعنى: كذب، فالأمر (مِنْ). وهي مبنيَّة على السكون لأنه

---

(1) يوسف/43 ﴿يا أيها الملأ أفتوني في رؤياي ...﴾.

(2) الأعراف/154 (3) البقرة/89، 101 (4) هود/107

(5) النمل/72 ﴿...بعضُ الذي تستعجلونه﴾.

(6) فاطر/13 (7) الأعراف/57 (8) الزمر/5 والرعد/2 .

(9) قائله ذو الإصبع العدواني (الحارث بن محرث). أفْضَلْت: زِدْتَ في المنزلة. الديَّان: الذي يملك الأمر والقائم عليه. تخزوني: تذلني. لاهِ: من قولهم (للهِ أبوك). ومثلها لِلَّه ابنُ عمك. وفيه معنى التعجُّب. كأن الشاعر يشكو من تعالي ابن عمه عليه. والشاهد فيه حذف اللام الجارة وبقاء عملها في قوله: (لاهِ ابن عمِّك)، أي: لله ابنُ عمِّك. الخصائص 288/2، الإنصاف/394، شرح ابن يعيش 53/8 ...

الأصلُ، وتحرّك نونُها إذا لقيها ساكنٌ، والأكثر أن تُحرّك بالفتح لخفّته، كقوله تعالى: ﴿وما كان لهم مِنَ اللَّهِ مِنْ واقٍ﴾(١)، وقوله تعالى: ﴿مِنَ الذين أُوتُوا الكِتَابَ﴾(٢)، ويجوز تحريكها بالكسر على أصل التقاء الساكنَينْ، وقد يقال فيها (مِنا) حكاها شيخنا في كتاب// (التسهيل).(٣) ١٦٢/د

وقد تحذف نونُها عند الألف واللام، لالتقاء الساكنين، حكاها (الجوهري) مستشهداً بقول الشاعر:

أبلِغْ أبا دَخْتَنُوسَ مألكةً غيرَ الذي قد يُقالُ مِلْكَذِبِ(٤)

أي: من الكذب.

وتردُ لمعانٍ:

أحدها: ابتداء الغاية، وقد جعلها الجرجاني أصلاً فيه، بحيث أنها تستعمل في غيره بالقرينة،أو لأنها أكثر ما تستعمل فيه، ويعرف كونُها لابتداء الغاية بأن تصلح أن يقارنها (إلى) غالباً، لفظاً أو تقديراً، كقولك: خرجتُ من البيت إلى المسجد، كما مثَّل به الجرجاني من قوله: (خرجتُ من البصرة)، هذا في الغالب. وقد تكون لابتداء الغاية وإن لم تصلح لمقارنة (إلى)، إذا لم يُقصد بها انتهاءٌ مخصوصٌ، ولا يقتضي المعنى إلا الابتداء لا غير، كقولك: (أعوذُ باللَّه من الشيطان الرجيم، وزيدٌ أفضلُ من عمرو). إذا عُرِف ذلك فابتداءُ الغاية قد يكون في المكان وقد يكونُ في الزمان فاستعمالها في ابتداء الغاية قد يكون في المكان وقد يكونُ في الزمان

---

(١) غافر/٢١ (٢) التوبة/٢٩

(٣) شرح التسهيل ١٣٠/٣

(٤) لم يعز البيت لقائل معيَّن. أبو دَخْتَنوس: كنية لقيط بن زرارة، وكان سمَّى ابنته باسم بنت كسرى. مألكة: رسالة. يعتذر الشاعر من الممدوح عما يكون قد بلغه على لسانه من كذب. والشاهد في البيت مجيء (مِن) حرف الجر محذوف النون في قوله: (مِلْكذبِ) والأصل: من الكذب. الخصائص ٣١١/١، ابن يعيش ٣٥/٨ و١٠٠/٩، لسان العرب: ألك ... وورد في النسخ: (دخشوش) وهو خطأ.

فاستعمالها في ابتداء غاية المكان مُجمَع عليه كما تقدَّم تمثيلُه، وكقوله تعالى: ﴿مِـن المَسْجِدِ الحرامِ إلى المسجدِ الأَقْصى﴾(١)، ﴿كماءٍ أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السـماءِ﴾(٢)، ونظائره كثيرة. واستعمالها في ابتداء غاية الزمان مِمَّا اختص بإجازته الكوفيون،(٣) ووافقهم على ذلك(الأخفش)من البصريين،كالمكان. قال شيخنا أبو عبد اللَّه بن مالك: وهو الصحيح لصحة السماعِ والقياس(٤)، أما السَّماعُ فقوله تعالى: ﴿مِـن أوَّلِ يـومٍ أحقُّ أَنْ تَقُومَ فيه﴾(٥) وقوله تعالى: ﴿إذا نُودِيَ لِلصلاةِ من يـومِ الجُمُعـةِ﴾(٦)، وقولُ النبيِّ صلَّى اللَّه عليه وسلَّم: (مَثَلُكُم ومثلُ اليَهودِ والنصارى كرجلٍ استعمل عُمَّالاً، فقال: من يعملُ لي إلى نصـف النهـار علـى قـيراطٍ قـيراطٍ؟ فعملـت اليهود، ثم قال: من يعملُ لي من نصف النهار إلى صلاةِ العصرِ على قيراطٍ قيراطٍ؟ فعملت النصارى من نصف النهـار إلـى صـلاة العصـر علـى قـيراطٍ قيراطٍ. ثم قال: من يعملُ لي من صـلاةِ العصـرِ إلـى غـروبِ الشـمس علـى قيراطين قـيراطين؟ ألاَ فـأنتم الذيـن تعملـون مـن صـلاة العصـر إلـى مغرب الشمس، ألا لكـم أجرُكـم مرَّتيـن)(٧)، وقولـه صلـى اللَّـه عليـه وسلَّم: (أَرَأَيْتُـم ليلتَكم هذه فإنَّ على رأس مئةِ سنةٍ منها...)(٨)، وقولُ (أنس) رضـي اللَّـه عنـه: "فمُطِرْنا من جُمُعةٍ إلـى جُمُعـةٍ"(٩) وفـي لفظ: "مـن سَبْتٍ إلـى سَبْت"،وقـولُ عائشـة

---

(١) الإسراء/١ (٢) الكهف/٤٥

(٣) الإنصاف/٣٧٠

(٤) ابن مالك ـ شواهد التوضيح والتصحيح/١٢٩

(٥) التوبة/١٠٨ ﴿لمسجدٌ أُسِّـس علـى التقـوى....﴾.

(٦) الجمعة/٩

(٧) أخرجه البخاري في: كتاب الأنبياء/٦٠ وباب ما ذكر عن بني اسرائيل/٥٠

(٨) أخرجه البخاري في كتاب العلم/٣ وباب السمر في العلم/٤١.

(٩) أخرجه البخاري في كتاب الاستسقاء/١٠وباب الدعاء إذا تقطعت السبل من كثرة المطر/١٠.

رضي اللّه عنها: "فلم يجلس عندي من يومِ قيلَ فيَّ ما قيـل"(١)، وقـولُ (أنـس): "فلم أزل أحبُّ الدُّباءَ من يومَئذٍ"(٢) روى ذلك كله البخاريُّ فـي صحيحـه. ومـن الشـواهد الشعرية قولُ (النابغة) يصف سيوفاً:

تُخُـيِّرْنَ من أزمـانِ يـومِ حليمةٍ   إلى اليوم قد جُرِّبْنَ كلَّ التجاربِ(٣)

وقولُ الآخر://   ١٦٣/أ

وكـلُّ حُسـامٍ أخْلَصَتْه قُيُـونُه   تُخُيِّـرْنَ من أزمانِ عادٍ وجُرهُمِ(٤)

وقولُ الآخر:

من الآنَ قد أزْمَعْتُ حِلْماً فلن أرى   أغـازلُ خَـوْداً أو أذوقُ مُـداما(٥)

وقولُ الآخر:

أَلِفْتُ الهوى من حينِ أُلْفيتُ يافعاً   إلى الآنِ مَمْنُـوّاً بـواشٍ وعاذلِ(٦)

وقولُ الآخر:

مازلتُ مـن يومِ بِنْتُـم والهـاً دنِفـاً   ذا لوعـةٍ عيشُ مَنْ يُبْلى بها عَجَبُ(٧)

---

(١) أخرجه البخاري في: كتاب الشهادات/٥٢ وباب تعديل النساء النساء بعضهن بعضاً/١٥.

(٢) أخرجه البخاري في:كتاب الأطعمة/٧٠ وباب من ناول أو قدَّم إلى صاحبه على المائدة شيئاً/٣٨.

(٣) يوم حليمة: من أيام العرب كان بين الغساسنة والمناذرة، والشاهد فيه مجيء (مِن) لابتداء غاية الزمان في قوله (من أزمانِ يوم حليمة). ديوان النابغة الذبياني/٦، شرح ابن يعيش ١٢٨/٥، مغني اللبيب/٣١٩...

(٤) نسب لجبل بن جوال. القيون: ج قين وهو الحدَّاد. أخلصته: اختارته. والشاهد فيه مجيء مِن لابتداء غاية الزمان في قوله: (تخيرن من أزمانِ عادٍ..).

(٥) نسب لبعض الطائيين، والشاهد فيه مجيء (من) لابتداء غاية الزمان في قوله (من الآن قد ازمعت..). شواهد التوضيح والتصحيح/١٣٢، شرح التسهيل ١٣٣/٣ .

(٦) لم ينسب لقائل معيَّن. أُلفيت: وُجِدْتُ. مَمْنُوّاً: مقدَّراً عليَّ، من قولهم منَى اللّهُ الشيءَ: قدَّره. والشاهد فيه مجيء (من) لابتداء غاية الزمان في قوله (من حينِ ألفيت). شواهد التوضيح والتصحيح ١٣٢، شرح التسهيل ١٣٣/٣.

(٧) لم ينسب لقائل معيَّن. بنتم: بعدتم. الواله: من ذهب عقله. دنِف: مريض. اللوعة: الحرقة. والشاهد فيه مجيء (من) الجارة لابتداء غاية الزمان في قوله (ما زلت من يوم بنتم). وهذه=

وقولُ الآخر:

لمن الديارُ بقُنَّـةِ الحِجْـرِ أقْـوَيْنَ من حِجَـجٍ ومن دَهْـرِ(١)

وقول الآخر:

مِن الصُّبحِ حتى تَطْلُعَ الشمسُ لا ترى من القومِ إلا خارجياً مسـوَّما(٢)

وأما القياسُ فهو أن الزمانَ أحدُ الظرفَيْن، فجاز دخولُها عليه كالمكان. ولسيبويه في هذه المسألة قولان:

أحدهما: أنها مختصة بالدخول على ظرف المكان، وهو المشهور عنه.

والثاني: جواز دخولها على الظرفين المكانيّ والزمانيّ، فقال في باب (ما يُضمر فيه الفعل المستعملُ إظهارُه بعد حرف): "ومن ذلك قول العرب: (من لدُ شَوْلاً فإلى إتْلائها). نصبَ لأنه أراد زماناً،والشول لا يكون زماناً ولا مكاناً، فيجوز فيها الجر، كقولك: من لدُ صلاة العصر إلى وقت كذا وكذا ..... فلمَّا أراد الزمان حملَ الشول على شيءٍ، يَحْسُن أن يكون زماناً إذا عمِل في الشول .... كأنك قلت: من لدُ كانت شولاً، هذا نصُّه".(٣)

الثاني من معاني (من)، أن تكون مبيِّنةً للجنس. كقوله تعالى: ﴿**فاجْتَنِبوا**

=الشواهد الأربعة الأخيرة كلها مما احتج به ابن مالك شيخ البعلي. ولا نجدها عند غيره. شواهد التوضيح والتصحيح/١٣٢، شرح التسهيل ١٢٣/٣.

(١) قائله زهير بن أبي سلمى. القُنة: أعلى الجبل. الحِجْر: مساكن ثمود البائدة عند وادي القرى من ناحية الشام. أقوين: أقفرن. الحِجج: السنون. الدهر: الأبد الممتد. والشاهد فيه مجيء (مِن) الجارة لابتداء غاية الزمان في قوله (أقوين من حجج..). الإنصاف/٣٧١، شرح ابن يعيش ٩٣/٤، ديوان زهير/٥٨٦ ...

(٢) قائله الحصين بن الحمام المري. مسوَّم: مُعلَّم بعلامة تميزه في الحرب لشجاعته. والشاهد فيه مجيء (مِن) لابتداء غاية الزمان في قوله: (من الصبح حتى تطلع الشمسُ). الأغاني ١٢٠/١٢، أمالي الشجري ٢٥٣/٢، المقرَّب/٤٢ .

(٣) سيبويه ٢٦٤/١-٢٦٥. وهذا نصه تقريباً، لأن ثمة عبارات ناقصة أشرنا إلى مكانها بنقاط.

﴿الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثانِ﴾(١) وقولِه تعالى: ﴿أوَلم ينظروا إلى ملكوتِ السماوات والأرضِ وما خَلَقَ اللّه من شيءٍ﴾(٢)، وتعرف المبيِّنة بأن يصلح في موضعها (الذي هو كذا)، فتقول في الآية: الذي هو الأوثان.

الثالث: أن تكون للتبعيض. وتُعرف بأن يَحْسُنَ في مكانها (بعضٌ) مضافٌ إلى المبعَّض، كقوله تعالى: ﴿ومِنَ الناسِ من يقولُ﴾(٣) أي: بعض الناس يقول، ﴿ومنهم مَنْ عاهَدَ اللّهَ﴾(٤)، أي: بعضُهم عاهَدَ اللّه. (فمِن) المتعلقة بأفعل التفضيل للتبعيض عند (سيبويه)(٥) ولابتداء الغاية عند (المبرد).(٦)

الرابع: أن تكون للتعليل، كقوله تعالى: ﴿من أَجْلِ ذلك كَتَبْنا على بني إسرائيل﴾(٧) وقولِه تعالى: ﴿مِمَّا خطيئاتِهم أُغْرِقوا﴾(٨)، وعلامتُها أن تقدَّر (بسبب كذا)، كأنه قال في الآية ـ واللّه أعلم ـ بسبب خطاياهم أغرقوا.

الخامس: أن تكون دالة على البَدَل، كقوله تعالى: ﴿ولو نَشاءُ لجعَلْنا منكم ملائكةً في الأرض﴾(٩) أي: بَدَلكم، وقولِه تعالى: ﴿أَرضِيتُم بالحياة الدنيا من الآخرةِ﴾(١٠)، أي: بَدَل الآخرة، وقول// الراجز: ١٦٣/ب

جاريةٌ لم تأكلِ المُرَقَّقا ولم تَذُقْ من البُقُولِ الفُستُقا(١١)(١٢)

السادس: أن تكون لانتهاء الغاية، بمعنى (إلى). ذكره (ابن السراج) فقال:

---

(١) الحج/٣٠ (٢) الأعراف/١٨٥ (٣) البقرة/٨ (٤) التوبة/٧٥

(٥) سيبويه ٤/٢٢٥

(٦) المقتضب ١/١٨٢

(٧) المائدة/٣٢ (٨) نوح/٢٥ (٩) الزخرف/٦٠ (١٠) التوبة/٣٨

(١١) على هامش الأصل: (الفستق: فارسيٌّ معرَّب قاله الجواليقي).

(١٢) قائله أبو نخيلة الراجز. المرقّق: الخبز الرقيق. يصفها بأنه بدوية لا تعرف إلا العيشة الخشنة. والشاهد فيه مجيء (من) الجارة بمعنى (بدل). وللبيت رواية أخرى في الصحاح هي: (من النقول). فتكون من للتبعيض. الشعر والشعراء/٨٥، العقد الفريد/٣٦٦ .

"تكون لابتداء غاية الفعل من الفاعل كما مرَّ، ولانتهاءِ غاية الفعلِ من المفعول، كقولك: (نظرتُ من داري إلى الهلال من خللِ السحابِ)،(فمن الدار) مكانُ الفاعل، و(من خلل) مكان المفعول"(١). وقال الجمهور: (من داري) حالٌ من الفاعل و(من خلل) حالٌ من المفعول. فأما قوله تعالى: ﴿وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّماءِ مِن جِبالٍ فيها من بَرَدٍ﴾(٢) (فمن) الأولى لابتداء الغاية، لأنها مع مكان، والثانية للتبعيض لأنها يَحْسُن موضعَها (بعضُ)، والثالثة للتبيين لأنه يحسنُ مكانها (الذي هو).

السابع: أن تكون زائدةً. ولزيادتها شرطان:

أحدهما: أن يكون قبلها نفيٌ كقوله تعالى: ﴿ما مِن إلهٍ إلا اللَّهُ﴾(٣) أو استفهامٌ (بهل) كقوله تعالى: ﴿هل من خالقٍ غيرُ اللَّه﴾(٤)، أو (نهيٌ)، كقولك: (لا يقُمْ من أحدٍ ولا تضربْ من أحدٍ).

الشرط الثاني: أن يكون المجرور بها نكرة، كالأمثلة المذكورة. وروي عن (الأخفش) زيادتُها مطلقاً(٥) مستدلاً بقوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لكم من ذنوبكم﴾(٦)،ووجه التمسُّك بها أنه جاء في الآية الأخرى: ﴿إن اللَّه يغفرُ الذنوبَ جميعاً﴾(٧)، وجاء: ﴿يَغْفِرْ لكم ذنوبَكم﴾(٨) فإنْ لم تُحمل على الزيادة لزم التعارض. ومن الشواهد الشعرية قول الشاعر:

وكنت أرَى كالموتِ من بَيْنِ ساعةٍ ... فكيف بِبينٍ كان موعدَه الحشرُ(٩)

---

(١) الأصول في النحو لابن السراج ٤٠٩/١٠، ٤١١. بالمعنى

(٢) النور/٤٣ (٣) ص/٦٥ (٤) فاطر/٣

(٥) معاني القرآن للأخفش/٩٩ قال: "فإن قلت: إنما يكون هذا في النفي والاستفهام، فقد جاء في غير ذلك".

(٦) الأحقاف/٣١ ﴿يا قومنا أجيبوا داعي اللَّه وآمنوا به .....﴾.

(٧) الزمر/٥٣ (٨) الأحزاب/٧١

(٩) قائله سَلَمة بن يزيد بن مجمِّع الجعفي. البين: البعد، أي كان يرى بُعْدَها ساعةً كالموتِ فما =

وقولُ الآخر:

يظـلُّ به الحـرباء يَمْثُل قائمـاً ويُكْثَـر فيـه من حنينِ الأباعرِ(١)

أراد في البيت الأول: وكنت أرى بَيْنَ ساعةٍ كالموت، وفي البيت الثاني: ويُكْثَر فيه حنينُ الأباعر. ويمكن الجوابَ بأن قوله تعالى ﴿**يغفرْ لكم من ذنوبِكم**﴾، وردت في قوم نوحٍ صلى اللَّه عليه وسلَّم، فيجوز أن يكون قوم نوح مِمَّن يُغفر لهم البعض، وقولَه تعالى ﴿**يغفرُ الذنوبَ جميعاً**﴾ لهذه الأمَّة، تفضيلاً لهم على غيرهم من الأمم، وبهذا يندفع التناقض،وبتقدير حَمْلِ الآيتين على أمة واحدة، يجوز أن يُغْفَر لبعضهم البعضُ، ولبعضِهم الكلُّ لأمرٍ يقتضي ذلك من البعض دون البعض، وروي أيضاً مثلُ هذا المذهب عن الكسائي(٢) رحمه اللَّه تعالى وإيانا.

وإذ قد تقرر ذلك، فقد ذكر الإمام (أبو الحسن بن عصفور) أنها تزاد لاستغراق الجنس، كقولك: (ما جاءني من رجلٍ)، أو لتأكيدِ استغراقه، نحو قولك: (ما جاءني من أحدٍ)، وقد جاءت لمعان أخر يطولُ//بذكرها الكتاب. واللَّه أعلم. ١٦٤/أ

الرابع من حروف الجر **(إلى)**. قال (سيبويه): ألف (إلى وعلى) منقلبتان عن واوين، ولو سُمِّيَ به رجلٌ قيل في تثنيته: (إلَوان وعلَوان)(٣)، وإذا اتصل به المضمر قلبته (ياءً) فقلت: (إليكَ وعليك)، وبعض العرب يتركه على حاله فيقول:

= حاله بعد موتها. والشاهد في البيت مجيء (من) الجارة زائدة في قوله: (أرى كالموت من بَيْنِ ساعة). وأرى أن البيت يحتمل توجيهاً آخر دون تقدير الزيادة. شواهد التوضيح/١٢٧، العيني ٢٧٣/٣، الهمع ٣٥/٢ .

(١) لم أعثر على قائله. والبيت في صفة يوم حار. والشاهد فيه مجيء (مِن) الجارة زائدة في قوله: (ويكثر فيه من حنين). أي يكثر فيه حنينُ. شواهد التوضيح والتصحيح/١٢٧ وفيه: (ويُكثِر فيه من حنين الأباعر). شرح التسهيل ١٣٩/٣، شرح الكافية الشافية ٧٩٨/٢ . بإعادة الضمير في يكثر إلى الحرباء. ولم يتبيَّن لي وجه ما ذهب إليه.

(٢) مغني اللبيب ٣٢٥. وفيه أن الكسائي خرَّج على تقدير زيادتها في غير النهي والنفي قولَه صلَّى اللَّه عليه وسلم: "إن من أشدَّ الناس عذاباً يوم القيامة المصوِّرون".

(٣) سيبويه ٣٨٧/٣. ونصه: "ولو جعلت (على) اسماً ثم ثنيت لقلت: علَوان"

(إلاك وعلاك)، ولا خلاف في سلامتها مع الظاهر.

وتردُ لمعانٍ أيضاً:

أحدها: انتهاء الغاية، وأكثر استعمالها في انتهاء الغاية، ولهذا قال الجرجاني رحمه اللَّه: "وأصله انتهاءُ الغاية". وتكون لانتهاء الغاية في الزمان والمكان، نحو: سرْتُ من الكوفة إلى البصرة، ومن أول النهار إلى آخره، وفي حديث افتتاح الصلاة: ﴿**إنَّا بِكَ وإليك**﴾(١) أي: أنت غايتي. وتشاركها اللام، وقد تقدَّم كونها لانتهاء الغاية، وتشاركها أيضاً (حتى)، إلاَّ أن (إلى) أعمُّ منها، لأنها تجرُّ الظاهر والمضمر، بخلاف (حتى)، وتقول: قمت إلى زيد، ولا تقول: قُمْتُ حتى زيد.

الثاني: أن تكون بمعنى (مع)، كقوله تعالى: ﴿**وأَيْدِيَكم إلى المرافقِ**﴾(٢)، ﴿**وأَرْجُلِكم إلى الكَعْبين**﴾(٣)، وقولِه تعالى: ﴿**ولا تأكُوا أموالَهم إلى أموالِكم**﴾(٤) أي: معها، وقولِه تعالى: ﴿**مَنْ أَنْصاري إلى اللَّه**﴾(٥)، أي: معه.

الثالث: أن تكون بمعنى (عند)، أنشد (الجوهري) مستشهداً على ذلك قولَ الشاعر:

أم لا سبيلَ إلى الشباب وذكرُه ... أشهى إليَّ من الرَّحيق السَّلْسَلِ(٦)

وقولَ (الراعي):

ثَقَالٌ إذا رادَ النساءُ حييَّةٌ ... صناعٌ فقد سادت إليَّ الغوانيا(٧)

---

(١) مسند ابن حنبل ٣/٢، ٢٨، ٣٤.

(٢) المائدة/٦ (٣) المائدة/٦ (٤) النساء/٢ (٥) الصف/١٤

(٦) قائله أبو كبير الهذلي. والشاهد فيه مجيء إلى بمعنى (عند) في قوله: (أشهى إليَّ من الرحيق). ديوان الهذليين ٨٩/٢، مغني اللبيب/٨٥، الهمع ٢٠/٢

(٧) قائله الراعي النميري. ثَقال: مكفال، رزان. صناع: ماهرة اليد. رادَ النساءُ: أكثرن من الطواف على بيوت جاراتهنَّ. يصفها بعضها بالرزانة والحياء والمهارة. والشاهد فيه مجيء (إلى بمعنى) (عند) في قوله (سادت إليَّ الغوانيا) أي سادت عندي. ويروى: يُقال إذا راد النساءُ خريدة... ديوان الراعي النميري/٢٨٢، المخصص ٦٦/٤ .

أي: عندي، في البيتين، وترد لمعانٍ أخر. والله أعلم.

الخامس من حروف الجر **(في)**. وترد لمعانٍ أيضاً:

أحدها: الظرفيَّة، وأكثر استعمالها فيها، وهذا معنى قوله "وأصله الوعاء نحو: زيدٌ في الدار". والظرفية على ضربين: حقيقيَّة ومجازية، فالحقيقيَّةُ كما مثَّل به من قوله: "زيد في الدار"،و(الطردُ في الميدان).والمجازية،نحو: (نظر في الكتاب وسعى في الحاجة،وفلان ينظر في العلم).ووجه التجوُّز أنه لما قصر نظره على العلم والكتاب والسعي على الحاجة وقيَّده به، صار كالوعاء الجامع الحاضر لما فيه، وكذا قولهم: (أنا في حاجتِك) ظرفيةٌ مجازية، لأنه لمَّا صرف همَّته وعنايته إليها، صارت كأنها مشتملة عليه بغلبتها على همته وقلبه. ومن المجاز أيضاً قولهم: (فلانٌ في عُنفوان الشباب)، فإن الشباب مشتملٌ على الإنسان كاشتمال الظرف على المظروف.

الثاني: أن تكون للتعليل، كقوله تعالى: ﴿**لولا كتابٌ من اللّه سبق لمسَّكم فيما أخَذْتم**﴾[1]، أي: بسببه، وقولِ النبيِّ صلى اللّه عليه وسلَّم: ﴿**دخلت امرأةٌ النار في هِرَّةٍ رَبَطَتْها**﴾[2] أي: بسبب//ربطِها، رواه (البخاري)، وقوله صلَّى اللَّه عليه وسلَّم: (**في النفسِ الدِّيَةُ وفي الأنفِ إذا أوعب جدعُه الدِّيَةُ، وفي اللِّسانِ الديةُ، وفي الشفتَيْن الدية**)[3] وذكر باقي الحديث، و(في) مكررةٌ فيه فوق خمس عشرة مرَّة، رواه النسائي)، أي: بسبب كذا.

١٦٤/ب

الثالث: أن تكون بمعنى (إلى) كقوله تعالى: ﴿**ردُّوا أَيْديَهم في أَفْواهِهِم**﴾[4] ذكره غير واحدٍ ممن فسَّر وأعرب.

الرابع: أن تكون بمعنى (مع)، كقولهم: (لفلانٍ عقلٌ في حلم) أي: مع حلم.

---

(١) الأنفال/٦٨

(٢) سبق تخريج الحديث في ص ٣٧٣ .

(٣) ابن حنبل ٢/٢٢٤، سنن الدارمي: ديات/١٢، ١٨

(٤) ابراهيم/٩

الخامس: أن تكون بمعنى (على)، كقوله تعالى: ﴿ولأُصلِّبَنَّكم في جذوعِ النخلِ﴾(١)، أي: عليها، ذكر ذلك غير واحدٍ، ونظائره قليلة. وقد وردت بمعنى آخر.(٢) والله أعلم.

(رُبَّ) الجارَّة

قال رحمه الله: "و(رُبَّ) للتقليل، نحو: (ربَّ رجلٍ رأيْتُه)، وتُضْمَر بعد الواو، كقولِ (رؤبة): "وقاتمِ الأعماقِ خاوي المُخْتَرَقْ"(٣)(٤)

الشرح:

السادس من حروف الجر (ربَّ). والكلام عليها من أربعة أوجه:

أحدها: هل هي حرفٌ أو اسمٌ، فالمشهور أنها حرفٌ، وحكى (أبو البقاء) عن الكوفيين أنها اسمٌ(٥)، لأنه يصح الإخبارُ عنها، قال بعضهم: (ربَّ قتلٍ عارُ)(٦)، ولأنها تدلُّ على معنى في نفسها، وهو العدد القليل، كما أنَّ (كَمْ) تدلُّ على العدد الكثير، ولأنَّه قد تُصُرِّف فيها بالتغيير والحذف وزيادة التاء، وليس ذلك

---

(١) طه/٧١

(٢) بل وردت بخمسة معان أخرى. ينظر مغني اللبيب: ١٦٨-١٧٠.

(٣) قائله رؤبة بن العجاج. القاتم: المغبر. الأعماق: النواحي، المخترق: المتَّسع. يصف جوف فلاة سحيق. والشاهد فيه إضمار (ربَّ) بعد الواو، وذلك في قوله: (وقاتمِ الأعماقِ). سيبويه ٤/٢١٠، ديوان رؤبة/١٠٤، والخصائص ١/٢٢٨...

(٤) أورد البعلي بعدها نص جمل الجرجاني المتعلق بحتى الجارة. ثم عاد وكررها بعد الانتهاء من بحث (ربَّ). لذا آثرنا إسقاطها من هنا.

(٥) الإنصاف/٨٣٢ .

(٦) في حاشية (أ): "أوله:

إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن ... عاراً عليك وربَّ قتل عار"

ولعل هذا الشرح من الناسخ، أو قارئٍ للكتاب.

للحروف، ولأنَّ لها صدرَ الكلام، وحرفُ الجر لا يختص بصدر الكلام، فثبت بذلك أنها اسمٌ. والصحيحُ أنها حرفٌ لعدمِ دخولها في حدِّ الاسمِ، ولأنها تُكَفُّ (بما) ولا يكفُّ (بما) من الأسماء إلا الظروف، كقول الشاعر:

أعَلاقةً أمَّ الوليد بعدما أفنانُ رأسِكِ كالثَّغامِ المُخْلِسِ(١)

وليست (ربَّ) عندهم ظرفاً، فتعيَّن كونها حرفاً. وأمَّا الإخبارُ عنها فممنوع، و(عارُ)(٢) خبر مبتدأ محذوف، أي: (هو عارُ)، وأمَّا كونُها تدلُّ على معنى في نفسها فممنوعٌ أيضاً، فإن معناها إنما يتعلق بالاسم الواقع بعدها، وأما التصرفُ فممنوعٌ أيضاً، وإنما فيها لغات، وبتقدير التسليم فلا يدلُّ ذلك على الاسميَّة بدليلِ (لعلَّ)، فإن فيها عشرَ لغات، وقالوا في (سوف): سَوْ، وهما حرفان بالاتفاق. // وأما اختصاصها بصدرِ الكلام، فلأنها للتقليل، وهو في معنى النفي،وقد وقع القليل بمعنى النفي في قولهم: (قلَّ رجلٌ يقولُ ذلك)، أي: ما رجلٌ يقول: فهي على هذا المعنى بمنزلة (ما)، و(ما) لها صدر الكلام. واللَّه أعلم. ١٦٥/أ

الوجه الثاني: في لغاتها. وهي عشر: أربعٌ مشدَّدة الباء مبنيَّة على الفتح (رُبَّ ورَبَّ) بضم الراء وفتحها، وبالتاء فيهما (رُبَّةَ ورَبَّة)، وستٌّ مخفَّفةٌ: الأربع المشددات مخفَّفات (ورُبْ ورُبُ) بضم الراء مع سكون الباء، وضمِّها مخففة. وقد نظمها شيخنا الإمام أبو عبد اللَّه ابن مالك رحمه اللَّه في بيت فقال:

ورُبَّ رُبَّةَ رَبَّتْ رُبَّ رُبْ رُبُ مع تخفيضِ الأربع تقليلٌ بها حصلا(٣)

الوجه الثالث: في معناها. ومعناها التقليلُ لِما تدخل عليه عند جماهير

---

(١) قائله المرار الأسدي. أفنان الرأس: خصل الشعر، الثغام: نبت إذا يبس صار أبيض. المخلس: ما اختلط فيه السواد بالبياض. والشاهد فيه كفُّ (ما) الظرف (بعد) عن العمل في قوله: (بعدما أفنانُ رأسكِ كالثغام). ويريد المصنف أن يقيس حرفية (ربَّ) على ظرفية (بعد) بكف (ما) لهما، لأنها لا تكف الأسماء. سيبويه ١١٦/١، شرح ابن يعيش ١٣١/٨، خزانة الأدب ٤٩٣/٤....

(٢) (عار) من قوله في نص الجمل (ربَّ قتلِ عارُ). في الصفحة السابقة.

(٣) لم أعثر على هذا النظم لابن مالك، في شرح الكافية الشافية له ولا في مثلث الكلام.

النحويين كالخليل ويونس وعيسى بن عمر وأبي زيد الأنصاري وأبي عمرو ابن العلاء والأخفش والمازني والجرمي والمبرد وابن السراج والزجاج والفارسي والرماني وابن جني والسيرافي، وكذلك جلّة الكوفيين كالكسائي والفراء ومعاذ وابن سعدان وهشام. والذي يدلُّ على أن (سيبويه) يعتقد أنها للتقليل أنه إذا أراد أن يحكي شيئاً قليلاً شاذاً قال: (وربَّ شيءٍ هكذا)، يعني أنه قليل نادرٌ. وذكر صاحب (العين) أنها للتكثير، وهو اختيار شيخنا أبي عبد اللّه بن مالك، قال في كتاب التسهيل: "وهي - يعني ربَّ - حرف تكثير وفاقاً لسيبويه، والتقليل بها نادر"(١)، فأما نصُّ سيبويه فقوله في باب (كم): "واعلم أنَّ (كم) في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه ربَّ، لأن المعنى واحدٌ، إلاّ أنَّ (كم) اسم، و(ربَّ) غير اسم، بمنزلة (مِن)"(٢) فجعل معنى (ربَّ) ومعنى (كم) الخبرية واحداً، ولا خلافَ أن معنى (كم) التكثير. والصحيح ما عليه الجمهور من أنها للتقليل بدليل أنَّ أكثر استعمالها التقليل في كلام العرب، وكلام العلماء في استعمالهم. والتقليل على ضربين:

أحدهما: تقليل الشيء في نفسه، وهو الأكثر، كقول الشاعر:

ألا ربَّ مولودٍ وليس له أبٌ ... وذي ولدٍ لم يلْدَه أبَوان(٣)

يعني بالمولود (عيسى) وبالوالد (آدم) صلّى اللّه عليهما وسلّم.

والثاني: تقليل نظيره، وذلك في المباهاة والافتخار كما أنشد (أبو الحسن بن عصفور) من قول الشاعر:

فيا رُبَّ يومٍ قد لهوْتُ وليلةٍ ... بآنسةٍ كأنها خطٌّ تِمثال(٤)

---

(١) شرح التسهيل ٣/١٧٤.

(٢) سيبويه ٢/١٦١.

(٣) ينسب لرجل من أزد السراة أو لعمرو الجنبي. يلْدَه، أصلها يلِدْه. سكّن اللام لضرورة الشعر فالتقى ساكنان فحرك آخره بحركة أقرب متحرك إليه وهو الفتح. والشاهد مجيء (ربَّ) بمعنى التقليل، في قوله: (ألا ربَّ مولودٍ). الخصائص ٢/٢٣٣، شرح ابن يعيش ٤/٢٨، خزانة الأدب ١/٣٩٧ ...

(٤) قائله امرؤ القيس. الآنسة: ذات الأنس من غير ريبة. التمثال: الصورة، الخط: النقش. =

ولم يرد تقليل يومٍ وليلة،وإنما أراد تقليل نظيرهما لغيره. فإن قلت: فما تصنع بنص (سيبويه)، وهو إمام البصريين وإمامُ هذه الصناعة على الإطلاق؟ فالجواب أن سيبويه رحمه الله// لم ينص على أن (ربَّ) للتكثير، بل قال: المعنى واحدٌ، وقد /١٦٥ فسَّر (أبو علي) رحمه اللّه هذا الموضع فقال: "إن معنى (كم) كمعنى (ربَّ) لأنها تشارك (ربَّ) في أنهما يقعان صدراً وأنهما لا يدخلان إلا على نكرة، وأن الاسم المنكر بعدها يدلُّ على أكثر من واحدٍ"(١). وكذلك قال (ابن درستويه) في شرح هذا الموضع. ولا يبعد أن يُطلق اللفظ العام ويراد به الخصوص، كما في عمومات الكتاب والسنة، وإن كان قول سيبويه (المعنى واحدٌ) ظاهراً في أنَّ (ربَّ) للتكثير، لكنا احتجنا إلى التأويل،والتأويلُ صرفُ اللفظ عن ظاهره بدليل.واللّه أعلم.

إذا تقرَّر أنها للتقليل فقد تستعمل للتكثير مجازاً، ولا يخرجها ذلك عن كونها للتقليل. وقد جاءت للتكثير نثراً ونظماً، أما النثر فقول اللّه عز وجل: ﴿**رُبَّما يَوَدُّ الذين كَفَرُوا لَوْ كانُوا مُسْلمين**﴾(٢)، وقولُ النبيِّ صلى اللّه عليه وسلَّم: ﴿**يا ربَّ كاسيةٍ في الدنيا عاريةٌ يومَ القيامة**﴾.(٣) ليس المراد أن ذلك قليل، بل المراد أن الصنف المتصف بهذا من النساء كثير، ولذلك لو جعلت (كم) موضعها لحَسُن. وأما النظم فمنه قولُ (حسان) رضي اللّه عنه:

رُبَّ حِلْمٍ أضاعه عَدَمُ الما ... لِ وجهلٍ غطَّى عليه النَّعيمُ(٤)

وقول (ضابئ البرجمي):

= والشاهد فيه ورود (ربَّ) لمعنى تقليل النظير، في قوله: (فيا ربَّ يومٍ وليلةٍ). المقرب/٤٢، مغني اللبيب: ١٣٥ ديوان امرئ القيس/٢٩ ...

(١) المقتصد في شرح الإيضاح ٨٢٨/٢. قال الفارسي: "ومنها (رُبَّ)، وهي في التقليل نظير (كم) في التكثير".

(٢) الحجر/٢

(٣) أخرجه البخاري في كتاب التهجد/١٩وباب تحريض النبي (ص) على صلاة الليل والنوافل/٥.

(٤) معناه واضح والشاهد فيه مجيء (ربَّ) لمعنى التكثير مجازاً في قوله: (ربَّ حلم). ديوان حسان بن ثابت/٣٧٨، شواهد التوضيح والتصحيح/١٠٥ .

وربَّ أمـــورٍ لا تضَـيرُك ضيرةً　　　وللقلـب من مخشـاتِهن وَجيبُ(١)

فمجيئها في هذه المواضع للتكثير لا يخرجها عن أن تكون موضوعة للتقليل، ثم تستعمل في غيره مجازاً. ونظير ذلك (قد)، فإنها لتقليل المضارع، ثم استعملت للتكثير، كقول الشاعر:

أخـو ثقـةٍ لا تُهلِكُ الخمرُ مالَه　　　ولكنَّـه قـد يُهلكُ المالَ نائلُه(٢)

وكما يجيء الاستفهام على طريق التقرير، كقوله تعالى: ﴿أأنت قُلْتَ للناس﴾(٣) وكقول جرير:

ألَسْـتُم خيـرَ من ركبَ المطايا　　　وأنـدى العـالمينَ بُطـونَ راحِ(٤)

وكما أن الذم قد يستعمل في موضع المدح كقولهم: (أخزاه اللّه ما أشعره!) وقد يقال للأحمق: يا عاقل على سبيل الهزء، وذلك له نظائر كثيرة في كلامهم. واللّه أعلم.

الوجه الرابع: في خصائصها، وهي ست:

الأولى: لا يُجَرُّ (ربَّ) إلا النكرات، لأنها موضوعة لتقليل نوعٍ من جنس، وهذا المعنى لائق بالنكرة دون المعرفة، وحاصلٌ منها، فلو عُرِّف لوقع التعريف زيادةً ضائعة، وقال (أبو البقاء) إنما وجب أن يكون نكرة لأنه يخرج

---

(١) مخشاة: مخافة. لا تضير: لا تضر. وجيب خفقان واضطراب. والشاهد فيه مجيء (ربَّ) لمعنى التكثير مجازاً، وهي في الأصل للتقليل. شواهد التوضيح والتصحيح/١٠٥.

(٢) قائله طرفة بن العبد. النائل: العطاء. يمدح صاحبه بأنه كريم ينفق ماله على المحتاجين وليس على الشراب كما يفعل بعضهم. والشاهد فيه استعمال (قد) للتكثير مجازاً والأصل أنها للتقليل عند دخولها على المضارع، وذلك في قوله: (قد يُهلك المالَ نائلُه) ديوان طرفة/٤١، شواهد العيني ٤/٥١٠، التصحيح ١/٢٩٠ ...

(٣) المائدة/١١٦ ﴿...اتخذوني وأمِّي إلهين من دون اللّه﴾.

(٤) من قصيدة يمدح بها عبد الملك بن مروان. بطون راح: بطون الأكف. والشاهد فيه مجيء الاستفهام بمعنى التقرير في قوله: (ألستم خير من ركب المطايا). ويقيس المصنف ورود (ربَّ) للتكثير، على ورود الاستفهام للتقرير. فكلاهما على خلاف الأصل فيهما ديوان جرير/٩٨، الخصائص ٢/٤٦٣، شرح ابن يعيش ٨/١٢٣ .

مخرجَ التميـيز، والتمييز لا يكونُ إلا نكرةً، والنحويـون مجمعون علـى أنَّ (ربَّ) جـوابٌ لمـن قـال: ما رأيت رجـلاً عالمــاً! فتقـول: ربَّ رجـلٍ عالـمٍ، تريد: إني قد رأيْتُ، فضــارعت//حــرفَ النفي، وحـرف النفـي يليـها الواحد المنكور، ويراد بها الجماعة. فأمَّا دخولُها على المضمر في قولِ الشاعر، أنشده (ثعلب):

١٦٦/أ

واهٍ رَأَبْتُ وشـيكاً صدعَ أعظمِهِ وربَّــهُ عَطِـباً أنقـذتُ من عَطَبِه(١)

ونحـوه، فهـو عنـد البصريين مجهولٌ لا يعـودُ علـى ظـاهر، ثـم يلزمـه التميـيز لإبهامه، كالضمـير في: (نعم رجلاً)، ولا يكون هذا الضمير إلا مفرداً مذكّراً،ويكون مميـــزُه بحسـب قصـد المتكلم، كقولـك: (ربَّـهُ رجـلاً وربَّـه امـرأةً، وربَّــه رجليـن ورجـالاً، وربَّـه امرأتيـن ونسـاءً)، فيختلـف المميزُ ولا يختلـف الضمـير، هـذا هــو المشهور، وذكر (ابن الأنباري) رحمه اللَّه تعالى أن تطابقهما فـي التـأنيث والتثنيـة والجمع جائزٌ، وعند الكوفيين أنه راجع إلى مذكور تقديراً، كأنَّ قائلاً قـال: هـل من رجل كريم؟ فقيل له: ربَّه رجلاً، ولذلك ثنَّى وجمع وأنَّثَ على حسب مميِّزه، فيقـال: رُبَّها امرأةً، ورُبَّهما رجلين وامرأتين، ورُبَّهم رجالاً ورُبَّهُنَّ نسـاء، قـال الجرجـاني: لو كـان يعـود إلـى مخصـوص لوجـب أن يجوز: (رُبَّكَ رجـلاً وربَّ الرجلِ الـذي تعلم)،وكلاهما غير جائز.(٢)

الثانية: أن لها صدر الكلام، فيجب تقديمها على العامل فيها، وإنما وجب ذلـك لأنـها للتقليل، والتقليل قريبٌ مـن النفـي، لأن تقليـل الشـيء نفـيُ تكثـيره، والنفـيُ لـه صدر الكلام، وإذا وجب لها صدرُ الكـلام وجـب تـأخير الفعـل، وقيـل: إنمـا لزمـت الصدر لأنها لمَّا كان معناها التقليل، وكانت لا تعمـلُ إلاَّ فـي نكـرةٍ، صـارت مقابلـة لـ(كم) الخبرية ، فلزمت الصدر لذلـك، ولأنَّ معناهـا التقليـل، وهـو كـالنفي، والنفـيُ

---

(١) لم يعز البيـت لقـائل معيَّن. واهٍ: ضعيـف. رأبـت: أصلحـت. يشـير إلـى معونتـه المحتـاجين. والشاهد فيه دخول (ربَّ) على الضمير في قوله (رُبَّه عطبـاً). العينـي ٢٥٧/٣، شـرح الأشـموني ٤٠٧/٢.

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني ٨٣٣/٢ ـ بمعناه.

كالاستفهام، لأن الاستفهام ينقل الكلام عن الخبر إلى الاستخبار، والنفي ينقل الإثباتَ إلى النفي، ويشهد لذلك قولهم: (قلَّ من يقول ذلك إلاَّ زيدٌ)(١)، فلو لا أن التقليل في تقدير النفي لما دخلت (إلا) بعده.

الثالثة: أن الفعل المتعلقةَ به أكثر ما يجيءُ محذوفاً، كقول الأعشى:

ربَّ رَفْدٍ هَرَقْتُه ذلك اليو مَ وأسرى من معشرٍ أقيالِ(٢)

رِفْد ـ بكسر الراء وفتحها ـ الشيءُ المبذول والقَدحُ الكبير أيضاً، والأقيال: جمع (قيل)، وهو الملك، وأكثر ما أُطلق على ملوك (حِمْيَر)، (فهرقْتُه) صفة (لرفد)، و(من معشر) صفةٌ لأسرى، كأنه قال: ربَّ رفد مهراق ضمَمْتُه إلى أسرى. وإنما كثُر حذفُ الفعل مع (ربَّ) للعلم به، فهو بمنزلة العامل في الخبر إذا قلْتَ: (زيدٌ في الدار)، لكنه مع (ربَّ) قد يذكر توكيداً، كقولك: (ربَّ رجلٍ عالمٍ لقيْتُ).

الرابعة: أن//فعلَها يجب أن يكون ماضياً، لأنها لتقليل ما ثبت، قال (أبو العباس المبرد): "ربُّ تُنبيءُ عمّا وقعَتْ عليه أنَّه قد كان، وليس بالكثير"(٣). وربَّ وما عملت فيه نصبٌ(٤). فأما قوله تعالى: ﴿ربَّما يودُّ الذين كفروا﴾(٥) فقد وقع الفعل بعدها مستقبلاً، لكونه واقعاً لا محالة، فصار كأنه ماضٍ، ونظائر ذلك في القرآن كثيرةٌ، كقوله تعالى: ﴿ونادى أصحابُ الجنةِ﴾(٦)، ﴿ونادى أصحابُ الأعرافِ﴾(٧)، ﴿ونادى أصحابُ النارِ﴾(٨)، ﴿ونادَوْا يا مالكُ﴾(٩).

١٦٦/ب

---

(١) سيبويه ٢/٣١٤

(٢) الشاهد في البيت حذف الفعل المتعلقة به ربَّ في قوله: (ربَّ رفدٍ). شرح ابن يعيش ٢٨/٨، مغني اللبيب/٥٨٧، ديوان الأعشى/١٣...

(٣) المقتضب ٤/٢٨٩، قال: "فإنما معناه أن الشيء يقع ولكنه قليل".

(٤) أي: ربَّ ومعمولها المجرور لفظاً في محل نصب بالفعل المتعلقة به والمحذوف غالباً. كما في قولنا (ربَّ رجل عالمٍ لقيتُ).

(٥) الحِجْر/٢ (٦) الأعراف/٤٤ (٧) الأعراف/٤٨

(٨) الأعراف/٥٠ (٩) الزخرف/٧٧

وفي (ما) من (ربما) وجهان:

أحدهما: هي كافةٌ لرب، وسيأتي الكلامُ على ذلك، إن شاء اللَّه عز وجل.

والثاني: أنها نكرةٌ موصوفة: أي: ربَّ شيءٍ يودُّه الذين كفروا.

الخامسة: الجرُّ بها مضمرة. وأكثر ما أُضمرَتْ بعد الواو، وشواهده كثيرة جداً منها ما أنشده (الجرجاني) رحمه اللَّه من قول (رؤبة):

وقاتِمِ الأعمــاقِ خــاوي المخترقْ ... مُشْـتَبِهِ الأعــلام لمَّـــاعِ الخفَـقْ

يكــلُّ وفــدُ الريح من حيث انخرق(١)

وهي قصيدة طويلة نحو مئة وخمسين بيتاً. فأما (رؤبة)، فهو بالهمز، علمٌ منقول، و(الروبة) في اللغة: قطعة خشب يُشعبُ بها الإناء، قال (الجوهري): "ومنه سُمِّيَ رؤبة بن العجاج، وهو رؤبة بن عبد اللَّه بن رؤبة بن لبيد بن صخر بن كنيف بن عميرة بن حَيي بن ربيعة بن سعد بن مالك بن سعد بن زيد مناة بن تميم. و(العجَّاجُ) لقبٌ (لعبد اللَّه) وكان شاعراً أيضاً، ويقال: أشعرُ الناس العجَّاجان ، أي رُؤْبة وأبوه، ولُقِّب بالعجاج لقوله:

حتَّــى يعــجُّ ثَخَــناً من عَجْعَجــا(٢)

والقاتم، من القتام، والقتامُ: الغبرةُ إلى الحمرة، والأعماق: جمع عَمْق وعُمق - بفتح العين وضمِّها - ما بَعُدَ من أطراف المفاوز، والخاوي: الخالي، خَوِيَ بطنُ فلان: إذا لم يكن فيه شيءٌ، والمُخْتَرَق: المَمَرّ، والأعلام: الجبال يشبه بعضُها بعضاً، فتشتبه الهدايةُ بها، والخَفَق: مصدر خفَق البرقُ، إذا لمع، خَفْقاً، بسكون الفاء، وحرّكَهُ للضرورة، يريد أنه يلمع فيه السراب، أي: يضطرب، يريد: ربَّ بلدٍ قاتمِ الأعماق، ووَفْد الريح: أوَّلُها وما جاء منها، مثل (وَفْدُ القوم) وهو مَثَل، وانخرق: أي صار خَرْقاً، والخرق: الواسع من الأرض. ومن شواهد حذفِ (ربَّ) بعد الواو والجرِّ بها قولُ (امرئ القيس):

---

(١) سبق تخريج البيت في ص ٦١٣ .

(٢) العَجْعَجة: كثرة الصياح. الثخن: الغَلَبة. ديوان العجاج/٨١ .

وليلٍ كموجِ البحر أرخى سُدُولَه   علـيَّ بأنـواع الهمـومِ لِيبتلي (١)

فالجـرُّ (بربَّ) مقـدَّرةً، وذهب قومٌ إلى أن (الواو) هي الجارة، وليس بصحيح، لأن الجـرَّ بهـا قـد ثبتَ بعـد الفـاء وبل//، ولا قائل بأنهما الجارَّتان. وقد جاء الجرُّ بهـا ١٦٧/أ مجرَّدة من الجميع، فمثالُ الجر بها بعد الفاء قولُ (امرئ القيس):

فمثلِكِ حبـلى قد طرقْتُ ومرضعٍ   فألهَيْتُها عن ذي تمـائمَ مُحـْوِلِ(٢)

ومثالُ الجرِّ بها مضمرةً بعد (بل) قولُ الراجز:

بل بلــدٍ ملءُ الإكـــامِ قَتَمُـــه   لا يُشْـــتَرَى كَتَّـانُه وجَهْـــرَمُه(٣)

أي: بل ربَّ بلدٍ، ومثال الجر بها مضمرة دون الواو والفاء وبل قول الشاعر:

رســـمِ دارٍ وقـفْـتُ في طَلَلِـــه   كـدْتُ أقضـي الحيـاة من جَلَلِه(٤)

السادسة: جواز اتصال تاء التأنيث بها. فيقال: (رُبَّتْ)، كمـا زيـدَتْ فـي (ثُمَّ) فقيل: (ثُمَّـتْ)، وفـي (لا)، فقــالوا: (لات)، وفــي (حيــن)، فقــالوا: (تحيـن)، وفـي الآن، فقالوا: (تَلآن). فمن شواهد زيادتها مع (ربَّ)، ما أنشده (أبو الحسن علي بـن

---

(١) السدول: الأستار. والشاهد فيه حذف ربَّ بعد الـواو، وذلك قولـه: وليلٍ كمـوج البحـر، أي وربَّ ليلٍ.. ديوان امرئ القيس/٣٦، مغني اللبيب/٣٦١، التصريح ٢٢/٢.

(٢) الطَرق: الإتيان ليلاً، التميمة: الحجاب، مُحْوِل: أتمَّ الحـولَ مـن عمـره. وكلمـة (محـول) مـن الديوان، وردت في الأصل (مُغْيِل). وعُلق عليها على الهامش (مُغْوِل). والشاهد في البيت الجر بـربَّ المحذوفـة بعد الفـاء فـي قولـه: (فمثلك حبلـى). ديـوان امـرئ القيـس/٣١، المغنـــي/١٣٦، الهمع٣٦/٢ ...

(٣) قائله رؤبة بن العجاج. ويروى: ملء الفجاج. الإكام: مـا ارتفـع مـن الأرض. قتمـه: غبـارُه. الجَهْرَم: البساط. يصف نفسه بالقدرة على تحمل الأسفار عبر بلد هذه صفاته من القسوة. والشـاهد فيه الجر بربَّ المحذوفة بعد (بل) في قوله: ٠بل بلدٍ). وهذا دليل على أن الجر إنمـا هـو بـربَّ لا بالواو كما يذهب بض النحاة. ديوان رؤبة/١٥٠، الإنصاف ٥٢٩، المغني/١١٢

(٤) البيت لجميل بن معمر العذري. رسم الدار: أثرها، الطلل: مـا شـخص مـن آثـار الـدار. مـن جلله: من عظم أمره. والشاهد فيه الجر بـربَّ مضمـرة دون الـواو والفـاء فـي قولـه: (رسـمِ دارٍ) والأصل: (ربَّ رسمِ دارٍ). ديوانه/١٨٧، الإنصاف/٣٧٨، شرح ابن يعيش ٥٢/٨ ....

محمد الهروي) في كتاب (الذخائر)(١) من قول الشاعر:

يا صاحبا رُبَّتَ إنسانٍ حَسَنْ ... يَسْألُ عنك اليوم أو يَسأل عَن(٢)

وأنشد أيضاً قول (ابن أحمر):

ورُبَّتَ سائلٍ عنّي حفيٍّ ... أعارت(٣) عينُه أم لم تَعارا(٤)

أراد تعارن، فقلبَ النون الخفيفة ألفاً في الوقف. والله أعلم.

(حتى) الجارّة

قال رحمه الله تعالى: "و(حتى) كقوله تعالى: ﴿حتى مَطْلَعِ الفجرِ﴾(٥) وفيه ثلاثة أوجه: الجر بمعنى (إلى)، والعطفُ والابتداءُ، تقول: (أكلت السمكة حتى رأسِها)، أي: إلى رأسها، وحتى رأسَها أي: ورأسَها، وحتى رأسُها، على الابتداء، والتقدير: حتى رأسُها مأكولٌ، قال (جرير):

فما زالت القتلى تَمجُّ دماءَها ... بدجلةَ حتّى ماءُ دجلةَ أشْكَلُ(٦)

وتفيد في الأحوال كلها أنَّ ما بعدها غايةٌ ونهايةٌ ".

---

(١) أبو الحسن علي بن محمد الهروي: عالم في النحو، إمام في الأدب، كان مقيماًبمصر،له كتاب (الأزهية في الحروف)و(الذخائر في النحو). ولم يذكر السيوطي سنة وفاته. بغية الوعاة ٢/٢٠٥.

(٢) لم ينسب الرجز لقائل معيَّن. والشاهد فيه جواز اتصال تاء التأنيث (بربَّ) في قوله: (يا صاحبا رُبَّتَ إنسانٍ). نوادر أبي زيد/١٠٣، شرح ابن يعيش ٨/٣٢، خزانة الأدب ٣/٣٢٣ .

(٣) في الأصل والنسخ (أغارت .. أم لم تغارا) بالغين المعجمة. ومثلها (تغارن).

(٤) ينسب لعمرو بن أحمر الباهلي. عارت العين: عَورت، والقياس فيها تصحيح العين لكنَّها أُعلّت على غير قياس. والشاهد فيه هنا جواز دخول تاء التأنيث على (ربَّ) في قوله: (وربَّت سائل). ويستشهد في البيت على تصحيح العين سماعاً في بعض الأفعال. شرح ابن يعيش ١٠/٧٤، شرح الشافية/٣٥٣، حاشية ياسين ٢/٣٨٧. ويروى:

تسائل بابن أحمر من رآه ... أعارت عينه أم تعارا . فلا شاهد.

(٥) القدر/٥

(٦) تمج دماءَها: تقذفه، أشكل: أحمر إلى البياض. والشاهد في البيت مجيء (حتى) للابتداء في قوله: (حتى ماءُ دجلة أشكلُ). ديوان جرير/٤٥٧، شرح ابن يعيش ٨/١٨، المغني/١٢٨ .

الشـرح:

السابع من حروف الجر (حتى)، وهي حرفٌ بغير خلاف، وإن كانت قد تُمـال. ولها معانٍ:

أحدهـا: أن تكون بمعنـى (إلـى)، فتَجرُّ كما تَجُرُّ (إلـــى)، قـال اللّـه تعـالى: ﴿**لَيَسْجُنُنَّه حتَّى حينٍ**﴾(١)، وقال تعالى: ﴿**سـلامٌ هـي حتى مَطْلَعِ الفجرِ**﴾(٢) أي: إلى حين، وإلى مطلع الفجر. وحُكِيَ عن الكسائي أن الجرَّ (بإلى) مضمرة،وهو فاسد، لأن (إلى) لـو ظهـرت بعد (حتـى) لـم يكـن لهـا معنـى، لأن الـذي تفيـده مـن الانتهاء، قد استُفيد مــن (حتـى)، فـلا يجـوز تقديرهـا. وجعـل بعضهـم الجـر بمعنـى الغاية، وهو أضعف من مذهب الكسائي. وتفارق(٣) (إلى) في أشياء:

أحدها: أنه قد اختلف في دخول ما بعد (إلى) فيما قبلها، والأظهر أنه لا يدخل. وأمـا (حتـى) فـلا خــلافَ في دخـولِ ما بعـدها فيما قبلها، ولم أر أحداً من النحويين حكى//في ذلك خلافاً. إلا أن الجرجاني قال: "قد وقع في بعض الكتب ما يوهم الشكَّ ١٦٧/ب في دخول المجرور بحتى في الحكم، حتى ظنُّوا أن الرأسَ(٤) في الجر غيرُ مأكول. ولا يصح ذلك بدليل أنها لا يصح دخولُها على ماليس بجزء.

الثاني: ذكره (الزمخشري) في (المفصّل) فقال: "إلا أنهـا تفـارق (إلـى) فـي أن مجرورها يجب أن يكون آخرَ جزءٍ من الشيء، أو ما يلاقي آخر جزء منـه، لأن الفعل المعـدَّى بهــا الغـرضُ فيـه أن يتَقَضَّــى مـا تعلق بـه شـيئاً فشـيئاً حتـى يـأتي عليه، وذلك قولك (أكلت السـمكةَ حتـى رأسِها، ونمتُ البارحـةَ حتـى الصبـاحِ) ولا تقول: حتى نصفها أو ثلثها، كما تقول: إلى ثلثها."(٥)

---

(١) يوسف/٣٥

(٢) القدر/٥

(٣) أي تفارق (حتى) (إلى) في أشياء.

(٤) أي في قولهم: (اكلت السمكة حتى رأسيها).

(٥) شرح المفصل ١٥/٨.

الثالث: أنك تقول: كتبتُ إلى زيد، ولا تقول: كتبْتُ حتى زيد.

الرابع: أنك تقول: (أنا إليك)، أي: انت غايتي، ومنه قوله صلَّى اللَّه عليه وسلَّم في دعاء الافتتاح الذي رواه (عليّ) رضي اللَّه عنه: (**أنا بك وإليك تباركْتَ وتعالَيْت استغفرك وأتوبُ إليك**)(١)، ولا يقال ذلك بحتى.

الخامس: أن (إلى) تجيءُ في انتهاء الغاية مقابلة (لمِنْ) في ابتدائها، بخلاف (حتى)، لا تقول: (خرجْتُ من البصرة حتى الكوفة) لضَعْفها عن معنى الغاية، لخروجها إلى غيرها من المعاني.

السادس: أن (إلى) مختصة بالدخول على المفرد، بخلاف (حتى)، فإنها تدخلُ على المفرد والجملة، على ما تقف عليه إن شاء اللّه تعالى.

السابع: أن (إلى) تدخل على الظاهر والمضمر، تقول (خرجْتُ إلى المسجد، والمسجدُ خرجْتُ إليه)، بخلاف (حتى) فإنها لا تدخل إلا على الظاهر، هذا مذهب (سيبويه)، والحجة في ذلك أنه لمَّا لزم أن يكون ما قبلها جمعاً وما بعدها بعضَ ذلك لم يمكن عودُ الضمير على ذلك الظاهر ضرورةَ أنه بعضُه، وحقُّ الضمير أن يطابق مفسِّره. وقيل: إنما لم تدخل على المضمر لأنه يلزم اثباتُ ألفها مع المضمر، وهي تقلب إلى الياء في نظائر ذلك مع المضمر، نحو: (عليه وإليه ولديه)،وكذلك كلُّ ألف آخرَ حرفٍ أو اسمٍ غير متمكِّن، فلو لم تُقلب ألفُ (حتى) لزم مخالفتُها النظائر، ولو قلبوها لزم تغييرها، والتغيير على خلاف الأصل. وقيل: إنما لم تدخل على المضمر لإفضاء ذلك إلى اختلاط الضمائر، لأن (حتى) تدخل على الظاهر مجروراً ومنصوباً، فإذا دخلت على الضمير احتمل الجرَّ والنَّصب، فإن كان الضمير منفصلاً جاز دخولُها عليه، وتكون حينئذٍ العاطفةَ، لأن دخولها عليه منفصلاً لا يؤدي إلى اختلاط الضمائر، تقول: (الأمير قدم الحاج حتى هو، وأكرمتهم//حتى إياه). وأجاز (المبرد) دخول (حتى) على المضمر ١٦٨/أ

(١) مسند ابن حنبل ٢/٣، ٢٨، ٣٤ .

المتصل، ومن شواهده قولُ الشاعر:

أنت حتَّاك تقصدُ كلَّ فجٍّ ... تُرَجِّي منك أنها لا تخيبُ(١)(٢)

والصحيح الأول لِما ذُكر. وما استشهد به المبرد ضرورةٌ فلا يقاس عليه. والله أعلم.

الثامن: أنَّ (حتى) لا يجوز أن يتقدمها مفردٌ، فلا تقول: (قام زيدٌ حتى عمرٍو)،لأن (حتى) تدلُّ على الغاية في الفعل، ولفظ الواحد لا يتناول أكثر منه بحيث لا يجوز تخصيصه ببعضه، بخلاف لفظ الجمع فإنه جاز أن يضاف الفعلُ إلى القوم(٣)، ولا يراد دخولُ زيد فيهم لعِظَمِه أو حقارتِه، فإذا جئت (بحتى) أزلْتَ هذا ونزَّلْتَ (حتى) منزلة التوكيد المانع من التخصيص.

التاسع: أنه يشترط فيما بعد (حتى) أن يكون من جنس ما قبلها، فلو قلتَ: قام القومُ حتى الحمار) لم يجز. وقد ذكر (الجرجاني) هذا حيث ذكر العطف بها.

العاشر: أنَّ ما بعدها يذكر لعظمةٍ أو حقارة، تقول: (قدم العسكرُ حتى السلطانُ، وقدم الحاجُّ حتى المشاةُ)، بالجر فيهما، أي: انتهى القدومُ إلى السلطان وإلى المشاة، ويجوز الرفعُ على العطف. والله أعلم. وقد مثَّل (الجرجاني) ـ رحمه الله ـ الجرَّ بها والعطف بقوله: (أكلْتُ السمكة حتى رأسِها) بالجرّ،وبالنصب عطفاً على المفعول.

المعنى الثاني من معاني (حتى) أن تكون عاطفة بمعنى (الواو)، لأن الواو للجمع و(حتى) للغاية والشمول، فالمعنيان متقاربان، إلا أنها تفارق (الواو) في أشياء:

أحدها: أن ما قبلها يجب أن يكون جمعاً كما في الجارَّة.

---

(١) لم ينسب لقائل معيَّن. الفج: الطريق الواسع بين جبلين. والشاهد فيه دخول (حتى) على المضمر في قوله: (أنت حتَّاك). المغني/١٢٣ ، التصريح ٣/٢، الهمع ٢٣/٢.

(٢) زاد في حاشية الأصل: فلا والله لا يلقى أناسٌ ... فتىً حتَّاك يابنَ أبي يزيدِ

ولعلَّه من تعليق الناسخ أو قارئٍ للكتاب.

(٣) أي جاز أن يقال: قام القومُ حتَّى عمرٌو.

والثاني: أن يكون ما قبلها من جنس ما بعدها، لأنها تفيد معنى الغاية والتوكيد.

الثالث: أن الواو تضمر بعدها (ربَّ) بخلاف (حتى). وسيأتي الكلام عليها عاطفةً في حروف العطف. والله أعلم.

الثالث من معانيها التي ذكرها (الجرجاني) أن تكونَ حرفَ ابتداء، فتقع بعدها الجملة الاسميَّة، كالواقعة في بيت (جرير) الذي أنشده الجرجاني، وذلك (ماءُ دجلةَ أشكلُ)، ومثلُه قولُ (امرئ القيس):

سـرَيْتُ بهـم حتى تكلُّ مطِيُّهم وحتـى الجيادُ ما يُقَدْنَ بأرسانِ(١)

والفعلية، كقولهم: (شربت الإبلُ حتى يجيءُ البعيرُ يجرُّ بطنَه). ولا تؤثر حينئـذٍ في الجملتين، لا لفظاً ولا معنىً، وتفيد معناها الذي هو الغاية، إمَّا في التعظيم كقوله: (وحتى الجيادُ)، وإمَّا في التحقير، كقول (الفرزدق):

فواعَجَبا حتى كليبٌ تسبُّني كأنَّ أباها نهشلٌ أو مجاشعُ//(٢) ١٦٨/ب

ويُروى: (فيا عجباً) بالتنوين ودونِه، كأنه قال: كل النـاس تسبُّني حتى كليْبٌ على حقارتها، ويجوز جرُّ (كليب) ويكون (تسبني) حالاً أو مستأنفاً، و(حتى) متعلِّق به.ولا يتعيَّن أن تكون (حتى) حرفَ ابتداء إلا إذا وقع بعدها اسمان كبيت (جرير) الذي أنشده الجرجاني.(٣) أما (جرير) - فهو بفتح الجيم وياء مثناة تحت ساكنة بين راءَيْن، أولاهما مكسورة، أبو حَزْرَة، بفتح الحاء المهملة وبعدها زاي ساكنة وبعدها راء - ابن عطيَّة بن حذيفة مـن بنـي كليـب بـن يربـوع. و(جرير) علمٌ منقولٌ من (الجرير) الذي هو زمام الناقة، وسبب تسمية أمه له (جريراً) أنها رأت في منامها وهي حامل به أنها تلد جريراً، وكان يلتوي على عنق رجل فيخنقه، ثم في عنق آخر، ثم في عنق آخر، ثم في عنق آخر، حتى كان يخنق عدَّةً من النـاس، فقال

---

(١) سبق تخريج البيت في ص ٥٥٦ . والشاهد فيه هنا دخول حتى على الجملة الإسمية في قوله: (حتى الجيادُ ما يُقَدْنَ).

(٢) سبق تخريج البيت في ص ٥٥٤ . والشاهد فيه هنا مجيء (حتى) لإفادة معنى الغاية في التحقير في قوله: (حتى كليب تسبني).

(٣) وهو: فما زالت القتلى تمجُّ دماءها بدجلة حتى ماءُ دجلة أشكلُ

لها عابرٌ: إنْ صدقَتْ رؤياك ولدت ولداً يكونُ بـلاءً علـى النـاس، فلمـا ولدتـه سـمَّته (جـريـراً)، بمـا كانت رأت في النوم، فكان تأويل رؤياها أنه هاجى ثمـانين شـاعراً فغلبهم إلا(الفرزدق). و(عطية)علمٌ منقول من (العطية) التي يراد بها الهبة،و(حذيفة) علم منقول، تصغير (حذفة) وهي الرمية بالعصا، هكذا ذكر أبو محمد عبد اللّـه بـن السيِّد البطليوسي رحمه اللّه تعالى، وهذا البيت من قصيدة يهجو بها الأخطل أولها:

أجـدّك لا يصـحو الفـؤاد المعلَّلُ وقد لاح مـن شـيبٍ عِذارٌ ومِسحَلُ

ألا ليت أن الظـاعنين بـذي الغضـا أقامـوا وبعـضَ الآخرين تحمَّلُوا

وتمـجُ، أي: ترمـي وتقذف، ويـروى: تمـورُ دماؤهـا، أي: تجـري، ودجلـة: نهـر العراق، والأشكل: الذي تخالطه حمرة، فإن كان سوادها يضربُ إلى الخضرة فهـي الزرقاء. واللّه أعلم.

قوله: "وتفيد في الأحوال كلها أي: إذا جُرَّ ما بعدها أو كانت عاطفـةً أو حـرفَ ابتداء، أي: إنه لا بد وأن يكون ما بعدها غاية ونهاية في قـوَّةٍ أو ضَعْـفٍ، كمـا هـو في قول الشاعر:

قهـرناكم حتـى الكمـاةَ فإنكـم تخافـوننا حتـى بنينـا الأصاغرا(١)

أو في شرفٍ أو حقارةٍ، وقد تقدَّمت أمثلة ذلك. واللّه أعلم.

واو القسم وتاؤه

قال رحمه اللّه ورضي عنـه(٢): "وواو القسـم وتـاؤه، نحـو واللّـهِ وتاللّـهِ. فأما الباء في (حلفت باللّه)، فهو مثل: مررْتُ بزيد، وهو الأصلُ، والواو بـدلٌ منـه.

---

(١) لم ينسب لقائل معين. الكمي: الشجاع أو لابس السلاح. والشاهد في البيت هنا دخـول (حتـى) على ما فيه معنى الغاية والنهاية من قوة أو ضعف. وذلك قوله: (قهرناكم حتى الكمـاة) وهـو فـي غايـة القـوة، و(تخافوننـا حتـى بنينـا) وهـم غايـة الضعـف. المغني/١٢٧، الهمـع ١٣٦/٢، شـرح الأشموني ٩٧/٣.

(٢) (رحمه اللّه ورضي عنه) ليست في الأصل وهي من أ وظ.

ولا // تُستعمل الواو مع فعل القسم، فلا يقال: (حلَفْتُ واللَّهِ) كما يقال: حلفْتُ باللَّه، وكذلك إذا كان المقسَم به ضميراً لم تستعمل الواو، يقال: إلهي بك لأنصرَنَّ دينك، ولا يقال: (وك)، والتاء بدلٌ من الواو، ولا تكون في غير اسم اللَّه تعالى، فلا يقال: (تربِّ الكعبة) كما يقال: وربِّ الكعبة". ١٦٩

الشرح:

الثامن والتاسع من حروف الجر **واوُ القسم وتاؤه**. وفي ذلك مسائل.

المسألة الأولى: القَسَم - بفتح القاف والسين - اليمينُ، وليس بمصدر لأن الفعل من الحلف: أقسمَ إقساماً، والمُقسَم - بضم الميم وفتح السين - مصدرٌ وهو كالقسم، فالقسم على هذا اسم مصدر. والقَسَم جملةٌ يجاءُ بها لتوكيد جملة، وترتبط إحداهما بالأخرى ارتباط جملتي الشرط والجزاء، وكلتاهما اسميَّةٌ وفعليَّةٌ، فالمؤكِّدة - بكسر الكاف - هي الأولى، والمؤكَّدة - بفتحها - هي الثانية، وهي المسماة جواباً. فمثال الجملة الفعلية مع المقسَم به كثير، نحو: (حلفت باللَّه)، ومثالها اسميَّة: (عليَّ عهدُ اللَّه لأفعلَنَّ كذا). وأما جواب القسم فيأتي الكلامُ عليه إن شاء اللَّه تعالى.

وأما المقسمُ به فهو كلُّ معظَّم، إلا أن النبيَّ صلَّى اللَّه عليه وسلَّم نهى عن الحَلِفِ بغير اللَّه تعالى، فقال: (**من كان حالفاً فَلْيَحْلِفْ باللَّه أو ليصمُتْ**)(١)، رواه البخاري ومسلم. واختلف العلماء في الحلف بغير اللَّه تعالى وصفاته: هل هو حرامٌ أم مكروه؟ فرُوِيَ عن الشافعي رضي اللَّه عنه أنه قال(٢): أخشى أن يكون معصيةً، وقال (ابن عبد البَرْ): وهذا أصلٌ مُجْمَعٌ عليه. وعن الإمام (أحمد) رضي اللَّه عنه في ذلك روايتان أصحُّهما أنه مكروه، والأخرى أنه حرام. واللَّه أعلم.

وفعل القسم: (حلَفْتُ وأقسَمْتُ وآلَيْتُ وشهِدتُ وعزَمْتُ)، وقد ناب عن فعل القسم أشياء:

---

(١) البخاري: خصومات/٤، وصايا/٣٥، ابن حنبل ٢/٧ ..... بلفظ قريب.

(٢) (أنه قال) من ظ - وهي ساقطة في الأصل.

أحدها: لفظ (القسم) منصوباً في قول الشاعر:

قسماً لأصطبرَنْ على ما سُمْتِني ... ما لـم تسـومي هِجْرةً وصُدُوداً(١)

والثاني: لفظ (اليمين) منصوباً في قول الآخر:

يمينـاً لَنِعْـم السـيدان وُجِدْتما ... علـى كلِّ حالٍ من سَحيلٍ ومُبرَمِ(٢)

السحيل: الحبل المفتول فتلاً واحداً. والمبرم: أن يُجمع اثنان فيُفْتلا.

والثالث: لفظ (الأَلِيَّة) منصوباً، كقول رجلٍ من طيِّء إسلاميٌّ:

أَلِيَّـةً لَـيُحيقَـنْ بالمسيءِ إذا مـا ... حُوسِبَ الناسُ طُرّاً سوءُ ما عمِلا(٣)

الـرابع: مـا حكـى (ثعـلب) أنَّ مـن العـرب من ينصب: (قضـاءً باللّـهِ) ويجعله قسـماً.(٤)

الخامس: لفظ (اليقين) منصوباً//كمـا أنشده (أبو علي) رحمه اللّه تعالى من قول الشعر: ١٦٩/ب

ويقينـاً لأشـربَنَّ بمـاءٍ ... وَرَدوه مُعَـاجلاً وتئِيَّـه(٥)

السادس: لفظ (الحق) منصوباً، كقوله تعالى: ﴿**قَال فالحقُّ والحقَّ أقولُ. لأملأنَّ جهنَّم مِنْكَ ومِمَّن تَبِعَك منهم أجمعين**﴾.(٦) وإنما اقتصر على

---

(١) لم ينسب لقائل معين. سامه: أذاقه. والشاهد في البيت مجيء لفظ القسم نائباً عن فعل القسم (أقسم)، وذلك في قوله: (قسماً لأصطبرَن). شرح الكافية الشافية ٢/٨٥٤، شرح التسهيل ٣/١٩٨

(٢) قائله زهير بن أبي سلمى. يمدحهما بأنهما سيدان في كل الأحوال. والشاهد فيه مجيء القسم بلفظ اليمين منصوباً في قوله: (يميناً لنعم السيدان وجدتما). خزانة الأدب ٤/١٠٥، الهمع ٢/٤٢، شرح ديوان زهير لثعلب/١٤.

(٣) لم ينسب لقائل معين. ألية: قسماً. حاق: أحاط. والشاهد في البيت مجيء القسم بلفظ (أَلِيَّةً) نائباً عن الفعل (آلَيْتُ). شرح الكافية الشافية ٢/٨٥٤، شرح التسهيل ٣/١٩٨.

(٤) لم أتهدَّ إلى هذا القول لثعلب فيما طبع من كتبه.

(٥) لم ينسب لقائل معيَّن. تئيَّة: تمهُّل. والشاهد في البيت مجيء القسم بلفظ الاسم (يقيناً). بدلاً من فعل القسم (أقسمت...). شرح الكافية الشافية ٢/٨٥٥، شرح التسهيل ٣/١٩٨.

(٦) سورة ص/٨٤-٨٥

المنصوب في هذه الأمثلة، لأن القسَم لما كان مُستَطالاً بتضمُّنه جملتين كـثُر تخفيفه بحذف الجملة الأولى تارةً، وبحـذف الثانيـة تـارة، وبالاقتصـار علـى بعض الجملـة الأولى تارةً، مثل هذه الستَّة المذكورة ونحوها، والأصل: أقسَمْتُ قسَماً وحلَفْتُ يميناً وآلَيْتُ أَلِيَّةً، ونحو ذلك.

المسألة الثانية: المشهورُ في القسم ثلاثةُ أحرف: (الباء والـواو والتـاء)، فأما (البـاءُ) فهي الأصل، لأن فعـل القسم يتعدَّى بها ظـاهراً أو مقدَّراً، نحـو: (حلفت باللَّهِ، وباللَّه لأفْعَلَنَّ كـذا)، ولأنهـا تجـرُّ كـلَّ محلـوفٍ بـه ظـاهراً أو مضمـراً، نحـو: (حلفْتُ باللَّه، واللَّهُ حلفتُ به)، ولأنها تستعمل فـي الطلـب وغيره. فـإن قلت: هـلاَّ اقتصروا على البـاء لكونها لها هذه الصفـات؟ فـالجواب أنهم أرادوا التوسـعة فـي أدوات القســم لكثرته في كلامهم.

وأما (الواو) فهي بدلٌ من البـاء، وإنمـا أبدلَـتْ منهـا لشـبهها بهـا مـن وجهيـن: أحدهما: أن الباء للإلصاق، والواو للجمع، والمعنيان متقاربان. والثاني: أنهما جميعاً مـن الشــفتَينْ. ولكــونها بـدلاً مـن البـاء لا تدخـل علـى المضمـر، لأنـه بـدلٌ مـن الظاهر، فلم يجتمعْ بدلان. فإن قلت: فالفاء أيضاً من الشفتين فهـلا أُلْحقَـتْ بـالواو؟ قلت: وإن كانت من الشـفتين إلا أن فيـها معنـى زائداً على الجمـع وهــو التـرتيب في العطف والجـواب، ففارقت الباء، مع أن إبدال الحرف من الحـرف علـى خـلاف الأصل. فإن قلت: إذا كانت الباء والواو من الشـفتين، والـواو أكـثر فـي القسم مـن الباء، فينبغي أن تكون الواو أصلاً والباء بدلاً، قلـت: لا يبعـد أن يكـثر الفـرع حتـى يصـير أكثر استعمالاً من الأصل، ويقل الأصلُ لضربٍ من الغرض بدليل أن (نِعْـم) - بسكون العين - أكثر استعمالاً من (نَعِم) - بكسر العين - والكسرُ الأصل. ولو حكـم بأصـالة الـواو لكـانت البـاء مـع كونهـا فرعـاً قـد ترجَّحَـتْ علـى أصلهـا بجرِّهـا المضـمر،واجتماعِها مع فعـل القسـم،ومع فعـل الطـلب، وفـي دخـولِ (إلا) بعدهـا في قولك: (باللَّه إلاَّ فَعلْتَ). وأما (التـاءُ) فتبـدلُ مـن الـواو، وكـلاهما مـن حـروف الـزيادة، وقـد أبدلوا التـاء مـن الـواو كثيـراً فقـالـوا: تراث، وأصله وُراث، وقالوا:

تُخمة//وأصلها: وُخمة، وقالوا: تُكَأة لما يُتَّكأ عليه، وللرجل الكثير الاتكاء، وأصلها ١٧٠/أ وُكَأَة كهُمَزَة، وقالوا: تِجاه، وأصله وِجاه، وقالوا: تُهمةُ وأصلها وُهْمَة، ونظائر ذلك كثيرة وخَصُّوها باسم اللَّه تعالى، لأنهم لمبالغتهم في القسم باسم اللَّه تعالى وكثرةِ استعمالهم له، استحبوا الابتداء به وتكثير ما تدخل عليه في حال القسم به من الحروف. والواو والتاء المبدلة منها لا يظهر مع واحد منهما فعل القسم، فهما مع مجرورهما في موضع نصبٍ لتعلقهما بفعل القسم. وفي التاء نوعٌ من التعجُّب والتعظيم للأمر، كقوله تعالى: ﴿وتاللَّهِ لأَكيدَنَّ أصنامَكم﴾(١)، فيه إشعارٌ لعظمة ما يريد أن يفعله بها. وقد روى (الأخفش) رحمه اللَّه: (تَربِّ الكعبةِ)(٢)، لأنه بمنزلة اللَّه تعالى في الظهور وكثرة الاستعمال، والشيء متى كثر استعمالهم له غيَّروه من غير وجه، كما فعلوا في باب النداء وغيره، وبابُ القسم مِمَّا يكثر استعماله، فلذلك كثر تصرُّفهم فيه. وفي الجملة، فما رواه (الأخفش) شاذٌّ قليل في الاستعمال فقول الجرجاني: "فلا يقال: تَربِّ الكعبةِ كما يقال ورَبِّ الكعبةِ" يحتمل أمرين: أحدهما: أنه لم يقف على ما نقله الأخفش والثاني: ـ وهو الأظهر ـ أنه وقف عليه لكنه رآه شاذاً، فقال: لا يقال تَربِّ الكعبةِ.

المسألة الثالثة: فيما استعمل في القسم غير الأحرف الثلاثة المذكورة. فمن ذلك (اللام) في التعجُّب، كقولهم: (لِلَّهِ لا يؤخَّر الأجلُ) بمعنى: (تاللَّه)، ومنه قول الهذلي:

لِلَّهِ يبقَى على الأيام مُبتَقِلٌ ... جَونُ السَّراة رَباعٍ سِنُّه غردُ(٣)

---

(١) الأنبياء/٥٧

(٢) شرح الكافية ٢/٣٣٤. وقال عنه: وهو شاذ.

(٣) نُسب البيت لأبي ذؤيب الهذلي ولمالك بن خويلد الخزاعي الهذلي. والبيت في وصف حمار وحش وهو المبتقل. والشاهد فيه هنا مجيء القسم باللام في قوله: (للَّه يبقى مبتقلٌ). ولكن رواية البيت جاءت عند غير البعلي بالتاء أي (تاللَّه يبقى..) وعليه فلا شاهد. والنحويون يستشهدون على ما ذكره البعلي بقول الشاعر: =

المبتقل: راعي البقل، والجون: يطلق على الأبيض والأسود وهو من الأضداد، وهو من الخيل الأدهمُ الشديد السواد، والسراة - بفتح السين المهملة - الظهرُ، وسراة كل شيءٍ ظهرُه ووسطُه، والجمع سروات، وغَرِد أي: مطرب، يقال: غرِدَ غرداً فهو غرِد، ويروى: تاللَّه يبقى، وهي رواية (الجوهري).

ومنه (مِن)(١)، في قولهم: (مِن ربِّي إنك لأشِر)، أي: وربي، وأجازوا ضمَّ الميم، وزعم بعضهم أن (من) مختصرة من (أيْمُن). وهو فاسد لوجوه: أحدها: أنه لو كان كذلك لم تسكَّنْ نونُه. والثاني: أنه لو كان كذلك لم يله (الربّ)، لأن (أيمن) لا يليه إلاَّ (اللَّه). والثالث: أنه لو كان كذلك، لما جاز كسرُ ميمه. واللَّه أعلم.

ويجوز حذف حرف الجر، وذلك على ضربين:

أحدهما: في غير القسم، ويأتي الكلام عليه في آخر حروف الجر.

والثاني: في // القسم، فإن حذف معه الفعلُ تعيَّن نصب المقسم به غيرَ اللَّه ١٧٠/ تعالى، كقول الشاعر:

لا كعبةَ اللَّهِ ما هَجَرْتُكُم إلا وفي النفس منكم أربُ(٢)(٣)

وإن كان المقسَم به (اللَّه) فالوجه فيه النصب، كقولك: (اللَّهَ لأفعلَنَّ)، ويجوز الجرُّ على ضعفٍ، إن كان بغير تعويض، وبكثرةٍ إن كان بتعويض، والعوض إمَّا همزة الاستفهام ممدودةً، كقولك: (آللهِ ما فعلْتُ كذا)، وإمَّا قطع همزة الوصل، وإمَّا هاء ثابتة الألف أو ساقطتَها، كقولك: (ها اللَّهِ) بالمد و(هَا للَّهِ) بلا مدّ.وذكر شيخنا رحمه اللَّه في كتاب (شواهد التوضيح والتصحيح) في قول الصديق رضي اللَّه عنه (لاها

= لِلَّه يبقى على الأيام ذو حيَد بمُشْمَخرٍ به الظَّيَّانُ والآس

ديوان الهذليين ١/١٢٤، شرح ابن يعيش ٩/٩٦، ٩٨، لسان العرب: بقل.

(١) أي من الأحرف المستعملة في القسم. ينظر شرح الكافية ٢/٩٨ .

(٢) لم ينسب لقائل معيَّن. أرب: حاجة. والشاهد فيه نصب المقسم به عند حذف حرف القسم في قوله: (لا كعبة اللَّه). همع الهوامع ٢/٣٩، الدرر اللوامع ٢/٤٣.

(٣) ورد قبل هذا الشاهد في أوس شاهد آخر هو:

إذا ما الخبزُ تأدُمُه بلحم فذاك أمانةَ اللَّهِ الثريدُ

اللهِ ذا)(١) أربعة أوجه:(٢) أحدها: ها لِلَّهِ، بهاءٍ تليها اللام. والثاني: ها اللَّهِ بألف ثابتةٍ قبل اللام. والثالث: الجمع بين ثبوت الألف وقطع الهمزة: (ها أللَّهِ). والرابع: حذف الألف وقطع الهمزة(٣). ونصَّ على ذلك في(تسهيل الفوائد والكافية وشرحها).

والجر عند حذف حرف الجر بالمحذوف عند عدم التعويض، وأمَّا مع التعويض ففي جره مذهبان:

أحدهما: أن الجر بالحرف المحذوف وإن كان لا يلفظ به، كما أن النصب بعد الواو والفاء وأو وحتى وكي الجارة، بأن المحذوفة.

والثاني: أن الجر بالعوض من الحرف لا بالحرف المحذوف، وهو مذهب (الأخفش)، وتبعه عليه جماعةٌ من المحققين، قال شيخنا رحمه اللَّه: "وهو مذهب قويٌّ لأنه شبيه بتعويض الواو من الباء والتاء من الواو"، ولا خلاف في كون الجر بعد الواو والتاء بهما، فكذا ينبغي أن يكون الجر بعد (أ ا وها) بهما، لا بالمعوض منه واللَّه أعلم.

المسألة الرابعة: ممَّا خُصَّ بالقسم (أيمن). وفيها أربع عشرة لغة: إحداها (أَيْمُنُ) بفتح الهمزة وضم الميم والنون، والثانية كذلك مع كسر الهمزة، والثالثة والرابعة فتح الهمزة وكسرها مع حذف الياء والنون، والسابعة والثامنة والتاسعة (مِـُنَـُ) بضم الميم والنون وفتحهما وكسرهما، والعاشرة والحادية عشرة والثانية عشرة (مِـُ اللهِ) بضم الميم وفتحها وكسرها، والثالثة عشرة (أَيمَن) بفتح الهمزة والميم، والرابعة عشرة (هَيْمُ اللَّه) بإبدال الهمزة هاءً.

وقد نظم شيخنا الإمام أبو عبد اللَّه محمد بن//مالك في ذلك بيتين هما قوله: ١٧١/أ

همز ايمُ أيمُن فافتح واكسر أو إمُ قُلْ أو قل مِـُ أو مُنَ بالتثليث قد شُكِلا

---

(١) البخاري كتاب المغازي/٦٤ باب قول اللَّه تعالى: "يوم حنين ...."/٥٤

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح/١٦٧

(٣) لم يمثل لهذا الوجه ولعله: هَأ للَّه. ينظر شرح الكافية ٢/٣٣٦

وأَيْمَنُ اختــم به واللَّهَ كُلاًّ أضف   إليــه في قســمٍ تبلغْ به الأملا(١)

فلم يدخل في بيتيه (أَمُ) بفتح الهمزة، ولا (هيـمُ) بإبدالهـا، وقد حكاهمـا الإمـام (علـم الدين القاسم بن أحمد الأندلسي) في شرحه (للمفصل). وفي جميع لغاتهـا لا تضـاف إلا إلى (اللَّه) تعالى، إلا ما ندر من قوله صلَّى اللّه عليه وسلَّم: **(وأيمُ الذي نفسُ محمدٍ بيده لو قال إن شاء اللَّه لجاهدوا في سبيل اللَّـه فرسـاناً أجمعـون)**(٢) أخرجه البخاري ومسلم. وقولِ عروة بن الزبير رضـي اللَّـه عنهمـا: (لَيُمْنُك لئـن ابتليْتَ لقد عافَيْت).

وفي (أيْمُن) قولان:

أحدهما: أنه جمع (يمين)، وهو مذهب الكوفيين(٣)، قـال (ابـن كيسـان وابـن درستويه): "ألف (أيمُن) ألفُ قطع، وهو جمع يمين، وإنَّما خُفِّفَتْ همزتهـا وطرحـت في الوصل لكثرة استعمالهم لها". واللَّه أعلم. وكـانوا يحلفون بـاليمين يقولـون: (لا ويمينُ اللَّه)، قاله (أبو عبيد)، وأنشد لامرئ القيس:

فقـلت يميـنَ اللَّهِ أبـرحُ قاعـداً   ولو قطعوا رأسي لديكِ وأوصالي(٤)

ثم جمعوا (اليمين) على (أيمن)، كما قال (زهير):

فتُجْمَــع أيْمُــنٌ مِنَّــا ومنكــم   بمُقسَــمَةٍ تمــورُ بهــا الدمــاءُ(٥)

---

(١) لم أعثر على هذا النظم، ولكن معناه ـ في ضبط لغات (أيمن) ـ في شرح الكافية الشافية ٨٧٨/٢.

(٢) البخاري: كتاب الجهاد/٢٣ بروايتين (أجمعون، أجمعين)، ابن حنبل ٣٨٥/١.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف/٤٠٤-٤٠٥

(٤) أبرح قاعداً: لا أبرح قاعداً، أظلُّ. والشاهد فيه هنا القسم بلفظ (يمين) في قولـه: (فقلت يمينَ اللَّه) مما يدل على أن (أيمن) جمع يمين على مذهب الكوفيين. ديـوان امـرئ القيـس/٣٢، سيبويه ٥٠٤/٣، شرح ابن يعيش ١٠٤/٩ .

(٥) تجمـع أيمـن منـا ومنكم: أي نحلف وتحلفون ـ المقسمة: مكان حلف اليمين عند الأصنام في الجاهليَّة. تمور الدمـاء:تسيل،ويعني دم البُدن التي تنحر عند أداء اليمين.والشـاهد فيـه أن (أيمـن) جمـع كلمـة يمين. في قولـه (فتجمـع أيمنُ منـا...). ديـوان زهيـر بن أبي سلمى/٧٨، =

ثم حلفوا به فقالوا: (أيمنُ اللَّه لأفْعَلَنَّ كذا).

والثاني: أنه اسم مفردٌ مشتق من اليُمن، البركة، عند البصريين(١)، وهمزته عند سيبويه همزة وصل، وهو الصحيح، والدليل على ذلك من وجوه:

أحدها: حذف همزته في الوصل، قال الشاعر:

فقالَ فريقُ القومِ لما نَشَدْتُهم ... نَعَمْ وفريقٌ لَيْمُنُ اللَّهِ ما ندري(٢)

ولو كان جمع (يمين) لما حُذفَت همزته.

الثاني: أنهم جوزوا فتح ميمه، ولو كان جمعاً لما جاز فتح ميمه.

الثالث: جواز كسر همزته، ولو كان جمعاً لَمَا كسروا همزته، وإذا انتفى كونه جمعاً تعيَّن كونه مفرداً، وليس في قول (زهير) شاهدٌ لهم لأنه ليس بمستعملٍ في الإقسام بل أخبر أنه تجمع أيماننا وأيمانكم بمُقسَمَة، فإن قلت: يلزم من كونه مفرداً بناءُ (أَفْعُل) في الأسماء المفردة(٣)، وليس فيها أَفْعُل إلا (أَسْنُمة)، قلت: بناء (أَفْعُل) بفتح الهمزة وضم العين كثيرٌ، فمن ذلك: أَجْرُب وأذرُح وأَسقُف وأقْرُن وأَصْنُع، فهذه الخمسةُ أسماء أماكن//. ومن ذلك أَسلُم وأعصُر، رجلان، ومن ذلك أصبُع وأنمُلة، إحدى اللغات في الإصْبَع والأنْمَلَة، ومن ذلك (أسنُمة) وهي أَكَمةٌ معروفة. ١٧١/ب

و(أَيمُن) لازم الإضافة، مرفوعٌ بالابتداء، وخبره محذوفٌ واجب الحذف للعلم به، وسدَّ جوابُ القسم مسدَّه، والتقدير: (أيمنُ اللَّهِ قَسَمي أو يميني).

=الإنصاف/٤٠٥، شرح ابن يعيش٨/٣٦ .

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف /٤٠٤ .

(٢) ينسب لنصيب بن رباح. نشدتهم. سألتهم. (وكان الشاعر عند زيارة حبيبته تعلل بأنه يسأل عن إبل له ضالة.). والشاهد في البيت ورود (أيمن) بهمزة وصل في قوله: (لَيْمُن اللّه) وهذا دليل كون الكلمة مفردة عند الكوفيين لأن همزة الجمع هي همزة قطع كقولهم: أرهط وأفؤس. ديوان نصيب/٩٤، سيبويه ٣/٥٠٣، و٤/١٤٨. الإنصاف/٤٠٧.

(٣) (المفردة) ساقطة من أ .

(واللامُ) في قولهم: (لَيْمُنُ اللَّه) لامُ الابتداء. وقال سيبويه: "(مِن) في قولك: (مِنِ اللَّهِ) حرفُ جرٍّ، وليست الباقية من (أيمَن)"(١). وقال بعضُهم: هي حرفٌ برأسه مُبَدلٌ من الواو في قولك: (واللَّهِ، إلا أنه خُصَّ باللَّه كما خُصَّت التاءُ، ويلزم هذا القائل أن يعدها مع حروف القسم. أما (الميم) من قولهم: (مُ اللَّه) فقيل: هي من قولهم: (من ربي لأفعلَنَّ)، فحذفت النون تخفيفاً، وخُصَّ الحذفُ عند دخولها على (اللَّه) لما فيه من كثرة الاستعمال، فلو بقيت النون لاستُثقل ذلك عند تحريكها لالتقاء الساكنين، وضُمَّتْ إيذاناً بأنها للقسم، لا التي للتبيين وغيرها، ومنهم من قال: أصله (أيمُن) فحذفت ياؤها ونونها تخفيفاً، وأجازوا فيها الكسر والفتح تخفيفاً.

ومما استغنوا به في القسم قولهم (جَيْرِ) بكسر الراء وفتحها، بمعنى (نعم). قال الشاعر:

قالوا قُهِرْتَ فقلْتُ جيرِ لتعلمَنْ ... عمَّا قليلٍ أيُّنا المقهورُ(٢)

وهي حرفٌ، وقيل: اسمٌ بمعنى حقّاً.

ومما استغنوا به أيضاً في القسم (لا جَرَم)، قال (الفراء): "هي في الأصل بمنزلة لا بدَّ، وكثر استعمالهم إياها حتى صارت بمنزلة (حقّاً)، قال الراجز:

أسأْتَ إذ خالفتني ولا جَرَمْ ... ليَبْدُوَنَّ منك أسْوَأُ الندمْ(٣)

واللَّه أعلم.

المسألة الخامسة: في جواب القسم.

جواب القسم هو الجملة الموكَّدة بالجملة الأولى، واعلم أنَّ القسم لما صارت به

---

(١) لم أهتد إلى هذا القول لسيبويه.

(٢) لم ينسب لقائل معين. والشاهد فيه أن (جيرِ) أغنت عن القسم في قوله: (فقلت جَيْرِ لَتَعْلَمَنْ). الهمع ٢/٤٤، والدرر اللوامع ٢/٥٢ .

(٣) لم أعثر على قائله ولا من استشهد به. والشاهد فيه أن (لا جرم) أغنت عن القسم في قوله: (ولا جرم ليبدون).

الجملة كالمفرد احتاجت إلى جواب وإلى رابطة تربط الجملة الثانية به لفظاً أو تقديراً، كما احتاجت الجملة الشرطية في ارتباطها بالجزاء إلى ذلك. وهي ضربان: اسميَّة وفعليَّة.

فإذا كانت اسميَّة مثبتةً لزمها (اللاَّم أو إنَّ)، كقولك: (واللَّهِ لَزَيْدٌ منطلقٌ، وإنَّ زيداً منطلقٌ) فإن طال الكلام جاز حذف (اللام وإنَّ)، كقول الشاعر:

وربِّ السماواتِ العلى وبُروجِها والأَرضِ وما فيها المقدَّرُ كائنُ(١)

فلو لم يطل الكلام ندرَ حذفُ اللام، كقول (عبد اللَّه بن مسعود) رضي اللَّه عنه: // ١٧٢/أ "والذي لا إله غيرُه هذا مقام الذي أُنزلَتْ عليه سورة البقرة"(٢)، وقولِ (أبي بكر الصدّيق) رضي اللَّه عنه: "واللَّهِ أنا كنت أظلمَ منه"(٣)، رواهما البخاري في صحيحه بهذا اللفظ. وقد تقترن الجملة الاسمية بإنْ الخفيفة، كقولك: (واللَّه إنْ زيدٌ لقائمٌ).

وأما الجملة الفعلية فلا تكونُ إلا خبرية، وهي قسمان:

أحدهما: أن تصدر بالمضارع، فإن كان مثبتاً مستقبلاً خالياً من حرف تنفيس وجب اقترانه باللام مؤكَّداً بنون التوكيد الثقيلة والخفيفة، كقوله تعالى: **﴿ولئن لم يَفْعَلْ ما آمُرُه لَيُسْجَنَنَّ وَلَيكونَنْ من الصَّاغرين﴾**(٤). فإن اقترن بحرف تنفيس اقترن باللام وحدها، كقول الشاعر:

فوربِّي لَسوفَ يُجْزَى الذي أَسْلَفَه المرءُ سيئاً أو جميلاً(٥)

---

(١) لم ينسب لقائل معيَّن. والشاهد فيه جواز حذف اللام من جواب القسم لطول الكلام، وذلك قوله: (وربِّ السماوات .... المقدر كائن). شواهد التوضيح والتصحيح/١٦٧، مغني اللبيب/٥٩١، همع الهوامع ٢/٤٢

(٢) البخاري: كتاب الحج/٢٥ باب رمي الجمار/١٣٥

(٣) البخاري: كتاب فضائل أصحاب النبي(ص)/٦٢ باب قول النبي(ص): لو كنت متخذاً خليلاً/٥

(٤) يوسف/٣٢

(٥) لم يعز البيت لقائل معيَّن. اسلفه: قدَّمه.والشاهد فيه اقتران جواب القسم باللام وحدها دون نون التوكيد لمجيء الجواب مسبوقاً بحرف التنفيس.في قوله:(فوربي لسوف يجزى).التصريح٢/٢٠٤

فإن أريد بالمضارع الحالُ لم يجز توكيدُه بالنون، كقولك: (واللَّهِ لأظنُّك صادقاً) وقولِ الشاعر:

يميناً لأُبغِضُ كلَّ امرئٍ يزخرفُ قولاً ولا يَفْعَلُ(١)

ومثله قول الآخر:

وعَيْشِكِ يا سلمى لأُوقِنُ أنَّني لِمَا شِئْتِ مُسْتَحِلٌ ولو أنَّه القتلُ(٢)

وكذلك إن تقدم عليه معموله كقوله تعالى: ﴿ولَئِنْ مِتُّم أو قُتِلْتم لإلى اللَّهِ تُحْشَرُون﴾(٣)، وقولِ الشاعر:

قَسَماً لَحينَ تُشَبُّ نيران الوغى يُلْفَى لديَّ شِفاءُ كلِّ غليل(٤)

فإن لم يكن حالاً ولا مقدم المعمول ولا مقروناً بحرف تنفيس، فقد زعم أكثر النحويين أنه لا يجوز إلا في الضرورة، قال شيخُنا: "والصحيح أنه كثيرٌ في الشعر قليلٌ في النثر"(٥) فمن الكثير قول الشاعر:

لعَمْري لَيُجْزَى الفاعلون بفعلِهم فإياكَ أن تُعنى بغيرِ جميل(٦)

وأنشد (الفراء) في كتاب (المعاني):

---

(١) لم ينسب لقائل معيَّن. والشاهد فيه عدم جواز توكيد جواب القسم بالنون لكونه دالاً على الحال، إذ شرط لحوقه النون أن يدل على الاستقبال شرح العيني ٤/٣٣٨، التصريح ٢/٢٠٣، شرح الأشموني ٣/٢١٥ .

(٢) لم أهتد إلى قائله. والشاهد فيه عدم جواز توكيد جواب القسم بالنون لدلالته على الحال لا الاستقبال. شواهد التوضيح والتصحيح/١٦٦ .

(٣) آل عمران/١٥٨

(٤) لم ينسب لقائل معيَّن.والشاهد فيه عدم جواز اقتران جواب القسم بنون التوكيد، لدلالة الجواب على الحال لا الاستقبال، في قوله: (وعيشِك ... يُلفى لديَّ). شرح التسهيل ١/٢٠٩ .

(٥) شواهد التوضيح والتصحيح/١٦٥.

(٦) لم ينسب لقائل معيَّن. والشاهد فيه جواز عدم اقتران جواب القسم بنون التوكيد مع استيفائه شروط الاقتران بها، وذلك قوله: (لَعَمْري ليُجْزَى). شواهد التوضيح والتصحيح/١٦٥ .

لئِن تكُ قد ضاقت عليكم بيوتُكم ... لَيَعلَمُ ربِّي أنَّ بيتي واسعُ(١)

ومن القليل قولُه صلَّى اللَّه عليه وسلَّم: (**لَيَرِدُ عليَّ أقوامٌ أعرفُهم ويَعْرِفُونَني**) رواه البخاري رضي اللَّه عنه."(٢)

القسم الثاني: أن تصدَّر بالماضي. فإن كان متصرِّفاً مثبتاً فحقُّه أن يقترن (باللام وقد)، كقوله تعالى: ﴿**تاللَّهِ لَقَد آثرَك اللَّهُ علينا**﴾(٣)، وقد يُقرن باللام وحدها، كقوله تعالى: ﴿**ولَئِنْ أرسلْنا ريحاً فرأَوْه مُصْفَرًّا لظَلُّوا من بَعْدِه يكفُرون**﴾(٤)، وقول (امرئ القيس):

حلفْتُ لها باللَّه حِلفةَ فاجرٍ ... لَناموا فما إنْ من حديثٍ ولا صالِ(٥)

وقد يَقترن (بقد) وحدها عند الاستطالة، كقوله تعالى: ﴿**قد أفْلَحَ مَنْ زكَّاها**﴾(٦) بعد: ﴿**والشمس وضُحاها**﴾. وقد يَعْرى عند الاستطالة منهما، كقوله تعالى: ﴿**قُتلَ أصحابُ الأُخدود**﴾ بعد: ﴿**والسَّماءِ ذاتِ البُروج**﴾.(٧)// ١٧٢/ب

فإن كان الماضي غير متصرف، لم يجز اقترانُه (بقد) بغير خلاف كقول الشاعر:

لعَمري لَنِعْمَ الفتى مالكٌ ... إذا الحرب أصلَتْ لَظاها رِجالا(٨)

---

(١) لم ينسب لقائل معيَّن. والشاهد فيه جواز عدم اقتران جواب القسم بنون التوكيد مع استيفائه الشروط،وذلك في قوله: (لئن...ليعلمُ ربي).التصحيح ٢/٢٥٤، شرح الأشموني ٣/٢١٥ و٤/٣٠.

(٢) البخاري كتاب الفتن/٩٢ باب ما جاء في قول اللَّه تعالى: ﴿واتقوا فتنة...﴾/١

(٣) يوسف/٩١ (٤) الروم/٥١

(٥) الصالي: الذي يصطلي بالنار. الفاجر: الكاذب. أي حلف لها ليقنعها أن المكان مأمون ولا من يراهما. والشاهد هنا اقتران جواب القسم وهو فعل ماض مثبت متصرف، باللام وحدها. وكان حقه أن يقترن باللام وقد. وذلك في قوله: (حلفت لها .... لناموا). ديوان امرئ القيس/٣٢، شرح ابن يعيش ٩/٢١، المغني/١٧٣، ٤٣٦ .

(٦) الشمس/٩ (٧) البروج/٤،١

(٨) لم ينسب لقائل معين. أصلت: أحْمَت. والشاهد في البيت هنا عدم جواز اقتران جواب =

وكذا إنْ تقدَّم معمولُ الماضي عليه، كقول (أم حاتم الطائي):

لَعَمْري لَقِدْماً عضَّني الجوعُ عضَّةً فآلَيْتُ أن لا امنعَ الدهرَ جائعاً(١)

وقد يقترن (باللام وربَّما)، كقول الشاعر:

لَئن نزحَتْ دارٌ لليلى لَرُبَّما غَنِينا بخيرٍ والديارُ جميعُ(٢)

هذا كلُّه إذا كان جواب القسم مثبتاً. فإن كان منفيّاً، فنفيُه(٣) (بِمَا أو إنْ أو لا) اسميَّةً كانت الجملة أو فعلية، إلاَّ أنَّ الاسميَّة إذا نُفيت (بلا) وقدم الخبر، أو كان المخبر عنه معرفة لزم تكرارها في غير ضرورة، نحو: (واللَّهِ لا في الدار زيدٌ ولا عندك عمرٌو، ولا أنا هاجرُك ولا مُهينُك). وقد ينفى الجواب (بلن ولم)، وذلك في غاية الغرابة، فمن النفي (بلن) قولُ (أبي طالب) يخاطب النبيَّ صلّى اللَّه عليه وسلَّم:

واللَّهِ لن يَصلوا إليك بجمعِهِم حتى أُوسَّدَ في الترابِ دفينا(٤)

ومثالُ النفي (بلم) ما حكى (الأصمعي) رحمه اللَّه تعالى قال: قلت لأعرابيٍّ: (لك بنون؟ قال: نعم، وخالِقهم لم تقم عن مثلهم مُنْجِبة).

ولا يجوز اقتران الجواب المنفي باللام، إلا في ضرورة الشعر كقول (مسعود ابن بشر):

= القسم الفعل الماضي غير المتصرف بقد، في قوله: (لعمري لنعم الفتى). شرح الكافية الشافية ٨٤٠/٢، شرح التسهيل ٢١٣/٣ .

(١) نسب لأم حاتم الطائي. آليت: حلفت. والشاهد في البيت هنا عدم جواز اقتران جواب القسم الماضي بقد لتقدم معموله عليه، وذلك قوله: (لعمري لقدماً عضني). ارتشاف الضرب ٤٨٥/٢، شرح الكافية الشافية ١٤١/٢، شرح التسهيل ٢١٥/٣.

(٢) قائله قيس بن ذريح. جميع: مجتمعة. والشاهد فيه هنا اقتران جواب القسم ـ وهو فعل ماض ـ باللام وربما، في قوله: (لئن نزحت .. لربما). ارتشاف الضرب ٤٨٥/٢ ــ الهمع ٤٢/٢، الدرر اللوامع ٤٧/٢ .

(٣) (فنفيه) من أ وهي ساقطة من الأصل .

(٤) المعنى واضح، والشاهد في البيت نفي جواب القسم (بلن) في قوله: (واللَّه لن يصلوا). والأصل أن يكون النفي(بما أو إنْ أو لا). مغني اللبيب/٢٨٥، الهمع ٤١/٢، ديوان أبي طالب/٤.

أمَّـا والـذي لـوْ شـاء لَمْ يخلُقِ النَّوى

لئن غِبت عني عَيْنِي لَمَا غبْت عن قلبي(١)

وأنشد (ابن برهان) قولَ الشاعر:

لَمَـــا أغفلْتُ شكرك فاصطَنِعْنِي فكيـف ومـن عَطـائك جلُّ مالي(٢)

ثم قال: "شبَّهَها بما الموصولة، فلذلك أدخل عليها اللام".

ويجوز حذفُ نافي المضارع في جواب القسم، كقوله تعالى: ﴿**تاللَّـهِ تَفْتَؤُ تذكُرُ يُوسُفَ**﴾(٣) أي: لا تفتؤُ، وكقولِ الشاعر:

فقلـت يمينَ اللَّه أبـرحُ قـاعـداً ولو قطعوا رأسي لديكِ وأوصالي(٤)

أي لا أبرح. وجاز ذلك للعلم بأن الإثبات غيرُ مرادٍ، لأنه لو كان مراداً لجيءَ باللام والنـون. وقد يحذف نافي الماضـي إذا دلَّـت عليـه قـرينةٌ كقـول (أميـة بـن أبي عائذ الهذلي):

فـإن شـئتِ آلـيتُ بيـن المقـا مِ والركـنِ والحَجَر الأسـودِ

نسـيتُكِ ما دام عقلـي معي أمَـدُّ بِه أمَـدَ السَّـرْمدِ(٥)

أراد: لا نسيتُك، فحذف النافي لأن المعنـى لا يصـح إلا بتقديـره. وقد يحـذف نـافي الجملة الاسمية إذا لم يَستقم المعنى إلا بتقديره، كقول (عبد اللَّه بـن رواحـة) رضـي

---

(١) النـوى: البعد والفراق. والشاهد هنا اقتران جواب القسم المنفي، باللام شذوذاً. وذلك في قوله: (لئن غبتَ...لما غبْتَ).المغني/٢٧٢، الهمع ٤٢/٢، والدرر اللوامع ٤٨/٢ (ولم يعثر على قائله).

(٢) لم ينسب لقائل معين. اصطنعني: احسنْ إليَّ. وليس في البيت شاهدٌ علـى القسم بل جاء بـه معلِّلاً دخول اللام على (ما) النافية في أول البيت لمشابهتها مـا الموصولـة. مغنـي اللبيـب/٦٨٠، شرح اللمع لابن برهان ٦٩٦/٢ .

(٣) يوسف/٨٥

(٤) سبق تخريج البيت في ص ٦٣٤ .

(٥) السرمد: الدائم الذي لا ينقطع. آليت: حلفت. والشاهد فيه هنا حذف النـافي من جواب القسم المنفي إذا دلت عليه قرينة وذلك قوله: (آليت .... نسيتُك). أي: لا نسيتك. المغنـي/٦٣٧، الهمع ٤٢/٢، ديوان الهذليين بشرح السكري/٤٩٣.

اللّه عنه://

/١٧٣

فـواللّهِ ما نِلْتُـم وما نِيْـلَ منكم بمُعتَـدِلِ رَفْـقٍ ولا مُتَقَارِبِ(١)

أراد: (ما نلتم وما نيل منكم بمعتدل) فحـذف النـافي وأبقـى (مـا) الموصولـة، وجـاز ذلك لدلالة الباء الزائدة في الخبر، ولدلالة العطف بـ (ولا).

وقد يُحذف القسم ونافي الجواب إذا دلت عليهما قرينةٌ كقول (النمر بن تولب):

وقَوْلي إِذا ما أَطْلَقُوا عن بَعيرِهم تُلاقُـونه حتـى يَؤُوبَ المنخّـلُ(٢)

أراد: (لا تلاقونه)، فحذف. واللّه أعلم

عن وعلى والكاف

قـال رحمـه اللّـه تعـالى: "و (عن) ومعنـاه التعدي، كقولـك: رميْتُ عــن القــوس. و(علــى) ومعنــاه الاســتعلاء كقولـك: وجـب المــالُ عليـه. و(الكـاف) للتشبيه، كقولك: زيدٌ كعمرٍو."

الشـرح:

العاشر والحادي عشر والثاني عشر من حروف الجر (عن وعلى والكاف).

فأمَّا (عن)، فأكثر استعمالها حرف جر. وتردُ بمعان، اكثرها وأشهرها إيصالها معنى الفعل إلى الاسم على طريق المجاوزة، كمـا مثل بـه مـن قولـه: رميْتُ عـن القوس، أي تجاوزَت الرمية القوسَ، قال الجوهري رحمـه اللّـه: "التعـدي: مجـاوزة

---

(١) المعنى أنه لـم يكن ثمة تكافؤ بين الطرفين. والشاهد فيه حذف النافي من جواب القسم المنفـي ـ وهو جملة اسمية ـ وذلك في قوله (فو اللّه ما نلتم ... بمعتدل). أي فواللّه ما الذي نلتم معتدلاً أو مقارباً للاعتدال. المغني/٦٣٨، الهمع ٤٢/٢، الدرر اللوامع ٤٩/٢.

(٢) لم أتهد إلى المعنى الدقيق لقوله: (أطلقوا عن بعيرهم). وإن كان المعنى العام للبيت أنه يقـول لمن يسألون عن بعير لهم: إنهم لن يجدوه حتى يعود المنخّل وهو شخص. والشاهد في البيت هنـا حذف القسم والنافي لجوابه معاً، في قوله: (تلاقونه) أي: واللّه لا تلاقونه. المغنـي/٦٣٧، جمهـرة القرشي/١١٠ .

الشيء إلى غيره، يقال: عدَّيْتُه فتعدَّى،أي تجاوز"، فكأنَّ التعدي والتجاوز مترادفان. وقولهم: (أخذت العلم عن فلان) مجازٌ، لأن علمه لم ينتقل عنه، ووجه المجاز أنه لما تلقَّاه صار كالمنتقل إليه عن محلِّه.

وقد جاءت بمعنى (بَعْد) كقوله تعالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقاً عن طَبَقٍ﴾(١) أي: حالاً بعد حال، ومنه قول (الأعشى):

لَئِـنْ مُنِيتَ بنـا عن غِبِّ معركةٍ ... لا تُلْفِنـا عن دماء القـوم نَنْتَفِل(٢)

أي ننتفي.

وقد تستعمل بمعنى (على)، كقوله تعالى: ﴿ومن يَبْخَلْ فإنَّما يَبْخَلُ عن نفسه﴾(٣) أي: على نفسه، وقولِ الشاعر وهو (ذو الإصبع العدواني):

لاهِ ابنُ عمِّك لا أفضلْتَ في نَسَبٍ ... عنِّي ولا أنت دَيَّاني فَتَخْزوني(٤)

أي: لِله ابنُ عمك، فتخزوني: فتَسُومني.

وذكر صاحب (الأزهية)(٥) أنها تكون بمعنى(مِن)، كقوله تعالى: ﴿وهو الذي يقبلُ التوبَةَ عن عبادِهِ﴾(٦) أي: منهم. وأنها تكون بمعنى (الباء)، كقوله تعالى: ﴿وما يَنْطِقُ عن الهَوَى﴾(٧) أي: بالهوى.

---

(١) الانشقاق/١٩

(٢) مُنِيت بنا: بُلِيت. ننتفل: نتبرأ. والشاهد في البيت هنا ورود (عن) بمعنى (بعد) في قوله: (عن غب معركة). ديوان الأعشى/٤٨، خزانة الأدب ٤/٥٣٤، شواهد العيني ٣/٣ .

(٣) محمد/٣٨

(٤) سبق تخريج البيت في ص ٦٠٣ والشاهد فيه هنا مجيء (عن) بمعنى (على) في قوله: (لا أفضلْتَ....عني).

(٥) هو علي بن محمد الهروي النحوي. والكتاب هو: (الأزهية في الحروف). قال صاحب كشف الظنون: "ذكر أنه جمع فيه ما فرق في كتابه الملقب بالذخائر، وزاد عليه". بغية الوعاة ٢/٢٠٥، كشف الظنون ٧٣، ٨٢٢.

(٦) الشورى/٢٥ (٧) النجم/٣

وقد تستعمل اسماً، وذلك عند جرِّها (بِمن) خاصة، وهي حينئذٍ بمعنى (جانب)، قال (الزمخشري): "وهو اسمٌ في قولهم: جلستُ من عن يمينه أي من جانبها".(١) وظاهر كلامه أن ذلك لا يختص بالضرورة. ولم أرها اسماً إلا في الشعر، فمن ذلك قولُ (ذي الرمَّة):

فقلتُ اجعلي ضوءَ الفراقدِ كلِّها

يميناً ومَهْوَى النَّسرِ من عن شمالِكِ//(٢) ١٧٣/ب

وقولُ (القطامي):

فقلت للركبِ لَمَّا أن علاَ بهم ... مِن عَنْ يمين الحُبيَّا نَظْرَةٌ قَبَلُ

ألمحةً من سنا بَرْقٍ رأى بَصَرِي ... أم وجهُ غاليةَ اختالَتْ به الكِلَلُ(٣)

الحُبَيَّا: مصغَّر لا مكبَّر له، موضع بالشام، ونظرة قبل، أيْ: لم يتقدَّمها نظرٌ. والركب: جمع عند (الأخفش)، وعند (سيبويه) اسم جمع، وسنا البرق: ضوؤه، واختالت: تبخترت، والكلل: جمع (كلة) وهو الستر، وقولُ الآخر:

فلما رأتْ قُطْمَانَ من عَنْ يمينِها ... رأتْ بعضَ ما تهوى وقرَّت عيونُها(٤)

أنشده (ابن سيده) في المحكم، وقال: "قُطْمان: اسم جبل".

وأما (على) فمثل (عن) في أنها أكثر ما تستعمل حرف جر، وتستعمل بمعان أكثرها وأشهرها معنى الاستعلاء، وهو على ضربين: حسِّي ومعنوي، فالحسي

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٨/٤٠

(٢) الفراقد: النجوم. النسر: كوكب في السماء، وهما نسران يقال لأحدهما النسر الواقع وللآخر النسر الطائر، ويريد به هنا النسر الواقع بدليل قوله و(مهوى النسر). والشاهد في البيت مجيء (عن) اسماً بمعنى جانب من قوله (من عن شمالك) شرح ابن يعيش ٨/٤٠، ديوان ذي الرمة/٤٢٩ .

(٣) الشاهد في البيت مجيء (عن) اسماً بمعنى جانب في قوله: (من عن يمين) شرح ابن يعيش ٨/٤١، لسان العرب: حبا، ديوان القطامي/٥ .

(٤) نُسب البيت للمخبل السعدي. والشاهد في البيت مجيء (عن) اسماً بمعنى جانب في قوله: (من عن يمينها). ولم أجد من استشهد به من النحاة. لسان العرب/قطم

كقوله تعالى: ﴿لِتَسْتَوُوا على ظُهورِه﴾(١)، والمعنويّ كقوله تعالى: ﴿إنّما بغيُكم على أَنْفُسِكم﴾(٢)، ومن ذلك قولهم: (اعتمدت على فلان، وله عليَّ دَيْنٌ وحقٌّ)،ونحو ذلك.

والثاني أن تكون بمعنى (في) كقوله تعالى: ﴿واتَّبَعُوا ما تتلو الشياطينُ على مُلْكِ سُليمان﴾(٣) وقولِه تعالى: ﴿ودخلَ المدينةَ على حينِ غَفْلَةٍ﴾(٤)، أي: في ملك سليمان، وفي حين غفلة.

والثالث: أن تكون بمعنى (عن) كقول الشاعر:

إذا رَضِيَتْ عليَّ بنو قُشَيرٍ لَعَمْرُ اللَّه أَعْجَبَني رِضاها(٥)

الرابع: أن تكون بمعنى (عند)، كقوله تعالى: ﴿ولهم عليَّ ذنبٌ﴾(٦) أي: عندي.

الخامس: أن تكون بمعنى (مِن)، كقوله تعالى: ﴿الذين إذا اكْتالُوا على الناسِ يَسْتَوْفون﴾(٧) أي: من الناس، وقال تعالى: ﴿مِنَ الذين استحقَّ عليهم الأَوْلَيان﴾(٨)، أي: منهم.

السادس: أن تكون بمعنى (الباء)، كقول (امرئ القيس):

بأيِّ عَلاقتِنا ترغبون أعَنْ دمِ عمرٍو على مَرْثَد(٩)

أي: عم دم (عَمْرِو) بدم (مرثد). ويقال: (اركبْ على اسم اللّه) أي باسم اللّه. نقل

---

(١) الزخرف/١٣ (٢) يونس/٢٣ (٣) البقرة/١٠٢ (٤) القصص/١٥

(٥) نسب البيت للقحيف العقيلي. والشاهد فيه مجيء (على) بمعنى (عن) في قوله: (إذا رضيت عليَّ. الخصائص ٢/٣١١، الإنصاف/٦٣١، شرح ابن يعيش ١/١٢٠

(٦) الشعراء/٤ (٧) المطففين/٢ (٨) المائدة/١٠٧

(٩) العلاقة: الظلامة تتمسك بها في الخصومة. كأنه ينكر عليهم عدم قبولهم دم مرثد بدم عمرو. والشاهد في البيت مجيء (على) بمعنى الباء في قوله: (دمِ عمرو على مرثدِ). ديوان امرئ القيس/١٢٧ .

الثلاثة (أبو الحسن علي بن محمد) في كتاب (الأزهية)(١).

السابع: أن تكون بمعنى(مع) كقوله تعالى: ﴿أو أَجِدُ على النـارِ هُـدَى﴾(٢).

قال (ابن الأنباري) رحمه اللّٰه تعالى في هذه الآية: "يجوز أن تكـون (علـى) بمعنـى (عند)، وبمعنى (مع)، وبمعنى (الباء).

وقد تستعمل اسماً مبنياً، وقد جاء ذلك نثراً ونظماً، فمن النـثر قولـه صلَّـى اللّـه عليه وسلَّم: (يُسَلِّم على أخيه مِنْ على يمينِه وشمالِه)(٣)، رواه مسلم رحمـه اللّـه تعالى مطوَّلاً. ومن النظم قول الشاعر وهو (مزاحم بن الحارث العقيلي):

غـدت من عَلَيْه بعدما تَمَّ ظِمؤها تصِلُ وعن قَيْضٍ بزيزاءَ مَجْهَلِ(٤)

يعني قطاة فارقت//بيضها بعدما تم عطشها، والضمير في (عليه) لفرخـها، والظِّمء: مـدة صبرهـا عـن المـاء، ويـروى: بعدمـا تـم خمسُـها، و(تصِـلُ) بالصـاد المهملـة مكسورة، أي: تصوّت أحشاؤها من العطش، يقال: (جاءت الإبل تصل عطشاً)، قاله (أبو حاتم)، قال غيره: تصلُ في طيرانها،و(القيض):قشر البيض الأعلى، والزيزاء: الغليظُ من الأرض، ويـروى بفتـح الهمـزة وكسـرها، ففتحهـا علـى أنـه ممنـوع مـن الصرف، فعند البصريين مُنع للعلمية والتأنيث لأنه بقعـة، وعنـد الكوفييـن لأن ألفـه للتأنيث، ولا يمتنع عندهم أن تكون ألف تأنيث فـي المكسـور والمضمـوم، وكسـرُها على الإضافة إلى (مجهل)، وهي القفر التي ليـس فيهـا أعـلامٌ يُهتدى بهـا. ويـروى (ببيداء)، وألفها للتأنيث عند الفريقين. واللّٰه أعلم.

١٧٤/أ

قال (أبو البقاء) رحمه اللّٰه تعالى: "و(عن وعلى) مبنيتان لشبههما بالحرف فـي النقصـان، لأنك لا تقول: جلسـتُ عـن ولا علـى، كمـا تقـول: جلسـتُ ناحيـةً وجانبـاً"

---

(١) سبق تعريف النحوي ومصنَّفه في ص ٦٢٢ .

(٢) طه/١٠

(٣) صحيح مسلم: الصلاة/١٢٠

(٤) الشاهد في البيت هنا مجيء (على) اسماً في قوله: (من عليه) أي من فوقه. سيبويه ٤/٢٣١، المقتضب ٣/٥٣، شرح ابن يعيش ٨/٣٧ .

وفيما قاله نظر. والله أعلم.

وتسلمُ ألفُها إذا دخلت على الظاهر، وتقلب (ياءً) إذا دخلَتْ على المضمر، حرفاً كانت أو اسماً (كغَدَتْ من عليه). ومن العرب من لا يقلب الألف مع الظاهر. قال شاعرهم:(١)

أيّ قلوصِ راكبٍ تراها طاروا علاهُنَّ فَطِرْ علاها

وأمَّا (الكاف) فأكثر استعمالها حرف جر، ومعناها التشبيه كقوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ الذي استوقَدَ ناراً﴾(٢). وقد تستعمل للتعليل، كقوله تعالى: ﴿واذْكُرُوه كما هَدَاكم﴾(٣) أي: لهدايتكم. قال سيبويه: (كما أنه لا يعلم فتجاوز اللَّه عنه)(٤)، والتقدير لأنه لا يعلم فتجاوز اللَّه عنه.

وترد زائدة كقوله تعالى: ﴿ليس كَمِثْلِه شَيْءٌ﴾(٥)، وقول رؤبة:

لواحق الأقرابِ فيها كالمَقَق(٦)

أي فيها مقَقٌ وهو الطول، واللواحق: الضوامر، والأقراب: وأحدها قُرْب بالضم، وهي الخواصر. يصف خيلاً.

وقد استعملت اسماً على أربعة أضرب:

---

(١) نسب الرجز لبعض أهل اليمن (حي الحارث بن كعب). ويروى أن أبا عبيدة اتهم المفضل بوضعه كما في نوادر أبي زيد/٥٨. القلوص: الناقة. والشاهد فيه عدم قلب ألف (على) ياءً عند اتصالها بالضمير، في قوله (طاروا علاهن ... فطر علاها). نوادر أبي زيد ٨ و ١٦، الخصائص ٢/٢٦٩، شرح ابن يعيش ٣/٣٤ .

(٢) البقرة/١٧ (٣) البقرة/١٩٨

(٤) ينظر مغني اللبيب/١٧٦

(٥) الشورى/١١

(٦) البيت في وصف حمار وحش وأتنه التي شبه بها ناقته. وليس في صفة الفرس كما ذهب الشارح. والشاهد في البيت زيادة الكاف في قوله (كالمَقَق). الإنصاف/٢٩٩، خزانة الأدب ٤/٣٦٦، ديوان رؤبة/١٠٦ .

أحدها: أنها مبتدأ في قول الشاعر:

صرمتُ ولم أُصرِمْكُم وكصارمٍ ... فتى قد طوى كشحاً وأبَّ ليذهبا(١)

وقول الآخر:

أبداً كالفراءِ فوق ذراها ... حين يطوي المسامعَ الصرَّارُ(٢)

والثاني: أن تكون فاعلاً، كقول الشاعر:

أتنتهون ولن يَنْهى ذوي شططٍ ... كالطعنِ يذهب فيه الزيتُ والفُتُلُ(٣)

والثالث: أن تكون مجرورة بحرف جر، كقول الشاعر:

بكاللَّقوة الشغواء جُلْتُ فلم أكن ... لأقنعَ إلا بالكميِّ المقنع(٤)

وقولِ الآخر:// /١٧٤

يضحكْنَ عن كالبَرَدِ المُنْهَمِّ(٥)

---

(١) قائله الأعشى. صرمت: قطعتُ. طوى كشحاً: أعْرَضَ، أبَّ: تهيأ للذهاب. أي صرمتكم متهيئاً لفراقكم ومن تهيأ للشيء كمن فعله. والشاهد في البيت ورود الكاف اسماً في محل رفع مبتدأ في قوله: (وكصارمٍ فتى قد طوى كشحاً)، وتقديره ومثل الصارم الفتى الذي طوى كشحاً. شرح الشافية ٤٣٦، لسان العرب/أبب، ديوان الأعشى/٨٩

(٢) لم يعز لقائل معيَّن. الصرَّار: هو صرَّار الليل وهو الجُدجد، حشرة تصوت ليلاً. لعله يريد أنه يلازم ظهر ناقته كل حين. والشاهد في البيت مجيء الكاف اسماً مبتدأ في قوله: (أبداً كالفراء فوق ذراها) أي مثل الفراء فوق ذراها. شرح العيني ٣٩٢/٣ .

(٣) قائله الأعشى. الشطط: الجور، الفُتُل: ج فتيل، وهو ما يستعمل في الجراحة. طعن يذهب فيه الزيت والفتل: أي طعن نافذ عميق ينيب فيه ما يداويه به الطبيب من الزيت والفتيل. والشاهد فيه هنا مجيء الكاف اسماً فاعلاً في قوله: (لن ينهي كالطعن) أي مثل الطعن. الخصائص ٣٦٨/٢، شرح ابن يعيش ٤٣/٨، ديوان الأعشى/٤٨ ...

(٤) لم ينسب لقائل معيَّن .اللَّقوة: العقاب. يصف فرسه بها، الشغواء: معقوفة المنقار، دلالة على قوتها. جُلْتُ: من الجولان في المعركة. الكمي المقنَّع: الفارس الذي غطَّى رأسه بالبيضة. والشاهد في البيت مجيء الكاف اسماً مجروراً في قوله: (بكاللَّقوة). أي بفرسٍ مثل العقاب جلتُ في المعركة. شواهد العيني ٢٩٥/٣، الهمع/٣١، شرح الأشموني ٢٢٥/٢ .

(٥) قائله العجاج. وقبله: بيضٌ ثلاثٌ كنعاجٍ جُمّ ....وجُمّ: ج جمَّاء، وهي التي لا قرون لها. =

أي: المذاب، وقول الآخر:

وصـــاليـاتٍ كَكَمَـــا يُؤَثْفَيْنْ(١)

الرابع: أن تكون مجرورة بالإضافة، كقول الراجز:

فصُـيِّروا مثـلَ كعصفٍ مأكول(٢)

مذ ومنذ

قال رحمه اللّـه تعالى: " و(مُـذْ ومُنْذُ) تَجُرَّان مـا بعدهمـا بمعنـى ابتـداء الغاية، فيقال: ما رأيته مُذْ يومِ الجمعة، تريد من هذا الحد، ويُرفع ما بعدهما. فيقال: (ما رأيته مذ يومُ الجمعةِ) بهذا المعنى، وبمعنى آخر، وهو أن يراد الأمدُ كلُّه نحـو: (ما رأيته مُذْ يومان) تريد: أمدُ ذلك يومان".

الشرح:

الثـالث عشـر والـرابع عشـر من حـروف الجر (مُذْ ومُنْذُ) والكلام عليهمـا في فصلَيْن:

أحدهمـا: فـي لفظهمـا. (فمُنْــذُ) كلمــةٌ مفـردةٌ وُضِعَت هكـذا، و(مُـذ) محذوفـة النون، وأصلها (منـذ). وقـال (الفـراء): "أصـل منـذُ (مِـن ذو)، وذو الطائيـة بمعنـى

=والشاهد فيه مجيء الكاف اسماً مجروراً في قوله (عن كـالبردِ) أي (عـن مثـل البَرَد) وهـو فـي وصف أسنانهن. شرح ابن يعيش ٤٢/٨، خزانة الأدب ٢٦٢/٤، ملحقات ديوانه/٨٣...

(١) ينسب لخِطامٍ المجاشعي. الصاليات: أثـافي القـدر. كَكَمـا يؤثفيـن: أي كمثـل حالهـا إذا كـانت أثافي. والشاهد فيه مجيء الكاف اسماً مجروراً فـي قولـه (كَكَمـا يُؤَثَفيـن) أي كمثـل مـا يؤثفيـن. سيبويه ٣٢/١، شرح ابن يعيش ٤٢/٨، خزانة الأدب ٣٦٧/١ ....

(٢) نسب لحميد الأرقط ولرؤبة بن العجاج. العصف المأكول: الزرع الذي أُكل حبُّه. والشاهد فيه مجيء الكاف اسماً مجروراً بالإضافة في قوله: (فَصُيِّروا مثل كعصفٍ) أي: مثلَ مثْلِ عصفٍ ..! وربما يحتمل البيت توجيهاً آخر. سيبويه ٤٠٨/١، شواهد العيني ٤٠٢/٢، الهمع ١٥٠/١ .

الذي[1]، لأن تركيب (مِن) معها يتخلص منهما معنى (من ها هنا)،وبيانه أنك تقول: (زيدٌ ذو قام)، أي: الذي قام، ثم حذفت الواو وأدخلت (مِن) على (الذال) فصار (منذُ) وضُمَّت الميم إتباعاً، ويدل على ذلك كسر الميم في بعض اللغات، والمعنى على هذا صحيحٌ، ألا ترى أن قولك: (ما رأيته منذ يومان) تقديره: الزمن الذي هو يومان أمدُ الانقطاع. وإذا صحَّ المعنى صحَّت دعوى التركيب". وقال غيره من الكوفيين: أصل منذ: (مِن إذْ) ثم حذفت الهمزةُ وضمَّت الميم، لأن (إذْ) للماضي من الزمان، و(من) لابتداء الغاية، ومعنى (منذ) الماضي ومقدار البلوغ به، وهذا مجموع معنى (من) و(إذ)، إلا أنهم غيروه، فضمُّوا الميم [وحذفوا][2] الهمزة ليدل ذلك على الانتقال من معنى (مِن) وحدها[3]. والصحيح الأولُ، لأن الأصل عدمُ التركيب، والانتقال عن الأصل يفتقر إلى دليلٍ ظاهر، وهو منتف، فدعوى التركيب تحكُّم، وصحة المعنى بتقدير ما ذكروا من التركيب لا تكفي إلا إذا انضمَّ إلى ذلك تعذُّرُ الحمل على غيره.وهنا يصح المعنى على تقدير كونها مفردةً،فالحذفُ والتغيير والشذوذ بإسقاط الواو والهمزة وضم الميم وحذفِ أحدِ جُزأي الصلةِ،جميعُ ذلك على خلاف الأصل،مع أن لنا مندوحة عنه،فلا يسوغُ الإقدام عليه بما ذكروا. واللَّه أعلم.

الفصل الثاني: في معناها وعملها.أكثر استعمالهما حرفان، ولا يجرُّ بهما إلا الزمان، فإن كان ماضياً فهما بمعنى (مِن)، فإذا قلت: (ما رأيتُه مُذ شهر ومنذُ شهر) فالمعنى (من شهر)، وإن كان حاضراً، فهما بمعنى (في)، كقوله صلَّى اللَّه عليه وسلَّم: للملكين: (**إنكما قد طوَّفتما بي//منذ الليلةِ فأخبراني عمَّا رأيْتُ**)[4] رواه ١٧٥/أ (البخاري) بطوله أي: في الليلة. وتقول (ما رأيته منذ اليومِ والساعةِ) أي: فيهما.

ويستعملان اسمين، وذلك في موضعَيْن:

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف/٣٨٣

(٢) [وحذفوا] من المحقِّق، وفي الأصل: وفتحوا الهمزة.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف/٣٨٢

(٤) البخاري: جنائز/٩٣، ابن حنبل ٢/١٤ .

أحدهما: إذا رُفع ما بعدهما، فإن كان المرفوعُ ماضياً، كقولك: (ما رأيته مذ يومُ الجمعة ومنذُ يومُ السبتِ) فهما بمعنى (أول المُدَّة)، فإن لم يكن ماضياً كقولك: (ما رأيته منذ شهرُنا ومنذ ثلاثةُ أيام)، فهما بمعنى: جميع المدة، أي: مدة انتفاء الرؤية شهرٌ، وثلاثة أيام.

واختلف البصريون والكوفيون في طريق الرفع، فللبصريين قولان:

أحدهما: ما ذكره الجرجاني، وهو أن (مذ) مبتدأ، وما بعده الخبر، والتقدير: أولُ المدةِ يومُ الجمعة، أو: أمدُ ذلك شهرُنا، وأمدُ ذلك ثلاثة أيام. وهو قول الأكثرين(١).

والثاني: أن (مذ) خبر مقدَّمٌ، والمرفوعُ بعده مبتدأ، والتقدير: بيني وبين انقطاعِ الرؤيةِ يومُ الجمعة أو شهرُنا أو ثلاثة أيام، وهو قول (الزجاجي أبي القاسم)، وهو بعيد، لأن (أنَّ) تقع بعد (منذ) كقولك: (ما رأيته منذ أنَّ اللَّه خلقني)، وليست مبتدأ.

وللكوفيين قولان أيضاً:

أحدهما: أنه خبر مبتدأ محذوف.(٢)

والثاني: أنه فاعلُ فعلٍ محذوف، تقديره: قد مضى يومان، لكنه واجبُ الحذف. وكلا القولين ضعيف لأن الحذف والإضمار على خلاف الأصل. واللَّه أعلم.

الموضع الثاني من موضعَيْ استعمالها اسماً أن تكون مضافة إلى الجملة الفعلية، كقول الفرزدق:

ومازال مُذْ عقَدتْ يداه إزارَه ... فَسَما فأدركَ خمسةَ الأشبارِ(٣)

يُدني خوافقَ من خوافقَ تلتقي ... في ظلِّ معترك العَجاج مُثارِ

---

(١) الإنصاف/٣٩١ .

(٢) الإنصاف/٣٩١

(٣) سما: ارتفع وشبَّ. أدرك: بلغ ووصل. والبيتان في مديح يزيد بن المهلب. والشاهد في البيت الأول إضافة (مذ) إلى الجملة الفعلية في قوله: (مذ عقدت يداه). ومذ هنا في موضع نصب على الظرفية. المقتضب ١٧٦/٢، شرح ابن يعيش ١٢١/٢، ديوان الفرزدق/٤٥٠ ...

ويروى: كتائب من كتائب. والخوافق: جمع خافقة وهي الراية. وقد يضاف إلى الجملة الاسمية، كقول الآخر:

وما زِلْتُ محمولاً عليَّ ضغينةٌ ومُضطلِعَ الأضغانِ مُذْ أنا يافعُ(١)

(فمُذ) مع الجملتين في موضع نصب على الظرف.

وإذا كانت مع المفرد المرفوع، فليس لها ولما بعدها موضع من الإعراب عند الجمهور، بل جوابُ سؤال مقدَّر، لأنه إذا قال: ما رأيته، فكأنك قلْتَ له: ما أمَدُ ذلك أو ما أول ذلك؟ فقال: مذ كذا. وقال (أبو سعيد السيرافي): "موضعها نصبٌ على الحال، أي: (ما رأيته) مقدَّما أو مقدرا.

فإن قلت: فما الفرق بين رفع ما بعدهما وجره، فالجواب من وجهين:

أحدهما: أنك إذا رفعت كان الكلام جملتين عند الأكثرين. وإذا جررْتَ كان جملة واحدة.

والثاني: أنك إذا رفعت جاز أن يقع//الفعل في بعض ذلك الزمان. وإذا جررْتَ ١٧٥/ب لم يجز. واللَّه أعلم.

فإذا قلت: فلِمَ بُني (مُذْ ومنذُ) الاسمان؟ قلت: قال الشيخ (أبو البقاء العكبري) رحمه اللَّه : بُنيا لوجهين:

أحدهما: تضمنهما معنى الحرف، أي: ما رأيته من هذا الأمد.

والثاني: أنهما ناقصان، فاشبها (كم) في الخبر. واللَّه أعلم.

حاشى وخلا وعدا

قال رحمه اللَّه تعالى: "(وحاشى وخلا وعدا)، إذا جُرَّ بها. فهذا هو القول في العوامل من الحروف، وهي بأجمعها سبعةٌ وثلاثون حرفاً".

---

(١) ينسب للكميت بن معروف. يافع: مناهز للحلم. يعني أنه محسَّد لما أعطيه من عزة نفس. والشاهد في البيت مجيء (مذ) اسماً مضافاً إلى الجملة الاسمية في قوله: (مذ أنا يافعُ). سيبويه ٤٥/٢، شواهد العيني ٣٢٤/٣ .

الشـرح:

الخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر من حروف الجـر (حاشـى وخـلا وعدا)، وهي بمعنى (إلا) في الاستثناء. وقد تقدم الكلام عليها في باب الاستثناء، فلا حاجة إلى إعادته(١).

فهذا آخر الحـروف العاملـة، وهـي سبعة وثلاثـون. وتفصيلهـا: إنَّ وأخواتهـا سـتَّة، و(مـا ولا) النـافيتان، والحـروف السـبعة الناصبـة، وهـي: الـواو بمعنـى (مع)، و(إلا) في الاستثناء، وحرف(٢) النـداء، ونواصـب الفعـل الأربعـة، وحـروف الجزم الخمسة، وحروف الجر سبعة عشر. وذلك سبعةٌ وثلاثون.

وقد بقيت أشياء يُحتاج إليها في حروف الجر، لـم يذكرهـا الجرجـاني. والكـلامُ عليها في مسائل:

المسـألة الأولـى: في حـروف اختـلف في الجـر بهـا، وهـي أربعـة.

أحـدها: (لعلَّ) في لغة بني (عُقيل)، حكى ذلك عنهم (أبو زيـد)، وحكـى الجـرَّ بها أيضاً (الفراء) وغيره، وحكى في لامها الأخيرة الفتـحَ والكسـرَ، وأنشد بـاللغتين قول الشاعر:

لعـــلَّ اللَّـــهِ فَضَّـــلَكم علينـــا ... بشيءٍ أنَّ أمَّكـــم شـــريمُ(٣)

الشريم: المُفْضَاة.

الثاني: (متى) وهي حرف جر في لغة (هذيل) بمعنى (مـن)، جـاء ذلك عنهم نثراً ونظماً، فمن النثر قول بعضهم: (أخرجها متى كمِّه) أي: من كمِّه، ومـن النظـم قـول الشـاعـر:

شَـــرِبْنَ بماءِ البحـر ثم ترفَّعَتْ ... متـــى لجـــجٍ خُضْـــرٍ لهنَّ نئيجُ(٤)

---

(١) ينظر ص ٤٩٩ .

(٢) في الأصل (وحروف النداء)، ينظر ص ٥١١ .

(٣) لم ينسب لقائل معيَّن. المُفضاة: مجموعة المَسْلكين. والشاهد فيه هنا مجيء (لعلَّ) حرف جـر في قوله: (لعلَّ اللَّهِ) وذلك على أحد القولين. وهو مما استشهد به النحاة المتأخرون. المقرب/٤١، خزانة الأدب ٣٦٨/٤، التصريح ٢/٢ .

(٤) سبق تخريج البيت في ص ٦٠٠ .

أي: من لججٍ، والنئيجُ - مهموزاً - الصوت.

الثالث: (كي) وقد تقدَّم ذكرها في نواصب الفعل، وقد يجرُّ بها في الاستفهام عن علَّة الشيءِ، كقولهم: كَيْمَهْ؟ بمعنى لِمَهْ؟ (فكي) هنا حرف جرٍّ عند جميع البصريين(١)، و(ما) استفهامية حُذفت ألفُها لدخول حرف الجر عليها، وزيدت هاء السكت عليها وقفاً كسائر حروف الجر الداخلة على (ما) الاستفهامية. ويجر بها أيضاً في الخبر قولهم: (جئتُ كي أراك)، أي لأن أراك، (فأن) المضمرة والفعل في موضع جرٍّ (بكي)، كما يكون ذلك مع اللام. ويدل على إضمار// (أن) بعدها ١٧٦/أ ظهورُها في الضرورة كقول الشاعر:

فقالَتْ أكلَّ الناس أصبحتَ مانحاً ... لسانَك كيما أن تَغُرَّ وتَخْدعا(٢)

وقد جاء الجر بها أيضاً (لِما) المصدرية في قول الراجز:

إذا أنت لم تنفعْ فضُرَّ فإنَّما ... يُراد الفتى كَيْما يَضُرُّ وينفعُ(٣)

(فما) مصدرية في موضع جر (بكي)، أي: لنفعٍ أو ضرٍّ، أي: إذا لم تنفعني فضُرَّ عدوي، فإنما يراد الفتى لضرِّ من يستحق الضر ونفع منَ يستحق النفع.

الرابع: (لولا) الدالة على امتناع الشيءِ لوجود غيره، وغالب ما يقع بعدها الاسم مرفوعاً بالابتداء، وقد يقع ضميراً مرفوعاً منفصلاً كقوله تعالى: ﴿**لولا أنتم لَكُنَّا مؤمنين**﴾(٤). وقد تقدم الكلام على ذلك في باب الابتداء. ومن العرب من

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف/٥٧٢ .

(٢) قائله جميل بن معمر العذري. والشاهد في البيت مجيء (كي) حرف جر، وظهور أن المصدرية بعدها، وحقها الإضمار. وذلك في قوله: (كيما أن تغرَّ). ديوان جميل بثينة/٢٥، شرح ابن يعيش ١٤/٩، خزانة الأدب ٥٨٤/٣ .

(٣) قائله قيس بن الخطيم. والشاهد في البيت مجيء (كي) حرف جر، حيث جرَّت (ما) المصدرية مع الفعل المؤول معها بمصدر، وذلك في قوله: (كيما يضرُّ وينفع). خزانة الأدب ٥٩١/٣، مغني اللبيب/١٨٢، ملحقات ديوان قيس بن الخطيم: ١٧٠ .

(٤) سبأ/٣١

يقول: (لولاي ولولاك ولولاه) وفروعها. وزعم (المبرد) أن ذلك لا يوجد في كلام من يُحتج بكلامه. وما زعمه مخالفٌ لكلام (سيبويه) وأقوال الكوفيين، وأنشد (سيبويه):

وكم موطنٍ لَوْلَايَ طحْتَ كما هَوَى — بأجرامِهِ من قُنَّة النِّيق منهوي(١)

طحْتَ: أي سقطت، والقنة بضم القاف أعلى الجبل، والنيق بكسر النون: أرفع موضع في الجبل. وأنشد (الفراء) رحمه اللَّه:

أَتُطْمِعُ فينا من أَرَاقَ دماءَنا — ولولاك لم يَعْرِضْ لأنسابنا حَسَنْ(٢)

فمذهب (سيبويه) أن (ياء) لولاي وأخواتها في موضع جرٍّ بلولا(٣)، لأن الياء وأخواتها لا يعرف وقوعها إلا في موضع جرٍّ أو نصب، والنصب هنا ممتنع وفاقاً، فتعيَّن الجر، وفي ذلك مع شذوذه استيفاء حق كان (للولا) فتُرك، وذلك أنها مختصَّةٌ بالاسم غير مشابهة للفعل، ومقتضى ذلك أن تجرَّ الاسم مطلقاً، لكن منع من ذلك شبُهها بحرف الشرط الرابط بين الجملتين، فأرادوا التنبيه على موجب العمل في الأصل فجرُّوا بها المضمر المتصل.

ومذهب (الأخفش) أن الياء وأخواتها في موضع رفع نيابة عن ضمائر الرفع المنفصلة(٤)، ونظيره بنيابة المرفوع عن المجرور في قولهم: (ما أنا كانتَ)، وقد ناب المنصوب عن المجرور في قول الشاعر:

---

(١) ينسب ليزيد بن أم الحكم. الأجرام: ج جِرم وهو الجسد. المنهوي: الهاوي، وهوى وانهوى بمعنى. والشاهد في البيت مجيء (لولا) حرف جر إذْ وليها ضمير، وذلك قوله: (لولاي). سيبويه ٣٧٤/٢، الخصائص ٢٥٩/٢، الإنصاف/٦٩١ .

(٢) ينسب لعمرو بن العاص يخاطب معاوية بن أبي سفيان في شأن الحَسَن بن علي. وورد في الأصل: (أيَطْمَع...لأنسابنا. والشاهد في البيت هنا مجيء (لولا) حرف جر لأنه وليها ضمير في قوله: (ولولاك). الإنصاف/٦٩٣، شرح ابن يعيش ١٢٠/٣، شرح الأشموني ٢٠٦/٢ .

(٣) سيبويه ٣٧٣/٢

(٤) الإنصاف/٦٨٧ وهو مذهب الكوفيين أيضاً.

فأحسِنْ وأجمل في أسيرك إنَّه ضعيفٌ ولم يأسرْ كإياكَ آسرُ(١)

ومن ذلك تأكيد المجرور والمنصوب بالمرفوع، كقولك: (رأيتك أنت ومررْتُ بك أنت). والله أعلم.

المسألة الثانية: حروف الجر تنقسم قسمين: :

أحدهما يختص بالظاهر دون المضمر، وهي ثمانية: [الأول والثاني](٢) مذ ومنذ لا يُجَرُّ بهما المضمر، فلا يقال: يوم الجمعة ما رأيتك منذه//(٣) ١٧٦/

الثالث: (حتى) تجر الظاهر فقط، كقوله تعالى: ﴿حتى مَطْلَعِ الفجرِ﴾(٤) وإنما اختصت بالظاهر لأنها بمعنى (إلى)، وهي تدخل على المضمر، كقوله تعالى: ﴿إليه يَصْعَدُ الكلمُ الطيِّب﴾،(٥) فاستغني بجرها للمضمر عن جر (حتى). وقد جرت المضمر في قول الشاعر:

أَتَتْ حتَّاكَ تقصد كل فجٍّ تُرَجِّي منك أنْها لا تخيبُ(٦)

الرابع: (كاف التشبيه) كقوله تعالى: ﴿كمَثَلِ الذي استَوْقَد ناراً﴾(٧). وإنما خصت بالمضمر استغناء بدخول مثل عليه، كقولك: (زيدٌ مثلك ومثله ومثلي)، ولو

---

(١) لم ينسب لقائل معين. والشاهد في البيت نيابة ضمير النصب عن ضمير الجر في قوله: (كاياك). خزانة الأدب ٢٧٤/٤، همع الهوامع ٣١/٢، الدرر اللوامع ٢٧/٢ .

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من المحقق لتوضيح التقسيم.

(٣) بعد هذه الكلمة فراغ بمقدار سطرين في الأصل والنسخ. وقد كتب ناسخ الأصل على الهامش: (هنا ترك المصنف بياضاً لم يذكر فيه شيئاً). ولا أظن أن ثمة سقطاً هنا، لأن الشارح عدَّد اثنين من الثمانية وهما (مذ ومنذ)، ثم قال بعدهما: الثالث ...

(٤) القدر/٥ (٥) فاطر/١٠

(٦) سبق تخريج البيت في ص ٤٤٠ . أو الشاهد في البيت ورود (حتى جارَّة للضمير، وحقها أن تجر الظاهر.وذلك في قوله:(أتت حتَّاك)..وقد كتب في نسخة الأصل قبل هذا البيت بيت آخر هو:

فلا والله لا يلقى أناس فتى حتّاك يا بن أبي يزيد

ولم نجده في النسخ الأخرى، ولعله زيادة من معلّق أو ناسخ.

(٧) البقرة/١٧

لم يستغنوا (بمثل) في جر المضمر لزمهم دخولُ الكاف على (كاف) الخطاب و(ياء) المتكلم، وذلك في غاية الاستثقال، وقد أدخلوها على ضمير الغائب في قول الراجز:

ولا ترى بَعْلاً ولا حلائِلا كَهُ ولا كَهُنَّ إلا حاظلا(١)

يصف حمر وحش وأتناً.

الخامس: واو القسم. لا تجر إلا الظاهر، لما تقدَّم من أنها بدلٌ من (الباء)، فلم تعط من القوة ما للباء.

السادس: (التاء)، لا تجر مضمَراً أصلاً ولا ظاهراً إلا (اللَّه) و(ربّ الكعبة)، لما تقدم من أنها فرعُ فرعٍ.

السابع: (ربَّ) لا تجر المضمر إلا في شذوذ من الكلام، وقد تقدم ذلك،(٢) وإنما اختصت بالظاهر، لأن المضمر معرفة، و(ربَّ) مختصَّة بالنكرات.

الثامن: (لولا) عند (سيبويه)، لا تجر إلا المضمر(٣)، لأنها - إذا دخلت على الظاهر - مختصة بالمبتدأ.

[والثاني](٤)سائر حروف الجر،تجرُّ الظاهر والمضمر،إذ لا مانع من ذلك.واللَّه أعلم.

المسألة الثالثة: في زيادة (ما) بين الجار والمجرور. وذلك في خمسة أحرف.

أحدها: (الباء)، كقوله تعالى: ﴿**فَبِما رَحْمَةٍ**﴾(٥) و﴿**فَبِما نَقْضِهِم**﴾(٦)

الثاني: (عن)، كقوله تعالى: ﴿**عمَّا قليلٍ لَيُصْبِحُنَّ نادمين**﴾(٧)

---

(١) نسب لرؤبة ولأبيه العجاج. بعل: زوج، الحليلة: الزوجة. حاظل: مانع من التزويج. والرجز في صفة حمار وحش يمنع أتنه غيره. والشاهد في البيت دخول كاف التشبيه الجارة على الضمير في قوله: (كَهُ، كَهُنَّ) للضرورة الشعرية. ديوان رؤبة/١٢٨، سيبويه ٣٨٤/٢، الخزانة٢٧٤/٤..

(٢) ينظر ص ٦١٣

(٣) سيبويه ٣٧٣/٢

(٤) ما بين الحاصرتين زيادة من المحقق وهو تتمة قسمي حروف الجر.

(٥) آل عمران/١٥٩﴿...من اللَّهِ لِنْتَ لهم﴾.

(٦) المائدة/١٣ ﴿...ميثاقهم لَعَنَّاهم﴾. (٧) المؤمنون/٤٠

الثالث: (من)، كقوله تعالى: ﴿مِمَّا خطيئاتِهم أُغرِقوا﴾.(١)

الرابع والخامس: (الكاف وربَّ). تتصل بهما (ما)، والأكثر كفُّهما (بما) وتهيئتهما للدخولِ على الجملتين الاسمية والفعلية كقول الشاعر:

تحالفَ يشكرٌ واللؤمُ قدماً كما جَبَلا قساً متحالفان(٢)

(قساً) بفتح القاف وسين مهملة مفتوحة، مقصورٌ، موضعٌ بالعالية، وقول الآخر:

أخٌ ماجدٌ لم يَخْزُني يومَ مشهدٍ كما سيفُ عمروٍ لم تَخُنْه مضاربُه(٣)

وقال الآخر في كفِّ (ربَّ) بما:

رُبَّما الجاملُ المؤبَّل فيهم وعناجيجُ بينَهُنَّ المِهارُ(٤)

والجامل، اسم فاعل من (جَمَلَ الشحْمَ): أذابه. والمؤبِّل، بكسر الباء: متخذ الإبل ومقتنيها، والعناجيج: جياد// الخيل، واحدها عُنجوج بضم العين، والمهار، جمع مُهْر، ويجمع على أَمْهار ومِهارة. وبقاء الجر بعدها قليل، فمثاله في الكاف قولُ الشاعر:

١٧٧/أ

وننصر مولانا ونعلم أنَّه كما الناسِ مجرومٌ عليه وجارمُ(٥)

---

(١) نوح/٢٥

(٢) لم أقف على من ذكره. والشاهد في البيت دخول (ما) على الكاف الجارة وكفها عن العمل. في قوله: (كما جبَلا ....).

(٣) ينسب للبختري بن المغيرة. والشاهد فيه زيادة (ما) على (الكاف) الجارة وكفها عن العمل في قوله: (كما سيفُ عمرٍو). مغني اللبيب/١٧٨ و٣١٠ .

(٤) قائله أبو دؤاد الإيادي. الجامل: القطيع من الإبل مع راعيه. أي: لدى أولئك القوم قطعان الإبل المتخيِّرة وجياد الخيل. ولعلَّ هذا المعنى أوضح مما ذهب إليه الشارح. والشاهد في البيت زيادة (ما) الكافة عن العمل على (ربَّ)، في قوله: (ربما الجاملُ...فيهم). شرح ابن يعيش ٢٩/٨، مغني اللبيب/١٣٧، ديوان أبي دؤاد/٣١٦....

(٥) ينسب لعمرو بن براق الهمذاني. مجروم عليه وجارم: أي قد يكون مظلوماً أو ظالماً. والشاهد في البيت إعمال الكاف الجارة مع دخول (ما) الزائدة عليها في قوله: (كما الناسِ). مغني اللبيب٦٥، شواهد العيني ٣٣٢/٣، الهمع ٣٨/٢ .

ومثاله في (ربَّ) قول الآخر:

مــاويَّ يا رُبَّتَــما غــــارةٍ   شـــعواءَ كاللَّــذْعةِ بالمَيْسِـم(١)

ماويَّ،ترخيم ماوية: علم امرأة. ولم نسمع زيادتها بعد غير هذه الخمسة. والله أعلم.

المسألة الرابعة: في حذف حرف الجر وبقاء عمله. وهو ضربان: أحدهما مقيسٌ، والآخر مقصورٌ على السماع، **فالأول** ثلاثة أنواع:

أحـــدها: أن يكون حرف الجر (ربَّ)، فتُحذف ويبقى عملها بعد الواو والفاء وبل، ودون شيءٍ من ذلك(٢)، وقد تقدم ذلك كله مفصلاً.

والثاني: حذف (من) بعد (كم) الاستفهامية مجرورة بحرف، نحو: (بكم درهمٍ اشتريْتَ ثوبك؟) فجرَّ (درهم) (بمن) مضمرة، وهو مذهب (سيبويه)(٣) وأكثر النحويين، لأن (كم) الاستفهامية لا يصلح أن تعمل الجرَّ، لأنها قائمة مقام عدد مركبٍ، والعددُ المركب لا يعمل الجرَّ، فكذا ما قام مقامه، ولأن الجر لو كان بإضافة (كم) لم يشترط دخول حرف الجر على (كم)، وحُكيَ عن (الزجَّاج) أن الجرَّ بكم نفسها، ورُدَّ ذلك عليه.

الثالث: حذفه لتقدُّم ذكره، كقولهم: (في الدار زيدٌ والحجرةِ عمرٌو)، وتقديره: وفي الحجرة عمرٌو، لئلا يلزم العطف على عاملين، وهو مختلَف فيه على ما ياتي في حروف العطف إن شاء الله تعالى. ومن شواهد حذف(٤) حرف الجر مُبْقَىً عمله قولُ الشاعر:

---

(١) ينسب البيت لضمرة بن حمزة النهشلي. شعواء: متفرقة ومنتشرة. اللذعة: الحرقة. الميسم: آلة تحمى وتوسم بها الإبل لتعرف. والشاهد في البيت زيادة (ما) على الكاف الجارة وبقاء عملها، وذلك في قوله: (ربتما غارةٍ). الإنصاف/١٠٥، شرح ابن يعيش ٣١/٨، خزانة الأدب ١٠٤/٤...

(٢) أي قد تحذف ربَّ ويبقى عملها بعد الواو والفاء وبل، أو بعد حذف الواو والفاء وبل أيضاً ودونها. ينظر ص ٦٢٠ .

(٣) ينظر سيبويه ١٦٠/٢ .

(٤) كلمة (حذف) ساقطة في الأصل.

أَخْلِقْ بذي اللُّبِّ أن يحظى بحاجته ومُدْمِنِ القرع للأبواب أن يَلِجا(١)

وقول الراجز:

أوصَيْتُ من بَرَّةَ قلباً حُراً بالكلبِ خيراً والحَمَاةِ شراً(٢)

والثاني: مقصورٌ على السماع، ومنه قولُ (رؤبة) وقد قيل له كيف أصبحت: (خيرٍ والحمدُ لله)، قولُ الشاعر:

وكريمةٍ من آل قيسَ أَلَفْتُه حتى تَبَذَّخ فارتقى الأعلامِ(٣)

أَلَفْتُه: أي أعطيته ألفاً، وتبذخ: تكبَّر، والأعلام مجرورة (بإلى) محذوفة، أي فارتقى إلى الأعلام، هكذا أنشده (الجوهري). ومنه قول الآخر:

إذا قيل أيُّ الناس خيرٌ قبيلةً أشارتْ كليبٍ بالأكفِّ الأصابعُ(٤)

أي أشارت الأصابع بالأكفِّ إلى كليب، فحذف (إلى) باقياً عملُها.

المسألة الخامسة: لا يجوز الفصل بين حرف الجر ومجروره إلا في قليلٍ من الكلام، فمنه ما حكى (الكسائي) رحمه//اللَّه من نحو قولهم: (اشتريته - باللَّه - درهمٍ)، أراد: بدرهم واللَّه. وقولُ الشاعر: ١٧٧/

إنَّ عَمْراً لا خير في اليومَ عمرٍو إنَّ عَمْراً مُخَبِّرُ الأحزانِ(٥)

أراد: لا خير في عمرٍو اليومَ.

---

(١) لم ينسب لقائل معيَّن. أخلق بذي اللب: هو أهل وخليق. يلج: يدخل. والشاهد في البيت حذف حرف الجر وبقاء عمله وهو قوله: (ومدمن القرعِ) أي(وبمدمن القرع). شرح الاشموني ٣٣٤/٢.

(٢) ينسب لأبي النجم العجلي. والشاهد في البيت حذف حرف الجر وبقاء عمله، وذلك قوله: (والحماة شراً)، أي: أوصيتها بالحماةِ شراً. ابن يعيش ٩/٢، الخزانة ٣٥٨/١، العيني ٢١٥/٣...

(٣) سبق تخريج البيت في ص ٣٢٣ والشاهد فيه هنا حذف حرف الجر سماعاً وبقاء عمله، في قوله: (فارتقى الأعلامِ) أي: إلى الأعلام.

(٤) سبق تخريج البيت في ص ٣٢٣ والشاهد فيه هنا حذف حرف الجر سماعاً وبقاء عمله في قوله: (أشارت كليبٍ) أي: أشارت إلى كليب.

(٥) لم ينسب البيت لقائل معيَّن) ويروى (مُكَثِّر الأحزان). والشاهد فيه هنا الفصل بين الجار =

وقول الفرزدق:

وإنـي لأَطوي الكَشْحَ من دون مَنْ طوى

وأقطـع بالخَـــرْقَ الهَبُـــوعِ المُـــراجِمِ(١)

أراد الخرقَ بالهبوعِ المراجمِ،الخرق بفتح الخاء المعجمة: الأرض الواسعة،والهَبُوع: البعير الماد عنقه في السير،والمراجم، بالراء والجيم: الذي يخبط بقوائمه، والكشــح: ما بيـن الخاصـرة إلــى الضـلع، وطـوى فــلان عنـي كشـحه إذا قطعنـي(٢). واللّـه تعالى أعلم.

= ومجروره في قوله: (في اليومَ عمرٍو) أي: في عمرٍو اليومَ. وهو من القليل فــي كلامهـم. همـع الهوامع ٣٧/٢، الدرر اللوامع ٤/٢ .

(١) الشاهد في البيت الفصل بين الجار والمجرور في قوله: وأقطع بالخرقَ الهَبُوعِ) أي: وأقطـع الخرقَ بالهبوعِ. ويلحظ نُبوٌّ هذا التركيب عن روح العربية وكذلك كل تراكيـب المسـألة الخامسـة هذه، فهي من الشاذ الذي لا يقاس عليـه. ولـم يَنسـب البيت للفرزدق. لسـان العـرب/هبـع وفيـه (بالخرقِ الهبوعِ).

(٢) في الأصل: (إذا قطعك).

الحروف غير العاملة

قال رحمه اللّه تعالى: "وما عداها من الحروف فهو لا يعمل نحو: هل وبل وهمزة الاستفهام ولولا وهلاَّ".

الشرح:

قد تقدَّم أن الحرف على ضربين: عاملٍ وغير عامل. وتقدم الكلام على كل حرف من العاملة على انفراد، فلذلك نتكلم، إن شاء اللّه تعالى، على الحروف غير العاملة حرفاً حرفاً، على ما سردَها الجرجاني، مالم تدعُ حاجةٌ إلى تقديم أو تأخير. فنبدأ بالكلام على حروف الاستفهام.

حروف الاستفهام

والاستفهامُ والاستعلامُ والاستخبارُ كلُّه بمعنى، ولمَّا كان الاستفهام معنى من المعاني، لم يكن له بدٌّ من أدوات تدل عليه، لأن الحروف هي الموضوعة لإفادة المعاني. وحروفه ثلاثة: الهمزة وهل وأم. ثم تضمَّنت أسماءٌ معنى الاستفهام فاستُفهم بها كالحروف، وسأذكرها بعد الكلام على حروف الاستفهام، إن شاء اللّه تعالى.

فأمَّا (الهمزة) فهي أم هذا الكتاب والغالبة عليه، لأنها تَلزم الاستفهام، وأعمُّ تصرُّفاً في بابها، وذلك من وجوه:

أحدها: أنها تستعمل للتقرير، كقوله تعالى: ﴿**أَلَمْ نَشْرَحْ لك صَدْرَك**﴾(١).

والثاني: أنها تدخل للإنكار، كقولك لمن قال: ضربتُ زيداً: أزيدُ نيهِ(٢)

---

(١) الشرح/١

(٢) لعل الأوضح والأفضل ما استشهد به ابن قاسم المرادي بهذا المعنى من قوله تعالى: ﴿أصطفى البنات على البنين﴾ الصافات/١٥٣، وما استشهد به ابن مالك من قوله تعالى: ﴿أهم يقسمون رحمة ربك﴾ من الزخرف/٣٢. ينظر: الجنى الداني/٣٣، شرح التسهيل ٤/١١٠ .

والثالث: أنها تدخل على بعض الكلام، كقولك لمن قال: مررت بزيدٍ: أبزيدٍ؟

والرابع: أنها تدخل وسطاً إذا أُبدلت من الاستفهام، كقولك: مَنْ عِندك أزيدٌ أم عمرٌو؟ وكم أصحابك أخمسةٌ أم ستَّةٌ؟

والخامس: أنها تدخل على حروف العطف الثلاثة: الواو والفاء وثم، كقوله تعالى: ﴿أَوَكُلَّما عاهَدُوا﴾(١) ﴿أَفَتَطْمَعون﴾(٢) ﴿أثُمَّ إذا ما وَقَع﴾(٣)

السادس: أنك تقول: أزيدٌ عندك أم عمرٌو؟ أي أيُّهما عندك، ولا يقال ذلك بغيرها.

السابع: أنك تقرر بالهمزة على وجه الإنكار، فتقول: (أتضرب زيداً وهو أخوك؟)، فهذا تقريرٌ على سبيل الإنكار. ولا يستعمل غير الهمزة في هذا//. ومنه ١٧٨/أ قوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بربِّكم﴾(٤) فإن قلت: (لست بربكم) نفيٌ محضٌ، و﴿ألست بربكم﴾ إثباتٌ، فمن أين حصل الإثبات؟ قلتُ: استفهامُ الإنكار جارٍ مجرى النفي، والنفيُ ينفي ما بعده، فإن كان نفياً صار إثباتاً، وهو هنا كذلك، فانتفى (لست بربكم) فثبت ضدَّه، وهو الإثباتُ للربوبية. واللَّه أعلم.

الثامن: أنك تقول: أزيداً ضربْتَ؟ فتقدم المفعول، وتفصل بين الاستفهام والفعل، ولا يجوز ذلك في غيرها مما يستفهم به، فلا يقال: هل زيداً ضربْتَ، ولا متى زيداً ضربْتَ، وذكره (ابن يعيش) في شرحه.(٥)

وإذا دخلت الهمزة على حروف العطف الثلاثة، فذهب جماعةٌ إلى أنها عاطفةٌ على محذوف بين الهمزة وحرف العطف، كقوله تعالى: ﴿أفَتَطْمَعُون﴾ أي أتجهلون فتطمعون، وهذا تكلُّف لا حاجةَ إليه، بل الهمزة متقدمةٌ لفظاً إيثاراً لها

---

(١) البقرة/٨٧

(٢) البقرة/٧٥ من قوله تعالى: ﴿أفَتَطْمَعون أن يُؤْمنوا لكم ..﴾.

(٣) يونس/٥١ من قوله تعالى: ﴿أثُمَّ إذا ما وقع آمنتم به﴾.

(٤) الأعراف/١٧٢

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ١٥٠/٨

بكمال التصدير، وهي متأخرة معنى، فالأصل: (فَأتطمعون، وأَكُلَّما عاهدوا، وثُمَّ أإذا ما وقع).

ولا يتقدم شيء من حروف الاستفهام وأسمائه غير الهمزة على حروف العطف، بل حروف العطف تدخل عليها كقوله تعالى: ﴿**فهل أنتم مُنْتَهون**﴾(١) و﴿**فهل أنتم مُسلمون**﴾(٢)، وكقول الشاعر:

ليت شعري هَلْ ثُمَّ هل آتِيَنْهُمْ ... أو يحولَنَّ دون ذاك حِمامي(٣)

فإن قلتَ: فما الفرق بين الهمزة وغيرها من أدوات الاستفهام حتى تقدمت الهمزة دون غيرها؟ قلتُ: الفرقُ بينهما من وجهين:

أحدهما: أن الهمزة لما كانت أمَّ الباب أوثرت بكمال التصدير.

والثاني: أن حروف العطف كبعض الجملة المعطوف عليها، لأنها تربط ما بعدها بما قبلها، والهمزة قد تدخل على الكلام ويقتطع بها بعض الجملة، كقولك في الاستثباتِ لمن قال: مررتُ بزيد: أبزيدٍ؟ فتُدخلها على الجار والمجرور، وهو بعض الجملة، وتقول: كم غلمانك؟ أثلاثةٌ أم أربعةٌ؟ فتُبدل من (كم) وحدها، وهذا ما ذكره (السيرافي)(٤) رحمه اللّه تعالى.

وأمَّا (هل) فأكثر وقوعِها في الكلام للاستفهام، كقوله تعالى: ﴿**هَلْ عِنْدكم من عِلمٍ فَتُخْرِجوه لنا**﴾(٥)، ونظائره كثيرة. ولا تختص بإحدى الجملتين، تقول: هل زيدٌ قائم؟ وهل قام زيدٌ؟ ولذلك لم تعمل. وقد استعملت بمعنى (ما) كقوله تعالى: ﴿**هل جزاءُ الإحسانِ إلاَّ الإحسانُ**﴾(٦) أي ما جزاؤه إلا الإحسان، وقولِه تعالى:

---

(١) المائدة/٩١ (٢) هود/١٤

(٣) قائله الكميت والشاهد فيه دخول حرف العطف على حرف الاستفهام (هل) في قوله (ثم هل آتينهم). ابن يعيش ١٥١/٨، شرح أبيات المغني ٦٣/٦. شرح هاشميات الكميت/٣٨ .

(٤) لم أتهد إلى هذا القول للسيرافي فيما بين يديَّ من مصادر.

(٥) الأنعام/١٤٨ (٦) الرحمن/٦٠

﴿فهل على الرسُلِ إلاَّ البلاغُ﴾(١)، وقولِ الشاعر:

هل ابنُك إلاَّ ابنٌ من الناس فاصبري

فهــل يُرْجِــعُ الـمـــوتى حنيــنُ المآتمِ(٢)

وقولِ الفرزدق:// ١٧٨/ب

يقــول إذا اقْلَوْلَى عليها وأقردَتْ ألا هَــلْ أخــو عيشٍ لذيذٍ بدائمِ(٣)

اقلولى: ارتفع، وأقردت: أي سكنت.

وقد استعملت بمعنى (قد) كقوله تعالى: ﴿**هل أتــى علــى الإنســانِ حيــنٌ مــن الدهر**﴾(٤) و﴿**هل أتاكَ حديثُ الغاشية**﴾(٥) أي قد أتاك. وظاهرُ كـلام (سـيبويه) أنه الأصلُ فيها، لأنه قال بعد الكلام على (مَنْ ومتى وما): "وكذلك (هـل) إنمـا هـي بمنزلة (قد)، ولكنهم تركوا الألف إذْ كانت (هـل) إنمـا تقـع فـي الاسـتفهام"(٦)، كأنـه يريد أن أصل (هل) أن تكون بمعنـى (قـد)، فالاسـتفهام فيهـا بتقدير الهمـزة (كمَـن ومتى وما)، الأصل: أمن، أمتى، أما، أهل، ثم حُذفت الهمزة وضُمِّنتْ معناهـا. وقد أجاز (المبرد) دخولَ همزة الاستفهام على (هل) وعلى أسماء الاستفهام،(٧) وأنشد:

ســـائلْ فـوارسَ يربوعٍ بِشَدَّتنا أهَــل رَأَوْنا بسفح القفِّ ذي الأكمِ(٨)

---

(١) النحل/٣٥

(٢) لم أقـف على قائله أو من ذكره. والشـاهد فـي البيـت مجـيء (هـل) بمعنـى (مـا) النافيـة فـي قولك: (هل ابنُك إلا ابنٌ...). أي: (ما ابنك إلا ابنٌ...) وخروج الاستفهام إلى النفـي معروف فـي بحوث البلاغة.

(٣) سبق تخريجه في ص ١٦٧ و ٤٥٩ . والشاهد هنا استعماله (هل) بمعنـى (مـا) فـي قـوله: (هل أخو عيشٍ...بدائم).

(٤) الإنسان/١ (٥) الغاشية/١

(٦) سيبويه ٣/١٨٩

(٧) المقتضب ٣/٢٩١ .

(٨) قـائله زيد الخيـل. الشَّـدَّة: الحملة. القف: جبل غير مرتفع. الأكَـم: ج أكَمَـة: المرتفـع من الأرض.ويـروى(بقاعِ القف..)والشاهد فيه:دخول همزة الاستفهام على (هل) جوازاً. المقتضب =

فإن لم يكن له شاهد إلا هذا البيت لم تتم دعواه، لأن هذا قليلٌ فلا يقاس عليه. وقد قيل: إنها تستعمل بمعنى(إنَّ)، كقوله تعالى: ﴿هل في ذلك قَسَمٌ لذي حِجْر﴾(١) أي إنَّ في ذلك، وهذا لا يُعرف في اللغة. وفيه إخراج (لهل) عن بابها، والصوابُ إجراؤها على بابها، ويكون الاستفهام فيه معنى التقرير والتحقيق.

وتشترك (هل والهمزة) في الوقوع موقعَ الأمر، نحو قوله تعالى: ﴿أأسلَمْتم﴾(٢) و﴿فهل أنتم مُنْتَهون﴾(٣)، بمعنى: أسلِموا وانْتَهُوا، كذا جاء في التفسير. واللّه أعلم.

وأما (بل) فيأتي الكلام عليها مع حروف العطف، وكذلك (أم)، لأن الجرجاني - هنا - لم يفردهما بالذكر.

أسماء الاستفهام

وأما الأسماء المتضمِّنة معنى همزة الاستفهام فتسعة:

الأول: (مَنْ)، يُستفهم به عمَّن يعقل، تقول: من عندك؟ أزيدٌ أم عمرٌو؟ ولا تقل: أفرسٌ أم حمارٌ. وتكون شرطية، كقوله تعالى: ﴿ومَنْ يَتَّقِ اللّهَ يجعَلْ له مَخْرجاً﴾.(٤)

وتكون بمعنى (الذي)، وسيأتي في الموصولات إن شاء اللّه تعالى.

وتكون نكرة موصوفة كقول الراجز:

رُبَّ مَنْ أنضجْتُ غيظاً قلبَه ... يتمنى لي موتاً لم يَضِر(٥)

= ٣/٢٩، شرح أبيات المغني٦/٦٧، ديوانه/١٠٠.

(١) الفجر/٥

(٢) آل عمران/٢٠من قوله تعالى:﴿وقل للذين أوتوا الكتاب والأميين أأسلمتم﴾.

(٣) المائدة ٩١ (٤) الطلاق/٢

(٥) قائله سويد بن أبي كاهل. والشاهد فيه مجيء (مَنْ) نكرة موصوفة في قوله: (ربَّ من أنضجت غيظاً). بمعنى ربَّ رجلٍ أنضجْتُ غيظاً قلبه. وروي البيت: قد تمنى... لم يطع،=

الثاني: (ما) يُستفهم بها عما لا يَعقِل، كقوله تعالى: ﴿الحاقَّةُ ما الحاقَّةُ﴾(١) ﴿القارعةُ ما القارعةُ﴾(٢)، وكقولك: ما مركوبك؟ أفرسٌ أم بغل؟ ويُستفهَم بها عن صفات من يَعقِل، نحو: ما زيدٌ؟ أطويلٌ أم قصير.

وتكون شرطية كقوله تعالى: ﴿ما يَفْتَحِ اللَّهُ للناسِ من رحمةٍ فلا مُمْسكَ لها﴾.(٣)

وتكون موصولة، كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جاءَهم ما عَرَفوا كَفَروا به﴾(٤).

وتكون نكرة موصوفة، كقولك: (مرَرْتُ بما حَسَنٍ)، أي بشيءٍ حسن//. ١٧٩/أ

وتكون نكرة غير موصوفة، وذلك في ثلاثة مواضع: أحدها في التعجُّب، والثاني: مع نعم وبئس، كقوله تعالى: ﴿فنِعِمَّا هيَ﴾(٥)، والثالث: في نحو قولهم: (إنِّي مِمَّا أنْ أفعلَ)، قال الشاعر:

ألا غنيًا بالزاهريَّةِ إنني ... على النَّأيِ مِمَّا أن أُلِمَّ بها ذِكْرا(٦)

أي من أمرِ إلمامي، كذا تأوَّلها قومٌ.(٧)

الثالث: (أيّ)، يستفهم به عن بعض، نحو: (أيُّ الرجلين كلَّمَك). وتكون شرطية، كقوله تعالى: ﴿أيًّا ما تَدْعُوا فَلَهُ الأسماءُ الحُسنى﴾(٨).

وتكون بمعنى(الذي)، كقوله تعالى: ﴿ثم لَنَنْزِعَنَّ من كلِّ شيعةٍ أيُّهم أشدُّ﴾.(٩)

وتكون موصوفة في النداء، كقولك: (يا أيُّها الرجلُ). وصفةً، كقولك: (مررْتُ برجلٍ أيِّ رجلٍ).

= لم يقع. شرح التسهيل ١٧٦/٣، شرح شذور الذهب/١٣١، الهمع ٢٦/٢ .

(١) الحاقة/١-٢ (٢) القارعة/١-٢ (٣) فاطر/٢ (٤) البقرة/٨٩ (٥) البقرة/٢٧١

(٦) سبق تخريجه في ص ٤٥٢ . والشاهد فيه هنا مجيء (ما) نكرة غير موصوفة في العبارة (إني مِمَّا أن ...).

(٧) ينظر المقتضب ١٧٥/١ وشرح الشافية ٢٨١/١ .

(٨) الإسراء/١١٠ (٩) مريم/٦٩

الرابع: (أَيْنَ)، يُستفهَم به عن مكان، نحو: أين كنتَ؟ أفي الدارِ أم في المسجد؟

الخامس: (أيَّانَ) يستفهَم به عن زمان مستقبل، كقوله تعالى: ﴿**وما يَشْعُرون أَيَّانَ يُبْعَثون**﴾(١) تقول: أيان سفرُك؟ أغداً أم بعدَ غد؟

السادس: (مَتَى)، يستفهم به عن زمان ماضٍ، وعن زمان مستقبل، نحو: متى قدمتَ؟ أمسِ أم أولَ أمسِ؟ ومتى تسافر؟ أغداً أم بعد غد؟

السابع: (كَمْ) يُستفهم به عن عدد، كقولك: كم مالُك؟ أعشرةٌ أم عشرون؟

الثامن والتاسع: (كَيْفَ وأنَّى) يُستفهم بهما عن الحال، نحو: كيف جئتَ؟ أراكباً أم ماشياً؟ وأنَّى لقيت زيداً؟ أباغتاً أم مكافحاً. وقد يستفهم (بأنَّى) عن المكان فيقال: أنّى كنتَ؟ أي أين كنتَ، وعن الزمان كقولك: أنَّى سِرْتَ؟ أي متى سرتَ؟

أسماء الشرط وحروفه ـ حروف التحضيض

وجميع هذه الأسماء تتضمن معنى الشرط، إلا (كيف وكم)، فخُصَّ الشرط (بمَهْمَا وَحَيْثُما). فلكل واحدٍ من الفصلين(٢) تسعة أسماء، سبعة فيها اشتراك، واثنان ليس فيهما اشتراك، وشذَّ قول الراجز:

مَهْمَا لِيَ الليلةَ مهما ليَ   أودَى بنعليَّ وسِرْ بِاليَه(٣)

أراد: ماليَ الليلة؟ ثم استأنف فقال: أودى بنعليَّ وسر بالي، أي هلك نعلاي وسربالي، فزاد (الباء) في الفاعل كما زيدت في (كفى بزيدٍ رجلاً).

وقال الكوفيون: "يجازى (بكيف) إلحاقاً لها (بمن وأين ومتى)"(٤). والصحيح

---

(١) النمل/٦٥

(٢) أي من الشرط والاستفهام.

(٣) قائله عمرو بن ملقط. والشاهد فيه مجيء (مهما) اسم استفهام بمعنى (ما). في قوله (مهما ليَ الليلة؟). والأصل فيها أنها اسم شرط. ابن يعيش ٤٤/٧، شرح التسهيل ٦٩/٤، شرح أبيات المغني ٣٦١/٢ ، ....

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٤٣/٢ .

أنه لا يُجازى بها(١)، لأن (كيف) سؤالٌ عن حال ماضيةٍ أو حاضرةٍ أو مستقبلة، والشرطُ مختصٌ بالمستقبل، فبينهما تنافٍ، وشَبَهُها (بمَن، ومتى وأين) لا يوجب الجزمَ بها بدليل شَبَه (هل والهمزة) بما ذُكر، ولم يُجازَ بهما ولم يُجزم. واللَّه أعلم.

وأما (لولا) فحرفٌ يدل على امتناع الشيء لوجود غيره، ويلزمها المبتدأُ محذوفَ الخبر على ما ذُكر في باب المبتدأ. وتدخل//على المضمر المتصل، وقد ١٧٩/ب ذكر حكمها معه والخلافُ في ذلك عن كثبٍ، فلا حاجة إلى إعادته.

وتكون حرف تحضيض، والتحضيضُ: الترغيبُ في فعل الشيء والتحذيرُ من تركه. وحروفه خمسة:

أحدها: (لَوْلا)، كقوله تعالى: ﴿**فلولا نَفَرَ من كُلِّ فِرْقَةٍ منهم طائفةٌ**﴾.(٢)

والثاني: (هلاَّ)، كقولك: هلاَّ تُطيعُ اللَّه وهلاَّ تترك الشرَّ، قال الشاعر:

الآنَ بعدَ لَجَاجتي تَلْحَونني ... هلاَّ التقدُّمُ والقلوبُ صحاحُ(٣)

أي هلاَّ كان التقدم.

والثالث: (لَوْمَا) إذا لم تدل على امتناع لوجود، كقوله تعالى: ﴿**لَوْمَا تأْتينا بالملائِكَةِ**﴾.(٤). فإن دلَّت على امتناع لوجود وليها مبتدأ محذوف الخبر (كلولا)، قال الشاعر:

لَوْما الإصاخةُ للوشاةِ لَكانَ لي ... من بعد سُخْطِكَ في رضاكَ رَجاءُ(٥)

---

(١) في الأصل (لا يجازى بكيف بها).

(٢) التوبة/١٢٢

(٣) لم يعز لقائل معيَّن. اللجاجة: الخصومة. تلحونني: تشتمونني. والشاهد في البيت مجيء (هلاَّ) حرف تحضيض في قوله (هلاَّ التقدُّم). مجالس ثعلب/٧٥، العيني ٤/٤٧٤ .

(٤) الحِجر/٧

(٥) قائله المتنبي. الإصاخة: الإصغاء. والشاهد في البيت مجيء (لوما) حرف امتناع لوجود، وذلك في قوله (لوما الإصاخة .... لكان لي). مغني اللبيب/٢٧٦، ديوانه ١/١٣ .

الـرابـع: (ألاَّ) مثقَّلة، كقولك: ألاَّ أعَنْتَ أخاك، وألاَّ رغبْتَ في الخير.

الخامس: (ألاَ) مخففةً، وهي عند سيبويه حرف تحضيض إذا كان موضعُها صالحاً (لهلاَّ)، كقوله تعالى: ﴿**أَنِ ائْتِ القومَ الظالمين. قومَ فِرْعونَ ألاَ يَتَّقُون**﴾(١) أي هلاَّ يَتَّقُون.

وقال الشاعر:

ألا رَجُلاً جزاهُ اللّهُ خيراً … يَدُلُّ على مُحَصِّلةٍ تُبيتُ(٢)

أراد: ألا ترُونني رجلاً، وقد تقدم الكلام على هذا البيت في باب (لا).

وقد تكون (ألا) هذه المخففة استفتاحية، فلا تختص بالفعل، بل تدخل على الجملتين: الاسمية، كقوله تعالى: ﴿**ألا إنهم هم المُفْسدون**﴾(٣)، والفعلية: كقوله تعالى: ﴿**ألا يومَ يأتيهم ليس مَصْروفاً عنهم**﴾(٤) والأصل: ألا ليس مصروفاً عنهم يومَ يأتيهم.

وقد تستعمل في التَّمني، كقول الشاعر:

ألا عُمْرَ ولَّى مستطاعٌ رجوعُه … فيَرْأبَ ما أثْأتْ يَدُ الغَفَلاتِ(٥)

وفي التوبيخ، كقول الآخر:

ألا طِعانَ ألا فُرسانَ عاديةً … إلا تَجَشُّؤكم حولَ التَّنانيرِ(٦)

---

(١) الشعراء/١٠-١١ .

(٢) سبق تخريجه في ص ٤٧٦ والشاهد فيه مجيء (ألا) حرف تحضيض في قوله: (ألا رجلاً).

(٣) البقرة/١٢ (٤) هود/٨

(٥) لم ينسب لقائل معين. يرأب: يصلح. أثْأت: أفسدَت. الشاهد في البيت مجيء (ألا) حرف استفتاحٍ في قوله (ألا عُمْرَ ولى....). شرح التسهيل ٧١/٢، شرح أبيات المغني ٩٢/٢، العيني ٣٦١/٢ .

(٦) قائله حسان بن ثابت. يهجو خصومه بأنهم لا هم لهم إلا الأكل. والشاهد فيه مجيء (ألا) حرف استفتاح للتوبيخ. سيبويه ٣٠٦/٣، شرح التسهيل ٧/٢، شرح ديوان حسان/١٢٨ .

وقد يقصد بها التقرير، كقول الآخر:

ألا ارعــواءَ لِمَـن ولَّت شبيبتُه   وآذنَتْ بِمَشـــيبٍ بعـــدَه هَـرَمُ(١)

وقد ترد لمجرَّد الاستفهام عن النفي، كقول الآخر:

يا ليت شـعري ألا منْجَـى من الهــرمِ

أم هـل على العَيْشِ بعد الشَّيْبِ مِن نَدَمِ(٢)

ومثله قولُ الآخر:

ألا اصـطبارَ لِسَـلْمى أم لها جَلَدٌ   إذا ألاقــي الــذي لاقــاهُ أقرانـي(٣)

فمن حروف التحضيض ما هو مختص بالتحضيض، وهو (هَلاَّ) و(ألاَّ) مثقلة ومخفَّفة، والثلاثة الأخر تستعمل في التحضيض وغيره على ما تقرر.

وحروف التحضيض مختصة بالأفعال، فإن وقع بعد شيءٍ//منها اسمٌ كان ١٨٠/أ معمولاً لفعلٍ مؤخَّرٍ، كقولك: هلا زيداً ضربْتَ، أو محذوفٍ كقول الشاعر:

تَعُدُّون عقْرَ النِّيب أفضلَ مجدِكم   بنـي ضَوْطَرى لولا الكميَّ المقنَّعا(٤)

النيِّب - بكسر النون - جمع ناب، وهي الناقة المسنَّة، وضوطرى: الرجل

---

(١) لم ينسب لقائل معين. والشاهد فيه مجيء (ألا) حرف استفتاح يفيد معنى التقرير، في قوله: (ألا ارعواءَ)، أي لَيَرْعَوِ من ولَّت شبيبته. شرح التسهيل ٧٠/٢، شرح أبيات المغني ٩٢/٢، شواهد العيني ٤٧/١ .

(٢) قائله ساعدة بن جؤية والشاهد فيه ورود (ألا) حرف استفتاح يفيد معنى الاستفهام عن النفي في قوله: (ألا مَنْجَى من الهرمِ). وروي البيت (...ولا منجى من الهرمِ). فلا شاهد. مغني اللبيب/٤٨، الهمع ١٣٤/٢، ديوان الهذليين ١٩٢/١......

(٣) قائله قيس بن الملوح. والشاهد فيه مجيء (ألا) حرف استفتاح يفيد الاستفهام عن النفي، في قوله: (ألا اصطبارَ لسلمى). شرح التسهيل ٧٠/٢، شرح أبيات المغني ٤٧/١، شواهد العيني ٣٥٨/٢. ويروى: (لاقاه أمثالي).

(٤) نسب البيت لجرير، وللأشهب بن رميلة. والشاهد فيه مجيء الاسم بعد (لولا) معمولاً لفعل مقدر محذوف في قوله: (لولا الكميَّ المقنَّعا) أي: لولا تعدون الكميَّ. شرح التسهيل ١١٤/٤، ديوان جرير/٢٦٥، خزانة الأدب ٤٩٨/٤.

الضخم الذي لا غَنَاء عنده، والكميّ: الشجاع المتكمّي في سلاحه، أي المستتر، وقولِ الآخر:

أَتَيْتَ بعبدِ اللّه في القِدِّ مُوثَقاً فهلاَّ سعيداً ذا الخيانةِ والمكرِ(١)

أي فهلاَّ أسرْتَ سعيداً. وقد يكون الاسم مرفوعاً فاعلَ فعل محذوف، كما تقدَّم في قوله: هلاَّ التقدُّم، أي هلاَّ كان التقدُّم. وقد يلي حرفَ التحضيض مبتدأ وخبرٌ، فيكون المُضْمَرُ (كان) الشأنيَّة، كقولِ الشاعر:

ونُبِّئتُ ليلى أرسلَتْ بشفاعةٍ إليَّ فهلاَّ نَفْسُ ليلى شفيعُها(٢)

أي فهلاَّ كان الشأنُ نفسُ ليلى شفيعُها. ولاختصاص حروف التحضيض بالفعل يتعيَّن انتصاب الاسم بعدها إذا اشتغل عنه الفعلُ بضميره، نحو:(هلاَّ زيداً أكرمْتَه) كما يتعيَّن النصبُ بعد أدوات الشرط نحو: (إن زيداً أتيته أتاك)، فإن قلت: يقتضي اختصاصُها بالأفعال أن تعمل فيها كما عملت حروف الجزم والنصب، قلتُ: منعها من العمل شبهها بما ليس مختصاً، وهو حرفُ الاستفهام، لأن قولك: (هلاَّ فعلْتَ) في معنى: لِمَ لم تفعل؟ ولذلك يسميها الكوفيون حروف استفهام، وترتَّب على استحقاقها التصدير وجوبُ الرفع في مثلِ (زيدٌ هلاَّ ضربْتَه). واللّه أعلم

---

(١) لم ينسب لقائل معيَّن. القد: القيد. ويروى: (ذا الخيانة والغدرِ). والشاهد في البيت أن حروف التحضيض تدخل على جملة فعلية فإذا وليها اسمٌ كان معمولاً لفعل مقدَّر وذلك قوله: (فهلاَّ سعيداً)، والتقدير كما ذكر. أمالي ابن الشجري ١/٣٥٣، العيني ٤/٤٧٥، الأشموني ٤/١٥.

(٢) سبق تخريجه في ص ٢٥٤ . والشاهد فيه ورود حرف التحضيض (هلاَّ) متلوًّا بجملة اسمية، فاقتضى تقدير (كان) الشأنية قبلها، لأن حروف التحضيض مختصة بالأفعال، وذلك في قوله (فهلا نفسُ ليلى شفيعُها).

من الحروف غير العاملة

أمَّا وإمَّا ولام الابتداء وقد وسوف والسين

قال رحمه اللَّه تعالى: "وأمَّا وإمَّا ولام الابتداء في قولك: (لَزيدٌ منطلقٌ)، وقد وسوف والسين".

الشرح:

(أمَّا) بفتح الهمزة وتشديد الميم حرفُ شرطٍ وتفصيل، وتفصيلُه للجُمَل كقوله تعالى: ﴿**فأمَّا اليتيمَ فلا تقهرْ. وأمَّا السائلَ فلا تَنْهَرْ. وأمَّا بِنعمَةِ رَبِّك فحَدِّثْ**﴾(١). وهو قائم مقام أداة الشرط وفعل الشرط، فتقديره: (مهما يكنْ من شيءٍ فكذا)، ولذلك لا يليه فعلٌ، ولو وليَه فعلٌ لتُوهم أنه فعل الشرط ولم يعلم بقيامها مقامه، فإذا ولِيَها اسمٌ أو فعلٌ بعد الفاء كان ذلك تنبيهاً على ما قُصد من كون ما وليها مع ما بعده جواباً. والمقرون بالفاء بعد ما يليها إمَّا مبتدأً نحو: (أمَّا قائمٌ فزيدٌ) وإمَّا خبرُ مبتدأ، نحو: (أما زيدٌ فقائمٌ)، وإمَّا عاملٌ فيما ولِيَها كما تقدَّم من أواخر الضحى، وإمَّا مفسِّر لعامل فيه، نحو: (أمَّا زيدٌ فضربتُه).

وقد تليها (إنْ) الشرطية فيُغني جواب (أمَّا) عن جوابها كقوله تعالى: //١٨٠/ب ﴿**فأمَّا إنْ كان من المقرَّبين. فَرَوْحٌ ورَيْحانٌ وجنَّةُ نَعيمٍ**﴾(٢).

وإذا توالى في الكلام شرطان، فالجواب لأولهما، كقولِه تعالى: ﴿**ولا يَنْفعُكم نُصْحي إن أردْتُ أن أنصحَ لكم إنْ كان اللّهُ يريدُ أَن يُعَذِّبَكم**﴾(٣). وإذا كان أحدُ الشرطين (أمَّا) كانت أحقَّ بذلك من وجهين:

أحدهما: أن (أمَّا) إذا انفردت وجب ذكر جوابها، وجوابُ غيرها يجوز حذفه كثيراً لدليلٍ.

---

(١) الضحى/٩-١١ (٢) الواقعة/٨٨-٨٩ (٣) هود/٣٤

والثاني: أن (أمَّا) قامت مقام أداة الشرط وفعل الشرط فلو كان المحذوف جوابَها لكان ذلك إجحافاً بها، و(إنْ) بخلاف ذلك.

فأمَّا حذف الفاء من جوابها فعلى ضربين:

أحدهما: غير مخصوص بالضرورة، وذلك إذا كان المقرونُ بها قولاً محذوفاً باقياً ما هو محكيٌّ به، كقوله تعالى: ﴿وأمَّا الذين اسْوَدَّتْ وُجوهُهم أكَفَرْتُم﴾(١)، وقوله تعالى: ﴿وأمَّا الذين كَفَرُوا أفَلَم تكُنْ آياتي تُتْلى عليكم﴾(٢)، التقدير فيهما: فيقال لهم ذلك.

والثاني: مخصوصٌ بالضرورة، وهو غير ما ذكر، كقول الشاعر:

أمَّا القتالُ لا قتالَ لديكم ... ولكنَّ سَيْراً في عِراضِ المواكبِ(٣)

وقد سُمِع في غير الضرورة حذفُها، فمنه قولُه صلّى اللّه عليه وسلَّم: ﴿أما بَعْدُ ما بالُ رجالٍ يَشْتَرِطُون شُروطاً ليست في كتابِ اللّه﴾(٤)، وقولُ بعضِهم: (أمَّا رسولُ اللَّه صلّى اللّه عليه وسلَّم لَمْ يَفِرّ)، رواهما البخاري. واللّه أعلم.

و(إمَّا) بكسر الهمزة وتشديد الميم حرفُ عطف يستعمل بمعان سبعة. وذكرُها واستيفاء الكلام عليها مع حروف العطف أنسبُ. واللّه أعلم.

وأما (لام الابتداء)، فاعلم أن اللام لها أقسام، وتقدَّم بعضُها، وغَرَضُنا الآن ذكرُ أقسامها كلها، فما لم يُذكر منها ذُكِرَ مستقصىً، وما ذُكر أشيرَ إليه.

فنبدأ بالكلام على **لام الابتداء**، لأن المكان لها، ولأنها أكثر اللامات تصرُّفاً، ومعناها التوكيد، وهو تحقيق معنى الجملة ونفي الشكِّ عنها. وحُركت لعدم إمكان الابتداء بالساكن، وكانت الحركة فتحة لخفَّتها، فلا حاجة إلى تكلُّف ما هو أثقل منها.

---

(١) آل عمران/١٠٦ (٢) الجاثية/٣١

(٣) سبق تخريجه في ص ١٩٤ والشاهد فيه هنا حذف الفاء من جواب (أمَّا) للضرورة في قوله: (لا قتال لديكم). ويروى (المراكب).

(٤) صحيح البخاري: كتاب الصلاة/٧٠، البيوع/٦٧، ٧٢...

وقد تدخلُ على الاسم كقوله تعالى: ﴿ولَعَبْدٌ مُؤمنٌ خيرٌ من مُشركٍ﴾(١). وتدخل على الفعل المضارع والماضي غير المتصرف، وعلى الماضي المتصرف مقروناً بقد، وقد تقدَّم ذلك كلُّه في باب (إنَّ). ثم اختلفوا في المضارع إذا دخلت عليه بعد (إنَّ) كقولك: (إنَّ زيداً لَيقومُ)، هل يبقى صالحاً للحالِ والاستقبال؟ أو تعيِّنه للحال؟ فظاهرُ كلام سيبويه أنها تقصره على الحال، فإنه قال: "حتى كأنك قُلْتَ: لَحاكمٌ فيما تريد من//المعنى، وأنت إذا قلت: (إنَّ زيداً لحاكمٌ) فهو للحال".(٢) وذهب ١٨١/أ آخرون إلى أنها لا تقصره على الحال، بل يبقى على إبهامه صالحاً للحال والاستقبال، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿وإنَّ ربَّك لَيَحْكُم بينهم يومَ القيامة﴾(٣)، وذلك مستقبَلٌ لا محالة، فعلى هذا يجوز أن تقول: (إنَّ زيداً لسوف يقومُ) وعلى الأول لا يجوز، وهو رأي الكوفيين(٤) كما لا يجوز أن تقول: إن زيداً لسوف يقومُ الآن، لأن اللام تقتضي الحال، وسوف تقتضي الاستقبال، وبينهما تناف، وقد تقدَّم ما يغني عن الزيادة.

والثانية من اللامات: لام التعريف. وهي المعرِّفة وحدها عند سيبويه وأكثر البصريين والكوفيين. والهمزة قبلها همزة وصل زائدة. ووضعت هذه اللام ساكنةً طلباً للخفة، لأنها من أكثر الأدوات دوراً في الكلام، ولا يمكن الابتداء بالساكن، فجيء بهمزة الوصل قبلها توصُّلاً إلى النطق بها، ولأنها ممتزجة بالمعرَّف امتزاج الحرف الواحد، كياء التصغير وألف التكسير ونحو ذلك،ولامتزاجها به نفذ عمل الجارّ إلى ما بعدها، وهذا يدل على شدَّة

---

(١) البقرة/٢٢١

(٢) سيبويه ١/٤-١٥. والكلام بمعناه، ونصه "وإنما ضارعت [الأفعال المضارعة] أسماءَ الفاعلين أنك تقول: إن عبد الله ليفعل فيوافق قولك لفاعل، حتى كأنَّك قلت: إنَّ زيداً لفاعلٌ فيما تريد من المعنى .... ولدخول اللام قال الله جلَّ ثناؤه: ﴿وإن ربَّك ليحكم بينهم﴾، أي لحاكمٌ.

(٣) النحل/١٢٤

(٤) ارتشاف الضرب ٢/١٤٤. وليست في الإنصاف.

الامتزاج،ولأن حرف التعريف نقيض التنوين، والتنوين حرفٌ واحدٌ، فكذلك حرفُ التعريف. وذهب (الخليل) رحمه اللَّه تعالى إلى أن حرف التعريف (أل) بمنزلة (قد) في الأفعال، فهي عنده كلمةٌ مركبة من الهمزة واللام(١)، وأصل الهمزة أن تكون مقطوعة عنده، وإنما حذفت في الوصل لكثرة الاستعمال، وعوملت معاملة ألف الوصل. قال شيخنا أبو عبد اللَّه محمد بن عبد اللَّه بن مالك رحمه اللَّه تعالى: "ومذهب الخليل أقربُ لسلامته من دعوى الزيادة في الحرف، ومن التعرُّض لالتباس الاستفهام بالخبر، وبقاء همزة الوصل في غير الابتداء مسهّلة أو مبدَلة، ومن مخالفة المعهود في نقل الحركة إلى ما قبل همزة الوصل، ومن الاستغناء عنها(٢)، فإن المشهور من قراءة (ورش) أن يبدأ بالهمزة في نحو: ﴿الآخرة والأولى﴾(٣)، ولسلامته من أن يُرْتكب في همزة الوصل في السعة ما لا يجوز مثله إلا في الضرورة، وهو القطع في قولهم: (يا ألَلّهُ، وفألَلّهِ لأفعلنَّ)."

وأنواعُ تعريف اللام تذكر في باب المعرفة والنكرة، حيث ذكرها الجرجاني رحمه اللَّه تعالى وإيانا.

الثالثة: اللام في جواب القسم. وقد تقدم ذلك في حروف الجر.

الرابعة من اللامات: اللامُ الموطئةُ للقسم. كقوله تعالى: ﴿لَئِنْ لم يَنْتَهِ المنافقون و الذين في قلوبِهم مرضٌ والمُرجِفُون في المدينة لَنُغْرِيَنَّك بِهم﴾(٤) ويسميها//بعضهم لام الشرط، لدخولها على حرف الشرط، وهي موطئة ١٨١/ب لجواب القسم، لأن الجواب يجيءُ بعدها، وليست هي في جواب القسم، لأن القسم لا يجابُ بالشرط، كما لا يُجابُ بالقسم.

وإذا اجتمع الشرط والقسم، فالجوابُ للسابق منهما، وقد تقدَّم الكلام على

---

(١) سيبويه ٤/١٤٨، يقول: "وزعم الخليل..."

(٢) شرح التسهيل ١/٢٥٣/والكلام هناك بمعناه.

(٣) النجم/٢٥ ﴿فلله الآخرة والأولى﴾. ولم أقف على هذه القراءة فيما بين يدي من مراجع.

(٤) الأحزاب/٦٠

ذلك مستوفى.

واللام الموطئة للقسم ليست لازمةً بل يجوز حذفها، قال اللّه تعالى: ﴿**وإن لم يَنْتَهوا عَمَّا يقولون لَيمَسَّنَّ الذين كَفَروا منهم عذابٌ أليم**﴾(١)، وأكثر البصريين يرون أن اللام الأولى مؤكدة والثانية جواب القسم. وقال (الرمّاني) رحمه اللّه تعالى: "يصلح أن تكون الأولى جواب القسم والثانية مؤكدة، إلا أن الأولى أحق بالتأكيد، لأنه لا يجوز طرحُها، ولا كذلك الثانية"(٢). وحمله بعضُهم على تقدير قسميْن، ذكره (السيرافي)، وقال الكوفيون وكثير من البصريين: الأولى خَلَفٌ من القسم، والثانية لام القسم. وكان (الزجاج) يضعِّفُ أن تكون اللام للقسم، ويقول: "إنك تحلف على قولك لا على قول غيرك، وإنما دخلت إعلاماً أن الجملة بكمالها معقودةٌ بالقسم."(٣)

الخامسة من اللامات: اللام في جواب (لو ولولا)، كقوله تعالى: ﴿**لو نَشَاءُ لَجَعَلْناه حُطاماً**﴾(٤)، ﴿**فلَوْلا أنّه كان من المُسَبِّحين لَلَبِثَ**﴾(٥). واختُلف في هذه اللام، فقيل هي اللام التي تقع في جواب القسم، كأنه قيل: واللّهِ لو نشاءُ لجعلناه، وواللّه لولا أنه كان من المسبِّحين لَلَبث، وإذا صُرِّح بالقسَم لم يكن بدٌّ من اللام كقوله:

فواللّهِ لولا اللّهُ لا ربَّ غيرُه لزُعْزِعَ من هذا السريرِ جوانبُه(٦)

وربما حذفت إذا لم يظهر القسَم كقول يزيد بن الحكم:

---

(١) المائدة/٧٣

(٢) لم أتهد إلى هذا القول للرماني فيما بين يدي من مصادر، لا سيما كتابه (معاني الحروف).

(٣) لم أتهد إلى هذا القول للزجاج في كتابه (معاني القرآن).

(٤) الواقعة/٦٥ (٥) الصافات/١٤٣

(٦) نسب لامرأة في عهد عمر. تريد: لولا الخوف من اللّه لوقعت في المحرم. والشاهد في البيت وجوب اقتران جواب القسم باللام عند التصريح به. وذلك قوله: ﴿فواللّه لولا اللّه ...لزعزع﴾. ابن يعيش ٢٣/٩، المغني/٢٧٣.

وكم موطنٍ لولاي طِحْتَ كما هوَى   بأَجرامه من قُلَّة النيق منهـوي(١)

طحت، بكسر الطاء أي سقطت، والنيق: أرفع موضع في الجبل. وقيل: بل هي قِسْم برأسِه وقعت لتأكيد ارتباط الجملة الثانية بالأولى. فإن قلت: هلا دخلَتْ في جواب (إنْ) كذلك؟ فالجواب أن (إنْ) لما كانت عاملة في الجواب الجزمَ لم تحتجْ إلى تأكيد، ذلك لأن الجزم الذي ظهر في الجواب دلَّ على الربط. ونقل عن (أبي علي) أن اللام في جواب (لو ولولا) زائدة مؤكدة، واستدل على ذلك بسقوطها وأنشد:

ولــو أنَّا على حَجَــرٍ ذُبحـنا   جـرى الدَّمَيَــان بالخبرِ اليقين(٢)

فقال: جرى الدميان، فلم يأت باللام، كسقوطها مع (لولا). وقد يحذف الجواب بقصد التفخيم والتهويل الذي في الحذف ليذهب//الوهمُ إلى كل نوع من ذلك ١٨٢/أ الجنس، كقوله تعالى: ﴿ولولا فَضْلُ اللَّهِ عليكم ورحمتُه وأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حكيمٌ﴾(٣) ﴿ولو أنَّ قرآناً سُيِّرت به الجِبالُ أو قُطِعَتْ به الأرضُ أو كُلِّمَ به المَوْتى﴾(٤)، وإذا جاز حذف الجواب بالكلية فحذف اللام على انفرادها أولى، ولأن اللام جيء بها للتأكيد، والتأكيد ليس بلازمٍ، ومنه قوله تعالى: ﴿ولو نَشَاء جَعَلْناه أُجَاجاً﴾(٥)

السادسة والسابعة والثامنة والتاسعة: لام كي، ولام الأمر، ولام الجرّ الداخلة على الاسم، واللام الفارقة. وقد تقَّم ذلك كله.

وأمَّا **(قد)**(٦) فحرفٌ مختص بالأفعال، وكان حقه على ذلك أن يكون

---

(١) سبق تخريجه في ص ٦٥٥ . الشاهد فيه هنا حذف لام جواب الشرط في قوله: (لولا طحت)، والأصل (لولاي لطحت).

(٢) سبق تخريجه في ص ٤٩ ، والشاهد فيه هنا حذف اللام من جواب (لو) الشرطية في قوله (جرى الدميان). وهذا ماحمل أبا علي الفارسي على عدِّها زائدة .

(٣) النور/١٠   (٤) الرعد/٣١   (٥) الواقعة/٧٠

(٦) وهي الحرف الخامس من الأحرف غير العاملة: ينظر ص ٦٧٣ .

عاملاً، لكن منعَه من العمل تنزُّله من الفعل منزلة الجزء، ولها ثلاثة معان:

أحدها: تقريبُ الماضي من الحال في الأخبار، كقوله تعالى: ﴿**ولقد كُنْتُم تَمَنَّوْنَ الموتَ من قبلِ أن تَلْقَوْه فقد رأَيْتُموه وأنتم تَنْظرون**﴾(١)

الثاني: الإخبار عن الأفعال المتوقَّعة كقولك: (قد جلس القاضي، أو قد قام) لمن يتوقع ذلك. قال (سيبويه): "قد فعل، جوابُ لمَّا يفعل"(٢)، وقال (الخليل): "وهذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر."(٣) أي يتوقعون وقوع الفعل. وقال (السيرافي): "يعني أن الإنسان إذا سئل عن فعل، أو عَلِم أنه يتوقع أن يخبر به قيل له: (قد فعل)، فإذا كان المخبِر مبتدئاً قال: (فعل فلانٌ كذا)"(٤)، ونظيرُ ذلك إذا أردت أن تنفي والمحدِّث يتوقع إخبارك قلتَ: (لمَّا يفعل)، وإذا قال: (لمَّا يفعل) رددْتَ عليه: (قد فعل)، وإذا قال: (قد فعل) ردَدْتَ عليه: (لمَّا يَفْعَل).

الثالث: التقليل، كقولك: (قد يصدق الكذوبُ، وقد يعثر الجوادُ)، تريد أن ذلك يكون منه على قلَّةٍ، فهي معه بمنزلة (ربما). وبين التقريب والتقليل مناسبة، وهو أن التقريبَ تقليلُ المسافةِ، والتقليلَ تقليلُ الفعل، قال (الهذلي):

قد أترك القِرْنَ مُصْفَرّاً أناملُه ... كأنَّ أثوابَه شُجَّتِ بِفِرْصادِ(٥)

الفرصاد: التوت الأحمر، قال (الهروي): "وتكون بمعنى أنَّ هذا الفعل من عادتي وصفتي"،وأنشد بيت الهذلي المذكور، والذي قاله هو الأنسب لمعنى البيت، لأنه لا يفتخر بوقوع ذلك منه على قلة، وإنما يفتخر بكثرته.

---

(١) آل عمران/١٤٣

(٢) سيبويه ـ الكتاب ٤/٢٢٣ .

(٣) المصدر السابق.

(٤) السيرافي ـ شرح كتاب سيبويه ١/١٧١، والقول ثمَّ بالمعنى.

(٥) ونسب البيت لعبيد بن الأبرص.القِرن:سيد القوم. شُجَّت: مزجت، وفي رواية مُجَّت أي رُشَّت. والشاهد في البيت وقوع (قد) حرف تقليل في قوله (قد أترك القرن). وفي هذا التوجيه نظر كما سيأتي، لأن الشاعر لا يفخر بقلة وقوع هذا الفعل منه. ديوان عبيد بن الأبرص/٢٦، شرح المفصل ٨/١٤٧، شرح التسهيل ١/٢٩ و ٤/١٠٨ .

وقد تكون للتحقيق، كقوله تعالى: ﴿**قد نَرى تَقَلُّبَ وَجهِك في السَّماء**﴾(١)، ﴿**قـد نَعْلَمُ إنّه لَيَحْزُنُك الذي يَقولون**﴾(٢)، ﴿**قد يَعْلَم ما أنتم عليه**﴾(٣) وعِلمُ اللَّه لايوصَفُ بالقلَّة، ويمكن أن يكون بيتُ الهذلي من هذا القبيل. وقد//يُحذف الفعل ١٨٢/ب بعد (قد) وتبقى وحدها كقول الشاعر:

أفِـد التـرحُّلُ غيـرَ أن رِكابَنـا ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ لَمَّـا تَـزُل برحـالِنا وكأن قـدِ(٤)

أي (وكأن قد زالت)، و(أَفِدَ) بوزن (حزِنَ) أي قرُبَ وأزِفَ، وقولِ الآخر:

أفي اليومِ تقويضُ الأحبةِ أم غدٍ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ولَمَّـا يُرَوِّحْهـا لهـم وكأن قـدِ(٥)

ويجوز الفصل بين (قد) وبين (الفعل) بالقسم، كقولك: (قد - واللَّهِ - أحسنْتَ، وقد - لَعَمْري - بتُّ ساهراً). فإن قلْتَ: قد تقدَّم أنها إنما لم تعمل لأنها بمنزلة الجزء من الفعل، فهي بمنزلة السين وسوفَ، ولا يفصل بينهما وبين الفعل، قلْتُ: لما توسَّعوا في إفراد (قد) وحذفِ الفعل بعدها توسَّعوا فيها أيضاً بالفصل بالقسمِ خاصة، لأنه مؤكِّد، ومؤكِّد الشيء منه، فكأنه لم يُفصل بخلاف السين وسوف، فإنهما لم يُتَوسَّع فيهما.

وقد تكون (قد) بمعنى (حَسْب)، كقول النبي صلَّى اللّه عليه وسلَّم: (**لا يزال يُلقى في جهنَّم وتقول: هل من مزيدٍ حتى يَضَعَ اللَّهُ قدمَه فيها فتقول: قَدْ قَدْ**)(٦) أي حَسْبُ حَسْبُ، يروى بسكون الدال وكسرها، وبنون الوقاية وبالتنوين. ومن شواهد (قد) بمعنى (حَسْب) ما أنشده (يعقوب) وغيره من قول الراجز:

---

(١) البقرة/١٤٤ ‏ ‏ ‏ ‏ (٢) الأنعام/٣٣ ‏ ‏ ‏ ‏ (٣) النور/٦٤

(٤) قائله النابغة الذبياني. والشاهد فيه حذف الفعل بعد (قد) في قوله: (كأنْ قدِ). ديوان النابغة/٣٠، شرح ابن عقيل ١٨/١، خزانة الأدب ٢٣٢/٣ ....

(٥) لم أقف على قائله ولا من ذكره. والشاهد في البيت جواز حذف الفعل بعد (قد)، وذلك في قوله: (وكأن قدِ) أي: وكأن قد روَّحها...

(٦) البخاري: كتاب التوحيد/٣٥ وفيه (قَدْ قَدْ)، ابن حنبل ٧٨/٣ .

قَـدْني من نَصْـرِ الخُبَيْبَيْنِ قدي   ليـس الإمـامُ بالشـحيحِ الملحدِ(١)

وقولِ الآخر:

إذا قـال قَـدْني قـال باللَّهِ حِلْفةً   لَـتُغْنـي عَنِّي ذا إنـائِـك أجـمعا(٢)

قال (الجوهري): "وإن جَعلتَه اسماً شدَّدْته فقلْتَ: كَتَبْتُ قدّاً حسنةً."(٣) وكذلك (كي ولو وهو)، وهذه لا دليلَ على ما نُقص منها، فيجب أن يزاد في أواخرها ما هو من جنسها وتدغم، إلاّ الألفَ فإنك تهمزها لو سمَّيْتَ (بما ولا). واللَّه أعلم.

وأمَّا (سوف والسين)، فالكلام عليهما من وجهين: أحدهما من حيث اللفظِ، والثاني من حيث المعنى.

أما الأول: فإن (سوف) حرفٌ برأسه، قال (سيبويه): "سوف، كلمة تنفيس فيما لم يكن بعدُ"، وهو مبنيٌّ كسائر الحروف، وحرِّك فراراً من التقاء الساكنين، ولم يحرك بالكسر على الأصل، لأنَّ الخروج من الواو إلى الكسر ثقيل مع كثرة الاستعمال، فحرك بالفتحة طلباً للخفَّة. وأما (السين) فقال البصريون: هي كلمة موضوعة على حرف واحدٍ كالباء واللام والكاف، ونحو ذلك، وقال الكوفيون: أصلها (سوف)(٤)حُذفت فيها الواوُ والفاءُ، وجهُ الأول أنَّ الحذفَ على خلافِ الأصلِ فلا يصارُ إليه إلاَّ لضرورةٍ وإلاَّ//لدليل، ولا ضرورة ولا دليلَ على ذلك، ولأنَّ ١٨٣/أ

---

(١) ينسب البيت لحميد بن الأرقط، ولأبي بحدلة. الخبيبَيْن: يشير إلى عبد اللَّه بن الزبير ـ وكنيته أبو خبيب ـ وإلى أخيه مصعب بن الزبير. غلب الكنية عليهما. والبيت تعريض بابن الزبير. والشاهد فيه مجيء (قدْ) بمعنى حَسْب. سيبويه ٣٧١/٢، شرح التسهيل ٧٠/١-٧١، شواهد العيني ٢٥٧/١-٢٥٨...

(٢) ينسب لحريث بن عتاب الطائي يصف مضيفاً يحلف على ضيفه بأن يشرب كل ما قدمه له من لبن إذا قال الضيف يكفيني ما شربت. ويروى: (إذا قيل) و(لَتُغْنِنَّ). والشاهد في البيت مجيء (قد) بمعنى (حَسْب) في قوله (قدني) شرح التسهيل ٢٣٩/٣، شرح ابن يعيش ٨/٣. الدرر اللوامع ٤٤/٢.

(٣) الصحاح: قدَد .

(٤) الإنصاف/٦٤٦.

(سوف) أشدُّ تنفيساً من (السين) وتدخل عليها لام التوكيد، وليس كذلك السين، وإذا اختلفا حكماً لم يكن أحدهما أصلاً للآخر. واحتج الكوفيون بأن العرب قد قالوا: (سَوْ أفعلُ) بحذف الفاء، فكذلك حذفُ الواو والفاء، ولأنَّ الحروفَ فروع على الأفعال، وقد دخل الحذفُ الأفعالَ، فكذا الحروفُ، والصحيحُ الأولُ لما ذُكر، وأما الحذفُ فإنه على خلاف الأصلِ فلا يُقاس عليه غيرُه، وقولهم: (سو أفعل) مسموعٌ فلا يقاسُ عليه، ولا يلزم من جواز حذف حرف جواز حذف حرفين. والله أعلم.

وأما الثاني، وهو الكلام عليهما من حيث المعنى. ومعناهما التنفيس في الزمان، وهما مختصان بالفعل المضارع يخلِّصانه للاستقبال ويُزيلان عنه الشياعَ الذي كان فيه، كما تفعل الألفُ واللام بالاسمِ، إلا أن (سوف) أشدُّ تنفيساً من (السين)، وكثيراً ما نجد زيادة الحروف تدلُّ على زيادة المعنى. قال (السيرافي) رحمه الله: "(لن) نقيض (سوفَ)، وذلك أنك إذا قلت: (سوف أقومُ) فضدُّه: (لن تقوم)". فإن قلتَ: اختصاصهما بالفعل وشبَهِهما (بلن) في تخليص الفعل للاستقبال يقتضي أن يعملا، فالجواب أن السين وسوف لمَّا دخلا على الفعل صارا كالجزء منه، فهما معه بمنزلة الألف واللام مع الاسم، فصار معهما بمنزلة فعل موضوعٍ دالٍّ على زمان بعينه وهو المستقبل من غير اشتراك.

وممَّا يخلِّص الاستقبال من الحروف:لا،ولام الأمر،والدعاء، ولام القسم، ونونا التوكيد،والنواصب كلها، وأدوات الشرط كلها، إلاَّ (لو). والله سبحانه وتعالى أعلم.

الحروف المكفوفة عن العمل

قال رحمه الله تعالى: "والحروف المكفوفة،(١)وهي: (إنما وأخواتها وربما وكما)، تقول: زيدٌ صديقي كما عمرٌو أخي، و(ما ولا) إذا كانتا مزيدتين نحو قوله عزَّ وجل:﴿**فَبِما رَحْمةٍ من الله لِنْتَ لهم**﴾(٢)، و﴿**لئلا يعلمَ أهلُ الكتاب**﴾(٣)،

---

(١) أي ومن الحروف غير العاملة الحروف المكفوفة. ينظر ص ٦٦٢ .

(٢) آل عمران/١٥٩ (٣) الحديد/٢٩

وكذا حروف العطف لأنها تعمل بالإتباع والنيابــة لا بأنفسـها. وقـد عرفت العوامـل فكل ما لم يكن منها فهو غير عامل".

الشرح:

الحروف المكفوفة ضربان:ضـرب كُفـّ عن النصب وهي(إنَّ) وأخواتها،وضربٌ كفـّ عن الجرِّ وهو (ربَّ والكاف)، وقد تقدَّم ذلك كلـه. وكذلـك تقدم حكـم (مـا ولا) وأقسامهما. وأما حروف العطف فيؤخر الكلام عليها إلى موضع ذكرها. ولمَّا كـانت الحـروف أكثــر مما ذكَرَ، ذكَرَ عبارة تشمل الجميع فقال: "وقد عرفت العوامل، فكل ما لم يكن منها//فهو غير عامل". ١٨٣/ب

فهذا آخـر كـلام (الجرجـاني) رحمـه اللَّـه تعـالى وإيَّانـا. وقـد بقيـت أنـواعٌ مـن الحروف لـم يذكرهـا، فينبغـي أن نذكرهـا ليكـون هـذا الفصـل شـاملاً لجميـع أنـواعِ الحروفِ، العاملِ وغيره، وباللَّه التوفيق. وهي أنواعٌ:

أحدها: حروف التصديق والإيجاب. وهي ستة:

أحدها: (نَعَم).وهي حرفـٌ، والذي يدل على حرفيته دخولُه في حدِّ الحرف وأنه نقيضُ (لا)،و(لا) حرفـٌ،ولذلك بُني على السكون. وفيها لغتان: فتح العين وكسـرها. وقد جاء في كلام النبي صلى اللَّه عليه وسلَّم وعمر وعلي والزبير وابن مسعود رضي اللَّه عنهم، وحُكيَ عن (أبي عمرو بن العلاء) أنه قال: "الكسرُ لغة كنانة"(١). وربمـا أبدلوا الحاء من العين فقالوا (نَحَم) وهي أخفـُّ من العيـن لأنهـا أقـربُ إلـى حـروف الفم، حكى ذلك (النضر بن شميل).قال سيبويه: "نَعَم: حرفـُ عِدَةٍ وتصديق"،(٢) يريـد أنه عِدَةٌ فــي جـواب الاسـتفهام والأمـر، كقولـك: (نعـم) لمـن قـال: أعطـني كـذا أو أتعطيني كـذا؟ وتصـديقٌ لمـن قال: (لـي عنـدك كـذا) فتقــول: (نعـم)، صدَّقْتَـه فـي مقالته، وكذا إذا قال: (لم يقمْ زيد)، فقلْتَ: نعم، صدقته أيضاً، أي نعم لم يقم. فهي حرفُ تصـديقٍ في الخبر نفياً كان أو إثبــاتاً، وعدةٍ في الأمر والاستفهام.

---

(١) الهمع ٣٩١/٤ (طبعة دار البحوث العلمية). ولسان العرب/نعم .

(٢) سيبويه ٢٣٤/٤

الثاني: (بَلَى) فتوجِبُ بها بعد النفي(١)" على معنى أنها ترفع ما قبلها من النفي وتبطله، فإذا رفعْتَ النفيَ فقد أثبتَّ نقيضه، ولا يصح أن توجبه إلا بعد رفع النفي وإثباته، بخلاف (نعم) فإنها تصديق لما قبلها نفياً كان أو إثباتاً، ولا فرق بين أن يكون مع ما قبل (بلى) مع النفي استفهامٌ أو لم يكن، فإذا قال القائل: (ما قام زيدٌ) فقلت: (بلى) كان إثباتاً بعد طرح النفي، وإذا قال: (أليسَ قد قام زيدٌ؟) فقلت: (بلى) كان إثباتاً أيضاً بعد طرح الاستفهام، ولذلك لم يصح أن يقع في موضع (بلى) (نعم) في قوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكم قالوا بَلى﴾(٢)، لو قالوا (نعم) لكانوا كفاراً، لأنها لتصديق الخبر المنفيّ، وكذا قوله تعالى: ﴿أوَلَم تُؤمِنْ قال بَلَى﴾(٣). فأما قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ الإنسانُ ألَّن نَجْمعَ عِظامه. بَلَى قادرين﴾(٤)، فالتقدير: بلى نجمعها قادرين على ذلك، وليس من شرط النفي أن يكون أول الكلام، وقيل: التقدير: نقدر قادرين، فعلى الأول (قادرين) حال، وعلى الثاني منصوبٌ نصب المصدر.

فإن قلت: قد جاءت وليس قبلها نفيٌ، وهو خلاف نص سيبويه، وذلك قوله تعالى: ﴿بَلَى//قد جاءَتك آياتي فَكَذَّبْتَ بها﴾(٥)، قلْتُ: لأن مآلَ الكلام إلى النفي، لأن قوله تعالى: ﴿لَوْ أنَّ اللَّهَ هَدَاني﴾(٦) في معنى: ما هُديتُ، فقد بان بهذا الفرقُ بين (نَعَم وبَلَى). واللَّه أعلم. ١٨٤/أ

الثالث: (أجل)، بفتح الهمزة والجيم وسكون اللام، وهو حرفُ تصديقٍ بمعنى (نعم). قال (الأخفش): "إلا أنه أحسنُ من (نعم) في التصديق، و(نعم) أحسنُ منه في الاستفهام، فإذا قال: أنت سوف تذهب، قلْتَ: (أجل)، وكان أحسن من (نعم)، وإذا قال: أتذهبُ(٧)، قلتَ: (نعم) وكان أحسن من (أجل).

---

(١) سيبويه ٤/٢٤٣ .

(٢) الأعراف/١٧٢ (٣) البقرة/٢٦٠ (٤) القيامة/٣-٤ (٥) الزمر/٥٩ (٦) الزمر/٥٧

(٧) (أتذهب) من (أ). وهي في الاصل (تذهب) دون استفهام.

الرابع: (جَيْرِ)، وهو حرفٌ مبنيٌّ على الكسر لالتقاء الساكنين: الياء والراء، وربما حُرِّك بالفتح طلباً للخفة، لثقل الكسرة بعد الياء، ولكن الكسر أكثرُ، ولم يحرّكوا (أين وكيف وليت) إلا بالفتح لكثرة استعمالها. و(جيرِ) لمَّا قلَّ استعمالها كان الأكثر فيها الكسر، ومعناه معنى (أجل)، وقد جُمع بينهما في الضرورة، أنشد (الجوهري):

فقُلْنَ على الفردوس أوّلَ مشربٍ　　　أجلْ جَيرِ إن كانت أُبيحت دعاثرُه(١)

الفردوس: البستان، رومي الأصل، وقيل: الفردوس الأودية التي تنبت ضروباً من النبت، وقيل البستان الذي يجمع كل ما في البساتين، وقيل هو الأعناب. ودعاثره: ج دُعْثور(٢) وهو الحوض المتثلم. وقيل: جير: اسم بمعنى حقاً، ويدل على اسميته تنوينه في قول الشاعر:

وقائلةٍ أَسِيتَ فقلتُ جَيْرٍ　　　أسيٌّ إنني من ذاك إنَّه(٣)

قال (السيرافي): "ويجوز أن يكون (جير) اسماً لوقوعه موقع الاسم المحلوف به" والصحيح أنه حرفٌ، وتنوينه لا يدل على اسميَّته لأنه ليس للتمكين ولا للتنكير ولا للعوض ولا للمقابلة.

الخامس: (إنَّ) المكسورة المثقَّلة تكون بمعنى (نعم). وقد جاء نثراً ونظماً، فأما النثر فقول عبد اللَّه بن الزبير رضي اللَّه عنه للقائل: (لعن اللَّه ناقةً حملَتْني إليك): (إنَّ وراكبَها)، وأمَّا النظم فمنه قولُ (حسان) رضي اللَّه عنه:

---

(١) ينسب لمضرس الأسدي أو طفيل بن عوف وهو في ديوانه برواية (أسافله)، والشاهد فيه الجمع بين حرفي الجواب والتصديق (أجل وجير)، لضرورة.مجالس العلماء للزجاجي/٢٢، شرح المفصل لابن يعيش ٨/١٢٢-١٢٤، ديوان طفيل بن عوف/١٠ برواية (أسافله)...

(٢) في نسخة (أ): دُعثُر.

(٣) قائله مجهول. والشاهد فيه تنوين (جير) وهو حرف جواب، مما حمل بعضهم على القول باسميته. خزانة الأدب ٤/٢٣، مغني اللبيب/١٢٠، الهمع ٢/٤٤.

يقـولون أعمى قلت: إنَّ وربُّما   يكـونُ وإني من فتـىً لَبَصـيرُ(١)

السادس: (إيْ)، بكسر الهمزة وسكون الياء، ولا يجـاب بهـا إلا مـع القسم فـي جـواب الاستفهام، كقولـه تعـالى: ﴿**ويَسْتَنْبؤونك أحَقٌّ هُـو قُـلْ إيْ وربِّـي إنَّـه لَحقٌّ**﴾(٢)، وهي بمعنى (نعم). وإذا قال لك إنسان: أكان كذا؟ قلْـتَ: إي واللّـه، وإي لعمري وإي هـا اللّهِ ذا، فإن قلْتَ: إي اللّهَ نصبْتَ اللّه. وفـي يـاء (إي) إذن ثلاثـة أوجـه: أحـدها فتحها لالتقـاء السـاكنين. والثـاني حذفُها لذلك//فتقول: (إللهَ) بكسر الهمزة، لأن همزة الوصل محذوفة،والهمزة المكسورة همـزة (إي). والثـالث إثباتُهـا سـاكنةً مشـبعة المـدة مجمـوعاً فيهـا بيـن سـاكنين لوجـود شـرطي الجمـع بيـن ساكنين، وهما أن يكون الساكن الأول حرفَ مدٍّ ولين والثاني مدغماً (كدابَّة وشابَّة). واللّه سبحانه أعلم.

١٨٤/ب

النوع الثاني(٣) **من الحروف حرفا الخطاب** وهما (الكاف والتاء) في ذاك وذلـك وأنتَ(٤). ويأتي الكلامُ عليها في باب المعرفة والنكرة إن شاء اللّه تعالى.

النوع الثالث: حرفا التفسير، أحدهما (أنْ) المفتوحـة الخفيفـة وقـد تقدم ذكرهـا عند أقسام (أنْ).

والثـاني: (أَيْ) بفتح الهمزة وتخفيف الياء، تكـون تفسـيراً لمـا قبلهـا، وعبـارةً عنه، وشرطُها أن يكون مـا قبلهـا جملـةً تامَّـةً مسـتغنيةً بنفسـها تقـع بعـدها جملـة أخرى تامة أيضـاً، تكون الثـانية هي الأولى في المعنـى مفسِّـرة لهـا، فيقـع بينهمـا (أي)، كقولك: خرج بغلامه، أي وغلامه معه، (فغلامُه معه) هو (خرج بغلامه).

وقد ذهب قومٌ إلى أن (أَيْ) المفسرة اسمٌ من أسماء الأفعال، ومسمَّاه:(٥)(عُوا أو

---

(١) سبق تخريجه ص ٤٠٨ .

(٢) يونس/٥٣. "...... وما أنتم بمعجزين".

(٣) النوع الثاني من الحروف غير العاملة، مما استدركه البعلي على الجرجاني، وهي أحد عشـر نوعاً كما سنرى. ينظر ص ٦٨٣ .

(٤) يجعل التاء حرفاً زائدة على الأصل في الضمير. وكأن أصل الضمير (أن).وهذا تزيُّدٌ ظاهر.

(٥) أي معناه.

افهموا) كصَهْ مَهْ. وليس بصحيح لعدم دلالتها على معنى في نفسه بغير إضافة،فأما قول الشاعر:

وتَرْمينني بالطرفِ أيْ أنت مذنبٌ وتَقْلينَني لكنَّ إياكِ لا أَقْلي(١)

جعل (أي أنت مذنبٌ) تفسيراً لقوله (ترمينني بالطرف)، إذ كان ترمينني بالطرف بمعنى تنظر إليَّ نظر مُغْضَبٍ ولا يكون ذلك إلا عن ذنب، والقِلَى: البغض، وإياكِ: مفعولٌ مقدَّمٌ لأقلي، ولكنَّ ـ هنا ـ أصله لكن أنا، فحذفت همزة أنا ثم أدغمت نونه في نون لكنْ، فبقي لكنَّا. وقيل: هي (لكنَّ) مثقَّلة ناصبة، وضمير الشأن منويّ، وهو أقلُّ تكلفاً من الأول. والله أعلم.

النوع الرابع: حرف الردع، وهو (كلاًّ)، وهي على أربعة أحرف (كأمّا). وألفه أصلية لعدم زيادتها في الحروف. قال (أبو حاتم): (كلاًّ) في القرآن تكون على وجهين:

أحدهما: أن تكون بمعنى الرد للأول.

والثاني: بمعنى (لا)، وبمعنى (ألا) التي للتنبيه، ويُستفتح بها الكلام،كقوله تعالى: ﴿كلاَّ إنَّ الإنسانَ لَيَطْغى﴾(٢). وقيل: (كلا) بمعنى (حقاً). وقال (الفراء): "(كَلاًّ) حرف ردٍّ بمعنى (نعم ولا) في الاكتفاء(٣)، وتكون صلة لما بعدها، كقوله تعالى: ﴿كَلاَّ والقَمَرِ﴾(٤). وعن (ثعلب): لا يوقف على (كلاًّ) في القرآن لأنها جواب، والفائدة فيما بعدها. وقيل: يوقفُ//عليها في جميع القرآن. قال (ابن برهان): "والذي عليه أكثر العلماء أن (كَلاًّ) يحسن الوقفُ عليها إذا كانت ردّاً ١٨٥/أ

---

(١) قائله مجهول. والشاهد فيه مجيء (أي) تفسيرية، مع أن الجملة المفسَّرة بعدها ليست بمعنى المفسَّرة ظاهرياً وقد تأول لهما الشارح وحدة المعنى. شرح ابن يعيش ٨/١٢٠، خزانة الأدب ٤/٤٩٠، مغني اللبيب/٧٦، ٤٠٠....

(٢) العلق/٦

(٣) لم أقف على هذا القول للفراء في كتابه (معاني القرآن).

(٤) المدثر/٣٢

للأول، ويحسنُ الابتداء بها إذا كانت بمعنى (ألا) أو (حقًا)(١)، كقوله تعالى: ﴿كَلاَّ إنَّهم عن ربِّهم يومئذٍ لَمَحْجوبون﴾ ".(٢) والله أعلم.

النوع الخامس: التنوين وقد تقدَّم أنه على ستة أقسام، وتقدم تفصيلها.

النوع السادس: تاء التأنيث الساكنة، تلحقُ آخر الفعل علامةً على تأنيث الفاعل قبل ذكره، ويأتي الكلام عليها في باب التأنيث، إن شاء الله تعالى.

النوع السابع: نون التوكيد، وهي على ضربين ثقيلة وخفيفة كقوله تعالى: ﴿لَيُسْجَنَنْ وَلَيَكُوناً من الصّاغرين﴾(٣)، والتأكيد بالثقيلة أكثر منه بالخفيفة. ويؤكد بهما من الأفعال فعلُ الأمر والمستقبل طلَباً أو شرطاً بعد (إمَّا)، كقوله تعالى: ﴿فإمَّا تَرَيِنَّ﴾(٤) ﴿فإمَّا تَثْقَفَنَّهم في الحَرْب﴾(٥)، وجوابُ القسم على ما تقدم.

وقد يؤكد بها غير ما ذكر، فمن ذلك بعد (لم) كقول الراجز:

يَحسَبُه الجاهلُ ما لم يَعْلَما ... شيخاً على كُرسِيِّه مُعَمَّما(٦)

ومن ذلك بعد (ما) الزائدة، كقول الشاعر:

إذا مات مِنَّا سيِّدٌ أخذَ ابنُه ... ومن عِضَةٍ ما يَنْبُتَنَّ شكيرُها(٧)

العضة: واحد العِضاه وهو كل شجر يعظم وله شوك،والشكير:ما ينبت حول الشجر

---

(١) لم أعثر على هذا القول لابن برهان في كتابه (شرح اللمع)، وهو المطبوع من كتبه.

(٢) المطففين/١٥ (٣) يوسف/٣٢

(٤) مريم/٢٦: ﴿... من البشر أحداً فقولي إني نذرت للرحمن صوماً..﴾.

(٥) الأنفال/٥٧ ﴿... فشرِّد بهم من خلفهم...﴾.

(٦) قائله ابن حبابة اللص. وهو في وصف جبل. والشاهد فيه توكيد الفعل المضارع بعد (لم) في قوله (لم يعلما) وأصلها (لم يَعلَمَنْ). والأصل ألا يؤكد المضارع إلا بعد طلب أو شرط، وتوكيده هنا من النادر. سيبويه ١٥٢/٢، مجالس ثعلب/٦٢١، أمالي ابن الشجري ٣٨٤/١، ...

(٧) قائله مجهول. والمعنى أن الولد منهم يأخذ صفات أبيه في السيادة والمكارم. والشاهد فيه توكيد المضارع بعد (ما) الزائدة في قوله (ما ينبتَنَّ). والأصل أن توكيد المضارع بعد الطلب والشرط. سيبويه ١٥٣/٢ شرح ابن يعيش ١٠٣/٧، خزانة الأدب ٨٣/١...

من أصلها. فإن كان قبل ما الزائدة(ربَّ) لم يؤكد بالنون إلا على قلة،كقول الشاعر:

ربَّمـــا أوفَيْتُ مـن عَلَـــمٍ ترفَعَـــنْ ثـــوبي شِـــمَالاتُ(١)

ومـن ذلـك بعـد (لا) النافيـة، كقولــه تعــالى: ﴿**واتّقُــوا فِتْنَــةً لا تُصِيبَــنَّ الذيــن ظَلَموا**﴾.(٢) ومن ذلك توكيده في الشرط كقول الشاعر، أنشده سيبويه:

مَنْ تَثْقَفَـنْ منـهم فليـس بآيـبٍ أبــداً وقتـــلُ بني حنيفةَ شافِ(٣)

وتوكيده في الجزاء فيما أنشده من قول الآخر:

مهمـا تَشَــأْ منه فــزارةُ تُعطِكم ومهمــا تَشَــأْ منه فَزارةُ تَمْنَعا(٤)

وأندرُ مما ذكر توكيدُه في قول الشاعر:

لـيت شـعري وأشْــعُرَنَّ إذا مـا قَــرَّبـوهـا مَنْـشـورةً ودُعـيتُ

إلــى الفـــوزِ أم علـيَّ إذا حُـو سِـبْتُ إنِّي على الحِسابِ مُقيتُ(٥)

وأندرُ من ذلك اتصالها باسم الفاعل في قولِ الآخر:

أرَيْـتَ إن جــاءَتْ بـه أُمْلـودا مُـرَجَّـــلاً ويَلْبِـــسُ البُـــرودا

---

(١) ينسب لجذيمة بن مالك بن فهم الأزدي الأبرش. العلم: الجبل. الشمالات: رياح الشـمال وهـي جمع شومل وشمول... يفخـر الشـاعر بانـه يحفظ أصحابـه فيكون ربيئة لهم فـي أعلـى الجبـل. والشاهد فيه توكيد الفعل المضارع على قلة لعدم الموجب أو المجيز.

(٢) الأنفال/٢٥ . ﴿...منكم خاصة..﴾.

(٣) ينسب لبنت مرة بن عاهان. ثقِف الشيء: أدركه وظفر به. والشاهد فيه توكيد فعل الشرط بعد (مَن)، في قولها (من تثقفَنْ). وهو من النادر سيبويه ١٥٢/٢، المقتضب ١٤/٣، خزانة الأدب ٥٦٥/٤ ...

(٤) ينسب لعوف بن الخرع والكميت بن ثعلبة والكميت بن معروف. والشاهد فيه توكيد جواب الشرط في قوله (تمنعا) أي (تمنعَنْ). وهـو مـن النـادر سـيبويه ١٥٢/٢، خزانـة الأدب ٥٥٩/٤، العيني ٣٣٠/٤ ....

(٥) ينسب للسموأل. المقيت: الحافظ، نشر الميت: إحياؤه. والشاهد فيه توكيد المضارع في قولـه (وأشعُرَنَّ) دون أن يسبق بما يوجب أو يجيز توكيده. وهـذا مـن النـادر. شـواهد العينـي ٣٣٢/٤، شرح الأشموني ٢٢١/٣، ديوان السموأل/٨١، ...

أقائِلُـنَّ أحضــرِ الشُّــهودا(١)

والأُملُود، بضم الهمزة واللام: الناعم.

وحـقُّ المـؤكَّد بهـا أن يبنى علـى الفتـح صـحيحاً كان (كاضـربَنَّ)، أو معتـــلاً (كاخشـيَن//واغزُوَنَّ وارمِيَنَّ). فإن كان صحيحاً مسنداً إلى ألف الضمير أو واوه أو ياءه حُرِّك بمجانسِ الضمير، نحو: (اضربَانِّ واضربُنَّ واضربِنَّ) مـع حـذف الـواو والياء. وإن كان معتلاً، فإن كان آخره ألفاً قلبت يـاءً مع غير الـواو واليـاء نحـو (اسـعَيَنَّ وارضيَــنَّ وارضَيْنَــانِّ)، وكــذا مــع الألــف نحــو: (هــل تغــزُوَانِّ وترمِيانِّ؟)،وحذفتا مـــع الـــوا واليـاء وحُـرِّك مـا قبلهمـا بمجانســـهما نحـو: (هـــل تغـزُنَّ وترمُـنَّ، وتغزِنَّ يا هندُ وترمِنَّ؟).

ولا يؤكد بعد الألف إلا بالنون الثقيلة. وإن كان الفعل المؤكَّد بالنون مسنداً إلـى نون الإناث زدت بينهما ألفاً كقولك في: اضربْنَ: (اضرِبْنَانِّ).

وفي الباب مسائل أخرى موضع استقصائها علم التصريف. واللَّه أعلم.

النـــوع الثـامن: هـــاء الســـكت، تـزاد لبيـان الحركـة، وأكثـر مـا تـزاد بعد الفعل المحذوف الآخـر جزمـاً نحـو: (لـم يخشَـه ولـم يرمِـهْ)، أو وقفـاً نحـو: (ارمِـهْ واخشَهْ). وبعد (ما) الاستفهامية مجرورة نحو: (بِمَهْ ولِمَه وعَمَّه)، ونحو ذلك، وفي: علامَ فعلْتَ؟ (علامَهْ). وتجب هذه الهاء في كل فعل بقـي علـى حـرف واحدٍ نحـو: (عِهْ وقِهْ وشِهْ) أو حرفين أحدهما زائدٌ نحو: (لم يَعِهْ ولـم يَقِـه)"، وفـي الوقـف علـى (ما) الاستفهامية المجرورة بالإضافة نحو: (مجيءُ مَهْ).

وتلحق جوازاً كلَّ محـرك حركـة بنـاء لا تشـبه إعرابـاً، فـلا تلحـق مـا حَرَكَتُـه

١٨٥/ب

(١) ينسـب الرجـز لرؤبـة بـن العجـاج و لرجـل مـن هذيـل. المرجَّل: المزيَّـن. ويـروى (أرأيْـتَ، جئتُ، أعجـلوا الشـهودا). يقـال أن رجلاً من العرب أتـى أمـةً له، فلمـا حبلـت جحدهـا فقـالت: إن جئت يـولد هـذه صـفاته فهـل ستقول لـي أحضـري البينـة علـى أنـه ابنـكَ؟ والشـاهد فيـه توكيد الاسـم بنـون التوكيـد الثقيلة في قولـه (أقـائلُنَّ). وهـذا من النـادر، قلت بـل الشـاذ. لأن التوكيد بالنون إنما هو للمضارع والأمر. المحتسب ١٩٣/١، الخصائص ١٣٦/١، ملحقات ديوان رؤبة/١٧٣...

إعرابية ولا ما حَرَكَتُه عارضةٌ كاسم (لا) والمنادى المضموم والعدد المركب، ولا الفعل الماضي وإن كانت حركته لازمة لشبههِ بالمضارع.

وهذه الهاء، الأصلُ فيها أن تزاد في السكت، وقد ثبَتَتْ في الوصل كقوله تعالى: ﴿فَبِهُدَاهُم اقْتَدِهْ﴾(١) وقوله تعالى: ﴿يا ليتني لم أُوتَ كتابيَهْ. ولم أدرِ ما حِسَابيَهْ. ما أَغْنَى عَنِّي مالِيَهْ. هَلَكَ عَنِّي سُلْطانِيَهْ﴾(٢).

النوع التاسع: حرف الإنكار والتذكُّر: أمَّا [حرفُ](٣) الإنكار فمدَّةٌ زائدة تلحق المحكيَّ بعد همزة الاستفهام متصلةً بآخره مجانسةً لحركته، أو بعد كَسْرِ تنوينه إن كان منوَّناً، أو بعد كسر نون (إن) مزيدةً بعد الآخر، كقولك لمن قال: هذا عمرو: (أعَمْروهْ) وفي (رأيت عثمانَ): أعثماناهْ، وفي (مررت بحذامٍ): أحذاميه وفي (قدم زيدٌ): أزيدُنيهْ أو أزيدٌ إنِيهْ.

وله معنيان: أحدهما إنكارُ أن يكون الأمر على ما ذكره المخاطب، والثاني//أن يكون على خلاف ما ذكره. فإن فُصلت هذه الهمزة لم تَجُز مدة الإنكار كقولك لمن قال: رأيت عثمان (آعثمانَ يا فتى). وكذا إذا لم يكن المستفهِمُ منكراً، وإن كان الواقع بعد همزة الاستفهام منعوتاً أو معطوفاً عليه، فموضعُ حرف الإنكار آخرَ النعتِ وآخر المعطوف. ١٨٦/أ

وأما حرفُ التذكُّر فمدَّةٌ تزاد بعد كلمة يقصد تذكُّر ما يتصل بها دون قطعٍ لكلامِه، تجانسُ حركته إن كان متحركاً، نحو قول من قصد ذلك بعد نطقه (بقال): قالا، وبعد نطقه (بيقولُ) يقولو، وبعد نطقه (بمن العامِ): من العامي. وإن كان الآخر ساكناً صحيحاً (كقَدْ) كُسِر ووصل (بياء)،قال سيبويه: "سمعناهم يقولون: (إنه قدي قال)، وسمعنا من يوثق به يقول: (هذا سيفُني)، يريد: هذا سيفٌ من صنعتِه

---

(١) الأنعام/٩٠ ﴿أولئك الذين هَدَى اللَّهُ فبهداهم اقْتَدِهْ...﴾.

(٢) الحاقة/٢٥-٢٨ ﴿وأمَّا من أوتي كتابه بشماله فيقول....﴾.

(٣) ما بين الحاصرتين زيادة من المحقق لإقامة المعنى.

كيت وكيت".(١) ولا توصل مدَّة التذكر بهاء السكت، لأن المتذكر ليس واقفاً. والأجود في مدة الإنكار وصلها بهاء السكت. والله أعلم.

النوع العاشر: (شين الوقف)، وهي الشين التي يُلحقها بكاف المؤنثة من يقول: (أكرمتكش، ومررْتُ بكش)، وهي لغة بني تميم. وبنو بكر يلحقونها سيناً مهملة، وتسمى: الكشكشة والكسكسة. ومن العرب من يبدل الكاف شيئاً في الوقف حرصاً على بيان كسرة التأنيث لحقاً بها في الوقف، فيقولون: (عَلَيْشِ ومِنْشِ) في: عليكِ ومنكِ. وقد يُجْرون الوصل مجرى الوقف، قال الشاعر:

فَعَيْنَاشِ عيناها وجيدُشِ جيدُها ولكنَّ عَظْمَ الساقِ مِنْشِ دقيقُ(٢)

وقد قُرِئ قوله تعالى: ﴿**قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا**﴾(٣):(قد جَعَل ربُّشِ تحتشِ سَرِيًّا).

النوع الحادي عشر: حرفا التنبيه، وهما: (ها وأما)، ويُذكر ذلك عند ذكر اسم الإشارة إن شاء الله تعالى. والله أعلم.

فهذه أحد عشر نوعاً لم يذكرها الجرجاني رحمه الله. واعلم أن الحروف لها حاصران، أحدهما من حيث اللفظ والآخر من حيث المعنى.

أمَّا من حيث اللفظ فهي خمسة أقسام:أحاديَّة وثنائية وثلاثية ورباعية وخماسية:

القسم الأول: الأحادية، وهي ثلاثة عشر: الهمزة والباء والتاء والسين والفاء والكاف واللام والواو، وألف الندبة والإنكار والتذكُّر، ونون التوكيد وهاء السكت والندبة، والتنوين وشين الوقف في لغةٍ.

[والقسم الثاني]:الثنائية: ثلاثة//وعشرون حرفاً وهي:الـ وأم وإن وأن وأو وأي ١٨٦/ب

---

(١) سيبويه ٢١٦/٤ .

(٢) قائله مجنون ليلى. يقارن الشاعر بين ظبية وبين حبيبته ليلى. والشاهد فيه إبدال شين الوقف بكاف المؤنثة، في الوصل، وإبدالها في الوقف لغة لتميم. ديوان المجنون ٢٠٧، الكامل/٥٠٩، الخصائص ٤٦٠/٢ .....

(٣) مريم/٢٤. ولم أتهد إلى هذه القراءة فيما بين يديّ من مراجع.

وإي، وبل وعن وفي وقد وكي ولم ولن ولو ولولا، ومُذ ومن وما وهل وها، و وا ويا.

[والقسم الثالث]: **الثلاثية**: عشرون حرفاً. (أجل) في الجواب، والثاني (إذن) الناصبة للفعل، والثالث (ألاَ) للتنبيه والاستفتاح، والرابع إلى، الخامس: (أما) للتنبيه والاستفتاح، السادس والسابع (إنَّ وأنَّ) بالكسر والفتح، الثامن(أيا) في النداء، التاسع (بلى) في الجواب، العاشر (ثمَّ)، الحادي عشر (جَيْرِ) بمعنى نعم وبمعنى حقّاً، الثاني عشر (خلا) في الاستثناء، الثالث عشر (رُبَّ)، الرابع عشر: (سوف)، الخامس عشر (عدا) في الاستثناء، السادس عشر (على)، السابع عشر (ليت)، الثامن عشر (منذ)، التاسع عشر (نعم)، العشرون (هَيا) في النداء.

القسم الرابع: الرباعية، وهي أربعة عشر حرفاً: (ألاَّ) للتحضيض، والثاني (إلاَّ) في الاستثناء، والثالث والرابع (أمَّا وإمَّا) بفتح الهمزة وكسرها، الخامس (حتَّى)، السادس (حاشى) في الاستثناء، السابع (كأنَّ) للتشبيه، الثامن (كلاَّ) للردع وغيره، التاسع (لَعَلَّ)، العاشر (لكنْ) مخففَةً، الحادي عشر (لمَّا)، الثاني عشر (لولا)، الثالث عشر (لوما)، الرابع عشر (هَلاَّ) للتحضيض.

القسم الخامس: خماسي، وهو (لكنَّ) وحدها.

وأمَّا من حيث المعنى فهي اثنان وثلاثون صنفاً: الأول حروف الجر، الثاني المشبهة بالفعل، الثالث حروف العطف الآتية إن شاء اللّه تعالى، الرابع حروف النفي وهي ستَّةٌ، الخامس حروف الصلة وهي ستَّةٌ: إنْ وأنْ والباء ولا ومن وما، السادس حروف النداء وهي ستَّةٌ تقدمت، السابع حروف الجواب وهي سبعة: نعم وبلى وأجل وجيرِ وإي وإنَّ ولا. الثامن حروف التحضيض، التاسع حروف الاستثناء، العاشر نواصب الفعل الأربعة، الحادي عشر حروف الندبة، الثاني عشر حروف التأكيد: إنَّ واللام والنون ثقيلة وخفيفة. الثالث عشر حروف الامتناع لو ولولا ولوما. الرابع عشر التنبيه والاستفتاح: ها وألاَ وأمَا. الخامس عشر حرفا التفسير: أيْ وأن، السادس عشر الحروف المصدرية. السابع عشر حرفا التنفيس، الثامن عشر حروف الاستفهام، التاسع عشر حرفا الخطاب: الكاف

والتـــاء. العشـــرون حـــرفا الـوقف الســـين والشـــين. الحـادي والعشـرون حـرف التقـريب. والثـاني والعشـرون حـرف التفصـيل وهـو أمَّـا. الثـالث والعشـــرون// ١٨٧/أ حرف الـردع. الـرابع والعشـرون حـرف التذكُّر. الخامس والعشرون حرف السَّكت وهو الهاء. السادس والعشرون حرف النهـــي. الســـابع والعشـــرون حـــرف الكـفّ وهو ما. الثامن والعشرون حرف التعليل. التاسع والعشرون حرفا الشرط، الثلاثـون حــرف التـأنيث. الحـادي والثلاثـون الـلام، ولهـا معـانٍ تقدمـت. الثـــاني والثلاثـون التنوين، وقد تقدَّم.

فهذه أصناف الحروف وعددها أحد وسبعون حرفاً، وأصنافُها اثنـان وثلاثـون صنفاً، تقدم الكلام على أكثرها، ويأتي الكلام على الباقي إن شاء اللَّه تعالى.

الفصل الرابع

العوامل من الأسماء

اسم الفاعل

قال الجرجاني رحمه اللَّه: "الفصل الرابع في العوامل من الأسماء. وهي على ضربين: ضربٍ يعمل عمل الفعل، وضربٍ يعمل عمل الحرف. فالأول على ضربين: ضربٍ يَعْمَل عمل الفعل على المجاز نحو: عشرين درهماً، وكذا جميعُ الأسماء التي يكون لها تمييز، ويأتي ذكرها في بابها، وضربٍ يعمل عمل الفعل على الحقيقة. وهي خمسة. أحدها اسم الفاعل نحو: (ضارب ومكرم) يعمل عمل الفعل، تقول: زيدٌ ضاربٌ أبوه عَمْراً الآن أو غداً، كما تقول: يضرب أبوه عَمْراً".

الشرح:

قد تقدَّم أن الأصلَ في العمل للأفعال، ودليلُ ذلك. وتقدَّم ذكر الحروف العاملة وغيرها. فأما الأسماء فهي في عملها على ضربين: أحدهما يعمل عمل الفعل، والثاني يعمل عملَ الحرف، ويأتي ذكره في موضعه.

فأما العامل عمل الفعل فعلى ضربين:

أحدهما يعمل عمل الفعل على المجاز. قال الجرجاني في شرحه لهذا الكتاب(١): "المعنى في قولنا: إن (عشرون درهماً)، يعمل عمل الفعل على المجاز أنك إذا قلت (عشرون درهماً) كان نصب (درهماً) من أجل أنَّ في الاسم ما يمنع من الإضافة وهو النون، فلما امتنع من الإضافة نصب على التشبيه بالمفعول في مثل (ضاربون زيداً)، وجاز هذا التشبيه من حيث أن التمييز يُحتاج إليه في بيان العدد، فوجب أن يكون له إعرابٌ على كل حال. ولما وجب ذلك كان تشبيهُه

---

(١) أي في شرح الجرجاني لكتابه هذا (الجمل في النحو). وقد تفرد البعلي بذكر هذا الكتاب للجرجاني، على أن كتب التراجم والتصانيف لم تذكره. ينظر مقدمة الفاخر ص ١ .

بالمفعول أولى من تشبيهه بالفاعل، من حيث إنه يكون فضلةً في الكلام، ولا يكون أحدَ جزأي الجملة."

والثاني: يعمل عمل الفعل على الحقيقة، قال الجرجاني في شرحه: "وأما الذي يعمل عمل الفعل على الحقيقة فالخمسة المذكورة في الكتاب.(١) وعمل جميعها حقيقةٌ، فإنك إذا قلت: (زيدٌ ضاربٌ عمراً)، وجدْتَ (ضارباً) قد اقتضى في (عمرو) من المعنى ما يقتضيه الفعل لو قلت: يضربُ عَمْراً".// /١٨٧

فإن قلتَ: لم قدم اسم الفاعل على المصدر وهو فرعٌ والمصدرُ أصلٌ؟ قلْتُ: لأن اسم الفاعل أشبه بالفعل من المصدر، لأنه أشبهه في حركاته وسكناته، بخلاف المصدر. والكلامُ على اسم الفاعل في مسائل:

المسألة الأولى: في تعريفه وأبنيته.

أما تعريفه، فهو في الاصطلاح: الصفة المؤدية معنى فعل الفاعل دون تفضيل ولا قبول إضافة إلى مرفوع المعنى. فخرج بذكر الصفة المصدرُ، وبالمؤدية معنى فعل الفاعل اسم المفعول، وبدون تفضيلِ (أفعلُ) التفضيل، وبنَفْيِ قبول الإضافة إلى مرفوعِ المعنى، الصفةُ المشبهة.

وأَما أبنيتُه، فاعلم أن الفعل على ضربين: ثلاثي وما زاد عليه. فقياس اسم الفاعل من (فَعَل) الثلاثي المفتوح العين، ومن (فَعِل) بكسرها متعدياً أن يكون على (فاعِل)، كضرَب فهو ضارب وجلَسَ فهو جالس وعلِم فهو عالم، وقبِل الشيءَ فهو قابل. وقد جاء على غير ذلك نحو: طاب يطيب فهو طيِّب وشاب يشيب فهو أشيب وشاخ يشيخ فهو شيخ، وعفَّ يعفُّ فهو عفيف. وأما (فَعِل) بكسر العين لازماً، فيُستغنى فيه عن (فاعِل) (بفَعِل) في الأعراض، كفرِحَ فهو فَرِحٌ، وخَجِلَ فهو خَجِلٌ. و(بأَفْعَل) في الخلق والألوان، كشنِبَ فهو أشنب، ولمِيَ فهو ألمى وسَوِدَ فهو أسود. و(بفَعْلان) في الامتلاء وضده، كشبِع فهو شَبْعانُ وغرِثَ فهو غَرْثانُ. و(بفَعيل) في قوَّةٍ أو ضعفٍ،كقويَ فهو قويٌّ وسمنَ فهو سمينٌ ومرضَ فهو مريضٌ.

---

(١) يعني بالخمسة: اسم الفاعل، ومبالغته، اسم المفعول، المصدر، الصفة المشبهة. كما سيأتي.

وأما (فَعُل) بضم العين - ولا يكون إلا لازماً - فقد جاء اسم الفاعل منه على (فَعِيل)، كظَرُف فهو ظَرِيف وشَرُف فهو شَرِيف. وعلى (فَعْل)، كضَخُم فهو ضَخْمٌ،وشَهُمَ فهو شهْمٌ. وعلى (فَعَل) كحَسُنَ فهو حَسَنٌ وبَطُل فهو بَطَلٌ. وعلى (فَيْعِل) كسَادَ فهو سيِّد وجادَ فهو جيِّد، وهما على (فَعُلَ) بضم عينهما في المضارع وعدم (فاعل)(١). وعلى (فَعَالٍ) كجَبُن فهو جبان، وعَبُمَ فهو عَبَام أي ثقيل.(٢)

وأما ما زاد على الثلاثي فاسم الفاعل منه على زنة مضارعه مجعولاً بدل حرف المضارعة منه ميمٌ مضمومةٌ مستصحَباً كسرُ ما قبل آخره إن كان مكسوراً، ومجدَّداً كسرُه إن كان مفتوحاً، كيُدَحرِجُ فهو مُدَحْرِج، ويُكرِم فهو مُكْرِم، وينطلق فهو مُنْطَلِق، ويستمِع فهو مستمِع، ويتعلَّم فهو متعلِّم ويتضاعَفُ فهو متضاعِف ويَستخرجُ//فهو مُستَخرِج. ١٨٨/أ

فإن فتحْتَ ما قبل آخره صار اسم مفعول. واللَّه أعلم.

المسألة الثانية: في عمله.

وعملُه عملُ فعلِه، فإن كان لازماً رفع الفاعل: كـ (زيدٌ قائمٌ غلامُه)، وإن كان متعدياً نصب ما تعدَّى فعلُه إليه من مفعول أو اثنين أو ثلاثة كـ (زيدٌ ضاربٌ أبوه عَمْراً وكاسِيه جُبَّةً ومُعْلِمُهُ بكراً مسافراً). وإن تعلَّق به حرفُ جرّ أو ظرفٌ كان في موضع نصبٍ كما إذا تعلَّق بالفعل كقولك: زيدٌ منطلِقٌ بأخيه يوم الجمعة أمام الأمير.(٣)

وإنما عمل اسم الفاعلِ إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال، لأنه جارٍ على الفعل المضارع في الغالب، في حركاته وسكناته، فمُكْرِم بوزن يُكْرِمُ، ومُنْطَلِق بوزن ينطلِقُ، ولأنَّ الأصل في الأسماء أن لا تعمل، كما أن الأصل في الأفعال أن لا

---

(١) لعله يريد: ولا يأتي منهما اسم فاعل على زنة (فاعِل).

(٢) جمهور النحاة على أن هذه كلها (صفات مشبهة) وليست (أسماء فاعلين)، لأن معظمها يدل على صفات على وجه الثبوت. في حين أن اسم الفاعل يدل على صفة على وجه الحدوث.

(٣) يريد أن اسم الفاعل لا يعمل عمل الفعل في رفع فاعل ونصب مفعول فحسب، بل وفي نصب الظرف أيضاً، فالعامل في الظرف في المثال السابق وهو اسم الفاعل (منطلق).

تُعرب، إلاَّ أن المضارع لشبهِهِ باسم الفاعل أُعربَ، فينبغي أن لا يعمل من اسم الفاعل إلا ما أشبه المضارع في كونه للحال أو الاستقبال.

المسألة الثالثة: في شروط عملِه عملَ الفعل.

اعلم أن اسم الفاعل على ضربين: مقرونٍ بأل الموصولة، ومجرَّدٍ منها.

فأما المقرون بها فيعمل مطلقاً ماضياً وحاضراً و مستقبلاً باتفاق، كقولك: (هذا الضاربُ أبوه زيداً أمسِ)، لأنه لمَّا كان صلة للموصول وأغنى مرفوعه عن الجملة الفعلية أشبه الفعل معنىً واستعمالاً، فأُعطيَ حكمَه في العمل كما أُعطيَ حكمَه في صحة عطف الفعل عليه في نحو قوله تعالى: ﴿**فالمُغيراتِ صُبْحاً فأثَرْنَ به نَقْعاً**﴾.(١)

وأما المجرَّدُ منها فلعمله شروط:

أحدها: أن يكون مكبَّراً، فإن صُغِّر لم يعمل، لأنه عملَ لجريانِه على المضارع في حركاته وسكناته، وبتصغيره زال ذلك، ولأن التصغير من خصائص الاسم فضعَّف شبَهه بالفعل. وأجاز (الكسائي) رحمه اللَّه تعالى إعماله مصغَّراً مستدلاًّ بقول بعض العرب: (أظنُّني مرتحلاً وسويِّراً فرسخاً)(٢). والصحيح الأول، وهذا مسموعٌ لا يقاسُ عليه.

الشرط الثاني: أن يكون مراداً به الحال أو الاستقبال، فإن أريد به الماضي لم يعمل، لأنه لم يشبه لفظُه لفظَ الفعل الذي هو بمعناه، بخلاف المقصود به الحالُ والاستقبال، فإن لفظَه شبيهٌ بلفظ الفعل المدلول به على الحال أو الاستقبال، وهو المضارع. وذهب (الكسائي) إلى جواز إعماله بمعنى الماضي مكتفياً في إلحاقه بالفعل الماضي بكونه موافقاً له في المعنى(٣)، ومن حججه قوله تعالى:

---

(١) العاديات/٤

(٢) لم أتهد إلى هذا القول للكسائي فيما بين يدي من مصادر.

(٣) البحر المحيط ١٠٩/٦، والمقتضب ١٤٨/٤

﴿وكلبُهم باسطٌ ذراعَيْه بالوَصيد﴾(١). والصحيحُ الأول//، والآيةُ محمولةٌ على ١٨٨/ب حكاية الحالِ. واللَّه أعلم.

الثالث: أن لا يكون موصوفاً، فإن وُصف لم يعمل. وأجاز (الكسائي) إعمالَه موصوفاً(٢) كقولك: (أنتَ ضاربٌ قويٌ زيداً)، ومنه قول الشاعر:

إذا فاقِدٌ خَطْباءُ فرخَيْن رجَّعَتْ ذكرْتُ سُليمي في الخليطِ المُباينِ(٣)

الرابع: أن يكون معتمداً على نفيٍ نحو: ما مكرمٌ الزيدان عَمْراً. أو استفهام نحو: أمكرمٌ أخواك زيداً. أو ذي خبر نحو: هذا ضاربٌ زيداً، وكان زيدٌ مكرماً عمراً، وإنَّه مُهينٌ بكراً وعلِمْتُه قاصداً معروفاً. أو على ذي حال نحو: جاء زيدٌ قاصداً خيراً. أو على منعوت ظاهر، نحو: مرَرْتُ برجلٍ ناشرٍ معروفاً، أو مقدَّرٍ، كقوله تعالى: ﴿ومن الناسِ والدَّوابِّ والأنعامِ مختلِفٌ ألوانُه﴾،(٤) أي صنفٌ مختلفٌ ألوانُه، ومنه قولُ (الأعشى):

كناطحٍ صخرةً يوماً لِيوهنَها فلم يَضُرْها وأوهى قرنَه الوَعِلُ(٥)

أي كوعلٍ ناطحٍ، وقولُ (الفرزدق):

---

(١) الكهف/١٨

(٢) ارتشاف الضرب ٣/١٨١-١٨٢ .

(٣) ينسب لبشر بن أبي حازم. وليس في ديوانه. ويروى (المزايل)، كذا في نسخة (أ). خطباء: لونها كدر مشوبٌ بصُفرة أو غُبرةٍ. أي إنه إذا سمع ترجيع حمامة خَطْباء لفقد فرخيها، تذكر رحيل سليمى. والشاهد فيه عمل اسم الفاعل (فاقد) عمل فعله فنصب (فرخين) على المفعولية مع أن اسم الفاعل موصوف، مما يؤيد رأي الكسائي بنفي اشتراط عدم الوصف لاسم الفاعل العامل. العيني ٣/٥٦٠، شرح الأشموني ٢/٢٩٤ .

(٤) فاطر/٢٨

(٥) قائله الأعشى. أوهى وأوهن: أضعف. يضرب مثلاً لمن يروم الصعب المحال. والشاهد فيه عمل اسم الفاعل عمل فعله بنصب المفعول به في قوله (ناطحٍ صخرةً) ولاشتراطهم كون اسم الفاعل معتمداً على موصوف ليصح عمله فقد قدروا اسماً موصوفاً (لناطح) أي (كوعلٍ). كما ذكر. ديوان الأعشى/٦، العيني ٣/٥٢٩، المحتسب/٣٩٠....

إني حلـفْـتُ برافعيـن أكفَّهـم   بين الحطيـم وبين حوضَيْ زمزمِ[1]

المسألة الرابعة: أجمع البصريون علـى إعمـال (مِفْعـال) وفعَّـال وفَعُـول عمـلَ (فاعل) لأن ما فيها من المبالغة قد جَبَر زيادة الحرف جَبْرَ ما دخلها من النقص عن اسم الفاعل في جريانه على اسم الفاعل. وأنكر إعمالَها بعضُ الكوفيين، وهو مذهبٌ مخالفٌ لنصوص العربِ، حكى سيبويه رحمه اللّـه: (إنـه لمِنْحَـارٌ بوائِكَهـا)[2] جمـع بائك، وهي الناقة الفتيَّةُ، وحكى[3]: (أمَّا العسَل فأنا شرَّابٌ)، ومثلُه قولُ الشاعر:

فيـا لـرزامٍ رشّـحوا بي مقدَّماً   إلـى الموت خوَّاضاً إليه الكتائبا[4]

وأنشد سيبويه:

ذكـرْتُ أخـا لأواءَ يُحْمَـدُ يومُه   كريمٌ رؤوسَ الدَّارِعينَ ضَروبُ[5]

وقال الآخر في (فَعُول):

ضَروبٌ بنصل السيف سُوقَ سمانِها   إذا عَـدِموا زاداً فإنك عـاقِرُ[6]

---

(١) قائله الفرزدق همام بن غالب. الحطيم: حِجْرُ الكعبـة، أو جداره، أو مـا بيـن الركـن وزمـزم والمقام، أو ما بين الركن الأسودِ إلى الباب إلى المقام، حيث يتحطم الناس للدعاء، وكانت الجاهلية تتحالف هناك. والشاهد فيه عمل اسم الفاعل (حـالفين) عمـل فعلـه فنصـب (أكفَّهـم)، ولاشتراطِهم لعمل اسم الفاعل سبقَه باسم موصوف فقد قدروا موصوفاً لـه كأنـه قـال: إنـي حلفـت بحجـاجٍ أو رجالٍ رافعين أكفهم. شرح ديوان الفرزدق ٢/٤٣٠. وروايته ثَم:

(باللّـه ربِّ الرافعيـن أكفـهـم   بين الحطيم وبين حوضي زمزم)

(٢) سيبويه ١/١١٢

(٣) سيبويه ١/١١١

(٤) قائله سـعد بن ناشب. ورزام: قوم الشاعر. الشاهد في البيـت قولـه (خوّاضـاً الكتـائب) حيـث عمـل مبالغـة اسم الفـاعل (خوَّاض) عمـل اسم الفعـل فنصـب (الكتـائب) شـرح ديـوان الحماسـة للمرزوقي/٧٠ .

(٥) قائله مجهول. اللأواء: الشدة. يصفه بالشجاعة والكرم والنجدة. والشاهد فيه عمل مبالغة اسـم الفاعل (ضروب)، حيث نصب (رؤوس) مفعولاً. سيبويه ١/٥٧، ابن يعيش ٦/٧١ .

(٦) ينسب لأبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم يرثي فيه أمية بن المغيرة المخزومي،يصفه بأنه=

وقال (الراعي):

عشـيَّةَ سُعدى لو تراءَتْ لراهبٍ   بدومـــةَ،تجــرٌ عنــده وحجيـجُ

قَلى دينَه واهتـاج للشــوقِ إنَّها   على الشوق إخوانَ العزاء هَيوجُ(١)

فنصَب (إخوان العزاء) بهيوج، كما نصب (رؤوسَ الدارعين) بضَروب.

وألحق سيبويه بها (فَعيلاً وفَعِلاً)، فمن شواهد ذلك قولُ بعض العرب: (إنَّ اللّـه سميعٌ دعاءَ من دعاه)، من روايةِ بعض الثقات، وقولُ الشاعر:

فتـــاتان أمَّــا مِنْهمــا فشــــبيهةٌ   هِلالاً وأخرى منهما تُشبِهُ البدرا(٢)

١٨٩/أ

وقولُ (ساعدة بن//جؤيَّة):

حتَّى شـــآها كليـلٌ مَوْهِناً عَمِلٌ   باتت طِـراباً وبات الليـلُ لم يَنَمِ(٣)

أنشده سيبويه رحمه اللَّه مستشهداً به على إعمال (فَعيل وفَعِل). وغُلِّط في ذلـك لأن الكليل هو البرق وفعلُه لا يتعدَّى، والموهن: الساعة من الليل. واعتُذر لـه بعذريـن:

= ينحر النوق السمان للأضياف ويضرب سوقها بسيفه. والشـاهد فيـه عمـل مبالغـة اسم الفـاعل (ضَروب) عمل اسم الفـاعل حيـث نصـب مفعـولاً هـو (سـوقَ). ديـوان أبـي طـالب/١١، سـيبويه ٥٧/١، المقتضب ١٤/٢...

(١) ينسب للراعي النميري ولأبي ذؤيب الهذلي (وليس في ديـوان الهذليين). والشـاهد فيـه عمـل مبالغة اسم الفاعل (هيوج) عمل اسم الفاعل حيث نصب مفعـولاً هـو (إخـوانَ). سـيبويه ١١١/١، العيني ٥٣٦/٤، شرح الاشموني ٢٩٧/٢...

(٢) ينسب لابن قيس الرقيات ـ وليس في ديوانه. والشـاهد فيـه عمـل صيغـة مبالغـة اسـم الفـاعل (فَعيل) عمل فعلها في قوله: (شبيهةٌ هلالاً). شواهد العيني ٥٤٢/٣، التصريح بمضمون التوضيـح ٩٨/٢، شرح الأشموني ٢٩٧/٢ .

(٣) كليل: بمعنى مُكِلّ، والموصوف (الـبرق). شـآها: سـاقها مـن مكانهـا، والضمـير يعـود لحمـر الوحش. طراب: طَرِبة. والمعنى: رأت الحمـر الوحشـية برقـاً منبئـاً بـالغيث فانسـاقت إلـى مكانـه طربة، واستمر البرق طيلةالليل. الشاهد في البيت إعمال صيغة المبالغـة (كليـل) عمـل الفعـل فـي قوله "كليل موهناً". وفي الحكم خلاف كما ذكر المصنف. سيبويه ٥٨/١، المقتضب ١١٥/٢، ابـن يعيش ٧٢/٦، ديوان الهذليين ١٩٨/١.

أحدهما أنه ذكر ذلك شاهداً على أن (فاعلاً) قد يُعْدَل به إلى (فَعيل وفَعِل) بقصد المبالغة، كما يُعدل به إلى (فَعُول وفَعَّال ومِفْعال)، فذكر هذا البيت شاهداً لاشتماله على (كليل) معدولاً به عن (كالّ)، وعلى (عَمِل) معدولاً عن عامل. والثاني: أن كليلاً بمعنى (مُكِلٌّ) كأن هذا البرق يُكِلُّ الوقت بدوامه(١)، كما يقال: أتعبْتَ يومك،ونحو ذلك من المجاز. ومن شواهد (فَعِل) ما أنشده سيبويه من قول الشاعر:

حَذِرٌ أموراً لا تَضيرُ وآمنٌ ... ما ليس مُنْجِيَه من الأقدار(٢)

وقد قيل: إن هذا البيت موضوعٌ، وضعه (اللاَّحقيّ) حين سأله سيبويه عن شاهد في تعدِّي (فَعِل)، وينسب مثل هذا (لابن المقفَّع)، ويبعد أنَّ سيبويه رحمه اللَّه يحتج بشاهد لا يثق بانتسابه إلى من يُحتج بقوله. ومن شواهد إعمال (فَعِل) قولُ (زيد الخيل):

أتاني أنَّهم مَزِقُون عِرْضي ... جِحاشُ الكِرْمِلَيْن لها فَديدُ(٣)

فأعمل (مَزِقاً) وهو (فَعِلٌ) معدولٌ للمبالغة عن (مازق).

وقد يُبنى (فَعَّال) من (أفْعَل) سماعاً، (كدَرَّاكٍ) من أدْرك، و(جَبَّارٍ) من أَجْبَرَ، و(سأّرٍ) من أَسْأَرَ، حكى الثلاثةَ (ابن سيدة)، قال: "ولم يجئْ من (أَفْعَلَ) غيرُها."(٤)

وجاء (فَعِيل) من (أَفْعل)، (كنَذير) من أَنْذرَ، (وسميع) من أسْمعَ، و(أليم) من

---

(١) في (أ): بدولته.

(٢) الشاهد في البيت إعمال مبالغة اسم الفاعل (فَعِل) عمل فعلها حيث نصبت (أموراً). سيبويه ٥٨/١، المقتضب ١١٦/٢، خزانة الأدب ٤٥٦/٣...

(٣) الكرملَيْن: تثنية كِرْمِل، وهو اسم ماء في جبال طيء. فديد: صوت أي إنه قد بلغه مذمة أولئك القوم إياه ولكنه لا يعبأ بهم فهم كصغار الحمير. والشاهد فيه: إعمال صيغة المبالغة (فَعِل) عمل فعلها في قوله: (مزقون عرضي) حيث نصب (عرضي) بـ (مزقون). المقرب لابن عصفور/٢٤، شذور الذهب/٣٩٤ .

(٤) ذكر ابن سيدة (سأّار) فقط، وقال: "وهو أحد ما جاء من أَفْعَل على فَعَّال". المحكم والمحيط الأعظم لابن سيدة ٣٥٧/٨ .

آلمَ، قال الشاعر:

أمِــن ريحــانةَ الــداعي السميعُ ... يــؤرِّقُني وأصــحابي هُجــوُعُ(١)

وقد بُني (مِفْعَال) من (أَفْعَل)، كمِعْطاء ومِهْداء ومِعْوان.

ويعمل اسم الفاعل مجموعاً ومثنىً كما يعمل مفرداً، فمن إعمالِه مجموعاً قـولُ (طرفة):

ثـم زَادُوا أنَّهم في قــومِهم ... غُفُــرٌ ذنبَــهم غيــرُ فُجُـرْ(٢)

فأعمل (غُفُراً) وهو جمع غفور. وقولُ (أبي كبير الهذلي).

ممــن حَمَــلْنَ به وهــنَّ عــواقِدٌ ... حُبُــكَ النِّطـاق فشبَّ غيرَ مهبَّل(٣)

المسألة الخامسة: الضمير المتصل باسم الفاعل نحو: (مكرمُك والمكرمُك) حكمُه حكمُ الظاهر عند سيبويه(٤)، فهو مع المجرد من الألف واللام في موضع جرٍّ بالإضافة لتجرُّده من مانعَيْها:(٥) الألـف والـلام، والتنويـن، ومـع المقرون بـالألف واللام في موضـع نصـب لأن فيـه أحـدَ مانِعَيْ الإضـافة. وعنـد (الأخفش) هـو في موضـع نصـب مطلقاً. وعنـد (الرمـاني//والزمخشـري) هو في موضع جرٍّ مطلقاً. ١٨٩/ب والصحيحُ مذهب سـيبويه لأن المضمر فـرعُ الظـاهر، فـلا يُنْسَـب إلـى الفـرع مـالا يُنسب إلى أصله. والله أعلم.

---

(١) قائله عمرو بن معد يكرب. هُجوع: ينـام. أي هـل الهتـاف المسموع الـذي يؤرقنـي هـو مـن ريحانة ؟ والشاهد فيه مجيء صيغة المبالغة (فعيل) من (أفْعَل). والأصل في هذه الصيغ أن تـأتي من الثلاثي المجرد. الشعر والشعراء لابن قتيبة/٣٣٢، اما لي ابن الشجري ٦٤/١، خزانـة الأدب ٤٦٠/٣...

(٢) غُفُر: ج غفور، يريد أنهم متسامحون يغفر بعضهـم ذنـوبَ بعض. والشـاهد فيـه إعمـال اسـم الفاعل المجموع ومبالغاته عمل مفرده في قوله (غفرٌ ذنبَهـم). ديـوان طرفـة بـن العبد/٦٨، وهـو برواية (فُخُر) شرح ابن يعيش ٧٤/٦، خزانة الأدب ٣٦٤/٣ .

(٣) ويروى (غير متَقَّل)، وهو بالمعنى ذاته. سبق تخريجه ص ١٤٤ . والشـاهد فيـه هنـا إعمـال اسم الفاعل المجموع عمل مفرده في قوله (عراقدٌ حُبُكَ النطاق). حيث نصب (حبك) بـ (عواقد).

(٤) سيبويه ١٨١/١، ١٨٧. وهو مفهوم كلامه.

(٥) أي (ما نِعَيْ الإضافة).

المسألة السادسة: إذا استكمل اسم الفاعل الشروط المعتبرة لعمله جاز أن يُنصَب المفعولُ الذي يليه وأن يُجَرَّ بالإضافة تخفيفاً. فإن تعدَّى إلى أكثر من مفعول تعيَّن نصبُ الزائد كقولك: (أنت معطي زيدٍ درهماً ومُعَلِّمُ أخيك الصلاةَ خمساً الآنَ أو غداً)، فإن كان اسم الفاعل بمعنى المضيّ فنصْبُ الزائد بفعل محذوف، كقولك: (أنت كاسي زيدٍ ثوباً أمسِ)، أي كَسَوْتَه ثوباً أمس. وأجاز السيرافي نصبَه باسم الفاعل مع كونه بمعنى الماضي لأنه اكتسب بالإضافة إلى الاول شبهاً بمصحوب الألف واللام وبالمنوَّن، ويقوي ما ذهب إليه قولهم: (هو ظانُّ زيدٍ أمسِ فاضلاً)، فإن (فاضلاً) يتعيَّن نصبه (بظان زيد)، لأنه إن أُضمر له ناصب لزم حذفُ أول مفعولَيْه وثاني مفعولي الملفوظ به، وذلك لا يجوز.

المسألة السابعة: إذا عُطف على المجرور باسم الفاعل، فالوجه جرُّه على اللفظ، كقولك: (أنت مكرمُ زيدٍ وعَمْرٍو)، ويجوز نصبُه على محلِ المضاف إليه فإنه مفعول في المعنى، ويجوز نصبُه بإضمار فعلٍ مناسب، كقول الشاعر:

هل أنت باعثُ دينارٍ لحاجتنا ... أو عَبْدَ ربٍّ أخاعونِ بنِ مخراقِ(١)

وأجاز شيخنا أبو عبد اللَّه بن مالك في نعت المجرور النصبَ على المحل كما جاز في المعطوف. والحجَّةُ في جوازه القياسُ على نعت المجرور بالمصدر، فإن حمله على المحل ثابتٌ، وسنقِفُ عليه عن قريب إن شاء اللَّه تعالى.

اسم المفعول

قال رحمه اللَّه: "الثاني اسم المفعول يعمل عملَ (يُفْعَل) تقول: (هذا رجلٌ مضروبٌ غِلْمانُه) كما تقول: (يُضْرَب غلمانُه)، قال اللَّه تعالى: ﴿**ذلك يومٌ**

---

(١) ينسب إلى جابر بن رألان وجرير وتأبط شراً، وقيل إنه مصنوع. دينار وعبد رب: رجلان، باعث: مرسل وموقظ. يحث على أن يبعث بأحد هذين الرجلين لقضاء حاجته. والشاهد فيه جواز نصب المعطوف على معمول اسم الفاعل المجرور باعتبار محله، في قوله: (باعثُ دينارِ أو عبدَ ربٍّ). وهذا عطف على المحل. ويجوز العطف على اللفظ بالجر. سيبويه ٨٧/١، خزانة الأدب ٤٧٦/٣، اعيني ٥٦٣/٣ ....

مجموعٌ له الناسُ﴾."(١)

الشرح:

قد تقدَّم أن اسم المفعول من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف بوزن اسم الفاعل منه مفتوحاً ما قبل آخره، كمُدَحْرَج ومُصطَفى، ومُستَخْرَج ونحو ذلك. وهذه الصيغة حقيقةٌ في اسم المفعول، وتصلح لثلاثة أشياء غيره: المصدر كقوله تعالى: ﴿ربَّ أَدْخِلْني مُدْخَلَ صِدْقٍ وأَخرِجْني مُخرَجَ صِدْقٍ﴾(٢) والزمان والمكان، كـ (يومُ الجمعة مُلْتَقى الأبرارِ ودارُك مُجتَمَع الصالحين).

وأما وزنه من الثلاثي فوزن (مَفْعول)، كمضروب ومعلوم، ومما عينُه (ياء) كَمبيع ومَغِيب، ومما عينُه (واو) كَمَقُول ومَسُود// ومما لامه (واو) كمَغْزُوّ. ١٩٠/أ

وقد نابَ (فعيل) عن مفعول، كجريح وقتيل، وكذلك ناب (فَعَل) بفتح الفاء والعين (كقَبَضٍ ونَفَضٍ) بمعنى مقبوض ومنفوض، و(فِعْل) بكسر أوله وسكون ثانيه (كنِسْيٍ وذِبْحٍ). إلا أن هذه الثلاثة لا تعمل عمل مفعول.

فهذه صيغ اسم المفعول. فأمَّا عملُه فعملُ الفعل المبني للمفعول بشرط كونِه بمعنى الحال أو الاستقبال،ولهذا قال الجرجاني رحمه اللَّه: "عَمَلَ يُفْعَل"، فإن (يُفْعَل) مضارعٌ صالحٌ للحال والاستقبال، ويشترط له مع ذلك ما يشترط لاسم الفاعل من الاعتماد على ما ذُكر. وقد أشار إلى بعض ذلك بتمثيله بقوله: "هذا رجلٌ مضروبٌ غلمانُه"، (فمضروبٌ) معتمد على الموصوف، فإن كانَ من فِعْلٍ متعدٍّ إلى مفعول واحدٍ، رُفع لقيامه مقام الفاعل، كما مَثَّل به من قوله "مضروبٌ غِلمانُه"، وقولِه تعالى:﴿مجموعٌ له الناسُ﴾(٣).وإن كان متعدّياً إلى اثنين أو ثلاثة أُقيم واحدٌ منهما مُقَامَ الفاعل ونُصبَ ما عداه على ما ذُكر في فِعْلِ مالم يُسمَّ فاعلُه. وإن كان الفعل لازماً لم يُبْن منه اسم مفعول إلا أن يتصل به مصدرٌ أو ظرفٌ أو عديلُه، كقوله

(١) هود/١٠٣ ﴿...وذلك يومٌ مشهود﴾.

(٢) الإسراء/٨٠ ﴿وقل....﴾.

(٣) هود/١٠٣

تعالى: ﴿غيرِ المَغْضوبِ عليهم﴾(١)، (فعليهم) في موضع رفع لقيامه مقام الفاعل. وإذا استكمل الشروط فالوجهُ رفعُه المفعولَ به، ويجوز جرُّه بالإضافة كقولك: زيدٌ مضروبُ العبدِ، ومكسُوُّ الغلامِ جُبَّةً ومُعَلَّمُ العبدِ الصلاةَ خمساً).

الصفة المشبهة باسم الفاعل

قال رحمه اللَّه: "والثالث الصفةُ المشبهة باسم الفاعل وهي الصفات التي تُثَنَّى وتجمع، نحو: حَسَن وحَسَنَيْن وحَسَنِين وحَسَناتٍ، تقول: (مررْتُ برجلٍ حَسَنٍ أصحابُه وكريمٍ آباؤهُ)، تُرفع (أصحابُه) بحسَن، و(آباؤُه) بكريم، كما تُرْفَع بفعلهما إذا قلت: (حَسُنَ أصحابُه وكرُمَ آباؤُه)."

الشــرح:

الصفة ما دلَّ على حدثٍ وصاحبه، والمشبَّهةُ باسم الفاعل ما صيغَ من فعل لازم لغير تفضيل لمعنى حاضرٍ صالحاً للإضافة إلى ما هو فاعل في المعنى. ويغلِب كونُها على غير وزن المضارع(٢) (كحَسَن وضَخْم وعظيم وخَشِن وملآن). وقد تكون على وزنه، كطاهر وضامر ومنبسط ومعتدل ومستقيم. ووجه شبهها باسم الفاعل أنها تُذكَّر وتُؤَنَّث وتُثَنَّى وتُجمع كما مثل به الجرجاني رحمه اللَّه وإيانا، فإن لم تقبل التثنية والجمع والتأنيث فهي صفة مشبَّهة بالصفة المشبهة باسم الفاعل،نحو: زيدٌ أحسنُ من عمرٍو، والزيدان أحسن منه، والزيدون أحسنُ منه، وهندٌ أحسنُ من جُمْلٍ//والهندان والهنداتُ أحسنُ منها. ١٩٠/ب

وتختص الصفة المشبهة بأشياء:

أحـــدها: أنها لا تعمل بمعنى الاستقبال، فلا يقال: (هذا رجلٌ حسنٌ وجهُه غداً)، كما تقول: (هذا ضاربٌ أبوه غداً). ولا بمعنى المضي، فلا تقول: (هذا رجلٌ حسنٌ وجهُه أمسِ)، كما لا تقول: (هذا ضاربٌ أبوه أمسِ)، بل إذا كانت بمعنى

---

(١) الفاتحة/٧

(٢) أي بتتابع حركاته وسكناته.

الحال الدائم، وهو الأصل في باب الوصف. ولو قُصِد بالصفة المشبهة معنى الحدوث حُوِّلَتْ إلى بناء اسم الفاعل واستعملت استعماله كقولِه تعالى: ﴿**فلعَلَّكَ تاركٌ بعضَ ما يُوْحَى إليك وضائِقٌ به صَدْرُك**﴾(١) وقولِ الشاعر:

وما أنا من رزءٍ وإن جلَّ جازعٌ ... ولا بسرورٍ بعد موتك فارحُ(٢)

وإنما لم تعمل إلا بمعنى الحال لأنها شُبِّهَتْ باسم الفاعل فلم تقوَ قُوَّتَه.

الثاني: أنها لا تضاف إلا إلى ما هو فاعلٌ في المعنى كقولك: (زيدٌ حسنُ الوجهِ، شديدُ الساعدِ)، ولا يسوغُ ذلك في اسم الفاعل إلا إذا أُمِنَ اللَّبْسُ، فيجوز على قلة نحو: (زيدٌ كاتبُ الأبِ وزيدٌ كاتبٌ أبوه).

الثالث: أنها لا تُصاغ إلا من اللازم دون المتعدِّي، لأن المقصود منها نسبةُ الحدث إلى الموصوف به دون إفادة معنى الحدوث، ولا يليق ذلك بغير اللازم.

الرابع: أنها لا تعملُ إلا في سبَبِيٍّ، والمرادُ بالسَّببي ما كان ملتبساً بضمير صاحب الصفة، لفظاً كما مثّل الجرجاني، أو معنىً نحو: (الحسنُ الوجهِ)، وتعمل في غير ما هو فاعل في المعنى سببيًّا أو أجنبيًّا نحو: مررت برجل حسَنٍ في داره، وفي دار عمرٍو، ونحو ذلك.

الخامس: أنها لا يتقدم عليها مرفوعها الذي هو فاعلٌ في المعنى نحو: (مررْتُ برجلٍ الوجهِ حسَنٍ)، ويتقدم غيرُه نحو: (زيدٌ بك فرحٌ).

السادس: أنَّ منصوبها لا يكونُ مفعولاً به، لأنها من الفعل اللازم، نحو: (مررْتُ بالرجل الحسنِ الوجْهَ)، واللازم لا(٣) ينصب مفعولاً به.

ويشترط لعملها ما يشترط لاسم الفاعل غيرَ ما استُثْنِي. ولم يذكر الجرجاني في معمولها غيرَ الرفع على أنه فاعل، كما يعمل فعلُها، وفعلُها لازم يرفع

---

(١) هود/١٢ .

(٢) قائله أشجع السّلَمي. الرزء: المصيبة. الشاهد في البيت تحويل الصفة المشبهة إلى صيغة اسم الفاعل إذا أريد بها معنى الحدوث، وذلك في قوله (فارح) بدل (فَرِح). العيني ٣/٥٧٤، حماسة المرزوقي/٨٥٨ .

(٣) (لا ينصب): في الأصل (ما ينصب). وهذه من (أ).

الفاعل، وكذلك الصفة. والله أعلم.

ثم إنَّ الصفة المذكورة تعمل في السببيِّ الرفعَ على الفاعلية، والنصبَ على التشبيه بالمفعول في المعرفة، وعلى التمييز أو التشبيه بالمفعول في النكرة، والجرَّ بالإضافة. فكلُّ موضعٍ رفعَتْ فلا ضمير فيها، وكل موضع جرَّت أو نصبَتْ ففيها ضمير عائدٌ على ما اعتمدَتْ، فإن كان مثنًّى أو مجموعاً ثنَّيتَها وجَمعتَها، تقول: مررْتُ برجلين حسَنَيْنِ الوجهَ، وبرجالٍ حسَنينَ//الوجْهَ، وبامرأة حَسَنةِ الوجهَ. ولا تُثَنِّيها ١٩١/أ ولا تجمعُها مع المرفوع إلا على لغة (أكلوني البراغيث) نحو: مررت برجالٍ حسنِينَ الوجوهُ، فأمَّا (مررت برجالٍ حسانٍ وجوهُهم) فغيرُ ضعيفٍ، لأنهم كرهوا الإتيان بالعلامة التي تدل على مايدل عليه علامةُ الفعل في النكرة والجر بالإضافة.

والصفة تستعمل مقرونة بالألف واللام ومجرَّدةً منهما، نحو: زيدٌ الحسنُ، وزيدٌ حسَنٌ. والسَّببيُّ(١) إما مقرونٌ بأل، أو مضافٌ إلى المقرون بها، أو إلى ضمير الموصوف، أو المضاف إلى ضميره،(٢) أو إلى المجرد من الألف واللام والإضافة، وإما مجرَّدٌ(٣). فهذه ستة تقادير مع تقديرَيْ اقتران الصفة وتجريدها، والمرتفعُ(٤) من ضربِ ستة في اثنين اثنا عشرَ. وعملها في السببيِّ رفع ونصبٌ وجرٌّ، فيكون الجميع ستَّةً وثلاثين مثالاً، لأن المرتفع من ضرب اثني عشر في ثلاثة ستَّةٌ وثلاثون. فهذه قسمتها من حيث الإمكان. وهي تنقسم أربعة أقسام، ممتنعٍ وقبيحٍ وضعيفٍ وحَسَنٍ:

القسم الأول: الممتنع، وهو أربعة أمثلة، فالأول: الحسنُ وجهٍ، والثاني: الحسنُ وجهِ أبٍ،والثالث: الحسنُ وجهِهِ، والرابع: الحسنُ وجهِ أبيه، بالجر في الأربعة، لأن الإضافة لم تفد تعريفاً ولا تخصيصاً ولا تخفيفاً ولا تخلُّصاً من حذف الرابط نحو: الحسنُ الوجهِ.

---

(١) أي: والمعمول السببيّ.

(٢) أي: المضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوف نحو: (مررت بالرجلِ الحسنِ وجهُ غلامه).

(٣) أي مجرد من (الـ والإضافة).

(٤) المرتفع: المتحصل.

القسم الثاني: القبيح، وهو أربعة أمثلة، حَسنٌ وجهٌ، وحسنٌ وجهُ أبٍ، والحسنُ وجهٌ، والحسنُ وجهُ أبٍ، بالرفع في الأمثلة الأربعة. فهذه الأربعة مع قبحها جائزةٌ لقيام السببيَّة في المعنى مقام وجودها في اللفظ، لأن المعنى: الحسنُ وجهٌ له. وأنشد شيخنا الإمام أبو عبد اللَّه بن مالك مستشهداً على الجواز بقول الراجز:

ببُهمَةٍ مُنيتَ شهمٍ قلبُ   منجِّدٍ لا ذي كهامٍ ينبو(١)

البُهمة، بالضم: الفارس الذي لا يدرى من أين يؤتى من شدة بأسه، والجمع بُهَم، والشهم: الجلد الذكي الفؤاد، وسيف كهام: أي كليل، وينبو: أي لم يعمل. و(قلبُ) مرفوع بشهم، وهو نظير (حسنٌ وجهٌ)(٢) بالرفع. وإنما قبحت هذه الصور الأربع لخلوها من الضمير، لأنها تعمل في السببيِّ، وعند حذف الضمير يصير المعمول أجنبيَّاً، ولأن الصفة إذا كانت جملة فلا بد فيها من ضمير يعود إلى الموصوف، وقيل: الضمير محذوف تقديره (منه). فإن قلتَ: حذف الضمير العائد من الصلة غير قبيح فكذا هنا، قلتُ: إنما استجيز ذلك في الموصول لطول الاسم بالصلة.

الثالث: الضعيف//، وهو كل ما انتصب أو انخفض عَرِيّاً عن الضمير، وهو ١٩١/ب ستة أمثلة، أحدها: نصب الصفة مجردة من (أل) المعرف بها، نحو: (زيدٌ حسنٌ الوجهَ) ومنه قول النابغة:

فإن يهلكْ أبو قابوس يهلكْ   ربيعُ الناس والبلدُ الحرامُ
ونأخذْ بَعْده بذُنابِ عيشٍ   أجبَّ الظهرَ ليس له سنامُ(٣)

---

(١) قائله مجهول. وفي (أ): (منيتُ) بضمير المتكلم. والشاهد فيه جواز عمل الصفة المشبهة في المعمول غير السببي، لأن السببية قائمة في المعنى وإن لم تلفظ. وذلك قوله (شهمٍ قلبُ)، فكأنه قال (شهمٍ قلبُه). العيني ٥٧٧/٣، الهمع ٩٩/٢، شرح الأشموني ١٠/٣...

(٢) في (أ): (حسنُ وجهٍ). وهو يتعارض مع قوله: (بالرفع).

(٣) الشاهد في البيت ضعف نصب معمول الصفة المشبهة العاري من الضمير في قوله (أجبَّ الظهرَ). أما رفعُه فقبيح، والحسنُ هو الجرّ. ديوان النابغة/٧٥، سيبويه ١٠٠/١، الإنصاف/١٣٤...

بنصب (الظهر) ويروى برفعه على الفاعلية وجرِّه على الإضافة، وذُناب عيش: يعني آخره، وأصله من ذُنابة الوادي وهي آخره. وكان اعتل (النعمان) فأتى النابغة يزوره فأخبر أنه عليل فأنشد ذلك. الثاني: نصبها المضاف إلى المعرَّف بها نحو: (زيدٌ حسنٌ وجهَ الأبِ). الثالث: نصبها المضاف إلى ضمير الموصوف نحو: (زيد حسنٌ وجهَه)، ومنه قولُ الراجز:

أَنْعَتُها إِنِّيَ من نُعَّاتِها كُومَ الذُّرى وَادِقَةً سُرَّاتِها(١)

الكوم: جمع كوماء، وهي الناقة العظيمةُ السنام، والذرى: جمع ذروة وهي أعلى السنام، وودقَتْ: دنَتْ، لأنها إذا سمنت دنت سُرَّتُها من الارض من سِمَنِها. الرابع: نصبها المضاف إلى المضاف إلى ضمير الموصوف نحو: (زيدٌ حسنٌ وجهَ أبيه). الخامس والسادس: جرها المضاف إلى ضمير الموصوف نحو: (حسنُ وجهِه)، أو إلى المضاف إلى ضميره نحو: (حسنُ وجهِ أبيه)، ففيه ثلاثة مذاهب: أحدها أنه مخصوص بالضرورة وهو مذهب سيبويه. والثاني أنه ممنوع في الضرورة أيضاً وهو مذهب المبرِّد. والثالث أنه جائزٌ نثراً ونظماً وهو مذهب الكوفيين، وصحَّحه شيخنا أبو عبد اللَّه بن مالك رحمه اللَّه لوروده نثراً ونظماً(٢)، أما النثر فقوله صلَّى اللَّه عليه وسلَّم في صفة الدجال: (**أعورُ عينِه اليمنى**)(٣) وفي صفة النبي صلَّى اللَّه عليه وسلَّم: (**شَثْنُ أصابعِه**)(٤)، وفي حديث (أم زرع) في وصف بنت

---

(١) قائله عمرو بن لجأ التميمي. والبيت في وصف الإبل. والشاهد فيه نصب الصفة المشبهة الاسم المضاف إلى ضمير الموصوف في قوله: (وادقة سُرَّاتِها) والظاهر أنه عدَّ (وادق) صفة مشبهة مع أنها على زنة اسم الفاعل، مثل: (طاهر الثوب). وللبيت رواية أخرى برفع (سراتُها) ابن يعيش ٨٣/٦، العيني ٥٨٣/٣، الأشموني ١١/٣....

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٩٥/٣.

(٣) البخاري ٢٠٢/٤. وفيه (أعورُ العينِ اليمنى)، فلا شاهد.

(٤) شثن: خشن. والحديث كما ورد في أمالي القالي: (كان..شثنَ الكفين والقدمين طويلَ أصابعهما..." الأمالي ٦٩/٢. أما صفة النبي في البخاري ٢٢٧/٤ فليس فيها ذلك.

أبي زرع: (وصِفرُ رِدائِها)(١)، وفي رواية (صِفرُ وِشاحِها). وأما النظم فقول (الشماخ):

أمِنْ دِمْنَتَيْن عرّس الركبُ فيهما   بحقل الرّخامى قد عفا طَلَلاَهما
أقامَتْ على رَبْعَيْهما جارَتا صَفاً   كُمَيْتا الأعالي جَوْنَتا مُصْطَلاهما(٢)

دمنتين:تثنية دِمْنَة وهي ما بقي من آثار النار،والرخامى: شجر مثل الضال،والحَقَل: القراح الطيب، وجارتا صفا: يعني الأُثفِيَتَيْن، والصفا: الجبل، كميتا الأعالي: أي اسودَّ أعلاهما من أثر النار، والجون: من الأضداد يطلق على الأسود والأبيض،والمراد هنا الأبيض. قال// سيبويه: "يريد أن مُصْطَلَى الأُثفِيَتَيْن جونٌ وأعلاهما كميتٌ"، وتأول الضمير في (مصطلاهما) بأنه عائد على الأعالي لأنها مثناة في المعنى. ١٩٢/أ

القسم الرابع: الحَسَن، وهو اثنان وعشرون مثالاً: عشرة مع تجرُّد الصفة، واثنا عشر مع الألف واللام، فأما العشرة الأولى:

فالأول منها رفعُها المعرَّف بالألف واللام نحو: (مررت برجلٍ حسنٍ الوجهُ) ومنه (أجبَّ الظهرُ)(٣) على رواية من رفع.

الثاني: رفعها المضاف إلى المعرَّف بهما نحو (حسنٌ وجهُ الأبِ).

الثالث: رفعها المضاف إلى ضمير الموصوف نحو: (حسَنٌ وجهُه).

الرابع: رفعها المضاف إلى المضاف إلى ضميره، نحو: (حسنٌ وجهُ أبيه).

الخامس: نصبها المجرد من الألف واللام والإضافة نحو، (حسنٌ وجهاً) ومنه قولُ الشاعر وهو (أبو زبيد)، أنشده سيبويه رحمه اللّه تعالى:

---

(١) البخاري ٣٥،٣٤/٧ وفيه (..بل ملء كسائها). ومثله في الجامع الصغير ٩١/١ .

(٢) قائلهما الشمَّاخ. والشاهد فيهما جر الصفة المشبهة لمعمولها المضاف إلى ضمير الموصوف، في قوله (جَوْنَتا مصطلاهما). حيث أعاد الضمير على الموصوف وهو (الأعالي) بحسب سيبويه. سيبويه ١٠٢/١، الإنصاف ٤٣٤، ديوان الشماخ/٨٦....

(٣) ينظر ص ٧٠٩ .

هيفـــاءُ مقبـــلةً عجزاءُ مدبرةً　　　محطـوطةٌ جُــدِلَتْ شنباءُ أنيابا(١)

الهيفاء: الضامرة، والعجزاء: العظيمة العجز، ومحطوطة: بالطاء المهملة، يحتمل أنها موشومة بالمِحَطّ ـ بكسر الميم ـ الذي يوشم به، وقيل: المِحَطّ الحديدةُ التي ينقش بها الأديم، والجدل: الفتل، الشنَب: حدَّةُ الأسنان وقيل: بردٌ وعذوبةٌ.

السادس: نصبها المضاف إلى المجرد من الألف واللام والإضافة نحو: (حَسَنٌ وجهَ أبٍ).

السابع: جرها المعرَّف بالألف واللام نحو: (حسنُ الوجهِ)، ومنه قوله تعالى: ﴿**إنَّ اللَّهَ سريعُ الحسابِ**﴾(٢)، و(أجبَّ الظهرِ)(٣) على رواية الجر.

الثامن: جرها المضاف إلى المعرَّف بهما، نحو: (حسنُ وجهِ الأبِ)، ومنه قول عمر رضي اللَّه عنه يصف (جبريل) عليه الصلاة والسلام حين جاء يسأل عن الإسلام والإيمان والإحسان: (رجلٌ شديد بياضِ الثيابِ شديدُ سوادِ الشعرِ).(٤)

التاسع: جرها المجرَّد من الألف واللام والإضافة، نحو: (حسنُ وجهٍ)، ومنه إنشاد سيبويه (لعمرو بن شَأْس):

أَلِكْني إلى قومي السلامَ رسالةً　　　بآيةِ ما كانوا ضِعافاً ولا عُزلا

ولا سيِّئي زِيٍّ إذا ما تلبَّسوا　　　إلى حاجةٍ يوماً محبَّسةً بُزْلا(٥)

ألكني: بلِّغْني(٦)، وعزلا: ج أعزل وهو الذي لا سلاح معه، ومُحَبَّسة: محبوسة، قال

---

(١) قائله أبو زبيد الطائي. والشاهد فيه نصب الصفة المشبهة لمعمولها المجرد من الألف واللام في قوله: (شنباءُ أنياباً). سيبويه ١/١٠٢، العيني ٣/٥٩٣، ديوان أبي زبيد/٣٦...

(٢) آل عمران/١٩٩

(٣) ينظر ص ٧٠٩ .

(٤) البخاري ١/٢٠ .

(٥) ألكني: بلِّغ عَنِّي. الزِّي: اللباس والهيئة. يصف قومه بحسن المخبر والمظهر. والشاهد فيه جر الصفة المشبهة لمعمولها المجرد من الألف واللام، في قوله: (سيِّئي زِيٍّ). سيبويه ١/١٠١ العيني ٣/٥٩٦، مغني اللبيب/٤٢٠...

(٦) الصواب تعدية (ألاك وبلَّغ) بحرف الجر (عن).

أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس رحمه اللّه تعالى: "والأجودُ أن يكون مخيَّسة بمعنى مذلَّلَةً"، وبزلاً: جمع بازل، وهو البعير الذي فطَرَ نابُه أي انشقَّ، ذكراً كان أو أنثى.

العاشر: جرها المضاف إلى المجرد منهما، نحو: (حسنُ وجهِ//أبٍ). ١٩٢/ب

وأما الاثنا عشر التي مع الألف واللام، **فأولها:** رفعها المعرَّفَ بالألف واللام، نحو: (الحسنُ الوجهُ).

والثاني: رفعها المضاف إلى المعرَّف بهما، نحو: (الحسنُ وجهُ الأبِ). [وليس](١) منه قولُ (خرنق)، أنشده سيبويه:

لا يَبْعَدَن قومي الذين هُمُ ... سَمُّ العُداةِ وآفةُ الجُزُرِ(٢)
النازلون بكلِّ مُعْتَركٍ ... الطَّيِّبون معاقدَ الأُزُرِ

والثالث: رفعها المضاف إلى ضمير الموصوف نحو: (الحسنُ وجهُه).

والرابع: رفعها المضاف إلى المضاف إلى ضمير الموصوف، نحو: (الحسنُ وجهُ أبيه).

الخامس: نصبها المعرَّف بالألف واللام، نحو: (الحسنُ الوجهَ)، ومنه قول (الحارث بن ظالم)، أنشده سيبويه:

---

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من المحقق لإقامة الحكم، لأن قول الشاعرة ليس فيه دليل على الرفع، بل على النصب الذي هو واجبٌ عند سيبويه، إذ يقول: "فإذا ثنيْتَ أو جمَعْتَ وأثبَتَّ النون فليس إلا النصب" واستشهد بعد ذلك بالبيتين موضوع الحكم النحوي. سيبويه ١/١٤٠-٢٤٦.

(٢) هي خرنق بنت هفَّان من بني قيس. والبيتان من رثاء لها في زوجها وابنها. تصف قومها بأنهم سَمٌّ لأعدائهم، وآفة لإبلهم لأنهم ينحرونها للأضياف. والمعترك: مكان الازدحام في الحرب. الطيبون معاقد الأزر: كناية عن عفتهم، فهم لا يحلون معاقد ثيابهم لفاحشة. والشاهد فيهما نصب الصفة المشبهة معمولَها المعرَّف بالإضافة، في قوله (الطيِّبون معاقدَ الأزر). وهذا واجبٌ عند سيبويه لأن الصفة المشبهة مجموعة مثبتة النون. سيبويه ١/١٤٠، ٢٤٦... الإنصاف ٤٦٨، خزانة الأدب ١/٣٠١...

فمـــا قــومي بثعــلبةَ بنِ ســعدٍ ولا بفـــزارةَ الشُّـــعْرِ الـرِّقـابا(١)

السادس: نصبها المضاف إلى المعرف بهما نحو: (الحسنُ وجهَ الأبِ)، ومنه قول الشاعر:

لقـد عَلِمِ الأيقـاظُ أخفيةَ الكَـرَى تَزَجُّجَهـا من حـالك واكتحـالَها(٢)

السابع: نصبها المضاف إلى ضمير الموصوف، نحو: (الحسنُ وجهَه).

الثامن: نصبها المضاف إلى المضاف إلى ضمير الموصوف نحو: (الحسنُ وجهَ أبيه).

التاسع: نصبها المجرد من الألف واللام والإضافة، نحو: (الحسنُ وجهاً) ومنه قول (رؤبة):

الحَـزْنُ باباً والعَقـــورُ كلبـــاً(٣)

كذا أنشده سيبويه، يذم إنساناً بأن بابَه مغلقٌ دون الأضياف، وكلبَه عقورٌ.

العاشر: نصبُها المضاف إلى المجرد منهما نحو: (الحسنُ وجهَ أبٍ).

الحادي عشر: جرُّها المعرف بالألف واللام نحو: (الحسنُ الوجهِ).

الثاني عشر: جرها المضاف إلى المعرَّف بهما نحو: (الحسنُ وجهِ الأبِ).

فهذه أقسام الصفة ممتنعها وقبيحها وضعيفها وحسنِها. وذكر شيخنا رحمه

---

(١) ينتفي الشاعر من نسبه إلى بني ثعلبة بن سعد وإلى فزارة ويصفهم بالغباء لأن من علامات الغباء عند العرب أن يكون الرجل (أشعر). والجمع شُعْر. والشاهد في البيت نصب الصفة المشبهة معمولها المضاف إلى المعرف بأل في قوله (الشُّعْر الرقابا) - سيبويه ١/١٠٣، المقتضب ٤/١٦١، الإنصاف/١٣٣...

(٢) ينسب للكميت، وليس في ديوانه. الأيقاظ: ج يقظ. تزججها من حالك: تكحُّلها. يريد أن الفَطِن يعرف الطبع من التطبع. والشاهد في البيت نصب الصفة المشبهة (الأيقاظ) الاسمَ المضاف إلى المعرف بالألف واللام (أخفيةَ). شرح التسهيل لابن مالك ٣/١٠٢.

(٣) قائله الراجز رؤبة بن العجاج. وقبله: (فذاك وَخْمٌ لا يبالي السبا).... الحزن: الغليظ. يذمُّ رجلاً بأن بابه صعب الولوج لشدة الحجاب ومنع الضيف، وأن كلبه عقور لمن جاءه لمعروف. والشاهد فيه نصب الصفة المشبهة العامل المجرد من الـ والإضافة، في قوله (العقورُ كلباً) ديوان رؤبة/١٥، سيبويه ١/١٠٣، الخزانة ٣/٤٨٠...

اللَّه: "إنَّ اسم المفعول المتعدي إلى واحدٍ يجري مجرى الصفة في وجوه العمل، لمشابهتِه إياها في اطِّرادِ الإضافةِ إلى ما هو مرفوعٌ في المعنى، تقول: زيدٌ مضروبُ العبدِ) بالإضافة، و(ومضروبٌ العبدَ) بالتنوين ورفعِ العبد ونصبه".(١) وكذلك تستعمله في جميع الصور المذكورة في الصفة المشبهة باسم الفاعل. وقد يُضمَّن الجامد معنى المشتق فيعطى حكمه، فمن ذلك قول الشاعر:

فَراشةُ الحلمِ فرعونُ العذابِ وإن يُطْلَبْ نداه فكلبٌ دونه كلبُ(٢)

وقول الآخر:

فلولا اللَّهُ والمُهْرُ المفدَّى لأبتَ وأنت غِربالُ الإهابِ(٣)

فضَمَّن فراشة الحلم معنى طائش، وفرعون معنى أليم، وغربال معنى مثقَّب، فأجريت مجراها في الإضافة إلى ما هو فاعلٌ في المعنى، ولو رفع بها أو نُصب لم يمتنع، كذا ذكره شيخنا رحمه اللَّه.(٤) وقال الإمام (أبو الحسن علي ميمون ابن محمد بن عصفور): "وحكم تابع معمول الصفة كحكم تابع معمول اسم الفاعل فيما عدا الصفة، لأنه لا يجوز وصفُه، ولا سُمع شيءٌ من ذلك في كلامهم".(٥) واللَّه أعلم.

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١٠٤/٣. والكلام ثمة بمعناه.

(٢) ينسب للضحاك بن سعيد أو سعيد بن العاص. يذم رجلاً بأنه خفيف الحلم شديدٌ في عذابه وبخيل. والشاهد فيه تضمين الاسم الجامد معنى الصفة المشتقة وإعمالُه عملَها. حيث ضمن (فراشة) معنى (خفيف) وضمَّن (فرعون) معنى (أليم) وأضافهما إلى فاعلهما في المعنى. الحيوان ١٥٦/١، شرح التسهيل ١٠٥/٣، ...

(٣) نسب لحسان بن ثابت وليس في ديوانه، كما نسب لعفيرة بنت طرامة. الإهاب: الجلد. يعيِّره بفراره، وأنه لو لم يهرب على مهره لعاد متخناً بالجراح. والشاهد في البيت إعمال الاسم الجامد عملَ الصفة (اسم المفعول) لأنه جاء بمعناها. وذلك قوله (غربالُ الإهابِ) إذا ضمَّن (غربال) معنى (مثقَّب)، وإضافتها إلى (الإهاب) من إضافة اسم المفعول إلى نائب فاعله. الخصائص ٢٢١/٢، العيني ١٤٠/٣، شرح التسهيل ١٠٥/٣ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١٠٥/٣

(٥) لم أتهد إلى هذا القول لابن عصفور في (المقرب) ولا في (شرح جمل الزجاجي).

عمل المصدر

قال رحمه اللَّه: "والرابع المصدر، كقولك: (عجبْتُ من ضَرْبِك زيداً) يعمل عملَ الفعل إذا قلت: من أن ضربْتَ زيداً، ومن ضَرْبِ زيدٍ عمرٌو، تريد: من أن ضَرَبَ زيداً عمرٌو. ومن ضربٍ زيدٌ عمراً. بالتنوين."

الشرح:

اعلم أن الحدث الصادر عن الفاعل كالضرب والقائم به، كالعلم والشجاعة والكرم،ينقسم إلى مصدر واسم مصدر. فالمصدر ما كان جارياً على فعله،كالضَّرْبِ والدَّحْرَجةِ والانطلاق والاستغفار. واسم المصدر ما ليس كذلك كالحركة اسم للتحريك من (حرّك) واسم للتحرُّك من (تحرّك)، والكلام اسم للتكليم في (كلَّم) وللتكلُّم في (تكلَّم) والغُسل اسم للاغتسال. والكلام على المصدر في مسائل:

المسألة الأولى: في أبنيته.

اعلم أن الفعل على ضربين: ثلاثي وزائد عليه. فللثلاثي ثلاثة أبنيةٍ: (فَعَلَ) كضَرَبَ، و(فَعِلَ) كفَهِمَ، و(فَعُلَ) كشَرُفَ.

فما كان من ذلك متعدياً فقياسه (فَعْل) بسكون العين كضَرَبَ ضَرْبَاً وفَهِمَ فَهْماً وردَّ ردًّا، ورمى رَمْياً وغزَا غَزْواً ووَعَدَ وَعْداً.

وأما اللازم فما كان منه على(فَعِل)مكسور العين، كفرِح وحزِنَ وهويَ، فقياسه (فَعَل)، كفَرِحَ فَرَحاً، وحزِنَ حَزَناً، وهويَ هَوَىً وصدِيَ صَدَىً، وشَلَّ شَلَلاً،ونحو ذلك.

وما كان منه على (فَعُل) بضمِّ العين، فالمطردُ فيه (فُعُولة) و(فَعَالة)،(١) كسَهُل سُهُولةً، وصَعُبَ صُعُوبةً وعَذُب عُذوبةً، ومَلُح مُلوحة، وجَزُل جزالةً وفَصُحَ فَصاحةً وصَرُح صَراحةً.

---

(١) (فَعَالة) من س. وهي ساقطة من الأصل و أ .

وما عدا ذلك مسموعٌ، كشَرُفَ شَرَفاً وحَسُنَ حُسْناً، وعَظُم عَظَمةً.

وما كان منه على (فَعَلَ) بفتح العين، فإن دلَّ ذلك على امتناعٍ أو إباءٍ فمصدره (فِعال)، كأبى إباءً، وشرَدَ شِراداً، ونَفَر نِفاراً. وإن دلَّ على تقلُّب فمصدره (فَعَلان) بفتح الفاء والعين، نحو: الغَثَيان والغَلَيان والطَّوَفان والجَوَلان والنَّزَوان. وإن دلَّ على داءٍ فمصدره على (فُعال)، كسَعَل سُعالاً، ومشى بطنه مُشاءً. وإن دلَّ على صوتٍ فمصدره (فُعال وفَعيل//، نحو: جَأَر جُؤاراً ونبَح نُباحاً، وبغَمَت الظبية ١٩٣/ب بُغاماً، وصَهَل الفرسُ صهيلاً، ونَهَقَ الحمارُ نهيقاً، ونَعَبَ الغراب نعيباً ونُعاباً. وإن دلَّ على سَيْرٍ فهو على (فَعيل)، نحو: ذَمَل ذميلاً، ورَحَل رحيلاً، ووَخَد وخيداً. وإن دلَّ على حرفة أو ولايةٍ فمصدره على (فِعالة) بكسر الفاء، كأمَرَ إمارةً، وسعى سِعايةً، وخَفَر خِفارةً ونجَرَ نجارَةً، وتَجَر تِجارةً، وخاطَ خِياطَةً، وكتب كِتابةً. فإن لم يدل على شيء من ذلك فمصدره (فُعُول) كقَعَد قُعوداً وخَرَج خُروجاً وجَلَس جُلوساً ونَزَل نُزولاً.

وقد يأتي مصدر الثلاثي على غير ما ذُكر، وذلك نحوٌ من خمسين وزناً: كالعِلْم والشُّكْر والرَّحمة والحَمِيَّة والشُّهبة، والتَّقْوى والذِّكرى والرُّجعى، واللِّيان والشِّنان، والنِّسيان والكُفْران، والطَّلَب والسِّمَن والرِّضا والهُدى، والصَّلاح، والكَذِب والخَنِق بكسر النون، والحَرَم مصدرا خَنَقَ وحَرَم، والسَّرِقة والنَّظافة، والخِفارة مثلث الخاء، والإياب، والنميمة واللُّيونة، والشُّغُل بضم الغين، والسُّؤْدَد، والقَبُول، والكَراهِيَة والوَليديَّة(١)، والغُلُبَّة بضم الغين المعجمة وضم اللام وتشديد الباء، والجَمَزَى، والرَّحَموت والغِلِبَّى، والسُّحَفْنِيَة(٢)، والخُصوصيَّة بضم الخاء وفتحها، والمُدْخَل والمَكْبِر، والمَهلِك، والمَرْضاة، والمَحْمَدة والتَّهْلُكَة. فهذه كلها خارجةٌ عن قياس ما

---

(١) الوليدية والولودية بمعنى، وهو الاسم من (ولد). وقال ثعلب: الأصل (الوليديَّة) كأنه بناه على لفظ الوليد وهي عنده من المصادر التي لا أفعال لها. اللسان/ولد.

(٢) السُّحَفْنِيَة: حلق شعر الرأس. وفي المحيط: المحلوق الرأس.

قُرِّر للثلاثي.

وأما الزائد على ثلاثة أحرف فله نحو الخمسين وزناً، ومصادرها كلها مقيسةٌ.

فكلُّ ما كان منه على (فَعْلَلَ) فمصدره المقيس (فَعْلَلَة)، كدَحْرَجةً.

وما كان منه مبدوءاً بهمزة وصل، فبناء مصدره بكسر ثالثه وزيادة ألف قبل آخره كانطلَقَ انطِلاقاً، واقتَدَر اقتداراً، واستخرَجَ استخراجاً، واستقام استِقامة، ونحو ذلك.

وما كان على (فَعَّل) صحيح اللام فمصدره (التَّفعيل)، كالتَّكليم والتَّسليم. وإن كان معتل اللام فمصدره على (تَفْعِلة) كزكَّى تَزْكِيَة.

وما كان على (أَفْعَلَ) فمصدره من الصحيح العين (إفْعال) كأكرَمَ إكراماً، ومن المعتلها (إِفْعال) أيضاً بنقل حركة العين إلى الفاء وحذف الألف لالتقاء الساكنين وتعويض تاء التأنيث منها نحو: إقامة وإعادة.

وما كان على (تَفَعَّلَ) كتكلَّم وتعلَّم فمصدره (التَّفَعُّل) كالتَّكَلُّم.

وما كان على وزن (تَفَعْلَلَ) فمصدره بضم رابعه، نحو: تدحْرَجَ تَدَحْرُجاً.

وما كان منها على (فاعَلَ) فله مصدران. (الفِعال والمُفاعَلَة) كالخِصام والمُخاصمة.

وقد تأتي مصادرها على غير ذلك//سماعاً. ١٩٤/أ

المسألة الثانية: في إعماله.

المصدر يعمل عملَ فعله، فإن كان لازماً لم يتَعَدَّ الفاعل، وإن كان متعدِّياً تعدَّى كالفعل، تقول: أَعجبَني خُروجُ زيد وإكرامُه عَمْراً وإعطاؤه أخاه كفايتَه وإعلامُه الجاهلَ الدينَ حقّاً.

وإنما عمل المصدر عَمَل فعلِه لأن حروفه فيه، وأنَّه يشاركه في الدلالة على الحدث، وأنه يكون للأزمنة الثلاثة.

وقيـل: إنما عمِـل عَمَـلَ فعلـه لأنـه أصلٌ والفعلُ فرعٌ، فإذا عمل الفرعُ فالأصلُ أولى.

وهو في عمله على ثلاثـة أضربٍ: مضافٍ ومنوَّنٍ ومقرونٍ بالألف واللام.

وأكثر عمله مضافاً كقوله تعالى: ﴿**فَبِما نَقْضِهِم ميثاقَهم**﴾(١) و﴿**لَمَقْتُ اللَّهِ أكبرُ من مَقتِكم أنفسَكم**﴾(٢) ونحو ذلك.

وأمَّا المنوَّن فكقولِه تعالى: ﴿**بزينةٍ الكواكبَ**﴾(٣) بتنوين زينـة، وهي قراءة أبي بكر عن عاصم، وقولِه تعالى: ﴿**أو إطعامٌ في يومٍ ذي مَسْغَبَةٍ. يتيماً**﴾(٤) في قراءة نافع وابن عامر وعاصم وحمزة، رحمهم اللَّه تعالى، وأنشد سيبويه:

بضَرْبٍ بالسيوفِ رؤوسَ قومٍ ... أزَلْنَا هامَهُنَّ عن المَقِيلِ(٥)

وأما المقرون بالألف واللام فقليلٌ جداً، ومنه قولُه تعالى: ﴿**لا يحبُّ اللَّهُ الجهرَ بالسوءِ من القَوْلِ**﴾(٦)، (فالجهر) مصدر معرَّف بالألف واللام عاملٌ في (بالسوء)، نص على ذلك غير واحدٍ. وقولِ الشاعر:

---

(١) النساء/١٥٥ والمائدة/١٣.

(٢) غافر/١٠ ﴿إن الذين كفروا ينادون لمَقْتُ اللَّه أكبر من مقتكم أنفسَكم..﴾.

(٣) الصافات/٦، والقراءة من إتحاف البشر/٣٦٧-٣٦٨ .

(٤) البلد/١٤-١٥.

(٥) قائله المرار بن منقذ. الهام ج هامة وهي الرأس. المقيل: العنق، مكان القيلولة. والشاهد فيه عمل المصدر المنون عمل فعله، في قوله (ضربٍ رؤوسَ قومٍ). سيبويه ٦٠/١، ٩٧، ابن يعيش ٦١/٦، العيني ٤٩٩/٣...

(٦) النساء/٤٨ ﴿لا يحب اللَّه الجهرَ بالسوء من القول إلا مَنْ ظُلِم﴾ . ويذهب بعضهم إلى أن (مَن) في موضع رفع فاعل للمصدر (الجهر) . شرح التسهيل ١١٦/٣ .

ضَعيفُ النكـايةِ أعــــداءَه يَخَـالُ الفِـرارَ يُراخـي الأَجَـلْ(١)

وقول الآخر:

لقـد علمَـتْ أولَـى المُغيرةِ أنَّني كررْتُ فلم أنْكِل عن الضَّرْبِ مسمَعاً(٢)

وقول الآخر:

فإنك والتَّـأبينَ عُـرْوةَ بعـدما دَعَـاك وأيدينـا إليه شـوارعُ

لكالرَّجلِ الحادي وقد تَلَع الضُّحى وطيـرُ المنـايا فوقهنَّ أواقِعُ(٣)

وأقـوى المصـادر عمـلاً المنوّنُ، لكونـه نكـرةً وغيـرَ مضـافٍ أشـبه الفعـل، ثـم المضاف، لأن الإضافة وإن كانت من خصائص الأسماء فقد لا تعرِّف، وإذا عرَّفـت فالتعريف سارٍ من الثاني إلى الأول بعد أن مضى لفظُه على لفظ النكرة، بخـلاف المعرَّف (بأل). ثم المعرَّف بالألف واللام وعملُه ضعيفٌ، لأنها أداةٌ زائدةٌ في أولـه تنقله من التنكير إلى التعريف في أولِ أحوالـه، ومـع ذلـك فعملُـه جـائز لأن المعنـى الـذي عمـلَ المصـدرُ لأجلـه باق، وهـو إمَّا شبَهُ الفعلِ وإمَّا أصالتُه للفعل، وكلاهما باق، ولم يذكره الجرجاني لقِلَّته وضعفِه، وذكر النوعين الآخرين//لكثرتهما. ١٩٤/ب

---

(١) قائله مجهول. النكاية: مصدر (نكيت في العدوّ): أثَّرت فيه. يراخي الأجل: يبعد الموت. الشاهد في البيت عمل المصدر المعرف بأل عمل فعله في قوله: (ضعيف النكاية أعداءه). سيبويه ٩٩/١، خزانة الأدب ٤٣٩/٣، شذور الذهب ٣٨٤ .

(٢) ينسب إلى المرار الأسدي ومالك بـن زغبـة . أولـى المغيرة: أوائل المغيرين. نكل، ينكِل: نكص ورجع. ومسمع: هو مسمع بن شيبان. أي لحق بـالمغيرين وضـرب رئيسـهم. والشـاهد في البيت عمل المصدر المعرف بأل عمل فعله. في قوله: (الضـرب مسمعاً) حيث نصب (مسمعاً) بالمصدر (الضرب). سيبويه ١٩٣/١، ابن يعيش ٩/٦، خزانة الأدب ٤٣٩/٣....

(٣) لم ينسـب البيتـان. وفي رواية (وأيدينـا إليـه...). شـوارع: مرتفعة، تلع: ارتفع. أواقع: ج واقعة، وكان القياس في جمعها (وواقع)، أبدلت الواو همزة. والمعنى: إنك ـ إذ تؤبِّن صـاحبك عروة بعد أن خذلته عندما كنا نجهز عليه ـ كمن يحدو إبلـه فـي الضحى بعد أن مـاتت ووقعت عليها الطير. والشاهد في البيت إعمال المصدر المقترن بأل عمل فعله فـي قولـه (التـأبين عـروةَ) حيث نصب (عروة) بالمصدر (التأبين). العيني ٥٢٤/٣، الأشموني ٢٨٤/٢، اللسان: وقع .

ثم إن المصدر المضاف أكثر إضافته إلى الفاعل مقتصَراً عليه، نحو قوله تعالى: ﴿وكذلك أَخْذُ ربِّك﴾(١)، أو مذكوراً بعده ما يُحتاج إليه من الفضلات كقوله تعالى: ﴿ولولا دَفْعُ اللّهِ الناسَ﴾(٢) وبه مثَّل الجرجاني أولاً.(٣) وتجوز إضافته إلى المفعول مقتصراً عليه، نحو: أعجبني أكلُ الخبزِ وشربُ الماء،ومذكوراً بعده الفاعل، كما مثَّل الجرجاني(٤). ومنه قولُه تعالى: ﴿ولِلَّهِ على الناسِ حِجُّ البيتِ من استطاعَ إليه سبيلا﴾(٥) على أحد الأقوال، وقولُه صلَّى اللَّه عليه وسلَّم في مباني الإسلام: وحجُّ البيتِ مَن استطاعَ إليه سبيلا)(٦). وقولُ الشاعر:

أَمِنْ رسم دارٍ مَرْبَعٌ ومَصيفُ ... لعينيكَ من ماء الشؤون وَكِيفُ(٧)

التقدير: وأن يحجَّ البيتَ من استطاع إليه سبيلا، ومن أن رسَمَ داراً مَرْبَعٌ.

وإذا كان للمجرور بالمصدر تابعٌ جاز جرُّه حملاً على اللفظ، ونصبُه ورفعُه حملاً على المحلِّ نعتاً كان أو غيرَه، فمن النعت قولُ الشاعر:

السالك الثغرةَ اليقظانَ سالكُها ... مَشْيَ الهَلُوكِ عليها الخَيْعَلُ الفُضُلُ(٨)

---

(١) هود/١٠٢ ﴿....إذا أخذ القرى وهي ظالمة﴾.

(٢) البقرة/٢٥١ ﴿.... بعضَهم ببعض لفسدت الأرض....﴾.

(٣) وذلك قوله: "من ضرب زيدٍ عمرٌو".

(٤) وذلك قوله في المتن "من ضربِ زيدٍ عمرٌو" تريد: من أن ضرب زيداً عمرٌو" ص ٢٠٨.

(٥) آل عمران/٩٧. أي على أن (مَنْ) فاعل المصدر (حج). والقول الآخر أنه بدلٌ من (الناس).

(٦) البخاري ١/٩ .

(٧) قائله الحطيئة. المربع والمصيف: الإقامة أو مكان الإقامة في الربيع والصيف. وكيف الدمع: جريانه. الشؤون: مجاري الدمع. والشاهد فيه إضافةُ المصدر إلى مفعوله وذِكرُ الفاعل بعده. إذ أضاف المصدر (رسم) إلى المفعول (دار)، وذكر بعدها الفاعل (مربعٌ). ديوان الحطيئة/٣٩، شرح ابن يعيش ٦٢/٦، خزانة الأدب ٤٣٦/٣....

(٨) ينسب للمتنخل الهذلي ولتأبط شراً. والشاهد فيه: جواز حمل (تابع) المعمول المجرور للمصدر على محل المعمول أو لفظه .... وذلك قوله (مشيَ الهلوكِ ... الفضلُ). فالفضل نعت (للهلوك)التي هي مرفوعة محلاً على الفاعلية مجرورة لفظاً على الإضافة.العيني٥١٦/٣، همع=

والهلوك من النساء: المعجَبة وقيل: الفاجرة المتساقطة على الرجال، والخَيْعَل: ثوبٌ بغير كمَّيْن، والفُضُل: اللابسة ثوبَ البِذلة، ورُفع نعتاً للهلوك على الموضع، لأن الهلوك فاعلةً في المعنى. وغيرُ النعت كقولك: (أعجبني مَشيُ القومِ أنفُسُهم) بالجر على اللفظ وبالرفع على الموضع، (ومشيُ زيدٍ أبي عبد اللَّه وأبو عبد اللَّه)، و(أكلُ القِثّـاءِ والرطَبِ) بالجر حملاً على اللفظ وبالنصب حملاً على الموضع. ومثله قول الراجز:

قد كنت دايَنْتُ بها حَسَّانا   مَخافةَ الإفلاسِ واللِّيانا(١)

المسألة الثالثة: في شروطه، وهي ثمانية:

أولها: أن يكون مكبَّراً، فإن صُغِّر لم يعمل لوجهَيْن:أحدهما بُعدُه من شَبَه الفعل لأن الفعل لا يُصَغَّر، والثاني أن التصغير كالوصف، والموصوف لا يعمل، لِما يأتي.

وثانيهما:أن يحسن تقديره بالحرف المصدري مع الفعل أو بالفعل وحده،ويأتي الكلام عليه في مسألة مفردة. فيقدر (بأنْ) والفعل إن كان ماضياً أو مستقبلاً، نحو: (عجبْتُ من ضَرْبِ زيدٍ عمراً أمسِ ومن إكرام محمدٍ زيداً غداً)، ويقدَّر (بما والفعل) إن كان حاضراً كقول الشاعر:

ودِدْتُ على حُبِّي الحياةَ لو أنها   يُزادُ لها في عُمرِها من حياتيا(٢)

فلم يرد حبَّاً ماضياً ولا حبا مستقبلاً، وإنما أراد حباً هو متَّصِفٌ به. وقد يقدر

= الهوامع ١/١٨٧، شرح التسهيل ٣/١٢٠

(١) ينسب لرؤبة بن العجاج ولزياد العنبري. اللِّيان: المماطلة، أفلس: صار ذا فلوس بعد الدراهم، وفلَّس صار عديماً. حسان: اسم رجل. والشاهد في البيت: جواز حمل (تابع) معمول المصدر المجرور، على محل المعمول. وذلك قوله (مخافة الإفلاس واللِّيانا)، حيث نصب (اللِّيان) المعطوفَ على (الإفلاس) المجرور حملاً على محله وهو النصب مفعولاً به للمصدر (مخافة). سيبويه ١/٩٨، شرح ابن يعيش ٦/٦٥، المغني/٤٧٦ ...

(٢) قائله جميل بن معمر. ونسب للفرزدق وليس في ديوانه. ويروى: (على حبٍّ...). والشاهد فيه تقدير المصدر (بما والفعل) إذا دلَّ على الحاضر، في قوله على (حبي الحياة) أي: على ما أحبُّ الحياة). ديوان جميل/١٢٠، شرح التسهيل ٣/١١١.

المصدر (بأنْ) وفعل ما لم يُسَمَّ فاعله، كقولك: (عجبْتُ من إكرام زيدٍ وأبوه) يريد: من أن أُكرمَ زيدٌ وأبوه. ومنه: (أَمَر رسولُ اللَّه صلَّى اللَّـه عليه وسلَّم بقَتْلِ الأبتر وذو الطفيتين)(١) الطفيتان: خطَّان يكتنفان ظهر الحيَّة، والطفية في الأصل خوصةُ المُقْل، وقولُ الشاعر:

إن قهراً ذوو الضلالةِ والباطــــلِ عِـزٌّ لكـلِّ عبـدٍ مُحِـقِّ(٢)

وثالثها: أن لا يكون مضمراً، فإن أُضمر لم يعمل لعدم حروف الفعل فيه نحو: (ضربُك المسيءَ حسنٌ وهو المحسنَ قبيحٌ) لم يجز لذلك.

ورابعها: أن لا يكون محدوداً بالتاء، لأن دخولها عليه دالَّةً على المرة تجعله بمنزلة أسماء الأجناس التي لا تناسب الأفعال، فلا يقال: (عجبْت من ضربتكَ زيداً)، لذلك، فإن سُمع حُفِظ ولم يُقَس عليه، كما أنشد (أبو علي) رحمه اللَّه في (التذكرة) من قول الشاعر:

يُحايِي به الجَلْدُ الذي هو حازمٌ بضـربةِ كَفَّيْـهِ المَلاَ نفسَ راكبِ(٣)

بنصب (الملا) بضربة كَفَّيْه، ونفسَ راكب (بيحايي)، يصف مسافراً معه ماءٌ فتَيَمَّمَ وأحيا بالماء نفسَ راكب كاد يموت عطشاً.

وخامسها: أن لا يكون مجموعاً، لأن لفظه إذا جُمع مغايرٌ للفظ المصدر الذي هو أصلٌ للفعل، فإن ظُفِر بإعماله مجموعاً حُفِظ ولم يُقَس عليه(٤)، فمن ذلك قولُ

---

(١) الجامع الصغير ٤٤/١ (اقتلوا ذا الطفيتين والأبتر). وفي صحيح مسلم بشرح النووي ٢٢٩/١٤ "نهى عن قتل الجنان التي تكون في البيوت إلا الأبتر وذا الطفيتين" وفي رواية "الأبتر وذو الطفيتين". والتقدير على رواية البعلي: (أَمَرَ بأن يُقْتَل الأبترُ وذو الطفيتين). والمعروف أن البعلي محدِّث أيضاً.

(٢) لم أقف على قائله. والشاهد فيه تقدير المصدر الصريح العامل (بأن وفعل مبني للمجهول) في قوله: (إن قهراً ذوو الضلالة) أي: (أن يُقْهَر)، ويشتمّ من الشاهد رائحة الوضع.

(٣) قائله مجهول. والشاهد فيه عمل مصدر المرة عمل فعله شذوذاً في قوله: (ضَرْبة كفيه المَلاَ)، حيث أعمل (ضربة) وهي مصدر مرة، فأضافه إلى فاعله (كفيه)، ونصب مفعولاً (الملا).

(٤) ظاهر قول البعلي أن إعمال المصدر المجموع شاذ، إذ يحفظ ولا يقاس عليه. وهو =

بعضِ العرب: (تركتُه بملاحِسِ البقرِ أولادَها)، فأعمل (ملاحس) وهو جمع (مَلْحَس) بمعنى (لَحْسٍ)، وقولُ الشاعر:

قـد جَرَّبــوه فما زادَتْ تجارِبُهم   أبا قُــدامةَ إلا المجــدَ والفَنَــعا(١)

الفنَع(٢): الإفضال الكثير. وقولُ (أعشى قيس):

إنَّ عِــــداتِك إيَّانـا لآتيـــةٌ   حقّــاً وطيِّبــةٌ ما نَفْسُ موعودِ(٣)

وقولُ عبد اللَّه بن الزبير:

كـأنَّك لم تُنبــأْ ولــم تَكُ شاهداً   بَـلائي وكَــرَّاتي الصَّنيعَ بِبَيْطرا(٤)

الصَّنيع: اسم فرسه.

وســادســها: أن يكــون غير موصـوف، فـإن وُصـف لـم يعمل لأن الوصـف يبعــده مـن الفعـل، لأن الفعـل لا يوصـف، ولأنَّ الوصـفَ يفصــل بيــن الموصــولِ وصلته، والمصدر موصولٌ ومعموله من صلته.

وســابعها: أن لا يتقدم معمولُه عليه، فإن ورد شيءٌ من ذلـك حُفظ ولـم يقس عليه، فمن ذلك قولُ الشاعر:

= بهـذا يخالف شيخه (ابن مالك) الذي يرى إعماله، وإن قلة شواهده عائدة إلى قلة جمع المصدر في العربية.

(١) قائله الأعشى. والشاهد فيه إعمال المصــدر المجموع عمـل فعلـه فـي قولـه "تجـاربهم" حيث نصب (أبا) مفعولاً. ديوان الأعشى/٨٦، الخصائص ٢٠٨/٢، شرح الأشموني ٢٨٧/٢...

(٢) في الأصل (القنع) بالقاف، والصواب ما ذكرنا.

(٣) الشاهد في البيت إعمال المصدر المجموع عمل فعله، وذلك في قولـه: (عداتِك إيَّانـا). حيث أضيف المصدر المجموع (عـدات) إلـى فاعلـه ونصـب مفعـولا (إيانـا). شـرح التسـهيل ١٠٧/٣، ديوان الأعشى/٢٧١ .

(٤) الشاهد فيه إعمال المصدر المجموع عمل فعله، وذلك قوله (كرَّاتـي الصَّنيـع)، حيث أضيـف المصدر المجموع إلى فاعله ونصب (الصَّنيع) مفعولاً. شرح التسهيل ١٠٧/٣.

هــلا ســألْتِ وخبرُ قومٍ عندهم   وشِــفاءُ غَيِّك جابراً أن تسألي(١)

وقولُ الآخر:// ١٩٥/ب

ربَّيْتُــه حتَّــى إذا تَمَعْــدَدَا   كــان جَــزائي بالعصا أن أُجْلَدا(٢)

وقولُ الآخر:

وبعــضُ الحِلـمِ عنـد الجَهْـ .... لِ للــذلَّــةِ إذعـــانُ(٣)

ومع ذلـك، فكل واحد من الشواهد الثلاثـة يمكن أن يقدر للمعمول المقدَّم على المصدر عاملٌ قبله دلَّ عليه المصدر المتأخر.

وثامنها: أن لا يفصل بينه وبين معمولـه بـأجنبي، لأنـه موصـول، ولا يفصل بين الموصول وصلته، وما أوهم ذلك قُدِّر له عاملٌ، فمنه قوله تعـالى: ﴿إنَّـه على رَجْعِه لَقادِرٌ. يومَ تُبْلَـى السَّـرائرُ﴾(٤)، فـالجيد أن يقدَّر نـاصبٌ ليوم، كأنـه قـال: يَرْجِعُه يومَ تبلى السرائر، وقولُ الشاعر:

المَـــنُّ للـذمِّ داعٍ بالعطــاءِ فلا   تمنُن فتُلْفى بلا حمـدٍ ولا مـالِ(٥)

---

(١) ينسب لربيعة بن مقروم الضبي. والشاهد فيه ـ على قول البعلي ـ تقدم معمول المصدر على عامله المصدر، وذلك قوله: (جابراً أن تسألي)، حيث نصب (جابراً) بالمصدر المؤول (أن تسألي). الأصول لابن السراج ١٨٨/٢، خزانة الأدب ٥٦٤/٣، شرح التسهيل ٢٢/٤. ويحتمل البيت توجيهاً آخر.

(٢) قائله العجاج. تَمَعْدَد: صار رجلاً معدوداً في قبيلة مَعَدّ. الشاهد في البيت تقدم معمول المصدر على عامله، وذلك قوله: (بالعصا أن أجلد) حيث قدم الجار والمجرور (بالعصا) وهو معمول المصدر المؤول على عامله المصدر المؤول (أن أجلد). ملحقات ديوان العجاج/٧٦، شرح ابن يعيش ١٥١/٩، العيني٤/٤١٠... ويحتمل البيت توجيهاً آخر .

(٣) قائله الفند الزماني. والشاهد فيه تقدم معمول المصدر على عامله المصدر وذلك قوله: (للذلة إذعانُ)، حيث قدم (للذلة) وهو متعلق بالمصدر (إذعان) عليه. وهذا من الشاذ. أمالي القالي ٢٦٠/١، شرح التسهيل ١١٤/٣، الهمع ٩٣/٢ ....

(٤) الطارق ٨-٩

(٥) قائله مجهول: ومعناه: المن بالعطاء مدعاة للذم، ومفضٍ إلى ضياع المال والثناء. والشاهد =

فالباء في (بالعطاء) متعلقة بمحذوف تقديره: المنُّ للذمِّ داعٍ، المنُّ بالعطاء، (فالمَنّ) الثاني بدلٌ من الأول، ويجوز أن يكون بالعطاء متعلقاً بلا تمنُنْ أو بفعل من معناه مضمر يدل عليه الظاهر. والله أعلم.

المسألة الرابعة: المصدر المقدَّر بالفعل وحده. وهو المصدر الآتي بدلاً من اللفظ بفعله، ويعمل مقدَّماً ومؤخَّراً، فتقول: (ضرباً رأسَه، ورأسَه ضرباً) وأكثر وقوعه أمراً كقول الشاعر:

على حينَ ألهى الناسَ جُلُّ أمورِهم ... فنَدْلاً زريقُ المالَ نَدْلَ الثعالبِ(١)

أو دعاءً، كقولِ الآخر:

يا قابلَ التَّوْبِ غُفْراناً مآثمَ قدْ ... أسلَفْتُها أنا منها خائفٌ وَجِلُ(٢)

أو بعد استفهام،كقول الآخر:

أعلاقةً أمَّ الوليدِ بعدما ... أفنانُ رأسِكِ كالثَّغام المُخْلِس(٣)

الثَّغام، بفتح الثاء المثلثة والغين المعجمة: نبتٌ يشبه الشيب والمخلس: المختلط

= فيه عدم جواز إعمال المصدر إذا فصل عن معموله. وذلك في قوله (فالمن للذم داعٍ بالعطاء) فالعطاء معمول للمصدر. (المن) بحسب الظاهر، ولكن المصنف متابعاً (ابن مالك) يقدر للمعمول عاملاً هو ا(لمنّ) أيضاً! شرح التسهيل ٢٥٦/٢، شرح الأشموني ٢٩٢/٢. ويلحظ التزيد وربما الوضع في هذا الشاهد. ورحم الله شيخي العلامة أحمد راتب النفاخ إذ رُوي لي عنه - ولم أسمع منه - أنه كان يقول في أمثال هذه الأبيات: "لا أدري من أين يتقمَّم ابن مالك مثل هذه الشواهد؟"

(١) سبق تخريجه ص ٣٦٤ . والشاهد فيه هنا إعمال المصدر المؤول بالفعل وحده عمل فعله،وذلك في قوله: (نَدْلاً زريقُ المالَ). وسبق أن من شروط عمل المصدر صحة تقديره (بأن والفعل). والمصدر في مثل هذه الحالة يذكر بدلاً من التلفظ بفعله.

(٢) قائله مجهول. والشاهد فيه إعمال المصدر المذكور بدلاً من التلفظ بفعله، وذلك قوله (غفراناً مآثمَ) أي: اغفر مآثم. شرح التسهيل ١٢٦/٣، شرح الأشموني ٢٨٥/٢، شرح الكافية الشافية ١٠٢٥/٢.

(٣) سبق تخريجه ص ٤٢٠ . والشاهد فيه هنا إعمال المصدر المذكور بدلاً من فعله، وذلك قوله: (أعلاقة أمَّ الوليد)، حيث نصب (أم) بالمصدر (علاقة).

رطبُه ويابسُه. وهو عند (الأخفش والفراء) مطَّردٌ في الخبر والطلب(١)، ومما مثَّل بـه (الأخفش): (ظنَّـك زيداً منطلقـاً، وسـمعُ أذنـيَّ أخـاك يقـول ذاك، وبَصَـرُ عينـي أخاك). واللَّه أعلم

أسماء الأفعال

قال رحمه اللَّه تعالى: "والخامس كلمات تسمى أسماء الفعل، كل واحد منها يعمل عملَ الفعلِ الذي هو اسم له، نحو قولهم: (بَلْهَ زيداً) بمعنى: دع زيداً، و(عليك زيداً) بمعنى: الزم زيداً، ومثله: (دُونك زيداً) و(رويداً زيداً) بمعنى: امهلْ،و(هيهات زيدٌ) بمعنى: بَعُد، و(شتَّان زيدٌ وعمرٌو) بمعنى: افترق. وتُقْحَم (ما) فيقال: (شتان ما زيدٌ وعمرٌو)، و(صَهْ) بمعنى: اسكتْ، و(مَهْ) بمعنى: اكففْ، و(إليكَ) أي ابعُدْ.

الشرح:

اسـم الفعل كلُّ اسم لازمَ النيابةَ عن الفعل دون تعلُّق بعاملٍ، (فكل اسم) مخرجٌ للحروف، و(لازمَ النيـابةَ) مخـرجٌ لمـا لم يلازم النيابة، و(دون//تعلُّقٍ بعاملٍ) مخرجٌ ١٩٦/أ للمصدر العامل واسمَيْ الفاعل والمفعول والصفة المشبهة، فإن كلَّ واحدٍ من هذه ملازمٌ النيابة عن الفعل، لكنه متعلِّقٌ بعامل.

فإذا تقرر ذلك فأسماء الأفعال ضربان: مقيسٌ ومقصورٌ على السماع.

فالمقيس وزن (فَعالِ) بمعنى (افْعَلْ)، فإنـه عنـد سـيبويه والأخفش مقيـسٌ مـن الفعل الثلاثي المجرَّد كنزالِ بمعنى: انزلْ، وتراك بمعنى: اترك(٢)، ومنـاعِ بمعنـى:

---

(١) أي لا يشترط فـي عمـل المصـدر الغـائب عـن فعلـه أن يـدل علـى الطلـب أمـراً أو دعـاء أو استفهاماً كما مثل.

(٢) كتب على هامش الورقة بيتا الرجز:

تراكهـا مـن إبـلٍ تراكها	أما ترى الموت لدى أوراكها
مناعِها من إبلٍ منـاعِـها	أما ترى الموت لدى أرباعها

ولم يشر الناسخ إلى أنهما من الأصل، كذلك لم ترد في النسخ الأخرى.

امنع. ولا يُصاغُ من رباعيٍّ مجرَّد، ولا من ثلاثي ذي زوائد. وما وَرَدَ من ذلك حُفِظَ ولم يقسْ عليه، كقولهم: (قَرْقارِ) من قَرْقَرَ، بمعنى: قرقِرْ، و(دراك) بمعنى: أدرِكْ . وذهب (أبو الحسن الأخفش سعيد بن مسعدة) إلى أنَّ ذلك مقيسٌ كالثلاثي ليكون للرباعي نصيبٌ من صوغ اسم الفعل باطرادٍ، كما كان للثلاثي. والمقصور على السماع ما عدا ذلك، وهو ثلاثة أضرب:

أحدها: أن يكون بمعنى الأمر، وهو أكثر ما جاء عليه اسم الفعل. وهو ثلاثة أضربٍ أيضاً، مفرد: كَصَهْ ومَهْ، ومركَّب تركيب مزجٍ: كَحَيهَلْ وهَلُمَّ، ومضاف إلى ضمير المخاطب: كدونك وعندك. فنبدأ بشرح ما ذكره الجرجاني منها، وهي سبعة ألفاظ:

أولها: (بَلْهَ)، وله استعمالان: مصدرٌ واسم فعلٍ، فإذا كان مصدراً جُرَّ ما بعده بالإضافةِ كقولك: (بلهَ زيدٍ)، وتكون فتحتُه فتحةَ إعرابٍ، وإذا كان اسم فعْلٍ كان مبنيًّا على الفتح ونُصب مفعولُه كما مثَّل الجرجاني، وبله بمعنى: دَعْ، ويجوز أن يكون بمعنى (كيف) وبمعنى (غير)، وبالأوجه الثلاثة فسَّر أبو البقاء قوله تعالى: [في الحديث القدسي](١) **﴿أعددْتُ لِعِبادِي الصَّالحين مالا عَيْنٌ رأَتْ ولا أُذُنٌ سَمِعَتْ ولا خَطَر على قَلْبِ بَشَرٍ بَلْهَ ما اطَّلَعْتُم عليه﴾**(٢)، يصلح (ما اطَّلَعْتُم) للجر بالإضافة وللنصب على معنى دَعْ، وللرفع على معنى كيف.

وثانيها: (عليك)، وهو في الأصل جارٌّ ومجرور، ثم خرجَ عن أصله وصار بمنزلة صَهْ ومَه، في الدلالة على معنى الفعل وتحمُّلِ الضمير، وقد فسَّره الجرجاني بمعنى (الزم)، وكذا فسره غيرُه.

وثالثها: (دونَك)، وهو في الأصل ظرف ومجرورٌ به، فعُمِلَ به ما عُمِل (بعليك)، ومعنى دونك: (خُذْ)، تقول: دونك اللصَّ، أي خذه. وهو مقصورٌ على

---

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من المحقق.

(٢) البخاري: كتاب بدء الحلق/٨ والتوحيد/٣٥، وليس فيه (بله ما أطلعتم عليه). ومسلم: صفة الجنة/٢-٥. ومسند ابن حنبل ٣٣٧/٤ .

السماع. وذهب الكسائي إلى أنه مقيسٌ في غيره من الظروف.

ورابعها: (رويد) بمعنى (أَمْهِلْ)، وهو مصغَّر تصغيرَ الترخيم، أصله: إرْوَاد مصدر أَرْوَدَ. ويستعمل مصدراً واسم فعلٍ. والمصدر يُستعمل في الخبر والطلب، فالخبر كقولك: (ساروا رويداً، وساروا سيراً رويداً)، والطلب كقولك (رويداً//زيداً)، فيكون مصدراً بدلاً من اللفظ بالفعل، ويجوز جرُّ معموله ١٩٦/ب بالإضافة، كقولك: (رويدَ زيدٍ).

واسم الفعل يتعيَّن بناؤه على الفتح غيرَ منوَّنٍ، ونصبُ المفعولِ بعده كقولك: (رويدَ زيداً)، بمعنى: أمهل زيداً.

وخامسها: (صَهْ) بمعنى (اسكُتْ)، يُستعمل مع المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث بلفظٍ واحدٍ، وينوَّن فيكون نكرة، ويُترك تنوينه فيكون معرفةً، وقد تقدَّم ذلك عند تقسيم التنوين في أول الكتاب.

وسادسها: (مَهْ) ومعناها (اكفُفْ) وحكمه حكمُ (صَهْ) في الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، والتنوين وتركه.

وسابعها: (إليك)، وهو في الأصل جارٌّ ومجرور، ثم ضُمِّن معنى (ابعُدْ) على ما ذُكر في (عليك).

ومما جاء بمعنى الأمر: (هَيْتَ وهَيَّا) بمعنى: (أسرِعْ)، و(آمينَ) بالمد والقصر بمعنى: (استجِبْ)، و(إيهِ) بمعنى: (امضِ في حديثك)، و(حَيَّهَلَ) بمعنى: (إيتِ أو عجِّل أو أَقْبِلْ)، وفيها لغاتٌ نظمها شيخنا الإمام (أبو عبد اللَّه بن مالك)في بيت هو:

حَيَّهَلَ حَيْهَلَ اذكر ثم حَيَّهَلا   أو نوِّن أو حَيَّعَلْ قُلْ ثم حَيَّعَلا

و(ها وهاءِ) بمعنى (خُذْ)، واستعملوا (كَذَاكَ) بمعنى (قِلَّ) ومنه قول الصديق رضي اللَّه عنه للنبي صلَّى اللَّه عليه وسلَّم يومَ بدر حين اجتهد في الدعاء: (كَذَاكَ مناشَدَتَكَ ربك) بنصب (مناشدتَك).

و(هَلُمَّ) بمعنى: احضُر أو أقبلْ. و(مَكانَك) بمعنى. اثبُتْ (ووراءَك) بمعنى: تأخَّرْ، و(أمامَك) بمعنى: تقدَّم.

والضرب الثاني: أن يكون بمعنى الماضي، وقد ذكر الجرجاني منها لفظتين: هَيْهَاتَ وشتَّانَ. فأمَّا هيهاتَ ففيها ثماني عشرة لغة: هيهاتِ ً وأيهاتِ ُ، ومحرَّك أواخر كل واحد منهما بالحركات الثلاث بتنوينٍ ودونه، فهذه اثنتا عشرة لغةً، وإِيْهاتِ بكسر الهمزة منوناً وغير منون، وأَيْهانَ وأَيْهاكَ وأَيْها، وذكر صاحب (المطالع)(١) (أَيْأَتَ) بهمزتين ومعناها بَعُد بُعْداً استبعُد معه الوقوعَ والوصول إلى الشيء، والاسم بعدها مرفوعٌ بالفاعلية، قال الشاعر:

فهَيْهاتَ هيهاتَ العقيقُ وأهلُه   وهيهاتَ خِلٌّ بالعقيقِ نواصِلُه(٢)

فكأنه قال: بَعُد ذلك بحيث لا يُتَصور ولا يُمكن، و(العقيق) في البيت مرفوعٌ بالثاني، وقد أُضمر في الأول، وهو من تنازع العاملين، وفي فاعل ﴿**هَيْهاتَ هَيْهاتَ لِما تُوعَدون**﴾(٣) قولان:// ١٩٧/أ

أحدهما: أنه مقدَّرٌ، أي بَعُد إخراجُكم.

والثاني: أن اللام زائدةٌ، و(ما توعدون) الفاعلُ.

وأمَّا (شَتَّان)، فاسم (لافْتَرَقَ)، ويقتضي فاعلاً معطوفاً عليه غيرُه كما يقتضيه افترق.

ومما لم يذكره الجرجاني رحمه الله (وِ ُشْكان وسِرْعان) بتثليث أولهما بمعنى (سَرُعَ) فيهما. وبُطْآن) بفتح الباء وضمها بمعنى بَطُؤَ.

الضرب الثالث: أن تكون بمعنى المضارع مراداً به الحالُ. ولم يذكر الجرجاني منه شيئاً، فمنه (وا، ووَيْ، وواهاً) ثلاثتُها بمعنى أَعْجَبُ، و(أَوَّهْ) بمعنى أَتَوَجَّع، و(أُفٍّ) بمعنى أتضجَّر، وفيها عشر لغاتٍ نظمَها شيخنا الإمام (أبو عبد الله محمد بن مالك) رحمه الله تعالى في بيت هو:

---

(١) لعله كتاب (مطالع أنوار التنزيل ومفاتح أسرار التأويل) وهو تفسير كبير لمؤلفه عبد الرزاق بن رزق الله بن أبي الهيجاء الحنبلي المتوفى سنة ٦٦١هـ. كشف الظنون ٢/١٧١٥.

(٢) قائله جرير. وسبق تخريجه ص ٢٠٣ والشاهد فيه هنا مجيء (هيهات) اسم فعل ماضي بمعنى (بَعُدَ).

(٣) سورة المؤمنون/٣٦.

فا أُفٍ ثلّثْ ونوِّنْ إن أردتَ وأُفْ أُفِّى ورفــعٌ ونصــبٌ أُفَّــةٌ قُبِــلا

أُفِّى بالإمالة.

فأمــا عملهــا، فكـل واحد منها يعمل عمّل الفعل الذي هو اسم لـه، فـإن كـان ذلك الفعل لازماً رفع الفاعلَ ظاهراً، نحـو: (شتَّان زيدٌ وعمرٌو)، ومضمـراً نحـو: (تـراكِ). وإن نـاب عـن متعـدٍّ نَصَـب كمــا ينصــب نحـو: (تـراك زيـداً، ودراك عَمْراً، وكساءِ زيداً جبَّةً). ويتعدى بحرف الجر ما هو في معنى ما يتعدى إليه بذلـك الحرف، نحو: (إذا ذُكِر الصالحون فحَيَّهَلَ بعُمَر)، لأنه نائبٌ عن (عجِّل)، ولمَّا نـاب عن (أقبِلْ) عُدِّي (بعلى)، ولما ناب عن (أيتِ) عُدِّيَ بنفسه، نحو: حيْهَل الثريدَ.

إلا أن أسماء الأفعال تخالف الأفعال فـي أنهـا لا تعمـل إلا فـي متـأخر، وأجـاز (الكسائي) تقديم معمولها، ومن شواهده قول الراجز:

يا أيها المــاتحُ دلْــوي دونَكــا إنـي رأيت النــاسَ يَحْمَـدونكـا(١)

ولا حجة فيه لجواز نصبه بعاملٍ قبله، أو جعله مبتـدأ و(دونـك) خبره، كمـا تقـول: زيدٌ عندك. والمايح، بالياء المثناة تحت: الذي ينزل البئر فيملأ الدلـو، وذلـك إذا قل الماءُ، والماتح، بالمثناة فوق: المستقي.

أسمـاء الأصــوات

ومما يُشبه أسماءَ الأفعال أسماءُ الأصوات، وهي ثلاثة أنواع:

أحــدها: ما خوطب به مالا يعقِل كقولهم في زَجْـر البعير (حَلْ)، وفـي زجـر البغل (عَدَسْ).

والثاني: ما هو في حكم مالا يعقل من صغار الآدميين، كقولهم في زجر الصبيِّ (كَخٍ كَخْ) بكسر الكاف وفتحها، وتُسكن الخاء وتُكسر بتنوين وغيره، ست لغات.

والثالث: ما كان لحكاية صوت كقولهم في حكاية صوت الغراب (غاق)،و(ماءِ) في حكاية صياح الظبية، ونحو ذلك. واللَّه أعلم.// ١٩٧/ب

---

(١) لم ينسب لقائل معيَّن. والشاهد فيه جواز تقدم معمول (اسم الفعل) على عامله، وذلك في قولـه (دلـوي دونـك)، وهـذا علـى مذهـب الكسـائي. العقــد الفريــد ٥/٢١١، الإنصــاف/٢٢٨، العينــي ٣١١/٤.....

حبذا

قال رحمه الله تعالى: "وقريبٌ من هذا الضرب (حَبَّذا)، لأنه مركب من (حبَّ و ذا)، ويرفع اسماً، إمَّا معرفةً نحو: (حبذا زيدٌ) وإما نكرة مخصوصة، نحو: (حبذا رجلٌ رأيته).

الشرح:

(حبَّ) فعلٌ ماض أصله (حَبُبَ) بوزن ظَرُفَ، لأن اسم الفاعل منه (حبيب)، فأمَّا (حبَبْتُ الرجل) فوزنه ضَرَبْتُ بمعنى أحبَبْتُ فمتعدٍّ. و(ذا) اسم إشارة في موضع رفع فاعل (حبَّ). فحبَّذا بمنزلة (نِعْمَ)، ولا حبذا بمنزلة (بِئْس)، وقد اجتمعا في قولِ الشاعر:

ألا حبَّذا عاذري في الهوى ولا حَبَّذا عاذلي الجاهلُ(١)

وقولِ الآخر:

ألا حَبَّذا أَهْلُ المَلا غَيْرَ أنَّه إذا ذُكِرَتْ ميٌّ فلا حَبَّذاهِيا(٢)

وذهب قومٌ إلى أن (حَبَّ) رُكِّبَتْ مع (ذا) وصارا بمنزلة اسم مرفوع بالابتداء،والمرفوع بعده خبرُه، تقديره: (المقرَّبُ إلى القلب فلان)، واحتُج على ذلك بحُسنِ ندائه كقول الشاعر:

يا حبَّذا جبلُ الريَّانِ من جبلٍ وحَبَّذا ساكنُ الريَّان مَنْ كانا(٣)

---

(١) لم ينسب لقائل معيَّن. والشاهد فيه مجيء (حبذا) بمنزلة (نعم)، ولا (حبَّذا) بمنزلة (بئس). العيني ١٦/٤، التصريح بمضمون التوضيح ٩٩/٢، الهمع ٨٩/٢...

(٢) ينسب لكنزة أم شملة، ولذي الرمة. والشاهد فيه كما في البيت السابق، وهو مجيء (حبذا) بمعنى (نِعْم) و(لا حبذا) بمعنى بئس. العيني ١٢/٤، شرح الحماسة للمرزوقي/١٥٤٢، شرح التسهيل ٢٢/٣...

(٣) قائله جرير. والشاهد فيه اعتبار (حبذا) اسماً، عند بعضهم، بدليل قبوله (النداء)، لأن النداء من علامات الأسماء،وذلك في قوله (يا حبذا) ديوان جرير/٥٩٦، شرح ابن يعيش ١٤٠/٧، الهمع ٨٨/٢....

وقولِ الآخر:

يا حبَّذا القَمْـراءُ والليـلُ السَّاجْ وطُـرُقٌ مثـلُ مُـلاء النسَّـاجْ[1]

وبأنه قد صُغِّر في قوله: (ما أحيبِذَه)، وبأنه لم يثن ولم يجمع ولـم يؤنـث، وبأنـه لـم يحذف (ذا) ويضمر في فعله كغيره.

وذهب آخرون إلى أن (حبذا) فعل و(زيدٌ) فاعله. والصحيح الأول. وأما النـداء فالمنادى فيه محذوف، أو (يا) حرف تنبيه، وأما التصغـير فشـاذٌّ، وأمـا عـدم التثنيـة والجمع والتأنيث فلِجَرَيانه مَجْرى المثل، والأمثالُ لا تُغَيَّر، ولأن (ذا) لمَّا كان عبارة عن المذكور أو المحبوب أو المقرَّب من القلب كان جنساً، ولفظ الجنس مفردٌ. وأمـا القول الثالث فتحكُّم محضٌ لا يُلتفت إليه.

ولا بدَّ بعد (حبذا) من اسم، إمَّـا معرفـةٍ وإمَّـا نكـرةٍ مخصوصـةٍ، كمـا مثَّـل بـه الجرجاني، لأن (حبذا) وإن كان جملة في الصـورة فهـو مفـردٌ فـي المعنـى، وليـس المقصود مدحَ رجلٍ أو شيءٍ مبهمٍ، إنمـا المقصـود شـيءٌ بعينـه، وهـو مرفـوع بـلا خلاف، ووجهُ رفْعِه أنَّه مبتدأ خبره (حبذا). ويجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف أي (هو زيد)، كما في باب (نِعْمَ)، وقيل: هو تبيينٌ للفاعلِ، وقيل: هو بدلٌ من (ذا) بـدل لازم. ومن جعل (حبذا) مركباً جعله خبره أو فاعلـه، فيكـون فـي رفعـه ستة أوجـه أجـودها الأولان. وقد يُسـتَغْنى عـن مخصـوص (حبـذا) كما يستغنى عن مخصوص (نعم)، وأحسن ما يكون ذلك//بعد تمييز، كقول بعض الأنصار رضي اللَّه عنهم: /١٩٨

باسم الإلـهِ وبـه بَديْنـا ولـو عَبَـدْنا غيـرَه شَـقِينا
فحَبَّـذا ربَّـاً وحـبَّ دِينـا[2]

---

(١) ينسب إلى راجزٍ حارثي، قمراء: مقمرة، الساج: الهادئ، ملاء: نسيج. النسَّاج: صانع النسيج. والشاهد فيه اعتبار (حبذا) اسماً عند بعضهم، بدليل قبوله النداء في قوله: (يا حبَّذا). الكامل/١٦١، الخصائص ١١٥/٢، شرح ابن يعيش ١٣٩/٧...

(٢) قائله عبد اللَّه بن رواحة الأنصاري. والشاهد فيـه حذف مخصـوص المدحِ فـي (حبـذا) بعد تمييز في قوله: (حبذا ربَّاً). شرح التسهيل ٢٨/٣، الهمع ٨٨/٢، شرح الأشموني ٤٢/٣...

وقد يُستغنى عنه دون تمييز، كقول الآخر:

ألا حَبَّـذا لولا الحيـاءُ وربُّمـا　　　منحْتُ الهوى ما ليس بالمُتقارِبِ(١)

فإن كان مع المخصوص نكرة جامدةٌ نصبَتْ علـى التمييز، نحـو (حبـذا زيـدٌ رجـلاً وحبذا رجلاً زيدٌ). وإن كانت مشتقةً نصبَتْ على الحـال، كقولـك: (حبـذا زيـدٌ قائمـاً وحبذا قائماً زيدٌ).

وقد يجيء فاعل (حبَّ) غير (ذا) مرفوعـاً، ومجـروراً بالبـاء، فـالأول كقولـك: (حبَّ زيدٌ رجلاً)، ويجوز دخول (مِن) عليها، كقوله:

يا حَبَّـذا جبـلُ الريَّانِ من جبـلِ(٢)

والثاني: كقولِ الشاعر:

فقُلْتُ اقتـلوها عنكم بمزاجِها　　　وحُـبَّ بهـا مقتولةً حين تُقْتَلُ(٣)

ويجوز في (حاء) حَبَّ عند التجرُّد من (ذا) الفتحُ علـى الأصـلِ، والضمُّ علـى نقل حركة باء (حَبُبَ) إلى الحاء، وإدغام الباء في الباء، وقد تقدَّم في باب (نِعْـم) أن هذا التحويل مطَّرِدٌ في كل فعل مقصوداً به المدح.

---

(١) ينسب لمرار بن هماس ولمرداس بن هماس الطائي، والشاهد فيـه جـواز حـذف المخصـوص بالمدح دون وجود (التمييز)، وذلك قولـه (ألا حبَّذا)، والتقديـر (ألا حبـذا ذكرُهـا لـولا الحيـاءُ..). ويروى (من ليس بالمتقارب). والمعنى لولا أنني استحيي لذكرتها، وربما منح المـرء حبـه مـن لا يطمعُ في قربه. وقبله:

هويتك حتى كاد يقتلني الهوى　　　وزرتك حتى لامني كل صاحبِ

شرح التسهيل ٢٨/٣، شرح شواهد المغني/٨٩٨، العيني ٢٤/٤...

(٢) سـبق تخريجـه ص ٧٣٢ . والشـاهد فيـه هنـا جـر التميـيز بعـد (حبـذا) بمـن، فـي قولـه (حبذا...من جبلِ).

(٣) قائله الأخطل التغلبي. والشاهد فيـه جـواز جـر فـاعل (حُـبَّ) ببـاء زائـدة، تشـبيهاً لـه (بـأفْعِل التعجب). وذلك قوله: (حـبَّ بهـا...). شـرح ابـن يعيـش ١٢٩/٧، شـرح التسـهيل ٢٣/٣، ديـوان الأخطل/٤ .

الأسماء العاملة عملَ الحروف

قال رحمه اللّه: "والضرب الثاني من الأسماء العوامل، هو(١) ما يعمل عملَ الحروف. وهي تعمل الجرَّ والجزمَ. فالجرُّ في الإضافة. والإضافة على ضربين: أحدهما أن تكون بمعنى اللام، نحو (دار زيدٍ) تريد: داراً لزيدٍ. وإضافة بمعنى (مِن) نحو قولك (خاتمُ فضَّةٍ) تريد: خاتماً من فضَّةٍ.

الشرح:

إنما كان الاسم الجار بالإضافة عاملاً عملَ الحروف، لأن كلَّ إضافة بمعنى حرف، إمَّا (اللام) وإمَّا (مِن)، وزاد بعض العلماء معنى (في) على ما ستقف عليه مبيَّناً إن شاء اللّه عز وجل.

والكلام على الإضافة في مسائل:

المسألة الأولى: في حقيقتها. الإضافة في اللغة الإسنادُ، قال (امرؤ القيس):

فلما دَخَلْناه أضَفْنا ظهورَنا ... إلى كلِّ حاريٍّ جديدٍ مُشَطَّبِ(٢)

أي أسندناها، وحاريّ أي رجل منسوب إلى الحَيْرَة على غير قياس، والقياس (حَيْري)، ومشطَّب: فيه خطوط. وفي اصطلاح النحويين تجريد الاسم الصالح للإضافة مما فيه من تنوين ظاهر أو مقدر، أو نون تثنية أو جمع، نحو: (أعجبني خلقُ زيدٍ ومكارمُه وغلاماه وبنوه) فحُذف من (خلق) تنوينه الظاهر، ومن (مكارم) تنوينه المقدر، ومن (غلاماه) نون التثنية، ومن (بنوه) نون الجمع.

فالمضاف عاملٌ في المضاف إليه الجرَّ، فهو عاملٌ عملَ حرف الجر. وقد تحذف من // المضاف تاء التأنيث، كقوله تعالى: ﴿ولو أَرادُوا الخُروجَ لأَعدُّوا ١٩٨/ب

---

(١) في الأصل "وهو ما يعمل..."

(٢) ديوان امرئ القيس/٥٣، شذور الذهب/٣٢٥، التصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٢٣ .

لَهُ عُدَّهُ﴾(١) في قراءة بعض القراء، وجعل (الفراء) من ذلك قوله تعالى: ﴿وهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهم سيُغْلَبُون﴾(٢)، ومنه قولُ الشاعر:

وناره قُبَيْلَ الصُّبحِ بادَرْتُ قدحَها حَيَا النار قد أَوْقَدْتُها للمسافرِ(٣)

أراد: حياة النار، وقول الآخر:

إن الخليط أجدُّوا البين وانْجَرَدُوا وأَخْلَفُوك عِدَ الأمرِ الذي وَعَدُوا(٤)

وإنما وجب حذفُ التنوين والنون،لأن كلاًّ منهما يدل على انتهاء الاسمِ،والإضافةُ تدل على احتياج الأول إلى الثاني،وصيرورتهما كالاسمِ الواحد، فلم يجتمعا، ولأن التنوين في الأصل يدلُّ على التنكير، والإضافةُ تعرِّف وتخصِّص وتخفِّف، فيتنافى اجتماعهما. واللَّه أعلم.

المسألة الثانية: في أقسام الإضافة وفائدتها.

أما أقسامها فثلاثةٌ:

أحدها: أن تكون بمعنى (مِن)، وهي كل ما كان الأول فيها بعضَ الثاني، وله اسمُه، نحو: خاتَمُ فضَّةٍ وسِوارُ ذهبٍ وثوبُ خَزٍّ، وعشرة دنانيرَ، وما أشبه ذلك، تقول: الخاتمُ فضَّةٌ والسوارُ ذهبٌ والثوبُ خزٌّ، والعشرةُ دنانيرُ، وتقول: الخاتمُ بعضُ الفضَّة، والسوارُ بعضُ الذهبِ والثوبُ بعضُ الخزِّ، والعشرةُ بعض الدنانير. فيومُ الخميسِ يقال فيه اليومُ الخميسُ، لكنه ليس بعضاً، و(يدُ زيدٍ) الأول

---

(١) التوبة/٤٦. ﴿ولو أرادوا الخروج لأعدُّوا له عدَّةً...﴾ وحذف التاء من (عُدَّة) هي قراءة محمد ابن عبد الملك. الكشاف ٢/١٩٣ وقرأ عاصم وأبان وزر بن حبيش (عِدَّهُ)

(٢) الروم/٣

(٣) قائله كعب بن زهير. والشاهد فيه حذف تاء التأنيث من المضاف في قوله (حيا النار). ديوان كعب/١٨٥، شرح التسهيل ٣/٢٢٥، شرح الكافية الشافية ٢/٩٠١.

(٤) قائله أبو أمية الفضل بن عباس بن عتبة بن أبي لهب، والشاهد فيه حذف تاء التأنيث من المضاف في قوله: (عِدَ الأمر) والأصل (عِدة الأمر). الخصائص ٣/١٧١، العيني ٤/٥٧٣، شرح التسهيل ٣/٢٢٤ ...

فيه بعضُ الثاني، لكنه لا يطلق عليه اسمُه، فليستا بمعنى (من). والله أعلم.

القسم الثاني: أن تكون بمعنى (في)، وذلك إذا كان المضاف إليه ظرفاً للمضاف، نحو قوله تعالى: ﴿**لِلَّذين يُؤْلُون من نِسائِهِم تربُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ**﴾(١) وقولِه تعالى. ﴿**فَصِيامُ ثَلاثَة أَيَّامٍ**﴾(٢) و﴿**يا صاحبَي السِّجْنِ**﴾(٣) و﴿**بل مَكْرُ اللَّيْلِ والنَّهار**﴾(٤) وقول النبي صلَّى اللَّه عليه وسلَّم: (**رباطُ يومٍ في سبيل اللَّهِ خيرٌ من صيامِ شهرٍ وقيامِهِ**)(٥)، ومنه قولهم: (شهيدُ الدارِ وقتيلُ كربلاء)، ونظائر ذلك كثيرةٌ. وممَّا جاء نظماً ما أنشده (أبو زيد) وهو:

ومِنَ الناس مَن يعيشُ شقيًّا	**نائمَ الليلِ غافلَ اليَقَظة**
فإذا كان ذا حياء ودينٍ	**راقبَ اللَّه واتقى الحَفَظة**(٦)

وقولِ الآخر وهو (حسَّان) رضي اللَّه عنه:

نسائل عن قَرْمٍ هَجانٍ سَمَيْدَعٍ	**لدى البأسِ مِغْوارِ الصَّباحِ جَسورِ**(٧)

السَّمَيْدَع،بفتح السين:السيد الموطَّأ الأكناف،والمغوار، بكسر الميم: المقاتل،والجسور: المقدام. //وشواهدُه كثيرةٌ نثراً ونظماً. وقد أغفل الإضافة بمعنى(في) أكثرُ النحويِّين ١٩٩/أ ولم يذكرها إلا بعض المتأخرين(٨)، وعدمُ القولِ بها تكلُّفٌ لصرفِ جميع ما ورد

---

(١) البقرة/٢٢٦

(٢) البقرة/١٩٦ ﴿.. فمن لم يجد فصيامُ ثلاثةِ أيامٍ في الحج وسبعةٍ إذا رجعتم..﴾

(٣) يوسف/٣٩ ﴿يا صاحبي السجن أأربابٌ متفرقون خيرٌ أم اللَّه الواحدُ القهارُ﴾

(٤) سبأ/٣٣ ﴿وقال الذين استضعفوا للذين استكبروا بل مكر الليل والنهار إذ تأمروننا أن نكفر باللَّه.....﴾.

(٥) ابن حنبل ٦٢/١، ٦٥، ٦٦، البخاري: كتاب الجهاد/٧٣ وفيه ﴿خير من الدنيا وما عليها﴾.

(٦) لم أقف على قائله ولا من ذكره. والشاهد في البيت الأول مجيء الإضافة بمعنى (في) وذلك قوله :(نائمَ الليلِ غافلَ اليقظة)، أي: نائماً في الليل غافلاً في اليقظة.

(٧) الشاهد في البيت مجيء الإضافة بمعنى (في)، وذلك قوله: (مغْوارِ الصباحِ)، أي (مغوارٌ في الصباح). ديوان حسان بن ثابت/١٨٦، العيني ٣٥٨/٣، شرح التسهيل ٢٢٢/٣.

(٨) لعله يعني به شيخه ابن مالك. ينظر شرح التسهيل ٢٢١/٣ .

من ذلك عن ظاهره.

القسم الثالث: أن تكون بمعنى (اللام)، وهي كل إضافة لم يكن الأولُ فيها بعضَ الثاني، مطلقاً عليه اسمُ الثاني، ولا الثاني ظرفاً للأول، فهي بمعنى اللام (كغلام زيدٍ، وعبدِ اللّه، ويد زيد)، بمعنى اللام، لأن المضافَ وإن كان بعضَ المضاف إليه لا يطلق عليه اسمُه، فلا يقال: اليدُ زيدٌ. والذي عليه سيبويه وأكثرُ المحقِّقين أن الإضافة لا تخلو أن تكون بمعنى (اللام ومن)(١)، وما أوهم معنى (في) فمحمولٌ على أنها فيه بمعنى اللام على المجاز، لأن دعوى كونها بمعنى (في) يستلزم دعوى كثرة الاشتراك، وهو على خلاف الأصل، وكونها فيما أوهم معنى (في) بمعنى اللام مجازٌ، وهو خيرٌ من الاشتراك.

وأما فائدتها فأربع:

إحداها: التعريف، وذلك إذا أضيفت النكرة غير الملازمة للإبهام إلى المعرفة إضافةً محضةً، (كغلام زيدٍ وثوبه، وباب الدارِ).

الثانية: التخصيص، وذلك إضافة النكرة إلى النكرة إضافةً محضةً (كغلامِ رجلٍ، وعبدِ امرأةٍ، وثوب مسلمٍ).

الثالثة: التخفيف، وذلك إذا كان المضاف وصفاً عاملاً فيما أُضيف إليه، عملَ الفعلِ، كإضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها واسم الفاعل إلى مفعوله، نحو: (حسنُ الوجهِ، وضاربُ زيدٍ، ومكرمُ عمرٍو)، فلا فرق في هذا النوعِ بين (حسنٌ الوجهُ وضاربٌ زيداً، ومكرمٌ عمراً بالتنوين) وبين الإضافة إلاَّ خِفةُ اللفظ، ولذلك بقي المضافُ منه إلى معرفةٍ على تنكيره، فدخلَتْ عليه (ربَّ) كقول جرير):

يا رُبَّ غابِطنا لَوْ كان يطلبُكم ... لاقَى مُباعَدَةً منا وحِرمانا(٢)

---

(١) ينظر سيبويه ٢١٧/٤

(٢) قائله جرير. الغابط: الذي يتمنى مثل ما عندك من الخير دون أن يسلب عنك. أي رب إنسان يغبطني بمحبتي لك ويظن أنك تصلينني، ولو حاول أن يكون مكاني لما كان له إلا الإبعاد والحرمان مثلي. والشاهد فيه بقاء الوصف المضاف على تنكيره عند إضافته إلى معموله، =

ونُعت به النكرة كقوله تعالى: ﴿هدياً بالغاً الكعبةَ﴾(١)، ونُصِبَ على الحال كقوله تعالى: ﴿ثانيَ عطفِه﴾(٢)، وكقول (أبي كبير):

فأتَتْ به حوشَ الفؤادِ مبطَّنا سُهُداً إذا مانام ليلُ الهَوْجلِ(٣)

وقد تقدَّم أن الصفة المشبهة لا تجرُّ مُعَرَّفَةً بالألف واللام، خالياً(٤) منهما ومن المضاف إلى المعرَّف بهما، ثم حملوا عليها اسم الفاعل فلم يجرُّوا به معرَّفاً بالألف واللام، خالياً منهما، إلا عند (الفراء)، ولا إلى ضميرٍ، إلا عند (الرماني والمبرد) في أحد قوليه، كقولك: (المكرمُك والمكرمُه والمكرمي)، وفي الضمير حينئذٍ مذهبان: أحدهما أنه مجرورٌ، وهو مذهبهما، والثاني أنه منصوبٌ مطلقاً//وهو مذهب ١٩٩/ب (سيبويه والأخفش)(٥). فإن كان مثنًّى أو مجموعاً جاز ذلك فيه، نحو: الضاربا زيدٍ والمكرمو عمرٍو، قال الشاعر:

إن يَغْنَيا عنِّيَ المُسْتَوْطِنا عَدَنٍ فإنني لست يوماً عنهما بِغَني(٦)

والفرق بين المثنى والمجموع وبين المفرد في هذه الإضافة حصولُ الخفَّة بحذف

=وذلك قوله: (غابطنا). بدليل دخول (ربَّ) عليه وهي لا تباشر إلا النكرات. ديوان جرير/٥٩٥، سيبويه١/٢١٢، العيني ٣/٣٦٤

(١) المائدة/٩٥

(٢) الحج/٩ ﴿ثاني عطفه ليُضل عن سبيل اللّه...﴾.

(٣) قائله أبو كبير الهذلي. حوش الفؤاد: حديد القلب. مبطن: ضامر. سُهُد: لا ينام، الهوجل: الثقيل الكسلان. (نام ليل الهوجل): أي إذا نام الكسلان ليله. والشاهد فيه بقاء الوصف النكرة المضاف إلى معموله، على تنكيره، في قوله (حوش الفؤاد). ديوان الهذليين ٢/٩٢، العيني ٣/٣٦١، شرح شواهد العيني ١/٢٢٧ ....

(٤) خالياً: مفعول به لفعل (لا تجر)، أي الصفة المشبهة المعرفة باللام لا تجر الاسم الخالي من الألف من اللام. ينظر ص ٧٠٨ .

(٥) شرح التسهيل ٣/٨٣

(٦) مجهول القائل. والشاهد إضافة اسم الفاعل المعرف بأل إلى مفعوله، في قوله (المستوطنا عدنٍ). العيني ٣/٣٩٣، الأشموني ٢/٥٧، شرح التسهيل ٣/٨٥ .

نونهما بخلاف المفرد.

فإن كان اسم الفاعل بمعنى الماضي فإضافته محضةٌ معرِّفةٌ كقولك: هو ضاربُ عمرٍو أمسِ. فأمَّا المصدر فإنه يتعرف بالإضافة خلافاً لابن برهان، وكذا (أفعل) التفضيل خلافاً للفارسي.

الرابعة: التوكيد، كقوله تعالى: ﴿**ولا يخافون لَوْمَةَ لائمٍ**﴾(١) فاللومة لا تكون إلا من لائم، فلم يحصل من هذه الإضافة فائدةٌ سوى التوكيد. ولم أرَ غير شيخنا (أبي عبد اللَّه بن مالك) ذكرَها.(٢) واللَّه أعلم.

المسألة الثالثة: لا تجوز إضافة الشيء إلى نفسه مع اتحاد اللفظ، فإن اختلف اللفظان واتحد المسمَّى، كالعقل والحِجْر والقعود والجلوس، فكذلك، لأن مقصود الإضافة ما تقدَّم من التعريف والتخصيص، والشيء لا يعرِّف نفسَه ولا يخصِّصها، وأجاز ذلك الكوفيون لوروده في كلام العرب، فمنه قوله تعالى: ﴿**جَنَّاتٍ وحبَّ الحصيد**﴾(٣) ﴿**ونحن أقربُ إليه من حَبْلِ الوَريد**﴾(٤) ﴿**ولَدَارُ الآخرةِ خيرٌ**﴾،(٥) ﴿**وما كُنْتَ بجانبِ الغربيِّ**﴾(٦) ﴿**وأنَّ هذا لَهُوَ حقُّ اليَقينِ**﴾،(٧) ومنه قولهم: (صلاةُ الأولى ومسجدُ الجامعِ)، والمضافُ في هذا كله المضاف إليه. والصحيح الأول لما ذُكر، وما ذكروه متأوَّلٌ على غير ما ادَّعوه، والتقدير في الأول: وحبَّ الزرع الحصيد أي المحصود، لأن الزرعَ هو الذي يحصد لا الحبَّ، وفي الثاني: الوريد بمعنى الوارد وهو ما يجرى في العِرْق لا نفسُ العِرق، وفي الثالث: دار الساعة الآخرة، وفي الرابع: جانب المكان الغربي، وفي الخامس: حقُّ الأمر اليقين، وفي السادس: مسجد الزمان أو المكان

---

(١) المائدة/٥٤

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٢٦

(٣) ق/٩ (٤) ق/١٦ (٥) يوسف/١٠٩

(٦) القصص/٤٤ ﴿....إذ قضينا إلى موسى الأمرَ...﴾.

(٧) الواقعة/٩٥

الجامع. فإن قلت: قولهم: (نفسُ الشيءِ، وكلُّ القومِ) أمِن هذا القبيل هو؟ فالجواب أنهما ليسا منه، لأن (نفساً وكلاًّ) قبْل الإضافة صالحان لأشياء مختلفة الحقائق، والذي يضاف إليه أحدهما دلَّل على معيَّن، فإذا طرأت الإضافة اتحدا معنىً، وبقي الشعورُ بما كانا عليه قبل أن يضافا، مسوِّغاً لجعلهما مضافاً ومضافاً إليه في اللفظ وإن كانا لمعنىً واحدٍ.

المسألة الرابعة(١)**: من الأسماء ما لا يقبل الإضافة أصلاً**، كالمضمرات والإشارات والموصولات غير (أي)،// والأعلامِ كلها باقيةً على علميَّتها، والمعرَّفِ بالألف واللام غير ما ذكر(٢). ومنها مالا يستعمل إلا مضافاً لفظاً ومعنى، فمن ذلك (قُصارى الشيءِ وحُماداه) بضم أولهما، أي غايته، ومنها (لَدَى وعِنْد) ومعناهما الحضور والقرب و(عِنْدَ) مثلث الفاء، ومنها (بَيْد) بمعنى (غير)، ومعها (سوى) وقد تقدم الكلام عليها، ومنها (ذو) بمعنى صاحب وفروعها الآتي ذكرها. ومما لازم الإضافة ما لا يُضاف إلا إلى المضمر، (كوَحْدَه ولبَّيْكَ) و(دواليْك) بمعنى إدالة بعد إدالة، والإدالة الغَلَبة، و(حَنَانَيْك) تثنية حَنان، وهو العطف، و(هذَاذَيْك) بمعنى الإسراع.

٢٠٠/أ

ومنها ما يُقطع عن الإضافة لفظاً وهو مضافٌ معنىً، فمن ذلك (كل)، كقوله تعالى: ﴿وكُلٌّ أَتَوْهُ داخِرِين﴾(٣)، ولذلك لم تدخله الألف واللام إلا في كلام المتأخرين، وأجاز (الأخفش) قطعه عن الإضافة وانتصابه على الحال، ووافقه (أبو علي) في (الحلبيات)(٤). ومنها (بعض) لا يُقْطع عن الإضافة معنىً، ولذلك لا تدخله الألف واللامُ. ومنها (مَعَ) وهو اسمٌ موضوعٌ لاجتماعٍ، مُعْرَبٌ ملازمُ الإضافة

---

(١) في الأصل: (المسألة الخامسة)، وكذا في نسخة (أ). كما صوب ترقيم بقية المسائل.

(٢) أي: المشتقات أو الصفات المضافة إلى معمولاتها. نحو (الحسنُ الوجهِ). ينظر ص ٧٠٨ .

(٣) النمل/٨٧

(٤) الحلبيات: هو كتاب (المسائل الحلبيات) لأبي علي الفارسي. مطبوع ومحقق.

والظرفية، وقد يفرد وتردُّ لامه(١) وينصب على الحال، كقول الشاعر:

بكَتْ عيني اليُسْرى فلما زَجَرْتها عن الجهلِ بعد الحلم أَسْبَلَتا مَعَا(٢)

وحكى سيبويه جرَّها بمن(٣). وقد تبنى على السكون فتصير بوزن (هل)، فإذا لقيها ساكنٌ جاز تحريكها بالكسر والفتح، وذكر بعض المتأخرين أنه اسمٌ إذا حُرِّك، وحرفٌ إذا سُكِّن، وهذا تحكُّمٌ لا دليل عليه.

ومنها ما لا يضاف إلى المضمر إلا شذوذاً وهو (ذو) بمعنى صاحب وفروعُه.

ومنها مالازم الإضافة إلى الجمل وهو (إذْ) لما مضى من الزمان غالباً، و(إذا) لما يستقبل غالباً، و(حيث). (فإذ) تضاف إلى الجملتين الاسمية والفعلية، وعند حذف ما تضاف إليه يلزم تنوينُها وكسرُ ذالها، وتنوينُها للعوضِ من المضاف إليه، ولذلك يستغنى عنه، ولمَّا كانت ملازمة للافتقار إلى الجملة كانت مبنيَّةً دائماً، وذهب (الأخفش) إلى أن كسرةَ ذالها كسرةُ إعراب، لأنها بُنيَتْ لافتقارها إلى الجملة،فحيثُ استغنت عنها رجعت إلى أصلها من الإعراب، فجرّت بالإضافة،وليس ذلك بصحيح لمجيئها مبنيَّة على الكسر في قوله: "**وأنتَ إذٍ صحيحُ**(٤)" ولا إضافة.

وأما (إذا) فلا تضاف عند الأكثرين إلا إلى الجملة الفعلية، وإذا وقع بعدها الاسمُ كان معمولاً لفعلٍ مقدَّر، كقوله تعالى: ﴿**إذا السماءُ//انشقَّتْ**﴾(٥) ﴿**وإذا الأرضُ مُدَّتْ**﴾(٦) ونحوهما، التقدير عندهم: إذا انشقَّت السماءُ انشقَّتْ، وإذا مُدَّت الأرض مُدَّت. وذهب (الأخفش) إلى جواز إضافتها إلى الجملة الاسميَّة، فيكون

٢٠٠/ب

---

(١) يفرد: يجرد من الإضافة،وترد لامه:ترد إليه ألف فيصبح مثل (فتى).شرح التسهيل ٢٣٩/٢ .

(٢) قائله الصمة القشيري. والشاهد فيه نصب (معا) على الحال، في قوله (أسبلتا معا)، وأن الألف فيه أصلية. الأغاني ١٢٧/٥، والحماسة/١٢١٥...

(٣) سيبويه ٤٢٠/١، (ومثل بقوله: ذهَبَ مِن مَعِه).

(٤) جزء من بيت سبق تخريجه في ص ٢٣ وتمامه:

نهيتك عن طلابك أم عمرٍو بعـاقبةٍ وأنت إذٍ صحيحُ

(٥) الانشقاق/١ (٦) الانشقاق/٣

المرفوع بعدها مبتدأ والجملة بعده خبره.

وأمّا (حيث) فحملت على (إذْ وإذا)، فأضيفت إلى الجملتين، وشذ إفرادُ ما تضاف إليه في قول الراجز:

أما ترى حيثُ سـهيلٍ طـالعـا(١)

وقولِ الشاعر:

ونَطْعَنُهم تحت الحُبا بعد ضَرْبهم ... ببيضِ المواضي حيث ليِّ العمائمِ(٢)

وحكى (الكسائي) رحمه اللّه عن (فقعَس)(٣) أنهم يعربونها فيجرُّونها بالكسرة إذا دخل عليها حرف جرٍّ، وينصبونها بالفتحة عند عدمه.

المسألة الخامسة: كثر حذف المضاف عند العلم به، وقيام المضاف إليه مقامه في الإعراب، كقوله تعالى: ﴿وأُشْرِبُوا في قُلُوبِهم العِجْلَ﴾(٤) أي حبَّه، ﴿واسْألِ القَرْيَةَ﴾(٥) أي أهلها، وقولِ الشاعر:

أخبـرْتُ أن النـارَ بعدك أوقدَتْ ... واسـتبَّ بعدك يا كليبُ المجلسُ(٦)

أي: أهل المجلس. وقولِ الآخر:

---

(١) لم يسم قائله. وتمامه:

أما ترى حيثُ سهيلٍ طالعاً ... نجماً يضيءُ كالشهاب لامعا

والشاهد فيه إضافة (حيث) إلى الاسم المفرد في قوله (حيث سهيلٍ)، شذوذاً. والأصل إضافته إلى الجملة. ابن يعيش ٤/٩٠، الخزانة ٣/١٥٥، المغني ١/١٣٣.

(٢) ينسب لعَمَلَّس بن عقيل. الحِبا: ج حبوة، أراد به: أوساطهم. حيث ليّ العمائم. أي: الرؤوس. والمعنى أنهم يطعنون أوساطهم بالرماح بعد ضرب رؤوسهم بالسيوف. والشاهد فيه إضافة (حيث) إلى المفرد في قوله (حيثُ ليِّ العمائِم) شذوذاً، والأصل إضافته إلى الجملة.

شرح ابن يعيش ٢/٣٧، خزانة الأدب ٣/١٥٢، شرح شواهد المغني/٣٨٩...

(٣) فَقْعس: قبيلة. أي إعرابها لغة فقعسية. ينظر شرح التسهيل ٢/٢٢٩ .

(٤) البقرة/٩٣ (٥) يوسف/٨٢

(٦) قائله مهلهل بن ربيعة. والشاهد فيه حذف المضاف وبقاء المضاف إليه في قوله (استب بعدك المجلسُ). نوادر أبي زيد/٢٩، أمالي ابن الشجري ١/٥٢، مجالس ثعلب/٤٦ ...

فدَقَّتْ وجلَّتْ واسبكَرَّتْ وأُكْمِلَت   فلوجُنَّ إنسانٌ من الحسن جُنَّتِ(١)

أي فدَقَّ خصرها وجَلَّتْ عجيزتَها واسْبَكَرَّ قوامُها، وأُكملَتْ محاسنها، فحذف أربعة أسماء مضافةٍ وأقام مقامها أربعة ضمائر كانت مجرورة، فرُفِعَتْ واستترَتْ. وقد يُقدَّر ثبوت المضاف فيبقى المضاف إليه مجروراً، بشرط كون المحذوف معطوفاً على مثله دون فصل بين العاطف والمجرور، كقول (أبي دؤاد):

أكلَّ امرئٍ تحسبين امرَءاً   ونارٍ توقَّدُ بالليلِ نارا(٢)

أي وكلَّ نار، وسهَّل ذلك عطفُه على مثله واتصالُ العاطف بالمضاف إليه. وأجاز (سيبويه) رحمه اللَّه الفصل (بلا) كقول (بِشْر القشيري):

ولم أرَ مثلَ الخيرِ يتركه الفتى   ولا الشرِّ يأتيه امرؤٌ وهو طائعُ(٣)

فلو انفصل العاطف بغير (لا)، أو عُدم العطف حُكم بندوره. فمن بقاء الجرِّ مع الاتصال قراءة (ابن جمَّاز): ﴿**تُرِيدُون عَرَضَ الدُّنيا واللَّهُ يريدُ الآخرةِ**﴾(٤) بجرِّ الآخرة، ومن بقاء الجرِّ مع عدم العطف ما حكى (أبو علي) رحمه اللّه في (الإيضاح) من قولهم:(رأيت التيميَّ تيمِ فلانٍ)(٥) بالجرِّ، أي صاحبَ تيم أو أحدَ تيمٍ.

---

(١) قائله الشنفرى الأزدي عمرو بن عامر. اسبكرت: اعتدلت قامتها. والشاهد فيه حذف المضاف إليه. وإقامة الضمير مقامه في الأفعال (فدقت وجلَّت...)، على ما ذهب إليه الشارح. البيان والتبيين ١٤٥/٣، شرح التسهيل ٢٦٧/٣.

(٢) نسب أيضاً لعدي بن زيد العبادي. والشاهد فيه حذف المضاف وبقاء المضاف إلي مجروراً على تقدير ثبوت المضاف. وذلك قوله (ونارٍ تَوقد بالليل)، أي: وكلَّ نارٍ توقد بالليل. سيبويه ٦٦/١، الإنصاف ٧٤٣، ديوان أبي دؤاد الإيادي/٣٥٣...

(٣) قائله (بشر القشيري) كما نسبه الشارح. على أن معظم المراجع لم تنسبه لشاعر معيَّن. ولعل هذه النسبة مما تفرد به البعلي. والشاهد فيه: حذف المضاف، وبقاء المضاف إليه مجروراً على تقدير ثبوت المضاف، وذلك قوله: (ولا الشرِّ) أي: (ولا مثلَ الشرِّ). شرح التسهيل ٢٧٠/٣، الهمع ٥٢/٢، شرح الأشموني ٢٧٣/٢...

(٤) الأنفال/٦٧ والقراءة في البحر المحيط ٥١٨/٤. ومعجم القراءات ٢٦٤/٢. وابن جماز هو سليمان بن جمَّاز المدِني.

(٥) شرح التسهيل ٢٧١/٣ .

وقد يحذف المضاف إليه فيبقى المضاف على ما كان عليه من حذف التنوين والنون، بشرط عطف مضافٍ إلى مثل المحذوف//كقول بعضهم: (قطع اللّهُ يدَ ورجلَ مَنْ قالها)(١)، ومنه قول الشاعر: ٢٠١/أ

يا مَنْ رأى عارضاً أكفكِفُه   بين ذراعَيْ وجبهةِ الأسدِ(٢)

(فسيبويه) يذهب فيه إلى جرِّ الآخر بما قبل العاطف، ويجعل المعطوف مفصولاً به بين المضاف والمضاف إليه،و(المبرِّد) يجعل الأول مضافاً إلى محذوفٍ،والمعطوفَ مضافاً إلى الموجود، كأنه قال: بين ذراعي الأسد وجبهة الأسد:

المسألة السادسة: يجوز أن يعطى المضاف حكم المضاف إليه في التذكير والتأنيث بشرط صلاحيته للحذف والاستغناء عنه بالمضاف إليه، فمن الأول قولُه تعالى على أحد الأقوال: ﴿**إنَّ رحمةَ اللَّهِ قريبٌ من المُحْسِنين**﴾(٣) كأنَّه قال: إنَّ اللّهَ قريبٌ. وقولُ الشاعر:

رؤيةُ الفكرِ ما يؤول له الأمـ   ـرُ معينٌ على اجتناب التواني(٤)

فقال (له) ولم يقل (لها)، فكأنه قال: الفكر الذي يؤول إليه الأمر، وقولُ الآخر:

بهجةُ الحسنِ فاتنٌ فاغْضُضِ الطر   فَ لتُكفَى صيدَ الظباءِ الأسودا(٥)

---

(١) شرح التسهيل ٢٤٨/٣.

(٢) قائله الفرزدق. العارض: السحابُ يعترض الأفق. ذراعا الأسد: كوكبان. جبهة الأسد: أربعة كواكب. يصف سحاباً ممطراً رآه. والشاهد فيه حذف المضاف إليه وبقاء المضاف غير منون كما لو كان المضاف إليه موجوداً. وذلك في قوله: (ذراعي وجبهة الأسد)، أي: ذراعي الأسد... ديوان الفرزدق/٢١٥، سيبويه ١٨٠/١، شرح التسهيل ٢٤٩/٣...

(٣) الأعراف/٥٦

(٤) لم ينسب لقائل معيَّن. آل: رجع وارتد، لازم ومتعد. والشاهد في البيت إعطاء المضاف حكم المضاف إليه في التذكير، وذلك قوله: (يؤول له الأمر). مع أن الضمير يعود على (رؤية) وهي اسم مؤنث. العيني ٣٦٩/٤، الهمع ٤٩/٢، الأشموني ١٨٧/٢، شرح التسهيل ٢٣٨/٣...

(٥) لم ينسب لقائل معيَّن. يطلب غضَّ الطرف عن الحسان كي لاتقع في هواهن. والشاهد فيه إعطاء المضاف المؤنث حكم المضاف إليه المذكر،في قوله(بهجةُ الحسنِ فاتنٌ)، مما جعله يخبر=

فكأنه قال: الحسنُ فاتنٌ. ومن الثاني قولُهم: (ذهبَتْ بعض أصابعه، وجاءت أهلُ اليمامة)، وقولُ الشاعر:

مَشَيْنَ كما اهتزَّتْ رماحٌ تسفَّهَتْ ... أعاليَها مرُّ الرياح النواسمِ(١)

فأنَّث (المرّ) لإضافته إلى الرياح، وقولُ الآخر:

لما أتى خبرُ الزبير تواضعَتْ ... سورُ المدينةِ والجبالُ الخُشَّعُ(٢)

فالسور مذكَّر، واكتسب من المدينة التأنيث، وقولُ الآخر:

أَتْيُ الفواحش عندهم معروفةٌ ... ولديهُم تركُ الجميلِ جميلُ(٣)

المسألة السابعة: في الفصل بين المضاف والمضاف إليه.

اتفقوا على أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه جائزٌ في الشعر، واختلفوا في الفصل بينهما بالمفعول، فمنعه البصريون وأجازه الكوفيون، وهو اختيار شيخنا الإمام المحقِّق (أبي عبد اللَّه محمد بن عبد اللَّه بن مالك) رحمه اللَّه تعالى، لمجيء ذلك نثراً ونظماً، أما النثر فقولُه تعالى: ﴿**وكذلك زُيِّن لكثيرٍ من المشركين قتلُ أولادَهم شُرَكائِهم**﴾(٤) في قراءة (ابن عامر) بنصب الأولاد وجرِّ الشركاء،قال

=عن المؤنث بمذكر. شرح التسهيل ٣/٢٣٨.

(١) قائله ذو الرمة. تسفَّهت: امالت. النواسم: الخفيفة. يصف مشية نساء. والشاهد فيه إعطاء المضاف المذكر حكم المضاف إليه المؤنث في قوله "تسفَّهت أعاليَها مرُّ الرياحِ" إذ أنث الفعل (تسفَّه) مع أن فاعله (مرُّ) وهو مذكر. ديوان ذي الرمة/٨٥، سيبويه ١/٥٢، شرح الأشموني ٢/١٨٧، وشرح التسهيل ٣/٢٣٧ .

(٢) قائله جرير. تواضعت: تضاءلت. خبر الزبير: مقتله. والشاهد فيه إعطاء المضاف المذكر حكم المضاف إليه المؤنث، في قوله: (تواصفت سور المدينة). ولولا ذلك لقال: (تواضع سور المدينة...). ديوان جرير/٢٧٠. سيبويه ١/٥٢، شرح التسهيل ٣/٢٣٧ ...

(٣) ينسب للفرزدق وليس في ديوانه. والشاهد فيه إعطاء المضاف إليه في التذكير والتأنيث في قوله (أَتْيُ الفواحشِ معروفةٌ)، حيث أنث المضاف (أتي)، ولذا أخبر عنه بالمؤنث .شرح الأشموني ٢/٢٤٨ .

(٤) الأنعام/١٣٧. والقراءة في البحر المحيط ٤/٢٢٩ .

(أبو عبيد): "وكان عبد اللَّه بن عامر وأهل الشام يقرؤونها بضم الزاي" وذكرَها، ثم قال: "هي قراءةٌ موافِقةٌ//لمذهب الكوفيِّين"، وقولُه تعالى: ﴿فلا تحسبَنَّ اللَّهَ مُخْلفَ وعدَه رُسُلِه﴾(١) في قراءة بعض قُرَّاء الشواذ، بنصب (وعدَه) وجرِّ (رُسُلِه)، وقولُ النبي صلى اللَّه عليه وسلَّم: (**هل أنتم تاركو لي صاحبي**)(٢). وأمَّا النظم فمنه قولُ (الطرمَّاح):

٢٠١/ب

يَطُفْن بحوزيِّ المراتع لم يُرَع ... بواديه من قرعِ القسيَّ الكنائنِ(٣)

بنصب (القسيَّ) وجر (الكنائن)، وأنشد (الأخفش) قولَ الآخر:

فزجَجْتُه بمِزجَّةٍ ... زجَّ القَلوصَ أبي مَزادة(٤)

وأنشد (الأزهري) وغيرُه في صفة جراد قولَ (أبي جندل الطهوي):

يَفْرِك حبَّ السنبلِ الكُنَافجِ ... بالقاعِ فَرْكَ القُطُنَ المَحالِجِ(٥)

---

(١) إبراهيم/٤٧ والقراءة في البحر المحيط ٤٣٩/٥ .

(٢) البخاري ١٠٥/٦ .

(٣) الحوزي: الثور الذي يرأس القطيع من بقر الوحش، لم يُرَع: لم يَخَف. القسيّ: ج قوس، الكنائن: ج كنانة وهي سلة السهام. يصف ثوراً بالشدة وحماية قطيعه. والشاهد فيه الفصل في المضاف والمضاف إليه بالمفعول به في قوله (من قرعِ القسيَّ الكنائنِ) أي (من قرع الكنائنِ القسيَّ، وهو من إضافة المصدر إلى فاعله. ديوان الطرماح/١٦٩، الإنصاف/٤٢٩، شرح التسهيل ٢٧٧/٣ .

(٤) مجهول القائل. زججته: طعنته بالزُّج وهو رأس الرمح. والمزجة: رمح. زَجّ: مصدر زجَّ. القلوص: ناقة فتية. أي طعنه كما يطعن أبو مزادة القلوص. والشاهد فيه الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به، وذلك في قوله: (زجَّ القلوصَ أبي فرادة). حيث فصل بين المصدر المضاف (زج) وفاعله (أبي مزادة) بمفعوله (القَلوصَ). الإنصاف/٤٢٧، ابن يعيش ١٩/٣، شرح التسهيل ٢٧٨/٣ .

(٥) الكنافج: الممتلئ، المَحالِج: ج محلَج: آلة حلج القطن. والشاهد في البيت جواز الفصل بين المصدر ومعموله بالمفعول به (القطن)، في قوله: (فَرْكَ القطنَ المحالج). العيني ٤٥٧/٣، شرح التسهيل ٢٧٨/٣، لسان العرب: كنفج .

وقولَ الآخر:

وحَلَقِ الماذيِّ والقوانسِ فداسَهم دوسَ الحصادَ الدائسِ(١)

بنصب الحصاد وجرِّ الدائس. الماذيَّة من الدروع البيضاء، والقوانس: جمع قَوْنَس وهو أعلى البَيْضة من الحديد، ومن ذلك قول (الأحوص):

لئن كان النكاح أحلَّ شيءٍ فإن نكاحَها مطرٍ حرامُ(٢)

أنشده (أبو العباس ثعلب) بجر (مطر)، وليس بضرورة، وقولُ الآخر:

تنفي يداها الحصى في كلِّ هاجرةٍ نفيَ الدراهيمَ تَنْقادِ الصياريفِ(٣)

رواه (الكسائي) بنصب الدراهِم وجرِّ (تنقاد)، وقولُ الآخر:

عَتَوْا إذْ أَجَبْنَاهم إلى السِّلْم رأفةً فسُقْنَاهُم سَوْقَ البُغاثَ الأجادلِ

ومن يلغِ أعقابَ الأمور فإنه جديرٌ بهلكٍ آجلٍ أو معاجلِ(٤)

البُغاث، مثلَّث الموحدة: طائر يُصاد ولا يَصيد، وقولُ الآخر:

---

(١) قائله عمرو بن كلثوم . والشاهد في البيت جواز الفصل بين المصدر المضاف ومعموله المضاف إليه بالمفعول به (الحصاد)، وذلك قوله (دوسَ الحصادَ الدائسِ). العيني ٤٦١/٣، الأشموني ٢٠٨/٢، شرح التسهيل ٢٧٨/٣ .

(٢) قائله الأحوص محمد بن عبد اللّه الأنصاري. ويروى: (فإن يكن النكاح...) والشاهد في البيت على هذه الرواية جواز الفصل بين المصدر المضاف (نكاح) ومعموله المضاف إليه (مطرٍ) بالمفعول به (الضمير: ها). في قوله (نكاحها مطرٍ)، أي (نكاح مطرٍ إياها). العيني ٤٦٦/٣، شرح التسهيل ٢٧٨/٣، شعر الأحوص/١٨٣...

(٣) قائله الفرزدق. الهاجرة: وقوت الظهيرة. تنقاد: نقد. الصياريف: ج صيرف: من ينقد الدراهم ويصرفها بما تستحق. والبيت في وصف ناقة. والشاهد في البيت جواز الفصل بين المصدر المضاف ومعموله المضاف إليه الفاعل (تنقاد) بالمفعول به (الدراهيمَ). في قوله: (نفي الدراهيمَ تنقادِ الصياريف) أي (كنَفْيِ نقدِ الصيارفِ الدراهيمَ الزائفة.) ديوان الفرزدق/٥٧٠، سيبويه ٢٨/١، ابن يعيش ١٠٦/٦...

(٤) قائله مجهول. الأجادل: ج أجدل وهو الصقر. والشاهد في البيت جواز الفصل بين المصدر المضاف (سوق) ومعموله المضاف إليه الفاعل (الأجادل)، بالمفعول به (البغاث). أي: (سوق الأجادلِ البغاثَ). العيني ٤٦٥/٤، شرح ابن يعيش ١٤/٣، شرح التسهيل ٢٧٨/٣....

مازالَ يُوقِنِ من يَؤُمُّـك بالغنـى وسـواك مانعُ فَضْلَه المحتاجِ(١)

وإذا كان الفاصل متعلقاً بالمضاف فاعلاً سَهُل الفصلُ به من قِبَلِ أنه غير أجنبيٍّ، وصعُب من قِبَلِ أنه لا يُنوى تأخيره، فلذلك اختص جوازه بالضرورة كقول الراجز:

ما إنْ وَجَدْنا للهـوى من طِبٍّ ولا عَدِمْنـا قهـرَ وجـدٌ صبٍّ(٢)

فاضطر ففصل بالفاعل. وإن كان الفاصل أجنبيَّاً صَعُب الفصلُ به فاعلاً كان - كقول الشاعر:

أَنْجَـبَ أيـامَ والـداهُ بـه إذ نَجَـلاه فَنِعْـم ما نَجَـلا(٣)

٢٠٢/أ

- أو غير فاعل كقول الآخر://

كمـا خُـطَّ الكتـابُ بكفٍّ يوماً يهـوديٍّ يقـاربُ أو يُزيـلُ(٤)

ففصل بالظرف. وقولِ الآخ:

لمـا رأتْ سـاتيدَما استعبَرتْ للَّـهِ درُّ اليـومَ مَنْ لامَـها(٥)

أي لله درُّ من لامها اليوم، ساتيدما: جبلٌ قُتل أخو المستعبرة عليه، وقولِ الآخر:

---

(١) قائله مجهول. يؤمّك: يقصدك. والشاهد في البيت جواز الفصل بين اسم الفاعل المضاف (مانع) وبين معموله المفعول الأول المضاف إليه (المحتاج) بالمفعول به الأول (فضله). أي (مانعُ المحتاج فضلَه). ولم أعثر على هذا الشاهد فيما بين يدي من مراجع الشواهد.

(٢) قائله مجهول. والشاهد فيه جواز الفصل للضرورة بين المضاف المصدر (قهر) والمضاف إليه معموله (صبّ) بفاعله (وجد). أي (قهرَ صبٍّ وجدُه). العيني ٤٨٣/٣، الأشموني ٢٧٩/٢، شرح التسهيل ٢٧٤/٣....

(٣) قائله الأعشى. والشاهد في البيت الفصل بين المضاف والمضاف إليه (أيامَ إذْ) بالفاعل (والداه) ولا علاقة للمضاف (أيام) بهذا الفاصل. العيني ٣٧٧/٤، الأشموني ٢٠٨/٢، ديوان الأعشى/٢٣٥ وروايته فيه (أنجب أيامَ والديه....). والمعنى: (أنجب والداه به أيامَ إذْ نجلاهُ).

(٤) قائله أبو حية النميري. والشاهد فيه الفصل بين المضاف والمضاف إليه (بكفٍّ يهوديٍّ) بالظرف (يوماً). سيبويه ١٧٩/١، الإنصاف/٤٣٢، العيني ٤٧٠/٣....

(٥) قائله عمرو بن قميئة. والشاهد في البيت الفصل بين المضاف والمضاف إليه (درُّ من لامها) بالظرف (اليومَ) سيبويه ١٧٨/١، ١٩٤، الإنصاف ٤٣٢، ديوان عمرو بن قميئة/٦٢...

كـــأنَّ بِرذَونَ أبا عصــــامِ زيــدٍ حمـــارٌ دُقَّ باللِّجـــام(١)

وقولِ (الفرزدق):

أذا ما أبا حفـصٍ أَتَتْــك رَأَيْتَهـا على شعراءِ الناسِ يعلو قصيدُها(٢)

ففُصل بالنداء في البيتين، والتقدير في البيت الأول: كأنَّ برذونَ زيـدٍ يـا أبـا عصـام حمارٌ، وفي الثاني: إذا أتتك يا أبا حفص رأيتَها، وقولِ الآخر:

نجـوْتَ وقـد بلَّ المراديُّ سيفَه من ابن أبي شـيخِ الأباطِح طالبِ(٣)

أراد: من ابن أبي طالب شيخ الأبـاطح/ ففَصـل بنعـت المضـاف. وقـولِ (سـويد بـن الصامت) يصف نخلاً:

لهـــا خـــائلٌ أوعــى يُوَيِّهُ كلما تنـــاول كفَّـــاهُ البِسَارَ الجوانحِ(٤)

ففصل بالجملة، أراد: لها خـائل أوعـى الجوانـح، الخـائل: القيِّم، وأوعـى الجوانـح: مجبورها بعد كسر، ويؤيِّهُ: يقول يا أيُّها، والبسار: جمع بُسرة كبُرْمة وبِرام، وسـمع (أبو عبيدة): (إن الشاة لَتجترُّ صوتَ واللَّهِ ربِّها)، وقد رُوي قول الشاعر:

همـــا خُطَّـــتا إمَّا إســـارٍ ومِنَّـةٍ وإمَّـــا دمٍ والقتــلُ بالحرِّ أجدرُ(٥)

---

(١) قائله مجهول. البرذون: حصان غير أصيل. والشاهد فيه الفصل بين المضاف والمضاف إليه (بـرذون زيـدٍ) بالمنــادى (أبــا عصــام). العينــي ٤٨٠/٣، الأشـموني ٢٠٨/٢، شـرح التسـهيل ٢٧٥/٣...

(٢) الشاهد في البيت الفصل بين المضاف الظرف (إذا) والمضـاف إليـه (جملـة أتتـك)، بالمنـادى (أبا حفصٍ). ديوان الفرزدق ١٩٩/١. شرح التسهيل ٢٧٥/٣ .

(٣) ينسب البيت لمعاوية بن أبي سفيان. كما ينسب لغيره. والمرادي: عبد الرحمن بن ملجم قـاتل علي بن أبي طالب رضي اللّه عنه. والشاهد في البيت الفصلُ بين المضاف (أبي) والمضاف إليـه (طالب) بصفة المضــاف (شيخ الأبـاطح). العينـي ٤٧٨/٣، الأشموني ٢٧٨/٢، شـرح التسـهيل ٢٧٥/٣...

(٤) الشاهد في البيت الفصل بين المضاف (أوعى) والمضاف إليه (الجوانح) بنعت المضاف وهو جملة (يؤيِّه...). شرح التسهيل لابن مالك ٢٧٦/٣ وتحقيق البيت هناك غير سليم.

(٥) قائله تأبط شراً. الخصائص ٤٠٥/٢، خزانة الأدب ٣٥٦/٣، العيني ٤٨٦/٣...

بجرٍّ (إسار ومنة)، أي هما خطتا إسارٍ ومنَّةٍ، ففصل (بإمَّا)، ويُروى بالرفع فيكون حذف النون للضرورة، والأصل هما خطتان إسارٌ ومنَّةٌ.

المسألة الثامنة: في المضاف إلى ياء المتكلم. يكسر آخر المضاف إلى ياء المتكلم إن كان حرفاً صحيحاً أو همزة أو ياءً أو واواً ساكناً ما قبلهما نحو: (غلامِي وردائِي ونبِيَّ ومَرْجُوِي وظبْيِي ودلْوِي). وإن كان ألفاً سَلِمَتْ نحو: (هُدايَ، وهذه عصايَ، وقال ابنايَ) وتتحرك الياء بعدها. وإن كان منقوصاً أو مثنى أو مجموعاً جمع سلامة مجرورَيْن أو منصوبين أُدغمت ياؤه في ياء المتكلم، كقولك: رأيت قاضيَّ وابنَيَّ ومسلميَّ، ومررت بابنَيَّ ومُسلِمِيَّ، والياء محركةٌ بالفتحة، وقد تكسر، حكاها (أبو عمرو بن العلاء والفراء وقطرب)(١)، وبها قراءة حمزة: ﴿ما أنا بِمُصْرِخِكُم وما أنتم بمُصْرِخيِّ﴾(٢)، وقول الراجز:

قلتُ لها هل لك يا تا فيِّ ... قالت لنا ما أنت بالمرضِيِّ(٣)

تا: اسم إشارة، أي يا هذه.

وإن//كان آخرُه واواً قبلها ضمَّة أُبدلت الضمة كسرة وقُلبَت الواو ياء كقولك في ٢٠٢/ب (هؤلاء مسلمون): هؤلاءِ مُسلِميّ. و(هذيل) يقلبون ألف المقصور ياء(٤) فيقولون: (يا مولَيَّ اغفر لي خطايَ)، كقولِ (أبي ذؤيب الهذلي):

سبقوا هَوِيَّ وأعْنَقوا لِهواهُمُ ... فتخرَّموا ولكلِّ جنبٍ مصرعُ(٥)

وقال الآخر:

---

(١) شرح التسهيل ٢٨٤/٣ .

(٢) إبراهيم/٢٢ والقراءة في المحتسب ٤٩/٢ .

(٣) ينسب للأغلب العجلي. والشاهد فيه كسر ياء المتكلم المدغمة بياء قبلها، والأصل فيها الفتح. خزانة الأدب ٢٥٧/٢، حاشية يسن على الأزهري ٦٠/٢ . شرح التسهيل ٢٨٤/٣.

(٤) شرح التسهيل ٢٨٣/٣ .

(٥) قائله أبو ذؤيب الهذلي. أعنقوا: تتابعوا. تخرَّموا: تَنَقَّصوا. مصرع: مقتل. والشاهد فيه قلب ألف المقصور ياء في لغة هذيل، وذلك قوله: (هَوِيَّ)، وأصله (هَوَايَ). ديوان الهذليين/٢، العيني ٤٩٣/٣، الدرر اللوامع ٦٨/٢ .

يُطـوِّف بي عِكَـبٌّ(١) في مَعَـدٍّ ويضـربُ بالصُّمُلَّـةِ في قَفَيَّـا(٢)

العِكَبُ: الرجل الغليظ، وهو هنا عَلَمٌ، والصُّمُلَّـة بضم الصـاد والميم. والأكثر فـي (أب وأخ) أبي وأخي، بتخفيف اليـاء، قال اللّه تعالى: ﴿**حتـى يـأذَنَ لـي أَبـي**﴾(٣) و﴿**إنَّ أَبي يدعوكَ**﴾(٤) و﴿**اغفـرْ لأَبـي**﴾(٥)، وقـد يقـال: (أبـيٍّ) بتشـديد اليـاء كقول الراجز:

كـان أبيٍّ كـرمـاً وسُـوداً يُلْقي علـى ذي اللِّبَـدِ الجديدا(٦)

إضافة العدد ـ حذف التنوين للإضافة

قال رحمه الّه تعالى: "ومن هذا الضرب إضافة الأعداد إلى تمييزها. والأعدادُ تُميَّز على ثلاثة أوجه، أحدها: أن تضاف إلى جمع نحو ثلاثـة أثـوابٍ، وكذلـك إلـى العشرة. والثاني: أن تضاف إلى مفرد، وذلك في المئة والألف وما يتضاعف منهمـا نحو: مئة درهمٍ وألف درهمٍ،ومئتي درهم وثلاثمئة درهمٍ، وألفَي درهمٍ وثلاثة آلاف درهمٍ. والثالث: {ليس مما نحن فيه}(٧) وهو أن يكون التميـيزمفرداً منصوبـاً، وذلـك من أحَدَ عَشَرَ إلى تسعةٍ وتسعين، نحو: أحدَ عشَرَ درهماً، وعشرين درهماً. ويسـقط في الإضافة التنوينُ ونونُ التثنيةِ والجمعِ، كقولك (غلامُ زيـدٍ وبنـو عمـرٍو ومُسْلمو زيدٍ). فهذا عملُ الجرِّ في الأسماء."

---

(١) في أ: (عُكَيْبٌ) بالتصغير.

(٢) ينسب للمنخل اليشكري. والصُّمُلـة: مؤنـث صُمُـلّ، وهـو الشـديد الخَلْـق مـن النـاس والإبـل والجبال. والشاهد في البيت قلب ألف المقصور ياء في قولهَ (قَفَيَّا)، على لغة هذيل وأصلهـا: (فـي قفايَ). الخصائص ١/١٧٧، المحتسب ١/٧٦، شرح ابن يعيش ١/٧٦...

(٣) يوسف/٨٠ (٤) القصص/٢٥ (٥) الشعراء/٨٦

(٦) لم أقف على قائله. اللِّبد: الخِرَق. يصفه بالكرم وأنه يكسو العريان. والشاهد في البيت تشديد ياء المتكلم بالكسر في قوله (أبيٍّ). الدرر اللوامع ٢/٧٠، تسهيل الفوائد ٣/٢٨٤.

(٧) ما بين المعترضتين ساقط من (أ). وهو مضاف تصحيحاً على الهامش في نسخة الأصل.

الشرح:

قوله: "ومن هذا الضرب" أي مِمَّا المضافُ بعضُ المضاف إليه وله اسمُه، إضافةُ الأعداد إلى تمييزها، فإنك إذا قلت: ثلاثة رجالٍ وثلاثُ نسوةٍ، فالتقدير: ثلاثةٌ من الرجال وثلاثٌ من النسوة، ويطلق عليه اسمه تقول: الثلاثة رجالٍ والثلاث نسوة، والمجرور تمييزٌ من حيث المعنى، لأنه رافعٌ للإبهامِ، والأعدادُ كلها مبهمةٌ لاحتمالها لكلِّ معدود. والأعداد أربعُ مراتب: آحاد وعشرات ومئات وألوف.

المرتبة الأولى: مرتبة الآحاد، فالواحد والاثنان لا يُضاف واحد منهما إلى مميِّزه لما في ذلك من إضافة الشيء إلى نفسه، لأن قولك:(رجلٌ ورجلان) يدلّ على الكميَّة والجنس، وليس كذلك الجمعُ، لأنه يقع على القليل والكثير، فيُضاف العددُ فتُعلم الكميةُ بالمضاف، والجنسُ بالمضافِ إليه. فمن الثلاثة إلى العشرة يُميَّز بجمع قلَّة مجرورٍ بإضافة العدد إليه. وجمع القلة في//التكسير أربعةٌ: ٢٠٣/أ أفعُل وأَفْعَال، وأَفْعِلَة وفِعْلَة، ويشركها في ذلك جمعا التصحيح، نحو: مسلمين ومسلمات، ما لم تدخل عليهما الألفُ واللام الدالَّةُ على الاستغراق، أو يُضافا إلى ما يدل على الكثرة، وقد اجتمعت القرينتان في قول (حسَّان) رضي اللَّه عنه:

لنا الجَفَناتُ الغرُّ يَلْمعن بالضُّحى وأسيافُنا يَقطرْنَ من نجدةٍ دما(١)

وإنما اختص بجمع القلة هذا العدد لاشتراكهما في القلة، نحو: (ثلاثة أثواب وأربعة اعبُد وخمسة أوعية وعشرة غِلْمة) وإن أهمل جمع القلة جئت بجمع الكثرة، نحو: صدْتُ ثلاثةَ ثعالبَ وأربعَ أرانب، وشويْتُ ثلاثة قلوبٍ وأرقْتُ ثلاثة دماء، قال اللَّه تعالى: ﴿**فَأْتوا بِعَشْرِ سورٍ مِثْلِه**﴾(٢)، وقال تعالى: ﴿**على أَنْ تأجُرَني ثَمَانِي**

---

(١) الشاهد في البيت قوله (الجفنات، أسيافنا)، حيث دلّ جمع السلامة وجمع القلة على الكثرة هنا، لدخول (الـ) الدالة على الاستغراق في الأولى، والإضافة الدالّة على الجمع في الثانية. ديوان حسان/٣٧١، الخزانة ٣/٤٣٠، العيني ٤/٥٢٧...

(٢) هود/١٣

﴿حِجَجٍ﴾(١). وقد يضاف إلى جمع الكثرة مع وجدان جمع القلة، كقوله تعالى: ﴿والمطلَّقات يتربَّصْنَ بأنفسهِنَّ ثلاثةَ قُرُوْءٍ﴾(٢) مع وجود (أقراء).

المرتبة الثانية: مرتبة العشرات، وتمييزها بالنكرة المفردة المنصوبة من أَحَدَ عَشَرَ إلى تسعةٍ وتسعين، كقوله تعالى: ﴿إنِّي رأيْتُ أَحدَ عَشرَ كوكباً﴾(٣) ﴿وَوَاعَدْنا موسى ثَلاثين ليلةً﴾ (٤) ﴿واختار موسى قومَه سَبْعين رَجُلاً﴾(٥). وهذا تمييز لفظاً ومعنى.

والكلام على صفة التركيب والتأنيث والبضع والنيِّف يأتي في موضعه، في آخر باب التأنيث والتذكير إن شاء اللَّه تعالى.

المرتبة الثالثة: المئة وما يتضاعف منها، تُميَّز بمفرد مجرور بالإضافة،وكان القياس أن يُقال: ثلاث مئينَ أو ثلاث مئاتٍ إلى تسعِ مئةٍ، إلا أنهم أضافوها - حيث طال الكلام بالإضافة - إلى المئة إضافةَ المئة إلى الدرهم.(٦)

المرتبة الرابعة: الأَلْفُ وما يتضاعف منه، فيُضاف إلى المفرد، كما مثله الجرجاني رحمه اللَّه تعالى، إلا أنَّ الأَلْفَ يجمع - بخلاف المئة — على المشهور، والفرق بينهما أن الألْف مذكَّرٌ والمئة مؤنثة، والتأنيث ثقيل وفي الجمع زيادةُ ثقل، فلذلك جُمِع الأَلْفُ ولم تجمع المَئة فِراراً من الثقل. واللَّه أعلم.

أسماء الشرط الجازمة

قال رحمه اللَّه تعالى:"وأما الجزمُ فللأسماء التي تتضمَّن معنى(إنْ) في الشرط والجزاء، وهي تسعةٌ (مَنْ ومَا وأيّ وأينَ ومتى وحيثما وإذما وانَّى ومهما)، تقول: من يكرمْني أكرمْه، وما تصنَعْ أصنَعْ، وأيُّهم يأتِني أكرمْه، وأَيْنَ تكنْ أكُنْ، ومتى

(١) القصص/٢٧ (٢) البقرة/٢٢٨ (٣) يوسف/٤

(٤) الأعراف/١٤٢ (٥) الأعراف/١٥٥

(٦) في الأصل: "إلا أنهم أضافوها - حيث طال الكلام بالإضافة - إلى المئة (و) إضافة المئة إلى الدرهم" بزيادة الواو بين (المئة وإضافة). ولم أجد مسوغاً لزيادتها. إذ المعنى: (إلا أنهم أضافوها إلى المئة كإضافةِ المئةِ إلى الدرهم). واللَّه أعلم.

تخرجْ أخرجْ، وأنَّى تَفْعَلْ أفْعَلْ وإذْمَا تخرجْ أخرجْ، وحيثما تكنْ أكُنْ ومهما تصنَعْ أصنَعْ. قال اللّه تعالى: ﴿**مَهْما تأتِنا به من آيةٍ لِتَسْحَرَنا بها فَما نحنُ لك بمؤمنين**﴾(١)// ٢٠٣/ب

الشرح:

(إنْ) الشرطية هي الأصل، وهذه الأسماء التي ذكرها إنما جزمَتْ لتضمُّنِها معناها.

فأولها: (مَن)، وهي في الأصل لمن يعقِل، ولها أربعةُ معان:

أحدها: أن تكون شرطيَّة كما ذكر الجرجاني ومثَّل، وكقوله تعالى: ﴿**ومَنْ يؤْمِنْ باللّه يَهْدِ قلبَه**﴾(٢) ﴿**ومَنْ يتّقِ اللّهَ يَجْعلْ له مَخْرَجاً**﴾(٣).

والثاني: أن تكون استفهامية، كقوله تعالى: ﴿**فَسَيقولون مَنْ يُعيدُنا**﴾(٤).

والثالث: أن تكون بمعنى (الذي)، كقوله تعالى: ﴿**ولِلّه يَسْجُدُ مَنْ في السَّمواتِ والأَرْضِ**﴾.(٥)

والرابع: أن تكون نكرة موصوفة، كقول الشاعر:

وكَفَى فَضْلاً على مَنْ غيرِنا … حبُّ النبيِّ محمدٍ إيَّانا(٦)

الثاني: (ما)، وهي في الأصل لغير من يعقل، ولها خمسة معانٍ، معاني (مَن) الأربعة، وتزيد بأنها نكرة غير موصوفة كقوله تعالى: ﴿**إن تُبْدُوا الصَّدقاتِ**

---

(١) الأعراف/١٣٢ (٢) التغابن/١١ (٣) الطلاق/٢

(٤) الإسراء/٥١ (٥) الرعد/١

(٦) قائله حسان بن ثابت. والشاهد فيه مجيء (مَن) نكرة موصوفة في قوله: (على مَنْ غيرنا أي (على قومٍ غيرنا). شرح المفصل لابن يعيش ١٢/٤، المغني ١٠٩، العيني ٤٨٦/١... (وليس في ديوان حسان). ويروى: (على مَنْ غيرُنا) على تقدير (على من هو غيرُنا).

فَنِعِمَّا هِيَ﴾(١). وإذا كانت شرطية جزمت الشرط والجزاء، قال اللّه تعالى: ﴿مَا يَفْتَحِ اللَّهُ للناسِ من رحمةٍ فلا مُمسِكَ لها﴾.(٢)

الثالث: (أيّ)، ولها خمسة معان. تكون شرطية كما ذكر الجرجاني، ومنه قوله تعالى: ﴿أَيًّاما تَدْعُوا فَلَهُ الأسماءُ الحُسْنى﴾(٣)، واستفهاميَّة كقوله تعالى: ﴿لِنَعْلَمَ أيُّ الحِزْبَيْنِ أَحْصَى﴾(٤)، وموصولةً كقوله تعالى: ﴿أيُّهم أشدُّ على الرحمن عِتِيًّا﴾(٥)، وصفةً نحو: مررْتُ برجلٍ أيِّ رجل، وموصوفةً نحو: ﴿يا أيُّها الرُّسُلُ﴾(٦). و(أيّ) ملازمة للإضافة معنىً، وقد تخلو منها لفظاً. وهي اسمٌ عام لجميع الأوصاف نحو: أيُّ عالمٍ وضاربٍ وطويلٍ وناطقٍ، ولا تضاف إلا إلى اسمِ ما هي له. وإذا أريد بها تعميم أوصاف بعض الأجناس أضيفت إلى مُنَكَّر وطابقته في المعنى وكانت معه بمنزلة (كل) لصحة دلالة المنكر على العموم، وجاز إفرادُ الضمير وتثنيته وجمعه فيُقال: أيُّ رجلٍ جاءك فأكرمْه، وأيُّ رجلين جاءاك، وأي رجالٍ جاؤوك، على معنى: أيُّ واحدٍ من الرجال، وأيُّ اثنين منهم أو جماعةٍ منهم. وإذا أريد بها تعميم أوصاف بعض المعارف أضيفت إلى معرفة، وامتنع أن تطابقه، وكانت معه بمنزلة (بعضٍ)، ووجب كونه مثنى أو مجموعاً، نحو: (أيّ الرجلين جاءك؟ وأي الرجال جاءك)، ولا تُضَافُ إلى مفرد،نحو (أي الرجل قام؟) إلا بتأويل على حذف مضاف، نحو: (أيَّ زيدِ ضربْت؟) أيْ أيَّ أجزائه ضربْتَ أرأسَه أم يدَه؟ واللّه أعلم. وإذا كانت موصولة لم تضف إلا إلى معرفةٍ، والصفة لا تضاف إلاَّ إلى النكرة، والشرطيَّة والاستفهاميةُ تضافان إلى النكرة وإلى المعرفة على ما قُرِّر لها.//والموصوفة لا تكون إلا في النداء موصولةً بحرف التنبيه. ٢٠٤/أ

الرابع: (أيْنَ)، وهو ظرف مكان مبنيٌّ على الفتح لتضمُّنه معنى حرف الشرط إذا كان للشرط، وحرفِ الاستفهام إذا كان للاستفهام. وتجزم الشرطيةُ الشرطَ

---

(١) البقرة/٢٧١ (٢) فاطر/٢ (٣) الإسراء/١١٠ (٤) الكهف/١٢ (٥) مريم/٦٩.

(٦) المؤمنون/٥١ من قوله تعالى: ﴿يا أيها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحاً...﴾.

والجزاءَ، ويوصل بها (ما)، كقوله تعالى: ﴿أَيْنَما تكوُنوا يُدْرِكْكُـمُ المَوْتُ﴾(١)

وكقول الراجز:

صعـدةٌ نابتـــةٌ فــي حـــائــرٍ أينمـا الـريــحُ تُميِّلْها تَمِـلْ(٢)

الصعدة: القناة، والحائر: مجتمع الماء.

الخامس: (متى)، وهي ملازمة لظرف الزمان وملازمةٌ للبناء لشَبَهِها بـالحرف في المعنى، وتجزم الشرط والجزاء كـ (إنْ)، قال الشاعر:

متــى تأتِنا تُلمِمْ بنـــا في ديارنا تَجِـدْ حَطَباً جَزْلاً وناراً تضرَّما(٣)

وقال الآخر:

متــى تأتِه تعشو إلى ضَوْءِ نارِه تجـدْ خيرَ نارٍ عندها خَيْرُ مُوقِدِ(٤)

الســـادس: (حيثمـــا)، فحيث ظرف مكان تقدم الكـلام عليـه،(٥) و(مـا) زائـدة معها، تجزم الشرط والجزاء معاً، قال الشاعر:

حَيْثُمـــا تســـتقمْ يُقَـدِّر لك اللّـ.........ـــهُ نجــاحاً في غـابرِ الأزمان(٦)

---

(١) النساء/٧٨

(٢) ينسب لكعب بن جعيل، وللحسام بن ضرار الكلبي. والبيت من بحر الرمل وليس الرجز. والشاهد فيه مجيء (أينَ) اسم شرط جازم موصول (بما) في قوله: (أينما تميلْها تملْ) سيبويه ٤٥٨/١، الإنصاف/٦١٨، الخزانة ٤٥٧/١.... وفي رافع (الريح) أقوال مبسوطة في الإنصاف لابن الأنباري.

(٣) نسبه بعضهم لعبد اللّه بن الحر الجعفي. على أن سيبويه والأعلم الشنتمري لم ينسباه. تُلْمِم في ديارنا: تنزل فيها، الجزل: الكثير. والشاهد في البيت مجيء (متى) اسم شرط للزمان جزمت فعلين مضارعين، وذلك قوله: (متى تأتنا...تجدْ). سيبويه ٤٤٦/١، الخزانة ٦٦/٣، شرح التسهيل ٣٤٠/٣ . وقد وردت قافية البيت في المراجع الأخرى كلها (تأجَّجا).

(٤) قائله الحطيئة. تعشو: تأتي عشاءً والشاهد في البيت مجيء (متى) اسم شرط للزمان وجزمها فعلين مضارعين، في قوله: (متى تأته....تجدْ). سيبويه ٨٦/٣، ابن يعيش ٦٦/٢ و ١٤٨/٤، ديوان الحطيئة/٢٥ ....

(٥) ينظر ص ٧٤٣

(٦) مجهول القائل. والشاهد فيه مجيء (متى) اسم شرط جازم، وقد جزم فعلين مضارعين في =

قال (أبو البقاء) رحمه اللّه تعالى: "ولا تجزم إلا إذا كانت معها (ما) لوجهين:

أحدهما: أن (حيث) تلزم إضافتُها إلى الجمل، والمضاف يعمل الجرَّ، وهو من خصائص الأسماء فلا يعمل الجزم المختص بالأفعال.

والثاني: أن (حيث) تقع بعده الأسماءُ والأفعالُ، فلم تختص، فأدخلت عليها (ما) لتقطعها عن الإضافة فتهيِّء لها العمل في الفعل، بخلاف (أين ومتى) فإنهما تجزمان من غير (ما) لأنهما لا تضافان."(١)

السابع: (إذما)، أصلها عند (سيبويه) (إذْ) الزمانية، رُكِّبت معها (ما)، فنقلَتْها عن الاسميَّة، فهما حرفٌ يجازى به لأنها في الأصل ظرف زمان، فلما نُقلت استعملت فيما مقتضاه الزمان(٢)، وقال غيره: ليست مركبة فهي كأينما وحيثما في البقاء على الاسمية، وعلى كلا القولين هي جازمةٌ كقول الشاعر:

وإنَّك إذ ما تأتِ ما أنتَ آمرٌ [به تُلْفِ من إيَّاه تأمُرُ آتيا](٣)

الثامن: (أنَّى)، وهي اسم بمعنى (كيف)، يُستفهم به عن الحال، تقول: (أنَّى

= قوله: (متى تستقمْ يقدرْ....). شرح شواهد المغني/٣٩١، العيني ٤/٤٢٦، الهمع ٢/٣٧...

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٧/٤٦. والكلام ثمَّ بمعناه لا بنصه .

(٢) سيبويه ٣/٥٦-٥٧ .

(٣) قائله مجهول. وما بين الحاصرتين تصحيح من المحقق بحسب رواية ابن عقيل. والبيت في أصل البعلي:

وإنك إذ ما تأتِ ما أنت آمرٌ به لا تجدْ من أنت تأمر طائعاً

وواضح أن المعنى على رواية الشارح البعلي يصبح: (إذا فعلت ما تأمر به فلن تجد من يطيعك). وهو قول ظاهر الفساد. لأن الإنسان إذا التزم ما يأمر به غيره أطيع ولم يعص. أما إذا نهى عن أمر وأتاه فعندئذٍ لن يجد من يطيعه. وللبيت رواية أخرى عند ابن مالك في شرح التسهيل وهي:

وإنك إذما تأبَ ما أنتَ آمرٌ به تُلْفِ من إياه تأمرُ آبياً

والشاهد في البيت مجيء (إذما) حرف شرط جازماً في قوله (إذما تأتِ تلف). ولعلَّ ما في البيت من جهل للقائل وتعدد روايات وهشاشة تركيب يرجح أنه مصنوع. واللّه أعلم. شرح التسهيل ٤/٦٧، شرح ابن عقيل ٢/٢٧٣، العيني ٤/٤٢٥ .

ظفرْتَ بالعدوّ أباغتاً أم مكافحاً؟) ويستفهم به عن المكان وعن الزمان، يقال: أنَّى كنتَ وأنَّى سرْتَ؟) بمعنى: أين كنْتَ ومتى سِرْتَ. وتتضمَّنُ معنى الشرط فيُجازى بها، فتجزم الشرط والجواب كقول (لبيد):

فأصبحْتَ أنى تأتِها تلتبسْ بها كِلا مَرْكَبَيْها تحت رجليكَ شاجرُ(١)

يصف داهيةً،// شبهها بالدابة الشموس متى ركبها الراكب أسقطته، يقال: شجر ٢٠٤/ب الراكبُ فهو شاجرٌ، إذا خالف بين رجليه فرفع إحداهما ووضع الأخرى، وهي ركبة سريعةُ السقوط، ومركباها: جانباها. وقال الآخر:

خليليَّ أنَّى تأتياني تأتيا أخاً غَيْرَ ما يُرضيكما لا يحاولُ(٢)

التاسع: (مهما): وفيه قولان، أحدهما: أنه اسم مفرد للعموم، لأن الأصل عدم التركيب. والثاني: أنه مركَّب. وفي أصله قولان:

أحدهما: أصلها (ماما) فالأولى شرطية، والثانية للتوكيد، مثلها في إمَّا وأينما، فقُلِبَت الألف الأولى هاءً لئلا يُستنكر تكرير اللفظ، وهو قولُ الخليل.

والثاني: أن أصلها (مه) التي بمعنى اكفُف، و(ما) شرطية، والمعنى: اكفف عن كل شيءٍ ما تفعلْ أفعلْ.

والدليل على اسميتها عودُ ضمير الاسم عليها في قوله تعالى: ﴿**وقالوا مَهْما تأتِنا به من آيةٍ**﴾(٣) أي أيُّ شيءٍ تأتِنا به من الآيات. وقد جاءت ظرفيَّة في قول الشاعر:

فإنَّك مَهْما تُعْطِ بطنَك سُؤْلَه وفَرْجَك نالا مُنْتَهى الذَّمِّ أجمعا(٤)

---

(١) الشاهد في البيت مجيء (أنى) اسم شرط جازماً، وجزم فعلين مضارعين في قوله: (أنى تأتِها تلتبسْ). سيبويه ٥٨/٣، ابن يعيش ٤٥/٧، شرح ديوانه/٢٢٠....

(٢) قائله مجهول. والشاهد فيه مجيء (أنى) اسم شرط جازماً في قوله: (أنى تأتياني تأتيا). العيني ٤٢٦/٤، شذور الذهب/٣٣٦ .

(٣) الأعراف/١٣٢ .

(٤) قائله حاتم الطائي. سؤله: مطلبه. والشاهد في البيت مجيء (مهما) ظرفية شرطية =

وقولِ الآخر:

نُبِّئتُ أن أبا شُبَيْم يَدَّعي مهما تعشْ تَسْمَعْ بما لم تسمعِ(١)

فهذا آخر ما ذكره الجرجاني رحمه اللَّه من الأسماء الجازمة. ومما لم يذكره (أيَّانَ)، وهي ظرف زمان متضمِّن معنى الشرط تجزم الشرط والجزاء معاً كقول الشاعر:

أيَّانَ نُؤْمِنْكَ تأمَنْ غيرَنا وإذا لم تُدْرِكِ الأَمْنَ مِنَّا لم تَزَلْ حَذِرا(٢)

ومما لم يذكره لكونه مختلفاً فيه (كَيْفَ). ولا يجازى بها عند البصريِّين لأن (كيف) سؤال عن الحال، والتعليق يقتضي وجود الجواب عند وجود الشرط، وهذا في الأحوال لا يتحقَّق، لأن (كيف) سؤال عن حال ماضية، أو موجودةٍ حاضرة، والشرط مصوغٌ للاستقبال، فبينهما تناف، ولأن أصل باب الشرط (إن)، وقد حمل عليها (مَنْ، وما) ونحوهما، وكلها لها تصرُّف، فبعضُها لها تصرُّف، وبعضها يقع في الاستفهام والشرط، وبعضها يعود إليها ضمير، فجاز أن يقع موقع (إنْ) إذ كانت أوسع منها، (وكيف) لا تساوي هذه الفروعَ. وقال الكوفيون: يجازى بها لأنها تستعمل في الاستفهام، ويصح معناها في الجزاء فوجب أن تُلحق بمَنْ ومتى وأين.(٣) والصحيحُ الأول لما ذُكر، والجوابُ أن شبه (كيف) بما ذكر لا يوجب الجزم//بها بحكم التعلُّق، ألا ترى أن (هل والهمزة) يستفهم بهما ويدلان على الشرط ويجزم ما بعدهما وينصب بتقدير الشرط،(٤)، ومع هذا لم ٢٠٥/أ

= جازمة، في قوله: (مهما تعط......نالا). والقول بظرفيتها هو لابن مالك. ينظر شرح التسهيل ٦٩/٤. ديوان حاتم الطائي/٦٨، شرح التسهيل ٦٩/٤ .

(١) لم أجد من استشهد بهذا البيت فيما بين يدي من مصادر. والشاهد فيه مجيء (مهما) ظرفية شرطية جازمة، في قوله: (مهما تعشْ تسمعْ).

(٢) قائله مجهول. والشاهد فيه مجيء (أيان) اسم شرط جازماً في قوله: (أيَّانَ نؤمنك تأمَنْ....). العيني ٤٢٣/٤، شرح شذور الذهب/٣٣٦، الأشموني ١٠/٤ .

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف/٦٤٣

(٤) يريد بذلك انتصاب المضارع بأن مضمرة بعد الطلب بالاستفهام.وكذلك جزمه بعد الاستفهام=

يشترط بهما، (فكيف) أولى، ولأنه لم يسمع الجزم بها عن أحدٍ من العرب فلم يَجُز الإقدامُ عليه. واللَّه تعالى أعلم.

ومن ذلك (إذا)، تتضمَّن معنى الشرط كثيراً، وتخلو من معنى الشرط إذا وقعت بعد القسم كقوله تعالى: ﴿**واللَّيْلِ إذَا يَغْشَى**﴾(١) ﴿**والضُّحى. واللَّيل إذا سَجَى**﴾(٢)، وإذا دخل عليها حرفُ الجر كقوله تعالى: ﴿**حتَّى إذا جاؤوها**﴾(٣) ونظائره في القرآن كثيرةٌ. فيعبَّر عنها حينئذٍ بأنها اسم لما يستقبل من الزمان لا ظرف لما يستقبل، لأن شرطَ الظرف تضمُّنه معنى (في) ومع دخول (حتى) لا يمكن تقدير (في).

ولا يُجزم بها إلا في ضرورة الشعر، قال الشاعر:

وإذا تُصِبْك خَصَاصَةٌ فارجُ الغنى وإلى الذي يُعْطي الرغائبَ فارغَبِ(٤)

وقد تقدَّم تقسيم الشرط والجواب إلى ماضِيَيْن ومضارعين ومتخالفَيْن وما يتعلق بذلك. وبقي مِمَّا لم يذكره ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: إذا وقع شيءٌ من أسماء الشرط مبتدأً (كمَنْ وما) فاختلف في خبره فقيل: فعل الشرط وحده، وقيل: الخبرُ الشرطُ والجزاءُ. وجه الأول أن الخبر جملةٌ ولا بد من ضمير يربطها بالمبتدأ، وفعل الشرط لا يخلو من الضمير، فكان هو المبتدأ. ووجه الثاني أن الخبر ما تتم به الفائدة، ولا تتمُّ إلا بالشرط والجزاء مع الاشتمال على الضمير، فهو كالجملة الشرطية المخبر بها عن المبتدأ في قولك: (زيدٌ إن يخرجْ أخرُجْ)، فالشرط والجواب جميعاً الخبرُ، وهذا أظهرُ. واللَّه أعلم.

= لوقوعه في جواب الطلب.

(١) الليل/١ (٢) الضحى/١-٢ (٣) الزمر/٧١

(٤) قائلهِ النمر بن تولب. الخصاصة: الحاجة. الرغائب: ج رغيبة: ما يرغبه المرء. الشاهد في البيت مجيء (إذا) ظرفية شرطية وجازمة للضرورة في قوله: (إذا تُصبْكَ ....فارجُ). ديوان النمر بن تولب/٤٤، شرح التسهيل ٢/٢١١....

المسألة الثانية: لا يجوز أن يعمل في أداة الشرط شيءٌ قبلها إلا حرفُ الجر، لأن لها صدر الكلام، كأداة الاستفهام والنفي، فأمَّا ما ورد من نحو قول الشاعر:

إنَّ مَنْ يَدْخِلِ الكنيسةَ يوماً يَلْقَ فيها جآذراً وظباءَ(١)

الجآذر: وأحدها جؤذُر، وجُؤْذَر بضم الذال المعجمة وفتحها، وهو ولد البقرة الوحشية، فيقدَّر مع (إنَّ) ضميرُ الشأن وتكون الجملة خبر (إنَّ)، كقوله تعالى: ﴿**إنَّه مَنْ يأتِ ربَّه مُجْرماً**﴾(٢). واللَّه أعلم.

المسألة الثالثة: إذا وقع بعد أداة الشرط اسمٌ، كان العامل فيه فعلاً، إمَّا الذي يليه كقولك: (إنْ زيداً تضربْ أضربْ) وإمَّا فعلٌ محذوف يفسره المذكور كقوله تعالى: ﴿**وإنِ امرأةٌ خافَتْ من بعلِها**﴾(٣)//وقوله تعالى: ﴿**إنِ امْرُؤٌ هَلَكَ**﴾(٤) وقوله تعالى: ﴿**وإنْ أحدٌ مِنَ المُشْرِكين اسْتَجَارَكَ**﴾(٥)، تقديره: وإن خافت امرأة خافت، وإن هلك امرؤ هلك، وإن استجارك أحدٌ استجارك. وقال الكوفيون: يرتفع بالعائد(٦)، وقال بعضهم: هو مبتدأ.(٧) والصحيح الأول، لأن معناها في الأفعال، ولذلك لا تقع بعدها جملةٌ، فإذا لم يكن مذكوراً قُدِّر لتصحيح

٢٠٥/ب

---

(١) ينسب للأخطل، وليس في ديوانه. والشاهد أن أسماء الشرط لها الصدارة فلا تسبق بعامل، وعليه فالحرف (إنّ) في البيت لم يدخل على اسم الشرط ويؤثر فيه وإنما دخل على ضمير شأن خبره الجملة الاسمية المؤلفة من اسم الشرط المبتدأ وخبره، وذلك في قوله: (إنَّ مَن يدخل...يلقَ). خزانة الأدب ٢١٩/١، ابن يعيش ١١٥/٣، مغني اللبيب/٣٧ .

(٢) طه/٧٤ ﴿.....فإن له جهنم لا يموت فيها ولا يحيى...﴾.

(٣) النساء/١٢٨ ﴿.....نشوزاً أو إعراضاً فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما..﴾.

(٤) النساء/١٧٦ ﴿... ليس له ولدٌ وله أختٌ فلها نصف ما ترك....﴾.

(٥) التوبة/٦ ﴿....فأجره حتى يسمعَ كلامَ اللَّه..﴾.

(٦) الإنصاف في مسائل الخلاف/٦١٥ .

(٧) وهو مذهب الأخفش أبو الحسن. ينظر الإنصاف/٦٢٠ .

المعنى، ولذلك يبقى الجزم في الفعل بعد الاسم كقول الشاعر:

فمتى واغلٌ يَنُبْهم يُحَيُّو ... هُ ويُعْطَفْ عليه كأسُ الساقي(١)

وقد تقدم قول الآخر: "**أينما الريح تميِّلْها تمِلْ**".(٢) والله أعلم.

---

(١) قائله عدي بن زيد. الواغل: هو الداخل إلى الشرب دون دعوة . ينبهم: ينزل بهم. والمعنى أنهم يكرمون كل من ينزل بهم ولو كان متطفلاً. والشاهد في البيت أن الاسم المرفوع بعد أداة الشرط إنما يكون رفعه بفعل محذوف. وذلك قوله: (متى واغل ينبهم). سيبويه ١١٣/٣، الإنصاف/٦١٧، شرح التسهيل ٧٥/٤....

(٢) جزء من بيت سبق تخريجه ص ٧٥٧ وللشاهد نفسه.

الفصل الخامس

في أشـــياء منفـــردة

المعرفة والنكرة - التوابع - التذكير والتأنيث - الإعراب الأصلي وغير الأصلي الضمير - المفرد والجملة.

"**قال رحمه اللَّه تعالى:** الفصل الخامس في أشياء منفردة. وهي خمسة أبواب، فالأول باب المعرفة والنكرة. والمعرفة خمسة: المضمر، نحو: أنا وأنتَ والكاف في: غلامك"

المعـرفة والنكــرة

الشرح:

المعرفة في الأصل مصدر كالعرفان، ثم نُقل فجُعل وصفاً للاسم الدالِّ على الشيء المخصوص، لأنه يُعرف به ويَدل عليه. والنكرة مصدر نَكِرْتُ الشيءَ نَكِرَةً ونُكْراً، إذا جهلتُه، ثم نُقل فجُعل وصفاً للاسمِ الذي لا يخصُّ شيئاً بعينه. والنكرةُ أصلٌ للمعرفة وسابقةٌ عليها لاندراج كل نكرة تحت معرفة من غير عكس. والمعرفة ما خَصَّ شيئاً بعينه: إمّا شخصاً (كزيد وهند) ونحوهما، وإمَّا جنساً (كأسامة). والنكرةُ ما كان شائعاً في جنسه، كرجل وفرس وقبيلة وبلد، ونحو ذلك. ويعرف ذلك بصلاحية دخول (ربَّ) عليها، وبقبولها الألف واللام مؤثِّرة فيها، أو وقوعها موقعَ ما يقبلها مؤثرةً، نحو قولك في (رجل): ربَّ رجلٍ، والرجلُ. ونحو (من وما) إذا كانتا نكرتين، فإنهما لا يقبلان الألف واللام، لكنهما واقعانِ موقع ما يقبلهما.

فقد عُرِفَتْ بذلك المعرفة والنكرة من حيث الجملة، وأما من حيث التفصيل فالمعارف سبع: المضمرات والأعلام وأسماء الإشارة، والمعرف بالألف واللام والموصولات، والمعرف بالإضافة والمعرف بالنداء. ولم يتعرض هنا إلى المعرف بالنداء، وقد أشار إلى ذلك في النداء بقوله: "فأمَّا المعرفةُ المفردةُ فمَضْمومَةٌ في

النداء، نحو: (يا زيدُ ويا رجلُ)(١)" فجعله معرفة. وما عدا هذه السبع منكرة. ويأتي الكلام على كل واحد منها على انفراده.

فأما المضمر، ويقال له: الضمير، فاسمٌ لما وُضِعَ لِمُتَكلِّمٍ أو مخاطَبٍ أو غائِبٍ متميِّزاً بنفسه، كما مثَّل به من قوله: أنا وأنت، والكاف في (غلامك). ولم يمثِّل للغائب نحو: هو//والهاء في (رأيته). والضمير ينقسم إلى متَّصل ومنفصل ومستكن ٢٠٦/أ ومرفوعٍ ومنصوب ومجرور. وسيأتي الكلام على ذلك مستقصىً في قوله"قسمة في الإعراب" إن شاء اللّه تعالى.

العَلَم

وأمَّا العَلَمُ، فقد **قال رحمه اللّه** وإيَّانا: "والثاني العَلَمُ، نحو (زيد وعمرو)، وكلُّ اسمٍ وضع في أول أحواله لشيء بعينه لا يقع على كل ما يشبهه فهو عَلَم، ألا ترى أن (زيداً) وضع في أول ما وضع للرجل المعيَّن، ثم ليس كل من يكون مثلَ زيدٍ يُسَمَّى (زيداً).

الشرح:

العَلَمُ مشتق من العِلْم، لأن أكثَره لأولي العِلْم، ولأنه يُعْلَم به مُسَمَّاه. والعَلَمُ ما عيَّن مسمَّاه بغير قيد. فدخل في قولنا (ما عَيَّن مُسمَّاه) المعارفُ السبعُ، وخرج بقولنا (بغير قيد) ما عدا العَلَمَ، فإن كل واحد من المعارف يعيِّن بقيد زائد على الدلالة اللفظية، وذلك القيد الألفُ واللام والإشارة والحضورُ والغيبة والإضافة وحرفُ النداء والصلة. ولا يفتقر العَلَم في الدلالة على مسمَّاه إلى قرينة، بل يكفي مجرد الوضع.

والعلم ينقسم إلى شخصيٍّ وجنسيٍّ، فالشخصيُّ أولو العلم وما يُتَّخَذُ ويُؤلَفُ. فأعلام أولي العلم أسماءُ الملائكة كجبريل والجن والإنس، كزيد وزينب. ومنها

---

(١) ينظر ص ٥١١ .

أسماءُ اللَّه تعالى، كاللَّه والرحمن، ونحو ذلك. وأعلام ما يُتَّخَذُ ويُؤلَّفُ، إمَّا لقبيلة كتميم، وإمَّا لبلد كمكَّة ودمشق، وإمّا لفَرَس كلاحق وأعوج، وإما لجَمَلٍ كشدقم وعُلَيَّان، وإمَّا لشاة كخُطة وهَيْلة، وإمّا لكلب كضَمْران وواشق، وما أشبه ذلك.

والجنسيُّ كل اسم جرى مجرى العَلَم الشخصيّ في الاستعمال فيمنع الصرف إذا كان مؤنثاً. وتنتصب عنه النكرة من غير ضعفٍ كقولك: (مررْتُ بأسامةَ مقبلاً)(١).ويفيد هذا العلَم ما يفيده اسم الجنس المعرف بالألف واللام التي للعهد تارةً وللجنس تارةً، فإذا قلت: (رأيت أَسَداً فَقَتَلْتُ أسامةَ) كان في معنى قولك: فقتلْتُ الأسد، وإذا قلت: (أسامةُ أشجعُ من الضبع) كان في معنى قولك: الأسدُ أشجع من الضبع. والذي جاء من ذلك ثلاثة أقسام:

أحدها: ما له اسمٌ وكنيةٌ، كقولهم في الأسد: أسامة وأبو الحارث، وللثعلب: ثُعالة وأبو الحصين، وللضبع: حَضَاجِر وأم عامر، وللعقرب: شَبْوَة وأم عِرْيَط.

الثاني: ماله اسمٌ ولا كنيةَ له، (كابن مِقرَض) عَلَم لدويبَّة يقالُ لها: قتَّال الحمام، و(حِمار قبَّان) دويبَّةٌ، يُصرف ولا يصرف لتردُّده بين اشتقاقه من (قبَّ وقَبَنَ)، وكلاهما بمعنى ذَهَبَ.

الثالث:// [ماله كنيةٌ ولا اسم له، كقولهم: (أبو بَراقش) لطائر صغير بريٍّ](٢)، ومن العلم الجنسي ما هو للمعاني، فسَمُّوا المَنِيَّة بشَعُوب، والفَجْرَة بفَجارِ،والمبرَّة ببَرَّة، قال الشاعر: ٢٠٦/ب

إنا اقتَسمْنا خُطَّتَيْنا بيننا فحملتُ بَرَّةَ واحتملْتَ فَجارِ(٣)

وسمُّوا الغدر (بكَيْسان)، والكُلِّيَّة (بزوبرا)، قال (النمر):

---

(١) يريد أن العلم الجنسي يقع صاحب حالٍ كالعلمِ الشخصي، فينتصب الاسم النكرة بعده على الحال.

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من المحقق نقلاً عن ابن يعيش ٣٧/١ . وكلام البعلي في الأصل: "ما له اسم ولا كنية له، كقولهم (قُثَم) للضبعان". وهذا تكرير للقسم الثاني السابق.

(٣) سبق تخريجه في ص١٤٠ . والشاهد فيه هنا استعمال(برَّة وفَجار)علماً على المَبَرَّة والفَجْرة.

إذا ما دَعَوْا كَيْسانَ كانت كهولُهم   إلى الغدر أدنى من شبابِهم المردِ(١)

وقال (الطرماح):

إذا قـال غـاوٍ مـن تَنوخَ قصيدةً   بهـا جَـرَبٌ عُدَّتْ علي بزوبرا(٢)

ومن هذا النوع الأمثلة التي يوزن بها، فإن كان فيها مع العلمية مانعٌ آخر لم تصرف، كقولك: سكران وزنه فَعْلان، وجلسةٌ وزنها: فَعْلة وأحمر وزنه أَفْعَل.(٣)

ثم **العلمُ ثلاثة أقسام: اسم ولقب وكنية.** فما كان مبدوءاً بأب أو أم فهو كُنْيـة. وإن لم يكن مبدوءاً بأب أو أم، فإن دلَّ على شرفٍ في المسمَّى أو حقارةٍ فهو لقبٌ، (كعتيق)، لقبٌ للصديق رضي اللّه عنه، و(سَفينَة) مولى رسول اللّه صلَّى اللّه عليه وسلَّم، وبطَّة، وقُفَّة، وأنف الناقة، وعائذ الكلب. وإن لم يكن كذلك فهو الاسم الخاص (كزيد وعمرو) ونحوهما.

فإذا اجتمع الاسمُ مع غيره وجب تقديمُه (كزيد أبو عبد اللّه، وزيد أنف الناقة). وإن اجتمع الاسم مع اللقب أضفت الاسمَ إلى اللقب على المختار إن كانا مفردَيْن (كسعيد كُرْزٍ) في رجل مسمًّى بسعيد، ملقب بكُرز، ويكون من باب إضافة المسمّى إلى الاسمِ كأنك قلت: جاءني صاحب هذا اللقب.ويجوز الاتباعُ على أنه بدلٌ أو عطفُ بيان، تقول: (جاءني سعيدٌ كرزٌ). ويجوز القطعُ نحو: (مررْتُ بسعيدٍ كرزٌ)

---

(١) ونسب أيضاً لضمرة بن حمزة ولغسان بن وعلة. يريد أن الغدر متأصل فيهم شيباً وشباناً. والشاهد في البيت أن (كَيْسَان) اسم علم على الغدر، مع أنه مشتق من (الكَيْس)، وهو الجود والعقل وخلاف الحمق. شرح ابن يعيش ٣٧/١، الأشموني ١٣٧/١، لسان العرب: كيس.....

(٢) ونسب أيضاً لابن أحمر،وللفرزدق وهو في ديوانه.غاوٍ: ضال،ويروى (عاو) بالعين المهملة. قصيدة بها جرب: معيبة. بزوبرا: بكليّتها أي كلها. يعتذر الشاعر عما نسب إليه من هجاء بعض الولاة ويتبرأ منه. الإنصاف/٤٩٥، شرح ابن يعيش ٣٧/١، ديوان الفرزدق/٢٥٥، ٢٦٦..

(٣) على هامش الأصل بخط الكاتب نحو نصف صفحة من كتاب (إصلاح المنطق لابن الكيت) يستدرك فيها بعض الأعلام المنسية الدالة على معان: كشَعوب للمنية، وهُنيدة للمئة من الإبل، وخضارْه للبحر، ومَحْوَة للريح الشمالية، وجابر بن حبة للخبز وفالج بن خَلاوة للبرئ، وذكاء للشمس. وليس هذا التهميش في غير نسخة الأصل.

بالرفع على أنه خبرٌ مبتدأ محذوف، وبالنصب بإضمار فعلٍ. وإن كانا أو أحدهما غير مفردٍ وجب الاتباعُ نحو: هذا عبد اللَّه كرزٌ.

ثم إن العلم ينقسم إلى: منقول ومُرْتَجل، فالمنقول ما عُرف له استعمالٌ في غير العلمية (كزيد)، منقول من مصدر زاد يزيد زيداً، و(عَمْرو) منقول من مصدر عَمِرَ، بكسر العين، يَعْمَرُ عَمْراً: طال عمرُه، ومحمد وأحمد ومحمود منقولة من اسم الفاعل والمفعول والفعل المضارع. والمرتجل: هو الذي لم يعرف له استعمال في غير العلمية (كسُعاد) في أسماء النساء، و(أُدَد) في الرجال.

وقول الجرجاني رحمه اللّه تعالى: "وهو كلُّ اسم وضع في أول أحواله لشيءٍ بعينه لا يقعُ على كل ما يشبهه فهو عَلَمٌ" أي: ما وُضع علماً، لا أول ما وضع في نفسه، فإن غالب الأعلام منقولة//، وقبل النقل لم تكن موضوعةً لشيءٍ بعينه، فمرادُه - واللَّه أعلم - أن العلم هو الموضوع لشيءٍ بعينه حالَ وضعِه له(١)، فخرج بذلك اسمُ الجنس كالرجل والفرس، فإنه موضوعٌ لشيءٍ بعينه وعلى كل ما يشبهه، بخلاف العلم، فإنه وُضع أول وضعِه في العلمية للرجل المعيَّن، وليس كل من أشبه زيداً يسمَّى زيداً. ٢٠٧/أ

والعلم المنقول ستة أنواع، ذكرها (أبو القاسم الزمخشري) رحمه اللَّه تعالى:

أحدها: منقول عن اسم عين، كثور وأسد.

والثاني: منقول عن اسم معنى، كفضل وإياس.

والثالث: منقول عن صفة، كحاتم ونائلة.

الرابع: منقول عن فعلٍ، إمَّا ماضٍ كشَمَّر وكَعْسَب، وإمَّا مضارعٍ كتغلب ويزيد ويشكر، وإما أمرٍ (كاصمِتْ) في قول (الراعي):

---

(١) كان في الأصل: "أن العلم هو الموضوع لشيء بعينه حال وضعه له (هو العلم)"،ولم نجد للجملة الاخيرة مسوغاً فحذفناها.

أَشْـلَى سَـلُوقية باتَت وبات بها بِوَحش(إصْمِتَ) في أصلابها أوَدُ(١)

الرواية (إِصْمِت) بكسر الهمزة والميم، فلعل ذلك لغةٌ في مضارع صمت، أو يكونُ غُيِّر حال التسمية به.

الخامس: منقولٌ عن صوت،وكـ (بَبَّة)، نَبَز عبدِ اللّه بن الحارث، قيل: لُقِّب به لأنه كان يقوله في صباه، وقيل: لأن أمه كانت تُرْقِصه وتقول:

لأُنكِحَنَّ بَبَّة جاريةً خِدَبَّة(٢)

السادس: منقول عن مركب، كتأبَّط شرّاً.

وإذا نُقل الاسم إلى العلمية حدثَ فيه ستَّةُ أشياء: أحدها إزالة معنى الصفة،وثانيها قصورُه على واحدٍ بعينه، وثالثها منع تحمُّل الضمير، ورابعها جواز إمالته من غير موجبها، كالعَجَّاج ونحوه، وخامسها لزوم علامة التأنيث كنائلة، وسادسها منع الصرف مع سبب آخر. واللّه أعلم.

والعَلَم ينقسم أيضاً إلى مفرد ومركب، فالمفرد كزيد، والمركب على ثلاثة أضرب:

أحدها: تركيب الإضافة، كعبد اللّه وعبد الرحمن، فيُعرب المضاف بما يقتضيه العاملُ، ويُجَرُّ الثاني بالإضافة.

الثاني: تركيب الإسناد، كبَرَق نحرُه وتأبط شرّاً وذرِّي حَبّاً، فيُستعمل كما كان

---

(١) الشاهد في البيت أن (اصمت) عَلَمٌ منقول عن فعل أمر. أَشْلى كلبه: دعاه، السلوقية: من كلاب الصيد. أوَدَ: اعوجاج أي هي ضامرة. ويوحي سياق البيت أن (أشلى السلوقية) بمعنى أرسلها. ولذا علَّق الناسخ بخطه على الهامش - وفي نسخة الأصل فقط - نصاً من إصلاح المنطق لابن السكيت يوضح فيه أن (أشلى) معناه: دعا دابته أو كلبه. أما إرسال الكلب للصيد وتحفيزه على ذلك فيقال فيه: (آسَدْته وأوسدته...). شرح ابن يعيش ١/٢٩، الخزانة ٣/٢٨٤، اللسان: صمت...

(٢) ينسب لهند بنت أبي سفيان. والببة: حكاية صوت الصبي، أو الغلام الممتلئ البدن. خِدبة: من معانيها: اللَّينة. والشاهد فيه أن من الأعلام ما هو منقول عن صوت وذلك قولها (بَبَّة) وهو علم لقب . ابن يعيش١/٣٢، العيني ١/٤٠٣، اللسان/بَبَب، خدب...

قبل التسمية به، ولا يثنّى ولا يجمع ولا يُصغر ولا يُضاف إلى ياء المتكلم، ولا يُنسب إلا إلى صدره.

والثالث: تركيب المزج وهو ضربان:

أحدهما: أن يكون مختوماً بغير (ويه) كبَعْلَبَك، فيمنع الصرف للتركيب والعلمية، ويبنى صدره لتنزُّله منزلة الجزء.

الثاني: أن يكون مختوماً (بويه) فهو مبنيّ لأن (ويه) اسم صوت مبني فبقي على ما كان عليه قبل التركيب.(١)

وقد يصير العلم منكَّراً لمشاركة غيره له في ذلك الاسم مع// غير القرينة، فيعامل معاملة النكرات، قال (أبو العباس المبرِّد) رحمه اللّه تعالى: إذا ذكر الرجلُ جماعةً اسمُ كلٍّ واحد منهم زيد، قيل له: فما بين الزيد الأول والزيد الآخر؟ وهذا الزيد أشرفُ من ذلك الزيد.(٢) ٢٠٧/ب

وقد يصير المعرَّف بالألف واللام علماً بالغَلَبةِ كـ (النَّجْم)، غلب حتى صار علماً للثريَّا، وكذلك الدَّبَران والسِّماك، و(المدينة) غلبت على مدينة الرسول صلَّى اللّه عليه وسلَّم.

وكذلك يصير المضاف عَلَماً بالغلبة كالعبادلة الأربعة وهم عبد اللّه بن عباس وعبد اللَّه بن عمر، وعبد اللَّه بن الزبير وعبد اللَّه بن عمرو، وليس عبد اللَّه بن مسعود منهم، رضي اللَّه عنهم لتقدُّم وفاته، لم يشاركهم فيما اجتمعوا فيه من الفتاوَى، فإذا قيل: ابن عُمَر فهو عبد اللَّه، وإذا قيل: ابن عباس فهو علمٌ على عبد اللَّه بالغلبة، وكذلك ابن الزبير وابن عمرو.

---

(١) ويه: لاحقة فارسية ولا تعني الصوت. ولا يمكن عدُّ ما اتصلت به مركباً مزجياً نحو (سيبويه ونفطويه وراهويه). فهي أعلام بلغتها، ولايصح طرد القاعدة اللغوية العربية عليها. واللَّه أعلم.

(٢) المقتضب ٣٢٣/٤ و ٣٢٦، و٤٩/٤ والقول ثم بمعناه.

المعرَّف بالألف واللام

قال رحمه اللَّه: "والثالث ما فيه الألف واللام، نحو: الرجل والفرس. والتعريف باللام يكون للعهد كقولك (فعل الرجل كذا) تريد واحداً بعينه قد عهده المخاطب وعرفه بأمرٍ، وللجنس كقولك: (الرجلُ خيرٌ من المرأة)".

الشرح:

الثالث من المعارف ما عُرِّف بالألف واللام، وقد ذُكر الاختلاف في أن المعرَّف هل هو الألف واللام أو اللام وحدها، فلا حاجة إلى إعادته، لكن نذكر الآن أنواع تعريف اللام.

فأولها تعريف العهد، وهو ما عُهد فيه مصحوبُها بتقدُّم ذكرٍ أو علمٍ كقوله تعالى: ﴿**إنا أرسلنا إليكم رسولاً شاهداً عليكم كما أَرْسَلْنا إلى فرعونَ رَسُولاً. فعصى فرعونُ الرسولَ**﴾(١)، وقولِه تعالى: ﴿**ورَضِيْتُ لَكُمُ الإسلامَ دِيْناً**﴾(٢)، ومنه قولُك لشاتِمِ رجلٍ حاضرٍ: (لا تشتم الرجل)، ومنه صفةُ المشار إليه كقولك: (هذا الرجلُ)، لأن الإشارة إلى الشيء توجب استحضاره بوجهٍ ما، فيكون له قسطٌ من العهد. ويلحق به ما يسميه المتكلمون (تعريف الماهيَّة) كقول القائل: (اشترِ اللحمَ) لأن هذا إنما يخاطِب من هو معتادٌ بقضاء حاجته، فقد صار ما يبعثه لأجله معهوداً عنده.

والثاني تعريف الجنس على جهة الاستغراق، كقولك: (الرجلُ خير من المرأة، والفرسُ خيرٌ من الحمار)، ومن علامته قيام الألف واللام فيه مقام (كل)، وجواز الاستثناء منه مع كونه بلفظ المفرد كقوله تعالى: ﴿**إنَّ الإنسانَ لفي خُسْرٍ. إلا الذين آمنوا**﴾(٣)، وجواز وصفه بجمع كقولهم: (أهلكَ الناسَ الدينارُ

---

(١) المزمل/١٥-١٦ (٢) المائدة/٣ (٣) العصر/٢-٣

الحُمْـرُ)(١)، وقولـه تعـالى: ﴿أَو الطِّفْلِ الـذينَ لـم يَظْهَـرُوا علـى عَـوْراتِ النِّسـاءِ﴾(٢). قـال شيخنا رحمه اللَّه: "فلمصحوبِ هذه الألف واللام//جمعيَّةٌ وتنكيرٌ ٢٠٨/أ من حيث المعنى، وإفرادٌ وتعريف من جهة اللفظ، فلواصفه مراعـاة اللفظ ومراعـاة المعنى، إلا أن مراعاة اللفظ أكثر، ومن مراعاة التنكير باعتبار المعنى قوله تعـالى: ﴿وآيَةٌ لهم الليلُ نسلخُ منه النهار﴾(٣) فوصفَ الليل بالجملـة كأنـه تعـالى قـال: وآية لهم ليلٌ نسلخُ منه نهاراً."(٤) وقد قال النحويون في (يسبُّني) من قول الشاعر:

ولقـد أمُـرُّ علـى اللئيم يَسبُّني وأعِـفُّ ثم أقـولُ مـا يعينني(٥)

إن (يسبُّني) صفة (للئيم) لا حال، لأن المقصود: ولقد أمرُّ على لئيمٍ سـابٍّ لا على لئيم في حال سبِّه. واللَّه أعلم.

الثالث: تعريف الواحد من الجنس من حيث هو جنس كقولك: (الدينار خيرٌ من الدرهم)، أيْ أيُّ دينارٍ كان فهو خيرٌ من أيٍّ درهم كان.

وقد تكونُ الألف واللام زائدةً، وزيادتها على ضربين: لازمة وجائزة، فاللازمة نحـو: (الـلات الصنـم)، و(الآن)، فإنـه بُنـي لتضمُّنـه لام التعريـف، والأداة فيـه زائدة،ومن ذلك: (الـذين واللاتي واليســع) ونحـوه مِمَّـا قـارنت الاداةُ فيـه التسـميةَ. والجائزة(٦) على ضربين:

أحدهمـا الـزائدة للضـرورة، فمـن ذلـك زيادتهـا فـي التمييـــز وهـو لازم التنكير، قال الشاعر:

---

(١) حكاها الأخفش. شرح التسهيل ٢٥٩/١

(٢) النور/٣١ (٣) يس/٣٧

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١١٦/١ (والقول بمعناه وليس بنصه).

(٥) نسب لرجل من بني سلول. والشاهد فيه أن المعرف بأل الجنسية كالنكرة، وذلك قوله (اللئيم) ولذلك أعرب النحاة جملة (يسبني) نعتاً على اعتبار (اللئيم) نكرة في المعنى . الخزانة ١٧٣/١ و١٦١/٢،العيني ٥٨/٤، مغني اللبيب/١٠٢ويروى الشطر الثاني: (فمضيت ثُمَّتَ قلت لا يعنيني).

(٦) في نسخة الأصل (الزائدة)، وصوابه من النسخة (أ).

رأيتُـــكَ لمَّـــا أن عَـــرَفْتَ وجـــوهَنا
صَدَدْتَ وطِبْتَ النفسَ يا قيسُ عن عمرِو[1]

أراد: وطبْتَ نفساً. ومنه زيادتُها في (بنات أوبـر)، ضـربٍ من الكمـأة رديء، قـال الشاعر:

ولقـد جنيتُـك أكموأً وعساقلاً ولقـد نَهَيْتُـكَ عن نباتِ الأَوْبَرِ[2]

ومنه زيادتها في (نَسْر) علم الصنم، في قول الشاعر:

أمَا ودمـاءٍ مـائراتٍ تَخَـالُها على قُبَّةِ العُزَّى وبالنَّسْرِ عَنْدَما[3]

والثاني: الزائدة لِلَمْح الصفة (كالحارث والعبَّاس والحَسَن) فهذه صفاتٌ قبل التسمية بها، فلُمِحَ فيها ذلك بعد الصفة. وقد زيدت في المنقول من مصدر اسم عين (كالفضل والنُّعْمان)، فالفضل في الأصل مصدر، والنعمـان فـي الأصل من أسماء الدم سُمِّي به. والله أعلم.

اسم الإشارة

قال رحمه الله: "الرابع المبهمُ، وهو نوعان: أحدهما أسماء الإشارة."

الشرح:

المُبْـهَمُ من أبهمْـتُ الشـيءَ إذا جعلتُـه مُشْتَبِهاً بغيره، ويقال: بـاب مبهـم أي

---

(١) سبق تخريجه فـي ص ٣٥٩ . والشاهد فيه زيادة (الـ) للضرورة على التمييز في قولـه: (وطبت النفس).

(٢) قائله مجهول. أكمؤ: جمع كمء واحد الكمأة، العساقل: ج عسقول: كمأة جيدة. والشاهد فيه زيادة (الـ) في (بنات الأوبر) للضرورة. وهي في الأصل (بنات أوبر) كما ذكر .الإنصاف/٣١٩، العيني ٤٩٨/١، شرح التسهيل ٢٥٩/١...

(٣) نسب لعمرو بن عبد الجن، ونسب لحميد بن ثور وليس في ديوانه. مائرات: مائجات، ويروى (قُنَّة) بالنون، وهي أعلى الجبل، وهنا أعلى الصنم. عَنْدَم: صبغ، دم الغزال. والشاهد فيه زيادة (الـ) ضرورة في كلمة (النسر). الإنصاف/٣١٨، الخزانة ٢٤٠/٣، العيني ٥٠٠/١....

مُغلَق، وفي الحديث: (كان علي رضي اللّه عنه إذا نزل به إحدى المُبْهَمات كَشَفَها)(١) أي المعضلات التي لا دليلَ عليها.

والمبهمُ اسمُ الإشارة والموصول. فاسم الإشارة يفتقر في الغالب إلى الإيضاح بالنعتِ: (كهذا الراكب وذلك الماشي)، أو عطفِ البيان كقولك: (هذا//الرجلُ وتلك ٢٠٨/ب المرأة). والموصول لا يتم إلا بالصِّلةِ، فلذلك سُمِّيَ كل واحد منهما مبهماً. وقد اختصر الجرجاني جداً، حتى إنه لم يذكر مثالاً.

واسم الإشارة هو أحد المعارف السبعة، فلا بد من إشباع الكلام فيه. فاسم الإشارة كلُّ اسم دلَّ على مسمًّى وإشارةٍ إليه. وقيل في حدِّه: ما دلَّ على حاضرٍ أو منزَّلٍ منزلتَه، وليس متكلِّماً ولا مخاطَباً،[كقوله](٢) تعالى حاكياً عن موسى صلَّى اللَّه عليه وسلَّم: ﴿**فَوَجَدَ فيها رجلَيْن يَقْتَتِلان هذا من شيعتِه وهذا من عَدُوِّه**﴾(٣) ولم يكونا حاضرَيْن بل منزَّلَيْن منزلة الحاضرَيْن.

فأما الألفاظ المسموعة في الإشارة فـ (ذا) وحده للمذكَّر، وللمؤنث عشرة ألفاظ: (ذي، ذاتُ، تي، تا، ذِهْ، تِهْ، ذِهِ، تِهِ، بكسر هائهما، ذهي، تهي، بمدِّهما) وللمثنى: (ذانِ وتانِ) وتشدَّد نونهما تعويضاً عن المحذوف، وللجمع: (أولاءِ) بالمد، كقوله تعالى: ﴿**هُمْ أُولاءِ على أَثَري**﴾(٤)، وقصرُه لغةٌ، ويشارُ به إلى المذكر والمؤنث ومن يَعْقِل و[ما](٥) لا يعقل، كقوله تعالى: ﴿**إنَّ السَّمْعَ والبصرَ والفُؤادَ كلُّ أولئك كان عنه مسؤولاً**﴾(٦)، وقولِ الشاعر:

ذُمَّ المنازلَ بعد منزلةِ اللِّوى   والعيشَ بعد أولئك الأيامِ(٧)

---

(١) لم أتهدَّ إلى تخريج هذا الحديث فيما بين يديَّ من مراجعه، مع أنه ورد في لسان العرب/بهم.

(٢) في الأصل (فقولُه).

(٣) القصص/١٥ (٤) طه/٨٤

(٥) في الأصل (ومن).

(٦) الإسراء/٣٦

(٧) قائله جرير. والشاهد في البيت أن (أولاء) اسم إشارة لجمع المذكر والمؤنث ولمن يعقل ومن لا يعقل، وذلك قوله (أولئك الأيامِ) فقد استعملها لجمع المذكر غير العاقل.ابن يعيش٣/١٢٦،=

ومن أسماء الإشارة ما أشير بــه إلـى المكـان، فللقريـب: (هُنَـا) وللبعيـد ثلاثـة ألفـاظ وهي: (ثَمَّ وهَنَّا وهِنَّا) بفتح الهاء وكسرها والنون مشدَّدةٌ فيهما.

فهذه ثماني عشرة لفظـة، وهـي أصـولُ اسـم الإشـارة. وجميعُهـا مبنيَّـة، وعلَّـةُ بنائها أن الإشارة معنى، والموضوعُ لإفادة المعاني الحروفُ، ولـم يضعـوا للإشـارة حـرفاً، فينبغـي أن يعتقـد أنهم ضـمنوها إيَّاه طـرداً لأصولهـم، لأنهم اسـتعملوها مبنيَّةً، ولا بد للبناء من سبب.

وللمشار إليه ستة احوال نحو: (هـذا الرجلُ وهـذه المـرأة، ذان الرجـلان، تـان المرأتان، أولئك الرجالُ وأولاءِ النساءُ). ولمن تخاطبه الأحوال الست، فتلحقه الكاف مختلفة باختلافه، فتفتح مع المذكر وتكسر مـع المؤنـث، وتلحقهـا الميـم والألـف فـي التثنية، والميم وحدها فـي جمـع المذكـر، والنـون وحدهـا فـي جمـع الإنـاث، كقولـه تعالى: ﴿فذلكُنَّ الذي لُمْتُنَّنِي فيه﴾(١). والمرتفعُ من ضـرب سـتَّةٍ فـي سـتَّةٍ سـتَّةٌ وثلاثـون. فـإن كـان المشـارُ إليـه حـاضراً لـم تلحقـه كـان الخطـاب، وإن لـم يكـن حاضراً، فالأكثر على أن المقرون بالكاف دون الـلام للمتوسـط، والمقرونَ بالكـاف واللام للبعيـد، وهو تحكُّم لا دليـل عليـه، قال شـيخنا رحمه اللّٰه تعالى: "التجريد من اللام لغـة بني تميـم، واللام قبل الكـاف لغةُ أهل الحجاز//(٢)، فلا تفاوت بين ذلك ٢٠٩/أ وذاك في البعد، وإنما هما لغتان، ولذلك يتواردان على محـل واحـد، نحـو أن يُخـبَر إنسـانٌ بخبـر، فيُقـال: أعَـرَفْتَ ذلك؟ فيقـول: نعم عرفْـت ذاك. وممـا يحقِّق ذلـك أن القـرآن ليس فيه (هذاك)، على تنوُّع الإشارة، فعُلم أنها لغـةٌ، لا للفرق، ولأنهـا لو كانت للفـرق لجيء بهـا مع المثنى كغيـره، وأنَّه غيـرُ جـائز، ولَكَثُر مجيئُهـا فـي الجمـعَ لكثـرته في المفرد، وليس كذلك، بل مجيئهـا في الجمـع ممَّـا جـاء به

= الخزانة ٤٦٧/٢، ديوانه/٥٥١ برواية (أولئك الأقوامِ)..

(١) يوسف/٣٢

(٢) شرح التسهيل ٢٤٢/١. والقول ثمَّ بمعناه معزوّاً إلى الفراء.

الشعر، قال الشاعر:(١)

أولئــك قــومي لم يكونوا أُشَابَةً وهــل يــرثُ الضلِّيلُ إلا أولالِكَ(٢)

فعلى ما قاله الأكثرون من أن مراتب المشار إليه ثلاثٌ: قربٌ وبعد وتوسُّط، تكون صور مسائلِه مئةً وثماني مسائل، لأن المرتفع من ضرب ستَّة وثلاثين في ثلاثة مئة وثمانية، وعلى القول بأن المراتب اثنتان: قربٌ وبعدٌ بلا توسُّط تكون اثنتين وسبعين، لأنها المرتفع من ضرب ستة وثلاثين في اثنين.

وهذه الكاف المذكورة حرفٌ دالٌّ على المخاطب، وليس باسمٍ، لأن اسم الإشارة معرفةٌ لا يقبل التنكير، والمعارف لا تضاف.

ويدخل حرف التنبيه على جميع أسماء الإشارة إلا ما قَبْلَ كافةِ اللامُ، فلا يقال: (ها ذلك) لكثرةِ الزيادةِ. وحكى (السيرافي) رحمه اللَّه في شرح سيبويه دخولَها على هَنَّا وهِنَّا، فيقول: ها هَنَّا وها هِنَّا(٣). ولم أعلم جواز دخولها على (ثَمَّ). ودخولُها على المقرون بالكاف وحدها قليل كقول (طرفة):

رَأَيْتُ بني غبــراءَ لا يُنْكِــرونني ولا أهلُ ها ذاك الطِّرافِ الممدَّدِ(٤)

الطِّراف بكسر الطاء، بيتٌ من أَدَمٍ. واللَّه أعلم.

---

(١) في نسخة الأصل بعد (قال الشاعر) فراغٌ ثم كلمة (أويعظ)، ولا مسوغ لها.

(٢) ينسب لأخي الكلحبة. أشابة: أخلاط. والشاهد في البيت أنه لا فرق بين دلالة كل من اللام والكاف اللاحقتين لاسم الإشارة، فكلاهما يدل على البعد اجتمعتا أم افترقتا، وليس ما تجرد من اللام للدلالة على المتوسط وما اتصل بها للدلالة على البعيد. فعلى كثرة الإشارة إلى البعيد باسم الإشارة (أولئك)، لم تجتمع الكاف واللام فيها إلا في الشعر والشعر ضرورة، كما في قوله (أولالك).

وفي نسخة الأصل (أولئك). فلا شاهد. شرح ابن يعيش ٦/١٠، التصريح بمضمون التوضيح ١٢٩/١، الهمع ٧٦/١....

(٣) شرح سيبويه للسيرافي ١٧٧/١ .

(٤) الشاهد في البيت دخول هاء التنبيه على اسم الإشارة المقرون بكاف الخطاب. وهو قليل. وذلك قوله (هذاك الطرافِ). العيني ٤١٠/١، الهمع ٧٦/١، ديوان طرفة/٣١....

الاسم الموصول

قال رحمه اللّه تعالى: "الثاني الموصولات، وهي: (الذي) وفروعه و(مَنْ) و(ما) إذا كانا بمعنى الذي، و(الألف واللام) بمعنى الذي، نحو: (الضارب والقائم) بمعنى: الذي ضرب والذي قامَ. و(أيُّ) بمعنى الذي، كقوله تعالى: ﴿**ثم لَنَنْزِعَنَّ من كلِّ شيعةٍ أيُّهم أشدُّ على الرَّحمنِ عِتِيًّا**﴾.(١)

الشرح:

الثاني من المبهمات الاسم الموصول. والموصولُ كلُّ اسم افتقر إلى الوصل بجملة خبرية معهودةٍ مشتملةٍ على ضمير لا ئقٍ بالمعنى. والأسماءُ الموصولة أربعة عشر.

أولها: (الذي)، وهو للواحد المذكر، وقد يكون بمعنى المصدر كقوله تعالى: ﴿**وخُضْتُم كالذي خاضُوا**﴾(٢) أي كخوضهم، على بعض الأقوال//وقول الشاعر: ٢٠٩/ب

يا أمَّ عمروٍ جزاكِ اللّه مغفرةً رُدِّي عليَّ فؤادي كالذي كانا(٣)

الثاني: (التي)، وهو للواحدة المؤنثة، نحو: (التي قامت). وقد يُطلق على الجماعة نحو: (الجماعة التي فعلت كذا). وفي (الذي والتي) أربع لغات: تخفيف الياء وتشديدها وحذفُها، وسكون ما قبلها وحذفها، وكسر ما قبلها، وحُكِيَتْ فيهما لغةٌ خامسةٌ: ضمُّ الياء مشدَّدة.

الثالث والرابع: تثنيتهما، وهما (اللّذانِ واللّتانِ) رفعاً، و(اللّذَيْنِ واللّتَيْنِ) نصباً وجَرًّا. وتشدَّد نونهما عوضاً من الياء المحذوفة.

الخامس: (الّذِيْنَ)، وهو جمع (الذي)، إلا أنه مختصٌّ بالعقلاء، بخلاف

---

(١) مريم/٦٩ (٢) التوبة/٦٩

(٣) قائله جرير. والشاهد في البيت مجيء (الذي) بمعنى المصدر، في قوله: (كالذي كان) أي لكونه. المحتسب ١٨٩/٢، ديوانه/٥٩٤.

مفرده، وهو بالياء رفعاً ونصباً وجرّاً، كقوله تعالى: ﴿وقَال الذّين كفَرُوا لِلّذين آمَنُوا﴾(١). وهو مبنيّ، و(هذيل) يشبهونه بصفات الذكور العقلاء، فيعربونه ويقولون: (نُصِرَ الّذون هُدُوا على الذين ضلُّوا)(٢).

السادس: (الأُلى) بمعنى الذين، جمعاً للذي، وقد جاء جمعاً (للتي) بمعنى (اللاتي)، كقول الشاعر:

[وأمّا] الأُلى يسكُنّ غَوْرَ تِهامةٍ ... فكلُّ فتاةٍ تَتْرُكُ الحِجْلَ أَفْصَما(٣)

وقد اجتمعا في قول (أبي ذؤيب):

فتلك خُطوبٌ قد تملّت شبابَنا ... قديماً فتُبْلينا المَنونُ وما نُبْلي

وتُفْني الأُلى يَسْتَلْئمون على الأُلى ... تَراهُنَّ يومَ الرَّوْعِ كالحِدَإِ القُبْلِ(٤)

السابع والثامن: (اللاتي واللاءِ)، فاللاتي جمع (التي)، قال اللّه تعالى: ﴿واللاّتي يَأْتين الفاحِشَةَ من نسائِكم﴾(٥). و(اللاءِ) أكثر استعماله بمعنى (اللاتي)، وقد يجيء جمعاً (للذي) كقول الشاعر:

---

(١) مريم/٧٣

(٢) شرح التسهيل ١/١٩١

(٣) نسب البيت لعمارة بن راشد وحميد بن ثور ولمجهول. الحِجْل: الخلخال، أفصم: مكسور، يصفهنّ بامتلاء لحم الساقين. والشاهد فيه: استعمال (الألى) جمعاً للتي بمعنى اللاتي. العيني ١/٤٥٣، شرح التسهيل ١/١٩٣ . وما بين قوسين تصحيح من رواية أخرى وقد رجحناها لاقتران الخبر بالفاء (فكلُّ). وهي في الأصل: (فإنَّ الألى...).

(٤) يستلئمون: يلبسون اللأْمة وهي الدرع. الحِدَأ: ج حِدْأة: طائر. القُبْل: ج أقبل: مائل النظر. (الألى) الأولى تعود على الشباب أو الرجال و(الألى) الثانية تعود على الخيول. أي: تفني المنونُ الرجالَ الدارعين فوق خيولهم التي تشبه الحِدأ. ويروى: (وتبلي) بدل (تفني). والشاهد في البيت استعمال (الألى) اسم موصول لجمع المذكر العاقل مرة ولجمع المؤنث غير العاقل مرة أخرى. العيني ١/٤٥٥، الهمع ١/٨٣، ديوان الهذليين ١/٣٧...

(٥) النساء/١٥ ﴿.... فاستشهدوا عليهنَّ أربعة منكم...﴾.

فمـــــا آباؤنـــــا بأمَـنَّ مِنْـهُ   عَلَيْنـا اللاءِ قد مَهَدُوا الحُجورا(١)

التاسع والعاشر: (مَنْ وما)، وقد تقدمت أحوالهما، فمنها أن تكون بمعنى (الذي). وتختص (مَنْ) بمن يعقل، وتطلق على المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث، ويتبيَّنُ ذلك بالعائد، نحو: (رأيت مَنْ أبوه قائمٌ ومن أبوها ومن أبوهما ومن أبوهم ومن أبوهُنَّ). وإذا اجتمع من يعقل ومن لا يعقل جاز التعبير (بمَن) تغليباً للأفضل، كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أن اللّهَ يسبِّح له مَنْ في السمواتِ والأرضِ﴾(٢). وجاز التعبير (بما) لعمومها في الأصل، كقوله تعالى: ﴿سَبَّح للّهِ ما في السمواتِ وما في الأرضِ﴾(٣)، واستُحسن التعبير(بمن) عما لا يعقل إذا جرى مجرى من يعقل كقول الشاعر:// ٢١٠/أ

بكَيْتُ إلى سِرْبِ القَطا إذْ مَرَرْنَ بي   فقُلْتُ ومثـلي بالبكـاءِ جـديرُ

أسربَ القطا هل مَنْ يُعيرُ جناحَه   لعلِّـي إلـى مَنْ قد هَوِيْتُ أطيرُ(٤)

أجراه مجرى من يعقل بأن كلَّمه فعبَّر عنه بمَن. وأمَّا (ما) فأكثر إطلاقها على غير من يعقل، وقد تطلق على من يعقل ومنه قوله تعالى: ﴿فَانْكِحُوا ما طابَ لكم من النِساءِ﴾(٥)، و﴿إلاَّ على أزواجِهم أو مَا مَلكت إيمانُهم فإنهم غيرَ مَلُومين﴾(٦)، ويعبَّر بها عن المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث كما ذُكر في (مَن). واللّه أعلم.

الحادي عشر: (الألف واللام)، تكون بمعنى الذي وفروعه، نحو: (الضارب

---

(١) نسب لرجل من سُلَيْم، والشاهد فيه استمال (اللاءِ) بمعنى الذين، في قوله: (آباؤنا اللاءِ). العيني ١/٤٢٩، الهمع ١/٨٣، الأشموني ١/١٥١ .

(٢) النور/٤١   (٣) الحشر/١٠

(٤) نسب للعباس بن الأحنف ولمجنون ليلى. والشاهد في البيت استعمال (من) اسماً موصولاً لغير العاقل لأنه يعود على القطا. العيني ١/٤٣١، الهمع ١/٩١، ديوان الاحنف/١٤٣ .

(٥) النساء/٣   (٦) المؤمنون/٦

أبوه والضارب أبوها، والضارب أبوهما وأبوهم وأبوهُنَّ). وهي اسمٌ لاحتياجها إلى صلة وعائدٍ. وحُكي عن (الأخفش) أنها حرفٌ لأنها تفيد التعريف(١)، فكانت حرفاً كحالها إذا دخلت على الأسماء المحضة. والصحيحُ أنها اسمٌ وليست للتعريف، بل الصلةُ معرِّفة للموصول. والله أعلم.

الثاني عشر: (ذا)، إذا وقعت بعد (مَا ومَن) الاستفهاميَّتين ولم تكن ملغاة، كقوله تعالى: ﴿**وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ**﴾(٢)، وقوله تعالى: ﴿**مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً**﴾(٣)، فيكون (ذا) في موضع رفع، ويكون الجوابُ مرفوعاً، ومنه قراءة (أبي عمرو): ﴿**قُلِ الْعَفْوُ**﴾(٤) بالرفع، وقول الشاعر:

ألا تسألانِ المَرْءَ ماذا يحاول ... أَنَحْبٌ فيُقضى أم ضلالٌ وباطلُ(٥)

ويجوز أن يكون (ذا) ملغى فتكون (ما ومن) في موضع نصب إن كان العاملُ بعدهما عاملاً فيهما النصب، ويكونُ الجوابُ منصوباً نحو: (من ذا رأيْتَ أزيداً أم عمراً؟). وقد جاء (ذا)(٦) بمعنى (الذي) غيرَ مسبوق باستفهام في الضرورة.

قال الشاعر:

عدسْ مالعبَّادٍ عليك إمارةٌ ... نجوْتِ وهذا تحملين طليقُ(٧)

---

(١) ونسب ابن مالك هذا المذهب للمازني والشلوبين. شرح التسهيل ١/١٩٦ .

(٢) (٤) البقرة/٢١٩ بنصب (العفوَ). والقراءة بالرفع في اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر/١٥٧ .

(٣) البقرة/٢٤٥ . وليس كما ذكر الشارح، بل (ذا) في الآية الكريمة هي اسم إشارة.

(٥) قائله لبيد. والشاهد في البيت استعمال (ذا) اسم موصول بمعنى الذي. لوقوعها بعد ما الاستفهامية وعدم إلغائها. وذلك قوله: (ماذا يحاولُ). سيبويه ٢/٤١٧، خزانة الأدب ١/٣٣٩، شرح ديوان لبيد/٢٥٤...

(٦) في نسخة الأصل (ذلك) والتصويب من (أ).

(٧) قائله يزيد بن مفرِّغ الحميري. إمارة: حكم وسلطة. عباد: اسم والٍ والشاهد في البيت استعمال (ذا) اسماً موصولاً بمعنى (الذي) مع أنه غير مسبوق باستفهام وذلك للضرورة الشعرية في قوله (وهذا تحملين). قلنا:هذا رأي الكوفيين، والمسألة خلافية بين المدرستين وهو عند =

أي (والذي تحملينه طليق)، يخاطب بغلته، وعدسْ زجرٌ لها.

الثالث عشر: (أيّ)، وقد تقدَّم ذكرُ أقسامها.(١) فمنها أن تكون بمعنى (الذي) وفروعِه، وتعربُ إذا عملَتْ صلتُها أو حُذفَ ما تُضاف إليه نحو: (امـرُرْ بأيِّهم هو أفضلُ، وبأيٍّ هو أفضلُ)، فإن حُذف صدر صلتها بُنيَتْ على الضم كقوله تعالى: ﴿**ثم لَنَنْزِعَنَّ من كلِّ شيعةٍ أيُّهم أشدُّ على الرحمن عِتيًّا**﴾(٢)، وكقول الشاعر:

إذا ما لَقِيْتَ بني مالكٍ فسلِّمْ على أيُّهم أفضلُ(٣)

الرابع عشر: (ذو) في لغة (طيِّئ)، يستعمل//بمعنى (الذي والتي) وتثنيتهما وجمعهما، نحو: (رأيْتُ ذو فَعلَ وذو فَعَلَتْ وذو فعَلاَ وفعَلُوا وفَعَلْنَ)، فمن مجيئها بمعنى الذي قول شاعرهم: ٢١٠/ب

ذاك خليلي وذو يواصلني يرمي ورائي بامْسَهْمِ وامْسَلَمَةْ(٤)

السَّلمة بفتح السين واللام واحدُ السَّلَم، وهو من شجر العضاه، والسلم شجرُ القُرَظ.

ومن مجيئها بمعنى (التي) قول الآخر:

فإن الماءَ ماءُ أبي وجَدِّي وبئري ذو حفرْتُ وذو طوَيْتُ(٥)

= البصريين اسم إشارة لا غير مبتدأ، وطليق خبره، و(تحملين) جملة حالية. الإنصاف/٧١٧، شرح ابن يعيش ١٦/٢، الخزانة ٥١٤/٢...

(١) ينظر ص ٧٥٦ .

(٢) مريم/٦٩

(٣) قائله غسان بن وعلة. والشاد فيه بناء الاسم الموصول (أيّ) على الضم لاضافتها وحذف صدر صلتها، في قوله: (على أيُّهم). الإنصاف ٧٥١، الخزانة ٥٢٢/٢، مغني اللبيب ٧٨... ويروى: (إذا ما أتيت...).

(٤) قائله بجير بن عنمة. بامْسَهْمِ: بالسهم، امسلمة: السَّلمة. وهي لغة طيِّئ وحِمْيَر. والشاهد في البيت مجيء (ذو) اسماً موصولاً بمعنى (الذي) في قوله (ذو يواصلني). ابن يعيش ١٧/٩، مغني اللبيب/٤٨، العيني ٤٦٤/١....

(٥) قائله سنان بن الفحل الطائي. طوى البئر: بنى لها جداراً كي لا تتهدم. والشاهد في البيت استعمال(ذو) اسماً موصولاً بمعنى (التي)، في لغة طيء، وذلك في قوله: (بئري ذو حفرت وذو=

ومنهم من يقول: (ذات) بمعنى التي، و(ذوات) بمعنى اللاتي.(١)

فهذه الأسماء الموصولة كلها تفتقر إلى صلة وعائد. فأما الصلة فتكون جملة وشبه جملة، فأما الجملة فتكون اسميَّة وفعلية ولها شروط:

أحدها: أن تكون خبرية، فلا يوصل بالطلبيَّة.

الثاني: أن لا تكون إنشائية، نحو: (جاء الذي بِعْتُ له) قاصداً لإنشاءِ البيع.(٢)

الثالث: أن تكون مفيدة، فلا يوصل بجملة لا يَجْهل معناها أحدٌ نحو: (جاء الذي حاجباه فوق عينيه). وإنما اشترط فيها ذلك لأنَّ المقصود منها الإيضاح، وغيرُ ما ذُكر لا يحصَل منه إيضاح.

وأما شبه الجملة، فالظرف وحرف الجر نحو: (الذي عندك، والذي في الدار)، ولا خلافَ في تعليقهما بفعل. وإذا وقعا خبراً للمبتدأ جاز التقدير بالفعل والاسم على ما تقدَّم. ولا يشترط كونُ ما تضمَّنت الصلة معلوماً للسامع، بل الأكثر أن يكون معلوماً، وقد يقصد إبهامها، ويكون ذلك مستحسناً كقوله تعالى: ﴿**فَغَشِيَهُمْ من اليَمِّ ما غَشِيَهُمْ**﴾(٣) وقوله تعالى: ﴿**فَأَوْحَى إلى عَبْدِهِ ما أَوْحَى**﴾(٤)، وقولِ (عائشة) رضي اللَّه عنها لما حبسَتِ الناسَ لابتغاءِ عِقْدِها: "فجاء (أبو بكر) وجعل يطعن بيده في خاصرتي وقال ماشاء أن يقول".

فأما الألف واللام فلا توصل بالجملة، وإنما توصل بالصفة الصريحة، وهي ما تضمَّنت معنى الفعل وحروفه، وقبلت التثنية والجمع بغير قيد نحو: (الضارب والمضروب) ونحو ذلك. وقد توصل بالفعل المضارع كما تقدَّم في أول الكتاب من

= طويت). الإنصاف/٧٧٣، ابن يعيش ١٤٧/٣، الخزانة ٥١١/٢....

(١) ينظر: شرح التسهيل ١٩٩/١ والمقرب لابن عصفور ٥٦/١ ـ ٥٧ .

(٢) ثمّة جمل إنشائية قليلة جاءت بلفظ الخبر هي: (بعت لك، زوجتك، أنت حر (للعبد).). وما كان أغنى الشارح عن هذه العبارة الملبسة على كثرة الكلام الإنشائي في العربية.

(٣) طه/٧٨ (٤) النجم/١٠

قـول الشـاعر: "ما أنت بالحكـم الترضى حكومته"(١) و"صوت الحمار اليجدَّعُ"(٢).

وأشذُّ من ذلك قول الشاعر:

مـن القـومِ الرسـولُ اللَّهِ مِنْهم ... لهـم دانَتْ رِقَـابُ بني مَعَدِّ(٣)

فهذه الموصولات كلها معارف بصلاتها، لأن الصلات تخصِّصها، لأن الصلة جملة من فعل وفاعل أو مبتدأ//وخبر وكلاهما خاص، فجريا مجرى الصفة ٢١١/أ المخصِّصة نهايةَ التخصيص، ولأن الجملة - وإن كانت نكرة - لا تخلو من ضمير هو الموصول في المعنى، والضمير معرفة فتخصَّصَت الجملة به، والجملة الفعلية يلزمها الفاعل وهو معرفة، وكذلك المبتدأ، فصارت الجملة مع (الذي) بمنزلة صفة معرَّفة بالألف واللام. واللَّه أعلم.

وأمَّا العائد، فضميرٌ يربطُ الصلة بالموصول، وإنما افتُقر إليه لأن الجملة تامةً كالجزء من الموصول، والذي يصح صِلةً كلُّ جملة، فلا بد لها من رابط(٤) يربطها بالموصول كخبر المبتدأ إذا كان جملةً، بل أولى(٥). واللَّه أعلم.

ولا يخلو العائد من أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، فأما المرفوع فإن كان مرفوعاً فاعلاً أو نائبه لم يجز حذفُه، وإن كان مرفوعاً بالابتداء وكان خبره يصلح أن يكون صلة كاملة نحو: (الذي هو أبوه قائم، والذي هو عندك، والذي هو في الدار) لم يجز لعدم العلم به، وإن كان لا يصلح أن يكون صلةً كاملةً وكان الموصول (أيًا) جاز حذفُه، كقوله تعالى: ﴿**أيُّهم أشدُّ على الرحمنِ**

---

(١) (٢) ينظر ص ٢٦

(٣) قائله مجهول. والشاهد فيه مجيء صلة الموصول لـ (الـ) الموصوليَّة جملةً اسمية، والأصل أن لا توصل بالجملة بل بالصفة الصريحة. وذلك قوله (الرسولُ اللَّه منهم). العيني ١/٤٧٧، مغني اللبيب/٤٩، الهمع ١/٨٥...

(٤) في نسخة الأصل (والذي يصح وصله بكل جملة فلا بد لها من رابط...). والتصويب من(أ).

(٥) أي إن جملة صلة الموصول أولى بالرابط (العائد)، من جملة الخبر.

عتيًّا﴾(١)، وقولِ الشاعر:

إذا ما لـقيت بنـي مـالكٍ   فَسَـلِّمْ علـى أيُّهـم أفْضَـلُ(٢)

وإن كـان غيرَ (أيّ)، فـإن كـانت الصلـة مستطالة حَسُنَ الحذف، كقولـه تعـالى: **﴿وهو الذي في السماءِ إلهٌ وفي الأرضِ إلهٌ﴾**(٣)، وإن لم تكن مستطالةً ضعُفَ الحذفُ، كقراءة بعض السلفِ: **﴿ثـم آتَيْنـا موسـى الكتـابَ تَمَامَـاً علـى الـذي أحسنُ﴾**(٤) أي هو أحسنُ، وقولِ الشاعر:

من يُعْنَ بالحمدِ لم يَنْطِقِ بما سَفَهٌ   ولا يَحِدْ عن سبيل الحِلْمِ والكَرَمِ(٥)

وأمَّا المنصوب، فإن كان منفصلاً لم يجز حذفُه، وإن كـان متصـلاً وكـان منصوبـاً (بإنّ) أو إحدى أخواتها لم يجز حذفه، وإن كان منصوباً بفعل كقوله تعالى: **﴿وفيها ما تَشْتَهِي الأنفسُ﴾**(٦)، أو بصفةٍ تعمل عملَ الفعل جاز حذفه، كقولك: (الـذي أنـا معطيك درهمٌ) أي مُعْطِيكَه، وقولِ الشاعر:

ما اللّهُ مُوليكَ فضلٌ فاحْمَدَنْه به   فمـا لـدى غيرِهِ نَفْعٌ ولا ضَرَرُ(٧)

---

(١) مريم/٦٩

(٢) سبق تخريجه ص ٧٨١ . والشاهد هنا جواز حذف عائد (أيّ) المرفوع إذا كان لا يصلـح أن يكون صلة كاملة.

(٣) الزخرف/٨٤

(٤) الأنعام/١٥٤ ﴿....على الذين أحسَنَ﴾. والقراءة بـالرفع هـي للحسـن والأعمش ويحيـى بـن معمر وابن أبي اسحاق. اتحاف فضلاء البشر/٢٢٠ .

(٥) قائله مجهول. والشاهد في البيت حذف العائد المرفوع لاسم الموصول دون مسوِّغ، في قولـه (بما سَفَهٌ)، أي: (بما هو سَفَهٌ). والمسوغ هو طول الجملـة. العينـي ٤٤٦/١، الأشموني ١٦٩/١، الهمع ٩٠/١....

(٦) الزخرف/٧١. القراءة المتواترة (وفيها ما تشتهيه الأنفس). مع ذكر الضمير العـائد (الهـاء). وللقراءة ينظر: المبسوط في القراءات العشر/٣٩٩ .

(٧) قائله مجهـول. والشاهد فيه جواز حذف العائد المنصوب بصفة عاملة وذلك قوله: (ما اللّه =

وأمَّا المجرور، فإمَّا أن يكون مجروراً بحرف جرٍّ أو بإضافة، فإن كان مجروراً بالإضافة، وكان المضاف صفة عاملةً عملَ الفعل كقوله تعالى: ﴿**وتُخْفي في نفسِك ما اللَّهُ مُبْديهِ**﴾(١) جاز حذفُه، كقوله تعالى: ﴿**فاقْضِ ما أَنْتَ قاضٍ**﴾(٢) أي: قاضيه. وإن كان غير ذلك لم يجز حذفه، نحو: (الذي قام غلامه) وإن كان مجروراً بحرف جرٍّ لم يُجَرَّ الموصول بمثله، لم يجز حذفه كقولك: (عجبْتُ من الذي نَزَلْتُ عليه)، وإن جُرَّ الموصول بمثله واختَلَفَ ما تعلَّقا به لم يجز حذفُه، كقولك: (عجبْتُ من الذي//أخذت منه)، وإن اتفق جاز حذفُه كقوله تعالى: ٢١١/ب ﴿**ويَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبون**﴾(٣) أي منه، وقول الشاعر:

نصلِّي لِلذي صَلَّت قريشٌ ... وتعبدُه وإن جَحَد العمومُ(٤)

أي الذي صلَّت له. وكذا لو جُرَّ موصوفُ الموصولِ بحرفٍ جُرَّ العائد بمثله، يجوز حذفُه لكون الموصوف هو الموصول في المعنى، كقول الشاعر:

إنْ تَعْنَ نفسُك بالأمر الذي عُنِيَتْ ... نفوسُ قومٍ سَمَوْا تظفرْ بما ظَفِروا(٥)

وقول الآخر:

لاتركنَنَّ إلى الأمر الذي ركنَتْ ... أبناءُ يَعْصُرَ حين اضطُرَّها القدرُ(٦)

= موليك) وجائز: ما اللّه موليكه. التصريح بمضمون التوضيح ١/١٤٥، الهمع ١/٨٩، الأشموني ١/١٧٠ .

(١) الأحزاب/٣٧ (٢) طه/٧٢ (٣) المؤمنون/٣٣

(٤) قائله مجهول. والشاهد فيه جواز حذف العائد المجرور في قوله: (نصلي للذي صلت قريش) أي الذي صلت له. المقرب لابن عصفور/٧، قطر الندى/١١٣ .

(٥) مجهول القائل. والشاهد فيه جواز حذف العائد المجرور بحرف لأن الموصوف باسم الموصول مجرور بالباء أيضاً، وذلك قوله: (الأمرِ الذي عُنِيَتْ)، أي: الذي عنيت به. شرح التسهيل /٢٠٦.

(٦) ينسب لكعب بن زهير وليس في ديوانه. يعصر: اسم علم على رجل قديم. والشاهد في البيت جواز حذف العائد المجرور بحرف، لأن الموصوف باسم الموصول مجرور بمثله، وذلك قوله:(إلى الأمر الذي ركنت)،أي:ركنت إليه.العيني ١/٤٤٩،التصريح١/١٤٧،الأشموني ١/١٧٣.

وربما خلفَ الضميرَ العائدَ ظاهرٌ كقول الشاعر:

فيا ربَّ ليلى أنت في كل موطنٍ وأنت الذي في رحمةِ اللَّهِ أطمعُ(١)

أراد: وأنت الذي في رحمته أطمع، كما خلفه في غير الموصول كقول الشاعر:

ما أرى الموتَ يسبقُ الموتَ شيءٌ نغَّصَ الموتُ ذا الغنى والفقيرا(٢)

المعرف بالإضافة

قال الجرجاني رحمه اللّه: "والخامس من المعرفة المضاف إلى واحدٍ من هذه الأربعة، نحو: (غلامُك وغلامُ زيد)، فكلّ مضاف إلى مَعْرِفَةٍ معرفةٌ. وما عدا هذه الخمسة فهو نكرة، مثل: (فأس وفرس)."

الشـرح:

قد تقدَّم الكلام على المضاف، وأنه يتعرَّف بالمضاف إليه إذا كان معرفةً وكانت الإضافة محضة، نحو: (غلامك وغلام زيد وغلام هذا، وغلام الرجل وغلام الذي فعل كذا). وقول الجرجاني: "وكلُّ مضاف إلى معرفة معرفةٌ" مراده أنَّه معرفة بهذين الشرطين، فإنه ليس كلُّ مضاف إلى معرفةٍ معرفةً كقوله تعالى: ﴿**يَحْكُمُ به ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُم هَدْياً بالغَ الكَعْبَةِ**﴾(٣)، (فبالغ) نكرة مع أنه مضاف إلى معرفة، بدليل وقوعه صفة للنكرة، وكذا قوله تعالى: ﴿**هذا عارضٌ مُمْطِرُنا**﴾(٤) وقولُ الشاعر:

---

(١) ينسب لمجنون ليلى. والشاهد فيه مجيء العائد اسماً ظاهراً، وهو في الأصل ضمير. وذلك قوله: (أنت الذي في رحمة اللَّه أطمعَ): أي أنت الذي في رحمتهِ أطمعُ. المغني/٢١٠، التصريح ١/١٤٠، الهمع ١/٨٧...

(٢) نسب لعدي بن زيد وابن سوادة. والشاهد فيه إحلال الاسم الظاهر محلَّ الضمير في قوله: (ما أرى الموت يسبق الموتَ شيءٌ)، أي: ما أرى الموتَ يسبقه شيء. سيبويه ١/٦٢، الخزانة ١/١٨٣، المغني/٥٠٠...

(٣) المائدة/٩٥

(٤) الأحقاف/٢٤ ﴿قالوا هذا عارضٌ ممطرنا بل هو ما استعجلتم به...﴾.

يا رُبَّ غابِطِنا لو كان يَطْلُبكم   لاقى مُبَاعَدةً منكُم وحِرْمانا[1]

(فغابطنا) نكرةٌ بدليل دخولِ (رُبَّ) عليه، مع أنه مضاف إلى معرفة، لِكون إضافته لفظيَّة.

وقوله: "وما عدا هذه الخمسة نكرةٌ" يدخل فيه المنادى المفرد المعرفة، نحو: (يا رجلُ)، وقد تقدم التنبيه على ذلك. واللَّه أعلم.

---

(١) قائله جرير. يصفها بالتعفُّف والتصوُّن، وأن من يظن بعلاقته بها الظنون لو طلب مودتها لما لقي منها إلا المباعدة والحرمان اللذين يلاقيهما الشاعر. والشاهد في البيت أن الإضافة اللفظية لا تفيد التعريف إذ يبقى المضاف فيها نكرة بدليل دخول ربَّ عليه في قوله: (يا ربَّ غابطنا). سيبويه ٤٢٧/١، المغني ٥١١، ديوانه/٥٩٥ .

قال الجرجاني رحمه اللَّه:

"باب التوابع

وهي خمسة: تأكيدٌ، وصفةٌ، وعطفُ بيان، وبدل، وعطف بحرف. فالتأكيد كقولك: جاء زيدٌ نفسُه، والقوم كلُّهم، والرجلان كلاهما، والقوم أجمعون أكتعون//. ٢١٢/أ فكل تأكيد تابع للمؤكد في إعرابه، ولا تُؤكَّد النكرة، فلا يُقال: جاءني رجلان كلاهما."

التوكيد

الشرح:

التوابع واحدها تابع، وهو في اللغة اللاحق بالسابق، وفي الاصطلاح النحويِّ هو المشارك ما قبله في إعرابه الحاصلِ والمتجدِّد. فالمشارك ما قبله شاملٌ للتابع وغيره، والحاصلُ والمتجدِّد مخرجٌ خبرَ المبتدأ، والحالَ من المنصوب.

والتوابع خمسة أحدها التأكيد. يقال: تأكيد وتوكيد، ويقال: أكَّدَ ووكَّد تأكيداً وتوكيداً، وبها جاء القرآن، قال تعالى: ﴿**ولا تَنْقُضُوا الأَيْمانَ بعد تَوْكيدِها**﴾(١).

والتأكيد على ضربَيْن: لفظيٍّ ومعنويّ.

فالمعنوي: التابع الرافع(٢) لاحتمال المجاز. وقيل: تابعٌ رافعٌ لاحتمالِ تقدير إضافة إلى المتبوع وإرادة الخصوص بما ظاهرُه العمومُ. وقال (أبو البقاء) رحمه اللَّه تعالى: "التوكيدُ تمكينُ المعنى في النفس"(٣). وحدَّه (أبو الحسن بن عصفور) رحمه اللَّه تعالى فقال: التوكيد لفظ يراد به توكيد المعنى في النفس وإزالة الشك عن الحديث والمحدَّث عنه".(٤) فالذي يراد

---

(١) النحل/١٩

(٢) الرافع: بمعمى الدافع أو المانع.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٣/٤٠.

(٤) المقرب ١/٢٣٨. وفيه (.. يراد به تمكين المعنى في النفس..).

به تأكيد المعنى في النفس التأكيدُ اللفظي، والذي يُراد به إزالة الشك عن الحديث التأكيد بالمصدر، والذي يراد به إزالةُ الشكِّ عن المحدَّث عنه التأكيد بالألفاظ التي يبوَّبُ لها في النحو، وهي للواحد المذكر نفسُه وعينُه، ولا يُستَعْمَلان إلا مضافيْن إلى ضمير المؤكَّد مطابقاً له في الإفرادِ والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، تقول: (جاءني زيدٌ نفسُه ومحمد عينُه، وهندٌ نفسها، والزيدان أنفسهما وأعينهما،والزيدون أنفسُهم وأعينُهم، والهندات أنفسُهنَّ وأعيُنُهنَّ). والأفصح جمع النفس والعين على (أفعل) مع المثنى والمجموع مذكراً أو مؤنثاً. ويجوز مع المثنى المطابقة والإفراد،تقول: (الزيدان نَفْساهما ورأيتهما عينَيْهما، وجاء الزيدان نفسُهما ورأيتهما عَيْنَهما)، وكذلك كل مثنى في المعنى مضاف إلى متضمَّنه يختار فيه لفظ الجمع على لفظ الإفراد، كقوله تعالى: ﴿**فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكما**﴾(١)، ولفظُ الإفراد على لفظ التثنية، كقول لشاعر:

حمامةَ بَطْنِ الواديَيْنِ تَرَنَّمي ... سقاك من الغُرِّ الغوادي مَطِيرُها(٢)

ومما جاء بلفظ التثنية ما أنشده (الجوهري) في قول الراجز

ومَهمَهين قَذَفَيْنِ مَرْتَيْن ... ظَهْراهما مِثْلُ ظهور التُّرْسَيْن(٣)

مَهْمَهين أي فلاتَيْن، وقذفَيْن أي بعيدين، ومَرْتَيْن أي لا نبات فيهما.

ومن ألفاظ التوكيد المعنوي: كلّ وجميع وكلا// وكلتا، يؤكَّد بها عند /٢١٢ قصد الشمول، مضافة إلى ضمير المؤكَّد، نحو: (جاء الجيش كلُّه والقبيلةُ جميعُها

---

(١) التحريم/٤ ﴿إن تتوبا إلى الله فقد صَغَتْ قلوبكما...﴾.

(٢) نسب لتوبة بن الحميِّر، وللشمَّاخ وليس في ديوانه. ويروى (سُقيتِ). والشاهد في البيت قوله (بطن الواديين)، وذلك أن المثنى في المعنى المضاف إلى متضمنه يختار له لفظ الإفراد على لفظ التثنية، ولذا لم يقل (بطني الواديين). العيني ٨٦/٤، الهمع ٥١/١، المقرب/١٠٠ .

(٣) نسب لخطام المجاشعي وهميان بن قحافة. مَرْتَيْن: مثنى مَرْت، وقَذَفين: مثنى قَذَف. والشاهد فيهما تثنية (ظهراهما) على الأصل لأنه يعود على (مهمهين). والأكثر في كلامهم الخروج إلى الجمع عندما يكون المضاف والمضاف إليه ككلمة واحدة، أي أن يقول: (ظهورهما). سيبويه ٤٨/٢، ابن يعيش ١٥٥/٤، الهمع ٤٠/١ ...

والقوم كلُّهم وجميعُهم، والهنداتُ كلهُنَّ وجميعُهنَّ، والزيدان كلاهما، والهندان كلتاهما،ورأيتهما كليْهما أو كلتيْهما).

ومنها (أجمع) وفروعُه، يؤكد به بعد (كلّ)، تقول: (جاء الجيش كلُّه أجمعُ،والقبيلةُ كلُّها جمعاءُ، والقومُ كلُّهم أجمعون، والنساء كلُّهنَّ جُمَعُ). وقد يؤكد (بأجمع) وفروعه دون (كلّ). وقد يُجاء بعد أجمع وجمعاء وأجمعين وجُمَع بأَكْتَع وكتعاء واكتعين وكُتَع. وقد يُجاء بعدها بأَبْصَع وبَصْعاء وأَبْصَعين وبُصَع. وزاد الكوفيون بعدها: أَبْتَع وبَتْعَاء وأَبْتَعين وبُتَع. ولا يُجاء (بأكتع) وإخوانه غالباً إلا بعد (أجمع) على الترتيب. وقد أُكِّد (بأكتع) غير مسبوق (بأجمع)، ومنه قول الراجز:

يا ليتني كنت صبيّاً مُرْضَعا ... تحملني الذَّلْفاءُ حَوْلاً أَكْتَعا

إذا بكَيْتُ قبَّلَتْني أربعا ... إذن ظَلِلْتُ الدهرَ أبكي أَجْمَعا(١)

وإذا اجتمعت ألفاظ التوكيد بدأتَ منها بالنفس ثم بالعين ثم بكل ثم بأجمع ثم باكتع ثم بأبصع ثم بأبتع. وقال (ابن عصفور): "وأما أَبْصَع وأَبْتَع فلك تقديم أيِّهما شئت"،(٢) تقول: (جاءني الزيدون أنفسُهم أعينُهم كلُّهم أَجْمَعُون أَكْتَعون أَبْصَعون أَبْتَعون)، وكذلك سائرها. وعلى ما قال (ابن عصفور) تقول: أَبْتَعُون وأَبْصَعون.

ولا يجوز عطفُ بعض ألفاظ التوكيد على بعضٍ، لأن معنى الجميع واحدٌ بخلاف الصفة، فإن الصفة تدل على معنى زائد على الموصوف.

وما كان منها على (فَعْلاء) نحو: (جمعاء) لم ينصرف للتأنيث اللازم. وما كان منها على (فُعَل) لم ينصرف للتعريف والعدل. وفيما عُدِل عنه ثلاثةُ أقوال أصحُّها أنه معدولٌ عن جمعاوات، وهو مذهب الخليل وظاهرُ قول سيبويه(٣) رحمهما اللّه تعالى، لأنه جمع (فَعْلاء) مؤنث (أَفْعَل)، وقد جُمِعَ مذكره بالواو والنون فحقُّ مؤنثه

---

(١) مجهول القائل. الذلفاء: اسم علم . والشاهد في البيت التوكيد (بأكتع) غير مسبوقة (بأجمع)، والأكثر أن تسبق بها، وذلك قوله: (حولاً أكتعا). العيني٤/٩٣، الدرر اللوامع٢/١٥٦...

(٢) المقرب لابن عصفور ١/٢٤٠ .

(٣) سيبويه ٣/٢٢٤ .

أن يجمع بالألف والتاء كما تقدَّم في (أُخرَ). والثاني أنه معدولٌ عن (جُمْع) بضم الجيم وسكون الميم، وهو قول (الأخفش والسيرافي) لأن واحده (جَمْعَاء) مذكره (أجمع)، وأفعل فعلاء يُجمع على فُعْل كحمراء وحُمْر. والقول الثالث أنه معدول عن (جَمَاعَى) كصحراء وصحارَى، وهو قول (أبي علي الفارسي). والصحيحُ الأول لما ذُكر، والجوابُ عن الثاني أن (أفْعَل) المجموع بالواو والنون لا يُجْمَع مؤنثه على (فُعْل) كحُمر. وعن الثالث أن فَعْلاء لا يجمع على (فَعالَى) إلا إذا لم يكن له مذكر على (أفعَل)//وكان اسماً محضاً كصحراء؛ وجمعاءُ بخلاف ذلك، فلا أصلَ له في (فَعَالَى) ولا (فُعْل)، وإنما أصلُه جمعاوات. واللَّه أعلم. ٢١٣/أ

ولا خلاف في جواز توكيد المعرفة، إلا في صورة لا تحتمل المجاز نحو: (اختصم الرجلان كلاهما)، فإن الاختصام لا يكونُ من واحدٍ فلا فائدة في توكيده، وقال (الأخفش): "لا يجوز: (ضربْتُ أحد الرجلين كليهما)، لأن موضع الرجلين لا يصلح لواحدٍ، ولذلك قال: ليس بكلام قولُك: (ماتَ زيد وعاش عمرٌو كلاهما) لأنهما لم يشتركا في أمر واحد ونحو ذلك"(١). فأمَّا النكرة فعلى ضربين:

أحدهما أن تكون غير محدودة، بل تصلح للقليل والكثير كحين وزمن ووقت ومدَّة، فلا يجوز توكيدها بلا خلاف لعدم الفائدة في ذلك. وإن كانت محدودة كيوم وليلة وشهر وحول ونحو ذلك، فاختُلف في جواز توكيدها، فالأكثرون على أنه لا يجوز توكيدها، لأن التوكيد كالوصف، وألفاظ التوكيد معارف، والنكرة لا توصف بالمعرفة. وذهب الكوفيون إلى جواز توكيدها،(٢) للسماعِ والمعنى، أمَّا السَّماع فقولُ الراجز:

أَرْمي عليها وهي فَرْعٌ أجمعُ   وهي ثلاثُ أذرعٍ وإصبعُ(٣)

---

(١) شرح التسهيل ٣/٢٩٦ .

(٢) الإنصاف ٢/٤٥١ .

(٣) قائله حميد الأرقط. والرجز في صفة قوس. فرع: غير مشقوقة، أي صنعت من فرعٍ واحد. والشاهد فيه:جواز توكيد النكرة عند الكوفيين.على ان صاحب الإنصاف لم يذكر احتجاجهم بهذا=

وقولُ الآخر:

"**قد صَرَّتِ البَكْرَة يوماً أَجْمَعَا**"(١)

وقد تقدَّم قول الآخر:

"**تَحْمِلُني الذَّلفاءُ حَوْلاً أكتعا**"(٢)

وأنشد (أبو البقاء) رحمه اللَّه قول الآخر:

إذا القَعُودُ كرَّ فيها حَفَدا يوماً جديداً كلَّه مُطَّردا(٣)

وأما المعنى، فهو أن النكرة المحدودة تحتمل التجوُز فيها بإرادة البعض، فإذا أكدت ارتفع احتمال المجاز، فإن قوله (قد صرَّت البكرة يوماً) يحتمل أن تجوز بإطلاقِ الكلِّ على الأكثر، فلما قال (أجمعا) ارتفع احتمال المجاز، فلو لم يَرد بذلك سماعٌ لكان حقُّه أن يستعمل قياساً، فكيف واستعمالهُ ثابتٌ عن العرب.

ويؤكَّد الضمير كما يؤكَّد الظاهر إذا كان منصوباً أو مجروراً مطلقاً، نحو: (رأيتُه نفسَه ومررت به عينِه، ورأيتهم كلَّهم ومررت بهم كلِّهم)، وإن كان مرفوعاً متصلاً فإن أُكِّد بالنفس والعين لم يؤكد إلا بعد المنفصل، تقول: (فعلْتَ أنتَ نفسُك، وتفعل أنتَ عينُك)، وإن أُكِّد بغيره لم يحتج إلى ذلك، تقول: (قاموا كلُّهم وانطلقْنا كلُّنا، وقاما كلاهما، وانطلَقَتَا كِلْتَاهما)، فلو قلْتَ: قاموا هم كلُّهم لكان حسناً. وتختص (النفسُ والعينُ) بجواز دخول الباء الزائدة عليهما، كقولك: (جاء زيدٌ بنفسِه

= البيت. وذلك قوله (فرغٌ أجمعُ). سيبويه ٢٢٦/٤ (شاهد على معنى عن، وكذا في شرح التسهيل ١٦٠/٣، التصريح ٢٨٦/٢.

(١) قائله مجهول. وقيل: هو مصنوع. صرَّت: صوَّتت، البَكْرة آلة خشبية لرفع الماء. والشاهد في البيت جواز توكيد النكرة بحسب الكوفيين. وذلك قوله (يوماً أجمع). الإنصاف ٤٥٤/٢، العيني ٩٥/٤، شرح التسهيل ٢٩٧/٣...

(٢) سبق تخريجه، ص ٨٠٦ .

(٣) قائله مجهول. القَعُود: البَكْر من الإبل حين يركب، حفد: أسرع وخفَّ، مُطَّرد: طويل. والشاهد فيه جواز توكيد النكرة وفاقاً للكوفيين وذلك قوله: (يوماً...كلَّه). الإنصاف ٤٥٢/٢، شرح ابن يعيش ٤٥/٣ .

وجاء القوم بأعيانِهم)//. ٢١٣/ب

فأما **التوكيدُ اللفظي**، فهو تكرارُ معنى المؤكَّد بإعادة لفظه أو تقويته بمرادفه، فإعادةُ اللفظ بعينه على ضربَيْن:

أحدهما أن يكون في الجُمَل والآخر في المفردات. فالأول على ضربَيْن: مقرونٍ بعاطف ومجرَّدٍ منه، فالمقرونُ بعاطفٍ قلَّ ما يكون إلا جملة كقوله تعالى: ﴿**وما أَدْرَاكَ ما يَومُ الدِّينِ. ثم ما أَدْرَاكَ ما يَوْمُ الدِّينِ**﴾(١)، وقولِه تعالى: ﴿**أَوْلَى لَكَ فأَوْلَى.ثم أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى**﴾(٢)،(٣).والمجرد من العاطف كقول الشاعر:

أيا من لَسْتُ أَقْلاَه ... ولا في البعد أَنْسَاهُ
لك اللَّهُ على ذاك ... لك اللَّهُ لك اللَّهُ(٤)

والثاني: إمَّا أن يكون مؤكِداً لاسمٍ أو فعلٍ أو حرفٍ. أمَّا الاسم فكقولك: (قام محمدٌ محمَّدٌ)، ومنه قوله تعالى: ﴿**كَلاَّ إذا دُكَّتِ الأَرْضُ دكًّا دكًّا**﴾(٥)، وأما الفعل، فالأكثر أن يكون مع المؤكد فاعلُ الأول ظاهراً (كقام زيد قام زيدٌ)، أو مضمراً (كقام أخواك قاما)، أو يكونا ضميرين، كقولك: (أكرمْ أكرمِ زيداً)، وقد يستغنى بفاعلِ أحدهما، وقد اجتمع الأمران في قول الشاعر:

فأينَ إلى أيْنَ النجاءُ ببَغْلَتي ... أتاكَ أَتاكَ اللاَّحقون احْبِسِ احْبِس(٦)

---

(١) الانفطار/١٧-١٨.

(٢) القيامة/٣٤-٣٥ .

(٣) بعد هذه الآية في نسخة الأصل: ﴿كلا سوف تعلمون. ثم كلا سوف تعلمون﴾. وهي ليست في بقية النسخ وقد كتبت خارج الأسطر مما يرجح أنها مقحمة.

(٤) قائلهما مجهول. أقلاه: أكرهه. والشاهد في البيت الثاني توكيد الجملة مجردة من العاطف في قوله: (لك اللَّه لك اللَّهُ). شرح التسهيل ٣/٣٠٢، الاشموني ٣/٨٠، الهمع ٢/١٢٥ ...

(٥) الفجر/٢١ .

(٦) قائله مجهول. ويروى (النجاة). احبس: قفْ. والشاهد في البيت جواز توكيد الفعل وفاعله ظاهر (أتاك أتاك اللاحقون)، أو فاعله ضمير (احبس، احبس). الخزانة ٢/٣٥٣، العيني ٣/٩، شرح التسهيل ٣/٣٠٢ ...

وأمَّا الحرفُ فهو كالجزء من مصحوبه، فلا يؤكَّد إلا ومعه مثل ما مع المؤكَّد، إما ظاهراً، نحو: (مررْتُ بزيدٍ بزيدٍ)، أو مضمراً، كقوله تعالى: ﴿**فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُم فيها خالِدُون**﴾(١). وقد يؤكد بالحرف دونَ مصحوبه، وهو على ثلاثة أضرب:

أحدها: أن يكون على أكثر من حرفين، فيَسهِّل ذلك كثرةُ حروفه، كقول الشاعر:

حتى تراها وكَأنَّ وكَأنْ أعناقَها مشدَّداتٌ بقَرَن(٢)

والثاني: أن يكون على حرف واحدٍ، فهو في غاية من الشذوذ، كقول الشاعر:

فلا واللَّهِ لا يُلْفَى لِما بي ولا لِلِما بِهِمْ أَبَداً دَواءُ(٣)

والثالث: أن يكون مغايراً للمؤكَّد في اللفظ موافقاً له في المعنى، كقول الشاعر:

فأصْبَحَ لا يَسْأَلْنَه عَنْ بِما به أصَعَّد في عُلْو الهَوَى أم تصوَّبا(٤)

أكَّد (عن) بالباء، لأنها هنا بمعناها، وقد تقدَّم ذلك في حروف الجر بشواهده.(٥)

---

(١) آل عمران/١٠٧ .

(٢) ينسب لخطام المجاشعي وللأغلب العجلي. والشاهد في البيت توكيد الحرف دون مصحوبه لأن الحرف على أكثر من حرفين في قوله: (كأنَّ وكأنْ). العيني ١٠٠/٤، شرح التسهيل ٣٠٣/٣، التصريح ٣١٧/١ .

(٣) قائله مسلم بن معبد الوالبي. والشاهد في البيت توكيد حرف المعنى القائم على حرف صوتي واحد دون مصحوبه توكيداً لفظياً. وهذا من الشاذ. وذلك قوله (لِما بي ولِلِما بهم). على أن للبيت رواية أخرى عند ابن الأعرابي تخلو من الشذوذ وهي:

فلا واللَّه يُلفى لما بي وما بهم من البلوى دواءُ

وبها يسقط الشاهد. الإنصاف ٥٧١/٢، ابن يعيش ١٨/٧، مغني اللبيب/١٨١...

(٤) نسب للأسود بن يعفر، ولمجهول. وتصَوَّبَ: نزل. والشاهد فيه توكيد حرف المعنى القائم على حرف صوتي واحد بحرفٍ مغاير له في اللفظ دون مصحوبه، المغني/٣٥٤، التصريح ١٣٠/٢، الأشموني ٨١/٣ .

(٥) ينظر ص ٦٠١ .

الصفة

قال الجرجاني رحمه اللَّه: "والصفة على خمسة أوجه. أحدها أن تكون حِلْيةً كالطويل والأسود والأزرق، والثاني أن تكون فِعْلاً كالقائم والقاعد والمضروب، والثالث أن تكون غريزة كالفَهِم والكريم والعاقل، والرابع أن تكون نسباً أو قرابةً نحو: هاشمي وبصري، والخامس//الوصفُ بأسماء الأجناس ٢١٤/أ بذو،كقولك: جاءني رجلٌ ذو مالٍ. فكلُّ صفة تتبع الموصوف في إعرابه وتعريفه وتنكيره وتذكيره وتأنيثه وإفراده وتثنيته وجمعه، تقول: جاءني رجلٌ ظريفٌ، والرجلُ الظريفُ، ورأيتُ امرأةً ظريفةً والمرأةَ الظريفةَ، ومررْتُ برجالٍ كرامٍ والرجالِ الكرامِ. و(ذو) يثنى ويجمع، فيقال: ذو مال وذَوا مالٍ وذَوَيْ مالٍ وذوُو مال، وذوِي مالٍ، وذاتُ مال وذواتا مال، وذواتَيْ مالٍ، وذواتُ مالٍ وذواتِ مالٍ بالكسر في الجر والنصب كمسلمات."

الشرح:

الثاني النعتُ وهو الذي عبَّر الجرجاني عنه بالصفة، ويقال لها: النعتُ والوصف والصفة، والهاءُ في (الصفة) عوضٌ من الواو. والنعت: هو التابع المبيِّنُ متبوعَه والمخصِّصُه، بدلالته على معنىً في المتبوع، أو في متعلِّق به، (فالتابعُ) جنسٌ شاملٌ للتوابع كلها، و(المبيِّنُ متبوعَه) مخرجٌ للبدلِ وعطفِ النسق، لكنه في المعارف نحو: مررت بزيد الظريف، و(المخصِّصةُ) في النكرات، فإن النكرة تختص بالصفة، نحو: مررت برجل ظريف، و(بدلالته على معنى في المتبوع) مُخرجٌ للتوكيد وعطف البيان، (أو على شيءٍ متعلق به) مُدْخِلٌ لنحو: مررت برجل كريمٍ أبوه وجميلٍ أخوه.

إذا عُرف ذلك، فالأصلُ في الصفة أن تكون بالمشتق أو الجاري مجراه. فالمشتق الموصوف به ما دلَّ على فاعلٍ أو مفعول به متضمِّناً معنى فِعْلٍ وحروفِه، فيشمل ذلك أمثلة المبالغة والصفة المشبَّهة وأَفْعَل التفضيل. والجاري

مجراه ما أقيم مُقامَه من الأسماء العارية من الاشتقاق لأن الفرق إنما يحصل بأمر يوجد في أحد الشيئين أو الأشياء دون باقيها، وهذا إنما يكون في المشتق دون الجامد. وهذا إنما يكون في الخمسة التي ذكرها الجرجاني رحمه اللّه وما جرى مجراها، على ما سنقف عليه إن شاء اللّه تعالى:

أولها: الحِلْيَة، وهي صفة الرجل، قال (الجوهري): رحمه اللّه وقال غيره: "والحليَة تحليتُكم وجهَ الرجل، وجمع الحلية حُلِى بالضم والكسر."، فالحُليـة ـ واللّه أعلم ـ ما يدركه المحلِّي بعينِه من المحلَّى كما ذكره الجرجاني من الطويل والأسود والأزرق ونحو ذلك، كالأكحل والأشنب وما أشبه ذلك.

والثاني: أن تكون فِعْلاً من أفعال الموصوف، أو واقعاً عليه كما مثَّل به من قوله: (كالقائم والقاعد والمضروب). ومنه الحرفةُ كالبزّاز والنجار، فإنها من أفعاله أيضاً.

الثالث: الغريزة، قال (الجوهري): //"الغريزةُ: الطبيعةُ والقريحةُ"، والغريزةُ فعيلةٌ بمعنى مفعوله، من غرزْتُ الشيءَ في الأرضِ غَرْزاً: أَثْبَتُّه، فلما كانت السجية والغريزةُ معنى ثابتاً سُمِّي غريزةً، لأن الكرمَ والفهم والعقل معان ثابتةٌ في الطبيعة، فكأنها غُرِزَتْ فيها، وكذلك ما أشبَهَها كالجُبْن والشجاعة ونحو ذلك. ٢١٤/ب

الرابع: ما كان نسباً أو قَرَابةً. النسبُ مصدرُ نسْبتُ الإنسان نَسَباً ونِسْبَة ونُسْبة، بكسر نونها وضمِّها إذا عزَيْتَه إلى بلد أو قبيلةٍ، نحو: هاشميّ وبصريّ، فهاشميّ منسوبٌ إلى (هاشم) جد أبي رسول اللّه صلّى اللّه عليه وسلَّم، وبِصْريّ بفتح الباء وكسرها منسوبٌ إلى البَصْرة، والبَـِصْرة بفتح الباء وكسرها وضمها، ولم يقولوا في النسب بُصري بضم الباء لئلا يلتبس بالنسب إلى (بُصرى) المدينة المعروفة بناحية الشام، وفي النسب إليها ثلاثة أوجه(١): بُصريّ وبُصْرَوي وبُصْراوي.

---

(١) أي إلى (بُصْرى) الشامية.

فالوصف بالمنسوبُ ممَّا جرى مجرى المشتق كقولك: (مررت برجلٍ بِصري وهاشمِيّ) في معنى مررت برجل منتسب إلى هاشم والبصرة. والقرابة مصدرٌ في الأصل تقول: بيني وبينه قَرابةٌ وقُرْبٌ وقُرْبَى ومَقْرَبة ومَقْرُبة وقُرْبَةٌ وقُرُبَة، بسكون الراء وضمها، كلها الوصلة بين الأهل، تقول: (مررت برجل أبي عشيرة) أي كثير الأولاد، ويحتمل أنه أراد بالقرابة النسب أيضاً، ويكون من عطف الأخص على الأعم، لأن النسب أعمُّ من القرابة، ويكون (بِصْريّ) مثالاً للنسب، و(هاشميّ) للقرابة.

ومن المؤول بالمشتق اسم الإشارة، كقولك: (مررْتُ بزيدٍ هذا الكريم) أي المشار إليه. ومن المؤول بالمشتق (ذو) بمعنى صاحب، تَوَصَّلوا بها إلى الوصف بأسماء الأجناس، كما توصَّلوا بالوصف (بالذي) إلى وصف المعارف بالجمل، لأنك إذا قلت: (مررْتُ بالرجلِ قام) لم يَجُز، فتقول: (الذي قام). كما أنك لا تتمكن أن تقول: (رجلٌ مالٌ)، فتقول: (رجلٌ ذو مالٍ)، وكذلك فروعه، تقول: جاءني رجل ذو مال ورجلان ذوا مال، ورأيت رجلين ذَوَي مالٍ، ومررْتُ برجلَيْن ذَوَيْ مالٍ،وجاءني رجالٌ ذَوُو مالٍ، ورأيتُ رجالاً ذوي مالٍ، ومررْتُ برجالٍ ذَوِي مالٍ، وجاءتني امرأةٌ ذاتُ مالٍ، ورأيت امرأتين ذواتَيْ مال//ومررْتُ بامرأتين ذواتَيْ مالٍ، وجاءني نساءُ ذواتُ مالٍ، ورأيْتُ نساءً ذواتِ مالٍ، ومَرَرْتُ بنساء ذواتِ مالٍ، بالكسر في الجرِّ والنصبِ كمسلماتٍ. ٢١٥/أ

ويجاء بالصفة لأحد خمسة أشياء:

أحدها: الفرق بين مشتركَيْن في الاسم، أو تخصيص ما هو شائعٌ في جنسه، نحو: (مررْتُ بزيد الكاتبِ وبرجلٍ كاتبٍ). ولا يوصف المضمرُ لأنه لا اشتراك فيه، ولا شياع.

الثاني: المدح، نحو: (اتَّكلْتُ على اللَّهِ الغنيِّ الكريم).

والثالث: الذم، نحو: (أعوذ باللَّه من الشيطان الرجيمِ الخبيثِ والمُخبثِ).

والرابع: الترحُّم، نحو: (رأيتُ عبدَك الذليلَ وولَدك الضعيفَ).

والخامس: التوكيد، كقوله تعالى: ﴿**لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ**﴾.(١)

وإذا قُصد النعت بمنفي جيءَ بالنعت مقروناً (بلا) نحو: (مررت برجلٍ لا جبانٍ ولا بخيلٍ). وإذا قصد النعت بمشكوك فيه أو منوَّع، جيءَ بالنعت مقروناً (بإمَّا) نحو: (مررْتُ برجلٍ إمَّا جوادٍ وإمَّا بخيلٍ، واشتر حيواناً إمَّا فَرَساً وإمَّا بعيراً)، وتكرارهما لازم.

والاسم في النعت والنعت به(٢) أربعة أقسام:

أحدها: يُوصَف ويُوصَف به، كاسم الإشارة.

الثاني: لا يوصف ولا يوصف به، كالمضمر واسم الفعل.

الثالث: يوصف ولا يوصف به، كالعَلَم.

الرابع: يوصف به ولا يُوصف، كيَقَقٍ، وشِبْهه من الاتباعات.(٣)

ويشترط مطابقة الصفة موصوفها في التعريف والتنكير بلا خلاف، لأن الصفة هي الموصوف في المعنى، ومُحَالٌ كونُ الواحد معرفةً نكرةً، وسواءً في ذلك ما كانت الصفة له، كرجلٍ حَسَنٍ، أو لشيءٍ من سببهِ، كالمرأة الحسنِ عبدُها. وأما سائر العشَرَة التي ذكرها الجرجاني، فإن كانت الصفة جاريةً على من هي له، نحو: (مرَرْتُ برجلٍ حسنٍ) أو على غير من هي له ولم ترفع ظاهراً، نحو: (مررْتُ بامرأةٍ حسنةِ الوجهِ، وبرجالٍ حسانِ الوجوه) وجبَ مطابقتُها موصوفَها فيها كما تقدَّم تمثيلُه. وإن كانت جاريةً على غير من هي له، رافعةً ظاهراً لم تجب مطابقتُها موصوفَها في غير الإعراب والتعريف والتنكير، تقول: (مررْتُ برجلٍ ظريفةٍ جاريتُه وبامرأةٍ ظريفٍ عبدها، وبرجلين ظريفٍ عبدُهما، وبرجالٍ ظريفٍ عبدُهم وظريفةٍ جاريتهما وجاريتُهم). وإنما لم تجب المطابقة في هذه لوجهين:

أحدهما: جريان الصفة مجرى الفعل.

---

(١) النحل/٥١ .

(٢) أي من حيث قابليته لأن يكون نعتاً ومنعوتاً.

(٣) لعله يريد ما توصف به الألوان من نحو: ناصع، فاقع....

الثـــاني: أنها ليســت الموصـوفَ في المعنى، ألا ترى أنك إذا قلـت: (مـررْتُ برجلٍ ظريفةٍ جاريتُه) فالرجلُ ليس بالظريف بل الجارية. ومما يوضِّح لك ذلك//أنه ٢١٥/ب يصح أن تقول: (مررْتُ برجلٍ قبيحٍ مليحٍ عبدُه)، فهذه صفةٌ للأول في اللفظ وللثـاني في المعنى. ولم يتعرض الجرجاني رحمه اللَّه لهذا النوع. واللَّه أعلم.

ثم نردف الباب بمسائل:

المسألة الأولى: يجوز النعت بالجملة كما يجوز أن تخبر بها عـن المبتـدأ لكـنْ بشروط:

أحدها: أن يكون المنعوت بها نكرةً، لأن الجمل مقدرةٌ بالنكرات.

الثاني: أن تكون مفيدةً، فلا تقول: (مررْتُ برجلٍ حاجباه فوق عينيه)، لأن هذا لا يَجْهل معناه أحدٌ فلا فائدة فيه.

الثالث: أن تكون خبريةً، فلا تصِفْ بالجملة الطلبية لأن معناها محتملٌ للثبـوت والانتقال، فلم يكن في وقوعها نعتاً فـائدةٌ بخـلاف الخبريـة، كقولـك: مـررْتُ برجـلٍ يعطي الجزيل، وبامرأةٍ تعرف دقائق العلم وتتخلَّقُ بدقـائق الـورع. وقـد شـذَّ النعـتُ بالجملة الطلبية في قول الراجز:

بتنـــا بحسَّـــانَ ومِعْـــزاه تَئِـطْ ... ما زلْتُ أسـعى بينـها وأخْتَبِـطْ

حتــى إذا كــاد الظــلامُ يَخْتـلِـطْ ... جــاء بمَـذْقٍ هل رأيتَ الذئبَ قطّ(١)

تئط: تصوِّتُ، وأكثر استعمالِه في الإبل، والمَذْق: اللبن الممزوج بالماء فيقل بياضُـه بمزجه فيُشَبَّه بلون الذئب، فقوله: (هل رأيـت الذئـبَ قط) جملـة طلبيـة وصـف بهـا المذقُ، وفي تخريجها وجهان:

أحدهما: أن التقدير جاء بمَذْقٍ مشابهٍ لونُه لونَ الذئب.

---

(١) قائله العجاج. والشاهد فيه. مجيء النعت جملة طلبية شذوذاً، وذلك قولـه: (بمَـذْقٍ هـل رأيـتَ الـذئبَ قط). ويـروى البيت الثـالث (حتى إذا جـنَّ الظلام واختلط..). الإنصاف ١١٥، خ١/٢٧٥، ملحقات ديوانه/٨١...

والثاني: أن الجملة محكيَّةٌ بقول محذوف تقديره: جاء بمَذْقٍ مقولٍ عند رؤيته: هل رأيت الذئب قطّ؟

المسألة الثانية: إذا كان للاسم نعوتٌ هو غير متعيِّنٍ إلا بجميعها وجب اتباعُها كلِّها، وإن كان معيَّناً بدونها جاز القطعُ والإتباعُ، كقولهم: (الحمدُ لِلَّهِ الحميدُ) بالرفع أي هو الحميدُ، وإن كان مفتقراً إلى بعضها مُسْتَغنياً عن الباقي جاز فيه القطعُ والإتباعُ، وجاز قطعُ بعضِ ما استُغني عنه وإتباعُه كقول (خِرْنِق):

لا يَبْعَدَنْ قومي الذين هُمُ ... سَمُّ العُداة وآفةُ الجُزْرِ

النازلون بكلِّ معتركٍ ... والطيِّبون معاقدَ الأُزُرِ(١)

خِرْنِق بكسر أوله وثالثه بنت هَفَّان بكسر الهاء وفتحها وهي أخت (طرَفَة بن العبد) لأمِّه، ويَبْعَدَن، بفتح العين، بمعنى يَهْلَكن، والعُداة: جمع عادٍ لا جمع عدوّ، كغازٍ وغزاة، والجزر: جمع جَزُور، وهي الناقة المعدَّة للجزر، وهم آفتُها بنحرها للأضياف، والنازلون: جمع نازل، والنزول في الحرب على ضربين: أحدهما في أول الحرب فينزلون عن الإبل ويركبون//الخيل، والثاني: أن ينزلوا عن الخيل ٢١٦/أ فيقاتلوا على أقدامهم، والمعترك: موضع القتال، ويقال له: المَعْرَك، ويروى: النازلون والطيبون بإتباعهما، والنازلين والطيِّبين بقطعهما، والنازلين والطيبون بقطع أحدهما، والنازلون والطيبين بإتباع الأول ونصب الثاني بفعل محذوف. ومتى كان الموصوف نكرة لم يجز قطع صفاته كلها، بل لا بدَ من اتباع بعضها لأن النكرة لا بد لها من مخصِّص. وإذا قَطَعْتَ الصفة فلك رفعُها خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ واجبِ الحذف، والنصبُ بإضمار فعل واجب الإضمار. فعلى هذا إذا كان الموصوف مجروراً فلكَ في الصفة ثلاثة أوجه: الجرُّ على الصفةِ والرفعُ والنصب بإضمار مبتدأ أو فعل. واللَّه أعلم.

---

(١) الشاهد في البيتين جواز قطع النعوت المتعدِّدة أو إتباعها للمنعوت، وذلك قوله: (قومي... النازلون والطيِّبون). لأن المنعوت متعيِّن ببعضها. سيبويه ٢٠٢/١، الإنصاف/٤٦٨، الخزانة ٣٠١/١...

المسألة الثالثة: إذا كان المنعوت متعدِّداً، والنعوتُ متفقةَ المعنى استغني عن تفريقها بالتثنية والجمع، تقول: (رأيت رجلين عالمَيْن، ومررْتُ برجالٍ عُلَماءَ)، وإن كانت مختلفة وجب تفريقها بالعطف، تقول: (رأيْتُ رجلَيْن عالماً وجاهلاً، ومررت برجالٍ طويلٍ وقصيرٍ وشاعرٍ). وإذا نُعتَ معمولاً عامليْن متفقين في المعنى والعمل كان النعت تابعاً للمنعوت في إعرابه، نحو (ذهب زيدٌ وانطلق عمرٌو العالمان، وضربْتُ زيداً وأهَنْتُ عمراً الفاسقَيْن). وإن كان العاملان مختلفَيْن معنى وعملاً، أو معنىً لا عملاً و عملاً لا معنىً، وجب في النعت القطعُ بالرفع على إضمار مبتدأ، وبالنصب على إضمار فِعْل، نحو: (فرحْتُ بزيدٍ وكرهْتُ عَمْراً الكاتبان والكاتبَيْن)، وحضر زيدٌ وغاب عمرو الكاتبان والكاتبَيْن، ومررْتُ بزيدٍ وجاوزت عمراً الكاتبان والكاتبَيْن، فلا يمكن في هذه الصور الثلاث الإتباعُ، لأن العامل في الصفة هو العاملُ في الموصوف لكونها إياه في المعنى، والعاملان لا يمكن تسليطهما على معمولٍ واحدٍ. ويجوز عطف بعض الصفات على بعضٍ تنبيهاً على زيادة المدح والذم، كقولك: (مررْتُ بزيد الكريم والعاقلِ والشجاعِ) ونحو ذلك. واللَّه أعلم.

المسألة الرابعة: إذا عُلم المنعوت وصَلُح النعتُ لمباشرة العاملِ جاز حذفُه وقيامُ النعتِ مقامَه، كقوله تعالى: ﴿**ومن النّاس والدّوابِّ والأنْعامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُه**﴾(١) أي: صِنْفٌ مختلفٌ ألوانُه، وقولِه تعالى: ﴿**وعِنْدَهم قاصِرَاتُ الطَّرفِ أَتْرَابٌ**﴾(٢)، أي: نساءٌ قاصراتُ الطَّرف. ونظائره كثيرةٌ. وقد اطَّردَ في النفي حذف المنعوت وبقاء النعت مع عدم صلاحيَّته لمباشرة العامل، كقولهم: (ما منهما مات حتى رأيته يفعل كذا)(٣). وقد//يحذف في الإثبات، كقوله تعالى: ﴿**ولقد** ٢١٦/ب

---

(١) فاطر/٢٨

(٢) ص/٥٢

(٣) والتقدير: (ما منهما أحدٌ مات حتى رأيته). ينظر شرح المفصل ٣/٦١-٦٢ .

جاءَكَ مِن نَبأِ المرسلين﴾(١). ويجوز حذفُ النعت إذا كان معلوماً، كقوله تعالى: ﴿وكذّب به قومُك﴾(٢): أي المعاندون، وقولِه تعالى: ﴿لرادُّك إلى مَعَادٍ﴾(٣) أي: مَعادٍ يرضيك، وقولِه تعالى: ﴿تُدَمِّر كلَّ شيءٍ﴾(٤) أي: كلِّ شيءٍ سُلِّطتْ عليه والله سبحانه أعلم.

عطف البيان

قال الجرجاني رحمه الله: "وعطفُ البيان هو الاسم الذي يكون الشيءُ به أعرفَ، فيُبَيَّنُ به غيرُه، كقولك: (مررْتُ بأخيك زيدٍ) بيَّنْتَ الأخ (بزيد)، (وبزيدٍ أبي عبد الله) إذا كان معروفاً بالكنية، و(بأبي عبد الله زيدٍ) إذا كان معروفاً بالاسم."

الشرح:

الثالث مما ذُكر من التوابع عطفُ البيان. وهو التابع [الجامد](٥)الجاري مجرى النعت غير السببي. (فالتابع) جنسٌ يعم التوابع الخمس، و(الجاري مجرى النعت) مخرجٌ للتوكيد، والنعت والبدل وعطف النسق، و[الجامد] مخرجٌ للمشتق، والجاري مجراه أن يكونَ عطفَ بيان، لما تقدَّم من أن شرط النعت أن يكون مشتقّاً أو جارياً مجراه، فلو كان مشتقّاً لكان نعتاً لدخوله في حد النعت، و(غير السببيّ) مبيِّنٌ أن عطف البيان لا يكون إلا جارياً على الأول لفظاً ومعنىً، ولمَّا كان مساوياً للنعت معنىً وجب مساواته له في إعرابه وإفراده وتثنيته وجمعه وتعريفه وتنكيره وتذكيره وتأنيثه. وقول الجرجاني: "وهو الاسم الذي يكون به الشيءُ أعرفَ" يُدخل فيه النعت، فإن الشيءَ به أعرف، فإن زيداً الظريف أعرف من زيد بغير

(١) الأنعام/٣٤ (٢) الأنعام/٦٦

(٣) القصص/٨٥ ﴿إن الذي فرض عليك القرآن لرادّك إلى معادٍ﴾.

(٤) الأحقاف/٢٥

(٥) ما بين الحاصرتين زيادة من المحقق. ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٢٥ .

الظريف. ويخرج منه عطف النكرة على النكرة عطف بيان، فإنَّه ليس ثَمَّ تعريفٌ حتى يكون أحدهما أعرفَ. فإن (أعرف) أفعلُ تفضيل يقتضي المشاركة، وكلاهما نكرة، ولما كان المقصودُ بعطف البيان التوضيح والتخصيص كان بالأشهر والأعرف من الاسمين غالباً، إذْ لو كان أخفى من المعطوف عليه أو مساوياً لم يحصل المقصود التام منه، فالصدِّيق رضي اللَّه عنه بكنيته أشهر فتقول: عبد اللَّه أبو بكر، والفاروق باسمه أشهر فيؤخر كقول الراجز:

أقسم باللَّه أبو حفصٍ عُمَر(١)

قال (أبو علي الشلوبين) في إملائه على (المفصَّل): الفراءُ ينعتُ الأعمَّ بالأخص، وهو الصحيح(٢)، فيدل على ما قال الجرجاني، لأن عطف البيان كالنعت. وقال شيخنا أبو عبد اللَّه بن مالك رحمه اللَّه: "ولشدَّةِ شبه//عطف البيان بالنعتِ ٢١٧/أ ساواه في لزوم ظهوره وظهور متبوعه فلا يجوز أن يكون هو ولا متبوعه ضميراً(٣)، كما لا يجوز ذلك في النعت، ولشدَّةِ شبهه أيضاً بالنعت وافقه في جواز مساواة المتبوع في الخصوص والعموم. وزعم قومٌ أن النعت لا يكون إلا أخصَّ من المنعوت، وأن عطف البيان لا يكون إلا أخصَّ من متبوعه، وكلا القولين غير مرضٍ لمخالفته الدليل النظري والسماعي. أما النظري فإن النعت وعطف البيان يشتركان في تكميل زيادة المتبوع وزيادة وضوحه، وذلك حاصلٌ بالأخص وبالأعم وبالمساوي، فمن قصر الجواب على بعضها دون بعضٍ فقد تحكَّم بغير دليلٍ وحاد عن أوضح سبيل. وأمَّا السَّماعي فقول النبي صلَّى اللَّه

---

(١) نسب لعبد اللَّه بن كيسبة، ولرؤبة بن العجاج وليس في ديوانه. والشاهد فيه أن عطف البيان أوضح من متبوعه، ولذا أخر (عُمَر) الذي هو عطف بيان عن (أبو حفص)، لأن (عُمَر) أشهر باسمه منه بكنيته. ابن يعيش ٧١/٣، الخزانة ٣٥١/٢، شذور الذهب/٤٣٥...

(٢) ينظر شرح التسهيل ٣٢٦/٣ .

(٣) شرح التسهيل ٣٢٥/٣ والكلام ثم بمعناه لا بنصه.

عليه وسلَّم: (سبحانَ الملكِ القدوسِ)(١) وقول العرب: (رجلٌ لَحْيَانٌ وعنِّينٌ وعِزْهاةٌ ولوذعيٌّ وأريحيٌّ وبارعٌ، وغلامٌ بزيعٌ وحزَوَّر ويافع)(٢)" وذَكر كثيراً من هذا يطول ذكره، ثم قال: "وقد صرَّح سيبويه بصحة كون عطف البيان أقلَّ خصوصاً من المعطوف عليه، فأجاز في قول القائل: (يا هذا ذا الجمَّةِ) العطفَ والبدلَ(٣)، وأجاز في (يا أيها الرجلُ زيدٌ) بالتنوين، العطف على الرجل. واللَّه أعلم.

ويجوز الحكم على كل ما صح أنه عطف بيان بأنه بدلٌ، معرفةً كان أو نكرة، إلا في موضعين:

أحدهما: أن يكون المعطوف عارياً من الألف واللام، والمعطوف عليه مقروناً بهما مجروراً بإضافة صفةٍ مقرونةٍ بهما، كقول الشاعر:

أنا ابنُ التاركِ البكريِّ بِشْرٍ   عليه الطيرُ تَرقُبَه وُقُوعا(٤)

(فبِشْر)عطف بيان، ولايجوز أن يكون بدلاً،لأن البدل في تقدير إعادة العاملِ،فكأنه قال: انا ابن التاركِ بِشْرٍ، وهو غير جائز، وذهب بعضُهم إلى جواز البدلية.

والثاني: أن يكون التابع مفرداً معرباً، والمتبوعُ منادى، نحو قولك: يا أخانا زيداً، (فزيداً) عطف بيان ولا يجوز أن يكون بدلاً، ولو كان بدلاً لكان في تقدير إعادة حرف النداء، فيلزم أن يكون مبنيَّاً على الضم كما يلزم في أمثاله من المناديات، وليس كل بدلٍ يصح أن يكون عطفَ بيان؛ لأن بدلَ النكرة من المعرفة والمعرفة من النكرة جائزٌ، وممتنعٌ في عطف البيان. واللَّه أعلم.

---

(١) مسند ابن حنبل ٤٠٦/٣ .

(٢) عِنِّين: لا يأتي النساء عَجْزاً. عِزْهاة: لا يطرب، بزيع: ظريف، حَزَوَّر: مشتد الجسم.

(٣) سيبويه ١٨٨/٢. ولم أتهدَّ إلى قوله (بجواز العطف والبدل).

(٤) قائله المرار الأسدي. يفخر الشاعر بأن جده قتل بشراً البكريَّ. والشاهد في البيت وجوب اعتبار (بشر) عطف بيان على (البكري)، ولا يجوز اعتباره (بدلاً) منه، لأن البدل على نية تكرار العامل، فلو عُدَّ بدلاً لكان التقدير (أنا ابن التارك بشرٍ). وهذا غير جائز عن الجمهور لأن فيه إضافة المعرف بأل إلى المجرد منها. وقد أجاز الفراء ذلك إذا كان المضاف إليه علماً. وهو الصواب. سيبويه ١٨٢/١، ابن يعيش ٧٢/٣، شذور الذهب/٤٣٦...

البدل

قال رحمه الله: "والبدلُ على أربعة أضرب: بدل الكلُّ من الكل//، كقولك: ٢١٧/ب رأيت زيداً أخاك، وبدل البعض من الكل، كقولك: مررْتُ بالقومِ ثُلُثِهم، وجعلت متاعك بعضَه فوقَ بعضٍ، وبدل الاشتمال نحو: سُلِبَ زيدٌ ثوبُه. ومنه بدل الفعل من فاعله، كقولك: أعجبني زيدٌ علمُه وزيدٌ ضربُه، وبدل الغلط نحو: مررْتُ بزيدٍ حمارٍ وحقه بل حمارٍ."

الشرح:

الرابع من التوابع البدل. والبدل لغةً: ما قام مقامَ غيره، وفي الاصطلاح: هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة. (فالتابعُ) جنسٌ، و(المقصود بالحكم) مخرجٌ للنعت والتوكيد وعطف البيان و(بلا واسطة) مخرجٌ لعطف النَّسَق، نحو: قام زيدٌ وعمرٌو، فإنه تابعٌ مقصودٌ لكن بواسطة حرف النسق.

والغرض من البدل أن يذكر الاسمُ مقصوداً بالنسبة بعد التوطئة لذكره بالتصريح بتلك النسبة إلى ما قبله(١)، لإفادة توكيد الحكم وتقريره، لأن الإبدال في قوة إعادة العامل، وهو في تقدير الاطِّراح غالباً(٢)، فإذا قلت: (مررتُ بأخيك زيدٍ) فالمراد: مررْتُ بزيد به، فيستغنى عن (أخيك)، وقد لا يمكن الاستغناء بالمبدَل عن المبدَل منه، كقولك: (زيدٌ ضربْتُ أخاه عمراً) فلا يجوزُ حذف (أخاه) لخلوِّ الجملة من ضمير يعود على المبتدأ، وقول الشاعر:

إن السيوفَ غدوَّها ورواحَها ... تركَتْ ربيعةَمِثْلَ بطن الأَجْرَبِ(٣)

---

(١) في (أ): (ثم بعد التوطئة لذكره بالتصريح بتلك النسبة).

(٢) أي المبدل منه في تقدير الاطراح، لأن البدل هو المقصود بالحكم.

(٣) قائله الأخطل. وروايته: (... تركت هوازن مثل قَرْنِ الأعْضَبِ) الأعضب: مكسور القرن. والشاهد في البيت عدم صحة اطراح البدل منه والاستغناء عنه بالمبدل، وذلك قوله: (إن السيوف غدوها ورواحها...). ديوان الأخطل/٢٨، الخزانة ٣٧٢/٢، شرح التسهيل ٣٣٩/٣...

فلو كان المبدل منه في تقدير الاطراح لما أُخبر عنه ولأُخبر عن البدلِ فقيل: (تركـا ربيعة)، هذا ظاهرُ البيت، ويحتمل أن غدوها ورواحها نصب على الظرف على حذف المضاف، أي: وقت غدوِّها ورواحها.

ثم نرجع إلى كلام الجرجاني. أخبر **أن البدل على أربعة أضرب:**

أحدها: بدل الكُلّ من الكل. والمراد به ما يساوي الأول في المعنى، كما مثَّل به من قوله: (رأيْتُ زيداً أخاك) فالأخُ هو زيدٌ في المعنى. وغير الجرجاني ذكر هذه العبارة أيضاً، وعليها إشكالان، أحدهما: تعريف كلّ وبعض، وهما اسمان ملازمان للإضافةِ لفظاً أو معنى، فلا تدخل عليها الألف واللام إلا في كلام المتأخرين، نصَّ على ذلك شيخُنا وغيرُه. وقال (الجوهري): "كلّ وبعض معرفتان، ولم يجيء عن العرب بالألف واللام".[1] الثاني: أن (كُلاًّ) إنما يطلق على ذي أجزاء، فما لا يتجزَّأ لا يقال فيه: (كلّ من كل)، وقد أجمعوا على صحة البدل في أسماء اللَّه عزَّ وجل كقراءة غير (نافع)// و(ابن عامر): ﴿**إلى صراطِ العَزيزِ الحَميدِ. اللَّهِ**﴾[2] ٢١٨/أ بالجر، فالعبارة المخلِّصة من الإشكالين أن يقال: (البدل المطابق). واللَّه أعلم.

و**الثاني من البدل، أن يكون بعضاً من كلّ.** كما مثَّل به من قوله: "بالقومِ ثُلُثِهم، ويحتاج إلى ضمير يعود إلى المبدَل منه، كما مثَّل به من قوله (ثُلُثِهم)، قال اللَّه تعالى: ﴿**قُمِ اللَّيْلَ إلا قليلاً نصفَه**﴾[3].

الثالث: بدل الاشتمال. وهو مادل على معنى في متبوعه دلالةَ وضع واستلزام، نحو: (أعجبَتْني الجاريةُ حسنُها، وأعجبَتْني الجارية حَلْيُها)، فالأول دلالته دلاله وضع، والثاني دلالته دلالة استلزام، لأن الحلي يستلزم زيادة حسن في المتحلي، ومنه: (سُلِبَ زيدٌ ثوبُه)، شرطه أن يكون الأول مشتملاً على الثاني

---

(١) الصحاح: كلَل.

(٢) ابراهيم/١-٢، ﴿الر. كتاب أنزلناه إليك لتخرج الناس من الظلمات إلى النور بإذن ربهم إلى صراط العزيز الحميدِ. اللَّهِ الذي له ما في السموات وما في الأرض....﴾.

(٣) المزمل/٢-٣: ﴿قم الليل إلا قليلاً. نصفَه أو انقُص منه قليلاً﴾.

والثاني قائمٌ بالأول، كقوله تعالى: ﴿**يَسْألونك عن الشَّهر الحرام قتالٍ فيه**﴾(١) فالشهر مشتمل على القتال، والقتال قائم بالشهر، والأصل فيه التقديم أي: سُلِبَ ثوبُ زيدٍ.

واشترط أكثر النحويين مصاحبةَ بدلِ البعض والاشتمال ضميراً عائداً على المبدل منه. قال شيخنا رحمه اللّه تعالى: "والصحيحُ عدمُ اشتراطِه، لكن وجودَه أكثرُ من عدمه، ومنه ﴿**النارِ ذاتِ الوقودِ**﴾(٢) وقول الشاعر:

هل تُدْنيَنَّك من أجارع واسطٍ ... أو باتُ يَعْمَلةِ اليدين حَضارِ

من خالدٍ أهلِ السماحةِ والندى ... ملكِ العراق إلى رمالِ وَبارِ(٣)

(فمن خالد) بدلٌ من (واسط).

الرابع: بدل الغلط. وهو ما باين متبوعَه كما مثَّل به الجرجاني من قوله: "مررْتُ بزيدٍ حمارٍ" كأنه قصد أن يقول (مررْتُ بحمارٍ) فغلط بذكر (زيد) فاستدرك بقوله: (حمارٍ)، فلذلك قال: "وحقُّه: بل حمارٍ". فإنْ قصدَ المتكلم ذكرَ زيد، فلما تكلم به بدا له أن يقول (حمارٍ)، سُمِّي بدل إضراب وبدل بَداء. واللّه أعلم.

ومما لم يذكره الجرجاني رحمه اللّه ثلاثُ مسائل:

المسألة الأولى: البدل بالنسبة إلى المبدل منه أربعةُ أقسام.

الأول: أن يكونا معرفتَيْن، كقوله تعالى: ﴿**اهدِنا الصِّراطَ المستقيمَ.**

---

(١) البقرة/٢١٧ .

(٢) البروج/٥ من قوله تعالى: ﴿قتل أصحاب الأخدود. النارِ ذات الوقود﴾. ولكن ابن مالك لا يحتج بهذه الآية على عدم اشتراط الضمير في بدل الاشتمال بل على جواز الاستغناء عن الضمير بالألف واللام. وعبارة ابن مالك، "وقد يستغنى عن لفظ الضمير بظهور معناه" شرح التسهيل ٣/٣٣٧.

(٣) قائله الطرماح. أجارع: كثبان، يعملة: ناقة، حضار: سريعة العَدْو. واسط ووبار: أعلام أمكنة. والشاهد في البيتين جواز الاستغناء عن الضمير العائد على المبدل منه في بدل الاشتمال. وذلك قوله (خالد) بدلاً من (واسط). ديوان الطرماح/١٤٨، العيني ٤/١٨٤.

صراط الذين﴾(١).

الثاني: أن يكونا نكرتَيْن، كقوله تعالى:﴿تُوقَد من شَجَرَةٍ مُبارَكةٍ زَيْتُونةٍ﴾(٢) و﴿إنَّ للمتَّقين مَفَازاً. حَدَائقَ وأعنابا﴾(٣).

الثالث: أن يكون الأول معرفة والثاني نكرة، كقوله تعالى: ﴿لنسفعاً بالناصيةِ. ناصيةٍ﴾(٤). واشترط الكوفيون في إبدال النكرة من المعرفة اتفاق لفظيهما، كما في الآية، وليس ذلك بشرط، بل يجوز اختلاف اللفظين، كقول الشاعر:// ٢١٨/ب

ولن يلبَثَ العصران يومٌ وليلةٌ ... إذا طَلَبا أن يُدْرِكا ما تَيَمَّما(٥)

ومثله قول الآخر:

إنَّا وجدنا بني جَذْلَانَ كلَّهم ... كساعد الضب لا طولٍ ولا عِظَمِ(٦)

أي: لا ذي طولٍ ولا ذي عِظَمٍ. وفي حديث (أبي ذر) رضي اللَّه عنه: (سألْتُ رسول اللَّه صلَّى اللّه عليه وسلَّم: هل رأى ربَّه؟ فقال: رأيْتُه نوراً أنى أراه)(٧)، فأبدل نوراً من الضمير. قال (أبو البقاء): "وإذا أبدلْتَ النكرة من المعرفة فلا بد من وصف النكرة"(٨)، والظاهر أن ذلك ليس بشرط، لأن الشواهد المذكورة

---

(١) الفاتحة/٦-٧ (٢) النور/٣٥ (٣) النبأ/٣١-٣٢

(٤) العلق/١٥-١٦ ﴿..ناصية كاذبة خاطئة﴾

(٥) قائله حميد بن ثور. تيمَّم: قصَد. والشاهد فيه: جواز إبدال النكرة من المعرفة دون اتفاق لفظيهما. وذلك قوله: (العصرانِ يومٌ وليلةٌ). ديوان حميد بن ثور/٨ برواية "ولا يلبث العصران يوماً..." وبها يسقط الشاهد. لسان العرب/عصر.

(٦) لم اتهدَّ إلى قائله، ولا إلى من احتج به. والشاهد فيه جواز إبدال النكرة من المعرفة دون توافق اللفظين، وذلك قوله (كساعدِ الضبِّ لا طولٍ...). كأنه أبدل (طولٍ) من (ساعد الضب). على أن التركيب قد يخرج على غير البدلية.

(٧) لم أتهد إلى هذا الحديث بنصه.

(٨) شرح المفصل ٦٨/٣. والعبارة فيه: "ولا يحسن بدل النكرة من المعرفة حتى توصف" .

خالية من ذلك.

الرابع: إبدال المعرفة من النكرة، كقوله تعالى: ﴿**وإنَّك لَتَهْدي إلى صراطٍ مستقيمٍ. صراطِ اللّه**﴾(١).

المسألة الثانية: في إبدال الظاهر والمضمر من الظاهر والمضمر. وذلك أربعة أقسام:

الأول: إبدال الظاهر من الظاهر، وذلك كما تقدَّم.

والثاني: إبدال المضمر من المضمر، كقولك: (رأيتُكَ إياك، ورأيتُه إياه) فالضمير المنفصل بدلٌ من المتصل. هذا مذهب البصريين، ومذهب الكوفيين أنه توكيد.(٢)

الثالث: إبدال المضمر من المظهر، نحو: (رأيْتُ زيداً إياه)، إلا أنه لا يكون إلا في بدل كلٍّ من كلٍّ، فلا يجوز في بدل بعضٍ ولا اشتمالٍ، نصَّ على ذلك (أبو الحسن بن عصفور).

الرابع: إبدال الظاهر من المضمر، والمضمر نوعان: حاضرٌ وغائب فيبدل الظاهر من ضمير الغائب مطلقاً نحو:(أكرمته زيداً ومررْتُ به زيدٍ)،وقول الشاعر:

على حالةٍ لو أن في القوم حاتماً على جودِهِ لَضَنَّ بالماء حاتِمِ(٣)

فجرَّ (حاتم) بدلاً من الهاء في (جودِهِ). وأما إبدالُه من ضمير الحاضر، فإن كان بعضاً أو اشتمالاً جاز مطلقاً، فمثال ما هو بعضٌ قولُه تعالى: ﴿**لقد كان لكم في رسول اللَّه أُسوةٌ حسنةٌ لمن كان يرجو اللَّهَ**﴾(٤)، (فلمن كان يرجو اللّه) بدلٌ

---

(١) الشورى/٥٢-٥٣.

(٢) شرح التسهيل ٣/٣٠٥ ووافقهم فيه ابن مالك.

(٣) قائله الفرزدق. والشاهد في البيت إبدال الظاهر من ضمير الغائب، في قوله: (جودِهِ، حاتِمِ). على أن للبيت رواية أخرى هي (حاتمٌ) بالضم رفعاً على الفاعلية، وبها يسقط الاستشهاد. شرح التسهيل ٣/٣٣٢، شذور الذهب/٢٤٥، شرح ديوانه ٢/٨٤٢ .

(٤) الأحزاب/٢١

من الضمير في (لكم)، وأعيدت معه اللامُ تقويةً، ومنه قولُ الشاعر:

أوعـدني بالسـجن والأداهـم رِجْلي فَرِجْلـي شَـثْنةُ المناسمِ(١)

المناسم: جمع مَنسِمٍ بفتح الميم وكسر السين، وهو خُفُّ البعير، فاستُعير للإنسان.

ومثالُ بدلِ الاشتمال قولُ (النابغة):

بلغنـا السماءَ مجدُنا وجدودُنا وإنَّا لَنَرْجُـو فوق ذلك مَظْهَرا(٢)

(فمجدُنا وجُدُودُنا) بدل من فاعل (بَلَغْنا)، وقولُ الآخر:

ذريني إن أمـرك لـن يُطـاعا وما أَلْفَيْتِني حِلْمـي مُضـاعا(٣)

وإن كان بدلَ كلٍّ وأريد//به التوكيدُ جاز أيضاً، كقول (عبيدة بن الحارث): ٢١٩/أ

فما بَرِحَتْ أقدامُنا في مَقَامِنا ثلاثتِنـا حتى أُزيـرُوا المنـائيا(٤)

وإن كان غير ذلك(٥)، كقولك: (مررْتَ بي زيدٍوأبصَرْتَني محمداً) لم يجز، لأنه يؤدي إلى وقوع الظاهر موقع ضمير المتكلم والمخاطب، وذلك لا يجوز. وأجاز (الأخفش) والكوفيون أن يبدل من ضمير الحاضرِ ظاهرٌ لا توكيدَ فيه ولا تبعيض ولا اشتمال كقول الشاعر:

---

(١) قائله العديل بن الفرخ. والشاهد فيه إبدال الظاهر من ضمير الحاضر في قوله (رجلي)، حيث أبدل (رجل) من ضمير الحاضر في قوله (أوعدني). ابن يعيش ٧٠/٣، الخزانة ٣٦٦/٢، شذور الذهب/٤٤٢....

(٢) قائله النابغة الجعدي. العيني ١٩٣/٤، التصريح ١٦٠/٢، ديوانه ٦٨...

(٣) قائله عدي بن زيد. والشاهد في البيت جواز إبدال الظاهر من ضمير الحاضر في قوله (ألفيتِني حلمي)، حيث أبدل (حلمي) من ياء المتكلم. سيبويه ١٥٦/١، ابن يعيش ٦٥/٣، ديوانه/٣٥ ...

(٤) المنائيا: ج منية. وفي نسخة (أ) (المقابرا). والثلاثة هم الشاعر وحمزة وعلي رضي اللّه عنهم. والشاهد في البيت جواز إبدال الظاهر من ضمير الحاضر إذا أريد بالبدل التوكيد، وذلك قوله: (ثلاثتِنا). حيث أبدلها من الضمير (نا) في مقامنا. العيني ١٨٨/٤، شرح التسهيل ٣٣٤/٣، التصريح ٢٧٢/٢...

(٥) أي لم يرد به التوكيد.

وشوهاءَ تَعْدُو بي إلى صارخِ الوغى

بمُسْـتَلْئِمٍ مثـلِ الفَنيــق ا لمدجّل(١)

شــوهاء: صــفة محمـودة فـي الفـرس، ويقـال: يـراد بـه سـعة أشـداقها، والوغــى: الحرب، والمستلئم: لابس اللأمة وهي الـدرع، والفنيق: الفحـل، والمُدَجَّـل: المهنـوء بالقطران.

المسألة الثالثة: العاملُ فـي البـدل هـو العـامل فـي المبـدَلِ. وهـو ظـاهر كـلام (سيبويه) رحمه اللَّه، فإنه قال: "هذا بــاب مـن الفعـل المسـتعمل فـي الاسـم ثـم يبـدل مكان الاسم اسمٌ آخر فيعمل فيـه كمـا عمـل فـي الأول، وذلـك قولـك: رأيـت قومَـك أكثرَهم"(٢)، فصرَّح باتحاد عامل البدل والمبدل منه، لأنه لو كـان لـه عـامِلٌ يخصُّـه للزم إبرازُه. وذهب قومٌ إلى أن العـاملَ فـي البـدلِ غـيرُ العـاملِ فـي المبـدَل، وذلـك العـاملُ تقــديرُ إعــادة الأول، والدليــلُ علــى ذلك ظهــور العـامل في كثير مـن الكلام، كقوله تعالى: ﴿**لَجَعَلْنا لِمَنْ يَكْفُرُ بـالرَّحمنِ لِبيوتِهِـم**﴾(٣)، وقـال تعـالى: ﴿**ولا تَكُونوا من المِشْـركين. مـن الذيـن فَرَّقُـوا دينَهـم**﴾(٤) ونظـائره كثيرة. ويمكن الجواب عن هذا بأن العامل أُعيد تقويةً وتأكيداً. واللَّه أعلم.

ويجوز إبدالُ الفعل من الفعل، كقوله تعالى: ﴿**وَمَـن يَفْعَـلْ ذلـك يَلْـقَ أثامـاً. يُضَــاعَفْ لَهُ العـذابُ**﴾(٥)،(فيضـاعَفْ) بـدلٌ مـن (يلـقَ) ولذلـك جزم، ومـن ذلـك قول الراجز:

---

(١) قائله مجهول. والشاهد فيه جواز إبدال الظاهرين ضمير الحـاضروإن لـم يـرد بـه التوكيد أو الإحاطة. وذلك قوله (بمستلئمٍ) حيث أبدلـه مـن ضمـير المتكلم فـي (بـي)، وهـو مذهـب الأخفش والكوفيين ووافقهم فيه ابن مالك. معاهد التنصيص ١٣/٣. شرح التسهيل ٣٣٥/٣.

(٢) سيبويه ١٥٠/١. وعبارته "هذا باب من الفعل يستعمل في الاسم...." .

(٣) الزخرف/٣٣ ﴿... سقفاً من فضةٍ...﴾.

(٤) الروم/٣١-٣٢

(٥) الفرقان/٦٨-٦٩. ﴿...يوم القيامة﴾.

إنِّي علـيَّ اللَّــهَ أن تبايِعا   تؤخَـذَ كَـرْهاً أو تجـيءَ طائـعاً(١)

وهو من بدل الاشتمال، وبدلُ الجملة من الجملة كقول الآخر:

أقــول لـه ارْحَـلْ(٢) لا تقيمَنَّ عندنا

وإلا فكن في السِّــرِّ والجَهْـرِ مُسْـلماً(٣)

ومنــه قولُه تعـالى: ﴿**بَلْ قالُوا مِثْـلَ مـا قـالَ الأوَّلـون. قـالوا أإذا مِتْنَـا**﴾(٤). واللَّه أعلم.

عطف النسق

قال الجرجاني رحمه اللَّه: //"والعطف بالحرف، وحروفُ العطف تسعةٌ: ٢١٩/ب (الواو) للجمع، نحو: اشترك زيـدٌ وعمـرٌو. و(الفـاء) للتعقيب نحـو: (ضربْتُ زيداً فعَمراً. و(ثمَّ) للتعقيب أيضاً إلا أن فيه زيادة تراخٍ، نحـو: ضربْتُ زيداً ثم عَمْراً. و(أو) للشك، نحـو: جاءني زيـدٌ أو عمـرٌو، وللتخيير، نحـو: اضـربْ زيـداً أو عمراً،والإباحة، نحو: جـالس الحسنَ أو ابـن سيرين. و(أم) للاستفهام نحـو: أزيداً ضربْتَ أم عَمْراً. و(لا) للنفـي بعد الإثبـات نحـو: جاءني زيدٌ لا عمرٌو. و(بـل) للاضراب عن الأول والإثبات للثـاني، نحـو: جاءني زيدٌ بـل عمرٌو، ومـا جاءني عمرٌو بل خالدٌ. و(لكن) للاستدراك بعد النفـي نحـو: ما جاءني زيدٌ لكن عمرٌو. و(حتى) بمعنى الغاية نحو: ضربْتُ القومَ حتى زيداً، وينبغي أن يكون ما بعدها مما

---

(١) قائله مجهول. تبايع: تعطي البيعة للسلطان، أي الـولاء والطاعـة. والشـاهد فـي البيت إبدال الفعل (تؤخذَ) من الفعل (تبايعَ)، ولذا نصب. و(اللَّهَ) منصوب على نزع الخافض وهو واو القسـم: الأصل (واللَّهِ). سيبويه ١٥٦/١، الخزانة ٣٧٣/٢، العيني ١٩٩/٤ ...

(٢) (ارحل)، ساقطة من الأصل ومن نسخة (أ).

(٣) قائله مجهول. والشاهد فيه إبدال الجملة مـن الجملـة وذلك قولـه: (ارحـل، لا تقيمـنَّ)، فـأبدل الجملـة الثانيـة مـن الأولـى وهـي مقول القول. مغني اللبيب/٤٢٦، العينـي ٢٠٠/٤، التصريـح ١٦٢/٢...

(٤) المؤمنون/٨١-٨٢ ﴿....وكنا ترابا وعظاما أإنا لمبعوثون﴾.

يصح دخولُه فيما قبله، فلا يجوز: جاءني القوم حتى حمارٌ، كما يجوز (وحمارٌ)، لأن الحمار لا يكون من القوم. فهذه الحروف تجعل ما بعدها تابعاً لما قبلها في الرفع والنصب والجر. وهكذا حكمها في الفعل نحو: يقوم ويقعد ولن يقوم ويقعد ولم يَقُمْ ويقعُدْ، فيتبعُ الثاني الأولَ في الرفع والنصب والجزم."

الشرح:

الخامس من التوابع عطف النسَق. وهو المعطوفُ بالحرف. قال (الجوهري): "النسق ما جاء في الكلام على نظام واحدٍ". وقال (ابن القطاع): "نسقتُ الشيء بغيره: ضممْتُه إليه. وفي الإعراب عطفته عليه، والعطف في اللغة ليُّ الشيء والالتفات إليه. يقال: عطفْتُ العودَ إذا ثَنَيْتُه، وعلى الفارسِ: التفَتُّ إليه، وهو بهذا المعنى في اصطلاح النحويين، لأن الثاني ملويٌّ على الأول ومثنيٌّ عليه، ولذلك قُدِّرت التثنية بالعطف والعطفُ بالتثنية.

فالمعطوف عطفَ النسق هو التابع بتوسطِ حرفٍ مُشَرِّك إمَّا لفظاً ومعنىً، وإما لفظاً لا معنىً. وحروف العطف التي ذكرها تسعةٌ. منها ما يُشَرِّك لفظاً ومعنى وهو: (الواو والفاء وثمَّ وحتَّى وأم وأو). والذي يُشَرِّك في اللفظ دون المعنى (لكن وبل ولا). ونتكلم على كل واحدٍ من الحروف التسعة على ما ذكرها الجرجاني ورتبها.

فالأول: (الواو). وهو لمطلق الجمع، بمعنى أنها تُشَرِّك بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم من غير دلالة على تقدُّمٍ أو تأخُّر أو مصاحبةٍ، بل تُشرِّك في أصل الفعل تقول:(جاء زيدٌ وعمرٌو قَبْلَه ومحمدٌ بَعْدَه وجعفرٌ مَعَه)، وهذا الذي عليه محققو العلماء. قال (أبو علي الفارسي): // "أجمع نحاة البصرة والكوفة ٢٢٠/أ على أنها للجمع المطلق". وذكر (سيبويه) في مواضع كثيرة من كتابه أنها للجمع المطلق". وقيل: إنها للترتيب، فقيل: إنه قول (الفراء)، وقيل: هو قولُ بعضِ الكوفيِّين، فاللَّه أعلم من القائل بذلك. حجَّةُ الأولين أن الواو تستعمل فيما يمتنع فيه حصول الترتيب، وذلك في الأفعال التي تقتضي أكثر من فاعل، نحو: (اختصم

زيدٌ وعمرٌو وتقاتلا واصطفا)، ولأنها لو كانت للترتيب لجاز وقوعُها في جواب الشرط، وليس كذلك، ولأن اللّه تعالى قال: ﴿ادخُلوا البابَ سجَّداً وقولوا حِطَّةٌ﴾(١)، وقال في الأعراف: ﴿وقُولُوا حِطَّةٌ وادخُلُوا البابَ سُجَّداً﴾(٢) والقصةُ واحدةٌ. وقد عطف بها متقدِّم على متأخِّرٍ في مواضع، منها قول الشاعر:

أغلي السباء بكلِّ أدْكَنَ عاتقٍ   أو جَوْنةٍ قُدِحت وفُضَّ ختامُها(٣)

السباء: اشتراء الخمر للشرب، والأدكن: زقٌّ قد صلح وجاد في لونه ورائحته، وعاتق: أي عتيق، والجَوْنة، بفتح الجيم: الخابية المطلية بالقار، وقدحت: غُرِفَتْ، وهو متأخِّر عن فضِّ الختام، فإن ختامها يفضُّ ثم تقدح، وقول الآخر:

حتى إذا رجبٌ تَولَّى وانْقَضَى   وجماديانِ وجاءَ شَهْرٌ مُقْبِلُ(٤)

وقولُ الآخر:

فمِلَّتُنا أنَّا مُسْلمون   على دينِ صِدِّيقنا والنبيّ(٥)

ونظائر ذلك كثيرة. وحجَّةُ الآخرين إنكار النبي صلّى اللّه عليه وسلَّم على الذي قال بين يديه: (**من يطعِ اللّهَ ورسولَه فقد رشَد ومن يَعْصِهما فقد غوى**)، فقال له: (**بئسَ خَطيبُ القومِ أَنْتَ، قُلْ: ومَنْ يَعْصِ اللّهَ ورسولَه**)(٦)، ولو كانت الواو للجمع المطلق لما افترق الحال. وقولُ (عمر) رضي اللّه عنه للذي قال: (كفى

---

(١) البقرة/٥٨   (٢) الأعراف/١٦١

(٣) قائله لبيد. ابن يعيش ٩٢/٨، الخزانة ٣٩٦/٤، العيني ١٢٥/٤.

(٤) قائله أبو العيال الهذلي. والشاهد فيه قوله (رجبٌ وجماديان)، حيث استعمل (الواو) للجمع دون الترتيب. لأن شهري (جمادى) يجيئان قبل (رجب). العيني ١٢٨/٤، الهمع ٤٢/١، شرح السكري لديوان الهذليين/٤٣٤....

(٥) لم أتهدَّ إلى قائله. والشاهد فيه قوله: (صديقنا والنبيّ) حيث استعمل الواو للجمع دون الترتيب، إذْ قدَّم الصدِّيق على النبيّ. ولو أراد الترتيب لقدم النبي.

(٦) صحيح مسلم ـ جمعة/٤٨، ابن حنبل ٢٥٦/٤-٣٧٩ .

الشيبُ والاسلامُ للمرء ناهيـاً):(١) لـو قدمـت الإسـلام لأجزتـك، ولأن الـترتيب علـى سبيل التعقيـب لـه (الفـاء) وعلـى سـبيل الـتراخي لـه (ثُمَّ). ومطلـق الـترتيب معنـى معقول، فلا بد له من لفظٍ يدل عليـه، والـواو صـالحـة لذلـك ومسـتعملة فيـه، فوجـب كونُها للترتيب. والصوابُ الأول. والجواب عمَّا ذُكر: أما (من يعص اللَّه ورسوله) فإن فيه إفراداً لذكر اللَّه عز وجل، فكان أدخل في التعظيـم، فلذلـك ذُمَّ علـى تركـه. وأمَّا أثرُ(عمر) فمحمولٌ على أن الأدب أن المقدَّم في الفضيلة يُقَدَّم في الذكر. وكون الترتيب معنى معقـولاً// معـارضٌ بأن مطـلق الجمـع معنى معقـول، وهـو أعـم مـن ٢٢٠/ب معنى الترتيب، فكانت الحاجةُ إليه أدعى، مع أن الترتيب قـد وُضـع لـه حرفـان مـن حيث الجملة: الفاء وثمَّ، فوجب أن تكون الواو لمطلق الجمع لئـلا يخلـو مـن حـرف دالٍّ عليه. واللَّه أعلم. وللواو وجوه:

أحدها: العاملة المذكورة، وتشرِّك بين المعطوف والمعطوف عليه في الإعراب والمعنى.

الثاني: واو الحال، وقد تقدَّم ذكرها.(٢)

الثالث: أن تكون بمعنى (مع)، ويُنصب بعدها المفعول معه بشرطه المتقدم.(٣)

الرابع: أن تكون للقسم، وقد تقدَّم أيضاً.(٤)

الخامس: أن تكون (رُبَّ) بعدها مضمرةً، وقد تقدَّم.(٥)

السادس: أن تكـون بمعنـى البـاء، كقولـك: (بعـت الشـاءَ شـاةً ودرهمـاً)، أي: بدرهم، ذكره (أبو البقاء) رحمه اللَّه.(٦)

---

(١) سـبق تخريجـه ص ٣٠٢. والشـاهد فيـه هنـا أن الـواو حـرف دال علـى الـترتيب عنـد بعضهم،وذلك قوله: (الشيب والإسلام). ولذا انكر (عمر) هذا التركيب. وتمام البيت:
"عميرة ودع إن تجهـزت غازيا كفى الشيبُ والإسلام للمرء ناهياً"

(٢) ينظر ٣٨٢ وما بعدها.

(٣) ينظر ٤٧٨ وبعدها.

(٤) ينظر ص ٦٢٦ .

(٥) ينظر ص ٦٢٦ .

(٦) لم أتهد إلى هذا القول لابن يعيش في مبحثي (الواو) والباء.

السابع: مختلف فيه. فقال أكثر البصريين: لا يجوز أن تكون زائدة، وقال الكوفيون وبعض البصريين يجوز أن تكون زائدة. حجة الأولين أن الحروف وُضِعت للاختصار عوضاً عن ذكر الجمل، وما وضع لاختصار لا يُزاد لمنافاة الزيادة الاختصار، ولأن الحروف وُضعَتْ للمعاني، فذكرُها بدون معناها يوجب اللبس، وخلوُّها عن المعنى هو خلاف الأصل. وحجةُ الآخرين قولُه تعالى: ﴿**حَتَّى إذا جاؤُوها وَفُتِحَتْ أَبْوَابُها**﴾(١)، فالواو زائدة، أي: فتحت، وقولُه تعالى: ﴿**واقْتَرَبَ الوعدُ الحقُّ**﴾(٢)في جواب ﴿**إذا فُتحَتْ يأجوجُ ومأجوجُ**﴾(٣) وقولُه تعالى: ﴿**إذا السماءُ انشقَّتْ وأَذِنَتْ لربها وحُقَّتْ**﴾(٤)، أي: أَذِنَتْ،وقولُ الآخر:

حتى إذا قَمِلَتْ بطونُكم ... ورأيتم أبناءكم شَبُّوا

وقَلَبْتُم ظهرَ المِجَنِّ لنا ... إن اللئيمَ العاجزُ الخَبُّ(٥)

أي: قلبْتُم، فالواو زائدة، وقَمِلَتْ بطونكم، بكسر الميم، أي: عظُمَتْ، وقلبْتُم ظهر المجَنّ: هي كلمةٌ تضرب مثالاً لمن كان بينك وبينه مودَّةٌ أو رعايةٌ، ثم حال عن ذلك، والخَبَّ بفتح الخاء، الماكر الفاجر. والصحيح الأول. والجوابُ أنَّ الواو في جميع ذلك ونحوه عاطفةٌ، والجزاءُ مقدَّرٌ، وقد تقدَّم أن الجزاء يحذف إذا دلَّ عليه دليل. واللَّه أعلم.

وتنفرد الواو بعشرة أشياء:

أحدها: عطف مالا يستغنى عنه، نحو: (اختصم زيد وعمْرٌو، ومحمدٌ وأحمدُ حاضران، وصاحباي بكرٌ وجعفرُ).

الثاني: عطف سببيٍّ على أجنبي نحو: (زيدٌ ضربْتُ عَمْراً وأخاه، ومحمدٌ مررْتُ بقومِك وقومِه).

---

(١) الزمر/٧٣ (٢) الأنبياء/٩٧ (٣) الأنبياء/٩٦ (٤) الانشقاق/١

(٥) مجهول القائل. والشاهد فيه (زيادة الواو) في قوله: (وقلبتم)، لأن المعنى يقضي أن يكون (قلبتم) جواب (إذا). وهو أحد القولين فيهما كما يذكر. الإنصاف/٤٥٨، ابن يعيش ٩٤/٨، شرح التسهيل ٣٥٥/٣...

الثالث: عطف ما تضمَّنه الأول، كقوله تعالى: ﴿حافِظُوا على الصَّلَوَاتِ// ٢٢١/أ والصَّلاةِ الوُسْطَى﴾(١)،وليس منه﴿فيهما فاكهةٌ ونخلٌ ورمَّان﴾.(٢)

الرابع: عطف أحد المترادِفَيْنِ على الآخر، كقول الشاعر:

بَلْوَى من اللَّهِ واختبارُ ... ما يَفْعَلُ الليلُ والنهارُ(٣)

وقولِ الآخر:

حواسِرُ مِمَّا قد رأتْ فعيونُها ... تفيض بماءٍ لا قليلٍ ولا نزرِ(٤)

الخامس: عطف معمول عامل محذوف على معمولِ عاملٍ مذكورٍ، كقوله تعالى: ﴿والَّذينَ تَبَوَّأُوا الدارَ والإيمَانَ﴾(٥) أي: واعتقدوا الإيمانَ، وقولِ الشاعر:

إذا ما الغانياتُ برزْنَ يوماً ... وزجَّجْنَ الحواجبَ والعيونا(٦)

السادس: فصلها عن معمولها بظرفٍ أو عديله، كقوله تعالى: ﴿وجَعَلْنا من بَيْنِ أَيْديهِمْ سَدَّاً ومِنْ خَلْفِهِم سَدَّاً﴾.(٧)

السابع: جواز تقديمها مع معطوفها على المعطوف عليه كقول الشاعر:

---

(١) البقرة/٢٣٨

(٢) الرحمن/٦٨ . ويذهب بعض الفقهاء إلى أن النخل والرمان ليسا من الفاكهة، وليس بشيء.

(٣) قائله مجهول. والشاهد فيه جواز عطف المترادفين بالواو في قوله: (بلوى واختبار). وقيل إنه نثر لا شعر. والهمع ٢٠٣/١، الدرر ١٧٢/١، وينظر معجم شواهد العربية/٤٧٧ .

(٤) حواسر: ضعيفات البصر. والشاهد فيه جواز عطف المترادفين، وذلك قوله: (لا قليل ولا نزرِ).. ولم أعثر على قائله أو على من احتج به.

(٥) العنكبوت/٥٨

(٦) سبق تخريجه في ص ٤٨٣، والشاهد فيه هنا جواز عطف معمول عامل محذوف بالواو، على معمول عامل مذكور، وذلك قوله: (زجَّجْنَ الحواجب والعيونا)، أي (زجَّجْن الحواجب وكحَّلْنَ العيون) لأن العيون لا تزجَّج.

(٧) يس/٩

جَمَعْتَ وفُحْشــاً غيبــةً ونَميمةً　　　خِصَالاً ثلاثاً لَسْتَ عنها بمُرْعَوي[1]

الثامن: جواز العطف على الجوار، كقوله تعالى: ﴿**وأرجلِكم**﴾[2] بالجر.

التاسع: جواز حذفها عند أمن اللَّبْس، كقوله صلَّى اللَّه عليه وسلَّم: (**تصدَّق رجلٌ من دينارِه من درهمِه من صاعِ بُرِّه من صاعِ تمرِه**)[3]، وقولِ بعض العرب: (أكلْتُ خبزاً لحماً تمراً)، وقولِ الشاعر:

كيف أصبحْتَ كيف امسَيْتَ مما　　　يغرس الـوُدَّ في فؤادِ الكـريمِ[4]

العاشر: إيلاؤها (لا) في عطف المفرد بعد نفي صريح أو مؤول أو بعد نهْيٍ. فالأول: ﴿**فَلاَ رَفَثَ ولا فُسوقَ**﴾[5]. والثاني: ﴿**ولا الضالِّين**﴾[6]، والثالث: ﴿**لا تُحِلُّوا شَعَائِرَ اللَّهِ ولا الشهرَ الحرامَ**﴾.[7]

الثاني من حروف العطف (الفاء). فالأصل في استعمالها أن يُعطَف بها لاحقٌ مرتَّبٌ مُتَّصِلٌ بلا مُهلةٍ، كقوله تعالى: ﴿**الذي خَلَقَك فَسَوَّاك فعَدَلَـك**﴾[8]، فهي تُشَـرِّك الثـاني مع الأول فيما نُسِـب إليه، وفي الإعراب، وتعقيب كلِّ شيءٍ بحَسَبِه،كقولك:(دخلْتُ مكةَ فالمدينةَ)، وقولك: (حجَجْتُ حجةً فحجَّةً)، ومعلومٌ أن بين الحجَّتين حولاً، لكنْ تعقيبُ الحَجَّةِ الحَجَّةَ أن يَتَخَلَّلهما حولٌ لم تَحُجَّ فيه. والدليل على أن مقتضاها التعقيب لإجماعِ أهل اللغة عليه، ولأنها تدخل على الجزاء وهو متعقِّبٌ

---

(١) سبق تخريجه في ص٤٨٢ . والشاهد فه جواز تقديم الواو مع معطوفها على المعطوف عليه. وذلك قوله (جمعت وفحشاً غيبةً..).

(٢) المائدة/٦ ﴿وامْسَحُوا برؤوسِكم وأرْجُلَكم إلى الكعبين﴾. بالنصب. وينظر للجر: التيسير في القراءات السبع/٩٨ .

(٣) صحيح مسلم ـ زكاة/٧٠، ابن حنبل ٢٥٩/٤.

(٤) قائله مجهول. والشاهد فيه جواز حذف الواو العاطفة عند أمن الليس، وذلك قوله: (كيف أصبَحْتَ كيف أمسيتَ؟). الخصائص ٢٩٠/١، الهمع ١٤٠/٢، الأشموني ١١٦/٣ .

(٥) البقرة/١٩٧ ﴿فلا رفثَ ولا فسوقَ ولا جدالَ في الحج﴾.

(٦) الفاتحة/٧　　(٧) المائدة/٢　　(٨) الانفطار/٧

للشرط. وتقدم الكلام على دخول الفاء على جواب الشرط لزوماً وجوازاً وعلى جواب غيره. ولا تجوز زيادتُها لِما ذُكر في الواو. وذهبَ (أبو الحسن الأخفش) إلى جواز زيادتها، لأنها قد زيدَتْ في مواضع، منها قوله تعالى: ﴿**إِنَّ الموتَ الذي تَفِرُّونَ مِنْه فَإنه مُلاَقِيْكُم**﴾(١)، فإنه خبَّر عن الموت وليس فيه معنى// ٢٢١/ب الشرط، وقولُ الشاعر:

لا تجزعي إنْ مُنْفِساً أهلكْتُه فإذا هلكْتُ فَعِنْدَ ذلك فَاجْزَعي(٢)

فالفاء الأولى زائدة، أي: إذا هلكْتُ فاجزعي. والصحيح الأول، وما ذكرَه مسموع لا يقاسُ عليه مع قبوله التأويل. وتفيد الفاء السببيَّة غالباً نحو: (سَهَا رسولُ اللَّه صلَّى اللَّه عليه وسلَّم عليه وسلَّم فسجَدَ)، (وزَنَى ماعزٌ رضي اللَّه عنه فرُجم). وتختص بتسويغ الاكتفاء بضمير واحدٍ فيما تضمَّن جملتين من صلة أو صفة أو حالٍ أو خبرٍ، لأنها تجعل ما بعدها مع ما قبلها في حكم جملةٍ واحدةٍ لإشعارها بالسَّببيَّة، نحو: (الذي يطيرُ فيغضب زيدُ الذبابُ، وزيد يُشْتَمُ أبوه فيغضب عمرٌو، ومررْتُ برجل يُذَكِّرُ فيتوب الناسُ). وجاز (زيدٌ يضحك فيرضى عمرٌو)، ولا يسوغ شيءٌ من ذلك بغير الفاء من حروف العطف. واللَّه أعلم.

الثالث من حروف العطف (ثُمَّ)، بضم الثاء وتشديد الميم، وتلحقه التاء فيقال (ثُمَّت)، كقولِ الشاعر:

ألا يا اسلمي ثم اسلمي ثُمَّتَ اسلمي ثلاثَ تحياتٍ وإن لم تَكَلَّمي(٣)

وقد يقال: (ثَمَّتْ) بفتح الثاء. وحكى (المجاشعي): (فُمَّ) بالفاء على حد قولهم: (جَدَث

---

(١) الجمعة/٨ .

(٢) قائله النمر بن تولب. والشاهد فيه جواز زيادة الفاء، وذلك قوله (فعند ذلك)، وهذا على مذهب الأخفش. وفي البيت شاهد آخر هو نصب (منفساً) بفعل محذوف مقدر بعد حرف الشرط إنْ . سيبويه ١٣٤/١، ابن يعيش ٢٢، خزانة الأدب ١٥٢/١ ....

(٣) قائله مجهول. والشاهد فيه لحق التاء حرف العطف ثمَّ، في قوله (ثُمَّت). ابن يعيش ٣٩/٣، شرح التسهيل ٣٠٥/٣..

وجَدَف وثُوم وفُوم) في أحد القولين. وتشارك الفاءَ في التشريك وفي الإعراب والمعنى والترتيب، وتنفرد عنها باقتضائها المهملة. وقد اجتمع التعقيب في الفاء، والمهملة في (ثمَّ) فيما روى (البخاري ومسلم) رضي اللَّه عنهما عن أبي مسعود الأنصاري رضي اللَّه عنه: (**أن جبريل عليه الصلاة والسلام نزل فصلَّى، فصَلَّى رسول اللَّه صلَّى اللَّه عليه وسلَّم ثم صلَّى فصلَّى رسول اللَّه صلَّى اللَّه عليه وسلَّم، ثم صلَّى حتى عدَّ خمس مرَّات**)(١)، فعطفَ صلاة جبريل (بثمَّ) وصلاة رسول اللَّه صلَّى اللَّه عليه وسلَّم (بالفاء). وقد يقع كل واحد من ثم والفاء موقعَ الآخر كقوله تعالى: ﴿**فإنَّا خَلَقْنَاكم مِنْ تُرابٍ ثمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِنْ مُضْغَةٍ**﴾.(٢) فعطف المضغة (بثُمَّ) هنا، وعطفها في (المؤمنين) بالفاء(٣). وقال تعالى: ﴿**والذي أخرجَ المَرْعَى. فجَعَلَهُ غُثاءً أَحْوَى**﴾(٤). ومن وقوع (ثم) موقع الفاء قولُ الشاعر:

كَهَزِّ الردينيِّ تحت العَجاجِ جَرَى في الأنابيبِ ثم اضطرَبْ(٥)

أي: جرى في الأنابيب فاضطرب.

الرابع من حروف العطف (أو). ولها معان:

أحدها: الشك، قال تعالى: ﴿**قال كم لَبِثْتَ قال لَبِثْتُ يوماً أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ**﴾(٦)، وكذا قولُه تعالى: ﴿**قالُوا لَبِثْنَا يوماً أَوْ بَعْضَ يومٍ**﴾(٧).

---

(١) صحيح مسلم ـ مساجد/١٦٧، مسند ابن حنبل ٥/٢٧٤.

(٢) الحج/٥.

(٣) المؤمنون/١٤، وذلك قوله تعالى: ﴿ثم خَلَقْنا النُّطْفة عَلَقةً فخلَقْنا العلقة مُضْغَةً فخلقنا المُضْغَة عِظاماً فَكَسَوْنا العظامَ لحماً...﴾.

(٤) الأعلى/٤-٥.

(٥) قائله أبو دؤاد الإيادي. الردينيّ: نوع من الرماح. الأنابيب: جمع أنبوب: القناة وكعب الرمح. مغني اللبيب ١١٩، العيني ٤/١٣١، ديوانه ٢٩٢...

(٦) البقرة/٢٥٩ (٧) الكهف/١٩

الثـاني: الإبهام، كقوله تعالى: ﴿وإنّا أَوْ وإيَّاكُم لَعَلَى هُدَىً أَوْ في//ضَلالٍ مُبينٍ﴾(١). والفرق بين الشكِّ والإبهام أن الشكَّ يكون المتكلم به متردّداً في الذي أَخْبَر به، والإبهام يكون عالماً بذلك قاصداً الإبهامَ على السامع. ٢٢٢/أ

الثالث: التخيير، كقوله تعالى: ﴿فكفَّارَتُه إطعامُ عَشَرَةِ مَساكينَ من أَوَاسِطِ ما تُطْعِمون أَهْلِيكم أَوْ كِسْوَتُهم أو تَحْرِيرُ رَقَبةٍ﴾.(٢)

الرابع: الإباحة، كما مثل به من قوله: (جالِسِ الحَسَنَ أو ابنَ سيرين)، ومثله: (جالس العلماء أو الزهَّادَ، وتقرَّبْ إلى اللّه بالصومِ أو الصلاةِ). والفرق بين الإباحة والتخيير، أن الإباحة يجوز فيها الجمع بين الأمرين، والتخيير ليس له فيه إلا فعلُ أحدهما، وفي الآية التخييرُ بين واجبَيْن، فلا يجب إلا أحدهما. فإن جاءت (أو) بعد النهي وجب اجتناب الامرين معاً، كقوله تعالى: ﴿ولا تُطِعْ فيهم آثماً أو كَفُوراً﴾(٣) أي: لا تطع أحدهما، فلو جمع بينهما لَفَعَل المنهيَّ عنه مرَّتين.

الخامس: التقسيم، كقوله تعالى: ﴿كُونُوا قَوَّامين بالقِسطِ شهداءَ لِلّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكم أَو الوالدَيْنِ والأَقْرَبِيْنَ﴾(٤)، ومثله قولك: (الحيوان فرسٌ أو إنسانٌ أو بهيمةٌ) ونحو ذلك.

السادس: التقريب، كقولك: (ما أدري أأذَّن أَوْ أقامَ) لسرعته، وإن كان يعلم أنَّه أذَّن أولاً. ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿وَمَا أَمْرُ الساعةِ إلاّ كَلَمْحِ البَصَرِ أو هو أقربُ﴾(٥)، ذكر ذلك (أبو البقاء) رحمه اللّه تعالى.

السابع: الإضراب، وهو مذهب الكوفيين، ووافقهم على ذلك (أبو علي وابن برهان)، ومن شواهد ذلك قولُ (جرير) يخاطبُ [معاوية](٦) بن هشام بن

---

(١) سبَأ/٢٤ (٢) المائدة/٨٩ (٣) الإنسان/٢٤

(٤) النساء/١٣٥ (٥) النحل/٧٧

(٦) ما بين الحاصرتين من المحقق. ينظر شرح شواهد المغني/٢٠٢ .

عبد الملك:

ماذا ترَى في عِيالٍ قد برِمْتُ بهم	**لـم أُحْصِ عِدَّتَهم إلا بِعَـدَّاد**
كانـــوا ثَمــانينَ أو زادُوا ثمانيةً	**لــولا رَجــاؤُك قَدْ قَتَّلْتُ أولادي**(١)

الثامن: أن تكون بمعنـى الـواو، وهـو مذهـب الكوفيين(٢)، ومنعـه البصريـون محتجين بأن الأصل استعمالُ كلِّ حـرف فيمـا وُضـع لـه، لئـلا يفضَـى إلـى اللبس وإسقاط فائدة الوضع. واحتُجَّ للآخرين بمجـيء ذلك نـثراً ونظمـاً، فمـن النـثر قولـه تعالى: ﴿**وأَرسَلْنَاهُ إلى مِئَةِ أَلْـفٍ أو يَزِيْـدُونَ**﴾(٣) أي: ويزيـدون، وقولـه تعـالى: ﴿**حرَّمْنَا عَلَيْهم شُحُومَهُمَا إلاَّ ما حَمَلَتْ ظُهورُهما أو الحَوَايـا أَوْ مـا اخْتَلَـط بِعَظمٍ**﴾(٤)، وهي بمعنى الواو سواءٌ. ومن النظم قولُ الشاعر:

جـاء الخـلافةَ أو كانـت لَهُ قَدَراً	**كمــا أتــى ربَّـه موسى على قَدَرِ**(٥)

أراد: وكانت له قدراً. ومثلُه قولُ الآخر:

قومٌ إذا سَمِعُوا الصَّريخَ رأيْتَهم	**ما بيـن مُلْجِمٍ مُهْـرةٍ أو سـافِع**(٦)

أراد: وسافع.// وقولُ (امرئ القيس): ٢٢٢/د

فظل طُهاةُ اللَّحم مِنْ بينِ مُنْضجٍ	**صَفيفِ شِـواءِ أو قَـديرٍ معجِّلِ**(٧)

---

(١) برمت بهم: سئمت وضجرت. والشاهد في البيت مجيء (أو) للإضراب بمعنـى (بـل)، وذلـك قوله: (أو زادوا ثمانية). مغني اللبيب/٦٤، العيني ١٤٤/٤، ديوان جرير/١٥٦ .

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف/٤٧٨ .

(٣) الصافات/١٤٧ (٤) الأنعام/١٤٦

(٥) قائله جرير. والشـاهد فيـه مجـيء (أو) بمعنـى الـواو فـي قولـه: (أو كـانت لـه قـدراً). مغنـي اللبيب/٦٢، العيني ٤٨٥/٢، ديوانه ٢٧٥...

(٦) قائله حميد بن ثور. سافع: قابض على ناحية الفرس. والشاهد في البيـت مجـيء (أو) بمعنـى الواو في قوله: (ما بين ملجمٍ أو سافع). مغني اللبيب/٦٣، العيني ١٤٦/٤، ديوانه/١٠٧...

(٧) صفيف شواء: يصف الشواء على الموقد، قدير: طابخ بالقِدْر. والشـاهد في البيت مجيء (أو) بمعنى الواو في قوله (صفيف شواءٍ أو قديرٍ). مغني اللبيب/٤٦٠، العيني ١٤٦/٤، شرح التسـهيل ٣٨٦/١...

وقولُ الآخر:

بَدَتْ مثلَ قَرْنِ الشَّمْسِ في رَوْنَقِ الضُّحى
وصورتِها أَوْ أنتِ في العينِ أَمْلَحُ(١)

وتأويل هذه الشواهد كلها يحتاجُ إلى تكلُّف. واللَّه أعلم. وألحقَ أكثرُ النحويين بأو (إمَّا) المسبوقة بمثلها في أحوالها. ومذهب (ابن كيسان وأبي علي) أن العطف إنما هو بالواو التي قبلها، وهي جائيةٌ لمعنى من معاني (أو)، ووافقهما على ذلك شيخنا الإمام (أبو عبد اللَّه بن مالك)(٢) رحمهم اللَّه تعالى، تخلُّصاً من دخولِ عاطف على عاطف، ولأن وقوعها بعد الواو شبيةٌ بوقوع (لا) بعد الواو مسبوقة بمثلها في مثل: (لا زيدٌ في الدار ولا عمرٌو)، و(لا) غير عاطفة بإجماع، فكذلك (إما) إلحاقاً للنظير بالنظير، ولعلَّ الجرجاني لم يعدها من حروف العطف لذلك. واللَّه أعلم.

الخامس من حروف العطف (أم)، وهي على ضربَيْن: متصلة ومنقطعة، فالمتصلة هي المقرون ما تعطف عليه بهمزة التسوية نحو [قوله تعالى]: ﴿**سَوَاءٌ عَلَيْهِم أَأَنْذَرْتَهم أَمْ لَمْ تُنْذِرْهم**﴾(٣)، أو بهمزة يُطلب بها و(بأم) ما يُطلب (بأيّ)، كقوله تعالى: ﴿**وإنْ أَدْري أَقَريبٌ أمْ بَعيدٌ ما تُوعَدُون**﴾(٤). وسمِّيَتْ هذه متَّصلة لاتصال ما قبلها بما بعدها، لأنه لا يستغني أحدُهما عن الآخر، وعلامة ذلك صلاحيةُ الاستغناءِ (بأي) عن الهمزة و(أم)، ومن لوازمها كونُ الناطقُ بها مدَّعياً

---

(١) ينسب البيت لذي الرمة وليس في ديوانه. رونق الضحى: شعاعه. قرن الشمس: شكلها أول طلوعها. الشاهد في البيت مجيء (أو) بمعنى الواو على ما ذهب إليه الشارح موافقاً الكوفيين. والكوفيون يجعلونها في هذا البيت بمعنى (بل). وهو الأصوب. الخصائص ٢/٤٥٨، الإنصاف/٤٧٨، الخزانة ٤/٤٢٣...

(٢) يعني أن (إمَّا) المكررة والمسبوقة بالواو هي بمعنى (أو). قال ابن مالك في شرح التسهيل ٣/٣٦٥: "تجيء (إما) للشك نحو: (لزيد من العبيد إما تسعةٌ وإما عشرة). ومجيئها للتخيير كقوله تعالى: ﴿إمَّا أن تعذِّب وإمَّا أن تتخذ فيهم حسناً﴾....

(٣) البقرة/٦ (٤) الأنبياء/١٠٩

الحكمَ بنسبةِ الحكم إلى أحد المذكورَيْن لا بعينِه. وقد تحذف الهمزة فيُحكمُ على (أم) بالاتصال، كقول الشاعر:

لعَمْـرُك ما أدري وإن كنتُ دارياً بسَـبْعٍ [رَمَـيْتُ]الجَمْرَ أَمْ بِثمانِ؟(١)

أراد: أبسبعٍ؟ وكقول الآخر:

وأصبَحْتُ فيهم آمناً لا كمعشَـرٍ أتَوْني فقالوا مِن ربيعةَ أَمْ مُضَرَ؟(٢)

أي: أَمِن ربيعة أم مُضَرَ؟ وتدخل الهمزة و(أم) المتصلة على اسمين، نحو: (أقام زيدٌ أو عمرٌو؟)، أو فعلَيْن لفاعلٍ واحدٍ في المعنى، نحو: (أقام زيدٌ أم قعَد؟)، أو لفاعلَيْن مختلفين كقول الشاعر:

ما أبالـي أنَبَّ بالحَـزْنِ تيسٌ أم [لَحَـاني] بظهـرِ غيبٍ لئيمُ(٣)

وقد تدخلان على جملتين ابتدائيَّتَين كقول الآخر:

فـو اللّهِ ما أدري وإن كنت دارياً شعيثُ ابنُ سَهْم أم شعيثُ ابنُ مِنْقَر(٤)

---

(١) قائله عمر بن أبي ربيعة. و[رَمَيْتُ] في الأصل (رَمَيْنَ). والبيت في الديوان كما ذكرتُ. وكذا أنشده الزبير بن بكار. والمعنى يقتضي هذا أيضاً فإنه ذهل عن فعله لانشغاله بها فلم يدر عدد الحصيات التي رمى بها. أما جهله بعدد حصياتها فلا غرابة فيه. والشاهد في البيت حذف همزة الاستفهام قبل (أم) المتصلة، ولكنها مقدرة. وذلك قوله: (بسبعٍ أم بثمان). سيبويه ٣/١٧٥، ابن يعيش ٨/١٥٤، شرح شواهد المغني ١/٣٢، ديوانه/٢٥٨...

(٢) قائله عمران بن حطان. والشاهد فيه حذف همزة الاستفهام جوازاً قبل (أم) المتصلة، وذلك قوله:(مِن ربيعة أم مضر).المحتسب ١/٥١، الخصائص ٢/١٨١، أمالي الشجري ١/٢٦٧،٣١٧.

(٣) قائله حسان بن ثابت. نبيب التيس: صوته عند الهياج. الحَزْن: ما غلظ من الأرض كالجبال. لحاني: شتمني. يشبه كلام خصومه بنبيب التيوس. وما بين الحاصرتين تصويبٌ للبيت من الديوان وهو في الأصل (جفاني). والشاهد في البيت دخول الهمزة وأم العاطفة المتصلة على فعلين لفاعلين مختلفين، وذلك قوله: (أنَب تيس أم لحاني لئيمٌ). سيبويه ٣/١٨١، الخزانة ٤/٤٦١، ديوانه/٣٧٨...

(٤) قائله الأسود بن يعفر.يهجو حيَّ(شعيث)بأنهم أدعياء،مرة لبني سهم وأخرى لبني منقر.والشاهد فيه دخول الهمزة وأم المتصلة على جملتين ابتدائيتين، وذلك قوله: (شعيثُ ابنُ سهم أم شعيثُ ابن منقر). والهمزة محذوفة ومقدرة هنا. سيبويه ٣/١٧٥، الخزانة ٤/٤٥٠، مغني اللبيب/٤١...

(فابن سهم وابن منقر) خبران لا صِفَتان، وحُذفَ التنوين من (شعيث) للضرورة. والأكثر إيقاع المتصلة منفصلة من المعطوف بها عليه كقوله تعالى: ﴿آلذَّكَرَيْنِ حرَّمَ// أم الأُنْثَيَيْنِ﴾(١)، ونحو ذلك. وقد تكون متصلة بالمعطوف كقوله تعالى: ﴿أقَرِيبٌ أم بعيدٌ ما تُوعَدُون﴾(٢)، وقولِ (ابن أبي ربيعة): ٢٢٣/أ

وقولُها [الفتاةِ غيرِ فاحشةٍ ... أرائحٌ مُمْسِياً أم باكرٌ عُمَرُ](٣)

وقولِ (الأخطلِ):

لَعَمْرُك ما أدري وإني لسائلٌ ... أمُرَّةُ أم أعمامُ مرَّةَ أظلمُ(٤)

فإن وقعت (أم) غير مسبوقة بالهمزة لفظاً ولا تقديراً، فهي منقطعة، كقوله تعالى: ﴿الم. تَنزيلُ الكتابِ لا ريبَ فيه من ربِّ العالمين. أَمْ يَقُولُون افْتَراهُ﴾(٥). وكذلك إذا كانت مسبوقة بالهمزة وليس في الكلام معنى (أي)، كقوله تعالى: ﴿ألَهم أرجلٌ يَمْشُون بها أَمْ لَهُم أيدٍ يَبْطِشُون بها﴾(٦). وكذا لو كان الاستفهام بغير الهمزة، كقوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوي الأَعْمَى والبَصيرُ أم هَلْ تَسْتَوي الظُّلُماتُ والنُّورُ﴾(٧). (فأم) في هذا كله منقطعة تفيد استفهاماً وإضراباً معاً، ومنه قولُ بعض العرب: (إنها لإبلٌ أم شاءٌ)، أراد: بل هي شاءٌ، وقد تفيد الإضراب وَحْدَه، كقول الشاعر:

عُوجوا فحيُّوا أيُّها الركبُ ... أم كيف يَنْطِقُ منزلٌ قفرُ(٨)

---

(١) الأنعام/١٤٣ (٢) الأنبياء/١٠٩

(٣) رواية البيت في الأصل وبقية النسخ: (وقولها للفتاة إذا أزف البينُ أغادٍ أو رائحٌ عُمَرُ) والشاهد فيه مجيء (أم) العاطفة متصلة بالمعطوف في قوله (أرائحٌ أم باكرٌ) ولكن البيت في رواية الديوان كما ذكرْتُ. ديوان عمر بن أبي ربيعة ١٠٩ (دار الكتاب اللبناني والشركة اللبنانية ط١).

(٤) الشاهد في البيت اتصال (أم) بالمعطوف، وذلك قوله: (أمُرَّةُ أم أعمامُ مُرَّةَ). مرَّة: يعني به: مرّة بن ذهل بن شيبان. شرح ديوان الأخطل/٣٣٣ .

(٥) السجدة/١-٣ (٦) الأعراف/١٩٥ (٧) الرعد/١٦

(٨) لم أقف على من قاله أو ذكره. والشاهد فيه إفادة (أم) معنى الإضراب بمعنى (بل)، وذلك =

ولو كان مع الإضراب استفهام لم تدخل على (كيف). والله أعلم.

السادس من حروف العطف (لا)، ومعناها النفيُ وتُشَرِّكُ بين المعطوف والمعطوف عليه في الإعراب دون المعنى، فيُعطَف بها منفيّ على مثبَت، وذلك بعد ثلاثة أشياء: أحدها الخبر المثبت، كقولك: (هذا زيدٌ لا عمرٌو). والثاني الأمر، كقولك: (اضربْ زيداً لا عمراً). والثالث النداء، كقولك: (يا زيدُ لا عَمْرُو)، أجاز ذلك بعض النحويِّين ومنعه بعضُهم.

السابع من حروف العطف (بل)، ومعناها الإضراب، والإضراب مصدر (أضربَ)، يقال: ضرَبَ عن الأمر وأضربَ إذا أمْسَك. والمعطوف بها على ضربين: مفردٍ وجملة، فإن كان جملةً فهي للتنبيه على انتهاءِ غرضٍ واستئناف غيره، ولا تكون في القرآن إلا على هذا الوجه، قال (أبو الحسن بن عصفور) رحمه اللَّه: "هي مع الجملة حرفُ ابتداء، ومعناها الإضراب عمَّا قبلها واستئناف الكلام لما بعدها"(١). وإن كان مفرداً، فلا يخلو ما قبلها من أن يكون نفياً أو نهياً أو أمراً أو خبراً مثبتاً، فإن كان نفياً أو نهياً آذنت بتقرير حكمه، وبجعلِ ضَدِّه لما بعده، فإذا قلت: (ما جاءني زيدٌ بل عمرٌو، ولا تضربْ زيداً بل عمراً) كنتَ مقرِّراً حكمَ النفي والنهي لزيد مثبتاً ضدَّه لعمرو. وإن كان أمراً أو خبراً أزالت حكمَ ما قبلها وأثبتَتْه لما بعدها، فقولك: (اضرب زيداً بل عمراً//أو: ضربْتُ زيداً بل عمراً) ٣٢٣/ب أزالت الحكم عن (زيد) وجعلته لعمرو. وجوز (المبرِّد) أن تكون (بل) ناقلة حكم النفي والنهي لما بعدها، فعلى مقتضى قوله، إذا قال: (لا تضربْ زيداً بل عمراً) يكون ناهياً عن ضرب كلٍّ واحد منهما، وإذا قال: (ماله علي درهمٌ بل درهمان) لا يلزمه شيءٌ، لأن الدرهم منفيٌّ صريحاً، وعُطف عليه الدرهمان منقولاً النفيُ إليهما، فصار كأنه قال: (ماله عليَّ درهمٌ، وماله عليَّ درهمان)، وما قاله مخالفٌ لاستعمال العرب، قال الشاعر:

= قوله: (أم كيف ينطق).

(١) المقرب ١/٢٣٢.

لو اعتصمْتَ بنا لم تعتصم بعِدًى بل أوليـــاءَ كُفَـــاةٍ غيـرِ أوغادِ(١)

الأوغاد: جمع وغد وهو الرجل الدنيء الذي يخدم بطعام بطنه. والله أعلم.

الثامن: من حروف العطف (لكنْ) المخفَّفة، ومعناها الاستدراك، والاستدراك تعقيب اللفظ بما يشعر بخلافه. وهي مشرِّكةٌ في الإعراب دون المعنى، فيعطف بها مثبَتٌ على غيره، ولا بد أن يكون قبلها نفيٌ أو نهي كما مثل الجرجاني من قوله: "ما جاءني زيدٌ لكنْ عمرٌو، وتقول: لا تضربْ زيداً لكنْ عمراً". وذهب الكوفيون إلى جواز العطف بها بعد الإثبات لأنها (كبَلْ) في المعنى فكانت مثلها في اللفظ(٢)، وهو باطلٌ لوجهين:

أحدهما: أنها ليست بمعناها، لأن (بل) للإضراب، و(لكن) للاستدراك.

والثاني: أنها لو ساوت (بل)، لأدى إلى الاشتراك وهو على خلاف الأصل.

فإن دخلت عليها الواو كقوله تعالى: ﴿**ولكِنْ تَصْدِيـقَ الـذي بَيْـنَ يَدَيْـهِ**﴾(٣) كانت الواو عاطفةً، و(لكنْ) وما بعدها جملة معطوفة بالواو، و(لكن) وما بعدها مقدر بجملة معطوفة على ماقبل الواو. وزعم (ابن خروف) أن المعطوف (بلكن) لم يستعمل إلا بالواو، ونُقل عن (يونس) أنه لا يرى (لكن) عاطفةً، ولعل ذلك لعدم استعمالها غيرَ خالية من الواو. والله أعلم.

التاسع: من حروف العطف (حتى). وهي حرف بغير خلافٍ، وهي مشرِّكة في الإعراب والمعنى. ويشترط في المعطوف بها شرطان:

أحدهما: أن يكون بعضَ المعطوف عليه أو كبعضِه، فالذي هو بعضه كما مثل به من قوله: "ضربْتُ القومَ حتى زيداً" وقولِ العرب: (استَنَّت الفِصالُ حتى

---

(١) قائله مجهول. والشاهد فيه أن (بل) لا تفيد العطف بالنفي كما ذهب المبرد، بل تفيد إثبات الحكم لما بعدها. وذلك قوله: (لم تعتصم بِعِدى بل أولياءَ). أي: اعتصمت بأولياء. الهمع ١٣٦/٢، الدرر اللوامع ١٨٦/٢ .

(٢) الإنصاف/٤٨٤

(٣) يونس/٣٧ ﴿وما كان هذا القرآن أن يفترى من دون الله...﴾.

القَرْعَى)(١). والذي هو كبعضٍ: (أعجبتني الجاريةُ حتى حديثُها). فإن عُطف (بحتَّى) ما يوهم أنه ليس ببعضٍ وجب تأويله، كقول الشاعر:

ألقى الصحيفةَ كي يُخففِّفَ رَحْلَه والزادَ حتى نعلَه أَلْقَاها(٢)

هذا البيت يَعْزيه كثير//من الناس إلى (المتلمِّس) وليس له، وإنما هو (لأبي مروان ٢٢٤/أ النحوي)(٣) قاله في قصة (المتلمس) حين فرَّ من (عمرو بن هند)، حكى ذلك (الأخفش) عن (عيسى ابن عمر)، فيما ذكره (أبو علي الفارسي). وكان قد هجا (عمرو بن هند) هو و(طرفةُ)، فقُتِل (طرفة) وفرَّ (المتلمِّس)، والقصة يطول ذكرها، ويروى (نَعلِه) بالجر بحتى، و(نعلُه) مرفوعاً بالابتداء والخبر ألقاها، ويروى (نعلَه) بالنصب عطفاً (بحتى) على الصحيفة والزاد، وليست بعضاً من حيث الصورة لكنها بعضُ معنى، لأن قوله: (كي يخفِّف رحلَه) دالٌّ على أنه ألقى ما يثقله، والنعلُ بعضُ ما يُثْقِل. واللَّه أعلم.

الشرط الثاني: أن تكون غايةً للمعطوف عليه، إمَّا في قوةٍ، نحو: (خاف الناسُ حتى الشجعانُ)، وإمَّا في ضعفٍ، نحو: (قدم الحاجُّ حتى المرضى)، وإمَّا في شرف، نحو: (مات الناسُ حتى الأنبياءُ صلَّى اللَّه عليهم وسلَّم، والملوكُ)، وإمَّا في حقارةٍ نحو: (أفْضَلَ عليكَ كلُّ أحدٍ حتى الأخِسَّاءُ)، وإمَّا في كثرةٍ، نحو: (أُحْصِيَت الأشياءُ حتى الرمالُ والقطرُ وحتى مثاقيلُ الذرِّ)، ونحو ذلك. وقد اجتمع القوة والضعف في قول الشاعر:

---

(١) استنت: نشطت ولعبت. الفِصال: ج فصيل ولد الناقة. القرعى: المصابة بالقرع.

(٢) الشاهد في البيت أن معطوف (حتى) يجب أن يكون بعضاً مما عطفت عليه فإن لم يكن كذلك تؤول. وذلك قوله (حتى نعلَه) إذ عطف (نعله) على (الثقل) المؤول من (الصحيفة والزاد)،كأنه قال:(ألقى ما يثقله حتى نعله). سيبويه ٩٧/١، ابن يعيش ١٩/٨، الخزانة ٤٤٥/١...

(٣) ضبط اسم الشاعر مرة بأبي مروان وأخرى بابن مروان (سيبويه ٩٧/١) ولعل الصواب أنه (مروان النحوي)، وهو مروان بن سعيد بن عباد بن حبيب بن المهلب بن أبي صفرة أحد أصحاب الخليل المتقدمين المبرزين في النحو. كما في معجم الأدباء ١٤٦/١٩، والخزانة ٤٤٥/١. وهو ما ذهب إليه محقق سيبويه ٩٧/١ حاشية(٢).

قَهَـــرْنَاكُم حتى الكمــاةَ فإنكـم   تخافُـونَنا حتــى بنينـا الأصاغِرا(١)

الكماة: الشجعان بوزن رُماة وغُزاة، قال (الجوهري) "واحدها كميّ" وقال غيرُه: "واحدها كامٍ كقاضٍ، يقال كمىَ الشيءَ ستَرَه".

و(حتى) كالواو في كونها لمطلق الجمع، نحو: (قام اخوتُك حتى زيدٌ قبلهم وحتى عمرٌو بعدهم وحتى خالدٌ معهم)، قال رسول اللَّه صلَّى اللَّه عليه وسلَّم: (كل شيءٍ بقَدَرٍ حتى العَجْزُ والكَيْسُ)(٢)، ولا ترتيب في قدرة اللَّه تعالى، وإنما الترتيب في ظهور المقدَّرات. وقد زعم بعض الناس أنها للترتيب، وليس ذلك بشيءٍ لأنه لا دليل عليه، وإنما الدليلُ على خلافِه، فمن ذلك قول الشاعر:

رجالي حتى الاقدمون تمالَؤوا   على كل أمرٍ يورثُ المجدَ والحَمْدا(٣)

فهذا آخر ما ذكر الجرجاني رحمه اللَّه من حروف العطف. وممَّا لم يذكره لكونه مختلفاً فيه (إمَّا) المكسورة، وقد تقدَّم الكلام عليها عُقيبَ الكلام على (أو). ومن ذلك (ليس)، جعلها الكوفيون(٤) عاطفة محتجِّين بقول الشاعر:

---

(١) قائله مجهول. والشاهد فيه أن (حتى) تعطف ما كان غاية للمعطوف عليه، قوةً أو ضعفاً. وهنا عطف (كماة) على المفعول به في (قهرناكم) والكماة غاية القوة في المقهورين كما عطف (بنين) على المفعول به في (تخافوننا)، وهؤلاء غاية الضعف في المخوفين. مغني اللبيب/١٢٧، الهمع ١٣٦/٢، الاشموني ٩٧/٣...

(٢) الجامع الصغير ٧٩/٢.

(٣) قائله مجهول. تمالؤوا: اجتمعوا. والشاهد في البيت أن العطف (بحتى) لا يشترط الترتيب بين المعطوف والمعطوف عليه، وذلك قوله (رجالي حتى الاقدمون)، إذ عطف (الأقدمون) على (رجالي) وفيهم متقدمون ومتاخرون، شرح التسهيل ٣٥٩/٣، الهمع ١٣٦/٢، الدرر ١٨٨/٢، ويروى (لَقومي حتى الأقدمون...).

(٤) لم أقف على هذا القول للكوفيين في الإنصاف. على أن ابن مالك عزاه إليهم في شرح التسهيل ٣٤٦/٣ .

أين المَفَـــرُّ والإلـــهُ الطـالـبُ والأشـــرمُ المغلوبُ ليس الغالبُ(١)

الأشـــرم: المشـــقوق الأنف. ومنه قيل (لأبرهة): الأشرم، وهو المراد هنا. ومثلُه قـوله صلّى اللَّه عليــه وسلَّم//للحسن والحسين رضي اللَّه عنهما:(٢) (**بأبي شـــبيةٌ بالنبيِّ ليس شـــبيةٌ بعلـيّ**)(٣) و(علـيّ) رضـي اللَّـه عنـه يضحـك. ولا يجيز ذلـك البصريون، ويخرجون ما ورد من ذلك على أن المرفوعَ اسمُ ليس، وخبرها ضميرٌ متصل محذوف تخفيفاً كقولك: (الصديق كانه زيدٌ)، ثم تحذفُه فتقول: (الصديق كـان زيدٌ). واللَّه أعلم.

٢٢٤/ب

فهذه الحـروف العاطفـة كلها غير عاملـة لأنهـا غير مختصَّـةٍ بالأسـماء ولا بالأفعال، وقد تقدم أن ما هذا شأنُه لا يعمـل، ولأنهـا لـو كـانت عاملـةً لعملَـتْ عمـلاً واحداً كسائِر الحروف العاملة، والواقعُ بعدها مختلفٌ، لكنها نائبةٌ عن ذكر العامل لا نائبةٌ عنه في العمل. وقول الجرجـاني: "فهـذه الحـروف تجعـل مـا بعدهـا تابعـاً لمـا قبلها" يدلُّ على أنهـا غير عاملـة بأنفسـها، وقـد تقـدم قولُـه فـي آخـر فصـل عوامـل الحروف: " وكذا حـروف العطـف لأنهـا تعمـل بالإتبـاع والنيابـة لا بأنفسـها"، قولُـه "وهكذا حكمها في الفعل" يعني أن حروف العطف كما تُشرِّك بين الاسمين تشـرك بين الفعلين في الرفع والنصب والجزم(٤)، كما مثَّل به رحمه اللَّه تعالى.

ونحن نذكر مسائل متمِّمة لعطف النسق.

المسألة الأولى: لا يجوز العطف على عاملين، كقولك: (زيدٌ في الدَّارِ، والسوقِ عمرٌو)، لأن العاطف ضعيفٌ، فلا ينوب عن عاملين، ولأنه لـو جـاز العطـف علـى

---

(١) قائله نفيل بن حبيب. قاله بعد هزيمة (أبرهـة الأشـرم) فـي غـزو مكـة. والشـاهد فيـه مجـيء (ليس) حرف عطف، وذلك قولـه: (المغلوبُ ليس الغـالبُ. سيرة ابـن هشـام/٣٦، مغنـي اللبيـب ٢٤٠، شرح التسهيل ٣٤٦/٣...

(٢) صحيح البخاري ٢٢٧/٤. ورد في هامش نسخة الأصل، أن هذا ليس من كلام النبي. ونسـبه ابن مالك في شرح التسهيل (٣٤٦/٣) لأبي بكر رضي اللَّه عنه.

(٣) الرواية في الأصل (شبيهاً). والتصويب من نسخة(أ). لأنه لا شاهد في رواية النصب.

(٤) في الأصل "والجر والجزم" والتصحيح من (أ). ذلك أن الفعل لا يجر.

عاملين لجاز على أكثر، ولجاز أن يتقدم المرفوع على المجرور نحو: (زيدٌ في الدار وعمرٌو السوقِ)، وليس كذلك. وذهب (الأخفش) إلى جواز ذلك محتجاً بقوله تعالى: ﴿**إنَّ في السَّموات والأرضِ لآياتٍ للمؤمنين. وفي خَلْقِكم وما يَبُثُّ من دَابَّة آياتٍ لقومٍ يُوقِنون. واختلافِ اللَّيلِ والنَّهارِ وما أَنْزَلَ اللَّهُ من السماءِ من رزقٍ فأَحْيَا به الأرضَ بعد موتِها وتَصْريفِ الرياحِ آياتٍ لقومٍ يعقلون**﴾(١) بكسر (آيات) في الموضعين، (فاختلافِ الليلِ) معطوف على (خلقِكم)، و(آياتٍ) منصوب (بإنَّ)، ومنه قول الشاعر:

هوِّن عليك فإن الأمور ... بكفِّ الإلهِ مقاديرُها

فليس بآتيك منهيُّها ... ولا قاصرٍ عنك مأمورُها(٢)

(فقاصرٍ) معطوف على (آتيك)، و(مأمورُها) معطوف على (منهيُّها)، وقول الآخر:

أكلَّ امرئٍ تحسَبينَ امرأً ... ونارٍ توَقَّدُ بالليلِ نارا(٣)

وأنشد (الفراء) قولَ الآخر://

ألاَ يا لَقومٍ كلُّ ما حُمَّ واقعٌ ... وللطيرِ مجرى والجُنُوبِ مصارعُ(٤)

(فالجنوب) مجرور عطفاً على (الطير)، و(مصارعُ) عطفاً على المبتدأ قبله. والصحيح الأولُ، والجوابُ عن الآية بأن حرف الجر مقدَّرٌ لدلالة ما تقدَّم

---

(١) الجاثية/٣-٥. القراءة المتواترة برفع (آيات) في الآيتين الرابعة والخامسة. وكسرها نيابة عن الفتحة هي قراءة حمزة والكسائي ويعقوب. المبسوط في القراءات العشر/٤٠٣

(٢) نسبا للأعور الشني ولمحمد بن حازم. والشاهد فيه جواز العطف على عاملين في البيت الثاني، على مذهب الأخفش. سيبويه ٦٤/١، المغني/١٤٦، الهمع ١٢٩/٢...

(٣) ينسب لأبي دؤاد الإيادي ولعدي بن زيد. والشاهد في البيت جواز العطف على عاملين وذلك عطفه (نارٍ) على امرئٍ، و(نارا) على (امرأً). وهذا على مذهب الأخفش. سيبويه ٦٦/١، الإنصاف/٧٤٣، شرح ابن يعيش ٢٦/٣....

(٤) نسب للبعيث خداش بن بشرن ولقيس بن ذريح. الجُنُوب: ج جَنْب. حُمَّ: قُدِّر، مصارع: مقاتل. ويروى: (ألا يا لقومي). والشاهد فيه جواز العطف على عاملين، وذلك على مذهب الأخفش. العيني ٣٥٢/٣، شرح التسهيل ١٩٠/٣، الهمع ١٣٩/٢....

عليه، وهو في الأولى، وقد تقدَّم في حروف الجر أن الجر بمن بعد (كم) جائزٌ في نحو (بكم درهمٍ)، وحذفُ الخافض ونصب المخفوض، فليكُنْ هذا منه. وقد أجاز (السيرافي والأخفش) جرَّ المجاب به بحرف محذوف إذا كان حرف الجر ظاهراً في السؤال، نحو أن يقول لك: بمن مررْتَ؟ فتقول: (زيدٍ) بالجر، وهذا أسهلُ من العطف على عاملينن وحينئذٍ يكون من عطف جملةٍ على جملةٍ، نحو: (إن في الدار زيداً، وفي السوقِ عَمْراً، ويجوز أن يكون (آياتٍ) الثاني والثالث توكيداً (لآياتٍ) الأول، والتوكيدُ بعد التوكيد وحذفُ ما دلَّ عليه دليلٌ أسهلُ منالعطف على عاملَيْن، وكذلك الكلام في الشواهد الشعرية. واللَّه أعلم.

المسألة الثانية: يجوز الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالظرف وشبهه إن لم يكن المعطوف فعلاً ولا اسماً مجروراً، نحو: (أعطني اليوم درهماً وغداً ديناراً)، وهو كثيرٌ في النثر والنظم، كقوله تعالى: ﴿**وجَعَلْنا من بَيْنِ أَيْدِيهم سَدًّا ومن خَلْفِهم سَدًّا**﴾(١)، وقولِ الشاعر:

يَوماً تَراها كَشِبْهِ أرديةِ الـعَصْبِ ويَوْماً أديمَها نَغِلا(٢)

ومنع (أبو عليّ) ذلك وخصَّه بالضرورة، وكثرةُ الاستعمال تردُّ عليه. واللَّه أعلم.

المسألة الثالثة: حكم الضمير المنفصل في عطفه على غيره وعطف غيره عليه حكمُ الظاهر، تقول: (أنا ومحمَّدٌ منطلقان، ومحمدٌ وأنا ذاهبان، ونحن وعمرٌو ذاهبون، وإياك وزيداً ضربتُ، ولا تَصْحَبْ إلا جعفراً وإيَّايَ). واللَّه أعلم.

المسألة الرابعة: في حكم العطف على الضمير المتصل. وهو ثلاثة أقسام:

الأول: المنصوب، فيجوز العطفُ عليه بغير قيد، كقوله تعالى: ﴿**واتَّقُوا الذي**

---

(١) يس/٩

(٢) قائله الأعشى. أردية العصب: نوعٌ من الثياب. نغِل: فاسد. والشاهد في البيت جواز الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالجار والمجرور، في قوله: (يوماً تراها كشبهِ......ويوماً).
الخصائص ٢/٣٩٥، شرح الكافية الشافية ٣/١٢٣٨، شرح التسهيل ٣/٣٨٤...

خَلَقَكُم والجبِلَّةَ الأَوَّلِين﴾(١) لأنه بمنزلة الكلمة المستقلة، بدليل تحريك لام الفعل معه، كقولك: (زيدٌ ضَرَبَه عمرٌو)، والعرب لا توالي بين أربع متحركات في كلمة.

الثاني: المرفوع، بارزاً كان - كتاء فعلْتَ وفعلْتِ وفروعِها - أو مستتراً، (كفعَل يَفْعَل) فهو فاعل، فلا يحسن العطف إلا بفصل، والأكثر كونه ضميراً منفصلاً، كقوله تعالى: ﴿**لقَد كُنْتُم أَنْتُم وآباؤكم في ضَلاَلٍ//مُبينٍ**﴾(٢)، ويكون ٢٢٥/ب الفاصل معقولاً كقوله تعالى: ﴿**يَدْخُلُونها وَمَنْ صَلَح مِنْ آبـائِهم**﴾(٣)، وقد يُغْني وقوعُ (لا) النافية بين العاطف والمعطوف، كقوله تعالى: ﴿**لَوْ شاءَ اللَّهُ ما أَشْرَكْنا ولا آباؤُنا**﴾(٤). وقد جاء بالعطف دون فصلٍ كما حكى (سيبويه) من قول العرب: (مررْتُ برجُلٍ سَوَاءٍ والعَدَمُ)(٥) بالرفع عطفاً على الضمير المستتر في (سواء) دون فصلٍ، ولا ضرورة، ومنه ما روى (البخاري) في صحيحه عن (عليّ) رضي اللّه عنه قال: كنت أسمع رسول اللَّه صلَّى اللّه عليه وسلَّم يقول: (**كُنْتُ وأَبُو بَكْر وعُمَرُ، وفعلْتُ وأَبو بكر وعُمَرُ، وانطلقْتُ وأبو بكر وعُمَرُ**)(٦)، ورُوي عن (عمر) رضي اللَّه عنه قال: (كنتُ وجارٌ لي من الأنصارِ)(٧)، ومنه قولُ (جرير):

ورَجَا الأخيطلُ من سفاهةِ رَأْيِهِ ... مالم يَكُنْ وأبٌ لَهُ لِيَنالا(٨)

وقول (ابن أبي ربيعة):

قُلْتُ إِذْ أَقبَلَتْ وَزَهْرٌ تَهادَى ... كنعاجِ المَلا تَعَسَّفْنَ رَمْلا(٩)

---

(١) الشعراء/١٨٤ (٢) الأنبياء/٥٤ (٣) الرعد/٢٣ (٤) الأنعام/١٤٨

(٥) سيبويه ٣١/٢ .

(٦) البخاري/٦٢/كتاب فضائل أصحاب النبي (ص).

(٧) البخاري/٤٦/كتاب المظالم والغضب.

(٨) الشاهد في البيت عطف الاسم الظاهر على ضمير الرفع دون فاصل. وذلك قوله (لم يكن وأبٌ له). عطف (أب)على اسم (يكن) الضمير .الإنصاف ٤٧٦،العيني١٦٠/٤، ديوان جرير/٤٥١.

(٩) تعسَّف: خبط على غير هداية. المَلا: الصحراء. والشاهد في البيت عطف الاسم الظاهر =

فعُطف في البيتين على الضمير المرفوع المتصل من غير فاصل، ولا ضرورة،لتمكنه من النصب على أنه مفعولٌ معه، ومع ذلك فلا ينهضُ أن يكون مقيساً لقلَّته في الكلام. ولكون المرفوع بمنزلة الجزء بدليلِ تسكين لامِ الفعل معه في قولك: (ضربْتُ وضربْنا) فراراً من توالي أربع متحركات في كلمة، وممَّا يدلُّ على جزئيته أنه ملازمٌ للفعل ولا يمكن وجودُه بدونه. ونقل (أبو البقاء) أنه مقيس عند الكوفيين.(١)

الثالث: المجرور، فلا يجوز العطف عليه إلا بإعادة الجار، كقوله تعالى: ﴿**فَقَالَ لَهَا وَلِلأَرْضِ**﴾(٢)، وقوله تعالى: ﴿**قُلِ اللَّهُ يُنَجِّيكُم مِنْها ومِنْ كُلِّ كَرْبٍ**﴾(٣)، ﴿**وعَلَيْها وَعَلَى الفُلْكِ تُحْمَلُون**﴾(٤). وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك(٥)، ووافقهم على ذلك (يونس والأخفش وقطرب) ووافقهم على ذلك (أبو علي الشلوبين وشيخنا أبو عبد اللَّه بن مالك) رحمةُ اللَّه عليهم. ووجهُه قوله تعالى: ﴿**واتَّقُوا اللَّهَ الذي تَساءَلُون به والأرحامِ**﴾(٦) بالجر عطفاً على (الهاء) في (به)، وهي قراءة (حمزة)(٧)، وبها قرأ (ابنُ عباس والحَسَن ومجاهد وقتادة والنخعي والأعمش ويحيى بن وثاب وأبو رزين)، ومنه قوله تعالى: ﴿**وكُفْرٌ بِهِ والمَسْجِدِ الحَرامِ**﴾(٨) عطفاً على (الهاء) في (به)، ولا يجوز عطفه على (سَبيلِ اللَّهِ)

=على ضمير الرفع دون فاصل، في قوله: (أقبَلَتْ وزهرٌ). عطف (زهر) على فاعل (أقبلت) الضمير. سيبويه ٢/٢٧٩، الإنصاف/٤٧٥، ديوان عمر بن أبي ربيعة/٤٩١ (ملحقاته).

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف/٤٧٤ .

(٢) فصلت/١١ ﴿فقال لها وللأرض ائتيا طوعاً أو كَرْهاً...﴾.

(٣) الأنعام/٦٤ (٤) المؤمنون/١٢

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف/٤٦٣

(٦) النساء/١

(٧) المبسوط في القراءات العشر/١٧٥

(٨) البقرة/٢١٧ ﴿يسألونك عن الشهر الحرام قتالٍ فيه قُلْ قتالٌ فيه كبيرٌ وصدٌّ عن سبيلِ اللَّه وكفرٌ به والمسجدِ الحرامِ وإخراجُ أهله منه أكبرُ عند اللَّه...﴾.

لاستلزامه الفصل بأجنبيّ بين جزأي الصلة، وهو نظير: (عَرَفْتُ القدومَ على زيدٍ والقادمين وعمرٍو) يريد: عرفتُ القدومَ على زيد وعمرٍو والقادمين. فهذا وأمثاله ممتنعٌ بإجماعٍ، نقلَه شيخُنا(١) رحمه اللَّه، ومن ذلك//قولُ بعض العرب: (وما فيها غيرُه وفرسِه)(٢) بالجر عطفاً على الهاء، ومثلُه ما أنشد (سيبويه) من قول الشاعر: ٢٦/أ

فاليومَ قرَّبْتَ تَهْجُونا وتَشْتُمُنا ... فاذهَبْ فما بِكَ والأيامِ من عَجَبِ(٣)

وأنشد (الفراء) قولَ الآخر:

تُعَلَّقُ في مثلِ السَّواري سُيُوفُنا ... وما بينها والكعبِ غُوطٌ نفَانِفُ(٤)

غوط: جمع غائط، وهو المكان المطمئن، والنفانف: واحدها نَفْنَف وهي المفازة.

وقول الآخر:

هَلاَّ سألْتَ بذي الجماجمِ عنهم ... وأبي نُعَيمٍ ذي اللِّواءِ المُحْرِقِ(٥)

وقول (العباس بن مرداس)//

أَكُرُّ على الكتيبة لا أُبالي ... أَحتْفي كان فيها أم سِواها(٦)

وقول الآخر:

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٦/٣ .

(٢) شرح التسهيل ٣٧٦/٣ .

(٣) قائله مجهول. والشاهد فيه العطف على ضمير الجر دون إعادة الجارّ، وذلك قوله: (فما بك والأيَّامِ). سيبويه ٣٨٣/٢، الخزانة ٢٩٦/١، العيني ٢٥٧/٤...

(٤) قائله مسكين الدارمي. يصف قومه بطول القامات. وفي الأصل (وما بيننا). والشاهد فيه العطف على ضمير الجر في قوله: (وما بينها والكعب)، إذ عطف الكعب على ضمير الجر. معاني القرآن ٢٥٢/١ ، الإنصاف/٤٦٥، ابن يعيش ٧٩/٣، ديوانه/٥٣ وفيه: (تنائف)...

(٥) قائله مجهول. والشاهد في البيت العطف على ضمير الجر في قوله: (عنهم وأبي نعيم)، إذ عطف (أبي) على الضمير في (عنهم). الإنصاف: ٤٦٦، شرح الكافية الشافية ١٢٥٢/٣.

(٦) ويروى: (أفيها كان حتفي...). والشاهد في البيت العطف على ضمير الجر في قوله: (فيها أو سواها)، حيث عطف (سوى) على الضمير في (فيها). الإنصاف/٤٦٤، شرح التسهيل ٣٧٧/٣. ولم يعز لقائله هناك ولا في معجم شواهد العربية.

إذا أَوقَدُوا ناراً لحربِ عدوِّهم فقد خابَ من يَصلَى بها وسعيرِها(١)

وقول الآخر:

بِنـا أبداً لا غيـرِنا تُدرَكُ المُنى وتُكْشَفُ غَمَّاءُ الخطوبِ الفوادحِ(٢)

وقول الآخر:

لو كان لي وزهـيرٍ ثالثٌ ورَدَتْ من المَنـونِ عِدانا شرَّ مَوْرُودِ(٣)

والأول أكثر في الكلام(٤)، ووجهُه أن ضمير الجر شبيه بالتنوين ومعاقبٌ له، فلم يجز العطف عليه كما لم يجز العطفُ على التنوين، ولأن المجرور مع الجار بمنزلة الجزء، فلو عطف عليه بدون إعادةِ الجار لكان عطفاً على ما هو في تقدير الجزء، والجزءُ لا يعطف عليه، ولأن الضمير المجرور لا يعطف على الظاهر إلا بإعادة الجار، كقولك: (مَررْتُ بزيدٍ وبك)، فكذلك العكس لاشتراكهما في معنى العطف، وأن المجرور كبعض الكلمة. والأدلة الثلاثة ضعيفةٌ، أما الأول والثاني وهما كون الضمير المجرور شبيهاً بالتنوين وكونه كالجزء، فلا يمنع من العطف عليه كما يمنع من توكيده والإبدال منه في قولك: (مررْتُ بهم كلِّهم، ومرَرْتُ به زيدٍ) على ما تقدَّم، بل العطف أولى بالجواز لأنه بواسطة تقومُ مقام العامل، وأما الثالثُ فقياسٌ للظاهر على المضمر، ولا يصح لوَجْهَيْن:

---

(١) قائله مجهول. والشاهد فيه العطف على ضمير الجر دون إعادة الجار، وذلك قوله: (بها وسعيرِها). حيث عطف (سعيرها) على الضمير في (بها). العيني ٤/١٦٦، شرح التسهيل ٣/٣٧٧، شواهد التوضيح/٥٦

(٢) قائله مجهول. ونسب لرجلٍ من طيِّء. والشاهد فيه العطف على ضمير الجر دون إعادة الجار، في قوله (بنا ... لا غيرِنا)، أي بنا لا بغيرنا. العيني ٤/١٦٦، شواهد التوضيح/٥٦، شرح التسهيل ٣/٣٧٧.

(٣) قائله مجهول. والشاهد فيه عطف الاسم الظاهر على ضمير الجر دون إعادة الجار، وذلك قوله: (لي وزهيرٍ)، أي لي ولزهيرٍ حيث عطف (زهيرٍ) على الياء في (لي). شواهد التوضيح/٥٦، شرح التسهيل ٣/٣٧٨.

(٤) أي مذهب البصريين. ينظر: الإنصاف/٤٦٦ .

أحدهما: أنَّه إنما امتنع عطف الضمير المجرور على الظاهر بدون إعادة الجار لأنه ضميرٌ متصل لا يمكنُ عطفُه بدون إعادة الجار بخلاف الظاهر.

والثاني: أنَّه لا يلـزم من صـحة العطـف علـى الاسـم صـحَّةُ عطفه على ذلك، بدليل قولهم: (ربَّ رجلٍ وأخيه)، و(أيُّ فتى هيجاءَ أنتَ وجارِها)(١)،و(الواهبُ المئـةِ الهجانِ وعبدِها)(٢)، و(رأيْتُ زيداً واخاه) ونحو ذلك. ولا يجـوز تقديمُ شـيءٍ من ذلك.

المسـألة الخامسة: فيما يجوز حذفُه من//المعطوف والمعطوف عليه. ويجوز ٢٢٦/ب حذفُ المعطوفِ بالفاء معها إذا دلَ عليهما دليل، كقوله تعالى: ﴿**فَمَنْ كـانَ منكم مَرِيضاً أو بِهِ أَذَىً من رأسِهِ فَفِدْيَةٌ**﴾(٣) أي: فَحلَق فَعلَيْه فِدْيَةٌ. وكذلك الواو، كقوله تعالى: ﴿**لا نُفَرِّق بيـن أَحَـدٍ مـن رُسُـلِهِ**﴾(٤) أي بين أحد وأحدٍ، وقـولِ (النابغة الذبياني):

فما كان بين الخيرِ لو جاء سالماً أبـو حَجَــرٍ إلا ليـالٍ قــلائلُ(٥)

---

(١) هذا شطر بيت لم يذكر صدره. ولا قائله. وروايتـه فـي سيبويه (...وجارَهـا). والشـاهد فـي البيت ـ هنا ـ أنه لا يصح قياس المضمر على الظاهر في بـاب العطـف، بدليـل أن الظـاهر يقبـل العطف مع وجود فاصل بين المعطوف والمعطوف عليـه، إذ عطـف (جارِهـا). سيبويه ١٨٧/٢، شرح التسهيل ٣٧٦/٣.

(٢) قائله الأعشى ميمون. وهو شطر بيت تمامه:

الواهبُ المئةِ الهجانِ وعبدِها عُوذاً تُزَجَّى بينها أطفالُها

الهجـان: البيض، عُوذُ: ج عـائذ: حديثـة النتاج. ويروى (تزجِّي ... أطفالَها) والشاهد في البيـت ـ هنا ـ أنه لا يصح قياس المضمر على الظاهر في باب العطف، بدليـل أن الظـاهر يقبـل العطـف مع وجود فاصل بين المعطوف والمعطوف عليـه، إذ عطـف (عبدهـا) علـى (المئـة). مـع وجـود فاصل (الهجان). وهذا لا يصح في الضمير. سيبويه ١٨٣/١، الخزانة ١٨١/٢ .

(٣) البقرة/١٩٦ (٤) البقرة/٢٨٥

(٥) قائله النابغة الذبياني. والشاهد في البيت حذف المعطوف بـالواو وبقـاء المعطـوف عليـه فـي قوله (فما كان بين الخير). العيني ١٦٧/٤ شواهد التصحيح ١٥٣/٢، ديوانه/٦٢ .

أي: فما كان بين الخير وبيني، وقولِ الآخر:

قَــد ســـالم الحيـاتُ منه القَدَما   الأفعــوانَ والشـــجاعَ الشَّــجْعَما

وذاتَ قَــرنين ضَمُـوزاً ضِرْزِما(١)

الأُفْعُوان: ذَكَر الحيات، والأنثى أَفْعى، والشُّجاع ـ بضم الشين ـ ضربٌ من الحيات،والشَّجْعَم: القوي، والضَّموز: الخفيفة العض، والضِّرزم: الشديد العض. والتقدير: وسالم القدمُ الأفعوانَ وما بعده، يصف رجلاً خشن القدم. وقد يحذف المعطوف باقياً معمولُه كقوله تعالى: ﴿**والَّذين تَبَوَّؤُوا الدارَ والإِيْمانَ**﴾(٢) أي: واعتقدوا الإيمانَ، وقولِ الشاعر:

تَــراهُ كأنَّ اللَّـهَ يَجْدَعُ أنفَه   وعَيْنَيْـهِ أنْ مـولاه ثابَ لـه دَثْرُ(٣)

أي: ويفقأ عينيه. ويجوز حذف المعطوف عليه وبقاء المعطوف بالواو دليلاً عليه، كقولك لمن قال أضربْتَ زيداً: (نعم وعَمراً). ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿**فلن يُقْبَلَ من أَحَدِهم ملءُ الأرضِ ذَهَباً ولو افتدى به**﴾(٤)، أي: لو مَلَكه ولو افتدى به. وجعل (الزمخشري) من هذا الباب قولَه تعالى: ﴿**أَفَتَطْمَعُون**﴾(٥) وبابَه، كأنه قال: أَتَجْهَلُون فَتَطْمَعون.

---

(١) نسب الرجز لأبي حيان الفقعسي والعجاج والدبيري وغيرهم... والشاهد فيه حذف المعطوف بالواو، وبقاء المعطوف عليه في قوله: (والأفعوانَ)، أي سالمت الحياتُ قدمَه وسالمَ قدمُه الأفعوانَ.. سيبويه ٢٨٧/١، العيني ٨٠/٤، شرح التسهيل ٣٧٩/٣...

(٢) العنكبوت/٥٨ ﴿.... من قبل يحبون من هاجر إليهم﴾.

(٣) لم أقف على قائله ولا على من احتج به. الدَّثر: المال الكثير. يهجو حاسداً يغتاظ بما يصيب غيره من خير. والشاهد فيه حذف المعطوف وبقاء معموله في قوله: (وعينيه)، إذ حذف (يفقأ) وأبقى معموله (عينيه).

(٤) آل عمران/٩١

(٥) البقرة/٧٥ ﴿أَفَتَطْمَعُون أن يُؤْمنوا لكم وقد كان فريقٌ منهم يَسْمَعُون كلامَ اللَّهِ ثم يُحَرِّفُونه...﴾

المسألة السادسة: في اختلاف المعطوف والمعطوف عليه في الاسمية والفعلية والمضيّ والمضارعة.

يجوز عطفُ الاسم الشبيه بالفعل على الفعل، وعطفُ الفعل عليه، مثال الأول قولُه تعالى: ﴿**يُخْرِجُ الحيَّ من الميِّتِ ومُخْرِجُ الميِّتِ مِنَ الحَيِّ**﴾(١) وقولُ الراجز:

يا رُبَّ بيضاءَ من العواهجِ أمِّ صبيٍّ قد حَبَا أو دارجِ(٢)

العواهج: جمع عوهَج، وهي الطويلة العنق من الظِّباء والظِلمان، ومثال الثاني قولُه تعالى: ﴿**فالِقُ الإِصْبَاحِ وجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَناً**﴾(٣) في قراءة أهل الكوفة(٤)، وقولُه تعالى: ﴿**إن المُصَّدِّقين والمُصَّدِّقات وأَقْرَضُوا اللَّهَ**﴾(٥)، وقولُه تعالى: ﴿**أَوَلَمْ يَرَوْا إلى الطَّيْرِ فَوْقهم صافَّاتٍ ويَقْبِضْنَ**﴾(٦)، أي: يَصْففن ويَقْبِضْن، ونظائره كثيرة. ويجوز//عطفُ الفعل الماضي على المضارع، والمضارع على الماضي إذا اتحدا في الزمان، فمثال الأول قولُه تعالى: ﴿**يَقْدُمُ قومَه يومَ القيامةِ فأَوْرَدَهم النارَ**﴾(٧) أي: فيوردهم النار، ومثالُ الثاني: ﴿**تَبارك الذي إنْ شاءَ جَعَلَ لك خيراً مِنْ ذَلِك جَنَّاتٍ تجري من تحتِها الأنهارُ ويَجْعَلْ لَكَ قُصُوراً**﴾(٨)ونظائره كثيرةٌ. واللَّه أعلم.

٢٢٧/أ

---

(١) الأنعام/٩٥

(٢) قائله مجهول. والشاهد فيه جواز عطف شبه الفعل على الفعل، وذلك قوله (قد حبا أو دارج). إذْ عطف اسم الفاعل (دارج) على الفعل (حبا). شرح التسهيل ٣٨٣/٣، العيني ١٧٣/٤ .

(٣) الأنعام/٩٦

(٤) المبسوط في القراءات العشر/١٩٩. وهذه قراءة عاصم وحمزة والكسائي وخلف. وقرأ الباقون: ﴿...وجاعِلُ اللَّيْلِ﴾.

(٥) الحديد/١٨، ﴿... قَرْضاً حسناً يُضاعَفُ لهم ولَهُم أجرٌ كريم﴾.

(٦) الملك/١٩ (٧) هود/٩٨ (٨) الفرقان/١٠

قال رحمه الله:

" باب التذكير والتأنيث

المؤنث حقيقي وغير حقيقي، فالحقيقيَّ ما كان خِلْقَةً كالمرأة والناقة. وغير الحقيقي على أربعة أوجه:

أحدها: ما في آخره التاء المتحركة الموقوف عليها هاء نحو: (الغُرفَة).

والثاني: ما فيه ألف التأنيث (كالبُشْرى والصَّحراء).

والثالث: ما هو في تقدير التاء (كالشمس والدار)، ولتقدير التاء يقال: (أُرَيْضَة) في التصغير.(١)

والرابع: ما كان جمعاً،وكل جمع مؤنث إلا جمع السلامة بالواو والنون فيمن يعقل نحو:(المسلمون والزيدون)، فإنه مذكر، لا يجوز (خرجت الزيدون)،و(البنون) مؤنث، لأن الواحد لم يسلم فيه، و(الناس والرَّهط والأَنام والنَّفر) مذكَّر، و(القوم) يُذَكَّر ويؤنَّث، كقوله تعالى: ﴿كَذَّبت قومُ نوحٍ المُرْسَلِين﴾(٢)."

الشرح:

التذكير والتأنيث مصدرا (ذكَّر وأَنَّث)، قال (الجوهري): "والتذكير خلاف التأنيث". والله أعلم. فتذكيرُ الاسمِ إخلاؤه من علامة التأنيث، وتأنيثُه إلحاقُه علامة التأنيث، كقولك في (مُسْلِمة): مُسْلم، وفي (مسلم): مسلمة. والتذكير هو الأصل والتأنيث فرعٌ عليه، ولذلك استغنى عن علامةٍ، وافتقر المؤنث إليها. وللتأنيث علامتان:

إحداهما: التاء المنقلبة (هاء) في الوقف غالباً، (كتمرة وناقة)، تقول في الوقف (تمْرَهْ وناقَهْ)، وهي أكثر وأظهر، لأنها لا تلتبس بغيرها فتحتاج إلى تمييز،ولمزيَّتها جُعلت ظاهرةً ومقدَّرة (كقِدْر وأرض وكَتِف) ونحو ذلك.

---

(١) تصغير (أرض).

(٢) الشعراء/١٠٥

الثانية: الألف، وهي ضربان مقصورة (كحُبْلى وبُشْرى) وممدودة (كحمراء وصحراء وأولياء). وقد تقدم الكلام على ذلك في أوائل باب مالا ينصرف بما يغني عن إعادته.

ويستدلُ على تأنيث ما لا علامة فيه بستة أشياء:

أحدها: عود التاء في التصغير، نحو: (قُدَيْرَة وأُرَيْضة وكُتَيْفة)، وله ضابط في التصغير.

والثاني: عود الضمير عليه مؤنثاً نحو: (الكَتفُ أكَلْتُها والرِّجلُ جَبَرْتُها).

والثالث: الإشارة، نحو: (هذه كتِفٌ).

والرابع: تأنيث وصفه وخبره، نحو: (الكتف المشويَّةُ لذيذةٌ، واليدُ الأمينة مَعْصُومةٌ).

الخامس: تجريد عدده من التاء، نحو: (ثلاث أذرع).

السادس: تأنيث فعله، نحو: (أَنْكَرَتِ//الزوجُ وأُعْطِيَتِ الزوجُ الربعَ). ٢٢٧/ب

وأكثر مجيء التاء لتمييز صفات المؤنث من صفات المذكر، (كضارب وضاربة، وكاتب وكاتبة)، وما أشبه ذلك. وقد جيء بها في الاسماء غير الصفات، وذلك في أنواع:

أحدها: لتمييز الواحد من الجنس الذي لا يصنعه مخلوقٌ (كتمرة وتَمْر وعِنَبَة وعِنَب وشجَرة وشَجَر).

الثاني: تمييز الواحد من الجنس (ككَمْأة وكَمْءٍ وجَبْأةٍ وجَبْءٍ)(١) وهذا قليل جداً.

الثالث: تمييزها الواحد من الجنس مما يصنعه المخلوق، (كَلَبِنة ولَبِن وقَلَنْسوة وقَلَنْس، وسفينة وسَفين) وهو قليلٌ أيضاً.

الرابع: دخولها لازمةً فيما يشترك فيه المذكر والمؤنث (كرجلٍ رَبْعَةٍ وامرأةٍ رَبْعَةٍ) للمعتدل القامة من الرجال والنساء.

الخامس: مجيئُها للمبالغة (كرجلٍ علاَّمةٍ ونسَّابةٍ وراويةٍ).

---

(١) الكَمْأة والجَبْأة: بمعنى واحد ووزن واحد.

السادس: معاقبتها لياء (مفاعيل)، (كزنادقة)(١) جمع زنديق، و(جَحَاجِحة) جمع جحجاح، وواحد الجحاجح جحجاح، وهو السيد، فإن قلت: زناديق وجحاجيح لم تأت بالتاء لأنها عوضٌ من الياء فلا يجوز الجمع بينهما. والله أعلم.

السابع: مجيئُها دالة على النسب (كأَشْعَثيّ وأَشَاعِثَة، وأزرقيّ وأَزارِقة، ومُهَلَّبيّ ومَهَالِبة).

الثامن: مجيئُها دالَّةً على تعريب الأسماء الأعجمية(٢)، نحو: (كيلجة(٣) وكيالجة، وموزجة(٤) وموازجة) وهي الخفان.

التاسع: مجيئها عوضاً من فاءِ الكلمة، نحو: (عِدَة وجِدة)، أو من عينها، نحو: (إقامة وإجادة)، أو من لامها، نحو: لُغة وسَنة)، أو من مدَّة (تفعيل) نحو: (تزكية) وما أشبه ذلك.

العاشر: لزومها فيما هو مختص بالمذكر، (كرجل بُهْمَة) بالضم، وهو الفارس الذي لا يُدرَى من أين يُؤْتَى من شدَّة بأسه، وفيما هو مختص بالمؤنث (كنعجة وناقة). والله أعلم.

والمؤنث على ضربين: حقيقي وغير حقيقي.فالحقيقي ماله فَرْجٌ حقيقيّ كالناقة والفرس، ونحو ذلك، وتظهر فائدة ذلك في لزوم التاء في الفعل على ما تقف عليه عن قريب إن شاء الله تعالى. ومن المؤنث غير الحقيقي جمع التكسير، جميعُه مؤنث غير حقيقي، سواء كان لواحده فرجٌ حقيقي [كالهُنود](٥)،أو كان مذكراً حقيقياً (كالرجال والقوم)، فتذكيرُه لتقديره (بالجمع)، وتأنيثُه لتقديره (بالجماعة)، وتأنيثهما

---

(١) في الأصل (زناديق)، والتصويب من (أ).

(٢) في الأصل (المعجمة)، والتصويب (الأعجمية) من س.

(٣) الكيلجة: مكيال. ذكر الشارح والفيروز آبادي أنها أعجمية معربة. ولعل الأصوب أنها عربية معجَّمة ثم أعيد تعريبها، لما يلحظ من صلتها بالجذر (كيل) العربي.

(٤) (موزجة) من س: وفي الأصل: موزج .

(٥) ما بين الحاصرتين زيادة من المحقق. وهي في الأصل وبقية النسخ (الهندات) التي هي جمع السلامة لـ (هند)، أما جمع تكسيرها فهو (الهنود). ينظر: ابن يعيش ١٠٥/٥ .

غير حقيقي. وبعض النحويين يلتزم تأنيث (هندات) ونحوه لسلامةِ نظم واحده. فأمَّا جمع السلامة بالواو رفعاً وبالياء جرًّا ونصباً فواجب التذكير، لأن سلامة نظمه تدل على التذكير، فأمَّا//قول الشاعر: ٢٢٨/أ

دعا المُحْرمون اللَّهَ يستغفرونه بمكةَ يوماً أن تُنَحَّى ذنوبُها(١)

فقلت أيا ربَّاه أولُ سَألتي لنفسي ليلى ثم أنت حَسيبُها

أعاد على (المحرمين) ضمير التأنيث، فمسموعٌ ولا يُقاس عليه. وأما (البنون) فجمع تكسير، لأن واحده لم يسلم في الجمع، فهو (كالرجال) في جواز التذكير والتأنيث. وقول الجرجاني: "والبنون مؤنث" معناه: يجوز أن يحكم عليه بالتأنيث، ولم ينص على جواز التذكير لأنه أحسنُ حالاً من (الرجال) ونحوه، لكونه مجموعاً بالواو والياء، وفيه الوجهان، فالبنون أولى. فأما (الناس) فأصله (أُناس)، فخُفِّف، وليست الألف فيه عوضاً من الهمزة المحذوفة لأنها قد اجتمعت معها في قول الشاعر:

إنَّ المنايا يَطَّلعْـ.............ـنَ على الأناسِ الآمنينا(٢)

والناس يكون من الأنس والجن. وأما (الرهط) فقال (الجوهري): "والرهط دون العشرة من الرجال لا يكون فيهم امرأة"، قال اللَّه تعالى: ﴿**وكان في المدينة تِسْعَةُ رَهْطٍ يُفْسِدُون في الأرضِ**﴾(٣)، وليس لهم واحد من لفظهم مثل (ذود)، والجمع أرهط وأرهاط وأراهط كأنه جمع أرهط أراهيط. والأنام الخلقُ، والنَّفَرُ عِدةُ رجالٍ من ثلاثة إلى عشرة، وفيه أربع لغات: نَفَر كفَرَس، ونَفْر كفَلْس، ونَفير كنَقِير، ونَفْرَة كتمـرَة، ولا واحد له من لفظه. والقوم: الرجال دون

(١) قائله مجنون ليلى. والشاهد فيه شذوذ تأنيث جمع المذكر السالم وذلك قوله: (أن تنحى ذنوبها)، إذ أعاد ضمير المؤنث (الها) على (المجرمون)، والقياس أن يقول (ذنوبهم). وللبيت رواية أخرى لا تمس الشاهد. ديوان مجنون ليلى/٣٣ .

(٢) قائله ذو جدن الحميري. والشاهد فيه أن الألف في (ناس) ليست عوضاً من الهمزة في جذر الكلمة (أنس) والدليل على ذلك اجتماعهما معاً في الأناس. لسان العرب/أنس، ابن يعيش ٢/٩، الخزانة ١/٣٥١...

(٣) النمل/٤٨

النساء، قال اللَّه تعالى: ﴿لا يسخَرْ قومٌ من قومٍ عسى أن يكونوا خيراً منهم﴾(١)، وقال (زهير):

وما أَدْرَي وسوفَ إخالُ أدري أقومٌ آل حِصْنٍ أم نِساءُ(٢)

وربما دخل النساء فيه على سبيل التَّبَع، وجمع القوم أقوام، وجمع الجمع (أَقَاوِم)، قال (الجوهري) رحمه اللَّه: "القومُ يذكَّر ويؤنث، لأن أسماء الجموع التي لا واحد لها من لفظها، إذا كانت للآدميِّين تُذكر وتُؤنَّث، مثل: رهط ونفر، وإن صُغِّرتْ لم تدخل الهاء، قلْتَ: (قويمٌ ورهيطٌ ونفيرٌ)، وإنما يلحق التأنيثُ فعلَه"(٣). فظاهر هذا أنه لا فرق بين الجميع، والجرجاني فرَّق بين القوم وغيره، فيمكن حملُ قوله في تذكير الاربعة على عدم ردِّ التاء في التصغير، ونحو ذلك، وفي تذكير القوم وتانيثه على لحاق العلامة في الفعل، فإنه مثَّل بقوله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ﴾(٤). واللَّه أعلم.

تأنيث الفعل وتذكيره

قال رحمه اللَّه: "ثم إن المؤنث الحقيقي يؤنث فعلُه، تَقدَّمَ أو تأخر، تقول: (خرجت المرأةُ والمرأةُ خرجت، وهذا//رجلٌ خارجةٌ امرأتُه وامرأتُه خارجةٌ). ٢٢٨/ب وغير الحقيقي يجوز في فعله التذكير والتأنيث إذا تقدَّم، نحو: (طلع الشمسُ وطلعت الشمسُ، وقال نسوةٌ وقالت نسوةٌ)، ولا يجوز التذكير مع التأخير، فلا يقال: (الشمس طلع)، وإنما يقال: (الشمس طلعت). وجمع المؤنث الحقيقي (كالنسوة) لا يكون تأنيثه حقيقياً، وجمع المذكر الحقيقي (كالرجال) يؤنث من حيث هو جمع".

---

(١) الحجرات/١١

(٢) الشاهد في البيت أن كلمة (قوم) تطلق على الرجال فقط، ولذا قابلها بالنساء في قوله: (أقومٌ أم نساءُ). مغني اللبيب/٤١، ١٣. الهمع ١/١٥٣، ديوان زهير/٧٣ .

(٣) الصحاح: قوم. في الأصل وفي الصحاح: إذا كان للآدميين يذكر ويؤنث.

(٤) الشعراء/١٠٥ .

الشرح:

التذكير والتأنيث من خصائص الأسماء. وتاء التأنيث على ضربين: متحركة وساكنة، فالمتحركة مختصة بالأسماء والساكنة مختصَّة بالأفعالِ الماضية المؤنَّثِ فاعلُها. وإنما اختصَّت بالماضي لأن الأمر مستغنٍ عنها بالياء نحو: (افعلي)، والمضارع مستغنٍ بتاء المضارعة. وكان حقُّها ألا تلحق الفعل، لأن معناها في الفاعل، لكنْ لمَّا كان الفاعلُ كالجزء من الفعل جاز اتصالُ علامة تأنيثه بالفعل، كما جاز أن يتصل بالفاعل علامةُ رفعِ الفعل في الأمثلة الخمسة، فإن قلتَ: اللفظُ بالفاعل مؤنثاً مُغْنٍ عن علامة التأنيث، فاللفظ بها تطويلٌ من غير فائدة، فالجواب من وجهين: أحدهما أن تانيث لفظِ الفاعل غير موثوق به، لجواز تسمية المذكر بمؤنث. والثاني أن من الأسماء ما يصلح للمذكر والمؤنث (كسلامة وربيعة) ونحوهما، و(كَمَن) الموصولة بظرف أو حرف جر كقولك: (خرجَتْ مَنْ عندك، ومَن في الدار)، فلولا التاء ما عُرِف هل الفاعلُ مذكر أو مؤنث.

واعلم أن الفاعل على ضربين ظاهرٍ ومضمَرٍ، فأما المضمر فإن كان حقيقيَّ التأنيث متصلاً لزمت التاءُ فعلَه، نحو، (هندٌ قامت، والناقةُ ولَدت)، وإن كان مفصولاً جاز حذفُها نحو: (هندٌ ما قام إلا هيَ)، وإن كان مجازيَّ التأنيث نحو: (الشمسُ طلعَتْ، والنارُ اضطرمَتْ) وجبت التاءُ في غير ضرورة إلا عند (ابن كيسان)، فإنه يجوِّز: (الشمس طلعَ)، فأمَّا في الضرورة فيجوز كقول الشاعر:

فلا مُزْنَةٌ ودقَتْ ودقَها ... ولا أرضَ أبْقَلَ إبقالَها(١)

وأما الظاهر، فإن كان مفرداً حقيقيَّ التأنيث متصلاً مع غير (نعم وبئس)، نحو: (قامت هند) لزمت التاء، وحكى (سيبويه)(٢) من قول بعض العرب: (قال فلانةُ).

---

(١) قائله عامر بن جوين الطائي. مزنة: سحابة ممطرة، ودَقَت: امطرت. أبقل: أخرج البقل. والشاهد في البيت تذكير الفعل مع أن فاعله ضمير يعود على مؤنث وهو الأرض. وذلك قوله (أبقل إبقالَها) وهذا ضرورة شعرية، إذا الأصل تأنيث الفعل في هذه الحالة فيقال: (أبقلت) سيبويه ٤٦/٢، ابن يعيش ٩٤/٥ ، المغني /٦٥٦ ...

(٢) سيبويه ٣٨/٢ .

وإن كان منفصلاً (بإلا) فالمختار حذفُ التاء نحو: (ما قامَ إلا هنـد)، لأن الفعلَ في المعنى مسندٌ إلى مذكَّر، كأنك قلْتَ: ما قام أحدٌ أو إنسانٌ إلاّ هند. وإن كان منفصلاً بغير (إلاّ) جاز حذفُ التاء كقولك: (سافر يوم الجمعة هند)، قال//الشاعر: ٢٢٩/

إن امرأً غَـرَّه مِنكـنَّ واحـدةٌ بعـدي وبَعْدَكِ في الدنيا لَمَغْرورُ(١)

وإن كان الفعل (نعم وبئس) جاز حذفُ التاء وإثباتُها نحو: (نِعْمَ المرأةُ هند وبئست الجاريةُ جُمْل)، لأن فاعلَيْ (نعم وبئس) مقصودٌ بهما الجنسُ على سبيل المبالغة في المدح والذم، فأُعطيَ كلٌّ واحدٍ منهما حكم اسم الجنس المقصود بـه الشمول. وإن كان مجازيَّ التأنيث متصلاً جاز حذفُ التـاء، وثبوتُها أحسنُ. وإن كـان مفصولاً بغير (إلا) جـاز حذف التـاء وإثباتُهـا، نحـو: (طلعَت اليومَ الشمسُ، وطلـع اليـومَ الشمسُ)، ويحسن الحذفُ مع طول الفصل.

فأما الفاعل المجموع فقد تقدَّم حكمه في المسألة قبلها مبيَّناً، فلا يجـوز: (قامت المسلمون) ويجوز: (قام البنون وقامت البنون وقام الرجال والنساء وقـامت الرجـال والنساء)، لما تقدَّم.

وحكم التـاء في أول المضـارع في جميـع أحكامهـا حكم التـاء فـي آخـر الماضي، تقول: (هند تقول) بالتاء لا غـير، و(الشمسُ تطلـع ويطلـع)، وكذلك بقيـة الصور. واللَّه أعلم.

تأنيث الأعداد

قال الجرجاني رحمه اللَّه: "واعلم أن الأعدادَ تأنيثُها بالعكس من تـأنيث جميع الأشياء، فالتاء فيها علامة التذكير وسقوطُها علامةُ التأنيث، وذلك من الثلاثة إلـى العشـرة، تقـول: (ثَـلاثُ نِسْوَةٍ وعَشْرةُ غِلْمـةٍ)، ومـا قبـل الثلاثـة بـاقٍ علـى

---

(١) قائله مجهول. والشاهد فيه جواز تأنيث الفعل وتذكيره إذا كان الفـاعل مؤنثـاً حقيقياً مفصـولاً عن فعله بفاصل. وذلك قوله (غرَّه منكـن واحـدة) ويجـوز (غرَّتـه). الإنصـاف ١٧٤، ابـن يعيش ٥/٥٣، العيني ٢/٤٧٦..

الأصل، تقول :(واحدٌ وواحدةٌ واثنان واثنتان) فإذا جاوزت العَشَرة اسقطَتْ التاء من العشرة مع المذكر فقلْتَ أحد عشر درهماً، وأثبته مع المؤنث وكسرْتَ الشين فقلت: إحدى عَشِرة)، وإن شئت أسكنت الشين فقلت إحدى عَشْرةَ. وما ضَمَمْتَ إلى العشرة باق على حاله، تقول: (ثلاثةَ عَشَرَ رجلاً) في المذكر (وثلاثَ عَشْرَةَ امرأةً) بسقوطه في المؤنث. والاسمان مبنيَّان على الفتح لا إعراب لهما، إلاَّ (اثنا عشر)، فإن الأول منهما معربٌ، تقول: (جاءني اثنا عشر ورأيْتُ اثني عَشَر، ومررْتُ باثني عَشَرَ).

الشرح:

قد تقدَّم أن التاء علامةٌ على تأنيث ما هي فيه، وحذفها علامةٌ على تذكيره. فلهذا قال الجرجاني: "وأعلم أن الأعداد تأنيثُها بالعكسِ من تأنيث جميع الأشياء". فالتاء فيها علامةُ التذكير وسقوطها علامة التأنيث كقوله تعالى: ﴿**سَخَّرها عَلَيْهم سَبْعَ ليالٍ وثمانيةَ أيامٍ حُسُوماً**﴾(١). فالأعداد من الثلاثة إلى العشَرة كلها مؤنثة، لأنها جموعٌ، والجموعُ مؤنثة، فحقها أن تستعمل بالتاء مذكراً كان واحدها//أو مؤنثاً، لكنهم قصدوا التفريق فجعلوا التاء مع المذكر وحذفوها من المؤنث، لثلاثة أوجه: ٢٢٩/ب

أحدها: أن المذكر أصلٌ ولحاق تاء المؤنث أصل، فجعل الأصل مع الأصل.

والثاني: أن المعدود ملتبس بالعدد ولا يكاد ينفك عن الإضافة، نحو: (ثلاثةُ رجالٍ وثلاثُ جَوارٍ)، إلا إذا دلَّ على المعدود دليلٌ نحو: (عندي من العبيد ثلاثةٌ ومن الإماء ثلاثٌ)، فأغنى تأنيث المضاف إليه عن تانيث العدد المضاف، بخلاف المذكر. والله أعلم.

والمعدود على ضربين: اسم وصفة. فالاعتبار في التذكير والتأنيث في الاسم باللفظِ دون المسمَّى، تقول: (عندي ثلاثةُ أشخاص) تريد نِسْوَة، و(ثلاثُ أعينٍ) تريد رجالاً. ولو اتصل بالكلام ما يقوي المعنى جاز اعتبار اللفظ واعتبار المعنى، كقول الشاعر:

---

(١) الحاقة/٧ .

فَكَان مَجَنِّي دونَ من كُنْتُ أَتَّقِي ثلاثُ شخوصٍ كاعبانِ ومُعْصِرِ(١)

فبقوله (كاعبان ومعصر) ترجح حكم التأنيث، ومثله قول الآخر:

وإن [كِلاباً] هذه عَشْرُ أبطُنٍ وأنت بريءٌ من قبائِلِها العَشْرِ(٢)

وقد يغلب المعنى لكثرة قصده، كقولهم: (ثلاثةُ أنفسٍ)، والنفس مؤنثة، لَمَّا كثر إرادة الإنسان بها، قال الشاعر:

ثلاثة أنفسٍ وثلاثُ ذَوْدٍ لقد جارَ الزمانُ على عِيالي(٣)

وأمَّا الصفةُ فاعتبار التذكير والتأنيث بموصوفها المنوي كقوله تعالى: ﴿**من جاءَ بالحسنةِ فلَه عَشْرُ أَمْثالِها**﴾(٤)، فالمِثْل مذكر، لكن أمثالها صفةٌ لموصوف محذوف أي: فله عشر حسناتٍ أمثالُها. وتقول: (عندي ثلاثة رَبْعاتٍ)(٥) إذا قصدت رجالاً، و(ثلاثةُ دوابَّ) إذا قُصِد ذكور.

فإن كان المميَّز مجروراً (بمن) فاعتبار التذكير والتأنيث فيه باللفظ ما لم

---

(١) قائله عمر بن أبي ربيعة. المِجَنّ: الترس. والشاهد في البيت مراعاة معنى المعدود دون لفظه عند تذكير العدد وتأنيثه. وذلك في قوله: (ثلاث شخوص)، لأن قوله (كاعبان ومعصر) بيَّن أن الشخوص هنا مؤنثة، فذكر العدد معها. سيبويه ٣/٥٦٦، الإنصاف/٧٧٠، ديوانه/٩٢....

(٢) قائله النواح الكلابي. والشاهد فيه مراعاة معنى المعدود عند تذكير العدد وتأنيثه، وذلك قوله: (عَشْر أبطنٍ)، فكان الأصل أن يقال (عشرة أبطن)، ولكن قوله فيما بعد (قبائلها العشر) بين أن المراد بالبطن هو (القبيلة) وهو اسم مؤنث فذكَّر العدد معها. سيبويه ٣/٥٦٥، الإنصاف/٧٦٩، العيني ٤/٤٨٤. وما بين حاصرتين تصحيح من بقية المراجع وهي في الأصل (تميماً).

(٣) قائله الحطيئة. الذَّوْد: الإبل من ثلاثة إلى عشرة. والشاهد في البيت مراعاة معنى المعدود عند تذكير العدد وتانيثه، وذلك قوله: (ثلاثة انفس) وكان الأصل أن يقول: (ثلاثُ أنفسٍ) باعتبار النفس مؤنثاً، ولكن معناها شخص أو إنسان. وهو مذكر، ولذا أنث العدد معها. سيبويه ٣/٥٦٥، الإنصاف/٧٧١، ديوانه/١٢٠...

(٤) الأنعام/١٦٠ .

(٥) في نسخة الأصل (ثلاثُ ربعات)، والتصويب من نسخة (أ). والرَّبْعة هو معتدل القامة رجلاً كان أو امرأة. وكذا في الأصل (ثلاثُ دوابّ).

يفصل بينه وبين العدد صفةٌ دالَّةٌ على المعنى، تقول: (عندي ثلاثٌ من الغنم) بحذف التاء، لأن الغنم مؤنث، و(عندي ثلاثٌ من البقر وثلاثة من البقر) بالوجهين، لأن في البقر لغتين. وتقول مع الفصل بصفة دالة على المعنى: (عندي ثلاثة ذكور من البط)، فإن تأخر الوصف روعي اللفظ، نحو: (عندي ثلاثٌ من البط ذكورٌ).

والواحد والاثنان على الأصل، تقول: (رجلٌ واحدٌ وامرأةٌ واحدةٌ، وعندي من الرجال اثنان ومن النساء اثنتان). ولا يُضاف الواحد والاثنان ولا مؤنثهما إلى مميِّزه استغناءً بإفراد التمييز وتثنيته إلا في ضرورة، //كقول الراجز: ٢٣٠/أ

كأنَّ خُصَيْيَه من التَّدَلْدُلِ ظرفُ عجوزٍ فيه ثِنْتا حَنْظلِ(١)

ويجوز أن تركب العشرة مع مادونها، وفي ذلك ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: في حكم التاء حذفاً وإثباتاً. فأمَّا أحد واثنان فباقيان على ما كانا عليه قبل التركيب، تقول: (أحد عَشَر واثنا عشَر رجلاً وإحدى عَشْرة امرأةً واثنتا عَشْرة امرأةً)، كما كنتَ تُؤنث قبل التركيب، تقول: (إحدى واثنتان) ومن ثلاثة عشر إلى تسعة عشر على ما كان عليه قبل التركيب من إثبات التاء مع المذكر وحذفها من المؤنث، تقول: (ثلاثةَ عشَر رجلاً وثلاثَ عَشْرة امرأة)، وكذا إلى تِسْعَةَ عشَرَ وتِسعَ عشْرَة. وقد تقدم تعليل ذلك.

وتلحق التاءُ (العشر) مع المؤنث، تقول: (ثلاثَ عَشْرَةَ امرأةً)، كراهة إخلاء المؤنث من علامة تأنيث لا ضرر في لحاقها، وتحذف مع المذكر كراهة الجمع بين علامتي تأنيث فيما هما كشيءٍ واحد. واللَّه أعلم.

المسألة الثانية: (عشرة) المركب. فيه ثلاث لغات، فصحاهن سكون الشين من (عَشْرة) وهي لغة أهل الحجاز، وبها قرأ جمهور القراء رحمهم اللَّه تعالى:

---

(١) ينسب لخطام المجاشعي وغيره .... التدلدل: التعلق والاضطراب، ظرف: وعاء. والشاهد في البيت إضافة العدد (اثنان) إلى معدوده ضرورة شعرية. وذلك قوله (ثنتا حنظل)، والأصل في مثل هذه الحالة أن يثنى المعدود ولا يميَّز. سيبويه ٥٦٩/٣، ابن يعيش ١٦/٦، شواهد التصحيح ٢٧٠/٢....

﴿فانفجرَتْ منه اثنتا عَشْرةَ عيناً﴾(١)، وإنما أسكنوها مع أنها محرَّكة في التذكير لثقل التأنيث، لأن الحركة كالحرف في بعض المواضع.

والثانية: كسرُ الشين، وهي لغة بني تميم، وهي التي قدَّمها الجرجاني، ثم قال: "إن شئْتَ أسكنْتَ الشين"، فظاهر كلامه أن الفصحى كسرُ الشين، وليس كذلك. وقد خالف بنو تميم عادتهم هنا، فإن من لغتهم تسكين عين الثلاثي إذا كانت مضمومة أو مكسورة نحو: (عَضُد وكَتِف) ونحوهما طلباً للخفَّة، وهنا حرَّكوا ما أسكنته العربُ.

الثالثة: فتح الشين، وبها قرأ (الأعمش) رحمه اللَّه قولَه تعالى: ﴿اثنتا عَشَرةَ عيناً﴾.(٢)

المسألة الثالثة: العدد المركب من أحَدَ عَشَرَ وإحدى عَشْرة إلى تسعة عشَر وتسعَ عَشْرةَ. الجزآن فيه مبنيان إلا (اثني عشر واثنتي عشرة)، وقد تقدم تعليل بنائهما في أول الكتاب. ولم يبق إلا الكلام على اثني عَشَر واثنتي عَشْرَةَ. (فاثنا واثنتا) معربان وإنما أعربا لثلاثة أوجه:

أحدهما إرادة الدلالة على أن الأصل في هذه الأعداد الإعراب، كما صحَّحُوا الواو في (القَوَد واستحْوَذ).

والثاني أن علامة الإعراب في المثنى حرفُ التثنية، فلو بطلَت بطلَ دليلُ التثنية.

والثالث: أن ما عداه من المركب//جرى مجرى الاسم الواحد، وإعراب الواحد لا يكون في وسطه. ٢٣٠/ب

وأما (اثنان) فبغير تاء في المذكر، وبتاء في المؤنث كما كان قبل التركيب. ويجوز في المؤنث حذف الهمزة وإثباتُها نحو: (ثنتا، اثنتا). وإذا كانا معربين وهما مثبتان كان كل واحدٍ منهما بالألف رفعاً وبالياء جرًّا ونصباً، قال اللَّه تعالى:

---

(١)(٢) البقرة/٦٠

﴿فانفجَرتْ منه اثْنَتا عَشْرَة عَيْناً﴾(١)، وقال تعالى: ﴿وبَعَثْنا منهم اثنَيْ عَشَر نَقيباً﴾(٢).

وأما (عَشَرَ وعَشْرةَ) فبُني لوقوعه موقع النون المحذوفة من اثنَيْن أو اثنتين، لا على جهة الإضافة، لأن الحكم المنسوب إلى المضاف غيرُ منسوبٍ إلى المضاف إليه، والحكم هنا منسوبٌ إلى الاثنين والعشر. ويجوز أن يعلل البناء بتضمُّنه معنى (الواو)، فإن أصل (اثنا عشر): اثنان وعشرة.

---

(١) البقرة/٦٠ (٢) المائدة/١٢

قال الجرجاني رحمه اللّه:

" باب الإعراب الأصلي وغير الأصلي

اعلم أن الكلام مدارُه على ثلاثة معانٍ: الفاعليَّة والمفعوليَّة والإضافة، فالرفع للفاعل والنصب للمفعول والجر للمضاف إليه، وما خرج عن هذه الثلاثة فمحمول عليها وليس بأصل. فالمحمول على الفاعل المبتدأ والخبر وخبر إنَّ وأخواتها، واسم كان وأخواتها. والمحمول على المفعول خبر كان واسم إنَّ والحال والتمييز."

الشرح:

الإعراب الأصلي هو المستحَقّ بطريق الأصالة، وغير الأصلي هو ما كان ملحقاً بغيره. فمستحِقّ الرفع بطريق الأصالة الفاعل، لأن أصل الكلام الخبرُ والأصل في الخبر الفعل، لأنه يكون خبراً لا مخبَراً عنه فقد خلص للخبر، والفاعلُ كالجزء منه ومعمولٌ له، فكان أصلاً. والمبتدأ والخبر محمولان عليه لما بينهما وبينه من المشابهة. ومن الناس من ذهب إلى أن الرفع موضوعٌ لما لا يستغني الكلامُ عنه، فجعل العلةَ جامعةً للفاعل والمبتدأ والخبر جميعاً. والصحيح الأول، لأن إعراب الفاعل في الأصل إنما كان لرفع اللبس الذي بينه وبين المفعول، وليس المبتدأ أو الخبر كذلك، لأن معرفة الفرق بين المبتدأ والخبر ليست من حيث اللفظ بل من حيث المعنى، قال الجرجاني في شرحه: "فإذا كان الاسمُ دالاً على شيءٍ يُثْبتُ له المعنى أو ينفي عنه المعنى علمنا أنه مبتدأ، وإذا رأيناه يدلُّ على المعنى الذي يُثْبَت أو يُنْفَى علمنا أنه خبر". ولهذا المعنى قالوا: لو لم يكن للمبتدأ والخبر إعرابٌ لكنا لا نعدَم بذلك//معنى نحن نجده الآن، وإذا كان الأمر كذلك وجبَ كونُ الفاعل أصلاً في الرفع وكون المبتدأ والخبر فرعاً عليه. ٢٣١/أ

فإن قلْتَ: لِمَ عُدِل عن لفظ الفاعل والمفعول إلى لفظ الفاعلية والمفعولية؟ فالجواب من وجهين:

أحدهما: أن الفاعل والمفعول من اتصف بالفاعلية والمفعولية، فهما ذاتٌ، فلا

يصح إبدالهما من ثلاثة معان. والفاعليّة صفة الفاعل بكونه فاعلاً، والمفعولية صفة للمفعول بكونه مفعولاً، فهما معنيان، فصح إبدالهما من ثلاثة معان.

والثاني: أن الفاعلية يجوز أن تشمل الفاعل والمبتدأ والخبر، لما بين الجميع من جامع الإسناد، والمفعولية تشمل المفاعيل الخمسة لاشتراك الجميع في المعنى الجامع لها من التسمية والفضلة وعملِ الفعل فيها، ولذلك لم يقل: (والإضافية) لَمَّا كانت غير متعدِّدة.

وقد تقدم تعليلُ اختصاص الفاعل بالرفع والمفعول بالنصب في أول الفصل الثاني من الكتاب(١)، واختصاص المضاف إليه بالجرِّ في موضعه.

فإذا تقرَّر أن هذه الثلاث هي الأصول، فما عداها محمولٌ عليها. فالمحمول على الفاعل المبتدأ والخبر لما تقدَّم، وخبرُ (إنَّ) وأخواتها، واسم (كان) وأخواتها، وما ألحق بها من الأفعال والحروف. والمحمولُ على المفعول الحالُ والتمييز واسم (إنَّ) وأخواتها وخبر كان وأخواتها وما لَحق بها. والمجرورُ بغير الإضافة محمولٌ عليها، لأن الإضافة بمعنى حرف الجر (مِن واللام وفي) على ما تقدم، فحُملت حروف الجرِّ عليها لذلك.

وقيل إن الأصل في الجر لحروفِ الجر لوجهَيْن:

أحدهما: أن أصل العمل للأفعال، والحروفُ دخلت موصلةً لها إلى الأسماء، فلما اختصَّت عملَتْ، فكانت تِلْوَ الأفعال، اما الأسماء فمعمولٌ فيها فلم تكن عاملةً.

والثاني: أن الإضافة تقدَّر بالحرف، فدلَّ ذلك على أنه الأصلُ، ذكر ذلك الشيخ (أبو البقاء)(٢) رحمه الله تعالى، وهو أظهر من الأول. والله أعلم.

---

(١) ينظر ص ٢٠٤ .

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٢/١١٧-١١٨ .

تمييز العدد

قال الجرجاني:"والتمييز على ضربين: أحدهما أن يكون بعد تمام الكلام،مثل (طاب زيدٌ نفساً)، وقد مضى ذكرُه. والآخر أن يكون بعد تمام الاسم. ومعنى تمام الاسم أن يكون الاسم ممتنعاً عن الإضافة، وذلك على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون مضافاً، فلا تمكن إضافته ثانياً، كقولك: (لله درُّه رجلاً)، (فدرُّه) قد أضيف إلى الهاء فامتنع من الإضافة إلى (رجل)، فنُصِب. ومثله (زيدٌ أحسنُ الناس وجهاً، وأكرمُ منك أباً).

والثاني: أن يكون في الاسم//نون تثنية أو جمع أو تنوين، نحو: (عشرون درهماً)، وفي المقادير نحو: (منوان سمناً وقفيزان بُرًّا، وما في السماء قدرُ راحةٍ سحاباً). ٢٣١/ب

والثالث: أن يكون في تقدير التنوين، وذلك في نحو: (ثلاثَة عشَر) وأخواتها، (فعَشَر) في تقدير التنوين، لأن الأصل فيه: ثلاثةٌ وعشرةٌ."

الشرح:

وقد تقدَّم حدُّ التمييز، وأنه إنما يُذكر لرفع الإبهام، وأن الإبهام تارةً يكون في نسبة الفعل إلى فاعله، وقد تقدَّم الكلام عليه في موضعه في الفصل الثاني من الكتاب(١). وتارةً يكون في اسم مجمل، وهو مراد الجرجاني بقوله: "بعد تمام الاسم"، وفسَّر تمام الاسم بكونه ممتنعاً عن الإضافة، وجعله ثلاثة أقسام:

الأول: المضاف، لأن إضافة المضاف ممتنعة، نحو: (لله دره رجلاً)، و(الدرّ) في الأصل مصدرُ (درَّ اللبنُ) ونحوُه،إذا جرى، ويُقال في المدح: (لله درُّ فلان) أي عملُه. ومن المضاف قولك: (عندي ملءُ الإناء عسَلاً ومثلُ غنمك خيلاً، ومقدارُ دراهِمك دنانيرَ) وما أشبه ذلك، فهذا كله لا شبهةَ في كونه ممتنعاً عن الإضافة. ومثَّل رحمه اللَّه بقوله: (زيدٌ أحسن الناس وجهاً)، (فوجهاً) مميز الإجمال في

---

(١) ينظر ص ٣٥٥ .

(أحسن الناس)، وله حظٌّ من كونه بعد تمام الكلام، لأن نسبة الحسن إلى الناس على جهة التفضيل مبهمةٌ فمُيِّزت (بوجهاً)، وله حظ من كونه بعد تمام الاسم، لأنه تمييز (لأحسن الناس)، وهو مضافٌ ومضافٌ إليه، فهو شبيه بقولك: (ملءُ الإناءِ سمناً). ومثَّل أيضاً بقوله: (هو اكرم منك أباً)، (فأكرم) ليس مضافاً، لكنه ممتنعٌ عن الإضافة لما تقدَّم من أن (أفعل) التفضيل إذا وُصِل (بمِن) لا يجوز أن يضاف، فهو شبيه بالمضاف إليه في الامتناع من الإضافة.

والثاني والثالث من أقسام الاسم التام الذي فسَّره بكونه ممتنعاً عن الإضافة، أن تكون فيه نونُ تثنية أو جمعٍ، أو تنوين، أو كان في تقدير التنوين كما مثَّل، وهو ممتنعٌ عن الإضافة بشرطها، وشرطها تجريد الاسم من النون والتنوين. فإن قلت: فيكون المضافُ ممكنَ الإضافة بشرطها، وشرطها أن لا يكون مضافاً وتجريده مما أضيف إليه ممكن، قلت: المنوَّن وما فيه النون في قولك: (رِطلٌ زيتاً وقفيزان بُرًّا) تمكن إضافتَه من غير تغيير لمعناه، بخلاف المضاف، فإن المضاف إلى (زيد) غيرُ المضاف إلى (عمرو). واللّه أعلم.

٢٣٢/أ ولمَّا كان// الغرض بالتمييز رفع الإبهام، وكان الإبهام بعد العدد والكيل والوزن والمساحة أكثر منه بعد غيرها كان وقوعُه بعدها أكثر من وقوعه مع غيرها. والعددُ أولى به من غيره، لأن العدد يجوز أن يُمَيَّز بالكيل والوزن والمساحة نحو:(عشرين صاعاً وأربعين أوقيَّةً وخمسين شبراً)،ولأن من مميِّز العدد ما يجب انتصابُه على التمييز (كعشرين درهماً)، وليس من مميِّز الثلاثة ما يجب انتصابُه على التمييز، بل مميِّز الثلاثة يجوز نصبُه على التمييز وجرُّه بالإضافة، كما مثَّل به من قوله: (مَنَوانِ سمناً)، فجواز جرِّه نحو: (مَنَوَا سمنٍ)، ومنوان تثنية (مَناً) بوز عَصَا، معيارٌ يوزن به، ويُقال له (مَنٌّ)، كالذي أُنزلَ على بني إسرائيل، قال (الجوهري): "والمنُّ والمَنَا وهو رطلان"، وقوله (قفيزان بُرًّا)، ويجوز الجرُّ كقولك: (قفيزا برٍّ)، والقفيز: مكيالٌ معروفٌ، قال (الأزهري): "والقفيز ثمانية مكاكيك، والمكوكُ صاعٌ ونصفٌ، فيكون اثني عشر صاعاً، وذلك

أربعة وستون رطلاً بالعراقي، وقيل: القفيز ستة عشر رطلاً بالعراقي. واللّه أعلم. وتقول في المساحة: (مالي شبرٌ أرضاً)، ويجوز الجر نحو: (مالي شبرُ أرضٍ)، ومثالُ الجرجاني بقوله: (قدر راحةٍ سحاباً) من قسم المضاف لامن قسم المضاف المنون وذي النون. ويتعيَّن في التمييز النصبُ لكون المميَّز مضافاً، والراحةُ: الكفُّ، والسحاب: واحده سحابةٌ، وهو الغيم.

قوله: "والثالث أن يكون في تقدير التنوين، وذلك في (ثلاثة عشر) وأخواتها، (فعشر) في تقدير التنوين". مرادُه ـ واللّه أعلمَ ـ أن الجزء الثاني من المركب واقع موقع التنوين، ألا تراه قال: "لأن الأصل ثلاثٌ وعشرةٌ"، يعني إذا رجع إلى إعرابه نُوِّن، فالجزء الثاني واقعٌ موقع التنوين، ويجوز أن يكون مما هو في تقدير التنوين مالا ينصرف، نحو: (عندي مثاقيلُ مسكاً، وهو أبيضُ وجهاً)، قال اللّه تعالى: ﴿وأحسنَ تفسيراً﴾(١). واللّه أعلم.

والتمييز الذي بعد تمام الاسمِ، كلُّه منصوبٌ بالمميَّز تشبيهاً له بشبيه الفعل، فالمضاف منه مشبَّهٌ بالمضاف، المنوَّن ظاهراً بالمنون ظاهراً، والمنون تقديراً بالمنون تقديراً، وما فيه نون تثنية أو جمع بما فيه نون تثنية أو جمع، مثالُ الأول قولك: (عندي ملءُ الإناءِ ماءً) مشبَّهٌ (بضَرْبِ زيدٍ عَمْراً)، ومثال الثاني قولك: (عندي رطلٌ زيتاً) مشبَّه (بزينةٍ الكواكبَ) ونحوه من// المصادر المنونة العاملة، ومثال الثالث قولك: (عندي مثاقيلُ مسكاً) مشبَّه (بمهاوينِ أبدانَ الجزور) جمع مِهْوان، وهو الكثير الإهانة للمال وغيره، قال الشاعر:

٢٣٢/ب

شمٌّ مهاوينُ أبدانِ الجزورِ مخا ... ميصُ العشيَّاتِ لا خُورٌ ولا قَزَمُ(٢)

---

(١) الفرقان/٣٣ ﴿ولا يأتونك بمَثَلٍ إلا جئناك بالحقِّ وأحسنَ تفسيراً﴾.

(٢) قائله: الكميت بن زيد. والشاهد فيه إعمال الصفة المشبهة فيما بعدها في قوله (مهاوين أبدان)، وبهذا العمل شبه نصب التمييز (مسكاً) بعامله (مثاقيل) وهو منون تقديراً لأنه ممنوع من الصرف. سيبويه ١١٤/١، ابن يعيش ٧٤/٦، الخزانة ٤٨٨/٣ .. ويروى (ولا قزمِ) بالكسر و(ولا قُزُمُ). ديوانه ٤٠٣/١ .

يصف قوماً كرماء. وشم: جمع أشم، وهو في الأصل كناية عن الطول والارتفاع، وهو ـ هنا ـ كنايةٌ عن العلوّ والرفعة وشرف الأنفس، ومخاميص العشيات: أي ضُمَّر البطون بالعشيات، ولا خور: أي لا ضُعَفاء من الخَوَر، ولا قَزَم، بفتح القاف والزاي ـ أي لا ذوُو قَزَم، والقَزَم: الدناءَةُ للذكر والأنثى والجمع والواحد، ويجوز أن يكون وصف بالمصدر مبالغةً. ومثال الرابع قولك: (عندي رطلان زيتاً) مشبه بقولك: (رجلان ضاربان زيداً). ومثال الخامس قولك: (ثلاثون رجلاً) مشبَّه (بمعطين زيداً). فأمَّا قول القائل: (عندي ظرفُ عسلٍ)، فإن أراد أن عنده ظرفاً صالحاً للعسل تعيَّن الجرُّ بالإضافة، وإن أراد: عسلاً يملأُ الظرفَ، جاز الوجهان: الجرُّ بالإضافة والنصبُ على التمييز.

وأمَّا جرُّ التمييز (بمن) فجائزٌ إلا في موضعَيْن:

أحدهما: مميِّز العدد من أحد عشر إلى تسعةٍ وتسعين.

والثاني: ما كان فاعلاً في المعنى، نحو: (طاب زيدٌ نفساً)، فلا يجوز جرُّه (بمن) إلا في تعجُّب أو شبههِ كقولك: (لِلَّه درُّه من فارسٍ)، وقول الشاعر:

تخَيَّرَه فلم يَعْدِلْ سواه فنِعمَ المرءُ من رجلٍ تَهامِ(١)

وما عدا ذلك يجوز جره (بمن) كقولك: عنده ذراعان نسيجاً ومن نسيجٍ، وعنده ملءُ كيس ذهباً ومن ذهبٍ، ووَيْحَه فتىً ومن فتىً، وحَسْبُك به خليلاً ومن خليلٍ، وله مثلُ الأسطوانة(٢) ذهباً من ذهبٍ، وعنده رطلٌ زيتاً ومن زيتٍ، وأمدادٌ بُرّاً ومن بُرٍّ، ولله درُّه فارساً ومن فارسٍ، وما في السماءِ قدر راحةٍ سحاباً ومن سحابٍ، وعنده راقودٌ خلاًّ ومن خلٍّ، وملُّ الإناءِ عسلاً ومن عسلٍ، وما أشبه ذلك وقد تقدم الكلامُ في التمييز ما فيه كفاية. اللَّه أعلم.

---

(١) ينسب لبجير بن عبد اللَّه القشيري ولأبي بكر بن الأسود. والشاهد في البيت جواز جرّ التمييز المحول عن فاعل بمن، إذا كان في صيغة تعجب، وذلك قوله (نعم المرء من رجلٍ). ابن يعيش ١٣٣/٧، العيني ٢٢٧/٣، شواهد التصحيح ٣٩٩/١. وفي نسخة الأصل (تهامي). والتصويب من (س).

(٢) في الأصل و(أ): الاصطوانة، بالصاد، والتصويب من (س).

تمييز كم

قال الجرجاني رحمه الله: "ومن التمييز (كم)، وله معنيان: الاستفهام والخبر. فهو في الاستفهام بمنزلة (عشرون)، تقول: (كم رجلاً جاءك؟) كأنك قلت: (أعشرون رجلاً جاءك أم ثلاثون).وأما في الخبر فيكون بمنزلة(مئةٍ) مَرَّةً، كقولك (كم رجلٍ جاءك!)//المعنى: كثيرٌ من الرجال جاؤوك! وبمنزلة (عشرةٍ) أخرى نحو /٢٣٣ (كم رجالٍ جاؤوك)فيُضاف إلى الجمع(كعشرة رجالٍ).فهذا هو النصب غير الأصلي".

الشرح:

قوله: "ومن التمييز كم" أي مما هو مبهم يفتقر إلى التمييز (كم)، فكأنه على حذف المضاف، أي: من ذي التمييز (كم).

والكلام عليها(١) من وجوه:

أحدها: على اسميتها، لا نعلم في اسميتها خلافاً، والدليل عليها دخولُ حرف الجر عليها، نحو: (بكم درهمٍ اشتريتَ؟). وجوازُ الإضافة إليها: (مقدارُكم كان كذا؟). والإسنادُ إليها في قولك: (كم لك وكم عندك؟). ووقوعُ الفعل عليها كقولك: (كم ملكْتَ؟).

الوجه الثاني: في علة بنائها. فالاستفهامية مبنيَّةٌ لتضمُّنها معنى همزة الاستفهام، والخبرية لشبهها في اللفظ بكونها على حرفين لا ثالث لهما يعود في حالٍ من الأحوال، فهي (كمَن وما) النكرتين.

الوجه الثالث: في علة بنائها على السكون. وذلك لأنه الأصلُ، ولم يوجد مانعٌ يمنع من ذلك، فبقِيَتْ على الأصل.

الوجه الرابع: في الحكمة في وضعها. وذلك أنها وُضعت للاختصار والعموم

---

(١) يلحظ بأن الجرجاني أعاد على (كم) ضمير المذكر، باعتبار أنها (اسم). والشارح أعاد عليها ضمير المؤنث باعتبار أنها كلمة أو أداة .

الذي لا يستفاد بصريح العدد، فإنك إذا قلت: (أعشرون رجلاً جاءك؟) لم يلزمه الجواب بكميَّة، بل تقول: (لا) أو (نعم). فإذا قال (لا) لم يحصل غرض السؤال مع الإطالة. وإذا قلت: (كم رجلاً جاءك؟) استغنيت عن لفظ الهمزة والعددِ والزمْتَ الجواب بالكمية.

الوجه الخامس: في حكمها. وهي ضربان: استفهامية وخبرية، ومدلولها في الحالين عددٌ مبهمٌ الجنس والمقدار، فلا بدَّ معها من مميِّز مذكور، وقد يُحذف للعلم به، كقولك: (كم صمْتَ؟ وكم سرْتَ؟ وكم لقيْتَ؟) التقدير: كم يوماً وكم فرسخاً وكم رجلاً.

ولكليهما صدر الكلام. فأما الاستفهامية فإن لم يدخل عليها حرفُ جرٍّ فمميِّزها منصوبٌ كقولك: (كم درهماً عندك؟) حملاً على مميِّز العدد المركب وما جرى مجراه إذْ كانت فرعاً على الخبرية، والمركب فرعٌ على المفرد. فالعدد المركب من أحد عشر إلى تسعة عشر، والذي جرى مجراه من عشرين إلى تسعةٍ وتسعين، فإن عشرين في معنى عشرة وعشرة، وثلاثين في معنى ثلاثِ عشراتٍ، وكذا إلى المئة. وإن دخل عليها حرف جرٍّ جاز في مميِّزها الجر والنصبُ فيقال: (بكم درهمٍ اشتريْتَ؟ وبكم درهماً؟) فالنصبُ لأنَّها استفهامية محمولة على العدد المركب كما ذُكر. والجرُّ//مختلَفٌ فيه، فقيل: هو بالإضافة كالخبرية. والصحيح أن الجر ٢٣٣/ب (بمن) مضمرة، لأن (كم) الاستفهامية قائمةٌ مقام عددٍ مركَّب، والعدد المركب لا يعمل الجر، فكذا ما قام مقامه، ولأن الجرَّ لو كان بالإضافة لم يُشترط دخولُ حرف الجر على (كم)، فاشتراطه دليلٌ على أنَّ الجر بمن مضمرة، لكون حرف الجر الداخل على (كم) عوضاً عن اللفظ (بمن). وتفارق العدَد المركب في جواز الفصل بينها وبين منصوبها بالظرف وحرف الجر، نحو: (كم عندك غلاماً؟ وكم لك ديناراً؟) ولا يجوز ذلك في العدد المركب وشبهِهِ إلا في ضرورةٍ، كقول الشاعر:

علـى أنني بعـدما قـد مضـى ثلاثون للهَجْرِ حَـوْلاً كميلا

يذكـرُنيك حنيــنُ العَجــول ونــوحُ الحمــامة تدعــو هديلا(١)

العَجول من الإبل: الواله التي فقدت ولدها، والهديل: صوت الحمام.

وأمـا (كـم) الخبـرية فمميِّـزها مجـرورٌ لأنهـا بمنــزلة عـددٍ مضـافٍ إلـى مميِّزه(٢). وهو يضاف إلى جمعٍ تارةً، كقولك: (عشرة رجالٍ)، فتقول على هذا: (كم رجالٍ جاؤوك!)، وتضاف إلى مفردٍ تارةً نحو: مئة رجل، وألف رجل، فتقولُ على هذا: (كم رجلٍ جاءك!). فاستعملت بالوجهين وجرت مجرى الضربين. فهذا معنى قول الجرجاني: "فهي بمنزلة (مئةٍ) مرةً، وبمنزلة (عشرة) أخرى."

وبنو تميم يُجْرون الخبرية مجرى الاستفهامية في نصب مميِّزها كقول الشاعر:

كـم عمــةً لك يا جريـرُ وخالةً فَـدْعاءَ قـد حَلَبَتْ عليَّ عِشاري(٣)

فـدعاء: أي بهـا فَدَعٌ وهو زيغ بين القدم وبين عظم الساق، وكذلك فـي اليد، وهو أن تـزول المفاصـــل عن أماكنهـا. ويــروى: (عمَّـةٍ وخالــةٍ) بـالجرِّ علـى اللغـة المشهورة، وبالنصب على التمييز، وبالرفع على حذف التمييز ورفع عمة بالابتداء.

ولا يجـوز الفصـل بيـن (كـم) الخبريـة ومميِّزهـا إلا فـي ضـرورة، فـإذا فُصـل بالظرف وشبهه فالمختار النصبُ، كقول الشاعر:

تــؤم سِــناناً وكَــمْ دُونَــه من الأرضِ مُحْدَودِباً غــارُها(٤)

---

(١) قائله العباس بن مرداس. والشاهد فيه جواز الفصل بين العدد ومميِّزه في الضـرورة. وذلك قوله: (ثلاثون للهجر حولاً). ففصل بين (ثلاثون) و(حولاً). سيبويه ١٥٨/٢، الإنصاف/٣٠٨، ابن يعيش ١٣٠/٤...

(٢) في الأصل: (لأنها بمنزلة عددٍ مضافٍ إلى عددٍ مضاف إلى مميِّزه). وكذا في بقية النسخ.

(٣) قائله الفرزدق. والشاهد فيه نصب تمييز (كم) الخبرية في لغة تميم، وذلك قوله (كم عمَّـةً). ومعظم الروايات بجر (عمَّةٍ). سيبويه ٧٢/٢-١٦٢، ابن يعيش ١٣٣/٤، ديوانه/٤٥١ .

(٤) ينسب البيت لزهير بن أبي سلمى ولابن كعب وللأعشى، وليس في دواوينهم. تؤم: تقصد. الغار: الغائر المطمئن من الأرض. والشاهد في البيت جواز الفصل بيـن (كم) الخبريـة ومميِّزهـا بشبه الجملة وترجيح نصب مميزها في هذه الحالة، وذلك في قوله (كم دونه ..محدودباً). سيبويه ١٦٥/٢، الإنصاف/٣٠٦، ابن يعيش ١٢٩/٤ ....

والجرُّ جائزٌ كقول الآخر:

كم في بني بكر بن سعدٍ سيِّدٍ ضخمِ الدسيعةِ ماجدٍ نفَّاعِ(١)

الدَّسيعة: العطيَّة. وقولِ الآخر:

كم بجودٍ مقرفٍ نال العلا وكريمٍ بُخْلُه قد وضَعه(٢)

المقرف: الذي أبوه//ليس بعربي. فإن كان الفاصل بينهما جملةٌ تعين النصب،كقول ٢٣٤/أ الشاعر:

كم نالنَي منهم فضلاً على عَدَمٍ إذ لا أكادُ من الإقتار أحتملُ(٣)

يروى: احتمل بالحاء المهملة، ويروى: اجتمل بالجيم، فرواية الحاء ظاهرةٌ، ورواية الجيم معناها: اتخذ جميلاً أي شحماً مجمولاً، من جملْتُ الشحمَ: إذا سَلَيْتُه.

والجرُّ بعد الخبرية بالإضافة،لأنها بمنزلة عشرةٍ مَرَّةً، ومئةٍ أخرى، والمجرور بعدهما بالإضافة، فكذا (كم). ورُوي عن (الخليل) وبعض الكوفيين أن الجرَّ (بمن) مقدرة كما تقدَّم في الاستفهامية. والصحيحُ الأولُ. فإن قلْتَ: فما الفرق بين الفصل بالظرف وشبهه وبين الفصل بالجملة، فإن مع الفصل بالظرف وشبهه يجوز الجر والنصبُ، ومع الجملة يتعيَّن النصبُ؟ قلتُ: الفرق بينهما أن الفصل بالجملة أطول من الفصل بغيرها، فلذلك تعيَّن النصب. فإن قلْتَ: فما الفرق بين الاستفهامية والخبرية في اختصاص الفصل في الخبرية بالضرورة وفي الاستفهامية

---

(١) قائله الفرزدق، وليس في ديوانه. والشاهد فيه جواز الفصل بين (كم) الخبرية ومميزها بشبه الجملة وذلك في قوله:(كم في بني بكر سيدٍ).سيبويه ١٦٨/٢،الإنصاف/٣٠٤،ابن يعيش ١٣٠/٤..

(٢) ينسب لأنس بن زيلم وأبي الأسود، وعبد الله بن كريز. ويروى: (شريفٍ) بدل (كريمٍ)، وهو الأصيل صريح النسب. والشاهد فيه جواز الفصل بين (كم) الخبرية ومميزها بشبه الجملة. وذلك قوله (كم بجودٍ مقرفٍ نالَ) ففصل بين كم ومقرف بالجار والمجرور. سيبويه ١٦٧/٢، الإنصاف/٣٠٣، ابن يعيش ١٣٣/٤...

(٣) قائله عمير بن شييم القطامي. والشاهد فيه جواز الفصل بين (كم) الخبرية ومميزها بالجملة، وفي هذه الحالة يتعين نصب مميزها، وذلك قوله (كم نالني منهم فضلاً). سيبويه ١٦٥/٢، الإنصاف/٣٠٥، ابن يعيش ١٢٩/٤ ...

في السعة؟ قلْتُ: الفرق بينهما من وجهين: أحدهما أن الخبر أصل والاستفهام فرعٌ، والفصل فرعٌ، فكان الفرع أولى به. والثاني: أن الفصل في الخبرية فصلٌ بين مضافٍ ومضافٍ إليه، وهما في معنى الكلمة الواحدة، بخلاف الاستفهامية. واللّه أعلم.

مسألة: يجوز أن يعود الضمير إلى لفظ (كم) فيكون مفرداً كقولك: (كم رجلٍ جاءك)، وإلى معناها فيكون جمعاً كقوله تعالى: **﴿وكم من مَلَكٍ في السمواتِ لا تُغْني شفاعَتُهم شيئاً﴾**(١).

مسألة: إذا قلْتَ: (بكم ثوبُك مصبوغٌ؟)، فأنت سائلٌ عن الصبغ، فالجارُ والمجرورُ في موضع نصب متعلِّق (بمصبوغ)، فإذا قلت: (بكم ثوبك مصبوغاً؟) بالنصب، فأنت سائلٌ عن ثمن الثوب في حال صبغه.

فهذا هو النصب غير الأصلي، لأنه قد تقدَّم أن الأصل في النصب للمفعول، وغيرُه ملحقٌ به محمولٌ عليه، فهو نصبٌ غير أصلي. واللَّه أعلم.

الجر غير الحقيقي

قال الجرجاني رحمه اللّه: "وأمَّا الجرُّ غير الحقيقي فعلى ضربين: أحدهما أن يكون بزيادة حرف الجر، نحو: (ألقى بيده وبحسبك أن تفعل) المعنى: ألقى يده، وحسبُك أن تفعل. والثاني: أن تكون الإضافة لفظيَّة، وهي على ضربين: أحدهما أن يكون المجرور منصوباً في المعنى كقوله تعالى: **﴿هَدْياً بالغَ الكعبةِ﴾**(٢) المعنى: بالغاً الكعبةَ، وكذا كل اسم//فاعلٍ أُضيف إلى المفعول. ٢٣٤/ب والآخر: أن يكون مرفوعاً في المعنى كقولك: (مررْتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ) المعنى: حَسَنٍ وجهُه، وكذا كل صفةٍ أضيفت إلى ما هي له في المعنى نحو: إنه لحَسَنُ الوجهِ(٣)

---

(١) النجم/٢٦

(٢) المائدة/٩٥ ﴿... يحكم به ذوا عدلٍ منكم هدياً بالغَ الكعبة...﴾.

(٣) في الأصل (إن الحسن للوجِه). ولم أجد لها توجيهاً.

وقد أضَفْتَ (حَسناً) إليه في اللفظ، فاعرفه.

وإعراب الفعل غير حقيقي كله، إذ لا يُتَصوَّر فيه فاعليَّةٌ ولا مفعوليَّة ولا إضافةٌ".

الشرح:

قد ذكرنا في المسألة قبلها أن الأصل في الجر للإضافة، وقيل: لحرف الجر، وعلى كلا القولين فالجر بالحرف الزائد على خلاف الأصلِ لأنه جرٌّ غير أصلي، قال اللَّه تعالى: ﴿ولا تُلْقُوا بأَيْديكم إلى التَهْلُكَةِ﴾(١)، فالباء زائدةٌ في المفعول، ومثله قولُ الشاعر:

هـنَّ الحـرائرُ لا ربَّاتُ أحمـرةٍ سودُ المحاجرِ لا يَقْرأْنَ بالسُّوَرِ(٢)

والباء زائدة في (بحسبك) في المبتدأ، والأصل: حسبُك أن تفعل، قال الشاعر:

حَسْبُ المُحِبِّين في الدنيا عذابُهم واللَّهِ لاعَذَّبَتْهم بعـدها سَـقَرُ(٣)

والأصل في المضاف أن لا يكون في تقدير الانفصال، وأن تكون الإضافة حقيقيَّةً، فإذا كانت لفظيَّة كانت في تقدير الانفصال، وذلك على ضربين: أحدهما أن يكون المجرور منصوباً في المعنى، والآخر أن يكون مرفوعاً في المعنى. فأمَّا الأولُ فكل اسمِ فاعلٍ عاملٍ عملَ الفعل إذا أُضيف إلى مفعوله كان مجروراً في اللفظ منصوباً في المعنى، لأنه مفعول في المعنى، والمفعول منصوبٌ كقوله تعالى: ﴿هَدْياً بالِغَ الكَعْبَةِ﴾(٤) أي بالغاً الكعبةَ، ولذلك يجوز إتباعه بالجر مراعاةً للفظ، وبالنصب مراعاة للمعنى. ومثلُه المصدر المضاف إلى مفعوله، نحو:

---

(١) البقرة/١٩٥

(٢) سبق تخريج البيت في ص ٤٢ . والشاهد في البيت هنا زيادة الباء في المفعول به، وذلك قوله: (لا يقرأْنَ بالسورِ) أي: لا يقرأن السورَ.

(٣) قائله المؤمل بن أميل. والشاهد في البيت أن الأصل في (حسب) أن تكون مبتدأ مرفوعاً بالضمة، فإذا جر بالباء كان حرف الجر زائداً، وكان الاسم مجروراً لفظاً مرفوعاً محلاً، أي أن جره غير حقيقي. وذلك قوله: حسب المحبين عذابُهم. الأغاني ١٥٠/١٩، الخزانة ٥٢٢/٣ المغني/٢٤٣، وفيه: (تاللّه لاعذبتهم...).

(٤) المائدة/٩٥ .

(أعجبني دقُّ الثوبِ القصارُ)، وما أشبه ذلك. وأما الثاني فكل صفة مشبَّهة إذا أُضيفَتْ،فمجرورها مرفوعٌ في المعنى، نحو: (الحَسَنُ الوجهِ، الشديدُ الساعدِ)،ومثله: (زيدٌ مضروبُ العبد ومكرَمُ الأبِ)، أي: مضروبٌ عبدُه ومكرَمٌ أبوه.

فهذا كله جرٌّ غير حقيقي، وقد تقدم ذلك كله مبسوطاً، فلا حاجة إلى الإطالة بإعادته.(١)

وأما إعراب الفعل فغيرُ حقيقيّ لما علَّل به من أنه لا يتَصوَّرُ فيه فاعليَّةٌ ولا مفعولية ولا إضافة، ولأن الإعراب لا يفيد فيه كما يفيد في الاسم، فإنك لست تجد للرفع إذا قلت: (هو يفعلُ) معنىً، وإذا قلْتَ: إذا جُزم (بإنْ)الشرطية وما تضمَّن معناها كان شرطاً//معلَّقاً عليه الجواب، وإذا رُفع كان خبراً محضاً، فالجوابُ أن ٢٣٥/أ الفرق لم يحصل من الجزم والرفعِ، فإنَّ الشرط معقولٌ بدون الجزم، ألا ترى أنَّا نعقل معنى المجازاة من الفعل الواقع بعد إذا، كقول الشاعر:

وإذا تكونُ كريهةٌ أُدْعى لها وإذا يُحاسُ الحَيْسُ يُدْعى جُندبُ(٢)

وقولِ الآخر:

وإذا ما تشاءُ تَبْعَثُ منها مَغْرِبَ الشَّمْسِ ناشطاً مذعوراً(٣)

أنشده المصنِّف رحمه اللّه تعالى في شرحه.

وقد تقدم الكلام على إعراب الفعل بما فيه كفايةٌ. واللَّه تعالى أعلم.

---

(١) ينظر ص ٧١٣ .

(٢) قائله ضمرة بن ضمرة. يحاس الحيسُ: يعد الحيس، وهو طعامٌ يصنع من التمر والسمن. والمعنى أنه يكلف بالمغارم ويحرم من الغنائم. والشاهد في البيت أن جزم الفعل المضارع ليس لمعنى الشرط أو جوابه الذي يؤديه، فقد يؤدي ذلك المعنى دون أن يجزم كما في وقوعه بعد (إذا) الشرطية في قوله "وإذا تكونُ وقيعة...". الخزانة ٣٨/٢، المفضليات/٣٢٥ .

(٣) قائله كعب بن زهير. ناشط: ثور ناشط. مذعور: خائف. يصف ناقة بأنها ـ بعد غروب الشمس وبعد سير النهار ـ تنشط مسرعة كأنها ثورٌ مذعور. والشاهد في البيت أن جزم المضارع ليس لمعنى الشرط أو الجواب فيه، لأنه أدى هذا المعنى في قوله (إذا ما تشاءُ تبعثُ) ولم يجزم. سيبويه ٦٢/٣، ابن يعيش ٦٣٤/١٨ ديوانه/١٦١ .

الضمائر

قال الجرجاني: "قسمةٌ في الإعراب. اعلم أن الإعراب صريحٌ وغيرُ صريحٍ. فالصريح على ضربين: أحدهما بالحركات، والآخر بالحروف كما تقدَّم. وغير الصريح أن تكون الكلمة موضوعةً على وجه مخصوصٍ من الإعراب، وذلك في المضمَر، نحو: (أنت) فإنه وُضع للمرفوع، و(إيَّاك) للمنصوب. والمضمرُ متصلٌ ومنفصل ومستكِنّ. فالمنفصل أربعة وعشرون. مرفوعُه اثنا عشر وهي: أنتَ وأنتِ وانتما وأنتم وأنتُنَّ وأنا ونحن وهو وهي وهما وهم وهُنَّ. ومنصوبُه: إيَّاكَ وإياكِ وإياكما وإياكم وإياكنَّ وإيَّايَ وإيانا وإياه وإياها وإياهما وإياهم وإياهُنَّ. وليس له مجرورٌ، [والمتصل خمسة وثلاثون](١). مرفوعه اثنا عشر: التاء المفتوحة في (فعلْتَ)، والمكسورة في (فَعَلْتِ)، والمضمومة في (فَعَلْتُ)(٢) وفعلتُما وفعلتُم وفعلتُنَّ)، والألف والواو في (فَعَلا وفَعَلُوا)، وكذا تفعلان وتفعلون، لأن النون علامةٌ للرفع، والياء في (تفعلين) و(افعلي)، والنون في (فَعَلْنَ) و(يَفْعَلْنَ). ومنصوبُه اثنا عشر: الكاف المفتوحة في (أكرمكَ)، والمكسورة في (أكرمكِ)، [والمضمومة](٣) في (أكرمكُما وأكرمكُم وأكرمكُنَّ). والهاء في (أكرمَهُ وأكرمها وأكرمهما وأكرمهم وأكرمهُنَّ). والياء في (أكرمني)، والنون عمادٌ. والألف والنون في (أكرمَنا). والمجرور كالمنصوب، تقول: إكرامُك، كما تقول: أكرمتُك، إلا أن ياء المتكلم لا يكون له عماد في الاسم، تقول: (غلامي) بغير نون، وإنما يكون ذلك في الفعل، وفي (قَدْني وقَطْني) بمعنى حَسْبي، وفي (مِنِّي وعنِّي ولَدُنِّي) في (لَدُن).

والمستكنُّ لا يكون إلا مرفوعاً. ومعنى المستكن أن تقول: (افعَلْ)، فيكون (أنت)

---

(١) زيادة من المحقق، وهي ليست في النسخ.

(٢) في الأصل: المضمومة في (فعلتُ) والمكسورة في (فعلْتِ). والتقديم من المحقق ليستقيم التمثيل.

(٣) ما بين الحاصرتين زيادة من المحقق لتصويب التمثيل.

مستكِنّاً في النيَّة والمعنى، وهو لازمٌ وغير لازم. فاللازم في أربعة: (أفْعَلُ وتَفْعَلُ ونَفْعَلُ وافْعَلْ) إذا كان للخطاب،فهذه لا تخلو من الضمير أبداً. وغير اللازم في خمسة: (فَعَل ويَفْعَل)، وكذا إذا كان للمؤنث في قولك: (تَفْعَلُ وفَعَلَتْ)، وفي اسمِ//الفاعلِ والمفعول والصفات المشبهة بالفاعل، فإن هذه إذا رفعت اسماً ظاهراً لم يكن فيها ضمير، فإذا قلت: (زيدٌ ضاربٌ أبوه) لم يكن فيه ضمير، ويسمَّى فارغاً." ٢٣٥/ب

الشرح:

قد تقدَّم الكلام على المعرب بالحركات والحروف مستقصىً في أول الكتاب،(١) وهو الذي إعرابه صريحٌ. وغير الصريح هو كون الكلمة موضوعة على وجه مخصوص من الإعراب، وذلك في المضمر فقط. والكلام على المضمر في مسائل:

المسألة الأولى: في حده وفائدته. فالمضمر اسمُ مفعول من أَضْمَرْتُ الشيءَ إذا أخفيتُه. قال الأعشى:

أبـاتنا فـلا رمْـتَ من عنـدنا ... فـإنَّا بخيـرٍ إذا لـم تَـرِمْ

تـرانا إذا أَضْـمَرَتْكَ البـلا ... دُ نُجفـى وتقطـعُ مِنَّـا الرَّحِمْ(٢)

وقال الآخر:

ستبقى لها في مُضْمَرَ القلبِ والحشى

سـريرةُ ودٍّ يوم تُبلى السـرائرُ(٣)

والضمير بمعنى المضمر فهو (فعيل) بمعنى (مُفْعَل)، وأكثر ما جاء فعيل بمعنى مفعول كقتيل وجريح وخضيب.

فأمَّا حدُّه فهو الاسم الموضوع لمتكلِّم أو مخاطب أو غائبٍ. وأخصرُ منه: المضمرُ ما خصَّ حاضراً أو غائباً، فالحاضرُ يشمل المتكلم والمخاطب. فإن قلْتَ:

---

(١) ينظر ص ٦٣ وما بعدها .

(٢) لارمت:لا ابتعدت.والرَّيم:البعد.والشاهد في البيت مجيء أضمر بمعنى أخفى،في قوله: (أضمرتك البلاد).ديوان الأعشى/٢٠٢.ومنه أثبتنا الشطر الأول الذي ورد عند البعلي:(أيا ابتا لا ترم عندنا).

(٣) لم أقف على قائله. والشاهد في البيت مجيء الإضمار بمعنى الإخفاء وذلك قوله في (مضمر القلب). وواضح أن الاحتجاج بهذا البيت وسابقيه احتجاج لغوي لا نحوي.

هذا الحد غيرُ جامع، لعدم دخولِ الف الاثنين وواو الجماعة ونون الإنـاث فيـه، لأن كلَّ واحدٍ من الضمائر الثلاثة يدلُّ على الغائب والمخـاطب، ولا مـانعٍ لدخـول العَلَـم فيه حال استعماله في الغائب، فإنه حينئذ موضوعٌ لغائب. فالجوابُ عـن كونـه غيرَ جامعٍ من وجهين:

أحدهمـا أن الضمـائر الثلاثـة المذكـورة ضمـائر متصلـة، لا تسـتعمل إلا مـع غيرها، فلا تدلُّ على الحاضر والغائب إلا باختلاف مصحوبها.

والثـاني: المنـع بـأن الدالَّـة علـى المخـاطب هـي الدالـة علـى الغـائب، بـل هـي غيرها.

وعـن كونه غير مانع بأن الأعلام لم توضع للغائب، بل وضع العلم دالاً على مسمَّاه مطلقاً، فلم يدخل في الحد. واللَّه أعلم.

وأمَّا فائدته فالاختصار وإزالةاللَّبسْ، فـإنك إذا قلْـتَ: (الدرهـمُ أَعْطَيتُكَـهُ)، لـولا الضمير لقلْتَ: أعطى زيدٌ عمراً الدرهم، وإذا قلْـتَ: (جـاءني زيـدٌ وقلْـتُ لـه)، لـولا الضمير لقلْتَ: جاءني زيدٌ فقلْتُ لزيد، فيحتمل أن الذي قلت له غير الذي جـاء، مع ما فيه من الطول.

والضمير ثلاثة أقسام: منفصل ومتصل ومستكن. واللّه أعلم.

المسألة الثانية: في أقسام المنفصل منه. الضمير المنفصل هو الذي يمكن أن يقـع في ابتـداء الكـلام، وبعـد (إلاَّ)، نحـو://(أنا فعلْتُ، وما فعل إلاَّ أنا. وإياك رأيْتُ وما رأَيْتُ إلا إياك).وهو قسمان: مرفوعٌ ومنصوب. فالمرفوع اثنا عشر،والمنصوبُ اثنـا عشـر. فالمرفوع اثنان منـه للمتكلم: (أنـا ونحـن)، وخمسةٌ للمخـاطب: (أنـتَ وأنـتِ وأنتمـا وأنتم وأنتُنَّ)، وخمسـة للغـائب: (هـو وهـي وهمـا وهـم وهـنَّ). والمنصوب كذلك، فللمتكلم: (إيَّايَ وإيَّانا)، وللمخاطب: (إيَّاكَ وإياكِ وإياكما وإياكم وإياكُنَّ)، وللغائب: (إيَّاه وإياها وإياهما وإياهم وإياهُنَّ).

٢٣٦/أ

فكذا ينبغي أن ترتب في الذكر، أن يُبدأ بالمتكلم منفرداً ثم إذا كان معه غيره،ثم بالمخاطب المذكر ثم المؤنث ثم المثنى ثم المجموع المذكر ثم المجموع المؤنث، لِما

في ذلك من تحصيل المناسبة الظاهرة. والجرجاني ـ رحمه اللّه وإيّانا ـ أخَّر المتكلم عن المخاطب في المرفوع والمنصوب. فهذه اقسام المنفصل. فإن قلتَ قد تقرر أن الضمير إنما وضع للاختصار، والمنفصل ينافي الاختصار، فلمَ كان فيه منفصلٌ؟ قلتُ: إنما كان من الضمير متصلٌ ومنفصل لأن المرفوعَ والمنصوب الظاهرين يتقدمان على العامل فيهما ويتأخران، فضميرهما كذلك، فإن تقدما انفصلا لحاجتهما إلى القيام بأنفسهما، وإذا تأخرا اتصلا لاعتمادهما على العامل، وأمَّا المجرور فلا يكون إلا متصلاً لامتناع تقدمه على الجار إلا في الضرورة. أنشدَ (ابن الأنباري) رحمه اللّه في كتاب (الألفات)(١) قول الشاعر:

فأحْسِنْ وأجْمِل في أسيرك إنه ... ضعيفٌ ولم يأسِر كإيَّاك آسرُ(٢)

ففيه شذوذان: أحدهما إيقاع الضمير المنصوب موضع المجرور. والثاني: دخول كاف التشبيه على المضمر، وهي من حروف الجر المختصَّة بالظاهر. وقال الآخر:

ولا ترى بَعْلاً ولا حَلائلاً ... كَهُو ولاكَهُنَّ إلاَّ حاظِلا(٣)

أدخل كاف التشبيه على ضميري الرفع المنفصلين، ففيه شذوذان أيضاً.

فأما (أنا) الذي هو ضمير الرفع للمتكلم، فأصله (أَنَ)، والألفُ بعد النون زائدة في الوقف لبيان الحركة في النون، ولذلك تحذف في الوصل، وقد جاءت في الشعر مع الوصل، قال (أبو النجم):

أنا أبو النجمِ وشِعْري شِعْري(٤)

---

(١) الألفات: هو كتاب (ألفات القطع والوصل) لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري المتوفى (٣٢٨)ه. إيضاح المكنون ذيل كشف الظنون ١/١١٨.

(٢) قائله مجهول. والشاهد فيه ـ كما ذكر الشارح ـ وضع ضمير النصب في موضع ضمير الجر، ودخول كاف التشبيه على المضمر وكلاهما شاذ، وذلك قوله (كإيَّاك). والعرب تقول في مثل هذه الحالة (مثلك). شرح التسهيل ٢/٢٦٠، الخزانة ٤/٢٧٤، الهمع ٢/٣١....

(٣) سبق تخريجه في ص ٦٥٧ . والشاهد في البيت دخول كاف التشبيه على الضمير في قوله: (كهو ولا كهُنَّ)، وهو من الشاذ.

(٤) قائله الراجز أبو النجم العجلي. والشاهد فيه إظهار (الألف في ضمير المتكلم (أنَ) لبيان =

وقد تبدل (هاء) في قولك: (أنَهْ).

وأمّا (نحن) فللمخبر عن نفسه ذكراً أو أنثى، لأن سماعَ النطق منه يميِّزه كمشاهدتِه، ويستوي فيه التثنية والجمع، لأن التثنية جمعٌ في//المعنى. فكما سُوِّي ٢٣٦/ب بين التذكير والتأنيث، وهما صفتان، سُوِّي بين التثنية والجمع، وهما صفتان في الكميَّة إحداهما أكثر من الأخرى. وإنما حُرِّك (نحن) فراراً من التقاء الساكنين. وكانت الحركة ضمَّةً، لأن الصيغة للجمع، والواو تدلُ على الجمع اسماً وحرفاً نحو: (قاموا) و(الزيدون)، والضمَّةُ من جنسها، ولأن الجمع أقوى من الواحد فحُرك بحركة المرفوع.

وأما (أنت)، فالاسم الألف والنون كما في (أنا)، والتاء زائدةٌ للخطاب، وهي حرف معنىً، وحرِّكت لسكونِ النون قبلها، وكانت فتحةً لخفَّتِها، وكسرت مع المؤنث للفرق، ولم تكن ضمَّة لوجهين: أحدهما أنها أخفُّ من الضمَّة، والثاني أنها أشبه بالياء التي هي علامة التأنيث في(تفعلين).فإن كان المخاطب مثنّىً أو مجموعاً زِدْتَ الميم. وتفرق بين المثنى والمجموع بالألف، وكان المثنى أحقَّ بها لأنها مدلولٌ بها عليه حرفاً واسماً في نحو: (أخواك فَعَلا) وشبهه. ويستوي المذكر والمؤنث في (أنتما) كما يستوي في الظاهر، نحو: (الزيدان والهندان)، وخطابهما يدلُّ على حالهما. فإن كان جمع تانيث زدْتَ بعد التاء نوناً مشدَّدة فقلْتَ: (أَنتُنَّ).

فأمَّا (هو وهي)، فالاسمُ الحرفان معاً، وقال الكوفيون: "الاسم المضمر الهاءُ وحدها، والواو في (هو) والياء في (هي) زائدتان للتكثير"(١). وجهُ الأول أن كل واحدٍ منهما ضمير منفصل والمنفصل يقوم بنفسه، والحرفُ الواحدُ لا يقوم بنفسه، فوجب أن يكون الثاني منه أصلاً، ولأن الياء والواو مستثقلتان فزيادتهما تنافي حالهما، إذِ المناسب حذف المستثقل لا زيادته. واحتج الكوفيون بأن الهاء هي

= حركة النون. في قوله: (أنا). وهذا عند من قال بأن أصل (أنا) هو (أنَ) بالفتح، ويخالفهم فيه ابن مالك. ابن يعيش ٩٨/١، الخزانة /٢١١، المغني/٣٢٩ ....

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف/٦٧٧ .

الاسمُ في المتصل، نحو، (رأيتُه) فكذا المنفصل، لأنه ضمير غائبٌ فلا تختلف كميَّتُه، ولأنهم حذفوا الواو في التثنية والجمع، فقالوا: هما وهم. وقال الشاعر:

فبَيْنَــاهُ يَشْــري رحلَه قــال قائلٌ لِمَن جَمــلٌ رِخــوُ المِلاطِ نجيبُ(١)

المِلاط، بكسر الميم: الجنبُ، وابنا مِلاط: عضدا البعير. وقال الآخر:

دارٌ لِسُــعْدَى إذْهِ من هَــوَاكــا(٢)

فحذفوا الواو والياء. والصحيحُ الأول لما ذُكر. والجوابُ أن الهاءَ في (رأيتــه) ضمير متصل فجرى مجرى التاء والكاف في كونه على حرف واحدٍ. وأما (هما وهم) فحذفت الواو لثقلها، قال الشيخ أبو البقاء رحمه اللَّه: "والتحقيق أنها صيغةٌ مرتجلة، وليست بتثنية ولا جمع"(٣). وأما الحذف في الشعر فللضرورة. واللَّه أعلم.

فإن دخلت الفاء والواو واللام على (هُو وهِي)//جاز أن تبقى الهاء على ٢٣٧/أ حركتها وأن تُسكَّن، لأنها أشبهت (عضُداً وفخِذاً).

وأمَّا المنصوب (إيَّاي وإيّاك وإيّاه) وفروعها، فاختلف فيه على أربعة مذاهب.

أحدها: أن (إيَّا) هو الاسمُ، والياء والكاف والهاءُ حروفٌ دالَّةٌ على حال المتكلم والمخاطب والغائب، وهو مذهبُ سيبويه، لأن حدَّ المضمر موجودٌ في إيَّا، والياءُ والكافُ والهاءُ لو كانت أسماءً لكانت في موضع نصب أورفع، ولا عامل لهما

---

(١) قائله العُجير السَّلُولي. يشري: يبيع، رحل البعير: ما يوضع عليه ويروى (ذلولُ) بدل (نجيبُ). والشاهد فيه أن أصل الضمير (هو)، الهاء، وأن الواو زائدة للتكثير بحسب مذهب الكوفيين، وذلك قوله (بيناهُ) أي (بينا هُوَ...). الإنصاف ٢/٥، الخصائص ١/٦٩، الخزانة ٢/٣٩٦ ....

(٢) قائله مجهول. وهو بيت من الرجز. والشاهد فيه أن أصل الضمير (هي)، الهاء، على مذهب الكوفيين، ولك قوله: (إذهِ)، أي: إذ هيَ. سيبويه ١/٢٧، الخصائص ١/١٩، الإنصاف/٦٨٠...

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٣/٩٥ والحديث ثَمَّ عن (أنتما). قال: "وقيل إن الكلمة بكمالها الاسم من غير تفصيل، وهو الصواب، لأن هذه الصنيعة دالة على التثنية، وليست تثنية صناعية". ولعلَّ البعلي قاس عليها (هما وهم). ولم اجد العبارة بنصها في مبحث الضمائر عند ابن يعيش.

هنا، أو في موضع جرٍّ، والاسمُ المضمرُ لا يضاف، فصارت الكافُ هنا كالكاف في ذلك وفروعه.

والمذهب الثاني: أن (إيَّا) وما بعده اسمان مضمران إلاَّ أنَّ الأول أشبَه المُظهَرَ لكثرة حروفه فأضيف، وهو مذهب (الخليل)، واحتج بما رُوي عن بعض العرب: (إذا بلغ الرجلُ الستين فإيَّاه وإيَّا الشوابِّ)(١) بجر الشوابِ بإضافة (إيا) إليه، فدلَّ على أن الثاني اسم لوقوعه موقعَ الظاهر، وجازت إضافة (إيا) وهو ضمير، لأنه أشبه الظاهر بطولِه، بكثرة حروفه.

المذهب الثالث: أن الكاف هي الضمير، و(إيَّا) أُتي بها ليعتمد الضمير عليها، وهو مذهب (الفراء)، لأن الحرف الواحد لا يقوم بنفسه.

المذهب الرابع: أن الجميع اسمٌ مضمرٌ لأنه لا ينفصل أحدهما عن الآخر، ولو كانتا كلمتين لصحَّ الانفصال.

والصحيح الأولُ لما ذُكر. وما احتجَّ به (الخليل) رحمه اللّه من (إيَّاه وإيا الشوابِّ) شاذٌ لا تقوم بمثله حجَّةٌ. والجواب عن الثالث بأن (إيَّا) كلمة طويلة، فلا تكون عماداً لحرف واحدٍ. وعن الرابع بأن الاسمَ الواحد لا يختلف بعضُه باختلاف المعاني. فهذا حال المنفصل.

المسألة الثالثة: في أقسام المتصل.

وهي ثلاثة: مرفوعٌ لا غير، وهو أحد عشر. ومنصوب يشاركه الجر، وهو اثنا عشر. وما يصلح للرفع والنصب والجر واحدٌ.

فأما القسم الأول: فمنه تاء الضمير، وحرِّكت للفرق بينها وبين تاء التأنيث، وكانت حركتها ضمَّةً لقوتها، والمتكلمُ أمكنُ من المخاطب لأنه لا يحتمل غيره، وفتحةً للمخاطب فرقاً بينه وبين المتكلم، وكسرةً للمخاطبة لأن الكسرة أخت الياء، والياء ضمير المخاطبةِ المؤنثة في (تفعلين وافعلي). ويزاد مع المخاطب إذا كان مثنى ميمٌ بعدها ألفٌ، ودون ألفٍ إذا كان مجموعاً، ونونٌ مشدَّدة إذا كان جمعَ

---

(١) سيبويه ٢٧٩/١ .

٢٣٧/ب تأنيث، تقـول: (أنتمـا وأنتـم وأنتنَّ) كما فعلْتَ في المنفصل.//وضميرُ المخاطبة في فعل الأمر والمضارع الياءُ كقولك: (افْعَلي وتفعلين).

وثلاثةٌ(١) للغائب والحاضر، وهي ألف الاثنين وواو الجماعة ونون الإناث. نقول: (فَعَلا وفَعَلُوا وفَعَلْنَ وافْعَلا وافْعَلوا وافْعَلْنَ). فهذه أحد عشر ضميراً لا تكون إلا مرفوعةً، فاعلةً أو نائبةً عنه(٢)، نحو: (خرجْتُ وأُخْرِجْتُ وخرَجْنا وأُخْرِجْنا.)

فأما المتصل المنصوبُ فاثنا عشر: اثنـان للمتكلم وهمـا (اليـاء ونـا)، وخمسة للمخاطب: الكـاف وفروعهـا، وللغـائب خمسـةٌ: الهـاء وفروعهـا. فهـذه الاثنـا عشر منصوبةٌ، وتُسـتعملُ مجـرورةً، تقول: (أكرمنـي غلامـي وأكرمـك غلامُـك وأكرمـه غلامُه)، فالياء والكاف والهاء مع الفعل منصوبةٌ، ومع الغلام مجرورة بالإضافة.

وأمـــا ما يصلح للرفع والنصب والجر فــ (نـا). نقول: (إنّـا أكرمْنـا مـن مرَّ بنا)، فالأول منصـوب بـإنَّ، والثـاني مرفـوعٌ بالفاعليـة، والثـالث مجـرورٌ بالبـاء. واللَّه أعلم.

المسألة الرابعة: في أقسام الضمير المستكن.

المُسْتكِنُّ المستتر، وهو مطاوع: كَنَنْتُه إذا سترْتُه، تقول: كَنَنْتُ الشـيءَ فاسْتَكَنَّ فهو مُستكِنٌّ، أي مستترٌ. ولا يستتر من الضمائر إلا المرفوع لأنه عمـدةٌ، فصـحَّ أن يقدر مع العامل في قوة المنطـوق بـه، بخـلاف الفضلـة. فـالضمير المرفـوع يسـتتر استغناء عن لفظه بظهـور معنـاه، وذلـك علـى ضربيـن: واجب الاسـتتار وجـائزه. فالواجب كل ضمير لا يصح أن يخلفه الظاهر، وذلك في أربعة أفعال: (أَفْعَلُ ونفعلُ وتفعَلُ وافْعَلْ)، فينوى في الأول معنى (أنا)، وفي الثاني معنى (نحن)، وفـي الثـالث والـرابع معنى (أنت). فمع كل واحد من هذه الأربعـة ضميرُ فـاعلٍ منـويٌ لا يلفظ بـه، ولــولا ذلك لم يحســن السـكوتُ عليـه، فـإن ذُكِرَت ألفاظُهـا كـانت توكيــداً للمستتر، ولا يكون المنفصل فاعلاً لها، فهـذا معنـى قـول الجرجـاني: "لا تخلـو مـن

---

(١) معطوف على (تاء الضمير) في الصفحة السابقة، بعد قوله: القسم الأول....

(٢) أو اسماً لفعل ناقص.

الضمير ابداً" وقوله: "فيكون (أنت) مستكناً في النية والمعنى"(١)، أي لفظ الفاعل منويّ ومعناه مراد.

والجائز كل ضمير صحَّ أن يخلفه ظاهرٌ، ولا يكون إلاَّ لغائب. وذلك في خمسة مواضع:

الأول: الماضي مطلقاً.

والثاني: المضارع ذو الياء وتاء المؤنثة، تقول: (زيد قام، وهند قامت، ويقوم وتقوم)، والتقدير: (هو وهي)، فإن رفَعا ظاهراً خَلَوا من الضمير، تقول: (قام زيد ويقوم بكرٌ وقامت هند، وتقوم جملٌ).

الثالث: اسم الفاعل مجرداً كان أو مع الألف واللام أو مضافاً، نحو: زيدٌ ضاربٌ//والضاربُ وضاربُ الرجل، فإن رفعَ الظاهر خلا من الضمير نحو: (زيدٌ ضاربٌ أبوه والضاربُ أبوه وضارب الرجلِ غلامُه). ٢٣٨/أ

والرابع: اسم المفعول نحو: (زيدٌ مضروبٌ) أي: هو، فإن رفع الظاهرَ خلا من الضمير، كقوله تعالى: ﴿**ذلك يومٌ مَجْمُوعٌ له النَّاسُ**﴾.(٢)

والخامس: الصفة المشبهة باسم الفاعل نحو: (مررْتُ برجلٍ حسَنٍ) أي هو، فإن رفَعَتِ الظاهرَ خلَتْ من الضمير كقولك: (مررْتُ برجلٍ حسنٍ خلقُهُ).

فهذه أقسام الضمير متَّصلةً ومنفصلةً.

المسألة الخامسة: في أحكام الضمير. فالمرفوع المنفصل منه لا يستعمل غير مرفوعٍ إلا نادراً كقولهم: (ما أنا كأنت ولا أنت كانا)، أو ضرورةً، كما تقدَّم عن كثبٍ قولُ الشاعر: (كَهُو ولا كهُنَّ")(٣)، وكذا المنصوبُ لا يقع غير منصوب إلا قليلاً كقوله: "ولم يأسِر كإياك آسرُ"(٤).

---

(١) ينظر ص ٨٦٥ .

(٢) هود/١٠٣

(٣) ينظر ص ٨٦٨ .

(٤) ينظر ص ٨٦٨ .

وأما المتصل، فالأصل فيه أن لا يُستعمل منفصلاً، لأن الضمير موضوعٌ للاختصار، والمتصل اخصرُ، وهو مع ذلك على ثلاثة أضرب: واجب الاتصال وواجب الانفصال وما يجوز فيه الامران.

فالواجب الاتصال كل ضمير اتصل بالعامل، نحو: (أكرَمه)، أو فَصلَه منه ضميرُ رفع متصل نحو: (أكرمْتُه)، ولم يكن الضمير فيهما خبراً، فلا يجوز انفصالُه إلا في ضرورةٍ، كقول الفرزدق:

إني حلَفْتُ ولم أَحْلِفْ على فَنَدٍ — فِناءَ بيتٍ من الساعين معمورِ

بالوارثِ الباعثِ الأمواتِ قد ضمنَتْ — إيَّاهم الأرضُ في دهارِ الدهاريرِ(١)

وقول الآخر:

إني لأرجو مُحْرِزاً أن يَنْفَعا — إيَّايَ لما صِرْتُ شيخاً قَلِعا(٢)

مُحْرز: اسمُ بغل، والقَلِع، بفتح القاف وكسر اللام، الذي لا يستمسك على السَّرْج، وقولِ الآخر:

وما أصاحبُ من قومٍ فأذكرُهم — إلا يزيدُهم حُبَّاً إليَّ همُ(٣)

وكان الأصل في البيت الأول (قد ضمنَتْهُم الأرضُ)، وفي الثاني (أن ينفعَني)،وفي الثالث (إلا يَزيدون أنفسَهم حُبَّاً إليَّ)، على حذف المضاف وإقامة

---

(١) الفند: الكذبُ والخَرَفَ. الفِناء: مُتَّسعٌ أمام الدار. والشاهد في البيت مجيء الضمير المنفصل في موضع الضمير المتصل في قوله: (ضمنت إياهم الأرضُ)، ضرورة، وكان القياس: (ضمَنْتهم الأرض). الإنصاف ٦٩٨، الخزانة ٤٠٩/٢، ديوان الفرزدق/٢٦٦. كما نسب لأمية بن ابي الصلت.

(٢) قائله مجهول. والشاهد فيه، مجيء الضمير المنفصل في موضع الضمير المتصل ضرورة، وذلك قوله: (أن ينفع إيَّاي). وكان القياس (أن ينفعني). شرح الكافية الشافية ١٦٤٤/٣، شرح التسهيل ١٠٢/٤ .

(٣) ينسب لزياد بن جمل أو زياد بن منقذ أو المرار بن منقذ. والشاهد في البيت مجيء الضمير المنفصل في موضع الضمير المتصل ضرورة. وذلك قوله: (يزيدُهم حبَّا همُ)، والقياس ما ذكر الشارح. ابن يعيش ٢٦/٧، المغني/١٤٦، الخزانة ٣٩٣/٢....

المضاف إليه مقامه.

والذي يجب فيه الانفصال فهو ثاني ضميرين لمتكلِّمٍ أو مخاطبٍ او غائبٍ متحد اللفظ نحو: (علمتُني إيَّايَ وعلمتُك إياك وعلمتُه إيَّاه). فإن اختلف الغائب منه في إفراد أو تثنية او جمع أو تذكير أو تأنيث، فالوجه الانفصالُ، وقد جاء الاتصال نثراً ونظماً، فأما النثر فما رَوَى//(أبو عبيد القاسم بن سلاَّم) رحمه اللَّه في غريبه ٢٣٨/ب بإسناده عن النبيِّ صلَّى اللَّه عليه وسلَّم في صلح الحديبية الطويل المشهور: (**ولا يسألوني خطَّةً يُعَظِّمون بها حُرُماتِ اللَّهِ إلا أعطَيْتُهُموها**)(١). وأما النظم فقول (مغلس بن لَقِيط):

وقد جَعَلْت نفسي تطيبُ لضَغْمةٍ … لِضَغْمِهِماها يقرعُ العظْمَ نابُها(٢)

الضغم: القطع. وقولُ الآخر:

لوجهكَ في الإحسانِ بَسطٌ وبهجةٌ … أنا لَهُمَاهُ قفوُ أكرمِ والدِ(٣)

أنشده شيخنا رحمه اللَّه في (شواهد التوضيح).

ومما يجب انفصاله أيضاً ثاني ضميري النصب إذا كان أخصَّ من الأول، نحو: (الدرهم أعطيتُه إياك وأعطيتَني إياه) فالمتكلم أخصُّ من المخاطب، والمخاطب أخصُّ من الغائب.

---

(١) لم أتهد إلى هذا الحديث في (غريب الحديث) لأبي عبيد القاسم بن سلام. وهو في صحيح البخاري، كتاب الشروط/١٥، بعبارة (أعطيتهم إيَّاها). وفي سنن أبي داوود، باب الجهاد/١٥٦ .

(٢) الضغمة: العضة، وأراد بها هنا الشدَّة. يقرع العظم: يصل إليه. يذكر أخوين تنكرا له وأساءا إليه بعد موت أخ ثالث كان باراً به. فهو يدعو عليهما بأن يصابا بمثل الشدة التي أصابته. والشاهد في البيت مجيء الضمير المتصل في موضع الضمير المنفصل في قوله: (لضغمهماها)، وكان القياس: (لضغمهما إياها). سيبويه ٣٦٥/١ ابن يعيش ١٠٥/٣، الخزانة ٤١٥/٢ ...

(٣) قائله مجهول. قفو: اتباع. والشاهد في البيت مجيء الضمير المتصل في موضع الضمير المنفصل في قوله: (أنا لهماه) والقياس: (أنا لهما إيّاه). العيني ٣٤٢/١، التصريح بمضمون التوضيح ١٠٩/١ ...

وأما الذي يجوز(١) فيه الاتصالُ والانفصالُ فكل ثاني ضميرين أولهما أخصُّ وغيرُ مرفوع، وإما خبراً لكان أو إحدى أخواتها نحو: (الدرهم أعطيتَنيه واعطيْتَني إيَّاه، وأَعْطَيْتُكَه، وأعطيْتُك إيَّاه، والصديقُ كنته وكنت إيَّاه) واختار أكثر النحويين انفصال خبر كان عن اسمها، نحو: كنتُ إيَّاه، لأنه خبر كان، والخبر لا حظَّ له في الاتصال. والصحيحُ رجحان الاتصال للسماع والقياس. أما السماعُ فمنه نثر ونظم، أما النثر فقوله صلّى اللّه عليه وسلَّم لعُمَر في (ابن صيَّاد) حين أراد قتله يظنُّه الدجّالَ: (**إن يكُنْه فلن تُسَلَّط عليه وإن لا يكُنْه فلا حاجةَ لك في قَتْلِه**)(٢)، رواه البخاري رضي اللّه عنه في حديثٍ طويلٍ. وحكى (سيبويه) رحمه اللّه عن من يثق بعربيَّته: (عليه رجلٌ لَيْسَني)(٣). وأمَّا النظم فقولُ (أبي الأسود الدؤلي):

دعِ الخمرَ يشربْها الغواةُ فإنني ... رأَيْتُ أخاها مُغنياً بمكانها
فإن لا يكُنْها أو تَكُنْه فإنَّه ... أخوها غَذَتْه أمُّه بلَبانها(٤)

يعني الخمرة التي تعمل من الزبيب، واللِّبان، بكسر اللام: لبن المرأة، وذوات اللبن من الغنم. وأما القياسُ فإن (كنتُه) (كفَعَلْتُه) في أنه فعلٌ اتصل به ضميران مرفوعٌ ومنصوب، فإذا لم يكن واجب الاتصال كوجوبه في (فَعَلْتُه)، فلا اقلَّ من رجحانه.

وأما الانفصال فجاء في الشعر. قال الشاعر:

---

(١) في الأصل (أجاز)، والتصويب من أ وس. كما أنها عبارة شيخه ابن مالك في الألفية.

(٢) صحيح البخاري، كتاب الجنائز ص ٧٩/٢٣ .

(٣) في الأصل (عليه رجلاً ليسني) والتصويب من أ وس. والعبارة ليست لسيبويه، أما عبارته فهي: (وبلغني عن العرب الموثوق بهم أنهم يقولون: لَيسَني). سيبويه ٣٥٩/٢.

(٤) الشاهد في البيت ترجيح الاتصال على الانفصال في الضمير الثاني إذا كان خبراً لكان على مذهب ابن مالك وتلميذه الشارح. وذلك قوله: (إن لا يكنها أو تَكُنْه). وأكثر النحاة على ترجيح الانفصال في هذه الحال بأن يقال: (إن لايكن إياها..). سيبويه ٤٦/١، الإنصاف/٨٢٣، ابن يعيش ١١٧/٣، ديوان أبي الأسود/٧٢ .

لئــن كُنْتَ إيَّــاه لقــد حال بَعْدَنا عن الحـــال والإنسـانُ قد يتغيَّر(١)

واختلفوا أيضاً في المختار في نحو: (خِلْتُنِيه)، هل هو الاتصالُ أو الانفصال؟ فمنهم من يختار الانفصال//نظراً إلى أنه خبرٌ في الأصل، قال الشاعر: ٢٣٩/أ

أخي حَسِــبْتُكَ إيَّاه وقــد مُـلِئتْ أرجاءُ صدركَ بالأضغانِ والإحَنِ(٢)

الأرجــاء: النواحـي، واحدهـا (رجـا) غيـر مهمـوز بـوزن (عَصَـا)، والأضغـان: الأحقاد، واحدها ضِغْن بوزن عِلْم، والإحن: جمع إِحْنَة وهي الحقـد. واختـار شيخنا رحمه اللَّه الاتصال(٣) لكونه أخصر. واللَّه أعلم.

المسألة السادسة: تقول: (كنتُ أظنُّ أن العقربَ أشدُّ لسعةً من الزنبور فإذا هو هـي)، لأن (إذا) للمفاجـأة، ويقـع بعدهـا المبتـدأ والخـبر، (فهـو) مبتـدأ، والضمـير للزنبور، ولا يخلو أن يكون خبراً(٤)، فيكون مرفوعاً أو حـالاً، فـالضمير معرفـة لا يصلح للحال للزومها التنكير. وقال الكوفيون: الصواب:(فإذا هو إيَّاها)،محتجِّين بأن الكسائي وسيبويه اجتمعا في مجلس(يحيى بن خالد) وكان بباب (الأمين) جماعةٌ من فصحاء العرب فسُئلوا فقالوا:(فإذا هو إياها)،ولأن في الكلام معنى (وجدْتُ)ووجـدْتُ تنصب. والصحيح بل الصواب الأول. والجوابُ عن القصة بأنها غير صحيحة،فـإن فيها أن (سيبويه) سئل عن أشـياء فأخطأ فيها، ومثـلها لا يخفـى عليـــه، وبتقدير الصحة فذلك شـاذ لا يثبت بمثــله حجّةٌ، وقـد قيل: إن أولئك العرب لُقِّنوا ذلك فقالوه،وليس معنى الكلام معنى (وجدْتُ)، ولو كان كذلك لنُصبا معاً. واللَّه أعلم.

---

(١) قائله عمر بن أبي ربيعة. حالَ: تغيَّر. والشاهد في البيت جواز انفصال الضمير الثـاني حـال اجتماعهما في كلمـة ـ إذا كـان الثـاني خبـراً لفعـل نـاقص وذلـك قولـه: (كنـت إيَّـاه). ابـن يعيش ١٠٧/٣، الخزانة ٤٢٠/٢، ديوانه/٨٦ .

(٢) قائلـه مجهـول. والشـاهد فيـه جـواز انفصـال ثـاني الضمـيرين إذا كـان خـبراً لفعـل ينصـب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر (ظنَّ وأخواتها). قياساً علـى خـبر الفعـل النـاقص إذا كـان ضمـيراً، وذلك قوله: (حسبتك إيَّاه). شرح التسهيل ١٥٥/١، العيني ٢٧٦/١، التصريح ١٠٧/١...

(٣) شرح التسهيل ١٥٢/١ .

(٤) أي ولا يخلو الضمير الثاني (هي).... ينظر الإنصاف/٧٠٢ (المسألة الزنبورية).

المسألة السابعة: ياء المتكلم من جملة الضمائر المتصلة. وتتصل بالأفعالِ والأسماء والحروف، وحقُّها كسرُ ما قبلها، فإن اتصلت بفعل فلا بُدَّ قبلها من نون الوقاية،سواء كان الفعل ماضياً أو مضارعاً أو أمراً،نحو:(أكرمَني، يُكرمُني، أكرِمْني). ولا يجوز حذف النون إلا في ضرورة الشعر، كقول الراجز:

أعْددْتُ قومي كعديد الطَّيْسِ ... إذْ ذَهَب القومُ الكرامُ لَيْسِي(١)

وإن اتصلت بالحرف لم يكن قبلها نون الوقاية، نحو: (عليَّ وإليَّ)، إلاَّ مع (إنَّ) وأخواتها و(مِن وعَن). فمع (ليت) لا بدَّ من النون، كقوله تعالى: ﴿**يا لَيْتَني لم أُوْتَ كِتَابِيَه**﴾(٢)، ولا تُحذفُ إلا في ضرورة الشعر، كقول الشاعر:

كمُنْيةِ جابرٍ إذ قال لَيْتي ... أصادفُه وأَفْقِدُ بعضَ مالي(٣)

ومع (لعل) لا تُصحب النون كقوله تعالى: ﴿**لَعَلِّي أبلغُ الأسبابَ أسبابَ السموات**﴾(٤) إلا في ضرورة كقول الشاعر:

فقلت أَعِيرُوني القَدُومَ لعلَّني ... أَخُطُّ بها قَبْراً لأبيضَ ماجِدِ(٥)

ومع أخواتهما//الأربع(٦) يجوز الوجهان: حذف النون وإثباتُها، تقول: إنِّي وإنَّني ٢٣٩/ب

---

(١) قائله رؤبة بن العجاج. عديد: عدد. الطَّيْس: الكثير من الرمل. ويروى (عَدَدْتُ). والشاهد فيه حذف نون الوقاية بعد الفعل ضرورة، وذلك قوله: (ليسي). وكان القياس (ليسني). ابن يعيش ١٠٨/٣، الخزانة ٤٢٥/٢، ديوان رؤبة/١٧٥...

(٢) الحاقة/٢٥

(٣) قائله زيد الخيل. جابر: رجل من غطفان تمنى أن يلقى زيداً ليقتله فما استطاع. والشاهد في البيت حذف نون الوقاية من (ليت) المتصلة بياء المتكلم شذوذاً، والقياس اتصالها بالنون، وذلك قوله: (ليتي). ويروى: (وأفقد جلَّ مالي). سيبويه ٣٧٠/٢، ابن يعيش ٩٠/٣، الخزانة ٤٤٦/٢...

(٤) غافر/٣٦

(٥) نسب لمدرك بن حصن الأسدي. القَدوم: الفأس. والشاهد في البيت اتصال نون الوقاية بالحرف (لعلَّ) المتصل بياء المتكلم، شذوذاً. وذلك قوله (لعلني)، شرح التسهيل ١٣٧/١، العيني ٣٥٠/١، الهمع ٦٤/١.

(٦) أي أخوات (ليت ولعلَّ).

وأنِّي وأنَّني ولكنّي ولكنَّني وكأنّي وكأنَّني. وتلزم النون مع (عن ومِن)، فتقول: (عنّي ومنّي)، وقد حذفت منهما في قول الشاعر:

أيُّها السائِلُ عنْهم وعَنِي ... لَسْتُ من قَيْسٍ ولا قَيسٌ مِنِي(١)

وإذا اتصلت بالاسم لم تصحَبْها نونُ الوقاية، لأن النون تقي من الكسر، ولا ضررَ في كسر الاسم. وقد صَحِبَتْها في الأسماءِ الثلاثة التي ذكرها الجرجاني وهي: (قَدْ وقَطْ ولَدُن). فأما (قد وقط) فبمعنى (حَسْب)، وأكثر استعمالها بغير نون، وتصحبها النون، كقول الشاعر:

امتلأ الحوضُ وقال قَطْني ... مهلاً رُوَيداً قد ملأْتُ بَطْني(٢)

وقال الآخر:

إذا قال قَدْني قالَ باللَّهِ حِلْفةً ... لِتُغْنيَ عنِّي ذا إنائِكَ أجمعا(٣)

وقال الآخر فجمع بين اللغتين:

قَدْنيَ من نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدي(٤)

وفي الحديث أن رسول اللَّه صلَّى اللَّه عليه وسلَّم قال: (**لا تزال جهنَّمُ يُلقَى فيها وتقول هل من مزيد، حتى يضع اللَّهُ قدمَه فيها فتقول: قطْ، قطِ**)(٥)

---

(١) قائله مجهول. والشاهد فيه تجرد حرفي الجرّ (من، عن)، المتصلين بياء المتكلم من نون الوقاية شذوذاً، وذلك قوله (عني، مني) شرح التسهيل ١/١٣٨، العيني ١/٣٥٢ .

(٢) قائله مجهول. والشاهد فيه اتصال نون الوقاية بالأسماء (قد، قط، لدن) جوازاً، وذلك قوله: (قطني). شرح التسهيل ١/١٣٧، العيني ١/٣٦١، الأشموني ١/١٢٥ ...

(٣) قائله حريث بن عتاب الطائي. قدني: حسبي، يكفيني، قال باللَّه حلفة: حلفَ. لتغني: لِتبعد. والشاهد في البيت اتصال نون الوقاية بالأسماء (قد، قط، لدن) جوازاً. وذلك قوله: (قدني). ابن يعيش ٣/٨، الخزانة ٤/٥٨٠. مغني اللبيب/٢١٠ ...

(٤) ينسب لحميد بن مالك الأرقط، وقيل لأبي نخيلة. الخبيبين: يعني بهما عبد اللَّه بن الزبير وأخاه مصعب. والشاهد في البيت جواز اتصال الاسم (قد) المتصل بياء المتكلم، بنون الوقاية،وذلك قوله: (قدني، قدي). سيبويه ٢/٣٧١، الإنصاف/٦٣١، ابن يعيش ٣/١٢٤ ....

(٥) البخاري: كتاب التوحيد/٣٥، ابن حنبل ٣/٧٨ .

رُوِيا بسكون الطاء وكسرها. وأمَّا (لدن)، فالأكثر فيها إلحاق النون، وبه قرأ الأكثرون: ﴿**قد بَلغْتَ من لَدُنِّي عُذراً**﴾(١) بالتشديد، وقرأ (نافع): ﴿**قد بَلَغْتَ من لَدُنِي**﴾(٢) بالتخفيف على حذف النون. وفيها إحدى عشرة لغة نظمها شيخنا الإمام أبو عبد اللّه بن مالك رضي اللّه عنه فقال:

لَـدُنْ لَدَنْ لَـدِنِ ولُـدْنِ لَدْنِ لَدَى   وَلَدْ ولُـدْ لَـدُ لُـدْنَ أولِيَتْ لَـدُنَا

كـلٌّ لأول غـايـةٍ واعْـرَبَها   قَيسٌ متممَةً فاعرف وكن فطـنا(٣)

وحقها لزوم الإضافة أبداً، وهي بمعنى (عند)، فلا يكون بعده إلا مجرورٌ، إلاَّ (غدوةً) فإنهم نصبوه بعد (لدن) تشبيهاً لنونه بالتنوين. قال (سيبويه): "له مع (غدوة) حالٌ لا تكونُ مع غيرها"(٤) وهو أن شُبِّه النون فيه بالتنوين في اسم الفاعل إذا قلت: (ضاربٌ زيداً) وهو شيءٌ نادرٌ غريبٌ تقاس الشواذ من الأحكام أبداً عليه. ولا تصحب نونُ الوقاية ياء المتكلم مجرورةً بالاسم في غير الأسماء الثلاثة المذكورة إلا سماعاً، كقول الشاعر:

ومـا أدري وظَنِّي كـلُّ ظَنٍّ   أمُسْـلِمَني إلى قومي شـراحي(٥)

وفي الحديث عن النبي صلّى اللّه عليه وسلم: (**غيرُ الدجال أَخْوَفُني عليكم**).//(٦) ٢٤٠/أ

---

(١) الكهف/٧٦

(٢) المبسوط في القراءات العشر/٢٨١ .

(٣) كذا ورد!! لم أعثر على هذا النظم لابن مالك في شرح الكافية الشافية له،ولا في مثلث الكلام..

(٤) سيبويه ١/١٥٩، ٢١٠ ...

(٥) قائله يزيد بن مخزم الحارثي. شراحي: اسم علم مرخَّم (شراحيل). والشاهد في البيت اتصال نون الوقاية بالأسماء المضافة لياء المتكلم شذوذاً، وذلك قوله: (أمسلمني). والقياس أن الأسماء التي تلحقها نون الوقاية هي (قد، قط، لدن) كما مر. وذكر السيوطي: رواية أخرى للبيت بعبارة (أيُسْلمُني...) فلا شاهد. .شرح التسهيل١/١٣٨، العيني ١/٣٨٥، شرح شواهد المغني/٧٧٥ .

(٦) التاج الجامع للأصول ٥/٣٤٥. أي أَخْوَفُ مخافاتي عليكم غيرُ الدجال.

قال الجرجاني رحمه اللَّه:

"باب المفرد والجملة

اعلم أن الواحد من الاسم والفعل والحرف يسمى كلمةً، وإذا ائتلف منها اثنان فأفادا نحو: (خرج زيدٌ) سُمِّيَ كلاماً، ويسمَّى جملة. والائتلاف يكون بين الفعل والاسم كما ذكرنا، وبين الاسمين كقولك: (زيدٌ منطلِقٌ)، وبين الحرف والاسم في النداء نحو: (يا زيدُ).

والجملة تقع موقع المفرد في ستة مواضع:

أحدها: خبر المبتدأ، تقول: (زيد خرج أبوه)، فتكون الجملة التي هي (خرج أبوه) في موضع رفعٍ، لوقوعها موقع (خارج).

والثاني: خبر كان وأخواتها، كقولك: (كان زيد أبوه منطلِقٌ)، (فأبوه منطلق) في موضع نصبٍ لكونه خبرَ (كان).

والثالث: خبر (إنَّ وأخواتها)، كقولك: (إن زيداً أبوه منطلِقٌ).

والرابع: المفعول الثاني من باب (ظَنَنْتُ) وأخواتها، كقولك: (ظَنَنْتُ زيداً أبوه خارجٌ).

والخامس: صفة النكرة، نحو: (مرَرْتُ برجلٍ خرج ابوه)، فالجملة في موضع جرٍّ لكونها صفة المجرور.

والسادس: الحالُ، كقولك: (جاء زيدٌ تقادُ الجنائبُ بين يَدَيْه).

ويجب أن يكون فيها ذكر لما قبلها كقولك: (زيدٌ خرج غلامُه). فالهاء ذكرُ (زيد)، ولو قلت: (زيدٌ قامَ عمرٌو) لم يجز. وكذا الباقي. فهذا آخر ما أردنا من الجمل في عوامل الإعراب".

الشرح:

قد تقدم حدُّ الكلمة والكلام والكَلِم، فمتى ائتلف منها اثنان وأفادا، سُمِّي ذلك المفيد كلاماً، وسُمِّيَ جملة. ويسمِّيه المنطقيون: قضيَّة، وهو أمرٌ اصطلاحي.

والذي يمكن أن يتآلف من الكلمات الثلاث ومن كلمتين ستة أقسام. اثنان مفيدان فائدة مطردة، وواحد مفيد في موضع واحدٍ وثلاثة لا تفيد. فأما الاثنان المطردا الإفادة فالاسمُ مع الاسمِ، والاسمُ مع الفعل، كما مثل به. والذي يفيد في موضع واحدٍ حرفُ النداءِ مع الاسم كما مثَّل به. واختلف في ذلك: هل أفاد بنفسه أو بنيابة (يا) عن (أدعو). فالظاهر أنه بنيابة (يا) عن (ادعو)، لانتفاء الجزء الصالح للإسناد. وأما الثلاثة التي لا تفيد فالحرفان، لانتفاء قبولهما للإسناد، والفعلان، لعدمِ صلاحية كل واحد منهما لكونه مسنداً إليه، والفعلُ والحرفُ لعدَمِ المسند إليه أيضاً. ولا تتصور الفائدة في أقل من كلمتين تسند إحداهما إلى الأخرى. فإن قلت: نجد الفائدة تحصل بالاسم// الواحد والحرف الواحد كقولك: (صحيحٌ) لمن قال: كيف زيدٌ؟ و (زيدٌ) لمن قال: من عندك؟ و(نعَمَ) لمن قال: أقام محمدٌ؟ و(لا) لمن قال: هل خرج بكرٌ؟ فالجواب أن الفائدة إنما حصلت مع الجزء المقدر المدلول عليه بما في كلام المستفهِم، والجملةُ مع (نعم ولا) كأنها منطوقٌ بها، فكأنه قال: (نعم، قام محمد، ولا، ما خرج بكرٌ). ولذلك جُعل (نَعَمْ) صريحاً في الإقرار يُلْزِم بما ادُّعيَ عليه به، مع أن الأصل براءة ذمته، و(لا) صريح في الجواب، فلا يُعدُّ المجيب بها ناكلاً وتلزمه اليمين إن طلبَها المدعي.

٢٤٠/ب

فالكلام المفيد لا يكون إلا من جزأَيْن: مسندٍ ومسندٍ إليه، إمَّا ظاهرَيْن كمثالَي الجرجاني، وإمَّا مقدَّرين أو مقدرٍ أحدهما كما ذُكر.

والجملة التي لها موضعٌ من الإعراب هي الواقعة موقع المفرد والمحكية بالقول. وقد تقدم الكلام على الجملة واقعةً خبراً للمبتدأ، أو (لكان) وأخواتها، و(إنَّ) وأخواتها ومفعولاً ثانياً لظنَّ وأخواتها، وواقعةً موقعَ الحال، وصفةً للنكرة.

فأمَّا الجملة المحكية بالقولِ فهي في موضع نصب، لأن القول متعدٍّ ومفعولُه الجملة. فإنْ كان القول بمعنى الظنّ تعدى إلى مفعولين بالشروط المذكورة في

موضعها(١). وكثيراً ما يُحذف القولُ وتبقى الجملة كقوله تعالى: ﴿**والذين اتّخذُوا من دونِه أَوْلياءَ ما نَعْبُدُهم**﴾(٢) أي يقولون: ما نعبدهم. ويمكن أن تكون الجملة المبدوء بها في موضع نصب، لإمكان إيقاع قول المتكلم بها عليها، كقولك مبتدئاً: (رأيتُ زيداً)، يمكن أن يقال: قال فلان: رأيت زيداً.

وما عدا ذلك من الجمل فلا موضع له من الإعراب، كالجملة الواقعة صلة للموصول نحو: (الذي غلامُه ذاهبٌ)، فغلامه ذاهبٌ، منزّل من الموصول منزلة جزء الكلمة، وجزء الكلمة لا موضع له، وكذا الجملة الاعتراضية، كقوله تعالى: ﴿**ولن تَفْعَلُوا**﴾(٣) بين قوله تعالى: ﴿**فإنْ لَمْ تَفْعَلُوا**﴾ وبين ﴿**فاتّقُوا النارَ**﴾ ونظائرها كثيرة.

فهذا آخر شرحِ ما ذكره الجرجاني رحمه اللّه تعالى في جُمَلِه على ما يسّره اللّه تعالى.

---

(١) ينظر ص ٣٤٨ .

(٢) الزمر/٣ ﴿.... إلاّ ليقربونا إلى اللّه زُلْفَى ...﴾.

(٣) البقرة/٢٤ ﴿فإن لم تَفْعَلوا ولن تَفْعَلوا فاتّقوا النارَ التي وَقُودها الناسُ والحجارة أُعِدَّت للكافرين﴾.

الأبواب التي استدركها البعلي على الجرجاني

وقد بقيت أبــوابٌ لم يذكــرها الجــرجاني، تدعــو الحاجة إليها فنذكر منها ستة أبواب ليكون الكتاب//كافياً لمن حصَّله، مغنياً له عن غيره إن شاء اللَّه تعالى وهي: ٢٤١/

باب جمع التكسير

ثم باب التصغير

ثم باب النسب

ثم باب التصريف

ثم باب الوقف

ثم باب ما يجوز في ضرورة الشعر

واللَّه سبحانه المسؤول أن يمدنا بالمعونة على ما نبتغيه، ويوفقنا للقول والعمل بما يرضيه، وأن يجعل ذلك نافعاً لمن كتبه أو قرأه أو نظر فيه، وهو حسبنا ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة إلا باللَّه العلي العظيم.

باب جمع التكسير

الدال على أكثر من اثنين ثلاثة أقسام: جمعٌ واسم جمع واسم جنس. فأمَّا الجمع فهو الموضوع للآحاد المجتمعة دالاً عليها دلالة تكرارِ الواحد بالعطف. وأما اسم الجمع فهو الموضوع لمجموع الآحادِ دالاًّ عليها دلالة المفرد على جميع أجزاء مسمَّاه. وأمَّا اسم الجنس فهو الموضوع للحقيقة ملغىً فيها اعتبار الفردية، وهو غالبٌ فيما يَفْرُق بينه وبين واحده التاءُ، كتمرة وتمر وثَمَرَة وثَمَر. ومِمَّا يُعرَف به الجمعُ كونُه على وزن لم تبن عليه الآحاد كأبابيل، وغلبة التانيث عليه كتُخم دون رُطَب(١)، ونحوه. ومما يعرف به اسمُ الجمع كونُه على وزن الآحاد وليس له واحدٌ

(١) لأن (رُطَب) اسم جنس جمعي يدل على كثير، ويفرق بين جمعه ومفرده بالتاء. مفرده رَطْبَة، وجمعه أرطاب.

من لفظه، كقوم ورهط، وكونه مساوياً للواحد في تذكيره والنسب إليه (كغزِيٍّ) اسمٍ لجمع (غازٍ) دونَ كَلِيب، ورِكابٍ اسم لجمع (رَكُوبة) كقولهم: زيتٌ رِكابيّ.(١)

فأمَّا الجمع فعلَى ضربين: جمع تصحيحٍ وقد تقدم حكمُه،(٢) وجمع تكسير، وهو كل اسم تغيَّر فيه لفظ واحده لفظاً أو تقديراً. وسُمِّيَ تكسيراً لتغيير هيئة واحده كما تتغيَّر هيئة الإناء بالتكسير، والتغيير قد يكون بتبديل حركةٍ وزيادة أخرى (كعُبُد) بضم العين والباء جمع (عَبْد). وقد يكون كذلك مع زيادة حرفٍ، (كعِباد) جمع عَبْد. وقد يكون بزيادة حرف وتبديل حركة (كجَمَل، وجِمَال). وقد يكون بنقصان حرف وتبديل حركتين (كحِمار وحُمُر). وقد يكون التغيير تقديراً نحو: (فُلْك) للواحد والجمع بضم الفاء وسكون اللام، فالضمة في الجمع غير الضمة في المفرد، وكذلك (دِرْع//دِلاصٌ، ودروعٌ دِلاصٌ) بالكسر في الإفراد والجمع، فالكسرة في الجمع غير الكسرة في المفرد، فهذا تغيير تقديري، ويجوز أن يكون (فُلْك) بالضم جمع (فَلَك) بالفتح، فيكون (كأسَدَ وأُسْد). وأنواع التغيير بين المفرد والجمع كثيرة يطول ذكرها.

٢٤١/ب

وجمع التكسير على ضربين: جمع قِلَّةٍ وجمع كَثْرة. فجموعُ القِلَّة عند البصريين أربعة (أفعُل) كأَفْلُس، و(أَفْعَال) كأَحْمَال وأَجْمَال، و(أَفعِلَة) كأسنِمة،و(فِعْلَة) كغِلْمة وصِبْيَة. ويشاركها في الدلالة على القِلَّة جمعا التصحيح خاليَيْن من الألف واللام الدالةِ على الاستغراق، والإضافةِ الدالة على الكثرةِ، كقوله تعالى: ﴿**إنَّ المُسْلمينَ والمُسْلماتِ**﴾(٣) الآية. وقد تضمَّن القرينتين قول (حسان ابن ثابت) رضي اللَّه عنه:

لنا الجَفَناتُ الغرُّ يَلْمَعْنَ بالضُّحى وأسيافُنا يَقْطُرْنَ من نجدةٍ دما(٤)

---

(١) زيت ركابي: زيت محمول من الشام على الرِّكاب.

(٢) ينظر ص ٨٧ .

(٣) الأحزاب/٣٥ ﴿إن المسلمين والمسلماتِ والمؤمنين والمؤمنات...أعَدَّ اللَّهُ لهم مغفرةً وأجراً عظيماً﴾.

(٤) سبق تخريجه ص ٧٥٣ .

وقد ينوب جمع القلة عن جمع الكثرة، وجمع الكثرة عن جمع القلة على ما تقدم في باب العدد.(١)

وغير (فِعْلة) من الثلاثي مقيس. فأمّا (أفْعُل) فمقيسٌ في شيئين: أحدهما: ما هو اسم ثلاثيٌّ مجردٌ صحيحُ العين ساكنُها مفتوحُ الفاء صحيحُها غير مضعَّف كفَلْسٍ وأَفْلُس، ونَفْس وأَنْفُس، وكَعْب وأكْعُب، ودَلْوٍ وأدلٍ.

والثاني: ما هو اسم رباعي مؤنث بلا علامة بمدةٍ ثالثة زائدة خال من الوصفية (كعَناق وأعْنُق وذِرَاع وأذْرُع وشِمال وأَشْمُل ويَمين وأَيْمُن)، فمتى جمع على (أفعُل) غير ما ذكر حُكم بشذوذه فلا يقاسُ عليه، (كقُفل وأقْفُل وذِئْب وأذؤب، ورَسَن وأرْسُن وضِلْع وأَضْلُع، وضَبْع وأضْبُع وشِهاب وأشهُب، وعتاد وأعتُد، وعين وأعْيُن وثوب وأَثْوبُ - وقد يهمز -)(٢)

وأمّا (أَفْعَال) فهو مقيس في كل ثلاثي مجرَّد لا يجمع على (أَفْعُل) قياساً، وذلك (كبَيْت وأَبْيَات وثَوْب وأَثْواب، وحِزْب وأَحْزاب وصُلْب وأَصْلاب، وجَمَل وأجمال،ووَعْل وأوعال، وعَضُد وأعضاد، وعُنُق وأعناق، وعِنَب وأَعناب، وإبِل وآبال، ورُطَب وأرطاب)، إلا أن (فُعَلاً) يُقْتَصر فيه غالباً على (فِعلان) بكسر الفاء (كصُرَد وصِرْدان ونُغَر ونِغْران)(٣). والمعتل الفاء يغلب فيه (أفعال) دون (أفعُل) كوَقْت وأوْقَات ووَصْف وأَوْصاف ووَقْف وأَوْقاف ووَكْر وأَوْكار ووَعْر وأَوْعار ووَغْد وأَوْغاد//ووَهْم وأَوْهام). استثقلوا ضم عين (أفعُل) بعد الواو فعدلوا إلى (أَفْعال)، كما عدلوا إليه فيما عينه معتلّةٌ، إلا أنه قد جاء قليلاً (كوَجْه وأوْجُه). وكذلك في المضعَّف (أَفْعال) أكثر من (أفعُل) كعَمّ وأَعْمام وجَدّ وأَجْداد، ورَبَّ وأرْباب وبَرّ وأبرار، وشَتّ وأشتات، وفنّ وأفنان وفذّ وأفذاذ. وكثيراً ما يستغنى عن هذا النوع ببعض أبنية الكثرة، فلا يستعمل غيره (كخدّ وخُدود وقَدّ وقُدود، وخَطّ

٢٤٢/أ

---

(١) ينظر ص ٧٥٣ .

(٢) أي: أثؤب.

(٣) النغَر: البلبل، الصرَد: طائر يصطاد العصافير.

وخُطوط وحَظّ وحُظوظ، وحَقّ وحُقوق، ورَقّ ورُقوق، وفَصّ وفُصُوص، ونَصّ ونُصوص).

وأمَّا (أَفْعِلة) فمطرِدٌ في (فِعال وفَعال) بكسر الفاء وفتحها من المضاعف والمعتل اللام، نحو: (تَباتٍ واتِبَّةٍ وزِمامٍ وأزِمَّةٍ وإمامٍ وأئمةٍ، وقَباء وأقبِّة، وفِناء وأفْنِيَةٍ، وإناء وآنية). وكثر في اسم مذكَّرٍ رباعي بمدةٍ ثالثةٍ نحو: قَذَال وأقذِلَة، وطعام وأطعمة، وحِمار وأحْمِرة وغُراب وأغربة، ورغيف وأرغفة،وعَمُود وأعمدة).

وأمَّا (فِعْلة) فمسموعٌ، قالوا: (ولَدَ ووِلْدَة، وفتى وفِتْيَة، وغُلام وغِلمَة، وشيخ وشيخة، وثَوْر وثِيرة، وشجاع وشِجْعة، وغَزَال وغِزْلة، وصَبيّ وصِبْيَة، وخَصِيّ وخِصيَّة).

فصل: وأمَّا جموع الكثرة فكثيرة. **أحدها:** (فُعْل) بوزن قُفْل، وهو مقيسٌ في كل صفة على (أَفْعَل) مقابل (فَعْلاء). ولكل (فَعْلاء) مقابل (أفْعَل) كـأَحْمَر وحُمر،وحمراء وحُمْر، وأدعج ودُعج ودعجاء ودُعج، وهو مقيسٌ أيضاً في كل (أفْعَل) مخصوص بالمذكر (كأغْرَل وغُرل) وهو من الرجال الذي لم يُخْتَن،و(أكْمَر) وهو الكبير الكمَرة. وفي (فَعْلاء) مختص بالمؤنث (كرَتْقَاء) وهي المسدودة الفرج و(دنَّاء) وهي المستحاضة. ولا يجوز في هذا البناء إلا سكون العين فرقاً بينه وبين الاسم.

والثاني: (فُعُل) بضم الفاء والعين، وهو مقيسٌ في شيئين: أحدهما: كل صفة (كَصَبُور) في الوزن وصحة اللام والمبالغة في الفاعلية. والثاني: كل اسم رباعي بمدَّةٍ ثالثة صحيح اللام غير مضعَّف، وذلك (كقَذال وقُذُل، وحمار وحُمُر، وقُراد وقُرُد، وقضيب وقُضُب، وعمود وعُمُد، وسرير وسُرُر، وذليل وذُلُل)، وإن كانت المدة ألفاً وهو مضعَّف، فجمعه على (فُعُل) نادرٌ، نحو: (حِجاج وحُجُج، وعِنان وعُنُن)،والحِجاج بفتح الحاء وكسرها: العظم الذي ينبت عليه الحاجب، وهو العظم المستدير حول العين أيضاً. وقد تقدم أن//قياس جمعه (أَفْعِلة) كزمام وأزِمَّة. ٢٤٢/ب

واستثقل بعض التميميين والكَلْبيِّين ضمة عين (فُعُل) مضعَّفاً ففتحوها فقالوا: (جُدَد وذُلَل)، ويحفظ في أوزان: احدها: (فَعِل) كنَمِر. والثاني: (فعيلة) كصحيفة. والثالث: (فاعل) صفةً، كبازل وبُزُل. والرابع: (فعيل) صفةً كنذير ونُذُر وخضيب وخُضُب. الخامس: (فَعَلة) كثمرة وثُمُر وخَشَبة وخُشُب. والسادس: (فَعَل) كأَسَد وأُسُد. السابع: (فَعْل) كرَهْن ورُهُن، وسقف وسُقُف. الثامن: (فَعال) كصَناع وصُنُع. التاسع: (فِعال) بكسر الفاء كناقة كِناز ونوق كُنُز، وهي المكتنزة اللحم. العاشر: (فِعْل) بوزن عِلْم كسِتْر وسُتُر.

الثالث: (فُعَل) بضم أوله وفتح ثانيه. وهو مقيس في شيئَيْن:

أحدهما: كل اسم على (فُعْلة) كغُرْفَة وغُرف، وعُرْوَة وعُرى.

والثاني: (الفُعْلى) مؤنث (الأفعل) كالكُبْرى والكُبَر، والصغرى والصُّغَر، والدنيا والدُّنى.

وهو فيما سواهما مسموع، كتَوْبَة وتُوَب، وقَرْية وقُرَى ولِحْيَة ولُحَىً، وحِلْية وحُلَىً.

الرابع: (فِعَل) بكسر الفاء، وهو مقيسٌ في كل اسم على (فِعْلَة) كفِرْقة وفِرَق، وكِسْرَة وكِسَر ولِحْية ولِحَىً، وحِجَّة وحِجَج، ومِرْيَة ومِرىً. ويحفظ فيما سوى ذلك نحو: قَصْعَةٍ وقِصَعٍ وذِرْبَةٍ وذِرَب - وهي السَّلِطةُ اللسان - وهِدْم والهِدَم - الثوب الخلَق. وأجاز (الفراء) جمع (فِعْلى) على (فِعَل) كذِكْرى وذِكَر. وأجاز (المبرد) أن يقال في (هند): هِنَدٍ.

الخامس: (فِعَال) بكسر الفاء، وهو مقيسٌ في اثنَيْ عشر وزناً:

أحدهما: (فَعْل) اسماً كان أو صفة، ككَعْب وكِعاب، قَعْب وقِعاب، وثَوْب وثِياب، وصَعْب وصِعاب. وهو قليل فيما عينه ياء، كضيف وضياف، أو فاؤه ياء كيَعْر ويِعار، وهو الجدي يربط في الزبية للأسد.

وثانيها: (فَعْلة) اسماً كان أو صفة، كخَدْلة وخِدال، وهي الممتلئة سِمَناً، وجَفْنة وجِفان.

وثالثها: (فَعَل) اسماً كان كجَمَل وجِمال، او صفة، كحَسَن وحِسان.
ورابعها: (فَعَلة) اسما، كرَقَبَة ورِقاب، أو صفة، كحَسَنة وحِسان.
وخامسها: كل صفة على (فعيل)، نحو: كَرِيم وكِرام، وصَحيح وصِحاح.
وسادسها:كل صفة على (فَعيلة) نحو: كريمة وكِرام.
وسابعها: كل صفة على (فَعْلان)//كعَطْشان وعِطاش. ٢٤٣/أ
وثامنها: كل صفة على (فُعْلان) كخُمصان وخِماص.
وتاسعها: كل صفة على (فَعْلى) كعَطْشى وعِطاش.
وعاشرها: كل صفة على (فُعْلانة) بضم الفاء، كخُمصانة وخِماص.
وحادي عشرها: (فِعْل) كذِئْب وذِئاب، وقدِح وقِداح.
وثاني عشرها: (فُعْل) كرُمح ورِماح، ودُهْن ودِهان، وشُهد وشِهاد.
وهو محفوظٌ في غير ذلك كقائم وقيام وراعٍ ورِعاء ومؤنثِها، وبَطْحاء وبِطاح، وخَيْر وخِيار، وقَلوص وقِلاص.

السادس: (فُعَّل) وهو مقيسٌ في كل صفة صحيحة اللام على (فاعل)، لمذكَّر أو مؤنث،كضارب وضُرَّب، وصائم وصوَّم، وطامث وطُمَّث. أو على (فاعلة) كحاضنة وحُضَّن وصائمة وصوَّم، وندر غازٍ وغُزَّى وعافٍ وعُفَّى وخَرِيدة وخُرَّد، ونُفَساء ونُفَّس، ورجلٌ أَعْزَل ورجالٌ عُزَّل.

السابع: (فُعَّال)، وهو مقيسٌ في وصف صحيح اللام على (فاعل)، كجالس وجُلَّاس، وصائم وصُوَّام، وقائم وقُوَّام. وندر في (فاعلة) كقول الشاعر:

أبصارهن إلى الشبان مائلةٌ وقد أراهُنَّ عني غير صُدَّادِ(١)

وقالوا: غازٍ وغُزّاء، وسارٍ وسُرَّاء.

الثامن: (فَعَلة) وهو شائع كثير في (فاعل) صحيح اللام صفةً لمذكر عاقل نحو: سافر وسَفَرَة، وبارٌ وبَرَرَة،وساحِر وسَحَرة، وكافِر وكَفَرَة، وفاسق

---

(١) قائله القطامي. والشاهد فيه جمع (فاعلة) على (فُعَّال) نادراً، وذلك قوله: (غير صُدَّاد). العيني ٥٢١/٤،التصريح ٣٠٨/٢، ديوانه/٧.

وفَسَقة.وقال شيخنا الإمام (أبو عبد اللّه بن مالك) رحمه اللّه في (شرح الكافية) و(شرح إكمال العمدة): "وهو مقيسٌ في كل صفةٍ مذكَّر عاقلٍ صحيحة اللام على وزن (فاعل) كحافظ وحفَظَة. ويقِلُّ فيما لا يعقل كناعق ونَعقة، وفي غير (فاعل) كسيِّد وسادة وخبيث وخَبَثَة."(١)

التاسع: (فُعَلة) بضم الفاء وفتح العين، وهو مقيسق في كل صفةٍ مذكرٍ عاقل معتلة اللام على وزن (فاعل)، كقاضٍ وقُضَاة، وغازٍ وغُزَاة. ويقل فيما لا يعقل كبازٍ وبُزاة، وفي صحيح اللام كهادِرٍ وهُدَرةٍ، والهادر: الرجل الذي لا يُعتدُّ به. وحكى شيخنا في (الكافية) كسرَ الهاء وضمَّها.

العاشر: (فَعْلى)، وهو مقيسٌ في كل صفة على (فَعيل) بمعنى (مَفْعُول) دالة على مصاب بإماتةٍ أو إيذاءٍ، كقتيل وقَتْلى، وصَريع وصَرْعَى، وجَريح وجَرْحَى، وأسير وأَسْرى. وحُمِل عليه ما وافقه في المعنى من (فعيل) بمعنى (فاعل)// كمريض ومَرْضى. ومن (فَعِل) كزَمِن وزَمْنى، ومن (أفعل) كأحمق وحَمْقَى. ومن (فاعل) كهالِك وهَلْكى. ومن (فَيْعِل) كميِّت ومَوْتى، ومن (فَعْلان) كسَكْران وسَكْرى، وبه قرأ (حمزة والكسائي): ﴿**وتَرَى النَّاسَ سَكْرَى وما هُمْ بِسَكْرَى**﴾(٢)، ويُحفظ فيما سوى ذلك نحو: (رجلٌ جَلْدٌ ورجالٌ جَلْدى، ورجل كيِّس ورجال كَيْسىَ، وسِنانٍ ذَرِبٌ وأسنَّةٍ ذَرْبَى)، قال الشاعر:

٢٤٣/

إنـي امرؤ من عُصْبةٍ سَعْديَّةٍ   ذَرْبَى الأسنَّةِ كلَّ يومِ تَلاقِ(٣)

الحادي عشر: (فُعَلاء) بضم الفاء وفتح العين، وهو مقيسٌ في (فَعيل) لمذكَّرٍ

---

(١) شرح إكمال العمدة: ألف ابن مالك مختصراً في النحو هو (عمدة الحافظ وعدة اللافظ). ثم صنَّف إكمالاً عليه شرحه فيما بعد بهذا الاسم. كشف الظنون ٢/١١٧٠ .

(٢) الحج/٢. وينظر: المبسوط في القراءات العشر/٣٠٥.

(٣) قائله مجهول. والشاهد فيه مجيء جمع (ذَرِب) على (ذَرْبى) سماعاً. شرح الأشموني٤/١٣٣ .

عاقل بمعنى (فاعل) غير مضاعف ولا معتل اللام، نحو: (كريم وكُرَماء، وبخيل وبُخَلاء). وكثـر فيما دلَّ على مدح من (فاعل) (كشاعر وشُعَراء وصالح وصُلَحاء، وعاقل وعقلاء) لشبهه (بكريم وبخيل) في الدلالة على معنىً هو كالغريزة.

ويحفظ في غير ذلك نحو: (جَبَان وجُبَناء، وخليفة وخُلَفاء وسَمْح وسُمَحاء، ووَدود ووُدَداء).

الثاني عشر: (أَفْعلاء) وهو مقيسٌ في (فعيل) المضعَّف والمعتل دالاً على فاعليَّة مدحٍ أو ذم (كعزيز وأعزَّاء وخسيس وأخِسَّاء، وشديد وأشدَّاء، ووَليّ وأولياء، ونبيّ وأنبياء). ومن هَمَزَهُ قال (نَبيءٌ ونُبآء). قال الفرزدق(١):

يا خاتم النُّبَآء إنّك مرسلٌ   بالحقِّ كلُّ هُدى السبيلِ هُداكا(٢)

الثالث عشر: (فِعْلان). وهو مقيسٌ في كل اسم على (فُعَل) كصُرَد وصِرْدان، ونُفَر ونِفْران، أو على (فُعَال): كغلام وغِلمان وقُراد وقِرْدان، أو على (فَعُول): كخروف وخِرفان وقَعُود وقِعدان، أو على (فَعيل): كظليم وظِلْمان - والظليم الذكر من النعام - وصَبيّ وصِبْيَان، أو على (فَعَل): كأخ وإخوان، وخَرَب وخِرْبان، أو على (فُعْل) واوي العين: كحُوت وحيتان، وعُود وعِيْدان، وكُور وكِيران.

الرابع عشر: (فُعلان) بضم الفاء، وهو مقيسٌ في كل اسم جامدٍ أو جارٍ مجراه على (فَعيل): (كَرَغيف ورُغْفان وقَضيب وقُضْبان، وكَثيب وكُثْبان)، أو على (فَعَل): كحَمَل وحُمْلان) أو (فَعْل): كبَطْن وبُطْنان، وظهر وظُهْران، وعَبْد وعُبْدان. وقلَّ في (فاعل): كراكب ورُكبان وفي (أَفْعَل) كأسود وسُودان، وأعْمَى// وعُميان. ٢٤٤/أ وفي (فُعَال): كحُوار وحُوران، وزِقَاقٌ وزُقّان ذكرهما (سيبويه)(٣). وفي (فِعْل):

---

(١) نسبه سيبويه وغيره للعباس بن مرداس. وينظر: معجم شواهد العربية/٢٥٥ .

(٢) الشاهد في البيت جمع نبيء على (نُبَآء). وهو قياسي عند من همز (نبي). سيبويه ٣/٤٦٠، المقتضب ١/١٦٢، اللسان: نبأ.

(٣) سيبويه ٣/٦٠٤

كذئب وذُؤبان.

الخامس عشر: (فُعُول)، وهو مطَّردٌ في اسم على (فَعِل) ككَبِد وكبُود، ونَمِر ونُمور. أو على (فَعْل) ساكن العين مثلث الفاء، نحو: كَعْب وكُعوب، وفَلْس وفُلوس، وحِمل وحُمُول وضِرْس وضُرُوس، وبُرد وبُرود، وجُند وجُنود. فإن كان(فُعْل) مضاعفاً أو معتل العين أو اللام ندر جمعه على (فعول) (كخُصّ وخُصوص) وهو الوَرْس، وقيل: الزَّعْفَران، و(نُؤْي ونُئِيّ).

ويُحفظ في (فَعَل) كأسَد وأُسود، وشَجَن وشُجُون، وفي شاهد وشهود، وباكٍ وبِكيّ، وصالٍ وصُلِيّ.

وقد سمع في(فَعْلة)في خمس لفظات: بَدْرة وبُدور -والبَدْرة:جلدُ السخلة إذا فطمت- وصَخْرة وصخور،وعَكْمَةٌ وعُكوم،وهَزْمة وهُزوم - وهما مواضع الطعام والشراب [في البطن] - ومَأْنة ومُؤون،وهي ماتحت الكركرة،وهي[صدرُ كلِّ ذي خف](١).

السادس عشر: (فواعل) وهو مطَّردٌ في سبعة أشياء.

أحدها: ما وازن (فاعلة) من اسم: كفاطمة وفواطم، وناصية ونواصٍ. أو صفة: كضاربة وضوارب، وخالفة وخوالف.

وثانيها: ما كان على (فَوْعَل): كجَوْهَر وجواهر، وكوثر وكواثر.

وثالثها: ما كان على (فاعَل): كطابَع وطوابِع، وقالَب وقوالب.

ورابعها: ما كان على (فاعلاء): كقاصِعاء وقَواصع، وراهِطاء ورَواهط.

وخامسها: ما كان على (فاعِل) في صفات الإناث: كطالق وطوالق، وحائض وحوائض.

وسادسها: (فاعِل) أيضاً في صفات المذكر غير العاقل: كنجم طالعٍ ونجومٍ طوالعَ، وجبل شامخٍ وجبالٍ شوامخ.

وسابعها: (فاعِل) أيضاً اسماً، نحو: كاهل وكواهل.

---

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من المحقق. ومكانها مطموس في نسخة الأصل. وعلَّق الناسخ إلى جوارها (البياض من المصنف). وكلمة (هي) ساقطة من أ وس.

وسمع في صفات المذكر العاقل: كفارِس وفوَارِس وسابق وسوَابق وناكِس ونَواكس.
وسُمع حاجة وحوائج، ودُخَان ودواخن، وعُثَان - وهو الدخان - وعواثن.

السابع عشر: (فَعائل)، وهو مطَّردٌ في ثمانية أشياء:

أحدها: (فَعِيلة) اسماً كان أو صفةً، كسفينة وسفائن، وكريمة وكرائم.

وثانيها: (فَعَالة) بفتح الفاء: كغَمامة وغمائم.

وثالثها: (فِعالة) بكسر الفاء: كرسالة ورسائل، وعِمامة وعمائم.

ورابعها: (فُعالة) بضم الفاء: كذُؤَابة وذَوائب.

وخامسها: (فَعُولة): كَركوبة وركائب، وحَلُوبة وحلائب.

وسادسها: // ما كان على (فَعول) من أسماء الإناث أو صفاتهن: كقَلوص ٢٤٤/ب وقلائص، وعَجُوز وعجائز.

وسابعها: (فِعال) لمؤنث: كشِمال وشَمائِل.

وثامنها: (فُعال) بالضم مؤنثاً: كعُقاب وعقَائب.(١)

الثامن عشر: (مَفاعِل)، وهو مطَّردٌ في كل اسم رباعي مبدوء بميم زائدة: كمَذْهَب ومذاهب، ومَسْجِد ومساجد، ومِنْبَر ومنابر، ومُنْخُل ومَناخل. وكذا لو كان بالتاء كمُكْحُلَة ومكاحل، وقول من قال: (مُسنَد ومسانيد) لحنَ، بل الصواب: مسند ومَسَانِد.

التاسع عشر: (أفاعل)، وهو لكل رباعيّ مبدوء بهمزة زائدة: كأَرْنَب وأرانب، وإِذْخِر وأَذَاخر، وأُبْلُم وأبالم، وإِصْبَع وأَصابِع، ما لم يكن كأحمر.

العشرون: (فَعالِل) وهو مثالٌ لكل رباعيّ مجرد: كجَعْفَر وجَعَافر، وزِبْرِج وزبارج، وبُرْثُن وبَراثن، ودِرْهَم ودَراهم، ودِرَفْس ودَرَافس - وهو العظيم من الإبل - وضِفْدَع وضفادع. وهو ايضاً لأمثلة الخماسي المجرد أربعتها بحذف أواخرها: كَسَفَرْجَل وسَفَارج، وجِحَمْرِش - وهي العجوز - وجَحَامر، وقُذَعْمِل - وهو الشيء الحقير - وقَذاعِم، وجِرْدَحْل - وهو البعير العظيم الشديد - وجَرَادِح. ويحذفُ رابعه

---

(١) العُقاب: مؤنثة، صخرة ناتئة في عُرض الجبل.

إن كان مما يزاد، كنون خدَرْنَق ـ وهو العظيم من العناكب، وقيل: هو الذكر منها. أو من مَخْرج ما يزاد (كدال) فرزدق، فإنها موافقة للتاء في المخرج، فيقال: خدارق وفرازق، والأجود: خدارن وفرازن. وإن كان في الخماسيّ حرف زائدٌ حذف مالم يكن حرف لين قبل الآخر، وذلك نحو: سِبَطْرى ـ وهو ضربٌ من المشي ـ وسَبَاطر، وفِدَوْكِس ـ وهو اسم رجل وصفة للشديد ـ وفَدَاكِس، ومُدَحْرَج ودَحارج. فإن كان قبل آخره حرف زائد جمع على (فَعاليل): كقِرْطاس وقراطيس وقِنْديل وقَناديل وعُصْفور وعصافير.

الحادي والعِشرون: (فَعَالٍ) بكسر اللام، وهو مختص بنحو: مَوْماة ومَوامٍ، وهي المفاوز، قال (ابن السراج): "أصل (مَوْماة) مَوْمَوَة، فقُلبت الواو ألفاً". وسِعلاة وسَعالٍ، وهي أخبث الغيلان. وربما كان لاسمٍ على (فِعْلِيَة) أو (فَعْلُوة): كهِبْرية ـ وهو الحزاز في الرأس ـ وهَبارٍ، وعَرْقُوَة ـ وهي الخشبة على الدلو بمنزلة الصليب ـ وعَراقٍ. وربما حذف أول زائدَيْه نحو: حَبَنْطى ـ وهو الممتلئ غضباً أو بِطْنَة ـ وحَبَاطٍ، وقَلَنْسُوَة وقلاسٍ. فلو حذفت ثاني زائديْه// جاء على (فَعالِل): كحبانط وقلانس. ٢٤٥/أ

الثاني والعشرون: (فَعَالَى) بفتح اللام، وهو (لِفَعْلاء) اسماً، كصحراء وصَحَارَى، أو صفة، كعذراء وعذارى، وكذلك حُبْلى وحَبَالى، ممَّا في آخره ألف مقصورة أو للإلحاق كذِفْرى وذَفارَى، والذِّفْرى من القفا، هو الموضع الذي يعرَق من البعير خلف الأذن، وجعل (الجوهري) ألفها للتأنيث، وأصله (فَعالٍ) بكسر اللام، لكنهم أرادوا أن يجعلوا الجمعَ شاكلاً للواحِد في انفتاح ما قبل الآخر ففتحوا ما قبل الياء فانقلبت ألفاً. وقد يُجاء به على الأصل فيقال: صحارٍ وعذارٍ وحبالٍ وذفارٍ. والله أعلم.

الثالث والعشرون: (فَعَاليّ) بفتح الفاء وتشديد الياء، وهو لكل ثلاثي آخره ياء مشدَّدة غير متجدِّدة للنسب، نحو: كرسيّ وكَراسِيّ، وبُرْديّ وبَرَادِيّ، ولا يقال: بَصْرِيّ وبَصارِيّ، لأن ياءه للنسب. فأما (أَناسيّ) جمع (إنسان) لا إنسيّ، كظَرْبان

وظَرابيّ، والأصل: أناسِين وظَرابين، فأبدلت النون ياءً ثم أُدغمت.

الرابع والعشرون: (فِعَلَة) بكسر الفاء وفتح العين، وهو مقصورٌ على السماع، والشائع فيه جمع (فُعْل): كقُرْط وقِرَطة، ودُرْج ودِرَجة، وكُوز وكِوَزة. وقد يجيءُ جمعاً (لِفِعْل) كقِرْد وقِرَدة، و(لفَعْل) بفتح الفاء: كغَرْد وغِرَدة، وهو ضربٌ من الكمأة.

الخامس والعشرون: (فَعِيل)، وهو مقصورٌ على السماع، فسُمع في (فَعْل): كعَبْد وعَبيد، وكَلْب وكَلِيب، قال الشاعر: يصف مفازة:

كأنَّ تجاوُبَ أصدائِها   مُكَاءُ المكلِّبِ يَدْعُو الكَليبا(١)

وفي (فِعْل): كضِرْس وضَريس، وفي (فِعال): كحِمار وحَمير، وفي (فاعل) معتل اللام: كغازٍ وغَزِيّ.(٢)

السادس والعشرون: (فُعَال)، وهو مسموعٌ في (فَعْل): كظَهْر وظُهار، وفي (فِعْل) كظِئْر وظُؤَار، وفي (فَعِل) بفتح أوله وكسر ثانيه: كَرَخِل ورُخَال - وهي الإناث من أولاد الضأن، والذكر حَمَل، وفي (فَعيل) كفَرير وفُرَار، وهو ولد البقرة الوحشية، قال (أبو عبيد): "لم يأت على (فُعَال) شيءٌ من الجمع إلا أحرف وهذا أحدها"، وفي (فَوْعَل): كتَوْأم وتُؤام، قال الشاعر:

قالت لنا ودمعُها تُؤَامُ   كالدرِّ إذ أَسْلَمَه النِّظَّام

على الذين ارتحلوا السلامُ(٣)

ولا يصح قولُ من جَعَل (فُعالاً) اسم جمع، لأنه لو كان اسم جمعٍ لصُغِّر على لفظه ولَنُسِبَ//إليه، ولذُكِّر كما فُعِل (بَرَكْب وعَمَد) ونحوهما من أسماء الجموع. والأمور ٢٤٥/ب الثلاثة منتفية عن (فُعال) بالاستقراء، فثبت أنه جمع لا اسم جمع، نص على ذلك

---

(١) قائله مجهول. المكلِّب: معلِّم الكلاب الصيد. المُكَاء: الصفير. والشاهد فيه جمع كلب على (كليب). والكلِيب: اسم لجماعة الكلاب. ولم أجد من ذكره.

(٢) يقارن بما في ص ٨٨٥ ، إذ عدَّه (اسم جمع).

(٣) لم أقف على قائله ولا من ذكره. والشاهد في البيت مجيء (تُؤَام) جمعاً لتوام.

(سيبويه)(١) رحمه اللّه تعالى.

السابع والعشرون: (فِعْلى) بكسر الفاء، ولم يُسمع جمعاً إلا لحَجَل وظَرْبان، وهي دويبة منتنة الريح، فقالوا فيها: ظِربى وحِجْلى، قال الشاعر:

ارحم أُصَيْبِيَتي الذين كأنهم حِجْلَى تَدَرَّجُ في الشَّرَبَّةِ وُقَّعُ(٢)

وقال الفرزدق:

وما جعل الظِرْبى القصارَ أنوفُها إلى الطِمِّ من موج البحارِ الخَضارِمِ(٣)

الثامن والعشرون: (فُعالى) بضم الفاء مقصوراً، وقد جمع عليه: قديم وقُدامَى،وأسَير وأُسارى، بضم الفاء لا غير، وسكران وسُكارى بضم السين وفتحها.

التاسع والعشرون: (فُعُولة)، وهو مسموعٌ: كذَكَر وذُكُورة وبَعْل وبُعُولة.

الثلاثون: (فِعَالة)، وهو مسموعٌ في: ذَكَر وذِكارة وجَمَل وجِمَالة. قال (ابن السكيت): "يقالُ للإبل إذا كانت ذكوراً ليس فيها انثى: هذه جِمالة بني فلان"، وحَجَر وحِجارة.

الحادي والثلاثون: (فَعْل): كتاجر وتَجْر،وصاحب وصَحْب.

الثاني والثلاثون: (فَعَل): كخادِم وخَدَم، وهو مسموع.

الثالث والثلاثون: (فُعَل): كعُصْبَة وعُصَب، وقُربة وقُرَب، ذكره (أبو البقاء) رحمه اللّه.

وقد تقدم ذكرُ المجموع بالألف والتاء مقيسِه وشاذِّه، وأحكامِه. واللّه أعلم.

---

(١) سيبويه ٦٠٩/٣. حيثُ جمع رِخْل: رُخَال، وظئر: ظُؤار وفي ٤٩٤/٣ صغَّر اسم الجمع (قَوْم) على (قُوَيم).

(٢) قائله عبد اللّه بن الحجاج. الشربة: اسم موضع. والشاهد في البيت مجيء (حِجلَى) جمعاً لكلمة (حَجَل) الطائر المعروف. المحتسب ٢٧١/٢، ابن يعيش ١٤/٥-٢١، لسان العرب: حجل.

(٣) الظِّربى: ج ظَرْبان، وهو حيوان صغير منتن الريح. الطِم: الماء، أو ما علا وجهه، والعدد الكثير، الخضارم: البحر، والكثير من كل شيء. والشاهد في البيت جمع ظَرْبان على (ظِربى). ابن يعيش ٢٨/١٠، ديوان الفرزدق ٨٦٢ .

حالات خاصة في الجمع

فصل:

إذا كان في الاسم زائدان لا مزية لأحدهما على الآخر حذفْتَ أيهما شئت، كنون (حنبطى) وألفه، فلك أن تقول: حبانط وحباط. وإن كان لأحدهما مزية بُقِّي وحذف الآخر كقولك في (مرتقٍ): مراقٍ، وفي استخراج: تخاريج، فتؤثر الميم بالبقاء لكون زيادتها مختصة بالأسماء بخلاف التاء فإنها تزاد في الأفعال كما تزاد في الأسماء، وتُؤثر (تاء) استخراج بالبقاء على سينه لأن بقاءها لا يخرج إلى عدم النظير، لأن (تخاريج) كتماثيل، بخلاف السين فإن بقاءها مع حذف التاء يُخرج إلى عدم النظير،لأن السين لا تزاد وحدها، فلو أوثرت بالبقاء في (استخراج) لقيل: سخاريج، ولا نظير له. وتقول في تكسير (حَيْزَبون)، وهي العجوز: حزابين بحذف الياء، لأن حذفها يغني عن حذف الواو، حُذفت الياء وأُبقيت الواو فانقلبت ياءً، لانكسارِ ما// قبلها. وأوثرت بالبقاء لأنها لو حذفت لم يغن حذفها عن حذف الياء،لأن بقاء الياء مُفَوِّتٌ لصيغة منتهى الجموع. ٢٤٦/أ

وإن أَخَلَّ بالبنية زائدان حذفا معاً، كالسين والتاء، من (مُسْتَفْعِل)، فيقال في جمع (مستخرج ومستغفر): مخارج ومغافر، وتقول في جمع (اقتراب وانطلاق): قتارب ونطالق. و(المازني) يقول في (انطلاق): طلائق.

فإن كان أحد الزائدين بإزاءِ أصلٍ ومضاعفاً من أصل، والآخر بخلاف ذلك أوثر بالبقاء الذي بإزاء أصلٍ ومضاعف من أصل، كقولك في (عَفَنْجَج)، وهو الضخم الاحمق: عفاجج، فالنون والجيم مزيدتان، إلاّ أن الجيم أولى بالبقاء لأنها ضعف أصل، وبإزاء أصل؛ لأنها بإزاء اللام من (سفرجل)، بخلاف النون. فلو كان الحرف الذي لا يضاهي أصلاً ميماً سابقة كميم (مُقْعَنسس) أوثرت بالبقاء عند (سيبويه)، فقيل في جمعه: مقاعس، و(المبرد) يخالفه فيقول في جمعه:

قعاسس(١)، فيحذف الميم ويبقى السين لمضاهاتها الأصل. واتفق على التخيير في (حَبَنْطى) كما تقدم. وكذلك الألف والنون من (عَفَرْنى)، وهو الأسد، لأنهما مزيدان لإلحاق الثلاثي بالخماسي، فتقول: عفارن - إن حذفت الألف - وعفارٍ إن حذفت النون.

وإن كان المجموع على مثال (مفاعل) مضاعف اللام بإدغام، استصحب الإدغام في جمعه نحو: مُدُقّ ومَداقّ(٢)، وخِدَبّ - وهو الضخم - وخدَابّ. وأجاز بعضهم فك خِدَبّ، لأنه ملحق بِسبَطْر، فيغتفر في جمعه الفكّ.

فصل:

تدعو الحاجة إلى جمع الجمع، كما تدعو إلى تثنيته، فإذا قُصِد تكسير مكسّر،نُظر إلى ما يشاكله من الآحاد، فكُسِّر تكسيره، كقولهم في (أَعْبُد وأَسْلحة وأقوال): أعابد وأسالح وأقاويل، شبهوها (بأسْوَد [وأنملة](٣) وإعصار). وقالوا في (مُصْران وحِشّان)(٤): مصارين وحشاشين، وفي (عِقبان وغِربان): عقَابين وغَرابين، شبهوها (بسلاطين وسراحين).

وما جمع على زنة (مَفاعِل ومَفاعِيل) لم يجز تكسيره، لأنه لا نظير له في الآحاد فيُحمل عليه، لكنه قد يجمع بالواو والنون والألف والتاء، كقولهم في (نواكس وأيامن)(٥): نواكسون وأيامنون، وفي (صواحب): صواحبات.

---

(١) المقتضب ٢/٢٣٣

(٢) المُدُق: ما يُدَقُّ به.

(٣) ما بين الحاصرتين زيادة من المحقق، وهي من تمثيل سيبويه:٦١٨/٣. والكلمة في الأصل (أجردة). ولم أعثر عليها اسماً مفرداً فيما بين يدي من كتب اللغة. واللّه أعلم.

(٤) الحِشّان: ج حَشّ، وهو النخل القصير .. وفي سيبويه حُشّان.

(٥) ليست هاتان الكلمتان على زنة (مفاعل)، بل (فَواعِل وأفاعل)، وإن كانتا على إيقاع صوتي واحد.

فصل:

إذا قُصد جمع ما صدره (ذو) و(ابن) من أسـماء مـالا يعقل، قيل فيـه: (ذوات كذا وبنات كذا) كقولهم في جمع (ذي القعدة): ذوات القعدة، وفي جمع (ابن عِرس): بنـات عِرس. ولا فرق في ذلك بيـن اسـم الجنـس غيـر العلم// (كابن لبون)، وبين (العلم) (كابن آوى، وابن مِقْرَض).والفرق بين العلم وغير العلم في هذا النوع قبـول ثاني الجزأين (أل)، فما قبلها فهو اسم الجنس كابن لبون، ومـا لـم يقبلهـا فهـو العلـم كابن مقرض، وهي دويبَّة، وابن مقرض علم جنسي. والله سبحانه أعلم.

٢٤٦/ب

فصل:

وإن قصد جمع علـمٍ منقولٍ من جملـة (كبَرَق نحـرُه)، تُوُصِّل إلـى ذلـك بـأن يضاف إليه (ذو) مجموعاً، فتقول: (هم ذوو بَرَق نحرُه) كما قلت فـي تثنيتـه: (همـا ذوا بَرَق نحرُه). وكذا يُصنع بالمثنى والمجموع على حـدّه إذا ثُنِّيـا أو جمعـا، تقـول في تثنية (زيدَيْن وزيدِين) مسمًّى بـه: همـا ذوا زيدَيْـن وزَيْدِيـن، وهـم ذوو زيدَيْـن وزيدِين. والله تعالى أعلم.

باب التصغير

وهو لغةً، خلافُ التكبير والتعظيم، وهو من خواص الأسماء، لأن الغرضَ به ما هو الغرض من وصف الشيء بالصغر على جهة الاختصار. والفعل والحرفُ لا يوصفان فلا يصغَّران، والدليل على جريان التصغير مجرى الوصف أن المصدر واسم الفاعل إذا صُغِّرا لم يَعْمَلا كما إذا وُصِفا. قال (السيرافي) رحمه اللَّه: "علامةُ التصغير تغني عن الصفة، فإذا قلت: (كلب) احتمل الصغير والكبير، فإن أرَدْتَ البيان قلت: كلب صغير، فإن أردت مع البيان الاختصار قلت: كُلَيْب"(١). وقال (أبو البقاء) رحمه اللَّه: "ويقع في الكلام على ثلاثة أضرب: تحقير ما يُتَوَهَّم عظيماً كقولك: رُجَيل، وتقليل ما يتوهم كثيراً: كَذُرَيهمات، وتقريب ما يتوهم بعيداً: كقُبَيل العصر وبُعَيد الفجر".(٢). وعند الكوفيين تحقير التعظيم(٣)، كقول الشاعر:

وكلُّ أناسٍ سوف تدخل بينهم ... دُوَيْهِيةٌ تَصْفَرُّ منها الأناملُ(٤)

وكذلك قولُ الآخر:

فُوَيقِ جُبيلٍ سامقِ الرأسِ لم تَكُنْ ... لِتَبْلُغَه حتى تكِلَّ وتَعْمَلا(٥)

أي إنه جبل صغير العرض دقيق، طويل في السماء شاق المصعد لطوله، والسامق: الطويل العالي. فأما قولهم: (فلانٌ أخيُّك وصُدَيِّقُك) فهو من لُطْف المنزلة وصِغَر الأمر الذي أحكم الوصلة بينكما، وربما سُمِّي هذا النوع تصغير التحبيب.

---

(١) لم أتهدَّ إلىهذا القول للسيرافي فيما بين يدي من مصادر.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٥/١١٣-١١٤. بنصه تقريباً.

(٣) الإنصاف/١٣٨ .

(٤) قائله لبيد بن ربيعة العامري. دويهية: تصغير (داهية) وهي المصيبة. تصفر منها الأنامل: تؤدي إلى الموت. والشاهد في البيت مجيء صيغة التصغير لمعنى التعظيم وذلك قوله (دويهية)،أي داهية كبيرة، الإنصاف/١٣٩، ابن يعيش ٥/١١٤، ديوانه ٢٥٦ ...

(٥) قائله أوس بن حَجَر. تَكِلّ: تعيا من التعب. والشاهد في البيت مجيء صبغة التصغير لمعنى التعظيم، وذلك قوله (جُبَيْل). لأن وصفه يدل على أنه عظيم وليس صغيراً. ابن يعيش ٥/١١٤، مغني اللبيب/١٣٥.

ولا يُصَغَّر من الاسماء إلا المتمكن، إلا المبهمات، لأنه نوعُ تصرُّف، فلا يقبله غير المتمكن.// فإذا صغَّرتَ الاسم غيَّرته عن صيغته الأصلية بضمٍّ أوله وفتح ثانيه ٢٤٧/أ وزيادةِ ياءٍ ثالثة ساكنة، وكسرِ ما قبل آخره إن زاد على ثلاثة أحرف. وغُيِّر عن صيغته ليمتاز عن صيغة المكبَّر. وخُصَّ أوله بالضمة لثلاثة أوجه:

[أحدها:] تضمُّنُ المصغَّرِ لفظَ المكبَّرِ وزيادةً فأشبه فعلَ مالم يسمَّ فاعله، حيث تضمَّن الفاعل ودل عليه، ولذلك يجوز كسر أوَّله مع الياء في (شِيَيْخ) كما يكسر فعلُ المفعول نحو (بِيع).

الثاني: أن التصغير لا بد له من علامةٍ يتميز بها عن المكبَّر، والفتحة قد جعلت في المجموع نحو: (ضَوارب)، بقي الكسرُ والضم، فاختير الضمّ لأن الياء علامة التصغير، فإذا وقع بعدها غيرُ حرف الإعراب كُسِر فلو كُسر الأول لاجتمعت كسرتان مع (ياء)، فعدلوا إلى الضمَّة فراراً من اجتماع الأمثال.

الثالث: أن الضمَّة من انضمام الشفتين، وإذا انضمت الشفتان صَغُر المخرج،فجعلوا الحركة الصغرى لأول المصغَّر لتشاكل معناه.

وأما فتح ثانيه فلأنه إما أن يُضَمَّ أو يُكسَر، فلو ضُمَّ لتوالت ضمَّتان، ولو كُسر لتوالت كسرتان أيضاً، لأن ما بعد ياء التصغير يكسر إذا كان غير حرف الإعراب،والياء ساكنةٌ فهي حاجزٌ غير حصين، فعُدل إلى الفتحة.

ولمَّا لم يكتفوا بتغيير الحركات فقط - لأن في المكبرات مضمومَ الأول مفتوحَ الثاني - زادوه حرفاً، وخُصَّت الياءُ بالزيادة دون الواو والألف. أما الواو فلأن الألف أخفُّ منها، وأما الألف فلأنها قد خُصَّ بها التكسير، ولأن الألف لا يُخلَص بها للتصغير لأنه يصير فُعالاً كسُعَال وعُطاس. وما بعد ياء التصغير يُكسَر إن لم يكن حرف الإعراب، إمَّا لتجانس الياء وإمّا حملاً على جمع التكسير. هذا تعليل هذه المفردات.(١) واللَّه أعلم.

وأمثلة المصغَّر ثلاثةٌ (فُعَيل وفُعَيْعِل وفُعَيْعيل). وليس الغرضُ بالأوزان

---

(١) أي تعليل الحركات والأحرف التي تطرأ على المصغَّر.

المذكورة مقابلة الزائد بالزائد، والأصلي بالأصلي (كفُلَيْس ودُرَيْهم)، بل الغرضُ القالَبُ الذي يُصاغ عليه المصغَّر (فنُويسٌ) مثال (فُعَيْل)، و(ضويرب) من مثال (فُعَيْعِل) وإن كان وزنه (فُوَيعِل)، و(مصيبيح) من مثال (فُعَيْعِيل) وإن كان وزنه (مُفَيْعيل). ولو اعتبر الحروف والأصول كاعتبارها عند الوزن في التصريف لأفضى إلى سردِ كثيرٍ من أبنية التصغير مع أن الغرض يحصل بدون ذلك. وينضبط الباب على الوجه الأقرب والأسهل. وإنما كانت ثلاثة أمثلة//لأن أمثلة ٢٤٧/د الأسماء الأصول على ثلاثةٍ: ثلاثيٌّ ورباعيٌّ وخماسيٌّ، فصاغوا لها ثلاثة أمثلة ليقع تصغير كلٍّ منها على ما يناسبه. ولمَّا كان الزائدُ على الخمسة ليس بأصل،والناقصُ عن الثلاثة كذلك لم يضعوا لها مثالاً. ويروى عن (الخليل) رحمه اللَّه أنه قيل له: لِمَ بَنَيْتَ التصغير على ثلاثة أمثلة؟ فقال: "وجدْتُ معاملة الناس على فِلْس ودرهمٍ ودينار، فصار (فلس) مثالاً لكل اسم على ثلاثة أحرف، و(درهم) مثالاً لكل اسم على أربعة أحرف، و(دينار) مثالاً لكل اسم على خمسة أحرف بمدةٍ رابعُه حرف لين". قال (السيرافي): "ما ذكره سيبويه من أن التصغير على ثلاثة أمثلة، لو ضمَّ إليها رابعاً وهو (أُفَيْعال) لكان شاملاً لصيغ التصغير[1]. فصيغ الثلاثي العشر تُصَغَّر على (فُعَيل)، وصيغ الرباعي الست تصغّر على (فُعَيْعِل)، بحذف خامسها،تقول في سَفَرْجَل وجِحَمْرِش - وهي العجوز – وقُذَعمِل وقِرْطَعْب – وهما الشيء الحقير - سُفَيْرِج وجُحَيْمِر وقُذَيعم وقُرَيْطِع، ولك أن تعوض من المحذوف ياء قبل الطرف فتقول: سفيريج وقذيعيم وجُحَيْمِير وقُرَيْطِيع.

وأما الاسم ذو الزائد أو الزوائد فيتوصل إلى تصغيره على (فُعَيْعِل وفُعَيْعيل) بما يتوصل به إلى تكسيره على (فَعالِل وفَعالِيل) فتقول في تصغير استخراج وانطلاق ومستدعٍ ومستخرج ومنطلق وألَنْدَد، وهو الشديد الخصومة: تُخَيْرِيج ونُطَيْليق ومُدَيع، ومُطَيْلق وأُلَيِّد،وفي تصغير (حَبَنْطى): حُبَيْنِط، وإنْ شئت: حُبَيْط،كما تقول في تكسيره: حَبَانط وحَباطٍ على ما تقدم.

---

(١) لم أتهد إلى هذا القول للسيرافي فيما بين يدي من مصادر.

فصل:

ما بعد ياء التصغير أنواع:

الأول: أن يكون حرفَ إعراب صحيحاً فيجري عليه عملُ العاملِ نحو: فُلَيْس.

الثاني: أن يكون ما يلي ياءَ التصغير صحيحاً وبعده تاءُ تأنيث: كثُمَيْرَة، أو ألفُه المقصورة: كحُبَيْلَى، أو الممدودة: كحُمَيْراء، أو ألف (أفعال): كأُجَيْمَال، أو ألف (فَعْلَان) الذي مؤنثه (فَعْلى): كسُكَيْرَان، فيجب فتحُه في جميع ذلك، كما رأيت في الأمثلة الخمسة المذكورة.

الثالث: أن يكون صحيحاً ليس بعده شيء من الخمسة المذكورة فيجب كسرُه: كدُرَيْهِم. فإن كان بعده ألفٌ قُلبت ياءً، لانكسارِ ما قبلها، تقول في (مِفْتَاح): مُفَيتيح. وكذا إن كان (واواً)، كقولك في (فِرْدَوْس): فُرَيْديس.

الرابع(١): //أن يكون ألفاً، فيجب قلبها (ياءً) وإدغامها، نحو: غزَال، تقول في تصغيره: غُزَيِّل. ٢٤٨/أ

الخامس: أن يكون واواً ساكنة أو معتلَّة أو كائنة لاماً فيجب قلبها وإدغامُها،كقولك في عتود ومُقام وصِنْو: عُتَيِّد ومُقَيِّم وصُنَيّ.

السادس: أن يكون واواً متحركة كواو (جَدْوَل)، فيجوز فيها وجهان:

أحدهما: سلامتُها: تقول في (جدول): جُدَيْوِل، فتسلم كما تسلم بعد ألف التكسير في قولك: جداول.

والثاني: قلبها ياءً، وإدغامها، تقول: جُدَيِّل، وهو اولى لأنه على ما ينبغي في اجتماعِ الواو والياء وسبْقِ إحداهما بالسكون، على ما تقف عليه إن شاء اللّه تعالى في باب التصريف.

---

(١) في نسخة (س)، كرر كلمة (الثالث)، لكنه ذكر مضمون الرابع هذا. ووقع هذا في نسخة (أ). مما يرجح أن إحداهما منسوخةٌ عن الأخرى.

السابع: أن يكون ألفاً أو واواً زائدتين مستحقّتين الحذفَ في التكسير، فيجب حذفهما في التصغير، وذلك نحو: مُقاتل ومُحَوْقل،تقول في تصغيرهما: مُقَيْتِل ومُحَيْقِل، كما تقول في تكسيرهما: مَقَاتِل ومَحَاقِل.

الثامن: أن يكون ياءً، فإن كانت مفردة كما في (ظَبْي)، أُدغمت، تقول: ظُبَيّ،وإن كان بعدها أخرى وجب حذف الثانية، تقول في تصغير (مُحَيًّا): مُحَيّ،والأصل: مُحَيِّيْ، بثلاث ياءاتٍ، الأولى للتصغير، والثانية عين الكلمة،والثالثة لامها. والله أعلم.

وإن كان آخر المصغَّر ياء النسب، أو علامة تثنية أو جمع تصحيح، أو كان مركباً تركيب مزجٍ، عُدّ ذلك كله منفصلاً، تقول في تصغير: عبقريّ ومسلمَيْن ومسلمِين ومسلمات وبَعْلَبَكّ: عُبَيْقريّ ومُسَيْلِمان، ومُسَيْلِمون ومُسَيْلِمات، وبُعَيْلَبَك.

وكذا حكم تاء التأنيث وألفه الممدودة. فأما ألفه المقصورة فإن كانت خامسةً فصاعداً نحو: قَرْقَرى ولُغيزّى حُذفت في التصغير، نحو: قُرَيْقِر ولُغَيْغِز. وإن كانت خامسةً وقبلها مدة زائدة جاز حذف المدة وإبقاء ألف التأنيث، وجاز عكسه، تقول في تصغير (حُبارى): حُبَيْرى وحُبَيِّر.

فصل:

وإن كان ثاني المصغَّر حرفَ لين مبدلاً من غير همزة تلي همزةً، رُدَّ إلى أصله، كقولك في (قيمة وديمة): قُوَيمة ودُوَيمة، لأنها من القِوام والدَّوام. وفي (مُوْقِن وموسِر): مُيَيْقن ومُيَيْسِر، لأنها من اليقين واليُسْر. وقياس (عيدٍ) أن يُصغَّر على (عويد)، لكونه من المعاودة، لكنه صُغِّر بالياء حملاً على الجمع في قولهم: أعياد. وإن كان ألفاً مبدلة من غير همزة رُدَّت إلى أصلها، كقولك في (باب وناب): بويب ونُيَيْب. وإن كانت زائدة أو بدل همزة قُلبَتْ واواً كقولك في (ضارب): ضُوَيْرِب،وفي (آدم): أوَيْدِم، وكذا إن كانت مجهولة، كقولك في (عاج): عُوَيج//،وفي (صابٍ) وهو عصارة شجر مرٍّ: صُوَيْب. وكذا حكم التكسير،نقول: ٢٤٨/ب أبواب وأنياب وضوارب وأوادم، وأعواج وأصواب.

فصل:

فإن كان المصغَّر على حرفين رُدَّ إلى أصله سواء كان المحذوفُ لامَه، كيَد ودَم، أو فاءَه، كعِدة وجِدَة، أو عينَه، كسَهٍ أصله (سَتَه) بوزن فَرَس، تقول في تصغيرها: يُدَيَّه، ودُمَيْ، ووُعَيدَة ووُجَيْدَة وسُتَيْهة. وإنما وجب ردّ المحذوف خوفاً من وقوعِ ياء التصغير ثانية أو أخيرة، وكلاهما غير جائز. وتقول في (شاة): شُوَيْهة، بقلب الألف واواً، ردَّاً إلى أصلها، وردَّاً للهاء المحذوفة. وتقول في تصغير (فم): فُوَيْه لأن أصله (فَوَه) فلامه محذوفةٌ وعينه منقلبة. وتقول في (شفة): شفيهة. ولو كان المحذوفُ بعضُه ثلاثياً بغير تاء التأنيث صُغِّر على لفظه كقولك في (ناس): نُوَيْس، ففاؤه محذوفة أصله (أناس)، ولم ترد في التصغير لتمام الصيغة بالزائد. ولو كان المصغَّر ثنائياً ولا ثالث له كـ (ما) مسمَّى بها، فإذا صغِّر قيل: مُوَيّ،بقلب ألفه واواً لكونها ثانية مجهولة الأصل، وزيادةِ حرفٍ ليكمل به مثال (فُعَيل). واللَّه أعلم.

فصل:

وإن كان المصغَّر مؤنثاً ثلاثياً بغير علامة رُدَّت (التاء) إليه في حال التصغير،فقلت في (قِدْرٍ وأَرْضٍ وشمسٍ): قُدَيْرة وأُرَيْضَةٍ وشُمَيْسَة. ولا يجوز حذف هذه التاء إلا في موضعين:

أحدهما: عند خوف اللبس، وذلك أن يكون لحاقُ التاء جمعاً، فيوهم إفراداً كقولك في تصغير (بقر): بُقَيْرة، فيوهم أن المصغَّر مفردٌ، وليس كذلك، فإذا حذفت التاء لم يلتبس، أو مؤنثاً فيوهم تذكيراً، كقولك في تصغير (خَمْس): خُمَيْسة فيوهم أنه تصغير خمسة، فإذا قلت: (خُمَيْس) لم يوهم ذلك. وكذا ما جرى مجرى هذين النوعين.

الثاني: مسموعٌ من العرب شذوذاً، وذلك قولهم في (ضُحى) ضُحَيّ، وفي (عَرَب): عُرَيْب، وفي (فرس): فُرَيْس، وفي (عِرْس وعُرْس) بكسر العين وضمِّها:

عُرَيْس. وفي (ذَوْد) وهي ما بين الثنتين والتسع، وقيل: ما بين الثلاثِ والعشر: ذُوَيد، وفي (عَجَم): عُجَيْم، وفي (ناب): نُيَيْب، وفي (حرب): حُرَيْب، وفي (دِرْع): دُرَيع. وقد نظم المسألة شيخُنا الإمام (أبو عبد اللَّه محمد بن عبد اللَّه بن مالك) رحمه اللَّه تعالى في هذه الأبيات الثلاثة وأنشد فيها من لفظِه:// ٢٤٩/

صِلِ الثلاثيَّ ذا التأنيث عارياً اسماً ... حيث صغَّرته بالتاء مُخْتَتَما

إلا ضُحىً عرباً والقوسَ مع فرسٍ ... والعِرسَ والعُرسَ ثم الذوْدَ والعَجَما

ناباً وحرباً ودِرْعاً هكذا بَقَرٌ ... والخمسَ في عدد والأنثى وشبهَهُما

ماعدا الألفاظ المستثناة فلا يُصغَّر إلا مختوماً بالتاء، إلا أن يصح عن العرب حذفها. واللَّه أعلم.

فإن كان المؤنث زائداً على ثلاثة أحرف نحو: زينب وعقرب وعَنَاق، لم ترد إليه التاءُ في التصغير، لأن الحرف الرابع طالت به الكلمةُ حتى صار عوضاً من تاء التأنيث، وقد شذَّ لحاقُ التاء أربعةَ ألفاظ غير ثلاثية وهي: وراء وأمام وقدَّام وسَماء، قالوا: وريِّئة وأُميِّمة وقدَيْدِمة وسُمَيَّة. وإنما لحقتها التاء: أمَّا الثلاثة الأُول فلأنها ظروفٌ والظروف مذكرة إلا هذه الثلاث فإنها مؤنثة، فلو لم ترد إليها التاء لحقت بسائر الظروف. وأما (السَّماء) ذات الكواكب فألحقوها التاءَ فرقاً بينها وبين (سماء) المطر، فإنه مذكّر. واللَّه سبحانه أعلم.

فصل:

فإن صغَّرْتَ جمعَ تكسير الكثرة ردَدْتَه إلى جمع القلة إن كان له جمعُ قلة: كقولك في تصغير (فلوس): أُفَيْلِس، وفي تصغير (جِمال): أُجَيْمال، لأن التصغير تقليل فلم يُجْمَعَ مع ما يدلُّ على الكثرة. وإن لم يكن له جمع قلة جَعَلْتَه بالألف والتاء، تقول في تصغير (دراهم): دُرَيْهمات، وفي تصغير (رجال): رُجَيْلات، لأن هذا جمع قلَّة. فإن لم يجز في مكبَّره الألف والتاء وجاز فيه الواو والنون ردَدْتَه إلى الواو والنون كقولك في (عُذَّال) جمع عاذل: عويذلون. وإن كان جمع عاذلة قلت: عُوَيْذلات، لأن جمعي التصحيح جمعا قلَّة. واللَّه أعلم.

فصل:

في تصغير الاسم المبهم. قد تقدَّم أن التصغير نوعٌ من التصريف، فحقُّه ألا يكونَ في غير المتمكِّن. لكنهم صغَّروا (ذا والذي) وفروعَهما، لمَّا أشْبَها المتمكن بكونها توصف ويوصف بها استُبيح تصغيرها على وجه خالف تصغير المتمكن،فترك أولها على ما كان عليه قبل التصغير، وعُوِّض من ضَمِّه ألف مزيدة في الآخر، وزيد فيه ياء التصغير ثالثة، فقالوا في: (ذا وتا): ذَيَّا وتيَّا، وفي تثنيتهما: ذيَّان وتَيَّان، وفي الجر والنصب: ذَيَّيْنِ وَتَيَّيْنِ، وتأتي معهما باللام والكاف، فتقول: ذيَّالك وتيَّالك، قال الراجز:

لَتَقْعُدِنَّ مَقْعَدَ القصيِّ ... مِنِّي ذي القاذورةِ المَقْلِيِّ

أو تَحْلفي بربِّك العليِّ ... أنـي أبـو ذيَّالِكَ الصبيِّ//(١) ٢٤٩/ب

فأمَّا (أولاءِ) المشار به إلى الجمع ففيه لغتان: المدّ والقصر. فإذا صغَّرْتَ المقصور قلت: (أُلَيَّا)، فالضمَّةُ باقية على ماكانت عليه، وأُبدلت الألف ياء وأُدغمت. والألفُ التي بعدها عوضٌ من مدَّةِ التصغير. وأما الممدود فهو على مثال: (فُعال)، فإذا صُغِّر وقعت ياء التصغير بعد اللام، وبعدها ألف، فتقلب ياءً وتدغم. فأما الألف التي تزاد عوضاً من ضمة التصغير فقال (المبرد) تزاد قبل الهمزة، فيقال: أُلَيَّاء وهؤلَيَّاء، قال الشاعر:

يا ما أُمَيْلِحَ غزلاناً شَدَنَّ لنا ... من هؤلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ(٢)

ولو زيدت الألف بعد الهمزة وجب حذفُها، لأنها تقلب (ياء) كالهمزة في (عَطاء)،وإذا قلبت ياءً اجتمع ثلاث ياءات، فوجَبَ حذفُ الأخيرة، فيصير (أُلَيَّا) كتصغير المقصور، فلا يبقى على المكبَّر دليلٌ، ولأنها لو زيدت بعد الهمزة لكانت خامسةً مثلها في(حُبَارى) وحقُّها الحذف ثَمَّ، فيزول عوضُ الضمَّة، وقال (الزجاج):

---

(١) سبق تخريجهما في ص ٤٣٠ . والشاهد فيهما هنا، تصغير اسم الإشارة (ذلك) على (ذيَّالك).

(٢) سبق تخريجه في ص ٢٩٥ . والشاهد فيه هنا تصغير اسم الإشارة (هؤلاء) على هؤلَيَّاء.

"تزاد أخيراً على ما عليه الباب، والهمزةُ بدلٌ من الالف، وقبلها الألف الزائدة في المكبَّر، فأبدلت الأولى (ياءً)، ورُدَّت الهمزة إلى أصلها فاجتمع ألفان، فهُمزت الثانية كما همزت ألف التأنيث، نحو: حمراء."

وتقول في تصغير (الذي): اللَّذيَّا، وفي (التي): اللَّتيَّا، فتبقى الفتحة، وحكي عن بعض العرب ضمُّ لامهما، وتزيد الألف في تثنيتهما: (اللذيَّان واللتيَّان واللَّذيَّيْن واللتيَّيْن) في الجر والنصب. وفي تصغير (الذين): اللَّذيُّون، وفي (اللائين): اللَّويُّون، وفي الجر والنصب: الذيِّين واللَّويِّين. ولك أن تأتي بالياء في أحوالها الثلاث، والمحذوف في التثنية الألف الزائدة لا ألفُ التثنية لالتقاء الساكنين، وكان حذفُ الأولى أَوْلى لأن الثانية تَمَحَّضَتْ للتثنية، ودلت على الإعراب فهي أقوى. واختلف في تقدير حذفها: فعند (سيبويه) هي غير مقدرة الحذف، وعند (الأخفش والمبرد): هي مقدَّرة الحذفِ، فسيبويه يقول: (اللَّذَيُّون واللَّذَيِّين)(١) بضم الياء وكسرها، والأخفش والمبرد يفتحانها في الحالين لتكون الفتحة دالةً على الألف المحذوفة كالمُصطَفَيْن والأَعْلَيْن.

وأمَّا (اللائي واللاتي)، فيقول (سيبويه): "استغنوا عنه بتصغير واحده المتروك في جمعه، وهو قولهم: (اللَّتَيَّات)." وقال (الأخفش) في تصغير (اللائي): اللَّوَيَّا،فقلب الألف واواً، وأَوقع//ياءَ التصغير بعدها وأقرَّ الهمزة وزاد الألفَ أخيراً، وحذفَ الياء التي بعد الهمزة فِراراً من كون الاسم على ستة أحرف، ويُقال في (اللاتي): (اللَّوتَيَّا)، على ما تقدم. ٢٥٠/أ

فصل:

ومن التصغير نوعٌ يُسَمَّى تصغير الترخيم، وهو أن يُحذف ما في الاسم من الزوائد وتُصَغَّر أصوله. فإن كانت ثلاثة ردَدْته إلى (فُعَيل)، تقول في تصغير حامد ومحمود وحمَّاد وحمدان: (حُمَيْد). وإن كانت أربعةً رَدَدْته إلى (فُعَيْعِل) كقولك في

---

(١) سيبويه ٣/٤٨٨ .

عصفور: (عُصَيْفِر)، وفي قرطاس: (قُرَيْطِس). وإن كانت ثلاثة والمسمَّى مؤنث لَحِقت التاء كقولك في تصغير سوداء وحبلى: (سُوَيْدة وحُبَيْلة). وذكر سيبويه في تصغير[1] ابراهيم واسماعيل: (بُريهاً وسُميعاً)[2] بحذف الهمزة منهما والألف والياء والميم من (ابراهيم) واللام من (اسماعيل)، ولا يُقاس على ذلك. واللَّه تبارك وتعالى أعلم.

---

(١) أي: تصغير ترخيم.

(٢) سيبويه ٤٧٦/٣

باب النسب

النسب مصدرُ (نَسَب، ينسُب) نَسَباً ونُسْبَةً إذا عزَى يُقال: انتسب فلانٌ إلى أبيه إذا اعتزى إليه. ويسمَّى إضافةً، ولهذا قال (سيبويه) رحمه اللَّه: "باب الإضافة وهو باب النسبة"(١) لأن النسبة إلى القبيلة والصناعة والبلد تبيِّن المنسوب كما تبينه الإضافة، فقولك: زيدٌ المكِّيَ خَصَصْتَه بالإضافة بمكة من دون البلاد، كما تقول: زيد بن محمد، خَصَصْتَه بالإضافة إلى (محمد) من دون الرجال.

والغرض من النسب حصولُ التمييز والوصفية بالاسم الجامد، تقول: مررْتُ بزيد التميميّ. فإذا قصدت النسبة إلى بلدٍ أو رجلٍ او قبيلة أو غير ذلك زدْتَ على المنسوب إليه ياءً مشدَّدة. وإنما كانت ياءً، لأنها لو كانت ألفاً لكان الاسم معها مقصوراً، فلا يظهر الإعراب، والواوُ ثقيلة، وإنما شُدِّدَت لأمرين:

أحدهما: أنها إذا كانت خفيفة لم تقبل الإعراب كلَّه إذا تحرَّك ما قبلها.

والثاني: أن النسب شبيهٌ بالتثنية بكونه إضافة شيءٍ إلى شيءٍ، وزيادة المثنى حرفان، ويجب كسر ما قبل الياء لأن الكسرة من جنسها فهي معها أخفُّ من غيرها، ولأنه لو ضُمَّ لوجب تحويل الياء لأنها لا تثبت بعد الضمَّة، ولو فُتح لالتبس بالمثنى المضاف، فلم يبق سوى الكسر.

وياء النسب شبيهةٌ بتاء التأنيث من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنها تنقل الجنس إلى الواحد، نحو: زنجيّ وزَنْج. وروميّ وروم: كما تنقله التاء (كتمرة وتمر).

والثاني: أنها تنقل من الأصل إلى// الفرع، وهو نقلها من الاسم إلى الصفة ٢٥٠/ب كما تنقل التاء من التذكير إلى التأنيث (كمسلم ومسلمة).

والثالث: أنها تَصيرُ حرفَ الإعراب، كما أن تاء التأنيث كذلك.

فإذا عُرِف ذلك، فالاسم المنسوب إليه أنواع:

---

(١) سيبويه ٣٣٥/٣ .

أحدها: أن تكون فيه تاء التأنيث المتحرك ما قبلها (كمكَّة والبصرة والكوفة)،فيجب حذفها، تقول: مكّي وبَصْرِيّ وكوفيّ، لئلا تقع حشواً.

الثاني: أن يكون آخرهُ تاءَ التأنيث الساكن ما قبلها، نحو: بنْت وأُخْت،(فسيبويه والخليل) رحمهما اللَّه تعالى يحذفانها كالمتحرك ما قبلها فيقولان: بنويّ وأخويّ،كما يقال في (ابن وأخ)، وستقف عليه في نوعه إن شاء اللَّه تعالى. و(يونس) لا يحذف التاء لسكون ما قبلها، فيقول: بنتيّ وأختيّ.

الثالث: أن يكون في آخره ياءٌ كياءِ النسب في التشديد والمجيء بعد ثلاثة أحرف فصاعداً، فيجب حذفها وجعل ياء النسب مكانها، تقول في النسب إلى (الشافعيّ): شافِعيَّ، وفي النسب إلى (الكرسيّ): كرسيّ. ولا فرق بين أن تكونا زائدتين كما ذكر أو إحداهما أصلاً نحو: مَرْمِيّ، تقول في النسب إليه: مَرْمِيّ. ومن العرب من يحذف الزائدة ويقلب الأصلية واواً، فيقول: مَرْمَوِيّ، كما يقال في (قاضٍ): قاضوي.

الرابع: أن يكون مقصوراً ثلاثياً (كعَصَا ورَحَىً)، فيجب قلبُ ألفه واواً، سواء كان أصلها واواً (كعَصَوِيّ)، أو ياءً (كرَحَوِيّ وفتويّ)، لأن الواو مع ياء النسب أخفُّ من الياء. فإن قلْتَ: هلا حُذِفَتْ لالتقاء الساكنين؟(١) قُلْتُ: لأن الاسم أقلُّ الأصول، فالحذف منه إجحاف به ويؤدي إلى اللبس، فإذا قلت في (عصاً): عصِيّ،بحذف الألف، احتمل كونه (فعيلاً) من (عصى، يعصي).

الخامس: أن يكون مقصوراً وألفه خامسة فصاعداً، فيجب حذفُها، تقول في النسب إلى (مصطفى ومُرْتَجى): مُصْطَفِيّ ومُرْتَجِيّ، لأن الاسم بلغ منتهى الأصول، فبالزيادة يصير سبعة أحرف، ولا فرق في ذلك بين كونها أصلية أو زائدة للتأنيث (كحُبَارى وحُبَارِيّ) أو للالحاق (كحَبَرْكى) وهو الطويل الظهر القصير الرجلين، ويقال للقراد: حَبَرْكى، والنسب إليه (حَبَرْكيّ) بحذف الألف. وجعل بعضُهم ألفه للتأنيث ومنعه الصرف.

---

(١) أي حذفت الألف ولم تقلبها واواً في (عصا).

السادس: أن يكون مقصوراً وألفه رابعةٌ متحرك ثاني ما هي فيه، فيجب حذفُها كالخامسة، نحو: جَمَزَى، لضرب من السير كالجَمْز، ومَرَطَى، لمشْيٍ فيه//سرعةٌ،نقول في النسب إليهما: جَمَزِيّ ومَرَطِيّ. ٢٥١

السابع: أن يكون مقصوراً وألفه رابعةٌ ساكنٌ ثاني ما هي فيه، فإن كانت ألفه للتأنيث (كدنيا وشَقْرى(١) وذِكرى) فالمختار حذفها، لأنه يبقى على زنة أقل الأصول، وبالزيادة يصير كأكثرها، وجاز قلبها واواً لأن ما هي فيه لم يبلغ غاية الأصول، فجرى على الأصل، وجاز فصلها بألف قبلها، تقول على الأول: دُنيِيّ وشَقْرِيّ وذِكْرِيّ، {وعلى الثاني: دُنيويّ وشَقْرَويّ وذِكْرَويّ،}(٢) وعلى الثالث: دُنْياوي وشَقْراوي وذِكْراويّ،والثالث شاذ ضعيف في القياس. وإن كانت ألفه للإلحاق جاز حذفُها وقلبها واواً كقولك في (عَلْقى): عَلْقِيّ وعَلْقَوِيّ ـ وهو نبتٌ ـ وعند (سيبويه): ألفُه للتأنيث.

الثامن: أن يكون منقوصاً، ياؤه خامسةٌ فصاعداً، فيجب حذفُها، نحو: مُعْتَدٍ ومُعْتَديّ، ومُسْتَعْلٍ ومُسْتَعْلِيّ.

التاسع: أن يكون منقوصاً ياؤه رابعةٌ، فالوجه حذفُها وبقاءُ الكسرة (كقاضٍ وقاضِيّ)، ويجوز إبدالُ الكسرة فتحةً وقلبُ الياء ألفاً ثم واواً (كقاضَوِيّ)، قال الشاعر:

فكيف لنا بالشُّرب إن لم تَكُنْ لنا ... دراهمُ عند الحانَوِيّ ولا نقدُ(٣)

الحانَوِيّ: الخمار، منسوبٌ إلى الحانة، وهي دكان الخمَّار، وأصلها (حانية)، فحذفت الياء ثم رُدَّت في النسب.

العاشر: أن يكون منقوصاً ياؤه ثالثة، فيجب فتح ما قبلها وقَلْبُها واواً، نحو:

---

(١) الشَّقرى: تمرٌ جيد.

(٢) ما بين المعترضتين ساقط من نسخة الأصل، وهو في أ وس.

(٣) ينسب لذي الرمة وللفرزدق ولعمارة بن عقيل ولأعرابي... والشاهد في البيت جواز النسبة إلى (حانة) على (حانَويّ). سيبويه ٣/٣٤١، ابن يعيش٥/١٥١، ملحقات ديوان ذي الرمة/٦٦٥...

شجٍ ومُرٍ، تقول: شَجَوي مُرَوي، لأنك لمَّا أبدلت الكسرة فتحة انقلبت الياء ألفاً،فصار كالمقصور الثلاثي الواجب قلب ألفه واواً.

الحادي عشر:الثلاثي المكسور العين، فيجب في النسب التخفيف بإبدال الكسرة فتحةً نحو: نَمِر ودُئِل وإِبِل، تقول: نَمَرِيّ ودُؤَلي وإِبَلِيّ. وشذَّ قولهم في (الصَّعِق): صِعِقِيّ، بكسر الصاد والعين، فكسروا الصاد إتباعاً لكسرة العين، ثمَّ ألحقوا ياء النسب وتركوه بحاله.

الثاني عشر: الرباعي الساكن الثاني المكسور الثالث، نحو: تَغْلِب ويَحْصِب ويَثْرِب، فالجيدُ بقاء الكسرة، والفتح عند (المبرد) مطَّردٌ، وعند (سيبويه) مقصورٌ على السَّماع كالثلاثة المذكورة، تقول: تغلِبِيّ ويَحْصَبِيّ ويثرِبي، بكسر ثالثه وفتحه. فإن كان ثانيه متحركاً نحو: عُلَبِط. وهو الضخم ـ لم يُغَيَّر.

الثالث عشر: ما قبل الحرف المكسور لياء النسب ياء مكسورةٌ مدغم فيها نحو: طيِّب، فيجب حذف المكسورة، تقول: طَيْبِي، لأن الثقل ببقائها مكسورة شديدٌ، ولذلك لا تحذف إذا كانت مفتوحةً، نحو// هَبَيَّخ وهَبَيَّع، وهو الوادي العظيم، والنهر ٢٥١/ب العظيم،والناقة التّامة الخلق. وقياس ذلك أن ينسب إلى (طَيِّء): طَيْئِيّ، ولكنهم تركوا القياس فقالوا: (طائي)، فأبدلوا الياء ألفاً. فإن كانت الياء المكسورة مفصولة عن الحرف المكسور لياء النسب لم يُغَيَّر، نحو: مُهَيِّم، تصغير (مِهْيام). واللَّه أعلم.

الرابع عشر: ثلاثي بياءين مدغمة إحداهما في الأخرى، نحو: (حَيّ وطَيّ)،فيجب قلب الثانية واواً مطلقاً كالمقصور الثلاثي، ويجب فتح ثانيه وردُّه إلى أصله إن كان واواً (كطوَوِيّ)، وبقاؤُه بحاله إن كان ياءً (كحَيَوِيّ)، وشذَّ (حَيِّيّ) وأُمَيِّيّ)(١)، فلا يقاس عليهما.

الخامس عشر: ما فيه علامة تثنية أو جمع تصحيح مسمًّى به، فيجب حذفُ العلامة، تقول في (مسلمان ومسلمون ومسلمات): مسلميّ. وكذا ما جرى مجرى المثنى والمجموع، نحو: اثنان وثلاثون، تقول: (اثنَي وثَلاثيّ). هذا إذا أعرب كل

---

(١) أُمَيِّي: نسبة نادرة إلى (أُمَيَّة)، زعم يونس أنها لبعض العرب. ينظر سيبويه ٣/٣٤٤.

واحد منهما بعد التسمية به بما كان يعرب به. فإن جُعلت النون حرف الإعراب قلت: (زيداني ومسلميني ونصيبيني). والله أعلم.

السادس عشر: ما هو بوزن (فَعِيلة وفُعَيْلة) كحَنيفة ورُدَيْنة، فيجب حذف يائهما وفتح ثاني (فعيلة) فراراً من توالي الكسرات والياءات، فتقول: (حَنَفيّ ورُدَنِيّ) وشذ قولهم في (عَمِيْرة كلب): عَمِيْريّ، وفي (رُدَيْنَة): رُدَيْنيّ، قال الشاعر:

كهزِّ الرُدَّيني تحت العجاج جَرَى في الأنابيبِ ثم اضطربْ[1]

السابع عشر: (فَعيل وفُعَيل) وهو ثلاثة أضرب: صحيحُ اللام ومعتلُّها ومضعَّفٌ، نحو: عَقيل وعُقَيل وعَدي وقُصَيّ وضَريّ وأميَّة وجَليلة وطَويلة،فالنسب إلى المعتل منهما (فَعَليّ وفُعَليّ)، تقول: عَدَويّ وقُصَويّ. وأما الصحيح،المطرد في النسب إليه (فَعِيليّ وفُعَيْليّ) تقول: عَقِيليّ وعُقَيْلِيّ، وقد يُنسب إليهما (بفَعَليّ وفُعَليّ) كثَقَفِيّ وهُذَليّ، وهما مطَّردان عند (المبرد). وتقول في النسب إلى (ضَرِيَّة وأُمَيَّة)[2]: ضَرَويٍّ وأُمَويّ. وقالوا في (طُهَيّة): طَهَويّ على القياس، وطُهْوِيّ بسكون الهاء مع ضم الطاء وفتحها. وقالوا في (أمية): أَمَوِيّ، بفتح الهمزة على غير قياس. وامتنعوا من حذف الياء مما ضوعف أو كانت عينه واواً، (كجَلِيليّ وطَوِيليّ) في النسب إلى// (جليلة وطويلة). لأنهم استثقلوا فكَّ التضعيف بلا فصل ٢٥٢/أ وتصحيح الواو متحركة مفتوحاً ما قبلها، فأبقوا الياء محصِّنة من ذلك. وألحق سيبويه (فَعُولة) صحيح اللام ومعتلها (بفعيلة)، فتقول في (فَرُوقة وعَدُوَّة): فَرَقيّ وعَدَوِيّ، كقول العرب في (شَنُوءة): شَنَئيّ. وعند (المبرد) هو من النِسَب الشاذة.

الثامن عشر: ما آخره همزة قبلها مدَّة، فيعامل معاملته في التثنية، فيقال: (قُرَّائي)، كما يقال: قُرَّاءان، و(حَمْراوي) كما يقال: حَمْراوان، و(كِسائي وكِساوي)

---

(١) قائله أبو دؤاد الإيادي. الرديني: الرمح المنسوب إلى (ردينة). والشاهد في البيت نسبة (ردينة) على (رَدَيْني)، بإثبات الياء في صيغة (فُعَيلة)، والقياس حذفها. مغني اللبيب/١١٩، العيني ١٣١/٤، ديوانه/٢٩٢ ....

(٢) كان حق هذه النسب أن تذكر في النوع السادس عشر السابق، لأنها ليست على صيغة (فَعيل وفُعَيل). كما جاءت في سيبويه ٣٣٩/٣.

كما يقال: كساءان وكساوان، و(عِلْبائي وعِلْباوي)، كما يقال: عِلْبَاءان وعِلْبَاوان. وإذا نسب إلى (ماء وشاء)، فالمسموع قلب الهمزة واواً، كقولهم في المرآة: (ماويَّة)، وفي صاحب الشاء (شاويّ).

قال الراجز:

لا ينفع الشاويَّ فيها شاتُه ولا حِماراه ولا أداتُه(١)

فلو سُمِّي بهما لَجَريا على القياس، فيقال: شائيّ وشاويّ، ومائيّ وماويّ. وإذا نسبتَ إلى (شِقاوة) ونحوها مما آخره واو سالمة بعد الألف [نَسَبْتَ](٢) بسلامة الواو، وفي (سقاية) ونحوها ما في (كساء) من الهمزة والواو(٣)، ولا يجوز بقاؤها ياءً، وكذلك كلُّ ماالياء فيه غير ثالثة، نحو: (دِرحاية) - وهو القصير السمين الضخم البطن - و(حَوْلايا) وهو جليدة رقيقة تخرج مع الولد فيها ماء أصفر وفيها خطوط حمرٌ وخضر، فيقال: درحائي ودرحاوي، وحَوْلائي وحَوْلاوي. فإن كانت الياء ثالثة نحو: (غاية وطاية) جاز فيه ثلاثة أوجه: سلامتُها وقلبها همزة وقلبها واواً، تقول في النسب: غايِيّ وغائِيّ وغاوِيّ.

التاسع عشر: المركب، وهو ثلاثة أقسام: مركب تركيب مزج (كبَعْلَبَكّ ومعديكرب)، وتركيب إسناد (كبرق نحرُه وتأبَّط شرّاً)، وتركيب إضافة (كعبد شمس وابن الزبير). فالنسب إلى الممزوج والجملة بحذف عجزه تقول: بعليّ ومَعْدِيّ وبَرَقِيّ وتأبُّطي. وقد سُمِع في (عبد الدار وحضرموت وعبد القيس وعبد شمس وتيم اللات): عبدريّ وحضرميّ وعبقسيّ وعَبْشَمي وتيمليّ. وقالوا في الشيخ الكبير: (كُنْتِيّ) نسبوه إلى الجملة، كأنه منسوبٌ إلى قوله: (كنتُ في شبابي). قال الشاعر:

---

(١) قائله مبشر بن هذيل الشمخي. والشاهد في البيت نسبةُ (شاء) على (شاوي) بإبدال الهمزة واواً. المنصف ١٤٦/٢، المخصص ٢٥٨/١٢، ابن يعيش ١٥٦/٥. ويروى: (ولا حماراه وعَلاتُه).

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من المحقق اقتضتها إقامة المعنى.

(٣) أي: (ينسب إلى سقاية) ونحوها، كما ينسب إلى (كساء) بالهمزة أو الواو: (كسائي وكساوي).

وأصبَحْتُ كُنْتِيًّا وأصبحْتُ عاجناً   وشَرُّ خصالِ المرءِ كُنْتُ وعاجنُ(١)

وكلُّه مسموع// ولا يُقاس عليه. وأمَّا المضافُ فإنْ كان مبدوءاً بأب أو أم أو ابن، أو تعرَّف فيه المضافُ بالمضاف إليه حُذف صدرُه ونُسب إلى عجزه، كقولك في (أبي بكر وأم محمد وابن الزبير وغلام زيد): بكري ومحمدي وزبيري وزيدي. وإن لم يكن كذلك نُسب إلى صدره، إنْ لم يُخَف لَبْسٌ (كامرئ القيس) تقول في النسب إليه: امْرِئيّ ومَرْئي. وإن خيف لبسٌ نُسب إلى عجزه كقولك في النسب إلى عبد مناف وعبد الأشهل: مَنَافيّ وأشْهَليّ. /٢٥٢

العشرون: المحذوف اللام. فيجب جَبْرُه إنْ كان مستحقًّا لردِّ المحذوف في تثنيةٍ أو جمعٍ بالألف والتاء، أو كان معتل العين، تقول: أَبَويّ وأَخَويّ، كما تقول في التثنيةأبوان وأخوان. وتقول في (سنة): سَنَويّ، كما تقول في جمعه: سَنَوات. وتقول في المعتل العين: شاهيّ إذا نسبت إلى (شاة). وإن لم يكن معتلاً ولا مستحقاً للردِّ فيهما جاز فيه منسوباً الجبرُ وعدمُه، كقولك في (غدٍ): غديّ وغدَوي. و(يَد) المشهور فيه في التثنية عدم الجبر، كقوله تعالى: ﴿**بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ**﴾(٢) فيجوز فيه (يَدِيّ ويَدَويّ)، ومن قال: يديان، قال: يدويٌّ لا غير. وإن كان المحذوفُ اللام معوَّضاً عنها بهمزة الوصل نحو (ابن)، جاز في الأول: بنويّ، وعلى الثاني: ابنيّ. وتقول في النسب إلى (فم): فمِيّ وفَمَويّ، وكذلك المسمَّى (بفو محمد) كما يقال في مَن اسمه (فم). واللَّه أعلم.

الحادي والعشرون: (ذو، وذات). يقال في النسب إليهما: (ذَوَوِيّ) بالجبر لا غير، واللَّه أعلم.

الثاني والعشرون: الاسم الثنائي الذي لا ثالث له. وهو على ضربين: أحدهما

---

(١) نسب للأعشى، وليس في ديوانه. العاجن: الذي ينهض على يديه كِبَراً. والشاهد في البيت النسبة إلى جملة وهي (كُنتُ في شبابي) بإلحاق ياء النسبة الجزء الأول من الجملة. وذلك قوله: (كنتيّ). ابن يعيش ١٤١/١، الهمع ١٩٣/٢، لسان العرب/عجن.

(٢) المائدة/٦٤ .

ألا يكون الثاني حرفَ لين فيجب تضعيفه كقولك في (كـم): كمِّـيّ. وإن كـان حـرفَ لين، فإن كان واواً زيد واواً أخرى وفتح ثانيه، فيقال في المنسوب إلى (لو) مُسَمَّىً به: (لَوَوِيّ)، وإن كان ياءً فتح ثانيه وزيد واواً ثالثةً، فيقال في المنسوب إلـى (فـي) مسمَّىً به: فَيَوِيّ، وإن كان ألفاً ضوعفت وأبدلت الثانية همزة كقولك في (لا) مسمَّى به: لائي، ويجوز قلب الهمزة واواً، فتقول: لاوِيّ.

الثالث والعشـرون: المحـذوف الفـاء، وهـو علـى ضـربين: صـحيح الـلام ومعتلها،فإن كان صحيحها لم يرد إليه المحذوف، يقال في النسب إلى (عِدة//وجِدة): عِدِي وجِدِي. وإن كان معتلًّها، وجب ردُّ فائه في النسب، فإن كانت العين ساكنة لم ترد عند (سيبويه) إلى سكونها، بل تفتح، وعند (الأخفش) تـرد إلـى سكونـها، فيقـال في النسب إلى (شِيَةٍ) على مذهب (سيبويه):(١) وَشَوِيّ، بفتح الشـين، وعلـى مذهـب (الأخفش): وَشْيِيّ، بسكونها، وكذا ما أشبهه. ٢٥٣/أ

الرابع والعشرون: المجموع جمع التكسير، فإن كان باقيـاً علـى جمعيَّتـه نُسـب إلى واحده، تقـول فـي النسـب إلـى (الفرائـض والأصـول): فَرَضـيّ وأَصلِـيّ، وإلـى (حُمْر) جمع حمراء: حَمْراوي، وجمع أحمر: أَحْمَرِيّ، ولا فرق في ذلـك بيـن مالـه واحد وقيـس (كفرائـض)، وبيـن غيره (كمَذَاكير)، خلافـاً (لأبـي زيـد) فـي إجازتـه (مذاكيريّ). وإن لم يكن باقياً على جمعيته بنقله إلى العلمية نُسبَ إلى لفظه، كقولـك في النسب إلى (أنمار) أنمـارِيّ، وكذا إن بقـي علـى جمعيَّتـه وجـرى مجرى العلم (كأنصاري)، أو إن كان جمعاً أهمل واحده (كعباديد) وهو الفِرَق من النـاس، يقـال: عباديدي، قال (سيبويه): لأنه لا واحدَ له(٢).واللّه أعلم.

الخامس والعشرون: اسم الجنس واسم الجمـع (كتَمْـر وعِنَـب وركْـب) فيُنْسَـب إليه على لفظه، تقول: تَمْرِيّ وعِنَبيّ وركْبي، و(ركْب) عند الاخفش جمع،فيقال فيـه

---

(١) سيبويه ٣/٣٦٩ .

(٢) سيبويه ٣/٣٧٩ .

على رأيه: (راكبي) كالنسب إلى ركبان باتفاق. وقالوا في النسب إلى (شَأْمٍ ويَمَنٍ): شآمٍ ويمانٍ، معوّضين الألف من إحدى الياءين، ومن العرب من يقول: يماني وشآميّ وهو قليل.

السادس والعشرون: الثلاثي المعتل اللام الساكن العين. وهو ثلاثة: مضعَّف وبتاء التأنيث، ومجرد منها. فالمضاعف قد تقدَّم حكمُه، والمجرَّد لا يغيَّر في النسب (كنِحْيٍ وظَبْيٍ)، والمؤنث بالتاء كذلك. وتغييرُه مقصورٌ على السماع عند سيبويه،كقولهم: قَرَوِيّ وزُبَوِي، في المنسوب إلى (قرية، وبَني زُبْيَة)، حيٌّ من العرب. ومذهب (يونس) فيه وفي ذي الياءات أن تُفتح عينُه ويُعامل معاملة الثلاثي المقصور، ومذهبه في ذلك ضعيف، ووجهُه على ضعفه أنه قدَّره (فِعْلَة) بالكسر،فأبدل من الكسرة فتحةً فانقلبت الياء ألفاً ثم واواً احتيالاً على الأخف، وخُصَّ ذلك بالمؤنث لأنه موضع التغيير. ومذهبه في ذي الواو أبعد منه في ذي الياء،يقول في (عُرْوَة): عُرَوِيّ، بفتح الراء، فلا يستفيد بفتح الراء شيئاً.// والله أعلم. ٢٥٣/ب

السابع والعشرون: (عَرْقُوَة وقَمَحْدُوَة) وما أشبههما يحذف منه الواو مع تاء التأنيث، فيقال: عَرْقِيّ وقَمَحْدِيّ، وكذا ما أشبههما، والعَرْقُوة: الخشب الذي على الدلو كالصليب، والقَمَحْدُوة: ما خلف الرأس، وميمُها زائدةٌ. والله أعلم.

الثامن والعشرون: ما زيدت فيه ياء النسب لقصد المبالغة، كقولهم: أَحْمَرِيّ ودَوَّارِيّ، قال (العجاج):

والدَّهْرُ بالإنسانِ دوّارِيٌّ(١)

كما قالوا: راوية ونسَّابة، إلا أن زيادة التاء للمبالغة أكثر من زيادة الياء للنسب. والله أعلم.

التاسع والعشرون: ما زيدت فيه الياء للفرق بين الواحد والجنس (كحبشيّ

---

(١) الشاهد في البيت زيادة ياء النسب على الصفة للمبالغة. وذلك قوله (أحمريّ، دوّاريّ). ابن يعيش ١٣٩/٣، المغني/١٨، ديوانه/٦٦ ولعلّ في هذه النسبة ما يخفف من تشدُّد بعض من لا يجيز النسبة إلى (رئيس) برئيسيّ.

وحَبَش، وزَنْجِيّ وزَنْج، وتُرْكيّ وتُرْك). كما زادوا تاء التأنيث للفرق كقولهم: ثَمَرة وثَمَر ونَخْلة ونَخْل ورَطْبة ورُطَب، لما بين الياء والتاء من الاشتراك. واللّه أعلم.

الثلاثون: ما زيدت فيه الياء زيادة لازمة لغير معنى، وذلك مسموعٌ، كقولهم للناصر: (حَوارِيّ) ولضَرْبٍ من سفن البحر (بُوصِيّ) قال الأعشى:

مثل الفراتيِّ إذا ما طما يَقْذفُ بالبُوصِيّ والماهِرِ(١)

وهو معرَّب، والماهر: السابح، ولضربٍ من النبت (بَرَدِيّ) ولضرب من الكلاب: (زِنَئيّ)، وهو القصير.

فصل:

ويستغنون ببناء (فَعَّال) في الحِرَف عن لحاق الياء،كقولهم: بَقَّال وبَزَّاز ونجَّار وحدَّاد وخيَّاط وحَمَّال. وببناء (فاعِل) بمعنى صاحب كذا، نحو: تامِر ولابن،بمعنى: ذي تَمْرٍ وذي لبَن. وقد يُسْتَعمل (فَعَّال) بمعنى صاحب كذا ومنه قول (امرئ القيس):

وليس بذي رمح فيَطْعننَي به وليس بذي سَيفٍ وليس بنَبَّال(٢)

أي: وليس بذي نبلٍ. وعلى هذا حمل المحققون قوله تعالى: ﴿**وما رَبُّك بظلاَّمٍ للعَبيد**﴾(٣) أي: بذي ظلم.

وقد يُستغنى عن ياء النسب (بفعِل) كقولهم: (رجلٌ طَعِم ولَبِس وعَمِل) بمعنى ذي طعام وذي لباس وذي عَمَل. ومنه ما أنشده (سيبويه) من قول الشاعر:

ولستُ بلَيْلِيٍّ ولكني نَهِرْ لا أدلجُ اللَّيْلَ ولكنْ أبتكرْ(٤)

---

(١) الفراتي: نهر الفرات، طما: ارتفع، الماهر: السابح. والشاهد فيه كما ذُكر. ديوان الأعشى/٩٣.

(٢) الشاهد في البيت استعمال صيغة (فعَّال) بمعنى (صاحب كذا) استغناء بها عن صيغة النسبة. وذلك قوله "وليس بنبَّالِ". سيبويه ٣/٣٨٣، ابن يعيش ٦/١٤، ديوان امرئ القيس/٣٣...

(٣) فُصِّلت/٤٦ .

(٤) قائله مجهول. الإدلاج: سير الليل كله. والشاهد في البيت الاستغناء عن صيغة النسب بالياء=

أي: ولكنـي نهـاريّ. وقـالوا لبيَّاعِ العطـر وبيـاع البُتـوت، وهـي الأكسـية: (عطَّـار وبتَّات).

ولا يجمـع بيـن ياء النسـب وهـذه الصـيغ، لمـا فيـه مـن الجمـع بيـن العِوض والمعـوَّض//. وقـولهم للإمـام (أبي القاسـم) صاحب الجُمَل: (الزجّاجي) نسبة إلى [شيخه أبي إسحق ابراهيم بن السري الزجَّاج][1] /٢٥٤

فصل:

وكل منسوب جاء مخالفاً للقياس، فهـو شـاذٌ يحفظ ولا يقـاس عليـه، فمـن ذلـك قولهم في المنسوب إلى الدَّهْر والسَّهْل: (دُهْريّ وسُهْليّ) بضـم أولهمـا، وإلـى مـرو: (مَرْوَزيّ)، وإلى الري: (رازيّ)، وإلى خُراسان:(خُرْسيّ وخُراسِيّ)،وإلى الخريـف: (خرَفِـيّ وخَرْفِـيّ)، وإلـى جَلُـولاء وحَروراء: (جَلُولـيّ وحَرُوريّ)، وإلـى صنعـاء وبهراء: (صَنْعانيّ وبهرانيّ)، وإلى بني الحبلى، حي من الأنصار رضي اللَّه عنهم: (حُبُليّ) بضم الباء، وإلى جَذِيمة: (جُذَميّ) بضم الجيم، وإلى العالية: (عَلْويّ)، وإلـى الشتاء: (شَتْويّ)، وإلى البحرين: (بَحْرانَي)، وإلى طُهَيَّة: (طُهَـوي وطَهَـوي)، وإلـى أميـة: (أَمَـوِيّ)، وإلـى الباديـة: (بَـدوِيّ)، وإلـى الطَّلْـح: (إبِـلٌ طَـلاحيَّة) بالكسـر والفتح،وقالوا: (رَقْباني وجُمَّاني وشَعْراني ولِحْيانيّ) للعظيم الرَّقبـة والجُمَّـة والشَّعَر واللِّحية. واللَّه سبحانه وتعالى أعلم.

= بصيغة (فَعِل). وذلك قوله: (لكني نَهِر). سيبويه ٣/٣٨٤، العيني ٤/٥٤١، لسان العرب/نهر...

(١) ما بين الحاصرتين من حاشية الأصل. وهي ليست في الأصل ولا فـي بقيـة النسـخ، ومكانـها بياض. كتب هذه الحاشية الناسخ، وكتب إلى جوارها: كذا وُجد بخط المصنِّف.

باب التصريف

التصريف في اللغة مصدر (صرَّف يُصَرِّف) تصريفاً. وتصريفُ الرياح والسيول والخيول: إجراؤها من وجهٍ إلى وجهٍ. وهو في الاصطلاح: تحويل الكلمة من بنيةٍ إلى غيرها لغرضٍ لفظيٍّ أو معنويّ، كتغيير المفرد إلى التثنية والجمع،وتغيير المصدر إلى بناء الفعل واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل وغير ذلك. ولهذا التغيير أحكام، كالصحَّة والاعتلال والقلب والإبدال. ومعرفة تلك الاحكام تسمَّى (علم التصريف). وهو ميزان العربية وبه تُعرف أصولُ كلام العرب(١) من زوائده. ويَحتاج إليه كلٌّ من يتعاطى علم الأدب أتمَّ حاجةٍ، ولا يكاد يُوصَل إلى معرفة الاشتقاق إلاَّ به. وبه يُستطال على معرفة اللغة.

ولا يليق التصريف إلا بمشتقٍّ أوجارٍ مجراه، فمُتَعَلَّقُه من الكلمات الأسماءُ التي لا تشبه الحَرْفَ، والأفعالُ، لأنهما اللذان يعرضُ فيهما التغيير المذكور، والحروف وشبهها لا تَعلُّقَ لعلم التصريف بها، لعدم قبولها لذلك، وما سمع من ذلك عُدَّ شاذًّا،كتصغيرهم (ذا والذي والتي) وفروعها، وقولهم في من قال: لا إله إلا اللَّه: (هَيْلَل)، وفي مَنْ قال: سبحان اللَّه (سَبْحَل)، وفي من قال: لا حولَ ولا قوة إلا باللَّه: (حوقل) ونحو ذلك.

فنبدأ أولاً بالكلام//على **الأوزان المجردة من الأسماء والأفعال** لكونها الأصل. ٢٥٤/ب

فالاسم المجرَّد إمَّا ثلاثيّ وإمَّا رباعيّ وإما خماسيّ.

فأمَّا الثلاثيّ فلا يُتَصَوَّر منه أكثر من اثني عشر مثالاً، لأن أول الاسم متحرِّك لا مَحَالة بإحدى الحركات الثلاث، وآخره حرف الإعراب، فلا اعتبار بحركاته،ووسطُه له أربع أحوال: سكون وتحرُّك بإحدى الحركات الثلاث. فلأوله أحوال ثلاث ولوسطه أربع، والمتضاعَف من ضرب ثلاثٍ في أربع اثنا

---

(١) في (أ) أصول الكلام العربي.

عشر ،فعشرة منها كثيرةٌ وهي (١): فَلْس وفَرَس وعَضُد وكَتِف، وقُفْل وصُرَد وعُنُق، وعِلْم وعِنَب وإِبِل. وواحدٌ منها قليلٌ وهو ما أولـه مضمومٌ وثانيه مكسور نحو: (دُئِل) لدويَّبة و(رُئِم) للسهِ، و(وَعِل) لغة في الوَعْل، وإنما قلَّ هذا المثال في الأسماء مع أنه أخفُّ من ذي الضمَّتين، لأنه قُصد به الدلالة على فِعْل مالم يسُمَّ فاعله، والثاني عشر منها مُهْمَلٌ وهو (فِعُل) بكسر أوله وضمٍّ ثانيه، وإنما أهمل لأن الكسرة ثقيلةٌ والضمة أثقل منها، فكرهوا الانتقال من مُسْتَثْقَل إلى أثقل منه، وقد قُرئ في قراءة شاذة: ﴿والسماءِ ذاتِ الحِبُك﴾(٢) بكسر الحاء وضمٍّ الباء، وذلك من تداخل اللغتين، لأنه قد قُرئ بكسرتين وضمَّتين. واللَّه أعلم.

وأمَّا الرباعي فأبنيته ستَّةٌ، خمسة منها متفَقٌ عليها وهي (فَعْلَل) بفتح أوله وثانيه كجَعْفَر، و(فِعْلِل) بكسرهما كزِبْرِج، وهو السحاب الرقيق، و(فُعْلُل) بضمِّهما كدُمْلُج، و(فِعْلَل) بكسر أوله وفتح ثانيه كدِرْهَم، و(فِعَلّ) بكسر أوله وفتح ثانيه كفِطَحْل، قيل: هو اسمٌ لزمن خروج (نوح) صلَّى اللَّه عليه وسلَّم من السفينة. السادس المختلف فيه (فُعْلَل) بضم أوله وفتح ثالثه، ولم يذكره (سيبويه)، لكن حكاه (الأخفش)(٣) والكوفيون فوجب كونُه أصلاً، لأن زيادة الثقة مقبولة ولأنه قد كثر في كلامهم كقولهم: طُحْلَب وجُخْدَب وجُرْشَع وجُنْدَب، ولأنه قد سمع (فُعْلُل) بفتح ثالثه،ولم يُسْمَع ضمُّه، حكى (المطرِّز): ضُفْدَع، بضم الضاد وفتح الدال، ولم أرَ أحداً نقل ضمَّهما، فهذا من أحسن ما يُستدلُّ به على كونه أصلاً وليس مخفَّفاً من المضموم.

وأما الخماسيّ فأبنيته أربعة:(فَعَلَّل)بفتح أوله وثانيه ورابعه، كَسَفَرْجَل،و(فَعْلَلِل) بفتح أوله وثالثه وكسر رابعه، كجَحْمَرِش، وهي العجوز الكبيرة//والأفعى /٢٥٥ العظيمة،و(فُعَلِّل) بضمٍّ أوله وفتح ثانيه وكسر رابعه، كقُذَعْمِل، وهو الشيء

---

(١) أي ما على أوزانها، نحو (فَعْل، فَعَل، فَعُل.....).

(٢) الذاريات/٧. والقراءة لأبي مالك الغفاري والحسن. المحتسب ٢/٢٨٦.

(٣) لم أتهد إلى هذه الحكاية للأخفش فيما بين يدي من مصادر.

الحقير،و(فِعْلَل) بكسر أوله وفتح ثالثه وسكون الثاني والرابع كقِرْطَعْب، وهو الشيء الحقير أيضاً. واللَّه أعلم.

فهذه أبنية الثلاثي والرباعي والخماسي، فكل ما خرج عنها فهو إمَّا مزيد فيه كضارب ومضروب ومُدحْرَج، وإمَّا منقوصٌ منه ما يكمل أقل الاصول (كيَد ودَم) وإمَّا زائد كعُلَبِط للضخم أصله عُلابط، وإمَّا شاذ كقولهم في (الخِرْفِع) وهو القِطن: خِرفُع، وفي (الزِّئبِر): زِئبُر. وإمَّا أعجمي: كسَرْجِس وبَلَخْش.

ومما يعرف به الأعجمي من غيره الأبنيةُ المجردة المذكورة، ومنه أنه لم تجتمع الجيم والقاف في كلمة عربية كجَرْدق وجُوالِق وجُرْموق،(١) ولا الجيم والصاد كالجصّ،ولا نون بعدها راء كنرجس، ولا زاي بعددال كالهنداز، ولا كلمة مبنية من ب س ت، ولا كلمة رباعية أو خماسية مجردة من الزوائد خالية من حروف الذلاقة وهي ستَّة:ثلاثة من طرف اللسان وهي (ر ن ل) وثلاثة من الشفتين وهي (ب م ف) إلا (عَسْجَد). وقد يكون فيها الحرفان والثلاثة كجَعْفَر، فيه (ف ر) وسفرجل، فيه (ف ر ل) و(قَفَنْدَر)، وهو القبيح المنظر فيه (ف ن ر). فبهذا يُعرف الأعجمي من غيره، وقد جمعْتُ حروف الذلاقة الستَّةَ في (فرَّ من لبَّ) ثم نظمْتُها في بيت وهو:

فــرَّ من لــبَّ قـد جَمَعْـن حردفاً ســتَّةً سُـمِّيَتْ حـروفَ الذَّلاقـة

فصل: حروف الزيادة والميزان الصرفي

وحروف الزيـادة عَشـرة يَجْمعهـا قولـك (سـألتمونيها)، ويجمعهـا (أسـلمني وتاه)،ويجمعها (اليوم تنساه). وقد جمعها شيخنا الغمام (أبو عبد اللَّه بـن مـالك) في بيت أربع مرات وهو:

هنــاءٌ وتسـليمٌ تلا يوم أُنســه نهايةُ مسـؤولٍ أمـانٌ وتسـهيلُ

---

(١) في نسخة الأصل (جرذق) بالذال. والجردق أو الجردقة: الرغيف. والجُوالق: الوعاء. والجرموق: ما يلبس فوق الخفّ.

وإنما اختصَّت هذه الحروف بالزيادة دون غيرها لأن الأصلَ في زيادة الحروف حروفُ المدّ واللين، وهي الألف والواو والياء، لأنها أمهاتُ الحركات، ولهذا متى أشبعت الحركات حدث منها الحرف الذي الحركةُ بعضُه. وقد تقدمت شواهد ذلك. فكما جعلوا الحركات دلادلات على أحوال الكَلِم العارضة في الإعراب من رفع الفاعل ونصب المفعول وجرِّ المضاف إليه، اقتضى القياسُ أن تكون أمهاتُ الحركات مستعملةً في ذوات الكلم عند دُعُوِّ الحاجة//إلى زيادة حرفٍ لزيادة معنى مطلوب ليس في وضع الكلمة، فكما اجتُلبت أبعاضُها لأغراض الكلم اجتُلبت الأمهات لذوات الكلم.ثم إن الحروف السبعة أشبهتها فزيدت لذلك. فأما الهمزة فشبيهةٌ بها لأن حروف المد واللين تنقلب إلى الهمزة، والهمزة تنقلب إليها، وهي أقرب من الالف، بدليل انقلاب الالف همزةً عند تحركها. واما الميم فشَبَهُها ببعض حروف المدّ واللين أنها حرف شفهي كالواو، فإن قُلْتَ: فهلاَ زيدت الباب والفاء لأنهما شفهيان؟ فالجواب أن هذا تعليل لما زادته العرب لا أنه بابٌ يقاس عليه. وأما التاء فزيدت لأنها مهموسة قريبة من حروف المد واللين بالهمسِ، وقد أبدلت من الواو في: (تجاه) وهو من الوجه، وفي (تَوْلَج) وهو من (ولج) و(تُقَاة) وهو من (وقى). وأما النون فحرفٌ أَغَنّ يعادل بالغنة التي فيه اللينَ الذي في حروف المد واللين، وقد أدغموه في الواو نحو: ﴿وإنْ وَجَدْنا أكثرَهم﴾(١)، وتحذف في الجزم كحذف حروف المد واللين. وأما الهاء فسوَّغ زيادته خفاؤه، وأنه يأتي لبيان الحركة في نحو: (كتابيَه وحسابيَه) كما تأتي الألف لذلك في نحو: (أنا). وأما السين فسوغ زيادته كونُه حرفاً مهموساً سلساً يشبه بصفيره حروف المد واللين كما أشبَهتْها النون بغُنَّتِها. واما اللام فسوَّغ زيادته ما فيه من الانحراف، فأشبه الالف من حيث إنه لا يكون ما قبله إلا مفتوحاً(٢). وما سوى هذه الحروف العشرة حروفٌ قويَّةٌ متحصِّنةٌ بما فيها من الاستعلاء والإطباق والجَهْر والشدَّة، فلم تشبه حروف المدّ

/٢٥٥

---

(١) الأعراف/١٠٢ (وإن وجَدْنا أكثرهم لفاسقين).

(٢) أي ما قبل الألف.

واللين. والله سبحانه أعلم.

وليس معنى كون هذه العشرة حروف الزيادةأنها لا تكون في كلمة إلاَّ زائدةً،بل معناه أنها تكون زائدة في مواضع مخصوصة، تذكر إن شاء الله تعالى.

والحرف الأصلي عند البصريين عبارةٌ عن ما كان فاءً او عيناً أو لاماً. وهذه الثلاثة ميزانٌ لهم يَزِنون بها كل اسم متمكِّن وفِعْلٍ متصرِّف. فمتى زادت أصول الكلمة على ثلاثة ضاعفوا اللام فقالوا: جَعْفَر (فَعْلَل)، وسَفَرْجل (فَعَلَّل)، ودَحْرَج (فَعْلَلَ). وقد تقدم ذلك. فمتى كان في الكلمة زائد فأكثر، ذَكَرْتَه بلفظه وقابَلْتَ الأصول بالفاء والعين واللام، فتقول وزن جوهر (فَوْعَل). ووزن صَيْرَف// (فَيْعَل)،ووزن استغفر (استفعل). فإن كان بعض الأصول الثلاثة محذوفاً حذَفْتَه في الميزان، فتقول وزن (تكتل) من قوله تعالى: ﴿**فَأَرْسِلَ مَعَنا أَخانا نَكْتَل**﴾:(١) (نَفْتَل)، فعينُه محذوفةٌ لأنه من الكيل، فأصله (نَكْتَيِلُ) فسكنت اللام لأجل الجازم ثم حذفت الياء التي هي عين الكلمة لالتقاء الساكنين. وإن غُيِّر شيءٌ من الفاء والعين واللام عن موضعه ذكر في الميزان كذلك فتقول: وزن زَهْزَق ودَهْدَم: (عَفْعَل)، لأن (زهزق) بمعنى اهزق: إذا أكثر الضحك، ودهْدَمَ الشيءَ بمعنى هَدَمه، وقالوا: وزن (مَلأَك) من قول الشاعر:

٢٥٦/أ

فَلَسْتَ لإنسيٍّ ولكن لَملأكٍ تَنَزَّلُ من جوِّ السَّماء يَصُوبُ(٢)

(مَعْفَل)، لأنه من (الألوكة)، وهي الرسالة. وقد يعرض للزائد في الموزون تغييرٌ فيسلم في الميزان، كقولك: وزن (مدَّكِر ومزْدَجِر (مُفْتَعل). والمعتبر في الموزون ما كان قبل التغيير، فتقول: وزن شدَّ ومدَّ واسْتَرَدَّ: (فَعَل واستَفْعَل). ومتى

---

(١) يوسف/٦٣

(٢) قائله علقمة الفحل. يصوب: ينزل. يصف ممدوحه بأنه من الملائكة وليس من الإنس. والشاهد في البيت كلمة مَلأك) حيث وَزَنَها على (مَعْفل)، إذْ غيَّر في الميزان ما غير في أصل الكلمة وهو (مألك) المشتقة من الجذر (ألك) بمعنى أرسل. سيبويه ٣٨٠/٤، العيني ٥٣٢/٤، ديوانه/١٣٢....

تكرَّر من غير الحروف العشَرةِ مع أكثر من أصلين حرفٌ حُكم بزيادته إن كان مثل اللام (كجلباب)، أو مثل العين وليس مفصولاً بأصل (كعَقَنْقَل)، أو مثل العين واللام (كمَرْمَرِيس)، وهي الداهية وزنه (فَعْفَعيل)، لأنه مأخوذٌ من المِراسة وهي القوة، وهو وزن نادر. وقالوا فيه: (مَرْمَرِيت)، ولا نظير لهما في الكلام. ولو تكرر مثلُ الفاء وحدها (كقَرْقَف) للخمر، و(سُنْدُس)، أو مثلُ العين مفصولاً بأصلٍ (كحَدْرَد) وهو القصير، حُكِم بالأصالة. وكذا لو تكرَّر مثل العين والفاء بدون أصلٍ ثالث حُكم بأصالة المكرَّرين (كسِمْسِم) لأن أصالة أحدهما واجبةٌ تكميلاً لأقل الأصول،وليس أصالة أحدهما بأولى من أصالة الآخر، فحُكم بأصالتهما معاً، إلاَّ أن يَدلَّ الاشتقاق على الزيادة (كلَمْلِمْ) أمرٍ من لَمَمْتُ الشيءَ، وأصله (لَمْمَتُ) بزيادة مثل العين، ثم أبدل من ثاني الامثال مثل الفاء كراهية تواليها، فصار (لَمْلِمْ).

فصل: في ضابط زيادة حروف الزيادة العشَرة

فنبدأ أولاً بالكلام على أحرف العلة الثلاثة.

فأما الألف، فمتى صحبَت أكثر من أصلين حُكم بزيادتها. ولا تزاد أولاً لأنها ساكنةٌ، ولا يمكن الابتداء بالساكن، بل تزاد ثانيةً كألف (ضارب)، وثالثةً كألف (قِتال وشِهاب)، ورابعةً كألف (أَرْطى ومِعْزَى)، وخامسةً (كدَلَنْظَى)، وهو الصلب الشديد، و(قَبَعْثَرَى)// وهو الجمل الشديد والضخم المُلَزَّز(١) الكثير الوبر. ٢٥٦/ب وإن صحبت أصلين فهي بدلٌ من أصل، (كباب وناب وعصا ورحى) إلا في حرف وشبهه.

وأما الياء، فمتى صحبَت أكثر من أصلين حكم بزيادتها، إلا في الثنائي المكرَّر (كيُؤيُؤ) لطائرٍ ذي مخلب، وفي الأفعال نحو (ضوضى): إذا صوَّت، فالألف منقلبةٌ عن واو(٢)، وفيما تصدرت فيه الياء من الأسماء على أربعة أصول (كيَسْتعُور)

(١) في الأصل المكزَّز. والتصويب من (أ وس)، والمَلَزَّز: المجتمع الخلق.

(٢) لا يبدو التمثيل واضحاً في كلمة (ضوضى)، لأن الياء غير ظاهرة فيها لكنها تظهر عند =

وهو شجر، وقيل: بلدٌ بالحجاز، ويُقال للكساء الذي يجعل على ظهر البعير أيضاً،ويقال: ذهب في اليستعور، أي: في الباطل. واما الياء فتزاد أولاً في أول الفعل المضارع مطلقاً (كيَضْرب ويُدَحرج وينْطلق ويَسْتخرج)، وفي الاسم أولاً (كيَعْمَلة)، وهي الناقة القوية على العمل، و(يقطين). وثانياً (كَصَيْرف، وفيلق - وهو الجيش ـ وشَيْهَم ـ وهو الذكر من القنافذ). وثالثاً (كقضيب وغريب). ورابعاً (كجِرْبِياء) صفة لريح الشمال الباردة. وخامساً (كدَرْدَبيس) صفة للعجوز، ويقال للداهية أيضاً، واسم خرزة سوداء توجد في قبور عاد.

وأما الواو، فتزاد ثانياً (كجَوْهر وكوثر). وثالثاً (كقَسْوَرة وجَدْوَل)، ورابعاً (كجَبَرُوت) وهو (فَعَلوت) من الجَبْر،وكذلك الواو في (رَهَبُوت ورَحَمُوت). وخامساً (كعَضْرَفُوط) وهو ذكر العظاء، واحده عَظاءة وعَظَاية بهمز وغيره، فأمَّا زيادتها أولاً فغير جائزة. وقد ذهب بعضُهم إلى أن الواو في (وَرَنْتَل) وهو الشر، زائدةٌ على وجه الندور، لأنها لا تكون أصلاً في بنات الأربعة، قال شيخنا رحمه اللَّه تعالى: "والأشبه أن تكون أصليَّةً وأن النون واللام زائدتان، لأنَّ النون كنون (غَضَنْفَر)، واللام لزيادتها نظائر (كفَحْجَلٍ) بمعنى أفحج، بخلاف زيادة الواو أولاً". واللَّه أعلم.

وأما زيادة الهمزة، فتزاد باطراد في موضعين:

أحدهما: أن تكون مصدَّرة وبعدها ثلاثة اصول نحو: (أَحْمَر وأَصْفَر وأَفْكَل وإجْفِيل) - للظليم الجفول - وإخريط) لنبات بالحجاز له قرون كاللوبياء و(إكْليل). فإن تصدرت على أربعة أصول فهي أصلٌ كهمزة (إصطبل)، والكلمة بها[1] خماسية، مثاله (فِعْلَل) كجِرْدَحْل، وهو البعير العظيم الشديد.

= إسناد الفعل إلى الضمير في نحو قولهم: (ضَوْضَيْتُ ضَوْضَاءً وضَوْضَاة). حيث أبدلت الواو ياءً، وكأن الأصل (ضَوْضَوْتُ). وعليه فالياء في مثل هذا الفعل أصلية لا زائدة. ينظر شرح ابن يعيش ١٤٩/٩، لسان العرب/ضوا .

(١) (بها) ساقطة من الأصل، وهي من (أ وس).

الموضع الثاني: أن تكون متطرِّفة بعد ألف زائدة مسبوقة بأكثر من أصلين نحو: (حَمْراء وعِلْباء وقُرفُصاء وخُنْفُسَاء). فلو كان قبل الألف أصلان نحو: (سماء وبناء)//فهي أصل او بدلٌ من أصل. وتزاد في غير الموضعين المذكورين سماعاً ٢٥٧/ نحو قولهم في ريح الشمال: (شَأْمَل وشَمْأَل) فالهمزة فيهما زائدة لقولهم: شَمَلَت الريح، وقولهم: (نعجة جُرائِضة) أي عظيمة، فالهمزة زائدة لسقوطها في (جِرْواض) أي: حَمَل شديد، وقالوا (رجلٌ حُطَائط) بالضم، أي: صغير، وهمزته زائدةٌ لأنه من (الحطّ). ولا يحكم على الهمزة بالزيادة في غير الموضعين إلا بدليل كما أَرَيْتك. فإن لم يقم على زيادتها دليل فهي أصل وذلك نحو: (زِئْبَر وضِئْبَل) للداهية، و(جُؤْذَر) بضم الذال وفتحها لولد البقرة الوحشية، فالهمزة في الثلاثة أصلية، نصَّ على ذلك (أبو الفتح بن جني) رحمه اللّه تعالى في (التصريف الملوكي)(١) واللّه أعلم.

وأما زيادة الميم فمطَّردةٌ ومسموعةٌ، فالمطردة نوعان:

أحدها: أول اسم الفاعل واسم المفعول من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف، وإن كانت أصوله أربعة، وذلك نحو: مُكرِم ومُسلِم ومُدَحْرِج ومُنْطلِق ومُسْتخرِج.

والثاني: كونها مصدَّرةً على ثلاثة أصولٍ نحو: مَضْرِب ومَوْعِد ومَرْمَى ومَرْبِدْ. فإن تصدرت في غير ما تقدم على أربعة أصولٍ فهي أصلية، نحو: (مرزجُوش ومَرْدقوش) وهو نبت معروف ويقال: هو الزعفران. وقد زيدت الميم حَشْواً وآخراً، وهو شاذ، وذلك في نحو: (دُلامص ودُمَالص) وهي الدرع البرَّاقة،و(اهْرَمَّع في مِشْيَته ومَنْطقه): انهمك فيهما، والدمعُ: سالَ. و(ادْ لَمَّس الليلُ): أظلم، و(ادرمَّجَ): إذا دخل في الشيء واستتر، ووزن الثلاثة (افعمَّل)، فالميم زائدة،وقالوا: (لبنٌ قُمارص) بمعنى قارص. ومثال زيادتها آخراً قولهم: (زُرْقُم) بمعنى شديد الزرقة و(سُتْهُم) بمعنى أَسْتَه وهو الكبير العَجُز، وقالوا: (حُلْكُم)

---

(١) المنصف شرح كتاب التصريف ـ ١٠٥/١. ونصُّه: "قال أبو عثمان: إذا وجَدْتَ الهمزة غير أولٍ فلا تجعلها زائدة إلا بثَبَت، لأنها لم تكن زائدة غير أول".

للأسـود، من (الحُلكة)، و(شَدقَم) للواسع الشِدْق، و(دِلقِـم) للناقـة التـي أُكِلَـت أسـنانها من الكبـر. فالميم في جميع ذلك زائـدةٌ، وزيادتهـا آخـراً أكثر مـن زيادتهـا حشـواً. واللّه أعلم.

وأما زيادة النون، فلها ضابطان، أحدهما من حيث الجملة، والآخـر مـن حيث التفصيل. فاما الذي من حيث الجملة فموضعان:

أحدهما: كل موضع دل الاشتقاق على الزيادة، نحو: (عَنْبَس) فإنها زائدةٌ، لأنه من (العبوس)، ولذلك قيل للأسد: (عنبس) لعُبُوسِه، قال الشاعر:// ٢٥٧/ب

بَقَّيْتُ وَفْري وانحرفْتُ عن العُلا   ولَقِيْتُ أضيافي بوجـهِ عَبـوسِ[١]

و(سَنْبَلَ الزرعُ) بمعنى (أسبل)، فالنون زائدة لسقوطها في (أسبل).[٢]

وأما الذي من حيث التفصيل فمواضع:

أحدها: أول الفعل المضارع نحو: نَفْعل.

والثاني: في مطاوع الفعل، نحو: فتحت الباب فانْفَتَح.

والثالث: بعد علامة التثنية، نحو: مسلمان ومسلمَيْن.

والرابع: بعد علامة الجمع، نحو: مسلمون ومسلمين.

الخامس: بعد ألف الضمير وواوه ويائه، نحو: يفعلان ويفعلون وتفعلين.

السادس: بعد الألف في نحو: غَضْبَان وعُمْران وعُثْمان.

السابع: للتوكيد خفيفة وثقيلة، كقوله تعالى: ﴿**لَيُسْجَنَنْ وَلَيَكُونـاً مـن الصَّاغرين**﴾[٣]

الثامن: أن تكون ساكنة وقبلها أصلان وبعدها أصلان، نحو: (عَضَنْفَر - للأسد - وجَحَنْفَل - للعظيم من كل شيء - وقَفَنْدَر للقبيح المنظر - وعَصَنْصَر - لجبلٍ - ونحو ذلك.

---

(١) لم أقف على قائله، أو من ذكره. والشاهد فيه لغوي بحت، وهو أن اشتقاق (العنبس) من العُبوس. كما أن من أسماء الأسد (عَبوس).

(٢) لم يذكر الشارح الموضع الثاني من زيادتها من حيث الإجمال.

(٣) يوسف/٣٢

وما عدا هذه النون في كل خماسيٍّ فحقُّها أن تكون أصلاً سواء كانت ساكنة نحو: (جِنْزَقْر) للقصير الدميم، أو متحركةً نحو: (جَنَعْدَل) للشديد الغليظ. إلاَّ أن يدل على الزيادة دليلٌ لفظي، وذلك بأن يلزم من أصالتها مخالفة أوزان الخماسي الأربعة كنون (كَنَهْبُل) بضم الباء، لشجرٍ من أعظم العضاه، قال الشاعر:

فأضحى يَسُحُّ الماء حول كُتَيْفَةٍ يكبُّ على الأذقانِ دَوْح الكَنَهْبُل(١)

فإنه كسَفَرْجُل، بضم الجيم، ولا نظير له، فوزنه إذن (فَنَعْلُل). أو معنوي: كنون (قِنْفَخْر) وهو الفائق في نوعه، وقيل: الغليظ الفارغ، فوزنه (فِنْعَلّ)، لقولهم: (امرأة قُفَاخِرِيَّة) فدلَّ ذلك على زيادتها.

ما عدا ذلك فالنون محكومٌ بأصالتها، إلاَّ أن يدلَّ على الزيادة دليلٌ لفظي: كنون (نرجس)(٢) أو معنوي: كنون (زيتون) فإنها سقطت من (الزيت). واللَّه أعلم.

وأما زيادة التاء، فزيدت في مواضع:

أحدها: في المفرد للتأنيث نحو: تمرة وجفنة وطلحة، وتقْلب في الوقف هاءً إلا إذا سكن ما قبلها، نحو: أخْت وبنْت.

الثاني: في الجمع، نحو: زينبات ومسلمات،ولا تُقلب هاء في الجمع لأن الهاء خفيَّةٌ، وتخفى بعدالألف فتصير كالساقط، وقد تقدم الكلام في ذلك.

الثالث: في أول الفعل المضارع دالة على أنه للمخاطب نحو: تَفْعَل وتفعلان وتفعلون//وتفعلين،أو للمؤنثة نحو:(هند تذهب)،فتدل على المضارعة وعلى التأنيث. ٢٥٨/أ

الرابع: الفعل المطاوع، نحو: فَعَّلْتُه فتَفَعَّل، نحو: كلَّمْتُه فتَكَلَّم، وعوَّدْتُه فتَعَوَّد.

---

(١) قائله امرؤ القيس. والبيت في صفة مطر وسيل. والشاهد فيه كلمة (كَنَهْبُل)، حيث عدَّ النون فيها مزيدة لأن الحكم بأصالتها في هذا الموضع يخرجها من أوزان الاسم الخماسي. الدوح: ج دوحة، الشجرة العظيمة. الكنهبل: نوع من الشجر. المنصف ٣/٢٠، ديوان امرئ القيس/٥٢ .

(٢) وقع الشارح ـ كغيره ـ في خطأ منهجي، إذ طرد القاعدة العربية في الزيادة والتجرد على الكلمات الأعجمية المعرَّبة. والحقُّ أن هذه القاعدة خاصة بالكلمات العربية.أما حروف الكلمات الأعجمية المعربة فكلها أصول.

وقد تقدم أنه إن كان من متعدٍّ إلى واحد كان لازماً كما ترى، وإن كان من متعدٍّ إلى اثنين كان متعدياً إلى واحد، نحو: كسوته جبَّةً فاكتسى جُبَّةً. ومن أمثلة ذلك (تفاعل) مطاوع (فاعل)، نحو: والى الشيءَ فتوالى. ومنها (تفوعل) مطاوع (فَوْعَل) نحو: جوربْتُه فتجورب، أي ألبسته الجورب فلبسه. ومنها (فَعْوَل) نحو: سَرْوَلْته ـ أَلْبَسْتُه السراويل ـ فتَسَرْوَل. ومنها (تَفَيْعَل) نحو: تَسَيْطرَ، وكذلك التاء في مصادر هذه الأمثلة وأسماء فاعليها ومفعوليها.

الخامس: في (افتعل) نحو: افتتح واقتدر، وما تصرَّف من ذلك، نحو: اقتدار ومُقْتدر ونحو ذلك.

السادس: في (استفعل) ونحوه، وفي جميع ما يتبعه نحو: استغفار ومستغفر،ونحو ذلك.

وأمَّا الهاء، فزيادتُها على ضربَيْن: مطَّردةٍ وشاذَّة، فالمطردة زيادتها في الوقف لبيان الحركة، ويكثر ذلك مع الفعل المحذوف الآخر جزماً ووقفاً (كلَمْ يعطِهْ واعطِهْ). ومع (ما) الاستفهامية مجرورة نحو: بِمَ ولِمَ وفيمَ، تقول: بمَهْ ولِمَهْ وفيمَهْ. ويجب اتصالها بما الاستفهامية مجرورة بإضافة نحو: (مَجيء مَهْ). وبالفعل الذي بقي منه حرفٌ واحدٌ نحو: قِهْ، وعِهْ، وإِه بمعنى عِدْ، أو حرفان أحدهما زائد نحو: لم يَقِهْ ولم يَعِهْ ولم يَئِهْ. وفي غير ذلك تَلحق في الوقف جوازاً كلَّ متحرك حركة بناء لا تشبه إعراباً، قال (حسان):

إذا ما تَرَعْرَعَ فينا الغلامُ فما إنْ يُقالُ له من هُوَهْ(١)

ولا تلحق ما حركتُه إعرابيةٌ ولا شبيهةٌ بها كالذي بناؤه عارضٌ، والفعلِ الماضي. وقد سمعت زيادتها في (هِرْكَوْلة) وهي المرأة العظيمة الأوراك في قول (الخليل) لأنها تَرْكُل في مِشيتها، أي تضرب برجلها. وفي (هِجْرَع وهِبْلَع) لأنهما من الجرع والبلع، فوزنهما (هِفْعَل).

---

(١) قائله حسان بن ثابت. والشاهد في البيت جواز زيادة هاء الوقف على آخر المتحرك حركة بناء لا تشبه الإعراب، وذلك قوله (هُوَه). ابن يعيش ٨٤/٩، العيني ٥٦٠/٤، ديوانه/٤٢٢....

وقد أبدلت الهاء من تاء التأنيث في الوقف نحو: (حَمْزَهْ وقائمهْ) وما أشبه ذلك.

وأمَّا زيادة السين، فتزاد قياساً في (الاستفعال) وجميع ما يتصرف منه. وقد زيدت أيضاً في (أَسْطاع، يُسْطيع)،وهو عند (سيبويه) بقطع الهمزة في الماضي//،وبضم حرف المضارعة أصله: أَطْوَع، يُطْوِع، وزيدت السين عوضاً من سكون حيث نقلت حركتُها إلى الطاء، فإن قيل: لو كانت العلة تلك لوجب اطرادها في أمثاله من (أقام وأعاد وأجاد) ونحوها؟ فالجواب من وجهَيْن: أحدهما: أن السين لو زيدت في جميع أخوات (أطاع) لم يكن في كلامهم مثال (أَفْعَل) من معتل العين،ولكان يفضي إلى العبث إذْ الإعلالُ والجَبْرُ أمران متغايران، فلم تسرِ العلةُ في باقي الأمثلة لهذا العذر. الثاني: أن في (أطاع) سرّاً ليس في أخواته، وذلك أن الهمزة حرف شديد، والطاء حرفٌ مستعل مطبق، والعين حرفٌ حلقيّ، فجاؤوا بالسين وهي حرفٌ مهموس رِخْوٌ فصلا بين الهمزة والطاء وهما حرفان شديدان ليحصل التغاير.

/٢٥٨

وقد سُمعت زيادة السين في مواضع منها قولهم: (خَلْبَس قلبَه): إذا فَتَنه، فالسين زائدةٌ لأنه من (خَلَبَه): إذا خدعه، والسين زائدة للإلحاق، ومنها (سَنْبَس): إذا أسرع،فوزنه (سَفْعَل). واللّه أعلم.

وأما اللام، فقد زيدت في أشياء محفوظة لا يقاس عليها، فزيدت في (ذلك وتلك)، لأن الأصل (ذا) و(تي) والكاف للخطاب، وكذا زيدت في (هنالك)، لأن الأصل (هنا)، وزيدت في (أولاءِ) قليلاً، كقول الشاعر:

أولالِك قومي لم يكونوا أُشابةً　　　وهل يعظُ الضِّلّيلَ إلا أولالِكا(١)

وكذلك زيدت في (عبدل) بمعنى: عبد، و(فَحْجَل) بمعنى: أفحج، ذكرهما (أبو الفتح ابن جني).(٢)

فهذا آخر الكلام على حروف الزيادة. واللّه أعلم.

---

(١) سبق تخريجه في ص ٧٧٦ . برواية (وهل يرثُ....) والشاهد ـ هنا ـ زيادة اللام في أولئك.

(٢) سر صناعة الإعراب ٣٢٢/١ .

الإبدال

فصل: في ذكر الحروف التي تُبْدَل من غيرها والكلام عليها.

وهي على ضربين:

أحدهما: ما يُبْدَل إبدالاً شائعاً، وهو تسعة يجمعها قولك: (هَدَأْتَ موطِئاً). وذكرها الإمام (أبو الفتح بن جني) أحد عشر، زاد فيها الجيم والنون،(١) ويجمعها على هذا (أجد طويت منها). فهذه حروف البدل من غير إدغام فنتكلم على كل حرفٍ على انفراده.

الألف: وهي مدة ساكنة لا تقبل الحركة، ومتى قصد تحريكها انقلبت همزة،ولا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً، فإن ضُمَّ ما قبلها انقلبت واواً نحو قولك في (بايَعَ وخاصَم): بُويِع وخوصِم، وإن كُسِر انقلبت ياءً كقولك في (مصباح ومفتاح): مُصَيْبيح ومُفَيْتيح. فإن قلت: هذه المدة الساكنة التي سميتها ألفاً، أيُّ حروفِ الهجاء هي؟ قلتُ: هي المدَّة التي في (لا)، لأنها // لمَّا لم يمكن النطق بها مفردة كالباء والجيم والدال، دعموها باللام ليمكن النطقُ بها. فإن قلتَ: فلِمَ خُصَّ دعمها باللام دون غيرها من حروف التهجي؟ قلتُ: خُصَّت اللام دون غيرها حملاً على لام التعريف، لمَّا أرادوا النطق بها أتَوْا بالهمزة، فهُنا لما أرادوا النطق بالألف أتَوا باللام، ليكون ذلك تعويضاً، لأن الهمزة أخت الألف. واللّه أعلم. والألفُ أليَنُ حروف المدّ واللين واوسعها مجالاً في المدّ، تخرج من فضاء الحلق، لا مُمَاسَّة لها بالحلق، وتسمَّى الحرف الهوائي، ولِما فيها من سعة المد يجوز وقوع المدغم بعدها، نحو: ﴿ولا الضالِّين﴾(٢) ﴿ولا تَتَّبعانِّ﴾(٣). ولا تكون أصلاً في الأسماء المتمكنة والأفعال، بل لا تخلو من الزيادة كألف (ضارب)، أو القلب كألف (باع وقال). فأما الحروف والأسماء الشبيهة بها فلا تكون ألفاتُها إلا أصولاً،نحو:

٢٥٩/أ

---

(١) سر صناعة الإعراب لابن جني ٦٢/١ .

(٢) الفاتحة/٧ .

(٣) يونس/٨٩ ﴿فاستقيما ولا تَتَّبعان سبيل الذين لا يعلمون﴾.

إذا ومتى وإيَّاك، وفي الحروف نحو: (ما، ولا، وإلاَّ، وحتى)، لأن الزيادة والقلب لا يمكن التوصل إلى معرفتها إلا بالاشتقاق والتصريف، ولا مساغَ لهما في الحروف وشبهها.

فإذا عرف ذلك فالألف تبدل من أربعة أحرف وهي: الواو والياء والهمزة والنون.

فأما إبدال الألف من الياء فثلاثة أنواع:

أحدها: أن تكون الياء أصليَّة، نحو: باع وهاب، أصلهما (بَيَع وهَيَبَ) فلما تحركت الياء وانفتح ما قبلها وجبَ قلبها ألفاً، وكذلك: سَعَى ورَمَى، أصلهما (سَعَيَ ورَمَيَ). وتظهر الياء في المصدر نحو: البَيْع والهَيْبَة والسَّعْي والرمْي، لفوات شرط الإعلال وهو التحرك مع انفتاح ما قبلها.

الثاني: أن تكون مبدلةً نحو: (أعطى وأغزى واستدنى)، وفي الاسماء، نحو: (مَغْزَى ومَلْهى)، فالألف بدلٌ من الياء، والياء بدلٌ من الواو، وكان الأصل: (أَعْطَوَ وأَغْزَوَ واستَدْنَوَ)، ثم قُلبت الواو ياءً في الماضي حملاً على المضارع. وإنما قلبت الواو ياءً في المضارع للكسرة التي قبل الواو مع سكونها، لاستثقال الحركة عليها.

الثالث: إبدالها من ياء زائدة، كترخيم (زُمَيِّل)علماً، على لغة من لم ينو المحذوف، فإنك إذا حذفت اللام بقي (زُمَيّْ) فقلبت الياء الزائدة ألفاً فقلت: (يا زُمَّا)(١) والله أعلم.

وأمَّا إبدالها من الواو فضربان:

أحدهما: أن تكون أصلاً (كقالَ وخاف وطالَ) أصلُها (قَوَلَ) بفتح الواو،و(خَوِفَ) بكسرها، و(طَوُلَ) بضمها، قُلبت ألفاً في الثلاثة لتحركها وانفتاح ما // قبلها على ما تقدم في الياء، وكذا إذا كانت لاماً نحو: غزا ٢٥٩/ب وسَهَا ودَعَا.

---

(١) ينظر ص ٩٠٨ ، حيث وضَّح تصغير الترخيم وينظر سر صناعة الإعراب لابن جني ٦٧٣/٢ .

والثاني: إبدالها من واوٍ مبدلة، وذلك في ترخيم (رَحَوِيّ) غير منوي فيه المحذوف، فإنك تحذف ياءي النسب، ثم تقلب الواو المنقلبة عن الياء ألفاً.(١)

وأما إبدالها من الهمزة فعلى ضربين: واجبٍ وجائز. فالواجب أن تقع ساكنة بعد مفتوحة نحو (آثر وآوى وآمن)، وما أشبه ذلك. والجائز ما عدا ذلك، نحو تخفيف همزة (قرأتُ وبدأتُ)، وقولهم في (رأس): راس، وفي (فأس): فاس،فتبدل الألف من الهمزة إذا كانت ساكنة مفردة، لأنها بالسكون تقرُب من الالف، فإذا تحرَّكت تحصَّنت بالحركة. فأما إبدالها وهي مفتوحة فمحفوظٌ لا يقاس عليه، كقوله:

فارْعَيْ فَزَارةُ لا هَنَاكِ المَرْتَعُ(٢)

يريد: لا(٣) هَنَأك. والله أعلم.

وأما إبدالها من النون ففي ثلاثة مواضع:

أحدها: إبدالها من تنوين الصرف في حال النصب، نحو: (رأيْتُ زيداً وجعفرا وقاضيا)، إلا ما كان في آخره تاء التأنيث، نحو: (تمرة وقصعة) فإنها تقلب هاء في الوقف، فرقاً بين التاء الأصلية والزائدة، نحو: (بنيتُ بيتاً)، فإن قلْتَ: فالتاء في (بنت وأخت) يقلب تنوينها ألفاً، نحو: (رأيت بِنْتاً وأُخْتا) ولا تقلب هاء؟ قلتُ: الفرق بينهما من ثلاثة أوجه: أحدها: انها في (بنْت وأخْت) بَدَلٌ من لام الكلمة. والثاني: أن ما قبلها فيهما ساكنٌ، وفي غيرهما متحرِّك. والثالث: أن (بنتاً وأختاً) تدل على التأنيث بصيغتهما، بخلاف (تمرة) ونحوها.

---

(١) أي بفتح (يا رَحَوَا)!

(٢) قائله الفرزدق. وتمام البيت:

راحَتْ بمسلمةَ البغالُ عَشيَّةً فارْعَيْ فَزَارةُ لا هَنَاكِ المرتعُ

يأسف الشاعر لعزل مسلمة بن عبد الملك عن ولاية العراق وتولية عمر بن هبيرة الفزاري مكانه. والبغال: هي بغال البريد التي نقلت مسلمة عند عزله. والشاهد في البيت إبدال همزة (هَنأك) ألفاً شذوذاً لأنها مفتوحة، ولا يبدل جوازاً إلا ما كان منها ساكناً. سيبويه ٥٥٤/٣، ابن يعيش ١٢٢/٤، ديوان الفرزدق/٥٠٨ .

(٣) (لا) ساقطة من نسخة الأصل.

الموضع الثاني: إبدالها من نون التوكيد الخفيفة وقفاً، كقوله تعالى: ﴿**لَنَسْفَعاً بالناصية**﴾، إذا وقفْتَ أبدلْتَ من النون ألفاً،لسكونها وانفتاح ما قبلها أَشْبَهَت التنوين.

الثالث: إبدالها من نون (إذَن)، فإذا وقفْتَ عليها قلْتَ: (إذا)، لأن نونها ونون التوكيد وتنوين الصرف سواءٌ في السكون وانفتاح ما قبل كلٍّ واحد منها.

إبدال الياء: تُبدل من ثمانية عشر حرفاً:

الأول: في التصغير، كقولك في (مفتاح) مُفَيتيح، وفي الجمع (كمفاتيح) لأن ما بعد ياء التصغير وألف الجمع لا يكون إلا مكسوراً، والألف لا تسلم إلا مع الفتحة.

الثاني: إبدالها من الواو إذا سكنَتْ وانكسر ما قبلها، ولم تكن الواو متحصِّنةً بالإدغام نحو: (مِيزان ومِيقات ومِيعاد). فإن تحركت سلمت، نحو: (حِوَل وعِوَض)،وكذا إذا تحصَّنتْ// بالإدغام، نحو:(تعَوَّدَ). فأما قَلْبُهم الواو ياءً(١) في (حياض وسِياط) ونحوهما، فإنْ كان متحركاً، فإن لقلبها متحركةً أربعة شروط: احدها: سكونها في الواحد (كحَوْض). والثاني: كونها في جَمْع، لأن الواو تزداد ثقلاً بثقل الجمعية. الثالث: وقوع الألف بعدها، الرابع: صِحَّة اللام. ٢٦٠/أ

الثالث: إبدالها من الهمزة في خمسة مواضع:

أحدها: أن تقع ساكنة بعد همزة مكسورة نحو: (إيمان)، أصله: إئْمان.

الثاني: أن تكون ساكنة بعد مكسور غير همزة، نحو: بِئْر ومِئْبَرة.

الثالث: أن تكون مفتوحة بعد كسرة نحو: مِئَر {جمع مِئْرَة}(٢) فيجوز قلبها ياءً.

الرابع: أن تقع بعد ألف التكسير، كقولهم في جمع (خطيئة): خطايا، ياؤه منقلبة عن الهمزة.

الخامس: أن تقع بعد ياء التصغير، كقولك في تصغير (أَفْؤُس): أُفَيِّس، بإبدال الهمزة ياءً وإدغامها في ياء التصغير. والله أعلم.

---

(١) (ياءً) من (أ)، وليست في نسخة الأصل.

(٢) ما بين المعترضتين من (أ وس). وليس في الأصل. والمِئرَة: الذَّحْل والعداوة والنميمة.

وقد أبدلوها من الهمزة لغير علّةٍ، كقولهم في (قرأت وهدأتُ وبدأتُ): قَرَيْتُ وهَدَيْتُ وبَدَيْتُ.

الرابع: إبدالها من الهاء، في قولهم: (دَهْدَيت الحجر)، الأصل: (دَهْدَهْت الحجر)، لأنه بمنزلة (قَلْقَل).

الخامس: إبدالها من الراء في (قيراط)، أصله: قِرَّاط، بدليل جمعه على (قراريط). وأبدلوا من الراء ياءً هرباً من التضعيف مع تكرار الراء.

السادس: إبدالها من النون في قولهم: (دينار)، الأصل: دِنَّار، بدليل جمعه على (دنانير)، فظهورُ النونين في الجمع دليلٌ على كونه أصلاً في الواحد.

السابع: إبدالها من السين، في قول الشاعر:

إذا ما عُدَّ أربعةٌ فِسالٌ فزوجُكِ خامسٌ وأبوكِ سادي(١)

أي: سادس.

الثامن: إبدالها من الباء في قول الشاعر يصف فرخة عُقاب تُسمَّى (غُبَّة):

لها أشاريرُ من لحمٍ تُتَمِّره من الثعالي ووخزٍ من أرانيها(٢)

أراد: الثعالب والأرانب، فأبدل من الباء ياءً للضرورة، والأشارير: قطع قديد،واحدها إشرارة، وتُتَمِّره، بتاءين مثنّاتين فوق، أي: تجفّفه، والوخز: الطعن بالرمح ونحوه، والأرانب: جمع أرنبة، وهي طرف الأنف.

التاسع: إبدالها من اللام في قولهم: (أمْلَيْت الكتاب)، والأصل: أمْلَلْتُ الكتاب. وقيل: هما لغتان فلا إبدال. واللّه أعلم.

العاشر: إبدالها من الصاد في قولهم: (قَصَّيْتُ أظفاري) بمعنى: قصَصْتُ، قاله

---

(١) ينسب للنابغة الجعدي، وليس في ديوانه. الفَسْل: الرَّذْل الذي لا مروءة عنده. والشاهد في البيت قلب السين (ياء) في قوله: (سادي)، والأصل: (سادس). ابن يعيش ٢٤/١٠، لسان العرب: سدا، الهمع ١٥٧/٢ .

(٢) ينسب لأبي كاهل اليشكري، وللنمر بن تولب اليشكري. والشاهد في البيت إبدال الباء (ياء) في قوله (الثعالي، أرانيها)، والأصل (الثعالب، وأرانبها). سيبويه ٢٧٣/٢، ابن يعيش ٢٤/١٠،العيني ٥٨٣/٤....

(الجوهري) وغيره// ٢٦٠/ب

الحادي عشر: إبدالها من الضاد في قولهم: (تَقَضِّيَ البازي) أي: انقضّ،وأصله: (تَقَضُّض) فلما كثرت الضادات، أبدلوا من إحداهن ياءً.

الثاني عشر: إبدالها من الكاف، حكى (أبو زيد) في جمع (مَكّوك): مكاكيّ،والأصل: (مكاكيك) كتَنُّور.

الثالث عشر: إبدالها من التاء. أنشدوا قول الشاعر:

قام بها يُنْشِدُ كُلَّ مُنْشَدِ وايْتَصَلَتْ بمثلِ ضوءِ الفَرْقَدِ(١)

أراد: اتَّصلت، فأبدل التاء الأولى ياء.

الرابع عشر: إبدالها من الثاء. أنشدوا في ذلك قول الشاعر:

يفديكَ يازَرْعُ أبي وخالي قد مرَّ يومان وهذا الثالي(٢)

أراد: الثالث.

الخامس عشر: إبدالها من الجيم، كقول من قال في جمع (دَيْجُوج): دياجيّ، والأصل: دياجيج.

السادس عشر: إبدالها من الميم. حُكيَ أن (ابن الأعرابي) أنشد قول الشاعر:

يزور امرأً أمّا الإلهَ فَيَتَّقي وأمّا بقولِ الصالحين فيأتمي(٣)

أراد: فيأتَمّ.

السابع عشر: إبدالها من العين. أنشد (سيبويه) رحمه اللّه قول الشاعر:

---

(١) لم يعز لقائل. والشاهد في البيت إبدال (التاء) ياءً، في قوله: (ايتَصلَتْ)، والأصل: (اتَّصلَتْ). وروي (فايتصلَتْ) بالفاء. ابن يعيش ٢٤/١٠، المقرب/١٠٩، اللسان/وصل...

(٢) لم يعز لقائل. والشاهد في البيت إبدال (الثاء) ياء، في قوله: (الثالي). ابن يعيش ٢٤/١٠، المقتضب ١٣٥، اللسان/ثلث...

(٣) لم يعز لقائل. والشاهد فيه إبدال (الميم) ياءً في قوله: (يأتمي). ابن يعيش ٢٤/١٠، المقرب/١٠٩، اللسان/أمم....

وَمنْهَـلٍ ليـس بـه حَــوَازق ولِضَفَـادي جَمِّـهِ نَقَـانِق(١)

أراد: الضفادع، فأبدل الياء من العين.

الثامن عشر: إبدالها من الدال في قوله تعالى: ﴿**وما كانَ صلاتُهم عند البيتِ إلا مُكاءً وتَصْدِيَةً**﴾(٢) أصلها: (تَصْدِدَةً)، من قوله تعالى: ﴿**إذا قَوْمُكَ منه يَصِدُّون**﴾(٣) أي: يصيحون. وقيل: تصدية تَفْعِلة من الصدى: الصوت.

فقد أبدلت الياء من هذه الثمانية عشر حرفاً، المقيس من ذلك الثلاثة الأوائل، والبقية مسموعة. والله أعلم.

إبدال الواو: تبدل من ثلاثة أحرف:

أحدها: الألف، سواء كانت أصلاً كالف (إلى وعلى ولدى) مسمَّى به، ثم يثنى تقول: إلَوان وعَلَوان ولَدُوان، أو مبدلة نحو: عَصَوِيّ وقَطَوِيّ، أوزائدة كقولك في تصغير (ضارب): ضويرب.

الثاني: إبدالها من الياء،سواء كانت أصليةً كما هي في (موقف وموسر)أصلهما: مُيْقِن ومُيْسِر، لأنهما من اليُسر واليقين، وإنما قلبت واواً لسكونها وانضمام ما قبلها. أو مبدلةً، وذلك في مصدر (فاعَلَ) إذا قلت: (فيعال)، تقول: قاتل قيتالاً وضارب ضيراباً،ثم تصغِّره فتقول: قويتيل وضويريب. أو زائدة كقولك في فِعلِ المفعول من (بَيْطر وسَيْطَر وهَيْنم):سَوْطِر وبَوْطِر وهَوْنِم، قلبت واواً لسكونها وانضمام ما قبلها.

الثالث: إبدالها من الهمزة، سواء كانت أصلية، كقولك في (سُؤْلٍ): سُوْل، وفي// (آخيت زيداً): واخَيْتُ زيداً. أو مبدلة، كقولك في (صحراء): صحراوي. أو زائدة، كقولك في (حمراء): حمراوي. والله أعلم. ٢٦١/أ

إبدال الهمزة: تُبدل من خمسة أحرف: الألف والواو والياء والعين والهاء.

---

(١) لم يعز لقائل، وقال الشنتمري: هو مصنوع. الحوازق: ج حزيقة أو حوزقة. والحوازيق: الجماعات. أي منهل قفر لا ترده الجماعات. والشاهد فيه إبدال (العين) ياءً في قوله: (لضفادي،أي لضفادع... سيبويه ٢٧٣/٢، ابن يعيش ٢٤/١٠، اللسان: حزق....

(٢) الأنفال/٣٥ (٣) الزخرف/٥٧

فأما إبدالها من الألف ففي أربعة مواضع:

أحدها: إبدالها من ألف التأنيث بعد المدة في نحو: حمراء وصحراء وعُشَراء وأصدقاء. والعلة في قلبها همزة أن التقاء الألفين في آخره ساكنتين متعذِّرٌ، وقلبَ الأولى وحذفها غير ممكن لفوات الدلالة على المدّ، وحذفَ الثانية لا يجوز، لأنها للتأنيث، فحرِّكت الثانية فانقلبت همزة.

الثاني: إبدالها من ألف منقلبة عن ياء، نحو: رداءٍ وشِفاء وسِقاء وهِداء، لأنها من (شَفَى يَشْفي وسقى يسقي وهَدَى يَهْدي).

الثالث: أن تكون منقلبةً عن ألفٍ منقلبةٍ عن واو، نحو: كِساء وعَطاء وسَخاء،فالهمزة في هذا والذي يليه منقلبة عن ألفٍ مبدلةٍ، لأن الواو والياء إذا تطرفت وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً (كعصاً ورحَىً)، فكذلك ذا وقعت بعد الألف لأن الفتحة إذا أشبعت صارت ألفاً، فلما انقلبت الواو والياء ألفين التقى ساكنان فعُمل كما عُمِل في ألفى التأنيث. ومن ذلك قلبها في (قائم ونائم وبائع وهائم)، ونحو ذلك.

الرابع: إبدالها من ألف زائدة، كما حُكي أن بعضهم قرأ: ﴿ولا الضَّأْلين﴾(١) ضغط الألف فلم يمدها، فانقلبت همزة، لأنها أقرب الحروف إليها. وقالوا: [هذه رَجْلأً](٢) فأبدلوا الألف همزة لأنها أقرب الحروف إليها. وقالوا: (هذه حُبْلأً). ويُروى عن (العَجَّاج) أنه كان يهمز (الخاتم والعالم).(٣)

وأما إبدالها من الواو فعلى ضربين: مقيسٍ وشاذّ.

فالمقيس إبدالها من كل واوٍ انضمَّتْ ضَمّاً لازماً، نحو: (وُجوه وأُجُوه، ووُعِدَ وأُعِدَ،ووُقِّتَت وأُقِّتَتْ).والمسموع ما عدا ذلك. نحو إبدالها من الواو المكسورة،نحو:

---

(١) الفاتحة/٧. والقراءة لأيوب السختياني. المحتسب ٤٦/١.

(٢) ما بين الحاصرتين من المحقق. والأصل (هذا رَجُلاً). ولم أجد لها توجيهاً. أما (رَجْلأً فأصلها (رَجْلَى) جمع رَجُل، او أرضٌ خشنة يُتَرجَّل فيها على زنة (سكرى)، يقال (حَرَّةٌ رَجْلَى). والله أعلم.

(٣) أي ينطقها: الخَأْتم، العَأْلم.

(وِشاح وإِشاح، ووِعاء وإِعاء، ووِسادة وإِسادة). وإبدالها من المفتوحة نحو: (وَناة وأَناة) وهي الفتور، وقالوا: (أحد) وأصله (وَحَد). ولم يأت إبدال الهمزة من واو زائدة، إلا أن التصريفيِّين قاسوا ذلك، فقالوا في (صحراويّ) مسمَّىً به مُرَخَّما على لغة ياحارُ بالضم، تقلب ألفاً ثم تقلب همزة: [يا صحراءُ](١)

وأما إبدالها من الياء، فقد أُبْدِلت من الأصلية في قولهم: (قطع اللّه أَدَيْه) أي: يَدَيْه. ومن الزائدة في (حرباء وعلباء)، كما أبدلت في (سِقاء ورِداء) بعد قلبها ألفاً.

وأما إبدالها من الهاء، ففي (ماء) أصله (مَوَه) بدليل جمعه على (أمواه).// قال ٢٦١/ب الشاعر:

سقى اللّه أمواهاً عَرَفْتُ مكانَها ... جُراباً وملكوماً وبذَّر والغَمْرا(٢)

جُراب، بضم الجيم: اسم ماء بمكة، وكذلك مَلْكُوم، وبذَّر: بئر قديمة كانت بمكة،وكذلك الغَمْر. وقولهم: (ماهَت الركيَّة) يدلُّ على ذلك. وابدلت الهمزة من الهاء أيضاً في (آلٍ) أصله: أهل، فقالوا: (أَأْل) ثم أُبدلت الهمزة ألفاً لكونها ساكنة بعد همزة.

وأما إبدالها من العين ففي غاية من القلة. حكى بعضهم: أُبَاباً في (عُباب). واللّه أعلم.

إبدال النون: تبدل من ألف التأنيث المنقلبة همزة، كقولهم في (صنعاء وبَهْراءَ):

---

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من المحقق. منقوله من تمثيل ابن جني: ينظر سر صناعة الإعراب لابن جني ٩٩/١. قال: "إذا سمَّيت بهما (صحراوي، خنفساوي) رجلاً ثم رخَّمته على قولهم: (يا حارُ)، وجب بعد حذف ياء النسب أن تقلب الواو ألفاً لوقوعها طرفاً بعد الف زائدة [صحراو] فتصير (صحراا) و(خنفساا) ثم تبدل الألف الآخرة همزة لأنك حركتها لالتقاء الساكنين، كما فعلت في (كساء)، فنقول على هذا: (يا صحراءُ، يا خنفساءُ أقبل" انتهى. ويلحظ أن الحكم وتعليله معاً مسألة افتراضية صناعية تخدم الرغبة في إظهار البراعة وسعة الحيلة في مدّ القياس، أكثر مما تخدم قضية اللغة، وبمثل هذه المسائل غدا النحو صعباً ومنفراً.

(٢) قائله كثير عضزّة. والشاهد فيه أن الهمزة في (ماء) منقلبة عن (هاء)، بدليل جمعه على (أمواه). سيبويه ٢٠٨/٣، ابن يعيش ٦١/١، ديوانه ١٨٠/٢....

صنعاني وبهراني، ذكره (ابن جني) ثم قال: "وإن شئتَ قُلْتَ: النونُ بدلٌ من الواو في (صنعاوي وبهراوي)".(١)

إبدال الميم: تبدل من النون الساكنة، قبل الباء سواء كانا في كلمة واحدة (كعَنْبَر وقَنْبَر)، اللفظ بهما (عَمْبَر وقُمْبَر)، أو كلمتين (كمَنْ بَعُد، ومَنْ بُلِيَ)، اللفظ بهما: (مَمْ بَعُد ومَمْ بُلي). وإنما قلبت النون ميماً لأن في النطق بالنون الساكنة قبل الباء عسراً، لاختلاف مخرجهما مع منافرةِ لين النون وغُنَّتها لشدة الباء، والنونُ من مخرج الباء فقُلبت إليها، فإن تحرَّكت النون لم تُقلب نحو: (الشَنَبْ والعِنَب). وقد أُبدلت الميم من الواو في (فم) أصله (فَوَه) بدليل جمعه على (أفواه)، وتصغيره على (فُوَيْه). واللَّه أعلم.

إبدال التاء: تبدل التاء من الواو، وذلك على ضربين: مقيسٍ ومسموعٍ.فالمقيس إبدالُها من كل واو أو ياء هي فاء (افتعال) وفروعهِ، نحو: اتصل اتصالاً فهو مُتَّصل، واتَّسَر اتِّساراً فهو مُتَّسر. هذا هو الغالب في كلام العرب لعُسر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء، لما بينهما من مقاربة المخرج.وبعض أهل الحجاز يتركون الإبدال فيقولون: إيتصل فهو مُوْتَصِل، وإيْتَسَر فهو مُوتَسِر. وما أصله الهمز من هذا فقياسه أن لا يبدل نحو: إيتكل،(افتعل) من الأكل. ففاء الكلمة همزة،لكنها خُفِّفت بإبدالها حرف لين لاجتماعها مع الهمزة التي قبلها. وقد شذَّ قولهم: (اتَّزر) أي: لبس الإزار.

والمسموعُ ما عدا ذلك، فمن ذلك قولُهم: (هَنْتٌ وبنتٌ وأُختٌ) فالتاء بدلٌ من الواو لقولهم: هَنَوات وأخوات، وبُنُوَّة. وقالوا: (تُراث)، وأصله: وُراث و(تُجاه) وأصله (وُجَاه). و(تُكَأَة)، وهي من (تَوَكَّأْت)، و(تُكْلان) وهو من (وَكَل يَكِل) وتقيَّة//(تَفْعِلة) من (وقى يقي). وقالوا: (أَتْلَجَه) أي: أولجه، و(أتكاه) أي: أوكاه. ٢٦٢/أ وقوله تعالى: ﴿**ثم أَرْسَلْنَا رُسُلَنا تَتْرى**﴾(٢)، وأصله: (وَتْرَى) من الوِتر أي:

---

(١) سر صناعة الإعراب ٢/٤٣٦،٤٤١ بمعناه.

(٢) المؤمنون/٤٤

واحداً بعد واحد. والله أعلم.

إبدال الهاء: وقد أبدلت من الهمزة لقرب مخرجيهما، فقالوا: أَرَقْتُ وهَرَقْتُ،وأَنَرْتُ الثوبَ وهَنَرْتُه: جعلتُ له نِيْراً، أي: عَلَماً. وقالوا في (أرحت الدابة): هَرَحتُها، وفي (إيَّاك): هِيَّاك، قال الشاعر:

فَهِيَّاكَ والأمرَ الذي إن تَوَسَّعَتْ   مواردُه ضاقَتْ عليك المصادرُ(١)

أنشده (ابن جني). وقالوا: (هِنْ فعلْتَ فعلْتُ) أي: إنْ فعلْتَ فعلْتُ.

وقد أبدلوها من الواو في قول (امرئ القيس):

وقد رابني قولُها يا هَنَاهُ   وَيْحَكَ ألحقْتَ شَرًّاً بِشَرّ(٢)

وهي (فَعالٌ) من (هنوك) وأصلها (هَنَاوٌ).

وقد أبدلت أيضاً من الياء في (ذِه) وفي (هنيهة) بمعنى (هُنَيَّة) والأصل: هُنَيْوَه.

وقد أبدلوها من الألف في قولهم: (هُنَه) بمعنى (هُنا)، قال الراجز:

قد وَرَدَتْ من أمْكِنَه   من هَاهُنا ومن هُنَهْ(٣)

إبدال الطاء: تبدلُ الطاءُ من تاء (الافتعال) وفروعه، إذا كان فاء الفعل حرفَ إطباق. وحروف الإطباق أربعة: (ص، ض، ط، ظ)، تقول من صَبَر وضرم وطعن وظعن: (اصطبر واضطرم واطَّعَنَ واظَّعَن).(٤) الأصل: اصْتَبر واضْتَرَم واطْتَعن واظْتَعن، فلما استُثقل اجتماعُ التاء مع الحرف المطبق لما بينهما من مقاربة المخرج ومباينة الوصف ـ إذ التاءُ من حروف الهمس، والمطبق من حروف

---

(١) ينسب لمضرِّس بن رَبَعي. موارده: مداخلُه (وكذا في بعض الروايات). المصادر: المخارج. ويروى (مصادره) والشاهد في البيت إبدال الهاء من الهمزة في قوله (فهِيَّاكَ). الإنصاف/٢١٥، ابن يعيش ١١٧/٨،...

(٢) ياهناه: بمعنى يا رجل. والشاهد في البيت إبدال الهاء من الواو في قوله: (يا هناهُ). ابن يعيش ٤٢/١٠، العيني ٢٦٤/٤، ديوان امرئ القيس/١٦٠ .

(٣) لم يعز لقائل معيَّن. والشاهد فيه إبدال الهاء من الألف في قوله (هُنَهْ) المنصف ١٥٦/٢، ابن يعيش ٤٣/١٠، الهمع ٧٨/١....

(٤) ويلحظ أن التاء هنا في المثال الأخير أبدلت ظاءً بعد إبدالها طاء.

الاستعلاء ـ أُبدل من التاء حرفُ استعلاء من مخرجها، وهو الطاء. وكذا تقول: مُصْطَبِر واصطبِرْ في الأمر. وكذلك فروع البواقي.

إبدال الدال: إبدالها على ضربين: مقيسٍ ومسموعٍ، فالمقيس إبدالها من تاء (الافتعال) وفروعه إذا كانت فاءُ الفعل دالاً أو ذالاً أو زاياً، كقولك من (دعا وذكر وزاد): ادَّعى وادَّكَر وازداد، أصلها: ادْتَعى واذْتَكَر وازتاد، فاستُثقل مجيءُ التاء بعد هذه الأحرف فأبدلت دالاً ثم أدغمت فيها الدال. وقد تبدل ذالاً معجمة بعد معجمة كقول بعضهم: اذَّكــر. واللّه أعلم. والمسموعُ ماعدا ذلك. قالوا في (تَوْلَج): دَوْلَج، فأبدلوا التاء دالاً، قاله (سيبويه).(١) والتَّوْلَج: كِناسُ الوحش الذي يلج فيه. وقالوا في (وَتَد): وَدّ، فأسكنوا التاء ثم أدغموها.

إبدال الجيم: إبدالها مسموعٌ. فمن ذلك إبدالها من الياء في قول الراجز:// ٢٦٢/ب

يا ربِّ إن كنتَ قبلْتَ حُجَّتِجْ فلا يزال شاحجٌ يأتيك بِجْ
أقمرُ نهَّاتٌ يُنَزِّي وَفْرَتِجْ(٢)

يريد: حجتي، ويأتيك بي، ويُنزي وفرتي. والشاحج: البغل، وأقمر: صفة له وهو الذي يغلب على عينيه البياض، ونهَّات: صفة لصوته، وهو صوت فيه خفاء، ويُنزي: يرفع. وقولِ الآخر:

خالي لُقَيطٌ وأبو عَلِجٌ المطعمان اللَّحْمَ بالعَشِجّ
وبالغداة فِلَقَ البَرْنِجّ(٣)

يريد: أبو علي، وبالعشيّ، وفلق البَرْنيّ. وقالوا في (الإيَّل): إجّل. وقال آخر:

---

(١) سيبويه ٤/٣١٦ .

(٢) لم يعز لقائل معيَّن. الوَفْرَة: الشعر المجتمع. والشاهد في الأبيات إبدال الياء جيماً في قوله: حجتج، بِجْ، وَفْرتجِ). المحتسب ١/٧٥، ابن يعيش ١٠/٥٠، العيني ٤/٥٧٠....

(٣) لم يعز لقائل معيَّن. البَرْني: تمر جيد، (معرَّب). والشاهد في الأبيات إبدال الياء جيماً في قوله (علِجّ، العشجّ البرنجّ، سيبويه ٤/١٨٢، ابن يعيش ٩/٧٤، العيني ٤/٥٨٥...

حتـــى إذا ما أمْسَــجَتْ وأمْسَــجَا(١)

يريد: أَمْسَت وأَمْسَى. ولا يقاسُ على شيء من ذلك. والله أعلم.

فصل:

نقل الجوهري عن قطرب أن قوماً من بني العنبر يقلبون السين صاداً قبل الخاء والطاء والغين والقاف.(٢) وقد نَظَمْتُ ذلك ليسهل ضبطُه، فقلْتُ:

الســـين تقــلب صــاداً قبــل أربعةٍ … الطــاءِ والغَيْــنِ ثم القــاف والخاءِ

إلــى بني العنبــرِ المذكــور نسبتُه … كالســاطعِ الســابغِ التسخيرِ إسقاءِ

فصل في الحذف:

والغرضُ منه في الغالب طلبُ الخفة، وهو على ضربين: مطَّردٍ وغير مطَّرد.

فالمطرد أنواع:

الأول: إذا كان الفعل الماضي ثلاثياً مفتوح العين، وفاؤه واو (كوَعَد ووَجَد ووَزَن)، فمضارعه واجب الكسر تحقيقاً (كيَعِد)، أو تقديراً (كيَهَبُ). ويجب حذفُ الواو استثقالاً لوقوعها ساكنة بين ياء مفتوحة وكسرة لازمة. ثم حُمل على ذي الياء أخواته (كـأعِدُ ونعِدُ وتعِدُ) ليجري البابُ على سنن واحدٍ. ثم حملوا على ذلك الأمرَ لموافقته المضارعَ في لفظه، فقالوا: عِدْ وزِن، والمصدرَ على (فِعْلَة) (كعِدَة وزِنة وجِدَة) أصلها (وِعْدٌ ووِجْد ووِزْنٌ)، فحملوا المصدر على الفعل، فحذفوا فاءه وعوَّضوا منها تاء التأنيث وجوباً. ولو كانت (فِعْلة) غير مصدر كان حذف الواو شاذاً، كقولهم للدراهم المضروبة: (رِقَة)، وللأرض الموحشة: (حِشَة) وللـ (لِدَة).

---

(١) ينسب للعجَّاج، وليس في ديوانه. والشاهد في البيت إبدال الياء جيماً في قوله (أمست وأمسى). ويلحظ أنه أعاد الألف إلى أصلها الياء ثم أبدل منها. المحتسب ٧٤/١، ابن يعيش ٥٠/١٠، المقرب/١٠٨...

(٢) الصحاح: صقَر .

الثاني: حذف همزة (أَفْعَلَ) من المضارع واسم الفاعل واسم المفعول نحو: أكرم، يُكْرِم فهو مُكْرِم. وإنما حذفت لأن من حروف المضارعة الهمزة، فحذفت الهمزة من (أفْعَلُ) لئلاَّ تجتمع همزتان في كلمة فيقال: (أُأَكرم)، ثم حُمل على ذي الهمزة ذو النون والتاء والياء فقالوا: نُكْرِم وتُكْرِم ويُكْرِم، واسمُ الفاعل والمفعول نحو: مُكْرِم ومُكْرَم، وإلا فالأصل أن تذكر حروف الماضي كلها في المضارع// ٢٦٣ نحو: دَحْرَج يُدَحْرِج، وقَاتَلَ يُقَاتِل، وتَغَافَل يَتَغَافَل.

وأما همزة الوصل نحو: انطلق واستخرج، فإنما جيءَ بها فِراراً من الابتداء بالساكن، فلا حاجة إلى ذكرها بعد حرف المضارعة،لأن الابتداء بحرف المضارعة وهو متحرك. ولم يجئْ إثباتُ همزة (أَفْعَلَ) في مضارعٍ، إلا في الضرورة كقوله:

فإنَّـه أهْـلٌ لأَنْ يُؤَكْـرَمَا(١)

الثالث: ألف (إفعال واستفعال) مما هو معتل العين، نحو: إقامة واستقامة،أصلهما: إقوامِ واستقوام، فاستُثْقِلت الحركةُ على العين، فنُقِلت حركتها إلى الفاء الساكنه ورُدَّت إلى مجانسها،فالتقى ألفان، فحُذفت الثانية منهما لالتقاء الساكنين ثم عُوِّض عنها تاء التأنيث. ولا يجوز حذف هذه التاء إلا سماعاً كقولِ بعضهم: (أراه إراءً)، وهو في الإضافة كثيرٌ كقوله تعالى: ﴿**وإقامِ الصلاة**﴾(٢). وقد تقدَّم أن التاء تحذف في الإضافة كما يحذف التنوين والنون كقوله تعالى: ﴿**لأَعدُّوا له عُدَّهُ**﴾(٣)، أي عُدَّتَهُ، في قراءة شاذة. والله أعلم.

الرابع: إذا بُني مثال (مَفْعول) من فعل ثلاثي معتل العين بالياء والواو نقلت حركتها إلى الفاء الساكنة قبلها، وحُذِفت مدَّةُ (مفعول)، فيقال: مَبيع ومَقُول، أصلهما

---

(١) ينسب لأبي حيان الفقعسي، ولم يعرف سابق له ولا لاحق. أهل: جدير. والشاهد في البيت إثبات همزة (أَفْعَلَ) الرباعي في المضارع، إذ قال (يُؤَكْرِم)، والقياس حذفها بأن يقال: يُكْرِم. الإنصاف/١١، الخزانة ٣٦٨/١، اللسان/كرم...

(٢) النور/٣٧ ﴿لا تلهيهم تجارةٌ ولا بيع عن ذكر الله وإقام الصلاة...﴾.

(٣) التوبة/٤٦. وقراءة حفص (عُدَّةً). ينظر: الكشاف ١٩٣/٢.

(مَبْيُوع ومَقْوُول). وكان حق (مبيع) أن يقال فيه (مَبُوع)، إلا أنهم كرهوا انقلاب يائه واواً، فأبدلوا الضمَّة قبلها كسرة، فسلِمتْ من الإبدال. ومن العرب من يصحح (مفعولا) من الواوي العين فيقول: (ثوبٌ مَصْوُون وفرسٌ مَقْوُود). وأما اليائي العين فبنو تميم يصحِّحونه فيقولون: (مَبْيُوع ومَخْيُوط). قال شاعرهم:

قد كان قومُكَ يحسبونك سَيِّداً وإخالُ أنك سَيِّدٌ مَعْيُونُ(١)

وقال الآخر:

وكأنَّها تُفَاحةٌ مَطْيُوبةٌ(٢)

وقال آخر:

يوم رذاذٍ عليها الدَّجْنَ مَغْيُوم(٣)

الخامس: الحذف لسبب ويزول بزواله. وذلك الحذف للجزم وللوقف ولالتقاء الساكنين. فأما الحذف للجزم فنحو قولك: (لم يرمِ ولم يغزُ ولم يخشَ ولم يفعلا ولم يفعلوا ولم تفعلي). وأما الحذف لالتقاء الساكنين فنحو: (قُمْ وبِعْ وخَفْ) وما أشبه ذلك، نحو: (قاضٍ ومُستَوْلٍ)، حذفت ياؤهما لسكونها وسكون التنوين بعدها، وكذلك ألف المقصور المنوَّن نحو: (عصاً ورَحَىً ومصطفىً). وأمَّا الوقف فنحو: (اغزُ وارمِ واخشَ)، وما أشبه ذلك.

السادس: كل فعل مضاعف على (فَعِل) بكسر العين، فإنه يستعمل في إسناده

---

(١) ينسب للعباس بن مرداس. مَعْيُون: اسم مفعول من (عانه) إذا أصابه بالعين. وفي أ وس: مغبون. والشاهد في البيت تصحيح عين (مفعول) من الثلاثي معتل العين بالياء وذلك قوله (مَعْيُون)، وكان القياس (مَعين). الخصائص ١/٢٦١، العيني ٤/٤٥٧، اللسان عَيَن.

(٢) لم ينسب هذا الشطر لقائل معين. والشاهد في البيت تصحيح عين (مفعول) من الثلاثي معتل العين بالياء، وذلك قوله (مَطْيُوبة)، وكان القياس (مطيبة) اسم مفعول من (طابه) إذا طيَّبه. المنصف ١/٢٨٦، ابن يعيش ١٠/٨٠، العيني ٤/٥٧٤....

(٣) قائله علقمة الفحل. وهو عجز بيت، وصدره: (حتى تذكر بيضاتٍ وهيَّجه)، والبيت في صفة (ظليم) وهو ذكر النعام. والشاهد فيه تصحيح عين (مفعول) من الثلاثي معتل العين بالياء، وذلك قوله (مغيوم)، والقياس (مغيم). الخصائص ١/٢٦١، ابن يعيش ١٠/٧٨، ديوانه/١٣٠...

إلى تاء الضمير ونونه على// ثلاثة أوجه: تاماً (كظَلِلْتُ)، ومع نقل حركة العين إلى الفاء (كظِلْتُ)، ودون نقلها (كظَلْتُ). كذا كل ما أشبه ذلك. /٢٦٣

وأما الحذف غير المطَّرد ففي عشرة مواضع:

الأول: الهمزة، وقد حذفت فاءً وعيناً ولاماً. فأمَّا حذفها فاءً ففي ثلاثة مواضع:

أحدها: من (أمَرَ وأَخَذَ وأَكَل)، في الأمْر منه تقول: مُرْ وخُذْ وكُلْ، والأصل (أُؤْمُر وأُؤْخُذْ وأؤْكُلْ) بهمزتين: الأولى للوصل والثانية فاءُ الفعل، فخفِّف بحذف الثانية فاستُغني عن همزة الوصل فحُذفت، وكان القياسُ قلبَ الثانية واواً لسكونها بعد مضمومةٍ، وقد جاء (أؤْمُر) من غير حذفٍ. فأمَّا مع واو العطف فلم يأتِ إلا مكمَّلاً، كقوله تعالى: ﴿وَاؤْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ﴾(١)، وأخواه بالحذفِ على كل حال(٢). ولا تحذف الهمزة من نظائر هذه الأفعال نحو: أَجَر وامِنَ.

الثاني: (ناس). الأصل عند (سيبويه): أُناس، (فُعال)(٣) من (الأُنس)، فحذفت الهمزة تخفيفاً، فوزنه على هذا: (عال)، ولا يكاد يستعمل إلا معرَّفاً بالألف واللام،فيقال: (الناس) كأنهما عوضٌ من المحذوف. وقيل: لا حذفَ في (ناس)، بل هو (فَعَل) من (ناسَ ينوسُ) إذا تحرَّك، (فالناسُ) يتحركون في مراداتهم.

الثالث: قولهم في الأمر من (أتى) بمعنى: جاء: (تِ) قال الشاعر:

تِ لي آلَ بَدْرٍ وانْدُهم لي جماعةً وسَل آل زيدٍ أيُّ شيءٍ يَضيرُها(٤)

شبه الهمزة بالواو في (وفى)، يقال في الأمر منه: (فِ لزيدٍ بكذا).

---

(١) طه/١٣٢

(٢) أخواه:أي الفعلان (أخَذَ وأَكَل).

(٣) لم أتهدَّ إلى هذا القول عند سيبويه.

(٤) لم يعز لقائل معيَّن. والشاهد في البيت حذف الهمزة من أمر(أتى) في قوله: (تِ لي آلَ بدرٍ)،تشبيهاً له بالفعل (وفى). وهذا من المسموع الذي لا يقاس عليه. وفي رواية: (تِ لي آل زيدٍ....). أي: ائت لي آل بدر. الهمع ٢١٨/٢، الدرر اللوامع ٣٩/٢، (الصدر فقط). لسان العرب/أتي.

وأما حذفُها عيناً ففي مضارع (رأى)، نحو: (يَرَى) أصله (يَرْأى)، فنُقِلَت حركةُ الهمزة إلى الراء وحُذِفَتْ، فوزنه الآن (يَفَل). وكذلك: (أرَى زيدٌ عمراً الهلالَ)، وما تصرَّف منه، نحو: (يُرِي) فهو (مُرٍ) والمفعول (مُرَىً)، والأمرُ (أَرِ)، الهمزة محذوفة من الجميع. وقد جاء مكمَّلاً في قولِ الشاعر:

أُرِي عينيَّ ما لم تَرْ أَيَاهُ ... كِلانا عالمٌ بالتُّرَّهاتِ(١)

وأما حذفها لاماً ففي قولهم: سُؤْتُه سواية وأصله (سوائيةً) نص عليه (سيبويه)(٢)

الثاني(٣): **الألف**. والقياسُ أن لا تحذف لأنها في غايةٍ من الخفَّة، وهي جارية مجرَى النفَس لا تنقطع على مخرج. وقد حذفت في الشعر لإقامة الوزن لفرط خفتها وقلة الاحتفال بها كقولهم (المُعَلّ) في الشعر أي: المعلَّى، ولَهْفَ في (لَهْفَى) وقال قوم: (أمَ واللَّهِ) يريدون: (أَمَا واللَّهِ)، وقالوا: (يا أبتَ) يريدون الألف المصرَّح بها في قول الراجز:// ٢٦٤/أ

يا أبتا علَّك أو عساكا(٤)

وقالوا: (يا بنَ امَّ)، والأصل: يا بن أمَّا، محوّلٌ عن: يا بن امِّي. وكذا (يا بن عمَّ).

وقالوا: (لِمَ وبِمَ) فحذفوا ألف (ما) الاستفهامية مجرورةً، فرقاً بينها وبين الخبرية.

الثالث: الواو: قد حُذِفَتْ فاءً في (عِدَة)، وعيناً في قولهم لوسط الدار: ثُبَة،أصلها (ثُوبة) من (ثابَ يثوب). ولاماً في (أب وأخ وحم وهن). وكذا (ابن)

---

(١) سبق تخريجه في ص ٣٢٩. والشاهد هنا مجيء الفعل (ترأى) مكملاً دون حذف الهمزة،وذلك قوله (ترأياه) وهو الأصل، لكن المطرد في الاستعمال حذف عين الفعل وهو الهمزة في مضارع (رأى).

(٢) نص سيبويه في ٥٥٦/٣: "وبعض هؤلاء يقولون: يريد أن يجيَك ويَسُوك، وهو يجيك ويَسُوك".

(٣) أي الثاني من مواضع الحذف غير المطرد.

(٤) سبق تخريجه في ص ٢٦٤. والشاهد فيه هنا إثبات الألف المنقلبة عن ياء المتكلم في النداء،إذ الأصل (يا أبتي).

أصله (بَنَوٌ)، لقولهم: البُنُوَّة. و(غد) أصله (غَدْوٌ). وفي [الواو المحذوفة من](١) كـرة قولان: أحدهما: هي اللام، لقولهم: (كَرَوْتَ بـالكرة). والثـاني: هـي عيـنٌ لأنهـا مـن كارَ العِمامَةَ يَكُورها: إذا دوَّرها، واللّه أعلم.

الرابع: الياء. قد حذفت لاماً في (يد) لقولهـم فـي الفعـل: (يَدَيْت) وفـي الجمـع (أيدٍ) وفي التثنية (يَدَيان) بفتح الدال عنـد (سيبويه)، وبسكونها عنـد(أبـي الحسـن). وفي (دم)، لقولهم في التثنية (دَمَيان) وفي الفعل (دَمِـيَ)، وقـال بعضهـم: (دمَوَان). وفي (مئة)، أصلها (مِئْيَة)، لقولهم في الفعل: (أَمْأَيْتُ الدراهم). وإذا أشكل أمر الـلام المحذوفة: هل هي واوٌ أو ياءٌ، فعند (أبي الحسن) هي واوٌ، أخذاً بـالأكثر لأن الـواو أثقل من الياء، وحذف الأثقل أقربُ إلى القياس، وعند (سيبويه) هـي يـاء، يجعلهـا تبعاً للحركة في هاء الضمير.

الخـامس: الهـاء. حذفت لامـاً فـي مواضــع لشـبهها بحـرف العلـة، فمنهـا (شاة)،أصلها (شوَهَة)، لقولهم: (تَشَوَّهْتُ شاةً) أي: صِدْتُها. و(شَـفة) أصلهـا (شَـفْهَة) لقولهم في التصغير: شُفَيْهة، وفي الجمع: شِفاه، وفـي الفعـل: شـافَهَه. و(فـم) أصلـه (فوْهٌ) لقولهم: فُوَيه وأفواه، ورجل أَفْوَه ومُفَوَّه، وتَفَوَّه، فحُذفت الهاء وأبدل من الـواو ميم. وفي لام (سنة) قولان: أحدهما: أنها هاء، لقولهـم: (عاملتُـه مسـانهةً. والثـاني: انها واو لقولهم: سنوات ومُسَاناة. ومن ذلك (اسْت)، أصلها (سَـتْهَةٌ) لقولهـم: سُتَيْهة وأستاه، ومنهم من يحذف التاء فيقول: (سَـهْ). ومنـه (عِضَـة) واحـد العضـاه، لامهـا محذوفة لقولهم: عَضاة، وقيل: لامها واو لقولهم: عِضَوات.

السادس: البـاء. قـالوا فـي (رُبَّ): رُبَ، بالتخفيـف كراهـة التضعيـف، وقـد قرئ به.(١)

السابع: الحاء المهملة. قالوا في الرحم: (حِرُ)، والأصـل (حِرْح)، لقولهـم فـي

---

(١) هي قراءة أبـي جعفر ونـافع وعـاصم فـي قولـه تعـالى: ﴿رُبَمـا يَـوَدَّ الذيـن كفـروا لـو كـانوا مسلمين﴾. الحجر/٢. ينظر المبسوط في القراءات العشر/٢٥٩.

تصغيره: حُرَيح، [وفي جمعه](١): أحراح.

الثامن: الخاء المعجمة. قالوا في(بَخّ): بَخْ، بسكون الخاء وكسرها، وهي كلمة تقال عند استعظام الشيء.// ٢٦٤/ب

التاسع: النون. حذفت من (إنَّ، وأنَّ) المثقلتين، قالوا فيهما: (إنْ وأنْ)، وقالوا في (منذ): مُذ. وقد تقدم ذلك كله.

العاشر: الفاء. حذفوها من (سوف) فقالوا: (سَوْ)، وقالوا في (أُفٍّ): أُفْ،بالتخفيف، ومعناها: اتضجَّر، وفيها عشر لغات. واللّه أعلم.

فصل في همزة الوصل:

وهي التي يتوصل بها إلى النطق بالساكن بعدها، وكذلك إذا وصَلْتَ بما هي فيه شيئاً قبلها سقطت، لأن الساكن قد نطق به موصولاً، فلا تثبت إلا في الابتداء،بخلاف همزة القطع فإنها تثبت وصلاً وابتداء. فإنْ قلْتَ: يُتَخلص من الابتداء بالساكن بأيِّ حرفٍ كان، فلم اختيرت الهمزة دون غيرها؟ قلتُ: لأن الهمزة أول حروف الحلق فخُصَّت بالابتداء، وأصل حركتها الكسرُ، لأن الأصل فيها الإسكان، وحركتُها لالتقاء الساكنين، والأصلُ فيها الكسر على ما مضى.

وقد اتصلت همزة الوصل بأفعالٍ وأسماءٍ وحروف. فأما الأفعال فكل ماضٍ زاد على أربعة أحرف نحو: انطلق واستخرج، والأمر منهما: انطلِقْ واستخرجْ. ومن كلِّ ثلاثيّ(٢) سكن ثاني مضارعه نحو: اضربْ، فإن ضُمَّت عين مضارعه فالهمزة مضمومة (اُكتُب واُقتل) وإلا كُسِرَتْ كـ (اِعْلَم واِضرِب). ولم يأت من هذا النوع بدون الهمزة إلا (خُذ ومُرْ وكُلْ)، وقد ذكر ذلك عن قريب.

وأما الأسماءُ، فكل مصدرٍ لفعل زائد على أربعة أحرف (كالانطلاق والاستخراج). وفي عشرة أسماء وهي: (اسم واست وابن وابنه وابنُم وامرُؤ وامرأة واثنان واثنتان، وأيمُن).

وأما الحروف، فلام التعريف، وهي مفتوحة.

---

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من المحقق اقتضاها السياق.

(٢) أي بأمر كل ثلاثي ...

وإذا دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل حُذفت همزة الوصل لإمكان النطق بالساكن بعد همزة الاستفهام، وكانت أولى بالبقاء لمجيئها لمعنىً، إلاهمزة لام التعريف فإنها لا تُحذف لالتباس الاستفهام بالخبر، بل الوجه قلبُها ألفاً، كقوله تعالى: ﴿آلذَّكَرَيْنِ حرَّم﴾(١). وقد تُسَهَّل كقول الشاعر:

أَالحَقُّ أَنْ دارُ الرَّبابِ تباعدَتْ   أَوِ انبَتَّ حبلٌ أنَّ قَلْبَك طائرُ(٢)

وما عدا ما ذكرنا فهمزتُه همزة قطع تثبت ابتداءً ووصلاً، نحو (إكرام وإعلام وإسكان وإجَّاص وإبراهيم وإصطبل) وما أشبه ذلك. والله أعلم.

٢٦٥/أ **مسألة: إذا التقى في كلمة واوٌ//وياءٌ**، وسكنَ سابقُهما سكوناً أصلياً تُوُصِّل إلى تخفيفه بإبدال الواو ياءً وإدغام الياء في الياء، نحو: هيِّن وسيِّد وميِّت ومرميّ،أصلها: هَيْوِن وسَيْوِد ومَيْوِت ومَرْمُوْي. فلو كانا في كلمتين، فلا إعلال،نحو: (يغزو يعقوب، ويهدي ودَوُدُ). ولو كان سكون أحدهما عارضاً لم يؤثر، كقولك في (قَوِيَ): قَوْيَ بسكون الواو. فإن كان التقاؤهما في مصغَّر ما يُكَسَّر على (مفاعل)(٣) ففيه وجهان:أحدهما الإعلال،تقول في (جَدْوَل): جُدَيِّل. والثاني: السلامةُ، نحو: (جُدَيْوِل) حملاً على جَدَاول، وتقول في (أسودَ) صفةً: أُسَيِّد، لا غير لأنه لم يجمع على (أساود). والله أعلم. وقد شذَّ من ذلك ثلاثة أقسام:

أحدها: شذَّ إبدالُه لكونه لم يستوفِ الشروط كقراءة من قرأ: ﴿إِنْ كُنْتُم للرُّيّا

---

(١) الأنعام/١٤٣، من قوله تعالى: ﴿من الضأن اثنين ومن المعز اثنين قل آلذكَرَيْن حرَّم أم الانثيين﴾.

(٢) قائله عمر بن أبي ربيعة. انبت: انقطع. الحبل: يعني به حبل الوصال. والشاهد في البيت جواز تسهيل همزة الوصل في (الـ) التعريف لسبقها بهمزة الاستفهام، وذلك قوله: (أَالحقُّ). والوجه قلبها ألفاً كما في الآية الكريمة السابقة. سيبويه ١٣٦/٣، التصريح ٣٦٦/٢، ديوانه/١٠١...

(٣) لعله يريد على إيقاع (مفاعل) وليس وزنه، لأن جداول وأساود ليست على مفاعل.

تَعْبُرون﴾(١)، لأن إبدال الهمزة واواً عارضٌ.

والثاني: شذَّ فيه التصحيح مع استيفاء الشروط، كقولهم للسِنَّوْر: ضَيْوَن،و(عوى الكلب عَوْيَةً)، و(حَيْوَه) اسم رجل.

والثالث: شذَّ فيه إبدال الياء واواً إدغامها في الواو كقولهم: (عوَى الكلب عَوَّةً) و(فلانٌ نَهُوٌّ عن المنكر). واللَّه سبحانه أعلم.

مسألة: إذا اجتمع في كلمة حرفا عِلَّةٍ متحركان مفتوحٌ ما قبل كل واحد منهما، فلا بد من إعلال أحدهما وتصحيح الآخر، لئلا يتوالى إعلالان، والأحق بالإعلال منهما الثاني، نحو: الهوى والحيا، والأصل فيهما: هَوَيٌ وحَيَيٌ، لقولهم: حيَيان وهَوَيْت. فوجد سببُ إعلالهما ولم يمكن العمل بمقتضاه فيهما جميعاً، فعمل به في اللام وحدها، لأنها طرَفٌ، والطرفُ محلُّ التغيير، فهو أحقُّ به، وتحصَّنت العين بكونها حشواً فسلِمَتْ وكذا كلُّ ما جاء من هذا الباب إلا ما شذَّ من نحو: (غلية) و(طاية) وهي السطح والدكَّان أيضاً، و(ثايَة) وهي حجارة صغارٌ يضع الراعي عندها متاعه فيثوي عندها، فأُعِلَّت العين وسلمت اللام لتحصُّنها بتاء التأنيث. واللَّه أعلم

باب أبنية الأفعال

الفعل ينقسم إلى مجرَّد ومزيد فيه. فالمجرد ثلاثيٌّ ورباعيٌّ، فللرباعي مثال واحد وهو (فَعْلَل) كدَحْرَج،وسَبْرَج الامرَ: عَمَّاه، وسَرْبَله: ألبسه السِّربال. وللثلاثي ثلاثة أمثله: (فَعَل) كضَرَب و(فَعِل) كعَلِمَ، و(فَعُل) كظَرُف وشَرُف. فأما الفاء//فلا ٢٦٥/ب تكون إلا مفتوحة، إلاَّ أن تُنقل إليها حركة العين فتضم أو تكسر، كقولك في حَسُنَ حُسْنَ وفي شَهِد شِهْدَ ويجوز (حَسْنَ،وشَهْدَ)، بفتح الحاء والشين مع إسكان ثانيه. وقد تقدَّم ذكر ما كان ثانيه حرفَ حلقٍ في باب (نعم وبئس). وما عدا الأمثلة

---

(١) يوسف/٤٣. والقراءة في البحر المحيط ٣١٢/٥.

الأربعة مزيدٌ فيه.

وتنتهي الزيادة إلى ستة أحرف، نحو: استغفر واستخرج واستروح. وله نحو خمسين مثالاً يأتي ذكرها آخر الباب إن شاء اللّه تعالى.

فنبدأ بالكلام على مضارع المجرَّد. وتقدم الكلام على حروف المضارعة مطلقاً.

حروف المضارعة مضمومة من كل ما ماضيه رباعي، مجرداً كان كيُدَحرِج، أو مزيداً فيه كيُكْرِم ويُعَالِج، أو مضعَّفاً كيُسَلِّم ويُكَلِّم. ويفتح ما عداه عند الحجازيين نحو: يَضرب ويَعلم ويَشرُف ويَنطلق ويَستخرج. ويَكْسر عند غير الحجازيين ما ليس ياءً مما كان ما ضيه على (فَعِل) بكسر العين (كتِعْلَم)، أو مبدوءاً بهمزة وصلٍ نحو: انطلق واستغفر، أو تاءٍ مزيدةٍ: (كتِتَعَلَّم). ويكسر مطلقاً ياء كان أو غيرها من الثلاثي الواوي الفاء المكسور العين كوَجِل ويِيْجَلُ. وألحقوا به أبى يِئْبي. واللّه أعلم.

فأما عين الثلاثي المجرد فهي مضمومة من المضموم وفاقاً، نحو: شَرُف يَشْرُف، وظَرُف يَظْرُف. وأما عين المكسور فمفتوحة في المضارع، كعَلِم يَعْلَم،وسَمِع يَسْمَع، إلا في سبعة عشر فعلاً، تسعة منها سمع فيها مع الفتح الكسر وهي: يَحسَب ويَيْئَس وينعَم، ويبئَس، ويَوْلَه ويلِهُ ذهب عقله لفقد من يحب، [ويَيْبَسُ الشيء](١)، ويبئِسُ: تسوء حالُه، ويَوْغَر صدرُه ويغِر، ويَوْحَر ويحِرُ: يتوقد غيظاً فيهما. وثمانيه منها لم يسمع فيها غير الكسر، وهي: يرِث ويلِي ويرِم،ويرِع: أي يكف عن المعاصي، ويَمِق: يجب، ويَثِقُ بالشيء: يعتمد عليه،ويفِق: يحسُن، ويَرِي المخُّ: يكتنز.

وليس في كلامهم مكسور العين في الماضي مضمومها في المضارع. وما ورد من ذلك نحو: فَضِل يفضُل، وشَمِلَ يَشْمُل، فهو من تداخل اللغتين، لأن في الماضي منهما وممَّا أشبَهُهما الفتح والكسر، فمضارعُ المفتوح مضموم فاستعمل

---

(١) في الأصل: (يبس من الشيء). حذفنا (من)، لأن الفعل لازم، وحولنا الصيغة إلى المضارع لمجاراة صيغة بقية الأفعال.

مع المكسور.

وأما المفتوح العين في الماضي فمضارعُه على ستة أضرب:

الأول: واجب الكسر، وهو أربعة أنواع:

أحدها: ما فاؤه واو، كوعد يعِد، ووَجَد يجِد، وحكى (الجوهري، وابن القطاع) وغيرهما//يجُد بضم الجيم، ولا نظير له. ٢٦٦/أ

الثاني: ما عينه ياء: كباع يبيع، ومال يميل وسال يسيل.

الثالث: ما لامه ياء، كرَمَى يرمِي، وسَبَى يسبي. وقد شذت منه ثلاثة افعال فجاءت بالفتح، وهي: أبَى الشيءَ يأباه، وجَبَى الخراجَ وغيره يَجْبَاه، وقَلَى الشيءَ يقلاَه، حكاها (ابن الأعرابي)، وأنشد (ثعلب) رحمهما اللَّه تعالى:

أيامَ أمِّ العَمْرِو لا نقلاها(١)

الرابع: ما كان مضعَّفاً لازماً، كحَنَّ يحِنُّ وعزَّ يعِزُّ. وقد شذَّ من ذلك نوعان: أحدهما التزم ضمُّ عين مضارعه، والآخر جاء بالضم والكسر. أما الأول: فتسعة وعشرون فعلاً وهي: مرَّ به يمُرُّ، وجلَّ عن منزله يجُلُّ أي جَلاًّ، وهبَّت الريح تهُبُّ، وذرَّت الشمس تذُرُّ: طلعَت، وأجَّت النار تؤُجِّج أجيجاً: صوَّتَت، والرجل أجًّا: أسرع، وكَرَّ يكُرُّ: رَجَع، وهمَّ به يهُمّ: قصده بهمَّةٍ، وعمَّ النبتُ يعُمُّ: طال، وزمَّ بأنفه يَزُمُّ: تكبَّر، وسحَّ المطرُ والدمعُ يسُحُّ: نزل بكثرة، وملَّ يمُلُّ: إذا أسرع،وألَّ اللونُ يؤُلُّ إلاًّ: صفا وبرَق، والإنسانُ أَلِيلاً: صوَّتَ، وشكَّ في الأمر يشُكُّ، وأبَّ يؤُبُّ: إذا تهيَّأ للذهاب. وشدَّ يشدُّ: عدا، وشقَّ عليه الأمر يشُقُّ مَشَقَّةً: أضَرَّ به. وخشَّ في الشيء يخُشُّ: دَخَل، وغَلَّ فيه يَغُل: كذلك، وقشَّ القوم يَقُشُّون: حسُنت حالهم بعد بؤس، وجَنَّ عليه يَجُنُّ جَناناً وجُنوناً: ستَرَه، ورشَّ المزن يَرُشُّ: أمطر،وطشَّ يَطُش: كذلك، وثلَّ الحيوان يثُلُّ ثلاً: راثَ، وطَلَّ دمُه يطُل طَلاًّ:

---

(١) ينسب لأبي النجم العجلي وبعده: (ولو تشاءُ قُبِّلَتْ عيناهـا). ويروى (أم الغمرِ) والشاهد في البيت قوله (نقلاها) وكان القياس (نقليها). لسان العرب/قلا ـ ديوان أبي النجم العجلي/١٧٥، برواية مغايرة لا شاهد فيها.

أُهدر،وخبَّ الفرسُ يخُبُّ خَبَّاً وخبَبَاً وخَبِيباً: دون الإسراع، والنبات: طالَ، وكمَّ النخلُ يكُمُّ كمُوماً: أَطْلَع، وعسَّت الناقة وقسَّت تعُسُّ، وتَقُسُّ: رعَتْ وحدها.

وأما النوع(١) الثاني فثمانية عشر فعلاً: صدَّ عن الشيء، يصِدُّ ويَصُدُّ: أعرض، وأثَّ الشعر والنبات - كَثُر والتَفَّ - يَؤُث ويئِثُّ، وخرَّ الشيءُ يخِرُّ ويخُرُّ: سقط، وحدَّت المرأة على زوجها: تركت الزينة، تَحِدُّ وتحُدُّ وأحَدَّت، وثرَّت العين - غَزُرَت - تثِرُّ وتثُرُّ، والناقة: كذلك، وجدَّ في الأمر يجِدُّ ويجُدُّ، وترَّت النواة: نبتَتْ،تَتِرُّ وتَتُرُّ، وطرَّت اليد - طارت عند القطع - تطِرُّ وتطُرُّ، ودرَّت الناقة - جرى لبنها كثيراً - تدِرُّ وتدُرُّ، واللبن: كذلك، وجَمَّ الشيءُ - كثُر - يجِمّ ويجُمّ، وشبَّ الحصان - ارتفع على رجليه - يَشِبُّ ويشُبُّ، وعنَّ الشيءُ يعِن ويَعُنُّ: عرَض،وفحَّت الأفعى//بالحاء والخاء - صوَّتت بفيها - تفِحُّ وتفُحُّ، وشذَّ الشيْ يشِذُّ ويشُذُّ،وشَحَّ ٢٦٦/ب - بخل - يشِحُّ ويشُحُّ، وشطَّت الدار - بعُدت - تشِطّ وتشُطُّ، ونسَّ اللحمُ - يبِس - ينِسُّ وينُسُّ، وحَرَّ النهارُ - حميت شمسُه - يحِرُّ ويحُرُّ.

الضرب الثاني من مضارع المفتوح واجب الضم. وهو أربعة انواعٍ أيضاً:

الأول: ما كانت عينه واواً، كقال يقُول، وعاد يعُود.

الثاني: ما كانت لامه واواً، كغزا يغزو، وسخا يسخو، ودعا يدعو.

الثالث: ما كان دالاً على غلبة المفاخِر، نحو: خاصمتُه فخصمتُه أخصُمُه، ولم تكن فاؤه واواً ولا عينه ولا لامه ياء، كوعدَ وباعَ ورَمَى، فإن كانت عينُه أو لامه حرف حلق وجب ضمُّه أيضاً إلا عند الكسائي، نحو: فاخرتُه ففخَرْتُه أفخُره وما سحتُه فمسحْتُه أمسُحُه بالضم، وبالفتح عند (الكسائي).

الرابع: أن يكون مضعَّفاً متعدياً، نحو: مدَّه يمُدُّه، وعدَّه يعُدُّه، وقدجاء غير مضموم وهو ضربان: أحدهما: مكسور العين لا غير. والثاني: مضموم قياساً ومكسورٌ سماعاً، فالأول فعلٌ واحدٌ وهو (حبَّ) على لغته القليلة، قالوا يحِبُّه بالكسر لا غير، والمشهور أَحَبَّه. والثاني خمسة أفعال: هرَّه يهُرُّه ويهِرُّه: كَرِهَهُ

---

(١) في الأصل (الضرب الثاني). والصواب ماذكرنا ينظر الصفحة السابقة.

وشدُّ المتاعَ يَشِدُّه ويَشُدُّه، وعَلَّه بالشراب يعُلُّه ويعِلُّه: سقاه ثانية، وبَتَّ الحكمُ والطلاق وغيرهما يَبُتُّه ويبِتُه، ونمَّ الحديث ينُمُّه: نقله و وشَى به.

الثالث: واجب الفتح. وهو ما عينُه أو لامه حرف حلق، وليس دالاً على غلبة المفاخر، فإن دلَّ عليها تعيَّن ضمُّه إلاَّ عند الكسائي على ما ذُكر.

وحروف الحلق ستة (أ - ع - ح - هـ - خ - غ)، فنمثِّلها عيناً ولاماً باثني عشر مثالاً: جأرَ إلى ربه يَجْأَر، وبدا يبدأ، وبعث يبعَث، وشرع يشرَع، ورحل يرحَل،ومسح يمسَحُ، ورَهَن يرهَن، وعضَهَ يعضَهُ،وبخَع يبخَعُ، ومسخَ يمسَخُ، وبغت يبغَتُ، وثلغَ رأسَه يثلَغه: شدَخه.

وما جاء منه غير مفتوح فمقصورٌ على السماع، إلا أن يكون مضعَّفاً نحو: شحَّ يشِحُّ وسحَّ يسُحُّ، أو مشتهراً بالكسر، نحو: رجَع يرجِع، أو بالضم نحو: قعَد يقعُد، وبلغ يبلُغ. ومن المسموع ما سُمع فيه مع الفتح الكسرُ، نحو: نَضَح يَنْضَحُ ويَنْضِح، ومنحَ يمنَح ويمنِح، وجنحَ يجنَح ويجنِح.

ومنه//ما سمع فيه مع الفتح الضم، كدبغ يدبُغ، وقدجاء مثلَّثاً في: بغمَ الظَّبيُ يبغَم ويبغِم ويبغُم، وسَخَن الماءُ يَسْخُن ويسخَن ويَسْخِنُ، وصبَغ الشيءَ يصبُغه، ومخَضَ اللَّبن بمخُضه، ونبع الماء ينبُع، ونبغ الشيءُ ينبُغ، بتثليث عين المضارع في الجميع، وسحا الطينَ يَسْحَاه ويسحُوه ويسحِيه، ومحا الشيء يمحاه ويمحوه ويمحيه، وماه المركبُ يَمَاهُ ويمُوهُ ويميهُ. ٢٦٧/أ

الرابع: من مضارع المفتوح يجب فيه ما اشتهر فيه من كسرٍ، نحو: ضربَ يضرِب، أو ضمٍّ نحو: قتَل يقتُل وكتب يكتُب.

الخامس: ما نقل فيه وجهان، الضم والكسر، فيستعمل كل واحدٍ منهما لكونه منقولاً عن العرب، وذلك نحو: عَتَل يعتُل ويعتِل، وقَرَنَ يقرُن ويقرِن، ونذر ينذُر ويَنذِر، وعَرش يعرُش ويعرِشَ، وهذَر في منطقه يهذِر ويهذُر: إذا هذى، وقدَر يقدِر ويقدُر:ضيَّق، وعتَب يَعْتِب ويعتُب، وذلك كثير واسعٌ، إذا تُتُبِّع من كتب اللغة وجد منه جملةٌ كثيرة. واللَّه أعلم.

السادس: ما لم يُنقل فيه ضمٌ ولا كسرٌ، وهو خالٍ من موجب الكسر والفتح والضم. فهنا اختلف اللغويون، فقال بعضهم: الوجهان جائزان، الكسر والضم، وهما مستعملان فيما لم يعرف مُستَعمله، وجائزان فيه على التساوي، فكيف ما نطقْتَ أصبْتَ، وليس أحدهما أولى من الآخر، إذ قد جاء ذلك كثيراً، قال (أبو عمرو اسحق ابن صالح الجرمي): " سمعت(أبا عبيدة) يقول: سمعتُ الضمَّ والكسرَ في عامة هذا الباب، لكن ربما اقتُصر على أحد الوجهين". وقال (أبو عمرو المطرز) حاكياً عن (الفراء): "إذا أشكل (يفعِل ويفعُل) فثِب على (يفعِل) بالكسر فإنه الباب عندهم، لأنه أكثر والكسرُ أخف من الضم."(١)

فصل: فأما غير الثلاثي فثلاثة أضرب:

أحدها: يجب فتح ما يلي آخرَه، وهو ما أول ماضيه تاءٌ مزيدةٌ، نحو: تعلَّم يتعلَّم، وتغافَلَ يَتَغافَل، وتدحرج يتدحرَجُ.

الثاني: يجب كسرُه لفظاً، وهو مالم يكن أول ماضيه تاءً مزيدة ولا معتل العين ولا مضعَّفاً، حو: دحرج يُدحرِج، وانطلق يَنطلِقُ، واستغفر يستغفِر، وقاتل يقاتِل،واقتدر يقتدِرُ.

الثالث: يجب كسره تقديراً، وهو المضعَّف والمعتل العين، نحو: اسوَدَّ يَسْوَدُّ،واسترَدَّ يستردُّ، واختار يختارُ، واستقامَ//يستقِيم، وما أشبه ذلك. ٢٦٧/ب

فصل: أوزان الفعل غير الثلاثي

فأما أوزان غير الثلاثي بالزيادة فكثيرة، منها: (أَفْعَل) كأكْرَم، ومنها (فاعَل) كخاصَمَ، ومنها (فَعَّل) كسلَّم، ومنها (استفعل) نحو: استغفر، ومنها (افْعَلَّ) نحو: احمَرَّ، (وافعالَّ) نحو: احْمَارَّ، و(افْعَيَّل) نحو: اهْبَيَّخ: إذا سمِن، و(افْتَعَل) نحو:

---

(١) الهمع ٣١/٦. ذكر القول دون عزوه لأحد، كما ذكر أن المسألة خلافية.

اعتدل. و(تَفَعْلَل) نحو: تدحرج، و(فَعْيَل) نحو: عَذْيَط فهو عِذْيَوط: إذا كان يحدث عند الجماع. ومنها (افْعَوعَل) نحو: اغْدَوْدَن الشَّعْرُ: إذا طال، و(افْعَلَلَّ) نحو: اسْبَكَرَّ، و(تَفَاعل) نحو: تَغافَل، و(فَعْلَسَ) نحو: خَلْبَس قلبَه: إذا فتنه، أصله (خَلَب) حكاه أبو زيد، ومنها (سَفْعَل) نحو: سَنْبَس بمعنى أسرع، ومنها (افْعَوْنَل) نحو: احْوَنْصَل الطائر: إذا ثنى عنقه وأخرج حوصلته، ومنها (تَمَفْعَل) نحو: تَمَسْكَن: أظهر المسكنة وهي الذلّ، ومنها (فَعْنَل) نحو: قَلْنَسَه: ألبسه القَلَنْسُوة، ومنها (فَوْعَل) نحو: جوربه: البسه الجورب، و(فَعْوَل) نحو: هَرْوَل في مَشْيِه. ومنها (عَفْعَل) نحو: زَهْزَق بمعنى أهزق، أي: أكثر الضحك، ومنها (هَفْعَل) نحو: هَلْقَم بمعنى لَقِم،أي: ابتلع الشيءَ. ومنها (فَهْعَل) نحو: رَهْمَس الشيءَ: بمعنى رمَسَه، أي: ستره. وفي هذا القدر كفاية. واللَّه أعلم.

فصل: إعلال الفعل

إذا كان عين الفعل واواً أو ياءً ساكناً ما قبلها صحيحاً استثقِلَت الحركة على العين، ووجب نقلها إلى الساكن قبلها، كقولك: يبيع ويجُود، أصلهما: (يَبْيِعُ) بكسر الياء المثناة، و(تَجْوُدُ) بضم الواو، فنقلت منها الحركة إلى العين، فإن خالفت العينُ الحركةَ المنقولة أبدلت من مجانِسَتِها، فإن كانت فتحة قُلبت ألفاً، وإن كانت كسرةً قُلبت ياءً، نحو: استعان يَسْتعينِ، أصلهما: اسْتَعْوَنَ يَسْتَعْوِنُ، وكذا يخاف ويَهَابُ،فيدخله النقل والقلب، إلا في أربع صور:

الأولى: أن يكون الساكن قبل العين معتلاً نحو: بايَع وعَوَّق وبيَّن، فلا نقل لئلا يتوالى إعلالان.

الثانية: أن يكون ذلك في فعل تعجُّب، نحو: ما أَبْيَنَ الشيءَ، وما أقوم عَمْراً بكذا، وأبْيِن به وأقْوِمْ به، حملوه على (أفعل) التفضيل، نحو: هو أَبْيَن وأقْوَم.

الثالثة: أن يكون الفعل مضعَّفاً نحو:ابيضَّ واسْوَدَّ، فلم يُعِلُّوه لئلا يلتبس (بفاعَل).

الرابعة: أن يكــون معتل اللام، نحو: اهْوَى وأعيا، فلا يدخله النقل لئلا//يتوالى ٢٦٨/ إعلالان.

فصل: وزن المعتل

إذا اتصل بالفعل الماضي تاء الضمير أو نونُه، سُكِّن آخره نحو: فَعَلْتُ وفَعَلْتَ وفعَلْنَ، فإن كان ثلاثياً معتل العين بإبدالها ألفاً وجب حذفها لالتقاء الساكنين. فإن كانت حركتُها ضمَّةً او كسرة وجب نقلها إلى الفاء تنبيهاً على وزن الفعل، تقول في (خاف): خِفْتُ، وفي (طال): طُلْتُ، لأن أصل (خاف) خَوِفَ، بكسر الواو، وأصل (طالَ) طَوُلَ، بضمِّها، وإن كانت فتحةً أبدلت ضمَّةً في ما عينُه واو، وكسرة في ما عينه ياء، نحو: قُلْتُ وبِعْتُ، أصلهما (قَوَل وبَيَع) بفتح الواو والياء. فإن قلت: (طال وخاف وقال وباعَ) ألفاظُها واحدة، فما الدليل على اختلاف أوزانها؟ وما وزن كل واحد منها؟ قلت: أما (طالَ)، فوزنه (طَوُلَ) لأنه ضد (قَصُر)، ولأنَّ اسم فاعله على (فعيل)، وأما (خاف) فوزنه (خوِف) بكسر العين، لأنه متعدٍّ مفتوح المضارع. أما (باع) فوزنه (بَيَع) بفتح الياء لأنه متعدٍّ مضارعه مكسور. وأما (قال) فوزنه (قَوَل)،لأنه متعدٍّ مضموم المضارع.

باب الوقف

الوقفُ ضد الابتداء، لأنه يكون عند انتهاء الكلمة. ولما استحال الابتداء بساكن استحسنوا في ضده الوقفَ على ضد الحركة وهو السكون. والموقوف عليه أنواع:

النوع الأول: المنوَّن، والمشهور في الوقف عليه ثلاثة مذاهب:

أحدها: أن يوقف على المرفوع والمجرور بالسكون، وعلى المنصوب والمفتوح بإبدال التنوين ألفاً، كقولك: (رأيتُ زيداً)، وفي (إيهاً ووَيْهَاً) منونين: إيها وويها، وشبهوا بذلك (إذن) فقلبوا نونه في الوقف ألفاً. وهذه أعلى اللغات وأكثرها.

الثاني: أن يوقف على المنون كله بالحذف والسكون، وهي لغة (ربيعة)،يقولون: (هذا زيدْ، ومررت بزيدْ، ورأيت زيدْ)، قال شاعرهم:

ألا حبذا غُنْمٌ وحُسْنُ حديثِها لقد تَركَتْ قلبي بها هائماً دَنِفْ(١)

الثالث: أن يوقَف عليه بإبدال التنوين ألفاً بعدالفتحة وواواً بعد الضمَّة وياءً بعد الكسرة، كقولك: (هذا زيدو، ورأيْتُ زيدا، ومررْتُ بزيدي).(٢)

فأما المقصور فلا يوقف عليه إلا بالألف، منوَّناً كان أو غير منون. فإن كان غير منون فلفظه في الوقف والوصل سواء، وإن كان منوناً ففي ألفه في الوقف ثلاثة مذاهب:

أحدها: أن تنوينه محذوف//جراً ورفعاً، فالألفُ الموقوف عليها من نفس ٢٦٨/ب الكلمة، وأنه قُلب ألفاً في النصب إجراءً للمعتل مجرى الصحيح، وهو مذهب (سيبويه) رحمه اللَّه.

والثاني: أن الألف الثانية بدلٌ من التنوين رفعاً ونصباً وجرّاً، وهو مذهب (المازني)، حكم على المقصور بما حكَمَتْ به (الأزدُ) في الصحيح.

---

(١) لم يعز البيت لقائل معيَّن. دَنِف: مريض. غُنْم: علم امرأة. والشاهد في البيت الوقوف على المنون بالسكون وحذف التنوين على لغة (ربيعة)، وذلك قوله: (هائماً دنفْ). العيني ٥٤٣/٤،الهمع ٢٠٥/٢، الدرر ٢٣٢/٢.

(٢) وهي لغة أزد السراة على زعم أبي الخطاب، بحسب عبارة سيبويه في ١٦٧/٤.

والثالث: أن الألف هي من نفس الكلمة(١)، رفعاً ونصباً وجرًّا. وذكر (ابن برهان) أنه مذهب (أبي عمرو) و(الكسائي)، وهو أقوى من غيره وموافقٌ للغةِ (ربيعة) في حذفهم تنوين الصحيح دون بدلٍ. وناسٌ من (قيس) (وفزارة) يبدلونها واواً، وبعضُهم يقلبها همزة(٢). ولا تحذف إلا في ضرورة، فمن حذفِها قولُ [الشاعر](٣):

رهط ابن مرجوم ورهط ابن المُعَلّ(٤)

أراد: ابن المعلَّى.

النوع الثاني: المنقوص، وهو أنواع:

أحدها: ما فيه الألف واللام، فالجيد الوقفُ عليه بالياء، نحو: هذا القاضي ورأيت القاضي ومرَرْتُ بالقاضي.

النوع الثاني: الخالي منهما محذوف اللام والفاء، نحو: (مُرٍ) اسم فاعلٍ من (أرى)، و(يَفِ) علماً منقولاً من مضارع (وفى) فيجب الوقفُ عليه بالياء، نحو: (هذا مُرِي ويَفِي) جبراً له.

النوع الثالث: الخالي منهما مفرداً منصرفاً، نحو: قاضٍ وداعٍ، فيبدل تنوينه ألفاً نصباً عند غير (ربيعة) ويوقف عليه بحذف الياء رفعاً وجرًّا على المختار كهادْ ودالْ وواقْ، وباغْ وعادْ، ومفتَرْ وقاضْ، وآتْ وكافْ وفانْ، وآنْ ودَانْ. ويجوز الوقف بردها، كقراءة (ابن كثير) رحمه اللَّه تعالى: ﴿ولكلِّ قومٍ

---

(١) في الأصل: (أن الألف هي التي من نفس الكلمة). وهذه عبارة نسخة (أ).

(٢) سيبويه ٤/١٧٦. قال: "وزعم الخليل أنبعضهم يقول رأيت رَجْلأْ وهذه حُبْلأْ".

(٣) في الأصل: الراجز.

(٤) قائله لبيد بن ربيعة. وهو عجز بيت من الرمل. وتمامه:

وقبيلٍ من لُكَيْز شاهدٌ ... رهطُ مرجومٍ ورهطُ ابن المعَلّ.

والشاهد في البيت حذف ألف المقصور عند الوقف ضرورة، وذلك قوله (المُعَلّ). سيبويه ٤/١٨٨، الخصائص ٢/٢٩٣، ديوانه/١٩٩....

هادِي﴾(١) ﴿وما لَهم من اللَّهِ من واقي﴾(٢) ﴿وما عِنْدَ اللَّه باقي﴾(٣) ﴿وما لهم من دونِه من والي﴾(٤). ووافق الستةُ (ابن كثير) فيما سوى باغٍ وما بعده.(٥)

النوع الرابع: المجموع. نحو: جوارٍ وغواشٍ، فيجري مجرى المفرد المنصرف رفعاً وجَرّاً، تقول: هؤلاء جوارٍ، ومرَرْتُ بجوارٍ، وفي النصب يجري مجرى ما فيه الألف واللام في ثبوت الياء، تقول: (رأيت جواري).

الخامس: المفرد الممنوع من الصرف، (كقاضٍ) علم امرأة، فهو كالمجموع،تقول: هذ قاضٍ ومرَرْتُ بقاضٍ،ورأيت قاضي، وذهب (يونس، وعيسى ابن عمر، والكسائي)إلى أنه يجري مجرى الصحيح في ترك تنوينه وجرِّه بفتحه ظاهرة، فيقولون: هذه قاضِي ورأيت قاضِي//ومررْتُ بقاضِي، فعلى هذا يوقف ٢٦٩/أ عليه بالياء رفعاً ونصباً وجرّاً.

النوع الثالث: المحرّك. وفي الوقف عليه خمسةُ مذاهب:

أحدها: الوقف عليه بالسكون، كقولك: هذا أحمدْ، ورأيْتُ أحمدْ،ومرَرْتُ بأحمَدْ.

الثاني: الروم، وهو عبارة عن إخفاء الصوت بالحركة، وهو جائزٌ بالحركات الثلاث، ولا يجوز عند (الفراء) في الفتحة.

الثالث: الإشمام، وهو مختص بالضمَّة، وهو عبارة عن الإشارة بالشفتين حالَ السكون.

الرابع: التضعيف، وهو عبارة عن تشديد الحرف الموقوف عليه بشرط ألاَّ

---

(١) الرعد/٧. وينظر: المبسوط في القراءات العشر/٢٥٤

(٢) الرعد/٣٤ = = = = = =

(٣) النحل/٩٦ وينظر: المبسوط في القراءات العشر/٢٦٥

(٤) الرعد/١١ وينظر المبسوط في القراءات العشر/٢٥٤

(٥) في (أ): "ووافق الستة ابن كثير فيما سوى هادٍ وما بعده" وفي هامش الأصل: "ووافق الستة ابن كثير في باغ وما بعده".

يكون همزة(١) ولا حرف علة، وأن يكون قبله متحرك، نحو: هـذا جعفرّ وقطرُبّ وزِبرِجّ.

الخامس: النقل، وهو أن تنقل حركة الموقوف عليه إلى ما قبلها بشرط سكونه وقبوله الحركة وكون الموقوف عليه همزة، والحركة ضمَّةٌ غير مسبوقة بكسرة أو كسرةٍ غير مسبوقة بضمَّة، وذلك نحو قولك في الوقف على (الـرِّدء والبُـطء والخَبْء): هـذا الـرِّدُءْ والبُطُءْ والخَـبُءْ،ورأيتُ الـرِّدَءْ والبُـطَءْ والخَـبَءْ. ومـررتُ بالرِّدِءْ والبُطِءْ والخَبِءْ. وفي الوقف على غير المهموز (كفَلْس(٢) وبُـرْد وعِلْـم): هذا فَلُسْ ومررْتُ بفَلِس، وهذا بُرُدْ، ومـررت بعِلِمْ. ولا يجوز النقل إلـى سـاكن لا يقبل الحركة كالألف والياء المكسور ما قبلها، والواو المضموم ما قبلها،نحو: كتـاب ورغيف وعجوز. ولا يجوز نقل الفتحة من غير الهمزة، وحكي عن الكوفيين إجازة ذلك. ولا يجوز نقل ضمة إلى ساكن مسبوقٍ بكسرة، نحـو: (هذا عِلُـم)، ولا كسـرة إلى ساكن مسبوق بضمَّة، نحو: (مررْتُ بقُفِل) لعدم (فِعُل وفُعِل). وهـذه المذاهـب جاريةٌ في المنون بشروطها، فيكون فيه سبعة مذاهب.

النوع الرابع: ما آخره تاء التـأنيث، فـإن كـان فعـلاً، أو سـاكناً مـا يليهـا غيـرَ ألف، وُقف عليها بالسكون، نحو: قامَتْ ونحو: بنْتْ وأخْتْ، وإلا قُلبت هـاءً، ووُقـف عليها بالسكون نحو: تمره ومومـاه وقناه. وقد يفعل ذلك بتاء تصحيـح جمـع المؤنـث وما أشبَهَهُ كقول بعضهم: (دَفْنُ البناه مـن المكرمـاه). كمـا انـه قد يوقـف علـى تـاء المفرد بغير إبدال، كما وقف (نافع وحمزة وعاصم) في نحو: ﴿شَجَرة الزَّقومِ﴾(٣) ﴿امرأة نُوحٍ﴾(٤).

النوع الخامس: //الفعل المعتل الآخر، يوقف عليه بهاء السكت جوازاً، إن كان ٢٦٩/ب

---

(١) في الأأصل: (بشرط أن يكون)، والتصويب من أ وس.

(٢) في الأصل (كعَمْرو). ولكن التمثيل جاء بـ (فَلْس) فأثبتناها.

(٣) الصافات/٦٢: ولم أتهد إلى هذه القراءة.

(٤) التحريم/١٠. إتحاف فضلاء البشر/٤١٩

محذوف الآخر جزماً (كلَمْ يخشَهْ ولم يرمِهْ، ولم يغزُه). أو وقفاً[1] كاخشَهْ وارمِهْ واغزُهْ. ووجوباً إن بقي على حرفٍ واحدٍ أو حرفين أحدهما زائد، كقولك في (قِ زيداً ولا تقِ عمراً): قِهْ ولا تقِهْ.

النوع السادس: ما الاستفهامية المجرورة، يوقف عليها بهاء السكت وجوباً إن كانت مجرورةً بالإضافة، كقولك في (مجيء مَ): جئتَ مجيءَ مَهْ، وجوازاً إن جُرَّت بحرف جرٍّ كقولك: لِمَهْ وبِمَه وعَمَّهْ. والله أعلم.

---

(١) أي بناء.

باب ما يجوز في ضرورة الشعر

اعلم أن إقامة الوزن تدعو إلى مخالفة كثير مما تقدَّم تقريرُه من ردِّ فرعٍ إلى أصلٍ أو تشبيهِ غير جائز بجائز. والضرورة أقسام: الزيادة والحذف والبَدل والتقديم والتأخير، وتغييرُ الإعراب عن وجهه، وتأنيث المذكَّر، وتذكير المؤنث.

فأما الزيادة فعشرة أقسام:

الأول: ما يُزاد في القوافي للإطلاق، وذلك واوٌفي الرفع، كقول (زهير):

صحا القلبُ عن سلمى وقد كانَ لا يَسْلُو

وأَقْفَرَ من سَلْمى التَّعانيقُ فالثِّقْلُ(١)

وياءٌ في الجر كقول (الأعشى):

ما بكاءُ الكبيرِ بالأطلالِ وسؤالي فما يُرَدُّ سؤالي(٢)

دِمْنَةٌ قفرةٌ تعاورَها الصَيفُ بريحَيْن من صِبا وشِمالِ

وألف في النصب، كقول (الأعشى):

استأثر اللَّهُ بالوفاءِ والحَمْدِ وولَّى الملامةَ الرجلا(٣)

ويجوز أن ينشد بضمة وفتحة وكسرة، ويجوز التنوين للترنم. ولكن لا يوقف عليه بالتنوين، بل الواو والألف والياء.

الثاني: صرفُ مالا ينصرف وجرُّه في موضع الجر، كقول (النابغة):

فَلَتَأْتِيَنْكَ قصائدٌ ولَيَرْكَبَنْ جيشٌ إليك قوادمَ الأكوارِ(٤)

---

(١) التعانيق والثِّقل: أسماء أمكنة. والشاهد في البيت إطلاق القافية المضمومة وانقلابها واواً في قوله: (فالثقلُ). ديوان زهير/٩٨ .

(٢) الشاهد في البيت الثاني إطلاق القافية المكسورة في قوله (شمالِ) وانقلابها ياءً. دمنة: أثر ديار، تعاورها: تبادل عليها. الشِّمال: ريح شمالية، ديوان الأعشى/١٦٧.

(٣) في الديوان: (..بالعدل) بدل: بالحمد. الشاهد في البيت إطلاق القافية المفتوحة وانقلابها ألفاً في قوله (الرجلا). ديوان الأعشى/١٧٤.

(٤) سبق تخريجه في ص ١٤٣. والشاهد هنا جواز صرف الممنوع من الصرف في ضرورة =

فنوَّن (قصائد) وهو غير مصروف، وقد تقدَّم ذلك. وجوَّز (الكسائي والفراء) صرفَ كل مالا ينصرف إلا (أفعل منكم)، زاعمين أن (مِن) هي المانعة من صرفِه. وأبى ذلك البصريون، وصرفوا الجميع في الشعر(١). وأجاز الكوفيون منع صرف المنصرف مستدلِّين بما تقدَّم(٢).// ٢٧٠/أ

الثالث: زيادة التشديد حملاً له على الوقف، تقول:(رأيتُ جعفَرّاً).

قال[الراجز]:(٣)

مهرَ أبي الحجاب لا تَشَلِّي ... بارك فيكَ اللَّهُ من ذي ألِّ

ومن مُوَصَّى لم يُضِع قيلالي ... خوارجاً من لَغَطِ القَسْطَلِّ

إذا أخذا القلوب كالأَفْكَلِّ(٤)

وإنما هو (كالأَفْكِل والقَسطل) مخففان. والأَفْكَل: الرِّعدة، والقسطل: الغبار.

الرابع: زيادة نون مشدَّدة كقولهم في (القطن): قُطْنُنٌّ، وهو من أقبح الضرورة،قال الراجز:

كأنَّ مجرى دمعها المُسْتَنِّ ... قُطُنَّةٌ من جيِّد القُطْنُنِّ(٥)

ويروى: (القُطُنّ)، فزاد نوناً في (القطن) إتباعاً للنون الأولى، وقال الآخر:

أحب منكِ مَوْضِعَ الوُشْحُنِّ ... ومَوْضِعَ الإزارِ والقَفَنِّ(٦)

= الشعر، وذلك قوله (قصائدٌ.) وللبيت رواية أخرى لا تمس الشاهد.

(١) الإنصاف/٤٨٨ .

(٢) تقدَّم في ص/١٤٥ .

(٣) في الأصل (الشاعر).

(٤) ينسب لأبي الخضر اليربوعي، من رجز في مديح عبد الملك. لا تَشَلِّي: يدعو له ألا يُصاب بالشلل. الألّ: السرعة. والشاهد زيادة التشديد في قوله (الأفكل) كما ذكر. وثمة زيادة أخرى هي الياء في (تشلِّي) لأن الخطاب للمهر وهو مذكر. تهذيب اللغة ٢٧٦/١١ ـ لسان العرب/ ألل.

(٥) نسب لجندل، ولدهلب بن قريع. المستن: المنساب. والشاهد في البيت زيادة النون المشددة على آخر الكلمة في ضرورة الشعر وذلك قوله: (قطنُنّ). الممتع في التصريف ١٢٦/١، لسان العرب/قطن.

(٦) ينسب لدهلب بن قريع. والشاهد فيه زيادة نون مشدَّدة على آخر الكلمة في ضرورة =

أراد: موضع الوُشُح - جمع وِشاح - والقفا.

الخامس: زيادة حركة في الحرف الساكن بحركةِ ما قبله كقول (رؤبة):

وقاتمِ الأعماق خاوي المُخْتَرقْ … مُشْتَبِه الأعلامِ لمَّاعِ الخَفَقْ(١)

أراد: الخَفْق، فحرّك الفاء بحركة الخاء.

السادس: زيادة الحركة على ما ينبغي أن يكون استعمال اللفظ عليه، وهو إظهار المدغم، كقولهم في (رادّ): رادِد، أنشد (سيبويه) قولَ (قَعْنَب بن أم صاحب):

مهلاً أعاذلَ قد جَرَّبْتِ من خُلُقي … إني أجودُ لأقوامٍ وإن ضَنِنُوا(٢)

ومثله:

الحمدُ للهِ العليِّ الأَجْلَلِ(٣)

السابع: إثبات حروف العلة في الفعل المجزوم، نحو: "أَلَمْ يأتيك" و"لم تهجو ولم تدعِ"(٤) وقد تقدمت المسألة، فلا حاجة إلى إعادتها.

الثامن: قطع ألف الوصل، كقول (حسان) رضي اللّه عنه:

ضحُّوا بأشمطَ عنوانُ السُّجودِ به … يُقَطِّع الليلَ تسبيحاً وقرآنا

= الشعر .وذلك قوله: (الدشحنِّ، القَفَنِّ). اللسان/وشح، الهمع ١٥٧/٢،الدرر ٢٢٠/٢.

(١) سبق تخريجه في ص ٢٥ . والشاهد فيه هنا زيادة حركة في الحرف الساكن بحركة ما قبله في ضرورة الشعر، وذلك قوله: الخَفَق.

(٢) ضَنِنُوا: بخلوا. والشاهد في البيت فك الإدغام في ضرورة الشعر وذلك قوله: (ضَنِنُوا). سيبويه ٢٩/١، الخصائص١/١٦٠، اللسان/ضنن.

(٣) قائله أبو النَّجم العجلي، والشاهد في البيت: فكُّ الإدغام في الكلمة للضَّرورة الشعريَّة، في قوله: (الأجلل)، وإنما هي (الأجلّ). الخصائص ٨/٣، الخزانة ٤٠١/١، لسان العرب: (جلل)..

(٤) يشير بهذا إلى قول الشاعر:

ألم يأتيك والأخبار تنمي … بما لاقت لبون بني زياد

وقول الآخر:

هجوت زبان ثم جئت معتذراً … من هجو زبان لم تهجو ولم تدع

وقد تقدم بحث المسألة في ص ١٠٥.

لتَسْـمَعَنَّ وَشـيكاً في ديارهم أَللَّـه أكبـــرُ ياثاراتِ عُثمـــانا(١)

وقال الآخر:

ولا يبـــادر في الشـــتاء وليدنا أَلقِـــدْرَ ينـــزلها بغيـر جِعـالِ(٢)

وأكثر ما يجيئ قطعها في النصف الثاني من البيت، وقد جاء في غيره، كقول (قيس ابن الخطيم):

إذا جـــاوز الإثنين ســـرٌّ فإنَّه ببَثٍّ وإفشـــاءِ الوشـــاةِ قَمينُ(٣)

التاسع: زيادة نـون التوكيد الخفيفة والثقيلة في غير موضع زيادتهما، وذلك أن موضع زيادتهما// الأمرُ والنهيُ والاستفهام والجزاء، كقول الشاعر: ٢٧٠/ب

رُبَّمـــا أوفَيْتُ مـــن عَلَـــمٍ تَرْفَعَـنْ ثَوْبـي شِـــمالاتُ(٤)

وعُلِّل دخولها أنه بسبب (ما)، وبأن (ربما) للتقليل، والمقلَّل كالمنفي.

العاشر: قولهم في الوقف: (أنا وأنَهْ) فإذا وصلوا حذفوا الألف والهاء، وربما اضطر الشاعر فثبتها وهو واصل، قال الشاعر:

---

(١) البيتان: لحسان بن ثابت في رثاء الخليفة عثمان بن عفَّان. أشمط: أشيب. الشاهد في البيت: قطع همزة الوصل لضرورة الشعر وذلك قوله: (أَللَّه). وحق همزة ألـ التعريف الوصل. المنصف ٦٨/١، ديوانه: ٤١٠.

(٢) نسب إلى الحاجب بن جندب، وللبيد العامري (وليس في ديوانه). الجِعال: خرقة ينزل بها القدر. وللبيت روايات أخرى لا تمس الشاهد.

والشاهد في البيت: قطع همزة الوصل في قوله:(أَلقِـدرَ يُنْزِلها ...). شرح السيرافي لكتاب سيبويه/٣٧١ (تح٠د.عبد المنعم فائز).

(٣) قمين: جدير. والشاهد في البيت قطع همزة الوصل للضرورة الشعرية، وذلك قوله: (الإثنين)، لأن همزتها في الأصل همزة وصل. ابن يعيش ١٩/٩، العيني ٤/ ٥٦٦، ديوانه:١٠٥...

(٤) ينسب البيت لجذيمة بن الأبرش. عَلَم: جبل. شمالات: ج شمال وهي الريح الشمالية. والشاهد فيه توكيد المضارع دون مسوِّغ توكيد، للضرورة الشعريَّة، وذلك قوله:(تَرْفَعَـنْ). سيبويه ٥١٨/٣،ابن يعيش ٤٠/٩ ، العيني ٣٣٤/٣...

أنا سـيفُ العشـيرة فاعرفوني حَميداً قـد تَذَرَّيْتُ السَّـناما(١)

وقال (الأعشى):

فكيف أنا وانتحالي القواف يَ بعد المشيبِ كفى ذاكَ عارا(٢)

والذي جاء في القرآن من قوله تعالى: ﴿ وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ﴾(٣)ونحوه، فعلى نيَّةالوقف. والله أعلم.

وأمَّا الحذفُ فأربعة عَشر نوعاً.

الأول: تخفيف المشدَّد، كقول الشاعر:

لا وأبيكِ ابنةَ العامِريّ لا يَدَّعي القومُ أنِّي أَفِرْ(٤)

وقول طرفة:

أصَحَوْتَ اليومَ أم شاقَتْكَ هِرْ ومن الحُبِّ جُنُونٌ مستَعِرْ(٥)

الثاني: تخفيف المشدَّد وتسكينه مع حذفِ حرفٍ بعده كقولهم في (مُعلَّى): مُعَلْ، وفي (عنَّى): عَنْ. قال الأعشى:

لَعَمْرُكَ ما طولُ هذا الزَّمَنْ على المرء إلاَّ عَناء مُعَنْ(٦)

---

(١) ينسب لحميد بن بحدل الكلبي. تَذَرَّيْتُ: بلغت الذروة. السَّنام: أعلى ظهر الجمل. والشاهد في البيت: زيادة الألف في الضَّمير(أنا) على حد من يزعم أن أصل هذا الضَّمير هو(أَنَ) دون ألف. ابن يعيش ٩٣/٣، الخزانة ٣٩٠/٢، شرح الأشموني ٩١/٤...

(٢) انتحال: ادعاء ما للآخرين. والشاهد في البيت زيادة الألف في الضمير(أنا) على حد من يزعم أن أصل هذا الضمير هو (أَنَ)، للضرورة الشعريَّة، وذلك في قوله: (فكيف أنا). ابن يعيش ٤٥/٤، المعرَّب: ٧٨، ديوان الأعشى: ٤١ .

(٣) الممتحنة /١

(٤) قائله امرؤ القيس. والشاهد في البيت تخفيف المشدَّد للضرورة الشِّعريَّة في قوله:(أَفِرْ) وإنما هي (أَفِرُّ). المحتسب ٢٧٣/٢، الخزانة ٤٨٩/٤، ديوانه: ١٥٤... .

(٥) الشاهد في البيت تخفيف المشدَّد للضرورة الشعريَّة، وذلك في قوله:(هِرْ) وإنما هي (هِرَّة).. الخصائص ٢٢٨/٢، ديوان طرفة: ٦٣ .

(٦) كلمة (طول) سقطت من الأصل، وبحر القصيدة كما يرى هو المتقارب. المعنَّي: المتعَب. والشاهد في البيت تخفيف المشدَّد للضرورة الشعريَّة، وذلك في قوله:(مُعَنْ). =

أرادَ: مُعَنّى فحذف [الألف](١) وإحدى النونَيْن، وقال أيضاً:

وَعهْــدُ الشَّــبابِ وثــاراتُهِ فَــإِنْ يَـكُ ذلك قـــد زال عَـــنْ(٢)

يريد: عنِّي.

الثَّالث: التَّرخيم في غير النِّداء، وقد تقدَّمت المسألة بشواهدها في النِّداء.

الرابع: قصر الممدود، وهو جائز عند الكل في الضرورة، كقول الراجز:

لا بدَّ من صَنْعا وإن طـالَ السَّـفر(٣)

وإنما هي (صَنْعاء) بالمد، وقولِ (الأعشى):

والقــارِحَ العَـــدَّا وكُـلَّ طِمِرَّةٍ ما إن تنـــالُ يدُ الطـويل قذالَها(٤)

يريد: العدَّاء، (فَعَّال) من العدو، والطِّمِرَّة: الفرس المستفز للوثب.

ومد المقصور حائز عند الكوفيين(٥)، ومن شواهدهم قولُ الشاعر:

يا لَكَ من تَمْـــرٍ ومن شِيشاءِ يَنْشَــبُ في المَسْــعَل واللَّهــاء(٦)

فاللَّهاء: جمع لَهَاة وهي الهَنَةُ المطبقة في أعلى سقف الفم، وقولُ الآخر:

= ديوان الأعشى: ٢٠٧، المنصف ٣/٥٥ .

(١) ما بين الحاصرتين من المحقق، وفي الأصل (الياء).

(٢) بيت الديوان هو: (وعهدُ الشَّباب ولذَّاتُهُ فإن يك ذلك قد نُتَّدنْ)
وعليه فلا شاهد في البيت على الحذف. ولكننا نرجح رواية البعلي. لأن معنى البيت غير مفهوم بحسب رواية الديوان، إذ ذهب بعضهم إلى أن (نُتَّدَنْ) من اتَّدَن الجلْدَ. بلَّه ونقعه، واتَّدنَ المرْأة أحسن القيام عليها، واتَّدَنَ الشيء: قصده. وكلها لا توضح المعنى، مما حمل بعض الشرَّاح على القول: لا نعلم أيَّ معنى أراد من (نُتَّدَن). شرح ديوان الأعشى: ٢٠٨.

(٣) لم ينسب لراجز معيَّن .العيني ٤/٥١١، التصريح ٢/٢٩٣، الهمع ٢/١٥٦...

(٤) القارح: صفة للفرس: القذال: شعر الرقبة. والشاهد في البيت قصر الاسم الممدود، وذلك قوله (العَدَّا) وأصله (العدَّاء). الإنصاف/٧٥٢، شرح الأشموني ٤/١١٠، ديوان الأعشى/٢٥ .

(٥) الإنصاف/٧٤٥ .

(٦) نسب الرجز لأبي المقدام الراجز، ولمجهول. الشيشاء: أراد (التمر)، ينشب: يعلق، المسعل: الحلق وهو موضع السعال. الخصائص ٢/٢٣١، الإنصاف/٧٤٦، اللسان/لها....

سَــيُغْنِيني الــذي أغْنَـاك عنِّي   فــلا فَقْـــرٌ يــدومُ ولا غِنــاءُ(١)

الخامس: حـذفُ النـون الساكنة//من الحروف المبنية على السكون، نحو: (مِنْ وعَنْ) لالتقاء الساكنين. قال الشاعر:(٢) ١/٢٧١

أبلِـــغْ أبا دَخْتَنُـــوسَ مألُكةً   غيــرَ الـــذي قد يُقالُ مِ الكذبِ(٣)

وقال الشاعر:

فلســـتُ بآتيــــه ولا أَسْتَطيعُه

ولاكِ اسقِني إن كان ماؤُك ذا افضلِ(٤)

السادس: حذف يـاء المنقـوص حـال الإضافـة كقولهم: (هـذا قـاضِ بغـدادَ قد أقبل)،قال الشاعر:

كنـواحِ ريشِ حمــامةٍ نجــدية   ومَسَحْتِ باللِّثَيَتَنْ عصفَ الإِثْمِدِ(٥)

السابع: حذف الواو والياء بعد هاء الكناية، فإنَّ حقها إذا اتصلت بحرف مفتوح أو مضمومٍ أن تزاد عليها واوٌ، كقولك: (رأيتهو ورأيت غلامَهُو يا فتى). وإذا اتصلت بحرف مكسور، فإن شئت ضممْتها وألحقْتَها واواً، وإن شئت كسرتها وألحقتها ياءً كقولك: (مررْتُ بغلامِهُو وغلامِهِي يا فتى). وإنما ألحقت الهاءُ الواوَ

---

(١) لم يعز لقائل معيَّن. والشاهد في البيت مد الاسم المقصور جوازاً على مذهب الكوفيين. وذلك قوله: (غِناء)، والأصل (غِنَى). الإنصاف/٧٤٧، العيني ٥١٣/٤، التصريح ٢٩٣/٢...

(٢) البيت ساقط من أ وس وظ.

(٣) سبق تخريجه في ٦٠٤ . والشاهد في البيت حذف النون من الحرف المبني (من)، في قوله (مِ الكذب). بضرورة الشعر. الخصائص ٣١١/١، ابن يعيش ٣٥/٨، اللسان: ألك....

(٤) قائله النجاشي الحارثي قيس بن عمرو. والشاهد في البيت حذف النون من الحرف المبني (لكن) لضرورة الشعر، والأصل: (ولكنِ اسقني). سيبويه ٢٧/١، المنصف ٢٢٩/٢،الإنصاف/٦٨٤...

(٥) سبق تخريجه في ص ٦٠ . والشاهد فه هنا حذف الياء من الاسم المنقوص (نواحي) دون مسوِّغ، للضرورة الشعرية.

لأن الهاء خفيَّةٌ فأرادوا إبانة حركتها. وإن اتصلت بساكن أَلْحقْتَه واواً فقلت: (منهو). وإن كان الساكن ياءً،فإن شئْتَ ألحقتها واواً، نحو: (عَلَيْهُو) أو ياءً نحو: (عَلَيْهِي). وإذا وقفْتَ على ذلك أجمع كان ساكناً. وحذفوا الواو والياء في الضرورة،فمن حذف الواو ما أنشد (سيبويه) من قول الشاعر:

أو مُعْبَرُ الظَّهْرِ يُنْبي عن ولِيَّته ما حجَّ ربَّه في الدنيا ولا اعْتَمَرا(١)

أراد: (ربَّهو)(٢). ومن حذف الياء قول الآخر:

فإن يكُ غثَّاً أو سميناً فإنني سأجعلُ عينَيْه لِنَفْسِه مقْنَعا(٣)

فحذف الياء وبقَّى الكسرة. وربما حذفت الواو أيضاً وسُكِّنت الهاء كقول الآخر:

فظَلْتُ لدى البيت العتيق أُخيلُه ومِطْواي مشتاقان لَهْ أرِقان(٤)

مِطْواي: أي صاحباي.

الثامن: حذف الواو الساكنة والياء الساكنة إذا كان قبلهما ضمَّةٌ أو كسرةٌ،فيكتفون بالضمَةَ من الواو، وبالكسرة من الياء، ضميراً كانت أو غيره، قال الشاعر:

---

(١) ينسب لرجل من باهلة. مُعْبَر الظهر: ظهره كثير الوبر. ينبي: يبعد، الوليَّة: البرذعة. أي لسمنه ـ تضيق عليه برذعته فلا تستقر على ظهره. يصف جملاً سميناً لم يجهده صاحبه بحج ولا عمرة. والشاهد في البيت حذف الواو بعدهاء الضمير في (ربَّهُ)، كأن الأصل أن تنطق الكلمة (ربَّهو) بواو لكنه حذفها لضرورة الشعر كما يزعمون. ونحن نرى أن لا مسوغ لمثل هذا التمحُّل، لأن إشباع الضمة، لتنقلب واواً مسألة صوتية قد تلجئ إليها الضرورة الشعرية. ولا نلحظ مسوغاً هنا للإشباع. واللّه أعلم سيبويه ٣٠/١، المقتضب ٣٨/١، الإنصاف/٥١٦.

(٢) (ربهو) من أ وس، وفي نسخة الأصل (ربَّه).

(٣) ينسب البيت لمالك بن خريم. ومعنى البيت سأقدم لضيفي من القرى ما عندي لتختار عينه ما تشاء وتقنع به نفسه. والشاهد في البيت عدم إشباع الكسرة في (نفسِه) لتنقلب ياءً، فكأن الأصل أن يقول (نفسهي) ثم حذف الياء! تنظر ملاحظتنا على البيت السابق سيبويه ٢٨/١، المقتضب ٣٨/١، الإنصاف/٥١٧....

(٤) ينسب ليعلى بن الأحول الأزدي. أخيله: انظر إليه. والضمير يعود على البرق المذكور في بيت سابق. والشاهد فيه: إسكان ضمير الغائب الهاء في قوله (لَهْ). وكان حقُّه الضم، أو مطل الصوت بالواو على قول الشارح. المقتضب ٣٩/١، الخصائص ١٢٨/١،الخزانة ٤٠١/٢...

فَلَوْ أَنَّ الأَطِبَّا كانُ حولي وكانَ مع الأطباءِ الأُساةُ(١)

التاسع: حذف الفاء من جواب الشرط، وقد تقدَّمت المسألة بشواهدها.(٢)

العاشر: حذف الفتحة من عين (فَعَل)، كقولهم في (هَرَبَ): هَرْبَ، أنشد الأصمعي قول الشاعر:

علـى محالاتٍ عُكِسْنَ عَكْسَا إذا تسداها طلاباً غَلْسَا(٣)

تسدَّاها: أي علاها، أراد: غَلَساً، بفتح اللام.

الحادي عشر: حذف الضمَّة والكسرة من الإعراب//، أجازه (سيبويه) وأنشد فيه ابياتاً منها قول (امرئ القيس):

فاليوم أشربْ غيرَ مستَحْقِبٍ إثماً من اللَّه ولا واغلِ(٤)

ذكره في غير باب الضرائر.

الثاني عشر: تسكين الحرف الباقي بعد حذف الياء جزماً، قال الشاعر:

ومن يتَّقْ فإنَّ اللَّهَ مَعْهُ ورزقُ اللَّهِ مؤتابٌ وغادِ(٥)

الثالث عشر: تسكين هاء التأنيث في الوصل كالوقف، قال الشاعر:

---

(١) لم ينسب لقائل معيَّن. الأطبا: الأطباء، مقصوراً. الأساة: المعالجون. ويروى (الشُّفاةُ). والشاهد في البيت حذفُ الواو المضموم ما قبلها من آخر الكلمة للضرورة الشعرية، وذلك قوله (كانُ)، والأصل: (كانوا..). الإنصاف/٣٨٥، ابن يعيش ٧/٥، الخزانة ٢/٣٨٥....

(٢) تقدمت في ص ٥٨١ ولكن حذفها ثَمَّ لم يكن لضرورة شعرية .

(٣) قائله مجهول. المحالة: البكرة العظيمة يستقى بها. عكس الشيء: جذبه وضغطه. الغَلَس: ظلمة آخر الليل. يصف مستقياً للماء يبكر إلى عمله. والشاهد في البيت حذف حركة الفتحة للضرورة الشعرية في قوله (غَلْسا). شرح جمل الزجاجي ٢/٥٨٢، شرح السيرافي ١/٢٢٨.

(٤) مستحقب: متحمِّل، واغل: متطفل. والشاهد في البيت حذف الضمة من المضارع (أشربُ) للضرورة الشعرية. ويروى: (فاليوم اسقى) و(فاليوم فاشْرَبْ). فلا شاهد فيهما ولا ضرورة. سيبويه ٤/٢٠٤، ابن يعيش ١/٤٨، ديوان امرئ القيس/٢٢ .

(٥) قائله مجهول. والشاهد في البيت تسكين المضارع المعتل المجزوم بحذف حرف العلة من آخره. وحق هذا الحرف أن يحرك بما يجانس الحرف المحذوف. وذلك قوله (يَتَّقْ)، وكان حقه=

لمـــا رأى أن لادَعَـــهْ ولا شِبَع   مـــالَ إلى أرطاةِ حِقْفٍ فاضطجَعْ(١)

الرابع عشر: حذف الموصوف وإقامة الصفـة مقامَـه فـي الموضـع الـذي يقبـح مثله في النثر، كقول الشاعر:

فيـــا الغـــلامان اللَّـذانِ فرَّا   إيَّاكمـــا أن تُكسِـــبانا شـــــرًّا(٢)

وأما البدل فأنواع كثيرة:

الأول: إبدال الهمزة من الألف، كقول (شميت بن زنباع):

فأقسِـمُ لـولاقى هِـــلالاً وتحته   مِصَـــكٌ كـذيبِ الرَّدْهة المتأوِّب

لأَدَّأها كـــرهاً وأصبـح بيتُـــــه   لـــديه من الإعــوالِ نَوْحُ مُسَلَّب(٣)

الثاني: إبدالها من الباء، كقول الشاعر:

قــد كـــادَ يذهَبُ بالــدنيا ولَذَّتِهـــا   مَوالِئٌ ككِبـــاشِ العُوسِ سُحَّاحُ(٤)

= (ومن يَتَّقِ...). الخصائص ٣٠٦/١، الهمع ٥٢/١، الدرر ٢٨/١...

(١) ينسب الرجز لمنظور بن مرثد. أرطاة:نوع من الشجر. حِقف: رمل معوجّ. والشاهد في البيت تسكين هاء التأنيث في الوصل، وذلك قوله (لادعَـهْ). وكان حقها (لادَعَـةٌ). المقرَّب/١١١،الخصائص ٦٣/١، شرح التصريح ٣٦٧/٢. ويروى (فالطجع)، بإبدال الضاد لاماً.

(٢) لم يعز لقائل معيَّن. والشاهد في البيت حذفُ الموصوف وإقامة الصفة مقامه في قوله (يا الغلامان) للضرورة الشعرية، وكان القياس أو يقال: (يا أيُّها الغلامان). واحتج بها النحاة الكوفيون على جواز نداء ما فيه (الـ) مباشرة دون وساطة (أيها). الإنصاف/٣٣٦، ابن يعيش ٩/٢، الهمع١/١٧٤.

(٣) هلال: اسم علم. المِصَكّ: القوي من الناس وغيرهم، ويعني هنا فرساً. الرَّدْهَة: الأكمة الخشنة. الإعوال: رفع الصوت بالبكاء. المسلَّب: من فقدت ولدها. أي لو لقي ذلك الرجلُ هلالاً لنال منه كرهاً وترك ذويه ينوحون. والشاهد في البيت قوله: (أدَّأها)، حيث أبدل الهمزة من الألف، والأصل (أدَّاها). ولمحقق شرح السيرافي ضبط آخر. شرح السيرافي ١٧٩/٢ .

(٤) ينسب لجرير بن عبد اللَّه البجلي. العوس: ضرب من الغنم. سُحَّاح: سِمان ج ساح. الموالي: السادة والرؤساء . يذم الشاعر رؤساء زمانه وأنهم سمنوا بما استأثروا به من خيرات الدنيا. والشاهد في البيت إبدال الهمزة من الياء في قوله (موالِئ)، للضرورة الشعرية وإنما هي (موالي). شرح شافية ابن الحاجب ٤٠٢/٤ .

الثالث: إبدال الاسم من الاسم المعروف به، كقول (الحطيئة):

وما رَضِيْتَ لهم حتى رَفَدْتَهم ... من وابلٍ رهطِ بسطامٍ بأصرام
فيه الرماحُ وفيه كلُّ سابغةٍ ... بيضاً محكَّمَةً من نَسْجِ سَلاَّمِ(١)

أراد: (سليمان) صلى اللّه عليه وسلَّم، لأن اشتقاقهما من السلامة.

الرابع: جعل الكاف اسماً بمعنى (مثل) وإدخال حرف الجر عليه، نحو: (زيدٌ كعَمْرٍو)، قد تقدَّمت المسألة بشواهدها،(٢) ولا يجوز مثله في السعة.

الخامس: وضعهم الاسم مكان الاسم على سبيل الاستعارة، وقد يجري مثله في الكلام، حتى لو أخرجه مُخْرِجٌ عن باب الضَّرورة لم يكن مخطئاً، منه قول(الحطيئة):

سَقَوْا جارك العَيْمانَ لمَّا تركْتَهُ ... وقلَّص عن بَرْدِ الشَّرابِ مشافِرُه(٣)

أراد: شفتيه، والمشافر للإبل، وشواهده كثيرةٌ يطولُ ذِكْرها.

السادس: جعل الألف واللاَّم بمعنى (الذي) مع الفعل المضارع: (كالحكم التُرضَى حكومتُه)، وقد تقدَّمت شواهد ذلك(٤)//

السابع: إيقاع فعل الأمر موقع الاسم، كقول الشَّاعر:

ألا يا أمَّ فارعَ لا تلومي ... على شيءٍ رفعْتُ به سماعي
وكوني بالمكارمِ ذكِّريني ... ودُلِّي دَلَّ ماجِدَةٍ صَناعِ(٥)

---

(١) للبيتين رواية أخرى لا تمس الشاهد. أصرام: جمع من البيوت أو الناس. بسطام: بسطام بن قيس الشيباني. الشاهد في البيت: إبدال الاسم من الاسم المعروف به، للضرورة الشعرية، وذلك قوله (سلاَّم)، يريد به النبي (سليمان) الذي تنسب إليه الدروع. ديوان الحطيئة/١٢٨، الهمع ١٥٦/٢، الدرر ٢٠٨/٢

(٢) تقدم ذلك في ص ٦٤٧ من الكتاب.

(٣) العيمان: العطشان. والشاهد في البيت إبدال اسم من اسم على سبيل الاستعارة للضرورة الشعرية، وذلك قوله: (مشافرُه) بدل (شفتاه). ديوان الحطيئة: ١٢، المقتضب ٧١/٢، أسرار البلاغة: ٤٢/٢.

(٤) تقدم ذلك في ص ٢٦ . وقد عدَّ دخولها قليلاً، وعدوها هنا ضرورة.

(٥) نسب لبعض بني نهشل. سَمَاعي: صيتي وذكري. ويُروى (ألا يا أمَّ فارغي..) والشاهد فيه =

الثَّامن: إبدال الألف هاءً، قال الشاعر:

مَهْمَـــا لِـــيَ الليــلةَ مَهْمَا لِيَهْ　　　أَوْدَى بِنعــلَيَّ وسِـــرْبالِيَهْ(١)

أراد: مالي فزاد(ما) ثم قلب الألف الأولى هاءً.

التاسع: دخول كاف التشبيه على المضمر، كقول العجَّاج:

" وأمَّ أوعـــالٍ كَهَـــا أو أَقْــرَبا "(٢)

وأمَّا التَّقديم والتأخير:

فمنه تأخير المضاف إليه عن موضعه بالفصل بينه وبين المضاف، وقد تقدَّم ذلك بشواهده(٣).

ومنه قول الشَّاعر:

كُمَيْتٍ يزلُّ اللِّبْـدُ عن حالِ متنِهِ　　　كمـــا زلَّتِ الصَّـفواءُ بالمتنزَّلِ(٤)

= إيقاع فعل الأمر موقع الاسم، للضرورة الشّعريَّة، في قوله: (كوني ذكِّريني)، والقيـاس (كونـي مُذَكِّرةً). الخزانة ٤/٥٧، مغني اللبيب: ٥٨٥، الهمع ١/١١٣.

(١) قائله عمرو بن ملقط. أودى: هلك, والشاهد في البيت زيادة مـا, وقلب ألفها هـاءً فـي قولـه: (مهما لي الليلة)، كأن الأصل(ما مالي الليلة)، وللبيت توجيهاتٌ أخرى منها: أن (مهما) كلهـا اسـم استفهام، ومنها أن(مَهْ) اسم فعل أمر بمعنى اكفف و(ما) اسم استفهام. ابن يعيش ٧/٤٤، الخزانـة ٣/٦٣١، مغني اللبيب: ١٧١.

(٢) وقبل هذا الرَّجز:　نَحَّـى الـذنابات شمالاً كثبا　　وأمَّ أوعـــالٍ كها أو أقربا

(الذنابات): اسم مكان. وكذا (أم أوعال) . كثب: قرب. والبيتان فـي وصـف حمـار وحش يسـرع إلى الماء، أي غادر ذلك الحمار الذنابات في الشمال وأم أوعال القريبة منها. والشـاهد في البيت إدخال حرف الجر على الضمير للضرورة الشعريَّة، وذلك قولـه: (كهـا). سـيبويه ٢/ ٣٨٤، ابـن يعيش٨/١٦، ملحقات ديوان العجَّاج: ٧٤...

(٣) تقدم في ص ٧٤٦ .

(٤) قائله امرؤ القيس. كميت: أحمر قـانئ، يخـالط حمرتـه سـواد. يـزلّ: يسـقط. اللبـد: البرذعـة. متنه: ظهره. الصَّفواء: الصَّخـرة الملسـاء. المتنـزَّل: المنحـدر. والشـاهد فـي البيـت كمـا ـــ يقـول الشارح ـــ هـو التقديـم والتـأخير فـي قولـه: (زلَّـت الصفـواء بـالمتنزَّل). والـذي أراه أن هـذا مـن إسنادالفعل لملابس فاعله وليس لفاعله الحقيقي. ديوان امرئ القيس:٤٦.

أي كما زلَّ المتنزّلُ بالصَّفْواء. ومنه قول (الفرزدق):

وما مِثْلُهُ في النَّـــاس إلاَّ مُمَلَّكَاً أبو أُمِّــه حــيٌّ أبـــوه يقـاربُه(١)

يمدح (إبراهيم بن إسماعيل بن هشام المخزومي) خال هشام بن عبد الملك، تقديره: وما مثله في الناس حيٌّ يقاربه إلاَّ مملَّكاً أبو أمه أبوه، فإنه مدح إبراهيم بن هشام ابن إسماعيل المخزومي خال هشام بن عبد الملك بن مروان فقال: وما مثله ـ يعني (إبراهيم)، الممـدوح ـ في الناس حيٌّ يقاربه أي أحد يشبهه في الفضائل إلاَّ مملَّكاً ـ يعني هشاماً ـ أبو أمِّه ـ أي أبو أم هشام ـ أبوه، أي أبو الممدوح، فالضَّمير في (أمّه)، للمُمَلَّك، وفي (أبوه) للممدوح، ففصل بين (أبو أمه) وهو مبتدأ، و(أبوه) وهو خبره، (بحيّ) وهو أجنبي، وكذا فصل بين(حيّ) و(يقاربه) وهو نعت (حيّ) (بأبوه)، وهو أجنبيٌّ، وقدم المستثنى على المستثنى منه، ويجوز في المستثنى رفعه ونصبُه. وإعرابُه أن (ما) نافية، ومثْلُه: مبتدأ، وفي الناس: صفة له ـ أي كائن في الناس ـ و إلاَّ مملَّكاً: مستثنى مقدَّم، فلذلك نصب ـ وحيٌّ: خبر المبتدأ، ويقاربه،صفة له، وأبو أمه: مبتدأ، أبوه خبره. ومنه قول (الفرزدق) أيضاً:

هَيْهـات قـد سَفِهَت أميَّةُ رأيَها فاسـتجْهَلَتْ،حلماؤها سُفهاؤها

حـربٌ تَرَدَّدُ بينـــهم بتشـاجُرٍ قد كفَّــرتْ، آباؤهـا أبنـاؤها(٢)

فأمية: فاعل سفِهت، ورأيَها: منصوبٌ بسَفِهَتْ متضمناً معنـى جهلت، أو أهلكت أو سَفَّهَت مشدد//الفاء، واستجهلت: جملـة مستقلة فاعلها ضمير (أميـة)، وحلماؤها: مبتدأ، وسفهاؤها: خبره، وآباؤها وأبناؤها في البيت الثـاني مبتدأ وخبر، والضمير

(١) الشـاهد في البيت هو التَّقديم والتأخير للضَّرورة الشِّعريَّة كما ذكر الشارح باستفاضة. ولم أجد البيت في القصيدة التي مدح فيها الفرزدق(المطَّلب بن عبد الله المخزومي) ابن أخت مروان بن الحكم، فيما ذكر البعلي أنها في مدح(إبراهيم بن هشام المخزومي) خال هشام بن عبد الملك بن مروان، وثمة فارق زمني بين الرِّوايتين. ولم أقف على من ذكره من النُّحاة. ينظر: شرح ديوان الفرزدق ١٤٢/١.

(٢) ينسب للفرزدق وليس في ديوانه. والشاهد فيه ـ على زعم الشارح ـ التقديم والتأخير، كما ذكر. المقرب/٢٥، لسان العرب/كفر.

في (آبائها) لأمية، وفي أبنائها للحرب، ومعنى (كفَّرت): لبست السلاح. واللَّه أعلم.

وأما تغيير الإعراب عن وجهه:

فمنه قولُ الشاعر:

سأتركُ منزلي لبني تميمٍ وألحَقُ بالحجاز فأستريحا[١]

والوجه في السعة: (فأستريحُ)، وقد تقدَّم هذا النوع في إعراب الفعل بشواهده. وقولُ الآخر:

قد سَالَم الحياتُ منه القدَما الأفعوانَ والشجاعَ الشَّجْعَما[٢]

فالحيَّات: فاعل، والقدما: مفعول، وكان الوجه: الأفعوانُ والشجاعُ الشَجْعَمُ بالرفع في الثلاثة، غير أن سالم (فاعَلَ) يقتضي المفاعلة، فالأفعوان وما بعده مُسالم للقدم،ويجوز أن يكون الأفعوان فاعلَ فعلٍ محذوف، أي: وسالمها الأفعوان.وقولُ الآخر.

وجَدْنا الصالحين لهم جزاءٌ وجناتٍ وعَيْناً سلْسبيلا[٣]

فالوجه رفعُ (جنات) وما بعده، لكنه نصبه بفعل محذوف، أي: وجدنا لهم جناتٍ وعيناً سلسبيلا، ونظائر ذلك كثيرةٌ. واللَّه أعلم.

---

(١) سبق تخريج البيت في ص ٥٦٣ . والشاهد هنا ـ كما في السابق ـ تغيير الإعراب للضرورة الشعرية وذلك في قوله (فأستريحا)، وكان القياس (فاستريحُ) بالرفع، إذ لا مسوغ للنصب لأن الفاء قبله لم تستكمل لها شروط السببيَّة.

(٢) سبق تخريجه في ص ٨٣٨ . والشاهد في البيت. تغيير الإعراب للضرورة الشعرية حيث نصب الأفعوان والشجاعَ للضرورة الشعرية!وكان القياس فيهما الرفع عطفاً على الحيات ولا نرى هنا ضرورة شعرية، وللبيت توجيه آخر، على تقدير أن القدم سالمت الأفعوان أيضاً. لأن (سالم يقتضي المشاركة)!

(٣) قائله عبد العزيز بن زرارة الكلابي. والشاهد في البيت موضَّح. سيبويه ٢٨٨/١، المقتضب ٢٨٤/٣ .

وأما تأنيث المذكر وتذكير المؤنث:

فمنه قولُ (عمر بن أبي ربيعة):

فكان مِجَنّي دونَ مَنْ كنت اتقي ثلاثُ شُخوصٍ كاعبان ومُعْصِرُ(١)

وقد تقدم ذلك في العدد بشواهده، فلا حاجة إلى إعادته(٢). وقولُ الآخر:

وتَشْـرَقُ بالقولِ الذي قد أذَعْتَه كما شَرِقَت صدرُ القناةِ من الدَّمِ(٣)

وقد تقدَّم الكلام على هذه المسألة في باب الإضافة، فلا حاجة إلى إعادته(٤). واللّه أعلم. وقولُ الآخر:

أرى رجلاً منهم أسيفاً كأنما يضم إلى كشحَيْه كفَّاً مخضَّباً(٥)

وكان حقه أن يقول: (مخضَّبةً)، لن الكف مؤنث، لكنه تأوّل تأويل العضو، كأنه قال: عضواً مخضَّباً، وقولُ الآخر:

قامت تُبَكِّيه على قبره مَنْ لِيَ من بَعْدِك يا عامِرُ

تركْتَني في الحيِّ ذا غربةٍ قد ذلَّ من ليس له ناصرُ(٦)

---

(١) المجن: الترس. الكاعب: التي نَهَد ثديها، المعصر: التي دخلت عصر الشباب. أي استتر من الرقباء بهؤلاء الفتيات. والشاهد في البيت ـ هنا ـ تذكير العدد (ثلاث)، وحقه التأنيث لأن المعدود مذكر وهو (شخص) وذلك للضرورة الشعرية. وللشاهد توجيه آخر في ص ٨٤٨ . سيبويه ٥٦٦/٣، الخصائص ٤١٧/٢، ديوان عمر بن أبي ربيعة/٩٢....

(٢) تقدم ذلك في ص ٨٤٧ .

(٣) قائله الأعشى. الشرق بالماء كالغَصَص بالطعام. والمعنى أن من يذع القول يعد عليه ضرره. والشاهد في البيت تأنيث الفعل (شرقت) للضرورة الشعرية وكان القياس (كما شرق صدرُ القناة). وقيل أسند الفعل للمضاف إليه لأنه يصح إقامته مقام المضاف. سيبويه ٥٢/١، الخصائص ٤١٧/٤، ديوان الأعشى/٩٤ .

(٤) تقدم ذلك في ص ٧٤٥ .

(٥) قائله الأعشى. الأسيف: الأسير، والأجير، والمتأسف. الكشح: الخاصرة. والشاهد في البيت تذكير ما حقه التأنيث للضرورة الشعرية، وذلك قوله (كفّاً مخضَّباً)، وكان القياس (كفاً مخضبة). أمالي ابن الشجري ١٥٨/١، الإنصاف ٧٧٦، ديوانه/٨٩.

(٦) نسب لامرأة أعرابية.والشاهد في البيت تأنيث المذكر للضرورة الشعرية، وذلك قولها(ذا غربةٍ)=

أراد: ذات غربة، فأوّلها بإنسان. وقولُ الآخر

وممن ولدوا عامِـــــــــــــــــرُ ذو الطـول وذو العرض(١)

أراد: ذات الطول وذات العرض، لأن (عامر) قبيلة. وقال (جرير):

إذا بعضُ السنين تعـرَّقَتْنا ... كفـى الأيتـامَ فقدُ أبي اليَتيمِ(٢)

وكان حقه أن يقول: (تعرّقنا)، لأن البعض مذكر. وقال الآخر:

لمـا أتى خبـرُ الزبير تواضَعَتْ ... سـُـورُ المدينةِ والجبالُ الخُشَّعُ(٣)

والسُّورُ مذكَّر، لكنه سرى إليه التأنيث من المدينة. والله أعلم.

وقد تقدم الكلام على أكثر الضرائر في أبوابها، فلا حاجة إلى الإطالة هنا بأكثر من ذلك.

فهذا آخر ما تيسَّر زيادته على شرح الجمل الجرجانية. والحمد لله رب العالمين أولاً وآخراً وباطناً وظاهراً حمداً يوافي نعمه ويكافئ مزيدَه. وصلواتُ اللَّه تعالى وسلامُه الأكملان على بنيِّه وصفيِّه وحبيبه وخليله محمد وعلى آله وأزواجه وذريته وأصحابه وتابعيهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

أنهاه كتابة وتأليفاً العبد الفقير إلى لطف اللَّه القدير محمد بن أبي الفتح بن أبي

= وكان القياس (ذات غربة). أمالي ابن الشجري ٢/١٦٠، الإنصاف/٥٠٧، ابن يعيش ٥/١٠١

(١) سبق تخريجه في ص ١٤٥ . والشاهد في البيت هنا تذكير المؤنث للضرورة الشعرية، وذلك قوله (ذو الطول والعرض)، وكان القياس (ذات الطول والعرض) لأنه يتحدث عن قبيلة وهي مؤنث. على أن نحاة آخرين ذهبوا إلى أن (عامر) هو اسم رجل بعينه هو (عامر بن الظرب العدواني) المعروف بحكمه وقضائه.

(٢) قائله جرير. وهو في مدح هشام بن عبد الملك. السنين: سنوات الجدب والقحط. تعرقتنا: أذهبت أموالنا، والتعريق: هو فصل اللحم عن العظم. والشاهد في البيت تأنيث المذكر للضرورة الشعرية في قوله: (تعرقَتْنا). وكان القياس (تعرقنا)، لأن الفاعل هو (بعض) وهو مذكر، ولبعض النحاة تأويل آخر كما في غيره. ديوان جرير ٥٠٧، سيبويه ١/٥٢، ابن يعيش ٥/٩٦...

(٣) سبق تخريجه في ص ٧٤٩ . والشاهد في البيت ـ هنا ـ تأنيث المذكر للضرورة الشعرية، وذلك قوله (تواضعت سورُ المدينة)، لأن السور مذكر وكان القياس (تواضع سورُ المدينة).

الفضل البعلي مولداً الدمشقيّ منشأً الحنبليّ مذهباً، حامداً لله ومصلياً على رسوله ومسلِّماً وداعياً بالمنفعة لِمَن كتبه أو نظر فيه، ومستغفراً لمن عثر فيه على عثرةٍ فأصلحها أو تقصير في عبارة ونحوها فتجاوز عنه، تجاوز اللَّه عنّا وعنه بفضله ورحمته، وأثابنا ما نرجو بكرمه.

وكانت خاتمته يوم الجمعة سلخ جمادى الأخرى سنة خمس وتسعين وست مئة بدمشق {المحروسة}(١)

كمُل يوم الخميس لأربع ليالٍ بقين من جمادى الأولى سنة خمس وخمسين وسبع مئة. كتبه لنفسه بخط يده الفانية راجي عفو ربه عبد الرحمن بن أبي بكر بن أحمد بن علي بن أحمد بن سبع بن مالك النفزي نسبُه، الحميريّ البياريّ جدُّه، الأندلسي، عفا اللَّه عنهم وغفر لهم ورحمهم بمنِّهِ وكرمه.

قوبل بما نُسخ منه فصَحّ.

---

(١) المحروسة من (أ).

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

فهرس القراءات القرآنية

قـــــوله تعـــــالى	السورة والآية	الصفحة
- أفحكمُ الجاهلية يبغون..	المائدة/٥٠	١٧٥
- ألآخرةَ والأولى	النجم/٢٥	٦٧٦
- إلاَّ أنهم ليأكلون الطعام...	الفرقان/٢٠	٤٣٢
- إلى صراط العزيز الحميد. اللَّهِ...	ابراهيم/١-٢	٨٠٦
- ألا يسجدوا	النحل/٢٥	٢٨١
- ألم يعلموا أنه من يحادد اللَّه ورسوله فإنَّ	التوبة/٦٣	٤٢٩
- امرأة نوح...	التحريم/١٠	٩٦٤
- إنْتبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به اللَّه فيغفِر	البقرة/٢٨٤	٥٨٨
- أنَّ اللَّه بريء من المشركين ورسولَه...	التوبة/٣	٤٤٥
- إنكم لذائقوا العذابَ الأليم	الصافات/٣٨	٨٧
- إنْ كلُّ نفسٍ لمَّا عليها حافظ	الطارق/٤	٤٣٦
- إنْ كنتم للرُيَّا تعبرون	يوسف/٤٣	٩٥٣
- إن هذان لساحران	طه/٦٣	٨٠
- إنه لحقٌ مثلُ ما أنكم تنطقون.	الذاريات/٢٣	٣٠٤
- إنَّه من يتقي ويصبر...	يوسف/٩٠	١٠٤
- أو يرسلَ رسولا...	الشورى/٥١	٥٦٤
- بعذابٍ بَيْئَس	الأعراف/١٦٥	٥٤٥
-تريدون عرض الدنيا واللَّه يريدُ الآخرةِ	الأنفال/٦٧	٧٤٤
- ثاني اثنين	التوبة/٤٠	٥٩
- ثُمَّ أرسلان رسلنا تترى	المؤمنون/٤٤	١٣٣
- ثمَّ لْيَقضوا نفثَهم	الحج/٢٩	٥٧١

فهرس القراءات القرآنية

فهرس القراءات القرآنية

قــــوله تعـــــالى	السورة والآية	الصفحة
- لا بيعَ فيه ولا خلةَ ولا شفاعةَ	البقرة/٢٥٤	٤٦٩
- لا لغوَ فيها ولا تأثيمَ	الطور/٢٣	٤٦٩
- ليُجزى قوماً بما كانوا يكسبون	الجاثية/١٤	٢٢٣
- لمن أراد أن يتم الرضاعة	البقرة/٢٣٣	٥٤٧
- ما فعلوه إلا قليل منهم	النساء/٦٦	٤٩٥
- ما هنَّ أمهاتُهم	المجادلة/٢	٤٥٣
- من قبلٍ ومن بعدٍ	الروم/٤	١٥٧
- من يُضلل اللَّه فلا هادي له ويَذَرْهم	الأعراف/١٨٦	٥٨٠
- ما أنا بمصرخكم وما أنتم بمُصْرِخيٍّ	ابراهيم/٢٢	٧٥١
- هذا يومَ لا ينطقون	المرسلات/٣٥	٣٦٩
- هذه بضاعتنا رِدَّتْ إلينا	يوسف/٦٥	٢٢٠
- وإذا قيل إنَّ وعد اللَّه حق والساعةَ لا ريب فيها	الجاثية/٣٢	٤٤٥
- وأوحينا إليهم فَعْلَ الخيرات	الأنبياء/٧٣	٢٠
- وما هم بضارِّي به من أحدٍ إلا بإذن اللَّه	البقرة/١٠٢	٨٧
- واعلموا أنكم غير معجزي اللَّهَ	التوبة/٢	٨٧
- ولا يلتفت منكم احدٌ إلا امرأتُك	هود/٨١	٤٨٧
- ولات حينُ	ص/٣	٤٦٤
- ومن يعص اللَّه ورسوله فإن له نار جهنَّمٍ	الجن/٢٣	٤٢٩
- وحسبوا ألا تكونُ فتنةٌ فعموا وصَمُّوا ثم تاب اللَّه عليهم	المائدة/٧١	٤٣٩
- وإنْ كلاًّ لَمَا ليوفينَّهم ربُّك أعمالهم	هود/١١١	٢٥١

فهرس القراءات القرآنية

قـــــوله تعـــــالى	السورة والآية	الصفحة
– ولما جاءهم كتاب من عند اللَّه مصدقاً لما معهم	البقرة/٨٩	٣٨٦
– والسماءُ مطوياتٍ بيمينه	الزمر/٦٧	٤٠١
– وسخَّر لكم الليل والنهار والشمسَ والقمرَ والنجومَ مسخراتٍ بأمره	النحل/١٢	٤٠٣
– وكذلك زُيِّن لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم	الأنعام/١٣٧	٢٠٩
– ونحن عصبةً	يوسف/١٤	٧٤٦
– وكلٌّ وعد اللَّه الحسنى	الحديد/١٠	١٧٤
– وقواريرا...	الإنسان/١٥	١٤٤
– وإله أبيكَ...	البقرة/١٣٣	٦٤
– وقالت اليهود عزيزٌ ابن اللَّه	التوبة/٣٠	٥٣٠
– وإذاً لا يلبثوا خلافك إلا قليلاً	الإسراء/٧٦	٥٥٣
– ومن يعمل الصالحات وهو مؤمن فلا يَخَفْ ظلماً ولا هضماً	طه/١١٢	٥٨٢
– ومن يخرجْ من بيته مهاجراً إلى اللَّه ورسولِه ثم يدركَه الموت	النساء/١٠٠	٥٨٧
– وفيها ما تشتهي الأنفس	الزخرف/٧١	٧٨٤
– ويسألونك ماذا ينفقون قل العفوُ	البقرة/٢١٩	٧٨٠
– وفي خلقكم وما يُبَثُّ من دابَّةٍ آياتٍ لقوم يوقنون. واختلافِ الليل والنهار وما أنزل اللَّه من السماء من رزقٍ فأحيا به الأرض بعد موتها وتصريف الرياحِ آياتٍ لقوم يعقلون.	الجاثية/٤-٥	٨٣١

فهرس القراءات القرآنية

قـــــوله تعـــــالى	السورة والآية	الصفحة
- وترى الناس سَكْرى وساهم بسَكْرى	الحج/٢	٨٩٠
- والسماءِ ذاتِ	الذاريات/٧	٩٢٢
- واتقوا اللَّه الذي تساءلون به والأرحامِ	النساء/١	٨٣٤
- ولا الضَّأْلين	الفاتحة/٧	٩٤٠
- ولكل قومٍ هادي	الرعد/٧	٩٦٣
- وما لهم من اللَّه من واقي	الرعد/٣٢	٩٦٣
- وما عند اللَّه باقي	النحل/٩٦	٩٦٣
- وما لهم من دونه من والي	الرعد/١١	٩٦٣
- يسبِّح له ما فيها بالغددِّ والآصالِ رجالٌ	النور/٣٦	٢٠٩
- يا عبادي الذين أسرفوا	الزمر/٥٣	٥٣٣
- يا أبتِ.. [لم يذكر الآية لكنه أشار إلى قراءة لها]	يوسف/٤،١٠٠	٥٣٤

فهرس الشواهد الحديثية

فهرس الشواهد الحديثية

فهرس الشواهد الحديثية

فهرس الشواهد الحديثية

فهرس الشواهد الحديثية

فهرس الشواهد الشعرية

فهرس الشواهد الشعرية

القافية	الصفحة	القافية	الصفحة	القافية	الصفحة
مخضَّبا	٩٨٠	غضوبُ	٢٧١	عجبُ	٦٠٦
لا تخيب	٦٥٦،٦٢٥	الثعلبُ	٣٢٢	وجيبُ	٦١٧
عاتبُ	٢٦٦	لحبيبُ	٣٩٧	أربُ	٦٣٢
غائبُ	٢٦٦	مُطَّلبُ	٥٨	جوانبهُ	٦٧٧
رأْبُ	٢٧٧	الجلبابُ	٢٣٣	ينبو	٧٠٩
حبيبُها	١٨٥	لعابُ	٢٣٣	كلبُ	٧١٥
الجربُ	١٨٢	لا أحجبُ	٣٧٩	شبُّوا	٨١٦
كتابُها	٢٠٨	نشبُ	٤٩٤	الخَبُّ	٨١٦
القرَبُ	٢٧٨	والشيبُ	٩١	الغالبُ	٨٣٠
وتغيبُ	٨٤	عَضْبُ	٢٨٤	ذنوبُها	٨٤٣
مسكوبُ	٧٦	تريب	٧١	حسيبُها	٨٤٣
قريبُ	٢٦٣	شاربُه	٣٣٨،٢٣١	جندبُ	٨٦٤
قريب	٢٧٦	غاربُه	٣٣٨،٢٣١	نجيبُ	٨٧٠
غلابُها	٤٤٢	طالبُه	٣٢٤	نابُها	٨٧٥
طلابُها	٤٤٢	بابُ	٣٨٨(شطر)	يصوبُ	٩٢٥
أطيبُ	٣١٦	مكذوبُ	٥٠٧	يقاربُه	٩٧٨
غروبُ	٣٨١	ولا أبُ	٤٧٠	مضاربُه	٦٥٨
لغريبُ	٤٤٧	فيجيب	٥٤١	باللعبِ	٤٠٣
والأبُ	٤٤٦	نصيبُ	٥٧٤	الأذنابِ	٧٠
مذهبُ	٤٩٣	طبيبُ	٥٩٧	جانب	٢١٦
أجنبُ	٥٠٧	ضروبُ	٧٠٠	الصلابِ	٢٢٩

فهرس الشواهد الشعرية

فهرس الشواهد الشعرية

فهرس الشواهد الشعرية

فهرس الشواهد الشعرية

القافية	الصفحة	القافية	الصفحة	القافية	الصفحة
مطَّرِدِ	٢٢٦	وكأنْ قدِ	٦٨٠	حَجَرْ	٥٤٧،١٠١
مذادِ	٤٣٣	وكأن قدِ	٦٨٠	النمرْ	٨٤
أم خالدِ	٨٧	بفرصادِ	٦٧٩	الأُزُرِ	٣٨٤
المسرَّدِ	٣٢٦	الملحد	٦٨١	المبرّ	٢٨٢
تشهدِ	٣٨٧	موعودِ	٧٢٤	نُسَرّ	١٧٨،١٧٥
يدي	٣٨٧	الأسدِ	٧٤٥	ينتصر	٣٧٥
وحسَّادي	٢٧١	المردِ	٧٦٧	لم يضر	٦٦٦
معتدي	٧٦	الممدَّدِ	٧٧٦	مُضِرّ	٥٩٩
ولا اليدِ	٤٣٨	معدِّ	٧٨٣	فُجُرْ	٧٠٣
المتعمِّدِ	٤٣٨	هندِ	٤٦٧	عُمَرْ	٨٠٣
والدِ	٨٧٥	بعدَّاد	٨٢٢	أم مُضَرْ	٨٢٤
للجسدِ	٥٦١	أولادي	٨٢٢	بشرّ	٩٤٣
سادي	٩٣٧	أوغادِ	٨٢٧	أفِرّ	٩٧٠
وغادِ	٩٧٤	مورودِ	٨٣٦	مستعر	٩٧٠
شديدِ	٥٣٤	والدِ	٨٧٥	السفرْ	٩٧١
في ازدياد	٥٣٧	ماجدِ	٨٨٧	شمَّرا	١٢٥
بعدي	٥٨٣	صُدَّادِ	٨٨٩	ذِكرا	٦٦٧،٤٥٢
موقِدِ	٧٥٧،٥٨٧	الفرقِد	٩٣٨	مزارا	٣٠٢
الأسودِ	٦٤١	حدادِها	٥٦٨	حيدره	٤٤٤
السرمِدِ	٦٤١	(ر)		جهارا	٣٥٧
مرثدِ	٦٤٥	أبتكرْ	٩١٩	قفرا	٢٥١

فهرس الشواهد الشعرية

فهرس الشواهد الشعرية

فهرس الشواهد الشعرية

فهرس الشواهد الشعرية

فهرس الشواهد الشعرية

فهرس الشواهد الشعرية

فهرس الشواهد الشعرية

فهرس الشواهد الشعرية

فهرس الشواهد الشعرية

فهرس الشواهد الشعرية

فهرس الشواهد الشعرية

فهرس الشواهد الشعرية

فهرس الشواهد الشعرية

فهرس الشواهد الشعرية

فهرس الشواهد الشعرية

فهرس المراجع والمصادر

١- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر/الدمياطي/تصحيح وتعليق علي محمد الضباع/طبع ونشر عبد الحميد أحمد حنفي ـ مصر.

٢- أخبار المراقسة وأشعارهم/ حسن السندوبي/ ط١ ١٣٥٨هـ/١٩٣٦م.

٣- أربعون باباً في الطب من الأحاديث الصحاح والحسان/محمد بن أبي الفتح البعلي/تحقيق أحمد البزرة وعلي رضا عبد اللّه/ دار ابن كثير ط١ ـ دمشق وبيروت ١٤٠٥/١٩٨٥م.

٤- الاستغناء في الاستثناء/أحمد بن ادريس القرافي/تحقيق محمد عبد القادر عطا/دار الكتب العلمية ـ بيروت.

٥- الأشباه والنظائر/السيوطي/دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م.

٦- الإصابة في تمييز الصحابة/ابن حجر العسقلاني/ مكتبة المثنى ط١، لبنان ١٣٢٨هـ. (نسخة ثانية من الإصابة: دار الكتاب العربي ـ بيروت). ومعهما كتاب (الاستيعاب في أسماء الأصحاب، لابن عبد البر القرطبي).

٧- الأصول في النحو/ابن السراج/تحقيق د. عبد الحسين الفتلي/مؤسسة الرسالة ١٩٨٥م.

٨- الأعلاق الخطيرة/ابن شداد/تحقيق د. سامي الدهان/دمشق ١٣٧٥هـ/١٩٥٦م.

٩- الأعلام/ الزركلي/ دار العلم للملايين ط٥، بيروت ١٩٨٠م.

١٠- الأغاني/أبو الفرج الأصبهاني/دار إحياء التراث العربي (نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية).

١١- الاقتراح في علم أصول النحو/السيوطي/دار المعارف بحلب. (نسخة مصورة).

١٢- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب/ ابن السيد البطليوسي/ دار الجيل،

بيروت ١٩٧٣م.

١٣- أمالي ابن الشجري: الأمالي الشجرية/هبة اللّه بن الشجري/دار المعرفة للطباعة والنشر ـ بيروت.

١٤- أمالي القالي /أبو علي القالي/ المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت. (ومعه ذيل الأمالي).

١٥- إملاء ما منَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن /أبو البقاء العكبري/ تحقيق ابراهيم عطوة عوض/ط٢ ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.

١٦- إنباه الرواة على أنباه النحاة /القفطي/ تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم/ دار الكتب المصرية ١٣٧١هـ/١٩٥٢م. وطبعة دار الفكر العربي بالقاهرة ومؤسسة الكتب الثقافية ـ بيروت ١٩٨٦م.

١٧- إنباه الغمر بأبناء العمر/ العسقلاني/ ط٢/ دار الكتب العلميَّة لبنان ١٤١٦هـ/١٩٨٦م.

١٨ - الإنصاف في مسائل الخلاف/ ابن الأنباري/ تحقيق محمَّد محي الدين عبد الحميد/ ط٤ القاهرة ١٣٨٠هـ/١٩٦٠م.

١٩ - أوضح المسالك إلى ألفيَّة ابن مالك / ابن هشام الأنصاري/ تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد/ دار الفكر - بيروت.

٢٠ - الإيضاح العضدي / أبو علي الفارسي/ تحقيق د. حسن شاذلي فرهود/ط١/ دار التأليف بمصر ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م.

٢١ - إيضاح المكنون = ذيل كشف الظنون/ إسماعيل باشا البغدادي/ دار العلوم الحديثة ـ بيروت (منقولة عن نسخة استانبول ١٩٥٥م).

ب

٢٢- البداية والنهاية/ابن كثير/دار الفكر/بيروت ـ ١٩٧٨م.

٢٣- البلغة في تاريخ أئمة اللغة/ الفيروزآبادي/ تحقيق محمد المصري/ منشورات وزارة الثقافة ـ دمشق ١٣٩٢/١٩٧٢.

٢٤ - بغية الوُعاة/ السيوطي/ تحقيق أبو الفضل إبراهيم ـ مطبعة عيسى

البابي الحلبي ط١ـ مصر ١٣٨٤/ ١٩٦٤.
٢٥ – البيان والتبيين /الجاحظ/ تحقيق عبد السلام هارون/ مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ـ القاهرة ١٣٦٨هـ/١٩٤٩م
ت
٢٦– تاريخ الثقات/أحمد بن عبد اللّه العجلي/ توثيق د. عبد المعطي قلعجي/دار الكتب العلمية ـ بيروت.
٢٧– تاريخ ابن خلدون/ضبط خليل شحادة ومراجعة د. سهيل زكار/ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع/ط١ ١٤٠١هـ–١٩٨١م.
٢٨– التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين/أبو البقاء العكبري/تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين/دار الغرب الإسلامي – بيروت ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
٢٩– تذكرة الحفاظ /الذهبي/ ط١ ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت – ١٩٨٠م.
٣٠– تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد /ابن مالك/ تحقيق محمد كامل بركات/دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ـ القاهرة ١٣٨٨/١٩٦٨
٣١– تقريب التهذيب /ابن حجر العسقلاني/ تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف/ دار المعرفة ـ بيروت.
٣٢– التكملة /أبو علي الفارسي/ تحقيق د. حسن شاذلي فرهود / ط١ – مطبوعات عمادة شؤون المكتبات بجامعة الرياض ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
٣٣– تهذيب الكمال في أسماء الرجال /المزّي/ نسخة مصورة عن مخطوطة دار الكتب المصرية /دار المأمون للتراث ـ دمشق.
٣٤– تهذيب اللغة /الأزهري/ تحقيق عبد السلام هارون ومحمد علي النجار/ الدار المصرية للتأليف والترجمة.
٣٥– تهذيب التهذيب /ابن حجر العسقلاني/ ط١/ دار المعارف النظامية بالهند ١٣٢٦هـ.

٣٦- التيسير في القراءات السبع /الداني/ تصحيح أوتو برتزل /ط٣/ دار الكتاب العربي - بيروت - ١٩٨٥م.

ج

٣٧- الجامع لأحكام القرآن /القرطبي/ط٢/دار الكتب المصرية ١٣٨٣/١٩٦٤.

٣٨- جامع الأصول في أحاديث الرسول /ابن الأثير الجزري/ تحقيق عبد القادر أرناؤوط/ منشورات مكتبة الحلبوني ومكتبة الملاح ومكتبة دار البيان - دمشق ١٣٩١هـ/١٩٧١م

٣٩- جامع الشواهد /محمد باقر الشريف/ دار النشر فيروزابادي قم - إيران - ١٣٩٤.

٤٠- الجمل في النحو /عبد القاهر الجرجاني/ تحقيق علي حيدر/دار الحكمة - دمشق ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.

٤١- الجمل في النحو /الزجاجي/ تحقيق علي توفيق الحمد/ مؤسسة الرسالة - لبنان، ودار الأمل - الأردن ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

٤٢- الجمل في النحو /الخليل بن أحمد الفراهيدي/ تحقيق د. فخر الدين قباوة/ مؤسسة الرسالة - لبنان ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٤٣- جمهرة أشعار العرب /القرشي/ دار المسيرة - بيروت ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م (مصورة عن طبعة بولاق).

٤٤- جمهرة أنساب العرب/ابن حزم الأندلسي/ تحقيق عبد السلام هارون/ دار المعارف بمصر ١٩٦٢م.

٤٥- الجنى الداني في حروف المعاني /الحسن بن قاسم المرادي/ تحقيق د.فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل/المكتبة العربية ط١- حلب ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.

٤٦- الجوهر المنضد في طبقات متاخري أصحاب أحمد/ يوسف بن الحسن بن عبد الهادي/ تحقيق د.عبد الرحمن العثيمين/ مكتبة الخانجي - القاهرة ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

ح

٤٧- حاشية الصبان علـى شـرح الأشموني، ومعه شرح شـواهد العينـي/دار إحياء الكتب العربية/ مصر.

٤٨- حاشية ياسين على هامش التصريح على التوضيح /ياسين بن زين الديـن العليمي الحمصي/ دار الفكر - بيروت.

٤٩- الحلل في شرح أبيات الجمل لآبن السيد البطليوسـي/تحقيـق د. مصطفـى إمام/مطبعة الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع/القاهرة ١٩٧٩م.

٥٠- حلية الأولياء /الأصفهاني/ دار الفكر والمكتبة السلفية.

٥١- الحيوان/الجاحظ/تحقيق عبد السلام هارون/دار الكتاب العربي - بيروت.

خ

٥٢ - خزانـة الأدب /البغدادي/ دار صـادر - بـيروت (مصـورة عـن طبعـة بولاق). والطبعة المحققة /عبد السلام هارون/.

٥٣- الخصائص /ابن جني/ تحقيـق محمـد علـي النجـار/ دار الهدى للطباعـة والنشر/ بيروت.

٥٤- خطط الشـام/محمـد كردعلـي/ دار العلـم للملاييـن ط٢/ بـيروت ١٣٨٩- ١٩٦٩.

٥٥- الخلاصة الألفية /ابن مالك/ مكتبة دار البيان/ دمشق.

د

٥٦- دائرة المعارف الإسلامية /بطرس البستاني/ دار المعرفة - بيروت.

٥٧- الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة /ابن حجر العسقلاني/ دار الجيـل - بيروت.

٥٨- الدرر اللوامع على همع الهوامع /أحمد الشنقيطي/ دار المعرفـة للطباعـة والنشر - بيروت.

٥٩- دلائل الإعجـاز في علـم البيـان /الجرجاني/ تعليق محمود محمد شـاكر/ مكتبة الخانجي - القاهرة.

٦٠- الدول الإسلامية /ستانلي لين بول/ مع إضافات وتصحيحات بارتولد وخليل أدهم/ نقله من التركيه محمد صبحي فرزات/ مكتب الدراسات الإسلامية بدمشق.

٦١- ديوان الأدب /الفارابي/ تحقيق د. أحمد مختار عمر وإبراهيم أنيس/ مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م.

٦٢- ديوان الأخطل، برواية اليزيدي عن السكري/دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

٦٣- ديوان إبراهيم بن هرمة/تحقيق محمد جبار المعيبد/ مطبعة الآداب بالنجف ـ العراق ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.

٦٤- ديوان الأعشى/ دار صادر ـ بيروت ١٩٦٠م. وديوان الأعشى ـ شرح د. محمد حسين/ط٧ ـ مؤسسة الرسالة.

٦٥- ديوان أبي الأسود الدؤلي/تحقيق محمد حسن ياسين/مكتبة النهضة ـ بغداد ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م.

٦٦- ديوان امرئ القيس/دار صادر ـ بيروت ١٣٧٧هـ/١٩٥٨م وديوانه ـ تحقيق حنا فاخوري / دار الجيل ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٩٨٩م.

٦٧- ديوان أمية بن أبي الصلت /صنعة الدكتور عبد الحفيظ السطلي/ المطبعة التعاونية بدمشق ١٩٧٤م.

٦٨- ديوان أوس بن حجر/تحقيق د. محمد يوسف نجم/ دار صادر ودار بيروت ـ بيروت ١٩٦٠م.

٦٩- ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي /تحقيق د. عزة حسن/ مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم ـ دمشق ١٣٧٩هـ ـ ١٩٦٠م.

٧٠- ديوان تأبط شرًا وأخباره/ تحقيق علي ذو الفقار شاكر/دار الغرب الإسلامي ط١ ـ ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

٧١- ديوان جرير، بشرح محمد بن حبيب/ تحقيق د. نعمان محمد أمين طه/دار المعارف ـ مصر.

٧٢- ديوان جران العود /دار الكتب المصرية ـ ١٣٥٠هـ-١٩٣١م.
٧٣- ديوان حسان بن ثابت/ضبط عبد الرحمن البرقوقي/ المكتبة التجارية الكبرى بمصر ١٣٤٧هـ-١٩٢٩م. وديوان حسان بن ثابت/ تحقيق د.وليد عرفات/ دار صادر ـ بيروت ١٩٧٤م.
٧٤- ديوان الحطيئة /تحقيق د. نعمان أمين طه/ مكتبة مصطفى البابي الحلبي/ ط١ ـ مصر ١٩٥٨م.
٧٥- ديوان الخنساء/ دار التراث/ بيروت ـ ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م.
٧٦- ديوان دريد بن الصمَّة الجشمي/تحقيق محمد خير البقاعي/دار قتيبة دمشق ١٤٠١هـ-١٩٨١م.
٧٧- ديوان ابن الدمينة/صغة أبي العباس ثعلب/ تحقيق أحمد راتب النفاخ/ مكتبة دار العروبة ـ مصر ـ ١٩٥٩م.
٧٨- ديوان ذي الرمة/تحقيق د.عبد القدوس أبو صالح/مؤسسة الإيمان ـ ط٢ ـ بيروت ١٩٨٢/ وطبعة عالم الكتب/تصحيح كارليل مكارتيني.
٧٩- ديوان رؤبة بن العجاج / تحقيق وليم بن الورد/ليبسك ١٩٠٣م.
٨٠- ديوان الراعي النميري/ جمع وتحقيق راينهرت فايبرت/ دار النشر فانتس شتاينر ـ فيسباون. (بيروت ١٤٠١هـ-١٩٨٠م).
٨١- ديوان زهير بن أبي سلمى /صنعة ثعلب/ دار الكتب المصرية ـ ١٩٤٤.
٨٢- ديوان سحيم عبد بني حسحاس/تحقيق عبد العزيز الميمني/ نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية، ١٣٦٩هـ-١٩٥٠م.
٨٣- ديوان السَّمَوْأل /تحقيق عيسى سابا/ مكتبة صادر ـ بيروت ١٩٥١م.
٨٤- ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني /تحقيق صلاح الدين الهادي/ دار المعارف ـ مصر.
٨٥- ديوان أبي طالب، شرح محمد خليل الخطيب/ مطبعة الشعراوي بطنطا ـ ١٩٥٠م، وديوان شيخ الأباطح أبي طالب/ تحقيق عبد اللّه بن أحمد العبدي/ المكتبة المرتضوية ـ النجف ـ العراق ١٣٥٦م.

٨٦- ديوان طرفة بن العبد/دار صادر ـ بيروت.

٨٧- ديوان عامر بن الطفيل/دار صادر ـ بيروت ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

٨٨- ديوان عدي بن زيد العبادي/تحقيق محمد جبار المعيبد/منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي ـ بغداد ١٩٦٥م.

٨٩- ديوان عبد اللَّه بن قيس الرقيات/تحقيق د. محمد يوسف نجم/دار صادر ـ بيروت ١٣٧٨هـ/١٩٥٨م.

٩٠-ديوان العجاج/ تحقيق الدكتور عبد الحفيظ السطلي/مكتبة أطلس ـ دمشق ١٩٧١م.

٩١- ديوان عروة بن الورد/تحقيق وشرح كرم البستاني/مكتبة صادر ـ بيروت ١٩٥٣م.

٩٢- ديوان علي بن أبي طالب/ جمع وشرح نعيم زرزور/دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.وديوان علي بن أبي طالب/ الشركة الحديثة للطباعة والنشر ـ لبنان.

٩٣- ديوان عمرو بن قميئة/تحقيق د. خليل إبراهيم العطية/دار الحرية للطباعة بغداد ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.

٩٤- ديوان عبد اللَّه بن رواحة الأنصاري/تحقيق د. حسن محمد باجودة/دار التراث ـ القاهرة ١٩٧٢م.

٩٥- ديوان عنترة/ دار صادر ـ بيروت ١٩٥٨م.

٩٦- ديوان الفرزدق/جمع وتعليق عبد اللَّه الصاوي/المكتبة التجارية الكبرى ـ ط١ ـ مصر ١٩٣٦م.

٩٧- ديوان القطامي/تحقيق إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب/ط١/دار الثقافة ـ بيروت ١٩٦٠.

٩٨- ديوان قيس بن الخطيم/تحقيق د. ناصر الدين الأسد/مكتبة دار العروبة/ط١ وط٢ ١٣٨١-١٩٦٢ و١٣٨٧-١٩٦٧.

٩٩- ديوان كثير عزة/ تحقيق د. إحسان عباس/دار الثقافة ـ بيروت ١٣٩١هـ-١٩٧١م.

١٠٠- ديوان الكميت (شعر الكميت بن زيد الأسدي)/ جمع وتقديم د. داود سلوم/ عالم الكتب، ط٢ ١٩٩٧م.
١٠١- ديوان لبيد بن ربيعة العامري/شرح إبراهيم الجزيني/ دار القاموس الحديث ـ بيروت، ومكتبة النهضة ـ بغداد.
١٠٢- ديوان ليلى الأخيليَّة/تحقيق خليل إبراهيم العطية وجليل العطية/ط٢/دار الجمهورية ـ بغداد ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.
١٠٣- ديوان مجنون ليلى، قيس بن الملوح/مكتبة أحمد عبد اللّه الكتبي/ ط١/مصر ١٣٠٩هـ.
١٠٤- ديوان المتلمس، جرير بن يزيد بن عبد المسيح/تحقيق وشرح حسن كامل الصيرفي/منشورات معهد المخطوطات العربية ١٣٩٠هـ-١٩٧٠م
١٠٥- ديوان مسكين الدارمي/ تحقيق عبد اللّه الجبوري وخليل إبراهيم العطية/دار البصري ـ بغداد ١٣٨٩هـ-١٩٧٠م.
١٠٦- ديوان ابن مقبل/تحقيق د. عزة حسن/مطبوعات وزارة الثقافة والإرشاد القومي/مديرية إحياء التراث القديم/دمشق ١٣٨١هـ/١٩٦٢م.
١٠٧- ديوان النابغة الذبياني/تحقيق كرم البستاني/دار صادر ـ بيروت.
١٠٨- ديوان النابغة الجعدي/منشورات المكتب الإسلامي بدمشق/ط١ ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م.
١٠٩- ديوان أبي النجم العجلي/ صنعة وشرح علاء الدين آغا/النادي الأدبي الرياض ١٤٠١هـ-١٩٨١م.
١١٠- ديوان هدبة بن الخشرم العذري/تحقيق د. محيي الدين الجبوري/منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي ـ بغداد ١٩٦٧م.
١١١- ديوان الهذليين/دار الكتب المصرية/القاهرة ١٣٦٤هـ-١٩٤٥م.

ذ

١١٢- ذيل الأمالي والنوادر /أبو علي القالي/ المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع/بيروت.

ر

١١٣- الروض الأنف/عبد الرحمن بن عبد اللّه السهيلي/تقديم وضبط عبد الرؤوف سعد/دار الفكر.

س

١١٤- سر صناعة الإعراب/عثمان بن جني/ تحقيق د. حسن هنداوي/ دار القلم ط١ ـ دمشق ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م. وط٢ ١٩٩٣م.

١١٥- سنن ابن ماجة/ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي/دار إحياء التراث العربي.

١١٦- سنن الترمذي (الجامع الصحيح)/تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان/دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع/لبنان.

١١٧- سنن الدارمي/طبع بعناية محمد أحمد دهمان/دار إحياء السنة النبوية.

١١٨- سنن النسائي،بشرح السيوطي/دار الفكر ط١ـ بيروت ١٣٨٤هـ/١٩٣٠م.

١١٩- سير أعلام النبلاء /الذهبي/ تحقيق مجموعة من الباحثين بإشراف شعيب الأرناؤوط/ بيروت ١٩٨٣م.

١٢٠- السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه/تحقيق د. عبد المنعم فائز/ دار الفكر /ط١/ دمشق ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

ش

١٢١- شذرات الذهب في أخبار من ذهب/ابن العماد الحنبلي/دار الفكر للطباة والنشر ـ بيروت.

١٢٢- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور/تحقيق د. صاحب أبو جناح (دون دار نشر أو تاريخ).

١٢٣- شرح ديوان الحماسة لأبي تمام/المرزوقي/نشر أحمد أمين وعبد السلام هارن/مطبعة لجنة التأليف والنشر ـ ط!/القاهرة ١٣٧١هـ ـ ١٩٥١م.

١٢٤- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (منهج السالك إلى ألفية ابن

مالك)/ تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد/ مكتبة النهضة المصرية/القاهرة.
١٢٥- شرح التصريح على التوضيح /الأزهري/ وبهامشه حاشية ياسين زين العابدين/دار الفكر - بيروت.
١٢٦- شرح اختيارات المفضل ((المفضليات))/ الخطيب التبريزي /تحقيق د. فخر الدين قباوة مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٢هـ-١٩٧١م.
١٢٧- شرح ديوان الأخطل، محمد ناصر الدين/دار الكتب العلمية - ط٢ - ١٩٩٤ - لبنان.
١٢٨- شرح ديوان الأعشى/ كامل سليمان/ دار الكتاب اللبناني - ط١/بيروت.
١٢٩- شرح ديوان جرير/تحقيق محمد اسماعيل الصاوي/دار الأندلس للطباعة والنشر/بيروت.
١٣٠- شرح ديوان جميل بثينة /ابراهيم الجزيني/ دار الكاتب العربي ط١ ١٩٦٨م / بيروت.
١٣١- شرح ديوان حاتم الطائي/إبراهيم الجزيني/دار الكاتب العربي/بيروت.
١٣٢- ديوان الحطيئة/تحقيق د.نعمان محمد أمين طه/مكتبة الخانجي ط١، ١٩٨٧م/القاهرة.
١٣٣- شرح ديوان زهير/صنعة أبي العباس ثعلب/تقديم حنا ناصر الحتي/دار الكتاب العربي ط٢، ١٩٩٥ - بيروت. وطبعة دار الكتب المصرية ١٣٦٣هـ-١٩٤٤م.
١٣٤- شرح ديوان الفرزدق/جمع وتعليق عبد اللّه الصاوي/المكتبة التجارية الكبرى، ط١ مصر - ١٩٣٦. وشرح ديوان الفرزدق /إيليا الحاوي/ دار الكتاب اللبناني/ مكتبة المدرسة ط١ بيروت.
١٣٥- شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري/تحقيق د. إحسان عباس/مطبوعات وزارة الإرشاد والأبناء/الكويت ١٩٦٢م.
١٣٦- شرح ديوان مجنون ليلى/د. يوسف فرحات/دار الكتاب العربي، ط١/ بيروت ١٩٩٢م.

١٣٧- شرح سقط الزند/أبو العلاء المعري/دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٤٥م.

١٣٨- شرح شذور الذهب /ابن هشام الأنصاري/ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد/المكتبة التجارية الكبرى، ط٢/القاهرة ١٣٨٠هـ-١٩٦٠م.

١٣٩- شرح شافية ابن الحاجب /الرضي الأستراباذي/ تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد/دار الكتب العلمية/ بيروت.

١٤٠- شرح شواهد المغني/ تصحيح وتعليق محمد محمود الشنقيطي /نشر لجنة التراث العربي/ تعليق أحمد ظافر كوج.

١٤١- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك /تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد/دار الفكر للطباعة والنشر

١٤٢- شرح قصيدة كعب بن زهير (بانت سعاد)/ابن هشام الأنصاري/ تحقيق محمود حسن أبو ناجي/مؤسسة علوم القرآن، ط٣/دمشق وبيروت ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

١٤٣- شرح الكافية في النحو /رضي الدين الاستراباذي/دار الكتب العلمية، ط٣/بيروت ١٩٨٢م.

١٤٤- شرح الكافية الشافية /ابن مالك/ تحقيق د. عبد المنعم أحمد حريري/مطبوعات جامعة أم القرى بمكة المكرمة/دار المأمون للتراث.

١٤٥- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي/ تحقيق رمضان عبد التواب ومحمود فهمي حجازي الهيئة المصرية العامة للكتاب /القاهرة ١٩٨٦م ـ وطبعة دار الفكر/ تحقيق د. عبد المنعم فائز/ط١/دمشق ١٩٨٣م.

١٤٦- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ /ابن مالك/ تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري/منشورات وزارة الأوقاف العراقية /بغداد ١٣٩٧-١٩٧٧.

١٤٧ - شرح اللمع /ابن برهان العكبري/ تحقيق د. فائز فارس/ نشر المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

١٤٨- شرح المعلقات السبع /الزوزني/ دار صادر ودار بيروت/ لبنان

١٩٥٨م.
١٤٩- شرح هاشميات الكميت بن زيد الأسدي/ تحقيق د. داود سلوم ود. نوري حمودي القيسي/ عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية/بيروت ١٤٠٤ ١٩٨٤. وط٢ ١٩٨٦م.
١٥٠- شرح المفصل /ابن يعيش الحلبي/ عالم الكتب - بيروت.
١٥١- الشواهد الكبرى للعيني (المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية)/ وهو على هامش كتاب (خزانة الأدب للبغدادي)/ دار صادر - بيروت (مصورة عن طبعة بولاق الأولى)
١٥٢- الشعر والشعراء /ابن قتيبة/ دار صادر - بيروت (نسخة مصورة عن طبعة بريل - ليدن - ألمانيا الغربية ١٩٠٢). والشعر والشعراء/ نشر دار الثقافة بيروت.
١٥٣- شعر الأحوص الأنصاري/تحقيق عادل سليمان جمال/ منشورات وزارة الثقافة - الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر/ - القاهرة ١٣٩٠هـ-١٩٧٠م.
١٥٤- شرح التسهيل لابن مالك/ تحقيق د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون/دار هجر للطباعة والنشر، ط١/ القاهرة ١٩٩٠م.
١٥٥- شعر الحسين بن مطير الأسدي/جمع وشرح د.حسين عطوان/دار الجيل، بيروت.
١٥٦- شعر أبي حيَّة النميري/تحقيق د. يحيى الجبوري/منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي/دمشق ١٩٧٥م.
١٥٧- شعر عمرو بن أحمر الباهلي/ تحقيق د. حسين عطوان/ مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
١٥٨- شعر عبد اللَّه بن الزبعرى/صنعة الخطيب التبريزي/تحقيق د. فخر الدين قباوة/مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٢هـ-١٩٧١م.
١٥٩- شعر عمرو بن معد يكرب/ جمع وتنسيق مطاع الطرابيشي / ط٢/ مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩١هـ-١٩٧١م.

١٦٠- شعر ابن ميادة/تحقيق حنا جميل حداد/ مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤٠٣هـ-١٩٨٢م.

١٦١- شعر النمر بن تولب/صنعة د. نوري حمودي القيسي/مطبعة المعارف بغداد ١٩٦٩.

ط

١٦٢- طبقات ابن سعد/دار صادر ـ بيروت.

١٦٣- طبقات فحول الشعراء/محمد بن سلام الجمحي/تحقيق محمود محمد شاكر/ دار المعارف ـ مصر.

١٦٤- طبقات القراء /الذهبي/ تحقيق معروف الأرناؤوط وعباس صالح/مؤسسة الرسالة ـ ١٩٨٤م.

١٦٥- طبقات النحويين /الزبيدي/ تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم/ دار المعارف ـ مصر ١٩٧٣م.

ص

١٦٦- الصحاح/اسماعيل بن حماد الجوهري/ تحقيق أحمد عبد الغفور عطار/ دار العلم للملايين /ط٢/ بيروت ١٩٧٢م.

١٦٧- صحيح البخاري/تحقيق مصطفى ديب البغا/ دار القلم ـ بيروت ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

١٦٨- صحيح مسلم/تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي/ دار إحياء التراث العربي /ط٢/ بيروت ١٩٧٢م.

ع

١٦٩- العرب والروم واللاتين في الحروب الصليبية/د. جوزيف نسيم يوسف/ دار النهضة العربية للطباعة والنشر ط٢ /بيروت ١٩٨١م.

١٧٠- عصر سلاطين المماليك/ محمود رزق سليم/ مكتبة الآداب مصر ١٣٦٦هـ-١٩٤٧م.

١٧١- العقد الفريد/ ابن عبد ربه الأندلسي/ شرح وضبط أحمد أمين وأحمد

الشريشي وإبراهيم الأبياري/دار الكتاب العربي - بيروت.

١٧٢- العوامل المئة في النحو/نسخة قديمة في الظاهرية رقمها ل ٢١٤ وعلى هامشها ترجمة بالفارسية.

١٧٣- عيون الأخبار /ابن قتيبة/ دار الكتاب العربي - بيروت.

غ

١٧٤- غاية النهاية في طبقات القراء/ابن الجزري/نشر براجستر/ مكتبة الخانجي - ١٩٣٣م.

ف

١٧٥- الفائق في غريب الحديث/الزمخشري/ ضبط وتصحيح علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل ابراهيم/ دار إحياء الكتب العربية /ط١/ القاهرة ١٣٦٤هـ-١٩٤٥م.

١٧٦- فتح الباري في شرح صحيح البخاري/تحقيق عبد العزيز بن باز/ ترقيم وفهارس محمد فؤاد عبد الباقي/دار الفكر للطباعة والنشر.

١٧٧- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال/ أبو عبيد البكري/ تحقيق محمد إحسان عباس وعبد المجيد عابدين/دار الأمانة ومؤسسة الرسالة – بيروت ١٣٩١هـ-١٩٧١م.

١٧٨- الفهرست /ابن النديم/ دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت.

١٧٩- فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية/علوم اللغة العربية - النحو/ وضع أسماء الحمصي/ مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.

١٨٠- فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية /المجاميع/ وضع ياسين سواس/ مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

١٨١- فهرس المخطوطات العربية المحفوظة في المكتبة الشعبية بصوفيا/ وضع عدنان درويش/منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي/دمشق ١٩٧٤م.

١٨٢- فوات الوفيات /محمد بن شاكر الكتبي/ تحقيق د. إحسان عباس/ دار صادر - بيروت.

ق

١٨٣- القياس في النحو/ الدكتورة منى الياس/ط١ دمشق ١٩٨٥م.

ك

١٨٤- الكامل /المبرِّد/ تحقيق د. زكي مبارك/ مكتبة مصطفى البابي الحلبي/ ط١/ القاهرة ١٩٣٦م.

١٨٥- كتاب الأفعال/علي بن جعفر السعدي (ابن القطاع)/ عالم الكتب ـ ط١ بيروت ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

١٨٦- كتاب الجمع بين رجال الصحيحين /ابن القيسراني/ دار الكتب العلمية ط٢ ـ بيروت ١٤٠٥هـ.

١٨٧- كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك /المقريزي/ صححه ووضع حواشيه محمد مصطفى زيادة /مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط١/القاهرة ١٩٥٨م.

١٨٨- كتاب سيبويه/ تحقيق وشرح عبد السلام هارون/عالم الكتب ـ بيروت. ونسخة دار الجيل /ط١/ بيروت ١٩٩١م.

١٨٩- الكشاف عن حقائق التنزيل /الزمخشري/دار المعرفة ـ بيروت.

١٩٠- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون /حاجي خليفة/دارا العلوم الحديثة ـ لبنان.

١٩١- الكشف عن وجوه القراءات السبع/مكي بن أبي طالب القيسي/ تحقيق د. محي الدين رمضان/مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.

١٩٢- الكليات /أبو البقاء الكفوي/ إعداد د. عدنان درويش ومحمد المصري/منشورات وزارة الثقافة /ط٢/ دمشق ١٩٨٢م.

١٩٣- الكنى والألقاب/عباس القمّي/مؤسسة الوفاء ـ بيروت.

ل

١٩٤- لسان العرب/دار المعارف ـ مصر

١٩٥- لمع الأدلة في أصول النحو /ابن الأنباري/تحقيق سعيد الأفغاني/مطبعة الجامعة السورية ـ دمشق ١٣٧٧هـ.

١٩٦- اللمع في العربية/ابن جني/ تحقيق حامد المؤمن/نشر عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية ط٢ـ بيروت.

م

١٩٧- ما ينصرف وما لا ينصرف /أبو اسحق الزجاج/ تحقيق هدى محمود قراعة/ لجنة إحياء التراث الإسلامي.

١٩٨- المبسوط في القراءات العشر/أحمد بن الحسين الأصبهاني/تحقيق سبيع حمزة الحاكمي/مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.

١٩٩- مجالس ثعلب/أحمد بن يحيى ثعلب/ مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ـ القاهرة ١٣٦٨هـ-١٩٤٩م. ومجالس ثعلب/تحقيق عبد السلام هارون /النشرة الثانية/ دار المعارف ـ مصر.

٢٠٠- المجتمع الإسلامي في بلاد الشام في عصر الحروب الصليبية/د. أحمد رمضان أحمد محمد/ الجهاز المركزي للكتب الجامعية والمدرسية والوسائل التعليمية/مصر ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.

٢٠١- مجمع الأمثال/أحمد بن محمد الميداني/تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد/مطبعة السنة المحمدية ١٣٧٤هـ-١٩٥٥م.

٢٠٢- مجالس العلماء/الزجاجي/ تحقيق عبد السلام هارون/الكويت ١٩٦٢.

٢٠٣- المحتسب في تبيين وجوه القراءات الشاذة والإيضاح عنها /ابن جني/ تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح شلبي/لجنة إحياء التراث ـ مصر ـ ١٣٨٦هـ.

٢٠٤- المحبر/محمد بن حبيب/تصحيح د. إيلزة شينر/دار الآفاق الجديدة ـ بيروت.

٢٠٥- مجموع أشعار العرب (وهو مشتمل على ديوان رؤبة)/تصحيح وترتيب وليم بن الورد البروسي/ط١/ دار الآفاق الجديدة ـ بيروت.

٢٠٦- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع /ابن خالويه/ عني بنشره ج برجشتراسر/مكتبة المتنبي/ القاهرة. = (القراءات الشاذة لابن خالويه).

٢٠٧- المخصص /ابن سيدة الأندلسي/دار الفكر ـ دمشق.

٢٠٨- مدارس دمشق/النعيمي/ تحقيق جعفر الحسيني/مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ـ دمشق ١٩٤٨م.

٢٠٩- مراتب النحويين/ أبو الطيب اللغوي/تحقيق أبو الفضل ابراهيم/مكتبة نهضة مصر ومطبعتها/القاهرة.

٢١٠- المرتجل في شرح الجمل/ابن الخشاب/تحقيق علي حيدر/ دار الحكمة ـ دمشق ـ ١٩٧٢م.

٢١١- المزهر /السيوطي/ تحقيق محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد النجار ومحمد أبو الفضل ابراهيم /ط١/ دارإحياء الكتب العربية ـ القاهرة.

٢١٢- مسائل خلافية في النحو/أبو البقاء العكبري/تحقيق د. محمد خير حلواني/ ط٢/دار المأمون للتراث ـ دمشق.

٢١٣- المسائل العسكريات /أبو علي الفارسي/ تحقيق اسماعيل عمايرة/ منشورات الجامعة الأردنية ١٩٨١م.

٢١٤- المسائل الحلبيات /أبو علي الفارسي/ تحقيق د. حسن هنداوي/ دار القلم ـ دمشق ودار المنارة ـ بيروت ، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٢١٥- المستدرك على الصحيحين / الحاكم النيسابوري/ وبذيله (التلخيص للحافظ الذهبي)/ طبع بإشراف يوسف عبد الرحمن المرعشلي/دار المعرفة ــ بيروت.

٢١٦- المستقصى في أمثال العرب /الزمخشري/ طبعة دائرة المعارف العثمانية بالهند ١٣٨١هـ- ١٩٦٢م.

٢١٧- مسند الإمام أحمد بن حنبل. (بهامشه منتخب كنز العمال)/ دار الفكر.

٢١٨- المطلع على أبواب المقنع /محمد بن أبي الفتح البعلي/ المكتب الإسلامي ـ دمشق ـ ١٩٦٥م.

٢١٩- معاني القرآن /الأخفش الاوسط/ تحقيق د. فائز فارس/ دار البشير ودار الأمل /ط١/ ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

٢٢٠- معاني القرآن /الفراء/ تقديم محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي/ عالم الكتب ـ بيروت ١٩٨٣.

٢٢١- معاهد التنصيص /عبد الرحيم العباسي/ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد/ عالم الكتب ـ بيروت ـ ١٣٦٧هـ-١٩٤٧م.

٢٢٢- معجم الأدباء/ياقوت الحموي/ ط٣/ دار الفكر ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

٢٢٣- معجم الشعراء /المرزباني/ ومعه المؤتلف والمختلف للآمدي/تعليق كرنكو/ط١/مكتبة القدسي ـ دار الكتب العلمية.

٢٢٤- معجم الشعراء في لسان العرب/د. ياسين الأيوبي/ دار العلم للملايين، ط١/ بيروت ١٩٨٠م.

٢٢٥- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم/محمد فؤاد عبد الباقي/دار الكتب المصرية ـ ١٣٦٤هـ.

٢٢٦- معجم المؤلفين /رضا كحالة/ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

٢٢٧- معجم شواهد العربية/إعداد د. أميل يعقوب/دار الكتب العلمية ـ ط١/ بيروت ١٩٩٦م.

٢٢٨- معجم شواهد العربية/عبد السلام هارون/ط١/مكتبة الخانجي ـ مصر ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.

٢٢٩- معجم ما استعجم/عبد اللّه بن عبد العزيز البكري/تحقيق مصطفى السقا/ لجنة التأليف والترجمة والنشر /ط١/ القاهرة ١٣٦٤ ــ ١٩٤٥، و /ط٣/ ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٢٣٠- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار /الذهبي/ تحقيق بشار عواد وشعيب الأرناؤوط وصالح مهدي عباس /ط١/ مؤسسة الرسالة ١٩٨٤م.

٢٣١- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب /ابن هشام الأنصاري/ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد/.

٢٣٢- المفصل في علم العربية /الزمخشري/ تعليق محمد بدر الدين

النعساني/ دار الجيل ط٢ ـ بيروت.
٢٣٣- المفضليات/المفضل الضبـي/ تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون/ دار المعارف /ط٣/ مصر ١٩٦٤م.
٢٣٤- المقتصد في شرح الإيضاح/عبد القاهر الجرجاني/تحقيق د. كاظم بحر المرجان/منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية/دار الرشيد ط١/بغداد ١٩٨٢م.
٢٣٥- المقتضب /أبو العباس المبرد/ تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة /عالم الكتب/ بيروت. وطبعة دار الكتاب العربي ودار الكتاب اللبناني ـ بيروت ١٣٩٩هـ.
٢٣٦- مقدمة في النحو/خلف الأحمر/ تحقيق عز الدين التنوخي/ نشر مديرية إحياء التراث/دمشق ١٩٦١م.
٢٣٧- المقرب /ابن عصفور/ تحقيق أحمد عبد السلام الجواري د. عبد اللّه الجبوري. منشورات رئاسة الأوقاف/بغداد.
٢٣٨- المقصور والممدود /الفراء/ تحقيق عبد الإله نبهان ومحمد خير البقاعي/ دار قتيبة ـ دمشق ١٤٠٣-١٩٨٣م.
٢٣٩- منادمة الأطلال ومسامرة الخيال/عبد القادر بدران/وقف الشيخ علي بن عبد اللّه بن قاسم الثاني، حاكم قطر ـ ١٣٧٩هـ.
٢٤٠- من شواهد النحو والصرف/عاصم البيطار/١٤٠٢-١٩٨٢م.
٢٤١- منثور الفوائد/أبو البركات الأنباري/تحقيق د.حاتم صالح الضامن/ مؤسسة الرسالة /ط١/ ١٩٨٣م.
٢٤٢- المنصف في شرح كتاب التصريف /ابن جني/ تحقيق ابراهيم مصطفى وعبد اللّه أمين/ إدارة إحياء التراث القديم بوزارة المعارف العمومية/ مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي /ط١/ مصر ١٣٧٣هـ-١٩٥٤م.
٢٤٣- موطأ الإمام مالك/إعداد أحمد راتب عرموش/ دار النفائس ط٦/ بيروت ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
٢٤٤- الموفي في النحو الكوفي/ صدر الدين الكنغراوي/شرح محمد بهجة البيطار/مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

ن

٢٤٥- نسب قريش/المصعب بن عبد اللّه الزبيري/تصحيح ومراجعة علي محمد الضباع/المكتبة التجارية الكبرى بمصر. وطبعة دار الكتب العلمية - بيروت.

٢٤٦- النشر في القراءات العشر /ابن الجزري/ تصحيح ومراجعة علي محمد الضباع / المكتبة التجارية الكبرى بمصر. وطبعة دار الكتب العلمية - بيروت.

٢٤٧- نقائض جرير والفرزدق/طبعة ليدن/١٩٠٧م.

٢٤٨- النجوم الزاهرة/ابن تغري بردي/دار الكتب - المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر. (نسخة مصورة عن نسخة دار الكتب).

٢٤٩- نوادر المخطوطات في مكتبات تركيا/رمضان ششن/ دار الكتاب الجديد/ بيروت - ١٩٧٥م.

٢٥٠- نوادر أبي زيد/ مطبعة الآباء اليسوعيين - بيروت.

هـ

٢٥١- هدية العارفين إلى أسماء المؤلفين/اسماعيل باشا البغدادي/دار العلوم الحديثة - بيروت (مصورة عن نسخة استانبول ١٩٥٥).

و

٢٥٢- الوافي بالوفيات /الصفدي/ تصحيح س ديردنغ/دار النشر فرافز شتاينر /ط٢/ ١٩٧٤م.

٢٥٣- وثائق الحروب الصليبية والغزو المغولي/د. محمد ماهر حمادة/ مؤسسة الرسالة /ط١/ ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

ي

٢٥٤- يونس البصري، حياته وآثاره ومذاهبه/د. أحمد مكي الأنصاري/ دار المعارف بمصر ١٣٩٣هـ-١٩٧٣هـ.

المخطوطات

١- تاريخ البرزالي/علم الدين البرزالي/مكتبة أحمد الثالث رقم ٢٩٥١.

٢- شرح الإيضاح/العكبري/ مكتبة فاتح باستانبول رقم ٤٩٠٨.

٣- شرح الجمل /ابن باب شاذ/ المكتبة الظاهرية بدمشق رقم ١٨٣٢.

الدوريات

١- أسس تحقيق التراث العربي ومناهجه/ معهد المخطوطات التابع لجامعة الدول العربية/الكويت ١٩٨٥.

٢- مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ج ١ م ٤٩ دمشق ١٣٥٤هـ/١٩٧٤م.